لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com

هنرى لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثالث

١٩٤٧-١٩٦٧

تحقق النبوءات



الكتاب الخامس

١٩٤٧-١٩٥٦

من النكبة إلى عشية أزمة السويس

الطبعة الثانية

ترجمة: بشير السباعى



المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

2/1245

مسألة فلسطين

الكتاب الخامس

١٩٤٧-١٩٥٦

المركز القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

ـ العدد : ١٢٤٥/٢

ـ مسألة فلسطين (المجلد الثالث: ١٩٤٧ – ١٩٦٧)

تحقق النبوءات

الكتاب الخامس: من النكبة إلى عشية أزمة السويس (١٩٤٧ – ١٩٥٦)

ـ هنري لورنس

ـ بشير السباعي

ـ الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

<<La Question de Palestine>> de Monsieur Henry Laurens

World copyright © LIBRAIRIE ARTHÈME FAYARD, 1999,

© LIBRAIRIE ARTHÈME FAYARD, 2007

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون التابع لسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية في إطار مشروع دعم النشر (طه حسين) التابع لوزارة الشئون الخارجية الفرنسية.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثالث

١٩٤٧ - ١٩٦٧

تحقق النبوءات

الكتاب الخامس

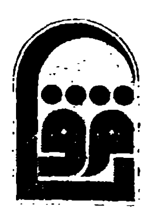
من النكبة إلى عشية أزمة السويس

١٩٤٧ - ١٩٥٦

ترجمة

بشير السباعي





القاهرة
٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنرى.

مسألة فلسطين/ تأليف: هنرى لورنس، ترجمة: بشير السباعى(مـــج٣)

ط٢ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩م.

٦٣٢ ص، ٢٤ سم.

المحتويات: مج٣(١٩٤٧ – ١٩٦٧) تحقق النبوءات (الكتاب الخامس) من النكبة إلـــى عشية أزمة السويس(١٩٤٧ – ١٩٥٦)

١- القضية الفلسطينية

٢- فلسطين – تاريخ – العصر الحديث – الاحتلال البريطانى(١٩١٧ – ١٩٤٨)

أ- السباعى، بشير (مترجم)

ب- العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع: ١٦٦٠٤/ ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: 0 - 540 - 479 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

ـــ صورة الغلاف : لاجئون فلسطينيون، تفصيل من جدارية للفنان الفلسطيني إسماعيل شموط.

ـــ تصميم الغلاف : هبة حلمي

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافـــاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

هذا الكتاب مهدى إلى غسان تويني، الذي تكرَّم بجعلي أتصور أنه يعرف شيئا ما عني.

علامة محبة وإعجاب.

شكر وتقدير

أسهمَ في تبلور هذا الكتاب عدد كبير من الأشخاص ومراكز التوثيق والبحث. وهم ليسوا مسئولين عن مضمونه، لكنهم لعبوا دورًا مهمًّا. وأنا أشكرهم ممتنًا.

وكان جمهور الكوليچ دو فرانس أول من استمع إلى مضمون هـذا الكتـاب وقدَّم ما هو أكثر من مجرد التشجيع على إنجازه.

وأنا أوجه شكرًا خاصًّا إلى السيدة إيزابيل ريشفور، بأرشيف وزارة الـشئون الخارجية في باريس، والتي استجابت بلا كلل لطلباتي الخاصـة بـالوقوف علـى الوثائق، وتوفيق أكليمندوس، الذي تدور معه منذ عدة سنوات حوارات مثمرة حول النظام الناصري والسياسة المصرية ؛ والسيدة مها بعقليني لورنس، التـي أعـادت قراءة المخطوط كله بانتباه ودقة في تصحيحه.

الكتاب الخامس

من النكبة إلى عشية أزمة السويس

١٩٤٧-١٩٥٦

• الدولة التي تتمكن من فتح دولة أخرى تُعاملها بواحد من الأساليب الأربعة التالية: أن تواصل حكمها بحسب قوانينها [قوانين الدولة المفتوحة] ولا تأخذ على عاتقها سوى ممارسة الحكم السياسي والمدني؛ أو أن تعطيها حكمًا سياسيًا ومدنيًا جديدًا ؛ أو أن تهدم مجتمعها وتقوم بتشتيته في مجتمعات أخرى ؛ أو، أخيرًا، أن تبيد جميع مواطنيها.

• والأسلوب الأول يتماشى مع القانون البشري الذي نتبعه اليوم، أمَّا الأسلوب الرابع فهو أكثر تماشيًا مع القانون البشري الروماني: وهو ما يسمح بإدراك الدرجة التي أصبحنا بها أفضل. وهنا لابد من توجيه التحية إلى أزمنتنا الحديثة، إلى العقل الحاضر، إلى ديانة اليوم، إلى فلسفتنا، إلى شمائلنا».

مونتسيكو، عن روح الشرائع، الكتاب العاشر، الفصل الثالث، «عن حق الفتح».

تَحقُّقُ النبوءات هو ذلك اللاهوت الذي ولد من بروتستانتية القرن السابع عشر، لكنه يستعيد ويستلهم مسيحية القرون الأولى. فنحن أمام تفسير نهايات أزمنة البشرية والذي ينطوي على اجتماع شمل اليهود في الأرض المقدسة. وبحسب بيير جيريو، في الكتاب الذي يحمل تحديدًا عنوان **تَحقُّق النبوءات** (١٦٨٦)، فإن:

مما لا نظير له ولا يمكن فهمه أن يُبقي الربُ هذا الشعب مشتّتًا بين الأمم، دون أن يذوب فيها. وهو ما يعني بوضوحٍ أن الربَّ يبقيه لعملٍ عظيمٍ ما.

وهو يتنبأ باجتماع المنفيين في الأرض المقدَّسة وباعترافهم بيسوع بوصفه المسيا وبتكوين مملكة روحية خالصة.

وفي العصر نفسه، كان بوسع إسحق نيوتن أن يكتب فيقول:

ومن ثم فإن سرَّ هذه الإعادة لتكوين كل شيء إنما يوجد عند جميع الأنبياء، وهذا هو السبب في أنني أستغرب من أن قليلين جدًا من مسيحيي عصرنا، وهو ما يثير عظيم دهشتي،

هم الذين ينجحون في إدراك هذا الأمر. فهم لا يدركون أن هذا السرّ إنما يتمثل في عودة اليهود النهائية من الأسر وفي فتحهم لأمم الممالك الأربع وإقامتهم لمملكة عادلة ومزدهرة.

وهذا التراث اللاهوتي سابق بالفعل على الصهيونية وغالبًا ما كان له أثره عليها. وقد لعب دورًا رئيسيًّا في تلقي الصهيونية في البلدان ذات الثقافة البروتستانتية. وهو يتواصل في أيامنا على شكل الصهيونية المسيحية، الموجودة بشكل خاص في الولايات المتحدة، مع سمات تبدو أحيانًا رؤيوية بشكل واضح [نسبةً إلى رؤيا يوحنا اللاهوتي عن نهاية العالم] (حيث يُنظر إلى العرب على أنهم عماليق اليوم ويسود الاعتقاد بأن معركة أرماجيدون بسبيلها إلى الوقوع).

كما يتعلق تحقق النبوءات بتوقعات الفاعلين السياسية. وهكذا فقد كتب هرتسل في يومياته وقت مؤتمر بال الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧[١]: «لقد أسستُ الدولة اليهودية [...]. وسيفهم الجميع ذلك بعد خمس سنوات من الآن ربما، وبعد خمسين عامًا من الآن بالتأكيد».

وقد أضاف نجيب عازوري في عام ١٩٠٥:

إن ظاهرتين مهمتين، لهما طبيعة واحدة وإن كانتا متعارضتين، ولم تجذبا إلى الآن انتباه أحد، إنما تتجليان الآن في تركيا الآسيوية: وهما يقظة الأمة العربية وسعي اليهود الكامن إلى إعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق جد واسع. ومآل هاتان الحركتان هو أن تتحاربا فيما بينهما بشكل متواصل، وذلك إلى أن تتغلب إحداهما على الأخرى. وعلى النتيجة النهائية لهذا الصراع بين شعبين يمثلان مبدأين متعارضين سوف يتوقف مصير العالم بأسره.

ومن الممكن الإكثار من الأمثلة إلى ما لا نهاية له تقريبًا. وبالنسبة لعرب فلسطين، فإن تصريح بلفور في عام ١٩١٧ قد جعل منهم غرباء في بلدهم هم واستشرف طردهم. والحال أن جميع محاولات الوساطة والتسوية قبل عام ١٩٤٧ قد استندت إلى هذا الخوف من العنف الناشئ عن تصادم نزعتين قوميتين منخرطتين في صراع حتى الموت.

وفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٧ هي بالفعل فترة تحقق هذه النبوءات. بيد أن الأحداث لها منطقها المستقل. فمسألة فلسطين ليست حكاية فلسطين وحدها: فهي تستوعب

في تطورها الدور الدائم للدول العظمى وتناقضات سياساتها المرتبطة بتناقضات مصالحها.

وإذا كان التاريخ في هذه المسألة يبدو أنه يدور بشكل لا رادَّ له، فإنه يجب مع ذلك تحليل كل ظرف من الظروف التي تتعاقب في الأمد السياسي القصير. فهذه الظروف ذات ثراء خاص وهي تشير إلى أن المستقبل ليس مكتوبًا بالكامل سلفًا البتة. والأكثر من ذلك بكثير، هو أن الحدث دائمًا ما يكون استغلالاً لمضمَرات الماضي، وهو يتجه دومًا إلى المستقبل الذي يعطيه معناه. وبشكل استرجاعي، نكتشف له سوابق حاملة للأسباب التي أدت إليه. أما إذا اتخذ مسارًا آخر، فسوف نجد له سوابق أخرى أو أن هذه السوابق سوف يتم تفسيرها بشكل مختلف.

ولابد للقارئ أن يدرك أنه إذا كانت الأرشيفات تُعَدُّ مفتوحةً ومحل فحصٍ في جانب كبير منها، بالنسبة لبداية الفترة، فإن الحالة تصبح على خلاف ذلك أكثر فأكثر بقدر تَقَدُّمِنا في الزمن وعندئذ تصبح فجوات التوثيق أوسع فأوسع(٢). ومن يريد أن يكتب اليوم تاريخ ستينيات القرن العشرين إنما يجد نفسه أمام ملتقى التاريخ المعاصر وتاريخ الحاضر.

ومن الواضح تمامًا أن هذا الكتاب هو قبل كل شيء تركيب غير شامل للأدبيات العلمية جد الوفيرة حول الموضوع. وقد اعتمد الكاتب، قدر الإمكان، على نصوص معاصرة تمامًا للأحداث الموصوفة وذلك سعيًا إلى التمكن من صون الأصالة الكاملة لكل لحظة.

باريس، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦

تمهيد

الشرق الأدنى في عام ١٩٤٧

" منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، طلب اليهود والعرب من بعضهم البعض أشياء يستحيل تمامًا التوفيق بينها. فالعرب لم يتخلوا قط عن فكرة دولة عربية موحَّدة في فلسطين، حتى وإن كانوا، على مضض، قد اعترفوا للسكان اليهود، أحيانًا، بالحقوق المحدودة المكفولة للأقليات. أمَّا اليهود، فيما عدا التصحيحيين، فقد امتنعوا على مدار زمن طويل عن الإفصاح عن أهدافهم النهائية، وذلك، جزئيًّا، لأنهم كانوا على دراية جيدة تمامًا بموقف العرب المتشدد، وجزئيًّا، لأنهم كانوا يكنون ثقة غير محدودة بالحماية البريطانية لهم. والحال أن برنامج بيلتمور في عام ١٩٤٢ قد صاغ رسميًّا للمرة الأولى أهداف اليهود السياسية: دولة يهودية موحَّدة في فلسطين مع منح بعض حقوق الأقليات لعرب فلسطين الذين كانوا يشكلون آنذاك غالبية السكان الفلسطينيين. وبشكل متزامن، ارتأت الحركة الصهيونية وناقشت علنًا ترحيل العرب الفلسطينيين إلى البلدان المجاورة.

"وهذا التعارض ليس أيضًا مجرد مسألة سياسية بسيطة. فاليهود قد اعتقدوا، وأعلنوا في أكثر من مناسبة، أن العالم — أو التاريخ، أو مبدأ أدبيًا أعلى- يدين لهم بتعويض عن جميع الشرور التي عانوا منها على مدار ألفي عام ويدين لهم خاصةً بتعويض عن الكارثة التي أصابت يهود أوروبا والتي، في رأيهم، ليست مجرد جريمة تتحمل ألمانيا النازية المسئولية عنها، بل تشكل مساءلة لمجمل العالم المتحضر. ويَرُدُّ العربُ من جهتهم بأن خطأين لا يصنعان صوابًا وأن «أي قانون أدبي لا يمكنه تبرير اضطهاد شعب لمعالجة الاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الآخر.» والنقطة الحساسة في هذا الحجاج هي أنه لا يسمح بأي رد. والمطلبان قوميان، إذ لا معنى لهما إلاَّ في الإطار الوثيق للشعب وللتاريخ الخاص بكل شعب، وهما مطلبان شرعويان لأنهما يتعاليان على عوامل الوضع الملموسة».

حَنَّه أرندت، السلام أو الهدنة في الشرق الأدنى (١٩٥٠)[1].

إذا كانت مسألة فلسطين تغطي الآن أكثر من قرنين من الزمان، إذا ما اتخذنا كنقطة انطلاقٍ حملة بونابرت المسماة بحملة بلاد الشام في عام ١٧٩٩، فإن

الأحداث الممتدة من خطة التقسيم في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى مختلف اتفاقات الهدنة في عام ١٩٤٩ إنما تعتبر اللحظة الحاسمة، لأن جميع المعطيات قد جرى قلبها بنزوح الفلسطينيين وقيام الدولة اليهودية. وما يسمًى عمومًا بالحرب الإسرائيلية – العربية الأولى إنما يتيح المجال منذ البداية لسجالات عنيفة، تتعارض فيها الرؤى، وتظهر فيها الروايات المتناقضة عما دار آنذاك، وهي سجالات تضغط بقوة على الوضع اليوم. وهكذا فإن مفاوضات أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ قد شملت ضرورة التوصل إلى نص مشترك يجمع نقاط الاتفاق والخلاف.

وهذه الصلة بماضٍ لا يمضي، بحسب التعبير الثابت، إنما تميز الصعوبة الماثلة اليوم في مواجهة الماضي وذلك بقدر ما أن هذا الأخير يخلق حقوقًا وذنوبًا، كما يخلق مسئوليات واعترافات. فالأحداث تحمل مكابدات وهي تخضع لمحاكمات استرجاعية ولمطالبات بتعويضات حالية. ومنطق إضفاء الطابع الحقوقي هذا يؤثر بشكل مباشر على طريقتنا في النظر إلى ما حدث ضمن منظور إدانة أو ضمن منظور البحث عن ظروف من شأنها تخفيف فداحة ما جرى. فنجد أنفسنا في التقاطع بين التاريخ بوصفه معرفة ناشئة عن عمل المؤرِّخ والتاريخ بوصفه جريانًا للزمن البشري.

وقد أدت الحربان العالميتان إلى انقلابات كاملة من حيث مرجعيات القانون الدولي بوصفه حاكمًا للجماعات البشرية. وهكذا فإن عام ١٩١٧ قد شهد الاختفاء الحاسم لمشروعية حق الفتح وذلك لصالح حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وإذا كانت الإمبراطوريات الاستعمارية لم تتعرض للإدانة في التوّ والحال، فإن أي توسع استعماري جديد قد صار مُحَرَّمًا. والحل الذي جرى تقديمه للحالات الخاصة الناشئة عن زوال الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الاستعمارية الألمانية هو الصيغة الهجينة المتمثلة في الانتداب، والذي جرى النظر إليه على أنه يشكِّل حلاً وسطًا بين حق الشعوب ومصالح الدول الاستعمارية. وفي أوروبا، جرى تطبيق حق الشعوب مع خلق دول جديدة ومع تعديلات ترابية واسعة – وهو ما طرح على الفور مسألة الأقليات، التي تصورت عصبةُ الأمم أن بوسعها تسويتها عن طريق إنشاء وضعيات خاصة وحقوق تدخل. وقد تميزت ثلاثينيات القرن العشرين

بانهيار هذه المحاولة الأولى للأمن الجماعي، بيد أن تطبيق حق الفتح في أوروبا نفسها بوحشية لا مثيل لها [على أيدي النازيين والفاشيين] قد أوضح الضرورة الحتمية للعودة إلى المبادئ الموضوعة عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهكذا، فمن ميثاق الأطلسي إلى مؤتمر سان فرنسيسكو أعيدت صياغة القانون الدولي، وذلك، من جديد، مع أمنٍ جماعي ومع التأكيد المزدوج على حق الشعوب والدفاع عن سيادة الدول.وكان يتوجب في الوقت نفسه إجراء تعديلات ترابية جديدة في أوروبا (دون خلق دول جديدة)[٢] وعمليات نقل جديدة للسكان، وهو الأمر الذي وضع نهاية لما بقي من الجماعات السكانية اليهودية في وسط وشرقي أوروبا وأدى إلى اختفاء الأقليات الألمانية المتّهمة بالتواطؤ مع النازية. وخارج أوروبا، أدى عدم اكتمال الفتوحات العسكرية الاستردادية من جانب الحلفاء إلى استحالة الاسترجاع الكامل لتكوين الإمبراطوريات الاستعمارية ودخلت إمبراطورية الهند البريطانية في درب التمزق. وعلى الرغم من الرغبة في استعادة تلاحم ترابي، فقد أصبح من الواضح أن سيرورة نزع الاستعمار قد بدأت، بما أدى إلى انتصار حق الشعوب على سيادة الإمبراطوريات.

وهكذا فإن وعود مستقبلٍ سلمي مرتبط بتأكيد السيادات كانت متقَلّةً بتطور الحركات القومية الذي جرى قبوله. ثم إن قيام الحرب الباردة سوف يدشن عصرًا جديدًا من الحروب وأعمال العنف، حتى وإن كان إنشاء «الستار الحديدي»، القائم على الوضع العسكري في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد منع اللجوء المباشر إلى القوة، وذلك لصالح تكوين كُتَلٍ عسكرية متناحرة. والحال أن هذا التجميد الآخر للوضع في أوروبا سوف يترتب عليه بشكل لا مفر منه تصديرُ الحرب إلى خارج أوروبا: أولاً في الفضاء غير الناجز للفتوحات اليابانية (الصين، الهند الصينية، كوريا)، ثم في البلدان الآخذة في التحرر من الاستعمار، وهي البلدان الوحيدة التي أفلتت من السيطرة الحصرية من جانب الكتل الآخذة بالتشكل.

وهكذا، ففي عام ١٩٤٥، سوف نجد أن العنف الأوروبي المميز للعقود الثلاثة السابقة سوف يجري تصديره إلى خارج هذه القارة[٣]. والحال أن سكانها، على الرغم من الكتل العسكرية والابتزاز النووي وبفضل هذه الكتل وهذا الابتزاز، سوف يكون بوسعهم تدريجيًا – ودون أن يلحظوا ذلك– أن يهجروا ثقافة الحرب

لكي يدخلوا (بالنسبة لأوروبيي الغرب على الأقل) في ثقافة السلم والمجتمع الاستهلاكي.

والكتابة الحالية للتاريخ نتاج لكل ذلك. فالنظرة الاسترجاعية تميل إلى أن تمد إلى الفترات السابقةِ المعاييرَ الحقوقيةَ والأدبيةَ الحاليةَ لثقافة السلم وتأكيد السيادات. وأولئك الذين يريدون، على العكس من ذلك، تهديد الأوضاع البشرية والسياسية القائمة، سوف يلجأون، في استخدام العنف، إلى تبريرات متناقضة تتمثل في حق الفتح – متذرعين قدر الإمكان بالحقوق التاريخية–، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها – على شكل دول– أمم بشكل خاص – وشرعية مقاومة الاضطهاد ومشروعية النضال من أجل التحرر القومي. وبالنسبة للأشخاص المنخرطين بشكل مباشرٍ أكثر في النزاع على فلسطين، لا يتعلق الأمر هنا بخطابٍ أكاديمي، بل بمجريات واقعية وجودية تصل إلى حد التعلق ببقاء كل فرد وتبرر من ثم اللجوء إلى الوسائل الأكثر تطرفًا.

وهكذا فإن تفسير الأحداث التي تبدأ في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ إنما يجري تحديده بشكل حقوقي مزعومٍ، إمَّا بالنظر إليها على أنها إعلان حربٍ من طرف واحد – من جانب العرب– ولا يشكل ردًّا على استفزاز، أو على أنها استمرار وتجسيد للعدوان الصهيوني الذي بدأ مع تصريح بلفور في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ على الأقل. وهاتان الروايتان تجمع بينهما نقطة مشتركة: افتراض أن الفاعلين كانت لديهم دراية تامة بالآثار التي سوف تترتب على أفعالهم، وهو افتراض ضروري بالنسبة لنظرة حقوقية إلى التاريخ. على أن ما يهيمن على الأسابيع الأخيرة لعام١٩٤٧ هو اضطراب الرؤى والأوضاع بالفعل.

البريطانيون(٤)

خلال الحرب العالمية الثانية، نجد أن البريطانيين، المنخرطين في حرب حتى الموت ضد ألمانيا النازية، قد ردوا بقسوة متطرفة على كل ما كان من شأنه أن يشكل تهديدًا لهم في المنطقة. وهكذا فقد تدخلوا مباشرةً في ١٩٤١ – ١٩٤٢ في الشئون الداخلية لحليفيهما «المستقلين» المتمثلين في العراق ومصر، واللذين ساد اشتباه مشروع بأنهما يتخذان موقف التساهل حيال أعداء البريطانيين. وبشكلٍ

موازٍ، بدا البريطانيون عديمي الرحمة في نضالهم ضد الهجرة اليهودية السرِّية وقد تعرضوا للنفور العميق من جانب النزعتين القوميتين اليهودية والعربية. على أن الاستعراض الأخير للقوة والذي تمثل في نقل مئات الآلاف من جنود الإمبراطورية البريطانية إلى المنطقة لم يكن بوسعه بعدُ أن يحجب الضعف المتزايد لوجودهم.

والحال أن الحكومة العمالية التي تشكلت خلال صيف عام ١٩٤٥ كان يخامرها الوهم بأن بوسع مصدر إلهامها الاشتراكي – الديموقراطي أن يسمح بتجاوز علاقات السيطرة الإمبراطورية. وقد تمثلت استراتيجيتها في تقديم الوعود إلى الدول العربية بنمو اقتصادي سريع بفضل مشاريع إنمائية عظمى تجتمع بالتأكيد على عدم التدخل في الشئون الداخلية. وهكذا فإن الوجود البريطاني سوف يكون مفيدًا وخفيفًا ومقبولاً في آن واحد. بيد أن الوهم لم يعمِّر طويلاً. فاقتصاد بريطانيا العظمى، الذي استنزفته الحرب، لم يكن بوسعه أن يكفل أي تمويل لصالح التنمية. على العكس تمامًا، فقد كان مديناً بالجنيهات الاسترلينية، بشكل جد فادح، لاقتصادات المنطقة، وقد وجد نفسه عاجزًا عن سداد هذه الموازين [الأرصدة] الاسترلينية للبلدان الدائنة المتمثلة بوجه خاص في مصر وفلسطين والعراق. وطبيعي أن الدبلوماسية البريطانية قد تمكنت من أن تفرض على المعنيين تقسيطاً للسداد، وهو ما أدى إلى أشكال سخط جديدة. ثم إن عملات هذه البلدان كانت مُجَدْوَلَةً على الجنيه الاسترليني وكانت في الواقع غير قابلة للتحويل إلى الدولار، العملة المرجعية العالمية في التبادلات. وهكذا فإن البلدان العربية المنتمية إلى منطقة الاسترليني قد وجدت نفسها محاصَرَةً بشكل صارم في حصولها على العملة الأولى في العالم. بل إن عائدات البترول (إلاّ فيما يتعلق بالعربية السعودية) كانت بالجنيهات الاسترلينية. ثم إن الصناعة البريطانية قد اتضح أنها عاجزة عن أن تقدم للعرب المعدات التي كانوا بحاجة إليها والتي كانوا يملكون إمكانات دفع أثمانها: فالواقع أن لندن قد خصصت الصادرات النادرة للحصول، تحديدًا، على الدولارات الثمينة. وكان الأمر كذلك بالنسبة للعتاد العسكري. فالحفاظ على جيش مهم من الناحية العددية غداة الحرب لمواجهة التهديد السوفييتي وضمان أمن الإمبراطورية قد استوعب الجانب الرئيسي من الإنتاج. وبحكم المعاهدات، كانت مصر أو العراق مرغمة على أن تحصل على عتادها من بريطانيا العظمى، وكان فقرها في ما لديها

من دولارات لا يسمح لها بالحصول على الفوائض العسكرية الأميركية جد الوفيرة، والأرخص كثيرًا علاوةً على ذلك.

ومع أن بريطانيا العظمى كانت لا تزال تتمتع بالقوة المسلَّحة الأهم في المنطقة (عدة عشرات من آلاف الجنود في قاعدة السويس، علاوة على أولئك الموجودين في فلسطين وقواعد عسكرية في العراق وفي الخليج)، إلاَّ أن المسئولين البريطانيين كانوا مدركين لاعتمادهم في الأَمد الطويل على رضاء الدول والسكان العرب. وبقاء هذا الوجود القويِ يرتبط ببقاء الإمبراطورية وبمتطلبات الحرب الباردة البادئة. وبعد استقلال الهند، نجد الجانب الرئيسي من الفضاء الاستعماري في أفريقيا، والشرق الأوسط هو المدخل إليه وقاعدة حمايته. والحال أن موارد هاتين المنطقتين، التي تستثمرها البرامج الإنمائية الكبرى، كانت تعتبر ضرورية لإعادة بناء الاقتصاد البريطاني. وأخيرًا فإن الانتشار العسكري، الموجود خارج مدى هجومٍ سوفييتي، قد شكل نقطة انطلاق لاسترداد أوروبا القارية في حالة نجاح الجيش الأحمر في احتلالها.

ولذا يجب الفوز برضاء العرب. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥، طالبت مصر بإعادة التفاوض على معاهدة ١٩٣٦ وبالجلاء التام عن أراضيها. وقد تلت ذلك مفاوضات طويلة تحطمت على صخرة مسألة السودان، وهو من الناحية القانونية تحت السيطرة الأنجلو – مصرية المشتركة ولا تريد لندن التنازل عنه لمصر. وفي يوليو/ تموز ١٩٤٧، نقلت القاهرة المسألة إلى مجلس الأمن، الذي امتنع عن البت فيها. فتصل المشاعر القومية إلى أعلى ذراها في مصر وتتفاقم حدة العلاقات مع الشريك البريطاني[٥].

وفي العراق، يُعْتَبَرُ النظامُ مؤازرًا بشكل سافر للبريطانيين. فعبد الإله، الوصي على العرش، ونوري السعيد، الرجل القوي في البلد، كانا قد أُعيدا إلى سدة السلطة عبر التدخل العسكري في عام ١٩٤١. والمفاوضات الأنجلو – مصرية تحفز تحركًا مماثلاً من جانب العراق. وقد جرت محادثات تمهيدية في عام ١٩٤٧. ويبدو أن حلاً وسطًا، قائمًا على اقتسام للقواعد العسكرية، يرتسم في الأفق، لكن الرأي العام العراقي يعارض بشراسة أي تسوية، وتؤدي المسألة الفلسطينية إلى تأجيج مشاعر الكراهية ضد بريطانيا العظمى.

وخلافًا لذلك، نجد أن الأردن الصغير (أقل من نصف مليون من السكان) يبدو أنه يُقَدِّمُ كُلَّ ما يُرضي البريطانيين. وقد أصبحت إمارة شرق الأردن مستقلة في عام ١٩٤٦ واتخذت لنفسها اسم المملكة الأردنية الهاشمية. والحال أن معاهدة ١٩٤٦ تكفل صداقة أبدية بين البلدين. والجيش الأردني الصغير، المسمى في الغرب بالفيلق العربي[٦]، يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين ويقوده أشهرهم، جلوب باشا، الذي كان قد عمل، بعد الحرب العالمية الأولى، في العراق ثم في شرق الأردن. على أن العلاقة الأنجلو - أردنية لا يمكنها ادعاء أنها نموذج يجب الاقتداء به. فبالنسبة لمجمل الرأي العام العربي، يبدو الأردن بلدًا يدور في فلك بريطانيا العظمى، وهذه العلاقة تسئ إليها مبادرات الملك عبد الله الطموحة. وأخيرًا فإن الاتحاد السوفييتي يعارض انضمام المملكة إلى منظمة الأمم المتحدة، بل إن الولايات المتحدة، تحت ضغط من جماعات النفوذ الصهيونية، لا تمنحها الاعتراف الدبلوماسي بها[٧].

والحال أن المهندس الرئيسي للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، إرنست بيفن، سكرتير الدولة لوزارة الخارجية، قد اعتبر فلسطين المشكلة الكبرى على المستوى الإقليمي كما على المستوى الدولي. والحاصل أن استحالة التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين اليهودي والعربي قد زاد من حدتها الجدلُ الدائمُ مع الولايات المتحدة. واللجوء إلى الأمم المتحدة لم يسوِّ شيئًا، لأن العرب قد رفضوا خطة التقسيم. وأخذًا بعين الاعتبار أن الجمعية العامة لم تُصدر سوى «توصية»، فإن بريطانيا العظمى، العضو الدائم في مجلس الأمن، إنما تمتنع عن تنفيذها. وعندئذ، فإن الدولة العظمى التي لا تزال تحوز ١٠٠ ٠٠٠ جندي في الساحة لا تجد أمامها غير هدف معلن واحد هو تأمين جلاء هؤلاء الجنود في أفضل الظروف الممكنة، وذلك دون القيام بأي نقل للسلطات إلى الأطراف المحلية. ولا يمكن لأحد أن يصدق سياسة الحل الأسوأ هذه والتي من شأنها أن تفضي إلى فوضى شاملة، ويتساءل كثيرون عن مخططات البريطانيين السرِّية. ويبدو، ببساطة تامة، أن بريطانيا العظمى لم تكن لديها في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني في ١٩٤٧، سياسة محددة بشأن مستقبل فلسطين.

الولايات المتحدة (٨)

بعد الدول العظمى الأوروبية، تُعَدُّ الولاياتُ المتحدة بسبيلها إلى اكتشاف تلك الحقيقة البديهية الأساسية من حقائق مسألة فلسطين والمتمثلة في التناقض بين المصالح شرق الأوسطية والسياسة الدولية والسياسة الداخلية للدول الخارجية المنخرطة في الملف.

فخلال الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية الحيوية للشرق الأوسط. فعلاوة على الآثار الچيوسياسية المرتبطة بمرور الطرق الدولية الكبرى للمواصلات بالشرق الأوسط، فإن موارده من البترول تكفل إنتاجًا بديلاً لإنتاج الولايات المتحدة، الذي تتزايد المخاوف من قرب نفاده. بل إن الشيء الأهم هو أن المخططين يُعِدُّون لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي (خطة مارشال) بالاعتماد على الاستخدام الواسع لبترول الشرق الأوسط، الذي سوف يحل تدريجيًا محل البترول الأميركي. وهكذا فإن الشركات البترولية الأميركية الكبرى، الرئيسية، والتي أَمَّنَتْ لنفسها للتوِّ احتكار الإنتاج السعودي، سوف تكون الفاعلة فيه والمستفيدة منه.

ومع ابتعاد الخطر الألماني، يدفع السوڤييت الأميركيين إلى تذكُّر القيمة الحيوية للمنطقة. فالحرب الأهلية اليونانية بين الشيوعيين والملكيين والمطالب الترابية والعسكرية لموسكو على حساب تركيا وبقاء الجيش الأحمر في شمالي إيران قد بدت وكأنها هجوم سوڤييتي كبير في اتجاه الجنوب. وفي عام ١٩٤٧، نجد أن بريطانيا العظمى المنهَكَة قد أخلت المكان للأميركيين في المواجهة على طول حدود الكتلة الشرقية بين البحر المتوسط وأفغانستان. وقد عَـرَّفَ ترومان آنذاك هذا الخط بأنه خط وقف التوسع السوڤييتي، على أن يتولى البريطانيون في البلدان العربية إدارة الخط الثاني للانتشار الغربي.

والحال أن «محاربي الحرب الباردة» (*cold warriors*) إنما يرون أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة تنطوي على صون استقرار منطقة الشرق الأوسط. وقد وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى اتخاذ مواقف قيل إنها مؤازرة للعرب بينما اعتبروها هم مواقف متماشية مع مصالح الولايات المتحدة. وهكذا فإن هذه المواقف يتقاسمها العسكريون (وعلى رأسهم چيمس فورستال، وزير الدفاع) والدبلوماسيون (خاصة

لوى هندرسون، مدير إدارة الشرق الأدنى والشئون الأفريقية[٩]، وهو متخصص في شئون الاتحاد السوفييتي وأحد المعادين الشرسين للشيوعية ويرى أن إنشاء دولة يهودية من شأنه أن يتعارض مع حق تقرير المصير وأن يخلق انعداماً دائماً للاستقرار في الشرق الأوسط، سوف يستفيد منه أعداء الولايات المتحدة) ووكالة الاستخبارات المركزية حديثة النشأة تماماً في فرعها المخصص للشرق الأوسط والشركات البترولية و«المستعربون» (*arabists*) المنبثقون من وسط المبشرين البروتستانت بجامعتيهم الأميركيتين في بيروت والقاهرة. وجميع هؤلاء الفاعلين يرون أن الولايات المتحدة تتمتع، لدى انتهاء الحرب العالمية، برصيد ضخم من التعاطف في البلدان العربية بفضل موقفها الحازم المؤيد لاستقلال سوريا ولبنان. ومواقفها المعادية بحزم للإبقاء على النظام الاستعماري تُشَكِّلُ السبيل الأفضل لربط العرب بالعالم الغربي عبر إعطائهم شراكة حقيقية في سبيل التنمية. والتجربة التي خيضت في العربية السعودية يجري تصويرها على أنها تمثل قطيعة سافرة قياساً إلى سيطرة البريطانيين الأبوية. ثم إن التشديد على المشكلات الاجتماعية للشرق الأوسط يترافق مع إنماء لمصالح الشركات الأميركية، التي تقدم عروضاً أكثر جاذبية من عروض الشركات الأوروبية المستقرة في المنطقة منذ زمن بعيد. على أن الفرنسيين والبريطانيين يرون في ذلك، على العكس من ذلك، تجلياً لإمبريالية جديدة تهدف إلى الحلول محل إمبرياليتهم التي تقطعت أنفاسها.

وجماعات الضغط الأميركية هذه مؤسسية وبيروقراطية. وهي مقتنعة بأنها تمثل المصلحة القومية الأميركية، وتعبر عن نفسها عبر المذكرات والاتصالات غير الرسمية. وهي، بحكم طبيعتها، تعزف عن العمل العلني العام، حتى وإن كان بوسعها أن تشجع اتخاذ مواقف مؤيدة لأطروحاتها في الصحافة. أمَّا جماعات الضغط الصهيونية فهي تعمل على العكس من ذلك تماماً. فإبادة يهود أوروبا قد حولت الطائفة اليهودية الأميركية إلى تبني الصهيونية بشكل واسع ولا يعود هناك غير بعض التجمعات الصغيرة المتبقية من المعارضين لمشروع الدولة اليهودية. والعجز خلال الهولوكوست يرجع إلى حد كبير إلى قوة نزعة معادية للسامية اجتماعية أميركية ترى أنه، إن كان من غير الوارد تهديد حقوق اليهود الأميركيين، فمن غير الوارد أيضاً إعادة فتح البلد أمام الهجرة اليهودية الأوروبية. ومحاولات

ترومان المترددة للتصريح بدخول «أشخاص مُشرَّدين» إلى الولايات المتحـدة قـد أدت في التوّ والحال إلى احتجاجات عامة عنيفة. وعندما سيجري التصويت أخيرًا على قانون يسير في هذا الاتجاه في عام ١٩٤٨، فسوف تجري صياغته من جانب الكونجرس بشكل من شأنه أن يعود بالفائدة على غير اليهود أساسًا. وهكـذا فإنـه سوف يكون أكثر انفتاحًا بكثير على اللاجئين من الكتلة الشرقية، خاصة مـن دول البلطيق ومن الأوكرانيين، والذين سوف يظهر بينهم متواطئون في الإبادة التي قام بها النازيون، كما سوف تتاح الفرصة لمعرفة ذلك بعد عقود، خلال محاكمات قوية الأصداء.

ومن ثم فإن الصهيونية إنما تمثل المخرج الوحيد بالنسبة لليهود الأميـركيين. ومنظماتهم التقليدية على اتصال مستمر برسل الوكالة اليهودية. والمعارضة التـي تبديها بيروقراطية الدولة تقود إلى تركيز الضغط السياسي على الطبقـة الـسياسية وفي المقام الأول على البيت الأبيض. والحال أن ترومان، ذلك الـسياسوي القـادم من الأقاليم، لم يتمايز بالفعل عن مواقف إدارة روزفيلت خلال الحـرب. وهـامش المناورة المتاح أمامه أضيق بكثير. وهو لا يتمتع بالهيبة التي كان يتمتع بها سلفه، ويجد نفسه مرفوضًا من جان قسم كبير من بيروقراطيـة الدولـة ويتعـين عليـه مواجهة صعودٍ انتخابيٍ للجمهوريين، الذين يبدون في موقع أفضل للعودة قريبًا إلى السلطة.

ولا جدال في أن الرجل جسور[١٠] وقد تَمكَّنَ من اتخاذ قرارات كبـرى فـي مجال السياسة الخارجية (استخدام القنبلة الذرية، المواجهات مع الكتلـة الـشرقية، خطة مارشال، الحلف الأطلسي، الحرب الكورية) سوف تترك آثارها بشكل مقـيم على العقود اللاحقة. وفي مواجهة نُخبِ الساحل الأطلسي، يطرح نفـسه بوصـفه رَجلاً من الشعب الذي لا يتحمل غطرستها الأرستقراطية. ووزارة الخارجية واحدة من كباش فدائه الأثيرة. وطبيعي أنه جد مهموم بضعف قواعده الانتخابيـة. وفـي حين أن الجمهوريين يحققون صعودًا انتخابيًا سافرًا، فإن عليه أن يواجه تمرد فريق من التقدميين الذين يتهمونه بخيانة روح الصفقة الاجتماعية الجديدة التي بادر بهـا روزفيلت. وعليه أن يحتفظ بمساندة اليهود الأميركيين، وفيري العدد بشكل خـاص في صفوف التقدميين. ثم إن الحزب الديموقراطي لا يحوز الموارد الماليـة التـي

يحوزها الحزب الجمهوري، وجانبٌ مهمٌ من التبرعات التي سوف تخدم حملته الرئاسية في عام ١٩٤٨ سوف يأتي من وسط رجال الأعمال اليهود. ومن الناحية الانتخابية، يرى ترومان أن من الانتحار معارضة المطالب اليهودية. ولا وجود هناك لجمهور انتخابي عربي مُنَظَّم، فالعرب الأميركيون (وهم من أصول مسيحية أساسًا) لا يسعون إلى التمايز عن التيار المركزي للمجتمع الأميركي. وإذا كانت قلة من اليهود تُصَوِّتُ لصالح الجمهوريين، الذين يُعْتَبَرون أكثر عداءً للأجانب، فإن الكنائس البروتستانتية، المُشَرَّبة بالثقافة التوراتية، إنما تُعَدُّ محبذةً بالأحرى للأطروحات الصهيونية. ومن غير الوارد أن تتشكل أي حركة مهمة في صفوف الرأي العام لمؤازرة عرب فلسطين.

وترومان ليس ممالئًا للصهيونية عميق الإيمان. فاتجاهه الطبيعي كان من شأنه أن يمضي بالأحرى في اتجاه مقترحات اللجنة الأنجلو- أميركية لعام ١٩٤٦. وغالبًا ما كانت الضغوط المُمَارَسَةُ عليه تزعجه، وقد أعلن انزعاجه هذا. وهو، في الوقت نفسه، يُقَدِّرُ الزيارات المنتظمة من جانب أصدقائه اليهود القادمين من ميسوري التي ولد بها. كما أن لحظات الانفراج هذه تساعد على توصيل رسائل سياسية من جانب المنظمات الصهيونية. ومستشاروه السياسيون في البيت الأبيض، اليهود وغير اليهود، مناضلون ناشطون في سبيل الصهيونية ويهتمون دومًا بالاعتبارات الانتخابية الضرورية. كما أنهم قد نجحوا في تحويل الجدل حول الصهيونية إلى تنازع سلطات بين البيت الأبيض وبيروقراطية الدولة. وهكذا فإن ما يُعَدُّ آليةً طبيعيةً لاتخاذ القرار الأميركي، أي وجود عدة خطوط سياسية بما يسمح للرئيس بالفصل والحسم، إنما يصبح تنازع اختصاصات. والحال أن الرئيس، وقد وجد أمامه من ينازعونه، إنما يُعَدُّ حريصًا بشكل خاص على الذود عن سلطاته، في حين أن البيروقراطية تعتبره سياسيويًا محدود الأفق مستعدًا للتضحية بالمصلحة القومية لصالح شواغله الانتخابية.

وأول ما يهتم به هو عدم إرسال قوات أميركية إلى فلسطين. فالجيش البري قد تم تسريحه إلى حدٍّ جد بعيدٍ غداة الحرب – في عام ١٩٤٦، هبط قوامه إلى ٤٠٠ ٠٠٠ رجل موزعين على عدة قارات –، وإذا كانت إعادة التسلح المرتبطة بالحرب الباردة قد بدأت، فإن نقص الجنود يظل شاغلاً مستمرًا. والحال أن

رؤساء هيئة الأركان قد أوضحوا، ردًا على استطلاع رأيهم، أن إرسال قوات لضمان حفظ النظام سوف ينطوي على اتخاذ تدابير تعبئة جزئية، وهو أمر غير مقبول من الناحية السياسية ومن شأنه أن يشكل علاوة على ذلك، في هذه البداية للحرب الباردة، بعثرةً خطيرة للإمكانات المتاحة.

وهذه الضغوط المتناقضة تجعل السياسة الأميركية في مسألة فلسطين عشوائية بشكل خاص وعصية على الفهم. فخلال المناقشة في منظمة الأمم المتحدة حول خطة التقسيم، أوضحت وزارة الخارجية الأميركية لمحاوريها أنه إذا كانت الولايات المتحدة مُحَبِّذَةً للخطة، فإنها سوف تترك للآخرين حرية الحكم عليها. ثم، في الأيام الأخيرة من نوفمبر/ تشرين الثاني، مارس البيت الأبيض فجأة وبشراسة ضغوطًا على أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في اتجاه التصويت بالموافقة على الخطة، الأمر الذي أفقد الوفد الأميركي جانبًا من مصداقيته.

وهكذا، وكما في حالة بريطانيا العظمى، فإن مسلك الولايات المتحدة القادم في مسألة فلسطين إنما يظل عصيًا على التنبؤ به.

الاتحاد السوفييتي[١١]

غداة الحرب العالمية الثانية، ظهر المشرق العربي بوصفه حكرًا على الغربيين، وفي المقام الأول البريطانيين. ومن المؤكد أن الأممية الشيوعية قد حاولت الانغراس في هذه المنطقة من العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين[١٢]، لكن مستوى التطور الاجتماعي لم يكن ناضجًا لذلك[١٣]. ووحدها أوساط الأقليات، خاصة الأوساط غير المسلمة - اليهود والأرمن خصوصًا - هي التي بدت مستعدة لتلقي هذه الدعاية. والحال أنه في مستهل الأربعينيات من القرن العشرين فقط، سمح انتشار التعليم بانبثاق جماعة حقيقية من المثقفين الذين تبنوا الماركسية. وكانوا بسبيلهم إلى أن يصبحوا كوادر لحركة شيوعية كانت في وضع يسمح لها بالاستفادة من السخط الاجتماعي، الذي زادت من حدته ارتفاعات الأسعار والقيود التي فرضتها الحرب، كما يسمح لها بالاستفادة من صعود الحركة القومية. غير أن الاستراتيجية المضادة للفاشية والتي حددتها موسكو قد أعطت الأولوية للتحالف الحربي الكبير ضد ألمانيا النازية: ومن ثم فحتى عام ١٩٤٥ كان

أي فعل ضد البريطانيين مستبعَدًا، في حين أن قضية الحلفاء لم تكن تتمتع بشعبية كبرى في صفوف الرأي العام العربي، القومي بصورة أساسية(٣٤).

ولم يظهر الشيوعيون بشكل واضح على المسرح السياسي إلاَّ مع بداية الأعقاب المباشرة للحرب. وتسمح الحرب الباردة لهم بأن يطرحوا أنفسهم كمدافعين عن القضية القومية، إلاَّ أنه يتعين عليهم أن يواجهوا المنافسة من جانب القوميين من مختلف الاتجاهات ومن جانب الإخوان المسلمين، الذين يحتلون هذه الساحة. وتستفيد الأنظمة القائمة من ذلك لإلقاء المسئولية عن الحركات الاجتماعية والسياسية على الشيوعيين، الذين يجري اتهامهم بالتواطؤ مع اليهود والصهيونيين، سعيًا إلى التشهير بهم. وعلى هذا المستوى، كان من السهل ضربهم. فجانب لا بأس به من كوادرهم له أصول يهودية والاتحاد السوفييتي بسبيله إلى إجراء تقارب مثير مع الصهيونيين.

وتاريخيًا، ظهر الصهيونيون بوصفهم أعداء تاريخيين للبلاشفة، الذين كانوا يجندون أنصارهم من الأوساط الاجتماعية عينها في أوروبا الشرقية. وقد قدم الشيوعيون أنفسهم بوصفهم دعاة استيعاب متشددين يرفضون وجود أي ثقافة يهودية قائمة على الديانة. والحال أن تصريح بلفور قد كرَّسَ التحالف بين الصهيونية والإمبريالية البريطانية، ولم تكن السيطرة المتزايدة للاشتراكيين – الديموقراطيين على هذه الحركة غير تعبير إضافي عن «الاشتراكية – الإمبريالية» للأممية الثانية. ومع صعود ستالين إلى سدة السلطة، كانت معاداة الصهيونية قد أصبحت طابعًا مستديمًا للمذهب الذي رَسَّخَتْهُ موسكو في عموم الأممية الشيوعية.

وقد حدثت القطيعة [مع هذا المذهب] مع اندراج الاتحاد السوفييتي في الحرب في عام ١٩٤١. فجرى عقد صلات بين الدبلوماسية السوفييتية والقيادة الصهيونية. فموسكو تسعى إلى تشجيع تعبئة الحلفاء لدعم مجهودها الحربي باللعب على عنصر بوسعه التأثير على الرأي العام، خاصة الرأي العام الأميركي. يضاف إلى ذلك، عند نهاية الحرب، الميل إلى استغلال التناقض بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وفي الوقت نفسه، يبدأ الاتحاد السوفييتي في إنشاء شبكة من البعثات الدبلوماسية في البلدان العربية المستقلة.

وفي فترة الأعقاب المباشرة للحرب، يلعب الاتحاد السوفييتي بورقة مفاقمة الوضع. فيُحبِّذ رحيل يهود مناطق أوروبا الشرقية الواقعة تحت احتلاله العسكري. ويكسب بذلك اختفاء فئة من السكان تعتبر معادية للسُّفْيَتَةِ (في حين أن اليهود يُعتبرون في أماكن أخرى مُحبِّذين للشيوعية) ويجعل من المستحيل تسوية مسألة الأشخاص المشرَّدين، بزيادة عددهم بشكل متواصل. فيجد نفسه قريبًا من الناحية الموضوعية من المواقف الصهيونية. والهدف هو تدويل مسألة فلسطين و، من ثم، زعزعة استقرار الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأوسط. واعتبارًا من أبريل/ نيسان ١٩٤٧، تلعب الدبلوماسية السوفييتية دورًا رئيسيًّا في منظمة الأمم المتحدة لصالح تكوين دولة يهودية وتقسيم فلسطين، محققة بذلك توافقًا في الرأي، مفاجئًا تمامًا، مع الولايات المتحدة، وذلك في لحظة تتكاثر فيها الأزمات المترتبة على الحرب الباردة.

وانتهازية السياسة السوفييتية واضحة: مناهضة البريطانيين في الشرق الأوسط. ونجد ذلك مرة أخرى، على سبيل المثال، في الدعم الممنوح للحركات الكردية في إيران والعراق. والحركة الشيوعية الدولية تسير في أَثَر هذه السياسة كرجل واحد وتُوَافِقُ الأحزَابُ الشيوعية الفتية في البلدان العربية على خطة التقسيم، فَتُعَرِّضُ نفسها بذلك لتهمة الخيانة من جانب الأنظمة القائمة. والخطاب العام العربي يماهي الشيوعية بالصهيونية تمامًا. وترى لندن وواشنطون أن تَفَاقُمَ الوضع في فلسطين يهدد بمحو إمكانية تطبيق خطة التقسيم ومن غير الوارد الموافقة على عملية حفظ للسلم تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة تنطوي على استخدام قوات سوفييتية.

وهكذا فإذا كان انحياز الكتلة الشرقية إلى المواقف الصهيونية أمرًا لا لبس فيه، فإنه لا يزال من الصعب نسبيًّا معرفة ما إذا كان سيقتصر على تأييد دبلوماسي أم أنه سيترافق مع تدخلٍ مباشرٍ أكثر في الساحة، عبر عمليات سرِّية أو حتى عبر فعل عسكري.

الأطراف العربية

كانت مسألة فلسطين أحد العوامل الكبرى في تكوين النزعة القومية العربية الوحدوية. ومنذ اضطرابات عام ١٩٢٩، كان الرأي العام العربي ذا طابع كفاحي بشكل خاص فيما يتعلق بهذا الموضوع، وقد استثارت الانتفاضة الفلسطينية في أعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ تأييدًا شعبيًّا ضخمًا. وفي داخل كل بلد عربي، كانت النبرة العامة نبرة تَجَذُّر الأذهان وكانت جميع الحكومات مضطَرة إلى اتخاذ موقف متشدد. والحال أن الطبقات السياسية في الهلال الخصيب كانت منبثقة عمومًا من الكفاح في سبيل الاستقلال، أولاً ضد العثمانيين وبعد ذلك ضد الفرنسيين والبريطانيين. ومنذ عشرينيات القرن العشرين، كانت مسألة مستقبل المنطقة مُحَدَّدَةً من زاوية المشاريع السياسية لهاشميي شرق الأردن والعراق. والحال أن العربية السعودية، التي كانت تخشى من استرداد الحجاز من جانب خصومها التقليديين، قد قدمت دعمها لخصوم الهاشميين، مع كونهم ذوي اتجاهات جمهورية وجذرية. أمَّا مصر، التي دخلت اللعبة السياسية العربية بعد ذلك، فقد سايرت العربية السعودية في هذا النوع من المواقف.

ومنذ الأعوام الأخيرة للحرب، كان التناقض قد أصبح جليًّا بين النزعة القومية العربية القوية في صفوف الرأي العام والأطماع المتنافسة للطبقات السياسية (التي تفاقمت حدة انقساماتها من جراء التنافسات والضغائن الشخصية المتراكمة خلال أعوام النضال من أجل الاستقلال السابقة) وحرص أجهزة الدول الآخذة في التشكل على صون استقلاليتها.

وفي هذه الأعقاب المباشرة للحرب العالمية الثانية، تبدو الدولة العربية غير مُنْجَزَةٍ إلى حد بعيد. فالانفصال عن الدولة العثمانية، حتى وإن كانت تقسيماتها الإدارية قد جرت استعادتها في أغلب الأحيان، قد انطوى على تكوين مراكز جديدة للسلطة كان عليها أن تمد سلطتها على مجمل أرضٍ غالبًا ما كانت نافرة. ومن المؤكد أن ثورة المواصلات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، مع انتشار السيارات وإنشاء شبكات الطرق البرية وتعميم الاتصالات التليفونية ثم اللاسلكية، قد سهلت المهمة إلى حد بعيد. على أن توطيد هذه المركزية الجديدة قد أنجب، بشكل موازٍ، مقاومات جديدة. فبلد مثل العراق قد احتفظ في الأرياف بإطار قَبَلي

قوي نسبيًا وقد اهتمت حكومات بغداد دومًا بخطر نشوب انتفاضة من جانب القبائل، كما في مستهل ثلاثينيات القرن العشرين. كما أن تجسيد الإطار العراقي الجديد قد أثار تمردات كردية دورية، متجاوبة مع حركات مماثلة في تركيا وبالأخص، في ١٩٤٥ – ١٩٤٦، في الجزء الإيراني الواقع تحت الاحتلال من جانب السوفييت. وفي سوريا، لعبت السياسة الفرنسية بورقة الانقسام الطائفي والترابي، وكان على القوميين الموجودين في السلطة في دمشق أن يواجهوا حركاتٍ تنزع إلى الفوز بالاستقلالية، أولاً بين العلويين، وبالأخص، في الفترة المعنية، بين الدروز. والواقع أن جبل الدروز، الذي أعاد القوميون تسميته بجبل العرب، قد عرف في الربع الثاني من عام ١٩٤٧، تحت قيادة عائلة الأطرش القوية وزعيمها المهيب سلطان الأطرش[١٥]، حركة عصيان حقيقية. وقد اضطر الرئيس السوري القوتلي إلى التصالح بعد أن كان قد حاول استثارة حرب أهلية بين الدروز.

وفي بيروت، كانت الحياة السياسية أكثر هدوءًا، غير أن الانقسام الطائفي كان قد أصبح الآن مؤسسيًا بشكل ناجز. وإذا كان البلد قد اتخذ شكل جمهورية تجارية متمحورة حول بيروت، فإن الدولة الجديدة قد أهملت الأقاليم الحدودية، خاصة الجنوب اللبناني، الذي تُرك في أيدي «إقطاعيين» شيعة كبار.

أمَّا العربية السعودية مترامية الأطراف فقد كانت حديثة النشأة، على أثر الحروب التي خاضها مؤسسها ابن سعود. وإذا كانت هيبتها ضخمة، فإن تكوينها الترابي قد بدا هشًا. وقد أدى افتقار الدولة الجديدة إلى الموارد إلى خطر تصدعها في مستهل أربعينيات القرن العشرين. بيد أن الإعانات الأميركية وعائدات البترول الأولى قد سمحت بمواجهة الأزمة. وكان قادة الدولة ممسوسين على نحو مستديم بالخوف من تطويقٍ يقوده هاشميو العراق والأردن، المشتبه بأنهم يريدون استرداد الحجاز، المهد التاريخي لعائلتهم. ومع أن السعوديين قد أيدوا مشاعر التضامن العربي تأييدًا لفظيًا[١٦]، فإنهم قد حذروا الأميركيين من الخطر الذي يمثله المشروع الوحدوي العربي بالنسبة للمملكة.

وأمَّا مصر فقد شكلت، من الناحية الظاهرية، استثناءً ملحوظًا. فالوحدة الترابية والحكومية للبلد كانت قد تحققت منذ القرن التاسع عشر ولم يعد

البريطانيون يتمتعون بدور رئيسي في إدارته. على أن البلد الذي بدا بوصفه القوة العربية الأولى كان مشلولاً بالمواجهة الجديدة مع الدولة المحتلة السابقة، الموجودة لا تزال في قاعدة السويس العسكرية الضخمة. أمّا حزب الوفد القومي الكبير فقد فَقَد اعتباره من جراء تعاونه مع البريطانيين خلال الحرب، في حين أن الأحزاب المسماة بأحزاب الأقلية (وهي منبثقة في غالبيتها من انشقاقات متعاقبة على حزب الوفد) والمتحالفة مع الملكية فقد فشلت في محاولتها الرامية إلى إعادة التفاوض على معاهدة ١٩٣٦. وقد تجذر الرأيُ العام ونشبت أعمال عنف متفرقة إمّا خلال التظاهرات الشعبية الكبرى، أو بسبب الاعتداءات الإرهابية الموجهة ضد من يُفترض أنهم من المتواطئين مع بريطانيا العظمى. وقد استفادت حركة الإخوان المسلمين من هذا الوضع وجعلت من مسألة فلسطين فرس رهانها. فأنشأت «تنظيمًا سرِّيًا» مهمته التحضير للنضال في فلسطين ضد الصهيونيين بينما تمثل هدفه المباشر في الهجوم على يهود مصر، الذين جرى اتهامهم بالتواطؤ مع العدو المجاور. والحال أن مناخ المؤامرات المتنوعة هذا قد أدى إلى انعدامٍ قويٍّ للاستقرار الداخلي، ترك آثاره على قدرات البلد على التحرك في الخارج. وفي العلاقات العربية – العربية، أقام فاروق محورًا مع العربية السعودية لمواجهة أطماع الهاشميين ولصون استقلال الدول العربية.

وكانت الأجهزة العسكرية العربية جد ضعيفة. ففي مصر والعراق، كانت الحكومات قد دشنت بالفعل منذ ثلاثينيات القرن العشرين مشروعًا لتكوين جيش حديث، بما يُعَدُّ رمزًا للاستقلال الذي جرى استرداده. لكن البريطانيين كانوا مرتابين، محقين، خلال الحرب، من موقف الضباط الذين تم كسبهم لصالح الأطروحات القومية، فقاموا بتهميش الجيوش العربية. إذ جرى استبعاد هذه الجيوش من المعارك ولم يتم استخدامها إلاَّ في مراقبة طرق المواصلات. وهكذا وجدت نفسها محرومة من خبرة ملموسة بالحرب، بما أن دورها الرئيسي كان يتمثل في حفظ النظام الداخلي. وكان الاعتماد كاملاً على العتاد البريطاني و، في زمن السلم بالفعل، لم تكن هناك إمكانية لتلبية الطلبات العادية وذلك بسبب الأولويات التي أعطتها لندن لجيشها هي، والذي كان آنذاك العنصر الرئيسي في الدفاع البري الغربي ضد الاتحاد السوفييتي. وكانت نوعية القيادة هزيلة: ففي

أفضل الأحوال لم يكن كبار الضباط يحوزون دراية قتالية تتجاوز الدراية القتالية التي ترجع إلى زمن الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش العثماني، وغالبًا ما كانوا مدينين في ترقياتهم للاعتبارات السياسية بأكثر مما لجدارتهم العسكرية. وفي المقابل، نجد أن الضباط الشبان، المنبثقين من صفوف الطبقات المتوسطة، كانوا، بوجه عام، مُشَرَّبين بالأطروحات القومية، وعازمين على تطبيقها. وكانت أذهانهم عامرة بدروس الحرب العالمية الأخيرة، غير أنهم لم يكونوا يملكون أي خبرة قتالية عملية بالفعل. أمَّا الجنود العاديون فقد كانوا أُميين في معظمهم، بيد أنهم كان بوسعهم إبداء الكثير من القدرة على التحمل ومن الشجاعة الجسدية، اللتين حفزهما فيهم إيمانهم الإسلامي. وقد أدى قصور التكوين إلى ضعف القدرة على المناورة.

ووحده الفيلق العربي الصغير، بضباطه البريطانيين المهتمين بنقل فنهم الحربي إلى الكوادر الأردنية، هو الذي كان يشكل عنصرًا له قيمته وجيد التدريب. أمَّا الجيش السوري، وريث القوات الخاصة في المشرق في عصر الانتداب ومن ثم ذو التكوين الفرنسي، فقد كان عرضة للإهمال بشكل منهجي من جانب نظام الرئيس القوتلي. فحكومة دمشق كانت ترتاب فيه كثيرًا، فكانت تشتبه بأنه عديم الولاء ومتآمر. ولم يكن بوسعها أن تنسى أن كوادره قد خدمت الدولة المنتَدِبَةَ إلى النهاية. ثم إن التجربة القتالية الملموسة الوحيدة للوطنيين السوريين قد تمثلت في حرب العصابات الحضرية والريفية، والتي تجسدت بشكل خاص في الانتفاضة السورية الكبرى في عام ١٩٢٦. أمَّا الجيش اللبناني، والذي ينتمي إلى المنشأ نفسه، فقد تمثلت مهمته أساسًا في حفظ النظام، وقد توقف استخدامه على التوازنات الطائفية الحساسة للمجتمع اللبناني. وكان الجيش السعودي قَبَليًّا، وقد خَدَمَ في حماية النظام. وابن سعود، الذي شاخ الآن، يمتنع عن خوض أي حرب و، على أي حال، فإن سياسته كانت مرتبطة دومًا بالمصالح الترابية للمملكة(١٧).

والحال أن الدول العربية، المنخرطة في حوار انفرادي مع الفرنسيين والبريطانيين منذ الحرب العالمية الأولى، كانت تفتقر إلى ثقافة علاقات دولية حقيقية. وجهازها الدبلوماسي الجنيني، الذي كان يفتقر إلى المحترفين، كانت مساعدته لها محدودة. فقد فضَّل رجالُ الدولة العرب العلاقات الشخصية مع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، الذين كانوا يميلون إلى أن يحجبوا عنهم العداوات

وإساءات الفهم الواسعة لدى صانعي القرار في بلدانهم عندما يتعلق الأمر بالمسائل العربية عمومًا ومسألة فلسطين خصوصًا. والحال أن مؤتمر سان فرنسيسكو، وهو أول مؤتمر دولي كبير دعيت إليه البلدان العربية، كان لحظة نشوة ناشئة عن الخطاب التحريري الهائل المرافق لمولد الأمم المتحدة. ولم تكن المناقشات حول فلسطين في عام ١٩٤٧ في منظمة الأمم المتحدة غير تتمة للأوهام المغذية لضغائن جديدة والمعيدة لتنشيط الاستياءات التي أنجبتها الأعمالُ الاستعمارية المختلفة منذ القرن التاسع عشر.

وبعد الركود النسبي الذي عرفته فترة ما بين الحربين العالميتين، استفادت الاقتصادات العربية من فترة نمو حيوية ترجع إلى الحرب وتواصلت على أثرها. فغياب المنتجات المُصنَّعة الأوروبية وندرة الدولارات، التي حدَّت من المشتريات من المنتجات الأميركية، قد كفلا سوقًا فعليةً محميةً لصناعة آخذةٍ في النمو السافر. إلاَّ أنه إذا كانت المنتجات الأساسية قد توافرت، فإنه لم تنشأ أي صناعة عسكرية – ومن هنا الاعتماد الكامل على الخارج. وفي العربية السعودية والعراق، كان اقتصاد البترول في صعود سافر، غير أن الدخول الريعية لم تكن تمارس بعدُ غير تأثير هامشي على الاقتصاد، وإن كانت قد حسَّنت بالفعل من وضع الميزانية. وكان أكبر معمل لتكرير البترول في الشرق موجودًا في فلسطين، في حيفا، أحد منفذي خط أنابيب شركة بترول العراق (حيث كان المنفذ الآخر في طرابلس، في لبنان). أمَّا خط أنابيب تابلاين، المراد به إتاحة منفذ للبترول السعودي على البحر المتوسط، فكان لا يزال في مرحلة المشروع. وحتى مع أن الصحافة العربية قد أثارت مسألة الامتيازات الممنوحة للشركات الغربية، إلاَّ أنه كان من غير الوارد تهديد هذه الامتيازات، لأن البلدان العربية لم تكن تملك بعدُ لا الكفاءات ولا رؤوس الأموال الضرورية لتنمية استغلال مواردها البترولية. وكانت الأوساط الأميركية الممالئة للصهيونية على حق تمامًا في قولها إن البلدان المنتجة أكثر اعتمادًا على البلدان المستهلكة من اعتماد هذه الأخيرة عليها.

سوريا الكبرى وفلسطين[١٨]

خلال الحرب العالمية الثانية، كان البريطانيون قد فكروا في تكوين سوريا كبرى كحلٍ لمسألة فلسطين، ضمن إطار خطة تقسيم. وعندئذ فإن فلسطين العربية وشرق الأردن وسوريا سوف تندمج فيما بينها وتحصل النزعة القومية العربية بذلك على تعويض عن إنشاء دولة يهودية. وفي خريف عام ١٩٤٤، تخلت لندن عن هذا المشروع – الذي ظل طيَّ الكتمان وإن كان الكثير من الناس قد تكهنوا به– وذلك بسبب صعوبات التطبيق. أمَّا العراق الهاشمي، فقد طرح من جانبه، بحفز من الوصي على العرش ومن نوري السعيد، مشروع «الهلال الخصيب»، الذي يجمع سوريا والعراق في الحد الأدنى. وقد لقي هذا المشروع ترحيبًا في سوريا الشمالية وبدت النخب الحلبية – التي كان من الصعب عليها تقبل دمشق كعاصمة– مُهتَمَّةً بالمشروع. وفي هذا الإطار، بدأت المشاورات حول الوحدة العربية. وبسرعة فائقة، وجدت العداوة من جانب مصر والعربية السعودية تجاوبًا جد نشيط لدى القوميين العرب السوريين الموجودين في السلطة في دمشق في أواخر عهد الانتداب الفرنسي. بيد أن هؤلاء القوميين كانوا يتمنون ممارسة وصاية على لبنان وقد طرحوا أنفسهم بوصفهم ضامنين للميثاق الوطني لعام ١٩٤٣.

والحال أن ميثاق جامعة الدولة العربية، الذي جرى توقيعه في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٥، قد رمز إلى انتصار مُؤيدي بقاء الدول وإن كان ضمن تضامن مُعَزَّز. وتشهد على ذلك المادة الثانية:

> الغرضُ من الجامعة توثيقُ الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون بينها وصيانةً لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها.

وتحدد المواد الأخرى بوضوحٍ حقوق الدول :

المادة ٧

> ما يقرره المجلس بالإجماع يكون مُلزمًا لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون مُلزمًا لمن يقبله.
>
> وفي الحالتين، تُنفَذُ قراراتُ المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

المادة ٨

تَحتَرِمُ كُلُّ دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقًا من حقوق تلك الدول.

وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

المادة ٩

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاونٍ أوثق وروابط أقوى مما نُص عليه في هذا الميثاق أن تَعقِدَ بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تُلزم ولا تُقَيِّدُ الأعضاء الآخرين.

والحال أن المصري عبد الرحمن عزام باشا، وهو من مخضرمي النضال المعادي للاستعمار، إنما يجري اختياره أمينًا عاما. وبالنظر إلى عدم وجود تمثيل سياسي واضح للفلسطينيين، يختار مجلسُ الجامعة موسى العلمي مندوبًا لفلسطين.

وكان الملك عبد الله يعتبر نفسه الوريث السياسي للتمرد العربي في عام ١٩١٦، والذي كان أحد قادته. وعندما استتب له الأمر في شرق الأردن في عام ١٩٢١، أخذ على محمل الجد الكامل الوعود المُبْهَمَة الصادرة عن المسئولين البريطانيين والتي جعلته يتصور أنه سوف يفوز فيما بعد بعرش على سوريا. وإعلانه ملكًا في ٢٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٦ يعطيه الزخم الضروري لإعادة طرح فكرة مملكة سوريا كبرى لصالحه. وخلال خريف عام ١٩٤٦، يعلن على الملأ أنه لا وجود هناك لسوريا صغرى أو كبرى، بل «بلد واحد، يحده البحر غربًا، وتحده تركيا شمالاً، ويحده الحجاز جنوبًا، وهذا البلد هو سوريا»(×). بيد أنه يقبل بسحب لبنان من سوريا على أَثَرِ احتجاجٍ مهيب من جانب مجلس النواب اللبناني.

وفي سوريا نفسها، يَرُدُّ القوميون عليه بأنهم مستعدون لقبول مشروع كهذا، ولكن ضمن إطار جمهوري ... والداعمون الوحيدون له هم الدروز، الذين يتذكرون المساعدة التي قدمها لهم خلال انتفاضة ١٩٢٥ – ١٩٢٧ والملاذ الذي فازوا به بعد ذلك في شرق الأردن. وفي مستهل عام ١٩٤٧، يتصاعد التوتر بين

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

سوريا والأردن، المتهم بحشد قوات على طول الحدود المشتركة. وفي مايو/ أيَّار، يعلن الملك[١٩]:

إنني أريد دولة تشمل سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان ؛ دولة تكون مرتبطة ارتباطًا قويًا بالعراق. ولا يهمني كثيرًا أن تكون سوريا جمهورية أو ملكية. فما أريده فقط هو أن تشكل دولة واحدة وكبرى[×].

وهو يتهجم بقوة على جامعة الدول العربية ويمضي إلى حد الحديث عن دولة مسلمة كبرى تمتد «من الدار البيضاء إلى التيبت»[×]. فيدعوه عزام باشا إلى الكف عن الحلم بسوريا الكبرى والعمل بدلاً من ذلك على دعم التضامن العربي.

وفي شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول ١٩٤٧ أيضًا، يدعو عبد الله على الملأ إلى اتحاد بلاد سوريا الكبرى. وتشير الانتخاباتُ التي جرت في تلك اللحظة في سوريا إلى عدم وجود قوى سياسية تدعم هذه القضية. وتؤدي التلاعبات الانتخابية في جبل الدروز ضد آل الأطرش إلى قلاقل ويجري اتهام الأردن بالتدبير لها وإشعالها.

ومنذ البداية، يهتم العاهل الهاشمي بفلسطين، بوصفها مرحلة في تكوين سوريا الكبرى. وهو يعرف فضلاً عن ذلك مطالبات عدد كبير من الجماعات الصهيونية بأرضه هو. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، اهتم بأن يجتذب إلى صفه المعارضة للحسينيين، خاصة أنصار النشاشيبيين. وهو يدخل، بشكل موازٍ، في اتصال مع ممثلي الحركة الصهيونية. فيتعاون معهم على المستوى الاقتصادي، خاصة مع بنحاس روتنبرج، مدير شركة كهرباء فلسطين، المُشتَرَكَة بين البلدين. وفي عام ١٩٤٦، يلتقي في عدة مناسبات بإلياس ساسون، وهو يهودي من أصل سوري يرأس القسم العربي للوكالة اليهودية. وهو يوضح له أنه في حالة التقسيم فإن الأردن مستعد لضم الجزء العربي من فلسطين وأن دولة سوريا الكبرى القادمة سوف يكون بوسعها عقد معاهدة تحالف مع الدولة اليهودية. وهو يطلب منه مساعدةً ماليَّةً لدعم دعايته في سوريا. أمَّا من الناحية العلنية فإن الملك يحذو مع ذلك حذو التوافق العربي الداعي إلى فلسطين مُوَحَّدة.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والحال أن جلوب باشا والسير أليك كيركبرايد[٢٠]، الممثل البريطاني في عمّان، قد جعلا من نفسيهما مدافعين في الدوائر البريطانية عن ضم لفلسطين العربية إلى الأردن. فمن شأن دولة فلسطينية مستقلة أن تكون تحت سيطرة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، الذي أصبح العدو اللدود لبريطانيا العظمى. أمّا عبد الله، فهو مخلص لها، وهو رئيس الدولة العربي الوحيد المستعد لعقد اتفاق مع الصهيونيين. ويبدو بيفن جد متردد ولا يهتم الآن إلاّ بالجلاء عن فلسطين.

وفي ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، يلتقي عبد الله سرًّا بجولدا ميرسون (جولدا ميئير)، التي كانت آنذاك مديرة سياسية مؤقتة للوكالة اليهودية (فموشيه شيرتوك كان في الولايات المتحدة)، وكان في صحبتها ساسون وداتين، الخبيران في الشئون العربية. فيقترح الملك في البداية دولةً يهودية ذات حكم ذاتي في داخل مملكته حال امتدادها لتشمل فلسطين. ومن الواضح أن الصهيونيين يرفضون هذا الاقتراح. وفي المقابل، يعرضون عليه فلسطين العربية مع عملٍ مشترك ضد الحسينيين، وهو ما يثير اهتمام الملك بقوة. وعلى أَثَرِ هذا التبادل لوجهات النظر، يتفق الطرفان على استئناف المحادثات غداة التصويت في الأمم المتحدة.

والحاصل أن سياسة عبد الله إنما تُدخل ارتباكًا ملحوظًا على اللعبة السياسية العربية. فهو قد نجح في أن يجعل من سوريا الكبرى - بدلاً من فلسطين - المسألة الرئيسية للسياسة العربية واستنفر ضده كل الدول العربية ماعدا العراق، والذي قلَّما يتحمس من جهة أخرى لمشاريع الملكية الشقيقة. وفي حين أن البريطانيين قد تمنوا التمسك بعدم التدخل في الشئون الداخلية العربية ولم تكن لديهم أي أطماع في سوريا (التي اعتبروها فرانكوفونية أكثر من اللازم ومن ثم قادرة على نقل عدواها إلى البلدان العربية الأخرى)، فإن سياسة العراق والأردن، التي يمتنعون عن تأييدها، إنما تجعلهم يظهرون وكأنهم مصدر إلهام هذه المشاريع الكبرى الخاصة بالهلال الخصيب وسوريا الكبرى. وحتى مع أن الاتصالات بين الملك والمبعوثين الصهيونيين كانت سرِّية، فإن المنطقة كلها قد غصت بشائعاتٍ حول هذا الموضوع.

والحال أن التناقض بين مواقف عبد الله العلنية وتطميناته السرِّية المضادة التي قدمها للصهيونيين لم يكن من شأنه جلاء وضعٍ كانت قد زادت من غموضه

إلى حد بعيد بالفعل مواقفُ البريطـانيين المتميـزة بالانعـدام الواضـح للثبـات والحســم.

عرب فلسطين

منذ غداة تصريح بلفور، كانت لدى عرب فلسطين قناعة بأن تكـوين المقـام القومي اليهودي سوف يعني طردهم. وقد عادت إليهم الطمأنينة بصورة مؤقتة فـي عشرينيات القرن العشرين وذلك بسبب الضعف النسبي للهجرة اليهوديـة. بيـد أن تزايدها القويِ اعتبارًا من عام ١٩٣٢ قد جدَّد انزعاجاتهم، الأمر الـذي أدى إلـى الإضراب العام في عام ١٩٣٦ وإلى الانتفاضـة الكبـرى فـي أعـوامٍ ١٩٣٧ – ١٩٣٩. وخلال هاتين الحركتين، أبدوا قدراتهم على المقاومة بشكل منظَّم. بيـد أن قسوة القمع واتساع الحرب الأهلية بين أنصار وخصوم الحسينيين قد ثلمـا بالفعـل عزيمة المجتمع الفلسطيني. ويترافق الركود السياسي في أربعينيات القرن العشرين مع ازدهارٍ اقتصادي جد ملحوظ، خاصة في المجال الريفي، علـى أثـر طلبيـات الجيش البريطاني ونتيجةً لجهود الاستثمارات العامة والخاصة فـي مجمـل فتـرة الانتداب. وتنهض الطبقةُ السياسية بصعوبةٍ من آثار القمع وتدابير النفي، وإذا كانت العناصر الأكثر حداثة تظهر، كالشيوعيين الأوائل، فإنها غير قادرة على أن تشكل قوة سياسية حقيقية. ومن ثم فإن التباين قويٌ بشكل خاص بين التوسع الاقتـصادي، الذي يعود بالفائدة على جميع الفلاحين (الذين يتحررون من مديونيتهم التي دامـت عصورًا)، والوهن السياسي الذي يجد ترجمة له في موقف انتظارٍ وترقُّبٍ خـلال المواجهة بين اليهود والبريطانيين والتي تبدأ في عام ١٩٤٤.

والحاصل أن عودة الحاج أمين الموجود في المنفى في القاهرة اعتبـارًا مـن عام ١٩٤٦ إلى المسرح السياسي إنما تُعقِّدُ الوضع. فالمفتي يحشد كل قواه للحيلولة دون ظهور منافسين سياسيين. وصحيح أن جامعة الدول العربية تفـرض إعـادة تكوين هيئة عربية عليا مهمتها تمثيل جميع القوى السياسية العربية، لكن الانقـسام بين الحسينيين ومعارضيهم يسئ كثيرًا إلى فعالية هذه الهيئة. ومع أن عددًا كبيـرًا من العرب قد خدموا في الجيش البريطاني خلال الحرب، فإنه لم يكن بالإمكان قيام أي تشكيل شبه عسكري مهم. ولا يدرك العرب جدية النوايا البريطانية في الجـلاء

عن البلد إلاً خلال صيف عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين، تحدث سيرورةُ تَجَذُّرٍ يستفيد منها الحسينيون، الذين لا يترددون في اللجوء إلى اغتيال الخصوم السياسيين، مُذَكِّرينَ بذلك بأسوأ أيام ١٩٣٨ – ١٩٣٩.

وعداوة الأردن والعراق لا تسمح لجامعة الدول العربية بالاعتراف بالحاج أمين كممثل للفلسطينيين. وعلى أثر نشر تقرير لجنة التحقيق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يجتمع مجلس الجامعة في صوفر، في لبنان، برئاسة رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني، من ١٦ إلى ٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧. والحال أن القرارات، الصادرة بالإجماع[٢١]، إنما ترفض «[الـ] إهدار[الـ] فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال» والمتمثل في توصيات لجنة التحقيق. فمن شأن تطبيقها أن يشكل «خطرًا مُحَقَّقًا يهدد أمن فلسطين والأمن والسلام في البلاد العربية جمعاء»:

لقد سبق لحكومات الدول العربية أن حذَّرت لجنة التحقيق من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين وكاشفَتها بما سيؤدي إليه ذلك حتمًا من اضطرابات تعم الشرق الأوسط بأسره، وذلك أن عرب فلسطين لن يُسَلِّموا بأي تدبيرٍ من شأنه أن يقضي على وحدة بلادهم واستقلالهم، بل إنهم سيعلنون حربًا لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم، ولاسيما أنهم يعرفون أن البلاد العربية جميعًا ستقف من ورائهم وتمدهم بالرجال والمال والعتاد للدفاع عن كيانهم.

والنبرة كفاحية، لكن المساندة العربية تحيل إلى الانتفاضات الكبرى المضادة للاستعمار بأكثر مما تحيل إلى استخدام الجيوش النظامية.

وخلال الاجتماع التالي للمجلس في عاليه، بين ٧ و١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧[٢٢]، يفرضُ رياضُ الصلح حضورَ الحاج أمين على الرغم من احتجاجات ممثلي الهاشميين. فيدافع المفتي دفاعًا حارًّا عن تكوين «حكومة لعموم فلسطين». والقادة العرب، الذين يعرفون تمامًا نوايا عبد الله، لا يريدون أن يترك الأردنُ الجامعة، فهذا من شأنه أن يهدد بتمزقها. فيسعون إلى حل وسط يتألف بالأحرى من ربط الملك الأردني بتعهداتٍ علنيةٍ لا يعود بوسعه تهديدها. فيرفضون تكوين حكومة فلسطينية وإن كانوا يعيدون التأكيد على حق فلسطين في الاستقلال. وهم

يجتهدون بالأخص في تجسيد وعد المساندة بتكوين لجنة عسكرية تحت قيادة لواء عراقي، هو إسماعيل صفوت، مهمتها تكوين جيش من المتطوعين العرب، هو **جيش الإنقاذ العربي**. وسوف يُعهد بقيادته إلى فوزي القاوقچي، منافس الحاج أمين في عام ١٩٣٦، ثم خلال المنفى في ألمانيا زمن الحرب العالمية الثانية. ويحاول المفتي الاعتراض على ذلك، ولكن دون طائل. والعداوة جد قوية بين الرجلين. فالقاوقچي يعلن أن المسألة تتجاوز الفلسطينيين وتهم جميع العرب. ويتهمه الحاج أمين بأنه يريد فرض نفسه كديكتاتورٍ صاحب أطماع تستهدف مجمل المنطقة. ثم إنه يرى أن الدول العربية تخامرها أطماعٌ ترابيةٌ في فلسطين وأن مهمته هي أيضًا حماية بلده من هذه الأطماع. وانعدام الثقة كامل بينه ومسئولي الجامعة العربية، الأمر الذي يحول دون أي تعاون، في حين أن الاستراتيچية العربية – خارج استراتيچية الأردن– إنما تتمثل في الرغبة في دعمِ معارضةٍ مسلَّحةٍ لخطة التقسيم، تتألف من متطوعين وفلسطينيين، لكنها تستبعد أي مشاركة من جانب القوات المسلَّحة النظامية. والحال أن الدول العربية، التي لا تأخذ هذا الاحتمال في حسابها والغارقة في مصاعبها الداخلية وحوارها الصعب مع البريطانيين، لا تتجه إلى أي استعداد عسكري حقيقي لحربٍ مُحتَمَلَةٍ، وذلك على الرغم من تحذيرات صفوت، المُدرك للقوة العسكرية للحركة الصهيونية.

ويُكَرِّسُ المفتي كل جهوده لتكوين ميليشياه الخاصة، **الجهاد المقدس**، التي يُعهد بقيادتها إلى ابن عمه عبد القادر الحسيني، ابن موسى كاظم وبطل انتفاضة ١٩٣٧ – ١٩٣٩. ويعتقد المفتي أن لديه ما يكفي من الرجال للقتال، وأن الشيء الوحيد الذي يعوزه هو المال والسلاح ... وهو لا يريد الاستماع إلى ملاحظات المحيطين به حول الانعدام الكامل لاستعداد أنصاره القتالي. وهو مُوَسْوَسٌ بأطماع الدول العربية الأخرى وأطماع القاوقچي في فلسطين، ويرى في كل مكان مؤامرات بريطانية، وليست لديه أي فكرة عن علاقة القوة الحقيقية مع الصهيونيين. والميزانية الإجمالية التي تحوزها الهيئة العربية العليا لمواجهة الأحداث تصل إلى نحو ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه[٢٣] (كان الجنيه يساوي آنذاك ٣ دولارات، بيد أنه غير قابل للتحويل)، وهو ما يتماشى مع الميزانية السنوية لنفقات الهاجاناه في الأوقات العادية. وفي أواخر عام ١٩٤٧، كان بوسع الوكالة اليهودية

أن تقدِّر أن لديها ٢٨ مليون دولار لبند شراء الأسلحة وحده من الخارج[٢٤]. ثم إن الهيئة العربية العليا تقرر تكوين لجان قومية في المدن العربية الرئيسية ؛ وكان المفترض أن تجمع الأعيان من جميع الاتجاهات، إلاَّ أنه هنا أيضًا تظل ذكرى أعمال العنف في ١٩٣٧ – ١٩٣٩ باقيةً وتولِّدُ ريبةً قويَّةً بين أعضاء هذه اللجان.

الصهيونيون

في عام ١٩٤٧، يمثل اليهود نحو ثلث سكان فلسطين الواقعة تحت الانتداب، بيد أنهم يمثلون نسبة أقوى في صفوف السكان البالغين (وذلك بسبب عدد المهاجرين الجدد واتساع وزن صغار العمر في صفوف السكان العرب). والحال أن جهود الاستيطان الريفي، المتجهة إلى تكوين الإنسان الجديد وإلى السيطرة على المكان بأكثر من اتجاهها إلى تكوين قطاع إنتاجي، كان قد عَرقَلَها عدمُ توافر الأراضي اللازمة. وخارطة الوجود اليهودي تعيد إنتاج وجوه ضِعف الزراعة العربية في القرن التاسع عشر. فخارج القدس والمناطق المجاورة لها بشكل مباشر، استقر اليهود على طول السهل الساحلي، حيث كانوا في مزاحمة مستمرة مع السكان العرب الآخذين بالنمو وذوي الروح الحركية، أكان في القطاعات الريفية (زراعة الحمضيات) أم في العالم الحضري. ونجد بقية السكان اليهود في شمالي البلد، في الجليل، حيث كانت قد انضمت إلى المنشآت الدينية القديمة شبكات مستوطنات زراعيةٍ، وفي بعض المواقع المتقدمة في منطقة النقب القاحلة. ولا يمثل المجموع غير جزء صغير من البلد (١٠% تقريبًا)، وهو مُوَزَّعٌ بشكلٍ مبعثرٍ تمامًا. فالواقع أن اليشوف إنما يتألف من أرخبيل كثيف إلى هذا الحد أو ذاك من الأماكن المبعثرة وسط كيان عام عربي. وما سوف يصبح فيما بعد الضفة الغربية يُعَدُّ بالتالي خاليًا من الناحية العملية من السكان اليهود.

والازدهار الاقتصادي للبلد، بصرف النظر عن العديد من وجوه الحدِّ من الاستهلاك ومن ندرة المساكن، لا يسمح بتصور تحقيق المشروع القومي ضمن إطار عهد الانتداب. فلا وجود هناك لأماكن خالية والمشاريعُ الكبرى الخاصة بالاستصلاح والاستثمار والتي جرى طرحها لتبرير استئناف الهجرة اليهودية إنما تفترض إزاحاتٍ ملحوظة للسكان العرب. غير أن هذه العوامل الموضوعية قد

أضيفت إليها صدمةُ إبادة يهود أوروبا، والتي تستثير شعورًا بالحاجة الملحة المطلقة إلى تحقيق الاستقلال القومي. فاليهود، وقد ذُبحوا ذبح النعاج، يتعين عليهم أن يستعيدوا بشكل حاسم كرامتهم الإنسانية بتحقيق الوجود القومي الكامل وبكسب الحق في استخدام العنف لتحقيق هذا الوجود. وترجع القوة الكبرى للصهيونية إلى قدرتها على التنظيم، وهي قدرةٌ حَفَزَها مستوى جد عال من تسيس المجتمع. وفي غضون بضع سنوات، تَمَكَّنَ يهودُ فلسطين من السيطرة على الحركة الصهيونية، مهمِّشين بذلك زعيمها التاريخي حاييم ڤايتسمان. وهكذا فإن اشتراكيي الماپاي (وهم اشتراكيون – ديموقراطيون) إنما يسيطرون على مجمل المؤسسات المنبثقة من العالم العمالي (المستوطنات الزراعية الجماعية المسماة بالكيبوتزات أو التعاونية المسماة بالموشاڤات ومؤسسة الهستادورت النقابية العامة) كما يسيطرون على الوكالة اليهودية والمنظمات الدائرة في فلكها. أمَّا الماپام[٢٥]، الجناح الأكثر يسارية والأكثر تمركسًا في الحركة العمالية، فهو يشارك في ائتلاف الأغلبية الذي يضم أيضًا أحزابًا وسطية ودينية لا تمثل سوى أقليات هزيلة. واليمين القومي المتشدد، المنشق عن الأجهزة الصهيونية، إنما يجد نفسه مُستَبعَدًا من جميع هذه المؤسسات التي تشبه مؤسسات دولة ؛ وهو موجود أساسًا بجماعاته العسكرية السريِّة، الإرجون وجماعة شتيرن، التي تخوض منذ عام ١٩٤٤ حرب عصابات حضرية ضد البريطانيين.

ويرى بن جوريون، زعيم الماپاي، والقائد التاريخي الكبير، أن الرهانات السياسية الأساسية هي الانتقال إلى الدولة، والذي يفترض تحويل مختلف المؤسسات المرتبطة بالأحزاب السياسية إلى أجهزة دولة حديثة، وتكوين جيش حديث حقيقي انطلاقًا من مجموعٍ من الميليشيات المسماة بميليشيات الدفاع الذاتي. وهذا الجيش يجب أن يكون قادرًا على مواجهة غزو من جانب جيوش عربية قادمة من البلدان المجاورة. وأفق تكوين الدولة يُبْرِزُ منطق الدولة في جميع تجلياته العملية. فإذا كان على الأحزاب أن تتخلى عن السيطرة على المؤسسات التي كانت مضطرة إلى إنشائها، فإن ائتلاف الوحدة الوطنية الذي يجمع كل القوى السياسية – فيما عدا اليمين المنشق والمهمَّش– إنما يمنح جميع السلطات لبن جوريون، الذي يتماهي بالدولة تماهيًا وثيقًا. ومع ضغط الأحداث، سوف يميل الرجل إلى أن يتخذ

بمفرده القرارات دون الرجوع إلى حكومةٍ تملك مع ذلك الحق في رفضها (تعترف الممارسة الصهيونية ثم الإسرائيلية بحق الوزراء في التصويت على القرارات المهمة، ومن ثم بحق رفضها).

وهكذا، ففي تكوين الجيش القادم، يميل القائد العمالي إلى الاعتماد على العسكريين اليهود الذين خدموا في السابق في صفوف الجيش البريطاني، والذين يُنظر إليهم على أنهم غير سياسيين، وذلك بدلاً من اعتماده على الكوادر القادمة من ميليشيا الدفاع الذاتي، الهاجاناه، وقواتها الصدامية، البالماخ، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالماباي وخصوصًا بالمابام. وشيئًا فشيئًا، سوف تتم السيطرة على الجهاز العسكري من جانب أتباع مخلصين لبن جوريون، وذلك على حساب من يَبدون شديدي الارتباط بأجهزة حزبية.

والحال أن التصويت في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ إنما يعد انتصارًا تاريخيًّا للصهيونية عبر الاعتراف الدولي بالدولة اليهودية. على أن المستقبل حافل بالمجهولات. وموقف الدولة المنتَدَبَة، التي ترفض تطبيق القرار في الساحة، هو الشاغل المباشر أكثر من سواه. فالحامية السابقة تُعتبر الآن عدوة، قادرة على ارتكاب جميع الدناءات. ويجري النظر إلى موقفها على أنه مؤات بشكل خاص للعرب ويسود الاشتباه بأنها تدبر مؤامرات ضد الدولة اليهودية القادمة. ومنذ بداية الهجمات اليهودية على الجيش والإدارة البريطانيين، لا تعود الثقة موجودة بين الطرفين. والحق أن الجنود البريطانيين، الذين أغضبتهم هذه الهجمات التي تسببت في مصرع عدد معين منهم، قد مالوا إلى معاملة يهود فلسطين بقسوة. وعلاوة على – وعلى الرغم من– قمعٍ قويٍ معتدلٍ بالقياس إلى أشكال المعاملة التي حلت بعرب فلسطين خلال انتفاضة ١٩٣٧ – ١٩٣٩، جرى وصف البريطانيين على المكشوف بأنهم «حلفاء النازيين الطبيعيين» في كرههم لليهود. والحال أن الغضب والكره المتولدين عن الاضطهاد النازي الرهيب إنما يجري إسقاطهما عليهم، وسرعان ما سوف يجري إسقاطهما على عرب فلسطين. فيبدو إرنست بيفن بمثابة هتلر جديد. ويجب أن نضيف أن كثيرين من المسئولين البريطانيين قد رأوا أيضًا في القوميين اليهود إحياءً للفاشية الأوروبية. وهكذا فإن ظلال الحرب العالمية الأخيرة والقريبة إنما تخيم على الفاعلين. والتوتر بين البريطانيين والصهيونيين

يدعمه تَوَاصُلُ الاعتداءات التي يرتكبها منشقو الإرجون وشـتيرن. والبريطـانيون يواصلون، من جانبهم، حظر الهجرة اليهودية ويحتجزون عدة آلاف من اللاَّجئـين اليهود في معسكرات احتجاز في قبرص.

وترفض شتيرن والإرجون الحل الترابي الوسط الذي اقترحته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تعتبرانه بمثابة «ميونخ جديدة»[٢٦]. فالمنظمتان تريـدان كـل أرض إسرائيل (إيريتز إسرائيل)، والتي تشمل في رأيهما كل فلسطين الواقعة تحت الانتداب وشرق الأردن. وهما تريان أن ما سيُنشئ الدولة اليهودية ليس التـصويت بل استخدام السلاح. وشأن الصهيونيين الآخرين، لا يعتـرف المنـشقون بوجـود شرعية عربية في فلسطين. وعلى غرار تجاربِ استعمارٍ استيطانيٍّ أخـرى، فـإن أهل البلد إنَّما يشكلون عنصرًا ديكوريًّا، لا شركاء. فهم مجرد «مقيمـين» وليـسوا شعبًا له حقوقه. والحل الذي جرى التمسك به عادة هو اعتبارهم شريحة من شعب أكبر، هو الشعب العربي، الذي يتمتع بوفرة ممتازة من الأراضي ومـن ثـم فـإن ضياع فلسطين لن يترتب عليه غير الحد الأدنى من الخسارة.

وعلى الرّغم من مجهود استخباراتي واسع من جانب الأجهزة التابعة للوكالـة اليهودية، وهو مجهود يقدم وصفًا لماهية الجميع في صفوف السكان العـرب فـي جميع القرى، وعلى الرغم من دراية ميدانية بمختلـف انقـسامات هـذا المجتمـع المتعددة، في داخل فلسطين كما في خارجها، فإن الصهيونيين يواصـلون النظـر بشكل أساسي إلى العرب على أنهم كتلة غير متمايزة ومعادية. ومنذ مستهل القرن، جاء المهاجرون الصهيونيون تحدوهم الرغبة في «الكف عن تحمل المعانـاة»، أي في اللجوء إلى الاستخدام المشروع للقوة. والحال أن الصدامات الأولى مع السكان العرب كانت قد عيشت بوصفها انبعاثـا للمـذابح التـي اسـتهدفت اليهـود فـي الإمبراطورية الروسية، وهي مذابح تُعَدُّ غير مقبولة بدرجة أكبر بكثير لأن اليهود يحيون - برأيهم- على أرض الأسلاف. ولم يكن من شأن إبادة يهود أوروبا إلاَّ أن تزيد من حدة هذا التصور ؛ إلاَّ أنه، منذ الانتفاضة الفلسطينية في أعـوام ١٩٣٧ – ١٩٣٩، كان استخدام القوة مُعَمَّمًا.

والحاصل أن اليسار العمالي، صاحب الأغلبية في فلسطين زمـن الانتـداب، خاصة في المنشآت الزراعية الجماعية أو التعاونية، كـان يريـد إعطـاء تربيـة

«أخلاقية» للجيل الجديد المولود في فلسطين. وقد اندرجت الأخلاق المنشودة في التحرك القومي – ومن هنا المشكلة التي طَرَحَها العنفُ العربي، والذي جرى النظر إليه على أنه غير مشروع بطبيعته. ففي مستهل الانتفاضة العربية، ارتأت الوكالة اليهودية انتهاج سياسة «ضبط للنفس» قائمة على إدراك لعلاقات القوة وعلى ضرورة الحفاظ على تعاون وثيق مع البريطانيين. وهكذا، فعندما أشرك هؤلاء الأخيرون اليهود في الأعمال المضادة للانتفاضة على شكل وحدات خاصة مهمتها اغتيال القادة المفترَضين للعصابات القروية العربية والقيام، بشكل أعم، بأعمالٍ انتقامية ضد القرى التي تساند الثوار، كان التعريف المسبق للذنب يسمح بإضفاء الشرعية على الأعمال المرتكَبَة. وفي هذا، تمايز الاشتراكيون عن المنشقين الذين اعتبروا العرب كلهم مذنبين بارتكاب أعمال عنف ضد اليهود – وهو ما أعطى مبررًا للاعتداءات المرتكَبَة ضد السكان المدنيين دون تمييز.

وفي عام ١٩٤٧، يظل الاختلاف المذهبي هذا نفسه قائمًا. وهكذا فإن الهاجاناه قد حددت سياسة «دفاع هجومي» تنطوي على استخدام التدابير الانتقامية الشاملة والفورية ضد مُرتكبي (وأقارب مُرتكبي) أعمال العنف ضد اليهود. وقد رأت الهاجاناه أن من شأن هذه التدابير الانتقامية أن تتميز بقيمة قوية في مجال الردع ومن ثم فإن من شأنها السماح بالحفاظ على علاقات سلمية مع السكان العرب. أمَّا المنشقون فقد اعتبروا البريطانيين العدو الأول، وكانت جماعة شتيرن ترى أن بالإمكان الاحتفاظ بعلاقات سلمية مع العرب، الذين لا يجري تعريف وضعيتهم السياسية القادمة. والحق أن برنامجهم الترابي (فلسطين بالإضافة إلى شرق الأردن) من شأنه أن يعطي للدولة اليهودية القادمة جماعةً سكانية عربية يصل حجمها إلى مليوني نسمة، أي ما يزيد عن حجم السكان اليهود مرتين ونصف مرة ...

وحتى إذا لم نأخذ بعين الاعتبار سوى الدولة اليهودية القادمة التي حددتها خطة التقسيم، فإن «المسألة العربية» إنما تظل قائمة[٢٧]. فإلى جانب جماعة سكانية يهودية قوامها ٤٩٨٠٠٠ نسمة، تشمل هذه الدولة جماعة سكانية عربية تُسمَّى مستقرةً قوامها ٤٠٧٠٠٠ نسمة يجب أن نضيف إليهم ١٠٥٠٠٠ نسمة من البدو، في النقب أساسًا. وبعبارة أخرى، فإن غالبية سكان الدولة القادمة سوف تكون

عربية. ومن المؤكد أن بالإمكان الأمل في تدفقٍ سريع لمهاجرين يتألفون من مُشَرَّدي أوروبا، غير أن الاتجاهات الديموغرافية المؤثرة من شأنها أن تجعل الأغلبية من نصيب العرب، في الأمد القصير نسبيًّا. ثم إن الملكية الخاصة للأراضي إنما تُعَدُّ عربيةً في معظمها و، حتى لو جرى تخصيص المساحات العامة للأراضي لصالح القادمين الجدد أساسًا، فإنها بوجه عام قليلة المؤاتاة للزراعة.

والحال أن رهان واضعي خطة التقسيم، جرَّاء تقسيمٍ مدروس للأرض الواقعة تحت الانتداب، وهو تقسيم جرت تسميته على نحو ساخر بـ «بورتريه على غرار بورتريهات بيكاسو»، قد تَمَثَّلَ في تحقيق التداخل بين اليهود والعرب، ولو لمجرد الاعتبارات التي تتعلق بالمواصلات. ويتصور واضعو الخطة أن سكان الدولتين الجديدتين سوف يضمنون لأنفسهم المساواة الكاملة في الحقوق، و، الشيء الأهم، هو أنه لن يكون بالإمكان إجراء أيِ مصادرة إلاَّ لاعتبارات الصالح العام. وهذا لا يعني سوى عرب الدولة، إذ لا وجود هناك إلاَّ لقليل من اليهود (١٠ ٠٠٠) في الدولة العربية. وفي استعادةٍ فعليةٍ للوضعية القديمة للأقليات والتي ترجع إلى زمن عصبة الأمم، فإن الخطة تجعل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ضامنةً لاحترام حقوق كل من الجماعتين. وقد جرى النص على إجراء تحكيمي مع حق الرجوع إلى محكمة العدل الدولية وأصبح من حق كل عضو في الأمم المتحدة إبلاغ الجمعية العامة بانتهاكات هذه الحقوق أو بخطر انتهاكها. وأخيرًا فإن اعتبار القدس والمناطق المحيطة بها **كيانًا منفصلاً** قد حرم النزعتين القوميتين من المرجع الهوياتي الرئيسي لمشاريعهما السياسية.

والخلل الرئيسي في خطة التقسيم هذه هو افتراضها وجود تفاهم مسبق بين الأطراف الماثلة – بيد أنه لو كان هذا التفاهم موجودًا لما كانت هناك بالتحديد حاجة إلى خطة تقسيم ... وهذا هو ما فهمه البريطانيون ولم يشأ الآخرون فهمه.

ومنذ بداية الصهيونية، كانت «المسألة المحتجبة» هي مسألة مصير السكان العربِ في الدولة اليهودية. وقد جرى التأكيد في البداية على أنه لن تكون هناك مشكلة، إذ يتوافر المكان الكافي للجماعتين السكانيتين. ثم جرى إدراك أن المكان، بالتحديد، ليس كافيًا، وذلك قياسًا إلى موارد البلد من الأراضي. ومنذ ذلك الحين، عَبَّرَ عدد معين من المسئولين الصهيونيين، في تكتم، عن ضرورة «نقلٍ» للسكان

العرب إلى خارج الدولة اليهودية. ولم يكن بالإمكان قول ذلك علنًا، وجرى الإكثار من استخدام المصطلحات المُخَفَّفَة للإشارة إلى ما سوف يكون في واقع الأمر طردًا. وهكذا أخذوا يتحدثون عن «عمليةٍ وديّةٍ» في صالح الجميع، وجرى تصوير مثل هذه الأعمال على أنها ضرورية في إطار المشاريع الإنمائية الكبرى للبلد، خاصة في الشأن الهيدروليكي. ثم أراحوا ضميرهم بالتأكيد على أن العرب ليست لهم هوية خاصة ومن ثم فإنهم لن يكابدوا كثيرًا من إزاحتهم في نهاية الأمر لمسافة مئات من الكيلومترات عن أماكن حياتهم. وبشكل متواتر، جرت الإشارة إلى تبادل السكان بين اليونان وتركيا في عام ١٩٢٣، والذي أشادوا بنجاحه ...

وإذا كانت فكرة النقل قد ترسخت تمامًا في الأذهان، فإنه لم يجر التخطيط لأي شيء في التوّ والحال في هذا الاتجاه. فالأولوية كانت قد أعطيت للمهام الملحة المباشرة، أي للمواجهة مع البريطانيين والنضال الدبلوماسي على المستوى الدولي وتكوين قوة مسلّحة قادرة على مواجهة المخاطر القادمة. وإذا كان قد تم الحفاظ إلى النهاية على اتصالات مع مسئولين سياسيين من البلدان العربية المجاورة، فإنه لم تَعُدْ هناك اتصالات منذ وقت طويل مع الممثلين السياسيين العرب الفلسطينيين. فلم يكن هناك من شيء ملموس وجذاب يمكن عرضه عليهم، وفي هذا المجال، جرى الاقتصار على إصدار بيانات نبيلة تتحدث عن المبادئ الحقوقية والأخلاقية دون السعي إلى إعطائها أبسط ترجمة عملية.

والأسلوب الوحيد لتفادي مخاطر أعمال العنف العربية هو استخدام القوة الذي أخذوا ينسبون إليه فضائل الردع ومن ثم فضائل أخلاقية وإنسانية. وفي خريف عام ١٩٤٧، قام بيجال يادين، رئيس فرع عمليات الهاجاناه، ومرعوسه المباشر، موشيه دايان، بإعداد خطة لإزالة – أي لاغتيال– قادة عرب فلسطينيين وُصِفوا بأنهم إرهابيون[٢٨]. والمبدأ، الذي جرى تطبيقه بالفعل منذ صيف عام ١٩٤٧، إنما يتألف من توجيه الضربة فورًا إلى كل مسئول عن ارتكاب هجمات ضد اليهود وفي بيته، وهو ما ينطوي على خسائر بشرية تُسَمَّى – بمصطلحات أيامنا– خسائر جانبية غير مقصودة ولا مفر من وقوعها.

الفصل الأول

الحرب بين الجماعتين السكانيتين في فلسطين

" من غير المسموح به القيام بتقسيمٍ، أي القيام بفصلٍ بين عنصرين بينهما خصومة مؤقتة، بدعوى أن منهج «إعادات الترتيب» الترابية لابد أن يقود في نهاية المطاف إلى اتحاد كونفيديرالي شامل بين قوميات تتركز كل واحدة منها داخل حدودها [...] في هذه الأرض المقدَّسة التي لا يجب أن تكون موضع تقسيم بين مميَّزين، بل يجب أن تكون المظلة غير المثقوبة للمصالحة العالمية وساحة للاختلاط الحميم بين الجميع و، بادئ ذي بدء، بين أولئك الذين تتوافر بينهم، على الرغم من أي شيء، أسباب للوحدة أكثر من أسباب تبادل الكراهية، أي بين الساميين، اليهود والعرب، أبناء إبراهيم، والمسيحيين الساميين من الناحية الروحية، الذين لابد لهم أن يكونوا قد نبذوا كلهم عبادة الأوثان، لأن هذه الأوثان أوثان جرائم عبثية تمامًا، وكما قال غاندي: ما جدوى الاغتيال في حقيقة الأمر مادامت الروح خالدة ؟

" وبدلاً من إضفاء طابع ويستفالي على العلاقات الدولية، لابد من الاعتراف تمامًا بأنه إذا كان هناك بلد يتوجب فيه على الزماني أن ينحني أمام الروحي لتحقيق حاجاتنا إلى الوحدة العالمية، فإن هذا البلد هو فلسطين بالفعل: فهي الموقع الوحيد لاندراج الروحي ولتجسيده في الزماني وفي الجغرافيا، لأنه لا وجود إلاّ لموقع واحد لذلك، قَررَّهُ التاريخُ، وهو الأرض المقدَّسة، التي توجد بها القدس، منذ عصر إبراهيم: ليس لأن الأمر يتعلق هنا بمركز فيديرالي قادمٍ إداريٍ بصورة خالصة تديره منظمة الأمم المتحدة أو، وهذا من شأنه أن يكون أفضل، لأن الأمر يتعلق بمركز دولي لليونسكو، بل لأنه يتعلق بقوة جاذبية الرغبة في السلام والتوجه بالدعاء من أجل الإنصاف إلى قِبلة القدس السامية».

لويس ماسينيون، فلسطين والسلام (١٩٤٨)[١].

اللحظة الحاسمة: ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧

المعرفة البَعدية بالأحداث وضرورة ترتيبها في شبكات تفسيرية، بل ضرورة إدراجها ضمن حيثياتٍ ذات ذي طابع قضائي، إنما تؤدي كلُّها إلى إدخال نوع من الحتمية في تقديم ما جرى، حيث يجري الخلط بين نوايا الفاعلين والقوى العميقة التي تستتبعها. وفي منطق اليوم القائم على صدارة الضحية، فإن المرويات المتناقضة تجعل من العرب معتدين استحقوا المصير الذي حاق بهم أو تجعل من الصهيونيين المنفذين الدعوبين لتطهيرٍ عرقيٍ متعمَّدٍ منذ البداية.

ولكي نصل إلى فهم آخر للأمور، تجب العودة إلى التسلسل الزمني الأدق للأحداث وإلى التفاعلات المتعددة التي تصنع الأزمات السياسية الكبرى.

ففي العالم العربي، أدى نبأ إقرار خطة التقسيم إلى ردود فعل قوامها العنف[٢]. فإذا كانت التظاهرات في مصر قد ظلت سلمية، فإن الجمهور في سوريا قد هجم على المنشآت الدبلوماسية الأميركية والروسية والفرنسية (وفي حلب، جرى تخريب ليسيه البعثة اللائكية الفرنسية وكذلك مقر الحزب الشيوعي). وفي العراق، تعرضت منشآت تعليمية بريطانية وأميركية للتخريب وتعرض الممثل الدبلوماسي للصين للإيذاء. وفي عدن، وهي مستعمرة بريطانية، هوجم السكان اليهود وسقط عدد من الضحايا. وحدثت أعمال عنف مشابهة في البحرين.

وكان عرب فلسطين قد حبسوا أنفسهم في نوع من الترقب السلبي خلال المواجهة المسلحة التي بدأت في عام ١٩٤٤ بين الصهيونيين والبريطانيين، في حين أن هؤلاء الأخيرين كانوا يخشون قبل أي شيء من استئنافٍ لانتفاضة ١٩٣٧ – ١٩٣٩ الكبرى. وكان تنظيم عرب فلسطين السياسي قاصرًا، بينما كان استعدادهم العسكري عديم الوجود من الناحية العملية، وذلك على الرغم من التنبيهات المتكررة الصادرة عن الأكثر كفاحية بين صفوفهم. وخلال الجانب الأعظم من عام ١٩٤٧، بدوا منعزلين عن الجدل حول مستقبل فلسطين كما لو أن ازدهار السنوات الأخيرة من عهد الانتداب سوف يستمر إلى الأبد. ثم، خلال الأسابيع الأولى من الخريف، إذا بهم يشهدون غير مصدقين اتخاذ قرار خارجي تمامًا يقرر مصيرهم دون أن يأخذ بعين الاعتبار حقًا مصالحهم الحيوية. وهم يأملون حتى اللحظة الأخيرة في أن غالبية الثلثين لن يتم تحقيقها في الجمعية العامة.

وطبيعي أن غضبهم يساوي في حدته فرح اليهود لدى إعلان قرار ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني. فالهيئة العربية العليا، التي لا تحوز أي تنظيم ممركز يشمل عموم فلسطين (ليس هناك بعدُ سوى ثلاث لجان قومية قائمة من اللجان الأربع والعشرين التي جرى التخطيط لإنشائها) [٣]، إنما تدعو على الفور إلى إضراب عام مدته ثلاثة أيام. وفي الساعات التالية، تمتد حركة تلقائية لأعمال العنف إلى الجانب الأعظم من البلد. فتقع صدامات بين الجماعتين السكانيتين، بما يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا. وهذه الأعمال تبدو عفوية، لأن المسئولين على دراية تامة بنقص السلاح. ففي القدس، لا تحوز آنذاك الجماعةُ الأكثر كفاحية غير اثنتي عشرة بندقية، وبعض الأسلحة اليدوية وبضعة كيلوجرامات من المتفجرات: وعددها يصل إلى ٤٤ مقاتلاً و ١٧٠ احتياطيًّا في دور التدريب ...[٤]

وتقع الحوادث الأكثر جسامة في القدس، في حي التجارات الحديثة ذي الأغلبية اليهودية قرب المدينة العتيقة. ففي ٢ ديسمبر/ كانون الأول، يظهر متظاهرون عرب مسلحون بالهراوات والأسلحة البيضاء ظهورًا أكثر من تهديدي ؛ فيطلق الحراس اليهود الموجودون في المكان أعيرة في الهواء أو على المتظاهرين (يختلف الشهود فيما يتعلق بهذه النقطة) [٥]، الأمر الذي يؤدي إلى تقهقر هؤلاء الأخيرين. ويقوم رجال الشرطة البريطانيون بنزع سلاح الحراس اليهود أو بملاحقتهم. فينكب الجمهور العربي على سلب المحال اليهودية وحرقها بينما يقوم أفراد من الإرجون، على سبيل الانتقام، في أحياء مجاورة، بإشعال النار في ممتلكات عربية. والحال أن الموقف المعادي لليهود من جانب رجال الشرطة البريطانيين، الذين يشارك بعضهم في السلب والنهب[٦]، إنما يرجع إلى حد بعيد إلى الكراهية التي حفزتها الاعتداءاتُ اليهوديةُ عليهم على مدار الشهور السابقة. وفي وقت لاحق من اليوم، تقع صدامات في منطقة الاتصال بين يافا وتل أبيب. وحصيلة اليوم بالنسبة لعموم فلسطين ٨ قتلى (٥ يهود و٣ عرب). والحاصل أن الهاجاناه، التي فاجأتها الأحداث، إنما تبدو عازمة تمامًا على إظهار قوتها. فمن غير المقبول الاضطرار إلى التزحزح عن المكان في منطقة ذات أغلبية يهودية. وتقوم سلطات الانتداب باستعادة النظام بسهولة كافية وتفرض حظرًا للتجول في

أماكن مختلفة. فيبدو آنذاك أن الهدوء قد عاد. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يصبح بوسع نوفيل، قنصل فرنسا في القدس، أن يؤكد:

لقد حدث رد الفعل الأول ؛ ولابد أنه كان الفورة العابرة التي تَنَبَّأْتُ بها منذ شهرين في باريس. ففي نهاية المطاف، نجد أن عرب البلدان المجاورة بل وعرب عدن قد آلمهم التقسيم بأكثر مما آلم عرب فلسطين. كما أنني أعتقد أن الجانب المثير في المسألة، بل والشائق، لا يتجلى البتة في شوارع القدس، بل يتجلى بالفعل في طابع العلاقات بين الحاج أمين الحسيني والأمير عبد الله [كذا] وعزام باشا.

وفي اليوم نفسه[٧]، يعبر كاننجهام، المندوب السامي البريطاني، عن رأي مماثل: فالقلاقل كانت تلقائية والعرب، خلافًا لليهود، لم يستخدموا الأسلحة النارية إلاَّ قليلاً. والهيئة العربية العليا عاجزة عن توصيل صوتها إلى الجماهير العربية ؛ وأعضاؤها ليسوا غير «رُكَّابٍ عابرين على المركب»[٨]. وقد اتخذ كاننجهام قرارًا بسحب رجال الشرطة العرب والبريطانيين من منطقة تل أبيب ؛ وهو يترك مهمة حفظ النظام لقوة شرطة يهودية بشكل حصريٍ، مع رفضه من جهة أخرى الاعتراف بالهاجاناه أو قبول وجود عناصرها المسلَّحة. ونرى في ذلك بداية جلاءٍ تامٍّ عن المنطقة الممنوحة للدولة اليهودية، بينما يبقى البريطانيون في بقية البلد بالنظر إلى عدم وجود إدارة عربية مستعدة للحلول محلهم.

وسرعان ما سوف تُكَذِّبُ الحقائقُ تفاؤل المندوب السامي والقنصل. ذلك أن معركةً منظَّمةً حقيقيةً قد وقعت في منطقة الاتصال بين يافا والقدس في ٨ ديسمبر/ كانون الأول، في حين أن المركبات اليهودية قد تعرضت للمطاردة على طول طرق المواصلات الرئيسية في البلاد. وفي حيفا، تبادر القوات اليهودية بالهجوم على الأحياء العربية. واعتبارًا من يوم ١١ ديسمبر/ كانون الأول، تنخرط الإرجون وشتيرن في اعتداءات دون تمييز على السكان العرب، حيث تقومان بتفجير سيارات مفخخة مليئة بالحطام المعدني أو بإطلاق وابل من أعيرة الرشاشات على الأماكن العامة كالقهاوي والشوارع[٩].

وفي يوم ١١ أيضًا، يعلن كريتش – چونز، سكرتير الدولة لشئون وزارة المستعمرات، أن انتهاء الانتداب قد جرى تقديمه إلى ١٥ مايو/ أيَّار وأن القوات

البريطانية سوف تقتصر مهامها على حفظ النظام في المناطق التي ترابط فيها. وبريطانيا العظمى لا تعارض خطة التقسيم، لكنها ليست مضطرة إلى فرضها بالقوة(١٠). وبما أنه لا يمكن أن تقوم سلطة مزدوجة في فلسطين، فإن لجنة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة نقل السلطات لن يُصرَّحَ لها بدخول البلد إلاّ قبل ١٥ مايو/ أيَّار ببضعة أسابيع. كما يرجع تسارع سيرورة الانسحاب البريطاني إلى التدهور المتواصل للوضع في أوروبا. فالجيش البريطاني المرابط في ألمانيا يحتاج حاجة ماسَّة إلى الجنود والعتاد الموجود في فلسطين.

وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول(١١)، يرى كاننجهام لا يزال أنه ليست هناك إرادة منسَّقة وراء أعمال العنف هذه، فكل ما هنالك هو تصعيد للأعمال الانتقامية والأعمال الانتقامية المضادة، يتحمل المسئولية عنه الطرفان بشكل متساوٍ(١٢). والحال أن قناصل فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا، الذين عقدوا اجتماعًا فيما بينهم، إنما يرون الآن أن الوضع سوف يزداد سوءًا، فربما يسعى العرب إلى إثبات أن التقسيم غير قابل للتطبيق(١٣).

على أنه، بعد تصاعد العنف، يبدو أن هُدوءًا هَشًا يعود(١٤). فالداوريات البريطانية تتصرف بصرامة أكبر وتكفل أمن طرق المواصلات. ويبدو أن كل طرف يستعد لمواجهة جديدة. وتتجه الهاجاناه إلى إجراء تعداد عام لليهود القادرين على القتال. وتتمركز اللجان القومية العربية في المدن الرئيسية. ثم إن حسن سلامة، القائد المخضرم لانتفاضة عام ١٩٣٨، يحشد قواته قرب يافا. وينتقل شرطيون وحراس حدود عرب إلى النشاط السرِّي ومعهم أسلحتهم(١٥). والشلل يطال إدارة الانتداب تدريجيًا ؛ فالموظفون اليهود والعرب يتوقفون عن الذهاب إلى أماكن عملهم، وذلك بسبب الانعدام المتزايد للأمن.

وأحداث حيفا تُصَوِّرُ الوضعَ جيدًا(١٦). ففي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، تقوم الإرجون بتفجير شاحنة مفخخة قرب مدخل معمل التكرير، حيث يتوافد العمال العرب: فيسقط ٦ أشخاص قتلى بينما تصاب عدة عشرات بجراح. والحال أن العمال العرب، وقد استبد بهم الغضب، إنما يهجمون دون تمييز على العمال اليهود ويقتلون منهم ٣٩. فتشن الهاجاناه على الفور غارة انتقامية على قرية عربية ينتمي إليها فريق من العمال: فتسفر العملية عن مصرع ستين شخصًا. ثم إن غارة ثانية

على قرية أخرى، وهي غارة سيئة التنظيم، لا تسفر إلاَّ عن سقوط ١٦ ضحية. واستخدام مثل هذا العنف المنفلت يستثير جدلاً في صفوف الهيئات الصهيونية الأعلى(١٧). ويحسم بن جوريون الجدل: نحن في حرب، وفي الحرب لا يمكن التمييز بين الأفراد ؛ فالتمييز ممكن بين القرى، غير أنه ليس ممكنًا بين الأشخاص.

وبشكل واضح تمامًا، يسعى اليهود والعرب إلى حمل السلاح. فهم يدركون أن الأمن الذي يكفله البريطانيون لا يمكن إلاَّ أن يكون أمنًا مؤقّتًا، وذلك بحكم الجلاء الذي يبدأ. وفي مدن الساحل الكبرى (يافا وحيفا)، نجد أن البورجوازية العربية، التي تزعجها الاعتداءات على السكان المدنيين، تقوم بإرسال النساء والأطفال إلى لبنان، المكان الذي يذهبون إليه عادة في العطلات ؛ فيسلكون بذلك المسلك نفسه الذي سلكوه في ١٩٣٨ – ١٩٣٩. وفي جميع التجمعات السكنية العربية تتشكل جماعات مسلحة ؛ وقاعدة عملها هي الحي الذي ينتمي إليه أفرادها غالبًا.

وغداة أعياد الميلاد (الكاثوليكية والبروتستانتية) التي مرت في مناخ من التوتر، تستأنف القلاقل مسيرتها في يافا والقدس. وخط سكة حديد الساحل يتعرض للهجوم بصورة منتظمة من جانب العصابات العربية التي تصبح منظَّمة أفضل فأفضل. وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول(١٨)، يُعَبِّرُ المندوب السامي عن شعوره بالإحباط. وجامعة الدول العربية تؤجج النزاع كي تنسجم مع بياناتها السابقة. وهي تسعى إلى إنقاذ ماء وجهها. وكل ذلك يقود إلى دمار فلسطين ؛ ولن تكون هناك عودة إلى الهدوء، بسبب هجمات العرب واليهود المتبادلة.

والحاصل أن مجلس الجامعة، الذي اجتمع في القاهرة من ٨ إلى ١٧ ديسمبر/ كانون الأول(١٩)، قد اعترف بأن مقاومة خطة التقسيم تجعل العنف أمرًا لا مفر منه. وقد بدا السوريون والعراقيون الأكثر جذرية، إلاَّ أنه لا يبدو أن أي سياسة واضحة قد انبثقت عن الاجتماع فيما عدا التمسك المبدئي برفض التقسيم. ويستمر التمسك بفكرة استنزاف القوات اليهودية عن طريق حرب عصابات – دون تدخل من جانب الجيوش النظامية العربية، التي سوف تكتفي بالمرابطة قرب حدود الانتداب سعيًا إلى تأمين قاعدة المقاتلين الخلفية. وهذا أيضًا هو موقف الحاج أمين،

الذي يفشل في الفوز بالاعتراف به رئيسًا قادمًا للدولة الفلسطينية. والحال أن النقراشي، رئيس الوزراء المصري، قد اقترح تكوين إدارة محلية في فلسطين، يمكن أن يرأسها المفتي، بيد أن المندوبين العراقيين عارضوا ذلك الاقتراح في التوّ والحال مؤكدين على أن الأولوية المطلقة يجب أن تكون للعمل العسكري وعلى أن الفلسطينيين سوف يكون بوسعهم تقرير مصيرهم بأنفسهم، بعد إلحاق الهزيمة بالصهيونية. ويجري تحديد الحصص التي يجب على الدول العربية تقديمها من السلاح والمال إلى اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية والتي ستتولى توزيعها. ومن الواضح تمامًا أن اللجنة العسكرية، التي يقودها لواءات عراقيون، إنما تعطي الأولوية لجيش الإنقاذ وترفض تسليم أسلحة لتنظيم **الجهاد المقدس**. ومن جهتها، تحاول الهيئة العربية العليا باستماتةٍ تدبير الحصول على أسلحة. ويطوف مبعوثوها بالصحراء الغربية المصرية – الليبية لالتقاط الأسلحة التي كانت قد تُركت فيها خلال الحرب العالمية الثانية. ومجمل هذه الأسلحة متنافر بالأحرى وغير صالح للاستخدام إلى حد بعيد. ولابد من إصلاحها على عجل، ثم العمل على نقلها إلى فلسطين.

وترى لندن أن قيام الدولة اليهودية واقع لا رادَّ له ؛ ويبقى قيام الدولة العربية. وبسبب الفوضى المتزايدة، فإن الحل الأفضل، في رأي لندن، هو أن يتم احتلال أرض هذه الدولة من جانب الفيلق العربي، الذي يجب أن يدعمه الجيش العراقي عند الاقتضاء. لكن المصريين والسوريين والفلسطينيين من شأنهم أن يعارضوا ذلك، إلاَّ إذا ظهر بوصفه مشروعًا لاسترداد مجمل فلسطين وإلغاء خطة التقسيم[٢٠]. وبعد استشارة مختلف المؤسسات البريطانية المعنية، يجري اتخاذ القرار على أعلى مستوى على شكل رسالة من بيفن إلى عبد الله مؤرَّخة في ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨. ففي عبارات غائمة بشكل خاص، يعطي الوزير البريطاني موافقته على تسوية سريعة وسلمية لمسألة فلسطين تفضي إلى حل مستقر وديموقراطي يسمح لشعب فلسطين بالعيش في علاقات طيبة مع جيرانه وبريطانيا العظمى والبلدان المحبة للسلم[٢١]. وسوف يكون على الأردن أن يتحرك، وإن كان دون انعزال عن الدول العربية الأخرى ودون أن يُعَرِّضَ نفسه لعقوبات من جانب مجلس الأمن.

وتشير أحداث شهر ديسمبر/ كانون الأول بوضوح إلى أن انطلاق العنف كان قبل كل شيءٍ حركة عفوية (من المؤكد أن المسئولين العرب قد تحدثوا عن حمل السلاح، إلاَّ أنه كانٍ يتوجب أولاً الحصول عليه)، سرعان ما غذتها الأعمالُ الانتقامية والأعمالُ الانتقامية المضادة من جانب الأطراف والتي وسَّعت بذلك من ساحة النزاع. وعلى الرغم من وجود البريطانيين القوي في الساحة، فقد عجزوا عن السيطرة على الوضع. وكان الغضب حيال التقسيم بمثابة المحرك الأول للفعل العربي ؛ ثم إن الأعمال الانتقامية اليهودية، بعيدًا عن أن تكون أعمالاً رادعة، قد أدت على العكس من ذلك إلى تزايد بؤر العنف. وبين اليهود، أدى الشعور بأنهم يناضلون من أجل بقائهم، وبأنهم بسبيلهم إلى الوصول إلى تحقيق وجودهم القومي، وعداءُ الجيش والشرطة البريطانيين الذي أثار استياءً واسعًا (وهو عداء يرجع إلى ثلاث سنوات من الاعتداءات الصهيونية)، إلى تعزيز قناعتهم بأنهم وحيدون بلا نصير لهم في العالم وبأنهم مرغَمون على القتال. ويسود الوهم فيما يتعلق بالنتائج المهدِّئة المترتبة على هذه الأعمال، والتي تتميز مأثرتها في الوقت نفسه برفع معنويات السكان في تلك الأوقات الصعبة. وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول[٢٢]، أيدت جولدا مييرسون منطق الأعمال الانتقامية أمام كاننجهام الذي أغضبه مصرع المدنيين الأبرياء:

> لقد قتلونا واغتالونا، فهل نقف مكتوفي الأيدي ؟ كلا، ولا يمكن لأي أمة أن تطلب منًا الوقوف بلا حراك. ومن الذي يحلو له أن يطلب منًا ذلك ؟ إنني لعلى ثقة بأن التقدير السليم للأمور لن يُلقي علينا بالذنب. فنحن ندافع عن أنفسنا و، لكي أكون واضحةً، ليس عندما يهاجموننا فقط. وإذا كانت دزينات من العرب قد قُتلت، فهذا ما نريده بالضبط.

أمَّا فيما يتعلق بإدارة الانتداب، ضحية عقدة جسر نهر كواي، فهي في ارتباك سافر حيال الانهيار التدريجي للمشروع الإداري الضخم الذي تمثل في الانتداب.

دوام العنف

المقام القومي اليهودي ليس غير أرخبيل، كثيف إلى هذا الحد أو ذاك، من الأماكن المنتشرة وسط بيئة عربية في عمومها. وتكمن هشاشته الكبرى في اعتماده

الوثيق على طرق المواصلات، التي تمر بتجمعات سكنية عربية متفاوتة الأحجام. وهذه التجمعات السكنية تُطبِقُ على الحركة اليهودية، التي اتخذت شَكل قوافل. والهم دفاعي (الاحتماء من الهجمات اليهودية) إلى جانب كونه همًّا هجوميًا (حظر المرور). فندخل في الدورة الجهنمية للأعمال الانتقامية والأعمال الانتقامية المضادة. والقرى العربية القريبة من تل أبيب ومن حيفا هي بالأخص التي تتعرض للهجمات من جانب القوات الخاصة اليهودية. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة للحركة العربية قرب المواقع اليهودية[٢٣]. والطريق الحيوي بين تل أبيب - يافا والقدس يصبح مسرح المواجهات اليومية. والحال أن بضع قرى عربية تعقد مع المستوطنات اليهودية المجاورة اتفاقات عدم اعتداء، بيد أن هذا لا يتجاوز الإطار المحلي وتكفي التدخلات القادمة من الخارج ومن الجانبين لتهديد استقرار هذه الاتفاقات.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨، يتخذ المجهود العربي شكلاً أكثر تنظيمًا، وذلك بفضل إنشاء قيادات قومية. وبحسب رأي المندوب السامي، فإنها تمارس تأثيرًا من شأنه تحقيق الاعتدال، إذ تنحاز إلى الدفاع قبل أن تضطر إلى شن الهجوم النهائي[٢٤]. كما يرجع هذا الخيار إلى التناقض بين تعليمات الهيئة العربية العليا وتعليمات قيادة جامعة الدول العربية - وهو تناقض من شأنه إفساد أي استراتيجية عامة. والآن تتشكل عصابات مسلحة وتشن هجمات على المواقع اليهودية. ثم إن الوحدات الأولى من جيش الإنقاذ العربي القادمة من سوريا، وإن كانت تمر بالجنوب اللبناني أو بشرق الأردن لتفادي المرور بالحدود السورية - الفلسطينية، ذات الحماية الأفضل من جانب القوات البريطانية، إنما تتخذ موقعًا لها في شمالي فلسطين. ومهمتها الأولى هي متابعة تدريبها جد الجنيني وتعبئة الفلاحين الفلسطينيين المترددين في حمل السلاح. وعلى الرغم من تقسيم رسميٍّ للاختصاصات الترابية، فإن تنسيق العمليات بين أنصار المفتي (الذين يقودهم عبد القادر الحسيني في وسط فلسطين وحسن سلامة في المنطقة الساحلية) وجيش الإنقاذ (الذي يقوده في المنطقة الحدودية بين سوريا ولبنان الضابطُ السوري أديب الشيشكلي بينما يقوده، في مسافة أبعد باتجاه الجنوب، القاوقجي شخصيًا) إنما يعد غير موجود من الناحية العملية. وكان تنظيم **الجهاد المقدس** قد تشكل رسميًا في

٢٥ ديسمبر/ كانون الأول[٢٥] ويجتهد قائده بنشاط في أن يحشد تحت سلطته جميع العصابات العربية، وهو الأمر الذي ينجح فيه تقريبًا في فلسطين الوسطى.

وقد خلَّفَ لنا الكاتب الفلسطيني سعيد ك. أبو الريش وصفًا رائعًا لتشكيل وحدة قريته، بيتانيا (العيزرية) [٢٦]. ذلك أن رسلاً يجيئون لتنظيم القوات العربية:

كان أول ما قاموا به هو البحث عن قائد، وكما هي الحال بالنسبة لكل ما كان عربيًّا في ذلك الوقت، كان يجري اختيارُ القادة من بين صفوف كبرى العائلات. وأنا أقول كلَّ هذا لكي أقول إنهم اتجهوا إلى عمي محمد كي يساعدهم في العثور على قائد عسكري. فَذَكَرَ لهم بافتخار وبطبيعة الحال اسم أخيه، عمي إبراهيم. وكان إبراهيم رجلاً شديد البأس، يحب القتال والأسلحة النارية ؛ ومن ثم، وبحسب الأعراف السارية، فإن اسم أبو الريش وعلاقات أبي بالمفتي كانت كافية لجعله قائدًا. [...]

والحاصل أن شارة [المقاتلين]، المشبوكة على كوفياتهم او بيريهاتهم أو قبعاتهم أو عقالاتهم العربية، كانت عبارة عن بادجٍ صُوِّرت عليه الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، قبة الصخرة أو كنيسة القيامة.

وقد حالف النجاحُ التام هذه المبادرة الأريبة من جانب المفتي لتوحيد المسلمين والمسيحيين في النضال ضد «الدخلاء اليهود». [...]

وقد شكَّل [المقاتلون] جيشًا جد متنافر المظهر. فبعض هؤلاء الجنود قد طووا أرجل بنطلوناتهم كي لا تكون أطول من اللازم، في حين أن البعض الآخر، وقد لبسوا كالعادة ملابسهم التقليدية، قد شدوا عليها ما يشبه الأحزمة العسكرية.

ومهمتهم الرئيسية هي حماية القرية من الهجمات اليهودية. وبما أن هذه القرية تحتل موقعًا استراتيجيًّا قرب القدس، فإن هذه القوة المرتَجلة كان لها دورها في المعركة من أجل الفوز بالمدينة المقدَّسة.

والحاصل أن متطوعي جيش الإنقاذ إنما يتمايزون، في المناطق التي يرابطون فيها، تمايزًا جليًّا عن التنافسات فيما بين الفلسطينيين، ومن ثم عن قيادة مفتي القدس السياسية. وهم يتجمعون، قدر الإمكان، بحسب أصل جغرافي مشترك سوري أو عراقي، الأمر الذي لابد له من أن يعزز تلاحمهم. وبما يمثل تصويرًا نموذجيًّا للحركة القومية العربية، فإن المجموعة السورية إنما تضم من حيث الجوهر فلاحين أُميين غالبًا ومثقفين تلقوا تعليمًا عاليًا[٢٧]. أمَّا القوة العراقية، والتي

تتألف من نحو ٩٠٠رجل، فهي تتألف من متطوعين اختارتهم الحكومة من بين صفوف الشرطة والجيش. والقيادة تتألف، قدر الإمكان، من ضباط سوريين وعراقيين. وفيما بعد، تصل قوة لبنانية للانضمام إلى هؤلاء المتطوعين. والتسليح جد بائس ومتنافر، بحيث إن كثيرين من المتطوعين قد تعين عليهم تدبير بنادقهم بأنفسهم. ويستخدم السوريون أسلحة تركها الجيش الفرنسي لدى رحيله في عام ١٩٤٦.

وهذه التعزيزات للمقدرة القتالية تدهش المسئولين الصهيونيين أيضًا، فهم يعتبرونها «عربية» بدرجة قليلة، ويرون فيها الفعل التحتي من جانب عناصر أجنبية ولا يمكن أن تكون هذه العناصر الأجنبية غير ضباط ألمان جاءوا لمواصلة عملهم في إبادة اليهود[٢٨].

وهذا الاستيهام يعزز الشعور بأن اليهود يتعرضون للهجوم من جميع الجهات. والحال أن المسئولين الصهيونيين، دون أن يأخذوا في الاعتبار بالفعل الهجمات القاتلة التي شنتها الإرجون وشتيرن، واللتان تُكثران من الاعتداءات على المؤسسات العربية والسكان المدنيين في مستهل شهر يناير/ كانون الثاني، إنما يزعمون أنهم يجدون أنفسهم في موقف دفاعي، ينسون وصفه بأنه هجومي عندما يخاطبون البريطانيين. ويرى هؤلاء الأخيرون أن إحصاء الضحايا من ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول (٤٥٠ قتيلاً، بينهم ٢٠٤ يهود و٢٠٨ عرب و١٧ بريطانيًا) إنما يشير بالأحرى إلى توزيع متعادل للمسئوليات. وكما أوضح ذلك كاننجهام لبن جوريون، فإنه إذا ما تمسكت كل جماعة من الجماعتين السكانيتين بموقف دفاعي، فلن تكون هناك مشكلة كبرى. وهو يوضِّحُ له أيضًا أن البريطانيين مستعدون للتعاون في هذا الاتجاه، بيد أنهم لا يمكنهم التعاون مع قتلة الأبرياء، والذين تُعَدُّ أعمالهم اعتداءً على الحضارة[٢٩].

وبما أن العنف لا ينحسر، فإن المندوب السامي يفكر في تقسيم القدس إلى قطاعين يُعْهَدُ بهما إلى قوتي شرطة، تنتمي كل واحدة منهما إلى كل جماعة من الجماعتين السكانيتين[٣٠]. وتتمثل فكرته في وضع الجماعتين في موقف دفاع عن النفس مع تسليحهما تسليحًا محدودًا[٣١]. واليهود والعرب يرون أن الموقف البريطاني أكثر من متحيز لصالح المعسكر الآخر ويشتبهون بأن لندن تدبر مؤامرة

شيطانية ترمي إلى تأجيج القلاقل سعيًا إلى جعل بقاء البريطانيين في فلسطين أمرًا لا مَفَرَّ منه. وتوبيخات كاننجهام التي يطالب من خلالها الطرفين بالتمسك بقدر من ضبط النفس إنما يجري اعتبارها دليلاً على لعبته المزدوجة.

ومنذ شهر ديسمبر/ كانون الأول، تجتمع اللجنة الخاصة بفلسطين (والمؤلَّفة من ممثلي بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وپنما والفلپين) في الأمم المتحدة في إطار مجلس الوصايات (*Trusteeship*)، فتعمل بشكل متواصل على تحرير أحكام بشأن نقل السلطات وبشأن الوضعية القادمة للقدس. ويبذل المندوبون الفرنسيون كل جهودهم من أجل الدفاع عن استخدام اللغة الفرنسية وعن حقوق فرنسا في الأماكن المقدَّسة. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني فقط، تبدأ اللجنة في إدراك تدهور الوضع في الساحة. والحال أن أرقام الخسائر البشرية من ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ١٨ يناير/ كانون الثاني، والتي أبلغها بها المندوب البريطاني الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة في ٢١ يناير/ كانون الثاني، إنما تصور هذا التدهور تصويرًا بليغًا[٣٢]:

(أ) بريطانيون	(I)	شرطة	١٤ قتيلاً	٤٠ جريحًا
	(II)	عسكريون	٢٠ قتيلاً	٧٢ جريحًا
	(III)	مدنيون	٥ قتلى	جريحان
الإجمالي			٣٩ قتيلاً	١١٤
(ب) عرب	(I)	شرطة	٣ قتلى	٢١ جريحًا
	(II)	عسكريون	٣ قتلى	٤ جرحى
	(III)	مدنيون	٣٣٩ قتيلاً	٨٥٢ جريحًا
الإجمالي			٣٤٥	٨٧٧
(جـ) يهود	(I)	شرطة	١٦ قتيلاً	٤٠ جريحًا
	(II)	عسكريون	٣١٧ قتيلاً	
	(III)	مدنيون		٥٩٣ جريحًا
الإجمالي			٣٣٣	٦٣٣ جريحًا
(د) مدنيون آخرون[٣٣]			١٤ قتيلاً	٩ جرحى

وبسبب هذا العنف نفسه، فإن بريطانيا العظمى إنما تستبعد أي فتح للموانئ الفلسطينية أمام المهاجرين اليهود قبل انتهاء الانتداب (كان الحديث قد دار عن فتح ميناء اعتبارًا من الأول من فبراير/ شباط). وإذا كان العرب عازمين على التصدي لخطة التقسيم، فإن اليهود يريدون توطيد مكاسبهم عبر تخويف العرب بعمليات قاسية. ومن المستحيل التمييز بين الهجمات والأعمال الانتقامية من جانب الطرفين(٣٤).

وتفكر اللجنةُ في إرسال قوة دولية إلى فلسطين معتمدةً على سوابق عصبة الأمم (استفتاءات ١٩٢٠ - ١٩٢١ في أوروبا الشرقية واستفتاء عام ١٩٣٥ بشأن إقليم السَّار)، لأن مثل هذا القرار لم يكن قد تم اتخاذه بعد من جانب منظمة الأمم المتحدة(٣٥). وسوف يتعين الحصول على موافقة الدول العظمى وعلى تمويل من جانبها ... وينتهي المطاف باللجنة إلى استعادة فكرة تشكيل ميليشيات محلية قبل انتهاء الانتداب(٣٦). لكن المندوب البريطاني لدى منظمة الأمم المتحدة يعترض على ذلك(٣٧).

وفي الأيام الأخيرة من شهر يناير/ كانون الثاني، تنفتح جبهة جديدة بشكل واضح في الشمال مع العمليات الأولى لجيش الإنقاذ القادم من سوريا، بينما تجد مستوطنات النقب الجنوبية نفسها معزولة. وتتعرض عدة مستوطنات في الجليل للهجوم. وكانت السلطات الصهيونية قد أصدرت تعليمات صارمة تحول دون أي جلاء عن المستوطنات مهما كان الثمن. فأي جلاء سوف يرمز إلى انهيار العزيمة ومن شأنه أن يستتبع مفعول «الدومينو».

وتلك حالة المستوطنات الأربع التي تشكل كتلة جوش إتزيون، وهي جيب في منطقة عربية غير بعيد جدًّا عن الخليل(٣٨). فعلى الرغم من هذه الهشاشة القوية، جرى نبذ أي فكرة عن الجلاء وجرى إرسال تعزيزات. بيد أن الكتلة تتبع قيادة القدس، التي تهتم أساسًا بالتدهور المتزايد للوضع في المدينة المقدَّسة. ومنذ نهاية ديسمبر/ كانون الأول، شنت الهاجاناه عمليات ردع ضد القرى العربية المجاورة لإشعارها بهشاشتها هي. على أن المعركة على طرق المواصلات كانت قد بدأت بسرعة و، بما أن الطريق يمر بمنطقة عربية تمامًا، فإن عصابات عبد القادر الحسيني هي التي تنتصر. وفي مستهل يناير/ كانون الثاني، يجري ترحيل النساء والأطفال عن المستوطنة بفضل قافلة تحميها القوات البريطانية. وقد قبلت القيادة

الصهيونية على كره منها رحيل غير المقاتلين بالنظر إلى خطر هجوم شامل على الموقع. ويحدث الهجوم في ١٤ يناير/ كانون الثاني، إلاّ أنه يتم صده، بما يؤدي إلى خسائر عربية جسيمة. فنعود من ذلك إلى حرب المواصلات. ففي ١٦ يناير/ كانون الثاني، نجد أن وحدة تعزيز قادمة من القدس وأخذت طرق العبور إنما تقع في كمين: فيسقط ٣٥ فردًا قتلى ولا ينجو أحد[٣٩]. والرغبة في الانتقام قوية وسوف تتذرع عمليات الهاجاناه التالية بذكرى هؤلاء الرجال الذين سقطوا في المعركة.

وبوجه عام، نجد أن الدفاع الاستاتيكي عن المستوطنات الزراعية اليهودية – التي زُوِّدَتْ بشبكات تحصين منذ ثلاثينيات القرن العشرين – قد صمد تمامًا، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بوجوب الامتناع عن أي جلاء، حتى عن المستوطنات الأكثر عزلة. وبالمقابل، فإن الشروع بالحركة إنما يتعرض لأكمنة يقيمها الطرف الآخر. وينجح كل طرف في الحفاظ على ساحته الحضرية والريفية، غير أن اتساع انعدام الأمن وانتشار العنف إنما يُعَجِّلان برحيل أفراد من الطبقات المتوسطة العربية، وبالأخص النساء والأطفال. ويرى المندوب السامي أن من يملكون إمكانات الرحيل يرحلون[٤٠].

وخلال هذه الفترة، نجد أن العالم الحضري هو المعنيُّ أساسًا بحالات الرحيل هذه. وسببها الرئيسي هو الاعتداءات على السكان المدنيين. وأول المسئولين عن هذه الاعتداءات هي المنظمات اليهودية المنشقة، لكن الهاجاناه تشارك فيها بشكل واسع. فعلاوة على إطلاق نيران الرشاشات وإلقاء القنابل اليدوية على المارَّة، تقوم الهاجاناه بتفجير السيارات المفخخة والتي يقودها [إلى أماكن التفجير] عملاء متنكرون في هيئة عرب أو إنجليز[٤١]. ويَرُدُّ العربُ بالمثل، وذلك بفضل تقدمٍ سريعٍ في استخدام المتفجرات، وهو ما يوحي بوجود عملاء نازيين متسللين. أمَّا الواقع فهو أن جماعة عبد القادر الحسيني تستخدم فارين من صفوف الجيش البريطاني، وهكذا، ففي ليلة ١-٢ فبراير/ شباط، يجري استهداف **البالستاين بوست** في القدس: والخسائر جسيمة. أمَّا الحادث الأهم فقد وقع في ٢٢ فبراير/ شباط، عندما يقود الفارون البريطانيون شاحنة مفخخة إلى قلب القدس اليهودية. فيؤدي الانفجار إلى مصرع ٥٨ شخصًا وإصابة عدة عشرات بجراح. وفي التوِّ والحال، يثأر رجال الإرجون وشتيرن بقتل جنود ورجال شرطة بريطانيين.

وهكذا يجد العسكريون البريطانيون أنفسهم من جديد في وسطٍ معادٍ بشكل متزايد باطراد. فهم يتعرضون للهجوم بصورة منتظمة من جانب يهود أو عرب يسعون إلى الاستيلاء على أسلحتهم. كما أن هؤلاء وأولئك يستخدمون اليونيفورمات البريطانية للقيام بعملياتهم التسللية في الساحة المعادية، ومن هنا العداوة من جانب سكان القطاع المعني وانتشار الريبة المُعَمَّمَة[٤٢]. ويحدث الشيء نفسه عندما يحاول الجنود استعادة النظام، خاصة على طرق المواصلات. فهم يظهرون عندئذ في صورة من يخدم العدو. والانحطاط المعنوي يجد ترجمة له في جسامة مختلف أشكال التهريب لصالح معسكر أو المعسكر الآخر. وهكذا تنتقل كمية من الأسلحة إلى أيدي المتحاربين. وتتدهور العلاقات بين البريطانيين والصهيونيين أكثر على أَثَرِ اعتداءٍ قامت به جماعةِ شتيرن، في ٢٩ فبراير/ شباط، على قطار يُجلي جنودًا بريطانيين إلى مصر: ويصل عدد القتلى إلى ٢٨ جنديًّا بينما يصل عدد الجرحى إلى ٣٣ جنديًّا. وفي ٨ مارس/ آذار[٤٣]، يطلب المندوب السامي من بن جوريون تصفية جماعة شتيرن. فَيَرُدُّ عليه القائدُ الصهيوني بأنه لن يتم أي شيء في هذا الاتجاه قبل قيام الدولة اليهودية وبأن من المؤكد أن العرب، العاجزين عن التصرف من تلقاء أنفسهم، هم أدوات يستخدمها البريطانيون للقضاء على اليهود. ويرى كاننجهام أن بن جوريون قد فقد الاتصال بالواقع[٤٤].

وفي هذا السياق، تبدو القدس بوصفها الساحة النموذجية لأعمال العنف في حين أن المدينة المقدّسة لا تزال عاصمة الانتداب البريطاني. وقد أدت أعمال العنف بسرعة إلى انفصال بين الجماعتين السكانيتين. وفي الأحياء السكنية المختلطة، حاول اليهود والعرب فرض سيطرتهم، وهو ما يجر إلى نزوح العناصر الأضعف بينما يسعى البريطانيون باستماتةٍ إلى الحفاظ ولو على مظهر نظام. وفي المدينة الحديثة، نجح اليهود في تكوين كتلة متجانسة تعتمد على المستوطنات المتجاورة تجاورًا مباشرًا، غير أن قطاع جبل سكوبس حيث توجد الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا اليهودي إنما يشكل جيبًا مُحَاصَرًا تمامًا في الجزء العربي من المدينة. وفي المدينة العتيقة، نجد أن الحي اليهودي الذي يقيم فيه اليهود المتدينون معزول تمامًا. وقد توصلت الهاجاناه إلى إرسال أسلحة ومقاتلين إلى هذا الحي، بيد أن التعايش صعب بين هذه العناصر الحديثة والمتدينين. على أن ما يشبه التنظيم

ينبثق إلى الوجود ويجري تحصين البيوت على عجل. والعلاقات بغيضة مع البريطانيين الذين يتهمون الحي، محقين، بإيواء أعضاء الإرجون الذين يواصلون حرب عصاباتهم ضد شرطيي وجنود الدولة المنتَدَبَة ويشنون هجمات على القطاع العربي. على أن السلطات تنجح في تمرير وصول المؤن من حين إلى آخر. أمَّا الحي الأرمني المجاور مباشرةً فهو يكابد من أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الطرفان. وبعد معارك جد عنيفة في يناير/ كانون الثاني وشباط/ فبراير، يحدث هدوء هش في شهر مارس/ آذار.

وهذه الحالة النموذجية – تطويق الحي اليهودي والعجز البريطاني عن استعادة النظام – إنما تتكرر على مستوى واسع في مجمل المدينة. فالمدينة اليهودية تجد نفسها مرة أخرى أسيرة بيئة عربية معادية. ومنذ شهر ديسمبر/ كانون الأول، تصبح المواصلات صعبة مع تل أبيب. وتكابد قوافلُ الهاجاناه المسلَّحة من العديد من الأكمنة على الطريق من يافا إلى القدس. ولا يتدخل البريطانيون إلاَّ بشرط نزع سلاح المقاتلين وحظر إرسال الأسلحة والذخائر – وهو اقتراح غير مقبول من جانب المعنيين. وديڤيد شالتييل [شألت إيل]، قائد الهاجاناه في المدينة، يعوزه الرجال والأسلحة اللازمة، في آن واحد، لتأمين الدفاع عن الأحياء اليهودية والوصول إلى المدينة العتيقة وإلى جبل سكوپس والاتصال بكتلة جوش إتزيون وأمن القوافل التي تنقل مُؤَنًا حيوية.

فيمر السكان اليهود الـ ١٠٠٠٠٠ آنذاك بموقف صعب بشكل خاص. وكانت ندرة المؤن قد تجلت منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول. على أن السلطات الصهيونية قد تولت مجمل السيطرة على الأحياء اليهودية، وحلت محل إدارة الانتداب المشلولة تمامًا(٤٥). فجرى فرض نظام صارم لمحاصصة توزيع المؤن الغذائية، وهو نظام يعمل رجال الهاجاناه على التشدد في فرض مراعاته. ويجري سرًّا تكوين احتياطيات من المياه لمواجهة حصار حقيقي خلال أيام الحرّ.

أمَّا القطاعات العربية فهي أقل شكوى من ندرة المواد الغذائية لأن القرب من الريف مؤات لها، غير أن الهيئة العربية العليا لا تتوصل إلى فرض نظام جديد يحل محل الإدارة الآخذة بالاختفاء. وتنهار الحياة الاقتصادية تدريجيًّا، لاسيما أن المواصلات مع السهل الساحلي مقطوعة. وقد نجح عبد القادر الحسيني في تكوين

ميليشيا تتدرب على القتال، غير أنها تظل في وضعٍ دفاعي بأكثر مما في وضعٍ هجومي. وهي تتألف أساسًا من مجموعات من المقاتلين مسئولة كل واحدة منها عن حي بذاته وتقوم في نهاية الأمر بتقديم النجدة في حال وقوع هجوم يهودي. والحال أن ممثلي المفتي إنما يقفون بلا حراك بشكل متزايد باطراد حيال افتقار القدس العربية المتزايد إلى التنظيم ولا يعرفون ما الذي يجب عليهم عمله. وفي ٢٥ يناير/ كانون الثاني[٤٦]، نجد أن حسين فخري الخالدي، أمين صندوق الهيئة العربية العليا والمسئول عن القدس، إنما يزور دمشق لكي يجتمع بقادة جامعة الدول العربية. وقد شرح لهم الوضع في فلسطين: فالمدن في حال من الذعر ؛ وهي تحتاج في المقام الأول إلى تنظيم له رئيسه وأسلحته ورجاله – وإلاَّ فسوف تقع خسائر عربية. وهو يشكو من اللجنة العسكرية التي لا تزوده، لا هو ولا أحمد حلمي – عضوي الهيئة العربية الباقيين في فلسطين[٤٧]– بالمعلومات الضرورية حول التدابير التي يجب اتخاذها: على سبيل المثال، قبول أو عدم قبول جعل القدس مدينة مفتوحة كما يطالب بذلك القناصل المسيحيون. والحال أن اللجنة القومية الجديدة في القدس إنما تسعى إلى الإمساك بزمام الأمور، مادام الرجل لم يجد إجابة.

ونجد أن الأحياء العربية الأقرب إلى القطاع اليهودي قد شهدت نزوح سكانها هربًا من أعمال العنف والمعارك، ومن هنا ازدحام بقية المدينة العربية بالسكان. إلاَّ أنه، بحكم الموقع الجغرافي كما بحكم التلاحم النسبي للسكان، لا يحدث رحيل للاَّجئين على مسافات بعيدة، خلافًا لما يحدث في السهل الساحلي.

والسؤال الرئيسي هو ما الذي سوف يحدث عندما يكف البريطانيون، بحكم جلائهم الجاري، عن السيطرة فعليًّا على الوضع. هل ستسقط المدينة اليهودية بسبب التطويق والحصار من جانب البيئة العربية المحيطة بها، أم أن القوات اليهودية، الأفضل تنظيمًا، سوف تتمكن، على العكس من ذلك، من الاستيلاء على المدينة برمتها ؟

وبينما تقوم لجنة الأمم المتحدة في نيويورك بوضع أحكامٍ مدروسةٍ للإدارة القادمة للمدينة المقدَّسة والمناطق المجاورة لها، نجد أن مثل هذه الوضعية تبدو في الساحة أقل فأقل قابلية للتطبيق بالنظر إلى الحقائق الجديدة الآخذة بفرض نفسها.

تطور الظرف السياسي العام

التقرير الأول للجنة منظمة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والذي كان مقرَّرا في الأصل أن يتم تسليمه في ١٠ فبراير/ شباط ١٩٤٨، لا يتم تسليمه لمجلس الأمن إلاَّ في ١٦ فبراير/ شباط[٤٨]. وبحسب ما جاء فيه، فإن موقف البلدان العربية يشكل تهديدًا للسلم أو تمزيقًا للسلم أو عملاً عدوانيًا ؛ وبعبارة أخرى، فإنه إنما يفتح الطريق أمام صدور قرار من جانب مجلس الأمن يصرِّحُ بإرسال قوات دولية إلى فلسطين، فهذا هو الأسلوب الوحيد للعمل على تطبيق خطة التقسيم. وهذا القرار يحرج الدول العظمى، المضطرة إلى اتخاذ موقف.

واعتبارًا من ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، كانت الولايات المتحدة عازمة، بدفعٍ من مارشال، وزير الخارجية، على فرض حظر تام على شحنات الأسلحة المرسلة إلى الشرق الأدنى، وذلك سعيًا منها إلى عدم تأجيج أعمال العنف التي استثارتها خطة التقسيم. والصهيونيون يعتبرون هذا القرار معاديًا بشكل خاص ويخوضون حملة قوية للعمل على إلغائه. وفي هذا السياق، يمارس الأميركيون ضغوطًا قوية بشكل متزايد باطراد على البريطانيين كيما يتخذوا قرارًا مماثلاً. أمَّا فيما يتعلق بالفرنسيين، فإنهم يرون أنه ليس من مصلحتهم تزويد العرب بالسلاح في سياق التوترات الموجودة في الشمال الأفريقي. على أن الملحق العسكري الفرنسي في بيروت يقدم عروضًا في هذا الاتجاه للسوريين، الذين لا يغتنمون الفرصة[٤٩]. وفي باريس، يجري التفكير بالأحرى في إرسال شحنات غير علنية إلى الصهيونيين، وذلك بشرط أن يتم سداد ثمنها بالدولارات، المنشودة جدًّا في أزمنة الندرة هذه[٥٠].

وتدهور الوضع يبدو أنه يبرر مخاوف البيروقراطية المناوئة للصهيونية. فقد قامت وزارة الخارجية الأميركية بدراسة مسألة القوة الحقوقية لتوصيةٍ صادرةٍ عن الجمعية العامة وإمكانية الرجوع في ذلك إلى محكمة العدل الدولية، وذلك لأن هذه التوصية تتعارض مع رغبة غالبية سكان فلسطين. لكن الخبراء الحقوقيين يرون أن خلق سابقة لجوء إلى المحكمة الدولية، للفصل في مسألة سياسية، إنما يعد أمرًا بالغ الخطورة[٥١].

وكان مجلس الأمن القومي الجديد قد طلب منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول تقريرًا حول عواقب الوضع في فلسطين. فيكتبه چورچ كينان، بالتشاور مع لوي هندرسون، ثم يسلمه في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨[٥٢]: إن الاعتراض العربي إنما يجعل التقسيم صعبًا كما يجعل من المستحيل قيام أي تعاون بين الدولتين القادمتين. وقد أصبح الأميركيون عديمي الشعبية إلى حد بعيد في مجمل البلدان العربية جراء موقفهم في الأمم المتحدة بتقديم دعم فعلي لتطبيق التقسيم سوف يكون بالغ الخطورة على المصالح الأميركية وسوف يؤدي إلى عداء مستديم من جانب العالم الإسلامي للولايات المتحدة. وخطة مارشال تتطلب زيادة الإنتاج البترولي للشرق الأوسط من ٨٠٠٠٠٠ إلى مليوني برميل يوميًا ؛ ومن ثم فإن تطبيقها إنما يصبح مُهَدَّدًا. والاتحاد السوفييتي هو الرابح الرئيسي من انعدام استقرار الشرق الأدنى. ويوصي كينان بعدم الانحياز عمليًا إلى صف التقسيم وبالاعتراض على إرسال أي قوة من خارج المنطقة إلى فلسطين. وعندما تدرك الأمم المتحدة أن الخطة مستحيلة التطبيق، فسوف يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل حل مقبول من جميع الأطراف على أساس دولة اتحادية أو على أساس وصاية من جانب الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨[٥٣]، يقترح دين راسك، المسئول بوزارة الخارجية عن العلاقات مع الأمم المتحدة، «إعادة النظر» في السياسة الأميركية، وذلك بالنظر إلى التطور الذي طرأ على الأحداث. وهو يرى أنه سيكون بالإمكان وضع فلسطين مؤقتًا تحت وصاية الأمم المتحدة، وإن كان ضمن البقاء في إطار خطة التقسيم. والمذكرات التي يرسلها مكتب الشرق الأدنى تسير في الاتجاه نفسه: إن الجمعية العامة لا تملك سوى حق التوصية وخطة التقسيم تتعارض مع رغبة غالبية السكان. وجميع الأجهزة الأميركية في العالم العربي تنقل إلى واشنطون تزايد عداوة الرأي العام، على الرغم من موقف الحكومات العربية الودِّي.

وفي مستهل فبراير/ شباط، يعترف ترومان بمبدأ إعادة النظر في خطة التقسيم، والتي أصبح تطبيقها مستحيلاً بسبب «تعصب» الطرفين. وسوف يمضي في الاتجاه الذي تريده وزارة الخارجية[٥٤]. وبما أن البيروقراطية قد استشعرت أنها حظيت بالموافقة، فإنها تفكر في حلول مختلفة[٥٥]: إن انخراطًا زائدًا عن الحد

لصالح قيام الدولة اليهودية، وهو انخراط من شأنه أن يصل إلى حد التدخل العسكري، سوف يعني خسارة جميع المصالح الأميركية في العالم العربي ؛ وموقف الحياد من شأنه أن يراعي العرب، بيد أنه لن يحول دون تدهور الوضع تدهورًا أكبر. والحال أن السعي إلى حل آخر، وهو الحل الذي يتمثل في الوضع تحت الوصاية مع الحفاظ على الهجرة اليهودية، هو وحده الذي سوف يسمح بالحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وذلك على الرغم من اعتراض الصهيونيين القوي.

أما فيما يتعلق بتقرير لجنة منظمة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، فهو يذهب إلى أن من غير الوارد إرسال قوات دولية إلى هناك. فالولايات المتحدة لا تملك الإمكانات العسكرية والسياسية لذلك وقد يستفيد الاتحاد السوفييتي من ذلك لكي يحقق له انغراسًا مستديمًا هناك. وعندئذ فإن الوصاية إنما تبدو بوصفها أقل الحلول سوءًا. وفي ١٩ فبراير/ شباط، يوافق مارشال - بعد أن تحادث مع ترومان حول الأمر- على إجازة إعداد تصريح، دون تحديد مضمونه[٥٦]. وفي الأيام التالية، تدور مشاورات في منظمة الأمم المتحدة مع جميع الأطراف المعنية. فتوحي الوفود العربية بأنها سوف تقبل مبدأ الوصاية، إذا لم يكن هناك بُدّ من ذلك. أمَّا موشيه شيرتوك، الذي يمثل الوكالة اليهودية في منظمة الأمم المتحدة، فهو يؤكد أن خطة التقسيم هي أقصى تنازل يمكن أن تقدمه الحركة الصهيونية: ففي هذا الجزء الصغير من مُلك [اليهود] التاريخي، يجب أن تتوافر لهم سبل الاستقرار كأمة حرة[٥٧].

والحال أن نص التصريح، الذي جرى العمل عليه طويلاً على أعلى مستوى في وزارة الخارجية ووافق عليه الرئيس، إنما يذاع في ٢٤ فبراير/ شباط على شكل خطاب لأوستن، مندوب الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، ردًا على تساؤلات اللجنة[٥٨]. ويسمح تفكيرٌ معقدٌ باستنتاج أن صلاحيات مجلس الأمن تشمل صون السلم، أي منع وقوع عدوان على فلسطين قادم من الخارج أو منع تهديد للسلم والأمن الدوليين قادم من داخل فلسطين، وهي لا تشمل تقسيم فلسطين[٥٩]. فلا يبقى أمام المجلس سوى تنظيم مشاورات مع اللجنة والدولة المنتَدَبَة وممثلي الجماعات السكانية الرئيسية في فلسطين سعيًا إلى تحديد اختصاصات المجلس في

هذا المجال وإلى استكشاف سبل التوفيق. وسيكون ذلك مهمة لجنة تتألف من ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين. وفي اليوم التالي، يقدم أوستن مشروع قرار في هذا الاتجاه. وتجري مناقشة مضمونه في الأيام التالية. وعلاوة على مسألة فلسطين، يتصل مشروع القرار بصلاحيات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد قَدَّم البلچيك مشروعًا مضادًا يشير بشكل أوضح إلى تطبيق خطة التقسيم.

وخلال المناقشة، نجد أن فرنسا، وقد استشعرت الترددات الأميركية، إنما تتمسك بالحذر[٦٠]. وتتهم الوكالةُ اليهودية البريطانيين بالتواطؤ مع العرب ضد اليهود. وفي ٢٧ فبراير/ شباط، يؤكد شيرتوك علنًا من جديد أن لا شيء سوف يوقف إقامة الدولة اليهودية[٦١].

لقد حان الوقت لكي يدرك مندوبو الحكومات العربية أن شعب فلسطين اليهودي لن يخضع أبدًا لوضعية الأقلية الممنون عليها، كما هي حال الجاليات اليهودية في الشرق ؛ وأن الرغبة في الاستقلال لن تنطفئ أبدًا في الأفئدة اليهودية ؛ وأن المنطق نفسه الذي أدى إلى فوز البلدان العربية في الشرق الأدنى، واحدة بعد الأخرى، بسيادتها القومية، إنما يجعل من غير الوارد مناقشة مطالبة اليهود بدولة يهودية في فلسطين وإقامتها غير القابلة لأن يقاومها أحد ؛ وأنه طالما عارضت الدول العربية بالقوة وصول اليهود إلى غايتهم القومية فإنه لن يكون هناك لا سلم ولا استقرار في الشرق الأدنى. والمصالح في الأمد الطويل للأشخاص المعنيين لا يمكن حمايتها إلاَّ عبر اتفاقٍ متبادلٍ قائمٍ على المساواة في الوضعية وليس على محاولةٍ يُرادُ بها القضاءُ على اليهود وإبادتهم.

ويرفض البريطانيون المشاركة في أي لجنة ولا يرى الاتحاد السوڤييتي أهمية لتكوين لجنة. وعند التصويت النهائي، في ٥ مارس/ آذار ١٩٤٨، يندد المندوب الفرنسي پارودي بالعرب، الذين يعارضون قرارات منظمة الأمم المتحدة، ويندد باليهود، الذين يؤدي عدم التزامهم بضبط النفس إلى مفاقمة الوضع[٦٢]. وهو أحد أوائل من يطرحون التمفصل الصعب بين الثقل المعنوي الذي خلقته إبادة يهود أوروبا واستخدام العنف من جانب الحركة الصهيونية:

إن التمرد السافر على توصية صادرة عن الجمعية هو عمل من مستوى آخر لا يجيزه الميثاق بأي حال من الأحوال، فهو عمل يتعارض مع الميثاق تعارضًا جوهريًا.

وموقف سكان فلسطين اليهود والوكالة اليهودية قلّما يُعدُّ أقل تخييبًا للآمال. فنحن نسمع كل يوم عن حرب أعمال انتقامية يتكاثر فيها عدد جرائم القتل. وأنا أستغرب من أن الوكالة اليهودية لم تبذل كل الجهود لوقف ممارسات تصل إلى حد الاغتيال السافر. وصحيح أنه قد قيل لنا للتوّ أن الوكالة اليهودية تبذل جهودًا في هذا الاتجاه ؛ وعندئذ فإن استغرابي إنما ينصب على قلة نجاح هذه الجهود. إن اليهود يتمتعون برأس مال من التعاطف عادت عليهم به الجرائمُ الفظيعة التي ارتكبتها ألمانيا والإبادةُ المريعة التي كانوا ضحاياها. غير أن رأس مال التعاطف هذا قد اختل بالفعل وسوف يختل بشكل متزايد باطراد إذا ما اتخذ ضحايا الأمس بدورهم شكل الجلادين، ومن الواضح بذاته أن كلامي ينطبق أيضًا على أعمال الإرهاب التي تتزايد الآن من الجانب العربي.

والحال أن القرار رقم ٤٢ (١٩٤٨)، الذي جرى التصويت عليه في ٥ مارس/ آذار ١٩٤٨، إنما يعد في نهاية المطاف بالغ الحيادية[٦٣]:

إن مجلس الأمن، وقد أحيط علمًا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ بشأن فلسطين، وإذ تَلَقَّى من لجنة التنفيذ تقريرها الشهري الأول وتقريرها الخاص حول الأمن في فلسطين، إنما يقرر أن يطلب إلى الأعضاء الدائمين بالمجلس التشاور فيما بينهم وإفادة مجلس الأمن بالمعلومات الخاصة بالوضع في فلسطين وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن حول التوجيهات والتعليمات التي قد يكون من المفيد إصدارها إلى لجنة التنفيذ سعيًا إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة.

ويطلب مجلس الأمن إلى أعضائه الدائمين إبلاغه بنتائج مشاوراتهم في غضون عشرة أيام من الآن ويناشد جميع الشعوب، خاصة في فلسطين وفي الشرق الأوسط، اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتجنب القلاقل الجارية الآن في فلسطين ولاختزالها.

وفي ٨ مارس/ آذار، تجتمع لجنة الأعضاء الدائمين في مكتب الوفد السوفييتي[٦٤]. فيدعو أوستن إلى عمل جماعي يُعيد ترتيب خطة التقسيم سعيًا إلى التوصل إلى هدنةٍ مع تقييد الهجرة اليهودية بـ ١٠٠٠٠٠ نسمة في عامين ثم بإيقاع أبطأ، وتعديل لخطوط التقسيم، وإيجاد تمثيل منفصل للجماعتين السكانيتين في منظمة الأمم المتحدة و، في نهاية المطاف، التوصل إلى دولة فلسطينية مقسَّمة إلى كانتونات. والحال أن جروميكو، المندوب السوفييتي، إنما يعترض على ذلك بقوة ويتمسك تمسكًا صارمًا بخطة التقسيم.

وفي الأيام التالية، يجري الاستماع إلـى المنـدوبين البريطـانيين والعـرب الفلسطينيين والصهيونيين. فيتمسك الجميعٍ بمواقفهم. وبما أن أوستن قـد أوضـح تمامًا أن خطة التقسيم لا يمكن تطبيقها إلاّ بالقوة، فإنه يقترح في ١٧ مـارس/ آذار اللجوء إلى صيغة الوصاية كترتيب مؤقت سعيًا إلى صون الـسلم ودون أن يـؤثر ذلك على التسوية النهائية(٦٥).

وفي ١٩ مارس/ آذار، يجتمع مجلس الأمن في جلـسة موسَّـعة(٦٦). فيقـدم أوستن عرضًا تاريخيًّا لمناقشات لجنة مجلس الأمن ويؤكد باسم الأعضاء الـدائمين (فيما عدا بريطانيا العظمى) أن الوضع في فلسطين يشكل بالفعل تهديدًا للـسلم وأن من اختصاصات المجلس بالفعل اتخاذ التدابير الضرورية لفرض وقـفٍ لإطـلاق النار. وهو يقترح في هذا الإطار فرض وصاية مؤقتة انتظارًا للوصول إلى تسوية نهائية. واتخاذ قرار في هذا الاتجاه إنما يتطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامـة، فهي وحدها التي يحق لها اتخاذ مثل هذا القرار.

والحال أن المندوب الصهيوني يشجب على الفور هذا الرضـوخ فـي وجـه التهديد والتخويف والذي من شأنه أن يحرم الأمم المتحـدة مـن أي سـلطة فـي المستقبل لتسوية الأوضاع المماثلة. فالوصاية ليست حلاً وهي تنطوي، شأنها شأن التقسيم، على استخدام القوة لتطبيقها.

ويعترض جروميكو بقوة على الاقتراح الأميركي ويُنَصِّبُ نفسه مدافعًا عـن الشرعية الدولية. والحاصل أن محمود فوزي، مندوب مصر، إنما يرد عليـه بـأن المعتدين هم اليهود لا العرب: ألاَ تعطي الخطة للأقلية اليهوديـة أرضًـا غالبيـة سكانها من العرب و، من ثم، ألاَ تحرم هؤلاء الأخيرين مـن حقهـم فـي تقريـر مصيرهم بأنفسهم ؟ ولا يتزحزح أعضاءُ المجلس الآخرون عن موقـف الترقـب والانتظار الذي يتمسكون به.

ويرجع تغير موقف ترومان إلى غضبه من الضغوط التي تُمارَسُ عليه. ومنذ أن هدد بعض المسئولين الصهيونيين بالدعوة إلى التصويت لصالح الجمهوريين، لم يعد يريد مقابلة ممثلي الحركة. فقد اعتبر ذلك إهانة شخصية. وقد أوضح اتـساع العنف في فلسطين أن خطة التقسيم لم تحل شيئًا، بل إنها قد فاقمت المشكلة بـشكل ملحوظ. ومن ثم فقد ترك البيروقراطية تتصرف بحرية. ثم إن مستشاريه في البيت

الأبيض، وهم منحازون انحيازًا عميقًا إلى صف القضية الصهيونية - لاعتبارات أدبية كما لحسابات تتصل بالاستراتيجية الانتخابية - وجد راغبين في عدم خسارة الصراع مع وزارة الخارجية، قد آلمهم الوضع.

والحاصل أن كلارك كليفورد، «المستشار الخاص للرئيس»[٦٧]، قد قام، في مذكرةٍ مؤرخة في ٦ مارس/ آذار ١٩٤٨، بوضع قائمة بالحجج المؤاتية للصهيونية[٦٨]: إن هيبة الولايات المتحدة في مهب الريح، لأنها قد انحازت إلى صف التقسيم. ولابد من عمل كل شيء لتزويد لجنة الأمم المتحدة بإمكانات تحقيق مهمتها وذلك بممارسة الضغوط الضرورية على بريطانيا العظمى وبالسماح بإرسال متطوعين دوليين لصون النظام. وفي ٨ مارس/ آذار، يعاود كليفورد الهجوم. فهو يرى أن سياسة بريطانيا العظمى تقوم على تحالف مع البلدان الإسلامية من باكستان إلى الشمال الأفريقي ؛ وهذا لا يهم الولايات المتحدة، التي توجد مصالحها الاستراتيجية في أميركا اللاتينية وأوروبا الغربية أساسًا. والتراجع في فلسطين من شأنه أن يعني تلاشي مصداقية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتزاماتها الأوروبية. ولا وجود هناك لخطر فقدان الموارد البترولية العربية، لأن العرب بحاجة إلى بيع بترولهم ولأن الشركات الأميركية هي المشترية الرئيسية له. والعرب بحاجة إلى الدولارات وهياكلهم الاجتماعية لا تسمح لهم بتبني النموذج السوفييتي. وهم يعتمدون على الولايات المتحدة بأكثر من اعتماد الولايات المتحدة عليهم. والولايات المتحدة تجعل نفسها مثارًا للسخرية إذ ترتعد أمام تهديدات بعض القبائل البدوية في الصحراء[٦٩]، ومسلك كهذا يشكل مصدر ضرر للسياسة الخارجية لا سبيل إلى إصلاحه.

وعلاوة على الحجج الاستراتيجية، يجري اللجوء إلى المؤثرات الشخصية. إذ يجري التحرك عبر أصدقاء الرئيس اليهود القدامى لإقناعه بالموافقة على استقبال الزعيم الصهيوني العجوز حاييم ڤايتسمان، وهو ما كان قد رفض في البداية أن يقوم به. فيجري تحديد موعد للقاء في ١٨ مارس/ آذار. ويكتفي الرئيس بأن يقول له إنه يسعى في فلسطين إلى العدالة دون إراقة للدماء. وهو لا يتحدث عن مشروع الوضع تحت الوصاية.

والحال أن خطاب أوستن، في ١٩ مارس/ آذار، إنما يثير عاصفة من الاحتجاجات في الأوساط اليهودية الأميركية. فيرى ترومان، الذي بوغت بما

حصل، أن وزارة الخارجية قد خانته وأنه قد فقد اعتباره في نظر فايتسمان، الذي يُكِنُّ له أعظم الاحترام. وإذا كان الرئيس قد قدم موافقته على مشروع الوصاية وإذا كان قد جرى إطلاعه على مختلف مراحل العملية، فإنه لم يجرِ إبلاغه سلفًا باللحظة التي سيتم فيها تقديم الاقتراح رسميًا. فينتابه الغضب، محقًا في ذلك، لأنه لم يتح له الوقت الكافي لتهيئة الرأي العام لقرار كهذا ولأنه قد وجد نفسه معرَّضًا، في عام انتخابي تمامًا، لانتقادات خبيثة إلى أقصى حد من جانب الصحافة الأميركية. وكان قد أحرز للتوِّ نجاحًا سياسيًا ضخمًا في خطاب ألقاه في الكونجرس جعل فيه من الولايات المتحدة المدافعة عن الحرية بعد انقلاب براغ والتهديدات السوفييتية لفنلنده وشرقي البحر المتوسط. فجاء خطاب أوستن ليهدد فجأة هيبته في صفوف الرأي العام الأميركي[٧٠].

ولا مفر من توضيح الأمور. ففي ٢٣ مارس/ آذار، يجمع ترومان المسئولين الرئيسيين في وزارة الخارجية بمستشاريه في البيت الأبيض. فيبرر الدبلوماسيون موقفهم بالتأكيد على أن الوصاية هي وسيلة التوصل إلى هدنة في فلسطين. وفي اليوم التالي، في مؤتمر صحافي، يشدِّد الرئيس على أولوياته: إن الوضع تحت الوصاية ليس بديلاً عن خطة التقسيم، فهو مجرد وسيلة لملء الفراغ السياسي الناشئ عن انتهاء الانتداب في ١٥ مايو/ أيَّار ولتأمين شروط التوصل إلى تسوية سلمية عبر هذا السبيل.

وبشكل أوضح، تتلقى وزارة الخارجية توجيهًا بالتوصل إلى هدنة في فلسطين عن طريق الوصاية ؛ وإن كانت ستتم العودة إلى التقسيم إذا لم تحدث هدنة.

والاقتراح الأميركي، بعيدًا عن أن يقود إلى حل سلمي، إنما يزيد من حدة أعمال العنف لأنه يوحي للعرب بأن بوسعهم النجاح في إفشال التقسيم ويوحي لليهود بأن من الملح فرض التقسيم بجميع السبل.

وتستند السياسة الأميركية في تحليلها إلى المواقف التي أكدتها بريطانيا العظمى والخاصة بعدم الانحياز إلى أي من الطرفين وبعدم أخذ العامل الأردني في الحسبان. والحال أن البريطانيين قد تعرضوا للتوِّ لإخفاق شديد وجسيم في المنطقة. فالمفاوضات التي بدأت في مايو/ أيَّار ١٩٤٧ للتوصل إلى معاهدة تحالف جديدة مع العراق قد وصلت إلى مرحلتها النهائية في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨[٧١].

وكما في الحالة المصرية، فإن الرأي العام يطالب الجلاء عن قاعدتي الحبانية وشَيبا الجويتين البريطانيتين. والحاصل أن العسكريين البريطانيين يرون أن من الحيوي الاحتفاظ بهاتين القاعدتين، الضروريتين لحماية البترول العراقي من هجوم سوفييتي. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨، يتم التوصل إلى حل وسط. فلإرضاء عزة نفس العراقيين، سوف يجري «اقتسام» القاعدتين بين العراقيين والبريطانيين، الذين سيحتفظون بالحق في مرابطة قواتهم فيهما. وبشكل عام، سوف يظل العراق في تبعية عسكرية وثيقة لبريطانيا العظمى، حتى وإن كان هامش مناورته سوف يتزايد بصورة ملحوظة قياسًا إلى معاهدة ١٩٣٠. ويجري توقيع المعاهدة الجديدة في بورتسموث في ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨. ومنذ اليوم التالي، نجد أن تظاهرات احتجاجية حاشدة تهز كل العراق. وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني، نجد أن الوصي على العرش، المنزعج على مصير الملكية، إنما يتراجع أمام الضغط الشعبي ويعلن التخلي عن المعاهدة الجديدة. على أن الحكومة تسعى إلى استعراض قوتها ؛ لكنها تضطر إلى الاستقالة في ٢٧ يناير/ كانون الثاني، بعد مصرع مائة من المتظاهرين. وترجع هذه الوثبة أساسًا إلى تراكم وجوه الغضب العراقي، إلاَّ أن من الواضح أن المسألة الفلسطينية قد غذت سخط السكان إلى حد بعيد[٧٢]. وتجد الملكية نفسها مهتَمةً بالحد من العون المقدَّم إلى الفلسطينيين، خاصة التبرعات التي جمعتها لجان المساندة، سعيًا من الملكية إلى مراعاة جانب البريطانيين خلال المفاوضات[٧٣].

وعبد الله ملك الأردن هو الحليف الحقيقي الوحيد بالفعل لبريطانيا العظمى في المنطقة. ولابد من تبرئته من تهمة أنه «عميل» للإمبريالية، وهذا هو الهدف من وراء تعديل معاهدة ١٩٤٦، والذي بدأ العمل عليه في الشطر الثاني من يناير/ كانون الثاني. فلا يجري تعديل أي شيء جوهري، مع الحفاظ على المعونة العسكرية التي يصل حجمها إلى مليونين ونصف مليون من الجنيهات. ويجري الاكتفاء بالإشارة بشكل حاسمٍ أكثر إلى المساواة بين الطرفين ... وهكذا يذهب جلوب باشا وتوفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، إلى لندن لمعالجة المسألة. والموضوع الحقيقي هو فلسطين في الواقع وقد قدَّم كاننجهام تقديرًا ايجابيًا بالأحرى لشعبية عبد الله في فلسطين[٧٤].

والحال أن الملك قد احتفظ بالاتصال بالصهيونيين من خلال عدة رسل، يقولون أحيانًا كلامًا متناقضًا. وقد أوضح له الصهيونيون أنه إذا ما استولى على الجزء العربي من فلسطين، فإنهم أقوياء بما يكفي للحصول على موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على ذلك وأنه لن تكون هناك من ثم اعتراضات من جانب الأمم المتحدة على اختفاء الدولة العربية الفلسطينية. ويلزمه الآن الحصول على موافقة البريطانيين. وفي ٧ فبراير/ شباط، يُبلغُ أبو الهدى من ثم بيڤن[٧٥]، حيث يقوم جلوب بدور المترجم، باعتزام حكومته إصدار الأوامر إلى الفيلق العربي باجتياز نهر الأردن فور انتهاء الانتداب وإصدار الأوامر إليه باحتلال الجزء المكفول للعرب من فلسطين والمتاخم لحدود شرق الأردن، وهو ما يعني من ثم التخلي عن منطقة غزة والجليل الأعلى. فَيَرُدُّ عليه بيڤن في التوِّ والحال بأن هذا أفضل ما يمكن عمله، بشرط عدم الدخول إلى المنطقة الممنوحة لليهود. وفي وزارة الخارجية البريطانية، يرى البعض أن مصلحة بريطانيا العظمى إنما تتمثل في إيجاد تواصل ترابي بين شرق الأردن وغزة، بما يفصل الدولة اليهودية عن البحر الأحمر ويؤدي إلى جعل الأردن الموسَّع محور المنظومة العسكرية البريطانية في الشرق الأدنى[٧٦]. وهكذا يبدأ رهان النقب المحدَّد في الظهور.

فتنتهج لندن أخيرًا نهجًا واضحًا، إلاَّ أن عليها أن تحترس في الظهور وكأنها تنتهك خطة التقسيم وأن تتجنب استثارة مواجهة جديدة مع الأميركيين، الذين يجري إخفاء ما يدور عنهم تمامًا. والنتيجة أن أحدًا في الخارج لا يجري إبلاغه بالموافقة التي قدمها بيڤن. ويظل الصهيونيون مقتنعين كالعادة بوجود خطة ماكياڤيللية من جانب بريطانيا العظمى تهدف إلى الحيلولة دون قيام الدولة اليهودية. ويبدو لهم أن هناك ارتباطًا بين خطرين كبيرين، على المستوى الدولي: الخطة الأميركية الخاصة بالوضع تحت الوصاية وخطة بريطانية سرِّية، مضمونها غامض لكنه يتميز بالعداء بالتأكيد.

ولا يمكنهم الاطمئنان إلى نوايا عبد الله الحقيقية فهو، في حملته ضد الحسينيين أمام العرب الفلسطينيين، يطرح نفسه بوصفه المدافع عنهم ضد بربرية الصهيونيين ويعدهم بمساعدته ومساعدة جيشه لهم[٧٧]. ثم إن وحدات الفيلق العربي في فلسطين، والتي تخدم في حفظ النظام، إنما تدعم العرب الفلسطينيين بنشاطٍ على

الرغم من التعليمات الصارمة الصادرة عن ضباطها البريطانيين. وهي تسلم لهم أسلحة وتوفر التدريب لهم ولا تتردد في إطلاق النار على الصهيونيين(٧٨). ويمكن لهؤلاء الأخيرين أن يخشوا من وقوع مواجهة مباشرة مع الأردنيين.

وفي اللحظة المباشرة، يتمثل الشاغل الرئيسي للفيلق العربي في خطر وقوع مواجهات مع جيش الإنقاذ العربي. فيجري توجيه الدعوة إلى القاوقچي للحضور إلى عمّان، حيث يستقبله الملك في ٥ مارس/ آذار. والرجلان يتفقان في عداوتهما المشتركة للحسينيين ولأنصارهم. ثم يقبل القاوقچي إجراء اتصالٍ عرضهُ عليه الصهيونيون. وبعد كثير من المصاعب، يلتقيه مبعوثٌ في الأول من أبريل/ نيسان. فينخرط القاوقچي في سباب عنيف للحسينيين ويوحي إيحاءً واضحًا بأنه سوف يكون راضيًا تمامًا إذا ما قام الصهيونيون بتلقين عبد القادر الحسيني وحسن سلامة درسًا قاسيًا(٧٩). أمَّا هو فإنه يشن هجومًا في ٤ أبريل/ نيسان ضد كيبوتز ميشمار- هايميك(٨٠) ويستخدم المدفعية لأول مرة. فترسل الهاجاناه تعزيزات بينما يتفاوض البريطانيون على وقفٍ لإطلاق النار يسمح بإجلاء النساء والأطفال. وتدوم المعركة عدة أيام، حيث ينجح جيش الإنقاذ في النهار في الاستيلاء على مواقع تستردها قوات البالماخ في الليل. وتتعرض عدة قرى عربية للدمار. وفي ١٢ أبريل/ نيسان، يدرك القاوقچي أنه بسبيله إلى الوقوع في حصار. فيتمكن من كسر الحصار وينسحب باتجاه جنين. فينتهي بذلك زخمه الهجومي.

الوجود الدولي

يشير وصول وفد للَّجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) إلى أن فلسطين تُعتبر الآن ساحة حرب(٨١). ومنظمة القانون الخاص السويسرية هذه لها اختصاصاتها في زمن الحرب كما في التعامل مع آثارها. ويجب تمييزها عن رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي تُعَدُّ منظمة متعددة الجنسيات تجمع الجمعيات القومية ويتمثل مجال اختصاصها في التعاون العملي في زمن السلم. والحال أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنما تخرج من الحرب العالمية الثانية وقد تعرضت للنقد الشديد لعدم تمكنها من التدخل لصالح الجماعات التي لا تشير إليها الاتفاقيات الدولية (الأسرى السوفييت الذين وقعوا في أيدي

النازيين، الجماعات السياسية والعرقية التي جرى ترحيلها، و، بشكل عام، الجماعات السكانية المدنية ضحية الرايخ الثالث)، كما تخرج من الحرب وقد تعرضت للمنافسة من جانب الوكالات الجديدة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٤٦، طلب الاتحاد السوفييتي إلغاءها والاستعاضة عنها برابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي رابطة يتمتع فيها بتمثيلٍ قويٍ ويمكنه التهديد بإحداث انشقاق في صفوفها. ومن الجهة الأخرى، نجد أن الكونت فولك برنادوت، رئيس الصليب الأحمر السويدي ورئيس رابطة جمعيات الصليب الأحمر، إنما يريد إنهاء التكوين السويسري الحصري للّجنة الدولية للصليب الأحمر، بما يجعلها تابعة للرابطة.

والحال أن ابتداء الحرب الباردة قد أجهز على مشروع برنادوت، فالجمعيات القومية للصليب الأحمر قد تورطت في السجالات التي أثارتها مسألة الأشخاص المشرَّدين وعودة الرعايا السوفييت إلى بلدهم، مع الوضع الخاص للمنحدرين من بلدان البلطيق. فيصبح حياد السويسريين الأبدي، من جديد، رصيدًا رئيسيًّا يمكن الاعتماد عليه، لكن الصراع على النفوذ بين برنادوت واللجنة الدولية للصليب الأحمر لا يصبح أقل تواصلاً على الرغم من ذلك.

والحاصل أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد تعرضت لضغط خارجي قوى ووجدت نفسها في أزمة مالية سافرة، إنما تقترح استخلاص دروس الحرب العالمية الثانية بإعادة تعريف القانون المسمَّى بقانون جنيف، والذي كان، إلى ذلك الحين، مقتصرًا على أحوال المقاتلين (التي تتولى المسئولية عنها الأجهزة الصحية للجيوش) وأسرى الحرب (المجال الخاص للّجنة الدولية للصليب الأحمر). ومنذ القلاقل التي وقعت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في وسط أوروبا، وسَّعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حقل اختصاصاتها ليشمل الصدامات الداخلية والحروب الأهلية، لكنها لم تتدخل قط في المجال الكولونيالي (فنحن لا نراها، مثلاً، في الانتفاضة الفلسطينية في أعوام ١٩٣٧ - ١٩٣٩. وقد جرت محاولة مترددة في بدايات حرب الهند الصينية، لكن الفرنسيين رفضوا مبدأ التبادلية - وهو القاعدة الأساسية لعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر- بين الأسرى الذين يقعون في أيديهم والأسرى الذين يقعون في أيدي الشيوعيين. وقد حدث الشيء نفسه بالنسبة للحرب الأهلية اليونانية، حيث رفضت الحكومات أي عمل من أعمال الغوث لصالح الشيوعيين.

والتعديل المقترح يتميز بأهمية من الدرجة الأولى، لأن الأمر يتعلق بتزويد السكان المدنيين بالحماية التي كانت تُقَدَّمُ إلى ذلك الحين إلى الجرحى والأسرى فقط. ويشمل المشروعُ الجديدُ بوضوحٍ تطبيقَ الاتفاقيات «في حالة الحرب الأهلية، على مجمل أو على جزءٍ من الأرض المتروپولية أو الكولونيالية لطرفٍ متعاقِد» من جانب الأطراف المتحاربة وبشرط تطبيق مبدأ التبادلية. وهو يلغي التمييز بين «المقاتلين» و«غير المقاتلين». فهؤلاء الأخيرون، بمجرد تعرضهم للإصابة بجراح أو بأمراض أو للأسر، إنما يصبحون أشخاصًا محميين [بالاتفاقيات]. ومجموعة المقترحات هذه تبلورها اللجنةُ الدولية للصليب الأحمر في الشهور الأولى من عام ١٩٤٨. ويتعين طرحها على المؤتمر الدولي السابع عشر للصليب الأحمر في ستوكهولم، المقرر عقده في شهر أغسطس/ آب ١٩٤٨. وهكذا نجد أن الاستعاضة عن مفهوم «المدني» بمفهوم «غير المقاتل» قد أصبحت البداية المفارِقة للانبثاق الحقوقي لمفهوم «الضحية»، الذي سوف يصبح محوريًّا في فكر أواخر القرن العشرين.

وفي عام ١٩٤٥، كان قد تم الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر لأول مرة من جانب منظمات صهيونية منشقة لإشعارها بحال محتجزين يهود فلسطينيين كان البريطانيون قد احتجزوهم في معسكر في إيريتريا. وكان السؤال المثار هو ما إذا كان بالإمكان اعتبارهم بمثابة أسرى حرب. وأفضل ما تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إليه هو مماثلة حالهم بحال أسرى الحرب. وكان البريطانيون عازفين عن السماح بزيارة هؤلاء السجناء، المحتجزين بموجب أحكام طوارئ فلسطين *Palestine Emergency Regulations* التي تجيز القيام، دون حكمٍ، بحبس أفراد مشتبه بتكديرهم النظام العام عبر مساعدة منظمات تقوم بأعمال عنيفة. وفي الشطر الأول من عام ١٩٤٦، تحصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على حق الزيارة. ويرى المندوب أن ظروف الاحتجاز صعبة، لكنها محتملة. وبالمقابل، في حالة القانون، نجد أن المحتجزين اليهود في فلسطين، ويشمل ذلك المحتجزين السياسيين، لا تشملهم حمايةُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأنهم رعايا البلد الذي يحتجزهم.

وفي عام ١٩٤٧، تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اتصال مع الوكالة اليهودية وتحصل من البريطانيين على تصريحٍ بزيارة، تحت رقابة صارمة، إلى السجون التي يُحتجز بها يهود لأسباب سياسية في فلسطين كما في معسكرات احتجاز اللاّجئين المرحَّلين إلى قبرص. وفي يوليو/ تموز - أغسطس/ آب، تلعب دورًا في قضية الباخرة *Exodus*، حيث كانت مساهمتها الإنسانية الطبية جد مهمة.

وهي تستعد للعمل في فلسطين عندما يطلب البريطانيون إليها التدخل في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧. فحكومة فلسطين *Government of Palestine* مهتمة بمصير المرضى العرب في المستشفيات التابعة للسلطة العمومية (اليهود لهم شبكة مستشفياتهم الخاصة). وهي لا تجد من تنقل إليه المسئولية في ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ وتأمل أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحمل هذه المسئولية. وترى المؤسسة الجنيفية أنها غير مختصة بذلك، فالمسألة طبية بصورة خالصة ولا تهم غير أحد الطرفين (العرب)، غير أنها تغتنم هذه الفرصة لإرسال وفد إلى القدس لدراسة الوضع. وتلتقي البعثة بالمسئولين الرئيسيين العرب في القاهرة واليهود في فلسطين. وبعد أن أجرت دراسة عميقة للمشكلات الصحية والسياسية، تترك في القدس جاك دو رينييه[٨٢]، أحد أعضائها، لكي يُنشئ فيها الوكالة الدائمة للّجنة الدولية للصليب الأحمر. وهذا الرجل ضابط سابق في الجيش السويسري أقام مدة طويلة في الشمال الأفريقي. ولكونه سلطويًا وجسورًا، فإنه يبدي قدرات كبيرة على المبادرة، حتى ولو أدى ذلك إلى تجاوز الأطر الحقوقية التي يجب لعمله أن يندرج فيها.

وهدف المنظمة هو التدخل لصالح ضحايا المعسكرين واستخدام الصدام الناشئ لمد اختصاصات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حماية غير المقاتلين ؛ والمراد هو أن توضِّحَ بشكل ملموس ماهية رسالتها الجديدة في وقت مازال فيه وجودها محل خلاف.

وفي ١٢ مارس/ آذار، يوجِّهُ مكتبُ اللجنة الرئيسيُ في جنيف نداءً رسميًا يدعو فيه جميع الحكومات وجميع السلطات إلى احترام وإلى تطبيق مبادئ الاتفاقيات الخاصة بالأسرى والجرحى. وهذا الاستناد إلى المبادئ يرجع إلى اعتبارات حقوقية، لأن الطرفين العربي واليهودي ليسا متعاقدين في الاتفاقيات،

غير أنه يسمح أيضًا بالقيام من طرفٍ خفيٍّ بإدخال الحق الإنساني الجديد الآخذ في التشكل، كـ«أمن أولئك الذين لا يشاركون في الصراع، خاصة النساء والأطفال والشيوخ»، و«حق كل مقاتلٍ [أيٍّ نظامي أو غير نظامي، قومي أو غير قومي] يسقط في يدي الخصم في أن يُعَامَلَ كأسير حرب». وتتكرر المناورة نفسها عندما يقوم فريق رينييه على الفور باستخدام شعار الصليب الأحمر. فإلى ذلك الحين، كان استخدام الشعار مقصورًا على الأجهزة الصحية للجيوش وعلى أفراد جمعيات الإسعاف الخاضعة للسلطة العسكرية، و، امتدادًا لذلك، على الأعمال ذات الطابع الطبي. والحال أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مستفيدةً من واقع أنها تتمتع باحتكار الشعار في فلسطين(٨٣) ومن كون الفاعلين المحليين لا يعرفون معناه، إنما تمده بنوع من الإجبار إلى مجمل العمل الإنساني. وفي ٣٠ مارس/ آذار، تقبل الهيئة العربية العليا المبادئ الشهيرة، وهو ما يؤكده الحاج أمين الحسيني في خطاب مؤرَّخ في ٩ أبريل/ نيسان يضيف إليها بند التبادلية. وقد اضطرتْ اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم تطمينات بأنه لن يكون هناك من يهودٍ في أطقمها المرسلة إلى الساحة. وعلى الجانب الصهيوني، تتمسك الوكالة اليهودية في ٤ أبريل/ نيسان ١٩٤٨ بالاتفاقيات السارية.وتعلن تحفظات على التوسيعات التي كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بسبيلها إلى إدخالها عليها.

وفي توازٍ مع الاعتراف بالحق الإنساني، تعقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقيات لكي تضع تحت سلطتها وتحت رايتها المستشفيات العامة التي سوف تبقى تحت إدارة أطباء محليين. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كتلك التي تتبع الإرساليات التبشيرية المسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية)، بل والفنادق والمدارس التي تتزود بسبب الظروف بأجهزة طبية. وهنا أيضًا، لعب رينييه على التباس الشعار، بين مغزاه الطبي، والذي يحيل من جهة أخرى إلى الأجهزة الصحية، ومغزاه الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. واعتبارًا من أبريل/ نيسان، يتعزز فريقه بمندوبين جدد وكوادر طبية (أطباء وممرضات). والحال أن سيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تحمل شعار الصليب الأحمر، هي وحدها التي يمكنها الانتقال – ليس دون صعوبات أو مخاطر– من قطاع إلى القطاع الآخر في فلسطين.

وفي الوقت نفسه، نجد أن لجنة منظمة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين قد حاولت التسلل إلى فلسطين بإرسال جزء من سكرتاريتها إلى القدس بذريعة التحضير لوصول مجمل اللجنة في الأول من مايو/ أيَّار. والحال أن پابلو دي آثكارات، وهو موظف كبير سابق في عصبة الأمم، ثم سفير الجمهورية الإسبانية في لندن من عام ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، إنما يجري تكليفه بقيادة هذا الموقع الأمامي[٨٤]. ويظل الوفد حبيس فندقه بالأخص، بينما تستعر المعارك في المدينة المقدَّسة. وتستخلص تقاريره أن التقسيم جار على أساس الأمر الواقع ودون مراعاة لخطة منظمة الأمم المتحدة، وذلك بسبب لا مركزية السلطة والانفصال بين الجماعتين[٨٥]. ويشرح له رينييه نواياه في «أنسنة» الحرب بالمساعدة «قدر الإمكان على أساس أخلاقي، إن لم يكن على أساس حقوقي». ولن تقتصر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على القيام بعمل طبي خالص، بل سوف تقبل، إذا ما طلبت لجنة الأمم المتحدة ذلك، القيام بدراسة المشكلات الصحية. وبعد استطلاع رأي اللجنة في نيويورك، نجد أنها توافق على نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فلسطين، على أن هدف جنيف هو الفصل التام بين عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعمل منظمة الأمم المتحدة لأن هذه الأخيرة، بما أنها هناك لأجل تطبيق خطة التقسيم، إنما تبدو للعرب بوصفها طرفًا معاديًا. ومن جهة أخرى، فإن الموقع الأمامي ليس له أي اتصال بالمسئولين العرب.

والحاصل أن رد الفعل العربي على خطة الوضع تحت الوصاية كان إيجابيًّا بشكل عام: فقد رأى العرب فيها مرحلة نحو التخلِّي النهائي عن التقسيم ونحو قبول مبدأ الدولة الموحَّدَة. وفي نيويورك، قامت بعض الوفود العربية بتوزيع مشروع قرار ساخر لتوضيح مواقفها بشكل أفضل[٨٦]: فبالنظر إلى أن ٤٠% من سكان نيويورك يهود في حين أن ٣٠% فقط من سكان فلسطين يهود، وبالنظر إلى أن سكان نيويورك يمثلون كتلة يزيد حجمها خمس مرات عن حجم سكان فلسطين، فإنه يجري اقتراح فصل مدينة نيويورك عن ولاية نيويورك وعن الولايات المتحدة، وقيامها كدولة مستقلة تشكل وطنًا *homeland* لجميع يهود العالم وإجبار جميع مسيحيي مدينة نيويورك على الهجرة إلى أجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

وفي القدس، يرى كاننجهام أنه لم يعد هناك ما يمكن الأمل فيه[٨٧]. ولم يبقَ بعدُ سوى الجلاء عن فلسطين بأسرع ما يمكن. وموعد ١٥ مايو/ أيَّار لم يعد بالإمكان تغييره؛ وإلاً فسوف تحدث فوضى في عملية الجلاء. والمصالح البريطانية لها الأولوية على كل ما عداها. وفي الأول من أبريل/ نيسان[٨٨]، يوصي كاننجهامُ قائدَ القوات البريطانية باعتبار نفسه قائد قوة عسكرية في بلد تحت الاحتلال. وهو يملك جميع السلطات، وإن كان ضمن أفق تأمين الجلاء لا غير.

ومنذ ٢٢ فبراير/ شباط، وبسبب هرب رؤوس الأموال اليهودية والعربية، قررت بريطانيا العظمى إخراج فلسطين من منطقة الاسترليني وتجميد موازينها الاسترلينية في لندن. وهكذا فإن الاحتياطيات من العملات الأجنبية، والتي كانت تضمن الجنيه الفلسطيني، قد أصبحت موقوفة. ويمكن لخسائرها أن تؤثر على استقرار العملة البريطانية نفسه، وكانت احتياطيات هذه العملة في أدنى مستوى لها بالفعل[٨٩]. ثم إن انتهاء العائدات الضريبية، بينما تتواصل نفقات الإدارة، قد أرغم لندن على تقديم أموالٍ لحكومة فلسطين. كما أن الاحتياطيات تُعَد ضمانةً لسداد المدفوعات البريطانية من جانب السلطات القادمة في البلد[٩٠] ... ويؤدي الخروج من منطقة الاسترليني إلى مفاقمة شلل الحياة الاقتصادية، لأنه يلغي الآلية النقدية التي تنظِّم الواردات- وفي المقام الأول الواردات من المنتجات الغذائية، والتي تعد حيوية بشكل خاص.

على أن البريطانيين ينجحون في إحصاء عدد الضحايا بالنسبة للفترة الممتدة من ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى ٣ أبريل/ نيسان ١٩٤٨[٩١]:

		قتلى	جرحى	الإجمالي
بريطانيون	شرطة	٢٥	٦٨	
	جنود	٨٨	٢٣٥	
	مدنيون	٨	٦	
	الإجمالي	١٢١	٣٠٩	٤٣٠
عرب	شرطة	١٩	٦٥	
	جنود	٤	١٢	
	مدنيون	٩٣٦	١٩٤١	
	الإجمالي	٩٥٩	٢٠١٨	٢٩٧٧
يهود	شرطة	٣٥	٧٣	
	مدنيون	٨٤٠	١٧٨٥	
	الإجمالي	٨٧٥	١٨٥٨	٢٧٣٣
آخرون	مدنيون	٢٢	٢٥	٤٧
الإجمالي		١٩٧٧	٤٢١٠	٦١٨٧

وفي الأول من أبريل/ نيسان، يوافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم ٤٣، الذي يدعو إلى عقد هدنة في فلسطين بأقصى درجة من السرعة و

يدعو الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا إلى إرسال مندوبين إلى مجلس الأمن بقصد عقد هدنة بين الجماعتين السكانيتين العربية واليهودية في فلسطين ويشدِّدُ على المسئولية الفادحة التي سوف يقع عبئها على الطرف الذي يتخلف عن مراعاة شروط هذه الهدنة ؛

ويدعو الجماعات المسلحة العربية واليهودية في فلسطين إلى التوقف فورًا عن أعمال العنف.

كما يوافق مجلس الأمن بأغلبية الأصوات (يمتنع الاتحاد السوفييتي وأوكرانيا عن التصويت) على القرار رقم ٤٤، الذي يدعو الأمين العام إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة «لمتابعة النظر في مسألة الحكم القادم في فلسطين».

فيحتج موشيه شيرتوك بعنف[٩٢]:

> إن أي شعب من شعوب العالم لن يُوقِّعَ هدنةً في اللحظة التي ستكون فيه قوات مستعدة للضرب بسبيلها إلى غزو أرضه. هذه لن تكون هدنة بعد، بل ستكون استسلامًا. ولقد ولد بالفعل نظام جديد في فلسطين من انهيار الانتداب. والتقسيم وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين بسبيلهما إلى التحقق. وهذه هي اللحظة التي يختارها مندوب الولايات المتحدة لكي يهدد كل شيء ولكي يقدم مشروعًا جديدًا للوصاية، كما لو أن اليهود ليسوا ناضجين لنيل الاستقلال.

وتنظر الولايات المتحدة بالفعل إلى الهدنة كمرحلة أولى نحو الوضع تحت الوصاية وهي التي اقترحت القرارين. وتنشط وزارة الخارجية الأميركية بعد ذلك في اتجاه إعداد مشروع وصايةٍ يَعْهَدُ إلى الأمم المتحدة بإدارة فلسطين[٩٣]، دون إلحاق ضرر بحقوق الطرفين ومطالبهما، بل يرمي المشروع إلى تحقيق أقصى حد من التعاون بين اليهود والعرب لدفعهم إلى العثور على شكل للحكم الحر (*self-government*) يكون مقبولاً من الجماعتين. وهذا النص التفصيليّ لا يفتقر إلى التذكير بتوصيات لجان التحقيق البريطانية جد العديدة وبالمشاريع الموازية التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. وتبقى مسألة الوسائل والإمكانات: ففي ٦ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، ترى لجنة رؤساء الأركان التي جرت استشارتها[٩٤] أنه للعمل على فرض احترام الهدنة لابد من قوة يزيد حجمها عن ١٠٠ ٠٠٠ جندي تتألف بنسبة ٤٥% من أميركيين (٤٦ ٨٠٠) وبنسبة ٤٥% من بريطانيين (٤٦ ٨٠٠) وبنسبة ١٠% من فرنسيين (١٠ ٤٠٠). وهو ما يعني تعبئةً جزئيةً وبعثرةً أوسع بكثير للانتشار العسكري واستنفاذًا لجميع القدرات الاحتياطية للجيش الأميركي. والحال أن هذا الرأي «التقاني» إنما يُعَدُّ بمثابة رفضٍ بات.

وفي الأيام التالية، نجد أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فيما عدا الاتحاد السوفييتي، يواصلون مشاوراتهم «غير الرسمية» حول مشروع الوصاية.

رد الفعل الصهيوني عنيف. فجولدا مييرسون تعلن للممثل الفرنسي في تل أبيب[٩٥] أن الوكالة اليهودية سوف تتصدى بالقوة لأي محاولة لفرض وصاية *trusteeship* في فلسطين وسوف تحارب القوات المرسلة للتعاون في فرضها:

ترى السيدة مييرسون أن خطة الوصاية محصلة تفاهم بين البريطانيين والأميركيين والعرب. و«هي غير مقبولة، لأن أي خطة جديدة للوصاية لن تكون مصحوبة بالنسبة لليهود ببنود إيجابية إيجابية «شروط الانتداب». والحال أننا نرى نتيجة الانتداب الإنجليزي. وما من مبرر واحد هناك للاعتقاد بأن الإنجليز يمكنهم قبول الوصاية بنزاهة أكبر من قبولهم الانتداب».

وترى السيدة مييرسون أن خطة إنجلترا تتمثل في إقناع اليهود بأن عليهم التخلي عن النقب والجليل وإقامة كانتون لهم في شريط ساحلي ضيق. وهي تقول إن «بيفن يريد أن يُنشئ في فلسطين جيتو لليهود، مثلما أراد ذلك هتلر في بولنده. وهو يريد إقناعهم بأن يديروا بأنفسهم الجيتو الخاص بهم. إن بيفن هو أكبر عدو لليهود بعد هتلر. وحقده يعميه. فهو، في المسألة الفلسطينية، يهتم قبل كل شيء بكل ما من شأنه إيذاء اليهود، حتى ولو لم يكن هناك مفر من أن يؤدي ذلك إلى إيذاء الإنجليز أيضًا».

وتستطرد السيدة مييرسون فتقول: «إن الوصاية، أيَّ صورة من صور الوصاية، غير مقبولة. وليس فقط بالنسبة لليهود، وإنما أيضًا بالنسبة للعرب: فالوصاية لن تكون مقبولة بالنسبة للعرب إلاَّ في حالة عدم التصريح بأي مزيد من الهجرة. ومن الآن فصاعدًا، فبدلاً من قرارٍ تقسيمٍ كان مقبولاً على الأقل من أحد الطرفين المتنازعين، سوف تجد منظمة الأمم المتحدة نفسها مضطرة إلى تطبيق قرارٍ يقوم على وصاية يناهضها اليهودُ والعرب. أمَّا فيما يتعلق بنا، نحن اليهود، فإننا ندرك الآن أنه لا يمكننا الاعتماد إلاَّ على أنفسنا. ومن الآن فصاعدًا، فإن المسألة الأهم إنما تصبح، بالنسبة لنا، مسألة الواردات من الأسلحة وبالأخص الأسلحة الثقيلة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نوضح للرأي العام العالمي بأكبر قدر من الدقة أن المعضلة هي ما يلي: إمَّا أن ٧٠٠٠٠٠ يهودي سوف يُبَادون في فلسطين أو أن دولةً يهوديةً سوف تنبثق إلى الوجود».

ومسألة التسليح لها الصدارة[٩٦]. فمنذ بداية أعمال العنف، يقاتلُ كُلُّ طرفٍ بترسانة من الأسلحة الخفيفة والمتنافرة تمامًا. على أن الصهيونيين يتفوقون إذ

ينجحون في تكوين جنين صناعة أسلحة تنتج رشيشات ستن وذخائر وقنابل يدوية ومتفجرات وألغامًا وقاذفات لهب، بل وأسلحة أولّية مضادة للدبابات. وفي الخارج، يتوصل الرسل الصهيونيون إلى إبرام عقود مشتريات من الأسلحة. والحال أن الاتصالات التي جرت مع التشيك في عام ١٩٤٧ إنما تبدو واعدة. وانقلاب براغ في ٢٥ فبراير/ شباط١٩٤٨، حيث يستولي الشيوعيون على السلطة، لا يغير الوضع بالمرة – بل على العكس من ذلك تماماً. فالشيء الرئيسي الذي تهتم به براغ هو الحصول على الدولارات الثمينة. والسوريون، الذين دخلوا في اتصال مع التشيك للغرض نفسه، إنما يعجزون عن دفع المبلغ مقدَّمًا، خلافًا للصهيونيين. ويبدو من جهة أخرى أن موسكو قد حظرت على براغ إرسال أسلحة إلى البلدان العربية[٩٧]. وتصل الشحنات الأولى سرًا في أواخر مارس/ آذار أو أوائل أبريل/ نيسان مرورًا بيوغوسلافيا، التي صرَّحت بهذا المرور – بناءً على طلب من الاتحاد السوفييتي أيضًا. وهي شحنات أسلحة خفيفة، على أن يتم إرسال عتاد أثقل وبكمية أكبر بعد ١٥ مايو/ أيَّار. وتأتي مصادر أخرى للحصول على السلاح من السوق السوداء ومن اختلاس مخزونات عسكرية بريطانية في فلسطين، وهي عملية سهَّلتها التعقيدات اللوجستية المترتبة على الانسحاب كما سهَّلها فسادُ عددٍ معين من المسئولين.

وعلاوة على السلاح، لابد من مقاتلين. وفي أواخر مارس/ آذار، ترتفع أعداد قوات الهاجاناه إلى ٢٢ ٠٠٠ رجل وامرأة، بينهم ١٤ ٢٠٠ مقاتل في العمليات (بالإضافة إلى قوات المنشقين، نحو ٢ ٠٠٠)، وهو ما يسمح بوجود قوة تعزيزات كبيرة. وتشمل الجماعة السكانية اليهودية ٦٤٥ ٠٠٠ نسمة، بينهم نسبة ٤٤% (٢٨٤ ٠٠٠، بينهم ١٤٧ ٠٠٠ رجل) تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٤ سنة. ومن باب المقارنة، نجد أن السكان العرب يصلون إلى نحو ١ ٣٥٧ ٠٠٠ نسمة، وهو ما يعطينا – بسبب ضخامة عدد الأطفال وعدم استخدام النساء وبسبب الهياكل الاجتماعية (خاصة وجود البدو)– عددًا أقل من القابلين للتعبئة[٩٨]. وأيًّا كان الأمر، فإن غياب التنظيم إنما يجعل مثل هذه العملية [التعبئة] مستحيلة، وفي أواخر مارس/ آذار أيضًا، يمكننا تقدير العدد الفعلي للمقاتلين العرب بـ ١٢ ٠٠٠ رجل، يتألف نصفهم من متطوعين غير فلسطينيين. وبوسع القرويين المحليين أن يعززوا

الأعداد بصورة مؤقتة، وإن كان لأجل عمليات محدودة[٩٩]. والتفوق العددي من نصيب الصهيونيين بالفعل، غير أنهم لم يستفيدوا منه بحكم توزيعهم على الدفاع الاستاتيكي عن المستوطنات وبحكم تقييد حركتهم والذي يفرضه وجود الانتشار العسكري البريطاني. وإذا كان هناك تنظيم مركزي، فإن الوحدات القتالية لا تتجاوز عدد سَرِيَّة (مائة رجل) أو عدد كتيبة (أقل من ٥٠٠ رجل بقليل). واتساع المعارك، باجتماعه مع الخبرات السابقة (١٩٣٧ – ١٩٣٩ والحرب العالمية الثانية)، إنما يوفر تجربة ثمينة ويلعب دور مدرسة تأهيلٍ سريع. وتصبح الكوادر مستعدة للصعود إلى مرحلة أخرى من مراحل الانتشار العسكري.

والحال أن ضرورة الانتقال إلى أسلوب آخر للعمليات إنما تشير إليها انتكاسات الشطر الثاني من مارس/ آذار. ذلك أن قافلةً متجهةً إلى مستوطنة معزولة في الجليل إنما تباد من الناحية العملية في أحد الأكمنة (٤٤ قتيلاً)، وهو ما يعيد طرح مسألة إخلاء المستوطنات الأضعف. وعلى طريق القدس، تسقط ثلاث قوافل في أكمنة في يومي ١٨ و٢٤ مارس/ آذار وتلحق بها خسائر جسيمة. وتحدث أسوأ الخسائر في ٢٧ – ٢٨ مارس/ آذار لقافلة متجهةَ إلى جوش إتزيون، فقد دُمِّرت إلى حد بعيد: وقد تم إنقاذ الناجين بفضل تدخل الصليب الأحمر والبريطانيين، وإن كان في مقابل التخلي عن أسلحتهم. وقد حصل الصليب الأحمر على احترام مبادئه من جانب جميع الأطراف، فنجح بذلك في تحقيق تدخله الرئيسي الأول. وكان ارتياب اليهود في البريطانيين من القوة بحيث إن الضمانة التي قدمتها لهم المنظمة الإنسانية هي وحدها التي دفعتهم إلى إخلاء المستوطنة (كانوا مقتنعين بأن العسكريين الإنجليز سوف يسلمونهم منزوعي السلاح للعرب). ويتعين إرسال تعزيزات إلى القدس على وجه السرعة. فيجري إرسال طابور عسكري في ٣١ مارس/ آذار. وهو لا ينجح في المرور ويخسر ٢٤ رجلاً. فتجازف القدس اليهودية بأن تجد نفسها معزولة تمامًا عن بقية الييشوف.

وقبل شهر ونصف شهر من انتهاء الانتداب، يصبح من الضروري إدخال تغيير حاد على الظروف في الساحة. وقد وضعت الأركان العامة للهاجاناه خطة عامة جديدة للعمل، ما تسمى بالخطة D أو Dalet[١٠٠]. وهي تحديد إطار الانتقال إلى استخدام وحدات أكبر حجمًا من حجم السَرِيَّة لحظة رحيل البريطانيين النهائي.

والهدف هو السيطرة على الأرض التي وعدت بها خطة التقسيم، وإن كان السيطرة أيضًا على مناطق الاستيطان اليهودي خارج هذه الأرض. والافتراض هو أن العدو سوف يتمثل على حد سواء في متطوعي جامعة الدول العربية وغير النظاميين الفلسطينيين والقوات النظامية للبلدان العربية المجاورة، خاصة الفيلق العربي، وأن هدف هذا العدو هو تمزيق الأرض اليهودية إلى عدة أجزاء مع الجمع بين الهجمات على المستوطنات والغارات الجوية على المدن والتحرش بطرق المواصلات. وعلاوة على الدفاع عن المواقع التي تتعرض للهجوم، ترتأي الخطة شن هجمات مضادة، يتم التحضير لها مقدَّمًا، على قواعد وخطوط إمداد العدو في قلب أرضه، أكان داخل حدود البلد (فلسطين) أو في البلدان المجاورة. وترتأي الخطة أيضًا السيطرة على المواقع المرتفعة التي تشرف على عدد كبير من خطوط المواصلات ؛ واحتلال مواقع العدو المتقدمة في داخل أرضه والتي يمكن استخدامها لشن هجمات ؛ وممارسة ضغوط اقتصادية بمحاصرة بعض مدنه سعيًا إلى إرغامه على التخلي عن عملياته في بعض مناطق البلد ؛ والاستيلاء على المصالح والممتلكات الحكومية. وتشمل الأساليبُ العمليةُ.

عمليات ضد المراكز السكانية المعادية الموجودة في داخل منظومتنا الدفاعية أو بالقرب منها وذلك سعيًا إلى منع استخدامها كقواعد من جانب قُوَّةٍ مُسلَّحة نشطة. ويمكن تقسيم هذه العمليات بحسب الأبواب التالية:

ــ تدمير القرى (بحرقها ونسفها وزرع ألغام في الأنقاض)، خاصة بالنسبة للمراكز السكانية التي يصعب السيطرة عليها بشكل متصل ؛

ــ القيام بعمليات تمشيط وسيطرة وفقًا للتوجيهات التالية: تطويق القرية، القيام بتفتيش في داخلها. وفي حالة المقاومة، يتعين القضاء على القوات المسلَّحة ويتعين طرد السكان إلى خارج حدود الدولة.

وبعد إفراغ القرى من سكانها، يتعين إدراجها في منظومة الدفاع الثابت والاتجاه، عند الضرورة، إلى تحصينها.

وفي حالة غياب المقاومة، سوف تدخل قوات الحامية إلى القرية وتتمركز فيها أو تنتشر بشكل يمكِّنها من التمتع بسيطرة تاكتيكية كاملة عليها. وسوف يقوم الضابط الذي يقود الوحدة بمصادرة جميع الأسلحة ومكاتب الاتصال التلغرافي اللاسلكي والمركبات التي تتحرك

بالموتورات. وسوف يقوم، علاوة على ذلك، بإلقاء القبض على أي فرد موضع اشتباه من الناحية السياسية. وبعد التشاور مع السلطات السياسية [اليهودية] سوف يجري تعيينُ لجان، مؤلَّفَةٍ من أشخاص من القرية، لإدارة الشئون الداخلية للقرية. وفي كل منطقة، سوف يجري تعيين شخص [يهودي] كمسئول عن تنظيم الشئون السياسية والإدارية لجميع القرى [العربية] ولجميع المراكز السكانية التي ستكون قد احتلت في المنطقة.

ويتّعين تطبيق هذه المبادئ نفسها في المدن الكبرى.

والحال أن طابع الخطة Dalet قد أثار فيما بعد مجادلات عديدة: أهي عمل عسكري صرف، أم خطة لطرد السكان العرب[١٠١]، أم مجرد إطار عام جد غامض يكون فيه لكل عملية عسكرية كبرى منطقها الخاص ؟ الواقع أنه، في سياق مستهل عام ١٩٤٨، يُعَدُّ الفارق بين ما هو سياسي وما هو عسكري فارقًا شكليًا بصورة خالصة ؛ فالشيء الجوهري هو مصير السكان اليهود، الذي يجري الخلط بينه وبين التوصل إلى إقامة الدولة. والانتقال إلى الهجوم يخضع لاعتبارات عملية (الخسائر المتزايدة في حرب طرق المواصلات) كما لضغوط سياسية ملحة (مشروع الوضع تحت الوصاية، الالتباسات الأردنية، المؤامرة البريطانية). ومن المستحيل حدوث تدخل دولي قائم على القوة ولا يمكن للمرء الاعتماد إلاَّ على إمكاناته الخاصة. واستخدام مصطلح «العدو» خادع: فالسكان العرب كلهم «أعداء» ممكنون، ومن ثم فإنهم يشكلون هدفًا مشروعًا.

والتوافق في الرأي عام في داخل القيادة الصهيونية[١٠٢]. فخطة التقسيم، في رأيها، تمثل تضحية ملحوظة قياسًا إلى الدعاوى الترابية للحركة. وهي تفترض أن العرب سوف يقبلون في هدوءٍ هذا الأمر الواقع، وهو ما لم يجر الكف عن تكراره خلال العمل الدبلوماسي في منظمة الأمم المتحدة. إلاَّ أنه، حتى قبل التصويت، كانت المفاوضة التي جرت مع عبد الله قد تضمنت، علاوة على إلغاء قيام الدولة العربية الفلسطينية، الفكرة الضمنية التي تذهب إلى أن المستوطنات الخارجية (في الأرض التي ستصبح أردنية في المستقبل) سوف يجري الإبقاء عليها ومعاينة أن من الجلي أن الكسب الأردني لا يتعلق إلاَّ بفلسطين الوسطى والجليل، إذ أن من الواضح أن الجزء الذي يطل على البحر المتوسط من الأرض العربية إنما يُعَدُّ

خارج منال الأردنيين. ثم إن المَلَكية الأردنية تبدو بوصفها كيانًا سياسيًا هَشًا وغير قابل للصمود ؛ وبمجرد توطيد أركان الدولة اليهودية، سيكون بالإمكان التفكير، في خطوة جديدة، في التكوين الترابي (تُعَرَّفُ بأنها «سلمية» ويمكن أن تتحقق عبر إنشاء مشاريع هيدروليكية ضخمة وعبر التفوق في إطارِ اتحادٍ اقتصادي). وهكذا يصبح بوسع إسرائيل جليلي، قائد الهاجاناه، أن يعلن للضباط، قيد الإعداد، في مستهل أبريل/ نيسان ١٩٤٨ أن الحدود التي نصت عليها خطة التقسيم لم يعد لها من وجود وأن القوة سوف تحدد الحدود النهائية(١٠٣).

وخطر الإبادة، الذي يجري استشعاره بعمق، إنما يتزامن مع تصور حرب شاملة لا تهدف إلى مجرد إنقاذ السكان اليهود (الذين يمثلون مستقبل كل الشعب اليهودي)، بل تهدف أيضًا إلى تحطيم الإرادة العربية، أكانت إرادة العرب الفلسطينيين أم إرادة الدول العربية المجاورة. وبالنظر إلى خطر تدخل الجيوش النظامية العربية والمؤامرة البريطانية الخبيثة، يتعين الانتقال من الدفاع إلى الهجوم والتصرف بشكل وقائي في مجمل فضاء الانتداب. وإذا كانت النشاطية سمة الاتحاد بين جميع المسئولين، فإن الخلاف يولد بين أولئك الذين يريدون التحقيق الفوري للاستيلاء على مجمل فلسطين الواقعة تحت الانتداب ومن يرون، كبن جوريون، التقدم على مراحل تبعًا لعلاقات القوة وتوطيد الموقع الذي سبق اكتسابه.

عملية ناشون(١٠٤)

في مستهل أبريل/ نيسان، يحدد بن جوريون كمهمة ملحة بصورة مطلقة إعادة فتح طريق القدس، حتى وإن تطلب ذلك حرمان قطاعات البلد الأخرى من الرجال والسلاح. فيجري تنظيم عملية ناشون على عجل. ويتم الانتقال لأول مرة إلى إشراك ثلاث كتائب (١٤٤٠ رجلاً)، أي بمستوى لواء. والهدف هو العمل على توصيل قوافل إلى القدس، وإن كان أيضًا تطهير الطريق بحسب المبادئ التي حددتها الخطة D، أي تدمير القرى العربية المعنية، إذا لم يتدخل البريطانيون.

وقبل ذلك، نجد أن غارة جسورة على قيادة حسن سلامة العامة في الرملة إنما تُفَرِّقُ شَمَلَ الانتشارِ العربي في المنطقة الساحلية، بينما تستولي القوات القادمة من القدس على قرية القسطل العربية، وهي موقع رئيسي على الطريق. ويرد عبد

القادر الحسيني على ذلك فورًا ويقرر استرداد القرية، التي يماهي مصيرها بمصير القدس. وهو آنذاك في دمشق لكي يطلب السلاح من اللجنة العسكرية للجامعة العربية[١٠٥]. وهذه الأخيرة تفضل تركيز كل شيء على القاوقچي، الذي يُعِدُّ لهجوم في الجليل. وعندئذ يعامل القائد الفلسطيني محاوريه على أنهم خونة: «إن التاريخ سوف يدينكم. وأنا عائد لأسترد القسطل أو أقضي نحبي في ساحة المعركة»[×]. وبعد أن حشد قواته، يشن الهجوم على المواقع اليهودية قرب القسطل، التي تتعرض لضغط متزايد. والحال أن احتدام المعارك إنما ينهي اتفاقات عدم الاعتداء الموقَّعة على الصعيد المحلي بين القرى العربية والمواقع اليهودية.

وتبدأ عملية ناشون في ٦ أبريل/ نيسان بإحراز نجاح أول، هو مرور قافلة إلى القدس. وفي الساحة، تتركز المعركة على مصير القرى العربية. ويحاول البريطانيون اتخاذ موقع بين الطرفين، الأمر الذي يزيد من الاضطراب. وفي ٨ أبريل/ نيسان، يستردُّ العربُ القسطل بعد معارك شرسة، يقضي نحبه خلالها قائدهم الأروع، عبد القادر الحسيني. والصدمة السيكولوچية رهيبة. فجميع العرب، دون أن يتركوا في القسطل غير أربعين رجلاً، يسارعون إلى دفن قائدهم في ٩ أبريل/ نيسان في القدس، إلى جوار والده، في الحرم الشريف. ويستفيد الصهيونيون من ذلك لكي يستعيدوا الاستيلاء على القرية، التي يجري في التوِّ والحال تدمير بيوتها بشكل منهجي. وفي ١٠ أبريل/ نيسان، يصدر الأمر بتسوية جميع القرى التي تم الاستيلاء عليها بالتراب. وفي ١١ أبريل/ نيسان، تستولي قوات البالماخ على قرية قالونية المجاورة، ومعها تعليمات بقتل جميع المقاتلين الذين يتم أسرهم (فلسطينيين ومتطوعين عرب) ؛ فيجري إعدام الأسرى في التوِّ والحال.

وضمن هذا الإطار تقع أحداث دير ياسين[١٠٦].

فهذه القرية القريبة من القدس كانت قد عقدت اتفاق عدم اعتداء مع اليهود (الشهادات الشفاهية العربية التي جُمعت في ثمانينيات القرن العشرين تنفي وجود هذا الاتفاق، غير أن المصادر الصهيونية تذكره)، بيد أنها وجدت نفسها معزولة على أَثَرِ المعارك التي دارت على طريق يافا – القدس. وعلى أي حال، فإن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

القرويين قد حفروا خندقًا للحماية ووجدوا أنفسهم وقد انجرّوا إلى المعركــة. وقــد شارك شبان القرية في معركة القسطل ؛ وجرى إرسال جرحاهم إلى يافا. وفــي ٩ أبريل/ نيسان، يحضرون تشييع جثمان عبد القادر الحسيني في القدس، ولا يتركون غير مجموعة صغيرة في القرية لحمايتها.

وفي القدس، نجد أن التعاون صعب بين الهاجاناه والقوات المنشقة اليهوديــة، التي تهاجم البريطانيين أساسًا وتنخرط في عمليات اغتصاب للأمــوال وعمليــات سطو لتأمين إعاشتها. وسعيًا إلى حفظ النظام دون الوصول إلى ذلك عبــر حــرب أهلية، وعلى الرغم من تعليمات بن جوريون، نجد أن شالتييل [شألت إيل] يعــرض على هذه القوات المشاركةَ في عمليات على طريق القدس. فترفض المشاركةَ فــي معركة القسطل وتقترح الهدف الذي يقال إنه الأسهل، وهو قريــة ديــر ياســين. والحال أن رجال الإرجون وشتيرن في القدس ليست لديهم خبرة قتالية حقيقية، فهم لم يمارسوا إلى الآن غير الإرهاب الحضري وأعمال قطــع الطــرق. وخطــتهم بسيطة: عند الفجر، سوف يقفون على مدخل القرية ويدعون السكان إلــى الهــرب باتجاه القدس[١٠٧].

والحال أن حراس القرية يشعرون باقترابهم فيفتحون النار على الفور. فتعقب ذلك معركة شرسة تدوم اثنتي عشرة ساعة وتؤدي إلى مــصرع أربعــة رجــال وإصابة عدة دزينات بجراح من بين صفوف المهاجمين، في حين أن فريقًــا مــن السكان ينجح في الهرب ويسارع بالذهاب إلى القرية المجاورة طلبًا للنجدة ؛ غيــر أن المقاتلين المحليين، الذين أدى مصرع عبد القادر الحسيني إلى تفسخ معنوياتهم، إنما يرفضون الاستجابة[١٠٨]. ويتقدم رجال الإرجون بصعوبة عبر نسف البيــوت. وفي النهاية، تصل وحدة من البالماخ لتقديم دعمها ويبدو أنها تنجز معظم العمــل. والحال أنه يجري إعدام غالبية الأسرى، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتتحــدث بعض التقارير البريطانية عن اغتصابات للنساء[١٠٩] (لا يُشَارُ إليها في المــصادر العربية لأسباب مفهومة ويجري نفيُ وقوعها في المــصادر اليهوديــة). والنهــب المنهجي للبيوت ثابت ومُعلن. وعلى أي حال، فإن الأسرى الناجين وكذلك بعــض الشيوخ والأطفال الذكور (كان قد جرى قتل جميع الأسرى البــالغين) قــد جــرى اقتيادهم في ثلاث شاحنات، ثم عرضهم في الأحياء اليهودية في القدس (وهــو مــا

يستثير احتجاجات من جانب اليهود المتدينين، لأن المشهد يحدث نهار سبت)[١١٠]، قبل تسليمهم إلى الجزء العربي من المدينة. وفي ١١ أبريل/ نيسان، نجد أن چاك دو رينييه، مبديًا شجاعة جسدية كبيرة، إنما يحضر إلى القرية الشهيدة وينجح في إنقاذ امرأتين وفتاة صغيرة.

ويؤكد المنشقون، في بلاغهم عن انتصارهم، أنهم قد قتلوا ٢٥٤ عربيًا، وهو رقم تَنَاقَلَهُ فيما بعد الكتّابُ واحدًا بعد الآخر. وتتحدث المصادر العربية في البداية عن مصرع ٤٠٠، غير أنها تقوم فيما بعد باختزال العدد بما يزيد عن النصف مع وصول الناجين الذين لاذوا بالقرى الأخرى أو أطلق الصهيونيون سراحهم. وفي عام ١٩٥٦، قدم عارف العارف رقمًا قوامه ١١٧ قتيلاً: ٧ أثناء القتال و١١٠ في البيوت[١١١]. أمَّا إحصاء الضحايا بأسمائهم والذي جرى في ثمانينيات القرن العشرين فهو يقدم ١٠٧ أسماء. والحال أن المنشقين قد قدموا رقمًا أعلى بمرتين سعيًا إلى تفخيم عملهم وإلى إرهاب السكان العرب.

وقد تَرَكَ الحدثُ صدىً ملحوظًا على الفور. ويرغب كاننجهام في أن يرسل في التوِّ والحال قوات لطرد المحتلين[١١٢]، لكن العسكريين يعارضون ذلك سعيًا إلى تجنب صدام مع هذا الطرف أو ذاك بينما ينشغل الجنود بالفعل بتأمين الجلاء. على أنه يُلِحُّ ويجري التحضيرُ لغارةٍ جوية على القرية، بيد أن واقع حلول الهاجاناه فيها محل الإرجون وشتيرن إنما يؤدي إلى إلغاء الغارة[١١٣].

وتُسَارِعُ السلطاتُ الصهيونية الرسمية إلى نفي أي مسئولية لها عن المذبحة (ومن هنا المجادلات اللاحقة حول واقع ما إذا كانت العملية قد جرى التصريح بها من جانب الهاجاناه أو ما إذا كانت قوات البالماخ قد شاركت فيها). وترسلُ الوكالةُ اليهوديةَ برقيةَ إلى الملك عبد الله تتهم فيها الإرجون بارتكاب «هذا العمل الوحشي والبربري». ويسعى عبد الله إلى الحصول على موافقة البريطانيين على استخدام الفيلق العربي لحماية القرى العربية. فَيَرُدُّ عليه جلوب بأن الجيش لا يملك الأعداد الضرورية ويجري الاكتفاء بصيغة مبهمة[١١٤].

وقبل مذبحة دير ياسين بخمسة أيام، كانت السلطات الصهيونية الرسمية قد تعهدت كتابةً باحترام اتفاقيات چنيف. وهي تؤكد للصليب الأحمر أن المذبحة، التي ترجع إلى المنشقين، إنما تتميز بطابع استثنائي وأنها لن تتكرر بعد الآن. وفي ١٤ أبريل/ نيسان، نجد أن قافلة طبية تحمل شعار درع داوود (وهو شعار لا يعترف

به الصليبُ الأحمر)، ويحميها مقاتلون، تتحرك في اتجاه جبل سكوبَس. فنجد أن المقاتلين في الحي العربي[١١٥] الذي يتعين على القافلة المرور به، والذين كان ضابط أسترالي قد نَبَّهَهُم مسبقًا إلى هذا المرور وأكد لهم أن مهمة رجال الهاجاناه تتمثل في استخدام الجيب لمهاجمة الأحياء العربية وقطع طريق رام الله، إنما ينصبون كمينًا للقافلة. فيجري إغلاق الطريق وتستمر المعركة عدة ساعات. ويرى الصهيونيون في ذلك انتهاكًا للاتفاقيات، غير أن القافلة كانت تضم أيضًا تعزيزاتٍ وذخيرةً مرسلة إلى الجيب. وينتهي البريطانيون إلى إخلاء الموقع من الموجودين فيه وإخراج الناجين. وتصل الخسائر إلى ٧٦ قتيلاً. ويتوصل رينييه إلى الحصول على الموافقة على أن القوافل الإنسانية سوف تكون في المستقبل من دون حماية عسكرية وأنها سوف تكون تحت علم وسلطة الصليب الأحمر، وهو ما يحدث في الأيام التالية[١١٦]. وبالمقابل، نجد أنه يطرح كشرطٍ، لوضع مستشفى هاداسا والجامعة العربية تحت حماية علمِ الصليب الأحمر، سحب الحامية اليهودية من الجيب، وهو ما ترفضه السلطاتُ الصهيونية. ومن جهة أخرى، لم تلحظ هذه الأخيرةُ أن للصليب الأحمر الحق في ذلك من حيث كونه مؤسسة طبية عسكرية.

ويؤدي الحدث إلى استعادة معنويات المقاتلين في القدس. وتنتقل قيادة تنظيم **الجهاد المقدَّس** إلى خالد الحسيني، وهو ضابط شرطة سابق لا يملك جاذبية شخصية سلفه[١١٧]. وهو ينقل الأركان العامة للقوة من بير زيت إلى القدس. وفي الوقت نفسه، ترسل اللجنة القومية في القدس وفدًا إلى القاوقجي لطلب تعزيزات منه. وهذه المرة يوافق السوري وسوف تلعب قوة جيش الإنقاذ، المزودة بقليل من المدافع، دورًا كبيرًا في مسلسل معركة القدس.

والحال أن لواء هاريل، الذي تشكَّلَ من عناصر من البالماخ ويقوده إسحق رابين الشاب[١١٨]، إنما يجري تكليفه بمواصلة عملية ناشون. وفي ٢٠ أبريل/ نيسان، تنجح قافلة ضخمة في دخول المدينة اليهودية، وإن كان عبر معارك شرسة تؤدي إلى سقوط أكثر من عشرين قتيلاً من الجانب الصهيوني[١١٩]. وفي ٢٦ أبريل/ نيسان، يجري شن هجوم للاستيلاء على قرية النبي صمويل العربية، والتي تسيطر على أحد مداخل المدينة: فيُمنى الهجوم بفشل دموي (٢٥ قتيلاً). وفي المدينة نفسها، تستولي القوات اليهودية مؤقتًا على حي الشيخ جرَّاح، والذي تضطر

إلى الجلاء عنه تحت ضغط بريطاني. وبالمقابل، يسقط حي القطمون في أيديها ويجري نهب منازل البورچوازية العربية نهبًا منهجيًّا. وتُلغى أعياد الفصح اليهودية: فاليهود لا يذهبون إلى حائط المبكى والمسلمون يتخلون عن زيارة النبي موسى[١٢٠]. وفي أواخر الشهر، يحضر ٧٠ من الإخوان المسلمين السوريين، تحت قيادة مصطفى السباعي، لتعزيز المدافعين عن المدينة العربية[١٢١].

وفي ١٧ أبريل/ نيسان، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٤٦، الذي يطلب من الطرفين «دون المساس بحقوقهما أو مطالبهما أو مواقفهما» عقد هدنة فورية، مع وقف دخول أي عنصر مسلَّح أو استيراد أو حيازة أسلحة وعتاد حربي، إلى جانب «الامتناع، خلال نظر الجمعية العامة في حكم فلسطين القادم، عن أي نشاط سياسي من شأنه المساس بحقوق ومطالب ومواقف أي جماعة من الجماعتين».

ويبرر جروميكو امتناع بلاده عن التصويت مؤكدًا أن هذا القرار يحابي العرب وينال من حقوق اليهود. وفي واشنطون، كان كلارك كليفورد قد درس النص قبل صدوره وبدقة سعيًا منه إلى تفادي تكرار الأزمة السابقة[١٢٢]. والنتيجة الأهم للقرار رقم ٤٦ هي فرض حظر كامل على شحنات الأسلحة المتجهة إلى الشرق الأدنى، وهو حظر سوف يحترمه الإنجليز والأميركيون بثباتٍ على حساب العرب، في حين أن الكتلة الشرقية ثم فرنسا سوف تُقدِّمان أسلحة للصهيونيين ثم للإسرائيليين.

ويوضح عزام باشا[١٢٣] سرًّا، في ١٨ أبريل/ نيسان، أن الدول العربية مستعدة لقبول الهدنة بشرط ممارسة رقابة حقيقية على سلاحِ المقاتلين وعددهم (وهو ما يعني الإبقاء على وقف الهجرة اليهودية) وبشرط ألاَّ تشكل الهدنةُ مرحلةً نحو تقسيم فلسطين. وفي ٢٠ و٢١ أبريل/ نيسان، يقدم الدبلوماسيون الأميركيون رسميًّا إلى الأمم المتحدة مشروعهم الخاص بالوضع تحت الوصاية. وفي الساحة، من غير الوارد وقف إطلاق النار وقيام الهدنة. فالحال أن الأحداث الأخيرة قد أدت إلى بروزِ جديدٍ خاصٍ لعربِ فلسطين وهم يرون في الوصاية استمرارًا للانتداب وللحماية الأجنبية للصهيونية. غير أن كاتنجهام[١٢٤] يرى أنه إذا قبلت جامعةُ الدول العربية المشروعَ فإن عرب فلسطين سوف يقبلونه. أمَّا فيما يتعلق باليهود، فهم معارضون له في عمومهم.

والحاصل أن اللجنة الخاصة بفلسطين، والتي كانت قد سلمت خطتها التفصيلية بشأن الإدارة الدولية للمدينة المقدَّسة، إنما تقترح إرسال متطوعين دوليين، تدفع منظمة الأمم المتحدة رواتب لهم، للحفاظ على الأمن هناك. غير أن هذا الاقتراح يأتي متأخرًا للغاية. ويجري اتخاذ قرار ملموس أكثر في ٢٣ أبريل/ نيسان من جانب مجلس الأمن (القرار رقم ٤٨): إنشاء لجنة للهدنة، تتألف من ممثلين قنصليين لبلدان أعضاء في مجلس الأمن موجودين في البلد (فرنسا، الولايات المتحدة، بلچيكا) ومكلَّفة بالعمل على فرض احترام القرار رقم ٤٦. ورئيسها هو قنصل بلچيكا ومكان اجتماعها هو قنصلية فرنسا.

ويولَدُ القرار حبرًا على ورق بالفعل، وذلك بحكم التحولات الرهيبة التي أدت إليها الهجمات الصهيونية.

الانهيار العربي[١٢٥]

إذا كان العرب يواصلون الصمود في منطقة القدس، على الرغم من انتكاسات كبرى، فإن الحال ليست كذلك في بقية البلد. فبعد هزيمة جيش الإنقاذ في ٤ أبريل/ نيسان، نجد أنه لا يعود يخرج من مواقعه في الجليل. أمَّا طبرية، وهي مدينة تتميز بتكوين سكاني مختلط، فقد شهدت منذ بداية القلاقل تناوبًا للمعارك والهُدن[١٢٦]. وقد طلب الأعيان العرب من الشيشكلي سحب رجاله حتى لا يستثير وجودهم شنَ هجوم يهودي. فلا يبقى هناك سوى بضع جنود غير نظاميين. وفي ٩ أبريل/ نيسان، تشن الهاجاناه الهجوم وتستولي على عدة قرى مجاورة. ويجري قتل عدد معين من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. فيلجأ القرويون إلى المدينة، حيث المعنويات في أدنى مستوى لها. وفي ١٧ أبريل/ نيسان، تجري محاصرة مدينة طبرية العتيقة. فيناشد الأعيانُ البريطانيين أن يهبوا للنجدة. ويَرُدُّ هؤلاءُ الأخيرون بأنهم سوف يكملون الجلاء عن هذه المنطقة في ٢٢ أبريل/ نيسان وأنهم لا يمكنهم تأمين حماية مستديمة. ويبدو أنهم قد أوحوا للسكان بأن يغادروا المدينة. وفي يوم ١٨، يغادر السكان من ثم المدينة في باصات تحت حماية بريطانية متجهين إلى الناصرة. وبمجرد رحيلهم، يقوم السكان اليهود ورجال الهاجاناه بنهب المنازل العربية المهجورة. ثم يجري فرض مظهر نظامٍ لمنع النهب[١٢٧]. وفي بقية قطاع

بحيرة طبرية، يقوم الجيران اليهود للسكان العرب بإقناعهم بالهرب باتجاه الأردن، مُقَدِّمين لهم شاحنات لذلك.

وإذا كان أثر مذبحة دير ياسين قد لعب دورًا، فإن العوامل المحلية كانت طاغية. فالمدنيون قد رأوا بالفعل أنهم يغامرون بأرواحهم إذا ما ظلوا في القرى التي تم اجتياحها، بينما رأى الأعيان أن الشيء نفسه سوف يحدث في مدينة طبرية العربية. وقد استفادوا من الحماية المؤقتة التي عرضها البريطانيون لكي يرحلوا. والفوضى التي تلت الاستيلاء على المدينة تشير إلى أنهم لم يكونوا مخططين بالفعل. ففي تقارير رجال الهاجاناه، لا يُشار إلى السكان العرب إلاَّ على أنهم «أجانب» في البلد. والهدف من هذا الهجوم هو تغطية الحدود السورية القريبة تمامًا.

وحيثما كان الاستيطان اليهودي أقوى كان العرب أضعف – وتلك هي الحال في السهل الساحلي. وتاريخيًا، نجد أن البورچوازية الحضرية، جد الناشطة على المستوى الاقتصادي، قد دعمت المعارضة التي تقف في وجه الحسينيين. والحال أن أعمال العنف الداخلية التي شهدتها انتفاضة ١٩٣٧ – ١٩٣٩ قد تركت آثارًا عميقة. فالقيادات القومية و، بشكل عام، الأعيان، لم يكونوا يحوزون القدرة على إنشاء تنظيم اجتماعي وسياسي وعسكري قومي، خلافًا للحسينيين في فلسطين الوسطى. وإذا كان قد تم على عجل تجنيد بعض الميليشيات وإذا كانت بعض وحدات جيش الإنقاذ قد تمركزت هناك، فإن علاقة القوة العسكرية قد ظلت في غير صالح العرب إلى حد بعيد.

والحاصل أن العنف، المستمر منذ مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول، وتَوَقُّفَ الحياة الاقتصادية، قد قادا إلى تفكك متزايد للنسيج الاجتماعي في المدن الكبرى. وغالبًا ما قامت البورچوازية الحضرية بإرسال نسائها وأطفالها إلى لبنان و، بدرجة أقل، إلى مصر، كملاذ لهم. ثم بدأ الرجال في اللحاق بهم. والحال أن نحو نصف السكان العرب سيكونون قد رحلوا في نهاية الأمر بين ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧ ومستهل أبريل/ نيسان ١٩٤٨. ويحتفظ البريطانيون بوجود قوي في ميناء الجلاء الرئيسي، والذي لا يزال يتعين استخدامه لبضعة أسابيع بعد ١٥ مايو/

أيَّار. وشاغلهم الرئيسي هو تأمين سلامتهم هم. وهكذا يصف قنصل فرنسا الحياة اليومية[١٢٨]:

بالمعنى الحرفي للكلمة، كانت الحياة [...] قد أصبحت جهنمية، نهارًا كما ليلاً ؛ فلم يعد بوسع أحد الاطمئنان ليس فقط للغد، بل وللدقيقة الحاضرة: قنابل في المركز التجاري ؛ معارك ليلية شرسة، باصات تصيبها الرشاشات ؛ الأعمال الانتقامية التي تعقب أعمالاً انتقامية؛ تفكك الخدمات العامة والخاصة ؛ توقف البريد والتلغراف والتليفونات، أو عملها بصورة متقطعة لا غير. ومع ذلك، وسط كل هذا الدمار، يواصل أناس، كمسرنمين حقيقيين، الذهاب إلى مكاتبهم وإلى أعمالهم وإلى الميناء ؛ وإن كان ذلك لا يحدث إلاَّ في رائعة النهار، لأن الجميع ينصبون متاريسهم منذ الرابعة بعد الظهر.

ولم يصدر قط أي بلاغ أو منشور إعلامي غداة الانفجارات التي كانت تهز المدينة كلها أو المعارك الممتدة ؛ ووحدهُ المرورُ اللاحقُ لشاحناتٍ يقودها حراس حدود شرق أردنيين لهم مظهر مساعدي منفذي أحكام الإعدام بكوفياتهم الحمراء، ولا تنجح أغطيتها في ستر الأشلاء البشرية التي تحملها، هو الذي يسمح بتكوين فكرة عن الحدث الذي وقع بالنظر إلى عدد الضحايا الذي تسبب فيه.

وفي منتصف أبريل/ نيسان، يؤدي استمرار أعمال العنف إلى دفع المسئولين الصهيونيين إلى حسم النزاع. فيبلغون الجنرال البريطاني الذي يقود المدينة باعتزامهم الانتقال إلى الهجوم. وينصحهم الجنرالُ بعدم الإقدام على ذلك، ثم، من باب الاحتياط، يقرر سحب قواته من عدة نقاط بالمدينة في ٢١ أبريل/ نيسان. وانسحابُ القوات فرصةٌ لحدوث مواجهات، لأن اليهود والعرب يحاولون احتلال المواقع التي جرى الجلاء عنها. وفي هذه المعارك، يخسر العرب حيين على أطراف المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى هرب سكانهما باتجاه وسط المدينة. وفي ٢٢ أبريل/ نيسان، تشن الهاجاناه هجومًا معممًا تحت غطاء وابلٍ كثيفٍ من نيران مدافع الهاون. وهذه المرة، يهرب جزء من السكان إلى الميناء ويبحر إلى مدينة عكا العربية، جد القريبة. والحال أن القوات اليهودية، التي تلقت الأمر بقتل جميع العرب الذكور البالغين الذين تصادفهم، إنما تتخذ من إرهاب السكان استراتيجية لها. فيسقط ما بين ١٠٠ و ١٥٠ شخصًا قتلى.

ويسارع من انهيار معنويات السكان رحيلُ غالبية السلطات العربية، يوم المعركة. على أن لجنة من الأعيان تتشكل على عجل لتطلب إلى البريطانيين التدخل. فيقترح هؤلاء عليهم مجرد المطالبة بشروط الهدنة، أي الاستسلام. وقد وُجِّهت نداءات إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، من خلال قنصل سوريا، بيد أن أي واحدة من الحكومتين لا تريد تحمل المسئولية عن اقتراح الاستسلام. وبالمقابل، تقومان بتحميل البريطانيين المسئولية عن مصير السكان العرب(١٢٩).

ثم ينقل العسكريون البريطانيون شروط الهاجاناه، والتي نجحوا في جعلها معتدلة: طرد جميع العرب الذكور البالغين الأجانب، إزالة جميع الحواجز من الطرق، إلقاء القبض على النازيين الأوروبيين الموجودين في الصفوف العربية، حظر التجول لمدة أربع وعشرين ساعة لتأمين نزع السلاح، وذلك مع الوعد باستئناف الحياة الطبيعية بعد ذلك. وفي المساء، يرفض الأعيان هذه الشروط ويعلنون أن العرب يفضلون مغادرة المدينة.

وقد جرى تقديم تفسيرين لهذا القرار. ويذهب التفسير الأول إلى أن الهيئة العربية العليا قد أمرت بالهرب بدلاً من قبول الاستسلام. بيد أنه لا وجود هناك لأي أثر وثائقي لهذا الأمر ؛ على العكس، إن نداءات الغوث لم تلق أي رد. والتفسير الثاني محتمل أكثر: إن الأعيان الأواخر لم يرغبوا في تحمل المسئولية عن التعاون مع السلطة الصهيونية، خوفًا من أعمال انتقامية لاحقة. والأهم هو أن التطمينات المقدَّمة لم تبد ذات مصداقية. ففي وسط السكان الذين روَّعتهم المعاركُ السابقة، كان هناك خوف من أخذ رهائن.

ومن ٢٣ إلى ٣٠ أبريل/ نيسان، يجري ترحيل من بقي من السكان العرب تحت الحماية البريطانية عن طريق البحر أو عن طريق قوافل برية. والمسئولون الصهيونيون لهم مواقف متباينة. فالبعض، خاصة من المدنيين، يرجون من العرب البقاء، في الأيام الأولى على الأقل ؛ والبعض الآخر، خاصة من العسكريين، يدفعونهم على العكس من ذلك إلى الرحيل. واعتبارات الأمن تمضي في هذا الاتجاه الأخير: فالبيوت يجري قلب محتوياتها رأسًا على عقب والسكان تجري معاملتهم بخشونة، بل يجري ترويعهم. أمَّا حالات النهب والسرقة فهي وفيرة(١٣٠). ولا يجري تزويد العرب إلاَّ بالقليل من المؤن ولا تأمين هناك لأي خدمة عامة

أونية. والقرى العربية المجاورة يتم الاستيلاء عليها باجتياحها وغالبية السكان يهربون. أمَّا من يبقون فيجري طردهم.

وهكذا يصف قنصل فرنسا الوضع:

في حين أن قنصلي مصر وسوريا يغادران حيفا بشكل مثير على متن سفينتنا *Providence*، في ٢٧ أبريل/ نيسان، مع حراسهما وأسلحتهما ومظهرياتهما المتبجحة، نجد أن قوافل مثيرة للشفقة مشحونة أكثر من اللازم بالأغراض والمعدات المتنافرة تصل، شمالاً، إلى الحدود اللبنانية تحت حماية مدرعات إنجليزية ؛ ويهرب آخرون بحرًا، في اتجاه صور أو صيدا، في قوارب لا تتحملهم، وإنها لمعجزة أنه لم تقع حادثة [...].

وتُبدي حيفا الآن، في بعض أحيانها، مظهر مدينة ليست حتى ميتة، بل قتيلة ؛ إن شوارع بأكملها، كانت إلى البارحة لا تزال مزدهرة ومنتعشة بالحيوية، بمحالها وبيوتها ومكاتبها وعياداتها، قد أصبحت الآن خاوية تمامًا من سكانها ولا تعود تُبدي لمن يمر بها غير وحدتها الأليمة وما لم يجر هدمه جرى نهبه.

وفي الأيام الأولى من مايو/ أيَّار، يبقى نحو ٤٠٠٠ عربي في حيفا. ولضرورات أمنية، في مستهل يوليو/ تموز[١٣١]، يجري جمعهم بالقوة في حيين، ويشكو ممثلوهم (وهم مناضلون شيوعيون غالبًا) من أنهم قد جرى حبسهم في جيتّو. فَيُرَدُّ عليهم بأن هذا لمصلحتهم وأنهم ليسوا في جيتّو، إذ سيكون بوسعهم أن يحيوا هناك بشكل طبيعي[١٣٢]. ويحدث التجميع دون عنف، وإن لم يكن دون ضغط عسكري. ويجري بعد ذلك هدم جزء من المدينة العربية لتسهيل عمليات الإعمار الحضري اللاحقة، وتظهر فكرة استخدام بقية المدينة العربية في إسكان المهاجرين اليهود الذين يبدأون في الوصول بأعداد كبيرة.

وقد حدث الخروج من حيفا على عدة مراحل اعتبارًا من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧. وهو نتاج لأعمال العنف وللتفكك التدريجي للمجتمع العربي، الذي كان تماسكه السياسي والتنظيمي ضعيفًا نسبيًّا بسبب ماضي المعارضة لهيمنة الحسينيين وبسبب الوجود العددي القوي للسوريين واللبنانيين، أكان في صفوف اليد العاملة العمالية أم في صفوف البورچوازية. وكانت المدينة العربية ترنو بأنظارها بالطبع إلى بيروت ودمشق، وليس إلى القدس – ومن هنا الاعتماد على جيش الإنقاذ والتوجه بالنداء إلى الحكومتين السورية واللبنانية.

ومن المؤكد أن معركة حيفا لم تكن تهدف، من الجانب الصهيوني، إلى طرد السكان العرب، بالنسبة للسلطات الصهيونية المدنية على الأقل. فقد كان هناك على الرغم من كل شيء ماضي تعاونٍ اقتصاديٍ واجتماعي، وكان الميناء يميل إلى مزاحمة ميناء بيروت بالنسبة لمجمل منطقة الشرق الأدنى، وهو ما ينطوي على علاقات طيبة مع مجمل المنطقة. أمَّا مسلك الهاجاناه خلال الاستيلاء على المدينة (ترويع السكان، الإكثار بعد ذلك من التدابير الأمنية) فمن الممكن تمامًا تفسيره بالاعتبارات العسكرية. ومن المؤكد أيضًا أن موقف العسكريين والمدنيين، في الأيام الأولى التي تلت الاستيلاء على الأحياء العربية، قد دفع الناس إلى الرحيل، كما لو أنه قد اتضحت فجأة المصلحة التي يمثلها التحول المفاجئ للبنية السكانية للمدينة.

وبحسب خطة التقسيم، كان من المقرر أن تصبح يافا جيبًا عربيًا قوامه ما بين ٧٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ نسمة في داخل الدولة اليهودية. وفي أواخر أبريل/ نيسان، بقي منهم نحو الثلثين، وكانوا معزولين من الناحية العملية عن الأرض العربية. ومنذ شهر ديسمبر/ كانون الأول، كان التشوش في أوجه[١٣٣]. فاللجنة القومية، الأقرب إلى الحسينيين، قد عارضت البلدية المناصرة تقليديًّا لخصومهم. ويضاف إلى ذلك مبعوث اللجنة العسكرية الموجودة في دمشق، وهو ضابط عراقي يحاول فرض سلطته، وحسن سلامة، الذي يمثل تنظيم **الجهاد المقدس** على أطراف المدينة. وفي منتصف فبراير/ شباط، كانت وحدة من وحدات جيش الإنقاذ قد جاءت لتعزيز الدفاع عن المدينة. وفي أواخر مارس/ آذار، كان وفد من الأعيان قد سارع بالذهاب إلى دمشق لطلب غوث جديد. وقد أرسلت اللجنة العسكرية قوة صغيرة تتألف من مسلمين بوسنويين. ولم يكن هناك أي تنسيق بين هذه العناصر وكان الشقاق سائدًا بينها.

وتتألف استراتيجية الهاجاناه من السيطرة على محيط المدينة دون الانخراط في هجوم على امتداد الجبهة. وكان بوسع القيادة العسكرية البريطانية أن ترى أن المدينة العربية – حيث كان الحسينيون أقل انغراسًا، خلافًا للقدس– لم تعد تشكل خطرًا على تل أبيب وأن وجود العرب سوف يصبح هَشًا، بعد رحيل

البريطانيين[١٣٤]. والاستيلاء على حيفا يؤدي إلى تسارع سير الأحداث. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان، يلاحظ الممثل الفرنسي في تل أبيب[١٣٥]:

ليس قرب عيد الفصح اليهودي، بل انتصار حيفا بالفعل هو الذي يملأ اليوم أهل تل أبيب بالبهجة.

ومنذ أمس، عندما أعلن الراديو رحيل الإنجليز وهجوم الجيوش اليهودية على المدينة المسلمة، يحتشد الناس قرب الميكروفونات: «في الوقت الذي يناقش فيه الجميع في أميركا مصيرنا، شنت قواتنا الهجوم ومضت إلى تحطيم مجهود العربي الغازي في كل مكان». والكلماتُ التاليةُ قالها لي أمس السيد ساخاروف، ضابط الاتصال السابق بالمكتب السياسي للوكالة اليهودية والذي يشغل الآن منصب وكيل سكرتير الدولة لشئون الأمن: «إن المعركة سوف تستمر في كل مكان ولابد لنا أن نكسبها ؛ وهي سوف تكون قاسية وقد تمتد لعدة شهور. وأنا أعتقد أن فيلق عبد الله العربي سوف يأتي لمهاجمتنا ويجب علينا، هنا في تل أبيب، أن نكون مستعدين لمواجهة عمليات قصف برية وجوية».

ويرى المسئولون الصهيونيون وكذلك صحفهم[١٣٦] أن خروج [العرب] من حيفا هو مناورة بريطانية تهدف إلى دفع الدول العربية إلى التدخل عسكريًا ضد الدولة اليهودية:

لابد من القول أنه، بالنسبة ليهود تل أبيب، يعد كل ما هو إنجليزي سيئًا وقد وصل الأمر إلى حد التساؤل عما إذا لم يكن الإنجليزي، بأكثر بكثير من العربي، هو العدو رقم واحد لجميع من تحدثت إليهم.

ووراء التفاؤل الرسمي، يظهر الكثير من مظاهر القلق إذ يتوقعون بالفعل حدوث أعمال انتقامية من جانب العرب. على أن القادة يرسمون مشاريع، في غمرة الفرح بالنصر. ومن المفهوم تمامًا أن الأمر يتعلق باختزال يافا في حالة من العجز. وبما أنني قد أشرت إلى أن هذه المدينة الأخيرة لابد لها، بحسب خطة التقسيم، أن تبقى عربية، فإن السيدة مييرسون قد سارعت بالردِّ عليَّ قائلة إن من غير المسموح به أن تكون تل أبيب، مقر الحكومة، تحت نيران العدو بصورة متواصلة ؛ وفي هذه الظروف، أصبح لا مفر هناك من الانتهاء من هذا الأمر. والحق أنها بينما كانت تعبر لي عن هذه الفكرة، كان قصف مدافع الهاون جد القريب يعطي لكلامها نكهة نفَاذَة بحيث إنني أصبحت ميالاً تقريبًا إلى الانصياع لما قالت.

ويبقى أن رجل الشارع ما عاد يتكلم لا عن منظمة الأمم المتحدة ولا عن الوصاية ولا عن الهدنة. وربما لن يتكلم غدًا بعدُ عن التقسيم، إذا ما تواصلت الانتصارات.

وفي ٢٣ أبريل/ نيسان في لندن، يقوم بيفن، الغاضب من التطورات الأخيرة، بالاجتماع بالقادة العسكريين ويتهمهم بأنهم تركوا الحبل على الغارب للصهيونيين. فيتولى مونتجومري، رئيس الأركان العامة الإمبراطورية، الدفاع عن مؤسسته ويرفض تحميل العسكريين دور كبش الفداء لسياسة كارثية كهذه. فيتخذ أتلي، رئيس الوزراء، موقفًا توفيقيًا ويتفق الجميع على حماية سكان يافا العرب.

وقد قررت الإرجون أن تبرز قوتها بالاستيلاء على المدينة عبر اجتياحها، في ٢٥ أبريل/ نيسان، بدعم من نيران مدافع الهاون. وبعد يومين من المقاومة الجبارة، تتزحزح الميليشيات العربية ويستولي الذعر على السكان. وعلاوة على القصف دون تمييز والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، فإن سمعة الإرجون منذ مذبحة دير ياسين وسقوط حيفا إنما تؤدي إلى انهيار جماعة سكانية أضعفتها شهورٌ من العنف ورحيلُ جزء من النخب وندرةُ المؤن. والشائعات المتعددة المميِّزةُ لهذه الفترات المضطربة تلعب أيضًا دورًا كبيرًا في هذا الانهيار للمعنويات(١٣٧).

وتقوم لندن فورًا بإصدار الأوامر إلى الجيش بعمل شيء ما. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان، يتخذ العسكريون البريطانيون موقعًا لهم في المدينة ويبدأون في مواجهة الإرجون. فيجري بدء مفاوضات ثلاثية (الإرجون، الوكالة اليهودية، الجيش) و، في ٣٠ أبريل/ نيسان، تنسحب الإرجون.

وفي تلك الأثناء، شرعت الهاجاناه في «تطهير» للقرى العربية المجاورة. فيهرب السكان لدى اقترابها ؛ ويجري إعدام قرويين ذكرين بالغين أسيرين لقتلهما رجلاً من رجال الهاجاناه. وتصبح المدينة العربية مفصولة تمامًا عن مؤخراتها ولا يمكن للحماية البريطانية أن تدوم لأكثر من إسبوعين. وقد طلب عزام باشا(١٣٨) بقاء وحدات من الفيلق العربي بصفة دائمة في المدينة، لكن لندن، وقد استولى عليها حرصٌ حقوقيٌّ مفاجئ، تقرر سحب جميع القوات الأردنية وكذلك البريطانية في ١٥ مايو/ أيَّار، حتى ولو اقتضى الأمر عودتها فيما بعد.

ويفضل السكانُ الهرب مادام الجنود سوف يكفلون أمنهم [خلال هذا الهـرب]. فيجري على عجل تنظيم قوافل إلى غزة في الجنوب أو إلى اللـد والرملـة فـي الشرق، بينما ينهار النظام العام بالكامل. فيجري نهب البيوت، بتواطؤ من الجنـود غالبًا. وفي ٨ مايو/ أيَّار، لا يبقى بعدُ في المدينة غير ٥ ٠٠٠ نـسمة. وفـي ١٣ مايو/ أيَّار، يعقد الأعيان الأخيرون الموجودون اتفاقًا مع الهاجاناه، التـي سـيكون بوسعها احتلال المدينة مع التعهد باحترام اتفاقيات جنيف وأعراف الحرب. ومن ثم يجري احتلال المدينة، في يوم ١٤، ويجري تجميع آخر سكانها في أحد الأحيـاء. وقد تم رصد عدد معين من الإعدامات دون محاكمـة واغتـصابات ومحـاولات اغتصاب. وتستمر أعمال السلب والنهب والعنف إلى شهر أغسطس/ آب.

ومن المؤكد أن نزوحي شهر أبريل/ نيسان والشطر الأول من مايو/ أيَّار كانا نتيجة للعمليات العسكرية ولأعمال العنف التي شهدتها الـشهورُ الـسابقة. إلاَّ أنـه يضاف إلى ذلك عاملان.

العامل الأول هو تلاحم السكان العرب. ففي حين أن مذبحة دير ياسـين قـد جرت قرب القدس وتلت على الفور مصرع القائد ذي الجاذبيـة الشخـصية عبـد القادر الحسيني، نجد أن الصدمة التي طالت معنويات السكان في فلسطين الوسطى كان قد تم تجاوزها بسرعة وجرت مواصلة القتال من حارة إلى الأخرى ومن بيت إلى الآخر. ولم يحدث أي انهيار جماعي مماثل لما حدث في المدن الساحلية أو في الجليل. ومن الواضح أن النزعة القومية الفلسطينية والدفاع عن الأماكن المقدّسـة، واللذين كانا آنذاك موضع مماهاة وثيقة مع الحسينيين، قد لعبا دورًا ملحوظًـا فـي هذه المنطقة التي لم تكن قد سُمِّيت بعدُ بالـضفة الغربيـة. ووراء هـذا التـاريخ السياسي، فإن تفسير هذا الفارق في التلاحم إنما يحيل إلى تاريخ زراعي وبـشري أطول أمدًا.

والعامل الثاني، وهو مفاجئ أكثر، هو دور الجيش البريطاني. فهو قد مـنح جماعة سكانية رَوَّعتْها أعمالُ العنف وانهيارُ إطار حياتها شكلاً من أشكال النزوح كان أمنه شبه مكفول إلى حدٍّ ما. وتشير حوادث النزوح الفلسطيني اللاحقة، حيـث ستكون الحماية البريطانية قد اختفت، إلى أن هذا الخيار لم يكن سيئًا جدًّا.

ردود الفعل العربية

أدت الأحداث إلى انهيار كامل للقيادة الفلسطينية[١٣٩]. فغالبية القيادات القومية لم تعد تعمل. والقرارات تُتَّخذُ على المستوى المحلي وفي أعظم تشوش. والقيادة الموجودة بالخارج تلعب بورقتها الأخيرة بمحاولة أخذ مسألة اللاجئين على عاتقها وبتعبئة الرأي العام حول مصيرهم.

ومنذ بداية النزوح الجماعي، يجد البريطانيون أنفسهم وقد تعرضوا لاتهام مزدوج من جانب العرب ومن جانب اليهود بأنهم المسئولون عنه.

وإذا كان النزوح قد هدف أيضًا إلى تخليص التجمعات السكنية اليهودية من بيئة معادية في حال دخول قوات نظامية عربية، فإنه يبقى صحيحًا مع ذلك أنه يجعل التدخل المسلح من جانب البلدان العربية حتميًا.

ومنذ ٢٣ أبريل/ نيسان بالفعل[١٤٠]، يعرض عزام باشا هذا التحليل في نيويورك أمام سكرتير الدولة البريطاني: إن الاستراتيجية الصهيونية إنما تتمثل في ترويع السكان العرب المقرر أن يظلوا داخل الدولة اليهودية القادمة لدفع هذا الطابور الخامس المحتمل إلى الهرب وللتمكن من استخدام كل إمكاناتها لمواجهة الجيوش العربية. وسوف تجد الدول العربية نفسها مجبرة من جانب الرأي العام فيها على التدخل عسكريًا. وفي ٢٤ أبريل/ نيسان، يرجع عزام باشا إلى الهجوم: إذا حظر البريطانيون على العرب دخول فلسطين قبل ١٥ مايو/ أيَّار، فذلك معناه إتاحة الوقت أمام الصهيونيين لاحتلال جميع المواقع الاستراتيجية – ومن ثم فإنه يكشف ماهية المعسكر الذي اختارت لندن الانحياز إليه. وبالنظر إلى عدم دخول جيوش نظامية، سيكون بالإمكان التغاضي عن دخول «متطوعين». فَيَرُدُّ سكرتيرُ الدولة على عزام باشا بأنه سينقل الرسالة، وإن كان الأمل ضئيلاً في أن يتم التجاوب معها.

وفي الأيام التالية، تتعدد التظاهرات الشعبية في مجمل الشرق الأدنى. فيجري اتهام البريطانيين بالتواطؤ مع الصهيونيين وتجري مطالبة الجيوش العربية بدخول فلسطين لإنقاذ سكانها. ويشدِّدُ عزام باشا كالعادة على حرية انتقال المتطوعين إلى فلسطين، لكن كاننجهام، الذي لم تعد قواته موجودة إلاَّ في يافا وحيفا والقدس، يوضح أن سلاح الجو البريطاني سوف يتدخل ضد أي قوة تحاول عبور الحدود

قبل ١٥ مايو/ أيَّار[١٤١]. وعندئذ يتهم الأمين العام لجامعة الدول العربية اليهود[١٤٢] باتباع خطة واضحة تمامًا قوامها طرد السكان العرب من المناطق الحدودية، وهو ما من شأنه إرباك دخول القوات العربية ؛ وهو يرى أن البريطانيين بحظرهم دخول هذه القوات قبل ١٥ مايو/ أيَّار إنما يلعبون لعبة اليهود ويشيرون إلى تواطؤهم معهم.

وفي دمشق، نجد أن الحكومة، التي باغتها تدفق اللاَّجئين، تطلب ضماناتٍ من البريطانيين لعودتهم وتعلن أنه إذا لم يحدث ذلك فإن الجيش السوري سوف يكون مضطرًا إلى التدخل[١٤٣].

والحكومة السورية هي الأكثر تشددًا فيما يتعلق بهذا الموضوع. فخطرُ مشروع سوريا الكبرى لا يزال مصدر قلق[١٤٤]. إذ يبدو أن الفيلق العربي مستعد بالفعل لأن يحتل على الأقل جزءًا من فلسطين عهد الانتداب. والحال أن لجنة الجامعة العربية المختصة بفلسطين، والتي يهيمن عليها السوريون، إنما تسعى إلى التوصل إلى تدخل الجيش المصري، فهو وحده القادر على موازنة القوات الأردنية ثم العراقية. لكن النقراشي، رئيس الوزراء المصري، مناوئ بحزمٍ لهذه الفكرة. فهو مدركٌ لحالة عدم استعداد جيش بلاده ويخشى من أن يقوم البريطانيون، المرابطون في السويس، بالتصدي لعبوره إلى سيناء. أمَّا فاروق، فهو منزعج من أطماع الهاشميين ويرى الفرصة السانحة لاستعادة شعبيته الآفلة. ومنذ ١٢ أبريل/ نيسان، يوضح أنه إذا ما دخلت الجيوش العربية فلسطين، فإن الاحتلال سيكون مؤقتًا وأنه لن يتم قبول أي تقسيم (والمستهدف من وراء هذا الكلام هو الأردن، لا الدولة اليهودية). وهو يحتاج إلى بعض الوقت لكي ينجح في إقناع رئيس وزرائه، والذي يُعَدُّ واحدًا من أكثر المتحفظين ترددًا. ومع وصول اللاَّجئين الأوائل إلى مصر، يتجذر الرأي العام في مطالباته بالتدخل.

والإخوان المسلمون على رأس الحركة[١٤٥]. فمنذ شهر فبراير/ شباط، أرسلوا متطوعين إلى فلسطين للمشاركة في المعارك في جنوبي البلد. وفي ٢٥ أبريل/ نيسان، اجتازت الحدودَ كتيبةً كاملة من الإخوان المسلمين، يقودها ضباط مصريون. فأعادوا فتح جبهة النقب بالهجوم على المستوطنات اليهودية. وفي ١٠ مايو/ أيَّار، سوف يتعرضون لفشلٍ دامٍ بشنهم هجومًا شاملاً على كفار داروم، غير أنهم سوف يثأرون فيما بعد بإيقاع قافلة يهودية في الأسر.

وعلى أثر سقوط طبرية، طلبت اللجنة السياسية للجامعة العربية من عبد الله إرسال الفيلق العربي إلى الجليل لإنقاذ السكان. وقد ردَّ الملكُ بأنه سوف يتعين الانتظار إلى ١٥ مايو/ أيَّار (الموعد الذي سيكف فيه الفيلق العربي عن أن يكون تحت إمرة القيادة البريطانية في فلسطين). وبعد سقوط حيفا ويافا، يسعى رئيس الوزراء اللبناني إلى تحقيق وحدة العمل بين العراق ومصر[١٤٦]. فيزور الوصيُّ على عرش العراق القاهرةَ في ٢٥ أبريل/ نيسان للتشاور مع فاروق. فيتفقان على اختيار عبد الله كقائد أعلى، وهو ما يقبله في اليوم التالي أعضاءُ الجامعة الآخرون. وفي ٣٠ أبريل/ نيسان، انعقد الاجتماع الأول لرؤساء الأركان في عَمَّان. ويبدو قادة الجيوش متحفظين ويطلبون تكوين قوة عربية من ست فرق. فيرى السياسيون أن العسكريين متحفظون أكثر من اللازم ويطالبون بإرسال جميع القوات المتاحة. وتقديرهم للأمور ديبلوماسي أساسًا: فهم يعتقدون أن الانتشار العسكري العربي سوف يكون كافيًا بحد ذاته لدفع الدول العظمى إلى التدخل ورفض الدعاوى الصهيونية. وهذا هو ما يوضحه، بعد ذلك ببضعة أيامٍ، وزيرُ الشئون الخارجية اللبناني لسفير فرنسا في بيروت[١٤٧]:

إن السيد فرنجيه، وقد أشار إلى موقف البلدان العربية والتدابير ذات الطابع العسكري التي رأت اتخاذها، قد وجه نقدًا قاسيًا إلى السياسة الأميركية المرتبطة برأس المال المالي اليهودي والخاضعة لمصالح الرئيس [الأميركي] الانتخابية، فهي سياسة مذنبة في رأيه بأنها قد بثت الفوضى في فلسطين وتتجه الآن إلى تحميل الدول العربية عواقبها المحزنة. وقد استطرد السيد فرنجيه قائلاً أن هذه الدول العربية لم يعد بوسعها الآن التراجع ولو خطوة واحدة، وذلك بسبب قوة الرأي العام العربي ؛ ومن ثم فإنها سوف تمضي من الآن فصاعدًا إلى النهاية، أللهمَّ إلاَّ إذا اضطرت إلى الامتثال لإرسال قوة دولية أو لوصاية من جانب منظمة الأمم المتحدة أو لإعادة فرض الانتداب البريطاني. غير أن العرب لن يقبلوا في أي حالة قيام دولة يهودية تدافع عنها القواتُ اليهودية وحدها.

ومثل هذا الخطاب، الذي يوضح إجمالاً بالفعل الحلول التي من شأنها تمكين البلدان العربية من إنقاذ ماء وجهها، إنما يشير بالفعل إلى أي مدى يدرك أعضاء الجامعة من الآن فصاعدًا القوة التي يحوزها اليهود في فلسطين.

ويرجع اختيار الجامعة تعيين عبد الله كقائد أعلى إلى عدم وجود منافس له بعد مصرع عبد القادر الحسيني وهزيمة القاوقچي، أي إلى فشل استراتيچية حرب العصابات. ومقصد عزام باشا هو فرض سيطرةٍ على تحركات الجيش الأردني والحيلولة دون أن يحدث ضمٌ في المستقبل لجزءٍ من الأرض الفلسطينية من جانب الأردن. وهو يقدم مساعدة مالية قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه إلى الأردن باسم جامعة الدول العربية، وهو مبلغ أوَّليّ من مبلغٍ إجماليٍّ جرى الوعدُ به وقدره ٣ ملايين من الجنيهات[١٤٨]. لكنه يمتنع عن التدخل لدى المصريين عندما يصادر هؤلاء الأخيرون شحنةً من الذخائر المرسلةِ إلى الفيلق العربي عند عبورها قناة السويس. ومن الواضح أن المنطق الذي يجري اتباعه هو إخضاع المملكة الهاشمية لجامعة الدول العربية ولمصر، القوة المهيمنة فيها.

والملك الأردني ينوي بالفعل الحفاظ على حريته الكاملة في المناورة وتبدو له الآفاق السياسية مؤاتية. وهو يتمتع بتفويض من الجامعة العربية وسكانُ فلسطين العرب يرون فيه بشكل متزايد باطراد المدافع الوحيد عنهم. وهو يقترح على الصهيونيين علنًا الاختيار بين قبول أن يكونوا طائفة ذات قدر كبير من الاستقلالية ضمن مملكته الموسَّعة القادمة أو الحرب. ويرى بن جوريون أن هذا يعني أن الحرب قد أصبحت حتمية.

وبالنسبة للدول العربية الأخرى، فإن دخول الجيش الأردني فلسطين إنما يعتبر الخطوة الأولى نحو تكوين سوريا الكبرى. وهذه الخطوة تعجل بقبول هذه الدول المبدئي لهدنة عامة في فلسطين مصحوبة بتمديد للانتداب. والحال أن البريطانيين وعبد الله لا يريدون ذلك. ومنذئذ، تشعر هذه الدول بأنها مضطرة إلى دخول الحرب لمواجهة أطماع ملك الأردن بأكثر مما لإنقاذ فلسطين العربية. واعتبارًا من ٩ مايو/ أيَّار فقط، ينكب مسئولو جامعة الدول العربية المجتمعون في دمشق على دراسة خطة عامة للعمليات دون أن يكونوا على علم بالإمكانات العسكرية التي تُعَدُّ البلدانُ العربية مستعدة لتوفيرها. على أنه يجري وضع خطة متماسكة: في الشمال، سوف يزحف جيش الإنقاذ والجيشان اللبناني والسوري إلى حيفا، وفي الجنوب، سيزحف الجيش المصري بالمثل إلى يافا، بينما سيقوم الجيشان الأردني والعراقي بشطر الأرض اليهودية إلى شطرين بالوصول إلى البحر

المتوسط في شمالي تل أبيب. وهذه الخطة، المتماشية مع أسوأ كوابيس بن جوريون، إنما يجري التخلي عنها بسبب قلة أعداد الجنود ويقع الاختيار البديل على عمليات محدودة أكثر: سوف يتقدم الجيش السوري من طرفي بحيرة طبرية في الأرض اليهودية بحسب خطة التقسيم، بينما سيحتل العراقيون والأردنيون الجزء العربي من الضفة الغربية بحسب التقسيم، فيما سيزحف المصريون في الجنوب إلى يافا – تل أبيب كما في الخطة الأولى وكذلك إلى النقب. ويُقَدِّمُ عبد الله موافقته المبدئية، لكنه بوصفه قائدًا عامًّا يمتنع عن أي تنسيق للعمليات، لأن هدفه ليس معارضة تقسيم فلسطين بل، على العكس من ذلك، الاستفادة منه.

وفي الترقب المحموم لموعد ١٥ مايو/ أيَّار المصيري، يستشعر عبد الله والمسئولون الصهيونيون الحاجة إلى استئناف الاتصال(١٤٩). فيوضحُ مبعوثٌ من الملك للصهيونيين أنه إذا ما تنازل هؤلاء الأخيرون عن جزء من الأراضي الممنوحة للدولة اليهودية، فسوف يكون من الأسهل عليه بكثير دفع الرأي العام العربي إلى قبول التقسيم. فَيُرَدُّ عليه بأن من غير الوارد تقديم تنازلات من هذا النوع وأنه إذا ما وقعت الحرب فإن اليهود لن يعود بإمكانهم الشعور بأنهم مقيدون بالتحديدات الترابية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. غير أن جولدا ميرسون تطلب عقد لقاء جديد مع الملك، وهو ما يقبله هذا الأخير. والحال أن اللقاء الذي جرى ترتيبه على عجل وفي ظروف أمنية صعبة (اضطرت المسئولة الصهيونية ومستشارها دانين إلى التنكر في ثياب عربية لكي يتمكنا منْ اجتياز الخطوط) إنما يجري عقده في مساء ١٠ مايو/ أيَّار في عمَّان في منزلٍ خاص.

ونبرةُ المباحثات ودية، غير أن الملك يبدو مُحْبَطًا ومنزعجًا بالأحرى. وهو يتساءل عما إذا كان قد جرى قبول عرضه الخاص بحكم ذاتي يهودي ضمن مملكته الموسَّعة. فيجاب بأن هذا العرض غير مقبول. وتستطرد جولدا ميرسون مذكِّرَةً إياه بالاتفاق السابق وبوجود أعداء مشتركين. فيوضح لها الملكُ أن هناك مذبحة دير ياسين وانخراط دول عربية أخرى. فهو لم يعد بوسعه أن يتصرف بمفرده. فَتُشَدِّدُ محاوِرَتُهُ على التعزز الملحوظ لإمكانات اليهود وعزمهم استخدام هذه الإمكانات. ويعترف عبد الله لهم بشرعية التصدي لهجوم في حال تعرضهم له. فتستأنف جولدا ميرسون كلامها قائلةً إن اليهود سوف يحترمون الحدود طالما كان

هناك سلام إلاَّ أنهم، في حالة وقوع الحرب، سوف يقاتلون في كل مكان وبكل ما لديهم من قوى. ويعيد عبد الله طرح عرضه السابق ويقترح إجراء محادثات، فيحصل على رد سلبي جديد.

وينتهي الحوار عند هذا الحد. وبعد تناول العشاء في مكان اللقاء، يرجع المبعوثان سرًّا إلى فلسطين. وقد تَعَرَّضَ هذا الحدثُ لتفسيرات متعددة. فاختيار جولدا مييرسون، وهي امرأة، للقاءِ ملكٍ جد محافظ، قد تَعَرَّضَ للنقد. والأرجح أن تشددها، الذي قادها إلى رفض عروض تدشين محادثات، هو الذي يستحق المسائلة. وعلى الرغم من أن الحرب كانت حتمية، بالنظر إلى الاتجاه العام للكلام، فإنه يبقى صحيحًا مع ذلك أنه لم تجر الإشارة إلى أي مواجهة مباشرة بين الأردنيين والصهيونيين. فلم تجر الإشارة إلى معارك إلاَّ في حالة تجاوز خطوط التقسيم، بما يشكل تحذيرًا للأردنيين بالنظر إلى مطالبهم السابقة الأخرى. فنجد أنفسنا مرة أخرى في موقفٍ ملتبسٍ، في منتصف الطريق بين التقسيم سَلمًا والحرب الحتمية.

وهكذا، ففي هذه الأيام التي تسبق ١٥ مايو/ أيَّار، لم يَعُدْ يُنْظَرُ إلى العرب الفلسطينيين كفاعلين سياسيين يُعْتَدُّ بهم، لا من جانب الصهيونيين ولا من جانب الأردنيين والأعضاء الآخرين في جامعة الدول العربية.

المساعي الدبلوماسية الأخيرة

لم يبلغ البريطانيون الأميركيين بمشروع التقسيم السلمي لفلسطين بين الأردن والدولة اليهودية. وخوفًا من خطر تعميم الصدام، يطلب مارشال من البريطانيين ممارسة نفوذهم على عبد الله سعيًا إلى ثنيه عن إرسال الفيلق العربي إلى فلسطين بعد ١٥ مايو/ أيَّار[١٥٠]. فيرد عليه بيفن وأتلي في ٣٠ أبريل/ نيسان بأنه، على أثر رفض قبول عضوية الأردن في منظمة الأمم المتحدة، فإن الأردن ليس مُقَيَّدًا بقرارات المنظمة الدولية وأنه من غير الوارد ترك عرب فلسطين يتعرضون لمذبحة على أيدي اليهود. وعلى الأميركيين فرض هدنة على الصهيونيين بينما سيهتمون هم [البريطانيون] بالعرب. ويتصاعد التوتر مع تكاثر الصدامات بين الفيلق العربي والهاجاناه.

وينزعج جلوب من خطر وقوع مواجهة فورية ولا يريد المغامرة بأن يرى جيشه الصغير، وهو من صنع يديه، وقد هلك جزئيًا في المعارك. فيرسل أحد ضباطه البريطانيين للاتصال سرًا بمسئولي الهاجاناه. وقد تم اللقاء في ٢ مايو/ أيار. ويعبر المبعوث عن رغبة جلوب في تجنب وقوع مواجهة بين القوتين المسلحتين ويتساءل عن الأهداف الترابية الحقيقية للصهيونيين: أهي منطقة خطة التقسيم أم كل فلسطين ؟ فلا يحصل على أي رد واضح: إن تحديد حدود الدولة اليهودية القادمة شأن يرجع إلى السياسيين لا إلى العسكريين الذين لا دور لهم سوى تنفيذ المهام التي سوف تُحَدَّدُ لهم. وفيما يتعلق بقطاع القدس، فإنه لا خطر هناك في وقوع مواجهة، إذا لم يتدخل الفيلق هناك وإذا ما جرت استعادة حرية الحركة. وكان اللقاء وديًا وأدى بالأخص إلى فتح قناة اتصال بين الطرفين.

وفيما يخص القدس، يتعلق الأمر بشكل متزايد باطراد بالتوصل إلى هدنة. وفي نيويورك، يعقد مجلس الوصاية اجتماعًا سريًا مع ممثلي الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية في ٢٧ أبريل/ نيسان(١٥١). فيقبل شيرتوك الهدنة بشرط استعادة حرية الحركة خارج المدينة بينما يطالب جمال الحسيني بانسحاب الهاجاناه من المدينة المقدَّسة. وتنتقل المناقشة بعد ذلك إلى تناول إمكانية وقفٍ لإطلاق النار في مجمل البلد. وقد وافق ترومان على مشروع وزارة الخارجية الأميركية الخاص بمنح اللجنة القنصلية للهدنة صلاحيات حكم حقيقية كتنظيم الهجرة اليهودية وهو مستعد لعمل كل شيء للتوصل إلى وقف لأعمال العنف(١٥٢). وترى وزارة الخارجية الأميركية، التي تشعر أن الرئيس يوافق على عملها، أن المناقشة بشأن القدس تمهد لتدشين وصاية على مجمل فلسطين.

وفي الأيام التالية(١٥٣) وبناءً على اقتراح فرنسي، يجري تناول مسألة إرسال قوة من المتطوعين الدوليين. فيعترض جمال الحسيني على ذلك بسبب الطابع غير المحدَّد لمهمتهم (أهي تطبيق التقسيم ؟). ويشدِّد شيرتوك على صعوبة التنفيذ: إذا كانت الهدنة فَعَّالة، فقد تكون هذه القوة رمزية، أمَّا إذا كانت الهدنة رمزية، فيجب لهذه القوة أن تكون فَعَّالة. وقوة الشرطة ستكون بالضرورة رمزية لكن الوكالة اليهودية مستعدة للتعاون معها. فيشير بارودي، المندوب الفرنسي، إلى المشكلة العامة التي تواجه كل قوة تفصل بين طرفين: فوجودها يفترض موافقة الطرفين، لأن هناك فارقًا أساسيًا بين احتلالٍ أجنبيٍ وقوة شرطة دولية.

وفي ٢ مايو/ أيَّار، وتحت الضغط الدولي، يدعو اليهود والعرب إلى وقف لإطلاق النار في مدينة القدس العتيقة. فيسود هدوء هش في مجمل المدينة. وبالنظر إلى غياب وجود حقيقي للهيئة العربية العليا في المدينة المقدَّسة، يتفاوض المندوب السامي مباشرةً مع الجامعة العربية ويوقِّع اتفاق هدنة مع عزام باشا في ٧ مايو/ أيَّار على أن تسري الهدنة اعتبارًا من اليوم التالي[١٥٤]. ولا ترى السلطات الصهيونية في ذلك غير اتفاق أنجلو - عربي ولا تقبل غير وقفٍ مؤقتٍ لإطلاق النار طالما لم تجر إعادة فتح الطريق إلى تل أبيب

وفي نيويورك، يدور النقاش على مدار عدة أيام حول سبل إقامة سلطة مؤقتة محايدة في المدينة المقدَّسة، ولكن دون أن يسفر النقاش عن شيء فيما عدا تكوين لجنة فرعية تتألف من أعضاء مجلس الوصاية الإثنى عشر والذين أُضيف إليهم مندوبو البرازيل وإيران والسويد (١١ مايو/ أيَّار ١٩٤٨). وفي ١٢ مايو/ أيَّار، تقدم فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار مشترك يُنشئ نظامًا دوليًّا مؤقتًا لإدارة القدس ويتمايز عن الوصاية ويسري مفعوله إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩.

والتشوش تام. فالنقاش العلني حول القدس إنما يحجب النقاش الحقيقي حول وقف أعمال العنف في مجمل البلد. وجامعة الدول العربية تريد بالفعل هدنة عامة في فلسطين تسمح بتجنب دخول الفيلق العربي فلسطين. وعبد الله يرفض تحمل المسئولية عن هذه الهدنة ويحيلها إلى الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي عاجزة عن اتخاذ قرار إجماعي. وفي ٢ مايو/ أيَّار، يتحادث ممثلا مصر والعربية السعودية لدى الأمم المتحدة، محمود فوزي والأمير فيصل (الملك فيما بعد) مع أوستن[١٥٥]. وهما يتمسكان بموقفهما السابق: قبول الهدنة ولكن بشرط تقييد الهجرة اليهودية بـ ١ ٥٠٠ شخص شهريًّا أو بـ ٢٠ ٠٠٠ سنويًّا (نحو ١ ٧٠٠ شهريًّا). أمَّا تجاوز هذا العدد فمن شأنه أن يمثل ميزة عسكرية جد مهمة للصهيونيين. ويرى فوزي أنه إذا لم تحدث هدنة فإن الدول العربية سوف تكون مضطرة إلى التدخل في فلسطين، ليس لضم جزء منها أو لمحاربة الصهيونيين وإنما، بكل بساطة، لحفظ النظام فيها قبل التوصل إلى تسوية نهائية. ويعبر فيصل عن خيبة أمل العرب العميقة حيال السياسة الأميركية، جد المحابية للصهيونيين. فما مصلحة الولايات المتحدة في قيام دولة يهودية ؟ فيرد عليه أوستن بأن مصلحة

الولايات المتحدة هي أن تكون للدولة اليهودية علاقات سلمية مع البلدان العربية. فيرد عليه فيصل بأن الدول العربية لن تقبل أبدًا دولةً يهودية، فهي ستكون بمثابة خُرَّاج دائم في الجسد السياسي العربي.

وموقف الدول العربية واضح: نعم للهدنة، ولكن لا لأي تعزيز للموقف اليهودي من شأنه أن يقود إلى قيام دولة يهودية. وفي تلك الأثناء، يطلب مارشال، بتأييد من ترومان، تمديدًا للانتداب لمدة عشرة أيام سعيًا إلى التمكن من التوصل إلى تفاهم بين الأطراف[١٥٦]. وفي ٤ مايو/ أيَّار، يرفض شيرتوك أي أفق لتمديد الانتداب. ويفعل بيڤن الشيء نفسه[١٥٧]: إن البريطانيين لن يشاركوا في أي حل غير مقبول من جانب العرب واليهود ومن شأن أي تغيير في الموعد العلني [لإنهاء الانتداب] أن يؤدي إلى اتهام حكومة صاحب الجلالة بسوء النية والخداع.

وتشير المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن الغربيين إلى مصاعب تنفيذ الهدنة: فعلاوة على مسألة الهجرة والوضعية الحقوقية للسلطة اليهودية، من المستحيل ممارسة عقوبات ضد الأطراف. فإذا فُرضت عقوبات ضد الدول العربية التي تساعد عرب فلسطين فمن شأنها أن تستثير فوضى معمَّمة في المنطقة وسوف تكون عديمة الفعالية في الساحة.

وينخرط مارشال بشكل مباشر في الملف ويوافق، في ٧ مايو/ أيَّار[١٥٨]، على مشروع هدنة مدتها ثلاثة شهور اعتبارًا من ١٢ – ١٣ مايو/ أيَّار، من شأنها إنهاء جميع أعمال العنف وحظر دخول أسلحة ومقاتلين إلى فلسطين وعودة الأشخاص المشرَّدين إلى ديارهم وعدم إعلان دولة ذات سيادة من جانب أحد الطرفين. على أن يُجري تكليف لجنة الهدنة بمراقبة تطبيقها. وفي اليوم التالي[١٥٩]، يلتقي بشيرتوك، الذي يوضح له أن البريطانيين يؤيدون احتلالاً أردنيًّا للجزء العربي من فلسطين، دون الدخول في مواجهة مع القوات الصهيونية. وينَقلُ إليه ما دار في اللقاء مع مبعوث جلوب باشا. والحال أن وزير الخارجية الأميركي، وقد انتابه الغضب، إنما يدعو البريطانيين إلى تقديم مبرراتهم حول مسلكهم الذي يتعارض مع السعي إلى تحقيق هدنة في فلسطين.

والحاصل أن بيڤن، بعد أن تأخر بعض الشيء، إنما يرد بشكل مُلْتوٍ[١٦٠] بأنه سوف يجري المضي إلى «مخرج» من الأزمة يجمع بين فرض الهدنة واحتلال

الجزء العربي من فلسطين من جانب الأردنيين. فتتركز الدبلوماسية الأميركية عندئذ على التوصل إلى هدنة في القدس، التي يجب أن تنتقل تحت السلطة المباشرة للأمم المتحدة، دون التخلي عن مشروع هدنة في مجمل البلد وفرض الوصاية بعد ذلك.

والحال أن ترومان، الذي أعلن ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة، قد أصبح الآن مقتنعًا بأن من المستحيل فرض الوصاية وأنه يجب العودة إلى التقسيم والاعتراف بالدولة اليهودية بمجرد إعلانها. وآراء مستشاريه واستطلاعات الرأي وتَوَافُقُ آراء الطبقة السياسية تمضي في هذا الاتجاه. بيد أن عليه مواجهة اعتراض مارشال. فلو استقالت هذه الشخصية المهيبة تعبيرًا عن الاحتجاج، فسوف يكون أثر هذه الاستقالة الانتخابي كارثيًا.

وفي ١٢ مايو/ أيّار، يجتمع بمسئولي وزارة الخارجية والبيت الأبيض، والسبب الرسمي للاجتماع هو تحديد المسلك الذي يجب اتخاذه حيال الخامس عشر من مايو/ أيّار(١٦١)، وإن كان السبب الفعلي هو الرغبة في الحصول على موافقة وزير الخارجية. فيعرض مارشال الوضع ويشير إلى أنه إذا كان الصهيونيون يجدون أنفسهم الآن في مركز قوة، فإن من الوارد أن تنقلب الأحداث فيما بعد ضدهم. وهو يلقي باللوم على الازدواجية البريطانية. والحال أن كليفورد، وقد دعاه الرئيس إلى التحدث، إنما يوضح أن من المستحيل فرض الهدنة، ومن هنا ضرورة الاعتراف بالدولة اليهودية فور إعلانها. ويَرُدُّ رجالُ وزارة الخارجية بأن مثل هذا القرار سوف يكون متعارضًا مع التعهدات التي اتخذها مجلس الأمن بفرض الهدنة وأن هذا من شأنه تعريض [الولايات المتحدة] للسخرية بعد أن تمكنت من عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتحديد مصير فلسطين. وقرار بهذه الأهمية لا يمكن تبريره باعتبارات انتخابية خالصة وإذا ما جرى اتباعُ رأي كليفورد، فمن الوارد تمامًا أن يصوِّت مارشال ضد ترومان [في انتخابات الرئاسة](١٦٢). والحاصل أن الرئيس، وقد وجد نفسه مردودًا إلى موقف انتخابي خالص بينما هو عاجز عن إعادة تعريف هذا الموقف من زاوية المصلحة القومية، إنما يتخلى عن فرض رغبته، وإن لم يكن هذا إلاَّ إلى حين. فيجري تكليف الدبلوماسيين كالعادة بالتوصل إلى هدنة في فلسطين، بينما تتزايد الضغوط على البيت الأبيض في اتجاه الاعتراف بالدولة اليهودية فور إعلانها.

ويصبح مارشال متشائمًا. فهو يعتقد أن الشيء الوحيد الذي يمكن للجمعية العامة عمله هو تعيين وسيط. ويجري اعتماد هذه الفكرة من حيث المبدأ في ١٣ مايو/ أيّار من جانب لجنة فرعية للجمعية العامة. فيقترح الأنجلو- ساكسون اسم رئيس الصليب الأحمر السويدي، برنادوت[١٦٣]. وفي اليوم التالي، نجد أن وزير الخارجية الأميركي يقوم، نافذَ البصيرة، ببلورة التحليل التالي في منشور تعميمي موجَّهٍ إلى السفارات الأميركية في البلدان العربية[١٦٤]:

إن الضعف الداخلي لمختلف البلدان العربية إنما يجعل من الصعب عليها التحرك الفاعل في فلسطين. فبنية العراق الحكومية كلها إنما تُعرِّضُها الاضطراباتُ السياسيةُ والاقتصاديةُ للخطر ولا تستطيع الحكومةُ العراقية بالفعل تأمين إرسال أكثر من الوحدات القليلة التي قَدَّمَتْهَا بالفعل. أمَّا مصر فقد عانت مؤخرًا من إضرابات واضطرابات. وجيشها عتاده غير كاف بسبب رفضها المساعدة البريطانية، وما هو متوافر ضروري لمهمات الشرطة في الداخل. وأمَّا سوريا فهي لا تحوز لا تسليحًا ولا جيشًا جديرًا بهذا الاسم ولم تكن قادرة على تنظيم جيش كهذا منذ جلاء الفرنسيين قبل ثلاثة أعوام. وأمَّا لبنان فهو لا يحوز جيشًا حقيقيًا في حين أن العربية السعودية تحوز جيشًا صغيرًا يكفي بالكاد لفرض النظام في صفوف القبائل. والتحاسدات بين السعوديين والسوريين، من جهة، والحكومتين الهاشميتين في شرق الأردن والعراق، من الجهة الأخرى، إنما تمنع العرب، بحد ذاتها، من تحقيق الاستخدام الأفضل لقواتهم الموجودة الآن. ولولا وجود الضباط البريطانيين، لَمَا تمتع جيش شرق الأردن بالمظهر الجيد الذي يتمتع به لأن تنظيم الجيش إنما يعتمد على وجود ضباط بريطانيين في المناصب الرئيسية. بيد أن هذا لا يعني أن الدولة اليهودية يمكنها، لأمد طويل، أن تصمد كَكيانٍ مكتف بذاته في وجه عداوة العالم العربي. وإذا ما اتَّبع اليهود آراء متطرفيهم الذين يميلون إلى سياسةِ احتقارٍ للعرب، فإن الدولة اليهودية التي ستنشأ، أيًا كانت، لن تكون قادرة على البقاء إلاَّ بمساعدة مستديمة آتية من الخارج.

ويرى وزير الخارجية الأميركي الآن أن الاعتراف، وإن كان يدعو إلى الأسف، قد صار حتميًا. وهو لا يأمل إلاَّ في أن يتم هذا الاعتراف دون عجلة. وهو يلقي بالمسئولية عن اتخاذ القرار على كاهل كليفورد، وهو رجلٌ سيرفض الوزيرُ دائمًا التحدث إليه.

وفي ١٤ مايو/ أيَّار، نجد أن الجمعية العامة، تعتمد، على أساس السعي إلى تحقيق هدنة في فلسطين، مبدأ تعيين وسيط يتعين عليه العمل بالتعاون مع لجنة الهدنة بينما يجري إعفاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين من مسئولياتها. وفي ليلة ١٤ – ١٥ مايو/ أيَّار، تناقش الجمعيةُ العامة بشكل محموم المشروع الفرنسي- الأميركي الخاص بالنظام الدولي للوصاية المؤقتة على القدس. وبعد تعديل المشروع، يحصل على ٢٠ صوتًا مؤيِّدًا في مقابل ١٥ صوتًا معارضًا وامتناع ١٩ عضوًا عن التصويت. فيجري نبذه لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين (٣٦ صوتًا). وهكذا نجتاز الساعة المصيرية لانتهاء الانتداب (أخذًا بعين الاعتبار فارق التوقيت بين القدس ونيويورك).

أيام الانتداب الأخيرة

بعد النجاحات الكبيرة في السهل الساحلي، تُعَزِّزُ الهاجاناه والپالماخ مواقعهما لمواجهة استحقاق الخامس عشر من مايو/ أيَّار[١٦٥]. ففي ٣٠ أبريل/ نيسان، يجري شن عملية يفتاح، بقيادة يجال آللون، قائد الپالماخ، للاستيلاء على مدينة صفد ذات التكوين السكاني المختلط في الجليل، وذلك بعد أن انسحب البريطانيون من تلك المنطقة. وتسمحُ ثغرةٌ بإيجاد ممر إلى الأحياء اليهودية في المدينة المحاصرَة منذ شهر فبراير/ شباط. ويجري الاستيلاء على عدة قرى عربية ويتم نهبها وتدميرها. فيهرب السكان. وعندما يسقط عدة عشرات من الشبان في الأسر يجري ذبحهم[١٦٦]، ولا مراء في أن ذلك يرجع جزئيًا إلى الرغبة في الانتقام ليهود صفد الذين تعرضوا لمذبحة في عام ١٩٢٩. ويتم صد هجوم أول على المدينة في ٥ و٦ مايو/ أيَّار بعد قصفٍ طويلٍ بمدافع الهاون. وبعد انهيار المقاومة، يجري ترك طرق للخروج لتمكين السكان من الهرب إلى سوريا. ويبقى بعض المسيحيين في المدينة. غير أنهم سوف يتم طردهم فيما بعد في اتجاه حيفا.

وبشكل موازٍ، في الجليل أيضًا، يجري تطهير وادي بيسان (بيت شيعان بالعبرية) – حيث تُوجد مستوطناتٌ يهودية قوية- من سكانه العرب بينما يتم تدمير قراهم. ويتم الاستيلاء على مدينة بيسان في ١١ مايو/ أيَّار. ويبقى في المدينة ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ من سكانها الذين لا يتجاوزون ٥٠٠٠ نسمة. وسوف

يجري طردهم نحو ١٥ مايو/ أيَّار، سعيًا إلى عدم ترك تركز عربي خلف الخطوط اليهودية، فيتم توجيه المسيحيين في اتجاه الناصرة بينما يتم توجيه المسلمين إلى سوريا.

ويظل طريق القدس شريانًا حيويًّا في نظر القيادة الصهيونية. وكان جيش الإنقاذ قد أرسل قوة مهمة لدعم الفلسطينيين، خاصةً في قطاع هضاب اللطرون. وفي ٧ مايو/ أيَّار، تُبدي القواتُ العربية مقاومةً قوية لمحاولة تمرير قافلة. وتدوم المعركة أربعة أيام مع وصول تعزيزات عربية من القدس والخليل ومشاركة الميليشيات القروية في المنطقة. ويتم الاستيلاء على عدة قرى عربية غير أن جيش الإنقاذ يحتفظ بهضاب اللطرون إلى النهاية[١٦٧].

وبعد عودة جولدا ميرسون إلى تل أبيب، يرى بن جوريون أن الحرب قد أصبحت حتمية. فيطلب من القادة العسكريين التحضير لهجوم عام يشمل الاستيلاء على طريق الوصول إلى القدس وتصفية الجيوب العربية الأخيرة في الأراضي التي يسيطر عليها اليهود ووضع خطة لمواجهة دخول القوات العربية إلى فلسطين. وهو يمتنع عن الرد على سؤال حول ما إذا كان يجب مد العمليات إلى خارج حدود الدولة اليهودية التي نص عليها التقسيم، محيلاً الإجابة إلى قرارات الحكومة المؤقتة القادمة.

وتشاؤمه تعززه أحداث ١٢ مايو/ أيَّار[١٦٨]. ذلك أن مستوطنات جوش إتزيون المعزولة في القطاع العربي تقطع طرق مواصلات الفيلق العربي إلى القدس. وكانت التعليمات الصادرة إلى الحامية تنص على القيام بأعمال هجومية سعيًا إلى تحويل القوات العربية عن قطاع القدس. وفي ٤ مايو/ أيَّار، قررت وحدة من الفيلق مدعومة من الجيش البريطاني والجنود غير النظاميين المحليين شن هجوم ثأري على مجموعة المستوطنات ثم انسحبت بعد معارك شرسة. وساعتها، أصبح القادة المحليون عازمين على تصفية هذا التهديد الذي قد يربك مرور الجيش الأردني بعد الخامس عشر من مايو/ أيَّار. وتحت قيادة عبد الله التل، يبدأ الفيلق حصارًا منهجيًّا للمواقع اعتبارًا من ١٢ مايو/ أيَّار. وفي ١٣ مايو/ أيَّار، تسقط المستوطنة الرئيسية.

وبحسب الرواية الإسرائيلية الرسمية، كان المستوطنون ومقاتلو الهاجاناه بسبيلهم إلى الاستسلام عندما انهمك القرويون ورجال الفيلق في ذبحٍ دون تمييزٍ وفي نهبٍ كاملٍ للمستوطنة. وبحسب رواية الفيلق، وصل الجنود الأردنيون جد متأخرين فلم يتمكنوا من منع حدوث مذبحة من جانب القرويين الراغبين في الثأر لدير ياسين ولخسائرهم منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني (يجب أن نتذكر أن المستوطنة هي التي بدأت الهجوم في ديسمبر/ كانون الأول بتدميرها قرية مجاورة). ثم إن الصهيونيين قد أوقعوا المهاجمين في فخ إذ رفعوا علمًا أبيض ثم فتحوا النار. ومنذئذ، كان من المستحيل استعادة النظام. والشيء الأرجح هو أن كل ما حدث قد حدث في ظروفٍ أضخم تشوش. وبالنسبة للذاكرة الإسرائيلية، يجري وَضعُ هذا الحدث على مستوى مكافئ لمستوى حدث دير ياسين والقافلة المتجهة إلى جبل سكوبَس(١٦٩).

وفي اليوم التالي، ١٤ مايو/ أيَّار، يسمح وصول مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر – الذين قاموا بمجازفات شخصية هائلة– باستسلام ثلاث مستوطنات أخرى: وسوف يجري نقل ١٣٧ أسيرًا إلى الأردن وترحيل ٦٠ جريحًا وغير مقاتل إلى بيت لحم تحت حماية الصليب الأحمر(١٧٠). ويقوم الفيلق بتأمين هذا الإخلاء المزدوج بانضباط(١٧١).

والنقطة الأخرى موضع الجدل هي تأكيد التل فيما بعد والذي يذهب إلى أنه هو الذي نظَّم الهجوم، خلافًا لتعليمات جلوب بعدم التدخل. فقد أوهم رئيسَه بأن الفيلق قد تعرض لهجوم، فحصل على تعزيزات، بينما يؤكد جلوب مسئوليته الكاملة عن القرار الخاص بتصفية هذا الموقع بالغ الخطورة على مواصلات الفيلق العربي.

وفي القدس، يشرع البريطانيون الآن بالرحيل. وبالنظر إلى عجز كاننجهام عن التوصل إلى هدنة مقيمة وإلى عدم رغبته في محاباة هذا الطرف أو ذاك، فقد اقترح تسليم البنايات الإدارية إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حين تسليمها إلى الحاكم العام القادم الذي سترسله منظمة الأمم المتحدة(١٧٢). ويرى رينييه في ذلك وسيلة لإنشاء «منطقة أمنية» هناك تسمح بحماية السكان المدنيين. والحاصل أن هذه الفكرة، المطروحة منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، لم تكن قد طُبِّقت

بَعْدُ بشكلٍ ملموس. وهكذا جرى تحديد ثلاث مناطق في القطاع الأوسط الفاصل بين الأحياء اليهودية والعربية في المدينة الجديدة. وفي مستهل مايو/ أيّار، يتجرأ رينييه إلى حد اقتراح وضع القدس كلها تحت جناح الصليب الأحمر. والحاصل أن الأطراف العربية قد قَدَّمَتْ رأيًا إيجابيًّا بالأحرى: فعبد الله يرى في ذلك إمكانية للالتفاف على مسألة القدس التي لم يرد أي ذكر لها البتة في مباحثاته مع المبعوثين الصهيونيين، والهيئة العربية العليا تضع كشرط لذلك الجلاء أولاً عن حي القطمون الذي استولى عليه الصهيونيون للتوّ (فهي تهدد بقطع إمداد المدينة اليهودية بالمياه إذا لم تتم الاستجابة لمطلبها). وتوافق منظمةُ الأمم المتحدة والبريطانيون على الفكرة. ولا تتعهد الوكالة اليهودية بشيء وتتساءل عما ستكون عليه شروط تزويد المدينة بالإمدادات، فتقترح اللجنة الدولية للصليب الأحمر عندئذ التكفل بتأمينها.

وفي ١٢ مايو/ أيّار، يرفض جروميكو مشروع التحييد هذا، والذي يرى فيه وسيلة لدعم المصالح الأنجلو – عربية. وعلاوة على تأكيد الدعم للأطروحات الصهيونية، تنزعج موسكو من اتجاه المنظمة الجنيفية إلى تجاوز اختصاصاتها إلى حد بعيد. والحال أن رينييه، مع دفعه كالعادة في اتجاه تحييد المدينة المقدَّسة، إنما ينكب على التحضير لقيام المناطق الأمنية. وهو ينجح مؤقتًا في فرضها. وبقدر ما أن أي طرف من المحاربين لا يسيطر عليها، فسوف تصبح رهاناتٍ بالنسبة للمعارك القادمة.

ولدى اقتراب الموعد المصيري، لا يعود الوجود العسكري البريطاني قائمًا إلاَّ في حيفا، موقع التجمع قبل ركوب البحر، وفي القدس. واحترامًا لآداب السلوك، نجد أن وحدات الفيلق العربي، التي لم تعد من الناحية الرسمية تابعة لسلطات الانتداب منذ ١٣ مايو/ أيّار، إنما تُعاد إلى شرق الأردن، إلاَّ في بعض النقاط حيث تكشفت استحالةُ رحيلها (كان سيتعين عليها المرور بالقدس)[١٧٣]. وبالمقابل، وعلى الرغم من خطر المواجهة الذي بات الآن جد قريب، تقرر لندن إبقاء الضباط البريطانيين العاملين في صفوف الفيلق العربي، بل زيادة عدد «الأخصائيين» (الكوادر التقانية، الضباط) العاملين في صفوف الجيش الأردني مع تشجيع عدد معين من كوادر القوات التي رابطت في السابق في فلسطين على الانتقال إلى الأردن[١٧٤]. ويؤخذ في الحسبان كالعادة افتراض تقسيم سلمي و، في جميع

الحالات، سوف يلعب الضباط دورًا يساعد على الاعتدال. على أن هذا الخيار إنما يجري تفسيره في الاتجاه المضاد من جانب المسئولين الصهيونيين، الذين يرون فيه دليلاً على الرغبة في القضاء على الدولة اليهودية عن طريق جيش عربي تحت سيطرة لندن الوثيقة. والحال أن تكاثر المتدخلين – المندوب السامي البريطاني واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة الهدنة-، وكل منهم له شواغله الخاصة، لا يؤدي إلى تسهيل التحركات المتخذة في الساعة الأخيرة من أجل صون الهدوء في المدينة المقدَّسة.

وبحسب العادة البريطانية، كان قد جرى تحديد انتهاء الانتداب بالرابع عشر من مايو/ أيَّار في منتصف الليل بالتوقيت المحلي. وصباح ذلك اليوم[١٧٥]، يستعرض كاننجهام لآخر مرة حرس الشرف المؤلَّف من جنود سكتلنديين، ثم يستقل سيارة من طراز رولز- رويس (رَفَضَ ركوبَ سيارة عسكرية مدرعة) متجهًا إلى قلنديا، مطار القدس. ومن هناك، يستقل طائرة إلى حيفا، حيث سيركب البحر من هناك متجهًا إلى إنجلترا. وفي اليوم نفسه، يغادر الموظفون والعسكريون البريطانيون بناياتهم في القدس.

على أن الجلاء لن يتم إلاَّ في ٣٠ يونيو/ حزيران، وهو اليوم الذي سيقوم فيه الجنرال ماكميلان بتسليم ميناء حيفا، مقابل إيصال بالاستلام، إلى مندوبٍ إسرائيلي، بما يعيد طقوس تسليم فلسطين إلى السير هربرت صمويل في عام ١٩٢٠. بيد أن السير هربرت صمويل كان قد تسلم «فلسطين بتمامها وكمالها». أمَّا ما تركه خليفتهُ الأخير، بعد ثمانية وعشرين عامًا من ذلك، فهو فلسطين ممزَّقة.

الفصل الثاني

حرب فلسطين

غداء ألكسندر باورودي مع الجنرال مارشال وأوستن وتريجفي لي في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٤٨[1]:

" بما أنني قد سُئلت في البداية عن الطريقة التي أنظر بها إلى تطورات مسألة فلسطين، فقد بيّنتُ أنني أعتقد أن علينا البحث عن طريقٍ وسطٍ يحول في آن واحد دون انتصارٍ عربي، من شأنه أن يكون تحديًا لمنظمة الأمم المتحدة، ويبدو لي الآن من جهة أخرى أنه مستبعد، ودون هزيمةٍ عربيةٍ جد قاسية من شأنها أن تهز الشرق الأدنى برمته. وقد أشرتُ على سبيل المثال إلى أنه لو جرى رفع الحظر على إرسال الأسلحة، فسوف يبدو لي من المفيد اتخاذ ضمانات لتفادي إرسال اليهود طائرات قادرة على قصف العواصم العربية.

" وقد تدخل السناتور أوستن في الحديث على الفور لكي يعبر عن معارضته لأي رفع للحظر من شأنه أن يتعارض على نحو مباشر مع الهدف المتمثل في الحد من الأعمال الحربية ووقفها.

" وأشار وزير الخارجية [الأميركي مارشال] إلى أنه سوف يتكلم بحرية تمامًا، «ليس بوصفه دبلوماسيًا» وطلب مني اعتبار تبادلنا للآراء تبادلاً بالغ الخصوصية والسرِّية.

" فأشار في البداية إلى أن الولايات المتحدة لا ترغب في التصرف إلاَّ بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالحظر خاصة، فإن موقفه صعب بسبب الضغوط التي يتعرض لها والتي أشار إليها عدة مرات ولأن الإبقاء على الحظر، وهو حظر غير متحيزٍ وصارمٌ، إنما يصعب تبريره من وجهة النظر الدولية، وكذلك من وجهة النظر الداخلية إذا ما واصلت بلدانٌ أخرى تقديم أسلحة للمتحاربين. [...] وهو يرى من جهة أخرى أن رفع الحظر لن يكون من شأنه إعطاء نتائج مادية قبل مدة شهر بيد أن بوسعه، والحق يقال، أن يُنتِجَ أثرًا سيكولوجيًا فوريًا.

" وقد تَعَرَّضَ اليهودُ لخسائر لكن العرب أيضًا تعرضوا لخسائر. وكانت هناك بعض الفرص الحقيقية لكي يقبل اليهود الهدنة التي حاولت الحكومةُ الأميركية دفعهم إلى قبولها منذ الأيام التي سبقت عودة السيد شيرتوك إلى فلسطين.

" وإذا كانوا قد رفضوا في نهاية الأمر، فإن ذلك إنما يرجع جزئيًا إلى نجاحاتهم العسكرية الأولى والتي وصفها وزير الخارجية [الأميركي مارشال] بأنها مؤقَّتة، مضيفًا أن من السيئ بدء حربٍ بنجاحات وإن كان [هذا الرفض] يرجع جزئيًا إلى أن السيد كريتش - جونز قد تركهم يعتقدون أن عبد الله لن يهاجم أراضيهم، كما أن هذا التأكيد نفسه قد قدَّمه في التوِّ والحال [...]، مساعد جلوب باشا.

" أمَّا فيما يتعلق بالعرب، فمن المهم إنقاذ ماء وجههم (خاصة مصر).

" وسوف يتعين على أمرٍ بوقف إطلاق النار في القدس أن يكون الهدف الأول. ويمكن لعمل مجلس الأمن أن يمتد بعد ذلك إلى مناطق أخرى.

" وأخيرًا، فيما يتعلق بالإنجليز، يرى وزير الخارجية [الأميركي مارشال] أنهم يدركون أخيرًا الموقف الصعب الذي وضعوا أنفسهم فيه وأنه ربما جاز الأمل في انتظار قدر من التعاون من جانبهم».

يؤدي إعلان قيام دولة إسرائيل وتدخل الدول العربية العسكري إلى تغييرٍ جذريٍ لطابع مسألة فلسطين. وهكذا ننتقل من الحرب بين الجماعتَين السكانيتَين إلى صدام دولي في لحظةٍ تاريخية يُعْتَقَدُ فيها أن منظمة الأمم المتحدة الناشئة قد جعلت اللجوء إلى الحرب من المحرَّمات. وكما بالنسبة لغالبية الأحداث العنيفة التي شهدتها أعقاب الحرب العالمية الثانية، ينتمي هذا الصدام إلى الظاهرة العالمية الخاصة بنزع الاستعمار، بيد أن هذا الصدام التاريخي سوف يسجل نفسه ضمن أمد طويلٍ من التحولات المتعاقبة التي ينطوي عليها هذا.

الخامس عشر من مايو/ أيَّار ١٩٤٨

بسبب الاتصال الدائم بين سير اللعبة الدبلوماسية في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك (في ليك ساكسيس بشكل أدق) والأحداث في الساحة وواقع أن الخامس عشر من مايو/ أيَّار ١٩٤٨ يوافق يوم سبت (وهو يوم مستحيل لاتخاذ قرار تاريخي بالنظر إلى الاعتبارات الدينية اليهودية الصارمة)، فإن فارق التوقيت

واقتراب نهار السبت إنما يؤديان إلى امتداد يوم ١٥ مايو/ أيَّار التاريخي لأكثر من أربع وعشرين ساعة.

فبمجرد اطمئنان القيادة الصهيونية إلى أن البريطانيين بسبيلهم بالفعل إلى مغادرة فلسطين، وهو ما كانت هذه القيادة تشك فيه إلى النهاية، نجد أن هذه القيادة تؤكد قرارها الخاص بإعلان الدولة فورًا. وعلاوة على تحقيق مشروع الصهيونية التاريخي، فإنها تريد إحباط خطة وضع فلسطين تحت الوصاية إحباطًا نهائيًا. وقد تم إعلان دولة إسرائيل في ١٤ مايو/ أيَّار. ويتصل الجدل الأخير بالإشارة التالية إلى الحدود. وبن جوريون يعارض ذلك مشيرًا إلى إعلان استقلال الولايات المتحدة الذي لا يتضمن إشارة كهذه وإلى إمكانية أن يسمح قَدَرُ السلاح بتوسع ترابي في الجليل وفي ممر القدس. وتتصل المناقشة الأخرى بالإشارة إلى الله ومن ثم إلى الطبيعة الدينية أو العلمانية للدولة القادمة. فيفرض بن جوريون الحل الوسط المتمثل في الإشارة إلى «صخرة إسرائيل العالية»، وهي عبارة مجازية تسمح بإرضاء الطرفين [المتدين والعلماني].

وقد حدث الإعلان في الساعة الرابعة عصرًا (بالتوقيت المحلي) في تل أبيب للسماح بتوقيع الإعلان قبل بدء السبت عند غروب الشمس.

ويشير النص إلى المهد التاريخي للشعب اليهودي وإلى رغبته على مَرِّ الأزمنة في إقامة دولته في هذا المهد وإلى مؤتمر بال عام ١٨٩٧ وإلى تصريح بلفور وإلى ميثاق الانتداب. ويجري إدخال تدمير يهود أوروبا كحجة جديدة:

إن الهولوكوست النازي، الذي أباد الملايين من يهود أوروبا، إنما يشير من جديد إلى إلحاح مهمة إعادة تكوين الدولة اليهودية وتقديم حل بهذا الشكل لوضع اليهود الذين جرى اقتلاعهم وذلك بفتح الباب أمام جميع اليهود ووضع الشعب اليهودي على قدم المساواة مع أسرة الأمم.

إن الناجين من الكارثة الأوروبية، شأن يهود البلدان الأخرى تمامًا، قد أعلنوا حقهم في أن يحيوا حياة قوامها العزة والحرية والعمل، وقد سعوا بشكل متواصل إلى الهجرة إلى فلسطين دون أن يسمحوا للعقبات والصعوبات بصدهم عن ذلك.

وخلال الحرب العالمية الثانية، قدَّمَ شعبُ فلسطين اليهودي مساهمته الكاملة في نضال الأمم المحبة للحرية ضد النازية. والحال أن تضحيات جنوده وجهود شغيلته قد عادت عليه بمكانة الندية مع الشعوب التي أسست الأمم المتحدة.

وهو يشير إلى قرار ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني [١٩٤٧]، ولكن دون الإشارة إلى شِقِه المقابل الذي يخص العرب:

في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يؤيد قيام دولة يهودية مستقلة في فلسطين ويدعو سكان البلد إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لجعل هذا القرار عمليًا.

واعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في أن يقيم لنفسه دولة مستقلة، اعتراف لا يمكن الرجوع عنه. وعلاوة على ذلك فإن من الحق البديهي للشعب اليهودي أن يكون أمة كجميع الأمم الأخرى ضمن دولته ذات السيادة.

وبناءً عليه فإننا، نحن أعضاء المجلس القومي، الذي يمثل شعب فلسطين اليهودي والحركة الصهيونية العالمية، وقد اجتمعنا في جمعية جديدة بحكم الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،

نعلن قيام الدولة اليهودية في فلسطين[٢] والتي سوف تحمل اسم إسرائيل.

ونعلن أنه اعتبارًا من انتهاء الانتداب، عند منتصف الليل، في ليلة ١٤ – ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨، وإلى أن يتسنى لأجهزةٍ دستورية منتخبة بصورة نظامية أن تبدأ العمل بما يتماشى مع دستورٍ سيتوجب وضعه من جانب جمعية تأسيسية اعتبارًا من الآن وإلى الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨، فإن المجلس القومي سوف يتصرف باعتباره الجمعية المؤقتة للدولة وأن جهازه التنفيذي، الإدارة القومية، سوف يشكل الحكومة المؤقَّتة لدولة إسرائيل.

وسوف تشجع دولة إسرائيل تنمية البلد بما يعود بالفائدة على جميع سكانه ؛ وسوف تقوم على مبادئ الحرية والعدل والسلم التي دعا إليها الأنبياء العبرانيون ؛ وسوف توفر المساواة الاجتماعية والسياسية التامة والكاملة لجميع مواطنيها دون تمييز في العرق والعقيدة والنوع ؛ وسوف تكفل الحرية الكاملة للعقيدة والعبادة والتعليم والثقافة: فهي سوف تكفل حماية وحرمة الأماكن المقدَّسة وعتبات جميع الديانات وتحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وبسبب التعارض بين العلمانيين والمتدينين، لن تجري كتابة الدستور وسوف يتعين الانتظار إلى تسعينيات القرن العشرين حتى يتخذ مضمون الإعلان، خاصة البنود المتعلقة بالمساواة بين الجميع، قيمةً دستورية.

وعناصر الإعلان الأخيرة تحيل إلى الوضع المباشر وإن كانت تندرج ضمن التقليد الصهيوني الخاص بالحديث عن وجود «سكان عرب»:

إننا ندعو الأمم المتحدة إلى مساعدة الشعب اليهودي في بناء دولته وإلى قبول إسرائيل عضوًا في أسرة الأمم، وفي اللحظة التي يجري فيها عدوانٌ غير مبرَّر، نناشد السكان العرب في دولة إسرائيل داعين إياهم إلى العودة إلى دروب السلم وإلى لعب دورهم في تنمية الدولة ونؤكد لهم أنهم سوف يتمتعون بحق المواطنة الكاملة والتامة على قدم المساواة مع اليهود وسوف يتم تمثيلهم على النحو الذي يستحقونه في جميع الأجهزة والمؤسسات المقامة، المؤقتة والدائمة.

ونحن نعرض السلم والصداقة على جميع الدول المجاورة وعلى شعوبها وندعوها إلى التعاون مع الأمة اليهودية المستقلة لما فيه خير الجميع المشترك. ودولة إسرائيل مستعدة لأن تسهم، من جانبها، في التنمية السلمية للشرق الأوسط وفي إعادة إعماره.

ونحن ندعو جميع اليهود في مختلف أرجاء العالم إلى مؤازرتنا في مهمة الهجرة والتنمية وإلى مساعدتنا في المعركة الكبرى التي نخوضها سعيًا إلى تحقيق الحلم الذي راودنا جيلاً بعد جيل: خلاص إسرائيل.

وفي اللحظة نفسها، في واشنطون(٣)، يتواصل احتدام الجدل في داخل إدارة ترومان. فرجال وزارة الخارجية يقبلون ضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل القادمة، لكنهم يفضّلون أن تتحرك الولايات المتحدة [في هذا الاتجاه] بالاشتراك مع حلفائها الغربيين كي لا تبدو في صورة عَرَّاب الدولة اليهودية ويتفاقم خلافها مع الدول العربية. ويرد كليفورد، باسم مصالح الرئيس الانتخابية، بأنه لابد من أن يتم الاعتراف فورًا. وهو يبادر بالتوجه بالخطاب مباشرةً إلى ممثل الوكالة اليهودية في العاصمة الاتحادية لكي يطلب إليه أن يوجه إلى الرئيس وإلى وزارة الخارجية طلبًا بالاعتراف. وبما أن ممثل الوكالة اليهودية لا علم لديه بمضمون إعلان الاستقلال الذي يوشك أن يذاع، فإنه يكتب من تلقاء نفسه الطلب الذي يؤكد أن الدولة اليهودية سوف تقوم في داخل الحدود التي حددها قرار ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني(٤).

ويبقى تحريرُ نص الاعتراف عبر سلسلة متتابعة من المكالمات الهاتفية بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، دون إبلاغ الوفد الأميركي لدى منظمة الأمم المتحدة بالأمر، بينما هو بسبيله إلى التفاوض على هدنة في فلسطين على أساس وصايةٍ على القدس. ونحو الساعة السادسة مساءً (حيث يتوافق التوقيت المحلي مع

منتصف الليل في فلسطين)، يعلم الوفد بالاعتراف الوشيك. فيحدث ما يشبه التمرد في صفوف هذه المجموعة من الدبلوماسيين الذين رهنوا مصداقيتهم كلها أمام الوفود الأخرى ويجدون أنفسهم الآن وقد تم التبرؤ منهم علناً. فيفكرون في تقديم استقالة احتجاجية جماعية. غير أنه يجري إرسال دين راسك على عجل من واشنطون لتهدئتهم، بيد أن غضبهم كان قد تراجع لدى وصوله. ويذهب دين راسك إلى أن بعض المقربين من وزير الخارجية قد اقترحوا عليه تقديم استقالته، غير أن هذا الأخير يرد عليهم بأن القرار يرجع إلى صلاحيات الرئيس الدستورية وأن أحدًا لا يملك الحق في تقديم استقالته في هذه الظروف. وعلى أي حال، فإن الموقف الأميركي في الأمم المتحدة إنما يجد نفسه وقد فقد اعتباره بالكامل.

وفي الساعة السادسة وإحدى عشرة دقيقة مساءً، يجري نشر تصريح ترومان: إن الولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة بوصفها السلطة القائمة من الناحية الفعلية [*de Facto*] لدولة إسرائيل الجديدة[٥].

وفي الأمم المتحدة، يتفنن جروميكو في توضيح ارتباكات السياسة الأميركية بالمقارنة مع تواصل الآراء السوفييتية[٦]. وفي ١٧ مايو/ أيار، يعترف الاتحاد السوفييتي بالدولة الجديدة، ولكن من الناحية القانونية [*de jure*] ويعقد في معمعان الأحداث اتفاقًا ينشئ علاقات دبلوماسية. وكان دعم الكتلة الشرقية للدولة الجديدة واضحًا وسوف تستخدمه الدول العربية من جهة أخرى لكي تبرر تدخلها العسكري. ونجد الفكرة الرئيسية الأكمل في التصريح المصري[٧]:

إن كل هذه الجرائم المرتكَبَة في الأرض المقدسة إنما تثبت بشكل قاطع أن الإرهابيين الصهيونيين قد استنسخوا في فلسطين أعمال البربرية الوحشية التي أنزلها نازيو ألمانيا باليهود وبالشعوب المغلوبة، وهي أعمال أدينت إدانة مهيبة بوصفها جرائم ضد الإنسانية.

و:

تعلن حكومة المملكة المصرية أن هذا التدخل ليس مُوَجَّهًا بالمرة ضد يهود فلسطين، بل هو موجه ضد عصابات الإرهابيين الصهيونيين وأنها لا تهدف إلاَّ إلى استعادة النظام والسلم والأمن في هذا البلد، خاصة بعد زوال الانتداب وذلك إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويشير الأردنيون بشكل مباشر إلى دير ياسين[٨]. ويعلن السوريون بشكل أوضح تضامنهم العربي والصلة بنزوح الفلسطينيين[٩]:

إن الصهيونية، استباقاً منها لقرارات منظمة الأمم المتحدة، قد سارعت إلى الإرهاب وإلى القتل، أملاً منها في فرض إرادتها عبر إبادة شعب فلسطين العربي المسالم. وقد زعزعت النظام والأمن وانتهكت القانون ودنّست كل ما هو مقدّس في هذا البلد المسالم، فارتكبت دون رادع أعمالها العدوانية الظالمة وجرائمها الجائرة. وكانت نتيجة ذلك هي نزوح سكان مدن وقرى بأكملها، سعوا إلى ملاذ لدى إخوتهم في البلدان العربية المجاورة، أمام مشهد بيوتهم المهدّمة وممتلكاتهم المنهوبة[×].

ودخول البلدان العربية الحرب يطرح مشكلة حقوقية معقدة[١٠]. فاجتياز الحدود قد يشكل عملاً عدوانيًا أو تهديدًا للسلم يستحق الشجب والتدخل من جانب الأمم المتحدة، إلاً أن الجيوش لو تغلغلت فقط في الجزء العربي من خطة التقسيم، فيمكن اعتبارها مدعوةً من جانب السكان وعند هذه المرحلة لن يكون تدخلها، بحد ذاته، تهديدًا للسلم. فهذا التهديد لن يبدأ إلاً مع الهجوم على الجزء اليهودي. والحال أن الجيوش العربية، في بعض النقاط، تهدد الأرض اليهودية تهديدًا مباشرًا، وفي نقاط أخرى، يتمركز اليهود بالفعل وبشكل واسع في الأرض العربية ...

ثم إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة قد انتهت في ١٥ مايو/ أيّار – بعد انتهاء الانتداب بساعتين ونصف ساعة– في جو من التشوش التام، بسبب انقلابات الموقف الأميركي. والحاصل أن القرار الذي جرى اتخاذه (١٨٦ [S - 2]) إنما يحيل القرارات التي يجب اتخاذها إلى مجلس الأمن وإلى الوسيط الذي يجب تعيينه ويعفي اللجنة الخاصة بفلسطين من مهامها. والفاعلون باسم الأمم المتحدة في فلسطين سوف يتمثلون في لجنة الهدنة في القدس والوسيط القادم الذي سيبذل مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية وسلطات الطوائف في فلسطين من أجل:

١) تنظيم عمل المصالح العمومية الضرورية لأمن وصالح سكان فلسطين.

٢) تأمين حماية الأماكن المقدّسة والمنشآت والمواقع الدينية في فلسطين.

٣) التشجيع على تسويةٍ سلميةٍ لوضع فلسطين في المستقبل.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وهو سوف يلجأ لضمان صالح السكان «إلى عون وتعاون مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة وذات الصلاحية، كمنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولي ومنظمات حكومية وغير حكومية أخرى ذات طابع إنساني وغير سياسي».

ويظل الإطار المرجعي هو الهدنة في فلسطين وليس كياني الدولتين اللذين نصت عليهما خطة التقسيم. ويصبح پابلو دي آثكارات، ممثلُ اللجنة الخاصة بفلسطين في الساحة، سكرتيرًا للجنة الهدنة ويجري تحميله المسئولية المؤقتة عن بلدية القدس ضمن إطار تدويلها(١١). والحال أن المندوب الذي عينته منظمة الأمم المتحدة لإدارة القدس، روبرت إيڤانز، إنما ينتمي إلى طائفة الكويكرز ويرفض أن تكون له حراسة مسلّحة. وسوف ينتظر تأمين السلم لكي يتولى منصبه. بيد أنه لن يأتي إلى القدس أبدًا(١٢).

العمليات العسكرية

إذا كانت العمليات العسكرية تدور بشكل متزامن، فإن ضرورات العرض تفرض رؤية بحسب كل قطاع جغرافي لا يجب لها أن تسمح بأن ننسى أن كل شيء إنما يحدث، بالنسبة للفاعلين، في وقت واحد. والحال أن المسئولين الإسرائيليين، وقد دخلوا في حرب حتى الموت، إنما يبالغون بشكل كبير في تقدير حجم القوات المنخرطة من الجانب العربي. وبما أن العراق ومصر، غير المستعدين للمعركة، لا يرسلان إلى فلسطين غير جزء من جيشيهما، بينما تظل الأجزاء الأخرى قيد التدريب أو لأجل الحفاظ على النظام، فإن بالإمكان تقدير العدد الإجمالي – الذي يشمل المتطوعين– للمنخرطين في فلسطين بنحو عشرين ألف رجل(١٣).

الجيش السوري	١ ٥٠٠
الجيش اللبناني	١ ٠٠٠
الجيش العراقي	١ ٥٠٠
الجيش الأردني	٤ ٥٠٠
الجيش السعودي	١ ٥٠٠
الجيش المصري والمتطوعون	١٠ ٠٠٠
الإجمالي	٢٠ ٠٠٠

ويجب أن نضيف إلى هؤلاء الآلاف القليلة من المقاتلين الفلسطينيين والمتطوعين العرب الذين يقاتلون منذ عدة شهور. ومن المؤكد أن العدد الإجمالي لا يصل إلى ٣٠ ٠٠٠ رجل. وإذا كانت القوات العربية شابة متحمسة، فإنها تفتقر إلى التدريب والخبرة القتالية. والقيادة العليا مستواها متوسط والشئون اللوچستية جد مختلَّة. وهي تتمتع بتفوق قوي في المعدات الثقيلة، بيد أن الإسرائيليين إنما يبالغون هنا أيضًا في تقدير عددها.

وفي مواجهة هذه القوات، يتمتع الجيش الإسرائيلي الآخذُ في التشكل بعدد من الجنود يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ بينهم ٦ ٠٠٠ في قوات النخبة المتمثلة في البالماخ، ويصل عدد جنود جماعتي الإرجون وشتيرن المنقشتين إلى ٣ ٠٠٠. ويتمتع الجيش الإسرائيلي بتفوق عددي وبالميزة الملحوظة المتمثلة في وحدة القيادة، في حين أن الجيوش العربية تتحرك بشكل غير مُنَسَّق. وإذا كانت الكفاءة العسْكرية قد زادت بعد شهور من المعارك، فإن الإرهاق فعليٌّ والسلاح، الذي يبدأ في الوصول بكميات كبيرة، يفتقر إلى المعدات الثقيلة.

ويجتاز الجيش المصري الحدود في ١٥ مايو/ أيّار بينما يقوم سلاحه الجوي الصغير بقصف تل أبيب(١٤). وهو يفتقر تمامًا إلى معلومات عن الساحة ويستخدم الخرائط الإنجليزية (ومن هنا النقل الحرفي، في النصوص المصرية، للكتابة الإنجليزية بدلاً من استخدام المصطلحات العربية). ويصطدم الجيش المصري على الفور بأول مستوطنة يهودية محصَّنة فيجري صد هجومه. والمستوطنات التالية تمثل عقبة مماثلة فيتأخر تقدم المصريين. وهم يختارون الالتفاف على العقبات

واتِّباع محورين متمايزين للزحف، الأول على الساحل والثاني في اتجاه بئر سبع. وفي غزة، يجري استقبالهم كمحرِّرين ويسارعون إلى نزع سلاح المقاتلين الفلسطينيين. ويستأنف المصريون زحفهم، فيصطدمون بمستعمرة ياد موردخاي التي تسقط في ٢٤ مايو/ أيَّار بعد معارك شرسة. ويتوقف زحفهم في إسدود، على بعد ٣٢ كيلو مترًا من تل أبيب. وفي ٢ و٣ يونيو/ حزيران، يشن الإسرائيليون هجومًا مضادًّا في هذا القطاع وإن كان بشكل غير مُنَظَّم. ويحتفظ المصريون بمواقعهم بيد أنهم لا يعودون راغبين في الزحف على الساحل. وهم يعانون من أوجه قصور لوچستية ملحوظة ولا يريدون تعريض أنفسهم لهجوم على أجنحتهم.

والمحور الثاني، في النقب، هو أساسًا من فعل الإخوان المسلمين المتطوعين والذين يقودهم ضباط من الجيش النظامي وترافقهم وحدة من الجيش المصري. ويتوافق هذا المحور أكثر مع الطبيعة السياسية للحرب من الجانب المصري، والتي لا تهدف إلى القضاء على الكيان الصهيوني بقدر ما تهدف إلى مواجهة الأطماع الأردنية. وفي ٢٠ مايو/ أيَّار، يدخل الطابور إلى الخليل ثم يحقق الاتصال مع الجيش الأردني في قطاع بيت لحم. وعلى الرغم من التوتر بين الجيشين، فإن الأردنيين والمصريين يتعاونون في الهجوم على المستوطنات اليهودية في منطقة القدس. وفي ٢٥ مايو/ أيَّار، تتوقف العناصر الأمامية على بعد ٥ كيلو مترات من المدينة المقدَّسة. وتعاني الشئون اللوچستية المصرية من استطالة طرق المواصلات والإمدادات ولا يمكن للجيش التقدم أكثر من ذلك.

وفي الشمال، نجد أن الخطة الأولى الخاصة بشن هجوم سوري – لبناني مشترك على طول الساحل إنما تترك الساحة حرة أمام الجيش الإسرائيلي. فهذا الجيش قد قرر استكمال تطهير المنطقة الساحلية بين حيفا والحدود اللبنانية والذي كان قد بدأ في الأسابيع السابقة. وبوجه عام فإن القرويين يهربون لدى اقتراب الجيش، الذي يترك لهم كالعادة طريقًا للخروج. غير أن قرية الطنطوره تُبدي، في ٢٢ – ٢٣ مايو/ أيَّار، قدرًا من المقاومة[١٥].

والحاصل أن الأحداث التي جرت آنذاك إنما تبدو جد غامضة وهي مازالت إلى اليوم موضع جدل حاد. ومن المؤكد أن السكان لم يهربوا ولم يكن بوسعهم أن يهربوا خلال الهجوم. وقد قُتِل عدد غير محدَّدٍ من القرويين خلال الاستيلاء على

التجمع السكني. وكان الجانب الرئيسي من الأسرى يتألف من نساء وأطفال وشيوخ جرى احتجازهم في البداية في معسكر ثم طُردوا في ١٨ يونيو/ حزيران إلى الضفة الغربية (نحو ألف من الأشخاص). وتتحدث شهادات شفاهية جُمعت هذه الأعوام الأخيرة عن مذبحة منهجية للرجال البالغين من جانب الجيش الإسرائيلي، وهو ما ينفيه قدامى المحاربين الذين شاركوا في العملية. ولا تتحدث الأرشيفات عن مذبحة كهذه، بيد أن استخدام التعبيرات المخففة يسمح بفهم أنه قد حدث على الأقل إعدام للأسرى. وتتراوح تقديرات عدد الضحايا بين ٥٠ و ٢٥٠. ومن المؤكد أنه قد حدثت أعمال سلب ونهب للممتلكات العربية (توجد شهادات عليها في الأرشيفات، حيث يوجه العسكريون اتهامات بشأنها إلى سكان المستوطنات اليهودية المجاورة) كما أن اللاجئين قد وجهوا اتهامات بارتكاب اغتصابات وإيذاءات جنسية.

وعلى الحدود اللبنانية، فإن الجيش اللبناني بقيادة فؤاد شهاب (٨٠٠ جندي) لا يتغلغل إلاَّ تغلغلاً طفيفًا في الأرض الفلسطينية لتحسين انتشاره الدفاعي وذلك على الرغم من التعليمات التي أصدرها رياض الصلح، رئيس الوزراء، بالانخراط في عمل هجومي[١٦]. وهكذا يستولي الجيش في ١٥ مايو/ أيَّار على قرية المالكية التي يفقدها في يوم ١٨. ثم ينسق عملياته مع الجيش السوري في قطاع إصبع الجليل.

وبما أن القوة السورية قد تخلت عن مشروع المرور عبر الجنوب اللبناني، فإنها تحاول التغلغل انطلاقًا من الجولان بين بحيرة طبرية ونهاية إصبع الجليل. والحاصل أن تغيير الخطة إنما يفاقم من عدم استعداد جيشٍ لم يجر تنبيهه إلى قرب نشوب الحرب إلاَّ قبل أيام قليلة من نشوبها. وبما أنه قد أعطى جزءًا من احتياطياته من الذخيرة لجيش الإنقاذ، فإنه إنما يفتقر إلى العتاد الحربي ويضطر إلى مراعاة حدود إمكاناته. وأخيرًا، فإنه لا يحوز غير القليل من المعلومات عن مسرح العمليات. والمقاومة الإسرائيلية من فعل المستوطنات اليهودية في المنطقة وبعض القوات التي أُرسلت لتقديم النجدة لها. ويجري وقف التقدم الأول لقاء خسائر جسيمة. وفي ١٨ مايو/ أيَّار، يشن السوريون بقيادة حسني الزعيم هجومًا جديدًا وينجحون في الاستيلاء على سَمَخ (تسميع)، في جنوب بحيرة طبرية، فاتحين بذلك الطريق إلى وادي الأردن. وعندئذ فإن خط الصد الإسرائيلي إنما

يتألف من الكيبوتزين التاريخيين ديجانيا ألف وديجانيا باء. وفي ٢٠ مايو/ أيَّار، يفشل الهجوم على المستوطنتين ثم يشن الإسرائيليون هجومًا مضادًّا ويستردون المواقع التي خسروها، ومن بينها سَمَخ، في ٢١ مايو/ أيّار.

وعندئذ، يركز السوريون مجهوداتهم على شمال بحيرة طبرية في قطاع ميشمار هايردين سعيًا إلى قطع إصبع الجليل. وهم ينسقون عملياتهم مع اللبنانيين وجيش الإنقاذ. وفي ٦ يونيو/ حزيران، يسترد اللبنانيون المالكية بينما يفشل السوريون أمام ميشمار هايردين. وفي يوم ١٠، ينجحون في الاستيلاء على المستوطنة. أمَّا جيش الإنقاذ فهو يصمد في معارك عنيفة بما في ذلك التلاحم الجسدي في منطقة لوبيا والشجرة.

والعراقيون موجودون إلى جنوب الانتشار السوري. وفي ١٥ مايو/ أيَّار، يحاولون عبور نهر الأردن على مقربة من التقائه بنهر اليرموك، حيث توجد مستوطنة جيشير والمحطة الهيدروكهربائية التي تغذي شبكة فلسطين. فيحتلون المحطة، إلاَّ أنهم يجري وقفهم أمام الكيبوتز. وفي الأيام التالية، يتم ردهم إلى مواقعهم التي انطلقوا منها. وتكون النتيجةُ نفسُها مصيرَ محاولةٍ أخرى على طول خط أنابيب شركة بترول العراق.

عندئذ يعقد الوصي على عرش العراق والملك عبد الله مجلسًا حربيًّا يقرر أن العراقيين سوف يدعمون الجناح الشمالي للجيش الأردني. ومن ثم يدخل العراقيون الضفة الغربية عبر جسر أللنبي ويصلون إلى نابلس في ٢١ مايو/ أيّار وطولكرم في ٢٣ مايو/ أيّار. وهم يتقدمون بسرعة ويهددون بقطع المجال الإسرائيلي إلى قطعتين. وفي أواخر الشهر، يجدون أنفسهم على بعد ١١ كيلو مترًا من البحر المتوسط. وعندئذ تقرر القيادة الإسرائيلية مهاجمتهم من الشمال في قطاع جنين، رأس المثلث الذي يتألف من مدن نابلس وطولكرم وجنين الثلاث.

ويبدأ الهجوم في الأول من يونيو/ حزيران ويترافق مع تطهيرٍ للمنطقة من سكانها العرب. وفي ٢ يونيو/ حزيران، يدخل الإسرائيليون جنين حيث تُبدي وحدةٌ عراقية والميليشيات الفلسطينية مقاومةً شرسة، وهو ما يتيح الوقت الكافي أمام الجيش العراقي لكي يهب لنجدة المدينة. وفي ٣ يونيو/ حزيران، يجري صد الإسرائيليين عن جنين بيد أنهم ينجحون في الاحتفاظ بجزء من الساحة فازوا به خلال هجومهم.

والجانب الرئيسي من مصير فلسطين يتقرر في الضفة الغربية حول القدس. ففي ١٥ مايو/ أيّار، يظل الغموض تامًّا فيما يتعلق بنوايا عبد الله. وما يفكر فيه الضباط الإنجليز في الفيلق العربي وعلى رأسهم جلوب باشا يظل دومًا هو ضم الجزء الأكبر من فلسطين العربية دون الدخول في مواجهة مسلَّحة مع الإسرائيليين. ويدرك جلوب تمامًا الطبيعة الخاصة لهذا النزاع الذي لا يمكن حله عسكريًّا والذي ينطوي، في كل مرحلة من مراحله، على تدخل الدول العظمى الخارجية. ومن ثم فإن الهدف الأول للمتحاربين هو خلق أمور واقعة مع التأكيد بنبرة عفيفة على رغبتهم في احترام الشرعية الدولية. وسوف يشرح ذلك تحديدًا في مذكراته[١٧]:

من المتعارف عليه، في الحرب، أن هدف جميع العمليات العسكرية هو القضاء على قوات العدو. ومع إنجاز هذه المهمة، يمكن للمنتصر إملاء الشروط التي تناسبه.

واحتلال الأراضي أو الانسحاب منها لا علاقة له بالمسألة البتة، إلاَّ بقدر مساعدته على تحقيق الهدف الرئيسي أو عرقلته لتحقيق هذا الهدف، ألاَ وهو القضاء على قوات العدو. فروسيا، على سبيل المثال، خلال الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٨١٢ على حدٍّ سواء، قد تخلت عن أجزاء شاسعة من أراضيها، سعيًا إلى جرّ الأعداء إلى خسارة الحرب وإلى القضاء عليهم.

بيد أن الحرب، في فلسطين، إنما تبدو مختلفة، إذ لا أمل هناك في خوضها إلى النهاية. فنحن لسنا إزاء عمليات عسكرية خالصة، بل إزاء جمعٍ بين الحرب والسياسة.

فهناك، أمام خط الجبهة، الدول العظمى، وكلها أقوى بكثير جدًّا من المتحاربين. ولو كانت تدخلت، لأمكنها بشكل شبه مؤكد وقف المعركة في غضون أيام قليلة. ثم إن الأمم المتحدة قد أبدت ميلاً مؤسفًا إلى قبول الأمر الواقع. فالشيء الوحيد الذي كان يهمها بالفعل هو وقف الأعمال الحربية و، وصولاً إلى ذلك، كانت مستعدة للامتثال لكل ما حدث.

ومن الواضح أن هذا كان موقفاً ملائمًا لفاتح محدودِ القوة.

ومن ثم فإن الحيلة قد تمثلت في الاستيلاء على الأرض المنشودة، ثم، لدى إصدار مجلس الأمن أمره بوقف إطلاق النار، الامتثال لهذا الأمر مع إبداء أمارات الالتزام به. وهكذا يصبح السارق شبه متأكد من الاحتفاظ بما سَرَقَهُ.

ويدخل الفيلق فلسطين رسميًّا في ١٥ مايو/ أيَّار عبر جسر أللنبي، والتعليمات الصادرة إليه هي عدم تجاوز خطوط التقسيم، الأمر الذي يثير عظيم استياء الضباط العرب الذين لا يحلمون إلاَّ بالصدام مع الصهيونيين[١٨]. وهذا الجيش الصغير جيدُ التدريب، بيد أنه يشكو من خلل قوي في الشئون اللوچستية، التي كان يكفلها إلى ذلك الحين بريطانيو فلسطين. وليس لديه ذخيرة كافية إلاً لمدة ثلاثة أسابيع وقد صادر المصريون له شحنة أسلحة قادمة عبر السويس، الأمر الذي سيكون مصدرًا مستديمًا للضغائن[١٩]. والهدف هو الاحتلال الفوري لفلسطين الوسطى من أريحا إلى رام الله، حيث تتمثل مهمة العراقيين في تأمين شماليّ الضفة الغربية. ويتعين على الجيش السيطرة على الهضاب المجاورة للقدس، ثم التمركز على الطريق من يافا إلى القدس في قطاع اللطرون الذي يُعَدُّ جيشُ الإنقاذ بسبيله إلى إخلائه. والحال أن غياب التنسيق سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى هذا الموقع الحيوي إلاَّ في ١٨ مايو/ أيَّار، لكن الإسرائيليين لم ينتهزوا الفرصة للاستيلاء عليه خلال اليومين إلى الأيام الثلاثة التي تركت فيها القواتُ العربيةُ هذا الموقع الاستراتيچي خاليًا.

ويستند رهان جلوب وعبد الله السياسي كله إلى الحفاظ على الهدنة الهشة التي جرى تدشينها في القدس في الأيام الأخيرة للانتداب، الأمر الذي سيترك السبيل مفتوحًا أمام حل سياسي. وخلال الاتصالات بين عبد الله والمبعوثين الصهيونيين، لم تكن مسألة المدينة المقدَّسة قد طُرحت للنقاش. ومواقف الملك الهاشمي المتناقضة كان من شأنها تعزيز اعتقاد بن جوريون بوجود مؤامرة ماكياڤيللية من جانب البريطانيين. فهو مقتنع اقتناعًا عميقًا بأن ما تريده بريطانيا العظمى هو الحيلولة دون قيام دولة يهودية، بينما الهدف الوحيد للندن هو الحيلولة دون قيام دولة عربية فلسطينية تحت قيادة مفتي القدس، ومن هنا التشجيعات المقدَّمة إلى عبد الله على التوصل إلى حل وسط مع الصهيونيين. ويرى القائد الصهيوني أن الأعداء الحقيقيين هم عبد الله وجلوب، فهما أداتان لإرنست بيڤن الذي جرى وصمه بصفات شيطانية، وأن ساحة المعركة الرئيسية هي القدس. وبما أن الفيلق العربي يقوده ضباط بريطانيون، فلابد أن لندن هي التي تأمر بجميع التحركات التي يقوم بها.

ومنذ رحيل المندوب السامي البريطاني، نجد أن القوات الصهيونية[٢٠]، التي تتمتع بتفوق عددي قوي، قد شنت من ثم الهجوم على البنايات الرسمية المهجورة، ثم على الأحياء العربية. والهدف الأول هو اجتياز سور المدينة العتيقة سعيًا إلى تحرير الحي اليهودي، وهو جيبٌ محاصَرٌ منذ شهور. وبعد ذلك، يبدأ الصهيونيون حركة تطويق لمجمل المدينة. وتجد اللجنةُ الدولية للصليب الأحمر صعوبةً كبيرة في دفع المتحاربين إلى احترام مناطقها الأمنية. والحال أن بعض هذه المناطق، وقد أصبحت ساحة قتال، إنما تفقد هذه الوضعية المميَّزة.

وفي مواجهة الصهيونيين، هناك نحو ٢ ٠٠٠ مقاتل عربي، وهم فريق متنافر من أعضاء تنظيم **الجهاد المقدَّس** ورجال الشرطة الفلسطينيين والميليشيات القروية ووحدة من جيش الإنقاذ والإخوان المسلمين السوريين وعدد قليل من المتطوعين العرب[٢١]. وعلى الرغم من قلة المقاتلين العرب العددية، إلاَّ أنهم يقاتلون ببسالة ولا يتخلَّون إلاَّ عن حي الشيخ جرَّاح وبيت ضيافة نوتردام دو فرانس بالقرب من سور المدينة. ومدفعية جيش الإنقاذ المتمركزة في النبي صمويل تُقَدِّمُ لهم دعمًا حقيقيًا بقصفها الأحياء اليهودية. ومن ١٥ إلى ١٨ مايو/ أيَّار، ينجح المقاتلون العرب في صد الهجمات المتعاقبة على المدينة العتيقة، بيد أن الإرهاق يأخذ منهم كل مأخذ. وهم لم يحصلوا إلاَّ على ذخيرة قليلة وصلت إلى أريحا على طائرات يمنية ومصرية، قبل أن يؤدي احتلال الفيلق العربي لهذا القطاع إلى وضع نهاية لهذه الإمدادات. وقد أرسل الأعيان والمقاتلون إلى عمَّان وفدًا يضم مصطفى السباعي، زعيم الإخوان المسلمين السوريين، ليطلب من الملك التدخل السريع للفيلقُ العربي. ويرفض عبد الله، فيخاطبُ السباعيُ الرئيس السوري القوتلي لكي يطلب إليه التدخل في هذا الاتجاه لدى الأردنيين.

ويتصاعد الضغط على الملك الذي يرقد أبوه، الشريف والملك حسين، في مثواه في الحرم الشريف. ومنذ ١٧ مايو/ أيَّار، طلب من جلوب التحرك في اتجاه المواقع اليهودية سعيًا إلى تخفيف الضغط على الأحياء العربية. فيراوغ الباشا البريطانيُ، لأنه يعرف أنه في هذا الحالة سيكون معنى ذلك نشوب حرب مفتوحة مع الدولة اليهودية. بيد أن خطر التطويق الكامل للمدينة العتيقة يصبح مُحْدِقًا. فيأمر جلوب باشا، في ١٨ مايو/ أيَّار، بدخول سَرِيَّة من ١٠٠ رجل إليها عبر جبل

الزيتون. وفي ١٩ مايو/ أيّار، يتمكن طابور من ٣٠٠ رجل من كسر التطويق الجاري بالاستيلاء على حي الشيخ جرّاح.

عندئذ يصبحُ الملكُ منقذَ القدس، ثالث الحرمين الشريفين. وعلاوة على المسألة السياسية، يخشى جلوب من أن يرى فيلقه الثمين وقد انخرط في قتال شوارع في القدس، بيد أن القرار كان قد اتخذ ولا مفر من التمسك به مهما كانت النتائج. وبعد استرداد الشيخ جرّاح، ينتشر جنود الفيلق انتشارًا دفاعيًّا. وحلول العراقيين محل الأردنيين في قطاع نابلس يسمح لهؤلاء الأخيرين بتعزيز إمكاناتهم في المدينة المقدَّسة. وفي ٢١ مايو/ أيّار، يشنون الهجوم وتصبح المعارك عنيفة إلى أبعد حد حول نوتردام دو فرانس. وفي يوم ٢٣، يصل المقاتلون العرب إلى الدور الأرضي من بيت الضيافة، بيد أنهم يتلقون الأمر بترك مواقعهم. وهذا القرار يستثير الريبة لدى الفلسطينيين والضباط العرب الذي يسارعون إلى اتهام الضباط البريطانيين بالغدر. والواقع أن المقاتلين اليهود في القطاع كانوا مجهدين تمامًا وكان من الصعب عليهم الصمود في وجه هجوم جديد. والحاصل أن هدف جلوب باشا لم يكن فتح المدينة الحديثة ولا حتى استرداد الأحياء العربية التي خسرها العرب في الأسابيع السابقة[٢٢].

وفي المدينة العتيقة، تتركز المعارك حول الحي اليهودي. وكان المقاتلون اليهود قد قاموا بتحصين جميع البنايات، ولجانب كبير منها قيمة دينية. وبحسب المصادر الأردنية، فقد طلب الفيلق، عبر وساطة الصليب الأحمر، إخلاء الأماكن المقدَّسة مع التزامه باحترامها، غير أن المقاتلين اليهود رفضوا التخلي عن هذه المواقع الاستراتيجية. فيدور القتال من بناية إلى أخرى ويحدث قتال تلاحمي. وبشكل لا مفر منه، فإن المكان الذي يسيطر عليه المدافعون ينحسر في حين أن احتياطياتهم من الذخيرة تنفد. ويوضح القائد الأردني عبد الله التل أنه مستعد لتقبل استسلام الحي. فيقوم السكان المدنيون، خاصة من المتدينين، بالضغط في اتجاه قبول الاستسلام. ويتزحزح المسئولون العسكريون، على مضض، في ٢٨ مايو/ أيّار، في اتجاه الاستسلام. والحال أن پابلو دي آتكارات هو الذي يتولى المفاوضات، باسم لجنة الهدنة. ويساعده رجال الصليب الأحمر الذين يتعين عليهم الإشراف على الاستسلام.

ويتم ترحيل المدنيين، وهم قرابة ٨٠٠ شخص، في اتجاه المدينة اليهودية. وسوف يستقرون في فيلات الأحياء العربية التي استولت عليها القوات اليهودية[٢٣]. ويجري اعتبار ثلاثمائة وخمسين رجلاً قادرين على القتال بمثابة أسرى ويتم ترحيلهم إلى الأردن. ويحاول الفيلق منع نهب حي أصبحَ ساحة أطلال إلى حد بعيد[٢٤].

وقد بذلت اللجنة القنصلية للهدنة ما في وسعها لوقف المعارك، إلاَّ أنه يتعين على أعضائها الاطمئنان إلى أمن مؤسساتهم (فالقنصليات قد تعرضت لأعيرة نارية مختلفة ولعمليات قصف دون تمييز). وهكذا فإن القنصل الأميركي قد أصيب بجراح، في ٢٢ مايو/ أيَّار، بطلق ناري من جانب قنَّاصٍ مجهول خلال مسار عودته من اجتماع في القنصلية العامة الفرنسية. وهو يقضي نحبه في اليوم التالي متأثرًا بجراحه. وعلاوة على المخاطر المستديمة التي لا مفر من أن تواجه القناصل المعنيين، فإن اللجنة تفتقر تمامًا إلى الإمكانات المادية والعاملين ويتلقى أعضاؤها تعليمات متباينة من حكوماتهم. وهي في نزاع مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تحاول الاحتفاظ بمناطقها الأمنية والتي ترى أن لجنة الهدنة، بوصفها جهازًا تابعًا لمنظمة الأمم المتحدة، إنما تعتبر منخرطة في الملف الفلسطيني، ولو بالإحالة إلى خطة التقسيم وحدها. وترتيبًا على ذلك، فإن الصليب الأحمر الدولي، إنما يحرص على الابتعاد عن اللجنة. على أنه يعيرها سياراته، وهي الوحيدة التي لا يزال بإمكانها التحرك في منطقة القدس، وإن كان في ظروف تجعل تحركها مجازفة كبيرة.

وتنتقل المعارك بعد ذلك إلى قطاع اللطرون الاستراتيجي. والواقع أن جلوب يرى أن من المجازفة البالغة أن يجري الانخراط في استرداد القدس، شارعًا بعد شارع. وهو يُفَضِّلُ الحفاظ على محاصرة الأحياء اليهودية مع قطع الإمدادات عنها. فتسيطر كتيبتان من الفيلق على قمة اللطرون ويجري تعزيزهما بعدة مئات من رجال الميليشيا المحليين.

ويرى المسئولون الإسرائيليون[٢٥]، أن التدخل الأردني مناورة من جانب بريطانيا العظمى هدفها خلق «أردن كبير» يضم النقب والجزء العربي من فلسطين وصولاً إلى البحر المتوسط، على الأقل في منطقة غزة. فالمراد هو «رد دولة

إسرائيل إلى حدود أضيق، خاصةً بمبادلة الجليل الشمالي – الغربي في مقابل النقب. وهكذا فإن شرق الأردن سوف يمتد إلى ضفة البحر المتوسط في غزة والمنطقة التي مازال هناك اعتقاد بأن البترول موجود بها سوف تجد نفسها وقد ضُمَّت إلى مملكة عبد الله. وفي شرق الأردن الموسَّع هذا سوف ينقل الإنجليز القوات المرابطة الآن في منطقة القناة وسوف يقيمون القواعد التي يرون أنها ضرورية لأمن الشرق الأدنى».

وعلى عجل، تقرر القيادة الإسرائيلية تشكيل لواء جديد لإعادة فتح طريق القدس. وهو يتألف بنسبة الثلثين من اللاّجئين القادمين من المعسكرات الأوروبية ومن قبرص والذين يفتقرون إلى التدريب العسكري بينما يتشكل بنسبة الثلث من مخضرمي الهاجاناه. والحال أن الهجوم، سيئ الإعداد، إنما يجري شنه في ٢٥ مايو/ أيَّار، حيث إن غياب الاستطلاع قد أدى إلى تصور أن أحدًا لن يتصدى له غير رجال الميليشيا المحليين. فتصبح المفاجأة تامة عندما تَنْصَبُّ نيرانُ الفيلقَ على المهاجمين الذين تلحق بهم خسائر فادحة (١٤٠ قتيلاً)[٢٦] ويصاب آرئيل شارون الشاب بجراح جسيمة خلال هذه المعركة.

وفي ٢٦ مايو/ أيَّار، يوسِّعُ الفيلقُ انتشاره باسترداد عدد معين من المواقع ويوسِّع سيطرته على طريق القدس. ويعطي بن جوريون الأولوية لجبهة اللطرون. ويجري تكليف ضابط يهودي أميركي، هو ميكي ماركوس[٢٧]، بقيادة مجمل قوات القطاع. وهذا الضابط هو أول ضابط يصل إلى رتبة الجنرال في الجيش الجديد، وهو ما يعود عليه بقدر من العداوة من جانب كوادر البالماخ[٢٨] غير المقتنعة أيضًا بسلامة خطته الخاصة بشن هجوم جديد على طول الجبهة. وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، يتعين على حركة التفافية أن تهدد الموقع الأردني الذي يتعين عندئذ اقتحامه والاستيلاء عليه. فتفشل الحركة الالتفافية كما يفشل الهجوم. وترتفعُ الخسائر الإسرائيليةُ إلى ٤٩ قتيلاً[٢٩].

ويظل الأردنيون مسيطرين على طريق القدس.

وعندئذ تقرر القيادة الإسرائيلية إيجاد طريق التفافي عبر التلال. وكذكرى للحرب العالمية الثانية، تجري تسميته بـ«طريق بورما». وبعد بضعة أيام من العمل، يصبح فاعلاً ويفتتحه ماركوس في ٨ يونيو/ حزيران.

وفي تلك الأثناء، قام ماركوس بالتحضير لهجوم من الخلف على اللطرون، معتمدًا هذه المرة على قوات من البالماخ متحفظةٍ بشكل خاص. ويجري شن العملية في ٩ يونيو/ حزيران، فتفشل من جديد بسبب تداخلات عديدة للأماكن. وترتفع الخسائر الإسرائيلية إلى نحو ١٠٠ جندي(٣٠). ويريد بن جوريون شن هجوم جديد في اليوم التالي. وينجح رابين، الذي أرسله ماركوس ويجال آللون، في ثنيه عن ذلك، بعد مناقشة عاصفة، ويقنعه بتركيز المجهودات على طريق بورما(٣١). وفي ١٠ يونيو/ حزيران، يشن الفيلق هجومًا مضادًا ويسترد جانبًا من المواقع التي خسرها في الأيام السابقة. وفي اليوم نفسه، يلقى ماركوس مصرعه على يد حارسٍ لا يفهم الإنجليزية.

وعلى الجانبين، تشعر القوات بالإنهاك وهي بحاجة إلى إعادة تنظيم. فالحال أن الفيلق، على الرغم من أعداد جنوده الهزيلة، قد تعين عليه توسيع قطاعات عملياته بشكل يفوق إمكاناته. وحلول العراقيين محله في الشمال قد سمح له بالتركيز على اللطرون والقدس في حين أن المصريين قريبون من القدس من جهة الجنوب. ويعتمد الأردنيون في كل مكان على ما بقي من مقاتلي تنظيم **الجهاد المقدَّس** والميليشيات المحلية. وهذا واضح بشكل خاص في قطاع مدينتي اللد والرملة غير البعيد كثيرًا عن اللطرون. وحسن سلامة هو محرك الدفاع عن هذه المنطقة القريبة من الساحل ومن تل أبيب. وفي ١٩ مايو/ أيَّار، احتل الإسرائيليون القرى العربية في غرب المدينتين. ويطلب السكان الغوث من الأردنيين، بيد أن هؤلاء الأخيرين لا يريدون تجريد اللطرون من القوات. على العكس، فحسن سلامه يشارك في معارك طريق القدس. وهو يلقى مصرعه في ٣٠ مايو/ أيَّار في معركة في راس العين. والحال أن اختفاء القائد الحربي الفلسطيني الكبير الأخير إنما يوجه ضربة رهيبة إلى معنويات السكان والمقاتلين. وينجح عبد الله في الحصول في ٢ يونيو/ حزيران على موافقةٍ بإرسال قوة مشاه صغيرة من الفيلق مزودة بآليات إلى اللد. وهي تشارك في الاستيلاء على مستوطنة يهودية مجاورة وتهتم بتدريب المقاتلين المحليين.

وساطة برنادوت[٣٢]

لم يكن فولك برنادوت من الرجال المؤهَّلين للعب دور كبير في التاريخ المعاصر. فهذا الرجل الذي ولد في عام ١٨٩٥، وهو أحد أحفاد ملك للسويد، قد تلقى تعليمًا جد متواضع، وذلك بالنظر إلى إعاقته المترتبة على مرض عسر القراءة والذي لم يكن هنالك سبيل إلى علاجه في ذلك الزمن. وفي العشرين من عمره، دخل الجيش السويدي، وهو أحد الجيوش الأوروبية القليلة التي لم تنخرط في الحرب العالمية الأولى. والحال أن صحة الرجل الهشة لم تسمح له بمسارٍ عمليٍّ عظيم وقد ترك الجيش في عام ١٩٣٤ برتبة كابتن. وهذا الرجل، الذي تزوج في عام ١٩٢٨ من وريثةٍ أميركية ثريَّةٍ ذات مواهب فكريةٍ أرقى بكثير من مواهبه، قد سعى إلى الفوز بمسارٍ عمليٍّ ثانٍ بعد تركه الجيش. ومن الواضح أنه ليس مُؤهَّلاً لدخول عالم الأعمال الاستثمارية. وقد انخرط في البداية في إدارة حركات الشبيبة، جمعية الشبان المسيحيين والكشافة. وبعد أن تولى قيادة الحركة الكشفية السويدية، جرى تعيينه في عام ١٩٣٩ مندوبًا عامًّا لجناح السويد في معرض نيويورك. وهو يُستدعى إلى الجيش في عام ١٩٤٠ حيث يكشف عن مواهب تنظيمية غير مشكوك فيها في المسئولية المهمة التي عُهِدَ إليه بها والمتمثلة في تصريف أمور الجنود الأجانب الذين ينتمون إلى أمم مختلفة والذين وجدوا أنفسهم مُحْتَجَزين في السويد، وهي بلد محايد.

وفي الثامنة والأربعين من عمره، في عام ١٩٤٣، يصبحُ الرجلَ الثاني في الصليب الأحمر السويدي، وهو عنصر مهم في دبلوماسية بلاده. وقد تمثلت مهمة الرجل الأولى في أن يقود في الساحة عمليَّةً معقدة قوامها مبادلة ١٠٠٠٠ أسير معوق بين بريطانيا العظمى وألمانيا. وهو يكتشف استعداده المتأخر لأن يكون بطلاً في مجال العمل الإنساني. وفي عام ١٩٤٤، يطوف بأوروبا المنخرطة في الحرب لكي يقوم بتبادلات جديدة للأسرى. وهو واحد من الأشخاص القلائل الذين يقيمون آنذاك بشكل تناوبي في لندن وفي برلين. وأشهر مهامه هي العملية الإنسانية التي جرت محاولة القيام بها في ألمانيا عند انهيار النظام الهتلري في فبراير/ شباط – مايو/ أيّار ١٩٤٥. وفي البداية، كان الأمر يتعلق بإخراج الرعايا السكاندينافيين الأسرى والمرحَّلين، بمن في ذلك اليهود. وقد اتسعت العملية بعد ذلك لتصبح

مشروعًا لإخراج المرحّلين بأكبر قدرٍ ممكن منن المعسكرات النازية. وتتميز العملية بقدر جد بالغ من التعقيد، إذ تكمن وراء العملية ذات الطابع الإنساني محاولةٌ من جانب قادة أسراب الحماية (SS) لاستهلال مفاوضات مع الغربيين لإحداث انقلاب في التحالفات في اللحظة الأخيرة ؛ والحال أن البريطانيين، الذين يخشون من ردِّ فعلٍ مباغتٍ وقويٍّ من جانب السوفييت، إنما يُكثرون من وضع العقبات في وجه هذه المحاولة. ولم يكن برنادوت الفاعلَ الوحيد في هذه القصة المعقَّدة، بيد أنه قد أقدم على مجازفات جسدية كبرى وتمكن من تنشيط فريقه الصغير وأبدى خصال جسارةٍ ومبادرةٍ عظيمة. ويرتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم إنقاذهم إلى ٢١ ٠٠٠ بينهم ١٢ ٠٠٠ غير سكانديناڤيين، خاصة نساء خرجن من راڤينسبروك. وكان بينهم نحو ٦٥٠٠ يهودي (سكانديناڤيين وغير سكانديناڤيين)[٣٣].

وبعد انتهاء الحرب مباشرة، ينشرُ برنادوتُ مذكراته التي كتبها في جانب كبير منها مُحَرِّرُ دار النشر التي حصلت على حق النشر[٣٤]. وهذه المذكرات من أعلى الكتب مبيعًا على المستوى العالمي، ليس بسبب عملية الإنقاذ تحديدًا بقدر ما بسبب الشهادة التي تُقَدِّمُها المذكراتُ حول احتضار ألمانيا النازية. ويصبح الرجل رئيسًا للصليب الأحمر السويدي ولرابطة جمعيات الصليب الأحمر. وهو يبدأ اختبار قوته مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع مشاركته في العمل الإنساني في ألمانيا المحتلة ومع عمله على تحسين مصير الأشخاص «المشرَّدين» في أوروبا. كما يحاول القيام بأعمال إنسانية في داخل الكتلة السوفييتية الآخذة بالتشكل، جاعلاً من نفسه المدافع العمومي عن المبدأ الأساسي للصليب الأحمر «والذي يتمثل في تقديم الغوث لكل فرد بحسب احتياجاته، دون أي اعتبار يتعلق بالعرق أو الجنسية أو الديانة أو الاتجاه السياسي»، في حين أن السوفييت وحلفاءهم يريدون إيلاء الأولوية لغوث «ضحايا الفاشية»[٣٥].

وقبل الخامس عشر من مايو/ أيَّار ١٩٤٨، فكَّرَ تريجفي لي، الأمينُ العامُّ لمنظمة الأمم المتحدة، في تعيين «مندوب لمنظمة الأمم المتحدة» لشئون فلسطين. وفي غمار فوضى يوم الخامس عشر من مايو/ أيَّار، قامت الجمعية العامة، قبل

انفضاضها، بتحويل الوظيفة إلى وظيفة «وسيط». ولم تكن لدى المنظمة الناشئة خبرة في مجال الوساطة إلاَّ في إطار نزع استعمار إندونيسيا وتحقيق استقلالها. والحال أن ڤان زيلاند، رئيس الوزراء البلچيكي السابق، والذي كان مسئولاً عن هذه المهمة، قد بدا بوصفه الخيار الأفضل، إلاّ أنه لم يتم الاحتفاظ به، لأنه كان مُؤَخرًا مستشارًا للحكومة اللبنانية. ووحده برنادوت، صديق الأمين العام، هو الذي بدا متاحًا بشكل فوري.

وقد طرح برنادوت سلسلة من الشروط من بينها تحديد إطار دقيق لمهمته وتكوين فريق عامل معه والتصريح بالذهاب إلى المؤتمر الدولي القادم لجمعيات الصليب الأحمر. وبما أن مدة مهمته لا تزيد عن ستة شهور، فإنه يحتفظ برئاسة الجمعية السويدية. وفي ١٨ مايو/ أيّار، يجري التصديق على التعيين من جانب الخمسة الكبار [الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن] ويجري تقليد برنادوت وظائفه في ٢٠ مايو/ أيّار. وهو يذهب أولاً إلى باريس لكي يقوم بتشكيل جنين فريق عمل.

وقد عيَّنَ تريجڤي لي كتائبِ للبعثة رجلاً يتميز بطابع مختلف تمامًا عن طابع برنادوت، هو رالف بانش[٣٦]. وهو أسود أميركي ينحدر من أسرة متواضعة في ديترويت على إيمانٍ بالتعليم كوسيلة للصعود الاجتماعي. والحال أن هذا الرجل ذا القدرات الفكرية الملحوظة قد نجح في تلقي تعليمه في أفضل الجامعات الأميركية بفضل منح دراسية وبممارسة مهنٍ مُسَاعِدَة. وهو يتخصص في العلوم السياسية ويتخذ من أفريقيا السوداء والمسائل العرقية في الولايات المتحدة موضوعًا رئيسيًّا لهذا التخصص. وهو يبدأ مسيرة عملٍ جامعيٍ في جامعة سوداء. وبعد دخول بلاده الحرب، يعمل لحساب الـ OSS (سلف الـ CIA [وكالة المخابرات المركزية]) ثم لحساب وزارة الخارجية كمتخصص في الشئون الأفريقية. وهو يصبح أحد الخبراء المكلَّفين بمشروع روزڤيلت الخاص بوضع المستعمرات الأوروبية تحت الوصاية الدولية (*trusteeship*). وانطلاقًا من هذه الخبرة، يشارك في فريق العمل الأميركي المكلَّف بالتحضير لإنشاء منظمة الأمم المتحدة ويلعب دورًا مهمًّا في تحرير فصول الميثاق الخاصة بالوصايات. وهو ينجح في إعطائها توجهًا يمضي في اتجاه نزع الاستعمار. وفي عام ١٩٤٦، يترك وزارة الخارجية لكي يعمل في منظمة الأمم

المتحدة حيث يشغل وظائف مهمة في مجلس الوصايات. ويرجع هذا الاختيار إلى آفاق عمل أفضل مما في الديبلوماسية الأميركية. ثم إن التمييز العنصري في نيويورك أضعف تمامًا مما في العاصمة الاتحادية.

وقد شارك في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والمختصة بفلسطين (الـ UNSCOP بالإنجليزية) [٣٧] وهو محرر تقرير اللجنة النهائي. ويتابعُ الملفَّ فيما بعد باهتمام، حيث يجده مفتقرًا إلى حُسن التعامل معه بشكل خاص، وهو يأمل في أن يُعهَدَ إليه بمهمة أخرى. غير أنه يبدو، بين المحيطين بالأمين العام، بوصفه الشخص المناسب.

ولقاؤهما الأول في بورچيه يُبرز الاختلاف بين الشخصيتين[٣٨]. فبرنادوت يتساءل عن هدف المهمة ؛ فيجيبه بانش: «الذهاب إلى هناك ووقف الحرب»

برنادوت : «كيف ؟»

بانش : «بأيدينا العارية»

برنادوت : «رائع ! هيًا بنا».

والحال أن السويدي لم يدرك [ما فيْ ردِّ بانش من] سخرية وتهكم، غير أن البيروقراطي سرعان ما سيجد نفسه وقد انتصرت عليه حماسةُ الأرستُقراطي. والواقع أنهما إنما يكمل أحدهما الآخر تمامًا. فبرنادوت لا يعرفِ شيئًا عن الملفات، بيد أنه مُدَرِّبٌ للرجال يُجسِّدُ الجسارة. أمَّا بانش فهو ديپلوماسي متعقل ومتشائم. ويكمن ذكاء برنادوت في أنه أدرك على الفور أن بانش سيكون ضروريًا له وقد أشركه في كل تحرك من تحركاته. وقد أمكن تشبيههما بدون كيخوته وسانشو پانثا يتبادلان خصالهما شيئًا فشيئًا.

والحال أن برنادوت، المدرك للمهمات الملحة التي يفرضها الوضع، قد قرر الذهاب مباشرة إلى الشرق الأدنى دون المرور بمقر الأمم المتحدة. وهو يحصل على طائرة تتبع شركة KLM، يُعَادُ طلاؤها فورًا باللون الأبيض وعلامات منظمة الأمم المتحدة والصليب الأحمر عليها. وهكذا فسوف تتاح له الحرية الكاملة في الحركة وسوف يُبرِزُ بشكل واضح معنى مهمته.

وفي ٢٦ مايو/ أيَّار، يلتقي بناحوم جولدمان، نائب رئيس الوكالة اليهودية وممثل حكومة إسرائيل المؤقتة. وهذه الشخصية ذات الطابع المستقل القوي إنما تشدِّدُ على الطابع الحاسم لقيام الدولة الذي لا يمكن الرجوع عنه وتنبهه إلى تشدد الحكام الإسرائيليين. غير أنه يتحدث معه على الرغم من ذلك عن إمكانية إدخال تعديل على المضمون الترابي لخطة التقسيم، خاصة فيما يتعلق بجنوبي النقب الذي قد يكون من الوارد مبادلته في مقابل الجليل الغربي. وإن البريطانيين ليميلون إلى السير في هذا الاتجاه. والواقع أن هؤلاء الأخيرين ليودون إعطاء فلسطين العربية والقدس لعبد الله، لكي يتمكنوا بذلك من تصفية الثقل السياسي للمفتي ومن جعل شرق الأردن القوة الرئيسية في العالم العربي. كما يلتقي بچورچ بيدو، الذي يوافق على مشروعه الخاص بتكريس جهوده أولاً للتوصل إلى هدنة في القدس. وأستاذ التاريخ السابق هذا يؤكد له أن فرنسا لن يكون بوسعها قبول أن تصبح المدينةُ المقدَّسة مركزًا عربيًا: فالعالم المسيحي سوف ينخرط في حملة صليبية جديدة لاستردادها. ولا يسعى برنادوت إلى الاتصال بالممثلين العرب في باريس.

وفي ١٨ مايو/ أيَّار، يوجِّهُ مجلسُ الأمن إلى الدول العربية والهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية استبيانًا يدعو الأطراف إلى تحديد طبيعة عملها ودعاواها. فيمتنع الأردن عن الرد على هذا الاستبيان لأنه يرى أن هذا الطلب قد جاء بإيعاز من الولايات المتحدة التي لم تعترف كالعادة بالدولة الأردنية (بينما اعترفت فورًا بإسرائيل) والتي تعارض انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة(٣٩). والسؤال الموجَّه إلى الهيئة العربية العليا هو ما إذا كانت تمارس سلطة سياسية في فلسطين وما إذا كانت قد طلبت تدخل الجيوش العربية وما إذا كانت مستعدة للتعاون في تطبيق الهدنة. أمَّا السؤال المطروح على «السلطات اليهودية» فهو يحيل بشكل خاص إلى المجال الجغرافي لاختصاصاتها وإلى وجود قواتها المسلَّحة في المناطق ذات الأغلبية العربية في فلسطين أو في خارج فلسطين.

وتَرُدُّ سوريا بأنها تحارب العصابات الصهيونية في المناطق الآهلة بالعرب وبأنها قد تدخلت بناءً على طلب من جامعة الدول العربية وذلك لحفظ النظام ولحماية السكان العرب. ومن غير الوارد التفاوض مادام اليهود مصرِّين على فرض دولة لهم. وتُقدِّمُ الدولُ الأخرى إجابات مماثلة، مُشدِّدةً على معركتها ضد الإرهاب وعلى رغبتها في حماية السكان العرب.

أمَّا إيبان، الذي يمثل إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة، فهو ينقل رسالة الدولة الجديدة (وليس «السلطات اليهودية»): فهذه الدولة تمارس سلطتها على جميع الأراضي الممنوحة لها بموجب قرار التقسيم (حيث النقب صحراء غير مأهولة لا تُمَارَسُ عليها أيُّ سلطة)، وهذه الأراضي كيان قائم بذاته يتميز بأغلبية يهودية ؛ وفي خارج الدولة، باستثناء القدس، لم تعد المناطق التي يسيطر عليها الإسرائيليون ذات غالبية عربية لأن سكانها العرب قد هجروها. ومن الوارد أن تغلغلات لأجل اعتبارات عسكرية قد حدثت خارج فلسطين[٤٠].

والحال أن اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل قد أدى إلى برودٍ في علاقاتها مع الحلفاء الغربيين الرئيسيين[٤١]. وخلال المناقشة الطويلة في ١٩ مايو/ أيَّار في مجلس الأمن، يبدو التعارض واضحًا بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، التي تنتقد الاعتراف بقوة[٤٢]:

ليس الاعتراف في واقع الأمر غير المرحلة الأولى في سلسلة القرارات التي سوف تضطر الحكومة الأميركية إلى اتخاذها لدعم دولة إسرائيل. ومبادراتها تصطدم الآن بريبة وضيق غالبية أعضاء مجلس الأمن الذين يشتبهون بأنها ليست وليدة شيء سوى الضرورات الآنية للسياسة الداخلية الأميركية.

وتقترح بريطانيا العظمى وقفًا فوريًّا لإطلاق النار وتعترض على تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق والتي طالبت الولايات المتحدة بتطبيقها.

قال السيد ألكسندر كادوجان لدى تقديمه هذه الوثيقة إن حكومته لديها شكوكًا جدية حول ملائمة تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق ؛ فإعلان الدولة اليهودية كان عملاً من طرف واحد لم يتأسس بشكل دقيق على نشاطات الأمم المتحدة، وتعريفُ العدوان، شأنه في ذلك شأن استحالة تطبيق التدابير القسرية التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق، من شأنهما التعارض مع تطبيق المادة ٣٩.

وإحدى الحجج الجوهرية لرفض تعريف العدوان هي أن[٤٣]

إسرائيل لا تتميز الآن بالفعل بأي خاصية من خصائص الدولة. فهي بلا حدود. والجهاز الذي يسمي نفسه حكومة إسرائيل لا يمارس سلطة مُعَرَّفَة بشكلٍ واضح في منطقة محدَّدَة. ومن الوارد أن يحدث ذلك فيما بعد، بيد أنه ليس حادثًا الآن بالتأكيد. ومن شأن

الاعتراف بدولة يهودية أن يفترض الاعتراف بواحدةٍ أو عدة دول عربية مجاورة قائمةٍ الآن ومنذ الآن بالفعل(٤٤).

وفي ٢٢ مايو/ أيَّار، يوافقُ مجلسُ الأمن على القرار رقم ٤٩ بأغلبية ثمانية أصوات في مقابل امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي) ويدعو

جميع الحكومات والسلطات، دون إلحاق ضرر بحقوق الأطراف المعنية وبمطالبها ووضعها، إلى الامتناع عن أي عمل عسكري عدائي في فلسطين وإلى أن تُصدر، لأجل هذا الهدف، الأمر بوقف إطلاق النار إلى قواتها العسكرية وشبه العسكرية في غضون ست وثلاثين ساعة اعتبارًا من ٢٢ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ في منتصف الليل بتوقيت نيويورك المتعارف عليه.

ويجري تكليف لجنة الهدنة بالتفاوض [على تطبيق القرار]. أمَّا الاقتراح الأميركي بالنص على أن الوضع في فلسطين يشكل تهديدًا للسلم وخرقًا للسلم بموجب المادة ٣٩ من الميثاق فلم يلق غير تأييد ٥ أصوات (الولايات المتحدة، فرنسا، الاتحاد السوفييتي، أوكرانيا، كولومبيا)، حيث امتنعت ست دول عن التصويت.

وتَرُدُّ اللجنةُ القنصليةُ بأنها لا يمكنها تحمل المسئولية إلاَّ عن قطاع القدس وذلك بسبب قطع طرق المواصلات ولأنها تفتقر إلى إمكانات التحرك والتصرف. وتطلب الدولُ العربيةُ مهلةً للتشاور فيما بينها بينما تقبلُ إسرائيلُ مبدأَ وقف إطلاق النار. وبعد التشاور، يشرطُ أعضاءُ جامعة الدول العربية قبول وقف إطلاق النار باتخاذ تدابير من شأنها حظر أي تعزيزٍ للعدو بالسلاح والرجال (وهو ما ينطوي على رقابة صارمة على الهجرة).

والوفد الأميركي مدرك تمامًا لضعف موقفه في المناقشة بسبب انقلاب ١٤ مايو/ أيَّار(٤٥). وعلى الرغم من مطالبات الأمين العام، تريجفي لي، بالعمل على احترام سلطة الأمم المتحدة (تطبيق المادة ٣٩)، فإن المعارضة كانت جد قوية لموقف كهذا. وعلى أي حال، فإن الأزمة، بالنسبة لوزارة الخارجية الأميركية، قد

اتخذت أبعادًا كارثية، فالمصالح الحيوية والقومية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط مُعَرَّضَةٌ للخطر شأنها في ذلك شأن وحدة المعسكر الغربي[٤٦]. وعلى المستوى الداخلي، نجد أن ضغط الرأي العام جد قوي، وهو يدعو إلى قيام الولايات المتحدة بتعليق الحظر وبإرسال أسلحة لإسرائيل. على أن لندن – التي تبرر موقفها بضرورة الحفاظ على علاقات الثقة والصداقة مع البلدان العربية خوفًا من إدارة هذه البلدان ظهرها للبلدان الغربية[٤٧] – من غير الوارد بالنسبة لها أيضًا السماح باستمرار التوتر مع الولايات المتحدة.

ومن ثم يقترح البريطانيون مشروعًا لوقف إطلاق النار مع فرض حظرٍ صارمٍ على إرسال أسلحة ومنع دخول أشخاصٍ قادرين على القتال إلى فلسطين. ويبدو هذا المشروع جد مؤات للعرب لكنه يشكل أساسًا للمفاوضات. وتقوم فرنسا والولايات المتحدة بتخفيف النص، وهو ما يفضي إلى القرار رقم ٥٠ الذي صَوَّتَ عليه مجلسُ الأمن فقرةً فقرة ودون أن يكون موضع تصويت في مجمله[٤٨]:

إن مجلس الأمن،

إذ يرغب في توقف الأعمال العدائية في فلسطين دون الإخلال بحقوق ومطالب العرب واليهود على حد سواء [اعتُمدت بأغلبية ٨ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت كولومبيا وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت]

يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى أن تأمر بوقف جميع الأعمال العدائية المسلَّحة، لمدة أربعة أسابيع [اعتُمدت بأغلبية ١٠ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت كولومبيا عن التصويت] ؛

ويدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى التعهد بعدم إدخال مقاتلين إلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن والعربية السعودية واليمن خلال فترة وقف الأعمال الحربية ؛

ويدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية، إذا دخل رجالٌ قادرون على حمل السلاح إلى البلدان أو الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، إلى التعهد بعدم تعبئتهم وعدم تعريضهم لأي تدريب عسكري خلال فترة وقف الأعمال الحربية [اعتُمدت بأغلبية ٧ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت كولومبيا وسوريا والعراق وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت] ؛

ويدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى الامتناع خلال فترة وقف الأعمال الحربية عن استيراد أو تصدير العتاد الحربي إلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن والعربية السعودية واليمن ؛

ويدعو، بإلحاحٍ، جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية الأماكن المقدَّسة ومدينة القدس وإلى السماح خاصةً بالوصول إلى جميع المعابد والأماكن المقدَّسة لمن لهم حق معترف به في زيارتها لممارسة عبادتهم فيها [اعتُمدت بالإجماع] ؛

وهو يُكلِّفُ وسيطَ الأمم المتحدة بشأن فلسطين بأن يراقب، بالتنسيق مع لجنة الهدنة، تنفيذ الأحكام المبيَّنة أعلاه ويقرر [مجلسُ الأمن] أن يضع تحت تصرفهما عددًا كافيًا من المراقبين العسكريين ؛

ويُكلِّفُ وسيطَ الأمم المتحدة بأن يتصل بجميع الأطراف فور سريان مفعول وقف إطلاق النار، سعيًا إلى الوفاء بتنفيذ المهام التي كلَّفَتْهُ بها الجمعيةُ العامة ؛

ويدعو جميع المعنيين إلى أن يقدموا عونهم إلى وسيط الأمم المتحدة، كلَّمَا كان ذلك ممكنًا ؛

وهو يُكلِّفُ وسيطَ الأمم المتحدة بأن يقدم، خلال فترة وقف الأعمال الحربية، تقارير أسبوعية إلى مجلس الأمن [اعتُمدت بأغلبية ٩ أصوات في مقابل صوتين ؛ وامتنعت أوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت] ؛

ويَطلُبُ إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والسلطات اليهودية والعربية في فلسطين إحاطة مجلس الأمن علمًا، في موعد أقصاه الأول من يونيو/ حزيران ١٩٤٨، الساعة ١٨ (بتوقيت نيويورك) بقبولها هذا القرار [اعتُمدت بأغلبية ٨ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت سوريا وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت] ؛

ويُقَرِّرُ أنه إذا ما قوبل هذا القرار بالرفض من جانب أحد الطرفين أو من جانبهما معًا، أو إذا ما جرى رفضه أو انتهاكه، بعد قبوله، الاتجاه إلى إعادة النظر في الوضع في فلسطين، بهدف اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق [اعتُمدت بأغلبية ٧ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت الأرجنتين وسوريا وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت] ؛

ويدعو جميع الحكومات إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذا القرار [اعتُمدت بأغلبية ٨ أصوات في مقابل لا شيء ؛ وامتنعت سوريا وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي عن التصويت].

وهكذا فإن مناقشات نيويورك قد مَهَّدَتْ السبيل أمام عمل الوسيط. والمسألةُ الأهم، علاوةً على فرض الحظر على إرسال الأسلحة وعلى إرسال عسكريين [جُدُد]، هي تكوين فريقٍ من المراقبين العسكريين. ومنذ ٣٠ مايو/ أيَّار، يتولى فريقُ برنادوت المَلَفَّ ويَطلبُ إلى البلدان الثلاثة الأعضاء في لجنةَ الهدنة (فرنسا، بلچيكا، الولايات المتحدة) تزويده بهؤلاء المراقبين، كما يتوجه بالطلب نفسه إلى الاتحاد السوڤييتي. وأمام احتجاجات الغربيين، يدرك الوسيطُ خطأه، فيسحب طلبه الخاص بإرسال مراقبين سوڤييت، متذرعًا بأن المراقبين، بحسب السابقة الإندونيسية، لا يمكن أن يجيئوا إلاَّ من البلدان أعضاء لجنة الهدنة. ومنذئذ، فإن الاتحاد السوڤييتي سوف يشعر بأنه أكثر حرية بكثير في العمل على تقويض الهدنة سرًّا.

ويقبَلُ كل بلدٍ من البلدان [الثلاثة] تقديم ٢١ ضابطًا والمعدات اللازمة. ويضاف إليهم ٩ من كبار الضباط السويديين و٥١ حارسًا مدنيًّا تابعين لمنظمة الأمم المتحدة. ويتعين على العناصر الأولى أن تصل عن طريق القاهرة اعتبارًا من ١١ يونيو/ حزيران. والحال أن الوسيط، باتخاذه هذه القرارات، قد تجاوز مجلس الأمن، الذي يَسْعَدُ بالأحرى لعدم تورطه بشكل مباشر في الإدارة الملموسة للملف. ويوافقُ رأيٌ صادر عن المجلس على خيارات الوسيط ويرى أنها ترجع إلى هامش المناورة والحركة المتاح له.

ويصل برنادوت إلى الشرق الأدنى في ٢٨ مايو/ أيَّار عن طريق مصر. وهو يفرض أسلوبه في التوِّ والحال: إنه لن يكون ساعي بريد بين الأطراف وإنما سلطة مستقلة وغير متحيزة سوف يتعين على المفاوضات كلها أن تتم من خلالها. وهو يعطي نفسه سلطة فرض خياراته مع توضيحه أن مجلس الأمن سوف يلجأ إلى فرض عقوبات في حالة منعه هو من فرض هذه الخيارات. وبما أنه يتحرك ويتصرف بسرعة ونشاط وإصرار، فإنه يترك انطباعًا قويًّا لدى محاوريه في حين أنه لا يفعل في الأغلب سوى إخفاء جوانب الضعف الرهيبة التي يشكو منها مركزه. والحال أن آنكارات، الذي لا يحبه، وذلك على الأرجح لأنه أعطاه وظائف هامشية كمندوب [للجنة] في القاهرة، إنما يقول إن الكونت يعطي الانطباع بأنه رجلٌ ضائع في متاهة ويواصل مع ذلك السير بسرعة فائقة وبحزم وكأنه يعرف بالضبط إلى أين يمضي[٤٩].

وفي اليوم التالي، يلتقي برنادوت ممثلين مصريين وبريطانيين. فيبرر المصريون تدخلهم في فلسطين بضرورة إنقاذ السكان العرب من الإرهاب اليهودي. وهم يرفضون خلق دولة يهودية ويتمسكون بفلسطين موحَّدة يتمتع فيها اليهود بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي. وفي ٣١ مايو/ أيَّار، يلتقي الوسيط في تل أبيب ببن جوريون الذي يُبدي له رفضه لأي رقابة على الهجرة وللعودة إلى المضمون الترابي لخطة التقسيم كما لإعادة دمج اللاَّجئين العرب في مناطقهم الأصلية. وشأن كثيرين من الوسطاء الآخرين الذين سيخلفون برنادوت، يكتشف هذا الأخير أن استقبال المسئولين الإسرائيليين والاتصالات معهم إنما تدور في جو من التوتر القوي في حين أن العلاقات مع المسئولين العرب قد جرت في مناخ أكثر ودية تمامًا.

والعنصر الإيجابي هو أن المصريين والإسرائيليين مستعدون، لاعتبارات عسكرية أساسًا، لقبول هدنة. وهو يحصل على رأي مماثل من جانب عَمَّان. فبالنسبة للأردن، حان الوقت للخروج من الحرب للاحتفاظ بالمكاسب الترابية التي فاز بها في الأسابيع الأخيرة. وجميع الدول العربية تنزعج من التهديدات بفرض عقوبات دولية، لاسيما أن بريطانيا العظمى تفرض الآن احترامًا صارمًا للحظر الذي يحرم هذه الدول من الحصول على وارداتها العسكرية. بل إن بريطانيا العظمى تسحب الضباط والتقانيين البريطانيين من الفيلق. ويمكن لأولئك الذين تعاقدوا مع دولة شرق الأردن أن يبقوا، وإن كان بشرط الابتعاد عن ساحة المعركة. ويجري الاكتفاء بإعادتهم إلى شرق الأردن لموعدٍ مُحَدَّدٍ كيما يتسنى للحكومة البريطانية تأكيد أنه، في ذلك اليوم، لم يكن هناك وجود في فلسطين لضباط وتقانيين بريطانيين ؛ ويمكنهم، فيما بعد، أن يعودوا إلى مراكزهم(٥٠).

وتحظى مصر وشرق الأردن بتأييدٍ من العراق، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولتين الأكثر تشدُّدًا، لبنان وسوريا، اللتين تعتبر مشاركتهما العسكريةُ أضعفَ بشكلٍ سافر. أمَّا إسرائيل فأمامها الفرصة لكسب كل شيء من هدنة من شأنها أن تسمح لها بتعزيز نفسها عسكريًّا. وهذا الاعتبار يزعج إلى حد بعيد العسكريين العرب الذين يطالبون برقابة حقيقية على تزويد العدو بالسلاح والرجال. وهنا بالتحديد يصبح دور مراقبي منظمة الأمم المتحدة جوهريًّا. وفي مرحلة أولى،

سوف يتعين عليهم مراقبة خطوط وقف إطلاق النار ثم مَدَّ نشاطهم إلـى الطـرق الكبرى للمواصلات بين المناطق. ويحصل برنادوت على وعد بالحصول على ٣٠ مراقبًا آخرين على أن يُضافوا إلى المراقبين الأوائل الـ ٦٣ المنتظر وصولهم في ١١ يونيو/ حزيران وفي ٥ يوليو/ تموز.

وعلى الرغم من تواضع الإمكانات المتاحة ومن الرفض البريطاني لممارسة رقابة على المياه الإقليمية الإسرائيلية، يتعهد برنادوت بتأمين هدنة مـدتها أربعـة أسابيع اعتبارًا من ١١ يونيو/ حزيران مع تقديم الضمانات التـي طلبتهـا الـدول العربية. وسوف يجري فرض رقابة صارمة على دخول الشرق الأدنى «من جانب رجال قادرين على حمل السلاح بما قد يسمح بإعطاء أحد الأطراف ميزة عسكرية في حال التصريح لهم بالدخول ؛ وفي هذه الحالة الأخيرة، سوف يرفض دخـولهم البلد. وإذا ما جرى إدخال رجال قادرين على حمل السلاح بالعـدد الـذي يقيـده بالضرورة تطبيقُ المبدأ السابق، فسوف يجري احتجازهم في معسكراتٍ خلال فترة الهدنة تحت رقابة مراقبين تابعين للوسيط ؛ ولن تجري تعبئتهم ودمجهم في القوات المسلَّحة ولن يتلقـوا أي تـدريب عـسكري أو شـبه عـسكري خـلال الفتـرة المذكورة»(٥١). وسوف يراقب الصليبُ الأحمر المؤنَ المرسلة إلى الأحياء اليهودية في القدس سعيًا إلى منع دخول الأسلحة. ويتم إرساء مبدأ أن الاحتياطيات سـوف تظل ثابتة، أي أن الإمداد بالمؤن سوف يتم من زاوية الاسـتهلاك مـع مراعـاة الصرامة في ذلك.

والحاصل أن جولة مكوكية مرهقة بين العواصم الرئيسية في المنطقـة إنمـا تسمح لبرنادوت بالتوصل إلى موافقة المعنيين في مقابل تطمينات متناقضة إلى هذا الحد أو ذاك وعبر تهديداتٍ باللجوء إلى العقوبات.

ثم إن الضغوط الدوليةً والإجهاد من القتال قد قادت الدول العربية إلى قبـول هدنة، وإن كان دون تخلي هذه الدول عن مطالبتها الرسمية بالحفاظ على فلـسطين موحَّدة. وقد حذر المسئولون العسكريون من أنهم يجازفون بأن يجدوا أنفسهم فـي موقف أصعب بكثير لدى انتهاء الهدنة، غير أن الحكومات لم تستخلص من ذلـك الاستنتاجات السياسية الضرورية، فيما عدا الأردن الذي كانت نواياه جد واضـحة. ومشروع فلسطين الموحَّدة هو رفضُ لتكوينِ دولةٍ يهودية ورفضٌ أيضًا لضمِّ جزءٍ

من فلسطين إلى الأردن. ثم إن الرأي العام إنما يتجـذر بـشكل متزايـد بـاطراد والبلاغات الحربية، خاصة في مصر، قد عَبَّرَتْ عن رؤية متفائلة بـشكل خـاص حيال الموقف العسكري، ومن هنا عدم استيعاب السكان لقبول الهدنة. وتظلُّ الفُرقةُ العربيةُ تامَّةً في حين أن الحكومات تتعرض للهشاشة على الجبهة الداخلية عنـدما تتأكد الهدنةُ تدريجيًا خلال يوم ١١ يونيو/ حزيران، بعـد سلـسلة مـن المعـارك الموضعية الأخيرة. وبما أنه لم يصل بعد غير خمسة مراقبين، فإن برنادوت يحلق بطائرته فوق الخطوط التقريبية للجبهة لكي يتـرك انطباعًـا قويًـا فـي نفـوس المتحاربين.

وفي ١٢ يونيو/ حزيران، يصل برنادوت إلى القدس حيث يطلب إلى اللجنـة الدولية للصليب الأحمر أن تتنازل لفريقه العامل عن جزء مـن مكاتـب الجيـب منزوع السلاح الموضوع تحت حماية الصليب الأحمر، والذي يتألف مـن فنـدق الملك داوود وجمعية الشبان المسيحيين(٥٢): فيرفض رينييه مـا يعتبـره مجازفـة بالخلط بين نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمـر ونـشاطات منظمـة الأمـم المتحدة(٥٣). وهو يرتاب في وجود نية لدى الوسيط في أن يضع الأعمال الإنسانية تحت سلطته. إلاَّ أنه يضطر إلى التراجع، بما أن الطرفين العربي واليهـودي قـد أعربا عن موافقتهما.

والحال أن الوسيط، إذ يضع جزءًا من فريقه في القدس، إنما ينـوي إبـراز سلطته على حساب لجنة الهدنة التي لن تكون لها أي سلطة على فريق المـراقبين الآخذ في التشكل، وذلك خلافًا للقرار الصادر في ٢٩ مايو/ أيَّار. وهو يوضح بذلك للقناصل المعنيين أنه المسئول الوحيد بالفعل. وعلى أي حال، فإن اللجنة المحـدودة الإمكانات، والتي لا تحوز ولو سيارة واحدة، لا تملـك النقـل الـذي تتمتـع بـه الإمكانات المادية للوسيط والذي يحوز بنية نقل تحتية آخذة في التزايـد المـستمر (طائرات، سيارات). كما يلتقي برنادوت بالمسئولين اليهود والعرب ويدشن جولـة مكوكية جديدة في المنطقة.

ومع تدشين الهدنة، تصل هيبة سمعته الدولية إلى أعلى المـستويات ويحيـي الجميعُ نجاحه الباهر.

الهدنة الأولى: مسألة السلاح[٥٤]

لا يؤدي وقف المعارك إلى تسوية أي شيء. وعلى الرغم من التعهدات المتّخذة، تسعى الأطراف بنشاط إلى تعزيز مراكزها. فيحظر الإسرائيليون أي عودة للاّجئين وينجزون إخلاء التجمعات السكنية العربية خلف خطوطهم، دون أن يترددوا في إعدام السكان، إذا ما اقتضى الأمر ذلك[٥٥]. والحال أن استراتيجية برنادوت كلها إنما تستند إلى إبقاء علاقة القوة عند المستوى الذي كانت عليه في ١١ يونيو/ حزيران. ويتعين تحديدُ مواقع خطوط وقف إطلاق النار بينما لا توجد جبهةٌ متصلة في فلسطين. وغالبًا ما سيقوم المراقبون بتحديد الخطوط بأنفسهم، بإقامة مناطق عازلة بين الأطراف وبالتوصل إلى انسحابات متبادلة من جانب هذه الأطراف. وسوف تقع بعض الحوادث، بيد أن المتحاربين إنما يلعبون، عمومًا، بورقة التعاون، وسوف يجري إلقاء المسئولية عن الانتهاكات على المقاتلين العرب غير النظاميين وعلى المنشقين اليهود.

إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن المراقبين الـ ٦٨ الموجودين في الساحة أكثر من غير كافين قياسًا إلى ضخامة المهمة. ثم إن فريق المراقبين فريق جرى تكوينه بشكل مُرتَجَل تمامًا ناهيك عن أنه فريق متنافر العناصر بالكامل. فالسويد قد أرسلت ضباطًا كبارًا متقاعدين، وأرسلت الولايات المتحدة بالأحرى رجالاً في صدر رجولتهم تتراوح رتبهم بين الميجور والليفتنانت - كولونيل، بينما أرسلت فرنسا وبلچيكا بالأخص ضباطًا صغارًا، كالليوتينان كلود شيسون. ويتعين تكوين سلسلة قيادة من الصفر. وتريجفي لي مدرك لقلة إمكانات مبعوثه. وهو يتمنى، منذ وقت طويل، إنشاء قوة عسكرية دائمة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، غير أن الدول العظمى تعارض ذلك. وفي اللحظة المباشرة، يسعى تريجفي لي إلى خلقِ سابقةٍ بتجنيد خمسين من المتطوعين من صفوف حراس أمن منظمة الأمم المتحدة. وهم يفتقرون إلى التكوين العسكري ويضطرون إلى الاضطلاع بمهمات بسيطة. وفي النهاية، سوف يجري سحبهم في شهر يوليو/ تموز من جانب مجلس الأمن الذي رأى أن الأمين العام قد تجاوز اختصاصاته.

وتزويد المناطق اليهودية المحاصَرة بالمؤن مصدرٌ دائمٌ للنزاعات. وهكذا فإن مصر تعترض على تزويد مستوطنات النقب بالمؤن. غير أنها تضطر إلى سحب

معارضتها، بعد اختبارٍ للقوة مع الوسيط والمراقبين. وهنا أيضًا، لا يملك المراقبون لا الإمكانات ولا حق تفتيش الشحنات التي تشمل، علاوة على المواد المدنية المصرَّح بها، أسلحة وذخائر سرِّية. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لطريق القدس. فلا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا لجنة الهدنة تريدان المشاركة في تفتيشات القوافل. وعدد المراقبين غير كاف لممارسة مراقبة حقيقية: فهناك مراقب واحد للقافلة الأولى في ١٧ يونيو/ حزيران. و«طريق بورما» يسمح بمرور كل ما يراد تمريره دون تفتيش. والضعف الحقيقي الوحيد الذي تشكو منه القدس اليهودية هو الإمدادات من المياه. وقناة التوصيل الرئيسية، والتي تمر بقطاع اللطرون الاستراتيجي، إنما تظل خارج دائرة الاستخدام. ويجري شق قناة توصيل لأجل النجدة على امتداد «طريق بورما»، غير أن حصة الفرد من المياه تظل ضعيفة بشكل خاص خلال أيام الحر الشديد والتي بدأت للتوِّ.

ومراقبة الطرق البحرية تشكو من خلل جسيم: فحفنة من الرجال لا يمكنها مراقبة ميناء من الموانئ مراقبة حقيقية. ومنذ ١٥ يونيو/ حزيران، تبدأ سفنٌ في التفريغ السرِّي لشحنات مهمة من الأسلحة المرسلة إلى الإسرائيليين في موانئ صغيرة أو قرب الطرق الساحلية دون أن يلحظ المراقبون ذلك. وحتى إذا كانت الاستخبارات البريطانية والأميركية تنقل إلى الوسيط معلومات حول الشحنات التي سيجري تسليمها قريبًا، فإن الرجل لا يملك إمكانات اعتراض سبيلها. ويتحسن الوضع في أواخر يونيو/ حزيران عندما يجري إنشاء داورية بحرية فرنسية – أمريكية صغيرة، بيد أنها لا تملك حق تفتيش السفن المشتبه بها وتضطر إلى الاكتفاء بتوجيه الأسئلة إليها عبر الراديو.

والحال أن برنادوت، الحريص على عدم خسارة شيء من رصيده السياسي وعلى عدم استثارة أزمات من شأنها تهديد الهدنة، إنما يسكت عن الانتهاكات العديدة التي من المرجح أنه يُقَلِّلُ من خطورتها.

وعلى الجانب العربي، نجد أن المجهود الأهم في إعادة التسلح هو مجهود مصر، فقد رفعت عدد جنودها الموجودين في فلسطين إلى ١٨٠٠٠ رجل (بمن في ذلك بضع مئات من السعوديين) والعراق، حيث رفع عدد جنوده إلى ١٠٠٠٠؛ وسوريا ولبنان، حيث رفعا عدد جنودهما إلى ٨٠٠٠. أمَّا الأردن، الذي يعتمد

بالكامل على البريطانيين، بما في ذلك فيما يتعلق بميزانيته، فليس بوسعه فعل شيء أكثر من الإسراع بتدريب مجنديه الجدد. والحكومة مقتنعة بأنه لن يحدث استئناف للمعارك. والدول العربية، الخاضعة للحظر البريطاني، تحاول باستماتة الحصول على أسلحة من السوق السرِّية لفوائض الحرب العالمية الثانية. وهي تنجح في الحصول على أسلحة من نوعيات مختلفة كان بعضها غير صالح للاستخدام. والذخائر والمعدات الجديدة لا تتماشى مع الأسلحة بريطانية المنشأ. وتؤدي عمليات النصب والعمولات المختلفة إلى تضخيم حجم الفواتير، ثم إن الاستخبارات الإسرائيلية، ذات الانغراس الجيد في أوروبا، سوف تنجح في القيام بعمليات تخريب مثيرة أو بتحويلٍ لوجهة الشحنات. وسوف تترتب على ذلك فضائح سيكون من شأنها زيادة إضعاف الأنظمة العربية إلى حد بعيد، لاسيما أن مختلف قوى المعارضة سوف تستغل هذه الفضائح للتشهير بخصومها.

ونقطة الضعف الرئيسية التي تشكو منها الدول العربية هي عدم تمتعها بتأييد دولي مهم، أي، في هذه الحالة المحدَّدة، عدم تمتعها بتأييد دول لديها الرغبة في أن تنتهك سرًّا قرار مجلس الأمن الذي صوتت أو وافقت عليه. وقد جرت اتصالات بفرنسا، خاصة من جانب سوريا. وتترك باريسُ سوريا تأمل في ردٍّ إيجابي، وإن كان بعد انتهاء الحرب و، إذا أمكن، مع تخفيفٍ للانتقادات العربية للسياسة الفرنسية في الشمال الأفريقي.

أمَّا دولة إسرائيل فهي تتمتع – بفضل تعبئة الحركة الصهيونية – بإمكاناتٍ ماليةٍ أعلى بكثير من إمكانات الدول العربية. ففي عصر ندرة الدولارات، من المفيد بشكل خاص التمتع بتبرعات الطائفة اليهودية الأميركية، بينما تنتمي الدول العربية إلى منطقة الاسترليني (مصر، الأردن، العراق) أو إلى منطقة الفرنك (سوريا، لبنان). وفي نظر الكتلة الشرقية، يكمن الدافعُ الأولُ للمساعدة المُقَدَّمة إلى الدولة اليهودية الناشئة في الرغبة في زعزعة الوجود الغربي في المنطقة حتى ولو أدت هذه المساعدة إلى تقويض سمعة الأحزاب الشيوعية المحلية، بيد أن هذه المساعدة تُعَدُّ، في الوقت نفسه، وسيلة للحصول على العملات الأجنبية الثمينة. وتشيكوسلوفاكيا هي المُوَرِّدُ الرئيسيُ للأسلحة، التي تنتقل عبر يوغوسلافيا، حيث من الواضح أن العملية كلها تشرف عليها موسكو التي تصرِّحُ بها بأكثر مما

تستحثها. وتحصل براغ على مقابل غال جدًّا لخدماتها، يتمثل في عائدٍ لا غنى عنه من العملات الأجنبية الثمينة في لحظة يؤدي فيها استيلاء الشيوعيين على السلطة إلى إغلاق الأسواق الغربية في وجه المنتجات التشيكوسلوفاكية.

والديموقراطياتُ الشعبيةُ الآخذةُ بالتشكل تستفيد من الوضع لكي تنجز تحقيق التجانس العرقي الذي بدأ خلال الحرب العالمية الثانية. فهي تُصَرِّحُ برحيلِ من بقي فيها من السكان اليهود، خاصة، في مرحلة أولى، الشبان الذين كانت لديهم خبرة عسكرية أو تكوين عسكري. وبعد ملمات الهولوكوست الرهيبة، كانت ثقة اليهود الناجين في وسط أوروبا بالجماعات السكانية المحيطة بهم ثقة ضعيفة. وعلاوة على النزعة القومية اليهودية التي قد تُشَكِّلُ مصدرَ إلهامٍ لهم، فإنهم قَلَّما يُكِنُّون التعاطف في غالبيتهم العظمى مع الأنظمة الجديدة. ووحدهم المناضلون الشيوعيون [اليهود] راسخو العقيدة هم الذين يبقون. وبما أن هؤلاء الأخيرين يتمتعون بتمثيلٍ زائد قياسًا إلى حجم اليهود المتبقي بين إجمالي السكان، فسوف تجري مماهاتهم بالأنظمة الجديدة وفقًا للكليشيه القديم المعادي للسامية والذي يربط اليهود بالشيوعية الدولية في حين أن قيام دولة إسرائيل، ويا للمفارقة !، قد سمح للجاليات اليهودية الباقية بالإفلات إلى حَدٍّ بعيدٍ من مصيدة الستار الحديدي الذي يأخذ في الانسدال.

والأكثر سريّة والأكثر غموضًا هو تصرف فرنسا. فبعضُ الأوساطِ عازمةٌ على تقديم مساندة للحركة الصهيونية لأسباب مختلفة، كالتعاطفات الموروثة من زمن المقاومة [للنازية] وزمن ترحيل [اليهود إلى معسكرات الاعتقال النازية] أو الرغبة في الثأر من البريطانيين للدور الذي لعبوه في طرد الفرنسيين من المشرق في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦[٥٦]. وبعض المثقفين والسياسيين الذين لا يكادون يعرفون شيئًا حقيقيًّا عن الملف الفلسطيني – جان بول سارتر، جول رومان، إدجار فور، ڤيير منديس فرانس ... – يلتصقون بالعصبة الفرنسية لدعم فلسطين الحرَّة، وهي ليست شيئًا غير فرع للأرجون. والحزب الشيوعي الفرنسي نفسه يقدم مثلاً لالتزامٍ يساريٍ في خدمة الصهيونية. وتصبح الأرض الفرنسية موقع نقل للأسلحة والرجال المتجهين إلى الشرق الأدنى. وتتركُ وزارة الداخلية ذلك يحدث ويسود الخلطُ في الأذهان بين الصهيونية الرسمية المتمثلة في الوكالة اليهودية والصهيونية المنشقة المتمثلة في الإرجون.

وقد حصلت هذه الحركة الأخيرة مؤخرًا على إمكانات مالية جد مهمة. وهكذا فإن فرعها الأميركي، الذي يقوده بيتر برجسون، قد تمكن من شراء سفينة شحن مهمة نسبيًّا (وهي *Liberty Ship* حمولتها ٤٠٠٠ طن)، جرت تسميتها *Altelena*، تكريمًا للاسم القلمي لچابوتينسكي(٥٧). وكانت هذه السفينة مخصصة في البداية لأغراض الهجرة السريِّة، إذ سعت الإرجون إلى التنافس مع الهاجاناه في المجال الذي تميل إليه هذه الأخيرة. وقد رفضت المنظمةُ المنشقةُ خطةَ التقسيم وكان برنامجها الترابي يتمثل في الفوز بكل فلسطين وكل شرق الأردن. وحتى ١٥ مايو/ أيَّار، كانت الإرجون تشعر أنها مستعدة لإعلان دولة إسرائيل من طرف واحد في حالة إذا ما تخلت الوكالةُ اليهوديةُ عن ذلك. وبعد ١٥ مايو/ أيَّار، اعترفت الإرجونُ بسلطة الدولة الجديدة في الأماكن التي قامت فيها وقد دُعِيَ مناضلوها إلى الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي الجديد. وبالمقابل، في القدس، وهي أرض مُدَوَّلَةٌ من الناحية النظرية، احتفظت الإرجون وشتيرن بهياكلهما العسكرية وشاركتا في المعارك إلى جانب الهاجاناه. وبعد شيء من الريبة، نشأت رفقةُ سلاح بين المقاتلين من اليسار واليمين. كما احتفظت الإرجون، في الخارج، بإمكاناتها ووجودها.

وباتفاق مع بيجن، قرر الفرع الفرنسي تخصيص السفينة *Altelena* لإرسال مقاتلين مدرَّبين وأسلحة. ويجري نقل هذه المعلومة إلى الهاجاناة التي توافق على ذلك. فيَجري إرسال السفينة إلى ميناء سيت الفرنسي بينما تجري اتصالات مع مسئولين فرنسيين كبار. ويتأخر هؤلاء الأخيرون في تقديم رد ويمر يوم ١٥ مايو/ أيَّار المصيري، الذي يعني أيضًا انتهاء الحصار البحري البريطاني، دون عمل شيء. وفي ١٩ مايو/ أيَّار، يعطي چورچ بيدو، وزير الشئون الخارجية، موافقته ويطلب من العسكريين الفرنسيين تقديم الأسلحة. وبما أن هؤلاء الأخيرين يأخذون عدة أيام لتنفيذ الطلب، فإن الشحنة لا مفر من أن تتأخر، فتصل في ٥ يونيو/ حزيران إلى ميناء سيت. وهي عبارة عن أسلحة كان البريطانيون قد تنازلوا عنها للفرنسيين ضمن إطار المساعدة المتبادلة. ولا يُبلَغ بيجن الحكومة المؤقتة الإسرائيلية بما تم.

ويبدو أن القرار النهائي والحاسم كان قد اتخذه روبير شومان، رئيس المجلس، في اجتماع محدود ودون مناقشته في مجلس الوزراء. ويجري إبلاغ ڤنسان أوريول، رئيس الجمهورية، بالقرار، في طي الكتمان(٥٨). وكانت فرنسا لم

تعترف لا تزال بدولة إسرائيل، سعيًا منها إلى مراعاة مشاعر السكان في ممتلكاتها في الشمال الأفريقي (كان متطوعون أفارقة شماليون قد خرجوا للقتال إلى جانب العرب، غير أن البريطانيين في مصر قد نجحوا في إعادتهم بشكل عام) وإلى الحصول على ضمانات لمصالحها المادية والدينية في فلسطين (كان عدد معين من الممتلكات الفرنسية قد تعرض للدمار من جراء المعارك، خاصة في القدس). ومن شأن انتصارٍ إسرائيليٍّ أن يؤدي إلى إضعاف النزعة القومية العربية وسوف يكون مفيدًا للمصالح الفرنسية في المغرب، بيد أن من شأن هزيمةٍ عربيةٍ مفرطة الجسامة أن تجازف بإحداث تَجَذُّرٍ مُؤْذٍ ضد مجمل الغربيين في صفوف الرأي العام العربي. وأخيرًا فإن فرنسا تتقاسم مع سوريا ومصر ريبةً عميقة حيال سياسة سوريا الكبرى التي ينتهجها عبد الله، والذي يُنظر إليه بوصفه صنيعةً للبريطانيين.

وتحاول إدارة أفريقيا الشمالية والمشرق بوزارة الشئون الخارجية الفرنسية الاعتراض على إرسال الأسلحة، والذي يتعارض مع التعهدات التي جرى اتخاذها في مجلس الأمن كما يجازف باستثارة قلاقل في صفوف المسلمين الفرنسيين، ولو لمجرد أن عمال الشحن والتفريغ في ميناء سيت يتألفون في جانب كبير منهم من عمال أفارقة شماليين. وهي تقترح في ٩ يونيو/ حزيران التصرف باللجوء إلى الحيل:

هكذا سنجد أنفسنا متلبسين بالذنب بصورة مزدوجة. فسوف نفقد اعتبارنا في نظر أصدقائنا نحن وسنجد أنفسنا في صراع مع حركات الاحتجاج، إن لم يكن حركات السخط، في الشمال الأفريقي، كما سوف نتعرض لأعمال انتقامية في البلدان العربية في المشرق، وأخيرًا، سنفقد أهليتنا للاستمرار في المشاركة في الإشراف الدولي في شئون فلسطين.

ومن المفهوم تمامًا أن تُخَامِرَنا الأمانيُّ في المساعدة على تكوين الدولة اليهودية. إلاَّ أن من المناسب عمل ذلك بحذر، وهو ما لا يُعَدُّ مستحيلاً البتة. فمن السهل العمل على شراء الأسلحة، والأفضل أن تكون ألمانية المنشأ، عن طريق ممثلين لبلد ثالث تسقط على كاهله المسئولية، في نهاية المطاف، عن إرسال الشحنة. والحال أن الوكالة اليهودية قد لجأت في هذه الأوقات الأخيرة إلى هذا الإجراء في عدة مناسباتٍ لترتيب مشترياتٍ في بلدان أوروبية مختلفة.

وفي هذه الحالة، فإن أكثر ما يمكن الذهاب إليه هو الارتياب في حسن نية المُورِّدِ، وهذا أمر من شأنه أن يكون بالفعل مدعاةً للأسف بالنسبة لبلد كفرنسا، بيد أنه لن يكون بالإمكان على الأقل جرها علانية إلى قفص الاتهام وتسجيل اقترافها الذنب.

وهذه الإدارة يبدو أنها الوحيدة التي أدركت أن الشحنة مرسلة إلى الإرجون وليس إلى الهاجاناه، خلافا لما يظنه صانعو القرار الفرنسيون(٥٩).

وفي ليلة ٨ – ٩ يونيو/ حزيران، يبدأ العسكريون الفرنسيون شحن ٨٢٠ ١ طنًا من الأسلحة على السفينة. وفي صباح ٩ يونيو/ حزيران، يدركُ عُمَّالُ الشحن في ميناء سيت أهدافَ العملية فيعلنون الإضراب (إذ يبدو أن الاحتكار النقابي والتضامن العربي يتعرضان للتهديد). وينتهي الشحن في ١١ يونيو/ حزيران ويستقل ٩٠٠ مقاتل السفينة. وبينما يبدأُ خبرُ المسألةِ في الانتشار، تُغادرُ السفينةُ *Altelena* ميناء سيت. وفي تلك اللحظة، يفهم چول موش، وزير الداخلية المنتمي إلى الشعبة الفرنسية للأممية العمالية، أن من ستصل إليه الشحنة هو الإرجون وليس الهاجاناه. وبدافع من التضامن الاشتراكي، يرسل تنبيهًا إلى رفاقه الإسرائيليين.

والحاصل أن بيجن، الذي يعلم برحيلِ السفينة من نشرة أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، إنما يحاول الاتصال بالسفينة لكي يطلب منها أن تظل في موقف الانتظار لحين اتضاح الموقف. وراديو السفينة مقفل فلا تتلقى الرسالة. وفي تلك اللحظة فقط، ينقل بيجن المعلومة إلى السلطات الإسرائيلية، التي تغضب، بالطبع، من الخطر المتمثل في آن واحد في تسليحٍ من طرف واحد للإرجون المنحلة من الناحية النظرية وفي الكشف العلني عن انتهاكٍ خطيرٍ للهدنة من شأنه المجازفة باستثارة عقوباتٍ فادحةٍ من جانب المجتمع الدولي. على أن بن جوريون يعطي الأولوية للأسلحة ويُصَرِّحُ بتفريغ الشحنة سرًّا. وقد جرت محادثات مع بيجن الذي يطلب إبقاء ٢٠% من الأسلحة في القدس. وبالنسبة له، فإن من المفهوم ضمنيًّا أن هذه الـ ٢٠% مرسلة إلى قوات الإرجون في المدينة المقدَّسة، لكن السلطات ترى أن الشحنة كلها يجب أن تذهب إلى الجيش الإسرائيلي. وسوء التفاهم هذا يُضاف إلى ريبةٍ عميقةٍ ناشئةٍ عن المسلك السابق الذي انتهجه بيجن، المشتبه بأنه يريد الاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. وعندما يرفض زعيم الإرجون وضع الأسلحة في مخازن الجيش، فإن هذا الاشتباه إنما يصبح يقينًا.

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران، بينما تصل السفينة إلى قرب السواحل الإسرائيلية، تتخذ الحكومة المؤقتة القرار بالاستيلاء، بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك، على الأسلحة،

خلال تفريغ السفينة من الشحنة. وفي الليل، يبدأ مناضلو الإرجون عملية التفريغ على شاطئ يَبْعُدُ بعض الشيء عن تل أبيب، سعيًا إلى الإفلات من يقظة مراقبي منظمة الأمم المتحدة. فيجري إرسال وحدة من الجيش الإسرائيلي للسيطرة على الوضع. وكان من المقرر أن يقود الوحدة موشيه دايان، غير أن هذا الأخير يكتفي بإصدار الأمر إليها بالذهاب إلى الشاطئ، بينما يترك هو نفسه رفاقه في السلاح لكي يذهب إلى الولايات المتحدة لأجل تشييع جثمان ماركوس. ويقتحمُ الجنودُ الحواجز التي أقامتها الإرجون. وفي الليل، يتعاظم الارتباك ويؤدي إلى تبادل للأعيرة النارية بين العسكريين ومناضلي الإرجون بما يؤدي إلى مصرع جنديين وإصابة ٦ آخرين بجراح بين صفوف الأولين وإلى مصرع ٦ وإصابة ١٨ آخرين بجراح بين صفوف الأخيرين. والحال أن قبطان السفينة، حيث كان بيجن قد صعد إلى متنها، إنما يقرر، وقد شعر بالتهديد من جراء وصول سفينتين حربيتين إسرائيليتين صغيرتين، الاندفاع إلى تل أبيب لكي يقوم بتفريغ السفينة تحت حماية السكان، الذين سيرفضون أي عمل من أعمال الحرب الأهلية. وعندما ينتشر خبر المواجهة، يقوم مناضلو الإرجون المنخرطون في صفوف الجيش الإسرائيلي بترك وحداتهم ويسارعون بالذهاب إلى تل أبيب. وبحكم هذا التطور، يتمتع رجال الإرجون بتفوق عددي كبير في المدينة الإسرائيلية الرئيسية، الأمر الذي لا يمكن له إلاَّ أن يزيد من حدة المخاوف من حدوث انقلاب. فيقوم بن جوريون بإصدار الأمر إلى آللون باستخدام أضخم الإمكانات. ويحاول رجال البالماخ السيطرة على ضفاف البحر في المدينة. ويقوم إسحق رابين، الذين يقودهم، بإطلاق النار على رجال الإرجون. وبناءً على أمر من آللون، تقوم المدفعية التي استدعيت على وجه السرعة بإطلاق القنابل على السفينة التي يشب بها الحريق بينما هي محمَّلة بالذخائر. ويفرض وقف لإطلاق النار نفسه بينما يجري إخلاء *Altelena* على وجه السرعة.

والحال أن القوات الحكومية، التي سيطرت على المدينة، إنما تُكثر من الاعتقالات. ويعلن بيجن، باكيًا، من إذاعة الإرجون السرِّية، الحل الكامل والنهائي لمنظمته. وعلى الرغم من هجومه الحاد على الحكومة المؤقتة، فإنه يمتنع عن الحرب الأهلية التي يقترح عليه عدد من رفاقه خوضها.

وإذا كان الارتباك وإساءات الفهم قد مثلت عاملاً مهمًا في هذه الأزمة، فإن هذه الأخيرة قد جرى حلها من خلال اجتماع التشديد على صدارة الدولة من جانب بن جوريون، العازم على تأكيد صدارة المؤسسات الجديدة على المؤسسات التي خلقتها الحركاتُ السياسيةُ قبل الاستقلال، والتشديد على الشرعية من جانب بيجن، الذي اعترف بضرورة التخلي عن الصراع المسلَّح لصالح العمل السياسي. والحاصل أن مسألة *Altelena* سوف تكتسب تدريجيًّا القيمة المزدوجة لقبول المؤسسات الجديدة خلال إنشاء الدولة[٦٠] ولتَوَاصُلِ مولجهة عنيفةٍ بين اتجاهي الصهيونية (مقتل آرلوزوروف، «الفرصة»[×]، اغتيال رابين[٦١])

وتجد الحكومة الفرنسية البائسة نفسها وقد أصبحت مُتَّهَمَةً بتقديم «عونها لمحاولةٍ انقلابية في داخل الدولة اليهودية»[٦٢]. وهذا لمراعاة الشكليات وللاطمئنان إلى أن الشحنات السرِّية القادمة سوف تكون لصالح السلطات الشرعية. وخلال الصيف، سوف توقف فرنسا شحناتها السرِّية وستبدأ في إعادة توجيه سياستها نحو سوريا ولبنان حيث تفكر في الاستفادة من الأزمة لاستعادة نفوذها التقليدي.

مقترحات برنادوت

المواجهة الداخلية في الحركة الصهيونية تسمح لحكومة إسرائيل المؤقتة بأن تؤكد للوسيط أن الإرهابيين هم الذين حاولوا انتهاك الهدنة والاستيلاء على السلطة، وأن التحرك الحازم من جانب السلطات الشرعية قد نجح في وضع حد لهذا العصيان وفي استعادة الشرعية، بما في ذلك الشرعية الدولية[٦٣]. ويقبل المراقبون هذه الرواية. ويتعاطف برنادوت مع الحكومة اليهودية، المضطرة أيضًا، في ظروف عصيبة بشكل خاص، إلى مواجهةِ مقاومةٍ مسلَّحةٍ لسلطتها. وبالمقابل، يرى المسئولون العرب أن مسألة *Altelena* تثبت أنَّ اليهود لا يحترمون لا نص الهدنة ولا روحها.

وخلال الأيام التي تتلو بداية الهدنة، يجري استئناف المشاورات فيما بينهم. فيعلن كل منهم على الملأ ضرورة إيجاد وحدة عمل حقيقية، غير أن الجميع يختلفون على وضعية فلسطين في المستقبل. وفي تلك الأثناء، يقيم برنادوت مركز

(×) انظر الكتاب الرابع من هذا العمل، ص ٣٦١. – م.

قيادته في رودس. وبعد جولة مكوكية جديدة، يتمكن من إحضار ممثلين عرب ويهود إلى هناك[٦٤] ليطلب منهم إيضاحات مختلفة.

ويجتهد عبد الله في محاولة إقناع الغربيين بأن الحل الأفضل هو تركه يضم الأراضي التي يحتلها جيشه، على أن يقوم المصريون بعمل الشيء نفسه في منطقتهم. وفي هذا الإطار، سوف يكون مستعدًّا للاعتراف بالدولة اليهودية وللاحتفاظ بعلاقات طيبة معها. وإلى البريطانيين الذين تم كسبهم بالفعل إلى صف هذا الحل، يُضَافُ الأميركيون الذين يميلون إلى إعادة تعريفٍ لحدود دولة إسرائيل أكثر تجانسًا وأكثر تماسكًا على المستوى الترابي، على أن تبقى القدس مُدَوَّلةً.

وبرنادوت، الذي كانت درايته بالملف ضعيفة في البداية، إنما يتوصل إلى الاستنتاجات نفسها. وهو يكرس جهوده الآن بالكامل للبحث عن حل سياسي. وقد أقنعه مستشاروه بأن النزعة القومية الفلسطينية لا تمثل قوة فعلية. وكان قد تم إزاحة قوات المفتي في المعارك ؛ وقيام دولة عربية في فلسطين لم يعد في جدول الأعمال[٦٥]. وشرق الأردن يسيطر على الجزء الأكبر من فلسطين العربية.

وبما أن الوسيط رجل محنك في مجال المفاوضات الدولية، فإنه يعرف أنه لن يكوِّن بالإمكان تحقيق شيءٍ مقيمٍ دون تأييدٍ من جانب الدول العظمى، أي، في الحالة الماثلة، الأنجلو- ساكسون، الذين يميلون إلى الحل الأردني. ومن جهة أخرى فإن السياق الدولي غير مؤات بشكل خاص لأنه، في الشطر الثاني من شهر يونيو/ حزيران، يبدأ حصار برلين والجسر الجوي الغربي لتزويد المدينة بالمؤن. ومثال برلينٍ نفسه، وهي مدينةٌ مقسَّمةٌ وذاتُ جيوب، ليس، في رأي الوسيط، المثال الذي يجب إتِّباعه فيما يخص القدس، ومن هنا اختيار خيارٍ أردنيٍّ مع إدارةٍ ذاتيةٍ للأحياء اليهودية. ووضع مدن مُدَوَّلَةٍ، كتريست أو طنجه أو فيينا، يقوده إلى رفض هذا النموذج[٦٦].

وقد أدرك برنادوت أن من غير الممكن العودة إلى خطة التقسيم. فدولة إسرائيل التي اعترفت بها عدةٌ بلدان بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد أصبحت أمرًا واقعًا. لكن المسئولين العرب الذين التقاهم في القاهرة يتمسكون بفكرة فلسطين موحَّدة. وإذا ما قبلوا الاعتراف بالجنسية الفلسطينية لليهود الموجودين حاليًا فيما عدا بعض الأشخاص غير المرغوب فيهم، فسوف يكون

تحديد شروط دخول المهاجرين الجدد من حق الدولة الفلسطينية القادمة. ولابد لقانون الديموقراطية، أي قانون العَدَد، أن تكون له السيادة. والحال أن التعارض كامل بين المطالب العربية واليهودية. ويرفض برنادوت قانون العَدَد لعدم اطمئنانه إلى مصير أقليةٍ يهوديةٍ في الدولة العربية الفلسطينية، بيد أنه يمضي إلى أبعد من ذلكِ إذ يرى أن العربَ الفلسطينيين لا يملكون حقًّا في إبداء رأيهم. غير أنه، بوصفه رجلاً من رجال الصليب الأحمر، جد مهتم بأن يصبح فاعل الخير الإنساني لهؤلاء السكان.

وما يجول بخاطر الوسيط هو الأمر الواقع اليهودي والخلافات العربية والمصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى والتزامات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والوضع العسكري في الساحة وهيبة منظمة الأمم المتحدة. ويتمثّل الحل الذي يراه في الإبقاء على وجود الدولة اليهودية مع ربطها بالجزء العربي من فلسطين. وهكذا سيعتبر اليهودُ أن الدولة لهم بينما سيَعتبر العربُ أن شكلاً من أشكال الوحدة الفلسطينية قد جرى الحفاظ عليه. والأردنِ وحده هو الذي يملك القدرة على أن يكون شريكًا يُعتَدُّ به في عمليةٍ كهذه. ويستخدمُ الرجلُ الإحالةَ إلى أصول الانتداب – حيث لم تكن فلسطين وشرقَ الأردن غير شيء واحد – لإيجاد وضعيةٍ خاصةٍ لهذه المَلَكية الهاشمية، سعيًا إلى دفع الدول العربية الأخرى إلى قبول المسألة بشكل أفضل.

وهو يأمل في أن يسمح تلاقي المصالح بين إسرائيل والأردن بفرض حل على الفاعلين الآخرين لا يريدونه. ولا يأخذ في الحسبان تحذير شاريت الذي أكد له أن إسرائيل لها الحق في مجمل أراضي خطة التقسيم، بما في ذلك الأراضي التي مازال العرب يحتفظون بها وكذلك الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل خارج خطة التقسيم: فالعدوان العربي لم يكن ناجمًا عن مشكلة الحدود، بل عن الرفض المبدئي لوجود دولة إسرائيل، ومن ثم فإن مسألة الحدود تبقى مفتوحة. وبحسب وزير شئون خارجية إسرائيل أيضًا، فإن الشيء الأكثر إثارة من خلق دولة إسرائيل هو «الجلاء» الكامل للسكان العرب، الأمر الذي سمح بالتسوية المقيمة للمسألة الأصعب التي واجهتها الدولة الجديدة. وسوف يُعادُ الحديثُ عنها بعد الحرب ضمن إطار تسوية نهائية على الأساس الأرجح لـ «تبادل للسكان» على غرار ما حدث بين تركيا واليونان[٦٧].

وبعد تعديلات نهائية، ينقل برنادوتُ مقترحاته إلى الأطراف في ٢٨ يونيو/ حزيران. وهو يُذَكِّرُ، في ديباجتها، بأن مهمته تتمثل في العمل على التقريب بين مواقف الأطراف وبأنه لا يفعل سوى تقديم مقترحاتٍ تهدف إلى إيجاد إطار مرجعي.

١. إن فلسطين، على نحو ما عَرَّفتها شروطُ الانتداب الذي مُنح في الأصل للمملكة المتحدة في عام ١٩٢٢، أي بما في ذلك شرق الأردن، يمكنها أن تشكل اتحاداً يتألف من عضوين، أحدهما عربي والآخر يهودي، وذلك شريطة قبول الطرفين المعنيين دراسة ترتيب كهذا.

٢. يجري تحديد حدود العضوين عن طريق المفاوضات في المقام الأول بمساعدة من الوسيط وعلى أساس مقترحات يعرضها. وبمجرد التوصل إلى اتفاق على الخطوط العريضة للحدود، يجري تحديد هذه الأخيرة من جانب لجنة مختصة بالحدود.

٣. تكون أهداف ووظائف الاتحاد تشجيع المصالح الاقتصادية المشتركة وتوجيه وإدارة الخدمات العامة المشتركة، بما في ذلك الجمارك والضرائب ؛ ومتابعة برنامج تنميةٍ للبلد وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك.

٤. تُمَارَسُ سلطةُ الاتحاد من خلال مجلس مركزي ومن خلال الأجهزة التي قد يقرر عضوا الاتحاد إنشاءها.

٥. يكون لكل عضو من عضوي الاتحاد جميع الحقوق في أن يدير بُحرِّيةٍ شئونه الخاصة، بما في ذلك علاقاته الخارجية، وذلك وفقًا لبنود الاتفاقية المنشِئَة للاتحاد.

٦. يرجع اتخاذ القرارات بشأن الهجرة إلى كل عضو من العضوين ضمن إطار حدوده، وذلك بشرط أنه بعد انقضاء مدة عامين، اعتبارًا من تاريخ قيام الاتحاد، يكون لكل عضو من العضوين الحق في أن يطلب من مجلس الاتحاد مراجعة سياسة الهجرة التي يتبعها العضو الآخر واتخاذ قرار في الموضوع يتماشى مع المصالح المشتركة للاتحاد. وفي حالة عجز المجلس عن اتخاذ قرار في الموضوع، يمكن عرض المسألة من جانب أحد العضوين أو الآخر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة والذي سيكون قراره، المتخذ مع مراعاة مبدأ طاقة الاقتصاد الاستيعابية، لازم التنفيذ بالنسبة للعضو الذي تكون سياسته محل إعادة نظر.

٧. تكون الحقوق الدينية وحقوق الأقليات محميةً كُلِّيَةً من جانب كل عضو من عضوي الاتحاد وتكون مضمونة من جانب الأمم المتحدة.

٨. تكون الأماكن المقدَّسة والمنشآت والمراكز الدينية محميةً من جانب كل عضو من عضوي الاتحاد وتكون مضمونة من جانب الأمم المتحدة.

٩. يجري الاعتراف للأشخاص المقيمين في فلسطين والذين هجروا مأواهم الطبيعي، جرَّاء الظروف التي أوجدتها الحرب، بحق العودة إلى ديارهم دون قيودٍ واستعادة ملكية ممتلكاتهم.

ملحق مضاف إلى المقترحات: مسائل ترابية.

فيما يتعلق بالفقرة رقم ٢ من المقترحات، يرى الوسيط أن بعض الترتيبات الترابية قد تسترعي الانتباه. ويمكن إجراء هذه الترتيبات وفقًا للمؤشرات التالية:

١. إدراج كل النقب أو جزء منه في الأرض العربية.

٢. إدراج كل الجليل الغربي أو جزء منه في الأرض اليهودية.

٣. إدراج مدينة القدس في الأرض العربية مع إدارةٍ بلديةٍ ذاتيةٍ للجماعة اليهودية وترتيباتٍ خاصةٍ لحماية الأماكن المقدَّسة.

٤. دراسة وضعية يافا.

٥. إنشاء ميناء حر في حيفا، على أن تشمل منطقةُ الميناء الحر معاملَ التكرير ومراكز وصول أنابيب البترول.

٦. إنشاء مطار حر في ليدا [اللد] (٦٨).

والحال أن الوسيط، إذ يصوغ هذه المقترحات، إنما يدرك أنها لن تَسُرَّ الجميع، بيد أنه يراهن على أن أي طرف لن يجرؤ على تعريض نفسه من جديد لصروف الحرب. وخطة برنادوت الأولى التي لم يجر نقلها إلاَّ إلى المعنيين، يتم نشرها في مستهل يوليو/ تموز بفضل التسريبات الصحافية التي لا مفر منها. فيشن الاتحاد السوفييتي حملة على الوسيط، الذي يجري اتهامه بأنه يخدم المصالح البريطانية. أمَّا مجلس جامعة الدول العربية، المنعقد في القاهرة لدراستها، فلا يرى فيها غير إحياء لخطة بيل التي ترجعِ إلى عام ١٩٣٧(٦٩)، إلاَّ فيما يتعلق بالقدس(٧٠). ويجد الأردن نفسه معزولاً بالكامل ومضطرًّا إلى تبني الموقف المشترك الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية موحَّدة وديموقراطية، أي المقترحات العربية في لندن في عام ١٩٤٦(٧١).

وفي إسرائيل، يجري تفسير خطة برنادوت على أنها تتماشى مع المصالح البريطانية، ومن ثم على أنها سيئة الأثر إلى هذا الحد أو ذاك. وهم لا يطيقون عنصرين من عناصرها، إدراج القدس في الأرض العربية والقيود على السيادة اليهودية. فيرجعون إلى الحديث عن خطة التقسيم متخذين مظهر المتمسكين بالفضيلة.

فالردُّ الرسميُّ من جانب الحكومة المؤقتة، في ٥ يوليو/ تموز، يتضمن العناصر الجوهرية التي سوف تميز الرطانة السياسية الإسرائيلية لعدة عقود: إن خطة التقسيم تؤسس لمبدأٍ هو مبدأ خلق دولة إسرائيل، أمَّا توسعاتها الترابية فهي رَدٌّ على العدوان العربي وهي ضرورية لأمنها. وعلى الرغم من التفاخر بالرغبة في إقامات علاقات صداقة مع جميع الدول العربية المجاورة، يجري توضيح أن أرض إسرائيل قد تمتد لتشمل كل فلسطين في حدود عهد الانتداب. وبدلاً من فرض العلاقات مع الجيران من الخارج، فإن هذه العلاقات يجب أن تكون ثمرة اتفاق يتم التفاوض عليه بُحرِّيةٍ بين الأطراف المعنية (أي نتاج علاقة القوة):

ثانيًا. إن الحكومة المؤقتة تجيز لنفسها التذكير بأن الشعب اليهودي قد قبل التسوية التي أقرها قرارُ الجمعية العامة كحل وسط يتضمن تضحيات فادحة من جانبه، وبأن الأراضي التي خُصِّصَت للدولة اليهودية هي حدّ أدنى لا يمكن اختزاله. وتعتقد الحكومة المؤقتة بالفعل أن الترتيبات الترابية المتعلقة بالدولة اليهودية يجب الآن تحسينها على ضوء كُلٍّ من المخاطر التي كشف عنها العدوانُ العربي والنتائج التي حصلت عليها إسرائيل عند صدها لهذا العدوان. وبالارتباط بهذا، ترغب الحكومة المؤقتة في الإشارة إلى أن التسويةَ الترابية المقرَّرة في القرار قد استندت إلى تقسيم فلسطين الغربية بين الشعب اليهودي وسكان فلسطين العرب. ومن شأن إدراج الجزء العربي من فلسطين في أرض دولة من الدول العربية المجاورة أن يغير مشكلة الحدود تغييرًا أساسيًا.

ثالثًا. لا يسع الحكومة المؤقتة قبول انتقاصٍ من السيادة الكاملة لشعب إسرائيل في دولته المستقلة أو تقييد لها، حيث إن هدف إسرائيل الأساسي وسياستها يتمثلان، فضلاً عن ذلك، في إقامة علاقات سلام وصداقة مع جيرانها على أساسِ أوثقِ تعاونٍ ممكن في جميع المجالات ؛ والترتيبات الدولية التي قد تكون ضرورية لإعطاء أثر لهذه السياسة لا يمكن فرضها على إسرائيل، بل يمكن فقط أن تكون نتيجة اتفاق يتم التفاوض عليه بين الأطراف المعنية، من حيث كونها دولاً حرة وذات سيادة.

وفيما يتعلق بالقدس، يُعَادُ الحديثُ، ولكن لأسباب تاكتيكية، عن مشروع التدويل:

سادسًا. لقد انزعجت الحكومة المؤقتة انزعاجًا عميقًا من اقتراحكم المتعلق بمستقبل أورشليم، والذي تعتبره اقتراحًا كارثيًا. ففكرة أن يُعْهَدَ بأورشليم إلى حكومة عربية ضمن إطار تسوية سلمية لا يمكن طرحها إلاَّ عند الجهل التام بتاريخ المشكلة وحقائقها الأساسية، أي بالعلاقات التاريخية لليهودية بالمدينة المقدَّسة والمكانة الفريدة التي تحتلها أورشليم في التاريخ اليهودي وفي الحياة الحاضرة اليهودية وواقع أن السكان اليهود قد شكلوا أغلبية ثلثي سكان المدينة قبل بدء العدوان العربي وأن هذه الأغلبية قد زادت بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين، نتيجة للجلاء العربي ؛ وواقع أن أورشليم كلها، فيما عدا استثناء صغير، هي الآن في أيدي اليهود والواقع الذي لا يُعَدُّ أَقَلَّ أهميةً والذي يتمثل في أن الجمعية قد قامت، بعد دراسة معمَّقَة للمشكلة وكنتيجة لموافقة ساحقة من جانب الرأي العام المسيحي، باتخاذ القرار بوضع أورشليم تحت نظام دولي. والحكومة المؤقتة لابد لها من توضيح أن الشعب اليهودي وأن دولة إسرائيل وأن يهود أورشليم لن يقبلوا أبدًا فرض سيطرة عربية على أورشليم، أيًّا كان الحكم الذاتي البلدي الرسمي وحق الوصول إلى الأماكن المقدَّسة اللذان قد يتمتع بهما اليهود. فهم سوف يقاومون مثل هذا الفرض بكل ما يستطيعون من قوة. وتأسف الحكومة المؤقتة لاضطرارها إلى قول إن اقتراحكم الغريب المتعلق بأورشليم، إذ يشجع آمالاً عربية كاذبة وإذ يجرح المشاعر اليهودية، قد يقود إلى عكس الأثر المهدِّئ الذي لاشك في أنكم قد توخيتموه.

سابعًا. لا تجد الحكومة المؤقتة أن من الضروري، في هذه المرحلة، تقديم تعليقات على نقاط أخرى طُرِحت في مقترحاتكم، لأنها تأمل في أن إمعان النظر في ملاحظاتها الحالية حول الجوانب الرئيسية للخطة التي اقترحتموها سوف يجعلكم تعيدون النظر بالكامل في طريقتكم في تناول المشكلة(٧٢).

وفي تلك الأثناء، يعمل برنادوت من جديد على نزع سلاح القدس حيث تُعَدُّ الحوادثُ يوميةً من الناحية العملية، خاصة الأعيرة النارية التي تستهدف المدنيين الذين ينتقلون من أماكنهم. وهو ما يرصده قنصل فرنسا في ٢ يوليو/ تموز(٧٣).

بما أنني قد ذهبت أمس إلى المدينة العربية، فقد توقفت خارج باب هيرود، كي أعاين، بناءً على طلب المتجمهرين العرب، قناصةً يهودًا يتخذون من نوتردام في الجنوب الغربي موقعًا لهم. وهكذا لاحظت أن أي أحد يجازف بالسير على الطريق كان يجري إطلاق النار

عليه ورأيتُ على بعد عدة أمتار مني سقوط مدني عربي أصيب بجراح قاتلة. وفي هذا المكان على الأقل، حدث إطلاق النار دون أدنى استفزاز ودون أدنى رد، وهو ما لا يعني أن القناصة العرب يمتنعون عن الانخراط في اللعبة نفسها، كما نرصد ذلك كل يوم حول القنصلية العامة.

والواقع أن الكولونيل شالتييل [شألت إيل]، الذي يقود القوات اليهودية في القدس، إنما يعلن في ٣ يوليو/ تموز لهذا القنصل نفسه أنه يملك إمكانات الاستيلاء في خمسة عشر يومًا على كل مدينة القدس(٧٤).

والحاصل أن برنادوت، بتشجيع من تريجفي لي، الراغب دومًا في إنشاء قوته الدائمة التابعة للأمم المتحدة، إنما يقترح نزع سلاح المدينة المقدَّسة بتزويدها بحرس دولي قوامه ألف رجل على أن يجيئوا من البلدان أعضاء لجنة الهدنة. بيد أن مارشال، المخلص لسياسة عدم إرسال قوات أميركية إلى فلسطين (خاصة في ظروف احتداد أزمة برلين !)، إنما يعترض على هذا الاقتراح في التوّ والحال. على أنه تجري مواصلة دارسة المشروع في الأيام الأولى من يوليو/ تموز. ويطلب برنادوت من الفرنسيين أن يقدموا له حراسًا راكبين، غير أن باريس لا يسعها الموافقة إلاَّ على إرسال متطوعين تتحمل الأمم المتحدة نفقاتهم(٧٥).

وفي ٧ يوليو/ تموز، يتم تسجيلُ نجاحٍ نادرٍ عندما ينجح الكولونيل برونسون، بمساعدةٍ من لجنة الهدنة، في دفع شالتييل [شألت إيل] والتل إلى التوقيع على اتفاق لنزع سلاح جبل سكوبس. ويجري تقسيم الجبل إلى جزء يهودي يضم الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا والجبانة العسكرية البريطانية، وجزء عربي يضم قرية العيساوية العربية التي لا يجوز زيادة عدد سكانها دون اتفاق الطرفين علـى ذلك ومستشفى أوجوست فكتوريا الألماني. وسوف تحتل القطاع قواتُ شرطةٍ عربية ويهودية محدودة. وسيتم تزويد الجيب اليهودي بالمؤن مرتين شهريًّا من جانب قافلة تخضع لمراقبة مراقبي منظمة الأمم المتحدة. والحال أن تفسير هذا الاتفاق سوف يصبح مصدرًا مستديمًا للمجادلات في الأعوام التالية.

والملف الآخر الذي يسعى الوسيط إلى إحراز تقدم فيه هو ملف معمل التكرير في حيفا. والغربيون حريصون حرصًا خاصًّا على إعادة استئناف نشاط المعمل (يجري تكرير مليوني طن من الناتج المكرَّر في العام الواحد). وبما أن البترول

يأتي من العراق، فلابد من وجود شكل من أشكال التدويل أو الموانئ الحرَّة، إلاَّ أننا، هنا أيضًا، نجد أن الحكومة الإسرائيلية، المهتمة بتجنب أي خطرِ انتقاصٍ من سيادتها، إنما ترفض في ٧ يوليو/ تموز اقتراح الوسيط ولا تقترح غير وضع معمل التكرير تحت حماية الأمم المتحدة.

وتجد الحكوماتُ العربية نفسها في مأزقٍ كامل. فهي تدرك أن الهدنة تعمل في غير صالحها وأن أي حل عبر الوساطة إنما يمر بالاعتراف بدولة إسرائيل، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لهذه الحكومات. ثم إن المستفيد الرئيسي من التوصل إلى تسويةٍ سيكون عبد الله، الذي، بعد ضمه فلسطين العربية، سيكون في مركز قوةٍ يسمحُ له بمواصلة مشروعه الخاص بإقامة سوريا كبرى. ويرفضُ مجلسُ جامعة الدول العربية تمديد الهدنة، على الرغم من مساعي برنادوت المتكررة ومن تحذيرات عبد الله. ويجري اتخاذ الموقف نفسه من القرار رقم ٥٣ الصادر عن مجلس الأمن (٧ يوليو/ تموز ١٩٤٨) والذي يطلب من الأطراف تمديد الهدنة بالاتفاق مع الوسيط.

ففي اليوم التالي، يقدم مجلسُ جامعة الدول العربية ردًّا له حيثياته يستعيد الإشارة إلى مبررات النضال ضد الإرهاب اليهودي ويشير إلى انتهاكات الإسرائيليين للهدنة. ويُبرزُ الردُّ ما لم يشأ أحدٌ إلى ذلك الحين أخذه في الحسبان، وهو مصير السكان العرب الفلسطينيين وخاصة مصير اللاَّجئين:

> عكفت اللجنةُ السياسية لجامعة الدول العربية على دراسة الاقتراح الذي قدمه وسيط منظمة الأمم المتحدة في فلسطين والداعي إلى تمديدٍ للهدنة وأحاطت علمًا بالأسباب التي من شأنها، من وجهة نظره، تبرير مثل هذا التمديد. وفي هذا الصدد، تَوَدُّ اللجنةُ أن تعيد إلى الأذهان أن الحكومات العربية كانت مضطرةً إلى التدخل عسكريًا في فلسطين في ١٥ مايو/ أيَّار الفائت، استجابةً لمناشدةٍ من جانب السكان العرب الذين يشكلون الغالبية الساحقة من السكان، وذلك سعيًا إلى وضع حد للمجازر التي ارتكبها الإرهابيون الصهيونيون ضد العرب والإنسانية وإلى استعادة النظام في البلاد، وكذلك إلى تمكين سكانها من ممارسة خصائص الاستقلال وحق الحكم الذاتي.
>
> والواقع أنه على أثر هذا التدخل المسلح كان بالإمكان إنقاذ أرواح العديد من العرب وتجنب أعمال التدمير وإراقات الدماء واستعادة السلم والقانون والنظام في المناطق التي احتلتها الجيوش العربية.

والطرف الآخر ينتهك الهدنة دومًا ويقوم بإدخال الأسلحة والذخائر والمهاجرين بشكل سرّي:

ومما يؤسف له أن الحل الذي اقترحه الوسيط، والقائم، كما هو معروف، على إبقاء على الوضع القائم يرمي إلى التقسيم وإلى خلق دولة صهيونية، كان جد مُخيِّب لآمال العرب. فمن الواضح أن الوضع القائم الذي كان مصدر إلهام المقترحات التي أعرب عنها الوسيط هو نتيجة للنشاطات الإرهابية الصهيونية التي كانت قد شَجَّعَتْ على مواصلتها سياسةُ التردد والتذبذب التي اعتمدتها الدولة المنتَدَبَة السابقة في حفظ النظام والقانون في البلاد، وهي سياسة لم تسمح فحسب للعصابات الصهيونية بحشد قوات ضخمة وإقامة تحصينات قوية في العديد من أجزاء البلاد وشن هجمات مباغتة على السكان المسالمين، وإنما سمحت لها أيضًا باحتلال العديد من المدن والقرى ومناطق مهمة دون قتال.

ويعلم الوسيط تمامًا أن التقسيم وإنشاء الدولة اليهودية في البلاد هما سبب النزاع الحاضر. وترتيبًا على ذلك فإن الاقتراح الداعي إلى الإقرار بالوضع القائم كأساسٍ للنقاش من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للمشكلة إنما يتعارض بشكل لاشك فيه مع مبادئ العدل والديموقراطية، وليس من شأنه سوى إلحاق الضرر بالمصالح الثابتة لسكان البلاد. ثم إن تمديد الهدنة في الظروف الراهنة من شأنه أن يعني استمرار الوضع القائم الذي اعتمده الوسيط كأساسٍ لاقتراحه. وجميع هذه العوامل تنأى بنا عن المراد من وراء مهمة سعادته والذي يتمثل في إيجاد حل عادل وسلمي للمشكلة.

وقد أكد الوسيط أنه من غير الممكن التراجع عن الرفض اليهودي لقبول دولة موحَّدة، ولذا فليس من شأن تمديد الهدنة سوى مفاقمة وضع عرب فلسطين:

إن العرب، الذين هم أنصارٌ عظماء للسلم، لن يجدوا ما يستحق الترحيب من جانبهم أكثر من السعي إلى تجنب إراقات الدماء والتوصل إلى حل للمشكلات بالسبل السلمية. بيد أن استحالة إقناع أقلية يهودية ضئيلة بالتخلي عن أطماعها السياسية، والتي ألمح إليها الوسيط بالفعل، وإصرارها على فرض إرادتها بالقوة والإرهاب على أغلبيةٍ ساحقةٍ من سكان هذا البلد، والذين يشكلون جزءًا من الأمة العربية، إلى جانب انتهاكاتها لشروط الهدنة واستخدام هذه الهدنة في تكثيف عدوانها على العرب وفي إغراق البلد بسيل متواصل من المهاجرين – كل هذه العوامل تجعل من الضروري على الدول العربية ألاّ تقبل تمديدًا للهدنة التي أنجبت الظروف الحاضرة وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لوضع هذا العدوان عند حده. [...]

ولابد من إنقاذ حقوق السكان للعرب ولابد من تمكين اللاّجئين والعمال العرب من العودة إلى ديارهم كما لابد من حماية أرواحهم وممتلكاتهم[٧٦]. (×)

وبما أن الوسيط قد فشل في محاولاته الأخيرة لإنقاذ هدنته، فإنه يتخذ القرار بسحب جميع المراقبين فورًا من ساحة المعركة.

حرب الأيام العشرة

يدرك المسئولون العسكريون العرب أن علاقة القوى ليست في صالحهم بالمرة. وهم يمتثلون لقرار السياسيين باستئناف القتال. ومن غير الوارد أن يقوموا بهجوم، فالمطلوب هو الصمود بأفضل شكل ممكن في مواقعهم الدفاعية. وعلى الجانب الإسرائيلي، فعلاوة على التفوق العددي والتنظيم، يجري التمتع الآن بعتاد حديث يضم أيضًا بعض طائرات ميسيرشميت المصنوعة في تشيكوسلوفاكيا وثلاث قلاع طائرة من طراز B 17 سوف يجري استخدامها في إلقاء القنابل على العواصم العربية. وفي الساحة، يتم تعلم الحركة والمناورة بمركباتٍ مُدَرَّعةٍ ومدفعية. فالتحول انطلاقًا من جيش يتألف من الأنصار إنما يواصل مسيرته. وإذا كان يجري التمتع بأسلحة ثقيلة أكثر قليلاً مما في السابق، فإن المكسب الرئيسي من وراء الهدنة هو امتلاك قدر أكبر بكثير من الأسلحة الخفيفة وبالأخص الذخائر، في حين أن الجيوش العربية تفتقر إليها بشكل مريع.

وبما أن الخطر يتمثل في أن يسارع مجلسُ الأمن إلى فرض هدنة جديدة، فإن الأُولوية إنما تتمثل في الهجوم على جميع الجبهات وإحراز الحد الأقصى من المكاسب الترابية سعيًا إلى إفشال خطة برنادوت.

وفي الأردن الأعلى، بين بحيرة طبرية وبحيرة الحوله، يتمتع السوريون برأس جسر يهدد مستوطنة روش بينا اليهودية. وفي ليلة ٩ – ١٠ يوليو/ تموز، يتعين على قوة إسرائيلية قوامها ٢٠٠٠ رجل الاضطلاع بعبور الأردن في الشمال والاستيلاء على رأس الجسر من الخلف. ويتم العبور بصعوبة ويحدث تأخر لا سبيل إلى علاجه. وفي يومي ١٠ و١١ يوليو/ تموز، يشن السوريون

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

هجومًا مضادًا وينجحون في رد الإسرائيليين إلى ضفة الأردن الأخرى. فتتلو ذلك عدة أيام من المعارك الشرسة في القطاع الأوسط حيث يتقدم كل جيش من الجيشين ثم يجد نفسه وقد جرى صده ورده. وفي ١٤ يوليو/ تموز، تفشلُ محاولةٌ إسرائيليةٌ لعبور الأردن من الجنوب. وبعد تسعة أيام من المعارك، يجد الجيشان نفسيهما عند قواعد انطلاقهما الأولى تقريبًا، حيث نجح السوريون في تحسين مواقعهما بدرجة طفيفة. ويُعَزِّي الإسرائيليون أنفسهم عن ذلك بزعمهم أنهم قد حالوا دون محاولة اختراق من جانب العدو[٧٧].

وفي الجليل، يشن جيش الإنقاذ الهجوم لكي يستولي على قرية الشجرة التي تسيطر على طرق الوصول إلى طبريه. وعلى الرغم من هجماته المتعاقبة، يتسنى صده في ١٤ يوليو/ تموز.

وفي تلك الأثناء، تُنَظِّمُ القواتُ الإسرائيليةُ هجومًا ظافرًا انطلاقًا من الساحل (المنطقة من حيفا إلى عكا)، هو عملية Dekel [٧٨]. والتعليمات هي إلحاق الدمار الكامل بقوات القاوقجي في الجليل الغربي. ولا يشار إلى مصير السكان المدنيين. والحال أن الدروز عازمون على عدم المشاركة في المعارك وعلى الانحياز إلى صف الإسرائيليين. وهم يقدمون لهم معلومات ويستقبلونهم بحفاوة. ويظل المسيحيون متمسكين أكثر بموقف التحفظ بينما يهرب القرويون المسلمون، الذين يخشون من أعمال انتقامية بسبب دعمهم لجيش الإنقاذ أو مشاركتهم فيه. أما من تبقوا منهم في القرى، وهم من الشيوخ عمومًا، فيجري طردهم.

وفي شفا عمرو، وهي بلدة كبيرة ذات سكان مختلطي الأصول، نجد أن الدروز، بالتشاور مع الإسرائيليين، يُنَظِّمون مَظْهَرَ مقاومةٍ في ١٤ يوليو/ تموز ثم يستسلمون. أمّا السكان المسلمون الذين تعرضوا لوابل من قذائف المدفعية، فهم يهربون إلى قرية صفوريه المجاورة. فيقصفُ الطيرانُ الإسرائيلي القرية التي تكدَّست فيها عدة آلاف من اللاَّجئين. وتَعَقُبُ ذلك حركةُ ذعر قوية، فيهرب الناس إمَّا في اتجاه لبنان أو في اتجاه الناصرة[٧٩]. وسوف تجري تسوية القرية فيما بعد بالتراب وإقامة مستوطنة تسيبّوري اليهودية في مكانها.

والحاصل أن قرى القطاع، التي كانت معروفة بمشاركتها في انتفاضة أعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ وبدعمها لجيش الإنقاذ، إنما تفرغ من سكانها. وتستسلم القرى

الأخرى دون مقاومة، ويبقى فيها على الأقل جزء من السكان، على أساسٍ عشائريٍّ في الأغلب.

وفي ١٥ يوليو/ تموز، عشية الدخول إلى الناصرية، تَصدُرُ أوامرٌ صارمة باحترام المعابد والكنائس والأديرة المسيحية (لا يشار إلى شيء فيما يتعلق بدور العبادة الإسلامية) (٨٠). وفي ١٦ يوليو/ تموز، تسقط المدينة دون مقاومة كبيرة بينما يهرب جيش الإنقاذ في فوضى في اتجاه الشمال. فيتمركز في جيب على طول الحدود اللبنانية. ويجري التفكير للحظة في طرد جميع سكان الناصرة، ماعدا رجال الدين، إلاَّ أنه يجري التمسك بالوضع القائم. وفي تلك اللحظة، يوجد نحو ١٥ ٠٠٠ نسمة من السكان في الناصرة، يضاف إليهم ٢٠ ٠٠٠ لاجئ. وتُوضَعُ المدينةُ تحت قيادة عسكرية. وفي الأيام التالية، يسيطرُ الجيشُ الإسرائيلي على جميع قرى المنطقة. وغالبيتها تسقط دون مقاومة ويجري التصريح للسكان بالبقاء. وفي حالتين مؤكدتين، يتم إعدام بعض الشبان.

ومن الواضح أنه لم يصدر أمر بالطرد خلال هذه العملية التي كان هدفها، الناصرة، يجتذب الانتباه الدولي. وفي هذه المناسبة يصاغ التحالف مع الدروز. أمَّا فيما يتعلق بالمسيحيين، فهم لا يمثلون خطرًا كبيرًا ولا يُبدون مقاومة وليسوا مضطرين إلى الخوف من الأعمال الانتقامية، على عكس المسلمين، عن أعمال ترجع أحيانًا إلى أكثر من عشر سنوات. ومن الصعب تحديد ما إذا كانت قد وُجِدَت في البداية رغبة واعية في التمييز بين المسيحيين والمسلمين أو ما إذا كانت الظروف العملياتية ربما تكون قد لعبت دورًا [في هذا التمييز] (انعدام الخطر في القطاع المسيحي ومن ثم الحد من استخدام القوة). والقادة الميدانيون يتمتعون بهامش مناورة واسع وهم أحرار في إصدار أوامر بالطرد دون الرجوع إلى السلطات الأعلى، بما في ذلك على مستوى المناطق(٨١).

وفي الجنوب، يتمثل الرهان في بقاء الجبهة المصرية بين مدينة المجدل الساحلية وتلال الخليل. ويريد الإسرائيليون كسر الحصار الذي سقطت فيه مستوطنات النقب. والأوامر الصادرة هي طرد القوات المصرية وهدم القرى العربية في القطاع وطرد سكانها وكذلك اللاَّجئين الموجودين فيها. والمصريون هم الذين يأخذون المبادرة ببدء الهجوم قبل انتهاء الهدنة. وتَعقُبُ ذلك سلسلةٌ بأكملها من الهجمات والهجمات المضادة العنيفة عنفًا خاصًّا، لاسيما في قطاع نجبه.

وفي نهاية المطاف، ينتهي المصريون إلى التقهقر وخسارة السيطرة على الطريق الرئيسي بعد عراق سويدان، بيد أنهم ينشئون «طريق بورما» خاصًا بهم يسمح بالحفاظ على المواصلات مع موقع الفالوجا المهم. وهكذا فقد نجحوا في تجميد قوات إسرائيلية ملحوظة أمام جبهاتهم وقلّصوا بذلك من الضغط [الإسرائيلي] على الأردنيين. وفي المنطقة التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي، جرى اقتحام القرى وإشعال النار فيها. فيهرب السكان واللاّجئون في اتجاه الخليل، بينما تتجه أقلية محدودة بالأحرى إلى غزة.

وفي فلسطين الوسطى، يحاول الجيشُ العراقي ورجال الميليشيات الفلسطينية تعزيز مواقعهم في قطاع جنين. وبعد بضعة نجاحات محدودة، يحرصون بالأخص على تَجَنُّبِ فتحِ ثغرةٍ بين مواقع انتشارهم ومواقع انتشار الجيش الأردني الذي يواجه صعوبات. وبعد كثير من المصاعب والخسائر التي تطال حجم المساحة، يتسنى سَدُّ الثغرة.

والحاصل أن الأحداث الأهم في حرب الأيام العشرة إنما تدور على الجبهة الأردنية. ويظل الطريق من القدس إلى يافا الرهانَ الرئيسي. ومن جهة الشرق، فإن القدس اليهودية تظل مُطَوَّقَةً في جانبٍ كبير منها، ومن جهة الغرب، لا تبعد مدينتا اللد والرمله العربيتان إلاً مسافة ١٥ كيلومترًا عن تل أبيب. ويرى بن جوريون أن هاتين المدينتين شوكتان تجب إزالتهما وجوبًا مطلقًا وكذلك عائق اللطرون. فتصبح هذه المدن هدف عملية Dani التي يتولى قيادتها العامة يجال آللون ومعه إسحق رابين كرئيس للأركان. والتوجهُ العامُ هو استثارة هروب السكان سعيًا إلى عرقلة تحركات الفيلق العربي.

ومدينتا الرمله واللد (حيث يوجد مطار فلسطين الرئيسي) يسكنهما ما بين ٥٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ نسمة منهم ٢٠ ٠٠٠ لاجئ. والجانب الرئيسي من مهام الدفاع يكفله رجال الميليشيا المحلية و٢٠٠ جندي من جنود الفيلق العربي. ويأخذ الإسرائيليون المبادرة بالعمليات ويملكون خيار الاستيلاء أوّلاً على المدينتين أو فتح ثغرة بين الأردنيين والعراقيين بالزحف على الرملة أو، أخيرًا، استئناف الهجوم على اللطرون. وفي ٩ يوليو/ تموز، يبدأ الإسرائيليون حركة تطويق للمدينتين اللتين يجري قصفهما باستخدام السلاح الجوي.

ويطلب جلوب باشا من العراقيين تغطيته من جهة الشمال، حيث إن طريق الرملة بلا دفاع. ويرفض العراقيون التحرك من مواقعهم فيقرر قائد الفيلق سحب عناصره المتقدمة التي كانت قد زحفت على اللطرون. وفي تلك الأثناء، نجد أن موشيه دايان، الذي استأنف للتوّ قيادته لقوات الخط الأول، يسارع بشكلٍ مُرتَجَلٍ إلى تكوين طابورٍ مُؤلَّلٍ يندفع من الشمال إلى الجنوب ويقلب مساره في اتجاه اللد بدلاً من الاتجاه إلى الرمله.

وفي ١١ يوليو/تموز، يتغلغل الطابور المتقدم في اللد بفتحه النيران على كل ما يتحرك، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، ثم يتراجع على مقربة من المدينة بينما يقوم الجانب الرئيسي من القوات الإسرائيلية بشن الهجوم من جهة الغرب ويواجه مقاومة متقطعة. ويلوذ المسلمون بالمسجد بينما يلوذ المسيحيون بالكنيسة الرئيسية في المدينة، وهما موجودان جنبًا إلى جنب. أمَّا الرمله فهي تسقط دون مقاومة.

ويجري فرض حظر للتجول بينما تتم مداهمة جميع البالغين الذكور وعزلهم، وتغادرُ مجموعةٌ أولى من اللاَّجئين المدينة. وفي ١٢ يوليو/تموز، يرسل الفيلقَ داورية من ثلاث مركبات للتعرف على الوضع. فيفتح الإسرائيليون النار، بينما يقوم من بقي من رجال الميليشيا العرب باستئناف القتال، ظنًا منهم أن الأردنيين يشنون هجومًا مضادًا. وعلى مدار ساعة ونصف ساعة من الإطلاق الكثيف للأعيرة النارية، يقتحم الجنود الإسرائيليون المنازل المشتبه بأنها تؤوي القناصة بينما يجري اعتبار الفارين مقاتلين. أمَّا الأشخاص الذين لاذوا بالمسجد فيجري قصفهم بالقنابل اليدوية وقذائف البازوكا. وفي الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، يتوقف إطلاق النار. وبعد الظهر، يطلب آللون ورابين تعليمات من بن جوريون. وبحسب شهادة رابين(٨٢):

لم يعرف بن جوريون ما العمل و، كعادته في هذا النوع من المواقف، لم يقل كلمة خلال المناقشات التي دارت في مقر القيادة العامة. ولم يكن بوسعنا أن نترك وراء ظهرنا جماعة سكانية معادية ومسلَّحة تجازف بسد الطريق أمام لواء يفتاح الذي كان يزحف نحو الشرق.

وخرجنا مع بن جوريون وأعاد يجال آللون طرح سؤاله: «ماذا نفعل بالمدنيين؟».
فأشار بن جوريون بيده إشارة دالة يريد أن يقول بها إن علينا ترحيلهم. وقد تشاورنا آللون وأنا في الأمر. وكنت موافقًا على حقيقة أن علينا إخراج السكان من المدينتين. فقُدْنَاهُم سيرًا على الأقدام إلى طريق بير حورون، متصورين أن الفيلق العربي سوف يكون ملزمًا بالاهتمام بهم. ومن شأن موقف كهذا أن يسبب له مشكلات لوجستية ويسهل مهمتنا في الوقت نفسه. ومن الناحية السيكولوجية، كان هذا القرار واحدًا من أصعب القرارات التي كان علينا اتخاذها. ولم يكن بوسعنا تفادي استخدام القوة وإطلاق الأعيرة النارية في الهواء لإرغام أهل اللد على قطع مسافة العشرين كيلومترًا التي تفصلهم عن الفيلق. وبما أن سكان الرملة قد رأوا ما يحدث، فقد وافقوا على الرحيل، لكنهم طلبوا ترحيلهم في شاحنات قامت بنقلهم إلى اللطرون.

والحال أن الجنود الذين شاركوا في هذه العملية – كان ضمن اللواء حاصلون شبان على دبلوماتٍ جرت تربيتهم على قيم كالأممية والإخاء – قد وجدوا صعوبة في تقبل القيام بها. وقد رفض بعضهم المشاركة فيها. وكان علينا فيما بعد أن نقوم بعمل دعائي مكثف لكي نشرح لهم أننا لم يكن بوسعنا تفادي القيام بعمل على مثل هذه الدرجة من القسوة.

والحاصل أن رابين هو الذي أصدر الأمر بالطرد. وإذ يعرف عددٌ من أعضاء الحكومة الإسرائيلية الأمر، فإنهم يعربون عن احتجاجهم. فيجري من الناحية الرسمية اتخاذ قرار بترك الخيار للناس في البقاء أو الرحيل. ويتم عقد صفقة بين الضباط الإسرائيليين وأعيان المدينة: الإفراج عن الرجال البالغين إذا ما قرر جميع السكان الرحيل. وقد بدأ الرحيل عن اللد في ١٣ يوليو/ تموز في عز الظهيرة. وكان على السكان أن يقطعوا مسافة ٢٠ كيلومترًا مشيًا في عز حر الصيف، الأمر الذي أدى إلى موت أكثرهم ضعفًا، خاصة الأطفال والشيوخ. وغالبًا ما كان الجنود الإسرائيليون يسلبونهم أغلى ممتلكاتهم التي حاولوا حملها معهم (المال، المجوهرات). وأعمال النهب هذه، المصحوبة، على ما يبدو، باغتصابات، إنما تستثير غضب بن جوريون الذي سيعطي أوامر صارمة بتجنب تكرار مثل هذه الجرائم الشنيعة(٨٣) الضارَّة بالانضباط.

وبالمقابل، في الرمله، يُعَدُّ الخروجُ مُنَظَّمًا أكثر. فقد جرى توفير سيارات لضمان خروجٍ منظم.

وبحسب عارف العارف، وهو الوحيد الذي حاول تقديم أرقام عن محصلة ما جرى، فإن عدد القتلى العرب في اللد خلال أحداث ١٢ يوليو/ تموز، إنما يرتفع إلى ٤٢٦ منهم ١٧٦ سقطوا صرعى في المسجد(٨٤). ويرتفع العدد الإجمالي للقتلى إلى ٣٠٠ ١ : ٨٠٠ خلال المعارك في المدينة والباقون أثناء الخروج. أمَّا فيما يتعلق بخسائر الرمله، فهي ترتفع إلى ٣٦ من المقاتلين تم قتلهم.

والحال أن عشرات الآلاف من اللاَّجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال، إنما يتدفقون على فلسطين الوسطى التي نجت من المعارك نسبيًا. ويتجه جزء منهم إلى شرق الأردن، الذي يشهد لأول مرة وصول اللاَّجئين بشكل جماعي(٨٥). وبينما ينتظم التضامن بين الجماعات السكانية بشكل هش، يتصاعد الغضب ضد الضباط البريطانيين في الفيلق العربي، كباش فداء الكارثة. وتَجري مخاصمةُ الجنود الأردنيين وتنطلق الاتهامات ضد عبد الله ورؤساء الدول العربية. وفي داخل الفيلق، يبدو بعض الجنود على وشك التمرد ويهددون بالهجوم على الضباط البريطانيين. وينجحُ الضباطُ العربُ في استعادة زمام السيطرة على جنودهم ترقبًا للهجوم الإسرائيلي القادم(٨٦). ويزايد جميع خصوم الهاشميين في العالم العربي في توجيه الشتائم ضد جلوب وعبد الله، المتَّهَمين بخيانة العرب الفلسطينيين. وعلاوة على الرغبة في امتصاص الغضب الشعبي، فإن هؤلاء الخصوم إنما يلتزمون كالعادة بمنطق الحيلولة دون أي ضَمٍّ لفلسطين العربية إلى الأردن.

ويبدأ الهجوم الإسرائيلي في ١٥ يوليو/ تموز على اللطرون حيث حشد جلوب الجانب الرئيسي من قواته المصحوبة ببضع مئات من رجال الميليشيا الفلسطينيين. ويستولي الإسرائيليون على عدة قرى، فاتحين بذلك الطريق إلى رام الله، لكن الفيلق يشن هجومًا مضادًا في اليوم التالي وتعقب ذلك معركة رهيبة تتلاحم فيها الأجساد وتسمح للأردنيين باسترداد جزء من المواقع التي خسروها. وفي ١٧ يوليو/ تموز، يعيد الجيشان تنظيم انتشارهما. وقد دارت المعركة النهائية في يوم ١٨ حيث يجري صد الهجوم الإسرائيلي الأخير.

وفي القدس، جرى استئناف المعارك في ٩ يوليو/ تموز بطلقات المدفعية من المعسكرين. وعلى الفور، يحتل الإسرائيليون المنطقة الأمنية رقم ١ والتي تتألف من جمعية الشبان المسيحيين وفندق الملك داوود، حيث يقومون بطرد رجال منظمة

الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تم الهجوم الأول على المدينة العتيقة في ١٢ يوليو/ تموز، إلاَّ أنه يتم صده من جانب الأردنيين الذين تركوا قطاع الخليل للمصريين سعيًا إلى تعزيز إمكاناتهم في المدينة العتيقة. والتنسيق لا يسير على ما يرام بين قوات الإرجون وشتيرن المنشقة والجيش الإسرائيلي الرسمي. بيد أنهم يتفقون على شن هجوم عام في ١٦ يوليو/ تموز. وجماعة شتيرن عازمةٌ على المضي إلى الحرم الشريف لتدمير مساجده والسماح بذلك بإعادة بناء الهيكل الثالث[٨٧]. ويتعين على قنبلة ضخمة زنتها ستة أطنان تدمير سور المدينة العتيقة واستثارة الذعر في صفوف المقاتلين العرب. لكن الانفجار لا يحقق الخسائر المتوقعة ويتم صَدُّ الهجوم.

وخلال أيام القتال العشرة هذه، نجد أن الجيوش النظامية العربية، المرابطة في مواقع دفاعية جيدة الاستعداد، قد تحملت الصدمة وتمكنت من شن هجمات مضادة عنيفة. والواقع أن الإسرائيليين لم يتمكنوا حقًا من التقدم إلاَّ في القطاعات التي كانت قوات الجيوش النظامية العربية غير موجودة فيها بسبب عدم توافر الجنود والعتاد (اللد، الرملة، الجليل). والإسرائيليون، الذين يتمتعون الآن بالتفوق في أعداد الجنود وفي العتاد، يستعيدون زمام الهجوم، غير أنهم يجدون صعوبة كبيرة في إدارة التنسيق بين وحداتهم في هجومهم العام. وبن جوريون يعارض فريقًا من قادته العسكريين يرى أنهم يفتقرون إلى الاحتراف وجد مرتبطين بمنظماتهم السياسية المتمركسة.

ويرتبطُ تسارعُ الهجمات الإسرائيلية الأخيرة بقربِ فرضِ وقفٍ لإطلاق النار. ففي ١٠ يوليو/ تموز، غادر برنادوت رودس متجهًا إلى ليك ساكسيس، مقر الأمم المتحدة، حيث يصل إليها في ١٢ يوليو/ تموز. وهدف الوسيط هو الحصول على قرار قوي من جانب مجلس الأمن يفرض هدنةً غير محددَّة المدة هذه المرة وكذلك الحصول على إمكانات أساسية لفرض احترامها. ولدى وصوله، يُوَضِّحُ له تريجفي لي أنه، بسبب أزمة برلين، لا توجدُ فرصٌ كبيرة للحصول على قوة مهمة تابعة للأمم المتحدة.

والحال أن برنادوت، في تقريره الذي يتلوه في ١٣ يوليو/ تموز أمام مجلس الأمن، إنما يدافع عن مسلكه ويزيل اللبس الذي ربما تكون قد انطوت عليه مواقفه

السابقة فيما يتعلق بدولة إسرائيل: إن هذه الأخيرة قد جرى الاعتراف بها من جانب عدد متزايد من الدول وهي تمارس جميع خصائص السيادة الكاملة. وهي دولة صغيرة قائمة على شريط ساحلي تواجه عالمًا عربيًّا معاديًا ؛ وأمنها سيكون مشكلة مقيمة في الأزمنة القادمة ؛ وسكانها، الذين يستلهمون نزعة قومية متأججة، يبدو أنهم لا تساورهم المخاوف في وجه التهديد العربي(٨٨). والأولوية يجب أن تُعطي لإنهاء القتال، وإلاَّ فإن المسألة سوف تُسَوَّى بالسلاح.

ويوضح برنادوت لپارودي، المندوب الفرنسي، أنه يتمتع بتأييدٍ من جانب عبد الله فيما يتعلق بالتوصل إلى هدنة جديدة(٨٩):

لقد أحاطني علمًا بشكل سرِّي أن الملك عبد الله قد طلب رؤيته على وجه السرعة يوم الجمعة الماضي وقال له إنه على خلاف مع الدول العربية الأخرى وإنه يؤيد تمديد الهدنة، إلاَّ أن من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بعملٍ نشيطٍ مع التهديد بفرض عقوباتٍ كيما يتسنى له [أي لعبد الله] التحرك في هذا الاتجاه.

والواقع أن برنادوت قد جاء إلى نيويورك فجأة لكي يعبر عن وجهة النظر هذه ولكي يدعمها، وهي وجهة نظر لم يُطْلِعْ عليها أحدًا أمس غير بعض أعضاء مجلس الأمن. وما قام به خلال جلسة هذا الصباح هو تفسير للموقف جد القطعي وفي نهاية المطاف جد القاسي بالنسبة للعرب.

ويطالبُ الوسيطُ في تقريره الشفاهي بانسحاب إلى خطوط ٢٩ مايو/ أيَّار وبإصدار تصريح يدعو إلى تحولٍ تدريجيٍ للهدنة المؤقتة إلى هدنةٍ مفتوحة وإلى نزع سلاح القدس، وإصدار تصريح آخر يطالب بعودة اللاَّجئين والاتفاق على تعديل خطة التقسيم وعلى تعزيز الإمكانات المتوافرة لديه.

وبشكل لا مفر منه، يشهدُ النقاشُ حول مشروع قرارٍ تقدمت به الولاياتُ المتحدة مواجهةً مع السوفييت، الذين يرفضون كل ما من شأنه إعادة النظر في خطة التقسيم. والواقع أن جروميكو إنما يعترض على كل ما لا يمثل هدنةً جديدة، ويعترض بشكل خاص على حق برنادوت في اقتراح حلول للنزاع. وهكذا يسمح التدخلُ السوفييتيُ لإسرائيل بالاحتفاظ بالمكاسب التي حققتها منذ استئناف القتال.

والحاصل أن قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ والصادر في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨ إنما يُدْخِلُ لأول مرة التهديد بلجوء إلى عقوبات دولية(٩٠):

إن مجلس الأمن، [...]

يرى أن الوضع في فلسطين يشكل تهديدًا للسلم بالمعنى الذي حدَّدَته المادة ٣٩ من الميثاق،

ويأمرُ الحكوماتِ والسلطاتِ المعنية، إعمالاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، بالتخلي عن كل عمل عسكري وبأن تُصْدِرَ إلى قواتها العسكرية وشبه العسكرية، تحقيقًا لهذا الهدف، الأمر بوقف إطلاق النار، على أن يصبح هذا الأمر ساري المفعول في الموعد الذي سيحدده الوسيط، وإن كان يجب أن يكون ساريَ المفعول، في جميع الأحوال، في غضون ما لا يزيد عن ثلاثة أيام بعد اعتماد هذا القرار ؛

ويعلنُ أن رفض أي من الحكومات أو أي من السلطات المعنية الامتثال لما تنص عليه الفقرة السابقة من هذا القرار سيكون من شأنه البرهنة على وجود تهديد للسلم بالمعنى الذي حددته المادة ٣٩ من الميثاق، الأمر الذي يتطلب نَظَرًا فوريًّا من جانب مجلس الأمن سعيًا إلى اعتمادِ أي تدبير جديد قد يقرره المجلس، وذلك استنادًا إلى الفصل السادس من الميثاق ؛

ويدعو جميعَ الحكومات والسلطات المعنية إلى مواصلة التعاون مع الوسيط لأجل صون السلم في فلسطين، وذلك بما يتماشى مع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٩ مايو/ أيَّار ١٩٤٨.

ويحددُ برنادوت موعدًا أقصى لوقف إطلاق النار (١٨ يوليو/ تموز، الساعة الثالثة بتوقيت جرينتش). فتُبدي إسرائيلُ موافقتها على الفور.

والحال أن سوريا، عضو مجلس الأمن والتي صوتت ضد مشروع القرار، إنَّما تطلبُ استشارةَ محكمة العدل الدولية حول شرعيةِ تَدَخُّلِ منظمة الأمم المتحدة في فلسطين وحول الوضعية الحقوقية لفلسطين. والولاياتُ المتحدةُ، مدعومةً من جانب الأعضاء الغربيين الآخرين، مستعدةٌ لاستخدام حق الفيتو ضد تحرك كهذا. أمَّا فرنسا، التي اقترحت، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، استشارةً كهذه حول سلطة منظمة الأمم المتحدة في اتخاذ قرارٍ يتعارض مع أمانيٍّ أغلبية السكان، فهي ترى أن المسألة ذات طبيعة سياسية[٩١]:

إن وضع فلسطين الحقوقي الآن لم يعد ما كان عليه في ١٦ مايو/ أيَّار، ولا يمكن إغفال الأحداث التي جرت منذ ذلك الحين: فلن يسفر ذلك إلاَّ عن القيام مرة أخرى، في ظل نزعة شكلانية، بإشعال النزاعات التي تنقلت بما يكفي في مكان آخر وربما عن الإساءة إلى

فرص تسوية المشكلة الفلسطينية وهي الفرص التي يجوز لنا استشعارها الآن. ثم إن المشكلة الفلسطينية، وهي مشكلة سياسية، لا يمكن تسويتها إلاّ على المستوى السياسي وعن طريق حل وسط: والزج بالمحكمة في هذا الموضوع ليس من شأنه سوى التهديد بجر المحكمة السامية إلى خارج المجال الذي يجب أن تقتصر عليه.

وفي نهاية المطاف، سوف يجري رفض هذا الطلب في ٢٧ يوليو/ تموز دون أن تكون هناك حاجة للجوء إلى استخدام حق الفيتو.

وبالنسبة للدول العربية، فيما عدا الأردن، تُضَاف الهزيمةُ الدبلوماسيةُ إلى الانتكاسات العسكرية. ويجتمع مجلسُ جامعة الدول العربية في عاليه، بلبنان، في ١٧ يوليو/ تموز. وأعضاؤه موزعون بين الوضع العسكري السيئ، الذي يعرفونه تمامًا، وحالة رأي عام لم يجر إطلاعه لا يزال على واقع الانتكاسات العربية. واستسلامًا للأمر الواقع، يقبلون الهدنة وإن كانوا يلقون بالمسئولية على الضغوط الدولية. ولا يحول هذا دون انفجار تظاهرات احتجاج شعبية تهاجم الأنظمة القائمة كما تهاجم الدول العظمى ومنظمة الأمم المتحدة في الوقت نفسه.

والحال أن آرڤينياز، الممثل الفرنسي في مصر، إنما يسجل في ٢٤ يوليو/ تموز(٩٢):

منذ [مؤتمر] عاليه، نجد أن الأوهام المحبة للحرب والتي تَعَلَّلَ بها العالمُ العربي فجر ١٥ مايو/ أيَّار قد أخلت المكان لتحررٍ هائل من الأوهام. فبإمكان المرء الآن أن يجرؤ على الشك في إحراز الانتصار النهائي، بل وعلى تَصَوُّرِ بقاء «دولة» إسرائيل «المزعومة». ويبقى مصدرٌ واحدٌ للعزاء: إن السبب الوحيد للفشل هو دسائس الدول العظمى التي، على الرغم من حشدها العالم كله ضدها، قد نجحت في بث الفُرقة في صفوف العرب. والصهيونيون يستمدون قوتهم من المساعدة الأميركية. ودسائس لندن هي التي أكملت الكارثة، [...] وقد كشفت بريطانيا العظمى عن وجهها الحقيقي، وجه عدوة العرب والإسلام، لكن يوم الثأر قادم قادم (صحيفة الإخوان المسلمين يوم ١٨). [...]

إن تيار الرأي العام الذي يُعَبِّرُ عن نفسه إنما يبدو في الواقع جد قوي بحيث يمكنه أن يجعل التقارب الذي ارتسمت معالمه في الأفق عشية الهدنة الثانية أمرًا مستحيلاً لوقت طويل قادم. والأنباءُ الأخيرةُ الواردة إلى هنا من عمَّان ومن بغداد ومن دمشق إنما تُعَدُّ مؤشرًا على ذلك ؛ ولاشك البتة في أن السخط والغضب اللذين تشعر بهما الحكومات العربية من جراء

الأحداث الأخيرة سوف يدفعانها، تحت ضغط إضافي من جانب شعوبها، إلى التباعد عن الغرب أكثر من ذي قبل.

ومن المؤكد أن بلدنا ليس غائبًا عن «المؤامرة الغربية»، لكن الموقف المتحفظ الذي اتخذه إنما يسمح له، إلى حين، بالإفلات بعض الشيء من اللعنات التي تصبها الصحافةُ على الأنجلو – ساكسون.

وتتكرر ملاحظاتٌ مماثلةٌ في المراسلات الدبلوماسية الأميركية والبريطانية.

مسألة اللاَّجئين[٩٣]

منذ ما قبل الخامس عشر من مايو/ أيَّار ١٩٤٨، كان تَوَافُقُ الآراءِ العامُّ في صفوف الأوساط القيادية للصهيونية هو رفض أي عودة للاَّجئين العرب. وإذا كان بالإمكان، في تلك الفترة، التذرع بالمهام الآنية الملحة وبخطر الدمار المحدق لتفسير دوافع الحركة الصهيونية، التي لم تتعمد ولم تُنَظِّم سلفًا رحيل السكان العرب، فإن الأمر لم يعد كذلك في المراحل التالية. والحال أن القوات الإسرائيلية، خلال مرحلة المعارك التي تبدأ من قيام الدولة إلى الهدنة الأولى، كانت، بوجه عام، في موقف دفاعي ولم يحدث غير القليل من عمليات الطرد، فيما عدا تلك التي اعتُبرت وقائية في المنطقة الساحلية وفي قطاع جنين، واللذين يمثلان الحالتين الوحيدتين للتوسع الترابي في تلك اللحظة. ومن الواضح أن فترة الهدنة الأولى إنما تندرج في هذا الأفق نفسه.

وإذا كان قد حدث، من ١٥ مايو/ أيَّار إلى ٨ يولو/ تموز، توقفٌ حقيقيٌّ في خروج السكان العرب بفضل علاقة القوة العسكرية أساسًا، فإن السياسة الإسرائيلية إنما تصاغ وتتبلور خلال هذه الأسابيع القليلة. فمنذ أواخر مايو/ أيَّار كانت قد أُنشئت لجنة ترانسفير، وهو التعبير المخفَّف والذي اختير للإشارة إلى طرد السكان العرب، وكانت هذه اللجنة تحت قيادة يوسف فايتز. ويتألف أعضاؤها من متخصصين في الوكالة اليهودية في المسائل العقارية. وهم في اللجنة لدراسة نتائج الوضع. وهذه اللجنة ليس لها من وجود رسمي، لأن بن جوريون إنما يمتنع عن طرح المسألة على الحكومة المؤقَّتة، لكن مذكراتها يتم تداولها في الأوساط القيادية.

وهم ينطلقون من فكرة أن الحرب قد جعلت من المستحيل قيام أيِّ تَعَايُشٍ وأنه يجب الإبقاء على أدنى حد من السكان العرب في الدولة الجديدة. وهكذا يمكن تسوية «المسألة العربية» بشكل نهائي. وسيتم الوصول إلى هذا الهدف عبر حظر أي عودة وعبر تقديم مقترحات لإعادة توطين اللاَّجئين في أماكن أخرى.

وحظرُ العودة يعني خلقَ أمورٍ واقعةٍ من شأنها تدمير المجتمع العربي، أي إزالة القرى، إذا أمكن ذلك، خلال العمليات العسكرية، وتدمير الزراعة لمنع أي جني للمحاصيل وإسكان سكان يهود في المنازل العربية (في المناطق الحضرية) وإصدار تشريع يحظر العودة والقيام بعمل دعائي في هذا الاتجاه. وفي وقت لاحق، وضمن إطار مفاوضات شاملة، سوف يكون بالإمكان المشاركة في تمويل إعادة توطين اللاَّجئين [خارج فلسطين المحتلَّة].

ويقدم بن جوريون موافقته الشفاهية على هذه التوصيات، والتي تطبقها المؤسسات الصهيونية والجيش في الساحة. على أن الجناح اليساري والمتمركس في الحركة الصهيونية، والذي يمثله المابام، إنما يعرب عن احتجاجه، ويجري وقفُ هذه الأعمال في مستهل يوليو/ تموز. لكن الحكومة المؤقتة قد أيدت، في تلك اللحظة، حظر العودة. وحتى بالنسبة لممثلي المابام في الحكومة، فإن الإحداث قد شكلت مفاجأةً تفوقُ التصور، إذ خلقت وضعًا كان من المستحيل تصوره قبلاً، وهو وضع يشكل فرصة تاريخية لم يعد بالإمكان أن تتكرر. وبن جوريون وشيرتوك يناضلان في هذا الاتجاه. فهما يدافعان عن هذا الموقف أمام الحكومة دون أن يحدث تصويت عليه ودون إصدار قرار بشأنه، بل ودون اعتراض من جهة أخرى. وسعيًا إلى تسهيل العمل الدبلوماسي، يجري الاكتفاء بإصدار تطمينات علنية غائمة حول إجراء مناقشات [بشأن الموضوع] خلال التسوية السياسية للنزاع.

ويجبُ فهمُ عملياتِ طرد السكان خلال حرب الأيام العشرة ضمن هذا السياق الجديد. وحتى إذا كان بالإمكان العثور على أسباب عسكرية – وبالإمكان العثور عليها دومًا، كما تثبت ذلك حالتا اللد والرملة–، فإن عمليات الطرد هذه قد حدثت ضمن منظورٍ مُحَدَّدٍ بشكل واضح قوامه تحقيق التجانس الإثني، وهو منظورٌ لا يجري تحديده بوصفه أحد التعليمات العامة في اتجاه طرد السكان بقدر ما يجري

تحديده من خلال توجيهات صارمة بمنع أي عودة [للسكان] وذلك بهدم البيوت والقضاء على إمكانات عيشهم. وهكذا يجري إصدار الأمر بإطلاق النار فورًا على أي عربي قد يُبدي تحركًا في اتجاه العودة. وعلاوةً على تَوَافُقِ آراءٍ جد عام حول عدم شرعية وجود العرب (الذين يجري اعتبارهم أجانب في أرض إسرائيل) وهو تَوَافُقُ آراءٍ نجده أيضًا على جميع مستوياتِ الجيش الإسرائيلي الناشئ، فإن الأوامر الصادرة بحظر العودة إنما يمكن فهمها على أنها تصريحٌ ضمنيٌ بالاتجاه إلى عمليات طرد جديدة ضمن إطار العمليات العسكرية الجارية.

والمرجعُ العامُ لم يَعُدْ هو حالةَ الصراع حتى الموت، فعلاقةَ القوى الآن إنما تُعَدُّ في صالح إسرائيل إلى حدٍّ بعيد، بل هو ضرورةَ القيام بعملٍ وقائيٍّ للحيلولة دون أي تكوين لـ«طابور خامس»، بحسب مفردات العصر. وتشير بعضُ العقول النادرة بعيدةَ النظر إلى العواقب الحتمية لسياسة عدم العودة: تكوين دائرة من الكراهية الدائمة حول مجمل حدود الدولة الجديدة، بما يحول دون التسوية السياسية والمصالحة الشاملة، بيد أن أحدًا لم ينصت لهذه العقول. إذ يجري إيثار الإشارة إلى الفوائد المُفْتَرَضَة لفصل بين الشعبين مع إشارةٍ أبديَّةٍ إلى التبادلات اليونانية-التركية للسكان أو إلى طرد ألمان السوديت الذي حدث للتوِّ.

والمناخُ الأخلاقيُ للعصر يسمحُ بأن نفهم على نحو أفضل العمليات السيكولوچية الفاعلةَ الجارية. فعدم مشروعيةَ الوجود العربي إنما يتوحد جوهريًّا مع المشروع الصهيوني وذلك بقدر ما أن الاعتراف بوجود شعب عربي في فلسطين إنما يحكم بالإدانة الفورية على المشروعِ [الصهيوني]. وبهذا المعنى، فإن اليمين التصحيحي إنما يُعَدُّ أكثر استقامةً من بقية اتجاهات الصهيونية، ذات الدعاوي الأكثر أخلاقية، عندما يقول إن مأساة اليهود يجب أن يكون وزنها أرجح في الميزان من المظالم التي قد تنزل بالعرب وإن هؤلاء الأخيرين لن يسمحوا البتة بتجريد أنفسهم طوعًا من مركز وقاعدة وجودهم القومي المستقل(٩٤). وعدم المشروعية هذا إنما يُعَدُّ أيضًا قرينًا وردًّا على عدم المشروعية الصهيونية الذي يشيرُ إليه الجانب العربي. وفي تلك الأيام من عام ١٩٤٨، يجري إرغام العرب على دفع ثمن كل ما رفضوه، ويجري اعتبار المصادرات الجارية تعويضات عادلة، خاصة عن «الاعتداءات» التي وقعت خلال عهد الانتداب وبعد ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧.

وجوهرُ الصهيونية أيضًا هو الرغبة في عدم المعاناة مرة أخرى، وفي عدم السقوط ضحية مرة أخرى، وهذه الرغبةُ إصرارٌ محتدمٌ غَدَاةَ إبادة يهود أوروبا. والحاصل أن أيام الحماسة هذه، إن كانت أيضًا أيام خوفٍ من الدمار، إنما يحياها رجالٌ كبن جوريون أو كشيرتوك بوصفهم رجال فعل وثوريين وواقعيين.

والواقعيةُ تُحَرِّضُ على الاستفادة من الظرف غير المتوقع للاتجاه إلى حركة ثورية واسعة في مجال نقل الملكيات الذي يترافق مع خروج السكان العرب. وفي هذا، فإن هؤلاء الرجال معاصرون لما هو آخذ بالحدوث في كل أوروبا الوسطى والشرقية خلال الانقلابات التي تعقب الحرب العالمية الثانية. وإذا كان القادة يحوزون رؤيةً شاملةً للسيرورة، فإن المجتمع كله إنما يشارك فيها. وفي الأعمال الارتجالية التي تُرَافِقُ الأحداث وقبل أن تفرض الدولةُ الجديدةُ أمرًا حقوقيًّا لتنظيم نقل الملكيات، نجد أن هذا النقل قد تم على مستوى القاعدة، على شكل احتلالات «وحشية» للبيوت المهجورة بعد عمليات السلب والنهب في الأيام الأولى وعلى شكل استئثارٍ فوري بأراضي الفلاحين العرب. وهكذا فإن الكيبوتزات الاشتراكية هي أول المستفيدين، ومن هنا مماطلات القادة الاشتراكيين الذين كان عليهم أن يعارضوا عمليات الطرد في حين أن مندوبيهم كانوا الفاعلين الرئيسيين في هذه العمليات في المجال العقاري.

والوهمُ التاريخيُ هو الإيمان بأن المرء ملزمٌ بتنفيذ حكمٍ إلهي قرَّر مرةً وإلى الأبد شرعية طرفٍ وعدم شرعية الطرف الآخر. وهم يتخيلون أنهم في ختام النزاع في حين أنهم إنما يُعدّون بسبيلهم إلى تغذيته لعقودٍ لا تنتهي. وهم يجدون أنفسهم هنا ضمن حدود الواقعية التي تتجاهلُ الثمنَ الذي لا مفر من أن تدفعه الأجيال القادمة.

الهدنة الثانية

يأملُ برنادوتُ لايزال في الحصول على الإمكانات اللازمة لفرض احترام الهدنة، وهي الإمكانات التي ستصل من البلدان أعضاء لجنة الهدنة. وهم يعدونه بـ ٣٠٠ مراقب (١٢٥ أميركيًّا و١٢٥ فرنسيًّا و٥٠ بلجيكيًّا). لكن الولايات المتحدة تتأخر في احترام تعهداتها. فعسكريوها، الذين يواجهون أزمة حادة في

أعداد الضباط وتستولي على أذهانهم حاجات برلين، لا يريدون التنازل عن ضباط. ثم إن الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني إنما تبدأ (في ١٤ يوليو/ تموز، حصل ترومان، بعد كثيرٍ من المصاعب، على ترشيح الحزب الديموقراطي له، وتجري مقارنةُ حملته الانتخابية برحلة بحريةَ على متن السفينة **تايتانيك** ...). ومن الناحية الرسمية، فإن ديوي، منافسه الجمهوري، وهو قد اتفقا على ترك مسألة فلسطين خارج المناظرات الانتخابية. لكن أحدًا لا يتمنى الحديث عن وجودِ عسكريٍّ أميركيٍّ في فلسطين. فيجري الاقتصار على الإرسال البطيء لعددٍ من المراقبين مساوٍ للعدد الذي كان موجودًا قبل ٨ مايو/ أيَّار. وبعد ١٥ يومًا من بداية الهدنة الثانية، يصل أقل من نصف المراقبين. ولابد من أن يغضب برنادوت ويهدد بالتنحي كي يقبل مارشال إرسال ما كان قد وُعِدَ به(٩٥).

وخلال هذين الأسبوعين، يسمحُ غيابُ المراقبة بانتهاكات متعددة للهدنة. فكل طرف يحاول تحسين مواقعه وعمليات تهريب السلاح في أوجها. وفي أواخر أغسطس/ آب، نجد أن المراقبين الـ ٣٠٠، وما يزيد قليلاً عن نصفهم أميركيون، قد تولوا وظائفهم. وتشمل المهمة الآن ٢٣ طائرة ويجري تحديدُ إجراءات العمل. وتظلُّ فعالية المراقبة مطلوبة، ذلك أن المتحاربين يرفضون السماح للمراقبين بالتغلغل في المناطق الحسَّاسة، ويجري انتهاكُ الحظر المفروض على التسليح انتهاكًا متصلاً، لصالح الإسرائيليين إلى حد بعيد. وينعكسُ عجزُ المراقبين في إحصاءاتهم: فقد سجلوا دخول ٢٦٩ يهوديًّا قادرًا على القتال إلى إسرائيل خلال الهدنة الأولى و ٩٢٥ ٤ بين بداية الهدنة الثانية ومنتصف سبتمبر/ أيلول في حين أن ٠٠٠ ١٣ مقاتل قد وصلوا بالفعل بين مايو/ أيَّار ويوليو/ تموز وأن ٠٠٠ ٩ على الأقل قد وصلوا بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يصل عدد أفراد الجيش الإسرائيلي إلى ٠٠٠ ٩٠ رجل مزودين بتسليح حديث وبكفاءة استخدامه.

وبما أن علاقة القوة تصبح باستمرارٍ أكثر مُؤاتاةً لإسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية تتحدث بشكل متزايد باطراد عن مباحثات مباشرة مع العرب أو استئناف الحرب. ووسواسها هو أن يقوم الوسيط بتقديم مقترحات جديدة قد تُفْرَضُ عن طريق تدخل مباشر من جانب بريطانيا العظمى. والحاصل أن برنادوت، وقد

استمع إلى مشورة بانش، قد صاغ مُقَارَبَةً جديدة: ليس بعدُ تمديد الهدنة مع إجـراء محادثات حول تسويةٍ، وإنما تحويل الهدنة إلى تسويةٍ مع معالجة المسائل العالقـة بعضها بعد بعضها الآخر. وعلى أي حال، فإن اللجـوء إلـى الحـرب هـو الآن مستحيل وذلك بفضل تمديد الهدنة الذي يكفله تهديدُ مجلس الأمـن بـاللجوء إلـى العقوبات، ثم إن المشكلة الرئيسية، ألاَ وهي اعتراف العرب بالدولة اليهودية، إنمـا تبدو للرجل على أنها قد حُلَّتْ بقبول الدول العربية للقرار رقم ٥٤ والـذي يـذكر الحكومة المؤقتة ويشير إلى التسوية السلمية للنزاع.

ويشعر برنادوت بأن الوقت يداهمه: فَمُدَّةُ مهمته ليست غير ستة شهور وهـو لا يفكر في تمديدها. وعلاوة على ذلك، فإننا كلَّما اقتربنا من الانتخابات الرئاسـية الأميركية، انحسر هامش المناورة بدرجة أكبر.

والمسألتان الأكثر إلحاحًا هما مصير اللاَّجئين الفلسطينيين ونـزع سـلاح القدس. وبرنادوت، بوصفه رجلاً من رجال الصليب الأحمر، مهتم اهتمامًا خاصًـا باللاَّجئين. وقد ذهب إلى المخيمات التي أقيمت في منطقـة رام الله لكـي يـستقبل لاجئي اللد والرمله. وإذ يشد المشهد انتباهه، وهو مشهد يجده أسوأ ممـا رآه فـي أوروبا في هذا المجال[٩٦]، فإن هذا الرجل الخبير في المساعدة العاجلة إنما يفكـر أيضًا في ضرورة حلٍّ دائمٍ قائمٍ على عودة اللاَّجئين. وهو يطلب من الإسـرائيليين تنظيم العودة السريعة لجزء من اللاَّجئين على الأقل. فَيُرَدُّ عليه، فـي ٢٧ يوليـو/ تموز، بأنه لا بُدَّ أن يُؤْخَذَ في الحسبان المعاملات السيئة التي تَعَرَّضَ لهـا يهـودُ البلدان العربية[٩٧]. وفي اليوم نفسه[٩٨]، فإن الرد علـى طلـبٍ أميركـي بتقـديم معلومات [حول مشكلة اللاَّجئين] إنما يُعَدُّ أوسع اشتمالاً على الحجج: إن الحكومـة الإسرائيلية ترفض تحمل أي مسئولية عن خلق هذه المشكلة المترتبة علـى تـدخل البلدان العربية؛ وقد قام الزعماء العرب بإخراج السكان العرب سعيًا إلى الحيلولـة دون إيجاد حل سلمي [لها] في المناطق اليهودية. والسياقُ العسكريُ يحـولُ، فـي حالة الحرب، دون السماح بخلق طابور خامس في داخل الدولة الجديـدة. ويجـب على التسوية الثنائية القادمة أن تأخذ في الحسبان وضع الأقليات اليهودية في البلدان العربية ومعاملة هذه الأقليات.

وفي ٣٠ يوليو/ تموز[٩٩]، يؤكد شيرتوك أن إسرائيل لن تتعاون مع وسيطٍ يسعى إلى إيجاد حل وسطٍ للحل الوسطِ الذي تقرر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني [١٩٤٧]، وإن كانت إسرائيل سوف ترحب بوساطةٍ من شأنها أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب. وفي يوم ٣١، يعقد الوسيطُ في ردوس[١٠٠] مؤتمرًا صحافيًا يتصل بنزع سلاح القدس وبمسألة اللاّجئين الذين يُقَدَّرُ عددهم آنذاك بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ نسمة. وفي الأول من أغسطس/ آب، يقترح عودةً، قبل يوم ١٥ من الشهر، لجزء من اللاّجئين الذين نزحوا عن يافا وحيفا، سعيًا إلى طرح مبدأ العودة. فتَرُدُّ الحكومةُ الإسرائيلية بأن المسألة لا يمكن تناولها إلاَّ ضمن إطار تسوية عامة قائمة على الاعتراف أوَّلاً من جانب الدول العربية بوجود إسرائيل. ويرى برنادوت أن مسألة الأمن ليست مطروحة لأن الهدنة المكفولة من جانب منظمة الأمم المتحدة في ظل التهديد باللجوء إلى العقوبات إنما تُعَدُّ هدنةً غير محدودة من الناحية الزمنية. وهو يجعل من نفسه علانيةً المدافعَ عن حق العودة و، إذ يستعيد دوره الإنساني، يهتم اهتمامًا مباشرًا بالمساعدات التي يجب تقديمها للاَّجئين[١٠١]: إن العودة يجب أن تتم في التوِّ والحال، وإلاَّ فإنها سوف تصبح مستحيلة، لأن الإسرائيليين يقومون بتوطين مهاجرين جدد في أملاك العرب المطرودين وممتلكاتهم[١٠٢].

وإذ ينطلق برنادوت من تجربته الأوروبية، فإنه يطلب من الوكالات المعنية في منظمة الأمم المتحدة أن تتدخل في الساحة. فيرسل إليه تريجفي لي جنرالاً أستراليًا من سلاح الخدمات الصحية، هو السير رافاييل سايلنتو، مدير الشئون الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة. وهو يصل في الأول من أغسطس/ آب وفي يوم ٢ يقوم الرجلان بتفقد المخيمات التي أقيمت على عجل. ويضع الوسيط إمكاناته تحت تصرف سايلنتو، المكلَّف بالتنسيق بين المنظمات الإنسانية الموجودة وبإعداد خطة إنسانية شاملة مع مناشدة البلدان المانحة تقديم تبرعاتها. ومهمته، علاوة على تزويد اللاَّجئين بالمؤن، هي الحيلولة دون تفشي التيفويد والتيفوس وأمراض الحميات الوبائية عندما تأتي أمطار الخريف[١٠٣]. وفي الأول من سبتمبر/ أيلول، تصل إلى بيروت الشحنات الأولى من شحنات المساعدة الدولية. واعتبارًا من ١١ سبتمبر/ أيلول، يأخذُ مشروعُ الغوث من الكوارث التابع لمنظمة الأمم المتحدة استقلاله عن فريق برنادوت.

والحاصل أن الوسيط، إذ يهتم ليس فقط بالغوث وإنما أيضًا بعودة اللاَّجئين، إنما يتخذ موقفًا فريدًا نسبيًّا في لحظة يرى فيها كثيرون من دبلوماسيي منظمة الأمم المتحدة والدول الغربية في خروج السكان العرب تصفيةً لـ«المشكلة العربية» التي عرقلت منذ عقودٍ قيام الدولة اليهودية.

ويأمل برنادوت في التوصل إلى نزع سلاح القدس بشكل متبادل وعلى مراحل. وبحسب اللعبة الدبلوماسية المألوفة، فإن أحد الطرفين يبدو متساهلاً سعيًا منه إلى إظهار الطرف الآخر بوصفه متشدّدًا. وهذه المرة، يقدم الأردنيون موافقة مبدئية على نزع السلاح. لكن السياسة الإسرائيلية، على خلاف ذلك، إنما تمضي الآن في اتجاه ضم الجزء الذي يسيطر عليه اليهود إلى الدولة الجديدة. وفي ٢٧ يوليو/تموز[١٠٤]، تعلنُ حكومةُ تل أبيب هذا الجزء «أرضًا تحتلها إسرائيل»، وهو ما يعطيها الحق في تطبيق تشريعاتها فيه. وتريد الإرجون وشتيرن تنظيم استفتاءٍ يطالب بالضم إلى دولة إسرائيل، لكن الحكومة المؤقتة تثنيهما عن ذلك. ويجري الاكتفاء بتصويتٍ من جانب المجلس البلدي في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من إعلان القانون الإسرائيلي في القطاع اليهودي من المدينة المقدَّسة، فإن السلطات الرسمية إنما تبقى متغاضيةً عن نشاطات منشقي الإرجون وشتيرن. وكان موشيه دايان قد حل للتوّ محل شالتييل [شألت إيل]. واتجاه هذا التعيين يمكن فهمه على أنه التحضير لهجوم جسور على القطاع العربي، أو أيضًا، وضع المنشقين عند حدهم باستخدام القوة، فالوقت قد حان لذلك. وفي ٣٠ يوليو/تموزٍ، يشير شيرتوك، في خطاب علني، إلى رفض إسرائيل نزع السلاح. وتتصاعد النبرة في ٣ أغسطس/آب[١٠٥] عندما يلتقي الوسيط بالمسئولين عن الجزء اليهودي من القدس، وبينهم برنارد جوزيف، الحاكم العسكري:

وأخيرًا، وبما أن السيد شيرتوك قد أعلن البارحة أن قوات إسرائيل، حيال اعتداءات الجيش المصري في النقب، مضطرة إلى الرد بمهاجمة المصريين في أي نقطة من نقاط الجبهة، فقد قام الوسيط بتوجيه تحذير قوي إلى السيد برنارد جوزيف بأن عملاً كهذا لن يتم التغاضي عنه. فالواقع أن المسألة لم تعد مسألة دفاعٍ مشروعٍ بل أصبحت مسألة أعمالٍ انتقاميةٍ لا يجيزها البتة قرارُ مجلس الأمن الصادر في ١٥ يوليو/تموز. وقد دار آنذاك نقاش جد حادٌّ بين المستشار القانوني للكونت برنادوت والحاكم العسكري اليهودي. فشأن الوسيط،

يرى السيد ستافرو بولوس أن الهدنة الحالية لم تكن نتيجة اتفاق بل هي «مفروضة» بالقرار الصادر في ١٥ يوليو/ تموز الذي نصَّ على أن هذه الهدنة لا يجب أن تزول إلاَّ مع استعادة السلم في فلسطين.

وعند مرور الوسيط بالقدس، في ١٠ أغسطس/ آب، قبل أن يذهب إلى أوروبا، تُنَظِّمُ شتيرن تظاهرات احتجاج عامة وتُحَضِّرُ لاقتحام من جانب رجال مسلحين خلال مؤتمره الصحافي. والحال أن دايان، الذي حضر المؤتمر، إنما يطردهم بقسوة[١٠٦]. وهذه التظاهرة تزعج بن جوريون، الذي يقنع نفسه مع ذلك بالإبقاء على سياسة التغاضي عن نشاطات المنشقين.

ويحاول فريق برنادوت التوصل إلى استئناف ضخ المياه وتوصيل المياه باتجاه الأحياء اليهودية في المدينة المقدَّسة. ويتحدد الموعد بـ ١٢ أغسطس/ آب، لكن «غير نظاميين» يقومون بتفجير محطة ضخ المياه في اللطرون، ومن هنا استئناف حوادث عنيفة في مجمل المدينة. ويرى الإسرائيليون أن هذا الانتهاك للتعهدات المتخذة إنما يهدد الهدنة برمتها. وفي ١٤ أغسطس/ آب، يرسل مجلسُ الأمن إلى الوسيط برقيةً يطالبه فيها باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين إمداد المدينة المقدَّسة بالمياه.

وتحتد الأزمة في ١٧ أغسطس/ آب عندما يحاول الإسرائيليون عبر هجوم مباغت، متنكرين في هيئة مراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة، الاستيلاء على المنطقة الأمنية الثانية، وهي المنطقة التي تحيط بقصر الحكومة السابق، Government House، الذي كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد انتقلت إليه، الأمر الذي يؤدي إلى استثارة معارك عنيفة[١٠٧]. وقد نظَّم موشيه دايان العمليةَ بأمر من الأركان العامة. والجيب موجود بين المواقع المصرية المتقدمة والجيش الأردني والإسرائيليين. وبما أن التخطيط للعملية كان سيئًا، فإنه إنما يتكشف عن إخفاقٍ للإسرائيليين.

وفي ١٩ أغسطس/ آب، وبناءً على طلب من جانب الوسيط، وافق مجلسُ الأمن على القرار رقم ٥٦ والذي يُذَكِّرُ كل طرف من الأطراف بمسئوليته عن انتهاكات الهدنة الصادرة من الأرض التي يسيطر عليها ويحظر على الأطراف أي

عمل انتقامي وإحراز أي ميزة عسكرية أو سياسية جرّاء انتهاكٍ للهدنة. إلاَّ أنه إلى أواخر أغسطس/ آب، تُعَدُّ الحوادثُ العنيفة حوادث يومية في القدس، لكن المراقبين حاضرون الآن ويمكنهم تحديد الطرف الذي يتحمل المسئولية عنها. وهكذا فقد أوضحوا أن الهجوم على الجيب كان بالفعل انتهاكًا جليًّا للهدنة من جانب الإسرائيليين.

ويبدو أننا نتوجه صوب تعايش في القدس. فقائد المراقبين في المنطقة، الجنرال الأميركي رايلي، إنما ينظم لقاءات بين العسكريين الأردنيين والإسرائيليين للتوصل إلى اتفاق حول الجلاء عن المنطقة الأمنية، وهو ما يتحقق في ٣ سبتمبر/ أيلول.

وخلال هذه الفترة كلها، يتعرض الوسيطُ لهجمات سياسية من جميع الجهات. فهو بمثابة كبش فداء للهزائم العربية خلال الهدنة الثانية. بينما ترى الحكومة الإسرائيلية أنه ليس غير دمية يخدم المصالح البريطانية. والحال أن رغبته في فرض حقٍ لعودة اللاَّجئين وحزمه حيال انتهاكات الهدنة وعناده في عدم قبول الدعاوى الإسرائيلية حول وحدة الأرض التي قررتها خطة التقسيم علاوة على الفتوحات الترابية خارج هذا الحد المقَّرر إنما تجعل منه عدوًّا. فيجري اتهامه على المكشوف بأنه صاحب ميول مؤازرة للعرب وبأنه من أعداء السامية. ويجري إبراز اجتماعاته بهملر كدليل على ذلك !

وبينما يذهب بانش إلى الولايات المتحدة لكي يأخذ قدرًا قليلاً من الراحة ولكي يتحادث مع المسئولين، يغادر برنادوتُ الشرق الأدنى لكي يذهب إلى مؤتمر ستوكهولم لجمعيات الصليب الأحمر والذي كان هو الذي نظَّمه. وعلاوة على التنافس على السلطة بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنادوت، وكلاهما يحمل هالة الهيبة لعملهما في فلسطين، فإن الرهان إنما يتمثل في تحرير وصياغة «اتفاقيات مُعَدَّلَةٍ أو جديدةٍ لحماية ضحايا الحرب». وفي ١٥ أغسطس/ آب، قبل خمسة أيامٍ من بدء المؤتمر، يعلن الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه رفضهم المشاركة بسبب تقصيرات الصليب الأحمر خلال الحرب ووجود وفد إسباني في الوقت الذي كانت فيه حكومة فرانكو قد اعتُبِرتْ غير شرعية من جانب الأمم المتحدة. على أن السوفييت سوف يرسلون مراقبين إلى المؤتمر. وحيال

خطر استمرار الامتناع السوفييتي، فإن برنادوت واللجنة الدولية للصليب الأحمر إنما يلعبان بورقة الجبهة المتحدة. فنجد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا رابطة جمعيات الصليب الأحمر، هي التي تنال اختصاص تنظيم المساعدة للاّجئين الفلسطينيين بالارتباط مع جمعيات الأمم المتحدة. ويجري اعتماد الاتفاقيات المعدّلة. وفي أبريل/ نيسان ١٩٤٩، سوف يتم تقديمها إلى المؤتمر الديبلوماسي في جنيف حيث وافق السوفييت وحلفاؤهم على الحضور. ومع بعض التعديلات، سوف يجري اعتمادها من جانب جميع البلدان الحاضرة وسوف تصبحُ اتفاقياتِ جنيف الأربع التي ستمثل أهمُّها في الاتفاقية الرابعة التي تحمي المدنيين من غير رعايا الدولة التي يجدون أنفسهم في قبضتها. وهي قابلة للتطبيق في حالة احتلال الأراضي وتتضمن ترتيباتٍ تحظر تغيير الوضع القائم من جانب المحتل أو ترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين وأخذ الرهائن. وهذه الاتفاقيات إنما تستخلص درس الحرب العالمية الثانية حيث كان عدد معين من الجماعات السكانية كاليهود أو البولنديين أو الروس خارج الحماية الحقوقية الدولية. ولن يكون بالإمكان تطبيقها بأثر رجعي على حرب ١٩٤٨، غير أنها سوف تلعب دورًا جوهريًا في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وبعده.

اغتيال الوسيط

أخذ جلوب باشا هو أيضًا تصريحًا في شهر أغسطس/ آب بالذهاب إلى إنجلترا[١٠٨] سعيًا إلى تهدئة الغضب الشعبي ضده بعد ضياع اللد والرملة. وهو يستفيد من عطلته لكي يُقَدِّمَ صورةً كاملةً للوضع إلى الدوائر الحاكمة البريطانية: إن الفيلق العربي، المنهك والذي يفتقر إلى الذخائر، إنما يوشك على الانهيار وسوف يكون بوسع الجيش الإسرائيلي أن يزيحه بسهولة إلى خارج فلسطين. وما لم تتدخل بريطانيا العظمى لصالح حلفائها العرب، فإن الانتشار العسكري البريطاني برمته في الشرق الأوسط محكومٌ عليه بالزوال في أمد قصير. ومدعومًا من رؤساء الأركان، يصل به الأمر إلى حد أن يطلب من لندن أن تُقَدِّمَ ضمانةً علنيةً بالتدخل إلى الدول العربية الحليفة في حالة انتهاك حدودها من جانب الجيش الإسرائيلي. والحال أن بيفن، المدرك لخطورة الوضع، لا يمكنه أن يسمح لنفسه

بالمضي إلى هذا الحد. فيأمر بنقل سلسلة بأكملها من التطمينات إلى عبد الله حول الدعم البريطاني لقضيته ويستأنف محادثاته مع الأميركيين. وهو ينظر في تسوية تتماشى مع المصالح الأنجلو- أميركية ومملاة عليه رسميًا من جانب الوسيط.

والنوايا الأميركية تظل كالعادة غامضة إلى حدٍّ ما. ويستمر استعار المعركة بين وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض. والرهان المباشر هو تعيين السفير الأميركي الأول لدى دولة إسرائيل. فيفرضُ البيتُ الأبيض مرشحه ضد المرشحين الذين اقترحتهم وزارة الخارجية، جيمس ماكدونالد، المفوض السامي السابق لعصبة الأمم لشئون اللاجئين الألمان وعضو اللجنة الأنجلو – أميركية عام ١٩٤٦. وهو ينتمي إلى الحزب الديموقراطي وميوله إلى صف القضية الصهيونية أكثر من معروفة. وسوف يحتفظ السفيرُ الجديدُ بمراسلات مباشرة مع الرئيس، في توازٍ مع رسائله الموجَّهة إلى وزارة الخارجية الأميركية[١٠٩].

والحال أن مارشال، الذي لم تجر استشارته، إنما يعبر عن استيائه. فيتعهد ترومان له بعدم اتخاذ مبادرات جديدة قبل مناقشتها أولاً مع وزير خارجيته. ففي هذه الفترة الانتخابية، لا يستطيع الرئيس – المرشَّح السماح لنفسه بقطيعةٍ علنيةٍ مع شخصيةٍ تتمتع بهذه الدرجة من الهيبة.

وتَسْعَدُ وزارةُ الخارجية الأميركية لاستعادة «وفاق ودي» مع البريطانيين حول موضوع فلسطين. ففي وقت أزمة برلين، لا يمكن لها السماح لنفسها بخلاف كهذا مع الحليف العالمي الرئيسي للولايات المتحدة. ويُبْلِغُ بيڤن الأميركيين بأفكاره عن الحل: تخفيفٌ لخطة برنادوت مع استقلالٍ كامل لدولة إسرائيل، شكل معين لتدويل القدس وتحويل حيفا إلى ميناء حر (٤ أغسطس/ آب ١٩٤٨). ويدرك الأميركيون والبريطانيون خطر انهيار الأنظمة العربية في وجه الغضب الشعبي، وهو ما سوف يؤدي أيضًا إلى فراغ واسع في مجمل الانتشار الدفاعي للغرب[١١٠]. فيصبح ضعف العرب، ويا للمفارقة !، قوتهم الرئيسية.

وفي ٢٢ أغسطس/ آب[١١١]، يبلغ مارشال لندن بموافقته على الخطوط العامة لمشروع التسوية. وقد اجتمع ببانش خلال مروره بواشنطون وأدرك تمامًا، دون أن يتعهد بشيء، أن آراء الوسيط تلتقي بآراء الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى[١١٢]. ويقوم بيڤن بزيادة الضغط بإعلانه عزمه الاتجاه إلى إرسال شحنات مهمة من

الأسلحة والذخائر إلى القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وهو ما قد يعني إما تحضيرها لبدء عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين في حالة انتهاك الحدود العربية، أو تقديم شحنات سرِّية إلى الجيوش العربية. أمَّا مارشال فهو يرى عودةً جزئيةً على الأقل للاَّجئين العرب وتحث وزارة الخارجية الأميركية المنظمات الخيرية الأميركية على المشاركة في المساعدات المقدَّمة إلى اللاَّجئين(١١٣).

وكما كان متوقَّعًا، فإن جيمس ماكدونالد إنما يجعل من نفسه المدافع عن المواقف الإسرائيلية(١١٤): إن الحكومة المؤقَّتة لا يمكنها إبقاء البلد إلى ما لا نهايةٍ في حالة تعبئةٍ شاملة، وسوف تكون مضطرة إلى كسر الهدنة إذا ما لعبت الدول العربية بورقة تمديد الوضع الحالي إلى أجل غير مسمًّى. وعودة اللاَّجئين تمثل خطرًا قاتلاً بالنسبة للدولة الجديدة، وبرنادوت والبريطانيين مفضوحون تمامًا في نظر العرب واليهود، ويجب التوصل في أسرع وقت ممكن إلى مفاوضات صلح مباشرة بين إسرائيل والعرب.

وفي ٢٧ أغسطس/ آب(١١٥)، يجري إبلاغ الأميركيين بالمواقف البريطانية النهائية: إن التقسيم الترابي لفلسطين سوف يتعين عليه أن يلتزم بالخطوط الحالية لوقف إطلاق النار، وسوف يجري تقسيم القدس إلى بلديتَين تحت سيطرةٍ دولية، وسوف تصبح حيفا ميناءً حُرًّا، أما الجزء العربي من فلسطين فسوف يتعين عليه أن يكون من نصيب شرق الأردن مع إدخال تعديلات غلى الحدود عند الاقتضاء لصالح مصر، وسيكون بوسع اللاَّجئين الاختيار بين العودة أو الحصول على تعويضات عن أملاكهم الضائعة.

وتتجمع العناصر كلها الآن في يد مارشال ويُبْلِغُ ترومان بها. وبعد أن ناقشها مارشال مع الرئيس، يوجِّه إلى ماكدونالد تعليماته النهائية، التي وافق عليها البيتُ الأبيض، في الأول من سبتمبر/ أيلول(١١٦): يجب احترام الهدنة احترامًا تامًّا، واللجوء إلى القوة لفرضِ تسويةٍ أمرٌ غير مقبول وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة لتأييد أي عقوبات ضد الطرف الذي يأخذ زمام المبادرة في هذا الاستخدام للقوة ؛ ومسألة اللاَّجئين ليست نتيجةً لتدخل الدول العربية، فهي سابقة على هذا التدخل مع الاستيلاء على يافا وحيفا والرأي العام العالمي لم ينس ذلك ؛ وهي العقبة الرئيسية في وجه أي تسوية، وسوف يكون وزير الخارجية الأميركي

مستريحًا لو عرف الدولة العربية التي قد تكون مستعدة الآن لبدء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ؛ ومصلحة إسرائيل هي التمتع بأرض متجانسة ومتصلة، وتلك هي الحال إذا ما جرت مبادلة الجليل الغربي بالنقب ؛ والحل الأفضل بالنسبة للقدس هو تدويلها، إلاَّ إذا اتفق العرب واليهود على حل آخر ؛ ويجب على مسئولي دولة إسرائيل أن يبرهنوا على ما تعنيه الدولة بالنسبة لهم وأن يؤسسوا جمهوريتهم على أساس أخلاقي منيع، تكفله تنميةٌ اقتصادية واجتماعية سليمة بمساعدة من جانب الولايات المتحدة(١١٧).

ويجري إبلاغ بيفن بالنص في غمرة التحرك. فتعبر وزارة الخارجية البريطانية عن ارتياحها إليه(١١٨) وتشير إلى ضرورة تجنب أي شكل من أشكال تسرب المعلومات ؛ إذ يجب للتسوية أن تبدو وكأنها مبادرة من جانب الوسيط، أي وكأنها «*made in Sweden*» [صُنعت في السويد].

ويجهل برنادوت وبانش هذه التطورات. فهما موجودان في ستوكهولم في أواخر أغسطس/ آب. ومن هناك، يرحلان سويًا إلى باريس في الأول من سبتمبر/ أيلول، لكي يلتقيا تريجفي لي. وبعد ذلك، يقودان إلى جنيف فريقًا صغيرًا مهمته التعامل مع ملف اللاَّجئين الفلسطينيين ويصلان أخيرًا إلى رودس في الثالث من سبتمبر/ أيلول.

ويجري تحديد موعد أقصى جديد لتقديم تقريره الثاني ومقترحاته: انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قصر شايو في باريس اعتبارًا من ٢١ سبتمبر/ أيلول. وتريجفي لي، الذي لا يخفي مشاعره المؤازرة للإسرائيليين، تراوده أمنية الإطلاع عليها سلفًا. وتُؤْثِرُ لندن أن يقدم الوسيط خطته إلى مجلس الأمن: فإذا وافق هذا الأخير عليها، يمكن استخدام التهديد بالعقوبات ؛ وإذا ما استخدم السوفييت حق الفيتو، يمكن عرض الخطة بعد ذلك على الجمعية العامة. ويفضل الأميركيون الاكتفاء الآن بإصدار تصريح مبدئي، على أن يُتْرَكَ التطبيقُ، الذي سيشمل ضغوطًا وحوافز مالية في آن واحد، إلى ما بعد انتخاباتهم الرئاسية.

وفي رودس، يتجه الوسيط إلى دراسة عامة للوضع مع مندوبيه في جميع عواصم الشرق الأدنى ثم يقوم مع بانش، اعتبارًا من ٦ سبتمبر/ أيلول، بجولة مكوكية جديدة بين القاهرة وعَمَّان وتل أبيب. وفي هذه المدينة الأخيرة، يلاحظ

بانش تغير الأجواء: فقد تخلى شيرتوك ومساعدوه عن الظهور بأكمام قمصانهم وارتدوا البِذَل، بينما ارتدى الضباط يونيفورمات مناسبة ذات كتفيات وعلامات رُتب[١١٩]. وفي القدس، يخبرهما القنصل الأميركي بأنهما سوف يلتقيان قريبًا جدًّا مبعوثين أنجلو – أميركيين مكلَّفين بإطلاعهما على المواقف الأنجلو – ساكسونية الجديدة. فيتحمس برنادوت وبانش: إنهما سيحصلان على تأييد الدول العظمى. ولدى العودة إلى رودس، يعمل الفريق الصغير بلا انقطاع على كتابة التقرير.

وفي تلك الأثناء، في ٦ سبتمبر/ أيلول، أبلغ چيمس ماكدونالد شيرتوك بمضمون رسالة مارشال، بما في ذلك مضمونها الترابي[١٢٠]. وترى الديپلوماسية الإسرائيلية أن الخطر الحقيقي إنما يأتي من برنادوت. فهو، بهالته الإعلامية، سوف يكون بوسعه جر المجتمع الدولي إلى تجسيد تسويةٍ كهذه. ومن ثم فإن الرد الرسمي بتاريخ ٩ سبتمبر/ أيلول هو عبارة عن رفضٍ مهذبٍ للأفكار الأميركية وقبول اقتراح لم يكن قد جرى تقديمه: مفاوضات إسرائيلية – عربية تحت رعاية أميركية[١٢١]، فمن الواضح أن الكونت السويدي قد أصبح مزعجًا في نظر المسئولين الإسرائيليين[١٢٢].

ويجري شن حملة صحافية عنيفة ضده. وتجري استعادة الاتهام السوفييتي الذي يجعل منه عميلاً للإمبريالية البريطانية. وعندما يمر برنادوت بتل أبيب، في ٩ سبتمبر/ أيلول، يحذره چيمس ماكدونالد من خطورة الذهاب إلى القدس، التي لا تُحكِمُ السلطاتُ الإسرائيلية السيطرة عليها. وبعد ذلك ببضعة أيام، تصل إلى علم الديبلوماسيين الأميركيين الموجودين في المدينة المقدَّسة شائعات حول التحضير لاعتداء على حياة برنادوت خلال زيارته القادمة للمدينة. وفي ١٤ سبتمبر/ أيلول، ينقل ماكدونالد هذه المعلومات إلى الشرطة الإسرائيلية وإلى شيرتوك. فيرد عليه هذا الأخير في طي الكتمان بأن الحكومة قد قررت حل المنظمات المنشقة في القدس، إلاَّ أنه، بناءً على طلب من جانب الأحزاب الدينية، جرى إعطاء مهلة إضافية على أمل التوصل إلى حل هذه المنظمات بشكل سلمي وعلى أمل تفادي إراقة للدماء[١٢٣].

وقد وافق الثلاثة الذين يقودون جماعة شتيرن (ناحان يالين – مور وإسحق شامير[١٢٤] وإسرائيل إلداد) على مشروع الاغتيال وعلى عَزْوِهِ إلى منظمة

مزعومة لا وجود لها، «جبهة الوطن». وكانت تظاهرة ١٠ أغسطس/ آب بمثابة «إنذار» لم يأخذه الوسيط في الحسبان. ولم يبق سوى اللجوء إلى القتل للتخلص منهما، هو وخطته[١٢٥]. وجرى حشد الاستعدادات بينما يوجه راديو الحركة السرّي تحذيرات إلى «الكونتات واللوردات»، في إشارة إلى اغتيال اللورد موين في عام ١٩٤٤.

وفي رودس، أنهى برنادوت وبانش الصياغة الأولى للتقرير عندما يعلمان بقرب وصول اثنين من الدبلوماسيين، أحدهما أميركي والآخر إنجليزي، مكلَّفين رسميًا بدراسة مسألة اللاّجئين الفلسطينيين. وليس من شأن هذا الخبر إلاّ أن يسعدهما. فيصل المبعوثان إلى رودس في ١٣ سبتمبر/ أيلول لكي يسلِّما بأن تقرير الوسيط يتماشى، في مجمله، مع المواقف الأنجلو- أميركية[١٢٦]. ولا غرابة في ذلك، فلندن وواشنطون قد انطلقتا من المضمون الأول لخطة برنادوت وأضافتا إليه عودة اللاّجئين التي أبرزها الوسيط في الشطر الأول من أغسطس/ آب. وهكذا فإن برنادوت وبانش، بعيدًا عن أن تكون الدولتان العظميان قد تلاعبت بهما، قد توصَّلا إلى التحليل الذي توصلنا إليه. وإذا كان الجميع قد اتفقوا على مبادلة الجليل بالنقب، فإن النقاش إنما ينصب بشكل أكثر تحديدًا على تحديد الجزء العربي من النقب. وفي رودس، يجري التمسك بجعل خط المجدل – الفالوجا الحدود الجنوبية لدولة إسرائيل. وفيما عدا ذلك، يتفق الجميع على تدويل القدس، على أن تضمنه قوةٌ دولية قوامها ٦٠٠٠ رجل، وتحويل حيفا إلى ميناء حر.

وتبقى المسائلُ الإجرائية المهمة، وهي موضوع جوهري في محادثات رودس. فبرنادوت يريد أن يطرح خطته في أقرب وقت ممكن على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ووزراء الشئون الخارجية العرب بل ورؤساء الوزارات سوف يحضرون إلى باريس وسوف يكونون مستعدين لتقبل حل دولي مفروض عليهم ومن ثم يمكنهم تقديمه إلى شعوبهم. والإسرائيليون لا يمكنهم البقاء في حال حرب دائرة إلى أجل غير مسمًى و، إذا لم يحدث شيء، فسوف يستأنفون القتال. وينجح الوسيط في إقناع محاوريه بذلك فلا يطلبان منه سوى الامتناع عن مطالبة بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة بوضع الموضوع في جدول أعمال الجمعية.

ويرحل الدبلوماسيان في ١٥ سبتمبر/ أيلول ومعهما نسخة من الخطة معدَّلة وإن لم تكن نهائية. وتدرك لندن أنه سيكون من المستحيل إرجاء نشر الوثيقة ما أن

يقدمها الوسيط إلى الأمم المتحدة. وسوف يتعين على الدولتين الأنجلو - ساكسونيتين إصدار تصريحين منفصلين بالموافقة على الخطة على أثر إبلاغ الجمعية العامة بها.

وفي اليوم التالي، ١٦ سبتمبر/ أيلول، يغادر برنادوت رودس متجهًا إلى بيروت ودمشق سعيًا إلى تفقد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة. ويجب عليه أن يذهب بعد ذلك إلى القدس حيث سينضم إليه بانش بعد أن يكون قد قام بتصحيحات نهائية للتقرير. وفي اليوم نفسه، يعقد شيرتوك مؤتمرًا صحافيًا بصحبة يادين ودايان لكي يؤكد أن العرب يعيدون تسليح أنفسهم ويستعدون لاستئناف القتال: ومن ثم فلا فائدة للمراقبين ولن يكون بوسع نظام الهدنة أن يستمر لوقت طويل.

وصباح ١٧ سبتمبر/ أيلول، يصل برنادوت إلى القدس عن طريق مطار قلنديا الذي يسيطر عليه الأردنيون. وهو ينتقل إلى القطاع اليهودي حيث يعاود اللقاء بمسئولي المراقبين وبينهم الكولونيل الفرنسي سيرو. فيذهب الفريق الصغير إلى جمعية الشبان المسيحيين لإفطار عمل. ويصل إلى علم الفريق أن بانش قد تَخَلَّفَ في حيفا بسبب الشكليات الإدارية التي فرضها الإسرائيليون على فريقه. فيقرر برنادوت عدم انتظاره والذهاب كما كان مُقَرَّرًا إلى الـ Government House [دار الحكومة] التي كان الوسيط قد فكر في اختيارها كمقر جديد له. ومن شأن جولة قصيرة أن تسمح بتوضيح إلى أي مدىً يُعْتَبَرُ الجيبُ الواقعُ بين الخطوط الإسرائيلية والمصرية والأردنية للجبهة مكانًا خَطِرًا. فتجري العودة إلى جمعية الشبان المسيحيين عبر القطاع الإسرئيلي من حي القطمون، الذي أصبح مهجورًا بسبب خروج سكانه العرب وبسبب قربه من مناطق القتال. ويطلب سيرو السماح له بالجلوس إلى جوار الوسيط. فهو حريص على توجيه الشكر إليه بصفة شخصية بالنظر إلى أن برنادوت كان قد نجح في إخراج زوجته من معسكر اعتقال داخاو خلال المهمَّةَ الشهيرة التي قام بها في عام ١٩٤٥.

ومن حيث المبدأ، تمسك برنادوت بألاَّ يكون أي من المراقبين مسلَّحًا. وتتوقف سلامته الشخصية بشكل دقيق على السلطات المحلية في القطاعات التي يمر بها. وفي الجزء العربي، فَرَضَ الفيلقُ عليه حراسةً عسكرية، لكن الإسرائيليين

لم يعرضوا عليه أي شيء [لحراسته]. ولم يقدموا غير ضابط اتصال. والحال أن الموكب الصغير، الذي يرفع علم الصليب الأحمر وعلم منظمة الأمم المتحدة، إنما يدخل القطمون. فنجد أن سيارة جيب، وهي سيارة كانت نادرة آنذاك في القدس، تقترب من الموكب. ويخرج منها أربعة رجال يرتدون يونيفورمات الجيش الإسرائيلي. فيطلقون النار عن قرب على الوسيط وعلى الكولونيل سيرو اللذين يلقيان مصرعهما في التوّ والحال.

وعلى الفور، تعلنُ منظمةٌ مجهولة مسئوليتها عن الاعتداء. ولا يصدق أحد أن هناك منظمة كهذه. فتأمر الحكومة الإسرائيلية بحل المنظمات المنشقة في القدس وبسلسلة من الاعتقالات في الأوساط المشبوهة. ويجري اعتماد قانون لدرء الإرهاب. والمراد، قبل أي شيء، هو تهدئةُ غضب منظمة الأمم المتحدة التي تتهم إسرائيل بالمسئولية عن الاغتيال، وفرضُ سلطة الحكومة المؤقتة بشكل حاسم ونهائي. ولا يجري أي تحقيق جاد لتحديد المذنبين. ويجري تبديد أدلة الاتهام، في حين أن ضابط الاتصال الإسرائيلي، الذي حدَّد أحد القَتَلَة، إنما يتلقى تهديدات، وينصحه موشيه دايان بتناسي الموضوع برمته، وهو ما يفعله ...

والحال أن يالين – مور وعضوًا آخر في جماعة شتيرن سوف يُحكَمُ عليهما في فبراير/ شباط ١٩٤٩ بالحبس لمدة ١٥ عامًا و٨ أعوام بتهمة القيام بنشاطات إرهابية. إلاّ أنه سيتمر إطلاق سراحهما بعد ١٥ يومًا من صدور الحكم بفضل مرسومِ عفوٍ على أثر الانتخابات الإسرائيلية الأولى. وفي خمسينيات القرن العشرين، سوف يعمل شامير في الاستخبارات الإسرائيلية وسوف يصبح أحدُ القَتَلَةِ جارًا لبن جوريون في كيبوتز النقب الذي أقام فيه.

ويرجع الموقف الإسرائيلي إلى الامتناع عن الرغبة في تفجير حرب أهلية وإلى الشعور، الذي تقاسمته الغالبية العظمى، بأن برنادوت يستحق ما جرى له، حتى وإن كان الاغتيال أمرًا يدعو إلى الأسف.

مصير فلسطين العربية

بالنسبة للدول العربية، كان مصير فلسطين العربية مشكلة من مشكلات السياسة الداخلية بسبب تجذر الرأي العام في هذه الدول بقدر ما كان رهانًا من

رهانات السياسة فيما بين الدول العربية[١٢٧]. فإذا ما ضم الأردنُ جزءًا مهمًّا من هذه الأَرض، فسوف يجد نفسه في مركزٍ جيدٍ يسمح له بتحقيق مشروعه الخاص بإقامة سوريا كبرى، وهو مشروعٌ يشكلُ كابوسًا بالنسبة لسوريا ومصر. بل إن العراق الهاشمي كان قليل الحماسة حيال أفق كهذا. غير أن قيام دولة عربية فلسطينية لم يكن هو أيضًا مشروعًا تحتشد الأغلبية حوله تأييدًا له. فالحاج أمين الحسيني، الذي كان من شأنه أن يكون المستفيد الرئيسي من هذا المشروع، قد استثار الكثير من الريبة والعداوة المكتومة المتولدة من ربع قرن من النشاطات السياسية ومن تحركاته خلال الحرب العالمية الثانية. وهكذا فقد كانت جامعة الدول العربية معارضة لتكوين حكومة فلسطينية في المنفى واقتصرت على مشاركة الفلسطينيين في اتخاذ القرار. وكانت المساعدة العربية قد مُنحت من حيث الجوهر لجيش الإنقاذ الذي يقوده القاوقچي، التابع إلى حد بعيد للسوريين، ولم تُمنح لتنظيم **الجهاد المقدَّس**، المستقل أكثر من اللازم.

والحاصل أن الجيوش العربية التي دخلت فلسطين بعد ١٥ مايو/ أيَّار، قد تذرعت بانهيار المجتمع العربي لترفض أي إقامةٍ لسلطةٍ مدنية وفرضت بدلاً من ذلك إدارةً عسكرية على أساسٍ محليٍّ. وبسرعة بالغة، يدخل المدراء المصريون، في الشمال، في صراع مع المدراء الأردنيين. وتؤدي خطة برنادوت الأولى إلى تجديد الجدل. ففي ٨ يوليو/ تموز، تقترح اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تكوين إدارة مدنية مؤقَّتة مهمتها تسيير الأمور الجارية. وسوف يجري تكوين هذه الإدارة من ستة أعضاء تعينهم الجامعة بالاتصال مع الهيئة العربية العليا. وهذا القرار يستثير غضب عبد الله. أمَّا الهيئة العربية فهي قليلة الحماس هي نفسها، لأنها ترتاب في نوايا جميع شركائها العرب وفي الاختصاصات ذات الطابع المحلي تمامًا والمقترحة على هذه الإدارة المدنية التي لا تتمتع لا بوظيفة التمثيل السياسي ولا بوظيفة التنظيم العسكري. ثم تقع حرب الأيام العشرة ولا يتم عمل شيء. ويظل الوضع على هذه الحال خلال مجمل صيف عام ١٩٤٨.

وغداة الهدنة الثانية، وبينما ينشط برنادوت للتوصل إلى حل سياسي، جرى استئناف الاتصالات السريَّة بين العرب والإسرائيليين[١٢٨]. فسعيًا إلى هذا الهدف، جرى إرسال إلياس ساسون، الذي يقود الآن مكتب الشرق الأوسط بوزارة الشئون

الخارجية الإسرائيلية الجديدة، إلى باريس. والأردنيون وحدهم هم المهتمون حقًّا بالاتصال. وقد أوضح عبد الله، من خلال قنصل بلجيكا في القدس، أنه مستعد لعقد اتفاق، بشرط السماح للاجئي اللد والرملة بالعودة إلى ديارهم، فيما عدا أنصار الحسينيين الذين يمكن إبقاؤهم في القطاع الذي يسيطر عليه الأردنيون. فيرُد موشيه شاريت (كان شيرتوك قد عَبْرَنَ اسمه للتوّ) بأن مسألة اللاَّجئين لا يمكن مناقشتها إلاَّ ضمن تسويةٍ شاملة. وفي أواخر سبتمبر/ أيلول، ينجح ساسون في الدخول في اتصالٍ مع مبعوثٍ مصري في باريس. فيجري تناول مسألة عقد تسوية منفصلة بين مصر وإسرائيل. وذلك على أن يتعهد المصريون بالاعتراف بدولة إسرائيل كأمر واقعٍ وبالانسحاب من جميع مواقعهم في فلسطين، تاركين للفلسطينيين الخيار في تقرير مصيرهم. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، توضحُ القاهرة أنها تفكر بالأحرى في ضم ذلك الجزء من فلسطين إلى مصر، حيث إن الأولويةَ المطلقةَ للسياسة المصرية هي على أي حال رفض ضم الأردن هذه المنطقة. والحال أن شاريت، الذي يلاحظ أن المصريين لا يتحدثون عن مصير اللاّجئين، إنما يبدو مهتمًّا بهذه المقترحات. لكن بن جوريون لا يبدو مهتمًّا بها: فهو يخشى من خلق سابقةٍ عبر ضم المنطقة الساحلية إلى مصر، فهي سابقة قد تقود إلى ضم الجليل إلى لبنان. فلا يَعْرِضُ الاقتراح على الحكومة المؤقَّتة.

ومنذ اغتيال برنادوت، جرى تخويل بانش صلاحيات قائم بأعمال الوسيط. ويُثَبِّتهُ مجلسُ الأمن في هذا المنصب في ٢٠ سبتمبر/ أيلول. والحال أن هالة الشهيدِ إنما تضفي طابعًا شبه مقدَّس على تقرير الوسيط الذي يُتلى بعد موته، والذي يُذاع في اليوم نفسه، بينما تبدأ دورة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في قصر شايو في باريس.

وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول، تصل إلى باريس رفات برنادوت وسيرو لكي تلقيا التحيات المهيبة من جانب الأمم المتحدة وفرنسا. وقد جرت جنازة الوسيط في ستوكهولم في ٢٦ سبتمبر/ أيلول.

وجدولُ الأعمال الرئيسيُ للجمعية العامة في باريس هو اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحصار برلين. فحتى مع أن مارشال وبيفن قد قَدَّمَا موافقتهما العلنية على التقرير الثاني للوسيط في عمومه ومع أن روبير شومان قد

اعتبر هذه الخطة أساسًا مفيدًا للنقاش، فإن دراسة الموضوع كانت قد أُرجئت إلى منتصف أكتوبر/ تشرين الأول على الرغم من واقع أن عددًا معينًا من الوفود يتحدث عنه في تصريحاته العامة. وهكذا فإن أثر الاغتيال قد جرى التقليل من شأنه. ومنذ أواخر سبتمبر/ أيلول، تعملُ الحركةُ الصهيونية الأميركية ومواصلو عملها في البيت الأبيض على إضعاف الدعم الممنوح علانيةً لخطة برنادوت(١٢٩). ولم يعد يفصلنا عن الانتخابات الرئاسية غير خمسة أسابيع، وكليفورد، الذي يرافق ترومان في حملته الانتخابية، يريد الحصول من الرئيس على تنصل علني من خطة برنادوت.

أمَّا وزارة الخارجية الأميركية فهي تقاوم بكل قواها القيام بتنصل علني جديد من شأنه المجازفة بتهديد التعاون الذي استعيد بمشقة مع بريطانيا العظمى. ويستنتج مارشال متفلسفًا أنه كلما احتج الصهيونيون علانية على خطة برنادوت، فسوف يصبح من الأسهل إقناع الوفود العربية بأن هذه الخطة ليست في غير صالحهم إلى هذا الحد(١٣٠). وهو يُفَوِّضُ دين راسك في أن يناقش مع فوستر دالاس، الزعيم الجمهوري الموجود مع الوفد الأميركي في باريس كخبير، اتخاذ موقف مشترك بين الحزبين [الديمقراطي والجمهوري] حيال المسألة. فيوضح الجمهوريون أنه إذا جرى التمسك بالوضع الراهن، فإنهم مستعدون لعدم صب الزيت على النار. فيقترحُ رجالُ البيت الأبيض على رجال وزارة الخارجية الأميركية تصريحًا جديدًا لا يجعل من خطة برنادوت غير أساسٍ «سليم» لتسوية الخلافات بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما يثير عظيم استياء البريطانيين الذين يوضحون هذا الاستياء بقوة. وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، لم يكن قد تم اتخاذُ أيٍّ قرار.

وقد التقى مارشال شاريت وإيبان في باريس في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول(١٣١). فأفهماه بوضوحٍ أن دولة إسرائيل تطالب في آن واحد بالنقب لاعتبارات اقتصادية (فهو يمثل احتياطي الأراضي، كما أنه المنفذ إلى البحر الميت وإلى البحر الأحمر) وبالجليل لاعتبارات أمنية. ويرى العسكريون الأميركيون في المساعدة العاجلة التي يجب تقديمها إلى اللاَّجئين الفلسطينيين وسيلة لتحسين صورة الأميركيين المؤسفة في العالم العربي. ووزارة الخارجية الأميركية توافقهم على

ذلك وتطلب من الرئيس استخدام سلطاته كقائد عام سعيًا إلى القيام في أسرع وقت ممكن بإرسال خيام وأغطية ومواد غذائية وأدوية إلى اللاجئين الذين يصل عددهم إلى ٤٦٨ ٠٠٠ لاجئ – وهو الرقم الذي قدمه بانش- يصبح وضعهم حرجًا مع اقتراب الشتاء[١٣٢].

والحال أن الحكومة المصرية، التي سبرت مضمون خطة برنادوت، قد نشطت فجأة في اتجاه إقامة حكومة فلسطينية سعيًا إلى مواجهة خطر قيام الأردن بضم الجزء العربي من فلسطين الذي يسيطر عليه[١٣٣]. وهذا أيضًا هو اتجاه انفتاحاتها السرِّية في باريس على الإسرائيليين. والحاصل أن جمال الحسيني، سكرتير الهيئة العربية العليا، قد قام بجولة في العواصم العربية سعيًا إلى الحصول على موافقتها، وهي موافقة يحصل عليها في كل مكان عدا عَمَّان. ومن المفهوم أن الحكومة سوف يرأسها أحمد حلمي باشا[١٣٤]، ذلك المصرفي السابق ذو الميول المعتدلة المعروفة جيِّدًا والذي عينه عبد الله حاكمًا عسكريًّا للقدس، وأن الحاج أمين لن يتمتع بمسئولية رسمية. فيُدعى إلى الانعقاد في غزة مؤتمرٌ عربيٌ فلسطينيٌّ تحت الحماية المصرية على أن ينعقد هذا المؤتمر في ٢٣ سبتمبر/ أيلول. ومنذ يوم ٢١، يوضح عبد الله أنه لن يسمح، «في المنطقة التي يسيطر عليها عسكريًّا كما في تلك التي يتولى حمايتها من الحدود المصرية إلى حدود لبنان وسوريا، بأي نظام حكم يميل إلى تلبية الأطماع الشخصية»(×). ويضيف الملك أن قبول قيام دولة فلسطينية إنما ينطوي على الاعتراف بالتقسيم ومن ثم بالدولة اليهودية[١٣٥].

وفي الموعد المضروب، يعلن المؤتمر، باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها، استقلال فلسطين وتشكيل حكومة لعموم فلسطين بموافقة جامعة الدول العربية. ويرأس الحاج أمين الجلسة، حتى وإن لم يكن عضوًا في الحكومة. وتتألف هذه الأخيرة من أحمد حلمي باشا رئيسًا لمجلس الوزراء، وجمال الحسيني وزيرًا للشئون الخارجية وعوني عبد الهادي وزيرًا للشئون الاجتماعية وميخائيل أبكاريوس وزيرًا للمالية.

وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول، تعقدُ الحكومةُ الجديدةُ في غزة اجتماعًا لجمعية تأسيسية تتألف من ٨٣ عضوًا منبثقين من الهيئة العربية العليا واللجان القومية

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والغرف التجارية ومجالس البلديات. وهي تنتخب بالإجماع الحاج أمين الحسيني – الذي ذهب إلى غزة دون أن يحصل على تصريح بذلك من جانب المصريين– رئيسًا وتوافق على الحكومة الجديدة. ويجري اتخاذ قرار بالعمل على إحياء تنظيم **الجهاد المقدّس** الذي يجب له أن يصبح أداة تحرير عموم فلسطين. وهذه الحكومة لا تتمتع إلاّ بالقليل جدًّا من الإمكانات المادية، وسلطتها لا يُعتَرَفُ بها إلاّ في المناطق الواقعة تحت السيطرة المصرية ثم إن السلطات المصرية هي التي تمارس السيطرة الفعلية على الإدارة المحلية.

وردُّ عبد الله فوريٌ. فهو يعقد في عمّان، في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول، مؤتمرًا فلسطينيًّا يتبرأُ من القرارات المتخذة في غزة. أمَّا الفيلق العربي فهو ينزع سلاح الميليشيات الفلسطينية المشتبه بأنها تريد الانتماء إلى حكومة غزة. ويجري اتهامها بالرغبة في استثارة استئناف للمعارك بالهجوم على مراقبي منظمة الأمم المتحدة والجنود الإسرائيليين[١٣٦].

ويتم الاعتراف بحكومة عموم فلسطين من جانب مصر في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ومن جانب سوريا ولبنان في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، وفي يوم ١٤ من جانب العربية السعودية، وفي يوم ١٦ من جانب اليمن. ويوضح العراق أنه قد اعترف بها في يوم ١٢ وإن كان القرار سوف يُعلَنُ فيما بعد. والدافع الرئيسي هو الرغبة في مواجهة مشروع سوريا الكبرى الذي سيكون ضم فلسطين العربية مرحلته الأولى. ثم إن رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني[١٣٧]، إنما يخشى من أن يؤدي قيام الإسرائيليين بضم الجليل الغربي إلى إحداث تزحزحٍ عامٍّ لأطر الدول في الشرق الأدنى. فإذا ما أصبح الإسرائيليون على الحدود اللبنانية، فسوف يحفزون خلق سلسلة من الدول الساحلية على أساس طائفي – يهودي ومسيحي وعلوي –، بما يؤدي إلى زحزحة المسلمين السنةً إلى المناطق الداخلية. وبصرف النظر عن مدى واقعية هذا التهديد، فإنه تهديد كاف لاستثارة ردود فعل عنيفة من جانب المسلمين. فيرى رجل الدولة اللبناني أن قيام دولة يهودية، أي دولة ذات أساس طائفي، إنما يشكل بحد ذاته خطرًا ينذر بزعزعة استقرار كل دول المنطقة.

والحال أن البريطانيين، الذين يهيمن على أذهانهم وسواس خطر أن يسيطر الحاج أمين على الدولة الجديدة وأن يتم رفض خطتهم الخاصة بإعادة صوغ الشرق الأدنى من حيث تقسيمه الترابي، قد حاولوا التصدي لموجة الاعترافات هذه بتكثيف الضغوط على الحكومات العربية المعنية. فيجري التأكيد لهم(١٣٨) على أنه إذا ما فشل مشروع حل مسألة فلسطين الذي تؤيده بريطانيا العظمى، فإن لندن لن تعارض بعدُ قيام سوريا الكبرى التي يدعو إليها عبد الله وأن دولة عربية منفصلة في فلسطين لن تحظى بالحماية البريطانية وأنها سوف تصبح فريسة سهلة للتوسع الإسرائيلي وأن مصر قد تستفيد من إدخال تعديلات على الحدود لصالحها في فلسطين، فهذا من شأنه أن يجعلها متاخمة للأردن وأنه قد يكون بوسع سوريا عقد اتفاق دفاع مع بريطانيا العظمى يكفل وحدة ترابها. وكل هذه المقترحات، على الرغم من إغرائها الشديد، وهذه الضغوط، لا تسفر عن شيء. والحاصل أن الاستراتيجية البريطانية المتمثلة في تعزيز الأردن مع اتخاذ مظهر الضامن للوضعية الترابية الإقليمية الجديدة سعيًا إلى الفوز بمكانة الدولة الضرورية لتحقيق الاستقرار لا تلقى أي تجاوب من جانب حكومات عربية أخرى سوى الأردن.

وتحذو الولاياتُ المتحدة حذو بريطانيا العظمى وتُوَضِّحُ أن قيام حكومة عموم فلسطين ليس مؤاتيًا لحل النزاع وأنه لا يمكن نسيان أو اغتفار دور المفتي خلال الحرب العالمية الثانية. وليس من شأن المطالبة بكل فلسطين سوى تعزيز الدعاوى المماثلة التي يطرحها الصهيونيون التصحيحيون(١٣٩).

عمليتا يوآب وحيرام

في الأيام الأولى من أكتوبر/ تشرين الأول، يتضح أن العرب والإسرائيليين قد رفضوا خطة برنادوت الثانية. وفي ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يعترف بذلك المتحدثُ بلسان منظمة الأمم المتحدة في ليك ساكسيس في بلاغ صحافي(١٤٠). وينزعج البريطانيون من التأخر الذي حدث في النقاش في الجمعية العامة(١٤١). وقربُ الانتخابات الرئاسية لا يدفع الأميركيين إلى التحرك.

والسبب نفسه يدفع الإسرائيليين إلى استئناف القتال. إذ يظل الخطر ماثلاً في أن تفرض منظمة الأمم المتحدة تسويتها الترابية وعودة اللاّجئين باسم احترام تراث

برنادوت. وكان هذا الأخير قد تحرك بالتلويح دائمًا بالتهديد بعقوبات دولية قاسية في حال خرق الهدنة. لكن هذه العقوبات لا يمكن أن تكون فعَّالة دون موافقة الولايات المتحدة عليها. ويستند الرهان الإسرائيلي إلى استحالة تأييد ترومان عقوباتٍ كهذه في سياق منافسةٍ انتخابية على هذه الدرجة من الشدة.

وفي أواخر الصيف، دفعت المناقشةُ العدو إلى الاختبار(١٤٢). فقد فتحت مصر والأردن كلاهما قنوات اتصال مع الحكومة الإسرائيلية، إلاَّ أن من غير الممكن إرضاء البلدين في آن واحد. وقد فكر شاريت في إقامة دولة عربية فلسطينية في الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل الفعلية. لكن إنشاء حكومة عموم فلسطين قد أبعد هذا الخيار، والذي يظل أداةً ممتازةً للضغط على عبد الله.

أمَّا بن جوريون فهو نصير للاستيلاء على أكبر جزء ممكن من الضفة الغربية والقدس. ويدفعه في هذا الاتجاه موشيه دايان. ومن الواضح تمامًا أنه، خلال المعارك، سوف يهرب السكان العرب وسوف تتمتع إسرائيل من ثم بفضاءٍ شاغرٍ يمتد إلى نهر الأردن وإلى البحر الميت. وتبقى معرفةُ ما إذا كانت بريطانيا العظمى سوف تقف موقف المتفرج دون أن تَرُدَّ على القضاء على الفيلق العربي. ويقترح [بن جوريون] على الحكومةِ عمليةً محدودةً أكثر في قطاع اللطرون، بيد أنه يجد نفسه وقد حصل على أقلية الأصوات بفارق صوت واحد، ذلك أن شاريت يعارض اقتراحه. فوزير الشئون الخارجية يعطي الأولوية للنقب بسبب خطة برنادوت وبسبب ضعف المواقع العسكرية الإسرائيلية في هذا القطاع. فيذعن بن جوريون، مؤجلاً الاستيلاء على القدس والضفة الغربية إلى وقت لاحق.

وبما أن النقب هو الرهان الترابي الأول، فإن الهجوم سيتعين أن يتم ضد المصريين، ويتم تحديد الموعد بشكل له دلالته، فهو الرابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول، اليوم الذي سيتعين فيه على مجلس الأمن بدء مناقشته حول مضمون خطة برنادوت.

والذريعةُ موجودةٌ تمامًا: مصاعبُ تزويد مستوطنات النقب المحاصَرَة بالمؤن ومراقبةُ هذه المؤن للتحقق مما إذا كانت تشمل أسلحة أم لا. وإذا لم يتسبب المصريون في وقوع حادث، فسوف يجري القيام بعمل استفزازي للتسبب في وقوع حادث. ومنذ بداية الهدنة، كانت الحوادث شبه يومية في هذه المنطقة ويمكن

للمسئولية عن وقوعها أن تقع بشكل متساوٍ على الطرفين، اللذين يسعيان إلى تعزيز مواقعهما. وتضاف إلى ذلك مسألةُ جني المحاصيل من جانب الفلاحين العرب وعدم وجود تمييز واضحٍ لخطوطِ وقف إطلاق النار، بالنظر إلى عدم الوجود المستمر لمراقبي منظمة الأمم المتحدة. وبما أن المصريين، خلافًا للتوقعات، يمتنعون عن إطلاق النار على القافلة، فإن الجنود الإسرائيليين يقومون بإطلاق وابل من الرصاص على إحدى الشاحنات كي يتسنى لهم عرضها فيما بعد على مراقبي منظمة الأمم المتحدة الذين يعلنون أن مصر مذنبة بانتهاك وقف إطلاق النار (١٥أكتوبر/ تشرين الأول) (١٤٣).

وترمزُ عمليةُ يوآب إلى اكتمال تحول الجيش الإسرائيلي، الذي يتمتع الآن بقوةٍ تجمع بين المشاة وبعض المدرعات وبعض الطائرات. واستيعاب قواعد الحرب الحديثة يتحقق عبر اكتساب للخبرة في ساحة القتال. وقد شاركت في المعركة ثلاثة ألوية كاملة. ويتمتع الإسرائيليون بتفوقٍ في عدد الرجال وفي العتاد على جميع الجبهات، وهذا التفوق أقوى بكثير أيضًا في مواجهة الجيش المصري وحده. وليس هناك أمرٌ عامٌ بطرد السكان العرب واللاجئين، بيد أن هناك تَوَافُقًا في الآراء في هذا الاتجاه في صفوف القيادة الإسرائيلية. فيجال آللون، الذي يقود الجبهة الجنوبية، يتولى إفهام مرءوسيه شفاهيًّا وبوضوحٍ أنه يتوقع الاتجاه إلى «تطهير» للمناطق التي يتم الاستيلاء عليها. ومن جهة أخرى، خلال هذه الحرب برمتها، لم يبق قط سكان عرب خلف الخطوط الإسرائيلية في العمليات التي قادها آللون.

وتتمثل خطة آللون في شن الهجوم على قلب الانتشار المصري على الخط الممتد من المجدل إلى بيت لحم وإزاحة قوات العدو ودفعها إلى التقهقر في اتجاه الشرق وفي اتجاه الغرب في وقت واحد هي والسكان العرب في هذه القطاعات.

ويجري تكريس الأيام الأولى للمعركة لفتح ثغرات في خطوط الدفاع المصرية. والحال أنه يجري صدُّ محاولةٍ أولى مع وقوع خسائر فادحة في الجانب الإسرائيلي بسبب غياب التنسيق بين المدرعات والمشاة وبسبب قوة صمود الدفاع المصري. وفي ١٧ و١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، بعد معارك متلاحمة شرسة، يتم التوصل إلى شق الجبهة على الرغم من الهجمات المصرية المضادة. والحاصل أن

القوات المصرية، المهدَّدة بالحصار في حركة التفافية، إنما تنسحب في اتجاه الساحل في قطاع غزة، فينفتح الطريق بذلك إلى النقب أمام الإسرائيليين. ثم إن القوات المصرية تترك المجدل وتتجنب التطويق بالتحرك عن طريق الشواطئ. وقد جنَّبَها صمُودُها الإبادة في حين أن الإسرائيليين، إذ يضغط الوقت عليهم، يعطون الأولوية الآن للالتفاف عليها(١٤٤).

وبالنظر إلى عدم تناسب علاقات القوة والتدهور الكامل للعلاقات بين القاهرة وعَمَّان، فإن الجيش الأردني لا يتحرك لتقديم النجدة إلى المصريين، حتى في منطقة القدس. وكان جلوب مضطرًا إلى قمع الضباط العرب الذين سعوا إلى خلق حوادث لتخفيف الضغط على المصريين. وهو نفسه يرى أن المصريين وحكومة عموم فلسطين معاديان شأن اليهود تقريبًا(١٤٥). ويسمحُ عَدَمُ تحرك الجيوش العربية للإسرائيليين بإرسال لواء تعزيزات جديدة إلى الجبهة الجنوبية. وفي الساحة، نجد أن الجنرال رايلي، رئيس المراقبين، يصف، في يوم ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، العمليات العسكرية بأنها «انتهاكات جسيمة للهدنة» ويأمر المصريين والإسرائيليين بالعودة إلى مواقعهم التي كانوا فيها في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي مجلس الأمن، سلَّم بانش تقريره حول ملابسات اغتيال برنادوت وأعرب عن انزعاجه حيال عدم الاحترام المتزايد للهدنة من جانب المتحاربين. ولابد من مرور وقت كيما يتسنى إدراك أن الهجوم الإسرائيلي ليس مجرد انتهاك للهدنة. ويجري اعتماد القرار رقم ٥٩ في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول. وفي شِقِّه الأول، الذي اعتُمد بالإجماع، يطلب من الحكومة الإسرائيلية تقديم تقريرٍ وافٍ حول ملابسات اغتيال برنادوت ويطلب من الأطراف المتحاربة الاحترام الدقيق لشروط الهدنة والتعاونِ بإخلاص مع مراقبي منظمة الأمم المتحدة.

وفي شِقِّه الثاني، الذي اعتُمد بامتناع كل من الاتحاد السوفييتي وأوكرانيا عن التصويت، يدعو إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار يتلوه انسحابٌ إلى المواقع السابقة وبدء مفاوضات بين الأطراف إمَّا مباشرة أو عبر وساطة منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتسوية مسألة القوافل ومسألة جني المحاصيل من جانب الفلاحين العرب. ولا يَرِدُ ذكرٌ للتهديد باللجوء إلى فرض عقوبات.

وكما كان بالإمكان توقع ذلك، فإن القرار قد أدى إلى التعجيل بالهجوم الإسرائيلي قبل فرض عقوبات قد تحدث فيما بعد. وقد حدث الاختراق الحاسم في

قطاع الحُليقات عبر معركة متلاحمة رهيبة، في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول. وتم استكماله بالاستيلاء على عراق سويدان في اليوم التالي. وهكذا أصبح طريق النقب مفتوحًا. ويندفع آللون في اتجاه بئر سبع، قاطعًا بذلك خطوط مواصلات المصريين وعازلاً قواتهم المرابطة بين الفالوجا وبيت لحم عن بقية تشكيلاتهم. ويصلُ طابورٌ سريعٌ إلى بئر سبع. وبعد معركة حامية، تنسحب الحامية المصرية وتستسلم عاصمة النقب في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول.

والحاصل أن بعض أسرى الحرب المصريين إنما يجري إعدامهم، بينما يجري نقل الأسرى الآخرين (١٢٠) إلى معسكرات الأسرى. وكان جزء كبير من السكان قد هرب في الأيام السابقة في اتجاه الخليل على أَثَرِ غاراتٍ جوية إسرائيلية. وبعد الاستيلاء على المدينة والمصحوب بأعمال سلب ونهب وعنف مختلفة، ترحل غالبية السكان الموجودين. أمَّا من أرادوا البقاء فقد تم طردهم أواخر الشهر في باصات في اتجاه غزة.

وفي هضاب الخليل، يتخذ الهجوم الإسرائيلي أيضًا شكل أعمال انتقامية بعد معارك قطاع كتلة إتزيون في الشهور الأولى من عام ١٩٤٨. فيهرب القرويون بشكل جماعي بينما يقوم الفيلقُ العربي فورًا، بالاشتراك مع رجال الميليشيا الفلسطينيين، باحتلال المواقع التي هجرها المصريون. فيمتد الانتشار الأردني الآن إلى بيت لحم والخليل. ويأمر بن جوريون بوقف الزحف في هذا الاتجاه، لأنه لا يريد مواجهة مسلَّحة مع الأردنيين، من شأنها إعادة تأجيج الحرب على جميع الجبهات.

ويسري مفعولُ وقف إطلاق النار في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، غير أن معارك متناثرة تتعاقب في الأيام التالية. ويوسِّعُ الإسرائيليون المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وفي يوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يتم الاستيلاء في هجوم مباغت على قرية الدوايمة، التي كان قد جاء منها العديد من المقاتلين العرب خلال معارك كتلة إتزيون. وتنتشر على الفور إشاعةٌ عن حدوث مذبحةٍ على نطاق واسع. وتتباينُ التقديراتُ تباينًا كبيرًا إلاَّ أنه لاشك في أن مائة على الأقل من المدنيين قد لقوا مصرعهم.

وفي المنطقة الساحلية، يستكمل المصريون جلاءهم عن قطاع المجدل في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني. ويحتل الإسرائيليون المدينة في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني دون أن يحدث عنف أو نهب. وبعد إجراء تعداد للسكان، يُبقي الفاتحون مؤقتًا على سكان المدينة الأصليين ويكتفون بطرد نصف ألف من اللاجئين في اتجاه غزة.

والحال أن خيار الهجوم على قلب الانتشار المصري لفتح الطريق إلى النقب قد ترتبت عليه نتيجةٌ غيرُ متوقَّعة تتمثل في خلق منطقةٍ ذات تركزات قوية للاجئين في منطقة غزة. فإلى ذلك الحين، كانت الاتجاهات الرئيسية للنزوح في اتجاه الشمال (لبنان) والشرق (الضفة الغربية، شرق الأردن) أساسًا. أمَّا هذه المرة، فإن عدة عشرات من آلاف اللاجئين قد دُفعت باتجاه الساحل، في ما سوف يصبح قطاع غزة. وسيوجد هناك منذ ذلك الحين أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في ظروف بائسة بؤسًا خاصًا. والحال أن المقاومة المصرية وضرورات اللحظة قد حالت دون استيلاء الإسرائيليين على هذا القطاع، خلافًا لما سبق أن فكروا فيه.

وتتمثل نتيجةٌ أخرى لعملية يوآب في قيام المصريين، من باب الاحتراس، بإجلاء حكومة عموم فلسطين عن غزة، الأمر الذي سوف يوجه ضربةً رهيبة إلى مصداقيتها، فهي لن تصبح بعد ذلك غير حكومةٍ في المنفى. ثم إن المصريين لا يثقون بالحاج أمين الحسيني الذي يجد نفسه، لفترة على الأقل، موضوعًا تحت الإقامة المُراقَبَة في القاهرة[١٤٦]. والحال أن الحلفاء العرب، وعلى رأسهم مصر، إنما يتوقفون عن تقديم الإعانات وسوف يتم وقف دفع الرواتب لموظفي حكومة عموم فلسطين القلائل.

غير أنها سوف تحاول على مدار عدة أعوام الحفاظ على وجودها بإصدار جوازات سفر لن تحصل على اعتراف دولي. وخلال مجمل فترة وجودها، ستُصدر من ثم ١٣ ٠٠٠ جواز سفر، لسكان قطاع غزة أساسًا، وفي سياقٍ آخر، سوف يقوم جمال عبد الناصر بإغلاق مكاتبها نهائيًا في عام ١٩٥٩.

وفي ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة إنما يكشف بقسوة عن تناقضات اللعبة السياسية العربية. فالنقراشي يزعم أن مصر تسيطر على الوضع ثم يطلب عون الجيوش العربية الأخرى

لتخفيف الضغط. والعراقيون لا يريدون التعاون مع السوريين ويَعِدون فقط بدعم الفيلق العربي، وهو ما كانوا قد رفضوه البارحة. وتتدهور العلاقات بين السوريين واللبنانيين بعد إعدام السوريين للبنانيٍّ متهمٍ بالتجسس.

ويتكشفُ العجزُ العربي بالكامل عندما يوجِّهُ الإسرائيليون قواتهم ضد الجليل. وفي هذه المنطقة، لا يُعْتَبَرُ جيشُ الإنقاذ محاربًا شرعيًّا ووقفُ إطلاق النار هناك هش هشاشة خاصة. ويحاول الفلاحون الذين طُردوا في شهر يوليو/ تموز العودة أو على الأقل استرداد جزء من ممتلكاتهم، ومن هنا تكاثُرُ الحوادث. ومنذ ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، يبدأ القصف الجوي ضد القرى الرئيسية في المنطقة التي يسيطر عليها جيش الإنقاذ. وفي يوم ٢٩، يَجري شَنُّ عملية حيرام (الإشارة التوراتية إلى صور) [١٤٧]. والتعليمات هي تدمير القوات المعادية والوصول إلى الحدود اللبنانية. ولا يُشَارُ إلى ما يجب عمله مع السكان العرب. وإذا كانت قد صدرت أوامرٌ صارمة بمنع أي شكل من أشكال النهب، فإن النواهي لا تشمل عمليات الطرد والإعدامات الفورية.

وتحت قيادة موشيه كرمل، تهاجمُ القواتُ الإسرائيلية جيب الجليل من جميع الجهات في وقت واحد. وبما أنه لا وجود في مواجهتها لجيوشٍ نظامية، فيما عدا كتيبة سورية في الشمال، فإن السكان المدنيين إنما يجدون أنفسهم وقد أصبحوا الضحية الرئيسية للمعارك. وبأكثر بكثير مما في عملية يوآب وفي امتداداتها، فإننا نرصد تعديات عديدة كإعدامات الأسرى والمدنيين عند الاستيلاء على القرى. وفي ثلاث حالات أُحصيتْ، سقطت عدةُ عشرات من الضحايا، خاصة بين صفوف الرجال البالغين (وإن كان قد سقط أيضًا بعض النساء والأطفال). والحال أن القرى المسلمة المشهورة بروحها الصامدة وباتصالاتها بجيش الإنقاذ، قد تعرضت للضرب بقسوة، بينما أُعفيت من هذا الضرب القرى الدرزية والمسيحية. فنجد أن عشرات الآلاف من اللاَّجئين من العمليات السابقة واللاَّجئين الجدد يتدفقون في اتجاه لبنان.

ويبدو أن كثرةً من الأعمال المُرتَكَبَة (عمليات الطرد، الإعدامات) كانت تعبيرًا عن ارتجالات في الساحة. ففي ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول – وليس قبل ذلك–، مع استكمال الجانب الرئيسي من عملية الاستيلاء، أصدر موشيه كرمل

أمرًا عامًّا بإزالة جميع العناصر المعادية: «سوف يجب للسكان الحصول على مساعدة في ترك المناطق التي جرى الاستيلاء عليها». والحال أن هذا الأمر المستند إلى صيغة مُخَفَّفَة لم يجر الالتزام كثيرًا بتطبيقه، إذ كان من الأصعب طرد الناس بعد عدة أيام من استسلام القرى ولأن الفلاحين الذين كانوا لا يزالون فيها، وقد عرفوا ما حاق باللاّجئين، كانوا عازمين على عدم الرحيل.

وفي غمرة الأحداث، يَعْبُرُ الجيشُ الإسرائيلي الحدود اللبنانية على طول إصبع الجليل ويصل إلى نهر الليطاني، فيحتل ١٤ قرية هرب منها سكانها. والهدف هو الاحتفاظ برصيدٍ رهينٍ يمكن استخدامه في المفاوضات القادمة. وهذا التغلغل في داخل بلد عربي إنما يزعج البريطانيين إلى حد بعيد فهم يرون فيه خطر خلق سابقة في غير صالح الأردن. والواقع أن بن جوريون إنما يدرس إمكانية شن هجوم في الضفة الغربية، لكنه يتخلى عن الفكرة بسبب الظرف الدبلوماسي (لا يمكن انتهاك الوقف الجديد لإطلاق النار دون مجازفة) وبسبب النتيجة الحتمية التي قد تتمثل في إعادة تكوين جبهة عسكرية عربية تشمل جيوش العراق والأردن ومصر وبسبب ردود فعل العالم المسيحي في حالة التسبب في وقوع أضرار في بيت لحم[١٤٨]. والحال أن البابا بيوس الثاني عشر كان قد نشر للتوِّ في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول رسالته البابوية *In Multiplicibus*، التي وُجِّهَ فيها نداءٌ يدعو إلى صون الأماكن المقدسة وإلى الحفاظ على السلم في فلسطين[١٤٩].

وهذا النص لا ينطوي على مجرد قيمة وعظية، فالحبر الأعظم إنما يشير بجلاء إلى ضرورةِ تدخلٍ ملموسٍ من جانب العالم المسيحي:

> لا نعتقد أن العالم المسيحي يمكنه البقاء عديم المبالاة أو أنه لا يمكنه سوى أن يخامره شعور السخط العقيم، حيال ما يجري في هذه الأرض المقدسة التي لا يقترب منها المرء إلاَّ بأعمق الاحترام لكي يُقَبِّلَ بمحبة عارمة ترابها المقدَّس، الذي مازال يداس اليوم بأقدام القوات المتحاربة ويتعرض لغارات القصف الجوي. ولا نظن أن العالم المسيحي يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي كذلك حيال إنجاز تدمير الأماكن المقدَّسة وأن يقف موقف المتفرج من هدم «كنيسة قيامة المسيح العظيمة».

وفي النص نفسه، يعبر الباب عن عطفه على «آلاف اللاّجئين التائهين والمطارين، [الذين] يهيمون على وجوههم بعيدًا عن وطنهم، بحثًا عن الخبز والمأوى».

وعلى الجانب الفرنسي، يجد هذا النداء صدىً معينًا، لاسيما أن مفتي مدينة الجزائر قد قام بتحركٍ – تلاه بيان رسمي- لدى الكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية] لكي يعبر عن انزعاجه على مصير الأماكن المقدَّسة الإسلامية، وفي المقام الأول المسجد الأقصى. وعندئذ يقترح المستشرق لويس ماسينيون على الدبلوماسية الفرنسية اغتنام الفرصة للمطالبة بتدويل جميع الأماكن المقدسة، بما في ذلك الأماكن المقدَّسة للمسلمين[١٥٠]:

> لا يمكن لأحد تذكير منظمة الأمم المتحدة بذلك سوى فرنسا، التي «من شأنها أن تبذ» في هذا الأمر نفسه جامعة الأمم العربية التي لا يمكنها [تذكير منظمة الأمم المتحدة] بذلك، وذلك لكونها طرفًا من الأطراف المتحاربة في حين أن فرنسا يمكنها أن تصبح حكَمًا في الأرض المقدَّسة، بتقديمها مشروعًا لتدويل جميع الأماكن المقدَّسة، بما في ذلك الأماكن الإسلامية: ففرنسا لم تلتزم فقط بكلامها حيال الجماعة المسيحية، بل التزمت به أيضًا حيال العالم الإسلامي. ولن نجد مرة أخرى اجتماعًا للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يناقش في باريس مشكلة الأرض المقدَّسة.

ومن شأن القيام بعملية في قطاع القدس – بيت لحم أن يهدد بإعادة طرح مسألة التدويل و، في هذا السياق، يبدو من المأمول أكثر بالنسبة لبن جوريون التمسك بالوضع القائم من الناحية العسكرية.

وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، تنتهي الحرب تمامًا في الشمال، أمَّا الجيش السوري، فيما عدا كتيبة تعرضت للهزيمة في الجليل، فهو لم يتحرك من الجانب الآخر من إصبع الجليل.

وبشكل إجمالي، ستكون عمليتا يوآب وحيرام قد تسببتا في هرب ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٢٣٠ ٠٠٠ عربي[١٥١].

فشل خطة برنادوت

كانت العمليات العسكرية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول مرتبطـة ارتباطًـا وثيقًا بالروزنامة السياسية الأميركية. والحال أن ترومان، الذي يضطر إلى مواجهة منافسة انتخابية صعبة، إنما يقلق قلقًا خاصًا من وجود مرشح ديموقراطي منـشق، هو هنري والاس، الذي يجازف بإفقاده جزءًا من أصوات النـاخبين اليهـود. ولا يوجد احتمال كبير لأن يصوت اليهود الأميركيون بشكل جماعي لصالح المرشـح الجمهوري توماس ديوي، لكن هذا الأخير قد قام مع ذلك، في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، بشجب خطة برنادوت الثانية علنًا. وبيان الشجب هذا إنما يـسمح لرجـال البيت الأبيض بأن تكون لهم اليد العليا من جديد حيـال رجـال وزارة الخارجيـة الأميركية.

ففي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يتهم ترومان الجمهوريين بإسـاءة اسـتخدام مسائل السياسة الخارجية [سعيًا منهم إلى الفوز بالرئاسة] ويعيد تأكيد تأييده لخطـة التقسيم التي يقول إنه لن يكون بالإمكان تعديلها إلاّ بموافقة دولة إسرائيل، حيث إن خطة برنادوت لم تعد غير أساس للمفاوضات. وفي يوم ٢٧، في نيويورك، يعيـد تأكيد دعمه لدولة إسرائيل. وفي يوم ٢٨، يوافق على تعليمات صـاغها كليفـورد، الذي يطلب من مارشال عدم اتخاذ أي مبادرة في باريس دون التـشاور أوّلاً مـع الرئيس.

فيستوعب وزير الخارجية الأميركي بالكامل مغزى الرسالة ويسحب أي تأييد أميركي لمشروعٍ بفرض عقوباتٍ ضد منتهكي قرارات مجلـس الأمـن الـسابقة. والحليفتان الغربيتان (بريطانيا العظمى وفرنسا) والصين تحذو حذوه. فتنهار كـل استراتيجية برنادوت وبانش.

وتتوجه السياسة الأميركية صوب تعديلٍ لخطـة برنـادوت يزيـد الحـصة الإسرائيلية في النقب بينما يوضح البريطانيون، المستاءون، أن الظـروف سـوف ترغمهم على إرسال أسلحة إلى الأردن سعيًا إلى إنقاذ الفيلق العربي من الدمار إذا ما حول الإسرائيليون اتجاه قواتهم إلى محاربته[١٥٢]. ومـن تـل أبيـب، يحـذر ماكدونالد من أنه في حال فرض عقوبات فإن إسرائيل سوف تقاوم إلى النهاية مثلما سبق أن حدث في المَسادا في الأزمنة الغابرة وسوف يظهـر الاتحـاد الـسوفييتي

بوصفه المدافع الوحيد عنها[١٥٣]. ويوضح رايلي، الذي يقود مراقبي منظمة الأمم المتحدة، أن هؤلاء الأخيرين لم تعد لهم أي سلطة في الساحة، وأن الجانب الرئيسي من انتهاكات الهدنة إنما يصدر عن الإسرائيليين، وأن الانتهاكات العربية ردود على أفعال هؤلاء الأخيرين وأن الشيء الوحيد الذي يسع المراقبين عمله هو مطالبة القوات العربية بعدم الرد، سعيًا إلى عدم إعطاء ذريعة للإسرائيليين – الذين يحوزون الآن إمكانات تصفية جميع الجيوش الموجودة في فلسطين – لاستئناف الهجوم.

وتشهد انتخابات ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني الانتصار غير المتوقع لترومان (فاستطلاعات الرأي كانت خاطئة. ولا يحصد ترومان غير نسبة ٧٥% من أصوات اليهود (بينما كان روزفلت قد فاز بنسبة ٩٠% من هذه الأصوات) و، بسبب منافسة والاس له، لم يحصل على تفويضات ولاية نيويورك. وفي اليوم التالي، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يعتمدُ مجلسُ الأمن القرار رقم ٦١ (صوتت أوكرانيا ضده وامتنع الاتحاد السوفييتي عن التصويت عليه). وهو

يدعو الحكومات المعنية، دون إلحاق ضرر بحقوقها أو مطالبها أو موقفها فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية عادلة لوضع فلسطين القادم ولا بالموقف الذي قد يرغب أعضاء الأمم المتحدة في اتخاذه في الجمعية العامة بشأن هذه التسوية السلمية، إلى سحب قواتها إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول مع إقامة مناطق محايدة أو منزوعة السلاح سوف يحددها الوسيطُ فيما بعد.

وترمز صيغةٌ غامضةٌ إلى التخلي عن استخدام سلاح العقوبات:

وسوف يجري تكوين لجنة تتبع المجلس تتألف من الأعضاء الخمسة الدائمين، إلى جانب بلچيكا وكولومبيا، تتمثل مهمتها في تزويد القائم بأعمال الوسيط بالنصائح التي قد يحتاجها فيما يتعلق بالوضع الراهن و، في حالة عدم انصياع أيٍّ من الطرفين لما نص عليه الركنان الأول والثاني للفقرة السابقة في الآجال التي يرى القائم بأعمال الوسيط أن من المناسب تحديدها، كما سوف تتمثل مهمة أخرى لهذه اللجنة في الاضطلاع، كمهمةٍ ذات طابع ملح، بدراسة التدابير الجديدة التي قد يكون من المناسب اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول هذا الموضوع.

وتتمثل استراتيجية بانش في التوصل إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول في مقابل نزع سلاح المنطقة التي كانت قد استولت عليها إلى جانب تقديم وعد ببدء مفاوضات هدنة مفتوحة بمساعيه الحميدة. فَيُحَدِّدُ موعد ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني لإتمام هذا الانسحاب. وهو لا تخامره أوهام كثيرة حول إمكانات وساطته لأن سلاح العقوبات قد أصبح غير وارد الاستخدام. وأسلوب بانش مختلف اختلافًا عميقًا عن أسلوب برنادوت. فهو لا يسعى إلى تسوية شاملة ولا حتى إلى الدفاع عن الخطة التي كان هو إلى حَدٍّ بعيدٍ واضعها وكاتبها، بل يسعى بالأحرى إلى تطبيق إجراءات من شأنها السماح ببدء حوار بين الأطراف. وهو يهجر الجولات المكوكية التي كان سلفه يقوم بها وصداها الإعلامي كما أنه قليل الوجود في الساحة، إذ يَعْهَدُ بمهام تسيير العمل العادي للمراقبين إلى الچنرال رايلي ويَعْهَدُ بمهام تسيير السياسة المباشرة إلى آنكارات في القاهرة وإلى الفرنسي هنري ڤيچييه في بيروت ودمشق. وهو يُؤْثِرُ التشاور مع الأطراف وإطلاعها بشكل غير رسمي على مشاريعه قبل تقديم مقترحات.

وعلى مدار هذه الفترة كلها، فيما عدا إقامةٍ قصيرة في الشرق الأدنى في مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يبقى الرجل في باريس، موقع العمل الدبلوماسي. وهو يعرف أن تريجڤي لي، رئيسه، جد مؤازر لإسرائيل ويحسد بالأحرى مرءوسه على الأهمية التي نالها، كما أنه على علم بتذبذبات الولايات المتحدة، بلده هو، ويسعى إلى تفادي وقوعه رهينة في المجادلات بين البريطانيين والأميركيين. وأخيرًا، فإنه ليس بحاجة إلى تذكر المصير الذي حاق بالكونت السويدي[١٥٤].

ويَرُدُّ الإسرائيليون بأن من غير الوارد، بأي ذريعة، ترك جزء من أراضيهم. وهم يوضحون للأميركيين أنه في حالة الضغط عليهم سوف يضطرون إلى الانحياز إلى صف الاتحاد السوڤييتي. وفيما يتعلق بالجليل، يؤيد البريطانيون مد مفعول القرار إلى ذلك الجزء من فلسطين واستخدام الإكراه لفرض احترام نص القرار. ويعارض السوڤييتُ مشروع المناطق منزوعة السلاح ويحثون على إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين.

وقد رَدَّ السيد بانش[١٥٥] بأن العرب قد رفضوا إلى الآن إجراء مفاوضات مباشرة، وبأن جميع جهود الكونت برنادوت في هذا الاتجاه قد ذهبت أدراج الرياح ؛ ومن ثم فإنه يبدو

له أن المفاوضات يجب فرضها من جانب الوسيط. وفيما يتعلق بالمناطق منزوعة السلاح والتي تسيطر عليها الأمم المتحدة، فإنه يرى أن قيامها ضروري لتسهيل صوغ تسوية نهائية.

وقد انفض اجتماعُ المجلس دون تحديد موعدٍ لجلسته القادمة والتي ستكون علنية.

ويحتفظ ترومان كالعادة بموقف جد غامض فيما يتعلق بمستقبل فلسطين. فهو قد تعهد بتأييد حدود خطة التقسيم التي يرى أنه لا يجوز تعديلها إلاّ بموافقة دولة إسرائيل. بيد أنه مستعد لقبول فكرة أن يكون جزء من الجليل بمثابة مقابلٍ لفقدان جزء من النقب. والحال أن البريطانيين إنما يريدون للأردن أن يتمتع بمنفذ إلى البحر المتوسط، وهو ما يعني تخليًا عن الجانب الرئيسي من النقب من جانب مصر ومن جانب إسرائيل. ولندن، التي ليست لها أي مصلحةٍ في الجليل، مستعدة لتركه للإسرائيليين. وكل ذلك يبدو غير واقعي في نَظَر الدبلوماسيين الأميركيين[١٥٦] لأن الإسرائيليين يسيطرون بالفعل على الجليل برمته وعلى جزء كبير من النقب ؛ والنتيجة أن أي تنازلٍ عن أراضٍ من جانب الإسرائيليين لا يمكن أن يحدث دون اللجوء إلى فرض عقوبات. والحال أن هذه العقوبات إنما تبدو مستحيلة بشكل متزايد باطراد لأنه سيكون من الصعب الحصول على إغلبية في هذا الاتجاه في مجلس الأمن، ناهيك عن الخطر الإضافي المتمثل في احتمال قيام فرنسا أو الاتحاد السوفييتي باستخدام حق الفيتو. وأخيرًا، في حالة فرض العقوبات ورفض الدولة الجديدة الإذعان، فإن الوضع الذي سينشأ سوف يكون أسوأ وضع حيث إن مجلس الأمن والجمعية العامةِ سوف يفقدان كل سلطتهما، بينما سيستأنف البريطانيون إرسال شحنات أسلحتهم إلى العرب وسينهون أي تعاون مع الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط، في حين أن السوفييت سوف يصبحون أفضل أصدقاء إسرائيل وسوف يشجعون سياستها التوسعية. وفي هذه الفوضى العامة، سيكون الاتحاد السوفييتي الرابح الوحيد.

وبما أن التسوية الشاملة لم تعد في جدول الأعمال، فإنه يتعين إيجاد هيئة جديدة للوساطة السياسية، لجنة توفيق تتألف من بلدان مهمة ضامنة لسلطة تفاوض حقيقية، خلافًا للّجنة الخاصة بفلسطين التي أعدّت خطة التقسيم ولم يعد لها وجود. وهذا الاقتراح الأخير إنما ينبع من خطة برنادوت، حيث إن الوسيط قد أخذ بعين

الاعتبار أن مهمته مهمة مؤقتة بطبيعتها (ستة شهور) وأنه للاتجاه إلى تنفيذ خطته السلمية في الساحة، يتعين تأبيد وجودٍ دوليٍّ أقوى من مجرد وساطة مبعوثٍ لمنظمة الأمم المتحدة.

وهكذا فقد أوضحت الولايات المتحدة للبريطانيين أن التسوية الترابية على أساس خطة برنادوت لم تعد واردة في جدول الأعمال. وسوف يكون على لجنة التوفيق القادمة، وليس على منظمة الأمم المتحدة، ضمان تسوية نهائية لجميع المسائل العالقة بما في ذلك مسائل تحديد الحدود.

والمقاربةُ الجديدةُ تعطي الأولوية لعقد اتفاقات هدنة مفتوحة تحدد خطوط الفصل وتمهد للانتقال إلى حالة السلم. ومع التوصل إلى إنهاء القتال، سوف يتم التخلص من المأزق المتمثل في التحديدات الترابية بإحالة مسألتها إلى لجنة التوفيق القادمة. ومن ثم فإن بانش، استكمالاً للشكليات، إنما يقدم مشروعه القائم على الانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول. ويرفضه مجلسُ الأمن لكي يعتمد في غمرة اللحظة في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني القرار رقم ٦٢ الذي اقترحته فرنسا وكندا وبلچيكا، والذي يضع مسألة الهدنة المفتوحة في الصدارة:

إن مجلس الأمن

إذ يعيد التأكيد على قراراته المتصلة بعقد وتنفيذ هدنة في فلسطين وإذ يُذَكِّرُ بشكل خاص بقراره الصادر في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨ والذي عاين أن الوضع في فلسطين يشكل تهديدًا للسلم بالمعنى الذي حددته المادة ٣٩ من الميثاق ؛

وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة تُواصِلُ دراسة مسألة الحكم القادمِ لفلسطين بناءً على الطلب الذي قدمه مجلسُ الأمن في الأول من أبريل/ نيسان ١٩٤٨ ؛

ودون إخلال بأعمال القائم بأعمال الوسيط والمتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن المؤرَّخ في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ ؛

يقرر أنه سعيًا إلى إزالة التهديد للسلم في فلسطين ولتيسير الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين، يجب عقد هدنة مفتوحة في جميع قطاعات فلسطين ؛

ويدعو الأطراف المنخرطة انخراطًا مباشرًا في النزاع في فلسطين إلى السعي فورًا إلى التوصل، كإجراءٍ انتقالي جديد بموجب شروط المادة ٤٠ من الميثاق، إلى عقد اتفاقٍ عن طريق المفاوضات، أكانت مباشِرةً أم من خلال القائم بأعمال الوسيط في فلسطين، وذلك سعيًا إلى القيام فورًا بعقد هدنة مفتوحة تنص خاصة على:

أ) رسمَ خطوط فصل دائمة لا يجب على القوات المسلحة للأطراف المائلة تخطيها ؛

ب) كُلِّ تدابير سحب هذه القوات وخفضها والتي من شأنها ضمان صون الهدنة خلال فترة الانتقال التي يجب أن تفضي إلى سلام دائم في فلسطين.

ويرمز القرار بوضوح إلى التخلي عن التهديد باستخدام سلاح العقوبات لفرض العودة إلى الخطوط السابقة على ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ويفتح الباب أمام إمكانية الإكثار من الأمور الواقعة. وردُّ إسرائيل الفوري إنما يتمثل في خطاب من جانب شاريت يؤكد أن وجود الجيوش العربية في فلسطين غير شرعي وأن النقب كله والجليل كله يشكلان جزءًا من أرض إسرائيل. وهو يذهب إلى أن من غير الوارد التفاوض على أساس خطة برنادوت. وموقف الدولة الجديدة قوي لاسيما أن الدول العربية قد رفضت هي أيضًا اعتبار خطة برنادوت أساسًا للمفاوضات.

والأكثر دهاءً هو الرد الإسرائيلي المكتوب الذي جرى تقديمه في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى بانش وإلى مجلس الأمن. فهذا الرد يذهب إلى أن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، ولكن، بما أن قواتها موجودةَ بالفعل في النقب، فإن هذه القوات ليست مضطرة إلى التزحزح عن مواقعها. وبالمقابل، يطالب الإسرائيليون بجلاء المصريين عن جيب الفالوجا ويرفضون السماح بمرور المؤن إلى هذه الوجهة. أمَّا فيما يتعلق بالعرب، فهم يطالبون بالعودةَ إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، لكنهم يرفضون مقترحات الهدنة المفتوحة. وسعيًا إلى تجاوز المأزق، يقترح بارودي، المندوبُ الفرنسي، معالجةَ المسألتين، الانسحاب والهدنة، بشكل متزامن.

وبإحساسٍ بالمرارة، يرد الديبلوماسيون البريطانيون على نظرائهم الأميركيين بأن الوسيلة الوحيدة لإقامة السلام إنما تتمثل بالفعل في فرض تسويةٍ على الأطراف وبأن اللجوء إلى مفاوضات مباشرة إنما يعني السماح لإسرائيل باستخدام تفوقها العسكري الكاسح لتحقيق أطماعها الترابية. وسيكون هذا بمثابة ميونخ جديدة على حساب الأردن، مشمولة بارتياح الضمير الغربي[١٥٧].

وبشكل موازٍ، تناولت الجمعيةُ العامة الملف في إطار لجنة. وقد دُعي الأردن وإسرائيل إلى المشاركة في المناقشات كمراقبين، إلاّ أنه، بما أنهما ليسا عضوين في الأمم المتحدة، فإنهما لا يملكان حق التصويت. وسوف يجري الاستماع إلى الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين بوصفهما ممثلتين لعرب فلسطين، لكن منظمة الأمم المتحدة ترفض الاعتراف بزعم حكومة عموم فلسطين أنها حكومة شرعية. ويسعى البريطانيون إلى إجازة نص قائم على تطبيق خطة برنادوت، ومن هنا نشوب مواجهة جديدة مع الأميركيين، الذين ينجحون في التوصل إلى صياغة أكثر غموضًا. والحال أن المناقشة إنما تسفر عن سلسلة من الصيغ المقترحة من جانب عدة بلدان ومن جانب الوسيط[١٥٨]. وتُجَدِّدُ سوريا مطالبتها باستشارة محكمة العدل الدولية حول اختصاص الجمعية العامة، وهو ما يتم رفضه باعتراض ٢١ صوتًا في مقابل ٢١ صوتًا وأربعة امتناعات عن التصويت بعد تعديل للنص – اقترحته السلفادور – يستعيض عن عبارة «خلق دولة يهودية ذات سيادة بما يخالف أماني غالبية سكان فلسطين» بعبارة «دون الحصول سلفًا على موافقة غالبية سكان فلسطين».

وبمجرد جمع كل النصوص، يجري تكليف فريق عمل بتعديلها سعيًا إلى التوصل إلى نص يمثل حلاً وَسَطًا. وتصبح لجنة التوفيق الأداة الرئيسية في تحقيق الترتيبات الجديدة الآخذة بالتشكل وتتعاقب الأيام في مسلسل من معارك التعديلات.

وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، تنشئ الجمعية العامة صندوقًا خاصًا يتزود من الاحتياطيات المالية لمنظمة الأمم المتحدة، وسوف تتم تغذيته فيما بعد بتبرعات اختيارية من جانب الدول الأعضاء، سعيًا إلى تغطية الاحتياجات الحيوية للاَّجئين الفلسطينيين الذين يُقَدَّرُ عددهم آنذاك بـ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويرتفع المبلغ الإجمالي المطلوب إلى ٣٢ مليون دولار. والحال أن استجابات مختلف الحكومات إنما تُعَدُّ مشجِّعةً. وعلى هذا الأساس، يبدي ترومان اعتزام الولايات المتحدة تحمل المسئولية عن دفع نصف المبلغ. وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول، يتسنى كذلك تكوينُ أول منظمة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين، متمايزة عن الوكالات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، *United Nations Relief for Palestinian Refugees* (UNRPR). وفي ٤ ديسمبر/ كانون الأول، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم

المتحدة بتعيين أول رئيس لها، وهو ستانتون جريفيز، السفير الأميركي في مصر[١٥٩]، أمَّا مستشاره فهو بايارد دودج، الذي كان، على مدار ربع قرن، رئيس الجامعة الأميركية ببيروت. وتعقد المؤسسةُ الجديدة اتفاقات مع مختلف المنظمات غير الحكومية لتوزيع المساعدات. فيُعْهَدُ بتوزيع المساعدات في الأراضي التي يسيطر عليها الإسرائيليون والأردنيون إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي الأردن وسوريا ولبنان إلى رابطة جمعيات الصليب الأحمر وفي الأراضي التي يسيطر عليها المصريون إلى الـ *American Friends Service Committee* (AFSC) (أي إلى الكويكرز). وتشاركُ منظمةُ اليونيسيف مشاركة مباشرة في العمليات الخاصة بالطفولة.

وهكذا يجد القائم بأعمال الوسيط نفسه مجرَّدًا من المسئولية عن إدارة المساعدات، وهو تطورٌ كان قد بدأ في أواخر ولاية برنادوت. وكان هذا الأخير قد تمكن من شد انتباه العالم إلى المأساة الجارية. ومع التكوين القادم للجنة التوفيق، لن يبقى على القائم بأعمال الوسيط سوى إدارة مسألة الهُدَن.

وفي يوم ٢٠، يقوم المندوب الأميركي بإبلاغ [المنظمة الدولية] بالموقف الرسمي لحكومته: إن لإسرائيل الحق في الحدود التي نصت عليها خطة التقسيم، وهي حدود لا يمكن تعديلها دون موافقتها، وأي حيازة إضافية لأراضٍ إنما يجب أن تتم على أساس التبادل ومن خلال مفاوضات، وسوف يتعين التصريح للاَّجئين بالعودة أو بالحصول على تعويض. وعلى هذا الأساس، يحاول الأميركيون في الأيام التالية التوصل إلى تقارب مع البريطانيين، الذين لا يخفون استياءهم. وهم مرغَمون بالفعل على مسايرة الأميركيين، ولكن ليس دون شعور بالمرارة. فهم يوضحون للأميركيين أن مشروعهم لن يقود إلاَّ إلى إطالة أمد المأزق السياسي في فلسطين، ويوضحون للوفود العربية أن عدم دعمها لخطة برنادوت سوف يجد ترجمة له في حلٍّ أكثر إساءة إلى مصالح العرب بكثير وأن العرب لن يكون أمامهم سوى لوم أنفسهم[١٦٠].

وفي ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، تُقَدِّمُ إسرائيلُ رسميًّا ترشيحها إلى منظمة الأمم المتحدة متعهِّدةً باحترام جميع الالتزامات التي يفرضها الميثاق. وترفض الدولُ العربيةُ الاعتراف بها كدولة: فحدودها غير محدَّدة، وقد طردت السكانَ

العرب من أراضيهم واغتالت الوسيط وترفض العودة إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول. والحال أن المندوبين العرب، باندراجهم في جدل كهذا، قد اضطروا إلى الرجوع إلى خطة التقسيم ومن ثم فقد اعترفوا ضمنيًا بصلاحيتها. وفي النهاية، يقرر مجلس الأمن، على الرغم من اعتراض الاتحاد السوفييتي، أن هذا الطلب [الخاص بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة] سابق لأوانه، ولو لمجرد أن الجمعية العامة لم تسلم استنتاجاتها حول مسألة فلسطين.

ويتركز الجانب الرئيسي من العمل الدبلوماسي في اللجنة التابعة للجمعية العامة والمكلَّفة بالتعامل مع ملف فلسطين. وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول، يقوم شاريت في اللجنة بتطوير الحِجاج الإسرائيلي الجديد. فهو يرى أن من غير الوارد مكافأة مرتكبي العدوان المتمثلين في البلدان العربية التي يُعتَبَرُ وجودُها العسكريُ في فلسطين غير شرعي – وهو يهاجم بشكل خاص المشروع الخاص بضم الضفة الغربية إلى الأردن. ويقرر أن لجنة التوفيق القادمة سوف يكون عليها معالجةَ هذا الموضوع. وبشكلٍ ضمني، يذهب إلى أن ما بقي من فلسطين العربية هو موضوعُ نزاعٍ سيكون بوسع إسرائيل ادِّعاء حقوقٍ لها فيه. وما عدا ذلك كلام كلاسيكي، فهو يقول إن تدويل القدس مستحيل، فيما عدا الأماكن المقدَّسة الموجودة تحت السيطرة الأردنية. أمَّا مسألة اللاَّجئين فهو يرى أنه سوف يتعين مناقشتها ضمن إطار تسوية شاملة.

وفي ٧ ديسمبر/ كانون الأول، أنهت لجنة الجمعية العامة أعمالها فتنقلُ إلى الجمعية مشروع قرارها الذي اعتُمِد بأغلبية ٢٥ صوتًا (البلدان الغربية وجزء من أميركا اللاتينية) في مقابل ٢١ صوتًا (البلدان العربية والإسلامية والكتلة السوفييتية، لأسباب متناقضة، علاوة على بعض البلدان الأميركية اللاتينية) وامتناع ٩ عن التصويت. وتعقب ذلك سلسلة جديدة من التعديلات التي تُعَدِّلُ النصَ تعديلاً طفيفًا وذلك سعيًا إلى توسيع دائرة مؤيديه. وفي هذا الاتجاه، يَجري حذفُ إشارةٍ مباشرةٍ إلى دولة إسرائيل وإشارةٍ أخرى إلى خطة برنادوت وذلك للتوصل على الأقل إلى امتناع الدول العربية وحلفائها السياسيين عن التصويت.

والحاصل أن فوستر دالاس، الذي تولَّى تمثيل قيادة الوفد الأميركي في باريس، إنما يأخذ على عاتقه مهمة التعامل مع الملف. وإعادةُ طرح ترشيح

إسرائيل لعضوية منظمة الأمم المتحدة تُجَازِفُ باستثارةِ تَجَذُّرٍ للمواقف العربية. ويوضح الرجلُ لرياضِ الصلح وشارل مالك (مندوب لبنان لدى منظمة الأمم المتحدة) أنه إذا ما اعتُمد هذا النص بأغلبية الثلثين، فإنه سوف يدشن عصرًا جديدًا في العلاقات الأميركية – العربية، وذلك لأن الولايات المتحدة مستعدة للتعويض عن التضحيات التي يقدمها العرب إذا ما قبلوا قيام دولة إسرائيل. وهو يحصل على الجانب الرئيسي مما يريده إذ لا يصوت ضد مشروع القرار، في ١١ ديسمبر/ كانون الأول، سوى الكتلة السوفييتية والبلدان العربية بينما يصوت لصالحه حلفاؤها. ويتباهي رياض الصلح بذلك غداة اليوم التالي أمام فوستر دالاس(١٦١).

وحتى نفهم الموقف اللبناني على أفضل وجه، لابد من أن نتذكر أن جزءًا من الجنوب اللبناني كان آنذاك محتلاً من جانب الإسرائيليين وأن الحكومة اللبنانية كانت تخشى من أن يكون ذلك الاحتلال بداية لسيرورة تمزيق للبلد تعود به إلى حدود جبل لبنان قبل عام ١٩١٤. ويتعين على الحكومة اللبنانية الفوز بالتأييد الأميركي في الظرف الناشئ(١٦٢).

والحال أن القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ سوف يكون الأساس الحقوقي لتطور مسألة فلسطين في الأعوام التالية. ولا تزالُ بعضُ أجزائه إلى اليوم أيضًا في بؤرة المفاوضات في مختلف عمليات السلام.

وفي هذا النص، تعيد الجمعية العامة إلى الأذهان ذكرى برنادوت الذي ضَحَّى بحياته في سبيل قضية السلم في فلسطين وتُعْرِبُ عن شكرها لبانش وفريقه لجهودهما التي لا تكل ولشعورهما بالواجب.

ثم تُنشئ

لجنة توفيق تتألف من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة مهمتها القيام بالوظائف التالية:

أ) أن تتولى، بقدر اعتبارها أن الظروف تجعل من ذلك أمرًا ضروريًا، المهامَّ التي تم تحديدُها لوسيط الأمم المتحدة بشأن فلسطين بموجب القرار رقم ١٨٦ (S - 2) الصادر عن الجمعية العامة في ١٤ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ ؛

ب) أن تفي بالمهام وأن تنفذ التوجيهات المحدَّدة التي يعطيها لها هذا القرارُ وأن تفي بالمهام وتنفذ التوجيهات الإضافية التي قد تعطيها لها الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؛

ج) أن تتولى، استجابةً إلى طلب من جانب مجلس الأمن، كُلَّ مهمة محدَّدة حاليًّا لوسيط الأمم المتحدة بشأن فلسطين، أو للجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، بموجب قرارات مجلس الأمن ؛ وإذا ما طلب مجلس الأمن إلى لجنة التوفيق تولي جميع المهام التي لا يزال يُعْهَدُ بها إلى وسيط الأمم المتحدة بشأن فلسطين بموجب قرارات مجلس الأمن، فإن دور الوسيط سوف ينتهي.

وسوف يكون على لجنةٍ مؤلفةٍ من الدول الخمس التي تحوز حق الفيتو في مجلس الأمن أن تُعَيِّنَ أعضاءَ لجنة التوفيق هذه التي يجب أن تبدأ عملها فورًا.

والجمعية

٦. تُصْدِرُ إلى لجنة التوفيق تعليمات باتخاذ تدابير بهدف مساعدة الحكومات والسلطات المعنية على أن تسوي بشكل نهائي جميع المسائل التي لم تتفق بشأنها بعدُ.

ثم تُقَرِّرُ أن الأماكن المقدَّسة، خاصة الناصرة، تجب حمايتها مع تأمين الوصول الحر إليها. أمَّا القدس، في تعريفها البلدي الموسَّع ليشمل القرى المجاورة وبيت لحم، فسوف تتمتع بنظام دولي دائم يكفل لكل من الجماعات المتمايزة الحد الأقصى من الإدارة الذاتية المحلية المتماشية مع الوضعية الدولية الخاصة لمنطقة القدس. وفي اللحظة المباشرة، تتعهد اللجنة بإخطار مجلس الأمن فورًا بأي تقييد للوصول إلى المدينة قد يحاول فرضه أيٌّ من الطرفين، وذلك حتى يتخذ المجلس التدابير المناسبة.

وتتعلق الفقرة الرئيسية بمسألة اللاَّجئين، وهي الفقرة ١١. فالجمعية

تُقَرِّرُ أن هناك مجالاً للسماح، للاَّجئين الذين يرغبون في ذلك، بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والعيش في سلام مع جيرانهم، وأنه يجب دفع تعويضات على سبيل التعويض عن [ضياع] ممتلكات أولئك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن ضياع أي ملكية أو ضرر تعرضت له، عندما يستلزم هذا الضياعُ أو هذا الضررُ – إعمالاً لمبادئ القانون الدولي أو لمبادئ العدالة– التعويضَ عنه من جانب الحكومات أو السلطات المسئولة عن حدوثه ؛

وتُصدِرُ إلى لجنة التوفيق تعليمات بتسهيل عودة اللاَّجئين إلى ديارهم وإعادة تـوطينهم والعمل على نهوضهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات والبقاء على اتـصال وثيق بمدير إعانة الأمم المتحدة للاَّجئين الفلسطينيين، و، عبر هـذا المـدير، مـع الأجهـزة والمؤسسات ذات الصلة والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وتتصل بقية النص بالإمكانات الموضوعة تحت تصرف اللجنة.

وتكمن المفارقة التاريخية في أن هذا النص كان قد اعتُمد تحت ضغط قـوي من جانب الولايات المتحدة التي سوف تقوم، بعد ذلك بعدة عقود، بعمل كل شـيء لإبطاله، في حين أن من قاموا بالتصويت ضده (البلدان العربية والكتلة الـشرقية) سوف يجعلون منه وثيقة لا يجوز المساس بها.

وفي زحم الاقتراع، فإن لجنةَ الخمسة، التي يُعْتَبَرُ الاتحادُ السوفييتي معـزولاً فيها، إنما تقوم بتعيين ثلاث دول كأعضاء في لجنـة التوفيـق، وهـي الولايـات المتحدة، المعتبرةُ مؤازرةً للإسرائيليين، وتركيا، المؤازرةُ بالأحرى للدول العربية، وفرنسا، المعتَبرةُ محايدةً بالإحرى.

والحال أن الأيام الأخيرة لاجتماع باريس قد كُرِّسَتْ، فيمـا يتعلـق بمـسألة فلسطين، لطلب قبول إسرائيل كعضو في منظمة المم المتحـدة. فيجـري تكـرار الحجج المألوفة. وقد تم التصويت في مجلس الأمن في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول. وقد حصل طلب القبول على ٥ أصوات (الأرچنتين، كولومبيا، أوكرانيا، الاتحـاد السوفييتي، الولايات المتحدة) بينما اعترض عليه بلد واحد (سوريا) وامتنعت عـن التصويت بشأنه ٥ بلدان (بلچيكا، كندا، الصين، فرنسا، بريطانيا العظمى). وبما أن طلب القبول لم يحصل على الأصوات السبعة المطلوبة، فقد جرى رفـضه مـرة جديدة. والحال أن سياق أعمال العنف في قطاع الفالوجا ومـسألة احـتلال أراض لبنانية قد لعب دورًا في غير صالح الإسرائيليين.

زمن الأمور الواقعة

أدى الهجوم الإسرائيلي في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول إلى تبعثر الجـيش المصري إلى عدة أجزاء. غير أن القيادة المصرية إنما تـتمكن، بفـضل قطـاعي

المجدل والخليل – بيت لحم (حيث تُرك هذا القطاع للإخوان المسلمين الذين يتعاونون مع الميليشيات المحلية والجيش الأردني) من القيام بتجميعٍ مُعَيَّنٍ للقوات. ويشمل الانتشارُ الجديدُ جيب الفالوجا المتقدم، في وسط الخط السابق للجبهة، حيث يوجد ٤٠٠٠ جندي مصري، يقودهم ضابط سوداني (كان السودان لا يزال في ذلك الوقت تحت السيطرة الأنجلو – مصرية المشتركة)، هو سيد طه، الملقّبُ بـ«الضبع الأسود»، وقطاع غزة، وموقعًا مصريًّا متقدمًا في النقب يمتد من بئر سبع إلى العوجه ويغطي الطريق الرئيسي للوصول إلى سيناء الوسطى.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، تُبدي الحاميةُ المصريةُ في الفالوجا مقاومةً شرسةً للهجمات الإسرائيلية التي تستمر على الرغم من وقف إطلاق النار. ويَبْرُزُ في هذه المعارك ضباط كالضابط الشاب جمال عبد الناصر. والأردنيون، الذين ينجحون في تمرير مؤن وذخائر، يقترحون على المصريين القيام بغارة من الشمال، لكن سيد طه يرفض ذلك، لعدم وجود تعليمات في هذا الاتجاه من جانب حكومته. فهذه الأخيرة تفضل الحل السلمي وتطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن الذي يفرض الانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول. ووجود هذا الجيب العسكري يزعج الإسرائيليين كثيرًا، ليس فقط من الناحية العسكرية وإنما أيضًا من الناحية السياسية، لأنه يؤثر تأثيرًا مباشرًا على مسألة مصير النقب.

وعلى مدار شهر نوفمبر/ تشرين الثاني كله، يؤدي تطور الوضع الدبلوماسي في باريس إلى إجبار الحكومة المؤقتة الإسرائيلية على الامتناع عن شن عمليات فتح عسكرية كبرى جديدة. فالمجازفة تكمن في استفزاز الدول العظمى التي قد ترجع إلى فكرة العقوبات. فيجري إيثار المماطلة والمماحكة حيال الالتزام بالانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول.

وبما أنه لم يعد من الوارد الاستيلاء بالقوة على القدس كلها وبما أن إسرائيل والأردن على حد سواء يرفضان مشروع تدويل المدينة المقدَّسة، فإن عمَّان وتل أبيب تصبحان مستعدتين لمناقشة إقامة تعايش. ويتعين أيضًا إنهاء مساعي لجنة الهدنة التي تنشط بأكثر من ذي قبل في صالح نزعٍ للسلاح. ويعهد بن جوريون وعبد الله بالمهمة إلى رجلين موثوق بهما، هما موشيه دايان وعبد الله التل، تحت غطاء مناقشة تحسينٍ لشروط وقف إطلاق النار. وقد تم اللقاء الأول بين الرجلين

في دار الحكومة [Government House] تحت إشراف اللجنة القنصلية ومراقبين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨. وفي اليوم التالي، يَجري توقيعُ اتفاقٍ يشمل مجمل قطاع القدس ويحدد خطوط وقف إطلاق النار.

وكان الجو ممتازًا وقد انكب الطرفان على إيجاد حلول عملية. ويلتقي القائدان بصورة منتظمة لمناقشة المسائل المعلقة، خاصة طرق الوصول إلى قطاعات كل منهما. والحال أن العراقيين، المتمركزين في الشمال من القوات الأردنية والقلقين من وقف إطلاق النار، إنما يطلبون من الأردنيين التدخل في حال حدوث هجوم إسرائيلي. فَيَرُدُّ هؤلاء الأخيرون بأن التضامن لن يتم إلاَّ في هذه الحالة، وليس إذا ما كان العراقيون هم الذين سيستأنفون القتال(١٦٣).

ورغبةُ عبد الله في التوصل إلى صفقة مع الإسرائيليين إنما ترتبط بالانتقال الحاسم إلى ضم الضفة الغربية. ففي توازٍ مع مفاوضات القدس، تعقد الحكومةُ الأردنيةُ اجتماعًا فلسطينيًا كبيرًا(١٦٤). إذ يلتأم شملُ بضع مئات من المندوبين (تتباين الأرقام بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ بحسب المصادر) في أريحا في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وغالبية المندوبين العظمى قادمةٌ من منطقة الخليل حيث كان الفليق العربي قد تمركز للتوّ. أمَّا وفود القدس ورام الله، وهما منطقتان مؤازرتان للحسينيين تاريخيًّا، فهي أقل حجمًا بشكل واضح. ويمتنع عن الحضور أغلب ممثلي نابلس، الواقعة تحت السيطرة العسكرية العراقية. وقد قرر العراقيون التزام الحياد حول هذا الموضوع وعدم ممارسة ضغوط في اتجاهٍ أو آخر، ذلك أن وقف إطلاق النار الإسرائيلي – الأردني الأخير قد خلق قدرًا من التوتر بين الملكيتين الهاشميتين. وإذا كان بعض أنصار المفتي قد انتقلوا إلى تأييد ملك الأردن، فإن الآخرين قد مُنعوا من الحضور ومن حضروا منهم مع ذلك إنما يتم إلقاء القبض عليهم فورًا. والحال أن الاضطراب الناشئ عن سنةٍ من الكوارث هو الدافع الرئيسي لحضور الموفَدين.

ومما لا جدال فيه أن ممثلي طبقة الأعيان القديمة هؤلاء نزيهون في قبولهم، في غالبيتهم العظمى، نوعًا من الملكية الفلسطينية – الأردنية المزدوجة، وإن كان بشرط أن يتعهد عبد الله بعدم التعامل مع الإسرائيليين وبتحرير كل فلسطين.

والحال أن المندوبين الأردنيين مضطرون إلى أن يأخذوا في الحسبان هذين المطلبين الماثلين في القرار النهائي للمؤتمر[١٦٥]: (×)

انعقد في أريحا المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في الأول من ديسمبر/ كانون الأول لتقرير ما إذا كانت فلسطين تشكل جزءًا من سوريا الطبيعية واتخذ القرارات التالية:

١) بالنظر إلى مستقبل فلسطين، أَقَرَّ بالإجماع أن الانتداب الذي كان قد فُرض عليها إلى ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ دون موافقة سكانها قد شكل عقبة في طريق استقلالها وفي طريق ارتباطها بواحد من البلدان الشقيقة المستقلة ؛ وبالنظر إلى أن الفلسطينيين ينظرون إلى الوضع الحالي لبلدهم على ضوء المجريات الواقعية السياسية والعسكرية ويرون أن الوقت قد حان لأن يقوموا بتأمين استقلالهم ولأن يقرروا بشكل حاسم مصيرهم الخاص ولأن يرتبطوا مع البلدان العربية المجاورة في حياة حرة ؛ وترتيبًا على ذلك، يقرر المؤتمر أن تَتكون من فلسطين وشرق الأردن مملكة واحدة وأن يتم إعلان صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين عاهلاً دستوريًّا لفلسطين.

٢) يشكر المؤتمر الدول العربية للجهود العسكرية والسياسية التي بذلتها بهدف الاحتفاظ لفلسطين بطابعها العربي وبأماكنها المقدَّسة ؛ وهو يحيي الجيوش العربية المرابطة في مختلف أرجاء البلد ويطلب إلى الدول العربية إنجاز العمل التحريري الذي أعلنت اضطلاعها به منذ تدخلها في فلسطين.

٣) يطلب المؤتمر إلى دول الجامعة العربية وإلى منظمة الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير الفعَّالة لعودة لاجئي فلسطين العرب إلى ديارهم وفي أقصر وقت ممكن. كما يطلب إليها منحهم التعويضات الكافية عن الأضرار التي حاقت بهم.

٤) يقرر المؤتمر أن يعرض، في ختام أعماله ودون تأخير، على صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، عاهل مملكة شرق الأردن الهاشمية، القرار الذي اتُّخِذَ بالإجماع خلال هذا المؤتمر والذي يعترفُ بسيادة الملك على فلسطين وكذلك القرار الداعي إلى توحيد البلدين الشقيقين.

والحال أن عبد الله، الذي يستقبل في مقر إقامته في الشونه مندوبي المؤتَمر، إنما يرفض هذه القرارات التي كانت قد أذيعت بالفعل. فتجتمع على الفور لجنة من

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

خمسة أشخاص لإعادة كتابتها. فنجد أن النص الجديد، الـذي كتـب بعـد فـض المؤتمر، إنما يرفض شرعية الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين ويعلـن إنشاء مملكة عربية هاشمية، دون تحديد جغرافي، على رأسها عبد الله ملكًا، ويعلن ضم فلسطينيين إلى البرلمان الأردني ويَعْهَدُ إلى الملـك بمهمـة تسيير مـصالح الفلسطينيين على أفضل وجه.

والحال أن صيغًا أخرى تجمع بين النصين إنما يجـري تـداولها. وإذا كـان مؤتمر أريحا يعطي شرعية سياسية لعبد الله، فإن الوضـع الحقـوقي عبثـي لأن القرارات التي تم التصويت عليها قد رفضها الملك ولأن القـرارات التـي تَمْـنَحُ شرعيةً للضمِّ لم يُصدرها المؤتمرُ بل أصدرتها حفنةٌ من الموالين للملكية. وعلـى أي حال، فإن الحكومة الأردنية ترحب، في السابع من ديسمبر/ كانون الأول[١٦٦]، بـ«الأماني التي أعرب عنها المؤتمرون وغالبية سكان فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين[×]» وتعلن أنها سوف تهتم بتحقيق هذه الأماني «بالسبل الدستورية والدولية وبما يتماشى مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها»[×]. وهـي تعيد إرسال الحجج المتعلقة بتحرير فلسطين وعودة اللاَّجئين[×]:

تلاحظ الحكومةُ رغبة المؤتمرين في أن تواصل الدول العربية مهمة التحريـر التـي أخذتها على عاتقها بتدخلها في فلسطين. وهي ترى أن جهودًا قد بُذلت ويستمر بذلها في هـذا الاتجاه. وهي تعتقد أن هناك أهمية لإيجاد حلٍّ مناسبٍ لهذه المسألة، في أقصر الآجال الممكنة.

وتشاطر الحكومةُ المؤتمرين رغبتهم فيما يتعلق بالتحركات التي يجب القيام بهـا لـدى منظمة الأمم المتحدة سعيًا إلى إعادة اللاَّجئين إلى ديارهم في أقرب الآجال الممكنـة ودفـع تعويض لهم. وسوف تواصل مساعيها في هذا الاتجاه.

أمَّا القرار «فسوف يتعين عرضه على مجلس الأمة لأخذ رأيه فيـه، وذلـك بالنظر إلى أنه يتصل بقوام البلد ومستقبله»[×].

وعلى الفور، ترفض الدول العربية، وعلى رأسها مصر، التحرك الأردنـي، وتُذَكِّرُ بالأطروحة الرسمية لجامعة الدول العربية: فالفلسطينيون يجب أن يقـرروا مصيرهم بمجرد انتهاء الحرب، ومؤتمر أريحا يشكل انحرافًـا خطيـرًا يُـضعف

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

المجهود الحربي المشترك لجميع العرب. ويجري شن حملة صحافية عنيفة ضد عبد الله وسياسته. أمّا لبنان، المهتم بمسألة احتلال أرضه، فهو يتمسك باتخاذ موقف حيادي محترس.

ويصبح بوسع عبد الله أن يذهب إلى أنه لم يعد مضطرًا إلى مراعاة شركائه العرب. وهو مستعد لعقد اتفاق منفصل مع الإسرائيليين ويوضح ذلك للمعنيين. والحال أن إلياس ساسون، الذي عاد من باريس، هو على اتصال مباشر بالتل الذي ينقل إليه في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول رسالة من الملك. وسوف ينتظر عبد الله أيضًا عشرة أيام ليرى ما إذا كان عرب آخرون يريدون الانضمام إلى المفاوضات، وفيما بعد، إذا تعين الأمر، سوف يبدأ، بمفرده، مباحثاتٍ مع الإسرائيليين. ويعقب ذلك تبادلٌ للرسائل بين الملك وساسون الذي يحث الملك على أن يبدأ فورًا مفاوضات حول هدنة مفتوحة وعلى أن يطبق قرارات مؤتمر أريحا وألاّ يطرح الآن مسألة القدس.

لكن بن جوريون ليس مستعدًا لبدءٍ سريعٍ كهذا للمفاوضات. فأولويته هي أن يسوّي عسكريًا مسألتي النقب والمثلث (المناطق التي يسيطر عليها العراقيون). وهو يرفض الاعتراف دفعةً واحدة بضم الضفة الغربية إلى الأردن. فهو يفكر في توسعات ترابية جديدة، بل ربما في إقامة دولة فلسطينية تحت حماية إسرائيلية. كما أنه لا يريد خسارة تأييد الاتحاد السوفييتي الذي يرى أن الأردن ليس غير قاعدة عسكرية بريطانية.

أمّا لندن، فهي تنصح عبد الله بعدم التصرف بعجلة. فالبريطانيون يخشون أن يضحي الأردن بالنقب الذي يهمهم كثيرًا وينصحون الملك بالانتظار إلى حين انتهاء الانتخابات الإسرائيلية المنتظر إجراؤها في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، فهذا من شأنه تجنب جعل التسوية رهانًا انتخابيًا (برنامج حزب حيروت الذي يقوده بيجن هو «تحرير» كل أرض إسرائيل التي تشمل في رأيه شرق الأردن). ثم إن لندن تعرف أن الأميركيين يعلقون كل آمالهم على لجنة التوفيق، ولا تريدُ لندن خلق دافع جديد للشقاق مع واشنطون بتأييد ضم الضفة الغربية إلى الأردن.

ومع ذلك، تَقْبَلُ الحكومةُ الإسرائيليةُ، في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، بدء مفاوضات سريّة، وبما أن عبد الله يُبدي موافقته، فسوف تبدأ هذه المفاوضات في

٢٥ ديسمبر/ كانون الأول في القدس. وفي ذلك الموعد، كان الخيار بالنسبة لبن جوريون هو إمَّا السلام الكامل مع الأردن أو ضم الضفة الغربية. وهو يفوض مهمة إجراء المحادثات لـ«المتشدِّدَين» موشيه دايان وروبين شيلوح، بدلاً من ساسون، الأكثر تساهلاً. ويوضح الإسرائيليون دون لبسٍ أنهم يريدون ما هو أكثر من الهدنة المفتوحة، فيشرح لهم المبعوثون الأردنيون أن هذا ممكن إذا ما أعيدت للعرب يافا واللد والرملة.

ولدى المسئولين الإسرائيليين، نجد أطروحتين متعارضتين: سلام حقيقي يسمح باندماج الدولة الجديدة في المنطقة أو الأولوية المعطاة للأمن مع ضمٍ واسعٍ للأراضي، خاصة في شمالي الضفة الغربية. وخلال الاجتماعات الأولى، يُبقي بن جوريون جميع الخيارات مفتوحة. إلاَّ أنه، في لقاءات أوائل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ بين المتفاوضين، يصبح من الواضح أن هناك هوة تفصل بين الطرفين. فالأردنيون يفكرون من زاوية استرداد أرضٍ خسرها العربُ، والإسرائيليون يردون عليهم بأنهم منفصلون عن الواقع(١٦٧).

وفي تلك الأثناء، حَوَّل الإسرائيليون قواتهم للوقوف في وجه مصر، وتَدَخَّلَ البريطانيون.

العمليات العسكرية الأخيرة(١٦٨)

قررت الحكومةُ الإسرائيليةُ تصفية مسألة النقب تصفية نهائيةً، خاصةً أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قد أنهت أعمالها. واقتراب أعياد الميلاد ورأس السنة سوف يكون من شأنه إبطاء ردود الفعل الغربية. وبما أن المصريين قد تحصنوا برسوخٍ في المواقع التي يحتلونها (غزة – رفح، الفالوجا، بير عسلوج) وأثبتوا قدراتهم على الصمود فيها صمودًا شرسًا، فإن خطة العمل التي وضعها آللون إنما تتمثل في الالتفاف على النقاط المصرية القوية وقطع خطوط مواصلاتها والدخول إلى الأراضي المصرية. فإذا ما أمكن تمزيقُ تجمع الجيش المصري مرة أخرى، فإنه سوف يضطر إلى الاستسلام وسوف يسقط قطاع غزة دون مقاومة كبيرة. وتحصل العملية على اسم حوريب، أحد الأسماء العبرانية لجبل سيناء.

ولشن الهجوم في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، لم تعد هناك أيضًا حاجة إلى تقديم ذريعة في الساحة. إذ يجري الاكتفاء بالحديث عن الرفض المصري لبدء

محادثات بشأن هدنة مفتوحة. وقد شُنَّت الهجمات الأولى على قطاع غزة، لإيهام القيادة المصرية بأن هذا القطاع هو الهدف الرئيسي للهجوم الإسرائيلي. ويجري قصف غزة ورفح برًّا وجوًّا، بل وبحرًا، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر مدنية جسيمة، خاصة في صفوف اللاّجئين. وقد شُنَّ الهجوم الرئيسي على مداخل سيناء حيث يشق الإسرائيليون طريقًا رومانيًّا قديمًا، وهو ما يسمح لهم بالالتفاف على بير عسلوج في ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول والاستيلاء على العوجه في ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول. وفي اليوم التالي، يدخل الإسرائيليون سيناء ويستولون على أبو عجيله. ومن هناك، يتحرك طابورٌ أوّلٌ صوب العريش بينما يتغلغل طابورٌ آخر في سيناء تغلغلاً عميقًا. ولا يبالي آللون بتعليمات رؤسائه الخاصة بشن هجوم على قطاع غزة ويُؤْثِرُ القيام بحركة التفافية في اتجاه العريش. وفي الوقت نفسه، يَجري شَنُّ هجومٍ عنيف على جيب الفالوجا. فيبدو عندئذ أن المصريين يتقهقرون في قطاع عراق المنشية، إلاَّ أنهم، بما أن الجنود الإسرائيليين يقومون بإعدام أسرى الحرب، إنما يتماسكون من جديد و، إذ يحصلون على تعزيزات، يصمدون صمودًا جيِّدًا.

والحال أن الإسرائيليين قد استخفوا برد الفعل البريطاني. ففي ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول تحديدًا(١٦٩)، كان بيڤن قد أوضح للأميركيين أنه مستعد لترك النقب للإسرائيليين على أساس خطة التقسيم وأن قطاع غزة، ممتدًّا إلى بئر سبع، يعد حيويًّا بالنسبة للمصالح العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط. وإذا ما استمرت الأزمة، فإن إسرائيل، أو البلدان العربية، وقد وقعت تحت ضغط الاهتزاز العام لاستقرار الأنظمة القائمة، قد ترتمي في أحضان المعسكر السوفييتي. ويجب على المندوب الأميركي القادم في لجنة التوفيق أن يكون على إدراك تام للضرورات الاستراتيجية البريطانية. والحال أن الإسرائيليين قد هجموا للتوِّ على هذه المصالح الاستراتيجية تحديدًا.

وقد أحاطت مصر مجلس الأمن علمًا بالهجوم الإسرائيلي، في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول. ويضطر بانش إلى الاعتراف بأن الإسرائيليين قد قاموا، منذ ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، متذرعين بذرائع تقانية، بحظر وجود المراقبين في النقب. ويحاول الوسيط مراعاة جانب الإسرائيليين بالحرص على عدم التحدث عن

انتهاكات مُتَعَمَّدة لوقف إطلاق النار وبإلقاء المسئولية عن الأحـداث علـى عـدم احترام هذا الطرف وذاك الطرف للقرارات السابقة لمجلس الأمن. بيد أنه يـضطر مع ذلك إلى الاعتراف، أمام المجلس، بأن إسرائيل بالفعل هـي التـي استأنفـت الأعمال العدائية.

والحال أن القرار رقم ٦٦، الصادر في ٢٩ ديسمبر/ كانون الأول، إنما يكتفي بالمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار وبتطبيق القرارات السابقة (٦١ و٦٢). لكن واشنطون ولندن تشعران بالسخط العميق. فالجيش البريطاني متورط تورطًا واقعيًا بالفعل وذلك لأن طائرات مصرية قد اضطرت إلى الهبوط في القاعدة العـسكرية البريطانية في السويس، لعدم توافر مَهَابِط في سيناء. وتوضح الحكومةُ البريطانيـةَ أنها مستعدة، حتى دون طلبٍ من طرف مصر، لتطبيق معاهدة ١٩٣٦ الأنجلـو – مصرية والتي تُلزم بريطانيا العظمى بالدفاع عن الأراضي المصرية. كمـا أنهـا ستستأنف إرسالها شحنات من الأسلحة إلى حلفائهـا العـرب (مـصر، العـراق، الأردن).

وبناءً على تعليمات من ترومان، يقوم چيمس ماكدونالـد بـإبلاغ الحكومـة الإسرائيلية باعتزام بريطانيا العظمى تطبيق معاهدة ١٩٣٦. وبأن الولايات المتحدة سوف تعترض على انضمام إسرائيل إلى منظمـة الأمـم المتحـدة لأن التغلغـل الإسرائيلي في الأراضي المصرية يتعارض مع روح السلام. وإذا مـا اسـتمرت إسرائيل على موقفها، فإن الحكومة الأميركية سوف تضطر إلى إعادة النظر فـي كل علاقاتها معها. والحال أن شاريت، وقد جرى الاتصال به فـي ٣١ ديـسمبر/ كانونَ الأول، إنما ينزل عليه نبأُ الموقف الأميركي نزول الصاعقة. ويتطلب الأمر منه عدة ساعات لكي يلحق ببن جوريون الذي يستجم في طبرية. وهـذا الأخيـر يشكو من نبرة الرسالة الأميركية، التي كان من الممكن أن يكتبها واحد مثل بـيفن. وهو يقول إنه إذا كان صحيحًا أن هناك قوات إسرائيلية في الأراضي المـصرية، فإنها هناك لأسباب عسكرية طارئة. وهي ليست هناك لغزو مصر، ثم إنها قد تلقت بالفعل أمرًا بالانسحاب[١٧٠].

وفي ٢ يناير/ كانون الثاني، تصرح الحكومةُ الإسـرائيليةُ علنًـا باعتزامهـا الانسحاب من الأراضي المصرية. وفي ٣ يناير/ كانون الثاني، تعلن أنه لـم تعـد

هناك قوات إسرائيلية في سيناء. وقد أصدر بن جوريون الأمر بالانسحاب إلى آللون، الذي يماطل في تنفيذه. ويركز الجيش الإسرائيلي مجهوده على قطاع رفح لعزل قطاع غزة عن مصر، تماشيًا مع خطته الأصلية. وهو يتقدم في ليلة ٣ – ٤، لكنه يخسر جانبًا من الساحة، التي كان قد استولى عليها، خلال هجومٍ مصريٍّ مضاد. والقوات المصرية معزولةٌ بالفعل، ولكن بحكم الوجود الإسرائيلي في داخل الأرض المصرية وليس في قطاع غزة.

ويبقى مع ذلك أن الإسرائيليين ظلوا متغلغلين تغلغلاً عميقًا في الأرض المصرية. فتقرر لندن الانتقال إلى اتخاذ تدابير ملموسة وإرسال تعزيزات إلى العقبة. ويُعِدُّ العسكريون البريطانيون خطةَ عمليةٍ (اسمها الشفري «Clatter» [الجلجلة]) لطرد الإسرائيليين من سيناء وللتأكد بشكل نهائي من السيطرة على النقب[١٧١].

وفي هذا السياق، يُبدي المصريون نواياهم، عبر وساطة آنكارات، في بدء مفاوضات هدنة مفتوحة على أساس القرارات ذات الصلة. وهم يرفضون تطبيق المعاهدة الأنجلو – مصرية، التي يرفضون شرعيتها. وهم مطمئنون الآن فيما يتعلق بموضوع الانسحاب من أراضيهم. ويبقى عليهم ضمان بقائهم في قطاع غزة وفي مواقعهم المتقدمة في النقب. والحال أن بانش، وقد حصل على موافقة الطرفين فيما يتعلق بمفاوضات الهدنة المفتوحة، إنما يحدد ظهيرة السابع من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ موعدًا لوقف إطلاق النار، الذي سيصبح ساري المفعول في تلك اللحظة، بما يحدد نهاية الحرب الإسرائيلية – العربية الأولى.

إلاَّ أنه، في ٧ يناير/ كانون الثاني، نجد أن طائراتٍ بريطانيةٍ، مُكَلَّفةٍ بالتحقق من الانسحاب الإسرائيلي عن سيناء، إنما تجد نفسها وجهًا لوجه مع سلاح الطيران الإسرائيلي: فيجري ضربُ خمس طائرات من طراز Spitfires في حين أن طائرة سادسة جاءت للوقوف على ما حل بزميلاتها إنما يجري تدميرها بدورها. وبحسب الأطروحة الإسرائيلية، فإن الطائرات كانت تحلق فوق النقب وقامت بقصف القوات الإسرائيلية الموجودة على الأرض. ويتحدث البريطانيون عن طائرات استطلاع غير مسلَّحة كانت تحلق فوق سيناء. وبالنظر إلى عدم وجود مراقبين لمنظمة الأمم المتحدة، فإن البريطانيين لا يعرفون لا انتشار ولا عدد

القوات التي أدخلها الإسرائيليون. وكانت مهمة الاستطلاع قد جرت ضمن إطار التحضير لعملية الجَلجَلة. وقد قُتل طياران بريطانيان وسقط اثنان آخران في الأسر. وكانت طائرة واحدة هي التي حلقت فوق فلسطين ضمن حدود الانتداب السابق عند ضرب الطائرات، حيث كانت الطائرات الأخرى تحلق فوق الأرض المصرية. وقد أصدر بن جوريون الأمر بنقل حطام الطائرات إلى الأرض الإسرائيلية، لكن البريطانيين كانوا قد التقطوا بالفعل صورًا للمواقع التي سقطت فيها. ولتبرير وجود قوات إسرائيلية على الأرض المصرية في وقت متأخر كهذا، توضح الحكومةُ الإسرائيلية أن هذه القوات كانت مضطرة إلى العودة إلى هذه الأرض مؤقتًا خلال المعركة حول رفح(١٧٢).

وردُّ الفعل الأول بين جانب لندن هو وضع جميع قواتها في الشرق الأوسط في حالة الاستنفار وإرسال قوات إلى العقبة ودعوة رعاياها إلى مغادرة إسرائيل. فيسود الاعتقاد للحظةٍ بأن بريطانيا العظمى مستعدة لدخول الحرب. بيد أن الرأي العام البريطاني لا يوافق على ذلك، ويتراجع بيفن بسرعة. وحتى مع أن الانسحاب من الأراضي المصرية كان نتاج عمل مشترك من جانب الأميركيين والبريطانيين، فإن المسألة قد أدت بالأحرى إلى عودةٍ للتوتر بين البلدين، إذ ترى واشنطون أن البريطانيين قد بالغوا في رد فعلهم على الموقف. وفي الساحة، يسمح الانسحابُ الإسرائيلي من سيناء للمصريين باستعادة المواصلات مع قطاع غزة.

محصلة الحرب

خلال هذه الحرب، كان النجاح الإسرائيلي الأكبر هو التمكن من التكوين التدريجي لجيشٍ حديثٍ يملك مقدرة على قيادة وتحريك وحدات كبيرة على أساس اكتسابٍ متواصلٍ للخبرة القتالية في الساحة. والحال أن التميز الذي كانت تتمتع به الجيوشُ العربية في هذا المجال في بداية الحرب قد تبدد بمرور الوقت. ويجد ذلك ترجمة له في فقدان المقدرة على شن الهجوم. بيد أن العسكريين العرب، على الرغم من جميع نواقصهم، قد تمكنوا من استعادة الثقافة التقليدية للجيش العثماني في موضوع الدفاع(١٧٣). وقد تطلب الأمرُ تفوقًا قويًا في أعداد المقاتلين وفي حجم العتاد كي يتمكن الإسرائيليون من صد المصريين في جنوبي فلسطين. وفي القطاعات الأخرى، نجحت الجيوش الأردني والعراقي والسوري، من حيث

الجوهر، في الحفاظ على المواقع التي كسبتها خلال الأسابيع الأولى للحرب. أمَّا الجانب الرئيسي من مكاسب الإسرائيليين الترابية فقد تحقق على حساب فلسطينيين غير منظَّمين إلى حد بعيد، وعلى حساب جيش الإنقاذ، وهو قوة مُرتَجَلَة إلى حد بعيد على الرغم من وجود ضباط محترفين.

ومنذ الخامس عشر من مايو/ أيَّار ١٩٤٨، تجلَّى الطابع الخاص للحروب الإسرائيلية – العربية. فبعيدًا عن أن نكونٍ إزاء سلسلة متصلة من المعارك التي تمتد على عدة شهور، بل وسنوات، يتعلقُ الأمرُ هنا بمراحل قتالية كثيفة لكنها قصيرة، دورانها مشروط بالروزنامة الديبلوماسية وبتدخل الدول العظمى. وهكذا فإن التهديد بالتدخل البريطاني في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ إنما يستشرف التدخلات المماثلة في ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وبالنسبةِ لمجمل الحرب، فإن الخسائر اليهودية والإسرائيلية إنما تصل إلى ما يزيد قليلاً عن ٦٠٠٠ قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى، وهي خسائر في صفوف مقاتلين أساسًا، أي بما يشكل نسبة ١% من سكان اليشوف في ذلك الوقت، إلاَّ أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار واقع أن القادمين الجدد والمقاتلين المتطوعين القادمين من الخارج قد قدموا شريحة غير محدَّدة من هذه الخسائر.

وعلى الجانب العربي، تُعَدُّ المؤشراتُ الرقمية أَقَلَّ تحديدًا.

وبحسب إحصاءٍ أجراه عارف العارف في عام ١٩٥٨[١٧٤]، فإن عدد «شهداء» الجيوش النظامية العربية قد ارتفع إلى:

مصر:	٩٦١ علاوة على ٢٠٠ من غير النظاميين
الأردن:	٣٦٢ علاوة على ٢٠٠ من غير النظاميين
العراق:	١٩٩ علاوة على ٢٠٠ من غير النظاميين
العربية السعودية:	٦٨ علاوة على ١٠٥ من غير النظاميين
لبنان:	١١ علاوة على ١٥٠ من غير النظاميين
سوريا:	٣٠٧ علاوة على ٢٠٤ من غير النظاميين
جيش الإنقاذ:	٥١٢
عرب آخرون:	(يمنيون، سودانيون، أفارقة شماليون): ٢٠٠
غير عرب:	(أرمن، يونانيون، أوروبيون، هنود): ٤٢.

فتصبح درجة الجسامة ٣٧٠٠.

الخسائر الفلسطينية:

أشخاصٌ محدَّدون بأسمائهم على أنهم قُتلوا بمناسبةِ قتال: ١٩٥٣

أسماءٌ غير معروفة، لكن العدو والأماكن والتواريخ معروفة: ٤٠٠٤

أسماءٌ وتواريخ غير معروفة، لكن الأماكن معروفة: ٧٠٤٣.

فتصل درجة الجسامة إلى ١٣٠٠٠، أي ما يزيد قليلاً عن ضعف الخسائر اليهودية، وهو ما يعطينا نسبة متساوية بشكل تقريبي من زاوية الحجم الإجمالي للسكان. بيد أن مَن الواضح أن أغلب الخسائر الفلسطينية إنما تتعلق بأشخاص غير مقاتلين وتتماشى مع النجاحات الإسرائيلية. والحال أنه إذا كانت الحرب – بالنسبة للإسرائيليين– في مجملها، من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى ينايرِ/ كانون الثاني ١٩٤٩، وبالأخص في الشهور الأولى، مسألة بقاءٍ قبل أي شيء آخر، فإنها إنما تستمر عبر تدمير المجتمع العربي الفلسطيني في هياكله الاقتصادية والترابية والبشرية. والحاصل أن برجماتيي ذلكِ الوقت قد فرحوا للظرف غير المتوقَّع – والذي يتحمل عنه المسئولون العرب جانبًا كبيرًا من المسئولية– متصورين أن هذا التدمير سوف يصبح نهائيًا. لكن صيغةً سياسيةً كالصهيونية، التي أسست مشروعيتها السياسية على رفض اكتساب حق تاريخي مرَّ على اكتسابه ألفا عام، هل كان يمكنها أن تأمل حقًا في اكتساب حق تاريخي فوري من أحداثٍ جرت للتوِّ ؟

الفصل الثالث

السلام المفقود

الاتفاقية (الرابعة) بشأن قوانين وأعراف الحرب في البرّ وملحقها: أحكام بشأن قـوانين وأعراف الحرب في البرّ. لاهاي، ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٠٧.

المادة ٣٦

تؤدي الهدنةُ إلى وقف العمليات الحربية عبر اتفاقٍ متبـادلٍ مـن جانـب الأطـراف المتحاربة. وإذا لم يجر تحديد مدتها، فإن بوسع الأطراف المتحاربة أن تستأنف العمليات فـي أي وقت، وإن كان بشرط إشعار العدو بذلك في وقت مناسب، وذلك بما يتماشى مع شـروط الهدنة.

المادة ٣٧

يمكن للهدنة أن تكون شاملةً أو موضعيةً. والأولى تُوقفُ، في كـل مكـانٍ، العمليـاتِ الحربيةِ للدول المتحاربة ؛ أمَّا الثانية فهي لا تُوقفُ العملياتِ الحربيةِ إلاَّ بين بعـض فـصائل الجيوش المتحاربة وضمن نطاقٍ مكانيٍّ محدَّد.

المادة ٣٧

الهدنةُ يجبُ إبلاغها رسميًّا وفي الوقت المناسب إلى الـسلطات المختـصة والقـوات. ويَجري وقفُ الأعمال العدائية فور صدور الإشعار أو في أجل محدَّد.

المادة ٣٩

يتوقف على الأطراف المتعاقدة أن تُحَدِّدَ، في بنود الهدنة، العلاقات التي قد تنشأ، فـي مسرح الحرب، مع الجماعات السكانية وفيما بينها.

المادة ٤٠

أيُّ انتهاكٍ جسيمٍ للهدنة، من جانب أحد الأطراف، يعطي الطرف الآخر الحق في استنكاره، بل، في حالة الضرورة الملحة، الحق في استئناف الأعمال العدائية فورًا.

المادة ٤١

انتهاكُ بنود الهدنة، من جانب أفرادٍ مُقْدِمين على ذلك بمبادرةٍ خاصةٍ من جانبهم، لا يُعطي سوى الحق في المطالبة بإنزال العقاب بالمذنبين. والمطالبة، في حالة حدوث خسائر مُؤَكَّدَة، بدفع تعويضات عنها.

الهدنة المصرية - الإسرائيلية

علاوةً على الهزيمة العسكرية، تمر الملكيةُ المصريةُ بأزمة داخلية خطيرة، كانت محسوسة بالفعل منذ ما قبل اندلاع الحرب. وقد أدت حرب فلسطين إلى احتداد المشاعر المعادية للغرب، والحال أن حركة الإخوان المسلمين، التي أرسلت العديد من المتطوعين للقتال في فلسطين، قد استفادت استفادة ضخمة من هذا الاحتداد للمشاعر. وقد قامت حكومة النقراشي باشا بفرض الأحكام العرفية في ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ وانزعجت من الوضع. وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، قامت بحظر جماعة الإخوان المسلمين وأصدرت الأمر بمصادرة ممتلكاتها. فيجري اكتشاف اتساع نشاطاتها الخيرية والاقتصادية على حَدٍّ سواء ويجري بالأخص اكتشاف قوة هياكلها السرِّية التي تقوم بإعداد وتسليح المقاتلين، بدعوى إرسالهم إلى فلسطين. وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، يتم اغتيال رئيس الوزراء على يد إخوانيٍّ متنكر في ملابس ضابط شرطة. وعلى الفور، يجري تشكيل حكومة جديدة برئاسة إبراهيم عبد الهادي، وهي حكومة ائتلاف بين الأحزاب المسمَّاة بأحزاب «الأقلية»، أي الأحزاب غير الوفدية. ويتجه القصر بالأخص إلى التحضير لعمله الانتقامي فيَجري، في ١٢ فبراير/ شباط ١٩٤٩، اغتيالُ حسن البنا بدوره، وهو المرشد العام للإخوان المسلمين.

والشيءُ الملِحُّ بالنسبة لمصر، هو تسوية حسابات المسألة الفلسطينية. والحال كذلك بالنسبة لبريطانيا العظمى حيث تتعرض الحكومة العمَّالية للنقد من جانب الرأي العام وذلك بسبب مخاطر دخولها في حرب ضد إسرائيل في مستهل يناير/

كانون الثاني ١٩٤٩. ثم إن مصر لا تُبدي أي امتنان على هذا التدخل. والأردن وحده هو الذي يمثل الآن مصلحة استراتيجية حقيقية بالنسبة للندن. أمَّا فيما يتعلق بالعراق، فهو لا يأمل إلاَّ في سحب قواته من الجبهة الفلسطينية بأسرع ما يمكن وهو يجد نفسه مندرجًا في منطق فك الارتباط.

وفي إسرائيل، ينطوي الانتقال إلى وضعية الدولة على تطبيع للمؤسسات التي لم تكن تتمتع إلى ذلك الحين إلاَّ بوضعيةٍ مؤقَّتة[1]. وتلك هي مهمة الجمعية، التي جرى تقديمها على أنها جمعية تأسيسية، والتي تم انتخابها في ٢٥ يناير/ كانون الثاني. والحال أن الماپاي، حزب بن جوريون، إنما يحصد نسبة ٣٥% من الأصوات (علاوةً على نسبة ٣% حصلت عليها القوائم العربية التي انضمت إليه)، وحزبُ الماپام الذي يقع إلى يساره هو الحزب الثاني حيث يحصد نسبة ١٤,٧% من الأصوات. وتحصل الأحزابُ الدينية على نسبة ١٢,٢% من الأصوات وتُشَكِّلُ ائتلافًا حكوميًّا مع أحزاب اليسار وبعض الأحزاب الصغيرة. أمَّا اليمين الجذري المتمثل في حزب حيروت الذي يقوده بيجن فلا يحصل إلاَّ على نسبة ١١,٥% من الأصوات.

ونجاحُ ائتلاف بن جوريون هو المكافأة على تكوين الدولة والانتصار العسكري. وهو أيضًا نجاحٌ لبرنامج توطيدٍ للمكتسبات بدلاً من برنامج التوسع الترابي الجديد الذي طرحه بيجن الذي يطالب بكل فلسطين والأردن بدعوى أنهما أرض إسرائيل.

ويشعر رالف بانش بأن ساعة تدخله قد حانت. فهو يدرك أن الوضع العسكري يتيح له إمكانية أن يُدَشِّنَ أخيرًا تلك المفاوضات الشهيرة الخاصة بالهدنة وأنه بما أن لجنة التوفيق لم تتشكل بعدُ، فإنه الفاعل الدولي الوحيد الذي يقوم بالتحرك العملي. ووجود اللجنة خلفه يسمح له بأن يحيل إليها المسائل السياسية وبأن يصوِّر الموضوعات التي يجب معالجتها على أنها موضوعات «تقانية»، أي عسكرية بالمعنى الدقيق للكلمة، وذلك مع تلبية المطلب الإسرائيلي الخاص بإجراء محادثات ثنائية تحت إشرافه. وبمجرد عقد الاتفاق مع مصر، فإن الدول العربية الأخرى سوف تحذو حذوها بالضرورة.

وهو يجتمع على الفور في رودس بالوفدين المصري والإسرائيلي اللذين يصلان في ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩[٢]. والوفد المصري غالبية أعضائه من العسكريين في حين أن الوفد الإسرائيلي يضم بالأخص مدنيين (والتر إيتان وروبين شيلوح وإلياس ساسون) إلى جانب يجال يادين وإسحق رابين كعسكريين. وبالنسبة للمصريين، تُعَدُّ المحادثاتُ ذات طبيعة عسكرية ولا تنطوي على الاعتراف بدولة إسرائيل. والرقابة المصرية تحظر أي نشرٍ لمعلوماتٍ حول سير المفاوضات[٣].

ويبتكرُ بانش «صيغة رودس» التي سوف تصبح فيما بعد صيغةً مرجعية. وهي تتضمنُ إجراء محادثات أولية مع الوفود المنفصلة، ثم عقد لقاءات «غير رسمية» بين قادة الوفود تحت إشرافه، وكل ذلك خرافة إلى أبعد حد، لأن الجميع نزلاء فندق واحد ومضطرون إلى التجاور دائمًا. والوسيط يلعب بمهارة على هذه الحالة الواقعية فيُكْثِرُ من الملاطفات والمناشدات والمناقشات الوديَّة حول المشروبات أو المأكولات ومباريات البلياردو بين الموفَدين. وهو يستبسل في خلق جوٍّ وديٍّ وحارٍّ يسمح على نحوٍ أيسرٍ بتذليل المصاعب عندما تنفجر الأزمات.

ومن البداية إلى النهاية، وبسبب عدم وجود سوابق حديثة، فإن بانش مضطرٌ إلى التجريب والارتجال. ففي القانون الدولي، تُعَدُّ الهدنةُ مُجَرَّدَ وقفٍ للأعمال العدائية لمدَّة محدودة، لكن القائم بأعمال الوسيط يبتكرُ مفهوم هدنةٍ مدتها غير محدودة، فَيُقَرِّبُها بذلك من الصلح، ولكن دون أن يضفي عليها طابع اعترافٍ متبادل. وهو يقول إن الأمم المتحدة لا يمكنها الانخراط في اتفاقٍ يتضمن إمكانية استئناف الأعمال العدائية، ومن هنا الطابع غير المحدود [لمدة الهدنة]. وضمن خطاب بانش، فإن مفاوضات رودس إنَّما تُعَدُّ لقاءً بين أندادٍ لا فرضًا لإرادة غالبين على مغلوبين شأن الحال مع هُدَنِ عام ١٩١٨، ناهيك عن استسلامات عام ١٩٤٥. وبما أن لجنة التوفيق تبدأ أعمالها في ١٧ يناير/ كانون الثاني، فإنه يُحَدِّدُ مجاله بالتوصل إلى فصل ملفاته عن ملفات اللجنة. وهو يُوَضِّحُ للطرفين أن الهدنة تهدف إلى إنهاء الحرب على المستوى العسكري في حين أن الصلح سوف يقود إلى إنهاء الحرب على المستوى السياسي.

ويتصل الجانب الرئيسي من الأعمال بتحديد خطوط الهدنة، وهو تحديد تتم معالجته في لجنة فرعية من العسكريين تحت رئاسة رايلي. أمَّا اللجنة الفرعية

الأخرى، تحت رئاسة ستافروبولوس، فهي تعالج الجوانب الحقوقية. وعلى المستوى الرسمي، لا يتم تناول المسائل ذات الطابع السياسي لأنها من اختصاص لجنة التوفيق، وهو ما يُعَدُّ انتصارًا لوجهة النظر المصرية. وفي حماسة الأيام الأولى، يجري التفاهم على إخلاء جيب الفالوجا من جانب الحامية المصرية على أن يتم هذا الإخلاء في ٢٤ يناير/ كانون الثاني، وهو موعد ستكون الهدنة قد تم عقدها بحلوله بالفعل ودون ريب. لكن الأعمال تستغرق وقتًا والإسرائيليون يتراجعون عما وافقوا عليه، ومن هنا حدوثُ أزمةٍ أولى حيث يبدو الإسرائيليون متشدِّدين بينما يُهَدِّدُ المصريون بالرحيل. وينقذُ بانش الموقف بمناشدته الإسرائيليين عدم السعي إلى الفوز بميزة عسكرية في الساحة من شأنها أن تهدد بشكل نهائي علاقاتهم القادمة مع مصر، كما ينقذ الموقف باقتراحه صيغة حلٍّ وسط وافق عليها الطرفان. وبموجب هذه الصيغة فإن حاميةَ الفالوجا وسكانها سوف يحصلون على مؤنٍ وإمداداتٍ طبية تحت الرقابة الصارمة من جانب مراقبي منظمة الأمم المتحدة ويجري عقدُ اتفاقٍ لتأكيد وقف إطلاق النار الذي تم في ٧ يناير/ كانون الثاني.

ثم تتصل المناقشة بموقع العوجه المصري المتقدم وبمصير بئر سبع. ويفكر المصريون دومًا في الانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول التي نصت عليها قرارات منظمة الأمم المتحدة ويطالبون بتعيين حاكمٍ عسكريٍّ لبئر سبع، على أن الإسرائيليين، الذين يرون أن النقب كله يخصهم، إنما يرون أن هذا المطلب «عبثي». فينجمُ عن ذلك مأزقٌ وتشاور مع الحكومتين، اللتين لا تريدان المجازفة بقطع المحادثات. ويناشدُ بانشُ الأمم المتحدة والولايات المتحدة الضغط على الطرفين. وهو يوحي بأنه سيكون بالإمكان اللجوء إلى قرار جديد من جانب مجلس الأمن لتسوية المشكلة. والحال أن الولايات المتحدة إنما تقترح بذل مساعيها الحميدة، دون أن تحل محل الوسيط. وفي ١٤ فبراير/ شباط، يجري تجاوز المأزق بقبول الإسرائيليين خلق منطقة منزوعة السلاح حول العوجه. على أن الحكومة المصرية، خلافًا لموقف وفدها، تُصِرُّ على مطلبها بشأن بئر سبع. وهذه المرة، نجد أن كل الضغوط الدولية إنما تَنْصَبُّ على مصر، التي لابد لها من الإذعان. فيتم توقيع الاتفاق النهائي في ٢٤ فبراير/ شباط في رودس.

والحال أن الهدنة المصرية – الإسرائيلية سوف تكون ذات فائدة من حيث مبادئها كما من حيث كونها نموذجًا للهُدَن الأخرى. فموادها الأولى تحدد إطارًا عامًّا يؤكد التخلي عن القوة كما يؤكد التعهد بالسير في اتجاهِ استعادةِ سلامٍ دائم.

المادة الأولى

سعيًا إلى استعادة سلامٍ دائمٍ في فلسطين، واعترافًا بالأهمية التي تكتسبها في هذا الصدد التطميناتُ المتبادلةُ المتعلقةُ بالعمليات العسكرية القادمة من جانب الدولتين الموقِّعتين، فإن المبادئ التالية، التي سوف يتعين احترامها احترامًا تامًّا من جانب الدولتين الموقِّعتين خلال أمد الهدنة، إنما يجري تأكيدها بهذه الاتفاقية.

١. الأمر الذي أصدره مجلس الأمن والذي يحظر اللجوء إلى القوة في تسوية المسألة الفلسطينية سوف يجري احترامه من الآن فصاعدًا احترامًا صارمًا من جانب الموقِّعين.

٢. أي عمل عدائي من جانب القوات المسلَّحة، البرية أو البحرية أو الجوية، لأيٍّ من الدولتين الموقِّعتين، لن يجري الاضطلاع به أو التحضير له أو إعلانه بصفة تهديدٍ لشعب الدولة الأخرى أو قواتها المسلَّحة ؛ وعلى أن يكون من المفهوم أن استخدام مصطلح «التحضير» في هذا النص لا ينطبق على التحضير العادي من جانب الأركان العامة، على النحو الذي يُمَارَسُ به عمومًا في المنظمات العسكرية.

٣. حَقّ كل دولة من الدولتين الموقِّعتين في الأمن وفي الاطمئنان إلى أنها لن تكون ضحية عدوان من جانب القوات المسلَّحة للدولة الأخرى سوف يتم احترامه احترامًا تامًّا.

٤. إنشاء هدنة بين القوات المسلَّحة للدولتين الموقِّعتين معترفٌ به بوصفه مرحلة لا غنى عنها على درب إنهاء النزاعات المسلَّحة واستعادة السلم في فلسطين.

وتتأسس الهدنة على هذه المبادئ ومن ثم فإن

[المادة ٢، ٢] ٢. أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، لأيٍّ من الدولتين الموقِّعتين، بما في ذلك القوات غير النظامية، لن يرتكب عملاً حربيًّا أو عدائيًّا حيال القوات العسكرية أو شبه العسكرية للدولة الأخرى، أو حيال مدنيين يقيمون في الأرض الواقعة تحت سيطرتها ؛ ولن يتخطى كما لن يعبر، أيًّا كان الهدف، خط الفصل المبين في المادة ٦ من هذه الاتفاقية، إلاَّ على النحو المنصوص عليه في المادة ٨ من هذه الاتفاقية ؛ ولن ينتهك، في أي نقطة أخرى مهما كانت، الحدود الدولية ؛ ولن يجتاز كما لن يخترق المجال الجوي للدولة الموقِّعة الأخرى، ولا مياهها الإقليمية على بُعد ثلاثة أميالٍ على الأقل من الساحل.

وبالمقابل، فإن الهدنة لا تمس التسوية النهائية وليس هدفها تأسيس حقوقٍ ومطالب:

[المادة ٤] ١. يُعتَرَفُ بالمبدأ التالي، ألاَ وهو أنه لا يجب الفوز بأي ميزة عسكرية أو سياسية خلال الهدنة التي أمر بها مجلسُ الأمن.

٢. كما يُعتَرَفُ بأن الأهداف الأساسية للهدنة وروح الهدنة لن تتم خدمتها باستعادة المواقع العسكرية التي جرى الاحتفاظ بها في السابق أو بإدخال تعديلات على المواقع التي يجري الاحتفاظ بها الآن فيما عدا التعديلات التي نصت عليها هذه الاتفاقية بشكل لا لبس فيه، أو بتقدم القوات المسلَّحة لهذا المعسكر أو ذاك مسافةً أبعد من المواقع المُحتَفَظِ بها لحظة توقيع اتفاقية الهدنة هذه.

٣. ويُعتَرَفُ علاوةً على ذلك بأن الحقوق أو المطالب أو المصالح ذات الطابع غير العسكري في أرض فلسطين التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية يمكن المطالبة بها من جانب الدولتين الموقِّعتين، وأن هذه المطالبات، بما أنها مُستَبْعَدَةٌ بالتراضي من مفاوضات الهدنة، سوف تكون، بحسب ما يتراءى للموقِّعين، محل تسوية لاحقة. ولابد من ملاحظة أن هذه الاتفاقية لا تزعم أنها تؤكد أو تعترف أو تُدْعَمُ أو تُضْعِفُ أو تلغي بأي شكلِ الحقوق أو المطالب أو المصالح، الترابية أو الحراسية أو أي حقوق أو مطالب أو مصالح أخرى، يمكن المطالبة بها من جانب هذا الموقِّع أو ذاك في أرض فلسطين أو في أي منطقةٍ أو موضعٍ مشمولٍ بهذه الاتفاقية، سواءً أكانت هذه الحقوق أو المطالب أو المصالح التي تجري المطالبة بها مُستَمَدَّةً من قرارات مجلس الأمن، وخصوصًا من القرار الصادر في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٨ ومن المذكرة المؤرَّخة في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٨ المتعلقة بتطبيقه، أم كانت نابعة من أي مصدر آخر. فبنود هذه الاتفاقية قد أملتها اعتبارات عسكرية بشكل حصري وهي لا صلاحية لها إلاَّ بالنسبة لأمد الهدنة.

ومنذ وضع الاتفاقية موضع التطبيق، سوف يجلو المصريون عن جيب الفالوجا ويتم تحديد خط الهدنة الفاصل. وهو [المادة ٥، ٢] «لا يجب بحال من الأحوال تفسيره على أنه يشكل حدًّا سياسيًّا أو ترابيًّا ؛ فقد جرى رسمه دون أن يكون ذلك على حساب حقوق ومطالب ومواقف الموقِّعين على الهدنة بالنسبة لكل ما يتصل بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية». و[المادة ٥، ٤] «أحكام وأوامر القوات المسلَّحة للموقِّعين والتي تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو

تغلغلهم في ذلك الجزء من الأرض الواقع بين هذه الخطوط سوف تظل سارية المفعول بعد التوقيع على هذه الاتفاقية وسوف تنطبق على خط الهدنة الفاصل».

وهذا الخط يَحُدُّ من جهةٍ قطاع غزة – رفح ثم يمتدُّ على طول الحدود الدولية بين مصر وفلسطين عهد الانتداب. ويجري إنشاء منطقةٍ منزوعة السلاح على جانبي الخط في قطاع العوجة. وأخيرًا، يجري إنشاء مناطق وجودٍ عسكري محدود على الجانبين.

ثم إن لجنة هدنة مشتركة تتألف من ٧ أعضاء، بينهم ٣ تعينهم كل دولة من الدولتين الموقِّعتين ويقوم رئيس مراقبي الهدنة بتعيين رئيسٍ لها، سوف يجري تكليفها بالإشراف على تنفيذ اتفاقية الهدنة. وسوف تُتَّخَذُ القراراتُ بالإجماع، قدر الإمكان، وإلاَّ فسوف تتخذ بالأغلبية. وفي حالة نشوب نزاعاتٍ جسيمة ولا تنجح اللجنةُ المشتركة في تسويتها، فسوف يكون بوسع الدولتين الموقِّعتين طرح موضوع النزاع على مجلس الأمن.

وفي مستهل شهر مارس/ آذار، تجلو القوات المصرية عن الفالوجا كما كان مُقَرَّرًا. ويجري استقبالها استقبال الأبطال في مصر حيث حاولت الحكومةُ أن تخفي عن الرأي العام حجم الهزيمة العسكرية. والحال أن كون المرء «من أبطال الفالوجا» إنما يصبح ميزة بحد ذاته. وفي الوقت نفسه جري ترحيل جزء من سكان الفالوجا العرب إمَّا إلى قطاع غزة أو إلى الخليل. وقد قررت أغلبية السكان البقاء، حيث إن اتفاقية الهدنة تضمن بقاءهم حيث هم. وخلال الأسابيع التالية، يتعرضون لحملة منهجية قوامها التخويف وأعمال العنف، وهي حملة قام بتنظيمها رابين بأوامر من آللون وبموافقة شفاهية على الأرجح من طرف بن جوريون. والحال أن موشيه شاريت، المنزعج من احتجاجات المراقبين، إنما يصدر الأمر بوقف هذا العمل، لكن الوقت كان قد تأخر كثيرًا لذلك. إذ يرحل السكان في أبريل/ نيسان إلى الضفة الغربية(٤).

وبمجرد قيام مصر بتقديم المثل، فمن الأسهل بالنسبة للأردن ولبنان قبول مبدأ بدء مفاوضات بشأن الهدنة. أمَّا سوريا، المعزولة تمامًا، فهي تتبرم من الاقتداء بهما، كونها تشعر بأنها مكرهة على ذلك. لكن العراق، بالمقابل، يرفض المشاركة في مفاوضات الهدنة، وإن كان يتعهد باعتراف حكومته ببنود الاتفاقيات التي تعقدها مصر والأردن وسوريا ولبنان. وأمَّا العربية السعودية، التي كانت الوحدة

التي أرسلتها مندمجة في الجيش المصري، فهي تعلن استعدادها لأن تلتزم بالتوصيات التي اعتمدتها جامعة الدول العربية.

والإسرائيليون يريدون تأكيد مراكز قوتهم وتسوية مسألة النقب تسويةً نهائية بشنهم في ٥ مارس/ آذار عملية عُبده («الأمر الواقع»). ويتحرك لواءان من بئر سبع ؛ فيجتاز أحدهما النقب الأوسط لكي يهبط بعد ذلك على طول وادي عربه بينما يندفع اللواء الثاني بسرعةٍ إلى المنفذ المطل على البحر الأحمر. وليست هناك بعدُ قواتٌ مصرية في هذا القطاع وجلوب باشا يسحب قوات الفيلق العربي من المواقع الأمامية في راس النقب وأم رشرش - التي سوف تصبح إيلات - لكي يتفادى أي مواجهة خطيرة. وخلال العملية والأيام التي تليها، يتجه العسكريون إلى طرد بضع آلافٍ من السكان المستقرين ومن البدو الذين يسكنون المناطق التي خضعت للسيطرة حديثًا. ويرسل البريطانيون بشكل ظاهرٍ تعزيزات إلى العقبة سعيًا إلى حماية الأراضي الأردنية. وهم يوضحون للإسرائيليين أن القوات البريطانية سوف تفتح النار إذا ما اجتاز الإسرائيليون الحدود الأردنية.

ويحتج الأرن فورًا لدى الوسيط. لكن إسرائيل ترى أنه لم يحدث أي انتهاك للهدنة، لأن قواتها تعمل ضمن حدودها. ويسعى بانش إلى نزع فتيل الأزمة مستخلصًا من تقارير المراقبين أن وجود القوات الإسرائيلية والأردنية في قطاع النقب لاحقٌ لهدنة ١٨ يوليو/ تموز ومن ثم فإنه غير شرعي(٥). وهو يسعى إلى تفادي توجيه إدانةٍ إلى إسرائيل، من شأنها أن تجازف بتهديد اتفاقية الهدنة مع مصر، نجاحه الشهير الوحيد. بل إنه سوف يمضي إلى حد لوم البريطانيين على إرسالهم تعزيزات إلى العقبة.

وعلى المستوى الحقوقي، تنطرح مسألة تَماشي العملية الإسرائيلية مع اتفاق الهدنة المصري - الإسرائيلي. فجنوبي النقب منطقة وجود عسكري محدود وذي طبيعة دفاعية، لكن الإسرائيليين أدخلوا بندًا انتقاليًا يؤجل تطبيق هذا الإجراء إلى عقد الهدنة مع الأردن(٦). وهم يرون أن هذا التنازل من جانب المصريين إنما يعني موافقتهم سلفًا على استيلائهم على هذه المنطقة المتنازع عليها(٧)، غير أن المصريين إنما يشعرون بأن هذا الأمر الواقع يشكل خيانة لهم.

وهؤلاء الأخيرون يشعرون بفداحة عُزلتهم. فيقررون عدم إقامة علاقات مع إسرائيل، اللّهم إلاّ إذا «فُرضت» عليهم في نهاية المطاف تسويةٌ من جانب لجنة

التوفيق، إن كانت مؤاتيةً لهم[٨]. وهم يدركون ضرورة التقارب مع الأردن للتوصل إلى وسيلة لاستعادة تَوَاصُلٍ ترابيٍّ بين البلدين. فهم يشعرون الآن بأنهم قد أصبحوا في مركز هَشٍّ بالكامل إذا ما شَنَّ الإسرائيليون هجومًا عليهم، لأن من الواضح أن الصحراء لا تشكل حائلاً دون مثل هذا الهجوم. وإذا لم يكونوا، الآن، معادين لتقاربٍ مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، فإن الشعور بالمرارة جد قوي في البلد. وفي الحاشية الملكية، جرى التفكير في استئناف مفاوضات الصلح إذا ما نشأ مناخ مؤات لذلك، و، خلال محادثات رودس، جرت الإشارة إلى ضرورة الحفاظ على الهدوء لمدة ستة شهور، لكن الاستيلاء على النقب الجنوبي قد عيش بوصفه انتهاكًا للهدنة وخرقًا للتعهد بالتزام الهدوء[٩]. وعلى الأقل، فإن العملية الإسرائيلية قد قضت على مناخ رودس الودي في العلاقات المصرية – الإسرائيلية وأدخلت شعورًا بالريبة والعداوة لدى الطرف المصري.

الهدنة مع لبنان

من الناحية النظرية، تطرحُ المفاوضاتُ مع لبنان مشكلاتٍ أقلَّ. ومنذ أواخر ديسمبر/ كانون الأول، كانت قد بدأت محادثاتٌ بين العسكريين الإسرائيليين واللبنانيين. وفي ١٤ يناير/ كانون الثاني، وافقت إسرائيل على الانسحاب من ست قرى محتلة في مقابل تخلي اللبنانيين عن قطاع فلسطيني صغير كانوا يحتفظون به على الساحل قرب راس الناقورة. وقد تعهد الإسرائيليون آنذاك بالانسحاب كلِّيَةً عن لبنان ضمن إطار اتفاقية الهدنة، وهذا يُعَدُّ تغيرًا رئيسيًّا في الاستراتيجية، لأنهم قد أظهروا في السابق أطماعًا في لبنان. وقد تحدثوا عن وجود «حركة لبنانية حرة» في إسرائيل وأبلغوا مجلس الأمن، في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨، بأن بعض القرى اللبنانية الشيعية قد طلبت الانتقال تحت حماية السلطة العسكرية الإسرائيلية[١٠]. وقد رأينا أن هذا كله قد أثار مخاوف لدى السلطات اللبنانية من وجود مشروعٍ تالٍ يهدف إلى زعزعة وجود الدولة اللبنانية.

وكان التحضير الدبلوماسي اللبناني ممتازًا. فقد أوضحت بيروتُ للأميركيين أنها مستعدة لطي الملف الفلسطيني وللنظر في الدخول في حلف دفاعي متعدد الأطراف مع الغربيين[١١]. ويجري إشعارُ البريطانيين بأن الإسرائيليين يعتبرونهم عدوًّا مشتركًا. ويتمتع اللبنانيون بتأييد خفيٍّ من طرف الدبلوماسية الفرنسية التي

تدخلت لدى السلطات الإسرائيلية لإبراز الأهمية التي توليها باريس «لاحترام حدود لبنان وبالتالي حدود سوريا»[١٢]. وتتمتع فرنسا بإداة ضغط تتمثل في الاعتراف بدولة إسرائيل والذي كان قد أرجئ لهذا الغرض. وأخيرًا، فقد اطمأنت بيروت إلى عدم اعتراض دمشق. وفي ٢٣ فبراير/ شباط، نجد أن خالد العظم، الرئيس الجديد لمجلس الوزراء السوري، قد طلب، خلال محادثاته مع بشارة الخوري، أن تتم محادثات الهدنة في الناقورة وليس في رودس وأن تكون محادثات عسكرية خالصة. فالرأي العام السوري ينفر نفورًا عميقًا من فكرة الهدنة هذه[١٣].

ويجب انتظار الإبلاغ بالهدنة مع مصر كي يتسنى بدء محادثات الناقوره. فلبنان لا يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يكون أول من يعقد اتفاقًا وهو بحاجة إلى نموذج يقتدي به. وقد قام بمناورات تسويفية انتظارًا لعقد الهدنة الأولى. وعلى الجانبين، يتألف المفاوضون من عسكريين مع ديبلوماسيين كمستشارين لهم. وتبدأ المحادثات في الأول من مارس/ آذار تحت رئاسة فيجييه. ويجد العسكريون الإسرائيليون أن ديپلوماسييهم جد متساهلين ؛ فعلى أي حال، يمكن للجيش الإسرائيلي أن يكون في بيروت، في غضون أربع وعشرين ساعة، وأن يفرض حكومةً على هوى إسرائيل[١٤] !

وتتوقفُ المحادثات بسرعة بسبب التفاعل الذي يفرضه الإسرائيليون مع المسار السوري. فهم يطالبون بانسحاب جميع القوات السورية الموجودة في جنوبي لبنان ويطالبون، بالأخص، بالجلاء عن ذلك القطاع من فلسطين الذي يسيطر عليه السوريون في قطاع الحوله. ثم إنهم يوضحون أنهم مهتمون أيضًا بإدخال «تصحيحات على الحدود». ويبدو اللبنانيون متشددين فيما يتعلق بمبدأ الجلاء التام عن أراضيهم. ويقوم فيجييه ورايلي بالإكثار من المحادثات المنفصلة مع الوفود.

وفي ٥ مارس/ آذار، كانت مواقف الطرفين كما يلي[١٥]:

فاللبنانيون يعرضون

أ) قبول تحمل المسئولية التامة عن جميع القوات المرابطة على أرضهم مع توضيح أنها كلها تحت قيادة لبنانية.

ب) التأكيد على أن أراضيهم لن تُستَخدَمَ من جانب طرف ثالث لشن هجوم على إسرائيل.

ج) قبول تخفيضٍ لقواتهم وقبول إرسال خطاب إلى الدكتور بانش يوضح أن هذا التخفيض سوف يبدأ بانسحاب جميع القوات غير اللبنانية أو بتسريحها[١٦].

كما يقترح لبنان تخفيض قواته في القطاعات الحدودية إذا ما وافق الإسرائيليون على تخفيض مماثل لقواتهم.

ويقترح الإسرائيليون:

أ) أن توقيع الهدنة سوف يقود إلى الجلاء عن جزء من الأرض اللبنانية وإلى انسحاب جميع قوات طرف ثالث أو إلى تسريحها.

ب) أن الانسحاب عن الجزء اللبناني الباقي تحت الاحتلال سوف يتم عند توقيع الهدنة مع سوريا.

ج) أن الخط الفاصل سوف يحاذي الحدود الدولية.

وأخيرًا يُقدِّمُ اليهودُ تحفظات بشأن تصحيحات طفيفة للحدود سوف يطالبون بها فيما بعد سعيًا إلى ضمان أمن دولة إسرائيل.

ويعلنُ السيدُ فيجييه أن هذا المطلب لا علاقة له البتة بالهدنة. ويعلنُ اللبنانيون أن خط الهدنة لا يمكن أن يكون سوى الحدود الدولية.

وعلى الرغم من جهود الوساطة، يتمسك الطرفان بمواقفهما. وفي ١٥ مارس/ آذار، يوضح اللبنانيون أنه يجب تعليق المحادثات واستشارة الحكومتين. ويتوقف كل شيء على موقف سوريا، التي تؤجل الإشارة إلى موافقتها على بدء محادثات. فدمشق مستعدة للنقاش مع لجنة التوفيق، لكنها ترفض أي لقاء ثنائي مع الإسرائيليين. وسوف تكتفي بالهدنة القائمة مادامت سارية. وتعربُ حكومةُ خالد العظم عن عداوة الرأي العام لأي مباحثاتٍ مباشرة، بيد أنها تجد نفسها مُعَرَّضَةً لضغوط جد قوية من جميع الجهات بينما يحتدم الجدل في سوريا حول المسئوليات عن الهزيمة[١٧]. ولا مفر من أن تنتقل دمشق إلى الفعل على كره منها، وهو ما من شأنه أن يزيل العقبة. والنقطة الثانية هي الرغبة الإسرائيلية في إرغام السوريين على التزحزح إلى الحدود الدولية في مقابل انسحاب الإسرائيليين من الأراضي اللبنانية. وفيما يتعلق بهذه النقطة، استشاط بانش غضبًا وشدَّدَ أمام شاريت على انسحابٍ إسرائيلي من لبنان. وهو يوضح لتريجفي لي[١٨] أنه إذا لم يكسب هذه القضية فإنه سوف ينسحب علنًا من المفاوضات ويلقي المسئولية عن

هذا الانسحاب على الإسرائيليين. ولابد لهؤلاء الأخيرين من الانصياع، لاسيما أنهم بسبيلهم إلى الإعداد لاختبارٍ للقوة مع الأردن وأنهم يشعرون بالانزعاج من المسار الذي اتخذته نشاطات لجنة التوفيق، ناهيك عن نفاد صبر الأميركيين. وعندئذ، فإن الأمور إنما تسير بسرعة بالغة. فاعتبارًا من ٢٠ مارس/ آذار، يجري تحرير الاتفاقية باستلهام النص المصري - الإسرائيلي في تعريفه بوصفه اتفاقًا عسكريًّا خالصًا دون التخلي عن حقوق الطرفين ومطالبهما.

ويتم توقيع اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ مارس/ آذار ويسري مفعولها على الفور. ويتحدد الخط الفاصل بالحدود الدولية مع مناطق تخفيض للقوات وقيام لجنة هدنة مشتركة. والواقع أن هذه المناطق إنما تشكل نزعًا لسلاح الجنوب اللبناني بينما تسمح للإسرائيليين بتركيز قواتهم في مواجهة سوريا. وفي الشهور التالية، يواصل الإسرائيليون الطرد المنهجي للسكان العرب في المناطق الحدودية وهدم قراهم «لاعتبارات أمنية» (كانوا قد بدأوا في عمل ذلك منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨). وبالمقابل، نجد أن المستوطنات اليهودية الجديدة إنما تضم قوات شبه عسكرية لم يكن قد نُصَّ على وجودها في اتفاقية الهدنة[١٩].

الهدنة مع الأردن

في مستهل عام ١٩٤٩، واصلتْ الحكومةُ الأردنية سياستها الخاصة بضم الضفة الغربية. ففي ٦ يناير/ كانون الثاني، صدر مرسوم بإلغاء الحدود، فيتخذ الكيان الجديد اسم المملكة العربية الهاشمية المدارة من جانب الحكومة الهاشمية الموحَّدة لسوريا الجنوبية، بما يشير إلى استعادة طموح عبد الله إلى إقامة سوريا الكبرى. ويتم توحيد الإدارة ويحصل جميع السكان على المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالجنسية والمواطَنة. وفي فبراير/ شباط، يجري منح الجنسية وجواز السفر الأردنيين لجميع العرب الفلسطينيين. ويجري إلغاء الإدارة العسكرية المتمركزة في رام الله لصالح الإدارة المدنية التي تقاد من عَمَّان[٢٠]. ويبقى تسوية المسألة الترابية.

والحال أن المفاوضات الرسمية بين إسرائيل والأردن قد انطلقت في رودس في ٤ مارس/ آذار ١٩٤٩ في توازٍ مع مفاوضات لبنان. وهي الموضوع الحقيقي لاهتمام بن جوريون، ومن هنا مرونته النسبية فيما يتعلق بالمسار اللبناني. وقد

جرت محادثات تمهيدية. فيريد الأردنيون الانطلاق من خطة برنادوت بينما لا يريد الإسرائيليون التفكير إلاَّ انطلاقًا من المواقع التي يسيطر عليها الطرفان بالفعل[٢١]. وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، قام دايان وساسون، يصحبهما التل، بزيارة سرِّية لعبد الله في الشونه. وقد شدَّد الملك على رغبته في السلم وعدائه لبقاء الوجود المصري في غزة. وفي الأجواء نفسها، ينعقد لقاء آخر، بعد ذلك بـ ١٥ يومًا. فيريد عبد الله غزة لكي يضع نهاية لمشروع دولة فلسطينية ولكي يحصل لبلاده على منفذ إلى البحر المتوسط. ويتوصل ساسون إلى إطلاق سراح غالبية الأسرى الإسرائيليين لدى الأردنيين.

والحاصل أن الهدنة مع مصر وعملية «الأمر الواقع» إنما تحسمان مصير غزة والنقب. وفي رودس، يَحْضرُ الإسرائيليون ومعهم مطالب قوية بإدخال تصحيحات ترابية – كلها في صالحهم– في الضفة الغربية وفي قطاع القدس. والوفد الأردني لا يضم أيَّ فلسطيني. والأجواء فاترة بشكل خاص بسبب أحداث النقب. ويوضح عبد الله أن التصحيحات لا يمكن أن تتم إلاَّ على أساس مبدأ التبادلية ويتحدث عن تنازلٍ [للأردن] عن اللد والرمله. وينطرح بسرعة مصير ذلك القطاع من فلسطين الذي يسيطر عليه العراقيون. فهؤلاء الأخيرون يرفضون عقد هدنة مع الإسرائيليين ويطلبون من الأردنيين الحلول محلهم في مواقعهم العسكرية. فيبدو جلوب متحفظًا بشكل خاص لأن إمكاناته من الجنود محدودة ولأنه لا يريد أن يزيد من هشاشة انتشاره العسكري. والإسرائيليون يستولون على المناطق منزوعة السلاح بين الجيشين الإسرائيلي والعراقي ويرفضون اعتبار أنفسهم مرتبطين بوقف لإطلاق النار في حالة انسحابٍ عراقي. وبانش يرصد الموقف الإسرائيلي ويُشَجِّعُ على عقد اتفاقٍ بشأن خطوط وقف إطلاق النار في القدس يؤيد الاتفاق الذي سبق أن وقَّعَهُ التل ودايان.

ويدرك الإسرائيليون بسرعة أن عبد الله وحده هو الذي يملك القدرة على اتخاذ قرار. وفي ١٩ مارس/ آذار، يلتقي دايان سرًّا بالملك ويعرض عليه بشكل فظ تمامًا المطالب الترابية الإسرائيلية في قطاع المثلث، حيث يعتبر الممر الإسرائيلي على طول البحر المتوسط أضيق ما يكون. ويعرف جلوب أن البريطانيين سوف يرفضون مساندة الأردنيين عسكريًّا في حالة استئناف القتال في

الضفة الغربية. والحال أن الملك وفريقه الصغير من المستشارين إنما يقبلان عقد محادثات سريّة ومباشرة في الشونه اعتبارًا من ٢٢ مارس/ آذار.

وقد أعدَّ الوفدُ الإسرائيلي خارطة ذات ثلاثة خطوط بالألوان تمثل المطالب الإسرائيلية القصوى والوسطى والأدنى. ويصمدُ الأردنيون في المحادثات بقوة ويتوصلون إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من القرى التي تفقد الجانب الرئيسي من أراضيها الزراعية. ويقبلُ الإسرائيليون الاكتفاء بالحد الأدنى من مطالبهم، الخط الأخير، ويوجهون إنذارًا. فإذا لم يذعن الأردنيون، فإن الجيش الإسرائيلي سوف يستولي على أراض أكثر.

فيتجه عبد الله إلى الأميركيين ويناشدهم التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية. كما أنه يسعى بذلك إلى كسب الوقت وإلى بعض التعويضات لإنقاذ ماء وجهه. ويتم توقيع الاتفاق في ٢٣ مارس/ آذار إلاَّ أنه يتعين توقيعه بعد ذلك في ٣٠ مارس/ آذار من جانب رئيسي وزراء البلدين. فيستفيد عبد الله من تلك الفسحة الزمنية لكي يتوجه بالخطاب مباشرةً إلى ترومان. فيرد عليه الرئيس الأميركي في ٢٨ مارس/ آذار بصيغته المعهودة ألا وهي أن لإسرائيل الحق في المطالبة بكل حصتها التي نصت عليها خطة التقسيم وأن أي مطلب إضافي من جانبها يجب أن يتم على أساس تعويضات ترابية. وبعد هذا الكلام الجميل، فإن التعهد الوحيد الذي يقدمه هو أن يضمن له تأييد الولايات المتحدة إذا ما قامت إسرائيل، في المرحلة التالية من عملية التسوية، بالمطالبة بأرضٍ إضافية[٢٢]. وقد جرت المفاوضة الأخيرة في ٣٠ مارس/ آذار. فينجح الأردنيون في إنقاذ مدينتي قلقيليه وطولكرم.

ويما أن هذا الترتيب قد تم بصورة سريّة، فإنه يجري إدراجه ضمن البنود الترابية للهدنة الموقَّعة في رودس في ٣ أبريل/ نيسان ١٩٤٩. وعلى غرار الاتفاقيتين السابقتين، فإن هذه الاتفاقية ليست لها سوى قيمة عسكرية ولا تنطوي من الناحية النظرية على أي اعتراف سياسي من جانب أيٍّ من الطرفين بالطرف الآخر. إذ يجب لها أن تكون مرحلة في اتجاه التسوية النهائية. وعلاوة على لجنة الهدنة الثلاثية المعتادة، فإن لجنة خاصة، تتألف بشكل حصري من ممثلي الحكومتين، سوف تتمثل مهمتها في توسيع مجال الاتفاق وتحسين تنفيذه (المادة الثامنة من الاتفاقية):

سيجري تعيين ممثلين لكل من الدولتين الموقّعتين من جانب حكومتيهم سعيًا إلى صوغ خطط يُتَفَقُ عليها هدفها توسيع مجال هذه الاتفاقية وتسهيل تطبيقها.

وسيجري تشكيل اللجنة الخاصة بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وسوف تهتم بصوغ خطط يُتَفَقُ عليها حول جميع المسائل التي قد تطرحها عليها كل دولة من الدولتين الموقِّعتين. وسوف تبرز بين هذه المسائل بالضرورة المسائلُ التي تم بشأنها بالفعل اتفاق مبدئي، أي حرية الحركة على الطرق المهمة، كالطرق من بيت لحم إلى القدس ومن اللطرون إلى القدس، واستئناف سير العمل الطبيعي للمؤسسات الثقافية والإنسانية في جبل سكوپس وحرية الوصول إلى هذه المؤسسات، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدَّسة وإلى المؤسسات الثقافية وإلى جبانة جبل الزيتون وإعادة تشغيل محطة الضخ باللطرون وتزويد مدينة القدس العتيقة بالتيار الكهربائي وإعادة تشغيل خط السكك الحديدية إلى القدس.

وسوف تكون اللجنةُ الخاصة الهيئةَ المختصة الوحيدة لحسم المشكلات التي قد تُعرض عليها. أمَّا الخطط التي سيُتَفَقُ عليها والتي سوف تقوم بصوغها فيمكن مراقبتها عن جانب لجنة [الهدنة] المشتركة المنشأة بموجب المادة ١١.

وكما يُذَكِّرُ بذلك ألبير ڤانتييه، الممثل الفرنسي في تل أبيب[٢٣]، فإن إجراء الهدنة المنفصلة نفسه هو الذي عاد على إسرائيل بهذه المكاسب الترابية المهمة:

إن تاكتيك الإخوة هوراس القتالي، أكان ذلك في ساحة المعارك أم على طاولة المحادثات، لم يخذل إسرائيل. إلاَّ أنه كان سيكون مما لا طائل من ورائه كشف النقاب عن الوجه، فالقوة هي التي أدت، من حيث الجوهر، إلى جعل التقسيم الذي جرى الآن تقسيمًا طبيعيًا وهي التي تعطي خارطة فلسطين العربية مظهر الجلد المدبوغ بشكل متزايد باطراد. فالوضعية الترابية التي تتكشف أمام أعيننا إنما تُعَدُّ نتيجة للحرب والفتح. وبإمكاننا أن نجتهد في التخفيف من حدة عواقبها عديمة الإنسانية، بيد أننا لن نتمكن مع ذلك من محوها بالكامل. وسوف يكون من المناسب عدم نسيانها البتة كثيرًا – وخاصة من جانب الدول العربية بالدرجة الأولى – خلال مفاوضات الصلح.

وبمجرد إعلان ما تم، نجد أن الانتقادات من جانب الرأي العام العربي والفلسطيني تبدو حامية، خاصة أن عبد الله يعزف عن الاعتراف رسميًا بحجم الخسائر البشرية والترابية. ويراقب الأميركيون الملف مراقبة خاصة، سعيًا إلى

تجنب حدوث عمليات طرد جديدة. وبحكم هذه المراقبة، فخلال الاستحواذ على ملكيات الأراضي في مايو/ أيّار ١٩٤٩، استمر بقاء الفلاحين المعنيين حيث هم، وحجمهم يتراوح بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠.

وبحسب رئيس بعثة المراقبة الفرنسي في فلسطين(٢٤):

كان هؤلاء السكان مشمئزين من كل ما يحدث. ويبدو أن سخطهم على السلطات شرق الأردنية كان أقوى من سخطهم على السلطات اليهودية. وقد حاول اليهود والعرب تصوير الأمم المتحدة، أمام السكان، على أنها المسئولة عن بنود الهدنة. [...]

والحال أن الشعور الذي ساد بين أغلبية القرويين، علاوة على سخطهم، هو شعور الارتياح حيال اتضاح الموقف والأمل في أنهم سوف يُسمح لهم بفلاحة الأراضي الكائنة في المنطقة اليهودية والتي كانوا مقطوعي الصلة بها من جراء خط النار [كذا] منذ سنة والأراضي الواقعة في المنطقة غير الخاضعة لسلطة ما. وبالنسبة لبعض القرى، تشكل هذه الأراضي أربعة أخماس أرض المشترك، وهو ما جعلهم يصرون على البقاء حيث هم.

ويجوز الظن بأنه إذا ما تصرفت دولة إسرائيل بشيء من «اللباقة»، فسوف يكون بوسعها الفوز بتأييد جزء من هؤلاء السكان.

وبالمقابل، نجد أن اللاَّجئين القادمين من مناطق أخرى في فلسطين (عدة آلاف) سوف يتم طردهم في أواخر يونيو/ حزيران. ويبدو أن عددهم قد زاد بعد عقد الهدنة، إذ رأى اللاَّجئون في عقدها وسيلة للعودة إلى ديارهم(٢٥). وللحيلولة دون أي تحرك في اتجاه العودة، أكثرت السلطات الإسرائيلية من الضغوط على القرويين العرب، ولجأت إلى تهديدهم بأسوأ العقوبات إذا ما واصلوا إيواء لاجئين. والهدف هو إبراز أن اللاَّجئين يفضّلون العيش في بيئة عربية مما تحت السلطة الإسرائيلية(٢٦). وهناك حادثة تثير ضجة خاصة، هي حادثة غير المقيمين بقرية البقعة الغربية. ففي ٢٧ يونيو/ حزيران، جرى طرد ما بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ شخص إلى الضفة الغربية. فيقوم الأردنيون بإبلاغ منظمة الأمم المتحدة بذلك ويتجه المراقبون إلى إجراء تحقيق. وسوف يوضح لهم دايان أنه إذا ما اضطرت إسرائيل إلى قبول عودة اللاَّجئين، فإن هؤلاء سوف يأسفون لذلك. وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، سوف تقضي لجنة الهدنة ببقائهم في الأرض الأردنية، فيما عدا

استثناءات قليلة. وفي الشهور التالية، سوف يجري هدم القرى الصغيرة قرب خط الهدنة وإعادة توطين سكانها في تجمعات سكنية عربية أهم[٢٧]. وفي قطاع ممر القدس، وجدت قرية وادي فوكين نفسها في الأرض غير الخاضعة لسلطةٍ ما بين القوات الأردنية والإسرائيلية. وبعد أن فقدت الجزء الأكبر من سكانها، استعادته تدريجيًا. وعلى أثر الهدنة، يترك الأردنيون القطاع، الذي ينتقل لأيدي الإسرائيليين. فيطرد الإسرائيليون السكان، ويتقدم الأردنيون بالشكوى إلى لجنة الهدنة التي تقرر إجراء تحقيق. وفي سبتمبر/ أيلول، تأمر اللجنةُ بعودة السكان. وفي ٦ سبتمبر/ أيلول، يعيد مراقبو منظمة الأمم المتحدة السكان إلى قريتهم. وفي اليوم التالي، يقوم الجيش الإسرائيلي بطرد السكان من جديد بدعوى أنهم قد «تسللوا» إلى الأرض الإسرائيلية[٢٨].

والمهمة الأولى للَّجنة الخاصة هي التوصل إلى ترتيبات تسمحُ بحركة أفضل على المحاور التي تقطعها خطوط الهدنة وكذلك استعادة الخدمات المشتركة لقسمي القدس. والحال أن موشيه دايان، الذي يمثل بلده في لجنة الهدنة وفي اللجنة الخاصة، إنما يرى في هاتين المؤسستين أداةً لقضم المزيد من المواقع الأردنية. وهو يدخل في هذا المجال في تعارض مع رجال الشئون الخارجية. وهكذا فإنه يستخدم عرض العلامات على خرائط الحدود (والتي قد تمثل مساحة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مترًا) لكي يطالب بالمزيد. والنتيجة هي تقوية النزاعات حول رأس اللطرون ودار الحكومة وجبل سكوبس. والحاصل أن لقاءً سريًا بين وفد إسرائيلي، يقوده شاريت ودايان، وعبد الله، في الشونه في ٥ مايو/ أيَّار، قلَّما يسمح بتحسين الوضع. فالملك يريد التحدث عن مضمون تسوية صلح شامل، لكن محاوريه يعطون الأولوية لتسوية المسائل الجارية. ويوضح شاريت أن الوصول إلى الصلح لن يتم إلاَّ على أثر تحرك تدريجي. ويتلو ذلك جدلٌ حول المسئوليات عن حرب ١٩٤٨. ويشير هذا اللقاء إلى أن الأردن كان يَدْفَعُ في اتجاه تسوية سريعة وأن إسرائيل قد آثرت فرض إيقاع أبطأ. ولابد أيضًا من أخذ نشاطات لجنة التوفيق في الحسبان.

وفي ٦ يونيو/ حزيران، تقوم قوات دايان باحتلال جزء من قطاع دار الحكومة، الأمر الذي يستثير احتجاجات حامية من جانب مراقبي منظمة الأمم

المتحدة ومن جانب الأردنيين. ويرد البريطانيون بإعلان عزمهم على استئناف تزويد البلدان العربية بالأسلحة، ومن هنا حدوث احتجاجات قوية من جانب الإسرائيليين. ويقوم الأردنيون بتحريك عناصرهم المسلَّحة إلى الأمام[٢٩]. فتبدو للحظة على وشك استئناف معمَّم للقتال. وفي نهاية المطاف، يتولى رايلي رئاسة لجنة الهدنة ويفرض انسحابًا للقوات الإسرائيلية والأردنية عن المناطق محل النزاع كما يفرض إحلال رجال شرطة محل هذه القوات. والحال أن نيوفيل، قنصل فرنسا، إنما يلاحظ ساخرًا: «انسحبت القوات الإسرائيلية بالفعل في ١٤ يونيو/ حزيران من قطاع دار الحكومة قبل الساعة الواحدة ظهرًا، بيد أنها قد حلت محلها عناصر من «الشرطة المدنية» مهمتها حماية أمن «العمال الزراعيين» الذين يفلحون خمسة أو ستة هكتارات من الأرض لاشك أن محصولها لا غنى عنه للحياة الاقتصادية لدولة إسرائيل الفتية».

وفي هذا السياق، نجد أن عبد الله التل، حاكم القدس، إنما يقدم استقالته مُوَجِّهًا إلى مرءوسيه رسالة وداعية تثير ضجة كبرى:

أيها الإخوان من عرب فلسطين ويا أهل القدس الكرام:

لقد استقلت من خدمة الحكومة. وإنني بهذه المناسبة أتقدم مودّعًا كلَّ فرد منكم، آسفًا لأني لا أستطيع مصافحتكم جميعًا، راجيًا أن تتقبلوا شكري الأخوي على المساعدة التي قدمتموها لي ولإخواني الجنود في الأيام السود التي قضيناها معًا والتي ثبتم بها معنا، فسطرتم صفحة بيضاء في تاريخ القضية المظلم.

وإنني أعاهدكم، وأقسم بالوطن الذبيح، أنني سأقف حياتي من أجل فلسطين، سواء كنت بينكم أو بعيدًا عنكم.

وهكذا نجد أن أول ضابط عربي يصل إلى موقع رفيع في الفيلق العربي إنما يتخذ موقف التمايز السافر عن سياسة الملكية الهاشمية، بعد أن كان قد شارك إلى حدٍّ كبير في المفاوضات السرِّية مع الإسرائيليين. والحق إن سخطًا قويًّا يسود في صفوف العرب الفلسطينيين. والسلطات الأردنية تنسب المسئولية عن هذا السخط إلى استئناف نشاطات فريق الحسينيين، لكن التنازلات الترابية وغيرها من التنازلات التي قدمتها الملكية الهاشمية هي التي تُعَدُّ، بحسب قنصل فرنسا، سبب هذا السخط[٣٠].

وبشكلٍ موازٍ، قدمت الحكومةُ الأردنيةُ في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٤٩[٣١] مذكرة إلى شركائها الدوليين تُذَكِّرُ بأن اسم «الأردن» هو القاعدة منذ استقلال البلد في ٢٥ مايو/ أيّار ١٩٤٦ وبأن دستور فبراير/ شباط ١٩٤٧ قد كَرَّسَ هذا الاسم. وهي تطلب التوقف عن استخدام الإشارة إلى شرق الأردن في المحادثات الدولية. فيتأكد الاستخدامُ الجديد بسرعة. وهكذا فإن محاولة إنشاء حكومة لسوريا الجنوبية قد باءت بالفشل.

بدايات لجنة التوفيق

في توازٍ مع مفاوضات الهدنة التي جرت تحت إشراف القائم بأعمال الوسيط، بدأت لجنة التوفيق أعمالها. وقد عينت فرنسا دبلوماسيًا محترفًا، هو كلود دو بوازانجيه، وعينت تركيا كاتبًا اجتماعيًا ومؤلِّفًا رفيع المكانة، هو يالچين. وعلى الرغم من تقدمه في العمر (هو سبعيني)، فإنه يواصل نشاطاته المتعددة على هامش نشاطات لجنة التوفيق. وبوجه خاص، ينشر كل يوم تقريبًا مقالات في الصحف التركية[٣٢] يدعو فيها غالبًا إلى حلف شرقي بين تركيا والبلدان العربية.

ولم يكن تعيين المندوب الأميركي قد بدأ بعدُ عندما تعقد اللجنة جلستها الأولى في جنيف في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ ويتكفل دبلوماسي بالقيام بأعماله[٣٣]. وآثكارات هو سكرتير اللجنة. وقد جرى تكريس الجلسات الأولى للمسائل الإجرائية. وفي ١٩ يناير/ كانون الثاني، يتلقى المندوب الأميركي، مارك ف. إثريدج، من حكومته، التعليمات القائمة كالعادة على أساس خطة التقسيم التي لا يجوز تعديلها إلاّ عبر تعويضات متبادلة، على أن يتعين تدويل القدس وتقسيم فلسطين العربية بين جيرانها العرب. وهذا الرجل ذو الشخصية النشطة، والذي يرأس تحرير صحيفة إقليمية، إنما يدين بتعيينه للتأييد الذي قدمه لترومان خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨. وكان قد عمل في السابق في مهمات سياسية في البلقان. وبحسب شهادته الشفاهية[٣٤]، والتي سُجِّلَتْ في عام ١٩٧٤، فإن ترومان قد تعهد بأن يجعل من انضمام إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة أداةً للضغط في خدمة اللجنة شأن تقديم قرض حجمه ١٠٠ مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير.

ويجري تحديد دار الحكومة في القدس كمقر للّجنة التي سوف تتمتع بحـرس محدود للحماية توفره الأردن وإسرائيل بشكل متعادل. وتستحوذ اللجنة على الـدار في٢٤ يناير/ كانون الثاني(٣٥)، لكنها تمارس نشاطاتها فـي فنـدق الملـك داوود، انتظارًا لإدخال إصلاحات ضرورية على الدار. وقد حدثت بعض الاحتكاكات مـع بانش، المتحفظ حيال التنازل عن جزء من إمكاناته. وتـرى اللجنـة أن الهُـدَنَ لا تتعلق إلاّ بالجوانب العسكرية، أمّا المسائل السياسية فهي تنتمي إلى اختـصاصاتها هي.

وإتريدج، الذي انضم إلى المندوبين الآخرين في مستهل فبراير/ شباط، عازم على القيام بجولة استكشافية لدى الحكومات المعنية. وقـد تـم اللقـاء الأول مـع شيرتوك (شاريت) في ٧ فبراير/ شباط(٣٦). فتوضح اللجنةُ قلقها من تكاثر الأمـور الواقعة الإسرائيلية في القدس، وقربِ عقد الجمعية التأسيسية الإسرائيلية في المدينة المقدَّسة. ولا يرى شاريت في ذلك سوى تدابير تطبيعية:

لا يخفي وزير الشئون الخارجية أن رغبة الحكومة وعزم الطائفة اليهودية في القـدس إنما يتمثلان في أن تكون المدينة جزءًا من إسرائيل. وترَقُّبًا للقرار النهائي لأسرة الأمـم فـي هذا الصدد، لابد للمدارس والخدمات البلدية أن تعمل ولابد من جباية الضرائب. فحياة القدس لا يمكنها أن تتوقف بينما تواصل اللجنة الدولية مداولاتها.

ومن غير الوارد أن تقوم إسرائيل بضم المدينة المقدَّسة في التوّ والحال.

ويجري تناول الموضوعات الملحة الأخرى:

- فيما يتعلق باللاّجئين، يؤكد السيد شاريت أن مشكلة السكان العرب في إسرائيل قد طرأ عليها تحول كامل من جرّاء العدوان. فالواقع أنه لو لم يكن هذا العدوان قد وقع لأدى وجـود الأقلية العربية إلى أن يسم بميسه مؤسسات إسرائيل وحتى بنية الدولة الجديدة. وبما أن أفراد هذه الأقلية قد غادروا البلد، فإنها إنما تهبط اليوم إلى نسبة جد ضعيفة «تافهـة الحجـم مـن الناحية العملية».

ويمكن الاعتراف بأنه بعد قيام الصلح سوف يرجع بعض اللاّجئين إلى إسرائيل إلاّ أنه لابد من استبعاد إعادة تكوين أقلية خطيرة. ومن المناسب التوجه إلى إعادة توطين النـازحين في البلدان المجاورة. فعودتهم ليست مطلوبة حتى من الناحية الاقتصادية، لأنهم كلهم تقريبًـا مفلسون بالكامل. وإعادة دمجهم، والتي تبدو من جهة أخرى مستحيلة في البنية الجديدة، ليس

من شأنها إلاَّ أن تؤدي إلى تأبيد الاحتكاكات. ومصر مزدحمة بسكانها، لكن شرق الأردن وسوريا والعراق يجب أن توفر للأجئين المساحات الشاسعة والشاغرة التي تملكها.

وحكومة إسرائيل مستعدة لدفع تعويضات على أن يتم حسابها وفقًا لأسعار الأراضي التي جرى تركها، إمَّا لكل مالكٍ بشكل فردي، أو لصندوق مشترك مهمته إعادة توطين اللاَّجئين [خارج إسرائيل]. والمبالغ التي ستدفعها إسرائيل، على الرغم من ضخامتها، لن تكون كافية لذلك ومِمَّا لا مراء فيه أنه سيكون من المناسب إنشاء نظام للتمويل الدولي بحسب السابقة التي أنشئت لصالح اليونانيين الذين طُردوا من تركيا.

وفيما يتعلق بالمسألة الترابية، يتحدث شاريت عن توسيع الممر الإسرائيلي على طول البحر ويرفض قيام قواعد بريطانية في الضفة الغربية.

وبعد قليل اطمئنان إلى الموقف الإسرائيلي، تقرر اللجنةُ أن تُشَكِّلَ على الفور لجنةً فرعية مهمتها دراسة الوضعية الدولية للقدس. وتبدأ لجنةُ التوفيق جولتها الاستكشافية بالأردن في ١١ فبراير/ شباط ١٩٤٩. فيوضح الأردنيون أنهم مستعدون لعقد تسوية، منفصلة إن اقتضى الأمر ذلك، على أساس المواقع المكتَسَبَة. وهم معادون لتدويل القدس.

ويجئ الدور على مصر، من ١٣ إلى ١٥ فبراير/ شباط. فنجد أن الوزير المصري للشئون الخارجية، متحدثًا باسم الأمم العربية، يرى أن إنشاء دولة إسرائيل يُعَدُّ واحدًا من أفدح المظالم التي عرفها التاريخ. ولدى الانتقال إلى المسائل الملموسة أكثر، يؤكد الوزيرُ أن على اللاَّجئين أنفسهم أن يختاروا بين العودة وإعادة التوطين [خارج إسرائيل][٣٧]. وهو يرى أن القدس يجب أن تكون تحت السيادة العربية. أمَّا المسألة الترابية فسوف تنتظر اختتام محادثات رودس. ويؤكدُ رئيسُ الوزراء المصري على هذه المواقف.

وبعد مصر، يأتي الدور على العربية السعودية حيث، بحسب بوازانچيه،

جرى استقبال لجنة التوفيق في العربية السعودية استقبالاً وديًّا. وقد عقدت في الرياض لقاءين مع الملك ابن سعود، تلاهما عشاء في القصر. لكن الملك ووزراءه، مع تأكيدهم للَّجنة على رغبتهم في أن يرجع السلام إلى الشرق الأوسط، كانوا جد متحفظين حيال آفاق التقارب بين الأطراف الموجودة في فلسطين وحيال الأساليب التي يجب استخدامها لدفعها إلى تغيير آرائها.

وممَّا لا مراء فيه أن هذا التحفظ يرجع من جهة أخرى إلى واقع أن الجزيرة العربية، التي لم تنخرط في النزاع إلاَّ بشكل غير مباشر إلى حد بعيد، تريد أن تترك للبلدان العربية الأخرى، التي تعلن تضامنها معها، كل الحرية في اتخاذ القرار.

وفي ١٨ فبراير/ شباط في بغداد، يتركز النقاش من حيث الجوهر على مسألة اللاَّجئين وعلى معرفة ما إذا كانت سوف تُعَالَجُ فورًا وعلى حدة أو جنبًا إلى جنب جميع الملفات الأخرى. ثم تذهب اللجنة إلى الأردن للقاء عبد الله في ٢٠ فبراير/ شباط. فيبدو الملك مستعدًّا لأن يستقبل في الأراضي التي يسيطر عليها جميع اللاَّجئين الذين يودون ذلك، وذلك إذا ما جرى تزويده بالإمكانات المالية الضرورية لذلك. وفي ٢١ فبراير/ شباط، تصل اللجنة إلى دمشق، حيث يستقبلها خالد العظم. ويتمسك رئيس مجلس الوزراء بالموقف المتناقض الذي سيكون موقف البلدان العربية على مدار أعوام كثيرة: من غير الوارد الاعتراف بدولة إسرائيل ويجب القيام فورًا بتطبيق قرار ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وفي ٢٣ فبراير/ شباط، تصل اللجنة إلى بيروت، فيقوم حميد فرنجية، وزير الشئون الخارجية، بالتشديد بالأخص على أسرع عودة ممكنة للاَّجئين. ويسانده في ذلك رياض الصلح، رئيس الوزراء. وهو يرى أن مصير الشرق الأوسط إنما يتوقف على حل مسألة فلسطين:

إن استعادة السلم لا تعتمد على الأمم العربية بقدر اعتمادها على الأمم المتحدة. والمشكلة الرئيسية هي السيكولوچية اليهودية. وقد كان من المستحيل الحيلولة دون قيام الدولة اليهودية. ونحن الآن إنما نجد أنفسنا إزاء إمبراطورية يهودية، لا تستند إلى أساس ترابي وإنما إلى أساس معنوي، وذلك بسبب أطماع إسرائيل والخطر اليهودي في ذروته بالنسبة للعرب ؛ أمَّا بالنسبة للعالم، فإن هذا الخطر إنما يبدأ فحسب(×).

وهو يلفت انتباه محاوريه «إلى الأماكن المقدَّسة وخصوصًا إلى الجليل الذي يعتبره مكانًا مقدَّسًا في مجمله، حيث تمدد اليهود على الرغم من أنهم لا يشكلون هناك غير أقلية ضعيفة. وهو ينهي كلامه بأن مسألة فلسطين إنما تنطرح بين اليهود ومنظمة الأمم المتحدة وليس بعدُ بين العرب واليهود».

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ٢٤ و٢٥ فبراير/ شباط، تعقد اللجنة لقاءات في تل أبيب في اللحظة التي يتم فيها عقد اتفاقية رودس الأولى. ويرى شاريت في ذلك تفوق المفاوضات المباشرة والمنفصلة، فهي تُعَدُّ، في نظره، القادرة وحدها على أن تقود إلى نتائج ملموسة. وهو مناوئ لمشروع اللجنة الخاص بمؤتمر يتم فيه تمثيل جميع الأطراف. ويتصل النقاش مع بن جوريون بمفهوم الأمن الذي يعتبر، بالنسبة للأمة اليهودية، أهم من السلم: «إن ما يعنيه بالنسبة للآخرين صون استقلالهم وحريتهم، إنما يشكل بالنسبة لإسرائيل صون وجودها عينه. فهو الضمان الوحيد ضد الإبادة. وهو الموقف الوحيد لهذا الشعب».

وبحسب إثريدج، فإن الأمن «لابد من أن يستند من جديد إلى القوة المسلَّحة أو إلى علاقات حسن الجوار. والقوى المعنوية مهمة أيضًا، ويمكن لموقف إسرائيل أن يعمل على تبديد جانب كبير من مشاعر الثأر الكامل التي تخامر العرب».

وبعد أن تعرفت اللجنة على مواقف الأطراف التي التقت بها تتجه إلى تحليل هذه المواقف. وهي ترى في ختام تحليلها أن واجبها إنما يتمثل في الجمع بين الأطراف، لأن الحل الشامل هو الحل الوحيد الممكن. وهي ليست موجودة إلاً للتقريب بين الأطراف. وبما أن الملف الأكثر إلحاحًا هو ملف اللاًجئين، فإنها تدعو إلى اجتماعٍ على أن يتم عقده في ٢١ مارس/ آذار في بيروت مع جميع البلدان العربية المعنية سعيًا إلى إفهامها أن من غير الممكن إعادة جميع اللاًجئين إلى وطنهم. ويبقى تحديد مسألة التمثيل الفلسطيني. وتختار اللجنة، من تلقاء نفسها، خفض مستوى الطابع التمثيلي للهيئة العربية العليا إلى مستوى منظمة غير حكومية تعرب عن استعدادها لاستقبالها في القدس (تحت السيطرة الأردنية !) أو في بيروت مع المنظمات التي تمثل اللاًجئين. وكما هو متوقع، فإن الهيئة العربية العليا ترفض هذه المماهاة وترفض الدعوة[٣٨]. وهكذا فإن لجنة التوفيق إنما تلغي لأكثر من عقدين الاعتراف الدولي بوجود شعب عربي فلسطيني.

وفي ذلك الوقت، اكتسبت مسألة اللاًجئين الفلسطينيين أهمية سياسية فعلية كما تثبت ذلك مذكرة وزارة الخارجية الأميركية المؤرَّخة في ١٥ مارس/ آذار ١٩٤٩[٣٩]. فعلاوة على الجانب الإنساني، يخشى المسئولون الأميركيون من خطر إغراء الدعاية السوفييتية لهذه الجماهير البائسة. ومن شأن عدم تسوية المسألة أن

يخلق حالة توتر مستديم بين إسرائيل وجيرانها. وتكمن مصلحة الولايات المتحدة في تمويل إعادة توطين الجزء الأكبر من اللاجئين في خارج إسرائيل بجعل هذا التوجه جذابًا. فإذا ما فقد اللاجئون الأمل في حياة أفضل، فسوف يتحولون إلى الشيوعية، والشرق الأوسط، الحيوي إلى هذا الحد من الناحية الاستراتيجية، سوف يكون ساحة هزيمة مماثلة للهزيمة الجارية في الصين. فيجري تكليف دبلوماسي أميركي، هو جورج ماكجي(٤٠)، بتنشيط فريق من الخبراء الأميركيين والبريطانيين مهمتهم – بالاتصال بلجنة التوفيق– وضع خطة عمل اقتصادي إقليمي تسمح بإعادة توطين اللاجئين [خارج إسرائيل]. فينجم عن ذلك إنشاء «لجنة تقانية» مهمتها دراسة وضع اللاجئين العرب والتدابير التي يجب اتخاذها لإعادة توطينهم. وهي تتألف من أربعة أعضاء، أميركي وفرنسي وتركي وبريطاني. والحال أن إسرائيل، المرتابة كالعادة، سوف تحتج على تعيين عضو بريطاني. ومنشط الفريق هو ماكجي، باتصال وثيق مع لجنة التوفيق. وهو، شأن إثريدج، قادم من بعثة مساعدة اليونان ضمن إطار مبدأ ترومان.

وفي تحليل لجنة التوفيق كما في تحليل وزارة الخارجية الأميركية، فإن وجود نزعة قومية فلسطينية خاصة أمر غير وارد بصورة مطلقة. والعمل الذي يجب القيام به إنما تمليه بشكل رئيسي المشكلاتُ الإنسانية والمخاطرُ السياسية. وترمي المقاربة إلى أن تكون عمليةً واقتصاديةً من حيث الجوهر. وما يكمن خلف ذلك، بالنسبة للغربيين، هو أن العرب متداخلون فيما بينهم إلى هذا الحد أو ذاك، وليس من شأن الخطاب القومي العربي إلاّ أن يجعل الغربيين مستريحين لهذا التصور.

ويبدأ مؤتمر بيروت أعماله في ٢١ مارس/ آذار. فتبدي جميع الحكومات اعتراضًا قاطعًا على أي أفق لإعادة التوطين خارج فلسطين. وهي ترفض الاستماع إلى التذرع بإلحاحِ المشكلةِ من الناحية الإنسانية. ويعلن ممثلو اللاجئين استعدادهم للاندراج في منطق قرار ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ واستعدادهم لـ«العيش في سلام» إذا ما سُمح لهم بالعودة.

وعلى هامش النقاش حول اللاجئين، جرى تناول المسألة السياسية الأعم، كما يوضح ذلك بوازانجيه في ١٨ مارس/ آذار ١٩٤٩:

إن أعضاء لجنة التوفيق، خلال اللقاء الخاص الذي عقدوه في بيروت مع مندوبي الحكومات العربية، قد أعلنوا لهم أن اللجنة لن تكون قادرة على الوفاء بعملها من أجل تحقيق السلم في المشرق إذا لم تنجح في إيجاد اتصال سريع بين الممثلين العرب وممثلي إسرائيل. وفي هذه الظروف، فإن تبادل وجهات النظر مع كل حكومة من الحكومات العربية من جهة والحكومة الإسرائيلية من الجهة الأخرى - لأن من المستحيل أيضًا الآن جمعهم حول طاولة واحدة- سوف يتعين له أن يتم في مدينة واحدة. وهدف هذه المحادثات الجديدة سوف يتمثل في تحقيق تقارب بين وجهات النظر المتعارضة حيال موضوع اللاَّجئين. إلاَّ أنه بما أن مسألة اللاَّجئين لا يمكن معالجتها على حدة دون أن تفضي هذه المعالجة إلى شيء جديد، فإن من الواضح أن المشكلات الأخرى التي ترتبط بها هذه المسألة، كمشكلة الحدود، سوف يتعين تناولها بالمثل. والحال أن هذه العروض لم يجر استبعادها رسميًّا من جانب محاورينا ولا يبدو من المستبعد أن تبادل وجهات النظر في بيروت سوف يجري استئنافه قريبًا في مدينة قد تكون جنيف.

وفي زخم اللحظة، توجه اللجنةُ إلى الدول العربية وإلى إسرائيل دعوات لعقد ما لن يكون مؤتمر صلح، بل مجرد اجتماع لن يشهد في نهاية الأمر جلسة مشتركة. والحال أن الانقلاب في سوريا في ٣٠ مارس/ آذار إنما يؤدي إلى تأخير الردود العربية، لكن المؤشرات الأولية تشير إلى أنها ستكون ردودًا إيجابية. وبشكلٍ موازٍ، تقرر اللجنةُ إنشاء لجنة تقانية مهمتها أن تقدم إليها تقريرًا حول التدابير التي يجب اتخاذها سعيًا إلى إعادةٍ لتوطين اللاَّجئين [في فلسطين] وإعادة لتوطينهم [خارجها] والنهوض بهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. واختيار مدينة سويسرية يفرض نفسه بسبب حياد البلد. ورودس مستبعدة، حيث إن العدد الكبير للوفود لا يسمح بجمعها في فندق واحد. ومن ثم فلابد من مدينة تتمتع بفنادق عديدة بما يسمح بعقد اجتماعات غير علنية بين المعنيين.

وفي ٧ أبريل/ نيسان، تنتقل اللجنةُ إلى تل أبيب لمقابلة بن جوريون، فيقبل مبدأ عقد اجتماع في لوزان. والموعد المحدَّدُ لبدء المؤتمر هو ٢٦ أبريل/ نيسان. وفي ١١ أبريل/ نيسان، ترسل اللجنةُ إلى الحكومة الإسرائيلية مذكرة تطلب منها فيها احترام حقوق ملكيات اللاَّجئين ومعاملة الأقليات معاملة حسنة على أراضيها والتعاون في حل مسألة اللاَّجئين. وفي ١٥ أبريل/ نيسان، تتعرض إسرائيل لنكسة

كبرى جرّاء رفض قيام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بالنظر في ترشيحها لعضوية المنظمة الدولية. وفي اليوم نفسه، ينشر البابا بيوس الثاني عشر منشورًا باباويًا جديدًا، *Redemptoris nostri*، يطالب فيه، بعبارات قوية، بتدويل القدس.

وفي تلك الأثناء، تقوم اللجنة الفرعية للجنة التوفيق بدراسة مسألة القدس من زاويةٍ عملية. ويتجه تفكيرها إلى تكوين منطقتين، يهودية وعربية، تتمتعان بالإدارة الذاتية، كما يتجه إلى وضع الأماكن المقدَّسة تحت سلطة منظمة الأمم المتحدة.

ويبدأ مؤتمر لوزان أخيرًا في ٢٧أبريل/ نيسان. وإسرائيل تشعر بالإحباط لأنها لم تتمكن من مواصلة المفاوضات الثنائية التي كانت جد مفيدة لها، إلاَّ أنه، علاوة على واقع أن أحد الموضوعات الرئيسية، ألاَ وهو مسألة اللاَّجئين، ينطوي على مقاربة شاملة، فإن الأمثلة التي قدمتها سوابق رودس قلَّما تُعَدُّ مُلزِمَةً للعرب. ويصل الوفد الإسرائيلي في موقف دفاعي لأن الغربيين يطلبون منه إبداء «لفتة» لصالح اللاَّجئين ولأن انضمام إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة لا يزال أمرًا مُعلَّقًا.

ويجري تكريس الأيام الأولى للإدلاء بتصريحات تتصل بالمواقف المبدئية ولعقد لقاءات غير رسمية. وخلال النقاش في منظمة الأمم المتحدة حول طلب إسرائيل الانضمام إلى المنظمة الدولية، يشير أبا إيبان إلى أن إسرائيل مستعدة للمساهمة في تسوية مسألة اللاَّجئين.

الهدنة الإسرائيلية – السورية[٤١]

كانت الهدنتان مع مصر والأردن مترافقتين مع استعراضات للقوة من جانب الإسرائيليين، وهي استعراضات سمحت لهم بفرض مطالبهم الترابية. وبالمقابل، نجد أن الهدنة مع لبنان، الذي تمتع بتأييد دولي قوي، لم تسمح بإيجاد الصلة التي كانت تل أبيب تتمناها بين الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية وانسحاب القوات السورية إلى هذه الحدود نفسها. وكان التنازل الوحيد الذي جرى الحصول عليه هو قبول دمشق لمبدأ الهدنة بحد ذاته، حيث إن الحكومة السورية كانت تود بالأحرى الحفاظ على الهدنة الجارية بدلاً من عقد اتفاق هدنة عامة.

وقد وافقت حكومة خالد العظم في نهاية المطاف على بدء مفاوضات بشأن الهدنة. وكان التوتر في البلد قويًا جدًا. وكان الرئيس القوتلي أسيرًا كالعادة

لوسواس الخطر الذي يمثله مشروع عبد الله الخاص بإقامة سوريا كبرى. إلاَّ أنه، فيما عدا الدروز، لم يهتم ببرنامج كهذا غير جانب ضئيل من عناصر المجتمع السوري. وشرق الأردن، الذي جرى النظر إليه بوصفه بدويًا بنظامه الأبوي والسلطوي، كان يعتبر متأخرًا في نظر النخب السورية. وكانت شريحة كبيرة من هذه النخب تميل إلى اندماجٍ مع العراق الذي كان يُنْظَرُ إليه على أنه بلد حديث ومُكَمِّلٌ [لسوريا] من الناحية الاقتصادية. وهذا هو المشروع المسمًّى بمشروع «الهلال الخصيب». وقد تذرع المؤازرون للعراق دعمًا له بالنزعة القومية العربية وبضرورة تعزيز القوى في مواجهة التهديد الإسرائيلي. وكان على القوميين العرب المعادين للإمبريالية أن يتحملوا المهمة الصعبة المتمثلة في أن يجعلوا من أنفسهم أنصار وحدة عربية على أساس جمهوري ومستقل في حين أن معظم البلدان العربية كانت ملكيات مرتبطة في أغلبها ببريطانيا العظمى عبر معاهدات تحالف عسكري.

ومثلما فعلت البرلمانات العربية الأخرى، قام البرلمان السوري بتشكيل لجنة برلمانية مهمتها دراسة أسباب الهزيمة(٤٢). والخلاصة دامغة لنظام القوتلي: انعدام تحديد اختصاصات كل من الجيش ووزارة الدفاع، عدم تماسك الجهاز العسكري الأمر الذي أدى إلى خلافات على جميع المستويات وانقسام الجيش إلى كتل متناحرة، دور المكتب الثاني خارج مهامه، خفض أعداد الجنود، غياب التدريب العسكري، عدم الاستعداد، ضعف التسليح، تورط الجيش في السياسة، خاصة في الانتخابات، استخدام الوزارة في تحقيق المصالح الشخصية.

ويحاول القوتلي التنصل من مسئوليته بإلقائها على العسكريين. والحال أن حسني الزعيم، قائد الجيش، إنما يحتج على الاتهامات الصادرة عن الأوساط البرلمانية كما عن رئاسة الجمهورية ويهاجم الأوساط السياسية بقوة. والزعيم، الذي ولد في عام ١٨٨٩، هو ضابط سابق في الجيش العثماني انتقل إلى المشاركة في التمرد العربي. وقد عمل فيما بعد في صفوف القوات الخاصة لشرق البحر المتوسط تحت قيادة فرنسية. وفي عام ١٩٤١، قاتل ضد القوات الأنجلو- ديجولية بل وحاول تنظيم حركة حرب عصابات. وقد طُرد من الجيش ونُفي حتى نيل الاستقلال. وهو من حيث تكوينه (يتكلم التركية أفضل من تكلمه بالعربية) كما من

حيث أصله الكردي، ليس قوميًا عربيًا. وهو بالأحرى معجبٌ متـأخرٌ بمـصطفى كمال [أتاتورك]. وهو قريب من السفارة الأميركية فـي دمـشق، لكنـه، خلافًـا لأسطورة راسخة، لا يبدو أنه قد لقيَ تشجيعًا من وزارة الخارجية الأميركية أو من وكالة الاستخبارات المركزية للاستيلاء على السلطة(٤٣). على أنه كان قـد اتـصل قبل عدة أسابيع من الانقلاب بالبعثة العسكرية الأميركية في دمشق وأفـضى لهـا بنواياه. وهدفه هو إقامة نظامٍ قوي في سوريا يكون حليفًا للولايات المتحدة يمكـن الاعتماد عليه. والحال أن محاوريه، على أقل تقدير، لم يقوموا بثنيه عـن نوايـاه. كما يبدو أنه قد أجرى اتصالات سابقة مع الإسرائيليين(٤٤).

وأيًا كان الأمر فإن الغربيين قد نظروا إلى انقلاب ٣٠ مـارس/ آذار ١٩٤٩ نظرة إيجابية. كما أن جانبًا لا بأس به من الرأي العام ومن الطبقة السياسية يرحب بسقوط القوتلي المتهم بالسلطوية وانعدام الكفاءة. ويتعهد الزعيم على الفور باستعادة حياة سياسية دستورية طبيعية. وفي الأسابيع الأولى لنظامه، يبدو أنه يميـل إلـى جانب الملكيتين الهاشميتين، ثم يتخذ موقفًا ضد مشروعي سوريا الكبرى والهـلال الخصيب ويحصل على التأييد من جانب مصر والعربية السعودية. ويبدو أن فرنسا والولايات المتحدة تشجعانه في هذا النهج. وقد تقارب مع حكومة بيروت وسلَّم لها أنطوان سعادة، وهو زعيم حزبٍ ناشطٍ، هو الحزب القومي السوري، والذي يتمثل برنامجه في توحيد جميع الأراضي السورية (سوريا، لبنـان، فلـسطين، الأردن، قبرص، سيناء ...) في دولة واحدة ترفض في آنٍ واحدٍ الهويات الطائفية والهويـة الإثنية العربية). والحال أن زعيم الحزب القومي السوري، وقد جرى اتهامه بإثارة قلاقل في لبنان، إنما يجري إعدامه بعد تمثيلية محاكمة نظَّمتهـا حكومـة ريـاض الصلح. وشأن لبنان من قبل، تبدو سوريا في موقف جيد لإجراء مفاوضات الهدنـة وغير معزولة كما كانت حال مصر والأردن.

وتبدأ مفاوضات الهدنة في ٥ أبريل/ نيسان ١٩٤٩. وقد تمنى الإسـرائيليون أن يقود بانش المحادثات، لكن الوسيط رفض ذلك، متعلِّلاً بما يشكو منه من إرهاق جسدي وذهني. وهو يفوض فيجييه المسئولية وإن كان يتابع الملف عـن قـرب. ويقدم المندوبون الإسرائيليون أنفسهم على أنهم مفوَّضون من جانب حكومتهم فـي حين أن نظراءهم مفوَّضون من جانب قائد الجيش السوري. فتعقب ذلك مواجهـة

حول اختصاصات كل من الجانبين. ويؤكد السوريون أنهم، عندما يحين الوقت لذلك، سوف تكون لهم سلطة التوقيع باسم حكومتهم.

ودون علمٍ من جانب ممثلي منظمة الأمم المتحدة، يوضح المندوبون السوريون أن سوريا مستعدة للانتقال فورًا إلى اتفاق صلح مع تبادلٍ للسفراء وفتح للحدود وإقامة علاقات اقتصادية طبيعية. وفي المقابل، يرى السوريون أنهم سوف يحتفظون بمواقعهم في فلسطين مع حصولهم على نصف بحيرة طبرية. فيصلهم رد بن جوريون الذي يرى أن من غير الوارد حرق مرحلة اتفاق الهدنة وأن على السوريين الانسحاب إلى الحدود الدولية. وعلى نقيض ذلك، يقوم الجيش الإسرائيلي بتغلغلٍ محدودٍ في الأراضي السورية لكي يقايضِ سوريا بها. لكن سوريا تتمتع في هذا الملف بمساندة دولية ضخمة ويضطر الجيشُ الإسرائيلي إلى الانسحاب.

وفي الاجتماع الثاني، في ١٣ أبريل/ نيسان، يعقد رئيسا الوفدين اتفاقًا لوقف إطلاق النار على أساس قرار ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨ الذي يحظر أي لجوء إلى القوة العسكرية أيًا كان شكله. وهذا الإجراء يظل ساري المفعول طالما لم يقم مجلس الأمن بإلغائه صراحةً. وهكذا يجد السوريون أنفسهم في مركز قوةٍ فيما يتعلق بالانسحاب إلى الحدود الدولية. وفي الأيام التالية، يقترحون، في محادثات غير رسمية، عقد لقاء قمة بين الزعيم وبن جوريون. فيطرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، كشرط مسبقٍ لذلك، الانسحاب إلى الحدود الدولية. وفي أواخر الشهر، يصبح المأزق مستحكمًا تمامًا. فيفكر بن جوريون وعسكريوه عندئذ في شن عملية قد تصل إلى حد احتلال جزء من الجولان. وهم يتخلون عن هذه الفكرة بسبب الظرف الدولي (مؤتمر لوزان، ضم إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة). والتوتر في الساحة قوي، إذ يطلق السوريون النار على زوارق صيد إسرائيلية على المسطحات المائية الكبرى المتنازع عليها (بحيرتي الحوله وطبريه) ويحاولون الصيد في هذه المناطق نفسها[٤٥].

ويعمل بانش وفيجييه من أجل حلٍّ وسطٍ يجد ترحيبًا من الجانب السوري. ويدعو هذا الحل إلى انسحاب الجيش السوريِ من جزء من مواقعه المتقدمة، بما يؤدي إلى خلق منطقة لا تخضع لسيطرة أحد. ويجري تقديم الاقتراح في اجتماع ١٠ مايو/ أيّار. وعندئذ يتحرك الوفدان تحركًا براجماتيًّا يمضي في اتجاه تكوين

منطقة منزوعة السلاح. وفي الوقت نفسه، يقترح الزعيم إعادة توطين ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا. ويتمسك بن جوريون برفضه. فيقترح شاريت أن يكون هو الذي يلتقي بالزعيم. فيرفض الجانب السوري ذلك، مشيرًا إلى عدم تناسب المستوى. وفي ذلك الوقت، يتجسد تقارب الزعيم مع مصر والعربية السعودية، بيد أن الرجل مازال يعتمد على الطبقة السياسية التقليدية. وعادل أرسلان، وزيره للشئون الخارجية، وهو من مخضرمي القومية العربية، إنما يتخذ موقف العداء السافر لهذا النهج[٤٦]. وبما أن عادل أرسلان يرفض لقاء شاريت، فإن الزعيم يقترح أن يكون الذي يقابل شاريت أحد الدبلوماسيين الكبار[٤٧]؛ لكن شاريت يرفض هذا الاقتراح.

وقد تمكن الزعيم من الاستفادة من عروضه لكي يفوز بتأييد واشنطون. والحال أن المسئولين الأميركيين إنما يرون في هذه العروض إمكانية لخلق سابقة من شأنها إحداث انفراج في مجمل الوضع والسماح بالتوصل إلى تسوية نهائية[٤٨]. وهكذا يمكن للزعيم تقديم نفسه على أنه معتدل حيال المطالب الإسرائيلية[٤٩]، مع تعزيزه لسلطته في سوريا. وهو يحظر الأحزاب السياسية ويجعل من نفسه رئيسًا عبر استفتاء ويعلن نفسه مشيرًا. وهو يتذرع بهذه التطورات الداخلية لكي يفسر التأخر في مفاوضات اتفاقية الهدنة. وواشنطون تعتبره الشريك المثالي لأنه يمثل سلطة قوية ومصلحًا اجتماعيًا ومعاديًا للشيوعية ومستعدًا للمشاركة في تسوية للنزاع الإسرائيلي – العربي. ثم إن الأميركيين لا يحتلون صدارة المسرح، ذلك أن انتباه المعاصرين كان منجذبًا إلى العودة القوية الظاهرة والفعلية من جانب فرنسا إلى سوريا عبر وعودٍ بالمساعدة في إعادة تنظيم الجيش وتجهيزه بالعتاد وعبر مساندةٍ لسياسة أصبحت مناوئة بشكلٍ واضحٍ للهاشميين ولحليفهم البريطاني.

وبعد فشل هذه المقاربة الشاملة، يقترح ڤيچيبه وبانش في ٨ يونيو/ حزيران حلاً وسطًا جديدًا: أن ينسحب الجيش السوري إلى الحدود الدولية وبذلك يصبح القطاع الذي يتم الانسحاب منه منطقة منزوعة السلاح. ويتعمد الوسيطان التزام الصمت حيال مسألة السيادة على تلك المنطقة. وعلى أي حال، فإننا لا نزال ضمن إطار اتفاق عسكري وانتقالي بصورة خالصة وهو إطار يترك المسائل السياسية مفتوحة. والمنطقة منزوعة السلاح لها ميزة تجميد المشكلة انتظارًا لتسوية نهائية.

وسوف يحاذي خطُ الفصلِ الجديدُ الحدود الدولية في جميع المناطق التي لم يتخط فيها المتحاربان هذه الحدود. وفي القطاعات الأخرى، سوف يكون الخط في منتصف الطريق بين المواقع المحدَّدَة لكل جيش عند قيام الهدنة. وسوف يجري التصريح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم في المناطق منزوعة السلاح حيث ستقوم قوات شرطة محلية بحفظ النظام تحت إشراف لجان الهدنة وممثلي منظمة الأمم المتحدة. ويقبل الطرفان هذا المبدأ في ١٦ يونيو/ تموز. والمسألة التالية هي معرفة من الذي ستكون له سلطة إدارة المنطقة. ويرى السوريون أنها منظمة الأمم المتحدة أو لجنة الهدنة وهو ما يعني الشيء ذاته. لكن الإسرائيليين يطالبون لأنفسهم بالسلطة المدنية. فيرفض بانش حسم المسألة، وذلك لإدراكه التام أن من شأن توضيحٍ للملف أن يجازف بأن يؤدي إلى فشلٍ للمفاوضات. فيقترح الصيغة الغامضة التي تذهب إلى أن اليهود والعرب (لا السوريين) سوف يديرون شئونهم مباشرةً على أساسٍ محليٍّ وتحت إشراف رئيس لجنة الهدنة.

وبعد مفاوضات جديدة وشاقة، يتم توقيع الاتفاقية في ٢١ يوليو/ تموز ١٩٤٩. وهي تستعيد الشروط العامة للاتفاقيتين مع مصر والأردن. والشيء الجوهري هو المادة الخامسة المتعلقة بالمنطقة منزوعة السلاح:

المادة الخامسة

١. من المناسب التشديد على أن الترتيبات الواردة أدناه والمتصلة بخط الهدنة الفاصل بين القوات المسلَّحة الإسرائيلية والسورية وبالمنطقة منزوعة السلاح لا يجوز تفسيرها على أن لها أي علاقة من أي نوع بالاتفاقات الترابية النهائية التي تهم الموقِّعَيْن على هذه الاتفاقية.

٢. تماشيًا مع روح قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨، جرى تحديد خط الفصل والمنطقة منزوعة السلاح للفصل بين القوات المسلَّحة للدولتين الموقِّعتين بشكل يساعد على تقليل احتمالات الاحتكاك والاصطدام كما يساعد على الاستعادة التدريجية لحياة مدنية طبيعية في المنطقة منزوعة السلاح، دون أن يؤثر ذلك على التسوية النهائية.

٣. خط الهدنة الفاصل سيكون على النحو المحدد به على خارطة الملحق الأول لهذه الاتفاقية. وسوف يحاذي خط الهدنة الفاصل خطًّا يمر بمنتصف الخطوط التي حدَّدَتها الهدنة القائمة، على نحو ما كرستها لجنةُ مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة للقوات الإسرائيلية

والسورية. وحيثما تحاذي الخطوطُ التي حددتها الهدنةُ القائمةُ الحدودَ الدوليـة بـين سـوريا وفلسطين، فإن خط الهدنة الفاصل سوف يحاذي هذه الحدود.

٤. القوات المسلَّحة للدولتين الموقِّعتين لن تتخطى في أي موقع خط الهدنة الفاصل.

٥. أ) حيثما لا يتماشى خط الهدنة الفاصل مع الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين، فإن المنطقة الواقعة بين خط الهدنة الفاصل والحدود سوف يجري إعلانها منطقةً منزوعة السلاح، وذلك إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية ؛ والقـوات المسلَّحة للدولتين الموقِّعتين سوف تكون مُستَبْعَدَةً منها بالكامل ولن يُسْمَحَ فيها بأي نشاط من جانب قوات عسكرية أو شبه عسكرية. وينطبق هذا البند على قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءًا من المنطقة منزوعة السلاح.

ب) أي تقدم في المنطقة منزوعة السلاح من جانب قوات مسلَّحة عسكرية أو شبه عسكرية، لهذا الطرف أو ذاك من الطرفين الموقِّعين، سوف يُعَدُّ انتهاكًا صارخًا إذا ما أكد وقوعه ممثلو الأمم المتحدة المذكورون في الفقرة الفرعية أدناه.

ج) رئيس لجنة الهدنة المشتركة، المنشأة بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقيـة ومراقبو الأمم المتحدة الذين يشكلون جزءًا من هذه اللجنة سوف يكونون مسئولين عن التنفيذ الكامل لهذه المادة. [...]

هـ) سوف يكون لرئيس لجنة الهدنة المشتركة الحق في التصريح بعودة المدنيين إلى قرى ومجتمعات المنطقة منزوعة السلاح واستخدام عدد محدود من رجـال الشرطة الذين سيتم تجنيدهم محليًا سعيًا إلى كفالة الأمن في داخل المنطقة، وسوف يراعي في هذا الصدد خطة الإخلاء المذكورة في الفقرة الفرعية د من هذه المادة.

٦. على كل جانب من جانبي المنطقة منزوعة السلاح سوف تنشأ مناطق، منصوص عليها في الملحق الثالث لهذه الاتفاقية، لن توجد فيها غير قوات دفاعية، وسوف تكـون هـذه القوات متماشية مع التعريف المحدَّد لها في الملحق الخامس لهذه الاتفاقية.

والحال أن إدوار – فيليكس جيون، ممثل فرنسا في تل أبيب، إنما يحلل بنفاذِ بصيرةٍ غموض المادة الخامسة الخطير(٥٠):

إذا ما صدَّقنا السيد ڤيجييه (وعدم الدقة المقصود في النص يؤكد رأيه) فإن الاتفاق قلَّما يستند في النهاية إلاً إلى سوء تفاهم، أو على الأقل إلى التباس. فـالواقع أن السوريين إنمـا يظنون أنهم يحتفظون على الأراضي المحتلة بشكل من أشكال الحق الأسمى، والسيادة تقريبًا (ناهيك عن دعاواهم الإقليمية في منطقة البحيرتين).

والإسرائيليون من جانبهم، وبقدر ما تنص المادة الخامسة على الاستعادة التدريجية للحياة المدنية الطبيعية في المناطق منزوعة السلاح، يظنون أن هذه الحياة تشكل، عبر السيطرة الإدارية، عنوان سيادة، في حين أن الاتفاق يترك هذه المشكلة مفتوحة.

ومن ثم فإن الهدنة إنما تحجب الخلافات والمشكلات الأساسية ؛ وهي لا تحلها البتة، وسوف يعاودُ الخلافُ الظهورَ ما أن يجري تناول مسائل الحدود، في مفاوضات الصلح.

وعلى الفور، يجري الاتجاه إلى تنفيذ التحريكات المنصوص عليها للقوات، بينما تجتمع لجنة الهدنة بإيقاعٍ أسبوعيٍّ اعتبارًا من ٢٥ يوليو/ تموز.

وفي ١٤ أغسطس/ آب، وقع في سوريا انقلاب عسكري جديد بقيادة سامي الحناوي. فيجري إعدام حسني الزعيم على الفور. وتتعهد الحكومة الجديدة باحترام الاتفاقات المعقودة. وأحد منظمي الانقلاب هو فوزي سَلو، المفاوض والموقِّع الرئيسي على اتفاق الهدنة. والنظام الجديد الذي يقوده الحناوي لا يذكر اتفاق الهدنة ضمن فضائح حسني الزعيم، المتهم بالأحرى بالانصياع أكثر من اللازم للمصالح الفرنسية. وفي منظور العصر، تظهر المجموعة الحاكمة الجديدة بوصفها مرتبطة بالبريطانيين والهاشميين. ويجري انتخاب جمعية تأسيسية في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩ ويبدو أن مهمتها الأولى يجب أن تتمثل في تحقيق الهلال الخصيب مع العراق، الأمر الذي يثير انزعاج إسرائيل، قليلة الرغبة في رؤية قيام تكتل عربي قوي على حدودها. كما يستثير المشروع عداوة جانب من الجيش يقوم، تحت قيادة أديب الشيشكلي، بالإطاحة بنظام الحناوي في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩. ويكتفي الشيشكلي بالاحتفاظ بالسيطرة على الجيش ويسمح باستعادة المؤسسات البرلمانية. على أن التعايش يبدو صعبًا بين الطبقة السياسية والجيش، الذي يتصرف كمؤسسة منفصلة.

مؤتمر لوزان[٥١]

بعد فترة من الرصد والمعاينة، يصبح الفاعلون مستعدين، في الأسبوع الثاني من مايو/ أيّار، للدخول في صلب الموضوع. فالعرب يريدون التحدث عن اللاّجئين بينما يريد الإسرائيليون التحدث عن التحديدات الترابية. ودون الرغبة في

اقتراح حل، تقترح اللجنةُ على الأطراف الاتفاق على أساسٍ للانطلاق. وكما يوضح ذلك بوازانچيه، في ١٠ مايو/ أيَّار، فإنه:

بما أن رؤساء الوفود العربية والوفد اليهودي قد اجتمعوا كلهم الآن في لوزان، فقد بدا لي أن من الضروري المضي خطوة أبعد إلى حدٍّ ما ومعرفة ما إذا كان بالإمكان تناول مسألة الحدود انطلاقًا من أساسٍ للعمل يكون مقبولاً من جانب الطرفين.

ومن ثم فقد التقيت، بوصفي رئيسًا للَّجنة، وذلك في عدة مناسبات وبشكل منفصلٍ، في يومي السبت والأحد، بالسيد عمون – رئيس الوفد اللبناني– الذي مثَّلَ الوفود العربية وبالسيد إيتان، رئيس الوفد الإسرائيلي. وسألتهما ما إذا كان بوسعهما أن يقترحا على اللجنة أساسًا للعمل. ولم يبد أن أيًّا منهما على استعداد لطرح اقتراح ؛ وقد أعلنا، بالمقابل، استعدادهما لأن يدرسا بروح إيجابية أي اقتراح تطرحه اللجنة.

وعندئذ فقد اقترحتُ عليهما، بالاتفاق مع زملائي، بأن نتخذ كأساسٍ خطة التقسيم المعتَمَدة في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، مع إعلان أنه لا خطط برنادوت ولا خطوط الهدنة الأولى والثانية، ولا خطوط الهدنة العامة يمكن أن يكون لها في نظر اللجنة والأمم المتحدة قيمة مماثلة للقيمة المعطاة لتوصية الجمعية العامة التي وافق عليها، علاوة على ذلك، بلدان عضوان في لجنة التوفيق. وقد أضفتُ أن من الواضح أن اللجنة ترى أن الأمر يتعلق قبل أي شيء بالعثور على وسائل لبدء نقاش بين الطرفين وأن من الواجب التفكير في تعديلات ترابية مهمة.

وسوف أجيز لنفسي عدم الاسترسال في الحديث عن التبادلات الطويلة للآراء التالية خلال يومي الاثنين والثلاثاء، مكتفيًا بالتشديد على التفاهم المبدئي الذي توصلنا إليه مع الوفود. وقد طلبَ وفدُ إسرائيل أن لا يُشار علانيةً إلى موافقته. وشدَّدت الوفودُ العربيةُ على ذكر إعادة اللاَّجئين إلى ديارهم بوصفه أحد الأهداف المتوخاة خلال المحادثات بشأن مسألة الحدود وعلى أن محضرين محرَّرين بالشروط نفسها وتُلْحَقُ بهما خارطة لخطة التقسيم سوف يجري توقيعهما، أحدهما من جانب اللجنة والوفود العربية والآخر من جانب اللجنة والوفد اليهودي. وهو ما تقرر في نهاية المطاف، ولكن بعد تعديلات متعددة لنصٍّ أُرْسِلهُ إلى الوزارة مُرْفَقًا [بهذا التقرير]. والحال أن الإعلان عن تصويت اللجنة السياسية لصالح ضم إسرائيل [إلى الأمم المتحدة] قد أوجد عقبات جديدة في وجه الاتفاق على ترتيبٍ، إذ دفع الدول العربية إلى طرح مطالب جديدة، خاصةً فيما يتعلق بالإشارة إلى مسألة اللاَّجئين.

وفي ١١ مايو/ أيّار، توافق الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على انضمام إسرائيل إلى أعضائها، مع طرح شروطٍ، وذلك بأغلبية ٣٧ صوتًا في مقابل ١٢ صوتًا وامتناع ٩ دول عن التصويت:

إذ تَرْصُدُ التصريح الذي تقبلُ الدولةُ اليهوديةُ بموجبه دون تحفظٍ جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامها منذ اليوم الذي ستصبح فيه عضوًا في الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى القرارات التي اتخذتها في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ و ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، وإذ تُذَكِّرُ بتصريحات ممثل الحكومة الإسرائيلية أمام اللجنة السياسية الخاصة والتي تتعلق بتطبيق هذه القرارات.

تُقَرِّرُ ضم إسرائيل إلى منظمة الأمم المتحدة.

وبحسب ما كان مُتَّفَقًا عليه، تقوم الأطراف في اليوم التالي، ١٢ مايو/ أيَّار، بالتوقيع، بشكل منفصل، على ما جرى الاتفاق على تسميته ببروتوكول لوزان:

إن لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين والتابعة للأمم المتحدة، رغبةً منها في أن يتم التوصل في أقصر وقتٍ إلى تحقيق الأهداف التي حُدِّدَتْ لها بموجب قرار ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ – فيما يتعلق باللاَّجئين واحترام حقوقهم وتأمين ممتلكاتهم وكذلك المسائل الترابية والمسائل الأخرى–، تقترحُ على وفود الدول العربية ووفد إسرائيل قبول الوثيقة المرفقة كأساس للنقاش مع اللجنة.

وقد وافقت على هذا الاقتراح الوفودُ المعنية، رغبةً منها في أن ينصب تبادلُ الآراء الذي تجريه اللجنة مع الطرفين على التعديلات الترابية الضرورية لتحقيق الأهداف التي سبقت الإشارةُ إليها.

والوثيقة المرفقة وغير المشار إليها بشكل محدَّد ليست سوى خارطة خطة التقسيم. وبحسب التعهدات المتَّخذة، فإن المعلومات المحدَّدة بشأن مضمون الاتفاق لا يجري نقلها إلى الصحافة. ومن جهة أخرى، يرفض الإسرائيليون التباحث مع السوريين طالما أنه لم يجر توقيع اتفاق الهدنة. وهذا الحرص على التكتم إنما يرجع، لأسبابٍ متعارضة تمامًا، إلى أن أيًّا من الطرفين لا يريد إفشاء مضمون الاتفاق. فبالنسبة للعرب، سيعني ذلك أنهم اعترفوا بخطة التقسيم، ومن ثم بدولة إسرائيل، وبالنسبة للإسرائيليين، فإن المضمون الترابي هو مثار الجدل. ثم إن الإسرائيليين لا يرون في الوثيقة غير **أحد** أسس النقاش بينما هي بالنسبة للعرب **أساس** النقاش.

وبما أن الإسرائيليين والعرب لا يلتقون، فإن اللجنة إنما تلعب دور الوسيط، الأمر الذي يمنحها قدرًا من السلطة. وهكذا فإن الإسرائيليين يطالبون برحيل كل القوات العربية عن الأرض المخصصة [في خطة التقسيم] للدولة العربية [الفلسطينية] لأن وجودها يمثل احتلالاً عسكريًا غير شرعي. فتسألهم اللجنة ما إذا كانوا مستعدين لعمل الشيء نفسه، وبما أن الرد سلبي، فإن اللجنة لا تنقل طلبهم [إلى العرب]. وتُشَدِّدُ اللجنة: إذا كانت إسرائيل تعترف بحق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، فلابد من الاتجاه إلى إعادة اللاَّجئين قبل أيِ مشاورات.

ويرجع العرب إلى الأولوية التي أعطوها لمعالجة مسألة اللاَّجئين مع ربطها بالمسألة الترابية. وهم يرون أنه سيكون بالإمكان لمرحلةٍ أولى لعودة اللاَّجئين إلى ديارهم أن تتم في الأراضي التي استولت عليها إسرائيل خارج حدود خطة التقسيم لأن الإسرائيليين قد تعهدوا بالانسحاب من هذه الأراضي بموجب بروتوكول لوزان ... ويقترح الإسرائيليون توسعًا ترابيًا جديدًا باللعب بشكل متناقض على التعريف الذي يجب إعطاؤه لفلسطين العربية. فهم يؤكدون تارة على عدم شرعية وجود الدول العربية في فلسطين لأنه يجب أن تكون هناك دولة عربية فلسطينية ويلمحون تارة أخرى إلى أن إسرائيل لها الحق في المطالبة بجزء على الأقل من الأرض المخصصة لهذه الدولة، كما يقول ذلك بوازانجيه في ٢٠ مايو/ أيَّار:

اتصل اقتراحُ إسرائيل الثاني بحدود لبنان ومصر. فإسرائيل تعلن استعدادها لقبول حدود فلسطين زمن الانتداب، أي لأن تضم إليها [إلى إسرائيل] الجليل الغربي ومنطقة غزة اللذين لم تخصصهما لها خطةُ التقسيم. وستكون مستعدة للإبقاء على اللاَّجئين الموجودين الآن في منطقة غزة، بشرط أن يصبحوا مواطنين في إسرائيل وأن يتم منحها مساعدة مالية دولية لإعادة توطينهم.

ولم يقدم السيد إيتان أي سندٍ لتبرير هذه المطالب، أللهم إلاَّ أن لبنان ومصر لا يبدو أن لأيهما أهدافًا إلحاقية. وعندئذ فقد جرى لفت نظره إلى أن إنشاء دولة عربية فلسطينية ليس افتراضًا يمكن استبعاده تمامًا. وفي هذه الحالة، ماذا سيكون مصير الجليل؟ فلم يرد السيدُ إيتان على السؤال.

ويرجع مشروع إسرائيل الخاص بضم قطاع غزة إلى تقليلِ من وزن الواقع الديموغرافي لهذه الأرض الصغيرة. فالتقدير الإسرائيلي يذهب إلى أن عدد سكانها

١٨٠ ٠٠٠ نسمة، بمن في ذلك من ذهب إليها من اللاَّجئين. وبعد ذلك بوقت قصير، يدركُ الخبراءُ أن عدد السكان يصل بالأحرى إلى ٣١٠ ٠٠٠ نسمة بينهم ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ. وعلاوة على التوسع الترابي على طول الساحل وعلاوة على توفير وضع أمني أفضل، فإن من شأن الضم أن يضع حدًّا للخوف الإسرائيلي المتسلط من أن يسحب البريطانيون قواتهم من قاعدة قناة السويس ليعيدوا نشرها في قطاع غزة، بما يضع إسرائيل بذلك بين فكي كماشة لأنهم موجودون بالفعل في شرق الأردن. والحال أن هذا الاقتراح كان قد طُرِح لأول مرة من جانب بن جوريون خلال لقاءٍ مع إتريدجٍ في ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٤٩[٥٢].

وتنزعج الولاياتُ المتحدةُ من عدم إحراز تقدم في لوزانٍ. وفي ٢٨ مايو/ أيَّار[٥٣]، يرسل ترومان رسالة عاجلة إلى بن جوريون يُذَكِّرُ فيها بالموقف التقليدي لإدارته: إن حصول إسرائيل على مزيد من الأراضي قياسًا إلى خطة التقسيم إنما يجب أن يتم على أساس تعويضاتٍ مساويةٍ. وإذا ما تمسكت إسرائيل بموقفها الحالي، فسوف تتحمل المسئولية عن فشل محادثات لوزان وسوف تكون الولاياتُ المتحدةُ مضطرة إلى إعادة النظر في موقفها. ورد فعل بن جوريون الفوري هو التأكيد (دون إجازة نشر هذا التأكيد) للسفير الأميركي، ماكدونالد[٥٤]، على أن «الولايات المتحدة قوية ونحن ضعفاء ؛ وبالإمكان القضاء علينا ؛ لكننا لا ننوي الانتحار بقبول تسوية ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني في حين أن الظروف قد تغيرت اليوم بالكامل»[٥٥].

والحاصل أن الرد الإسرائيلي، الذي جرى التعبير عنه بلغة دبلوماسية[٥٦]، إنما يرفض مبدأ التعويضات الترابية. ويذهب الرد إلى أن إسرائيل لها الحق في كل الأراضي التي خصصتها لها خطة التقسيم بالإضافة إلى الأراضي الضرورية لأمنها. وهي لا تتحمل أي مسئولية عن مأساة اللاَّجئين. فهؤلاء الأخيرون ينتمون إلى الجماعات التي أشعلت نيران الحرب. والتاريخ لا يعرف حالةً جرت فيها عودة إلى الديار، في هذه الظروف[٥٧]. وعجلة التاريخ لا يمكن أن ترجع إلى الوراء والاقتصاد العربي أنقاضٌ وقد أصبح المجتمع يهوديًا بصورة جوهرية. ومن واجب إسرائيل أن تتحمل عبء هجرة يهودية ضخمة ولا يمكنها أن تتحمل – كإضافةٍ إلى هذا العبء– عبء عودة اللاَّجئين العرب.

والحكومة الإسرائيلية، المنزعجة، تعيد طرح اقتراحها الخاص بضم قطاع غزة بتصويره على أنه عملية إنسانية من شأنها السماح باستعادة حياة طبيعية للاّجئين المعنيين. وسوف يمثل ذلك عبئًا فادحًا على الاقتصاد الإسرائيلي، لكنه سيكون بمثابة مساهمة حقيقية في تسوية مسألة اللاّجئين. وفي الوقت نفسه، يقترح الوفد الإسرائيلي أن تتمثل نقطة الانطلاق باتجاه تسوية شاملة في اتفاقيات الهدنة مع التأكيد على تماشي هذا الاقتراح مع بروتوكول لوزان. وترى اللجنة في ذلك رغبة في القفز على البروتوكول. وهي ترى أن اتفاقيات الهدنة لم تكن غير خطوة نحو السلم.

وللضغط على الأردن، يقترح الوفد الإسرائيلي في ٢٠ يونيو/ حزيران أن يكون لسكان المناطق العربية من فلسطين الحق في تقرير مصيرهم. فهذه المناطق قد تطلب الاستقلال السياسي. وتبدو إسرائيل مستعدة للتعاون في دراسة إجراء استفتاء.

وعلى هامش هذه المقترحات الرسمية، يتصل الإسرائيليون بمحمد نمر الهواري، الذي يمثل اللاّجئين الفلسطينيين في مؤتمر لوزان. وكان الزعيم السابق لحركة النجادة[٥٨] قد تم انتخابه رئيسًا للمؤتمر العام للاّجئين الفلسطينيين الذي عقد في مارس/ آذار ١٩٤٩ في رام الله. وهو مستعد للتعاون مع الإسرائيليين لتأمين عودة اللاّجئين. وتدور محادثات حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية مرتبطة بإسرائيل. وعندما تبدأ المسألة في الانكشاف، يحظر الأردنيون تحرك الهواري المتهم بالخيانة. وسوف يضطر الرجل إلى طلب اللجوء إلى إسرائيل حيث سيصبح قاضيًا في المحاكم العربية. وحتى مع أنه أمكن رؤية ارتسام «خيار فلسطيني» في هذه المسألة، فإن الهدف قد تمثل بالأخص في إزعاج الأردنيين.

وقد رأى ترومان أن الإسرائيليين لا يلعبون اللعبة المطلوبة وأنهم يجازفون بذلك بفقدان واحد من أفضل أصدقائهم[٥٩]. فيوافق على الموقف الحازم الذي اتخذه إتريدج في مواجهة المواقف الإسرائيلية[٦٠]. لكن هذا الأخير، الذي لم يكن إلاّ في مهمة مؤقتة والذي أحبطه عدم مساندة الرئيس له (كان قرض الـ ١٠٠ مليون دولار قد مُنح دون شروط سياسية)، إنما يعود إلى الولايات المتحدة وتتأخر واشنطون في تعيين خلف له، الأمر الذي يُضعف سلطة اللجنة. وفي هذه الظروف،

تستجيب اللجنة لاقتراحٍ أميركي بتعليق أعمالها من ١ إلى ١٨ يوليو/ تموز، على أن تواصل اللجانُ الفرعيةُ اجتماعاتها. وهذه الفسحة الزمنية، تسمح للّجنة بإعادة تحديد شروط عملها، كما يوضح ذلك بوازانچيه في ٢٤ يونيو/ حزيران(٦١):

> في نهاية هذه الفسحة الزمنية القصيرة، سوف تتطرح مسألة ما إذا كان على اللجنة أن تواصل مهمتها في التقريب بين الطرفين مع الاقتصار على نقل الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي يجري إبلاغها بها أو ما إذا كان عليها، كما فَعَلَتْ ذلك عند توقيع محضر ١٢ مايو/ أيَّار، اتخاذ بعض المبادرات، بالاتفاق مع الأطراف. وسوف يكون بوسعها، مثلاً، أن تقترح – بعد أن تكون قد اتجهت إلى استطلاعات للمواقف، وإذا لم تكن استطلاعات المواقف هذه مخيِّبةً للآمال كثيرًا– أسس تسوية ترابية. وهكذا فإنها سوف تقوم بمهمة وساطة وليس بمهمة توفيق.

وترصدُ الدبلوماسيةُ الأميركية تناقض الخطاب الإسرائيلي: إذ لا يمكن، في وقت واحدٍ، التأكيد على أن إسرائيل لا تملك إمكانات استقبال اللاّجئين العرب والمطالبة بقطاع غزة الذي يضم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ! (٦٢) وقد لجأ الإسرائيليون إلى سلاحهم المألوف: التدخل المباشر لدى ترومان من جانب ڤايتسمان، الذي أصبح رئيسًا لدولة إسرائيل دون أن تكون له سلطة حقيقية. ففي رسالته المؤرَّخة في ٢٤ يونيو/ حزيران(٦٣)، يستعيد الحجج التي كان قد تم خلقها بالفعل: إن إسرائيل لا تطلب إلاَّ أن تكون على علاقات سلمية مع جيرانها، والدول العربية لا تملك أي حق في أراضي فلسطين العربية، أمَّا الأراضي التي تحوزها إسرائيل فهي تحوزها بشكل شرعي بحكم اتفاقات الهدنة، وعودة اللاّجئين مستحيلة اقتصاديًّا ومن شأنها أن تشكل خطرًا مميتًا بالنسبة للدولة الناشئة. وإذ يدعو الأميركيون الحكومة الإسرائيلية بإلحاحٍ إلى تقديم لفتة، فإنها تتعهد، عبر لجان الهدنة، بالسماح بعودة نساء وأطفال (صبيان دون الرابعة عشرة من العمر وصبايا دون السادسة عشرة من العمر) ينتمون إلى رؤساء عائلات عربية مقيمة في إسرائيل(٦٤). ولا يجب لعددهم الإجمالي أن يتجاوز ٢٠ ٠٠٠ شخص.

ثم إن المصريين، الذين تعرضوا بالأحرى لجسِّ نبضٍ نشيطٍ من جانب الأميركيين الذين يعرضون مساعيهم الحميدة فيما يتعلق بتنازلٍ [من جانب مصر]

عن قطاع غزة – في نهاية المطاف– للإسرائيليين، إنما يتهربون من التجاوب. فهم يوضحون أن هذا التنازل لا يمكن أن يتم إلاَّ على أساس مقابلٍ ترابي، وهو ما يعيد طرح مسألة النقب. فتدرس الولايات المتحدة بتجاوبٍ هذا الاقتراح الذي يتماشى مع موقفها المبدئي(٦٥). فإذا ما تعين رجوع النقب الجنوبي إلى العرب، بما يُوجد اتصالاً ترابيًا بين مصر والأردن، فسوف يتعين حصول إسرائيل على ضمان لحرية الوصول إلى البحر الأحمر، مثلما سيحصل العرب على ضمان لحرية الوصول إلى حيفا ويافا. ويمكن لحلٍ آخر أن يتمثل في تحييد النقب الجنوبي مع إتاحة حرية الحركة فيه للعرب وللإسرائيليين على حدٍّ سواء.

إنشاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

يؤدي عقد الهدنة مع سوريا، في ٢٠ يوليو/ تموز، إلى انتهاء مهمة القائم بأعمال الوسيط. وهو نفسه يقر بذلك في تقريره إلى مجلس الأمن في ٢١ يوليو/ تموز. وترمز الاتفاقات إلى توقف القتال في فلسطين وتُشَكِّلُ اتفاقات عدم اعتداء. ويبقى تطبيق قرار ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ والذي ينتمي إلى مجال اختصاص لجنة التوفيق.

وكانت بعثة المراقبين تابعة للوسيط وكانت ضرورية لتنفيذ اتفاقيات الهدنة وللإبقاء على الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، ينكبُّ مجلسُ الأمن على دراسة المسألة. فيبدو الاتحاد السوفييتي متشدِّدًا تشدُّدًا خاصًّا إذ يطالب بإلغاء بعثة المراقبين، بل ولجنة التوفيق. وُعلاوة على تأييد الاتحاد السوفييتي للسياسة الإسرائيلية، فإنه يسعى إلى العمل على زوال المؤسسات التي جرى استبعاده منها والتي يوجد فيها الأميركيون. والرهان الحقيقي هو ما إذا كان يجب إخضاع بعثة المراقبين للجنة التوفيق أو جعلها تابعة للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ولمجلس الأمن في وقت أصبح فيه رؤساء لجان الهدنة مُحَكِّمين مقبولين لدى الطرفين(٦٦). ويُذَكِّرُ بانش بأنه كان في انزعاج دائم في مفاوضاته من جراء انتهاكات الهدنة التي كان يتعين معالجتها على وجه السرعة والإلحاح. ثم إن لجنة التوفيق لا يرد ذكر لها في اتفاقيات الهدنة، وذلك استجابة لطلب من جانب الإسرائيليين. وأخيرًا فإن أعضاء اللجنة ليسوا

ميالين إلى تحمل مسئولية كهذه. ومجلس الأمن يعاين ذلك بالقرار رقم ٧٣ الصادر في ١١ أغسطس/ آب ١٩٤٩:

إن مجلس الأمن،

وقد عاين بارتياحٍ مختلف اتفاقات الهدنة التي قامت الأطراف المنخرطة في حرب فلسطين بعقدها عن طريق المفاوضات، تماشيًا مع قراره الصادر في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ ؛

يُعَبِّرُ عن الأمل في أن الحكومات والسلطات المعنية، وقد تعهدت، خلال المفاوضات التي تقودها الآن لجنة التوفيق، بالاستجابة إلى طلب الجمعية العامة التي دعتها، في قرارها الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، إلى توسيع مجال مفاوضات الهدنة وإلى السعي إلى اتفاقٍ عن طريق المفاوضات، أكانت المفاوضات المباشرة أم مع لجنة التوفيق، سوف تتوصل بسرعةٍ إلى تسوية نهائية لجميع المسائل التي لم تتفق بشأنها بعد ؛

وينوه بأن اتفاقات الهدنة تشكل مرحلةً مهمة نحو استعادة سلام دائم في فلسطين ويرى أنها تحل محل الهدنة التي أنشأها قرارا مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ مايو/ أيار وبتاريخ ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨ ؛

ويؤكد، إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية، الأمر الصادر – بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة– من خلال القرار المؤرَّخ في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨، إلى الحكومات والسلطات المعنية، بمراعاة وقفٍ غير مشروط للأعمال الحربية و، إذ يأخذ بعين الاعتبار أن مختلف اتفاقات الهدنة تتضمن تعهدات راسخة بتجنب أي أعمال عدائيةٍ لاحقة فيما بين الأطراف وتنص أيضًا على تسيير عمل هذه الاتفاقيات من جانب الأطراف نفسها، يضع ثقته في هذه الأطراف لكي تواصل تطبيقها واحترامها ؛

ويُقَرِّرُ – بما أن جميع المهام التي عُهِدَ بها إلى وسيط الأمم المتحدة في فلسطين قد تم إنجازها – إعفاء القائم بأعمال الوسيط من أي مسئولية لاحقة فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ؛

ويلاحظُ أن قرارات الهدنة تشترط أن يكون تطبيقها تحت إشراف لجان هدنة مشتركة سيكون رئيسها، في كل حالة، هو رئيس الأركان العامة لجهاز الأمم المتحدة المكلَّف بمراقبة الهدنة، أو واحد من كبار الموظفين سوف يختاره من بين المراقبين التابعين لهذا الجهاز، بعد التشاور مع الأطراف ذات الصلة ؛

ويطلبُ إلى الأمين العام اتخاذ تدابير من شأنها الإبقاء على أعضاء الجهاز الحالي لمراقبة الهدنة في وظائفهم والذين ستكون خدماتهم ضرورية لمراقبة وقف الأعمال الحربية

والحفاظ على هذا الوقف، كما ستكون ضرورية لتقديم المساعدة إلى أطراف اتفاقيات الهدنة ومراقبة تنفيذ ومراعاةِ شروط هذه الاتفاقيات، مع المراعاة الخاصة للرغبات التي عبرت عنها الأطراف في المواد ذات الصلة في الاتفاقيات المشار إليها ؛

ويطلبُ إلى رئيس هيئة الأركان العامة المشار إليه آنفًا تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول موضوع مراقبة وقف الأعمال الحربية في فلسطين، بما يتماشى مع شروط هذا القرار، وإبقاء لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين على دراية بالمسائل ذات الصلة بأعمال هذه اللجنة وذلك تطبيقًا لقرار الجمعية العامة الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨.

وترتيبًا على القرار يجري إنشاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة UNTSO (*United Nations Truce Supervision Organization*)، وهي جهاز فرعي تابع لمنظمة الأمم المتحدة يعمل بالتشاور مع الأمين العام ويخضع لسلطة مجلس الأمن المباشرة.

وقائدها (رئيس هيئة الأركان العامة) يُعَيِّنه الأمينُ العامُّ، الذي يتبعه بشكل مباشر. وأول حائز لهذا المنصب هو الجنرال رايلي. ويساعده مستشار سياسي خاص سوف يكون إلى عام ١٩٦٣ الفرنسي هنري ڤيچييه. وعلى أثر التفاؤل العام، فإن عدد الضباط سوف يتضاءل بسرعة لكي ينخفض إلى ٢١ (٧ أميركيين، ٧ فرنسيين، ٧ بلچيكيين). والمقر العام لقيادة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة هو دار الحكومة.

والحال أن مجلس الأمن، بعدم ذكره للحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط مع جعله القرارات المتعلقة بالهدنة المحدَّدة السابقة نصوصًا لم تعد لها ضرورة، قد قام **من الناحية الفعلية** بإنهاء الحظر. وبحسب الرطانة المألوفة المميزة لهذا النوع من السلوك، فإن ممثلي الدول العظمى الثلاث المعنية (فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة) قد تعهدوا خلال المناقشات بعدم تصدير شيء سوى ما يشكل إحلالاً محل المخزونات القائمة وأسلحة يقال إنها «دفاعية».

وفي اليوم نفسه، وبموجب القرار رقم ٧٢، وَجَّه مجلسُ الأمن التحية إلى عمل الوسيطين المتعاقبين وإلى معاونيهما. وعندئذ يتمتع بانش بمكانة سامية عظيمة. فتقترح عليه وزارة الخارجية الأميركية منصب مسئولية فيقوم برفضه

لأنه لا يريد العيش مع أسرته في واشنطون، وهي مدينة تُعَدُّ التفرقةُ العنصريةُ فيها خانقة بشكل خاص، ويُفَضِّلُ البقاء في الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٥٠، سوف يحصل على جائزة نوبل للسلام، وهي الأولى في سلسلة طويلة من الجوائز المرتبطة بمسألة فلسطين.

انتهاء مؤتمر لوزان

تستأنف لجنة التوفيق أعمالها في لوزان في ١٩ يوليو/ تموز ١٩٤٩. وفي يوم ١٦، كان قد تم تعيين ممثل أميركي جديد، هو پول پورتر، رئيس البعثة الاقتصادية في اليونان. والتعليمات الصادرة إليه[٦٧] تندرج في استمرارية المواقف الأميركية (لا ضمَّ دون تعويضات). وله سلطة إفهام الإسرائيليين أنه بالنظر إلى العقبات التي يخلقونها فإن قروض المساعدة سوف يتم تعليقها، وله كذلك سلطة إفهام العرب أن من المتوقع منهم أن يأخذوا على عاتقهم مهمة إعادة توطين جزء من اللاَّجئين (من لا يرغبون في العودة إلى إسرائيل).

ومنذ وصول الممثل الأميركي الجديد إلى لوزان، يُوَضِّحُ لزملائه أن مهمته محدودة الأمد، وأنه قد وافق لا أكثر على «التخلي عن عطلته» لكي يحضر إلى لوزان[٦٨].

وفي ٢٠ يوليو/ تموز، يعبر المصريون للأميركيين عن رفضهم[٦٩]. فشاغلهم الرئيسي هو ضمان أمن أرضهم التي أثبت الغزو الإسرائيلي لسيناء هشاشتها في وجه الأخطار. وهم يريدون الاحتفاظ بسيناء وأن يفوزوا علاوة على ذلك بالنقب الجنوبي حتى البحر الميت (الخط المسمَّى بخط غزة – بئر سبع – البحر الميت). ويرى الإسرائيليون على الفور في هذا المطلب دسيسة بريطانية جديدة[٧٠]. والحال أن البريطانيين، الذين كانوا إلى ذلك الحين في مؤخرة المسرح، لكونهم مهتمين فقط بالحفاظ على المواقع الأردنية، قد رأوا في مشروع ربط غزة بإسرائيل فرصة لإعادة طرح مسألة النقب وتجسيد ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن[٧١]. لكنهم بعيدون عن تقاسم وجهة النظر المصرية. فالقاهرة تسعى قبل أي شيء آخر إلى تكوين كيان فلسطيني عازل يضم أيضًا الضفة الغربية ويستوعب الحد الأقصى من اللاَّجئين. وبهذا الشكل، فإن أمن مصر، التي لن يكون عليها بعدُ أن تدير بشكل مباشر قطاع غزة ولاجئيه الـ ٢٣٠ ٠٠٠، سوف يتأكد كما سيفقد عبد الله مكتسباته الترابية في فلسطين.

وحتى إذا كان بوسع القادة الإسرائيليين أن يعتبروا المطلب المصري موقفًا تنطلق منه مصر في البداية، فإنهم إنما يرفضون النظر فيه. وشاريت، الذي تخلى عن النظر في ضم قطاع غزة، لم يعد يريد سماع شيء عن تبادلات ترابية. فهدفه هو العمل على الاعتراف بخطوط الهدنة كحدودٍ لإسرائيل. وتؤدي محادثاتٌ سريّةٌ بين المصريين والإسرائيليين، في شهر أغسطس/ آب، إلى تأكيد امتناع هؤلاء وأولئك عن التزحزح عن مواقفهم. ويوضح المندوب المصري أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فسوف يحدث اتجاه لا مفر منه إلى «حرب باردة» سياسية واقتصادية. وكان من شأن مصر أن تسعد لو لم تقم إسرائيل. وقد فعلت كل شيء للحيلولة دون قيامها. فالدولة الإسرائيلية جسم غريب في المحيط العربي وسوف تكون سببًا مستديمًا للنزاع ولانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، ومن هنا ضرورةُ تمتع مصر بوجود دولة عازلة [بينها وإسرائيل] [٧٢].

وفي ٢٨ يوليو/ تموز[٧٣]، يوضح الوفد الإسرائيلي إلى واشنطون لوزارة الخارجية الأميركية أن دولة إسرائيل سوف تقترح استقبال ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ على أرضها، وهو رقم خيالي وسحري يستعيد بشكل واعٍ أو لا واعٍ الـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المشرَّدين اليهود الذين كان يتعين إدخالهم فلسطين في عام ١٩٤٦ على أثر مقترحات اللجنة الأنجلو- أميركية. وهذا العدد يشمل الناس الذين جرى استقبالهم بالفعل ضمن إطار لم شمل العائلات وكذلك من تسللوا وتمكنوا من البقاء. وبما أن مسألة غزة تظل عالقة، فإن الديبلوماسيين الأميركيين إنما يُذَكِّرون بأن عدد اللاَّجئين المعنيين يصل إلى نحو ٢٣٠ ٠٠٠ نسمة. ويعترف السفير الإسرائيلي بأنه لن يتم الحفاظ على العرض الخاص بالـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص، إذا ما جرى ربط قطاع غزة بإسرائيل.

وفي الأول من أغسطس/ آب، يعلن شاريت، في خطاب في الكنيست، المقترحات الإسرائيلية بوصفها تسوية لجميع المستحقات مقابل الحدود المعترف بها وعلاقات طبيعية مع البلدان العربية. وهي تثير في التوّ والحال طوفانًا من الاحتجاجات في صفوف الرأي العام الإسرائيلي. فتضطر الحكومة إلى توضيح أن الاقتراح اقتراح غير قابل للتفاوض ويشمل لم شمل العائلات والمتسللين، وهو ما يؤدي إلى خفض الإجمالي بنسبة الثلث. ثم إن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في

طرد العرب المنتمين إلى أي منظمة حاريت الصهيونية. ولاعتبارات أمنية، فإن إعادة التوطين لن يكون بالإمكان حدوثها في المناطق القريبة قربًا مباشرًا من الحدود[٧٤].

وترى اللجنة أن هذه المقترحات ليست كافية. وبما أن اللجنة تود تجنب حدوث مأزق في المحادثات، فإنها تمتنع عن نقل الاقتراح رسميًا إلى الأطراف العربية. وهذه الأخيرة ترجع إلى بروتوكول لوزان كأساس للنقاش جنبًا إلى جنب عودة اللاجئين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الإسرائيليين خارج حصتهم التي نصت عليها خطة التقسيم. وعمليات الطرد الأخيرة التي تَعَرَّضَ لها العربُ في الضفة الغربية (وادي فوكين، البقعة الغربية) إنما تثبت [للأطراف العربية] انعدام جدية [المقترحات الإسرائيلية]. وتحاول وزارة الخارجية الأميركية ممارسة ضغوط على إسرائيل لكي تُحَسِّنَ عرضها بزيادته إلى ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ. فيتم، بموافقة من ترومان، تعليق تسليم القرض الذي تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار. ويجري تكليف ماكجي بإبلاغ السفير الإسرائيلي لدى واشنطون بهذا القرار خلال مأدبة غداء. فيتولى محاوره إفهامه بأن هذا الإجراء لن يصمد. ولدى عودة ماكجي إلى مكتبه، يعرف أن البيت الأبيض قد ألغى قرار التعليق[٧٥].

كما أن سقوط حسني الزعيم يوجه ضربة قاسية إلى معنويات الديبلوماسيين الأميركيين. فقد كانوا يرون في مقترحاته وسيلة لخلق ديناميةٍ لإعادة توطين اللاجئين [خارج إسرائيل].

وتُعِدُّ اللجنةُ تقريرًا عن المحصلة الإجمالية للوضع وتطلب إلى الأطراف تحديد رؤيتها لتسوية ترابية ولمسألة اللاجئين. ورد البلدان العربية مثير للاهتمام، إذا ما نحينا جانبًا احتراسات اللغة الديبلوماسية. فالأردن مرتاح إلى حدوده الحالية وسوريا ولبنان يطالبان بعودة الجليل الغربي ومصر تطالب بالنقب. وسوريا والأردن مستعدان لقبول لاجئين بينما ترفض مصر ولبنان ذلك بصورة مطلقة. ومصر ترفض ذلك لأنها تعتبر نفسها مزدحمة بالسكان وقد أبقت اللاجئين ضمن حدود قطاع غزة ومنعتهم من الذهاب إلى أرضها. ولبنان يرفض ذلك لأنه، علاوة على كثافته السكانية القوية، يرى أن من شأن قدومٍ للاجئين تهديد تكوينه الطائفي الحالي، والذي يشكل أساسًا جوهريًا لنظامه السياسي. وإسرائيل ترفض إدخال تعديل على المواقع المكتسبة خلال الحرب من الزاويتين السكانية والترابية.

وبينما يذهب بورتر إلى واشنطون للتشاور مع حكومته، تقرر لجنةُ التوفيق، في ٢٣ أغسطس/ آب، إنشاء بعثة دراسات اقتصادية مهمتها دراسة الوضع الاقتصادي للبلدان المتأثرة بنزاع فلسطين و[٧٦] «تسهيل عودة اللاَّجئين إلى ديارهم وإعادة توطينهم [خارج إسرائيل] والنهوض الاقتصادي والاجتماعي بهم وكذلك دفع مقابلٍ على سبيل التعويض، وذلك بما يتماشى مع أحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة المؤرَّخ في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، سعيًا إلى إعادة دمج اللاَّجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة بحيث يتسنى لهم تأمين احتياجاتهم في حدٍّ زمنيٍّ أدنى ؛ وكذلك سعيًا إلى تشجيع إيجاد ظروف اقتصادية مناسبة لصون السلم والاستقرار في المنطقة». ويتعين أن يكون الرئيس أميركيًّا على أن يكون فرنسي وبريطاني وتركي نوابًا ثلاثة للرئيس. وسوف تحل البعثة الاقتصادية محل لجنة ماكجي التقانية.

كما ترصد اللجنةُ المأزق الذي آلت إليه محادثات لوزان وتُعِدُّ للجمعية العامة القادمة لمنظمة الأمم المتحدة خططًا محدَّدة تتعلق بالقدس (أكثرت اللجنةُ الفرعية من الصياغات المتعاقبة وأدخلت تعديلات علبها) واللاَّجئين. ولا يبقى بعدُ سوى تحديد موعد لإنهاء أعمال مؤتمر لوزان، وهو ١٥ سبتمبر/ أيلول، قبل بدء أعمال الجمعية العامة المتوقع حدوثه في ٢٠ سبتمبر/ أيلول. وسوف تنقل اللجنةُ أعمالها إلى نيويورك.

وفي ٢٤ أغسطس/ آب، نجد أن جوردون كلاپ، رئيس مجلس مديري هيئة وادي تينيستي، يقبل تولي رئاسة البعثة. وفي ٢ سبتمبر/ أيلول، تعين فرنسا إريك لابون – المندوب السامي (الحاكم) في المغرب الأقصى في ١٩٤٦ – ١٩٤٧ حيث كان قد دشَّنَ برنامجًا طموحًا للتحديث الاقتصادي دون مراعاة ما يمكن أن يطرأ على المواقف السياسية من جانب المستوطنين كما من جانب القوميين المغاربة – [نائبًا للرئيس].

والحال أن اللجنة، إذ تحيل الملف إلى الجمعية العامة، إنما تأمل في أن يؤدي هذا التحرك التهديدي إلى دفع الأطراف إلى اتخاذ موقف عملي. فالآن وقد وافق العرب، جزئيًّا على الأقل، على الشرعية الدولية بالاستناد إلى خطة التقسيم وإلى القرار رقم ١٩٤، إنما يجدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باعتبار أن حدوث نقاش

في الجمعية العامة سوف يكون لصالحهم بالأحرى. وبالمقابل، يخشى الإسرائيليون من أن يفرض الأميركيون عليهم حلاً وسطًا ترابيًا قائمًا على مبدأ التعويضات، أي مبادلة الجليل بالنقب. وهم يسعون إلى كسب الوقت عبر المطالبة بمواصلة المفاوضات، لكنهم يصطدمون باللجنة، التي تقترح التوقيع على بروتوكول ثانٍ ينص على أن حل مشكلة اللاّجئين إنما يتحقق عبر توطين جزء منهم في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل وإعادة توطين آخرين في تلك الأجزاء الواقعة تحت السيطرة العربية من فلسطين وفي البلدان العربية الأخرى. والحال أن العرب والإسرائيليين على حدٍّ سواء لا يريدون توقيع وثيقة كهذه.

وفي ١٢ سبتمبر/ أيلول، تشدّدُ اللجنة لمرّةٍ أخيرة على ضرورة التفاوض، وهو ما ينطوي على تقديم تنازلات وبذل جهود متبادلة للتفاهم[٧٧]: «نبّهَت اللجنةُ الوفود العربية والوفد اليهودي أخيرًا إلى أن أعضاء اللجنة ليرجون من حكومات كل منهم التدخل لدى الحكومات المهتمة بالأمر لكي تعيد النظر في المشكلة الترابية».

وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول، تُنهي اللجنةُ أعمالها في لوزان.

مصير اللاّجئين الفلسطينيين

نزوح اللاّجئين الفلسطينيين سيرورةٌ معقدةٌ ومتقطعة تمتد على أكثر من سنتين، لأن النزوحات الأولى جرت في أواخر عام ١٩٤٧ وجرت عملياتُ طردٍ أيضًا في عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، بعد أمدٍ من الانتهاء الرسمي للقتال في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩. ثم إنه قد حدثت عدة انتقالات متعاقبة بسبب المعارك في عدد كبير من الحالات.

وبما أن المجتمع العربي الفلسطيني في عهد الانتداب كان مجتمعًا على درجة عالية من التمايز بالفعل من الناحية الاجتماعية، فليس بالإمكان رسم لوحة واحدة لما سوف يسارع المثقفون الفلسطينيون والعرب إلى تسميته بالنكبة، دون أي إشارة إلى مصير يهود أوروبا. وجميع التجارب الفردية تستحضر النزوح والانتقال والهجرة، بما يشكل رواية لفقدان محلِ الإقامة والمسار المضطرب الذي يقود إلى مكان اللجوء. وإذا كان الخطر مشتركًا إلى حد بعيد في أحداث النزوح، فإن الوصول كان مختلفًا بشكل ملحوظ بحسب الطبقات الاجتماعية.

فالبورجوازية الفلسطينية وجزء مهم من الطبقات الحضرية قد وجدا نفسيهما، وقد طالهما الفقر إلى حد بعيد، في المدن الكبرى للبلدان العربية المجاورة، غير أن استقبالهما قد تم في داخل المجتمع الحضري لبلد الاستقبال. وبالمقابل، نجد أن الجمهرة الفلاحية الكبرى والجماعات الحضرية الأكثر حرمانًا قد جرى جمعها في مخيمات تشكلت في البداية بشكل عفوي، ثم تولت المسئولية عنها المنظمات الخيرية الدولية تحت الإشراف العام من جانب الأمم المتحدة عبر منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين. وقد ترافق استقبال اللاَّجئين مع تبعثر جغرافي قوي وانفصال اجتماعي، الأمر الذي ستكون له عواقب ملحوظة بالنسبة للمستقبل.

والحال أن محاور الشتات قد حدَّدَها منطقُ الجغرافيا. ففلسطينيو الشمال قد وجدوا أنفسهم في لبنان وفي سوريا. وفلسطينيو المنطقة الساحلية والوسط قد اتجهوا بالأحرى إلى الضفة الغربية وشرق الأردن. وفلسطينيو الجنوب جرى تجميعهم بالأخص ضمن قطاع غزة. وعمليات لم الشمل العائلي التي نظَّمتها اللجنةُ الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الخيرية الأخرى تُعَزِّزُ هذا التوزيع. وقد أدى منطق الأحداث إلى أن تميل المخيمات إلى أن تكون بمثابة إعادات إنتاجٍ للقرى الضائعة في حين أن السكان ذوي الأصول الحضرية حقًّا كانوا أكثر تشتتًا بشكل واضح. وطبيعي أن هذه المخيمات قد أقيمت على هامش المدن العربية الكبيرة أو المتوسطة. وفي بعض الحالات، وجدت مدن صغيرة في الضفة الغربية نفسها وقد أصبحت من ثمَّ مزدوجة (جنين، بيت لحم).

وعلى مدار عام ١٩٤٩، يحتدم الجدل بين مختلف المتدخلين حول عدد السكان اللاَّجئين، حيث تتدرج الأرقامُ المطروحة مما يزيد بقليلٍ عن ٥٠٠ ٠٠٠ إلى أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠. وتَعَدُّدُ الفاعلين في الساحة يجعل من الصعب توحيد البيانات. وبالنظر إلى عدم وجود تعداد، فإن الجماعة السكانية المعروفة الوحيدة هي جماعة المخيمات. فنحن لدينا عدد الحصص الغذائية الموزَّعة، بيد أننا يجب أن نأخذ بالحسبان واقع أن أشخاصًا قد تمكنوا من تسجيل أنفسهم عدة مرات وأن سكانًا محليين قد تمكنوا، في بعض الحالات، من تسجيل أنفسهم هم أيضًا كيما تتسنى لهم الاستفادة من الحصص. وأخيرًا، هناك انتقالات متواصلة بين المخيمات نفسها وهناك نمو سكاني طبيعي سريع بفضل المواليد. ويضاف إلى ذلك حساب

أعداد السكان البدو. وهكذا، ففي أغسطس/ آب ١٩٤٩، تُحَدِّدُ اليونيسيف عدد الحاصلين على حصص بـ ١,١ مليون نسمة، وهو ما من شأنه أن يتماشى مع تقديرٍ زائدٍ بنسبة ٣٠% قياسًا إلى عدد اللاَّجئين الإجمالي[٧٨].

وفي مارس/ آذار ١٩٤٩[٧٩]، خلال مؤتمر بيروت، تقدم منظمةُ الأمم المتحدة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين إلى لجنة التوفيق المؤشرات الرقمية التالية، والتي من الأرجح أنها تُعَدُّ أعلى من الواقع بعض الشيء، لكنها متماسكة قياسًا إلى التقدير السابق.

لبنان	١٣٠ ٠٠٠
سوريا	٨٥ ٠٠٠
شرق الأردن	١٠٠ ٠٠٠
فلسطين (ماعدا غزة)	٣٨٥ ٠٠٠
قطاع غزة	٢١٠ ٠٠٠
الإجمالي	٩١٠ ٠٠٠

وبالمقابل، تقدم الحكومةُ الإسرائيلية رقمًا منخفضًا قوامه ٥٣٠ ٠٠٠، تم التوصل إليه من خلال حساب الفارق بين السكان الذين تم تعدادهم في أواخر عهد الانتداب البريطاني والسكان العرب المتبقين في دولة إسرائيل، وذلك في حين أن منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين ترى أن من اللاَّجئين كذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى القطاعات التي تسيطر عليها الجيوش، وذلك لأنهم فقدوا إمكانات عيشهم (المهاجرون المؤقتون إلى المدن، سكان القرى الواقعة على مقربة من خط الفصل والذين حُرموا من حقولهم).

وفي الشهور الأولى، كان الوضع الصحي كارثيًا بشكل خاص، وكانت الحصص الغذائية حصص حد أدنى (في أوروبا الغربية، لا ينتهي نظام الحصص الغذائية إلاَّ في تلك اللحظة). وفي مخيمات عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، يُعَدُّ البؤسُ قاسيًا قسوة خاصة، وذلك على الرغم من جهود المنظمات الإنسانية. وسوف يستمر السكن في الخيام لعدة أعوام. وبخلاف المؤن الغذائية، كانت مساعدات الغوث تنصب على الحاجات الأكثر أولية، كتوزيع الأغطية.

وعلى الجانب الكاثوليكي، عبَّأ البابا بيوس الثاني عشر هيئة الغوث الكاثوليكية وأنشأ البعثة البابوية لفلسطين والتي يوجد مقرها العام في بيروت[٨٠] وتتمثل غايتها في تخفيف بؤس أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من «رعايا يسوع المبعثرين الآن في الأردن وسوريا ولبنان ومصر وفي منطقة غزة والذين يعتبر ٥٠٠ ٠٠٠ منهم من الكاثوليك». وهذا التعبير القوي يُذَكِّرُ بأن عرب فلسطين، في الثقافة الكاثوليكية، هم بالفعل أحفاد سكان المنطقة في العصر القديم[٨١] في حين أن البروتستانت، ذوي الثقافة التوراتية المتمحورة حول اليهود، يعتبرونهم عناصر خارجية[٨٢]. وتجري تعبئة رجال الدين الشرقيين والكنائس الغربية. وضمن إطار البعثة البابوية، أنشأت كنيسة فرنسا اللجنة الفرنسية للغوث في بيت لحم، بَحِثٍ من جانب رئيس الدير رودين بوجه خاص. ولويس ماسينيون مُحَرِّكٌ نشيطٌ لهذه اللجنة.

ومما لا جدال فيه أن المساعدة الدولية، التي قامت بها المنظمات الخيرية إلى حد جد بعيد، هي أحد أهم المشاريع الإنسانية في فترة الأعقاب المباشرة للحرب العالمية الثانية.

وبعثة كلاپ تضع نفسها في هذا الإطار. والخوف الرئيسي هو أن ينجرف اللاَّجئون إلى الشيوعية. وفي أغسطس/ آب ١٩٤٩، جرى القيام باستقصاء في هذا الاتجاه. ثم إن ماكجي، الذي كان وراء فكرة البعثة، إنما يعتمد في آن واحد على خبرته في تقديم المساعدة لليونان وتركيا ضمن إطار مبدأ ترومان وعلى خطة مارشال التي كان قد جرى تدشينها للتوِّ. ويتألف مشروعه على نحو ما من إغراق مسألة اللاَّجئين في برنامج للتجديد الاقتصادي على أساس مشروعات أعمال كبرى، بحيث تتم إعادة التوطين عندئذ من تلقاء نفسها. وفي أواخر أربعينيات القرن العشرين هذه، حتى وإن كان بترول الشرق الأوسط يعتبر عاملاً استراتيجيًا رئيسيًا، لا يجري بعدُ إدراكُ الدور القادم للريع البترولي في اقتصاد المنطقة. إذ يجري التفكير بالدرجة الأولى من زاوية المشاريع الهيدروليكية الكبرى ويجري التفكير بالدرجة الثانية من زاوية طرق المواصلات. وكما في أوروبا، فإن الخطة القادمة إنما تفترض الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية، سعيًا إلى خلق كيان اقتصادي مندمج[٨٣]. وبسبب خيبة الأمل من جراء المأزق الدبلوماسي في لوزان، يرى المخططون الأميركيون أنه يجب التعامل مع مسألة اللاَّجئين بشكل مستقل عن

التسوية الترابية ومن زاوية طاقة الاقتصاد الاستيعابية في بلدان [المنطقة] على أن يتم تحديد هذه الطاقة من خلال نتائج بعثة الدراسات. وهكذا يستعيدون بشكل غير واعٍ المعجم السياسي للانتداب حيث كان يتعين تنظيم الهجرة اليهودية من زاوية طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

والحال أن بعثة كلاپ، وهي «بعثة اقتصادية للدراسة خاصة بالشرق الأوسط»، إنما تذهب إلى البلدان المعنية في مستهل خريف عام ١٩٤٩ بعد أن تحادثت مع الوفود الموجودة في لوزان. وعلاوة على الممثل الفرنسي إريك لابون[٨٤]، عيَّنَ البريطانيون ديزموند مورتون، وهو سكرتير سابق لتشرشل، وعين الأتراكُ جميل جوكچين، وهو موظف كبير قادم من إدارة الكهرباء. وبحسب كلمات لابون نفسها في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٩، فإن مصدر الإلهام إنما يكمن في «روح التنمية الاقتصادية العقلانية واستثمار الموارد الطبيعية الأقوى».

وجدول الأعمال الرسمي هو إعادة اللاّجئين إلى ديارهم، أما الهدف الفعلي فهو «توطينهم» فيٍ البلدان المضيفة. وترفض إسرائيل الحلٍّ الأول، بينما ترفض الدولُ العربية الحلَّ الثاني. على أن هذه الدول [العربية] قد وافقت على إجراء محادثات على مستوى خبراء مكلَّفين بتقديم دراسات سوف يجري عرضها عليها للنظر فيها مع حقها في تعديلها ورفضها. وقد فتح لبنان الطريق للبلدان العربية الأخرى. ومنِ الواضح أن مصدر إلهام المشروع غربي وتفكر فرنسا في تقسيم إقليميٍّ تالٍ للمهام، بحيث تهتم هي نفسها بسوريا ولبنان. فتقوم باستعادة مشروعات التنمية التي كان قدر جرى التفكير فيها خلال الانتداب والتي تشارك فيها مؤسسات فرنسية. ومن الواضح تمامًا أن التمويل سوف يكون أميركيًّا. كما يجري التفكير في أن يتم في هذا الاتجاه الإنمائي استخدام جزء من العائدات (*royalties*) التي تدفعها شركات البترول لبلدان المنطقة.

والتقرير الأوليُّ، المحرر في بيروت والمؤرَّخ في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩[٨٥]، يشدِّد على المأزق السياسي. وعشية شتاء جديد، يهدد الوضعُ الإنساني بأن يتدهور تدهورًا جسيمًا وذلك على الرغم من جهود المنظمات الخيرية. ومن الضروري الحفاظ على المساعدة الغذائية مع التحضير لبرنامج أعمال كبرى تهدف إلى جعل اللاّجئين منتجين وتسمح بذلك بالإنهاء السريع لتوزيع الحصص الغذائية.

والهدف هو استعادة التركيز على الشغل وروح السعي وراء الرزق. ولابد من إنشاء وكالة جديدة لمنظمة الأمم المتحدة لتوليّ المسئولية عن هذه المهمة.

وبينما تتعرف الجمعية العامة من خلال لجنةٍ على التقرير الأول، تحرر البعثةُ تقريرها النهائي الذي تقوم بتسليمه في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩. والطموح الآن أقل: تحقيق «مشروعات تجريبية» للتنمية في كل بلد من البلدان المعنية، سعيًا إلى القيام فورًا باستخدام اليد العاملة للاّجئين وخلق تكوين تقانيٍّ وإداريٍّ للأعمال الكبرى القادمة.

والحال أن اتخاذ القرار السياسي قد حدث بالفعل. فعلى أساس التقرير الأولي، قامت الولاياتِ المتحدة والبلدان الثلاثة المشتركة بتقديم اقتراحٍ من خلال لجنةٍ لمشروع قرارٍ يجسد استنتاجاتها. فالمسألة تبدو بالأخص مسألة تقانية، وهي لا تثير نقاشات كبرى، لاسيما أن مسألة اختزال عدد الحاصلين على الحصص الغذائية لا يتم تناولها إلاّ في نطاق محدود. وبعد بضعة تعديلات، توافق اللجنة، في ٣ ديسمبر/ كانون الأول، على مشروع القرار بأغلبية ٤٨ صوتًا في مقابل لا شيء وامتناع ست دول عن التصويت (الكتلة الشرقية وجنوب أفريقيا)، ثم تنقل المقترحات إلى الجمعية العامة التي توافق عليها في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ مع امتناع الكتلة الشرقية عن التصويت مرة أخرى. فيصدر القرار رقم ٣٠٢ (٤) الذي ينبني بشكل معلن في حيثياته على القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ وعلى تقرير البعثة الاقتصادية. وبعد توجيه الشكر إلى المنظمات الإنسانية، يدخل في صلب الموضوع:

٥) تعترف، دون الإخلال بما دعت إليه الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر عن الجمعية العامة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، بأن مواصلة المساعدة لغوث اللاّجئين الفلسطينيين إنما تعد ضرورية من أجل منع المجاعة والشقاء ومن أجل تشجيع السلم والاستقرار، وبأن بالإمكان تطبيق تدابير بنّاءه بأسرع ما يمكن سعيًا إلى العمل على وقف المساعدة الدولية لأعمال الإغاثة الطارئة.

ويجري اعتماد مبلغ ٣٣,٧ مليون دولار لأعمال الغوث العاجلة (٢٠,٢ مليون دولار) والأعمال المُبَرمَجَة (١٣,٥ مليون دولار) لعام ١٩٥٠ ؛ ويجري

رصد ٢١,٢ مليون دولار لأعمال الشطر الأول من عام ١٩٥١. و«سوف تستمر أعمال الغوث المباشرة إلى ما بعد ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠، إلاَّ إذا توصلت الجمعية العامة إلى حلٍ آخر خلال دورتها الخامسة العادية»

والفقرة السابعة هي الفقرة الأهم:

٧. تنشئ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاَّجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [بالإنجليزية: *United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East* (الأنروا) وهو الأسم الأشهر لها].

أ) للقيام، بالتعاون مع الحكومات المحلية، بتنفيذ برامج المساعدة المباشرة وبرامج الأعمال على النحو الذي حدَّدته بعثة الدراسة الاقتصادية ؛

ب) لاستشارة الحكومات المعنية في الشرق الأدنى حول التدابير التي يجب اتخاذها استعدادًا للَّحظة التي لن يعود من الوارد فيها تقديم المساعدة الدولية لأعمال الغوث ومشاريع الأعمال ؛

٨. تُعَيِّنُ لجنةً استشارية مكوَّنةً من ممثلي فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنده الشمالية والولايات المتحدة الأميركية، مع احتمال عدم إضافة غير ثلاثة أعضاء من بين الحكومات المساهمة، للتشاور مع مدير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاَّجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومساعدته على تنفيذ البرنامج ؛ وسوف يتعين على المدير واللجنة الاستشارية التشاور مع كل حكومة من حكومات الشرق الأوسط المعنية في اختيار المشروعات والتخطيط لها وتنفيذها.

وسوف تكون الوكالة الجديدة تابعة للأمين العام وستكون مسئولة أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ويتحدد تاريخ تحويل منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين إلى الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاَّجئين الفلسطينيين (الأنروا) بالأول من أبريل/ نيسان ١٩٥٠. وسيجري تشاور بين الأنروا ولجنة التوفيق «لما فيه أفضل مصالح تحقيق مهام كل منهما»، خاصة بالإحالة إلى القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ عن الجمعية العامة.

ولم يستثر هذا القرار اهتمامًا خاصًّا، ذلك أن الاهتمام العام كان منصبًّا على مسألة القدس.

لجنة التوفيق والقدس ومنظمة الأمم المتحدة

خلال مؤتمر لوزان كله، اشتغلت اللجنة الفرعية للجنة التوفيق على تحديد الوضعية القادمة للقدس ضمن أفق الجمعية العامة القادمة لمنظمة الأمم المتحدة. وكان قد تم اعتماد مشروع في ٢٩ أغسطس/ آب ١٩٤٩ من جانب لجنة التوفيق وتسليمه إلى الأمين العام في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٩[٨٦]. وتتمثل روحه في الحفاظ على مبدأ التدويل مع مراعاة الحقائق الواقعية في الساحة. ومن ثم يجري تقسيم المدينة المقدَّسة إلى قطاعين، أحدهما يهودي والآخر عربي، لهما اختصاصات بلدية. وسوف يتم تعيين مندوب سامٍ للأمم المتحدة لمدة خمسة أعوام من جانب الجمعية العامة ويجوز سحبه من جانبها. وسوف يرأس مجلسًا تمثيليًّا للجماعتين السكانيتين، وسيسهر على احترام حقوق كل منهما ويكفل تأمين الأماكن المقدَّسة. كما ينص المشروع على أن المجلس سوف يسهر على إدارة المصالح المشتركة للقطاعين. وسوف تتولى محكمة عدل دولية معالجة الخلافات بشأن الأماكن المقدَّسة والترتيبات التي يتخذها الطرفان. وسوف يكون من اختصاص محكمة مختلطة النظر في الخلافات بين سكان القطاعين. وسوف يجري نزع سلاح المنطقة وتحييدها.

ثم يجري نقل الوثيقة إلى الأطراف العربية والطرف اليهودي. والحال أن الخطة، الواقعية، إنما تتمثل، تحت غطاء التدويل، في إعطاء الجانب الرئيسي من الصلاحيات الحكومية للأردن وإسرائيل مع إنشاء آلية لإدارة الشئون المشتركة وتسوية الخلافات. وهكذا فإن سكان القدس سوف يتمتعون بالجنسية الإسرائيلية (السكان اليهود) وبالجنسية الأردنية (السكان العرب) مع تمتعهم بكامل الحقوق السياسية (التصويت، حق الترشح للانتخاب، ممارسة الوظائف العامة). على أنه قد جرى إدخال بند يفرض رقابة على الهجرة سعيًا إلى الحفاظ على العلاقة الديموغرافية القائمة بين الجماعتين السكانيتين. وهذا البند يعتبر من جانب الإسرائيليين مزعجًا بشكل خاص إذ لا يبدو أنهم يفكرون في إمكانية حدوث هجرة عربية [إلى القدس].

وتلقى الخطة استقبالاً فاترًا بالأحرى من جانب الدبلوماسيات العربية واستقبالاً معاديًا تمامًا من جانب الدبلوماسية الإسرائيلية التي لا تقبل غير تدويلٍ

للأماكن المقدَّسة التي يقع الجانب الرئيسي منها جغرافيًا في القطاع الذي يسيطر عليه الأردنيون[٨٧] ... وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يصبح من الواضح أن الحكومتين الإسرائيلية والأردنية سوف تعترضان بقوة على خطة اللجنة في حين أن الدول العربية الأخرى سوف تلعب، على العكس من ذلك، بورقة تدويلٍ أكبر، والهدف المعلن رسميًا هو التصدي لإسرائيل، لكن الهدف إنما يتمثل بالأخص في إحراج الأردن. وهذا الأخير يسعى من جهة أخرى إلى الاستفادة من الوضع لكي يقضي بشكل نهائي على التباس مركزه في الضفة الغربية بالاتجاه إلى الضم النهائي لهذه الأرض. ففي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يَصْدُرُ قانون بنقل صلاحيات وسلطات إدارة الانتداب البريطاني إلى الحكومة الأردنية. وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري إلغاء جميع القيود المفروضة على الحركة بين ضفتي نهر الأردن. وفي ديسمبر/ كانون الأول، تندمج الإدارتان. وبشكل موازٍ، في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري استئناف المفاوضات السرِّية مع الإسرائيليين. وهي تتعلق بمسألة إيجاد ممر يربط المملكة بالبحر المتوسط وتطبيق المعاهدة الأنجلو – أردنية على الضفة الغربية (أي حول وجود قوات بريطانية في تلك المنطقة).

وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، علقت اللجنةُ أعمالها ترقبًا للجمعية العامة القادمة. وفي تلك الأثناء، فإن النظام الذي نصت عليه اتفاقيات الهدنة ينشأ، ليس دون صعوبات، ويُبدي بالفعل هشاشته[٨٨]. ويحاول رايلي، رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الحفاظ على توازن معين بين الأطراف، الأمر الذي يشيع بين مرءوسيه انطباعًا بأن موقفه يتميز بالميوعة. والحال أنه مشلول من جراء الرفض الإسرائيلي الاعتراف لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بسلطة الفصل والتحكيم في المنازعات، والحجة المطروحة هي أن من شأن هذه السلطة أن تمنح المراقبين صلاحية إدخال تعديل من طرف واحد على مضمون اتفاقات الهدنة[٨٩].

وعلى الجانب السوري– الإسرائيلي، أوضح الإسرائيليون جيِّدًا أنهم يعتبرون مجمل المنطقة منزوعة السلاح جزءًا من أراضيهم. وهم يقيمون فيها كيبوتزات حصينة ويهدمون التجمعات السكنية العربية في القطاع الذي يسيطرون عليه. وعلى الرغم من احتجاجات السوريين المدعومين على استحياء من جانب المراقبين، فإن الإسرائيليين يرفضون الاعتراف بأن هذه التحصينات ذات طبيعة

«عسكرية». وهم يرون أن هذه الاحتجاجات ليست غير تعبير عن الرغبة في الحفاظ المستديم على توجيه الشكايات ضد إسرائيل(٩٠). وفي القطاع المأهول بالعرب، يرجع، ببطء، السكانُ الذين كانوا قد لجأوا إلى سوريا وإلى الأردن. ومن ظلوا في أماكنهم يستأنفون «حياة طبيعية». والحال أن الانقلاب السوري في ١٤ أغسطس/ آب قد أعاد إحياء التكهنات حول اندماجٍ تالٍ بين سوريا والعراق. فسامي الحناوي، السيد الجديد لسوريا، قد تحدث بوضوح في هذا الاتجاه. وترى الحكومة الإسرائيلية أن من شأن اندماج كهذا أن يؤدي إلى تعديل جسيم للتوازن الإقليمي سوف يرغم إسرائيل على الرد(٩١). وفي هذه الحالة سيكون بوسع اليمين الإسرائيلي مطالبة الحكومة بضم «فلسطين الشرقية» (الضفة الغربية ؟ شرق الأردن ؟).

وتنعقد اجتماعات اللجنة الإسرائيلية – الأردنية في مناخ متوتر بشكل خاص، يرتبط خصوصًا بمسألة وادي فوكين. فمراقبو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يبدون عاجزين عن فرض احترام قراراتهم فيما يتعلق بإعادة توطين اللاّجئين ويقترحون تبادلات للأراضي. وعلى الجانب المصري – الإسرائيلي، يجري العمل على تحديد القطاعات المعنية. ويشكو الإسرائيليون من العدد الكبير للتسللات. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يقع حادثان جسيمان:

لقد جرى في المرتين شن عمل عسكري ضد قرية فلسطينية تقع في المنطقة منزوعة السلاح.

فبالنسبة لقرية عبسان، جرى إطلاق أربعين قنبلة من مدافع الهاون.

وبالنسبة لقرية بيت حانون، حدث هجوم من جانب إحدى الداوريات في القرية قامت به أربع سيارات جيب حيث جرى إطلاق نيران الرشاشات، الأمر الذي أدى إلى مصرع ما بين ٧ و٨ قرويين وإصابة ١٥ منهم (أرقام يجب تدقيقها) (٩٢).

ويبدو أنه يظهر من التحقيقات أن هذين الحادثين يتماشيان مع الأعمال الانتقامية والتحذيرات، حيث إن القوات الإسرائيلية قد تعرضت في سبتمبر/ أيلول لبعض الخسائر من جراء كمين وألغام قامت بزرعها العصابات العربية(٩٣).

وقد اتخذ الجنرال رايلي موقفًا جد واضح وهو يعتبر هذه الأعمال انتهاكًا للأمر الصادر من جانب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار والذي لا يزال ساري المفعول.

وعلى أثر هذه الحوادث، قررت لجنة الهدنة المشتركة (في اجتماع ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩) استئناف القيام بداوريات على طول خط الهدنة، وهي داوريات كانت قد توقفت في يونيو/ حزيران الماضي استجابةً لطلب من جانب الإسرائيليين.

على أن الوضع يتحسن في أواخر العام وينشأ تعاون معين بين المصريين والإسرائيليين.

واللجنة الإسرائيلية – اللبنانية هي وحدها التي تعقد اجتماعاتها في مناخ ودي إذ تتوافر رغبة مشتركة في التسوية الودية لحوادث الجوار. وتعمل اللجنة بنشاط على لم شمل العائلات بينما يَعِدُ اللبنانيون بالسماح لليهود اللبنانيين الراغبين في الاستقرار في إسرائيل بالهجرة إليها، وهو ما يتم في نهاية المطاف في جو من التكتم. كما يأخذ يهود سوريون هذا الدرب وكذلك بهائيون يذهبون إلى مقر ديانتهم في حيفا وعكا. والكنائس المسيحية اللبنانية (المارونية والرومية – الكاثوليكية) تمارس سلطتها على رعاياها من حاملي الجنسية الإسرائيلية ويحصل كهنتها على التصريح باجتياز الحدود بصورة منتظمة.

وتجتمع لجنة التوفيق في نيويورك في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول من دون بورتر الذي كان قد قَدَّمَ للتوِّ استقالته. ويتعين على وزارة الخارجية الأميركية تعيين ممثل جديد، هو الرابع في أقل من سنة. وسوف يتولى پالمر، وهو ديبلوماسي محترف، مهام منصبه في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني. ويبدو الوضع مأزومًا بشكل تام. فالإسرائيليون يرون أن عودة اللاجئين، حتى وإن كانت على أضيق نطاق، من شأنها أن تهدد أمنهم تهديدًا خطيرًا ويرون أن خطوط الهدنة تشكل حدودهم النهائية[٩٤]:

تؤكد حكومةُ إسرائيل حقوقها في السيادة فيما يتعلق بالأراضي التي تمارس عليها الآن سلطتها. وقد تعين الاستيلاء بقوة السلاح على مجمل هذه الأرض خلال نضال ضد العدوان، وقد ظهر أنها، في مجملها، ضرورية لوجود إسرائيل وللدفاع عنها، وقد تمت حيازة جميع أجزائها بفضل اتفاقات دولية شرعية. وحتى في داخل هذه الحدود القائمة، تظل بعض المناطق هشة بشكل مفرط، فهي معرضَةٌ تعرضًا خطيرًا لاعتداءات يمكن أن تحدث في المستقبل. ومع ذلك فإن إسرائيل لا تطرح مطلبًا ترابيًّا آخر، على الرغم من واقع أن بعض جيوش الغزاة

العرب لا تزال موجودة على أرض فلسطين. على أن الأرض التي تشكل الآن دولة إسرائيل لن يكون من الوارد أن تكون محل أي تنازل عنها.

ويجري توضيح أنه، في هذا السياق، وإذا لم يحدث صلح، فإن إسرائيل سوف تكتفي بنظام الهدنة وأن لجنة التوفيق لم يعد هناك ما يبرر وجودها.

ويرى الدبلوماسيون العرب أنهم قد قدموا تنازلاً كبيرًا بقبولهم عدم فصل مسألة اللاجئين، التي كانوا يعتبرونها مدخلاً مسبقًا ضروريًا، عن التسوية الشاملة التي تتماشى، من حيث مكونها الترابي، مع بروتوكول لوزان. والحال أن ممثلي البلدان السبعة الأعضاء في جامعة الدول العربية إنما يقومون بتحرك مشترك[٩٥]، في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩، لدى وزارة الخارجية الأميركية، مبدين قبولهم التفاوض على أساس البروتوكول للتوصل إلى حل سلميٍّ للنزاع ويتهمون إسرائيل برفض التعاون مع لجنة التوفيق. وهم يقترحون أن تتولى اللجنةُ مباشرةً مهمة الوساطة، أي أن يكون بوسعها طرح مقترحات كما في أيام برنادوت. ويجري تفسير هذا التحرك على أنه مطالبة بإجراء نقاش حول مجمل مسألة فلسطين في الجمعية العامة، وهو ما لا يريده الغربيون[٩٦]. ويعزز هذا التحركُ [العربيُّ] في اللحظة المباشرة سلطةَ اللجنة، لأن الإسرائيليين يضطرون إلى رفض الاتهام العربي ولأن الولايات المتحدة تمتنع عن الانخراط في الملف بشكل مباشر. وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول، تقرر اللجنة تولي مهام الوساطة وتعلق أعمالها لمدة شهر.

وفي منظمة الأمم المتحدة، داخل لجنةٍ أولاً ثم في الجمعية العامة، تأخذ المناقشات منعطفًا غير متوقع، الأمر الذي يؤدي إلى عظيم ارتباك المروجين الغربيين لمشروع لجنة التوفيق بشأن القدس. فأستراليا تقدم اقتراحًا يعيد إلى شروط خطة التقسيم، أي إلى التدويل الصارم للمدينة المقدَّسة. والفاتيكان يؤيد هذا الاقتراح وينجح في دفع البلدان الكاثوليكية في أميركا اللاتينية إلى التصويت في هذا الاتجاه. والدول الإسلامية، فيما عدا تركيا، تؤيد هذا التحرك وكذلك تؤيده الكتلة الشرقية. وما يحرك هذا الائتلاف المتنافر هو الاعتراض على أطماع إسرائيل والأردن. وتنضم فرنسا إلى تأييد هذا المشروع في اللحظة الأخيرة، سعيًا منها إلى التمكن

من صون مواقعها في القدس وإلى «التجاوب مع الشواغل جد المحترمة لدى أوساطنا الدينية المسيحية والإسلامية»[٩٧]. وقد تركت الولايات المتحدة النقاش يدور حول الاقتراح الأسترالي، وذلك لاقتناعها بأنه لن يحصل على الأغلبية، وعندئذ فإن مشروع لجنة التوفيق سوف يلقى تأييدًا أوسع.

والحال أن القرار رقم ٣٠٣ (IV) الصادر في ٩ ديسمبر/ كانون الأول، والذي أجيز بأغلبية ٣٩ صوتًا في مقابل ١٤ صوتًا وامتناع ٧ بلدان عن التصويت، سوف يحدِّد بشكل مقيمٍ الوضعية الحقوقية للقدس وذلك على الرغم من عدم تطبيقه:

الجمعية العامة

بالنظر إلى قراريها رقم ١٨١ (II) الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ و١٩٤ (III) الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨،

وبعد دراسة تقارير لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين والتابعة للأمم المتحدة والتي تشكلت إعمالاً لثاني ذينك القرارين،

١ . تُقَرِّرُ

فيما يتعلق بالقدس،

وهذا إيمانًا منها بأن المبادئ الواردة في أساس قراراتها السابقة المتعلقة بالمسألة وخاصة في قرارها المؤرخ في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، تشكل حلاً عادلاً ومنصفًا للمشكلة،

١. إعادة التأكيد، بالتالي، على عزمها على أن يقوم في القدس نظام دولي دائم يشمل ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدَّسة في القدس كما في خارج هذه المدينة والتأكيد بشكل معلن على البنود التالية لقرارها رقم ١٨١ (II): ١) يجب لمدينة القدس أن تشكل كيانًا منفصلاً في ظل نظام خاص وأن تدار من جانب الأمم المتحدة ؛ ٢) سوف يتم تعيين مجلس الوصاية لتأمين وظائف السلطة المكلَّفة بالإدارة ؛[٩٨] ٣) سوف تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، إلى جانب القرى والمراكز المجاورة، والتي ستكون أبعدها شرقًا أبو ديس وأبعدها جنوبًا بيت لحم وأبعدها غربًا عين كارم (بما في ذلك تجمع موتسا السكني) وأبعدها شمالاً شُعفاط ؛ [...]

٢. دعوة مجلس الوصاية، لهذا الغرض، إلى الانتهاء، في دورتِه القادمة، العادية أو الاستثنائية، من إعداد لائحة وضعية القدس، مع استبعاد البنود غير القابلة للتطبيق الآن [...]

و، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لنظام مدينة القدس الدولي الموجودة في أساس القرار رقم ١٨١ (II)، تعديل هذه اللائحة بشكل يؤدي إلى جعلها أكثر ديموقراطية والقيام فورًا باتخاذ التدابير الضرورية سعيًا إلى تطبيقها. ولن يكون بوسع أي إجراء متخذ من جانب حكومةٍ أو حكومات معنية منع مجلس الوصاية من اعتماد لائحة القدس ومن تطبيقها ؛

II . تطلب إلى الدول المعنية التعهد رسميًا، في أقرب وقت ممكن ومع مراعاة التزاماتها كأعضاء في الأمم المتحدة، بالسعي إلى حل هذه المشكلات بإبداء كل حسن نيتها في هذا الاتجاه وبالتجاوب مع بنود هذا القرار.

ويتولى مجلس الوصاية معالجة المسألة. وسوف يكون عمله الرئيسي هو الاحتجاج على تكاثر الأمور الواقعة في المدينة المقدَّسة. ورئيسه، الفرنسي جارو، مكلَّفٌ بتحرير لائحة جديدة. فيسعى إلى حل وسط لا يجد أي صدى لدى المعنيين. وهو يعرف حق المعرفة أن التدويل الحقيقي متعذر التنفيذ وأنه لا يتمتع بأي مساندة حقيقية لفرض هذا الحل[٩٩]. فيتوجه أخيرًا إلى حل جد قريب من الحل الذي اقترحته لجنةُ التوفيق: تقسيم المدينة الدولية إلى قطاع إسرائيلي وقطاع أردني وقطاع دولي لا يشمل سوى الأماكن المقدَّسة[١٠٠].

وتحتج إسرائيل والأردن بحدة، منذ الأيام السابقة لتصويت ٩ ديسمبر/ كانون الأول، وتكثران من تجليات سيطرة كل منهما على القطاع الذي تحوزه.

وكان مشروع التدويل قد لقي ترحيبًا من جانب السكان العرب في المدينة المقدَّسة، الأمر الذي استثار رد فعل قويًّا من جانب السلطات الأردنية. وبحسب قنصل فرنسا، في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول[١٠١]، فإن:

الشرطة الهاشمية تضع في السجن، دون أي إجراء آخر، كل فرد يجازف بامتداح مزايا نظام دولي، بل وبمحض ذكر هذه الكلمة الأخيرة دون أن تكون مصحوبة باللعنات المألوفة.

ولذا فإنني لا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت إن نظام إرهاب حقيقيًّا هو الذي يهيمن منذ ثلاثة أيام على المدينة العتيقة، وذلك على الرغم من محبة الملك الأبوية لرعاياه المخلصين وعلى الرغم من تعلقه المؤثر بكل ما يحيط بالأماكن المقدَّسة.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يتمتع الرفض بقاعدة شعبية. فيعلن بن جوريون، في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، أمام الكنيست، أن أورشليم كانت دومًا عاصمة

إسرائيل وأن نقل الإدارات الرئيسية إليها سوف يستمر. وهذا يسمح له بأن يتجنب الإعلان فورًا عن جعل القدس عاصمة لدولة إسرائيل.

والتصويت [في الجمعية العامة] يؤدي إلى تسارع المفاوضات السرِّية الجارية[١٠٢]. ويقبل الإسرائيليون إيجاد ممر أردني منزوع السلاح إلى البحر المتوسط في قطاع غزة ويقدم الأردنيون تعويضات في القدس (الحي اليهودي من المدينة العتيقة وحائط المبكى) وفي الضفة الغربية. وهذا الاتفاق المبدئي لا يصمد طويلاً. فالعسكريون الإسرائيليون، وعلى رأسهم دايان، يعترضون عليه مطالبين بتعديلات كبيرة. والحكومة الأردنية ليست مستعدة للسير في أثر ملكها إلاَّ بشرط أن يشمل الممر جزءًا مهمًّا من النقب؛ والحال أن الإسرائيليين لا يقترحون، في نهاية الأمر، غير عرض يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ متر. ثم إن قبول المصريين التنازل عن قطاع غزة للإسرائيليين غير مؤكد إلى حد بعيد ومن غير الوارد بالنسبة للإسرائيليين التنازل عن قطاع ساحلي.

على أن المفاوضات السرِّية تسمح للطرفين بمقاومة منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة القدس. ويجري إخبار جارو بوجود هذه المفاوضات التي تتميز بطابع من شأنه إلغاء مهمته. والغربيون ليسوا مستعدين، في هذا السياق، لممارسة ضغوط، على الرغم من التحدي العلني للمؤسسة الدولية.

ويجري استئناف اللقاءات في أواخر يناير/كانون الثاني ١٩٥٠. وهي تنصب على تعديل الوضع في المدينة المقدَّسة. فالإسرائيليون يريدون مدخلاً مباشرًا إلى جبل سكوبس ورد الحي اليهودي من المدينة المقدَّسة وحائط المبكى. والأردنيون مستعدون لتبادلٍ على أساس التنازل عن الأحياء العربية من المدينة، وهي الأحياء التي احتلها الإسرائيليون في السنة الماضية. وهؤلاء الأخيرون يتمسكون بدفع تعويض مالي فقط للسكان العرب الذين جُرِّدوا من بيوتهم. والحال أن لا أحد من الطرفين يريد فعلاً التزحزح عن مكتسبات ١٩٤٨. فإذا لم تجر استعادة الأحياء العربية، فإن وجود الإسرائيليين على جبل سكوبس من شأنه أن يجعل جميع المواقع الأردنية عرضة للخطر من الناحية العسكرية. وحائط المبكى يشكل جزءًا من الحرم الشريف والفوز بالمدينة العتيقة هو الأداة الرئيسية لهيبة عبد الله في العالم الإسلامي. فنجد أنفسنا إزاء مأزق، ويبدو الأردنيون فجأة مهتمين

بخطة جارو التي يمكنها تسوية مسألة الأماكن المقدَّسة دون تعديل الوضع الترابي. وفي الأسابيع التالية، يخوض العراق حملة فعالة بفضل مساندة الدول «الكاثوليكية» له ضد خطة جارو ونرجع إلى التنفيذ الكامل لقرار ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩. والاتحاد السوفييتي، الذي يقاطع مناقشات منظمة الأمم المتحدة بسبب رفض ضم الصين الشعبية، غائب عن المناقشة. وفي نهاية المطاف، تجري الموافقة على لائحة «معدَّلة» بأغلبية ٩ أصوات في مقابل لا شيء، في ٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٠، بينما تمتنع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عن التصويت. وبما أننا في ختام الدورة، فليس بالإمكان تعيين حاكم عام للكيان المنفصل. وفي ١٧ أبريل/ نيسان، يسحب الاتحاد السوفييتي تأييده للتدويل الذي لا يرضى به لا السكان اليهود ولا السكان العرب. وفي يونيو/ حزيران، يشكو جارو من امتناع الحكومة الأردنية الكامل عن التعاون. وفي ١٤ يونيو/ حزيران، ينقل مجلس الوصاية الملف إلى الجمعية العامة، بعد أن عاين الرفض الإسرائيلي والأردني المزدوج.

وفي منتصف فبراير/ شباط، يدرك عبد الله استحالة التوصل إلى حل وسط ترابي ويقترح مجرد معاهدة عدم اعتداء مدتها خمس سنوات كحل مؤقت قبل التوصل إلى تسوية نهائية تصبح ممكنة من جراء اختزال التوترات وقيام مناخ يتميز بالثقة. وإلى أن يتم التوصل إلى مثل هذه التسوية، سيجري الاتجاه إلى تدابير تعويض خاص لسكان القدس العرب وستكون هناك حرية وصول إلى الأماكن المقدَّسة وعلاقات تجارية بين البلدين.

ويبدو الإسرائيليون جد مهتمين بعرض كهذا. فيجري تبادل المشاريع. وتُصبح المحادثات شاقة عند الدخول في التفاصيل، لاسيما أن الممثلين الأردنيين متحفظون بالأحرى حيال اتِّباع نهج ملكهم. والمناخ السياسي ليس ملائمًا. ووجود هذه المفاوضات سرٌّ شائعٌ. فالصحافة الدولية تتحدث عنه. فتشن الدول العربية حملة عنيفة ضد عبد الله. وسوريا تهدد بإغلاق حدودها مع الأردن. وأي تدشين لعلاقات ولو كانت تجارية بين الأردن وإسرائيل سيعني عزل البلد اقتصاديًّا. وعبد الله التل، الذي شارك في مفاوضات عام ١٩٤٩، يعلن انشقاقه في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩ ويلجأ إلى مصر. ومن هناك، يتهم بريطانيا العظمى بأنها خانت الفيلق العربي خلال الحرب وبأنها تواطأت مع عبد الله والصهيونيين للغدر

بالفلسطينيين. والجميع يرون، بمن في ذلك بعض المسئولين الإسرائيليين، أن الملك الأردني ليس غير دمية بأيدي البريطانيين، المتآمرين الذين لا يكلون ضد العرب، أو ضد الإسرائيليين، بحسب الرؤية التي يتبناها كل طرف.

وفي مستهل مارس/ آذار ١٩٥٠، يطلب الأردنيون تعليق المفاوضات. فهم يعطون الأولوية للانتخابات القادمة التي لابد لها من أن تكرس ضم الضفة الغربية إلى المملكة. ولا يمكنهم أن يسمحوا لأنفسهم في هذا السياق بأن يروا قيام حركة شعبية احتجاجية كبرى ضد ميثاق عدم الاعتداء. والملك عبد الله على حافة الاكتئاب العصبي ويترك تسيير الأمور لوزرائه. والبريطانيون والأميركيون، الذين قدموا تأييدًا مستترًا للمفاوضات، لا يمكنهم ممارسة ضغوط على الحكومة الأردنية. فهذه الضغوط من شأنها أن تصبح على الفور معلَنةً ومن شأنها أن تستثير موجة عداء جديدة ضد الأنجلو – ساكسون[١٠٣].

واعتبارًا من ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠، تتخذ لجنة التوفيق من چنيف مقرًّا لها. فتلتزم بالامتناع عن عمل شيء إلى أن تتم معالجة ملف القدس في مجلس الوصايات وإلى أن يتضح أن المفاوضات الإسرائيلية – الأردنية تحرز تقدمًا. وتنهمك لجنة التوفيق في دارسة التعويضات التي يجب دفعها للاَّجئين العرب عن ممتلكاتهم الضائعة. وتوضحُ إسرائيلُ، في مستهل فبراير/ شباط ١٩٥٠، أنها مستعدة لقبول استئنافٍ لأعمال اللجنة، بشرط أن تقبل الوفود العربية، مجتمعة أو منفصلة، الاجتماعَ في حضور الوفد الإسرائيلي[١٠٤]. والحال أن بوازانچيه، المحرك الحقيقي للَّجنة لأن التعليمات الصادرة إلى الممثل الأميركي هي التصرف بأقصى درجة من الحذر ولأن الممثل التركي متغيب بسبب مرضه، إنما يبدو مقتنعًا بمشروعية هذا المطلب. وهو يجس نبض الوفود العربية ويقترح تكوين «لجان تقانية» مهمتها دراسة الملفات في وجود مختلف المعنيين. وبما أننا لن نكون بصدد «مؤتمر صلح»، فقد يقبل العرب الجلوس مع الإسرائيليين.

وعلى الجانب العربي، يتواصلُ الأملُ في أن تنتقل اللجنة من «التوفيق» إلى «الوساطة»، أي في أن تتمكن من تقديم مقترحات. وقد تصبح اللجان التقانية موقع هذه الوساطة. وهكذا سيكون بوسع العرب والإسرائيليين أن يشهدوا قبول مطالبهم الرئيسية[١٠٥]. وحيال تحفظات وزارة الخارجية الأميركية، تؤخر اللجنةُ تسليم

المقترحات إلى المعنيين، والذي لم يتم إلاَّ في ٢٩ مارس/ آذار ١٩٥٠. وفي أبريل/ نيسان، يذهب بوازانچيه إلى الشرق الأدنى لكي يشرح للحكومات اتجاه هذه المبادرة[١٠٦]. ومع اعتراف شاريت بطابعها البنَّاء، إلاَّ أنه يبدو مرتابًا في أن يرغب العرب في الصلح. وقد بدا عبد الله جد منفتح بينما بدت الحكومة الأردنية جد متحفظة. وتتحصن الحكومتان السورية واللبنانية وراء قرارات جامعة الدول العربية. وتقبل الحكومةُ المصرية تكوين لجنة إسرائيلية – عربية مشتركة، ولكن لمجرد معالجة مسألة عودة اللاَّجئين. ويرجع الممثل الفرنسي إلى چنيف جد متفائل لأن أيًّا من الأطراف لم يرفض المقترحات، حتى وإن كانت هذه الأطراف قد أعربت عن كثير من التحفظات والترددات. ولا مفر من أن يصاب بالإحباط بسرعة، حيث إن الحكومات العربية لا تقبل المشاركة في لجان مشتركة إلاَّ إذا تعهدت إسرائيل على نحو إيجابي بقبول عودة اللاَّجئين في حين أن إسرائيل لا ترى أهمية لبدء محادثات دون التزام الدول العربية بعقد اتفاق صلح.

وفي أواخر مايو/ أيَّار، تذكِّرُ اللجنةُ بأن المفاوضات، المباشرة أو غير المباشرة، مشارٌ إليها عبر القرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ وأنه ليس من حق الأطراف طرح شروط مسبقة.

والمأزق السياسي يرضي جميع الفاعلين، ما عدا عبد الله، الوحيد الذي يريد فعلاً عقد تسوية سلمية. أمَّا الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلية فهي تفضِّل، لأسباب متناقضة، الحفاظ على الوضع القائم. وليست هذه بالمرة الأولى التي ينشأ فيها توافق سلبي للآراء بين الفاعلين.

على أن منظمة الأمم المتحدة والدول الغربية العظمى قد قامت بالفعل، بدءًا من القرار رقم ١٩٤ (٣)، بصوغ ترتيب حقوقي ومؤسسي كامل يجب له أن يفضي إلى تسوية نهائية: عودة اللاَّجئين أو تعويضهم، لجان الهدنة، هيئة المراقبين الدوليين، لجنة التوفيق، لائحة وضعية القدس.

ومسألة معرفة ما إذا كان الصلح ممكنًا في ١٩٤٩ – ١٩٥٠ سوف تصبح بعد ذلك بعدة عقود، وفي سياق آخر، رهانًا رئيسيًّا من رهانات الكتابة التأريخية مع مجادلات حادة بين المؤرخين خيضت إلى هذا الحد أو ذاك ضمن منظور مضاد لما حدث بالفعل (ما الذي كان سيحدث لو أنَّ ... ؟). ودون أن تراودنا

الرغبة في الدخول في نقاش كانت رهاناته مرتبطة أيضًا بعملية السلام آنذاك، يجب ملاحظة غياب الوضوح المفاهيمي لمفاوضات ١٩٤٩ – ١٩٥٠، حيث لم يكن قد جرى بالفعل استخلاص تعريفات مثل «الأراضي أو أراض في مقابل السلام» أو «السلام في مقابل السلام».

وقد أخذت لجنة التوفيق بثأرها من رالف بانش باتهامها اتفاقات الهدنة بأنها قد جَمَّدَتْ وضعًا، دون أن تفتح آفاقًا سياسية لأن هذا الاتفاقات لم يكن لها من مضمون غير المضمون «العسكري». غير أن المؤسسة الديپلوماسية لم تكن تملك من جانبها أي وسيلة حقيقية للضغط على الفاعلين، وذلك لعدم وجود «عرّابين» للعملية مستعدين لأن يلعبوا بسلاح العقوبات والترغيب المزدوج. وفي مسألة القدس، أبدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة انعدامًا كاملاً للشعور بالمسئولية عندما تخلت عن الرؤية الواقعية للجنة التوفيق.

ولا يمكن اختزال التفكير في المضمون الشكلي لعملية التفاوض. إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الديناميات البشرية والچيوسياسية التي تعيد تشكيل معطيات المشكلة خلال هذه الفترة نفسها.

الفصل الرابع
إعاداتُ تركيبٍ للعناصر البشرية وتغيرات على المستوى الچيوسياسي

* لقد صَوَّتَ الجميعُ في منظمة الأمم المتحدة لاعتبارات متباينة، على أن العالم يوجد فيه نضال إيديولوچي، وليس من اختصاصنا الإمعان في سبر أغوار هذه المشكلات والبحث عن موقع السبب وموقع النتيجة، بيد أن هذا النضال موجود، ولم يكن أي شعب في قلب النضالات الإيديولوچية عبر التاريخ كالشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام. ولم يكن بوسع الشعب اليهودي أن يصمد كله في هذا الموقع، وكانت هناك، في كل جيل، أجزاء من هذا الشعب لم تصمد للمكائد الشريرة للقوى الأجنبية بسبب أعمال العنف والضغوط وأعمال الاضطهاد التي أنزلتها به هذه القوى، بيد أن هناك حبوبًا وڤيتامينات معنوية، وقد وجد هذا الشعب في نفسه القدرة على البقاء، وقد عَبَرَتْ هذه القدرةُ كل تاريخنا منذ ثلاثة آلاف عام كخيط أحمر. وعلى مدار ألفي عام، صمدنا أمام العالم بأسره، بينما قام الفكر الذي خرج من هذه الأرض بالاستيلاء على اليونان وروما والعالم الذي نعيش فيه، ونحن وحدنا الذين نجونا، بعد أن دفعنا ثمنًا باهظًا. ونحن وحدنا أيضًا صمدنا صمودًا جيِّدًا في وجه الإسلام، وهنا أيضًا لم يتسن لبعض اليهود أن يصمدوا ونحن نعرف أن قبائل يهودية، كثيرة في الحجاز وفي المدينة [يثرب] وفي أماكن أخرى، قد تخلت عن ديانتها.

«إننا لا نزعج البعض لمجرد اعتبارات تتعلق بالمصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل نزعج البعض في مجال الفكر. وكان ليكون من السذاجة أن نتصور أن هذه القوى للتي وقفت في وجهنا على مدار زمن طويل سوف تسارع إلى الاتفاق معنا ما أن نعيد إنشاء دولتنا وتأكيد استقلال وطننا. والحال أنه بسبب هذا النضال السياسي والإيديولوچي وجد المعقد في آن واحد صارت أورشليم بؤرة تبلورِ الكثير من الإثارات. هكذا هو تاريخنا وليس بوسعنا التخلص من الأحداث التاريخية التي وقعت في هذا البلد منذ آلاف السنين. فقد كان

هناك [حدث] جبل سيناء وكانت هناك، لما فيه ألمنا، أحداث أخرى تعتمد عليها هذه القوى العالمية».

مقتطف من خطبة ديڤيد بن جوريون، رئيس وزراء دولة إسرائيل، في الكنيست، في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠[١].

" إن قادتنا الكبار المزعومين ذوي النفوس الدنيئة، قد سعوا إلى نفي ذلك بادعائهم أن العالم العربي لن يكف عن مواصلة السير يدًا بيدٍ مع الدول الغربية الكبرى، وذلك على الرغم من كل الأذى الذي أنزلته به ... فليعلم هؤلاء القادة أننا عازمون على اللجوء إلى المعسكر الشرقي إذا لم تنصفنا الديموقراطيات ... وسوف نرد على من يقولون لنا إن هذا المعسكر الشرقي عدونا: ومتى إذًا كان المعسكر الغربي صديقنا ؟ ألم تكن الديموقراطيات معادية دومًا للقضية العربية ؟ إن لنا ثأرًا يجب أن نأخذه من الفرنسيين جَرَّاء ما فعلوه في هذا البلد نفسه وفي المغرب. ولابد لنا أن نثأر بالمثل من إنجلترا جرَّاء كل ما فعلته في مصر وفلسطين والهند وفي كل مكان وُجدت فيه ... وينطبق الشيء نفسه على علاقاتنا مع أميركا. وخلافًا لذلك، لا يوجد دافع واحد يدفعنا إلى الثأر من روسيا. وأيًّا كانت روسيا، فسوف نرتبط بها، ولو كانت الشيطان .... وحذارِ أن تنخدعوا بكلام عملاء الاستعمار الذين لن يتخلفوا عن ادعاء أنني شيوعي»[×].

تصريح لمصطفى السباعي، زعيم الإخوان المسلمين السوريين، في ١٢ مايو/ أيَّار ١٩٥٠[٢].

فاعلو مسألة فلسطين مشروطون بدينامية المجتمعات التي انبثقوا منها وهي مجتمعات في تغير لا يتوقف، كما أنهم مشروطون بالتحولات الچيوسياسية الجارية. فحرب ١٩٤٨ قد كرَّست توسيع نزاع كان إلى ذلك الحين مقصورًا على أرض الانتداب الفلسطيني بحيث أصبح نزاعًا يشمل المنطقة. غير أن النظام السياسي الإقليمي كان، منذ أواخر القرن الثامن عشر، متداخلاً تداخلاً وثيقًا مع

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لعبة سياسية عالمية موسومة في البداية بالتنافسات فيما بين الدول العظمى الأوروبية، وموسومة، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بالتعارض بين الكتلتين العظميين المعرَّفتين آنذاك بالكتلة الغربية والكتلة الشرقية.

والحال أن الأفول الحتمي للقوة العظمى البريطانية كان الإطار الچيوسياسي لحرب ١٩٤٨. وكانت هذه الحرب بمثابة العقاب القدري على تصريح بلفور الصادر في عام ١٩١٧ وقد عجَّلت بالتراجع الإمبراطوري البريطاني، مُدَشِّنةً ما سُرعان سوف يسمى بـ«فراغ القوة».

تكوين إسرائيل المعاصرة

منذ قيام الدولة، كرَّس بن جوريون طاقته بعزيمة ثابتة لفرض صدارة وأولوية الدولة[٣]. فخلال عهد الانتداب، طوَّر المقامُ القومي اليهودي سلسلة بأكملها من المؤسسات ذات الطبيعة الجماعاتية، وإن كانت أيضًا ذات طبيعة دولتية جنينية. وكانت هذه المؤسسات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأحزاب سياسية. وكان الخطر يكمن في أن يتأبد هذا الوضع. والحال أن رئيس الوزراء، عديم المرونة، قد أرغم القوى «المنشقة»، المنتمية إلى اليمين التصحيحي، على التخلي عن طابعها العسكري وعلى التحول إلى مجرد حركة سياسية عادية. وقد لعب مناحم بيجن اللعبة في حين أن قادة جماعة شتيرن سرعان ما صدر العفو عنهم بعد اغتيال برنادوت. وعلى يسار بن جوريون، كان حزب المابام المتمركس الصهيوني، المؤازر للاتحاد السوڤييتي، قد جرى استبعاده من الأغلبية الحكومية. وكان قد جرى «نزع تسيس» الكُوادر العسكرية مع حل البالماخ التي كانت نسبة ٩٤% من ضباطها منتمية إلى المابام. ثم إن العديد من كبار القادة العسكريين للحرب، ومن بينهم يجال آللون، قد جرت إحالتهم إلى الحياة المدنية. وكان يجب جعل الجيش جيشًا محترفًا، يتألف من عناصر محايدة من الناحية السياسية أو قريبة من حزب الأغلبية، الماپاي. وقد أدى هذا كله إلى خلق قدر من الشعور بالمرارة.

وقد بقيت المسألة الدستورية. وكان من شأن كتابة دستور أن تنطوي على تعريف طبيعة الدولة، علاقتها بالهوية الدينية اليهودية. وبالنسبة للمتدينين، فإن الدستور الوحيد هو التوراة، الشريعة الدينية اليهودية. والحاصل أن بن جوريون،

الراغب في تفادي حدوث مواجهة حول هذا الموضوع، قد فضّل كتابة سلسلة من القوانين المنظِّمة لتوزيع السلطات بما يجعل من إسرائيل دولة ديموقراطية برلمانية مع انتخابات نسبية ورئيس يتمتع بسلطات رمزية، وأول هؤلاء الرؤساء هو حاييم ڤايتسمان. وسوف تتحمل الحكومة مسئولية جماعية. وبشكل استرجاعي، سوف يشكل هذا كله القوانين الأساسية لدولة إسرائيل وهي قوانين تؤدي وظيفة الدستور الذي يضمن الحريات العامة.

والحال أن هذا النظام، القائم على أساس التمثيل النسبي الذي يسمح بالتعبير السياسي عن الأقليات دون إضفاء طابع مؤسسي عليها، إنما يفضي إلى حكومة ائتلافية محورها الماپاي. وهكذا فقد شكل بن جوريون، في عام ١٩٤٩، ائتلافًا مع الوسطيين والمتدينين، بما أدى إلى استبعاد اليسار واليمين المتطرف اللذين شكلا المعارضة.

وتوافق الآراء العام هو أن دولة إسرائيل يهودية وديموقراطية. وبما أنها نتاج نزعة إرادوية، فإنها، في البداية على الأقل، ذات مصدر إلهام اقتصادي توجيهي. وبصرف النظر عن الخيار السياسي الاشتراكي، فإنها تقوم بمصادرة الممتلكات العربية، أي الجزء الأكبر من الملكيات الريفية إلى جانب جزء لا بأس به من الممتلكات الحضرية[٤]. وبعد الاستحواذ الوحشي الذي تم وقت الحرب، فإن إضفاء طابع قانوني على هذه المصادرة إنما يفرض نفسه، ومن هنا القانون الخاص بأملاك «الغائبين» الصادر في عام ١٩٥٠ والذي جرى استكماله بصورة منتظمة في الأعوام التالية. و«الغائب» مالك ينتمي إلى بلد عربي في الشرق الأوسط أو مواطن فلسطيني يقيم خارج دولة إسرائيل أو تَرَكَ مكان إقامته بعد ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، حتى وإن كان لا يزال يقيم داخل دولة إسرائيل أو عاد إليها (في هذا الحالة، يصبح «غائبًا – حاضرًا»، بحسب لغة القانون الإسرائيلي متعددة الوجوه). وهكذا فإن فلاحي «المثلث الصغير» الذي ضمته إسرائيل خلال اتفاق الهدنة مع الأردن ليس لهم الحق في المطالبة بممتلكاتهم التي سبق اعتبار أنها تخص «غائبين». واليوم أيضًا، إذا لم يكن وريث مالك عربي مواطنًا إسرائيليًا، فإنه يصبح «غائبًا». وبالمثل، فإنه إذا ما كان جزء من حصة مبيعة على الشيوع يخص «غائبًا»، فإن إدارة الحصة يجب تقاسمها مع الإدارة الإسرائيلية. ومستأجرو أملاك مالك «غائب» ليس لهم أي حق في الاعتراض على طردهم.

وقد عُهِدَ بأملاك «الغائبين» إلى «حارس» (الواقع أنه فرع من فروع وزارة المالية) يتمتع بحرية كاملة في التصرف فيها. وبوجه عام، فإنه يَعْهَدُ بها إلى وكالة إنماء اقتصاديٍ تقوم، بعد ذلك، بنقلها إلى مؤسسة صهيونية، هي في أغلب الأحيان الصندوق القومي اليهودي، مع حصانة كاملة ضد أي مطالبة بها. وإذا ما تبين أن المالك ليس «غائبًا»، فإن النقل يظل مشروعًا لأنه جرى «بحسن نية». والممتلكات الدينية الإسلامية المنتمية إلى الأوقاف، وهي ذات اتساع كبير، جرى اعتبارها منتمية إلى غائبين حتى وإن كان المستفيدون بها مقيمين في إسرائيل. وهكذا فإن المسلمين الباقين في إسرائيل قد تم تجريدهم من مجمل ممتلكات طائفتهم. وبالمقابل، تسنى للطوائف المسيحية (التي تتمتع بحماية دولية) والطائفة البهائية صون أوقافها. والحاصل أن بطريركية القدس الأرثوذكسية، والتي يديرها كهنة يونانيون، وهي المالك الأول في القدس، وهي البطريركية التي تشكو من بؤس مالي وتجد نفسها معرَّضة بشكل خاص للضغوط الإسرائيلية، إنما تضطر إلى التنازل عن مجموع مساحات يشكل سدس مساحة المدينة اليهودية، إمَّا على شكل إيجارات طويلة الأمد جدًّا أو عن طريق البيع النهائي[٤]. وهذه الصفقات تتم سرًّا بسبب اعتراض المراتب الدنيا من الكهنة والمؤمنين العرب.

والسكان العرب يجدون أنفسهم خاضعين، منذ قيام الدولة، لقوانين الطوارئ (*Emergency Acts*) الموروثة من عهد الانتداب البريطاني ولفرض الأحكام العرفية (الإدارة العسكرية) والتي لن تُرفع إلاَّ في عام ١٩٦٦ والتي تتماشى مع قانونٍ خاصٍ بالمستعمَرين بالفعل. وحرية الحركة مختزلةٌ إلى أقصى حد وللسلطات الحُق، في أي وقت، في خلق مناطق محظورة لأسباب أمنية. وتصبح هذه المناطق غير مزروعة، الأمر الذي يعطي الحق للدولة في منحها لمزارعين يهود. وعلاوة على الاعتبارات الأمنية، يمكن للإدارة أن تتذرع بحاجات التنمية وتوطين المهاجرين لكي تستولي على أملاكٍ ريفية أو حضرية. وسلطاتها الخاصة بالمصادرة دون تعويض سلطات متسعة اتساعًا خاصًّا. ثم إن الإدارة تسيطر على جميع الصفقات الاقتصادية، بما في ذلك الصفقات المتعلقة بالحياة اليومية، كشراء أو بيع المنتجات الغذائية، الأمر الذي يعطيها سلطة باهظة على السكان العرب. فبوجه عام، يتعين على الفلاحين العرب بيع منتجاتهم لأجهزة يهودية بأثمان أقل

من تلك الممنوحة للفلاحين اليهود. وصحيح أن هذه الأجهزة تبيع منتجاتها للعـرب بأسعار أقل قليلاً من أسعار بيعها لليهود، لكن المحصلة تظل إيجابية إلى حد بعيـد لصالح الاقتصاد اليهودي. وهكذا فإن الاشتراكية الدولتيـة وشـبه الدولتيـة التـي اعتمدتها دولة إسرائيل الناشئة إنما تسمح بسيطرة معزَّزة علـى الـسكان العـرب وتزيد من تبعيتهم للسلطات.

وكما في جميع حالات الاستعمار الاستيطاني، فإن النظام الـشكلي للقـانون الخادم للمصلحة العامة إنما يجري استخدامه ضد أحد مكونات إجمـالي الـسكان. ووفقًا لتفكير بن جوريون، فإن دولة إسرائيل قد أقيمت في صحراء، ومنذ هـروب العرب أصبحت خالية من أصحابها السابقين[٦].

وفي عام ١٩٥٠، كان عدد العرب الإسرائيليين نحو ١٦٧ ٠٠٠ نسمة[٧]. وقد هبطت نسبة السكان الحضريين من ٣٦% إلى ٢٦%. ويقطـن الحـضريون فـي الأحياء العربية في المدن المختلطة (حيفا، يافا، عكا، اللد، الرملة) حيث تُعَدُّ نسبتهم أضعف كثيرًا مما كانت عليه في عهد الانتداب، أو يسكنون في الناصرة، المدينـة الوحيدة العربية بشكل خالص. ويجد الباقون أنفسهم متجمعين في قرى أساسًا فـي شمالي البلد (من عكا إلى الجليل، علاوة على «المثلث الـصغير») وفـي النقـب (بدو). ويؤدي انعدام حرية الحركة إلى منع أي نزوح ريفي في حـين أن التزايـد السكاني الطبيعي القوي جدًّا يتم ضمن حدود الأماكن نفسها.

وكانت الوضعية النظرية للعرب قد أقيمت على أساس منع الحقوق الجماعيـة التي تمضي في اتجاه الثنائية القومية وعلى أساس الاعتـراف الوحيـد بـالحقوق الفردية[٨]. ومن المؤكد أن اللغة العربية معترفٌ بها كلغة رسمية ثانيـة، غيـر أن استعمالها جد محدود. وكما في بقية الشرق الأوسط، فـإن الوضـعية الشخـصية القائمة على الانتماء الديني تشكل مرجعًا بالنـسبة لمـسائل الـزواج والميـراث. والإدارة العسكرية تعرف كيف تـدفع «جيـدًا» مـن تـديرهم إلـى التـصويت، والانتخابات الأولى تعطي عمومًا أكثر من نسبة ٦٠% من الأصـوات للماپـاي. وتذهب النسبة الباقية بالأخص إلى الشيوعيين وإلى حد ما إلى المابام.

والحجة المطروحة لتبرير وضعية العرب الإسرائيليين هـي عـدم ولائهـم المضمر[٩]. فهم على كثير من العلاقات العائلية مع سكان الجهة الأخرى من خـط

الهدنة. وهم يحمون العرب المتسللين. ويرفضون في الأغلب الحصول على أراض تخص لاجئين في مقابل أراضيهم المصادَرة، أو يحاولون، عندما يقبلون ذلك، دفع تعويضات للملاك السابقين، وهو دفع يتم بشكل غير قانوني. وهم أنصار لمفتي القدس السابق ومعادون لوجود دولة إسرائيل. ورفض الانصياع لقوانين الطوارئ يشكل استفزازًا ضد دولة إسرائيل.

وفي عام ١٩٥١، نجد أن المعارضة اليمينية التي يقودها مناحم بيجن، الذي كان قد وصف هذه القوانين بأنها تدابير «نازية» عندما طُبقت ضد التمرد اليهودي، تحاول العمل على إلغائها بوصفها خطرًا على الديموقراطية. وتتمتع المعارضة في هذا الاتجاه بتأييد من جانب المابام والشيوعيين. غير أن الحكومة، التي تعتبر هذه القوانين ديموقراطية لأنها تتمتع بموافقة الغالبية البرلمانية، إنما تنجح في الإبقاء عليها متذرعةً بحالة الحرب مع البلدان العربية ومتعهدةً بإنهاء أشكال التفرقة.

ولا يخضع تطبيق قوانين الطوارئ للمراقبة من جانب المحاكم. والمحكمة العليا الإسرائيلية وحدها هي التي تتمتع بحق الفصل، وإن كان فيما يتعلق فقط بقانونية القرارات وليس فيما يتعلق بمضمونها. وإذا كانت تدين بعض إساءات استخدام القوانين، فإنها عاجزة عن فرض تطبيق قراراتها على العسكريين. ومع تأكيدها للمبادئ العامة للقانون فيما يتعلق بالحريات الفردية، فإنها إنما تستند إلى السوابق البريطانية زمن الحرب العالمية الأولى لكي ترى أن الحكومة لها الحق في الأمر بتوقيف وحبس أي شخص مادام هذا الشخص يُعتَبَرُ تهديدًا للأمن القومي.

وجميع هذه السوابق الحقوقية سوف تستخدم بعد ذلك في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

وبقاء المؤسسات الصهيونية المقتصرة على السكان اليهود يسمح بادّعاء أن الدولة في خدمة الجميع. وتتولى هذه المؤسسات تصريف تبرعات الدياسپورا وتعمل كأداة إنمائية. كما تكفل هذه المؤسسات عددًا كبيرًا من الخدمات الاجتماعية. وقد كانت المستفيدة الرئيسية من نقل الملكيات العربية، وهي تعبر عن الشخصية الجماعية للشعب اليهودي الموجود في الدياسپورا وإسرائيل على حدٍّ سواء.

ويتكرر وجود الاختلاف في المعاملة في تعريف الجنسية. فقانون العودة الصادر في ٥ يوليو/ تموز ١٩٥٠ يعطي الحقّ لكل يهودي في الهجرة إلى أرض إسرائيل بشرط الحصول على تأشيرة هجرة[١٠] :

سوف تُمنَحُ تأشيرةُ المهاجر لكل يهودي يعبر عن الرغبة في الإقامة في إسرائيل إلاّ إذا جرى إبلاغ وزير الهجرة بأن هذا اليهودي يعمل ضد الشعب اليهودي أو يمثل خطرًا على الصحة العامة أو على أمن الدولة.

٣) اليهودي القادم إلى إسرائيل والذي يرغب في الإقامة فيها له الحق في الحصول على شهادة مهاجر. والتحفظات التي جرى التعبير عنها في الفقرة ٢ تسري في هذا الاتجاه. غير أن المهاجر لن يكون بالإمكان اعتباره غير مرغوب فيه من زاوية الصحة العامة بحكم إصابته بمرضٍ طاله بعد مجيئه إلى إسرائيل.

والحال أن قانون عام١٩٥٢ بشأن الجنسية إنما يمنح الجنسية الإسرائيلية أوتوماتيكيًا لكل شخص يدخل في ظل قانون العودة. أمّا السكان العرب وأبناؤهم فيتعين عليهم إثبات شرعية إقامتهم وأن يكونوا ممن كانوا في السابق مواطنين فلسطينيين. وإلاّ فإن عليهم طلب الحصول على الجنسية، ومن هنا خلق بضعة آلاف من عديمي الجنسية غير القادرين على تقديم وثائق تحدد هويتهم (أغلبهم من «المتسللين»).

وقد ترافق قيام دولة إسرائيل مع انفتاح حدودها على الهجرة اليهودية، وذلك على الرغم من العقبة النظرية التي فرضتها الأمم المتحدة على الأشخاص القادرين على حمل السلاح. وقد أفاد هذا الانفتاح بالدرجة الأولى «الأشخاص المشرَّدين»، أي يهود أوروبا الشرقية الناجين من الإبادة زمن الحرب العالمية الثانية والذين جرى تجميعهم في مخيمات في ألمانيا. وهؤلاء لم يكونوا يريدون العودة إلى بلدانهم الأصلية بعد المكابدات الرهيبة خلال سنوات الحرب وبعد فرض النظام الشيوعي. وبعد ذلك التاريخ، نجد أن الديموقراطيات الشعبية قد صرحت، وذلك في الأغلب مقابل تعويضات مالية، هي شكل الفدية الحديثة، برحيل سكانها اليهود إلى إسرائيل. وينطبق هذا بالأخص على البلدان الأقل تأثرًا بالإبادة النازية كرومانيا وبلغاريا، حليفتي الرايخ الثالث خلال الحرب. وكان الدافع الرئيسي لهذا الرحيل هو

رفض النظام السياسي الجديد. ولم يبق غير الأشخاص الأكثر اقتناعًا وأغلبهم أعضاء في الحزب الشيوعي، ومن هنا المماهاة المفارِقة للماركسية – اللينينية بالمكوِّن اليهودي من مكونات سكان الديموقراطيات الشعبية في حين أن هذه الأنظمة قد دفعت في الواقع في اتجاه درجة أكبر من تحقيق التجانس الإثني. وكلما قل عدد اليهود، بدا أنهم يتمتعون بتمثيل زائد في هيئات الحزب الواحد الحاكم.

وهجرة عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ هذه تندرج في الخط العام لتكوين المقام القومي اليهودي. والحال أن الطوائف اليهودية في الديموقراطيات الليبرالية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية قد قدَّمت دعمًا سياسيًّا، و، بالنسبة للطوائف التي كانت تحوز الإمكانات لذلك، قدَّمت أيضًا دعمًا ماديًّا لإقامة دولة إسرائيل، غير أنه لم يكن من الوارد القيام بهجرة جماعية إلى الدولة الجديدة. والمؤسسات التمثيلية الرئيسية [اليهودية] لم تكن ذات مصدر إلهام صهيوني، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وكان من الطبيعي إبداء تضامن فعليٍّ بعد كوارث الحرب العالمية الثانية والتي كانت أحداث فلسطين تهدد بتكرارها. وقد سمحت تجاسراتُ العسكريين الإسرائيليين بالفوز بصورة «مقاتلين»، وهي صورة كانت آنذاك أعلى قيمة من صورة «الضحايا».

وكان الجدل بالغ الحدة بين ممثلي الدولة الجديدة ومسئولي طوائف الدياسپورا. فهؤلاء الأخيرون، القلقون من خطر اتهامهم بالولاء المزدوج، قد رفضوا التسليم بالنقطة المحورية في المذهب الصهيوني والتي تمثلت في جمع «المنفيين» في إسرائيل كما رفضوا القول بالسلبية الكلية لتاريخ الدياسپورا. وفي سياق أواخر أربعينيات القرن العشرين، تعلق هذا الجدل باليهود الأميركيين[11] أساسًا، حيث كانت الطوائف اليهودية الأوروبية تفيق ببطء من صدمة الإبادة (بينما كان اليهود البريطانيون منسحبين من هذا الجدل بسبب دور بلادهم في فلسطين). وبالنسبة لبن جوريون، الذي يكرر هذا الكلام مرارًا، فإن كل الشعب اليهودي لديه استعدادٌ لجمع شمله في إسرائيل، ومن هنا مطالبته باعتبار جميع ضحايا الحرب اليهود ضحايا «إسرائيليين»، حيث لا يمكن التمييز بين «الشعب اليهودي» و«شعب إسرائيل». وبالنسبة لممثلي الطوائف اليهودية الأميركية، فإن يهود الولايات المتحدة لا يكنون غير ولاء واحد، هو الولاء لحكومة الولايات المتحدة، مثلما أن مواطني

إسرائيل لا يكنون الولاء إلاَّ لحكومة إسرائيل، فالشعب اليهودي لا يشكل كيانًا سياسيًّا. وقد تم العثور على صيغ توفيقية، إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن بن جوريون لا يمكنه الاعتراف بصهيونية في الدياسپورا لا تؤيد بالكامل سياسة دولة إسرائيل ولا تنشر الدراية بالثقافة العبرية الجديدة ولا تحبذ الهجرة إلى إسرائيل(١٢). والحال أن تطرفات خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إنما تعيد إطلاق الجدل بشكل دوري.

ويغطي الجدل تناقضًا أساسيًّا بين الأهداف النهائية للصهيونية (جمع شمل جميع اليهود في أرضهم الأصلية) والواقع السياسي المتمثل في احتياج الدولة الجديدة إلى التمتع بالمساعدة المادية والسياسية من جانب الدياسپورا لمجرد أن تتمكن من البقاء. ونفي الدياسپورا، المحوري في الخطاب الإسرائيلي، يترافق مع اعتماد على هذه الدياسپورا التي يشكل ضعفها أيضًا خسارة في القوى بالنسبة لدولة إسرائيل. ولا يجب للتعبئة لصالح دولة إسرائيل ولا يجب لإعادات التأكيد الهوياتية الدورية أن تحجب واقع أن جزءًا من السكان من ذوي الأصول اليهودية لا يتعرف على نفسه في هذا التماهي مع إسرائيل، ومن هنا انفصاله عن مؤسسات الطائفة واستيعابه الكامل، عبر الزواج غالبًا، ضمن إجمالي السكان، وهو إجمالي بسبيله هو نفسه إلى الانفصال عن المسيحية.

مصير اليهود «الشرقيين»

في اللحظة المباشرة، يمكن التوصل إلى حل وسط بين الدياسپورا الغربية ودولة إسرائيل في اهتمامٍ مشتركٍ بالطوائف اليهودية المعرَّضة للخطر من جراء خلق دولة إسرائيل، أي طوائف الشرق الأوسط العربي. وهو اهتمام يتماشى مع استعداد جوهري للدولة الجديدة، تتوافق عليه الآراء، لأن تكون ملاذًا وعونًا لليهود المضطهَدين، كما أنه اهتمام يتماشى مع حاجاتها ذات الطابع الأمني.

والحال أن رجال الوكالة اليهودية كانوا قد صاغتهم الخبرة الملموسة للعمل الاستيطاني مع كل ما يمثله هذا العمل كالتكوين الأولي والعمل التطبيقي والتمويل واحتلال المكان. وكان هؤلاء الرجال يهزأون بخطاب اليمين الصهيوني باعتباره منفصلاً تمامًا عن الواقع لأنه كان يتحدث في الفترة السابقة عن مجيء ملايين اليهود كما لو أن هذا المجيء سيحدث بضربة عصا سحرية. وكانت إيديولوچية

وممارسة «الرواد» محوريتين في رؤية مؤسسي دولة إسرائيل للعالم. ومنذ البداية، اتخذ البُعد الأمني مكانًا رئيسيًا. وكانت المستوطنات اليهودية قد اختيرت من زاوية توافرها الجغرافي كما من زاوية أهميتها الاستراتيجية. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن المقام القومي اليهودي كان بالدرجة الأولى أرخبيلاً كثيفًا إلى هذا الحد أو ذاك في بحر عربي. والحال أن نزوح العرب الفلسطينيين قد أدى إلى تجفيف هذا البحر إلى حدٍّ بعيد، لكن الأولوية المطلقة كانت تتمثل في شغل المكان الذي تم الاستيلاء عليه. وعلاوة على الاعتبارات الديبلوماسية، فإن هذا المنظور إنما يفسر امتناع بن جوريون عن احتلال كل الضفة الغربية عندما كانت علاقة القوة العسكرية تسمح بذلك[١٣]. فبالنسبة لمؤسس الدولة، كان الهدف المباشر لجيله يتمثل في توطيد ما تم كسبه قبل التمكن من التفكير في توسع جديد. وقد أكد ذلك في عدة مناسبات في حلقة ضيقة من الأشخاص لكي يبرر قراراته.

والحاصل أن الأشخاص المشرَّدين الذين وصلوا خلال الحرب أو بعدها مباشرةً قد اشتركوا مع أفراد المقام القومي اليهودي في حركة الاستحواذ على الممتلكات العربية، وهي حركة كانت جد وحشية في البداية. وقد نتج عن ذلك أن الجغرافيا الجديدة للسكان لم تمثل غير تمديد للأرخبيل السابق حيث أصبحت التركزات الرئيسية تتمثل في المناطق الساحلية ومنطقة القدس، بما يتماشى مع ما جرى الاستيلاء عليه من المدن العربية. وقد قامت المستوطنات الزراعية بالإستيلاء فورًا على الأراضي الزراعية العربية المجاورة بينما جرى هدم القرى العربية بالمئات. والحال أن الفراغات الشاسعة الباقية قد شكلت أيضًا مصادر إغراء لـ«المتسللين» العرب الذين حاولوا العودة إلى أماكنهم الأصلية، ومن هنا الأولوية المعطاة لإقامة مستوطنات جديدة في المناطق القريبة من خطوط الهدنة ولـ«إزاحة» السكان العرب عن هذه القطاعات. إلاَّ أنه لم يكن هناك ما يكفي من الناس لتحقيق هذا المشروع، والذي كان هدفه يتمثل أيضًا في جعل رحيل العرب أمرًا لا رادَّ له.

والحال أن إريك لابون[١٤] إنما يصف بقلم حاد لقاء بعثة كلاپ مع المسئولين الإسرائيليين الذين سارعوا إلى وضع دولتهم الصغيرة ضمن خارطة ضخمة

للشرق الأوسط لكي يبينوا ضآلة حجمها حيال الفضاء العربي الشاسع ولكي يبرروا رفضهم عودة ١٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني:

إن سكاننا يتزايدون بلا توقف عن طريق المواليد والهجرة. وعلى أرضنا جد الضيقة، يحيا بالفعل مليون من الإسرائيليين. وسياستنا برمتها تهدف إلى الحفاظ على هذا الرقم، المصيري بالنسبة لنا، والذي يتمثل في عشرين ألف مهاجر شهريًا. لكن هذه الزيادة ومقاطعة جميع جيراننا العرب لنا وتدميرات الحرب إنما تُخضع سكاننا لنظام حرمانات وتقشف أكثر قسوة.

فكيف سيمكن للمائة ألف عربي، إن عادوا الآن، أن يجدوا غذاءهم هنا ؟ وأين سيسكنون؟ إن المعركة والحرائق والتفجيرات قد هدمت بيوتهم في الوقت نفسه الذي أدت فيه إلى تشتت شملهم. ومن ثم فإن العمل على إعادتهم هو بمثابة استحالة مادية. [...]

وكيف، وبأي ضلال انتحاري، يمكن لدولة مهدَّدة كدولتنا أن تُدخل في قوامها، وفي النقاط الحسَّاسة، مائة ألف شخص من شأنهم أن يكونوا، بحكم الواجب، أعداء لها، في حالة نشوب حرب ؟

وهناك شيء آخر، فنحن حين نواصل سياستنا الخاصة بالهجرة، إنَّما ننجز بالتأكيد واجبًا حيال الجماعة اليهودية في العالم. لكننا نقدم أيضًا خدمة هائلة للجماعة البشرية بإعفائها من تحمل مسئوليات جسيمة.

إن روسيا القياصرة في الماضي ورومانيا قد اضطهدتا أهلنا، وقد قامتا بتنفيذ مذابح ضدهم بشكل دوري. وبالأمس جعلت ألمانيا من نفسها مذنبة باقتراف فظائع لن ينساها أبدًا أي جيل من أجيالنا. واليوم، تحيط بإخوتنا تهديدات جديدة، قريبة أو بعيدة، في العراق مثلاً.

وقد قال السيد شاريت، وهو ينظر إليَّ ويوجه إصبعه نحوي: «ما الذي يمكن أن يحدث لو أن فرنسا، جراء قَدَرٍ مشؤوم، لم تعد تسيطر في الشمال الأفريقي أو في أفريقيا ؟ ماذا سيكون عليه مصير نحو خمسمائة ألف إسرائيلي يحيون هناك ويعملون هناك ؟».

وبما أنني ابتسمت حيال فظاعة افتراض غير متوقع إلى هذا الحد، فقد استطرد السيد شاريت: «وا أسفاه ! لقد شهدنا تحقق حادث أبعد احتمالاً بكثير».

وهكذا فمن العدل، ومن المفيد لكم، أن تكون أرضنا إسرائيل قادرة على استقبال جميع اليهود الذين لا يمكنهم العيش بعدُ في مكانٍ آخر، جميع أولئك الذين يمكن، لولا توافر الملاذ الذي أوجدناه، أن يتعرضوا للإبادة أو أن يصبحوا عبئًا على أسرة الأمم، أو على بعض الأمم.

وإيقاع العشرين ألف مهاجر يتماشى تقريبًا مع الواقـع[١٥]. فبالنـسبة لعـام ١٩٤٨، بعد الاستقلال، يرتفع عدد القادمين الجدد إلى ١٠٠ ٠٠٠، بينمـا يرتفـع بالنسبة لمجمل عام ١٩٤٩ إلى ٢٥٠ ٠٠٠، بما يرتفع بالسكان اليهود إلى مليـون نسمة جاء ثلثهم بعد الخامس عشر من مايو/ أيَّـار ١٩٤٨. وفـي عـامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، يستمر التقدم بالإيقاع نفسه.

الأصل	١٩٤٩	من ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ إلى٣١ مارس/ آذار ١٩٥١
أوروبا الشرقية	١٠٩ ٢٦٢	٢٧١ ١٨٨
آسيا	٧١ ٢٧١[١٦]	١٦٤ ٧٨٧
الشمال الأفريقي (بما في ذلك مصر)	٣٩ ٤٤٢	٧٧ ٠٨٣
أوروبا الغربية وأميركا	١٩ ١٦٦	٤٦ ٦١٧
الإجمالي	٢٣٩ ١٤١	٥٥٩ ٦٧٥

والحال أن مجهودًا بهذا الاتساع إنما ينطوي في الواقع على تقشف شديد، وإذا كان الواصلون الأوائل قد تمكنوا من الاستفادة مما جرى نهبه من العـرب، فـإن الحال ليست كذلك بالنسبة للواصلين التالين الذين أقاموا في مخيمـات انتقـال ذات ظروف معيشية دنيا.

وفي الأوقات الأولى، لا تدوم الإقامة غير بضعة أسابيع، لكن المدة سـرعان ما تطول. وليست المساكن الجديدة غير مساكن سابقة التجهيز في مدن انتقالية.

والهجرة الأكثر إثارة هي هجرة اليهود اليمنيين الذين كان قد تـم التـصريح برحيلهم من جانب إمام اليمن. والحال أن جـسرًا جويًـا، هـو عمليـة «البـساط السحري»، قد قادهم إلى إسرائيل مباشرة. وبالنسبة لهذه الطائفـة اليهوديـة جـد القديمة والتي تتألف من حرفيين وتجار يحيون في العالم جد التقليدي لليمن، كـان الدافع إلى الرحيل دافعًا دينيًّا أساسًا وكانت الصدمة الثقافية جسيمة.

ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لبدايـة الهجـرة المغربيـة والتـي اعتبـر المسئولون الصهيونيون عناصرها عناصر «بدائية».

بل إن الطائفة اليهودية العراقية، والتي كان مستوى حياتها وتعليمها أعلى، لا تفلت من هذه الأحكام المقلِّلة للقيمة. ورحيل هذه الطائفة، وهي الأقدم في العالم، فهي تتباهى بانحدار نسلها من المنفيين في بابل، أي أنها ذات تاريخ يرجع إلى ألفين وخمسمائة عام، إنما يعود إلى اجتماع رغبة الحكومتين العراقية والإسرائيلية. وقد خضع اليهود العراقيون، خلال حرب فلسطين، لرقابة بوليسية مشدَّدَة. كما حدث العديد من الاعتقالات لأشخاصٍ مشتبهٍ باحتفاظهم بعلاقات مع يهود فلسطين.

وفي عام ١٩٤٩، نجد أن نوري السعيد، الذي عاد إلى السلطة، لم يخف نواياه عن بعثة كلاپ. وقد قدَّم لنا لابون وصفًا قويًّا لشخصية الرجل[١٧]:

إن نوري السعيد، الرئيس المحنك لمجلس الوزراء، والمؤيد السافر لمشروع الهلال الخصيب، إنما يتحدث بهدوء، مع قليل من الإيماءات والإشارات، ودون صخب. وعيناه ترنوان إلى البعيد بدلاً من أن ترنوا إلى الزائرين. وبقدرٍ من الوقاحة والترفع الظاهر، يُقَطِّرُ كلمات عذبة تتميز بقوة وهجومية لاذعتين. وهذا الأسلوب، هذه الممارسة الشهوانية لرباطة الجأش، يستشعر المُحَاوِرُ الأريب جانبيتها على الأقل إن لم يتسن له الإحساس بشهوتها نفسها.

وهو يوضح أن نزوح الفلسطينيين جريمةً ضد الإنسانية. وإلى ذلك الحين، احتفظ السكان العراقيون بعلاقات حسن الجوار مع اليهود الذين يشكلون «جسمًا غريبًا غير مُستَوْعَبٍ ولا مراء في أنه غير قابل لأن يُستَوْعَبَ». وقد تغير الوضع الآن تغيرًا جذريًّا.

في نظر الحكومة العراقية، لا يوجد غير حل واحد عادل ومرض من جميع النواحي: هو عودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي قام اليهود، المطرودون هم أنفسهم من ديارهم، بطردهم منها، بدورهم، على نحو مشين.

وإذا لم يتحقق هذا الحل، فإن حكومة بغداد قد تضطر إلى التفكير في اتخاذ تدابير جسيمة. وإذا كان عليها أن تقبل، بدافع من الإنسانية، بدافع من التضامن، أن تستقبل على أراضيها مائة ألف من اللاَّجئين العرب، فلن يكون بوسعها الاتجاه إلى ذلك إلاَّ بعد أن تكون قد نقلت إلى إسرائيل اليهود الموجودين الآن هنا والذين يصل عددهم إلى نحو مائة وستين ألفًا.

ومن جهة أخرى فإن هذا قد يشكل أساسًا لسياسة حقيقية، ولسياسة سلمية، في الشرق الأوسط.

والواقع أن مثل هذه التحركات السكانية تعد ذات طبيعة من شأنها التشجيع على دراسة ضمان لاحق للحدود الإسرائيلية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وهو ضمان سوف يتعين تزويده باتفاقية لنزع السلاح ولنزع العسكرة.

وإسرائيل، إذ تصبح دولة متجانسة من الناحية الإثنية، سوف يتعين، منذئذ، وبشكل نهائي، تثبيت حدودها، بحيث تصبح أي إمكانية لتوسعها مستبعدةً استبعادًا جذريًّا.

وهذا الاقتراح لا يثير اهتمام لجنة كلاپ. وعندما تذيعه الصحافة، لا يجتذب غير اهتمامٍ محدودٍ وتُسارِعُ الحكومة العراقية إلى نفي أنها قالت كلامًا كهذا.

ولا ينوي العراق حقًّا استقبال لاجئين فلسطينيين (في عام ١٩٤٩، لم يجر السماح إلاَّ لـ ٥٠٠٠ بالدخول إلى أراضيه). والطائفة اليهودية العراقية، التي صدمتها أحداث عام ١٩٤١، إنما تعد بسبيلها إلى الانفصال عن العراق الحديث. والحال أن حركة صهيونية سرِّيةً، قوامها ٢٠٠٠ عضو بحسب أحد منظميها[١٨]، إنما تعد على اتصال وثيق بالوكالة اليهودية ودولة إسرائيل وتشجع الهجرة غير الشرعية منذ انتهاء الحرب العالمية [الثانية] عن طريق البر أو بالطائرات.

وخلال حرب فلسطين، كانت الأحكام العرفية قد أُعلنت في العراق وتَفَاقَمَ وضعُ اليهود تفاقمًا ملحوظًا. فقد جرى منعهم من مغادرة الأراضي العراقية. وانطلاقًا من طهران، نجد أن مصلحة الهجرة السرِّيةَ، الموساد، تهتم بنقل لاجئين عراقيين عن طريق إيران بأعداد متزايدة، لاسيما أن نوري السعيد، وقد عاد إلى السلطة في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، قد توصل إلى الحكم بالإعدام على نحو ثلاثين من اليهود العراقيين السابقين كانوا موجودين في الواقع في إسرائيل، ومن ثم فنحن إزاء إجراء رمزي. ومن جهة أخرى، نجد أن القمع المعادي للشيوعيين يطال أيضًا يهودًا كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي[١٩]، كما نجد، بحسب الرطانة المألوفة، أنه يجري الخلط بين اليهود والشيوعيين (الحق أنه في تلك الفترة كانت الأحزاب الشيوعية في العالم العربي تجند كثيرين من صفوف الأقليات اليهودية والمسيحية وأن هذه الأحزاب قد نفذت وصايا موسكو بتأييد خطة التقسيم). وأخيرًا، فإن الشرطة العراقية تعلم بوجود حركة صهيونية سرِّية ذات تسليح خفيف من أجل حماية الأحياء اليهودية. والحال أن القمع مفرط العشوائية الذي يطال

بقسوةٍ عددًا معينًا من الأبرياء لا يفعل سوى زيادة حدة الارتباك والخوف في صفوف الطائفة اليهودية العراقية[٢٠].

وتتغاضى السلطات الإيرانية عن مرور اليهود العراقيين، فهو مرور يجري النظر إليه بوصفه مجرد انتقال مؤقت بسيط. وبوسع اليهود الإيرانيين الاستفادة من هذا التصريح الضمني وذلك بشرط التخلي عن جنسيتهم الإيرانية. وتنظم شركتا اير فرانس والخطوط الجوية الإيرانية رحلات سرِّية متجهة إلى إسرائيل، ثم تهتم بهذا الأمر شركةٌ «أميركية»، أنشئت للتعامل مع هذا الظرف. وفي تلك الأثناء، تحاول الحكومة العراقية منع رحيل اليهود العراقيين مستخدمةً قمعًا لا يعرف التمييز وليس من شأنه سوى تعزيز يأس يهود العراق، بينما تشن إسرائيل حملة صحافية ضد «اضطهاد يهود العراق».

وفي ٢ مارس/ آذار ١٩٥٠، نجد أن الحكومة العراقية التي خلفت حكومة نوري السعيد تستصدر قانونًا يجيز رحيل أي يهودي بشرط التخلي عن الجنسية العراقية، وذلك وفق نموذج القانون الإيراني. وفي ذلك العهد، ذهبت التقديرات إلى أن من قد ينوون الاستفادة من هذا القانون لن يزيدوا عن بضعة آلاف من الأشخاص، غير أن نسبة ٩٥% من اليهود الباقين سوف يطلبون الرحيل. وهم يخسرون الجانب الأكبر من ممتلكاتهم، لأن التصفية السريعة لأملاكهم تؤدي إلى بيع تصفوي حقيقي. وفي مارس/ آذار ١٩٥٠، يهبط سعر سكن في بغداد بنسبة ٨٠% وينطبق الشيء نفسه على كثير من المنتجات الأخرى. وقد أصدر المرجع الديني الشيعي محمد الخالصي فتوى تحظر على كل مسلم شراء ممتلكات تخص يهودًا، ومن هنا حدوث انهيار جديد للأسعار. وفي عام ١٩٥١، نجد أن نوري السعيد، وقد عاد مرة أخرى إلى السلطة، سوف يلجأ بكل بساطة إلى مصادرة ممتلكات اليهود الذين أصبحوا «عديمي الجنسية».

ويجري تكليف شركة جوية خاصة بالنقل وتهتم الخطوط الجوية العراقية بتقديم الخدمات لطائراتها على الأرض. ويتعين على الطائرات أن تذهب أولاً إلى قبرص حتى لا يكون هناك أي اتصال مباشر مع إسرائيل. تلك هي عملية «بابل» التي تتم تدريجيًا على مدار عدة شهور. والحال أن شكلياتٍ عديدةً تصاحبُ التخلي عن الجنسية، كإثبات عدم وجود ديون ضريبية أو غير ضريبية، الأمر الذي يخلق

الفرصة للرشوة ولمختلف الابتزازات حتى يتم التوصل إلى الحصول على الوثائق اللازمة. ثم إن المعنيين، في تلك الأزمنة التي شهدت رقابة على صرف العملات، لا يمكنهم أن يحملوا معهم غير مبلغ من المال تافه نسبيًا.

وقد أدت اعتداءات على المنشآت اليهودية إلى التعجيل بالنزوح. والحال أنه لم يجر قط تحديد المسئولين عن هذه الاعتداءات (لن تعلن أي جهة عراقية عن مسئوليتها عنها، حتى بعد مضي أعوام على وقوعها). وفيما بعد، سوف يقوم لاجئون مقيمون في إسرائيل باتهام الموساد (وكالة الهجرة السرِّية) بأنها هي التي نظمت هذه الاعتداءات وسوف ينشأ عن ذلك الاتهام جدل طويل لن تنجح أي وثيقة من وثائق الأرشيفات في حسمه[٢١]. كما أن الشبكة الإسرائيلية السرِّية المكلفة بالمسئولية عن الهجرة تهتم بالدفاع الذاتي ليهود العراق وبالجاسوسية. وقد تم كشف هذه الشبكة والقضاء عليها في أبريل/ نيسان ١٩٥١. وخلال المحاكمة، تم اتهام أعضاء الشبكة بارتكاب اعتداءات وكذلك بحرق المركز الإعلامي التابع لسفارة الولايات المتحدة. وسوف يصدر الحكم بالإعدام على اثنين بينما سيصدر الحكم بعقوبات سَجْنٍ شاقةٍ على ١٧ آخرين.

ومن مايو/ أيَّار إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠، أمكن لـ ٢٦ ٧٥٦ شخصًا استخدام الجسر الجوي، ومن هنا نشوء كتلة من عديمي الجنسية الذين ينتظرون الرحيل. واعتبارًا من مارس/ آذار ١٩٥١، يتسارع النزوح بإيقاعٍ قوامه ١٠ ٠٠٠ شخص شهريًا.

ومن عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٢، نزح ١٢١ ٥١٢ يهوديًّا عراقيًّا إلى إسرائيل حيث وجدوا أنفسهم مرة أخرى، في غالبيتهم، وسط بؤس مخيمات الانتقال، في وضع يتميز بالسقوط من التصنيف الطبقي الاجتماعي. وقد أدت ظروف الرحيل والاستقبال إلى إثارة استياءٍ مُقيم. أمَّا آلاف اليهود الخمسة التي بقيت في العراق فقد استفادت من وضعٍ ماديٍّ مُرضٍ خلال الأعوام الأخيرة للنظام الملكي. وقد انحط هذا الوضع فيما بعد خلال الأعوام الأولى جد المضطربة للنظام الجمهوري. وبعد صعود البعث إلى سدة السلطة في عام ١٩٦٨، صدرت أحكام الإعدام على عدة يهود وجرى إعدامهم بتهمة التجسس لصالح الصهيونية

والإمبريالية. وعندئذ هرب آخر اليهود، مجتازين عمومًا كردستان المتمردة (كان الأكراد يحصلون آنذاك على مساعدة عسكرية من إسرائيل).

والحاصل أن الحكومات العراقية المختلفة كانت حبيسة مأزق سياسي. فمنع رحيل اليهود من شأنه أن يقود إلى ضغوط دولية قوية، والسماح بهذا الرحيل من شأنه أن يقود إلى التعرض لتهمة الخيانة من جانب الدول العربية الأخرى. وقد أدى تجذر التيارات القومية إلى تعريض اليهود للاتهام الدائم بأنهم طابور خامس وقد حيل بينهم وبين الدخول في سلك الوظائف العامة وعدد معين من المهن. وكان الاقتصاد العراقي قد أصبح هشا من جرَّاء حرب ١٩٤٨ التي أوقفت تصدير البترول عبر خط أنابيب حيفا. وأدى بيع الممتلكات اليهودية إلى زعزعة استقرار السوق الداخلية. وبشكل واضح تمامًا، كان قد جرى التفكير في إعطاء التصريح بمغادرة العراق سعيًا إلى تسهيل رحيل الشريحة الأكثر التزامًا في الحركة الصهيونية. أمَّا النزوح الجماعي، غير المتوقع بالمرة، فقد كان نتاجًا لتزعزع الاستقرار الداخلي للطائفة اليهودية التي تعرضت لمحن مختلفة منذ بداية أربعينيات القرن العشرين. فقد انهارت قيادة الأعيان التقليدية واتسع نطاق الذعر من جرَّاء الاعتداءات ومن جرَّاء الخوف من أن يتم إلغاء التصريح بالرحيل دون سابق إنذار.

وبما أن الحكومات العراقية لم تعد تسيطر على الوضع فقد لعبت بورقة تحقيق التجانس الإثني، وهو شعار كبير لسنوات ما بعد عام ١٩٤٥ (انظر ما حدث في أوروبا الشرقية)، وكان الفكرة الأصلية لدى نوري السعيد. وقد عاد رحيل اليهود بالفائدة على الشيعة العراقيين الذين سرعان ما احتلوا وظائف الراحلين الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدى الأثر المتزايد للريع البترولي خلال خمسينيات القرن العشرين إلى تخفيف سريع للعواقب الاقتصادية لنزوح اليهود(٢٢).

وبشكل استرجاعي، بعد مسألة الأشوريين – الكلدان في ثلاثينيات القرن العشرين وتمرد عام ١٩٤١، يعتبر نزوح يهود العراق مرحلة جديدة في المأساة العراقية الرهيبة التي بدأت في القرن العشرين.

أمَّا الطائفة اليهودية الأقل عددًا بكثير في سوريا فقد عرفت نزيفًا بطيئًا لأفرادها. وفي عهد حسني الزعيم، كان كنيس دمشق ضحية لاعتداء. وقد أثبت

التحقيق مسئولية منظمة سرِّية، هي **كتائب الفداء العربي**[٢٣]، المنبثقة عن الاندماج بين ثلاث مجموعات من القوميين العرب الشبان المتمركزين بحسب الترتيب في لبنان وسوريا ومصر. ويقود الفرع اللبناني مثقف فلسطيني شاب شهد وعايش النزوح من اللد والرملة، هو چورچ حبش[٢٤]. وقد أمكن لنزوح سرِّي عبر لبنان، في مقابل بعض الرشاوي، أن يتواصل آنذاك، بما أن لجنة الهدنة قد أبدت موافقتها. وقد حذا هذا الحذو بعض اليهود اللبنانيين.

وفي مصر، كان اليهود منذ ثلاثينيات القرن العشرين ضحايا لاعتداءاتٍ من جانب الإخوان المسلمين الذين طوروا منذ ذلك الزمن معاداة حقيقية للسامية تجعل من اليهود الأعداء التاريخيين للمسلمين، دون تمييز بين اليهودية والصهيونية[٢٥]. ثم إن صعود العنف القومي بعد ١٩٤٥ قد وضعهم مع الأقليات الأخرى، العربية أو غير العربية، في معسكر حلفاء الإمبريالية. وخلال حرب ١٩٤٨، كان قد جرى حبس العديد من اليهود لانتمائهم إمَّا إلى الحركة الصهيونية أو إلى الشيوعية (كانت الجماعات الشيوعية المصرية الأولى ذات قيادات مهمة قادمة من الطائفة اليهودية). كما أن عددًا من الاعتداءات قد استهدف بعض الممتلكات اليهودية. وفي حالتين، أدت هذه الهجمات إلى سقوط ٢٢ و١٩ قتيلاً. ومع استعادة النظام ومع القمع ضد الإخوان المسلمين في عام ١٩٤٩، كان قد جرى رفع القيود والإفراج عن الأشخاص المحتجزين. وتصبح العودة إلى الأحوال الطبيعية شبه كاملة عند صعود الوفد إلى السلطة في عام ١٩٥٠.

وعندئذ، تبدأ حركة رحيل بطيئة. وأول من يرحلون هم الأشكيناز. وبحسب إحصاءات الوكالة اليهودية، فإن ١٦ ٥٠٠ يهوديٍّ مصريٍّ قد رحلوا إلى إسرائيل من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥١ بينما رحل ٦ ٠٠٠ إلى جهات أخرى، خاصة إلى فرنسا، وذلك بسبب تعليمهم الفرانكوفوني[٢٦]. وفي الأعوام التالية، وكما هي الحال بالنسبة للطوائف اليهودية اللبنانية والسورية، تصبح أوروبا مصدر جذب شأن دولة إسرائيل.

وخلال مجمل تاريخ المقام القومي اليهودي، طُرحت مسألة «الخامة البشرية». والحال أن نقص الإمكانات والقيود التي فرضتها سلطات الانتداب قد أدت إلى اختيار لا شفقة فيه للمرشحين الذين لم يكونوا يحوزون الموارد المالية

اللازمة لكي يجيئوا بأنفسهم. وكان قد جرى غرس الروح الصهيونية الريادية في مراكز الإعداد قبل الصعود إلى فلسطين. وكان هدف الحركة الصهيونية الرسمية، التي يقودها الاشتراكيون، هو خلق «إنسان جديد» يشكل نفيًا لفساد الدياسبورا.

وهذا النفي للدياسبورا يتعزز في حالة هجرة اليهود «الشرقيين» الذين تعتبر خامتهم البشرية غير كافية بوجه عام. وعلاوة على ظروف الاستقبال جد الصعبة، كانوا مدعوِّين إلى التخلي عن الجانب الرئيسي من ثقافتهم لكي يتسنى لهم الارتقاع إلى مستوى اليهود «الغربيين». وهذا هو الموقف الرسمي للحركة الصهيونية والذي عبرت عنه في نشراتها الإعلامية كما في نشرة نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠:

إن جميع أولئك الذين لم يرعبهم افتراض أننا لن يكون بوسعنا السيطرة على الوضع وتطهير إخواننا من العقلية الشرقية التي اكتسبوها على الرغم منهم إنما يجب عليهم مع ذلك الاهتمام بهذا الافتراض. ذلك لأن مصيرنا، في المستقبل القريب، سوف يعتمد كثيرًا على جودتنا، أي على توسع الخصائص غير الشرقية والذي سوف يتسنى بفضله لهذه الدولة أن تصمد في وجه عشرات الملايين من الشرقيين المعادين أو عديمي المودَّة. وأي تبطيط في مستوى الجودة إنما يعد مليئًا بالمخاطر. ونحن ننظر هنا إلى كلمة الجودة بوصفها تركيبًا للمثل العليا والطموحات التي ساعدت على بناء الصهونية إلى اليوم، لأن انحطاط الشرق لا يرجع إلى الفساد الشخصي، كما يميل كثيرون إلى اعتقاد ذلك جراء نظرة سطحية إلى الأمور. وبهذا المعنى، لا يوجد فارق كبير بين الشرق والغرب. وسبب هذا الانحطاط هو غياب المثل الأعلى الاجتماعي والقومي والإنساني. فروح الشرق قد أصابها الضمور وأفقه صار محدودًا وقد توقفت هناك جميع المبادرات الخلاَّقة. ذلك ما كان عليه المناخ الروحي الذي تتفسه إخوتنا على مدار قرون. وهذه المشكلة لها أيضًا جوانب أخرى مرتبطة بتطور شعبنا. ومن الجوهري الآن أن نضع أنفسنا في موقع النظر إلى مستقبل الدولة وأن نهتم بالحفاظ على القيم الغربية. والخطوة الأولى نحو هذا الهدف هي أن نقوم في أقصر وقت برفع إخوتنا القادمين من الشرق إلى أعلى مستوى معيشي، إلى حياة أكثر غربيةً، أو بالأدق إلى مستوى اليشوف السابق، كيما نتفادى نحن أنفسنا السقوط إلى المستوى الشرقي. وهذا ليس مستحيلاً. إنه في مقدورنا وهو لا يتوقف إلاَّ على إرادتنا وجهودنا.

وفي عديد من المناسبات، يعبر بن جوريون عن رفضه لأي «مَشْرَقَةٍ لإسرائيل». ويتضح هذا الرفض في الصرامة المفرطة للسياسة التعليمية والثقافية الموجَّهة إلى تأمين تحقيق تجانس البلد. وبقدر الإمكان، جرى إرسال المهاجرين الجدد إلى شغل الفراغات التي تركها الاستيطان الأول وذلك إمَّا في مستوطنات زراعية جديدة أو في خلق «مدن إنمائية» وفي داخل الأراضي، خاصة في النقب. والحال أن هذه التجارب لم يحالفها سوى نصف نجاح، لأن هذه المحاولات، فضلاً عن غياب «الروح الريادية»، لا تتمتع بدعم ماليٍّ مساوٍ للدعم الذي عرفته الفترة السابقة، وفي المجال الزراعي كانت الحقول الزراعية الأفضل قد تم الاستيلاء عليها من جانب المستوطنات الأقدم في سيرورة تجريد الفلسطينيين من أملاكهم.

والدولة الجديدة مهووسة بالمسألة الأمنية. وليس هناك ما هو أكثر طبيعية من ذلك بعد كارثة الحرب العالمية الثانية وتكوين الدولة في ١٩٤٧ – ١٩٤٩ عبر مخاض عنيف. وتُضافُ إلى ذلك الرغبة في صون الأمور الواقعة التي خلقتها حربُ الاستقلال. وهذا الانعدام للأمن يترجم شعورًا بالهشاشة لا تعوضه القوةُ المستعادة. وإذا كان هذا الانعدام للأمن يصوغ بنية جميع التصرفات، فإنه يخدم أيضًا، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، في تبرير جميع الخيارات المتَّخذة، أكان في العلاقة مع العرب الفلسطينيين، الذين يجري نفي وجودهم السياسي، أم في السياسة حيال المهاجرين اليهود. وهكذا فإن البُعد الأمني إنما يتخذ شكل ديناميةٍ هجومية لا شكل انكفاءٍ دفاعيٍّ قد يندرج ضمن منطق مفاوضاتٍ مع انفتاحٍ على تقديم تنازلات. ومشروع التوطيد يحفظ في نهاية المطاف مستقبل توسعٍ جديد، باسم الأمن كالعادة.

التحولات العربية

كانت مخيمات اللاَّجئين قد أقيمت على أطراف التجمعات السكنية الحضرية العربية الكبرى على طرق الدخول، وهو ما سوف يقودها تدريجيًّا إلى الانغمار في الضواحي سريعة النمو لهذه المدن. وكانت الأوقات الأولى قد كُرِّست للحفاظ على الحياة ضمن إطار العمل الإنساني الإغاثي. والأنروا، وهي جهاز «لا سياسي» بشكل صارم، ليس لها من مهمة سوى تلبية الحاجات المادية للاَّجئين من زاوية تطور السياق الاجتماعيِّ والسياسيِّ لـ«مجتمع الاستقبال». وليس لها أن تمس

ترتيبات اتفاق صلح قادم (مهمة لجنة التوفيق) ويجب أن تُدرج عملها في إطار القرار رقم ١٩٤ (٣).

وعندما تبدأ الوكالة مهمتها، في ربيع عام ١٩٥٠[٢٧]. تحت قيادة كنديٍّ، هو الچنرال هوارد كينيدي، نجد أن الوضع الفعلي مختلف كثيرًا عن ذلك الذي وصفه تقرير كلاپ. والحال أن مسئولي منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاَّجئين الفلسطينيين إنما يفسرونه لخلفائهم. فبدلاً من الـ ٠٠٠ ٦٥٢ لاجئ المتوقعين، يوجد الآن ٠٠٠ ٩٤٥ مشمولين بالمسئولية. ومقدرة بلدان الاستقبال على استيعاب اللاَّجئين تبدو «جد ضعيفة، ومؤقتة بشكل زائد عن الحد وجد مكلفة». ويجب إعطاء الأولوية دومًا لأعمال الغوث. ولا تسمح التعدادات بتخفيضٍ فعليٍّ لعدد الحصص الغذائية وذلك بسبب عددٍ جد مرتفع للمواليد وبسبب اختزالٍ مستديمٍ للإبلاغ عن الوفيات سعيًا إلى الاستفادة من الحصص الغذائية. وتحركات اللاَّجئين مستديمة وضرورات الإدارة الجيدة وكذلك أمنيات بلد الاستقبال تدفع في اتجاه التجميع في مخيمات. على أن الإدارة الجديدة تبدأ عملاً فعالاً في خلق الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم الحيوية. فإذا كان لا يمكن بالفعل تحسين الوضع الحاضر، فمن الواجب صون المستقبل.

ومسألة الأعمال الكبرى التي يجب تدشينها تقود إلى تصادم منطقين. فالأنروا ترى أن هذه الأعمال لا يجب أن تكون باهظة النفقات ويجب أن تُزيد إمكانيات الإنتاج وفرص العمل وذلك سعيًا إلى استيعاب السكان اللاَّجئين. والدول المعنية مندرجة في منطق تنمية شاملة وهي أكثر اهتمامًا بتوفير فرص العمل لرعاياها هي. وهي لا تريد أن ترضخ لمؤسسة أجنبية، حتى وإن كانت دولية، وتسلم لها السيطرة على مستقبلها الاقتصادي. والمشاريع الكبرى كاستثمار حوض نهر الليطاني في لبنان أو تجفيف مستنقعات الغرب في سوريا الوسطى لها قيمة بناءٍ وطني وهي قيمة تغيب عن بال المسئولين الأوائل عن الأنروا، الذين يعتقدون أن العرب قوم لا فروق بينهم. وفي اللحظة المباشرة ومن زاوية الإمكانات المتاحة، يجري التحضير لتدشين «مشاريع تجريبية» ليس من شأنها أن تهم غير بضعة آلاف من اللاَّجئين.

ومسألة التمويل محورية. وتتألف الميزانية الأولية من ٥٤ مليون دولار تُقَدِّمُ الولاياتُ المتحدة نصفها. ويبرر ماكجي هذا المجهود، الذي يعتبر متواضعًا نسبيًا، بضرورة ضمان استقرار منطقة مجاورة لليونان وتركيا وإيران. فمجمل عمل مبدأ ترومان من شأنه أن يتعرض للتهديد إذا ما امتد التخريب والفوضى إلى الجناح الجنوبي لهذه البلدان[٢٨]. ومن الواضح تمامًا أن هناك دومًا فارقًا قويًا بين التعهدات المتخذة من جانب مقدمي الأموال ومدفوعاتهم الفعلية. وبما أن من غير الممكن اختزال أعمال الغوث العاجلة، لاسيما أننا نقترب من فصل الشتاء، فإن برنامج الأعمال يشكل المتغير الذي سيطرأ عليه التعديل.

وإذا كان «تأهيل» اللاَّجئين يمر عبر وصولهم إلى وضعية العاملين بأجر، فإن رب عملهم الأول هو الأنروا نفسها مع حصة متزايدة في الخدمات الاجتماعية للوكالة[٢٩]:

	عمال بالخدمات الاجتماعية للوكالة	عمال في الأشغال العمومية	حرفيون مختلفون
لبنان	٤٧٢	١ ٠٨٧	٩٧
غزة	١ ٣٨٠		٣ ٣٤٥
الأردن[٣٠]	٢ ٠٠٦	٣ ٩٢١	٢٨٩
سوريا	١٩٦	١ ٣٥٠	٣٣٤
إسرائيل	٢٥		
الإجمالي	٤ ٠٧٩	٦ ٣٥٨	٤ ٠٦٥
الإجمالي العام			١٤ ٥٠٢

وعلاوة على الإطار الحقوقي الذي يحدد مهمة الوكالة، فإن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع المزدوج الذي يتألف من رغبة اللاَّجئين ورغبة مجتمعات الإستقبال. ومنذ البداية، فإن رفض اللاّجئين لأي اندماج في مواقعهم، أي «لإعادة التوطين»، كان رفضًا مطلقًا، وكان «حق العودة» مطروحًا بصورة فورية بوصفه الأفق السياسي الوحيد من جانب المعنيين أنفسهم. ثم إن المجتمعات المصري

واللبناني والسوري تعبر بطرق مختلفة عن رفض مماثل للدمج، ومن ثم فإن خطاب الوكالة هو الحديث عن «إعادة دمج» اللاجئين إمَّا على شكل عودة أو على شكل إعادة توطين.

والحال أن إقامة الأنروا إنما تؤدي دفعةً واحدةً إلى توحيد مجال اللاجئين لأنها تحل محل الأعمال الموزعة على قطاعات جغرافية والتي كانت تقوم بها الأجهزة السابقة. فتكتسب المخيمات هويةً خاصةً مع وضعيةٍ حددتها الاتفاقات المعقودة مع الحكومات المعنية. وقد تم القيام بإعادات تجميع كيما تتسنى الاستفادة من اقتصادات النطاق الكبير. ويحاول اللاجئون أنفسهم إعادة تكوين الوحدات العائلية الموسَّعة والمتضامنة والتي كانت تميز المجتمع القروي الفلسطيني. ويتعزز التمايز بين «اللاجئين الحضريين» المنبثقين من صفوف الطبقات المتوسطة، من جهة، ولاجئي المخيمات، من الجهة الأخرى. ومن لم يعد لديهم من إمكاناتٍ يضطرون إلى العودة إلى حياة المخيمات كي يتسنى لهم البقاء بينما يبقى الآخرون في صفوف عموم السكان.

ووفق منطق معروف جيدًا، نجد أن المساعدة وترشيدها يحتمان إحصاء من يصبحون «معنيين بالأمر ولهم حقوقهم». ويؤدي توزيع إعانات الإغاثة إلى تسليم بطاقات حصص غذائية تصبح وثائق تحديد للهوية الشخصية. والحال أن النمو الديموغرافي القوي المرتبط بشباب الجماعة السكانية المعنية، والتحركات المتزايدة للمعنيين والغش الناشئ عن عدم الإعلان عن الوفيات سعيًا إلى الاستفادة من حصص غذائية إضافية إنما تجعل من المستحيل إجراء حساب دقيق للأعداد على أساس فرديٍّ في لحظة معينة، لا سيما أن الأنروا لا تأخذ بعين الاعتبار الفلسطينيين غير المقيمين في المناطق التي تغطيها الوكالة، أي من يحوزون دخولاً تعفيهم من اللجوء إلى طلب المساعدة ومن هم خارج معايير الاختيار (على سبيل المثال إذا لم يكن أحد الأبوين لاجئًا) والـ ٣٠ ٠٠٠ لاجئ الموجودين داخل إسرائيل والذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين.

ومع ذلك فإن الملفات الأسرية الفعلية لدى الأنروا، والمستندة إلى تسجيلات تمت بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٢ إنما تقدم على الأقل مؤشرًا للتوزيع الجغرافي:

الملفات الأسرية والتوزيع بحسب المناطق (١٩٩٦) [٣١]

المنطقة	عدد الملفات	النسبة المئوية
الأردن	٢٣٠ ٠٧٠	٣٤,١
غزة	١٥٠ ١٦٠	٢٢,٢
الضفة الغربية	١٣٢ ٦٦٤	١٩,٦
لبنان	٨٤ ٥٩٦	١٢,٥
سوريا	٧٨ ٥٣٥	١١,٦
الإجمالي	**٦٧٦ ٠٢٥**	**١٠٠**

وبوسعنا مقارنة هذه البيانات ببيانات الحصص الغذائية الموزَّعة في ٣١ أغسطس/ آب ١٩٥٠[٣٢]:

	عدد الملفات	عدد الحصص الموزَّعة
لبنان	١٢٨ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
سوريا	٨٢ ٥٠٠	٨٠ ٠٠٠
الأردن	٤٨٥ ٥٠٠	٤٣٠ ٠٠٠
إسرائيل	٢٧ ٠٠٠[٣٣]	٣٠ ٠٠٠
غزة	١٩٩ ٥٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
الإجمالي	**٩٢٢ ٥٠٠**	**٨٦٠ ٠٠٠**

ووصول اللاَّجئين الفلسطينيين يعيد طرح مجمل مسألة الهوية العربية. فمنذ الحرب العالمية الأولى، ينبني الخطاب القومي العربي على التمييز الضمني بين وجود «أمة» عربية و«شعوب» قُطرية. وهكذا يكون المرء «عربيًّا سوريًّا» أو «عربيًّا فلسطينيًّا» أو «عربيًّا عراقيًّا»، إلخ. والمشروع القومي الهادف إلى تحقيق توحيد عربي يتذرع بالسوابق الأوروبية في القرن التاسع عشر، كالوحدتين الإيطالية والألمانية. وهو يصطدم بواقع وجود أطرٍ دولتية لم تفعل سوى أن

تتعزز. ففي كل بلد من البلدان، قامت الطبقة الحاكمة، انطلاقًا من العاصمة، بالاستيلاء على الأرض التي كانت قد عُيِّنَتْ لها ضمن إطار تحديدات فرضتها عمومًا الدولُ العظمى الأوروبية. وتلك كانت حالة مصر في القرن التاسع عشر، وانتقال هذا البلد إلى تبني الفكرة العربية لا يتحقق إلاَّ بشكل متأخر وغير ناجزٍ. كما أن الولايات العثمانية السابقة قد سارت في هذا الدرب بعد عام ١٩٢٠ بينما نجد أن دول شبه الجزيرة العربية، الأقل تطورًا من حيث جهازها البيروقراطي، قد اندرجت في هذا المنطق بعد وقت طويل من ذلك.

وتنشأ عن ذلك سلسلة بأكملها من دعاوى استرداد التراب بين دولٍ تُعَرِّفُ نفسها من جهة أخرى على أنها شقيقة، فتطالب سوريا بلبنان (علاوة على النزاع مع تركيا حول سنجق الإسكندرون) وتطالب مصر بالسودان ويطالب العراق بالكويت، إلخ. وتترافق السيطرة على الأراضي مع تعريف السكان عن طريق التعدادات الأولى. وهذا التعريف يشمل في آن واحد ضمًّا للجميع ووجوه حذف جزئي – وقد رأينا ذلك بالنسبة ليهود البلدان العربية. وتلك أيضًا حالة «الأقليات الأجنبية» في مصر وبعض الجماعات الكردية في سوريا والبدو «الذين بلا جنسية» (البدون) في شبه الجزيرة العربية.

أمَّا «الدخلاء» غير العرب وإن كانوا لا يطالبون بأي انفصالية سياسية ولا يبدو أنهم يشكلون طابورًا خامسًا في خدمة الأجنبي فقد تم قبولهم دون مشكلة، على الرغم من احتفاظهم بشخصيتهم الثقافية. وكان الأمر كذلك بالنسبة لجماعات مسلمة قوقازية مختلفة أو حتى من آسيا الوسطى وصلت منذ القرن التاسع عشر (الشركس والشيشان مثلاً) هربًا من الزحف الروسي أو من النظام السوفييتي، وإن كان الأمر كذلك أيضًا بالنسبة للأرمن الناجين من المذابح الأناضولية (آخر من وصلوا هم أرمن الإسكندرون في عام ١٩٣٩). وبالمقابل، نجد أن الآشوريين – الكلدان الذين وضعوا أنفسهم في خدمة البريطانيين في العراق ثم أرادوا أن تكون لهم دولة صغيرة، قد عوملوا معاملة شديدة القسوة من جانب الدولة العراقية المستقلة الفتية. وكانت الطوائف اليهودية القديمة بسبيلها إلى أن تلقى المصير نفسه.

وأخيرًا فإن الانقسام إلى جماعات طائفية معترف بها رسميًّا من جانب الدولة قد طرح نوعًا جديدًا من المشكلات. ففي العصر العثماني، كان هذا الانقسام يتعلق

على وجه الحصر بالطوائف غير المسلمة. وبعد اختفاء دولة الخلافة العثمانية، انتقلت المسألة إلى داخل الجماعة السكانية المسلمة. فالطوائف الشيعية والمنشقة، حيثما كانت تشكل جماهير عددية مهمة، قد تمنت التحرر من السيطرة السنّية والصعود إلى وضعية طائفة معترف بها.

والحال أن هذا التوتر الناشئ عن التعريف الحديث، وغير المُنْجَزِ أحياناً، للأرض والسكان قد جعل الحكومات العربية حساسة حساسية خاصة تجاه خطر التفكك الإثني والترابي. وقد جرى تفسير قيام دولة إسرائيل على أنه من فعل جماعة طائفية معترف بها نجحت في تحقيق الانتقال إلى الدولة وإلى الأمة وإلى الأرض عبر التطهير العرقي للعناصر الأخرى، ومن ثم جرى النظر إلى قيام هذه الدولة على أنه مَثَلٌ يُخشى منه. والحال أن الدولة اليهودية، بمحض وجودها وحده، قد شكلت خطرًا رئيسيًّا من شأنه زعزعة استقرار الكيانات الأخرى التي وصلت إلى إقامة دول لها. ثم إن هذه الدولة قد ثار الاشتباه بأنها تريد تأجيج حدة الانقسامات الداخلية لجيرانها العرب وقد أدت تصريحات سياسية صادرة عن سياسيين وكتاب اجتماعيين إسرائيليين إلى تبرير هذا الخوف وتأكيده. وكان من الشائع أن نقرأ، في الصحف الإسرائيلية، أن من اللازم إعادة صوغ الشرق الأوسط على شكل دول طائفية وإثنية صغيرة تحت الحماية العسكرية الإسرائيلية(٣٤).

والحاصل أن الطبقة السياسية العربية في القدس، على الرغم من تجريد البريطانيين لها من الدولة في عهد الانتداب، قد حققت الفوز السياسي بالأرض باسم نزعة قومية عربية فلسطينية. ونفيها وتشتيت شملها من جانب البريطانيين بعد عام ١٩٣٧ لم يؤد إلى اختفاء هذا الشعور القومي الذي استُقطب حول الصورة الرمزية للقدس. وموقف الفلسطينيين الانتحاري من الناحية الظاهرية حيال خطة التقسيم في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ كان رد فعل طبيعيًّا للبقاء من جانب حركة قومية وجدت نفسها، على الرغم من الاعتراف لها بدولةٍ، محرومة من أكبر مراكزها الحضرية (القدس، يافا، حيفا). وقد أدت محنة النزوح التي طالت جماعة فلاحية في معظمها إلى زيادة حدة الرغبة في استعادة العنصر الأول للقرية بلحمه ودمه واستعادة الأرض الضائعة. وقد أدت وحشية محنة الطرد إلى تضخيم الحنين إلى بيوت ومنتجات أرض الوطن.

والحاصل أن هذا الشعور شبه الحسّي قد ترافق مع فقدان للاتجاه بسبب السقوط الأدبي للقيادة السياسية التي قادتهم إلى الكارثة. وقد احتفظ اتباع المفتي إلى حينٍ ببعض الهيبة لأنهم تقاسموا مع أفقر الفلاحين رفضًا واحدًا للتجريد من الملكية، غير أنهم كانوا بلا سلطةٍ بعد سيطرة المصريين والأردنيين على ما بقي من فلسطين العربية. ولم يسمح غياب التأطير السياسي المستقل إلاّ بتعبيرٍ أوليٍّ عن الرفض يتمثّل في تظاهرات اللاّجئين ضد أي إعادة للتوطين كما يتمثل في محاولات أفرادٍ تهدف إلى العودة إلى الديار عبر «التسلل» إلى ما وراء خطوط الهدنة الطويلة.

ومنذ البداية، نجد أن اللاّجئين يعدون «دخلاء» في نظر الدول العربية المتشكلة بالفعل من ناحية الأرض والسكان. وردود الفعل السلبية هذه تسمح لنا برؤية إلى أيِّ حدٍّ كان الواقع الجديد قد ترسخ بالفعل أو كيف أن شعور هذه الدول بهشاشتها الداخلية يقودها إلى رفض أي استيطان نهائي [فيها من جانب اللاّجئين]. وبحسب التفسيرات، يمكن للمرء أن يرى أن واقع وجود الدولة قوي بما يكفي بالفعل للتمكن من الانغلاق في وجه وصول قادمين جدد أو أن يرى على العكس من ذلك أن عدم نضج تطور واقع وجود الدولة لا يسمح لها بالانفتاح [على اللاّجئين] ضمن أفق استيعابهم ودمجهم.

والموقف الأكثر جذرية هو موقف مصر، ففي هذا البلد الفقير في جمهوره الأعظم والمفتقر إلى مكان صالح للمأوى، من المستبعد السماح بأي دخول مستديمٍ للفلسطينيين. والسيطرة على قطاع غزة تسمح باحتواء اللاّجئين الـ ٢٠٠ ٠٠٠ في مخيمات بحظر أي إقامة مستديمة لهم على الأرض المصرية. وهكذا فإن بعض عناصر الطبقة المتوسطة كالطلاب هي وحدها التي تصل إلى هذه الأرض، وإن كان بشكل يجري تعريفه على أنه مؤقت. وبسبب الازدحام السكاني وقلة الموارد الاقتصادية، فإن وضع اللاّجئين في قطاع غزة هو الأكثر بؤسًا. وتفرض الإدارة العسكرية المصرية سيطرة صارمة على السكان، والجانب الرئيسي من النشاطات الإنتاجية هو من فعل السكان الأصليين الذين يحتفظون بالملكية العقارية وبرأس مال صغير. وبشكل أكبر مما في أي مكان آخر، سوف تتحمل الأنروا المسئولية عن مجمل الخدمات الاجتماعية.

وفي لبنان، يعد دمج الجمهور الأعظم من اللاَّجئين محظورًا. وهم يمثلون نحو ١٠% من إجمالي السكان. ومن شأن استيعابهم أن يؤدي إلى زعزعة توازن مجمل النظام الطائفي وهو يصطدم بهوية جماعية قوية على الرغم من تناقضاتها. فيجري الاكتفاء باستيعاب الأشخاص المنتمين إلى الطبقة المتوسطة والذين يمكنهم المطالبة بإعادة دمجهم في الجماعة القومية اللبنانية، أي أولئك الذين لهم أصل عائلي لبناني واختاروا الجنسية الفلسطينية بعد التجزئة التي انطوى عليها الانتداب. والحال أن الأرمن الفلسطينيين قد جرى ضمهم إلى هذه الفئة التي من شأنها أن تمثل نحو ٥% من إجمالي اللاَّجئين. ويجب أن نتذكر أن مجمل شمالي فلسطين عهد الانتداب كان يشكل جزءًا قبل عام ١٩١٨ من ولاية بيروت العثمانية، الأكبر بكثير من لبنان. وخلال خمسينيات القرن العشرين، سوف تنجز الحكومات اللبنانية المختلفة منح الجنسية اللبنانية لبورجوازية السواحل الفلسطينية، المسيحية في معظمها وإن كانت أيضًا ذات مُكوِّنٍ مسلم مهم. وبهذا الشكل، فإن عمليات منح الجنسية اللبنانية سوف تحترم التوازنات الطائفية للجمهورية التجارية.

ولن يكون الأمر كذلك بالنسبة للاَّجئين القرويين أو بالنسبة للبسطاء الحضريين القادمين من شمالي فلسطين. فثلاثون عامًا تفصلهم عن اختفاء ولاية بيروت وهم الآن محصورون في المخيمات، الخاضعة لسيطرة الجيش والشرطة الصارمة والتي تديرها إدارة الأنروا الجديدة. وبما أن لبنان بلد ذو كثافة ديموغرافية قوية يشهد هو نفسه نزوحًا مهمًّا، فإن آفاق العمل تبدو ضئيلة. والسلطات اللبنانية تحد من تصاريح العمل إلى حد كبير. وينتج عن ذلك أن اللاَّجئين يشكلون يدًا عاملة تعمل «خفيةً»، ومحرومة من الحقوق الاجتماعية ولا تملك إمكانية كبيرة للفوز بالخدمات الاجتماعية. وإذا كانت «أجورهم منخفضة»، فإنهم يستفيدون من البنية التحتية الخاصة للأنروا، والتي تُنشئ تدريجيًّا خدماتها الاجتماعية الخاصة، لاسيما لأغراض التعليم والصحة، وذلك فضلاً عن الحصص الغذائية التي تقدمها.

وإذا كان اللاَّجئون لم يشعروا لدى وصولهم أنهم فلسطينيون بالكامل، فإنهم قد اضطروا بالفعل إلى أن يصبحوا كذلك. وهكذا فإن الدولة اللبنانية قد لعبت، بشكل مميَّزٍ، دورها في تعريف السكان بقيامها بعمليات الإضافة والحذف في آن واحد.

ويمكن فهم نشوء خصوصية فلسطينية في لبنان من زاوية توطيد الهوية اللبنانية وصون توازنات لبنان الطائفية وطبيعة نظامه الاقتصادي.

أمّا سوريا، من بين جميع الدول المجاورة، فقد حصلت على الحصة الأقل من اللاّجئين: ٨٨ ٠٠٠ منهم ١٧ ٠٠٠ في المخيمات. وهي في الوقت نفسه البلد الذي يعد الشعور القومي العربي فيه الأكثر تطورًا. وحياتها السياسية غير المستقرة تهيمن عليها مسألة الوحدة العربية. فالقوى المحافظة مستعدة لقبول اندماجٍ مع ملكية عبد الله الأردنية (سوريا الكبرى) أو بالأحرى مع الملكية العراقية (الهلال الخصيب). والحال أن التقدميين، مع طرحهم أنفسهم كقوميين عرب جذريين، إنما يرفضون هذه المشاريع مؤكدين على ضرورة صون النظام الجمهوري والاستقلال عن الإمبريالية (فالأردن والعراق مرتبطان بمعاهدات مع بريطانيا العظمى).

وقد وصل اللاّجئون في هذا السياق. ومنذ عام ١٩٥٠، كانت الرؤية السورية محدَّدةً بجلاء. فبعد الأعمال العاجلة الملحة وإجراء التعداد ودخول الأنروا إلى الساحة، سوف يجري تنظيم وضع الفلسطينيين تدريجيًّا. فهم سوف يحتفظون بهويتهم الفلسطينية إلاَّ أنهم سيكون بوسعهم الصعود إلى جميع وظائف الدولة، بما في ذلك في الجيش. وهكذا فإن عددًا معينًا من الفلسطينيين سوف يحصلون على إعدادٍ عسكريٍّ وسوف يصعدون إلى مناصب الضباط، وذلك عمومًا ضمن وحدات فلسطينية مندمجة بالجيش السوري. بل سوف يتشكل فصيل «فلسطيني» يساري بين صفوف فصائل الجيش السوري العديدة.

وبالمقابل، ليس من حق الفلسطينيين نيل المناصب السياسية. وهكذا فإن سلسلة من القوانين المتدرجة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٦ إنما تحدد الوضعية الجديدة وتلغي كل ما من شأنه أن يشكل قيدًا على الوصول إلى مناصب الموظفين أو إلى المهن الحرة. والمساواة الكاملة في الحقوق مصحوبة دومًا بإعادة التأكيد على حق العودة ورفض التوطين.

والحال أن المؤسسات السورية قد تولت المسئولية عن اللاّجئين وكان عمل الأنروا محدودًا بالفعل. فالتجمع في مخيمات قد جرت فرملته لاسيما أن أغلبية اللاّجئين كانت من أصول مدينية. وكان الاندماج في مجموع السكان قد صار سهلاً من جرّاء تكوينٍ طائفي مماثل للتكوين الطائفي للبلد وبحكم أن اللاّجئين لا يمثلون

غير نسبة ٣% من إجمالي السكان. والاختلاف عن السكان المضيفين إنما يتميز بطابع حقوقي أساسًا، بما أن اللاَّجئين قد حُرموا من الحقوق السياسية الرسمية ومن جوازات السفر السورية الصادرة عن الدولة.

والحال أن الممارسات التي اتَّبعتها مصر ولبنان وسوريا تعد مختلفة تمامًا على الرغم من انتمائها إلى منطق واحد: تعريف الفلسطينيين على أنهم أجانب. ونحن نرى ذلك بشكل ناجز في مسألة قانون الجنسية. والحاصل أن القانون العثماني لعام ١٨٦٩ نَفْسَه قد استلهم قانون نابوليون استلهامًا قويًّا. وكانت الدولة العربية الجديدة قد استلهمته في إعداد قوانينها غداة مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ والتي، بعد أن قامت بتعريف السكان من زاوية الحق في الأرض مع مراعاة استقرار الناس عليها وقت زوال الدولة العثمانية، تأسست أساسًا على حق الدم. فكما في قانون نابوليون الأصلي[٣٥]، تحصل امرأة تتزوج أجنبيًّا على جنسية شريكها وتفقد جنسيتها الأصلية. والأب هو وحده الذي يحق له توريث جنسيته ووضعيته الشخصية. وهذه الآلية سوف تلعب بشكل سافر ضد دمج الفلسطينيين لأنها تَحُدُّ بشكل كبير من إمكانية الاندماج عبر الزواج مع خلقها لعديمي جنسية جدد (إذا تزوج رجل فلسطيني امرأة غير فلسطينية، فإن أبناءهما يعدون عديمي الجنسية).

الحالة الأردنية

يقدم الأردن حالة لها تفردها. فمنذ وصول عبد الله في عام ١٩٢١ وهو ينتهج سياسة أبوية، بل بطريركية، في دولته الصغيرة. وهو يعتمد على مجموعة صغيرة من المديرين، ليسوا من أهل شرق الأردن في الأغلب، يُكِنّون له الولاء. وبشكل موازٍ، يطوِّرُ علاقات تعامل وولاء [علاقات زبونية] مع جميع الأعيان المحليين. والحال أن هذه السياسة قد نجحت بشكل خاص في جنوبي البلد في حين أن بعض أعيان الشمال لا يتخلون عن النظر إلى مجيئه على أنه اغتصاب. وأخيرًا، فإن طموحه الأسمى، مع بنائه لدولة، هو عرش سوريا الذي يرى أنه قد حُرِمَ منه ظُلمًا خلال الحرب العالمية الأولى.

ومنذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، كانت الهجرة مستمرة من الضفة الغربية إلى شرق الأردن. والحال أن الموجات الأولى للاَّجئين قد اجتازت الأردن سعيًا إلى الحصول على المساعدة من الأقارب. وما كان في البداية تدفقًا محدودًا صار سيلاً أدى إلى تغيير كامل للتركيب الديموغرافي لسكان شرق الأردن. وفي عام ١٩٥٠، يمكن تقدير أن المملكة الجديدة قد ضمت ٤٠٠ ٠٠٠ شرق أردني و ٤٥٠ ٠٠٠ بالضفة الغربية و ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وتؤدي انتقالات تلقائية أو منظَّمة إلى الزيادة المستمرة لعدد اللاَّجئين في شرق الأردن، سواء في العاصمة عمَّان، أو في المخيمات الكبرى لوادي الأردن كمخيم الكرامة. والأوضاع جد متباينة، إذ نجد لاجئين يحيون أوضاع بؤس مطلق ويسكنون كهوفًا كما نجد جماعات سكانية تحيا في الوسط الحضري.

ويشكل الفلسطينيون أكثر من ثلثي السكان. وكان قد تم عمل كل شيء، على المستوى الحقوقي، لتحقيق المساواة في الأوضاع بين الفلسطينيين وشرق الأردنيين في سيرورة الدمج.

والحال أن الرغبة في استيعاب الفلسطينيين في الكيان السياسي الجديد والرغبة في عقد اتفاق صلح إنما تصبحان متناقضتين. ويؤدي الامتناع الإسرائيلي عن تقديم تنازلات حول المسألة الترابية ومسألة اللاَّجئين إلى إضعاف هامش المناورة أمام عبد الله. ورئيسا وزرائه الأولان توفيق أبو الهدى وسمير الرفاعي مدركان لمعارضة الفلسطينيين لاتفاقٍ كهذا لن يكون من شأنه غير تكريس الأمور الواقعة التي ترتبت على الحرب. وقد كثَّفا من مماطلاتهما وكل ما لديهما من قوة المقاومة سعيًا إلى وقف محاولات الملك ونجحا في إقناعه بإعطاء الأولوية للدمج السياسي، أي لانتخابات أبريل/ نيسان ١٩٥٠.

والحاصل أن الملك السلطوي عبد الله إنما يعتبر نفسه المصدر الوحيد للسيادة. واستشارة الشعب ليست موجودة إلاَّ للتصديق على خياراته. وعلى الرغم من دستور ينص على حريات ديموقراطية، فإن المعارضة إنما تبدو له بوصفها عملاً من أعمال الخيانة العظمى تجب معاقبته بصفته هذه. وهو يعمل على أن يكسب إلى صفه أعيان العائلات الكبرى الفلسطينية المقرَّر لهم أن يلعبوا دور الوسطاء مع السكان. فيعتمد على الخصوم السابقين للحسينيين، بل على بعض

أنصارهم ممن انحازوا إلى قضيته. على أنه حتى إذا كان نشاشيبيو وخالديو القدس قد أعلنوا ولاءهم، فإن أعيان نابلس والخليل بالأخص هم الذين كانوا في الصدارة. إذ يسعى عبد الله إلى التخلص من الطبقة القديمة التي كانت تقود القدس.

لكن السكان الفلسطينيين على مستوى تعليمي أرقى بكثير من مستوى شرق الأردنيين. وفي ظل الانتداب، تطورت طبقة متوسطة مهمة من الموظفين وأعضاء المهن الحرة والتجار. وهي تميل إلى الشعور بأنها أرقى من شرق الأردنيين الخشنين ولا تخفي هذا الشعور. ثم إن الأفكار السياسية الجديدة تنتشر في صفوف الجيل الشاب فتجمع بين القومية العربية ونزعة تقدمية تميل إلى أن تصبح نوعًا من الاشتراكية. ومن ثم يبدو النظام الأردني بوصفه تقهقرًا بعيدًا وذلك بعودته إلى نظام الأعيان. والخطر هو أن تنتقل السلطةُ إلى أيدي الفلسطينيين الأفضل تعليمًا والأكثر عصريةً. والرصيد الرئيسي للملكية يكمن في الفيلق العربي، المكون أساسًا من شرق أردنيين على الرغم من انفتاحه على الفلسطينيين، كما يكمن هذا الرصيد في وجود إدارة عليا كسبت حس الدولة الممتزج بالملكية الهاشمية.

وقد دعي ٣٠٤ ٠٠٠ ناخب إلى الإدلاء بأصواتهم، وهم موزعون بالتساوي بين ضفتي الأردن مع مساواة في عدد المقاعد (٢٠ و٢٠). ولا يشارك في الانتخابات أي حزب منظَّم، فجميع المرشحين «مستقلون». ويتحدث عبد الله عن الأعمال الإنمائية الكبرى التي ارتأتها بعثةُ كلاپ وعن أفق سلام مع إسرائيل. وقد جرى انتخاب بعض المعارضين. وجرى على الفور إنشاء مجلس للأعيان من ٢٠ عضوًا مُعَيَّنًا، بينهم ٧ من الفلسطينيين، وكلهم من أنصار الملك. وفي ٢٤ أبريل/ نُيسان ١٩٥٠، يعلن المجلسان اندماج الضفتين في مملكة واحدة، هي المملكة الأردنية الهاشمية[٣٦] (×):

بالنظر إلى ثقة الأمة وتقديرًا للنضال الذي يضطلع به صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين، ملك الأردن الهاشمي، من أجل تحقيق التطلعات القومية،

وبالنظر إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها،

وبالنظر إلى الوضع الفعلي في ضفتي الأردن، الشرقية والغربية، وحدتهما القومية والمادية والجغرافية،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وبالنظر إلى متطلبات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي،

يقرر مجلس الأمة الأردني، الممثل للضفتين، في هذا اليوم، ٧ رجب ١٣٦٩ هـ الموافق لـ ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٠،

١. الموافقة على الوحدة الكاملة بين الضفتين، الشرقية والغربية، لنهر الأردن واتحادهما في دولة واحدة تشكل، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، المملكة الأردنية الهاشمية، المزوَّدة بنظام نيابي ودستوري. وسوف يكون المواطنون متساوين في حقوقهم وواجباتهم.

٢. التأكيد على استنقاذ جميع الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع بجميع القوى عن هذه الحقوق عبر جميع الوسائل الشرعية، دون مساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في إطار التطلعات القومية إلى التعاون العربي والإنصاف الدولي.

٣. عرض هذا القرار، الذي اعتمده مجلس الأمة المؤلف من أعيان ونواب ضفتي نهر الأردن، على صاحب الجلالة الملك واعتباره ساري المفعول بمجرد شموله بالموافقة الملكية.

٤. تكليف الحكومة الأردنية بتنفيذ هذا القرار، بمجرد التصديق عليه وإبلاغه، بالطريق الدبلوماسي العادي، إلى الأمم العربية الشقيقة وإلى الدول الأجنبية الصديقة.

وتعترف بريطانيا على الفور بالاندماج، فيما عدا القدس، وتمد مجال المعاهدة الأنجلو- أردنية إلى الضفة الغربية، مع ترك المجال مفتوحًا أمام مسألة التعديلات اللاحقة الممكنة لخط الهدنة الذي وافق عليه المعنيون. وفي الوقت نفسه، تعترف المملكة المتحدة قانونيًّا بدولة إسرائيل. وتمتنع الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف على الصعيد الرسمي مع اعترافها بأن الاتحاد كان قد تقرر بعد تشاور هيئة منتخبة، وهو ما لا يستثير بشكل قَبْليٍّ اعتراضًا من جانبها[٣٧]. والسبب الذي جرى تقديمه علنًا لهذا الحذر هو انتماء الولايات المتحدة إلى لجنة التوفيق، ومن هنا ضرورة ترك الحرية أمام اللجنة لكي تتصرف. والواقع أن الولايات المتحدة ليس لديها من اعتراض أساسي وكانت لتكون مستعدة للموافقة ضمن إطار تسوية أردنية- إسرائيلية. وما يُدان هو أحادية التحرك. ويتماشى اتخاذ الموقف مع اعتراف فعلي بالتغير الترابي الحادث[٣٨].

وترفض إسرائيل الاعتراف بضم الضفة الغربية في غياب تسوية سلمية. فبالنسبة لدولة إسرائيل، تُعَدُّ وضعيةُ المناطق العربية في الضفة الغربية مسألة

مفتوحة[٣٩]. وفي الكنيست، يشجب المابام والشيوعيون الاندماج بوصفه مناورة إمبريالية، بينما يطالب اليمين الذي يقوده بيجن بكل أرض إسرائيل. وتتمسك الحكومة بالوضع القائم الذي خلقته خطوط الهدنة.

ويلتقي عبد الله على الفور مبعوثًا إسرائيليًا لكي يؤكد له من جديد رغبته في التفاوض. وهو يحاول التفاوض، لكنه يصطدم مرة أخرى بالاعتراض الحازم من جانب الحكومة الأردنية. والحال أن المسئولين الإسرائيليين، إذ لا يدركون محدودية هامش المناورة المتاح أمام الملك وإذ ينطلقون من مبدأ أنه قادر على كل شيء، إنما يرون في هذا الرفض بصمة بريطانيا العظمى.

وتتصدر مصرُ المعارضة لدمج الضفتين. ففي أواخر مارس/ آذار ١٩٥٠، كانت قد طالبت بتعيين ممثل لفلسطين في مجلس جامعة الدولْ العربية. وكان قد وقع الاختيار على أحمد حلمي باشا، بوصفه «رئيسًا لحكومة عموم فلسطين». وفي مستهل أبريل/ نيسان، استصدرت مصر من الجامعة إدانة لأي دولة عربية تعقد اتفاق صلح مع إسرائيل. وفي ١٣ أبريل/ نيسان، بناءً على طلب من أحمد حلمي، ذَكَّرَ المجلسُ باستمرار سريان مفعول القرار الصادر في ١٢ أبريل/ نيسان ١٩٤٨ والذي يترك للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم بحرية.

وتحتدم المجادلات في مايو/ أيَّار. ويتولى العراقُ الدفاع عن الأردن. وبعد مفاوضات مكثفة، يجري، في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٥٠، اعتماد صيغة حلٍّ وسط قدمها العراق ولبنان[٤٠] (×):

بما أن الدول العربية قد أعلنت رغبتها في صون الطابع العربي لفلسطين، لاستقلالها ووحدة أراضيها، وذلك تماشيًا مع رغبة أهلها الشرعيين، وبما أنها قد رفضت أيَّ حلٍّ قائم على التقسيم، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ربط جزء من فلسطين بأرضها ليس غير إجراء استوجبته الضرورات العملية وأنها **سوف تحتفظ بهذا الجزء من فلسطين كوديعة**[٤١]، على أساس أن الحل النهائي لمشكلة فلسطين سوف ينطبق على هذا الجزء عندما سيكون قد تم تحرير المناطق الأخرى من هذا البلد وعندما تسترد فلسطين كيانها الذي كان قائمًا قبل العدوان، **وذلك أيضًا على أساس أن المملكة الأردنية سوف تقبل، فيما يتعلق بالجزء الذي عُهد به إليها كوديعة، أي قرار تتخذه بالإجماع الدولُ الأخرى الأعضاء في الجامعة**[٤٢].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وهكذا سوف يتسنى بلوغ الأهداف التي رمت إليها القرارات التي سبق أن اتخذتها الدول العربية والتي اتجهت إلى أن تحفظ لفلسطين حالتها التي كانت عليها قبل العدوان.

وفيما بعد، سوف تؤكد إسرائيل أن بريطانيا العظمى وباكستان فقط هما اللتان اعترفتا بضم الضفة الغربية من جانب الأردن. والواقع أن إسرائيل فقط هي التي شجبته، ذلك أن الدول الأخرى قد امتنعت بالأخص عن التعليق عليه. وفي عام ١٩٥٥، عندما سيدخل الأردن منظمة الأمم المتحدة، لن يجري التعبير عن أي اعتراض ترابيٍّ (إذ سوف تمتنع إسرائيل عن الإدلاء برأيها عند التصويت). وإذا كان يمكن، في سياق عام ١٩٥٠، اعتبار الرفض الإسرائيلي أداة للضغط في المفاوضات، فإنه يتخذ فيما بعد اتجاه التحسب للمستقبل وترك جميع الخيارات مفتوحة.

الرفض العربي

إذ يأخذ القادة الإسرائيليون بالاعتبار تجربتهم التاريخية الخاصة، فإنهم لا يمكنهم إلاّ الاشتباه بأن العرب يستعدون لثأرٍ. فنشوة النصر تترافق مع سياسة قوةٍ مصحوبةٍ بشعورٍ بانعدام الأمن. وهذا الأفق في الأمد الطويل لم يدفع هؤلاء القادة إلى تقديم تنازلات، بل دفعهم بالأحرى إلى تشديد مواقفهم.

وعلى الجانب العربي، كان المثقفون أول من رد على ما حدث بالدعوة إلى إصلاح سياسيٍّ عميق. وأول هذه النصوص وأهمها نص قسطنطين زريق (١٩٠٩ – ٢٠٠٠)، الأستاذ بالجامعة الأميركية ببيروت وأحد كبار إيديولوجيي القومية العربية. فبكتابه «**معنى النكبة**»، المنشور في أواخر عام ١٩٤٨، بينما كانت الحرب لم تنته بعد[٤٣]، سوف يعطي الاسم الحاسم للأحداث بالعربية، **النكبة**، والتي يميزها منذ السطر الأول لنصه عن **النكسة**. وقرار الاتهام بشأن أسباب الهزيمة ونتائج هذه الهزيمة قرار يتميز بالقسوة. ويدعو زريق في اللحظة المباشرة إلى حشد جميع الطاقات العربية ويدعو، في الأمد الطويل، إلى كيان قومي عربي متحد وتقدمي. وتتألف التقدمية من تعميم التعليم وفصل الدولة عن الدين (ومن ثم القضاء على الطائفية)، والتصنيع. وهو يرى أن قوة الصهيونية إنما تكمن في

«نظامــ»ــها الضارب بجذوره في الحداثة الغربيــة ويجــب أن يعتمــد العــربُ الحضارة الحديثة اعتمادًا ماديًّا وروحيًّا.

وثاني هذه النصوص هو نص السياسي الفلسطيني المعتدل موســى العلمــي، **درس فلسطين**، المنشور في عام ١٩٤٩، والذي يشكل دعوةً إلى الوحدة العربيــة والتحديث[٤٤] (×):

إن من قادونا إلى الكارثة سوف يجتهدون في تأخير تقدمنا صوب الوحدة والتحــديث، وسوف يجتهدون في تعزيز الأنظمة القائمة بنزعتها الإقليمية وانقساماتها وسوء إدارتها لدفــة الحكم، وسوف يجتهدون في منعنا من التفكير في جرائمهم بالتلويح لنا بالقروض وبمــشاريع الرخاء. أمَّا نحن فعلينا أن نحافظ على تثبيت أعيننا على الهدف وتحريك أقدامنا في اتجاهه مع عدم السماح لأحد بمنعنا عن بلوغه.

وبعد كارثة فلسطين، يجد العرب أنفسهم في مفترق طرق. والتغير والتطور حتميــان. وواجب كل مثقف وعامل هو الاجتهاد في الحيلولة دون أن يأخذ هذا التطور الاتجاه الــردئ، والعمل على توجيهه في الاتجاه الحسن. وإذا كان العرب يملكون القــوة والإرادة ويحــوزون الرجال ذوي الرشاد، والحكمة، والاتجاه، فإن عليهم أن يتحركوا بسرعة، دون تــردد، قبــل فوات الأوان. وإذا لم يفعلوا شيئًا وظلوا يحلمون، فسوف يكون ذلك دليلاً على أنهم قد بلغــوا مرحلة من الركود والانحلال من شأنها أن تجعلهم عاجزين عن مواكبة العيش في زمــانهم. وأنا لا أعتقد أن الأمر كذلك ؛ فأنا على إيمان عميق الرســوخ بالأمــة العربيــة وبطاقاتهــا العظيمة. لقد هزتنا الكارثة وجرحتنا بشكل عميق، وقد فتحت الباب أمام خطر عظيم. وإذا ما نبَّهتنا الصدمةُ، وقادتنا إلى التكاتف وحثَّتنا على الفوز بحياة جديدة من شأنها أن تمنحنا القــوة، فسوف نبرأ من الجرح ونتفادى الخطر ونستعيد فلسطين. وعندئذ ستكون هذه الملمات بمثابــة نعمة.

وهذه الإصلاحات الفكرية والمعنوية لا تدعو مباشرةً إلــى الثــأر. ويطالــب الكاتبان قبل كل شيء بتعزيزٍ للمواقع العربية، لأنهما يخــشيان مــن أن لا تكــون حرب ١٩٤٨ غير مرحلة أولى في برنامج التوسع الــصهيوني. فبعــد فلــسطين، سيأتي الدور على جيرانها العرب. وبدلاً من الدعوة إلى الثأر بشكل رئيسي، يتعلق الأمر بتحذيرات موجَّهة إلى الأنظمة والمجتمعات العربية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ومنذ انتهاء الحرب وبعد رفع الحظر، في ١١ أغسطس/ آب ١٩٤٩، سعت الدول العربية إلى إعادة التسلح، فسياسة القوة التي انتهجتها إسرائيل خلال مفاوضات الهدنة ليس فيها ما يدعو إلى الاطمئنان. وقد اتجهت مصر والأردن إلى مُوَرِّدهما الذي لا مفر منه، بريطانيا العظمى، بينما اتجه لبنان وسوريا إلى فرنسا. وقد رأت باريس في ذلك أداة لاستعادة شيء من النفوذ في ساحة انتدابها السابق في شرق البحر المتوسط. وترى الكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية] أن استعادة علاقات طيبة مع دمشق من شأنها السماح بضمان أمن لبنان واعتراض سبيل المناورة الأنجلو – هاشمية الرامية إلى استيعاب سوريا من جانب الأردن أو، بشكل أكيد أكثر، من جانب العراق. ثم إن الدول العربية تلجأ إلى التزود بالأسلحة من سوق السلاح الحرة وتلجأ (مصر وسوريا) إلى بعض ضباط الرايخ الثالث الألمان الهائمين على وجوههم وذلك سعيًا إلى إعادة تنظيم جيوشها. وهي تبرر إعادة التسلح بضرورة التزود بالإمكانات لضمان النظام العام وللدفاع عن أنفسها بأنفسها ضد التهديد السوفييتي. وبشكل إضافي، فإن استعادة قدر من توازن القوى مع إسرائيل من شأنه أن يسمح بالتفاوض معها على أساسٍ مؤاتٍ أكثر.

والرهان السوري يعقد المعطيات الإقليمية. فخلال الانقلابات السورية عام ١٩٤٩، تجعل إسرائيلُ من العودة الممكنة للقوات العراقية إلى خطوط الهدنة ما يشبه سببًا للحرب من شأنه أن يقود إلى حرب وقائية[٤٥]. والحق أن دعاة الهلال الخصيب إنما يهدفون، بين حجج كبرى أخرى، إلى تعزيز سوريا في وجه إسرائيل.

ويمكن تمييز ثلاثة خطوط قوة في داخل النظام السياسي العربي. وأولها هو الخط الداعي إلى سلام مع إسرائيل على أساس عودة جزء على الأقل من المكاسب الترابية التي فازت بها خارج ما نصت عليه خطة التقسيم وهي عودة من شأنها أن تسمح أيضًا بتسوية جزئية على الأقل لمسألة عودة اللاجئين. وتلك هي السياسة التي جرى انتهاجها في لوزان، وهي سياسة عبد الله وسياسة لبنان[٤٦] بل وسياسة مصر. فبعد عودة حزب الوفد القومي الكبير إلى السلطة في أوائل عام ١٩٥٠، تُرَكِّزُ حكومةُ النحاس باشا بالأخص على مسألة العلاقات مع البريطانيين فتستعيد المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية والدعوة إلى وحدة مصر

والسودان. وينتهج الملك فاروق ديبلوماسيته الشخصية ويوضح، في أبريل/ نيسان ١٩٥٠[٤٧]، من خلال صهره القائمقام إسماعيل شيرين، رئيس الوفد المصري إلى لجنة الهدنة، أن سياسة الأمر الواقع التي انتهجتها إسرائيل قد جعلت من المستحيل قيام أي صلح وخلقت مناخًا خطِرًا بشكل خاص. وهو يقترح خطة سلام على مراحل، أولها استعادة الوضع العسكري الذي كان قائمًا لحظة توقيع الهدنة (أي قبل عملية «الأمر الواقع» التي أدت إلى الاستيلاء على النقب). ومن ثم سيكون بالإمكان إعادة توطين اللاجئين في الأراضي التي ستتم استعادتها. ثم سيكون بالإمكان إجراء مفاوضات سلام شامل ومكفول من جانب الدول العظمى. وطبيعي أن الإسرائيليين يديرون أذنًا صمّاء لطلب كهذا.

وهذا الخط الأول يتماشى مع ما سوف يُسَمَّى، بعد ذلك بكثير وبشكل يتميز بطابع مفاهيمي أكبر، بالأراضي أو بأراض في مقابل السلام.

وخط القوة الثاني هو التمسك بتطبيق صارم لاتفاقات الهدنة دون الرغبة في المضي إلى تسوية سياسية. وهذا، في عام ١٩٥٠، هو التوجه الرئيسي للديبلوماسية العربية. ونحن نجده في تصريح قوي أدلى به رياض الصلح لبوازانچيه في ١٣ أبريل/ نيسان ١٩٥٠[٤٨] (×):

> الواقع أن السلام قائم، لأن الدول العربية قد تخلت عن أي تفكير في مهاجمة إسرائيل ؛ ومن جهة أخرى، وبفضل مساندات قوية، تتمتع دول إسرائيل بالوجود. فماذا يريدون أكثر من ذلك ؟ الصداقة ؟ الحب ؟ كل هذا مستحيل ولا يمكن أن يكون من فعل مفاوضات أو معاهدات. ويجب على اليهود أن يكتفوا بما لديهم وأن لا يلحوا على الحصول من الدول العربية على أشياء مستحيلة.

وخالد العظم، وقد عاد إلى السلطة بعد انقلاب الشيشكلي، يقول الشيء نفسه تقريبًا للممثل الأميركي في دمشق، في ٢٨ مارس/ آذار ١٩٥٠[٤٩]. وهو يبرر الرغبة السورية في إغلاق الحدود مع الأردن في حالة التوصل إلى اتفاق بين هذا البلد وإسرائيل، كما يبرر الرغبة في الدفاع عن الاقتصاد السوري ضد سياسة فتح اقتصادي من جانب إسرائيل. فبدلاً من «سوريا كبرى»، سوف ينتهي الأمر إلى

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

قيام «إسرائيل كبرى». وعلى أي حال، فإن سوريا قد قامت، بدوافع اقتصادية نشأت مؤخرًا، بإغلاق حدودها مع لبنان. وهو يقول إن الأميركيين، الذين يتولون تقديم الدروس، سوف يكون عليهم التوصل إلى سلام مع الاتحاد السوفييتي الذي تعتبر رغبته في السلام مماثلة لرغبة إسرائيل. وإذا ما احترمت إسرائيل الهدنة، فإن «السلام» القائم سوف يستمر.

على أن الوزير الوفدي للشئون الخارجية عند تشكيل الحكومة المصرية الجديدة في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠ إنما يتحدث بشكل أكثر إيجازًا[٥٠]: إن مصر لن تهاجم إسرائيل أبدًا، ولن تعقد الصلح أبدًا، كما أنها لن تعترف بإسرائيل ولن تتعاون معها.

والخط الثالث، خط الثأر، لا يجد تعبيرًا سافرًا عنه، إلاَّ في أوساط اللاَّجئين الذين يرون أنه لن يتم الفوز بحق العودة إلاَّ بالقوة، وفي مدار الإخوان المسلمين الذين يدعون إلى استئناف الجهاد. ويضمر هذا الخط الأنصار السوريون للاندماج مع العراق، كما يلهم الجماعات الصغيرة الجذرية ككتائب الفداء العربي التي تتألف من تلامذة قسطنطين زريق والتجمعات الأولى للطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية وكذلك القوميين العرب السوريين والمصريين. والعداوة تستهدف على حدٍّ سواء كلاً من الصهيونيين ويهود البلدان العربية. وما أن يجري الابتعاد عن المسألة الفلسطينية، تعاود المجادلات العربية الظهور. وهكذا فإن الفرعين السوري واللبناني لكتائب الفداء تعد بالأحرى مؤيِّدةً للهلال الخصيب، خلافًا للفرع المصري. على أن المنظمة تنوي اغتيال نوري السعيد وعبد الله لـ«خيانت»ـهما في حرب ١٩٤٨. ويبدو من جهة أخرى أن الفرع المصري محل تلاعب من جانب حاشية الملك فاروق («الحرس الحديدي») في هذا الاتجاه[٥١].

ومن المرجح أن البعض في الجيوش وفي الأنظمة العربية، على غرار بعض الفرنسيين بعد ١٨٧١، يفكرون في ذلك دومًا دون أن يتحدثوا عنه علنًا. على أن هذه الفكرة تعود بالأخص، في عام ١٩٥٠، إلى وسط المعارضات للأنظمة القائمة.

وبأكثر من الثأر بصفته ثأرًا، فإن الشعور السائد هو شعور رفض عميق مجتمعٍ بإدراكٍ دفاعي لاستمرارية التوسع الصهيوني وهو تصور تُضاف إليه مشاعر مرارة قوية حيال الغرب. ومن الطبيعي أن رفض الاعتراف بوجود دولة

إسرائيل إنما يجري تفسيره من جانب هذه الأخيرة على أنه دعوة إلى القضاء عليها. وفشل المفاوضات لم يسمح بانبثاق تيار «معتدل» يقبل دولة إسرائيل على أساس عدد معين من التنازلات.

الدفاع عن الغرب

يبدو أن الاتحاد السوفييتي قد أقلت إلى حد بعيد من السخط الذي أثاره دوره في خلق دولة إسرائيل. ومن المؤكد أن الأنظمة المحافظة العربية قد صورت حربها ضد إسرائيل على أنها أيضًا معركة ضد الشيوعية، لكن هذه الحجج لم تكن فعالة نسبيًا إلاً في الحقل السياسي الداخلي. كما أن القادة الإسرائيليين قد لجأوا من طرف خفي إلى استخدام الابتزاز بالإيحاء بأن لهم توجهًا مؤازرًا للسوفييت في علاقتهم مع الولايات المتحدة، لكنهم سرعان ما تخلوا عن هذه الممارسة. ويبرر بن جوريون رغبته في عزل الماپام بخيارات هذا الحزب المؤازرة للسوفييت لكنه يحرص بالأحرى على تقديم نفسه أمام الأميركيين بوصفه «معتدلاً» قياسًا إلى جذرية حزب حيروت الذي يقوده بيجن.

وعلى الرغم من رغبة معلنة في الحياد بين الشرق والغرب، فإن الدولة العبرية إنما تنتمي بحكم ثقافتها السياسية إلى العالم الغربي. وهي تعلن ذلك دومًا. كما أن اعتمادها على المساعدة المدنية الأميركية وتبرعات اليهود الأميركيين يذكّرها دومًا بذلك. وفي مستهل خمسينيات القرن العشرين، نجد أن المسئولين الإسرائيليين، مدعومين من جانب حلفائهم في العالم السياسي الأميركي، يشنون حملة ضد إعادة التسلح العربية. ووراء مجرد التعبير عن انزعاج حقيقي، يكمن هدف هذه الحملة في الحصول على شحنات من الأسلحة الأميركية، بل عقد معاهدة تحالف مع الولايات المتحدة من شأنها تأبيد أمن إسرائيل. وكما يحدث غالبًا في هذا النوع من المشاريع، فإن الحجج المقدَّمة إنما تعد متناقضة تمامًا: الجيش الإسرائيلي هو الجيش الوحيد القادر على الدفاع عن الشرق الأدنى ضد السوفييت، الجيوش الغربية لا تشكل ثقلاً قادرًا على الصمود في وجه السوفييت، الجيوش العربية تشكل تهديدًا حقيقيًا لإسرائيل ...

وعلى الرغم من إنشاء حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، فإن إعادة التسلح الغربية لا تعد كافيةً بعدُ للتصدي لغزو سوفييتي لأوروبا والبحر المتوسط[٥٢]. وتفجير القنبلة الذرية السوفييتية الأولى في هذا العام نفسه قد أنهى الاحتكار الأميركي وقلل من قوة الردع التي تتمتع بها الولايات المتحدة. وتشير الدراسات العسكرية التي جرت في عام ١٩٥٠ إلى أهمية القاعدة البريطانية في السويس. ففي حين أن القواعد المقامة في الجزر البريطانية من شأنها أن تسقط بين اليوم الخامس والأربعين واليوم الستين لهجوم سوفييتي، نجد أن قاعدة السويس من شأنها أن تصمد حتى الشهر الخامس على الأقل من شن الهجوم المعادي. على أن الاستراتيجيين الأميركيين، بعد أن فكروا في إنزالٍ أميركي في مصر للمشاركة في معركة صدٍّ في فلسطين، يقررون الاهتمام بالحفاظ على وجودٍ في أوروبا الغربية يوقف تقدم العدو على خط البرانس، ومن هنا إقامة قواعد أميركية في المغرب الأقصى الواقع تحت الحماية الفرنسية.

ويظل الدفاع عن الشرق الأوسط مسألة لها الأولوية بالنسبة لبريطانيا العظمى، لكن لندن لم تعد تملك إمكانات تأمينه. وقد أدى الجلاء عن فلسطين إلى تخفيضٍ ملحوظٍ للقوات التي تتمتع بها بريطانيا العظمى في تلك المنطقة. ثم إن الموقف الأميركي في حرب فلسطين والامتناع عن مساندة البريطانيين في مسألة النقب قد خلقا شعورًا عميقًا بالمرارة في الأوساط العسكرية والدبلوماسية البريطانية والتي نظرت إلى انتهاء الانتداب بوصفه ضربة قاسية لترتيبات الدفاع عن الغرب. فيجري اتهام ترومان بأنه اندرج في لعبة السوفييت برغبته في تلبية مطالب الناخبين اليهود الأميركيين.

والمصريون يطالبون بإصرارٍ متزايدٍ بجلاء القوات البريطانية. وبما أن النقب لم يعد بالإمكان أن يكون الموقع البديل، فإنه تبقى هناك إمكانيتان: كينيا وقطاع غزة. وبعد الأعمال التمهيدية، يتكشف أن الخيار الأفريقي غير عملي وذلك بسبب ضعف مرافق المواصلات والنقل وقلة اليد العاملة المؤهلة وطبيعة المناخ. فيبقى الانتقال إلى موقع غزة. وسوف يظل موضع دراسة على مدار عدة سنوات. فعلاوة على المشكلات المادية، نصطدم بالعقبة الحقوقية المتمثلة في وضعية القطاع. ومصر لم تضمه، وهذا ما يجعله موضع اهتمام من جهة أخرى. غير أن نقل

القاعدة إلى غزة وتولي إدارة القطاع إنما يفترضان موافقة القاهرة، وهي تحبذ ذلك إن كان معناه الجلاء عن السويس، كما يفترضان موافقة البلدان العربية وإسرائيل.

ويرى القادة الإسرائيليون أن وجود البريطانيين في غزة وفي الضفة الغربية في وقت واحد، على الرغم من تعهد لندن بعدم وضع قوات على الضفة الغربية لنهر الأردن، إنما يعني أن الدولة المنتَدَبَة السابقة سرعان ما سوف تطالب بإمكانية الانتقال بين القطاعين اللذين بقيا من فلسطين العربية. وهذا يوقظ وسواس المؤامرة البريطانية. والحل الأمثل هو معالجة الموضوع كله ضمن إطار تسوية سلمية بين إسرائيل ومصر.

ويفترضُ رسوخُ الانتشار العسكري في الشرق الأوسط أن يكون الوجود الغربي مقبولاً. والحال أن حرب ١٩٤٨ قد أدت إلى تجذر الرأي العام ضد الغرب. وفي مستهل شهر أبريل/ نيسان ١٩٥٠، نجد أن معروف الدواليبي، وهو وزير سوري قريب من الإخوان المسلمين ومن الحاج أمين الحسيني، يدلي بتصريحٍ مُدَوٍّ [٥٣] (×):

بوسعي أن أعلن بصفتي الشخصية - وليس بصفتي وزيرًا- أنه، في حالة إذا ما تَواصلَ الضغط الأميركي على البلدان العربية في الاتجاه الذي مورس فيه إلى الآن والذي لا يمكن أن يؤدي إلاَّ إلى تهويد الشعوب العربية، فإنني لأرجو تنظيم استفتاء في العالم العربي كيما يدرك العالم أن العرب ليفضلون ألف مرة في هذه الحالة أن يصبحوا جمهورية سوفييتية على أن يكونوا لقمة سائغة لإسرائيل.

وفي ١٣ أبريل/ نيسان ١٩٥٠، يعتمد مجلس جامعة الدول العربية مشروع معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تتمثل بنوده الأهم في[٥٤]:

المادة الثانية. تعتبر الدول المتعاهدة أن أي اعتداء يقع على أية واحدة أو عدة دول منها أو على قواتها المسلَّحة كأنه واقع عليها جميعها. لذلك وبموجب حق الدفاع عن النفس فرديًّا وجماعيًّا، تتعهد أن تهب بدون تردد لمساعدة الدولة أو الدول التي تتعرض لذلك الاعتداء، وتتخذ في الحال بصورة فردية أو جماعية جميع الإجراءات اللازمة بما فيها القوة المسلَّحة لصد العدوان وإعادة الأمن والسلام. [...]

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

المادة الثالثة. تقوم الدول المتعاهدة بإجراء المشاورات فيما بينها بدعوة من أية دولة موقّعة على هذه المعاهدة كلما توافرت الأسباب المعقولة لوجود أي خطر يهدد وحدة أراضي واستقلال هذه الدولة وأمنها. وفي حالة التهديد بالحرب ووجود الطوارئ الدولية تسرع الدول المتعاهدة في هذه الحال إلى توحيد خططها ووسائل الدفاع كما يتطلب الوضع الناشئ عن ذلك.

المادة الرابعة. إن للدول المتعاهدة رغبة منها في القيام بالتزاماتها بصورة تامة فإنها تتعاون في توحيد قواتها المسلّحة وتشترك في اتخاذ وسائل جماعية وفردية دفاعية لصد العدوان المذكور وذلك في حدود إمكانياتها.

المادة الخامسة. تشكل لجنة عسكرية دائمة من مختلف القيادات العامة للقوات المسلّحة التابعة للدول المتعاهدة تكون مهمتها رسم الخطط الدفاعية ووسائل تنفيذها.

بيد أن المشروع يظل بحاجة إلى تصديقات الدول المعنية عليه. وقد تتعلق قراءة الوثيقة بعدوان إسرائيلي كما قد تتعلق بعدوان قادم من خارج المنطقة. وهي، من جهة أخرى، تستلهم بشكل سافر، في هذه الصياغات، ميثاق حلف شمال الأطلسي الذي لا يحدِّد العدو ويكفل أمناً جماعيًّا ضد العدوان.

التصريح الثلاثي وحرب كوريا

يحاول البريطانيون والأميركيون من جديد مناغمة سياستهما تجاه المنطقة. وبما أن الولايات المتحدة لن ترسل قوات إلى الشرق الأدنى، فإن على بريطانيا العظمى إعادة مستوى القوات العربية إلى ما كان عليه وذلك مع الحيلولة دون تدشين سباق تسلح بين إسرائيل والدول العربية. والهدف النهائي هو تكوين انتشار دفاعي قوي في الشرق الأدنى تحت القيادة البريطانية مع مشاركة أميركية محتملة فيما بعد. والحل الوحيد هو تنسيق سياسات التسليح بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والقيام، عبر تصريح مشترك، بضمان استقرار خطوط الهدنة، وهو ما من شأنه ردع أي عدوان[٥٥].

وقد جرى التفكير في عقد محادثات بين الأميركيين والبريطانيين قبل مخاطبة الفرنسيين. والفرصة التي جرى اغتنامها هي انعقاد اجتماعات بين وزراء الشئون الخارجية في لندن في مايو/ أيّار ١٩٥٠. والحال أن البريطانيين معادون لمشاركة

فرنسية. وتجري مناقشة مضمون التصريح ومداه الجغرافي. ويجب على البريطانيين مراعاة التزاماتهم المتضمَّنة في المعاهدات مع مصر والأردن والعراق. وهم يتوصلون إلى كسب الاعتراف بصدارة دورهم في الدفاع عن المنطقة ويقبلون المشاركة الفرنسية. وسوف يجري عقد اتصالات تمهيدية مع البلدان المعنية لمطالبتها بتأكيداتٍ بعدم الانخراط في اعتداءات.

والحاصل أن روبير شومان، الوزير الفرنسي للشئون الخارجية، إنما يجري إبلاغه، في ١٨ مايو/ أيّار، بمضمون التصريح، من جانب أتشيسون، فيطلب ببرودٍ مهلةً كيما تنكب أجهزته على دراسته(٥٦). ويطالب الفرنسيون بأن تكون لهم الأولوية في الاتصالات مع سوريا ولبنان بما يشكل استمرارًا للاتفاق الأنجلو – فرنسي لعام ١٩٤٥ (الاتفاق المسمَّى بعدم حلول بريطانيا العظمى محل فرنسا). ولا تتوصل باريس إلى تغييرات في الصياغة وتقبل النص الأنجلو – أميركي، الذي يكفل لفرنسا عودةً إلى المسرح السياسي للشرق الأوسط.

ومن ثم يجري نشر النص في ٢٥ مايو/ أيَّار ١٩٥٠:

إن حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة، وقد أتيحت لها الفرصة، خلال الاجتماع الأخير في لندن لوزراء الشئون الخارجية، لدراسة بعض المسائل المتصلة بأمن واستقرار الدول العربية وإسرائيل و، خاصّة، مسألة شحنات السلاح والعتاد الحربي إلى هذه الدول، قد قررت إصدار التصريح التالي:

١) تعترف الحكومات الثلاث بأن الدول العربية ودولة إسرائيل بحاجة إلى الحفاظ على مستوى معين للقوات المسلَّحة بغية ضمان أمنها الداخلي ودفاعها المشروع ولتمكينها من لعب الدور الذي يقع على عاتقها في الدفاع عن مجمل المنطقة. والحال أن أي طلب للحصول على أسلحة أو عتاد حربي من طرف هذه الدول سوف تجري دراسته على ضوء هذه المبادئ. كما ترغب الحكومات الثلاث في أن تعيد إلى الأذهان وفي أن تعيد تأكيد شروط التصريح الذي أدلى به مندوبوها في مجلس الأمن في ٤ أغسطس/ آب ١٩٤٩، وهو تصريح تؤكد فيه معارضتها لنشوء سباق تسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

٢) تعلن الحكومات الثلاث أنها قد تلقت من الدول المستفيدة حاليًا من شحنات الأسلحة تأكيدًا بأن الدولة المشترية لا تنوي القيام بأي عمل عدواني حيال دولة أخرى. وسوف يجري طلب تأكيدات مماثلة من كل دولة أخرى في هذه المنطقة تُصرِّحُ [الحكوماتُ الثلاثُ] بإرسال أسلحة إليها في المستقبل.

٣) وتنتهزُ الحكوماتُ الثلاث هذه الفرصة لكي تعبر عن الاهتمام العميق الذي توليه لهذه المسألة، كما عن رغبتها في استعادة السلم والاستقرار وصونهما في المنطقة ومعارضتها الثابتة لأي استخدام للقوة أو لأي تهديد باللجوء إلى القوة بين أي دول من دول هذه المنطقة. والحكومات الثلاث، إذا ما عاينت أن أي دولة من هذه الدول تستعد لانتهاك الحدود وخطوط الهدنة، لن تتخلف، بموجب التزاماتها كأعضاء في الأمم المتحدة، عن التحرك فورًا في آن واحد ضمن إطار الأمم المتحدة وخارج هذا الإطار لمنع انتهاك كهذا.

وبما أن التعهدات بعدم الاعتداء، المتَّخذة من جانب البلدان المعنية أقل تضييقًا من الشروط المفروضة بالنسبة لمبيعات الأسلحة (الاستخدام الدفاعي بصورة خالصة)، فإن الحكومات قد اتخذتها دون تردد. ورد فعل إسرائيل على التصريح جد مؤات[٥٧]. فالدولة العبرية تجد نفسها وقد عوملت على قدم المساواة مع جيرانها، كما أن التهديد بالثأر العربي قد جرت تنحيته، بينما جرى تكريس الوضعية شبه النهائية لخطوط الهدنة. وتحرك الدول العظمى الثلاث مكفول لأن الدول الغربية الثلاث تتعهد بالتحرك في نهاية الأمر خارج إطار منظمة الأمم المتحدة ومن ثم فلن يشل تحركَهَا استخدامُ حق الفيتو من جانب الاتحاد السوفييتي. ويبدو مجمل المنطقة فجأة وكأنه جزء من الكتلة الغربية وذلك على الرغم من الخطابات الحيادية لبعض الحكومات. وبشكل ضمني، يعمل التصريح الثلاثي كمبدأ مونرو مُطَبَّقٍ على الشرق الأدنى. ويشجب المابام والحزب الشيوعي الإسرائيلي هذا الدمج القسري في «المعسكر الإمبريالي» وسياسة تطويق «قوى السلم» والاتحاد السوفييتي و«القوى الديموقراطية» في الشرق الأدنى. ويقَلِّقُ اليمين الحيروتي على «مبدأ المساواة» الذي يجبُ له، في نظر هذا اليمين، أن يسمح للجيش الإسرائيلي بأن يكون على قدم المساواة مع حاصل جمع الجيوش العربية. ويُذَكِّرُ بن جوريون في الكنيست بأن الحكومة الإسرائيلية هي وحدها صاحبة السيادة في تحديد سياسة الدولة. وهو مسرور لإعلان ضمان «الحدود» بين إسرائيل والبلدان العربية ويدعو إلى مفاوضات سلام.

وفي سوريا، يعد رد الفعل مخفَّفًا. فالسوريون سعداء بضمانات الأمن وبالتسليح، لكنهم ينزعجون من توطد موقع إسرائيل ومن خطر إعادة تكوين مناطق

نفوذ أجنبية كما تشير إلى ذلك الأولوية المعطاة لفرنسا. وليس هناك ارتياح إلى واقع دمجهم بالقوة في ائتلافٍ معادٍ للسوفييت. فتتخذ سوريا المبادرة في التنسيق فيما بين البلدان العربية لتقديم رد مشترك. وفي لبنان، يرى المسيحيون في التصريح ضمانة لاستقرار البلد ولوحدته الترابية.

أمَّا عبد الله فهو ينظر إلى التصريح على أنه توطيد للدمج الذي حدث في الشهر السابق وعلى أنه عقبة أمام قيام سوريا الكبرى. ويشجب العراق دور فرنسا، العدو السافر للهلال الخصيب. وهناك استياء من عدم التناظر لأن الشحنات البريطانية إلى البلدان العربية مشروطة بمعاهدات تفرض وجود قواعد أجنبية في حين أن الشحنات إلى إسرائيل غير مشروطة. فما الفوائد التي يمكن أن يجنيها العرب من التحالف مع بريطانيا العظمى ؟

وإذا لم تكن الحكومات العربية معارضة بشكل خاص منذ البداية للتصريح الثلاثي، فإن نبرة الرأي العام سرعان ما تتجذر، وهو ما يفسر نبرة رد جامعة الدول العربية الرسمي، في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٥٠[٥٨]. فالدول العربية تعلن في هذا الرد نواياها السلمية وتعاينُ مضمون التصريح:

٤- تعلن الدول العربية أن أفضل الطرق لصيانة السلام في الشرق الأوسط حل قضاياه على أساس الحق وإعادة حالة الوفاق التي كانت سائدة فيه والمبادرة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاَّجئين وتعويضهم عن أملاكهم.

كما تسجل أن «تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقًا تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ أو الاعتداء بأية صورة على استقلال الدول العربية وسيادتها».

والنتيجة المنطقية للتصريح هي إقامة منظومة إشعار بين الحلفاء الغربيين الثلاثة بشحنات الأسلحة المرسلة إلى الشرق الأدنى. وهذه المنظومة غير رسمية نسبيًا في البداية، لكنها سوف تأخذ تدريجيًا طابعًا مؤسسيًا أكثر.

وهكذا فقد راود أصحابَ التصريح الأملُ في تعزيز منظومة الدفاع عن الغرب بوضع مسألة فلسطين، بشكل ما، بين قوسين. وسرعان ما خاب أملهم عندما ارتسم الخطر الشيوعي في مكان آخر تمامًا من العالم.

ففي ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٠، تجتاز القوات الكورية الشمالية خط الفصل عند خط العرض الثامن والثلاثين وتغزو كوريا الجنوبية. فيطالب مجلس الأمن فورًا، بأغلبية ٩ أصوات في مقابل لا شيء (إذ امتنعت يوغوسلافيا عن التصويت)، بعودة القوات الكورية الشمالية إلى مواقعها التي انطلقت منها. ويدفع الاتحاد السوفييتي ثمن مقاطعته لمؤسسات منظمة الأمم المتحدة، وهي المقاطعة التي بدأت في ١٣ يناير/ كانون الثاني. وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى أن «يقدموا إلى جمهورية كوريا كل المساعدة الضرورية لرد المهاجمين». والحال أن محمود فوزي، مندوب مصر، لن يشارك في التصويت، وذلك لأنه لم يتلق تعليمات من حكومته. وبالمقابل، في ٧ يوليو/ تموز، وعلى هذا الأساس أيضًا، يمتنع عن التصويت عند الاقتراع على مشروع القرار رقم ٨٤ والذي ينشئ قوة عسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة. وهو يفسر هذا الامتناع عن التصويت بالإحالة إلى مسألة فلسطين ومسألة الوجود العسكري البريطاني. أمَّا في اللقاءات الخاصة، فإنه يوضح لمحاوريه الأميركيين أن الرأي العام المصري مستنفر بقوة ضد الولايات المتحدة بحيث إن من المستحيل على حكومته تأييد قرارات تستلهم سياسات واشنطون بشكل علني[٥٩]. وبوجه عام، فإن البلدان العربية، مع شجبها للعدوان، إنما تشير إلى عدم احترام عدد معين من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفلسطين.

وفي جولات التصويت التالية، التي تتدرج على ما بقيَ من عام ١٩٥٠، تجد البلدان العربية نفسها منحازة إلى صف الهند ويوغوسلافيا وبورما وإندونيسيا والفلبين وأفغانستان في اتخاذ مواقف حيادية وسلمية. وتتأكد الرغبة في تفادي نشوب حرب عالمية ثالثة. وندخل في فترة نشوء الحركة الأفرو- آسيوية.

أمَّا إسرائيل فهي توافق دون تحفظ على قرار مجلس الأمن. ثم إن إيبان، متحدثًا باسم حكومته، إنما يطالب بأن تقوم الولايات المتحدة بتمويل زيادة عدد السكان الإسرائيليين لكي يصل إلى مليونين. ومع تسليح يقدمه الأميركيون، سوف يتسنى التمتع بجيش قوامه ٢٥٠ ٠٠٠ رجل قادر وراغب في المشاركة في القتال إلى جانب بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وتركيا ضد العدوان السوفييتي[٦٠]. والرد الأميركي جاف بالأحرى ؛ فأفضل مساهمة يمكن أن تقدمها إسرائيل هي

التصرف بشكل يدعم السلم والاستقرار في المنطقة[٦١]. أمَّا فيما يتعلق بالفرنسيين فإنهم يكابدون من عدم إشراكهم في الخطط الأميركية – البريطانية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط[٦٢]. وهم يشيرون إلى عدم انضمام البلدان العربية إلى هذه المشاريع وينزعجون من سيطرة هيمنية بريطانية في المنطقة.

وفي اللحظة المباشرة، تؤدي حرب كوريا إلى تعزيز أهمية قاعدة السويس ومن ثم دور البريطانيين في الترتيب الدفاعي للغرب. والمذكرة الصادرة في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٥٠ عن المحادثات الأميركية – البريطانية بشأن الوضع العالمي[٦٣] تعترف بأنه في حالة نشوب حرب عامة فإن بريطانيا العظمى سوف تركز إمكاناتها في مصر والسويس وسوف تترك الدفاع عن الخط الأول المتمثل في تركيا وإيران.

وفي المحادثات التالية، يشدِّدُ الأميركيون على ضرورة إصلاحات «تقدمية» في الشرق الأدنى، خاصة في المجال الزراعي[٦٤]. والأترو حافز في هذا التوجه. فيرد البريطانيون مذكرين بأهمية النزعة القومية المحلية. وهم يعترفون بأنهم يساندون أنظمة رجعية، لكنهم يرون أن التغير من شأنه أن يقود بالأحرى إلى ما هو أسوأ. كما يؤكدون أنه لو كان عبد الله قد حافظ على سلطته المطلقة، لكان بوسعه عقد الصلح مع إسرائيل ...

وبرود البلدان العربية حيال حرب كوريا دليل على الشعور بالمرارة ضد الولايات المتحدة بينما تميل إسرائيل بشكل متزايد الوضوح باطراد إلى المعسكر الغربي. ففي حالة وقوع غزو سوفييتي، سوف تجري الإطاحة بجميع العناصر المؤازرة للغرب. وفي غياب الحماية، فإن الحكومات، بل وحكومة إسرائيل، سوف تختار الحياد وسوف تنحاز إلى صف الاتحاد السوفييتي لكي يتسنى لها البقاء.

وفي أواخر العام، يزداد وضوحًا كالعادة أن الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة للغرب وأن حمايته ليست مكفولة. وإذا كان النزاع بشأن فلسطين قد جرى تجميده عبر التصريح الثلاثي، فإنه يبقى مع ذلك أنه لا يمكن الأمل في قيام تعاون عسكري بين إسرائيل والبلدان العربية. وفي اللحظة المباشرة، يجب عمل كل شيء لرص بلدان المنطقة وراء الكتلة الغربية. والآفاق ليست واعدة. فالعلاقات تحتد بين بريطانيا العظمى ومصر، التي اختيرت لكي تكون الشريك العسكري الأول للغرب

في المنطقة. وقد أوقفت لندن إرسال شحنات الأسلحة على أثر التهديد الذي أعلنه النحاس باشا بإلغاء المعاهدة الأنجلو – مصرية من جانب واحد.

وفي الشطر الأول من عام ١٩٥١، نجد أن العسكريين البريطانيين، وقد خَيَّبَ أملهم عدمُ تعاون الدول العربية، يفكرون في أن يجعلوا من إسرائيل شريكهم في المنطقة. وقد جرى تقديم عروض في هذا الاتجاه. ثم إن الجنرال روبرتسون، القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، يقوم بجولة يزور خلالها جميع البلدان المعنية، بما في ذلك إسرائيل. لكن بن جوريون يرفض أي أفق للتحالف مع بريطانيا العظمى. فكل شيء فيه يدفعه إلى عدم الثقة بالسياسة البريطانية. وهو لا يفكر في تعاون عسكري إلاً مع الولايات المتحدة ولا يقبل أن يرى أرض بلاده وقد تحولت إلى ساحة معركة. فهو يرى في ذلك مواصلةً لمسلكٍ استعماري. ومن ثم فإن المسئولين البريطانيين، مع اعتمادهم على دورٍ قد يقوم به الجيش الإسرائيلي في المستقبل، إنما يفكرون في نقل معركة صد الغزو السوفييتي إلى منطقة أبعد شمالاً، في سوريا وفي لبنان. ويفسر الفرنسيون هذا المشروع على أنه مخطط من جانب لندن للانغراس في شرق البحر المتوسط الذي لا يزالون يعتبرونه ساحة صيد مقصورة عليهم(٦٥). وسعيًا إلى طمأنتهم، يؤكد روبرتسون أنه بسبب إعادة التسلح العامة المتسارعة على أثر حرب كوريا، فإن بلاده لا تملك إمكانات تزويد بلدان شرق البحر المتوسط بأسلحة مهمة. ولذا فإن فرنسا سوف تبقى المورِّدَ الرئيسي لسوريا ولبنان(٦٦).

ثم إن الموقع البريطاني في مجمل الشرق الأوسط إنما يتزايد ضعفًا أيضًا من جراء نشوب الأزمة الإيرانية. فبينما قامت العربية السعودية في عام ١٩٥٠ بعقد اتفاق اقتسام مفيد للفوائد مع كونسورتيوم آرامكو الأميركي وكان العراق بسبيله، في هذا العام، إلى عقد اتفاق مماثل مع كونسورتيوم شركة بترول العراق الدولي، فإن الكونسورتيوم الأنجلو – إيراني، البريطاني بالكامل، قد تمسك بالدفاع عن المزايا التي يتمتع بها. وفي ٢ مايو/ أيَّار ١٩٥١، تقوم حكومة مصدق بتأميم البترول الإيراني. وتمتنع الحكومة العمالية البريطانية عن الانخراط في تدخل عسكري. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يرحل الرعايا البريطانيون عن البلد بينما تقوم الشركات الغربية بمقاطعة البترول الإيراني.

.وقد أوحى منطق التصريح الثلاثي بأن الدول وحدها هي الفاعلة في النــزاع. لكن حرب الحدود، التي تبدأ خلال صيف عام ١٩٥٠، إنما تشير إلـــى أن الأمــر ليس كذلك.

الفصل الخامس

حرب الحدود
والدفاعُ عن الشرق الأوسط

" تكمن في هذه المغامرة حتميةٌ رياضية، قد يتسنى لدماغٍ ضخم أن يتباهى بفهمها. فبما أن التحضير للحرب هو الشاغل رقم ١، فإن الشواغل الثانوية كجوع العالم لا يجب أن تسترعي الاهتمام إلاّ بمجرد القدر الكافي لتفادي وقوع انفجار، أو، بشكل أدق، لتفادي إزعاجٍ من شأنه الإساءة إلى تحقيق الهدف رقم ١. إلاّ أنه عندما يفكر المرء في الأخطاء التي جرى ارتكابها مرارًا وتكرارًا، من جانب المحافظين في جميع الأزمنة، فيما يتعلق بحدود الصبر الإنساني، فإنه لا يمكنه أن تخامره غير ثقة محدودة باستعداد الأميركيين للَّعب بالنار الشعبية. فهؤلاء المحدثون في مجال السيطرة، المؤمنون إيمانًا صوفيًّا بالمشروع الحر إلى درجة اعتباره غاية في حد ذاته، لم يتبينوا بشكل واضح بعدُ أن البلد ضعيفَ التطور ذا النمط الإقطاعي قد أمكنه الانتقال بشكل أسهل بكثير إلى النظام الشيوعي مما إلى الرأسمالية الديموقراطية. فلتعزوا أنفسكم، إن شئتم، باعتباركم ذلك دليلاً على تقدُّمٍ أعظم للرأسمالية، إلاّ أنه لا يمكن إنكار ما حدث. وربما قد لا يبقى العالم رقم ١ – وسيكون هذا دليلاً على اتضاحٍ قويٍّ لرؤيته للأمور – خارج أي تضامن إنساني، عديم الإحساس بوجود اندفاعةٍ بطيئةٍ ولا تُقَاوَمُ، متواضعةٍ وشرسةٍ، نحو الفوز بالحياة. ففي نهاية الأمر، نجد أن هذا العالم الثالث، المعرَّض للتجاهل والاستغلال والاحتقار شأن الفئة [الاجتماعية] الثالثة، إنما يريد، هو أيضًا، أن يكون شيئًا».

ألفريد سوفي، مجلة **لوبزرفاتور**، أغسطس/ آب ١٩٥٢ (أول ورود معروف لتعبير «العالم الثالث»).

كانت لجميع الدول المعنية مصلحة في مراعاة اتفاقات الهدنة، لكن الخطوط التي حدَّدتها هذه الاتفاقاتُ كانت طويلة بشكل غير عادي. فالخط الأردني – الإسرائيلي وحده إنما يبلغ طوله ٦٥٠ كيلومترًا. وكان من المستحيل على الجيوش المعنية مراقبة هذه الخطوط والسيطرة عليها لاسيما أنه لم يكن هناك أي حاجز طبيعي يحددها في الساحة.

التسللات

منذ أواخر عام ١٩٤٩، كان قد جرى الخلط بين عدة أنماط من المشكلات تحت عنوان «التسللات». فقد كان هناك اللاّجئون الفلسطينيون الذين كانوا يحاولون العودة إلى ديارهم والذوبان في صفوف العرب الإسرائيليين، وسكان القرى الحدودية الذين كانوا قد فقدوا جانبًا كبيرًا من أراضيهم وكانوا يسعون إلى استرداد جزء من منتجاتها، ثم خاصة الرعاة الذين كانوا يقودون أغنامهم إلى الرعي في الجانب الآخر من خط الهدنة، وكان هناك البدو، الذين لم يحترموا هذا الخط، وكان هناك، أخيرًا، لاجئو غزة البؤساء الذين كانوا يحاولون كسب عيشهم فيحاولون العبور والانتقال إلى الضفة الغربية.

وقد اتخذ التهريب بُعدًا مهمًّا بشكل خاص وذلك بسبب اقتصاد التقشف والحصص التموينية الذي كانت تحيا فيه دولةُ إسرائيل الناشئة. وكان البدو يرعون فضاءً شاسعًا للتهريب يمتد من سيناء إلى العربية السعودية مرورًا بالنقب والضفة الغربية وشرق الأردن. وكان المشترون في نهاية الأمر من اليهود الإسرائيليين. والحال أن العديد من المنتجات المحظورة، خاصة المخدرات، كان يمر بهذا الطريق. وعلى نطاق أضيق، كان القرويون الشيعة في الجنوب اللبناني يشاركون في هذا النوع من النشاطات. ولم تكن نفاذيةُ الحدود هذه تخص دولة إسرائيل وحدها، فقد كانت تخص جميع دول الشرق الأوسط التي لم تكن قد أنجزت السيطرة الكاملة على أراضيها وحدودها. وبما أن تعدادات السكان وتحديد الهويات المدنية كانت بعيدة عن أن تكون قد استُكملت، فقد كانت الهجرة سهلة.وفي خمسينيات القرن العشرين – لا قبلها– سوف تتمكن الدول من تحديد رعاياها. وكان تسجيل اللاّجئين الفلسطينيين، من جهة أخرى، خطوة حاسمة في هذه السيرورة.

وتُشَكِّلُ خطوطُ الهدنة حدودًا استثنائية لأنها تفصل بشكل قاطع بين جماعات سكانية مختلفة جذريًّا (بينما كان العرب الإسرائيليون مُجَمَّعين تحت سيطرة عسكرية صارمة) ولأن حالات اجتياز هذه الخطوط تأخذ على الفور ملمحًا سياسيًّا، بل عسكريًّا، لأن هذه الحالات محظورة بموجب اتفاقيات الهدنة. وبالفعل، عندما لم تكن هذه الخطوط غير خطوط لوقف إطلاق النار، كانت السلطات الإسرائيلية قد أمرت بإطلاق النار فورًا على «المتسللين» سعيًا منها إلى خلق ردع قوي. والعنف يرافق تحديد هذه الخطوط، لاسيما أن قسوة القمع ترد على أعمال الثأر الفردية. وتصبح السرقات والاعتداءات وزرع الألغام أمورًا عادية وكذلك الأعمالُ الانتقامية. ويرى المسئولون الإسرائيليون في تلك الحوادث حرب عصابات منظَّمة سرًّا من جانب أنصار مفتي القدس. فيجري تنظيم أعمال انتقامية. وهي من فعل عملاء عرب للجيش الإسرائيلي. وهذه الهجمات ضد الفيلق العربي ذات نتائج عكسية لمجرد أن الأردنيين ينسبونها هم أيضًا إلى أنصار المفتي وليس إلى الجيش الإسرائيلي[1].

ومنذ الشهور الأولى لعمل لجان الهدنة تنهمر الشكاوى على هذه اللجان. ويحاول فريق المراقبين الدوليين الصغير تقصي الحقائق والتوصل إلى حلول وسط بين المسئولين العسكريين في المعسكرين. وتتألف الحوادث الأوسع انتشارًا من إقدام الرعاة على ممارسة الرعي غير المشروع في داخل الأرض الإسرائيلية ومن إقدام الإسرائيليين على سرقة الماشية، حيث يحصلون بهذا الشكل على اللحم، وهو مُنْتَجٌ لا يحصلون عليه في إسرائيل إلاَّ وفق حصص تموينية صارمة. ويختلط التهريب اختلاطًا لا مفر منه بالأعمال اللصوصية وبحال اللاَّجئين، كما يبين ذلك هذا التقرير الصادر عن لجان الهدنة في ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠[2]:

> إن التهريب، وهو مورد ليس عديم الأهمية بالنسبة للاَّجئين العرب، قد أصبح من ثم قسمًا مهمًّا في اقتصاد مناطق غزة والخليل والمثلث العربي.
>
> وهو يتخذ شكلين: الأول، المتجه إلى إسرائيل، يتصل بالماشية والسجائر والحبوب والسلع الترفية، والجميع يربحون من وراء هذا الشكل: الفلاحون والمزارعون والمهربون، بل، فيما يقال، بعض الموظفين.

والشكل الثاني، وهو تهريب الحشيش، يأتي من لبنان ويصب في مصر عبر الخليل وغزة. والربح كبير بما يكفي بحيث إن المهربين يجربون السير الشاق والخطِر ليلاً، عبر الفالوجا، في تحدٍّ لمواقع الفيلق العربي والداوريات الإسرائيلية. ولا تصل جميع القوافل إلى وجهتها، لكن هذه المخاطر لا تؤدي إلى وقف التهريب.

أمّا السوق السوداء، وهي مصدر آخر لإعاشة اللاّجئين، فهي تستشري في فلسطين العربية. فمئات الحصص التموينية يجري تحويلها وبيعها على المكشوف في السوق السوداء. وتصل بعض المواد الغذائية إلى إسرائيل نفسها.

والتهريب مسئول بشكل غير مباشر عن العديد من الحوادث: المواجهة مع داوريات إسرائيلية، الأعمال الفدائية ضد الكيبوتزات التي يمكن أن تقوم بالإبلاغ عن قوافل المهربين ... وهي حوادث تخلق على امتداد خط غزة الفاصل توترًا سيئًا.

والواقع أنه لا يمر أسبوع دون أن تتعرض كيبوتزاتٌ للهجوم، أو للرصد على الأقل، ليلاً، من جانب لصوص أو مهرِّبين عرب. [...]

وهناك مجال للإشارة أخيرًا، في هذا القسم من الموارد غير العادية لهذه البلاد، إلى تهريب الذهب والعملات الأجنبية.

وإمكانات المراقبة والسيطرة محدودة. فمصر قد سحبت الجانب الرئيسي من قواتها من سيناء ومن قطاع غزة وهي مهتمة بالأخص بمسألة علاقاتها مع بريطانيا العظمى. ومصر مستعدة للتعاون مع الإسرائيليين بعمل داوريات مشتركة، لكن التجربة تبدو محدودة الأثر. وقد فتحت مصر جبهة أخرى بحظر التجارة في السلع المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها عبر قناة السويس، وهي تحظر وصول إسرائيل إلى البحر بإغلاق المرور عبر خليج العقبة. وهي تبرر هذه الأعمال بالإشارة إلى استمرار حالة الحرب وإلى عدم شرعية الوجود الإسرائيلي في النقب الذي جرى الاستيلاء عليه بعد توقيع اتفاق الهدنة. وقد أعلنت لجنة الهدنة أنها غير مختصة بهذا الموضوع كما أنها غير مختصة بموضوع فرض حصار اقتصادي عربي على إسرائيل. وهذا يؤدي إلى خلق مناخ صعب في العلاقات بين العسكريين الإسرائيليين والمصريين.

وبالمثل، قامت إسرائيل بتسريح الجانب الأعظم من قواتها واختارت تكوين جيشٍ حديث يتصرف بحركية كبيرة. وهي لا تملك الإمكانات لإنشاء مخافر حراسة استاتيكية على طول خطوط الهدنة، كما أنها لا ترغب في ذلك. وصحيح أنه كان قد جرى إنشاء قوة حرس للحدود، لكن هذه القوة لا يمكنها بمفردها تسوية المشكلة.

وينطبق الكلام نفسه على الأردن. فجلوب يريد تكوين جيش حديث وحركي، وهو يمتنع عن نشره بشكل استاتيكي على خطوط الهدنة. وعلى هذا الجيش أن يكون مستعدًّا لمواجهة هجوم إسرائيلي. ويجري تكوين قوات «حرس وطني» في القرى الحدودية مع تسليحها تسليحًا خفيفًا وتدريبها تدريبًا سريعًا على استعمال السلاح. واللاَّجئون ليسوا مدرجين في هذه القوات والحكومةُ الأردنيةُ حريصةٌ على تجنب القيام بتسليحٍ معمَّمٍ للفلسطينيين.

وعلى الخط الإسرائيلي- السوري وحده ترابط وحدات عسكرية للبلدين، بيد أن مسألة وضعية المنطقة منزوعة السلاح تصبح مطروحة للجدل.

وفي الجنوب اللبناني، تبدو الجندرمة اللبنانية فَعَّالة وتُعَدُّ التسللاتُ أقل عنفًا. وتظل العلاقات بين اللبنانيين والإسرائيليين في داخل لجنة الهدنة علاقات وديّة. ويقوم العسكريون بتسوية حوادث الحدود دون التوجه بشكاوى إلى اللجنة. ويدعو اللبنانيون إلى الترسيم السريع للحدود خوفًا من أن يروا الإسرائيليين وقد اتجهوا إلى المطالبة بتعديل للحدود حتى نهر الليطاني[٣]. وعندما يقوم الإسرائيليون بطرد المتسللين، يقبل اللبنانيون استعادة من يأتون من لبنان، بينما يقوم الإسرائيليون بترحيل الآخرين إلى بلدان عربية أخرى.

وفي مارس/ آذار ١٩٥٠[٤]، يظهر قدر من التوتر من ناحية غزة بعد قيام جنود إسرائيليين باختطاف ٣ مدنيين عرب وقتلهم، وكان بين هؤلاء الثلاثة شابتان[٥] (١٦ مارس/ آذار) ومصرع ٥ إسرائيليين، بينهم ٣ جنود، اصطدمت سيارتهم بلغم أدى إلى تدميرها، وتشير جميع الدلائل إلى أن هذا الحادث قد وقع على أثر أعمال انتقامية من قرويين. إلاَّ أنه يجري، من الجهتين، اتخاذ تدابير لتفادي تجدد مثل هذه الحوادث. وقد وقعت حوادث مماثلة على الخط الإسرائيلي – الأردني. وعلى مدار عدة شهور، لا يُحْصَى غير قتيل أو قتيلين في الشهر على

جانبي خطوط الهدنة. ويقوم الجيش الإسرائيلي بعمليات طرد جماعي للمتسللين مع تكثيف المعاملة السيئة، ومن هنا تجدد التوترات. وقد جرت مداهمات في التجمعات السكنية العربية الإسرائيلية بحثًا عن المتسللين وذلك لإعادتهم إلى الجانب الآخر من خط الهدنة (٢٠٠ فرد بالنسبة لقرية أبو غوش وحدها).

وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، تقوم وحدة إسرائيلية منهمكة في إشعال النار في المخيمات البدوية بالتغلغل في الأرض المصرية جهة رفح، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع حادث حدودي خطير.

وهذا التشدد يقود إلى تلطيخات للسمعة. ففي ٩ يونيو/ حزيران[٦]، ينشر مراسل **النيويورك تايمز** في إسرائيل برقية تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي قد طرد إلى صحراء عربة (بين البحر الميت والعقبة)، دون ماء أو غذاء، ١٢٠ متسللاً، بينهم نساء وأطفال. وتعيد الصحافة الدولية تناول المسألة. فنجد أن عددًا معينًا من هؤلاء المتسللين قد تعرضوا في البداية للضرب بقسوة. وأن عدة عشرات قد ماتوا[٧]. ويتحدث التحقيق الأردني في الحادث عن عمليات تعذيب. وكان جزء على الأقل من المطرودين قد احتجز في سجون إسرائيلية. وهم لاجئون كانوا يسعون إلى العودة أو يريدون الذهاب من غزة إلى الضفة الغربية، بل إن بينهم عربًا إسرائيليين سقطوا ضحية لتسويات حسابات من جانب إسرائيليين لعدم انصياعهم أو لأنهم قاتلوا خلال الحرب. ويتحدث كيركبرايد عن «أساليب نازية»، بينما يتحدث جلوب عن سادية مُتَعَمَّدَة. وهو يغتنم هذه الفرصة لكي يبرر تعليق المفاوضات وإن كان يتحدث عن إمكانية البحث مع الإسرائيليين عن إقامة تعايش يسمح بتطويق عمليات الطرد. وفي اللقاءات الخاصة، نجد أن بعض المسئولين الإسرائيليين، ومنهم تيدي كوليك، رئيس قسم الشئون الأميركية بوزارة الشئون الخارجية، إنما يعترفون بأن المسألة كانت «فظيعة» فظاعة خاصة، لكن السلطات الإسرائيلية تنفي في تصريحاتها العلنية وجود معاملة سيئة مُتَعَمَّدَة وتغضب من التشبيه بالنازيين.

وتصل تداعيات المسألة إلى قيادة الماپاي، في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٠. فيعبر شاريت عن انزعاجه من الضرر الذي لحق بسمعة إسرائيل الحسنة. أمَّا دايان، الذي يقود الآن الجبهة الجنوبية والذي يُعَدُّ المسئولَ المباشر عن الأحداث

التي وقعت، فهو يرد بأنه لا يمكن الحديث عن أبرياء، بل يمكن الحديث عن قتلة محتملين لليهود. وهو يلقي بالمسئولية عن الأفعال التي وقعت على جنودٍ «يهود شرقيين»، من أصل مغربي أو عراقي، لا يتمتعون بـ«النسيج الأخلاقي» الذي يتمتع به اليهود الأوروبيون. وهو يرى أن القسوة تُعَدُّ، على أي حال، ضرورية وإلاَّ فإن إسرائيل لن يكون لها من حدود. بل إنه يتحدث عن إمكانية طرد جميع العرب الإسرائيليين.

والواقع أنه خلال هذه الشهور الممتدة من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول[٨]، جرى طرد سكان مدينة المجدل العربية إلى قطاع غزة بناءً على تعليمات شفاهية من موشيه دايان[٩]. وبحسب السلطات الإسرائيلية، فإن السكان قد اختاروا الرحيل «بحرية» ووافقوا كتابةً على التخلي عن حقوقهم في الملكية وفي العودة. والحاصل أن السكان، الذي يحيون معزولين في المدينة دون أي نشاط اقتصادي، كان قد جرى ترويعهم عبر شائعات عن حرب وشيكة الوقوع، وهي شائعات زرعتها الأجهزة الإسرائيلية وضخَّمها سياقُ أحداث كوريا. ثم إن المعاندين قد جرى قطع جميع المؤن عنهم. فتصبح المجدل مدينة إسرائيلية سوف تأخذ اسم أشكلون في عام ١٩٥٦.

وبالمثل، جرى طرد ٦٠٠٠ بدوي من النقب في اتجاه مصر. ويرى الإسرائيليون أنهم من المتسللين، وذلك لأنهم لم يكن قد جرى تسجيلهم. ويرى المصريون في هذا الطرد انتهاكًا جديدًا لاتفاقية الهدنة[١٠] ويرفضون التكفل بهؤلاء البدو، ومن هنا تزايد مهمات الأنروا. ويقرر رايلي إبلاغ مجلس الأمن. ويلجأ جزء من البدو إلى منطقة العوجة منزوعة السلاح، الأمر الذي يزيد من تعقيد مسألة وضعيتها. ويحيل مجلس الأمن اتخاذ القرار إلى لجنة الهدنة التي تُقَرِّرُ، في ٣٠ مايو/ أيَّار ١٩٥١، عودة سكان المجدل والبدو الستمائة إلى أماكنهم الأصلية، وهو قرار يظل حبرًا على ورق.

وفي النقب، تحتجز السلطاتُ البدو المسجَّلين في قطاع محدَّد يمثل أقل من ١٠% من مساحتهم السابقة. وتصبح بقية هذه المنطقة الواسعة ملكية للدولة محظورة على العرب. وبين عامي ١٩٤٩ و١٩٥١، جرى طرد ١٧٠٠٠ بدوي من النقب إلى مصر والأردن[١١].

ومواسم الحصاد تثير تجددًا للحوادث، ذلك أن اللاّجئين يجتازون خط الهدنة لكي يقوموا بجني محاصيلهم في أراضيهم السابقة. ويثأر البدو لأنفسهم بنصب أكمنة ضد الداوريات الإسرائيلية. وتؤدي الأعيرةُ النارية وزرعُ الألغام إلى زيادة عدد الضحايا على الجانبين. وتلك هي الحال نفسها على خط الهدنة الإسرائيلي – اللبناني حيث يقوم الجنود الإسرائيليون بقتلٍ عن قُربٍ لعدد من العرب الذين اجتازوا الخط[١٢]. وينظِّمُ الجيشُ والشرطةُ الإسرائيليان «أعمالاً عفوية» للانتقام من القرى العربية المتهمة بإيواء المتسللين[١٣]. ولابد لعمليات هؤلاء المسلحين «غير النظاميين» أن تحصل على موافقة مسبقة من جانب السلطات التي تلجأ إلى التبرؤ منها في تصريحاتها العلنية. وتلك هي سياسة «السن بالسن» التي وافق عليها بن جوريون في أبريل/ نيسان ١٩٥٠. ولبعض الوقت، راح الأردنيون ينسبون أعمال التخريب والسلب المرتكبة خلال هذه الغارات إلى الشيوعيين وإلى أنصار الحسينيين. وكان لابد من الانتظار إلى شهر سبتمبر/ أيلول كيما يدرك الفيلق العربي أن مرتكبيها إسرائيليون. ثم إن الطيران الإسرائيلي يقصف القطعان والرعاة «المتسللين» مع شيء من عدم التمييز الجغرافي أحيانًا. ويطلب الأردنيون إلى الطيران البريطاني المرابط في شرق الأردن حمايتهم، لكن سلاح الجو الملكي البريطاني يرفض التورط في مواجهة مباشرة مع سلاح الجو الإسرائيلي.

وتستغل الدعاية الأرْدنية أعمال العنف الإسرائيلية، فتنشر على نطاق واسع شهادات شهود العيان والصور الفوتوغرافية لقتل المدنيين، وهو نشر ينطلق من لندن، ومن هنا طلبات البعثات الدبلوماسية في إسرائيل [إلى الحكومة الإسرائيلية] بتقديم تفسيرات. وتعترف الحكومة الإسرائيلية بحدوث تجاوزات، لكنها تحيل إلى السبب الرئيسي، الغزو المتواصل من جانب المتسللين العرب والذي تقع المسئولية عنه على الدول العربية. وتحظر الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشر العقوبات التي حكمت بها المحاكم الإسرائيلية على الجنود المذنبين بالقتل أو الاغتصاب (وهو ما يؤدي إلى أن المصادر تتحدث عن الملاحقات القضائية وليس عن نتائجها).

وفي الوقت نفسه، تحاول السلطات الأردنية الحد من التسللات. وتختزل تحركات القطعان بالقرب من خط الهدنة. وتنقل مخيمات اللاّجئين إلى مسافة تبعد أكثر من ٢٠ كيلومترًا من الخط نفسه وتفرض سيطرةً على تحركات اللاّجئين.

وهكذا فإن التجميع في المخيم يسمح بكفالة أفضل للأمن. وفي الساحة، لا تلقى الأوامر احترامًا كبيرًا. فهناك تواطؤ عام يحيط باللاَّجئين، بما في ذلك في صفوف الشرطة والجيش، فهما يغضان الطرف عما يحدث. وأحيانًا، تقوم بعض عناصر الإدارة المحلية بأخذ عمولتها على حصيلة السرقات المرتكبة في الأرض الإسرائيلية. ثم إن الجيش الأردني يستخدم المتسللين لجمع معلومات عن الانتشار العسكري الإسرائيلي.

ومن غير الوارد التفكير في إنشاء داوريات إسرائيلية- أردنية مشتركة وذلك بسبب تعكر المناخ السياسي.

المأزق السياسي

خلال صيف عام ١٩٥٠، أقامت لجنة التوفيق في القدس واستأنفت اتصالاتها المباشرة بالحكومات المعنية[١٤]. ولا يرتسم أي أفق سياسي جديد بينما يظل الوضع القائم هشًا. وبما أن اللجنة تعرف أن قدرتها على التأثير على الأطراف محدودة، فإنها تراهن على تدخل مباشر من جانب الجمعية العامة يدعو المعنيين إلى استئناف المفاوضات تحت إشرافها. والمأزق الذي تمر به المحادثات الأردنية - الإسرائيلية السرِّية يعيد للَّجنة دورًا لأن الحكومة الأردنية قد انحازت إلى موقف الدول العربية الأخرى التي لا تقبل وسيطًا سوى اللجنة. ويجب إيلاء الأولوية لمسألة اللاَّجئين. فتتجه اللجنة إلى تحرك براجماتي يهدف أيضًا إلى مساعدة الأنروا: الإفراج عن الأرصدة العربية التي جمدها الإسرائيليون وتقدير التعويضات التي يجب دفعها للاَّجئين. وأن تقبلَ الحكوماتُ التحدث في ذلك فهذا أمر مشجع بحد ذاته. ويجري تشكيل لجنة لدراسة المسألة.

وكان المسئولون الإسرائيليون يأملون في أن تعطي الانتخاباتُ الأردنية عبد الله هامش مناورة أوسع. لكن شيئًا من ذلك لم يحدث. على العكس، فالطبقة السياسية الأردنية الصغيرة، التي تضم الآن عددًا معينًا من الأعيان الفلسطينيين، إنما تتخذ موقف المقاومة لاستئناف المفاوضات السرِّية. وهي مدركة للمعارضة الجذرية شبه الجماعية من جانب السكان لأفق كهذا. وقد أدت مسألة وادي عربة إلى احتداد الرأي العام. والشيء الضروري، في اللحظة المباشرة، هو توطيد

اندماج الضفتين. والملك معزول فيما يتعلق بهذه النقطة. والرسائلُ الدبلوماسية الغربية إلى عَمَّان تشدِّدُ كلها على هذا الجانب للأمور. ويشتبه الإسرائيليون بوجود مناورة من جانب بريطانيا العظمى المرتاحة إلى ضم الضفة الغربية والراغبة في الاستيلاء على غزة.

وديان داعية إلى تغيير كامل للمقاربة[١٥]. فهو يرى أن الوضع القائم غير مرض وأن التسللات تشكل تهديدًا جسيمًا. وأنه يجب إبراز قوة إسرائيل وفرض صلح بصورة نهائية. وهو يتوصل من ذلك إلى اعتبار أن حرب الاستقلال لم تكتمل وأن من شأن عمليات عسكرية جديدة أن تسمح باحتلال قطاع غزة وجزءٍ من الضفة الغربية، بل كلها، مع فرض تسوية نهائية. وفي يوليو/ تموز، يجد نفسه في تعارض مع شاريت الذي يرى أن بالإمكان التوصل إلى اتفاقات صلح منفردة مع الدول العربية. لكن الجنرال يرى أن الدول العربية سوف تكتفي باتفاقات الهدنة. وأنه يجب الاستيلاءُ على كل الضفة الغربية ومنعُ الدول العربية من تكوين تحالفات عسكرية ومشاركةُ إسرائيل في اقتصاد المنطقة العام. ويشجب شاريت بقوةٍ هذه النزعة المغامرة العسكرية التي تهدد بقلب العالم كله ضد إسرائيل وإلزامها باستيعاب جانب مهم من السكان العرب. وعلى أي حال، فإذا ما كان العرب أغبياء بما يكفي لخلق وضع يسمح لإسرائيل بتوسيع أراضيها دون إلحاق ضرر بالسكان العرب في سياقٍ يمكن فيه احترام مبادئ العدالة واللياقة السياسية، فقد يكون بالإمكان إعادة النظر في الوضع. ويجب للتروي أن يكون القاعدة.

ويولي بن جوريون الأولوية لتوطيد ما تم الفوز به، وهو توطيد يتضمن استعراضات قوة لترسيخ أمن إسرائيل. وضد رأي شاريت، الذي يذهب إلى أن لجان الهدنة هي القنوات المنتظمة الوحيدة للاتصال بالدول العربية، يعهد بن جوريون بإدارة هذا الاتصال إلى العسكريين.

وفي الساحة، يتخذ الجيش مبادراتٍ دون أن يرجع بشأنها مسبقًا إلى وزارة الشئون الخارجية. وهكذا، ففي أواخر أغسطس/ آب ١٩٥٠، تجتاز وحدة إسرائيلية نهر الأردن لكي تسيطر على جزيرةٍ قرب ملتقى نهري الأردن واليرموك كانت خارطة الهدنة قد وضعتها في الأرض الإسرائيلية في حين أنها لم تكن جزءًا من فلسطين عهد الانتداب[١٦].

وكان عبد الله قد تنازل عن هذا القطاع خلال مفاوضات الهدنة السرّية، إلاّ أنه لم يكن قد أبلغ حكومته بذلك. فتحتج هذه الأخيرة بقوة، مؤكدةً أن خطوط الهدنة لا يمكن أن تقع خارج أرض فلسطين عهد الانتداب وأن الخارطة التي قدمها الإسرائيليون خارطة مزيّفة. ويفكر الأردنيون للحظةٍ في استرداد الموقع بالقوة، إلاّ أنهم يضطرون إلى التخلي عن ذلك. ويجري طلب مساعدة عسكرية من العراق. كما يجري تقديمٍ شكوى إلى مجلس الأمن الذي يقوم برفضها. ويجرى التقدم بنداء إلى الدول الموقعَة على التصريح الثلاثي. ويكتفي الغربيون بتوجيه نصائح تدعو إلى الاعتدال. ونتيجةُ المسألةِ هي زيادة عزلة الملك ودفع الحكومة الأردنية إلى الانحياز إلى مواقف الرفض التي تتخذها جامعة الدول العربية.

ويحاول الملك الرد على ذلك باقتراحه على الإسرائيليين إقالة حكومته في مقابل الجلاء عن الأرض محل النزاع واستئناف المحادثات. وفي لقاء سرّي في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يقترح المبعوثون الإسرائيليون عقد محادثات ضمن إطار آلياتٍ لتعديل اتفاق الهدنة وذلك سعيًا إلى التوصل إلى تسوية لجميع المنازعات. فيقبل الملك هذا الاقتراح ويدخل في اختبارٍ للقوةِ مع الطبقة السياسية. فلا يجد محاورين يقبلون التفاوض مع إسرائيل ويضطر إلى الاكتفاء بتعديلٍ وزاريٍّ محدود. على أن اللجنة الخاصة المكلَّفة بإعادة النظر [في اتفاق الهدنة] إنما يجري تكوينها. وكما يمكن للمرء أن يتوقع ذلك، فإن الحوار الذي يدور فيها هو حوار طُرشان.

والحال أن تشدد السياسة الإسرائيلية منذ أواخر الربيع قد أدى إلى تدفق للشكاوى العربية على مجلس الأمن، ويرى الإسرائيليون في ذلك حملة دبلوماسية عربية استعدادًا لانعقاد اللجنة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. وهم يردون بقيامهم بدورهم بتوجيه شكاوى ضد عدم احترام اتفاقيات الهدنة من جانب مصر والأردن.

وبحسب القاعدة، فإن الملف الفلسطيني ينتقل في البداية لمناقشته ضمن إطار لجنة اعتبارًا من الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني. ويتمنى الإسرائيليون عدم تجديد القرار رقم ١٩٤ (٣)، ولكن هيهات. وتجري مناقشة تمويل الأنروا وبرنامجها في هذا الإطار. ومن الواضح تمامًا أن العرب لا يريدون سماع شيء إلاّ عن العودة إلى الديار، بينما لا يريد الإسرائيليون سماع شيء إلاّ عن تسوية شاملة، ويقبل

الغربيون إعطاء الأولوية لمسألة اللاَّجئين، وإن كانوا يدعون إلى تسويات نهائية للخلافات تحت إشراف لجنة التوفيق. ثم إنه يجب تحديد اختصاصات كل من لجنة التوفيق، التي تهتم بمسألة تعويض اللاَّجئين، واختصاصات الأنروا.

وفي مجلس الأمن، تجري معالجة شكاوى مختلفة، الأمر الذي يقود إلى القرار رقم ٨٩ (١٩٥٠) الصادر في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠[١٧].

ويُعَدُّ القرارُ بالدرجة الأولى تذكيرًا بضرورة الالتزام بمضامين مختلف اتفاقات الهدنة كما تشير إلى ذلك الفقرتان الأخيرتان:

يُذَكِّرُ مصر وإسرائيل بأنهما ملزمتان بموجب الميثاق، وذلك بوصفهما دولتين عضوين في الأمم المتحدة، بتسوية الخلافات التي مازالت تفصل بينهما، كما يُذَكِّرُ مصر وإسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية بأن اتفاقيات الهدنة التي هي أطراف فيها إنما تهدف إلى «استعادة السلام الدائم في فلسطين»، و، ترتيبًا على ذلك، يدعو هذه الدول والدول الأخرى في المنطقة إلى بذل ما هو ضروري لتسوية نزاعاتها.

ويرجو من رئيس هيئة أركان الجهاز المكلَّف بمراقبة الهدنة أن يقدم تقريرًا إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ٩٠ يومًا، أو قبل ذلك إذا ما رأى أن ذلك ضروري، حول تنفيذ هذا القرار وحول حالة أعمال مختلف لجان الهدنة المشتركة كما يرجو منه أن يقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن حول جميع القرارات المتخذة من جانب مختلف لجان الهدنة المشتركة واللجنة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ١٠ لاتفاقية الهدنة العامة المعقودة بين مصر وإسرائيل.

والحاصل أن الجمعية العامة، بعد الجهد المبذول في لجنة خاصة، إنما تصوت على قرار جديد، هو القرار رقم ٣٩٣ (٥)، الذي جرى اعتماده بأغلبية ٤٦ صوتًا في مقابل امتناع ٦ دول عن التصويت: فيجري التصريح للأنروا بمواصلة عملها في مجال غوث اللاَّجئين كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويجري تقدير مبالغ الأرصدة المطلوبة بالنسبة للفترة الممتدة من الأول من يوليو/ تموز ١٩٥١ إلى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٥٢ بـ ٢٠ مليون دولار، كما جرى النص على ضرورة رصد ٣٠ مليون دولار لإعادة دمج اللاَّجئين في اقتصاد الشرق الأوسط عبر تنفيذ برنامج الأعمال الكبرى. ويجب جمع هذه الأموال من الدول

الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة عبر «لجنة تفاوض» يعيِّنها رئيسُ الجمعية العامة. وانتظارًا لتعيين اللجنة، يجب تحقيق تمويل العمليات الجارية في مجال الغوث عن طريق اقتطاع مبلغ ٥ ملايين من الدولارات كحد أقصى من رأس المال الجاري للأمم المتحدة. وسوف يتعين سداد هذا المبلغ في موعد لا يتجاوز ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١.

وفي ٤ ديسمبر/ كانون الأول، يعين الأمين العام أعضاء اللجنة الخاصة: كندا ومصر وفرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وأوروجواي.

وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول، تُذَكِّرُ الجمعية العامة، بموجب القرار رقم ٣٩٤ (٥)، بالقرار رقم ١٩٤ (٣) وتوافق على تشكيل مكتب للاجئين الفلسطينيين في داخل لجنة التوفيق مهمته اتخاذ جميع الترتيبات التي يرى أنها ضرورية لتقدير التعويضات ودفعها إعمالاً للفقرة ١١ من القرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ ومواصلة إجراء مشاورات، مع الأطراف المعنية، بشأن حماية الحقوق والممتلكات والمصالح.

وبالمقابل، ترفض الجمعية العامة، في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، مشروعًا بلجيكيًا يدعو إلى إنشاء لجنة مهمتها ضمان حماية الأماكن المقدَّسة في القدس والمصالح الروحية والدينية للأرض المقدَّسة. وكانت التصويتات جد مشوَّشة، ذلك لأن مسألة التدويل لم تُطرح بشكل واضح.

نهايةُ عهدٍ في الأردن

في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني[١٨]، يود العسكريون الأردنيون، بطلب من الحكومة، أن يثأروا لأنفسهم بقطع طريق بئر سبع – إيلات عند الكيلومتر ٧٨، متذرعين بأن هذا الجزء الذي بُنيَ حديثًا إنما ينتمي إلى الأرض الأردنية. فتعقب ذلك تبادلات للأعيرة النارية جد عنيفة. وتأمر لجنة الهدنة بوقفٍ لإطلاق النار وبانسحاب القوات. ويجري إرسال فريق مشترك من الطوبوغرافيين إلى الساحة لتحديد الحدود فيها. وهم لا يتوصلون إلى اتفاق على الخرائط المرجعية التي يجب استخدامها (حدود الانتداب أم اتفاق الهدنة). وسوف يثبت التحقيق في النهاية أن الطريق يخترق الأرض الأردنية بالفعل بين الكيلومترين ٧٤ و٧٨. وسوف يرد الإسرائيليون الجزء المتنازع عليه بعد بناء طريق موازٍ في الأرض الإسرائيلية.

وبشيء من الاكتئاب، يتابع المسئولون البريطانيون تقدم «الديموقراطية» في الأردن وتراجع السلطة الملكية. ومع دمج الضفتين، يتركز تيار الأغلبية على الفكرة الفلسطينية وعلى القومية العربية، ومن هنا الضعف الذي يصيب التحالف مع بريطانيا العظمى واستحالة عقد صلح مع إسرائيل. وبدلاً من أن «يتأردن» الكيانُ الجديد فإنه يبدو أنه «يكتسب طابعًا فلسطينيًا ملحوظًا».

وقد حاول عبد الله استعادة سلطته بقيامه في أواخر عام ١٩٥٠ بفرض سمير الرفاعي، المخلص له، كرئيس للوزراء[١٩]. وهذا الأخير، على الرغم من أنه لعب دورًا في المفاوضات السرِّية، إنما يرى أن عدم وجود اتفاق هو شيء أفضل من الاستسلام للمطالب الإسرائيلية. وتضم الحكومة الجديدة شخصيات فلسطينية من أكثر الشخصيات انتقادًا للسياسة الملكية، وهو ما لا يكفي لتهدئة المعارضة. ويتحالف نواب الضفة الغربية مع تقدميي شرق الأردن لخوض حرب عصابات برلمانية. فهم يعترضون في لجنة خاصة على الميزانية الأولى المشتركة بين الضفتين، والتي يتألف ثلثا حجمها من اتفاقات عسكرية وأمنية. والحال أن الملك، وقد استبد به الغضب، إنما يحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة (٣ مايو/ أيَّار ١٩٥١).

والوضع الاقتصادي كارثي مع انقطاع المواصلات المباشرة إلى البحر المتوسط ووجود ٤٧٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني يمثلون ثلث السكان ومع هبوط مستوى الحاصلات الزراعية في عام ١٩٥٠. وماليات البلد عند أدنى مستوى لها، ويعتمد البلد اعتمادًا وثيقًا على مدفوعات المساعدة العسكرية البريطانية والمساعدات الدولية. وتقدم الأنروا مساهمة ثمينة، إلاَّ أنه لابد من مرور وقت كيما تبدأ نشاطاتها في التأثير بشكل فعلي على الوضع الاقتصادي.

وإلى المعارضة السياسية تُضَافُ أزمة في صفوف الأسرة المالكة. فطلال، الابن الأكبر للملك، والمولود في عام ١٩٠٩، هو في نزاع مع أبيه منذ وقت طويل. وقد وجد ولي العهد نفسه محرومًا من أي منصب ذي مسئولية والرجلان يكره أحدهما الآخر كراهية عميقة. وقد مال الملك إلى إغداق حبه على ابنه الثاني، نايف، الأصغر بخمس سنوات. وفي عام ١٩٤٠، كان عبد الله قد قام سرًّا بحرمان الابن الأكبر من خلافته لصالح الابن الأصغر، مدعومًا في ذلك من جانب

البريطانيين الذين كانوا لا يثقون بطلال، المشتبه بأنه قليل العطف على مصالحهم. لكن نايف سرعان ما يبدو خَلَفًا قليل الملاءمة وذلك بسبب كسله وعدم كفاءته. وفي عام ١٩٤٥، يقوم الملك، وقد تصالح مع طلال، برد حقوقه إليه، كما يمنحه ولاية العهد. على أن عبد الله يواصل الشك في ابنه الأكبر الذي يبدأ في إبداء علامات تدل على عدم استقراره العقلي مع انفجاراتٍ لغضبه الجامح. وتتدهور حالته في مستهل عام ١٩٥١ ويجري إرساله إلى أوروبا لتلقي العلاج. وبالمقابل، يشعر عبد الله دومًا بأنه أقرب إلى حسين، الابن الأكبر لطلال، والمولود في عام ١٩٣٥، والذي يرافقه الآن في الاحتفالات والمناسبات الرسمية. ويبدو أنه قد فكر في أن يجعل منه خلفه المباشر، إلاّ أنه لا يزال جد صغير. ومن هنا، في هذه الحالة، ضرورة إيجاد وصاية على العرش.

ورفضُ التفاوض مع إسرائيل يصبح فرس معركة المعارضة البرلمانية. ويشترط الرفاعي إيجاد تسوية لمسألة الكيلومتر ٧٨ قبل استئناف المحادثات. وهكذا يكسب وقتًا بينما يقوم المندوبان الأردني والإسرائيلي في منظمة الأمم المتحدة بتنسيق عملهما فيما يتعلق بملف تدويل القدس. ويفكر الإسرائيليون في أن يقترحوا تعويضات انتقائية وإفراجات عن أرصدة مصرفية بحيث يستفيد من ذلك أساسًا أعيانٌ من الضفة الغربية، بما يؤدي إلى دفع هؤلاء الأعيان إلى الاهتمام على نحو مباشر بعملية المفاوضات. بيد أن الإسرائيليين يدركون أن قليلين من صانعي القرار الأردنيين (وزراء، نواب) يهمهم ذلك. وعندئذ فإنهم إنما يجازفون إذا ما دخلوا في عملية تعويضٍ لا يملكون السيطرة عليها. وفي النهاية، يقترح شاريت على الكنيست تعويضًا جماعيًا يأخذ ما حدث لأملاك اليهود العراقيين في الحسبان.

ويبادر عبد الله إلى دعوة ڤايتسمان إلى زيارة الأردن لمناقشة تبادلٍ بين الوصول إلى جبل سكوبس وتسوية منازعات ترابية طفيفة لصالح الأردن. والحال أن بن جوريون، الحريص على تمييز حدود سلطة رئيس دولة إسرائيل، إنما يمتنع عن إبلاغه بالدعوة.

وفي مستهل عام ١٩٥١، يجري استئناف الاتصالات للتركيز على تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية الهدنة والتي تدعو إلى إنشاء لجنة ثنائية، إسرائيلية-أردنية، لإعادة النظر في اتفاقية الهدنة ولتوسيعها. ويريد الأردنيون تعديلها

لصالحهم رافضين التعهد بشيء فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية نهائية. ويتركز النقاش على جيب جبل سكوبس الذي يعتبره الإسرائيليون والأردنيون على حدٍّ سواء جزءًا من ترابهم الوطني. ويقترح الأردنيون المطالبة بتحكيم من جانب محكمة العدل الدولية حول جميع المنازعات المترتبة على اتفاق الهدنة. فيرفض الإسرائيليون ذلك، إذ يرون في هذا الاقتراح تاكتيكًا من جانب الرفاعي يهدف إلى إرجاءٍ لاستئناف محادثات جادة إلى أبعد وقت ممكن، وهي رؤية ليست بلا أساس.

وفي شهر يونيو/حزيران، يعبر عبد الله عن شعوره بالمرارة أمام أحد ممثلي لجنة التوفيق[٢٠]: (×)

" أنا رجل عجوز ؛ وأنا أدرك أن سلطتي محدودة ؛ وأعرف أن ابني نفسه يحتقرني. [...] وأعرف أيضًا أن شعبي نفسه يحتقرني بسبب جهودي من أجل السلام. لكنني، على الرغم من كل شيء، أعرف أنني قد يتسنى ليَ التوصل إلى تسوية سلمية إذا ما أمكن ليَ الحصول على تنازلات معقولة من جانب إسرائيل» [...]

وهو يقول إن شعبه نفسه قد احتقره لأنه يشتبه بأنه أراد عقد صلح دون تنازلات من جانب إسرائيل. وقد شدَّدَ على أن ذلك كان عقبة لم يكن بوسعه التغلب عليها. وهو يقول: «من فضلكم، يجب أن تدركوا أنه على الرغم من الجامعة العربية سوف أتمتع بتأييد شعبي وموافقة البريطانيين، الضمنية على الأقل، إذا ما تسنى ليَ تبرير عقد الصلح بالإشارة إلى التنازلات المقدَّمة من جانب اليهود. إلاَّ أنه في غياب أي تنازل من جانبهم، فإنني إنما أنهزم حتى قبل أن أبدأ».

وفيما يتعلق باللاَّجئين، قال إنه يدرك أن العودة الكاملة إلى الديار أو حتى دفع تعويض كامل إنما يعدان مستحيلين. غير أنه أعرب عن إيمانه بإمكانية تخفيف شعور اللاَّجئين بالمرارة إذا ما أمكن لأصحاب الأملاك منهم الذهاب إلى إسرائيل لفترة محدودة، لتسوية أمورهم وإذا ما أمكن للاَّجئين أن يحصلوا على الأقل على إيرادات أملاكهم إن لم يكن على أملاكهم نفسها. ومن شأن ذلك، إلى جانب تسويةٍ معقولةٍ للحسابات المصرفية المجمَّدة، أن يتيح لكثيرين إمكانية الاستقرار في أماكن أخرى [خارج فلسطين المحتلة] ونسيان شعورهم بالمرارة.

وقد أنهى الملك اللقاء قائلاً: «من فضلكم، ساعدوني. إن بوسعي التصرف إذا ما لقيتُ العون والتشجيع. لكنني رجل عجوز ولا أريد أن أموت مُحَطَّمَ القلب».

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ١٣ يوليو/ تموز ١٩٥١، يجري اغتيال رياض الصلح في عمَّان على يد مناضل من مناضلي الحزب القومي السوري وذلك ثأرًا من الاغتيال، الذي تم عبر القضاء، لزعيم حزبه قبل ذلك بعامين. فيجري استنفار الأجهزة الأمنية، لكن عبد الله، على الرغم من التحذيرات التي وجهت إليه، إنما يقرر الذهاب إلى القدس في ٢٠ يوليو/ تموز، كما كان مقرَّرًا من قبل. ومن المقرر أن يعقد لقاءً سريًّا جديدًا هناك مع مبعوثين إسرائيليين في اليوم التالي لوصوله. وعند ذهابه إلى الحرم الشريف لأداء الصلاة بصحبة حفيده حسين، يجري اغتياله بدوره. وفي التوِّ والحال يلقى القاتل مصرعه على يد أحد حراس الملك الشخصيين.

وسوف يتوصل التحقيق الرسمي إلى وجود مؤامرة منظَّمة من جانب عبد الله التل وأنصار الحسينيين مع تمويلات مصرية وسعودية. وسوف تجري محاكمة ستة متهمين، بينهم موسى الحسيني، وإعدامهم. والشيء الوحيد المؤكد هو أن القاتل كان ينتمي إلى تنظيم الجهاد المقدَّس. ولا يسمح أي دليل بالوصول إلى اتهام الحاج أمين الحسيني كما أن جُرم التل وموسى الحسيني إنما يظل محل شك. على أن المؤامرة السابقة، التي قامت بها كتائب الفداء، تسمح بتصور أثرٍ مصري واردٍ.

ولبعض الوقت، يفكر المسئولون الإسرائيليون في احتلال الضفة الغربية في حالة إذا ما حاولت سوريا أو العراق الاستفادة من أزمة الخلافة لضم الأردن، أو إذا ما ثار الفلسطينيون على النظام الأردني استجابة لنداء من جانب مفتي القدس. لكن جلوب باشا والعائلة الملكية قد ردًا على ما حدث بسرعة. فيجري عزل سمير الرفاعي عن منصبه لصالح منافسه توفيق أبو الهدى. ويجري استبعاد افتراض اندماجٍ مع العراق أو خلافة لصالح نايف. ويتحدد ترتيب الخلافة لصالح طلال ثم حسين. كما يجري الإبقاء على الانتخابات.

ويرى بن جوريون أن البريطانيين قد خسروا رصيدًا رئيسيًّا في المنطقة. وبما أنهم لا يتوصلون إلى عقد اتفاق مع المصريين، فربما يستجيبون لاقتراح داعٍ إلى تعديل ترابي من شأنه أن يمنح إسرائيل الضفة الغربية وسيناء في مقابل ترتيب جديد للدفاع عن الشرق الأوسط. ويعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن المحافظين، بقيادة تشرشل، والذين يعدون بسبيلهم إلى الفوز في الانتخابات، قد يهتمون بهذا الاقتراح. على أن الاتصالات التي جرت لا تسفر عن شيء. ومن المؤكد أن

الديبلوماسيين البريطانيين يتحدثون عن دور أكبر لتركيا وإسرائيل، لكنهم يتحـدثون أيضًا عن ضرورة عدم استفزاز العرب.

المنازعات الأخرى المترتبة على هُدن رودس.

السويس والمقاطعة العربية

فضلاً عن المسألة الرئيسية، شـرعية دولـة إسـرائيل ومـصير الـسكان الفلسطينيين، وفضلاً عن مشكلة التسللات، يستمد النـزاع الإسـرائيلي – العربـي ديناميته الخاصة من النزاع فيما بين الدول والذي تغذيه المنازعات الناجمـة عـن هُدن رودس. فالدول العربية تعتبر نفسها دومًا في حالة حرب، حيث لا يجري فهم اتفاقات الهدنة إلاَّ على أنها وقف للعمليات العسكرية. وهكذا، ففـي عـام ١٩٥٠، قامت جامعة الدول العربية بتمديد مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمشاريع الأجنبية العاملة في دولة إسرائيل وذلك استنادًا إلى استمرار حالة الحرب. وبالمثل، تحظـر مصرُ مرور السفن والمنتجات الإسرائيلية في قناة السويس، باسم ضرورات أمنهـا الخاص، كما تمنع الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة لأن الوجود الإسرائيلي على هذا الخليج لاحق للهدنة المصرية – الإسرائيلية ومن ثم فإنه، فـي رأيهـا، غيـر مشروع.

وإسرائيل، من جهتها، تعتبر نفسها الوريـث الـشرعي الوحيـد للانتـداب البريطاني على فلسطين، وهو ما يسمح لها برفض شرعية الوجود الأردنـي فـي الضفة الغربية وشرعية وجود مصر في قطاع غزة. وبشكل ملموس أكثر، فإن هذا الادعاء إنما يعني بالنسبة للدولة العبرية أن جميع المناطق منزوعة السلاح تنتمـي إلى ترابها الوطني. ويرى العرب أن هذا الادعاء يترجم الطبيعة التوسعية للدولـة الجديدة.

ومنذ ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨، تفرض الحكومة المصرية على مجمل أراضيها، بما في ذلك قناة السويس، حظر مرور الذخائر والسلع المتجهة إلـى فلـسطين[٢١]. وفيما بعد، سوف تحظر مرور الذخائر والسلع التي من شـأنها تكثيـف مجهـود الصهيونيين الحربي. ويرى المصريون أنه إذا كانت اتفاقيـة القـسطنطينية لعـام ١٨٨٨ تكفل حرية المرور في زمن الحرب والسلم[٢٢]، فإن مصر، اسـتنادًا إلـى

السوابق البريطانية زمن الحربين العالميتين وإلى معاهدة عام ١٩٣٦ الأنجلو – مصرية[٢٣]، لها الحق في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين الدفاع عن القناة وعن أراضيها. وحتى مع أنها قد تدخلت، في البداية، لمجرد حفظ السلم في فلسطين، فإن اتساع العمليات إنما يجعلها في حالة حرب بالفعل مع «دولة إسرائيل المزعومة» والتي كان قد تم الاعتراف بها من جهة أخرى من جانب عدد معين من الدول. وهي تمارس حقها الذي تفرضه حالة الحرب، الأمر الذي لا تقبله فرنسا وبريطانيا العظمى.

وفي يوليو/ تموز ١٩٤٩، كان قد جرى الإبقاء على الحظر على الرغم من تعريف المواد التي ينطبق عليها واختزال بنودها. وكان قد جرى إدخال البترول المتجه إلى معمل التكرير بحيفا ضمن المواد الداخلة في المحظورات الحربية. واتفاقية الهدنة، وهي اتفاق عسكري بشكل صارم، إنما تثبت أن حالة الحرب قائمة لأن الاتفاقية تعلق الاشتباكات لكنها لا تنهي حالة الحرب.

وفي أغسطس/ آب ١٩٤٩، تقدمت إسرائيل بشكوى ضد مصر لدى لجنة الهدنة بشأن حظر الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس[٢٤]. وبما أن من الصعب الفصل فيما يتعلق بسلطة اللجنة فيما يخص قناة السويس، فقد حسم رئيس المراقبين الموقف باستخدام صيغة لا تصمد من الناحية الحقوقية: «ترى لجنة الهدنة المشتركة أن لها الحق في مطالبة الحكومة المصرية بعدم اعتراض سبيل نقل السلع المتجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس».

وقد اعترضت مصر فورًا على هذا الحكم، وهو ما يعني عقد لجنة خاصة مهمتها تحديد اختصاصات اللجنة المشتركة. وهي لا تنعقد إلاَّ في يناير/ كانون الثاني ١٩٥١، تطبيقًا للقرار رقم ٨٩ الصادر في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠. ويقوم الطرفان بإعداد مرافعات قانونية دفاعًا عن موقفيهما. ويؤجل رايلي تسليم استنتاجاته. وهو يرى أن المسلك المصري «عمل عدائي» بالفعل، ولكن، بما أن هذا العمل لم يرتكبه عسكريون، فإنه لا يقع ضمن مجال اختصاص لجنة الهدنة[٢٥]. وهو يسلم استنتاجات في هذا الاتجاه في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٥١ إلى مجلس الأمن، طالبًا منه، أو من محكمة العدل الدولية، الفصل في الملف.

وتتميز بالطبيعة نفسها المشكلةُ التي يطرحها خليج العقبة ومضيق تيران، مدخله إلى البحر الأحمر. وإذا كان المركز الاستراتيجي للعقبة قد جرى الاعتراف به من جانب البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى، فإنه لم يكن قد جرى تحديد وضعية الممر المائي. فيرى المصريون أنه بما أن احتلال النقب والمرابطة في إيلات قد تحققا بعد توقيع اتفاقية الهدنة، فإنهما أنما يعدّان غير مشروعين ومن ثم فإن الوجود الإسرائيلي على الخليج ليس غير أمرٍ واقعٍ عديم الشرعية. وكردٍّ فعل وبحكم استمرار حالة الحرب، فإن مصر لها الحق في فرض رقابة تحظر الممنوعات الحربية عند مدخل مضيق تيران الموجود في المياه الإقليمية المصرية والسعودية[٢٦]. وتنفيذاً لذلك، احتلت مصر جزيرتي تيران وصنافير، اللتين لم يتحدد انتماؤهما المصري أو السعودي بوضوح، ونَصَبَت بطارياتٍ للمدفعية في منطقة راس نصراني – شرم الشيخ.

ومسألة قناة السويس ومضيق تيران المزدوجة لا تنفصل عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وهي مقاطعةٌ فرضتها جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٨ وكَرَّسها إنشاء مكتب للمقاطعة في داخل الجامعة والتوسيع التدريجي لاختصاصاته بحيث تشمل المؤسسات التي تتعامل مع إسرائيل.

ويؤيد الغربيون إسرائيل في مسألة حرية المرور في قناة السويس. وعلاوة على الموقف المبدئي، فإنهم مهتمون باستئناف نشاطات معمل تكرير البترول في حيفا والذي قد يتسنى له استخدام البترول الإيراني أو البترول الذي قد يأتي من مَصدر آسيوي آخر. وهم يسعون إلى ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية من طرفٍ خفي سعيًا إلى عدم الاضطرار إلى معالجة الموضوع في مجلس الأمن، فهذا من شأنه أن يجعلهم يظهرون في صورة حلفاء لإسرائيل.

على أن الدبلوماسية الأميركية لا يمكنها منع إسرائيل من دعوة مجلس الأمن في يوليو/ تموز ١٩٥١ إلى النظر في الموضوع. وتحاول الحكومة المصرية التوصل إلى تأجيلٍ موضحةً للأميركيين إلى أي حد يعتبر السياقُ متفجرًا بالفعل مع التدهور المتواصل للعلاقات المصرية – البريطانية ومع الأزمة الإيرانية[٢٧]. والخطر يكمن في أن يتحول نزاع إسرائيلي – عربي بشكل محدد إلى نزاع بين العالم العربي والغرب في حين أن التوتر الإقليمي موسوم بتداعيات اغتيال رياض الصلح وعبد الله.

ويستغرق الجدلُ الدبلوماسي الصيفَ كلـه، حيث إن الغـربيين يرغبـون بالأحرى في تأخير صدور قرار يعتبرونه مع ذلك حتميًا. وفي النهاية، يتمكنون في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٥١ من التوصل إلى اعتماد القرار رقم ٩٥ بأغلبية ٩ أصوات وامتناع ثلاث دول عن التصويت (الصين، الهنـد، الاتحـاد الـسوفييتي). ويجري تفسير الامتناع السوفييتي عن التصويت بوصـفه علامـة تباعـد حيـال إسرائيل.

ويذكِّرُ القرارُ بأن اتفاقيات الهدنة قد علقت الاشتباكات ومهدت للعقد الـسريع لصلح:

٥. حيث إن أيًا من الطرفين – بما أن نظام الهدنة ساري المفعول منـذ نحـو عـامين ونصف عام يتميز بطابع دائم- لا يمكنه أن يزعم بشكل منطقي أنه في حالة حرب فعلية ولا أنه بحاجة إلى ممارسة حق الصعود إلى السفن وتفتيـشها ومـصادرتها لأغـراض الـدفاع المشروع. [...]

٧. يسجل علاوة على ذلك أن هذه الممارسات تشكل إساءة استخدام لحق الصعود إلـى السفن وتفتيشها ومصادرتها.

٨. ويسجل أخيرًا أن من المستحيل، في الظروف الحاضرة، تبرير هـذه الممارسـات بادعاء أن اعتبارات الدفاع المشروع تجعلها ضرورية.

٩. و، إذ يلاحظ علاوة على ذلك أن القيود المفروضة على المرور في قناة الـسويس من جانب سلع متجهة إلى موانئ إسرائيل إنما تحرم أممًا لم تكن قط متورطـة فـي حـرب فلسطين من موارد ضرورية لإعمارها الاقتصادي ؛ وأن هذه القيود والعقوبات التي فرضتها مصر على بعض السفن التي ذهبت إلى موانئ إسرائيلية إنما تشكل تدخلاً غير مبَرر في حق الأمم في الملاحة في البحار والتعامل الحر بعضها مع البعض الآخر، بما فـي ذلـك الـدول العربية وإسرائيل،

١٠. يدعو مصر إلى رفع القيود المفروضة على مرور السفن التجارية والـسلع التـي تخص جميع البلدان في قناة السويس، أيًا كانت وجهتها، وإلى أن لا تضع العراقيل بعدُ أمـام هذا المرور، إلاَّ إذا كان ذلك بالقدر الضروري اللازم لضمان أمن الملاحة في القناة نفـسها، وإلى التقيد بالاتفاقيات الدولية سارية المفعول[٢٨].

ويستثير القرار رد فعل فوريًا من جانب مجلس جامعة الدول العربية[٢٩]: [×]

قامت اللجنة السياسية بالنظر في قرار مجلس الأمن حول المسألة المتعلقة بالقيود على الملاحة في قناة السويس وقررت ما يلي:

تعلن اللجنة مساندتها لمصر وتعبر لها عن دعمها الكامل ؛

ترى اللجنة أن أي إجراء يطال حقوق الدفاع المشروع ويشكل تدخلاً في السيادة الداخلية لبلد من البلدان إنما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ولا يخدم قضية السلم ؛

وتعلن اللجنة أن استمرار إسرائيل في تجاهل قرارات منظمة الأمم المتحدة وطرد العرب من ديارهم والهجرة اليهودية على نطاق واسع وتكثيف إعادة التسلح إنما تعد بالمثل تهديدات لأمن الشرق الأوسط. وتطلب اللجنة السياسية إلى الدول العربية اتخاذ تدابير لضمان أمنها.

والنتيجة أنه يجري تشديد المقاطعة لإسرائيل، خاصة في الشأن البترولي، وترفض مصرُ تنفيذ قرار مجلس الأمن.

الأزمة الأولى بشأن المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح

خلاف الشهور الثماني عشر التالية لعقد اتفاق الهدنة، كان القطاع الإسرائيلي – السوري هادئًا بشكل ملحوظ. فالإسرائيليون والسوريون يتعاملون مع الوضع بشكل براجماتي وإن كان كل طرف من الطرفين يؤكد أطروحاته[٣٠]. فالأوائل يرون أن المنطقة منزوعة السلاح تشكل في مجملها جزءًا من أرض إسرائيل، بينما يرى الأخيرون أن البلدين لهما وضعية متساوية فيما يتعلق بهذه المنطقة، وأن منظمة الأمم المتحدة هي التي يجب أن تتولى إدارتها إلى حين التوصل إلى اتفاق.

وفضلاً عن المسألة العسكرية ومسألة السيادة، فإن المنطقة لها أهمية من الدرجة الأولى وذلك بسبب مواردها المائية. ففي الشمال تلتقي روافد الأردن الثلاثة، الحصباني ودان وبانياس، في منطقة مستنقعات تجد امتدادًا لها إلى بحيرة الحولة التي ينبع منها نهر الأردن قبل أن يدخل إلى بحيرة طبرية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي أواخر العصر العثماني، كانت الحكومة قد منحت امتيازًا مهمًا لـشركة لاستغلال الحولة سعيًا إلى تجفيف منطقة المستنقعات والبحيرة وزراعتها. والحال أن هذه الشركة، المملوكة لعائلات بيروتية مهمة، قد وجدت الكثير من الصعوبات في دفع إدارة الانتداب البريطانية إلى الاعتراف بحقوقها. وقد اضطرت هذه الشركة إلى التنازل عن الامتياز مقابل ثمن زهيد لشركة إنمائية تابعة للحركة الصهيونية. وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين تقرر الحكومةُ الإسرائيلية الاضطلاع بأعمال التجفيف. وتتحقق المرحلة الأولى عبر توسيع وتعميق مجرى الأردن بين الحولة وبحيرة طبرية، وهو ما من شأنه أن يعزز من مسكوباته المائية. ثم ستؤدي قنواتٌ إلى تفريغ مياه المستنقعات في الحولة. وأخيرًا، سيجري تجفيف الحولة نفسها. وهكذا سوف يتسنى تعزيز موارد إسرائيل من المياه مع القيام علاوة على ذلك بزراعة أراض خصبة خصوبة خاصة والتوصل في نهاية الأمر إلى فرض حقوق إسرائيل على المنطقة منزوعة السلاح.

ولئن كانت أعمال التجفيف تتعلق خاصةً بقطاعٍ ينتمي بلا جدال إلى إسرائيل، فإن الأعمال في مجرى الأردن إنما تتم في قطاع مأهول بالعرب في المنطقة منزوعة السلاح. وعندما تبدأ الأعمال في فبراير/ شباط ١٩٥١، يرفض السوريون الحق في العمل في هذه القطاعات المأهولة بالسكان العرب. وهم يحيطون لجنة الهدنة المشتركة علمًا بالوضع مضيفين هذه المرة أن أعمال التجفيف من شأنها إعطاء ميزة عسكرية للإسرائيليين وأن هذه الأعمال تتعارض مع مبدأ العودة إلى حياة مدنية طبيعية. ويركز رئيسُ لجنة الهدنة المسألة على المشكلة العسكرية ودفع تعويضات للملاك العرب المتضررين من هذه الأعمال. وهو يقوم بإبلاغ الجنرال رايلي، رئيسه في السلم المراتبي، بتطورات الوضع.

وفي ٧ مارس/ آذار ١٩٥١، ينقل رئيس مراقبي منظمة الأمم المتحدة قراره. فهو يرى أن أعمال التجفيف لا تشكل ميزة عسكرية، وبالمقابل، فإن الإسرائيليين لا حقَّ لهم في القيام بأعمال في القطاعات المأهولة بالسكان العرب في المنطقة منزوعة السلاح[٣١]:

إن المنطقة المنزوعة السلاح التي نصت عليها اتفاقيةُ الهدنة قد أقيمت بهدف الفصل بين قوات الطرفين وذلك مع نصها على **العودة إلى الحياة المدنية الطبيعية** في المجال

الجغرافي للمنطقة منزوعة السلاح. وكان قد جرى تكليف رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتحمل المسئولية عن ضمان تطبيق بنود اتفاقية الهدنة فيما يتعلق بالمنطقة منزوعة السلاح. ويترتب على ذلك، بالتالي، أن أي طرف من طرفي الاتفاقية لا يملك حقوق سيادة في داخل المنطقة منزوعة السلاح. وجميع القوانين أو الأحكام أو الأوامر التي كانت سارية المفعول قبل عقد اتفاقية الهدنة، والتي كانت تتصل بأي مناطق داخلة في المنطقة منزوعة السلاح، إنما تعد لاغية وعديمة المفعول. وبالتالي، فإن الوكلاء المعتمدين لا يملكون حق مصادرة أراض أو بنايات أو حق الاحتلال المؤقت لأراض أو حق إرغام مُلاّك الأراضي على قبول تعويض. فلا وجود لقانون خاص بالمصادرة في داخل المنطقة منزوعة السلاح. وأي احتلال لأراض، أكان مؤقتًا أم مستديمًا، يحصل دون الموافقة الكاملة من جانب مُلاّك الأراضي المذكورة، إنما يُعَدُّ عقبةً في وجه العودة إلى الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة منزوعة السلاح كما يُعَدُّ انتهاكًا للفقرة الثانية من المادة الخامسة في اتفاقية الهدنة.

ويطالب السوريون بالوقف الفوري للأعمال، وهو ما يرفضه الإسرائيليون معتبرين أن رايلي قد تجاوز اختصاصاته بتحديده وضعية المنطقة منزوعة السلاح بنفسه. وهم يريدون إيجاد أمر واقع جديد.

ومن ثم فإن الأعمال تستمر. وفي ١٣ مارس/ آذار، ينتقل الإسرائيليون إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن (هناك مسافة مائة متر بين النهر وحدود عهد الانتداب). وبناءً على طلب منّ السوريين، يطالبُ المراقبون بوقف الأعمال. فيرفض الإسرائيليون الامتثال لهذه المطالبة ويقترحون أن يُعْهَدَ إلى رئيس اللجنة بمهمة تحديد مبلغ التعويضات. وهذا الأخير يوافق على ذلك. ورايلي موجود في الولايات المتحدة لتلقي علاج طبي وقد ترك قيادة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة للكولونيل البلچيكي دوّ ريديه. وفي ١٥ مارس/ آذار، يقوم رجال يرتدون ثيابًا مدنية بفتح النار على العربات الإسرائيلية الموجودة على الضفة الشرقية. ويؤكد السوريون أن ما حدث هو رد فعل عفوي من جانب السكان العرب في المنطقة منزوعة السلاح. وفي اليوم التالي، يوافق الإسرائيليون على وقف الأعمال لمدة أسبوع، هي المدة اللازمة للتوصل إلى حل.

وفي ذلك الوقت، كان النزاع بين الطبقة السياسية السورية والعسكريين في ذروته. ولن يكون لدمشق من حكومة قبل ٢٨ مارس/ آذار، اليوم الذي ينجح فيه خالد العظم في تشكيل وزارة وحدة وطنية. والحال أن العسكريين، بقيادة الشيشكلي، رئيس هيئة الأركان كالعادة من الناحية الرسمية، هم الذين يديرون الملف بشكل مباشر. وفي الحلبة السياسية العربية، يعد التضامن المعلن مع دمشق ضمن إطار الصراع على سوريا واجبًا لزوميًّا. وقد اتخذ العراق موقف الزعامة في هذا الملف، إذ وعد بأن يرسل قوة عسكرية لتعزيز الجيش السوري، إذا ما دعا الأمر إلى ذلك.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يستعد بن جوريون للذهاب إلى الولايات المتحدة لجمع تبرعات من الطائفة اليهودية ثم لعقد لقاءات مع مسئولين سياسيين. وقد رفضت السلطات الأميركية إعطاء هذه الزيارة طابعًا رسميًّا على الرغم من أنه كان من المنتظر بالطبع عقد لقاءات سياسية بهذه المناسبة. وسوف يسعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى إقناع محاوريه بأن التعزيز الاقتصادي والديموغرافي والعسكري لدولة إسرائيل يعد ضروريًّا للدفاع الغربي عن الشرق الأوسط[٣٢]. ومن ٢ مايو/ أيار إلى ٧ يونيو/ حزيران، سوف يقوم موشيه شاريت بأعمال بن جوريون كرئيس للوزراء.

وفي النهاية، سوف تمنح الولايات المتحدة مساعدة «متعادلة» (٢٣,٥ مليون دولار) لإسرائيل وللدول العربية. والحال أن الرأي العام العربي، الذي يعرف الحساب من زاوية التوزيع بحسب كل فرد، إنما يرى في ذلك إهانة. وسوف يرفض السوريون العرض الأميركي. وبعيدًا عن أن تكسب واشنطون العرب بسخائها وتَعَادُلِ كفتي ميزانها، فإنها إنما لم تنجح إلاَّ في زيادة نفورهم منها.

وفي اجتماع لجنة الهدنة في ١٩ مارس/ آذار، يرفض الإسرائيليون أي سلطة للَّجنة على الحياة المدنية في المنطقة منزوعة السلاح، ويرفضون بهذا الموقف نفسه قرار رايلي الذي اتخذه في ٧ مارس/ آذار. وبالمقابل، يبدي السوريون استعدادهم لتخويل الكولونيل الفرنسي بوساقي، رئيس اللجنة، مهمة الفصل في النزاع. وهم يريدون بذلك فرض الاعتراف بسلطة اللجنة في مجمل المنطقة منزوعة السلاح. وهكذا انتقل الجدل ليتركز على اختصاصات اللجنة ورئيسها.

وفي يوم ٢٠، نجد أن بوساڤي يطلب وقفًا للأعمال إلى أجل غير مسمى كيما تتسنى له دراسة مجمل الملف، الأمر الذي يثير عظيم غضب الإسرائيليين الذين لم يكونوا قد وافقوا إلاَّ على وقفٍ لمدة أسبوع. ويرفض الإسرائيليون قراره ويعلنون أن الأعمال سوف يجري استئنافها في يوم ٢٣، لكنهم يقبلون كالسوريين عدم القيام بـ«أعمال من طرف واحد». ويقوم السوريون بتسليح السكان المدنيين ويستقدمون لاجئين من قطاع الحولة إلى المنطقة منزوعة السلاح.

وفي ٢٥ مارس/ آذار، يجري استئناف الأعمال كما يجري استئناف إطلاق النار. ويحدث الشيء نفسه في يوم ٢٦ بينما يجتمع الشيشكلي بالچنرال ماكليف، نائب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية. وفي هذا الوقت، يزيل الإسرائيليون كل لبس فيطالبون بكل السيادة على المنطقة منزوعة السلاح، الأمر الذي يرفضه السوريون بالطبع. ويؤدي هذا الاجتماع رفيع المستوى إلى تجذرٍ للمواقف. فالإسرائيليون يقررون فرض سلسلة من الأمور الواقعة بتوزيعهم بطاقات هوية إسرائيلية على السكان العرب في المنطقة، وهو ما من شأنه أن يسمح بـ«نقلهـ»ـم إلى داخل إسرائيل وقطع كل علاقة لهم بالسوريين.

وانتقالاً إلى الأفعال، يجري، في يومي ٣٠ و٣١ مارس/ آذار «نقلُ» سكان قريتي كراد البقَّارة وكراد الغنامة (٧٨٥ شخصًا) في القطاع الأوسط إلى الجليل، وذلك «استجابة لطلبهم». ويلجأ سكان قريتين في القطاع الجنوبي إلى سوريا ويصدرُ السوريون الأمر بحماية القرية الأهم، قرية الحمَّة، بالسلاح، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي ٤ أبريل/ نيسان، تتعرض عربتان تابعتان للشرطة الإسرائيلية لهجوم في قطاع الحمَّة، فيسقط سبعة من جنود الشرطة قتلى. وكان هدف هذه الداورية هو تأكيد السيادة الإسرائيلية على الجزء الأبعد في المنطقة. وكان العسكريون قد اتخذوا هذا القرار دون الرجوع إلى السلطات المدنية. وسوف يتلو ذلك جدل حاد حول إرسال جنود في مهمة كهذه دون اتخاذ الاحتياطات الضرورية.

وعلى سبيل الانتقام، يشن الإسرائيليون قصفًا جويًا في قطاع الحمَّة ويدكون القرى الأربع التي رحل عنها سكانها ويقاطعون بوساڤي الذي لم يعد يتمتع بثقتهم[٣٣]. ولا يعودون يتحدثون إلاَّ مع دو ريديه. ويوجه الطرفان شكاوى إلى

مجلس الأمن. وفي الأسابيع التالية، يسعى الإسرائيليون والسوريون على حدٍّ سواء إلى خلق أمور واقعة في المنطقة محل النزاع وإن كانوا يؤكدون أن مدنيين لا عسكريين هم الذين يتقاتلون سعيًا إلى فرض احترام ما لم يعد غير خرافة، نزع سلاح المنطقة. وفي مرحلة أولى، يتفوق السوريون. بل إنهم يقيمون رأس جسر في داخل الأرض الإسرائيلية بعيدًا عن المنطقة منزوعة السلاح. وتصل المعارك إلى ذروتها في ١٦ مايو/ أيّار، عندما يسترد الإسرائيليون هضبة استراتيجية وإن كانوا قد فقدوا ٢٥ جنديًّا سقطوا قتلى في سبيل ذلك. وبشكل إجمالي، فإنهم سوف يخسرون ٤٠ رجلاً في معارك ربيع عام ١٩٥١.

ويدعو الشيشكلي، مذعورًا[٣٤]، إلى التضامن العربي ويتوصل إلى الفوز بإرسال طائرات عراقية ثم مصرية فيما بعد. ويسيطر السوريون فعليًّا على الجزء الشرقي من المنطقة منزوعة السلاح وهم الآن على ضفاف بحيرة طبرية. ويطالبون بحق الصيد هناك. وفيما عدا ذلك، يسعون إلى توطيد مواقعهم بالامتناع عن التصدي للأعمال الإسرائيلية في غرب نهر الأردن.

وفي منتصف مايو/ أيّار، يجتمع مجلس جامعة الدول العربية في دمشق. فتطلب سوريا تطبيق ميثاق الدفاع المشترك الذي كان قد تم التصديق عليه للتوّ من جانب البلدان المعنية. بل إن مصر سوف تمضي إلى حد المطالبة بوقف إمداد أوروبا بالبترول في حالة وقوع تدخل غربي. لكن العربية السعودية لا تريد بالطبع سماع شيء من هذا القبيل. فيجري الاكتفاء بالدعوة إلى وحدة الصف العربي وإلى تأييد الموقف السوري. وفي يونيو/ حزيران، سوف يجتمع رؤساء هيئات الأركان العرب في بلودان للنظر في الأساليب العملية للتعاون العسكري العربي.

وقد بدأ مجلس الأمن أعماله[٣٥] في ١٧ أبريل/ نيسان حيث استمع إلى رايلي وإلى المندوبين الإسرائيلي (أبا إيبان) والسوري (فارس الخوري). والأميركيون ليسوا مستعدين لاستحضار التصريح الثلاثي، لكنهم منزعجون من التطورات الجارية. وهم يشجبون علانيةً الغارة الجوية الانتقامية الإسرائيلية دون أن يتحدثوا عن صُلب الملف كما أنهم يطالبون بانسحاب جميع العناصر المسلَّحة من المنطقة منزوعة السلاح. وسرعان ما تنصب المناقشات على وضعية المنطقة. فيطالب

الإسرائيليون بالسيادة عليها بينما يريد السوريون ترك المسألة مفتوحة كما يوضح ذلك فارس الخوري في ٨ مايو/ أيار(×):

في الظروف القائمة، يهمني أن أعلن بلا تردد أن حكومتي لا تنوي بالمرة احتلال المنطقة منزوعة السلاح، لا كليًا ولا جزئيًا. وهي تحتفظ لنفسها بعرض مطالبها على مؤتمر السلم في المستقبل، عندما سيجري الاعتراف بالحقوق الثابتة ويصبح بالإمكان التفكير في تعديلات مبررّة للحدود. وليس لسوريا أي مصلحة في إثارة هذا الصدام، بينما العالم أحوج ما يكون إلى الهدوء والسلم.

وفي اليوم نفسه، يدعو المجلس، بموجب القرار رقم ٩٢ (١٩٥١) إلى تطبيق فوري لوقف إطلاق للنار في الساحة. ويوضح رايلي موقفه: إن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لها مسئولية مراقبة المناطق منزوعة السلاح لا مسئولية إدارتها. وسعيًا إلى السماح بحدوث انفراج في العلاقات مع إسرائيل، يقوم بإعفاء بوساقي من منصبه. وبعد ذلك ببضعة أيام، يتذرع هذا الأخير بأسباب صحية لكي يرجع إلى فرنسا. ويحيي السوريون موقف الكولونيل الفرنسي ويتهمون رايلي بالتحيز.

وفي ١٨ مايو/ أيّار، يجري اعتماد مشروع قرار طويل[٣٦] (٩٣، ١٩٥١) قدمته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى وتركيا. ويمتنع الاتحاد السوفييتي عن التصويت. فيؤيد المجلس موقف رايلي في مطالبته بتجميد الأعمال ويدعو إلى احترام قرارات لجنة الهدنة، أي قرارات رئيسها:

يلاحظ، استنادًا إلى شروط الفقرة ٨ من المادة السابعة من اتفاقية الهدنة، أن تفسير اللجنة هو الذي يجب أن يسود إذا ما نشأت حاجة إلى تفسير معنى أحد نصوص هذه الاتفاقية، فيما عدا الديباجة والمادتين الأولى والثانية ؛

يدعو حكومتي إسرائيل وسوريا إلى تقديم شكاواهما إلى لجنة الهدنة المشتركة أو إلى رئيسها بحسب اختصاصات كل منهما بموجب شروط اتفاقية الهدنة كما يدعوهما [الحكومتين] إلى احترام القرارات التي سوف تتخذ من جانبهما [اللجنة أو الرئيس] ؛

يرى أن مما يتعارض مع أهداف اتفاقية الهدنة ومع روحها حدوث امتناع عن المشاركة في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة وعدمُ تلبية الطلبات التي يصوغها رئيس لجنة الهدنة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

المشتركة، بالارتباط بالالتزامات التي تقع على عاتقه بموجب المادة الخامسة، ويناشدُ الطرفين إرسال ممثلين لهما إلى جميع الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس اللجنة وإيداء الاحترام الضروري لطلباته.

وحول وضعية المنطقة منزوعة السلاح، تجري العودة إلى التباسات اتفاقية الهدنة حيث الإدارة

بما في ذلك الشرطة، سوف تتحقق على أساس محلي، دون أن تثار المسائل العامة الخاصة بالإدارة أو إعمال القانون أو الجنسية أو السيادة.

وحيث يعود المواطنون الإسرائيليون إلى قرية أو **مستوطنة** إسرائيلية أو يبقون فيها، فإن الإدارة المدنية وشرطة هذه القرية أو **المستوطنة** ستكونان إسرائيليتين. وبالمثل، فحيث يعود المدنيون السوريون إلى قرية عربية أو يبقون فيها، فإنه سوف يجري التصريح بقيام إدارة وشرطة محليتين عربيتين.

وبقدر استعادة الحياة المدنية، سوف تتشكل الإدارة على أساسٍ محلي، تحت الإشراف العام من جانب رئيس لجنة الهدنة المشتركة.

وسيكون رئيسُ لجنة الهدنة المشتركة، بالتشاور وبالتعاون مع الجماعات السكانية المحلية، في وضع يسمح له بإجازة جميع الترتيبات الضرورية لاستعادة الحياة المدنية ولحمايتها. وهو لن يتولى مسئولية إدارة المنطقة بشكل مباشر.

ويجري شجب الأعمال العسكرية للطرفين. ولابد من عودة السكان العرب إلى ديارهم:

إذ أخذ علمًا بالشكوى المتعلقة بإخلاء السكان العرب عن المنطقة منزوعة السلاح: أ) يقرر أن المدنيين العرب الذين تم ترحيلهم عن المنطقة منزوعة السلاح من جانب حكومة إسرائيل يجب التصريح لهم بالعودة فورًا إلى ديارهم وأن لجنة الهدنة المشتركة يجب أن تراقب عودتهم وإسكانهم بحسب الكيفيات التي سوف تقررها هي ؛ ب) يرى أن أي عمل ينطوي على نقل أشخاص إلى خارج الحدود الدولية أو إلى خارج خطوط الهدنة أو داخل المنطقة منزوعة السلاح، لا يجب الاضطلاع به دون قرار مسبق من جانب رئيس لجنة الهدنة.

أمَّا بقية القرار فهي تُصدر تعليمات إلى رئيس هيئة أركان الجهاز المكلَّف بمراقبة الهدنة بالعمل على تطبيق القرار.

والمنتصر الواضح في الأزمة هو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، والتي كَرَّسَ مجلسُ الأمن اختصاصاتها السياسية بالفعل. وفي ٩ يونيو/ حزيران، يصرح رايلي باستئناف الأعمال، وإن كان في الأراضي المنتمية إلى الإسرائيليين فقط، أي في غرب نهر الأردن. وتحتج سوريا مشيرةً إلى أن السكان العرب لم يجر التصريح لهم بعد كالعادة بالعودة إلى ديارهم. وأولئك الذين لجأوا إلى سوريا عادوا إلى قراهم التي تحولت إلى خرائب. وكشرط للسماح بعودة من جرى نقلهم إلى الجليل، يطلب الإسرائيليون أن يعبر هؤلاء عن رغبتهم في ذلك، لكنهم لا يصرحون للفلاحين المعنيين بتداول نقاشٍ حُرٍّ مع ممثلي منظمة الأمم المتحدة[٣٧]. وعندما يشكو الأميركيون لإيبان من ذلك، يزعم هذا الأخير أن الفلاحين يفضلون البقاء في الجليل على تعريض أنفسهم لمخاطر المنطقة منزوعة السلاح ؛ وليس من مصلحتهم أن يرغبوا في العودة إليها[٣٨]. وفي النهاية، يرجع ثلث اللاجئين إلى المنطقة، وإن كان ذلك في وضع هش بالفعل لأنهم لا يحصلون على أي تعويض عن تدمير ممتلكاتهم[٣٩]. وهم يوضحون لمراقبي منظمة الأمم المتحدة أنهم كانوا ضحايا للعديد من مناورات التخويف[٤٠] وأن الإسرائيليين يسيطرون سيطرة صارمة على تحركاتهم ويحظرون عليهم الذهاب إلى مجمل المنطقة.

ولو كان الإسرائيليون قد تمسكوا بالحل الذي يتمثل في عدم العمل إلاَّ في غرب نهر الأردن، لكان من المستبعد بالتأكيد أن تحدث هذه الأزمة الخطيرة. وعلى الرغم من شروط القرار، فإنه لم تحدث عودة فعلية إلى الوضع الذي كان قائمًا من قبل. وقد حقق الإسرائيليون تقدمًا في أعمالهم الخاصة بصرف المياه سيطر السوريون على السكان العرب. ومع ذلك فإن هدوءًا هشًا قد سيطر لمدة ثماني عشر شهرًا على هذه الجبهة حيث تجري السيطرة على كل شيء من جانب المسئولين المدنيين والعسكريين وحيث لا يوجد « متسللون» يُعقِّدون الوضع. وتبدو سوريا منفتحة على إجراء مفاوضات تتصل بتعديل وضعية المنطقة منزوعة السلاح، أي تقسيمها بين البلدين، لكن الإسرائيليين لا يريدون غير مفاوضاتٍ هدفها النهائي هو الصلح لا تحديد شروط تعايش.

ومن طرف خفيٍّ تؤيدُ فرنسا الموقف السوري فتقترح على الموقعين الآخرين على التصريح الثلاثي(٤١) القيام بتحرك مشترك لدى البلدان المعنية لتذكيرها بضرورة استئناف مفاوضات السلم. وإذا كان لا يمكن لهذه البلدان أن تسلك هذا الدرب، فسوف يتعين عليها أن تقبل إدخال تعديلات على اتفاقيات الهدنة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل «إسهامًا جوهريًا لصالح قضية السلم».

ويلاحظ كوف دو مورفيل من القاهرة أن التعديلات الوحيدة التي تهم البريطانيين إنما تتعلق بالنقب الذي يرون وجوب ربطه بالأردن(٤٢). ويشير بوازانچيه إلى وجود لجنة التوفيق التي يمكنها أن تنخرط في هذا المشروع. وردُّ واشنطون، في أواخر الشهر، يترجم عزوفًا قويًّا عن تعديل الاتفاقيات التي تكمن مأثرتها الكبرى في وجودها بحد ذاته وتحيلُ واشنطون المسألة إلى لجنة التوفيق. ويعرف الديپلوماسيون الأميركيون أن من غير الوارد أن يتسنى قيام الإسرائيليين بالتنازل عن أي شيء في مسألتي المنطقة منزوعة السلاح والنقب.

وفي أواخر يونيو/ حزيران ١٩٥١، يصبح الأردن فاعلاً إضافيًّا في مسألة الحولة بتأكيده على أن الأعمال الإسرائيلية سوف تؤدي إلى تقليل مسكوبات نهر الأردن وإلى زيادة ملوحة مياهه. وهذا الموقف يعبر في آن واحد عن انزعاجٍ حقيقي وعن رغبة الحكومة الأردنية آنذاك في اتخاذ مسلك مماثل لمسلك الحكومة السورية.

مؤتمر باريس

زوالُ الخيار الأردني والأزمةُ المزدوجة المتعلقة بالسويس والمنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح يوضحان مخاطر المأزق السياسي القائم. وبما أن الولايات المتحدة قد رفضت الاقتراح الفرنسي الخاص بالقيام بمبادرة ثلاثية، فلم يعد هناك سوى إعادة تحريك عمل لجنة التوفيق. ووزارة الخارجية الأميركية هي الملهمة المباشرة لهذه المبادرة. والفرنسيون لا يمانعون. لكن البريطانيين، الذين لا ينتمون إلى اللجنة، إنما يرفضون الانخراط في الموضوع. ويجري اختيار مكان لمؤتمر جديد، هو باريس، التي تتيح إمكانات الاتصال وحيث الممثلون الديپلوماسيون الدائمون من المستوى الرفيع(٤٣). ويجري إرسال خطاب

الدعوة في ١٠ أغسطس/ آب ١٩٥١، على أن ينعقد المؤتمر في ١٠ سبتمبر/ أيلول. وسوف تقدم اللجنة مساعدتها للأطراف لتمكينها من تسوية المنازعات. ويسأل الإسرائيليون ما إذا كانت ستكون هناك اتصالات مباشرة. فتتمسك اللجنة بالإجراءات التي سبق اتباعها. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، وافقت الحكومات المعنية على إرسال مندوبين، وهؤلاء في الجوهر من الديبلوماسيين العاملين بالسفارات في باريس. وجميعُ الأطراف قليلةُ التفاؤل وتتزعج بالأخص من خطر فرض تنازلات عليها. ويتزايد عدم مؤاتاة السياق تزايدًا أكبر من جراء مشاعر المرارة العربية الناشئة عن القرار الخاص بحرية المرور في قناة السويس كما من جراء الاستياء الإسرائيلي من رفض الاعتراف بسيادة إسرائيل على المنطقة منزوعة السلاح.

وكان الهدف المباشر لوزارة الخارجية الأميركية هو التوصل إلى تعهد متعدد الأطراف بعدم الاعتداء. وسرعان ما تضاف إلى ذلك الموضوعاتُ الأكثر إلحاحًا آنذاك: مسألة عودة اللاّجئين إلى إسرائيل، مبدأ دفع تعويضات عن الممتلكات الضائعة وهي تعويضات قد يتلوها تخفيف للمقاطعة العربية، تحسين نظام تنفيذ اتفاقيات الهدنة مع تعزيز سلطة اللجان المشتركة وإلغاء مناطق منزوعة السلاح أو اقتسامها أو اختزالها أو إعادة تعريفها. والحال أن جدول الأعمال هذا كان قد جرى حجبه عن المعنيين الذين لن يكتشفوا وجوده إلاّ عند افتتاح المؤتمر، في ١٣ سبتمبر/ أيلول، في اجتماعين منفصلين. وتأخذ الوفود مهلة لدراسة الاقتراحات.

وفي يوم ١٧، يطلب الإسرائيليون مهلة إضافية انتظارًا لردٍّ من حكومتهم. أمَّا أحمد الشقيري، وهو فلسطيني دخل في السلك الديبلوماسي السوري، فهو يعرض الأطروحات العربية: إن العلاقات فيما بين الدول إنما تنتمي إلى مجال سيادتها وقد التزمت الدول العربية باتفاقيات الهدنة بعدم ارتكاب أعمال عدائية مسلَّحة (ومن ثم فلا حاجةَ هناك إلى ميثاق عدم اعتداء ولا يمكن أن يُفرَضَ على الدول العربية إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل). ومسألة اللاَّجئين «مسألة محسومة» بموجب القرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، ويجب الآن تطبيق هذا القرار. وينطبق الشيء نفسه على المسألة الترابية التي حددها بروتوكول لوزان.

وما أن تمر ردود الأفعال المتوقعة هذه، تقدمُ اللجنةُ اقتراحات أكثـر تحديـدًا حول إعادة اللاّجئين إلى ديارهم، حيث سيكون بالإمكان دمجهـم فـي الاقتـصاد الإسرائيلي إذا ما التزموا بالعيش في سلام، وحول التعويضات وحـول تعـديلات اتفاقيات الهدنة، ومن بينها اقتراح بإنشاء جهاز دولي مكلَّف بالإشراف على توزيع مياه نهر الأردن. ومن الواضح أن اللجنة قد اتخذت موقفًا وسـطًا بـين المواقـف العربية (مسألة اللاّجئين) والمواقف الإسرائيلية (مسألة الأراضي)، وهـو مـا أدى بشكل منطقي إلى استياء الجميع.

وهكذا فإن الوفد الإسرائيلي يرفض «تلقي» اقتراحات اللجنـة ثـم يتراجـع و«يقبلـ»ـها على سبيل العلم بها لا أكثر. وتطرحُ الحكومةُ الإسـرائيليةُ كـشرطٍ مسبقٍ عقد ميثاق عدم اعتداء وتدشين محادثات مباشرة يكون جدول أعمالها حـرًّا، أي دون إحالات إلى اقتراحات اللجنة. وهي ترى أن مسألة اللاّجئين سوف تتعـين معالجتها على أساس التبادلية بحيث يؤخذ في الحـسبان الـ ٢٠٠ ٠٠٠ لاجـئ يهودي الذين جاءوا من بلدان عربية واستقروا في إسرائيل. أمَّا فيما يتعلق بالوفود العربية، فإنها تخشى من فرض تسوية عليها. ومن ثم توضحُ اللجنةُ أن أفق عملها إنما يتمثل في تحديد إطار عام يشمل التخلي عن العداء كما يـشمل الرغبـة فـي معالجة الملف من جميع جوانبه. ويردُّ المندوبون العرب بأن موقف الإسـرائيليين حيال الفلسطينيين دليل مستديم على العداء وبأنهم، على الرغم مـن استعدادهـم للأخذ والعطاء، لن يكون بوسعهم التراجع عما قررته القـرارات الدوليـة (بـشأن اللاّجئين).

وبما أن كل طرف من الأطراف يشتبه بأن وزارة الخارجية الأميركية تقـف وراء اقتراحات اللجنة، فإن المندوب الأميركي پالمر، الذي يقود المناقشات بـشكل واضح، إنما يسعى إلى تفادي حدوث مواجهة مع اللجنـة وإن كـان يكثـر مـن المناورات التسويفية عبر طرح مطالب تتعلق بتدقيق العـروض. وهكـذا تتركـز المناقشة على مشروع ميثاق عدم الاعتداء حيث يماحكُ كلُّ طرف حـول معنـى الكلمات المستخدمة (على سبيل المثال: «استخدام القوة» بدلاً من «عمل عدائي»). ويفضي التوافق السلبي المألوف إلى الرغبة في تحميل الآخرين المـسئولية عـن الفشل. وفي إسرائيل كما في البلدان العربية المعنية، تبدو الصحافة معادية بـشكل

خاص للمضمون المفترَض لمحادثات باريس وتنزعج من خطر فرض تسوية غير مؤاتية.

ويدرك پالمر عجز اللجنة عن زحزحة الأطراف عن مواقفها ويدعو وزارة الخارجية الأميركية إلى ممارسة ضغوط على المعنيين، وفي المقام الأول إسرائيل التي ستكون المستفيد الأول من إقرار السلم. فيوجه أتشيسون التحذيرات الضرورية، وإن كان دون مواكبتها بأي تهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو سياسية(٤٤)، الأمر الذي يجعل هذه التحذيرات عديمة الفعالية.

وتحاول اللجنةُ جر الأطراف إلى النظر في اقتراحاتها الأخرى. لكنها تفشل، فتهدد بإنهاء المؤتمر مع تقديم تقرير من أكثر التقارير انتقادًا إلى الجمعية العامة القادمة المقرر انعقادها قريبًا في باريس. فتعقب ذلك مناورات تسويفية جديدة تتألف من مطالب تدعو إلى التدقيق. فيجري الاتفاق على تقديم توضيح عام، على أن يتم تقديم هذا التوضيح في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني.

وتطور الأحداث يعمل في غير صالح تحرك اللجنة وذلك مع الصعود العام لمعاداة الاستعمار المتأثرة بالأزمة الإيرانية (يرحل البريطانيون عن المنشآت البترولية في عبدان في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١) وبداية المواجهة المباشرة بين المصريين والبريطانيين حول موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط.

ويجري تخصيص صباح ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني للوفد الإسرائيلي الذي يؤكد، بعد إعادة طرحه مسألة ميثاق عدم الاعتداء، أنه لا يمكن أن تكون هناك تعويضات عن آثار الحرب منْ جانب إسرائيل لأن العرب هم الذين شنوا العدوان، وينطبق الشيء نفسه على عودة اللاَّجئين الذين من شأنهم أن يشكلوا «أقلية مصطنعة» خطرة على أمن إسرائيل. ويرى الوفد الإسرائيلي أن تعديل اتفاقات الهدنة يجب أن يتم عبر محادثات ثنائية.

وفترة ما بعد الظهيرة مخصصة للوفود العربية التي تُعتبر مواقفها متماثلة: فالصهيونية هي المعتدية لأن مشروعها إنما يتمثل في طرد السكان العرب من فلسطين، ومسألة التعويضات تخرج عن اختصاص اللجنة، والقرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ يترك للاَّجئين وحدهم خيار العودة أو عدم العودة إلى ديارهم، والتخلي عن بروتوكول لوزان يثبت انحياز اللجنة إلى المواقف

الإسرائيلية ؛ والحال أن تعديل الاتفاقيات إنما يجب أن يتم على أساس هذا البروتوكول وكذلك على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة.

وتوجه اللجنةُ الشكر إلى محاوريها على تحدثهم بصراحة. وتشير مراجعة أخيرة للمواقف إلى استحالة التوفيق بين الطرفين. وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، تبلغ اللجنةُ المشاركين بانتهاء أعمال المؤتمر. وفي تقريرها التفصيلي إلى الجمعية العامة، تلقي بالمسئولية على إسرائيل التي ترفض عودة اللاَّجئين وعلى العرب الذين لا يسعون بالفعل إلى الصلح.

والحاصل أن فشل اللجنة إنما يعيد طرح مسألة وجودها نفسه. فيحاول الإسرائيليون التوصل إلى إلغائها وذلك لصالح إجراء مفاوضات مباشرة وثنائية دون أي تدخل خارجي، وهو ما كان أطروحتهم دومًا. وفي النقاش في الجمعية العامة، المنعقدة في قصر شايو، نجد أن أحمد الشقيري، وهو آنذاك مندوب سوريا والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، يقترح خطة تسوية تشمل إنشاء ثلاث لجان مشتركة مكلفة، بحسب الترتيب، بمسألة اللاًّجئين ومشكلة القدس والوضعية الترابية لفلسطين، على أن يستند عمل اللجان الثلاث إلى قرارات الأمم المتحدة وإلى بروتوكول لوزان. فيرفض الإسرائيليون مشروعًا يتضمن بحد ذاته شروط التسوية.

وتفكر بلدان أخرى في تعزيز سلطة وساطة اللجنة مع الانتقال في نهاية المطاف إلى تمثيل سبعة بلدان في اللجنة المذكورة. وبعد جدل مضطرب، يتم التوصل إلى حل وسط. فالقرار رقم ٥١٢ (٦) الصادر في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢

٣) يرى أن الحكومات المعنية هي التي يرجع إليها قبل سواها أن تتفاهم من أجل التوصل إلى حلٍ – بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين – لخلافاتها التي لم تسوَّ بعدُ ؛

٤) يدعو، مُلحًّا، الحكومات المعنية إلى الاجتهاد في التوصل إلى اتفاق من أجل إيجاد حل عاجل – بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين – لخلافاتها التي لم تسوَّ بعدُ وإلى أن تستخدم، تحقيقًا لهذه الغاية، التسهيلات التي تقدمها الأممُ المتحدة ؛

٥) يرى أن لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين يجب أن تواصل مساعيها سعيًا إلى ضمان تطبيق قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين وأنها يجب، بالتالي، أن تظل تحت تصرف الأطراف لمساعدتها في التوصل إلى اتفاق حول المسائل العالقة.

الإفراج عن الحسابات

في الممارسة العملية، تعقد اللجنة بعض الاجتماعات في القدس ثم تقرر الانتقال إلى نيويورك دون تفويض محدَّدٍ في مجال الوساطة. فتهتم بالإفراج عن الحسابات المصرفية العربية المجمدة في إسرائيل[٤٥]، وهو مهمة ذات طابع عملي من شأنها إزالة عقبة طفيفة في وجه التسوية. وسوف تكون المفاوضات صعبة ومعقدة بحكم أن الشركاء العرب، من اللاَّجئين المعنيين بالدرجة الأولى، لا يريدون المجازفة بأبسط إجراء حقوقي يمكن أن يظهر على أنه اعتراف بدولة إسرائيل. ولن تجد المسألة حلاً إلاَّ على أثر دعاوى قضائية من جانب اللاَّجئين بحق البنكين الأجنبيين الرئيسيين المعنيين، وهما بنك باركليز والبنك العثماني. وهذان البنكان معرضان لخطر حظر نشاطهما في الشرق الأوسط إن لم يقوما بردِّ الأرصدة وهما يهددان بأن ينقلبا على دولة إسرائيل. وتضغط الحكومة البريطانية للتوصل إلى تسوية مقبولة. وسوف يتم الإفراج على مراحل. ويتم الإفراج عن الجانب الرئيسي من الحسابات قبل انتهاء عام ١٩٥٥ (نحو مليونين ونصف مليون جنيه استرليني). وسوف يصل الإجمالي في عام ١٩٦٦ إلى ١١٠ ٨٠٢ ٢ جنيهات. وخلال الفترة نفسها سوف يتم الإفراج عن الخزائن. وسوف تكون المسألة أصعب على التسوية بالنسبة للبنوك المعتبرة يهودية أو عربية، غير أن المبالغ هنا أقل أهمية بكثير. وبشكل إجمالي، في عام ١٩٦٦، ستكون الإفراجات قد تعلقت بـ ١٦٠ ٥٩٠ ٣ جنيهًا.

ولابد أن تضاف إلى هذه المسألةِ التصفية الماليةُ للانتداب على فلسطين[٤٦] وهي تصفية قامت بها لندن بدءًا من ودائع في بنك انجلترا موجَّهة إلى تغطية العملة الفلسطينية وأرصدة فلسطينية تراكمت خلال الفترة السابقة (الموازين الاسترلينية الشهيرة). والحال أن الدول التي خلفت الانتداب (إسرائيل والأردن ومصر) إنما تقتسم ودائع التغطية في حين أن الموظفين السابقين، وبينهم نحو

٥٠٠٠ موظف عربي سابق، يحصلون على معاش يتناسب مع عدد الأقساط السنوية المدفوعة أثناء الخدمة. أمّا الأفراد الذين لهم حسابات بالجنيهات الفلسطينية في خارج إسرائيل فسرعان ما يجري الإفراج عن أرصدتهم في مستهل خمسينيات القرن العشرين.

وعلى المستوى الدولتي، حصلت إسرائيل على نحو ثلثي الاحتياطيات المالية للانتداب، وإن كانت قد تحملت مسئولية دفع المعاشات للموظفين السابقين الذين يقيمون على أراضيها. وبما أن الدولة العبرية قد انسحبت من منطقة الاسترليني، فإن الأفراد الإسرائيليين سوف يجري دفع مستحقاتهم بالعملة الإسرائيلية الجديدة التي تشهد انهيارًا سريعًا لقيمتها، وبالمقابل، سوف يجري دفع مستحقات الأفراد العرب بالجنيهات الاسترلينية، وهي عملة أكثر استقرارًا بكثير، وعلى صورة معاشات قامت الخزانة البريطانية بتسويتها.

وكانت هذه التصفية المالية مفيدة بشكل خاص لإسرائيل والأردن اللذين كانت مالياتهما مستنزفة غداة الحرب بينما كان من الصعب من الناحية العملية تحمل نفقات اللاَّجئين والمهاجرين. والحال أن دفع المعاشات والإفراج عن الحسابات في داخل إسرائيل كما في خارجها قد أعطيا زخمًا جديدًا للبورجوازية الفلسطينية الجريئة المشتّتة الآن في الدول المجاورة والتي تبدأ في لعب دورٍ محرِّكٍ في الاقتصاد البترولي لشبه الجزيرة العربية.

وبالنسبة لبلدان كالأردن وإسرائيل، تعد التمويلاتُ الخارجية المختلفة ذات أهمية حيوية. وهي قد تمثل الجانب الأعظم في ميزانية الدولة. وهكذا ففي الأردن، نجد أن تمويل الجيش الأردني من جانب بريطانيا العظمى ومساهمات الأنروا والمساعدة المدنية الأميركية (ما يسمى ببرنامج النقطة الرابعة) إنما تعد مسئولة حرفيًا عن حياة الدولة وجزء لا بأس به من المجتمع. وينطبق القول نفسه على إسرائيل التي تعتمد على المساعدة الأميركية على شكل منح وقروض ذات نسبة فائدة طفيفة كما تعتمد على المال الذي ترسله الطائفة اليهودية الأميركية وهو مال يتمتع بإعفاء ضريبي من جانب مصلحة الضرائب الأميركية، حيث إنه يُعتبر ذا طبيعة خيرية. ويذهب تقريرٌ أميركي إلى أنه في عام ١٩٥٣ تعتمد الميزانية الإسرائيلية بنسبة لا تقل عن ٧٥٪، إن لم يكن أكثر، على المساعدة الخارجية[٤٧]،

الأميركية أساسًا، كما يذهب هذا التقرير إلى أنه على الرغم من هذه المساعدة فـإن الاقتصاد الإسرائيلي يُعَدُّ على حافة الانهيار بـسبب عـبء الوصـول المـستمر لمهاجرين جدد.

ومنذ أن تأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية وهي تطرح نفسها كممثل لوحـدة ألمانيا في استمراريتها التاريخية[٤٨]. والحال أن دولة إسرائيل الجديدة إنما تمتنـع في البداية عن أي اتصال بألمانيا الجديدة، بيد أن عليها أن تفتح مع ذلك قنصلية في ميونخ للتعامل مع مسألة الأشخاص المشردين. ومع ذلك، فإن هذه القنصلية، التـي أُنشئت في عهد الحكم العسكري الأميركي، إنما تمتنع عن تقديم طلـب باعتمادهـا لدى السلطات الألمانية. وفي ١٩٥١ - ١٩٥٢، تسترد جمهورية ألمانيا الاتحاديـة مجمل سيادتها الخارجية. ويدرك أديناور تمامًا أن تطبيع الوضـع الألمـاني إنمـا يتحقق عبر إقامة علاقات مع الدولة العبرية. وقد أعرب، منذ عـام ١٩٤٩، عـن اعتزام بلاده دفع تعويضات. وفي عام ١٩٥٠، طرحت إسرائيل كشرطٍ جـوهريٍ التعويضَ عن الأضرار التي لحقت بيهود ألمانيا. والحال أن الحلفاء الغـربيين لـم يُبدوا، عند استشارتهم، أي اعتراض مبدئي، لكنهم يَبْدون قلقين من ضعف الاقتصاد الألماني في سياق الحرب الباردة. وهم يعزفون عن لعب دور الوسـيط. فتـصبح العلاقات المباشرة أمرًا حتميًا.

وقد جرت الاتصالات الأولى في أبريل/ نيسان ١٩٥١. وفـي ٢٧ سـبتمبر/ أيلول يلقي أديناور أمام البوندستاج بيانًا يعترف فيه بذنب ألمانيـا ويبـدو مـستعدًا للتفاوض من أجل التوصل إلى دفع تعويضات مادية قد تؤدي إلى تخفيـف وطـأة الماضي الأدبية. وتقبل إسرائيل تدشين عملية مفاوضات وسوف يجري تمثيل يهود الدياسبورا من جانب وفد يتألف من ممثلي منظماتهم الرئيسية. وهكذا يصبح ناحوم جولدمان المنسق بينهم وبين الحكومة الإسرائيلية.

وقد وافق بن جوريون على التفاوض من باب البراجماتية، وذلك بسبب الحالة الكارثية للاقتصاد الإسرائيلي، وبحكم ضرورة تعزيز الأواصـر مـع المعـسكر الغربي. ولابد من تبرير هذا التحول في الاتجاه أمام الرأي العام الإسرائيلي. ويتسم النقاش في الكنيست بعنف بالغ، مصحوب بتظاهرات في الشوارع. وباسم اليمـين، سوف يمضي بيجن إلى حد تشبيه حزب الماباي بالنازيين وتـشبيه الاتفـاق علـى

التفاوض بالإبادَة. بيد أن بن جوريون إنما ينعت بيجن بأنه فاشي مستعد لتنظيم انقلاب. وفي ٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢، يوافق الكنيست بأغلبية طفيفة على مبدأ المفاوضات.

وفي رؤية بن جوريون للعالم، يُعَدُّ دمارُ يهود أوروبا النتيجةَ الحتمية للحياة في الدياسپورا. ويقوده نفيُ الدياسپورا إلى إضفاء أهمية كبرى على المشروع الصهيوني وعلى إقامة الدولة. فيجري ربط سلسلة الأزمنة بممالك العصر القديم اليهودية مع وضع الحقبة الزمنية الطويلة بين هذه الممالك والدولة الجديدة بين قوسين. وهذا لا ينفي مكابدته الشخصية، لكن الزعيم الإسرائيلي يُسقط على العرب كراهيته للنازيين. وهو يعلن أمام اللجنة المركزية لحزبه أن الأمر يتعلق بعدم العيش من جديد في وضع الناجين من الهولوكوست، بعدم التعرض للذبح على أيدي العرب – النازيين. ويتحقق الربط في المشروع، عند دراسته، بمنح الجنسية الإسرائيلية لجميع قتلى الهولوكوست، بعد موتهم.

وفي المقابل، نجد أن بيجن، في بلاغته المنمَّقة، إنما يضع الإبادة في مركز نسق مرجعياته. فهو يضعها فوق الدولة ويضفي عليها القداسة بوصفها تجربة جماعية. لكن مقاربته تجئ مبكرة جدًا. ففي مستهل خمسينيات القرن العشرين، تنتمي الذكرى والمكابدة إلى المجال الفردي أساسًا. فيجري البكاء أَوَّلاً على اختفاء الأقارب والآباء. وفي الزمن الذي تدور فيه في أوروبا محاكمات مجرمي الحرب، لا يتعلق القانون الإسرائيلي لعام ١٩٥٠ ضد النازيين والمتعاونين معهم إلاَّ بمن يتضح فيما بعد أنهم كانوا يهودًا متعاونين مع الهولوكوست وتسنى لهم التسلل بين صفوف النازحين [من أوروبا] (خصوصًا من كانوا مساعدين – من بين السجناء– لرجال الشرطة الألمانية في معسكرات الاعتقال). وعلاوة على المصاعب التي يطرحها كونُ الأمر يتعلق بأحداث مضت وجرت خارج الدولة، تتكشف صعوبة إثبات ذنب تلك الحفنة من الأشخاص الذين يمكنهم التذرع بما سبق لهم أن تعرضوا له من ضغط رهيب. ويتعلق الأمر بالأحرى بقانونِ تطهيرِ يُـذَكِّرُ بالريبة التي يثيرها وجود الناجين (ما الذي فعلوه لكي يتمكنوا من النجاة ؟)، والمحاكم تتخذ موقف الرأفة بالأحرى، حيال الحالات الفردية التي توضح بؤس وهول الأوضاع التي عيشت.

وفي عام ١٩٥٣، تجري الموافقة على القانون الخاص بإحياء ذكرى الهولوكوست والبطولة والذي يشمل إنشاء نصب تذكاري ومركز للبحوث، ياد ڤاشيم. والهدف هو تأسيس تذكارٍ قوميٍّ لجميع قتلى الهولوكوست، في أورشليم، الموقع المركزي للهوية الإسرائيلية(٤٩). وسوف تكون مهمة المركز التذكاري جمع كل المعلومات الممكنة حول ضحايا الإبادة (القتلى، الجماعات التي اختفت، الأبطال، المقاتلين)، إلاَّ أنه لا يُشَارُ إلى الناجين. فهم يوضعون خارج التذكر، لأن هناك انعدامًا للثقة في شهاداتهم التي قد تهدد عملية إضفاء الطابع البطولي والتقديس وهي العملية التي سيكون المركز التذكاري محركًا لها ومرافقًا لها في آن واحد.

وتدوم المفاوضات حول التعويضات من مارس/ آذار إلى سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢. ويخوضها جولدمان باسم دولة إسرائيل كما باسم الدياسپورا. وهي مفاوضات صعبة بشكل خاص، لأنها تتصل في آن واحد بالمبلغ الذي يجب دفعه وطبيعة الدفع (نقدًا أم عينًا). ويستخدم جولدمان شتى أنواع الضغوط، بما في ذلك الضغوط الأميركية. وتعبر وزارة الخارجية الأميركية بالأحرى عن تحفظات، فمن شأن التعويضات أن تؤثر بشكل سلبي على إعادة بناء الاقتصاد الألماني وذلك بتحويل جزء من أموال خطة مارشال إلى إسرائيل. غير أن دبلوماسيين آخرين إنما يَبْدون على العكس من ذلك مهتمين: فقد يكون بالإمكان استخدام جزء من التعويضات في دفع تعويضات للاَّجئين الفلسطينيين ومن ثم الإسهام في تسوية مسألة فلسطين. وترفض ألمانيا أي ادعاء من جانب إسرائيل بأنها وريثة اليهود الذين اغتالهم النازيون ولا تتعهد إلاَّ بتغطية نفقات استيعاب وإعادة دمج الناجين من الهولوكوست. ويطالب الإسرائيليون بـ ٣٠٠٠ دولار لكلِّ فردٍ معنيٍّ، وعدد الأفراد المعنيين الإجمالي ٥٠٠٠٠٠ ، أي ١,٥ مليار دولار، لكن الألمان، والحسابات بأيديهم، إنما يقومون بخفض المبلغ.

ويجري عقد معاهدة التعويضات في ١٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢. فتتعهد جمهورية ألمانيا الاتحادية بدفع ٣,٤ مليار مارك، أي نحو ٨٢٠ مليون دولار على دفعات سنوية تتراوح ما بين ١٢ و١٤ دفعة. وسوف يتم الدفع عينًا على شكل سلع مصنوعة في ألمانيا، بنسبة نحو ٧٠%، وعلى شكل بترول، بنسبة ٣٠%. ويجب

لدولة إسرائيل أن تحصل على ٧٥٠ مليون دولار من الإجمالي، لكــن المنظمــات اليهودية الكبيرة التي تحصل على بقية المبلغ إنما تتعهد باستخدام حصتها في تغطية نفقاتها في إسرائيل. وهذه تعويضات جماعية. فقد حصل جولدمان من جهة أخرى على تعهد من ألمانيا بتعويض الضحايا عن خسائرهم المادية وعن جميع الأضرار الأخرى التي لحقت بهم. ويجري توقيع الاتفاق من جانب جولدمان وأديناور، لكــن إسرائيل ترفض إقامة أي علاقات دبلوماسية وسوف تتمسك رسميًّا بالاكتفاء بفــتح بعثة تجارية مهمتها تطبيق الاتفاق. وسوف يتطلب الأمر مع ذلك ستة شهور حتى يصدق البرلمان الألماني على المعاهدة.

وسوف يجري تطبيقها بحذافيرها. فسوف تقوم مؤسسة إسرائيلية تتبع الدولــة بتوجيه الطلبات وإعادة توزيع المنتجات وفق منطق السياسة التوجيهية الاشــتراكية المميزة لذلك الزمن. وسوف تلعب هذه التعويضات دورًا ملحوظًــا فــي التجهيــز الاقتصادي للبلد، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية.

والحال أن الناجين من الهولوكوست والمقيمين في إســرائيل، وبيــنهم يهــود ألمان كانوا قد هاجروا في ثلاثينيات القرن العشرين، إنما يحصلون على تعويضات فردية عن الممتلكات التي فقدوها (بشرط أن يقدموا وثائق تثبت ملكيتهم لها) كمــا عن الوظائف التي كان يمكن لهم الفوز بها (في هذه الحالة، يجب عليهم إثبــات أن الوضع الذي يحتلونه في إسرائيل أدنى من الوضع الذي كان يمكن لهم الفوز به في ألمانيا). وسوف يحصل نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص على تعويــضات تــساوي فــي المتوسط دخول سنة كاملة، وهو ما سوف يؤدي إلى تعزيز ملحوظ للفوارق بــين الأشكيناز والسيفارديين.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار جميع التعويضات التي جرى توزيعها في العــالم مع المعاشات واجبة الدفع حتى عام ٢٠٣٠ تقريبًا، فإننا نصل إلى مبلغ قدره ١٢٠ مليارًا من الماركات لستة ملايين من الضحايا، أي إلى مبلغ يتراوح بــين ٥ ٠٠٠ و١٠ ٠٠٠ دولارٍ للفرد الواحد من الضحايا. ولن تكون إسرائيل قــد حــصلت إلاَّ على نسبة ١٥% من الإجمالي، إلاَّ أنه صحيح أنها كانت أول مــن حــصل علــى تعويضات.

كما تلعب التعويضات الألمانية دورًا سيكولوچيًا ضخمًا في اللحظة التي تتدهور فيها العلاقات الإسرائيلية – السوفييتية تدهورًا خطيرًا. فقد رفضت موسكو بخشونةٍ المطالب الإسرائيلية بالتصريح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل. ففي التفكير الستاليني، نجد أن ما يُعَدُّ مقبولاً بالنسبة للديموقراطيات الشعبية لا يُعَدُّ مقبولاً بالنسبة للاتحاد السوفييتي حيث بناء الاشتراكية أكثر تقدمًا بكثير. وموجة التطهيرات الكبرى في ١٩٥١ – ١٩٥٢ في الديموقراطيات الشعبية تستهدف بشكل خاص الشيوعيين ذوي الأصل اليهودي والذين يجري اتهامهم بـ«الكوزموپوليتية» و«النزعة القومية اليهودية البورچوازية». وخلال محاكمة براغ المسماة بمحاكمة سلانسكي، في عام ١٩٥٢، نجد ١١ يهوديًا بين المتهمين الـ ١٤. ويجري الحديث عن مؤامرة «تيتوية – صهيونية – تروتسكية». وقد جرى اتهام الدبلوماسيين الإسرائيليين بالتواطؤ وبتنظيم أعمال تخريبية لصالح الولايات المتحدة. وطبيعي أن إسرائيل تحتج على ذلك بحدة، وهو ما لا يفعل بالنسبة للمسئولين السوفييت سوى تأكيد تواطؤ الدولة اليهودية مع الإمبريالية.

وفي الاتحاد السوفييتي، جرى إلقاء القبض على ١١٠ من المثقفين اليهود وإحالتهم سرًا إلى القضاء بتهمة التجسس لحساب الإمبريالية. ويجري حظر كل الثقافة اليهودية اليدِّيفونية والدينية. وفي ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٣، يتم الإعلان عن مؤامرة «ذوي البلاطي البيضاء»، أولئك الأطباء المتهمين بقتل عدد من كبار المسئولينِ السوفييت. وتسري شائعة بوجود خطة واسعة لترحيل يهود روسيا ولإبادتهم.

والحال أن اعتداءً على المفوضية الروسية في تل أبيب، في ٩ فبراير/ شباط ١٩٥٣، إنما يقود إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٢ فبراير/ شباط.

وموت ستالين، في ٥ مارس/ آذار ١٩٥٣، يضع حدًا للحملات المعادية للسامية. فيجري رد الاعتبار بسرعة للأطباء، وهو ما يشير إلى بداية نزع الستالينية.

قيادة الشرق الأوسط

يكمن أحد أسباب فشل مؤتمر باريس في السياق الذي انعقد فيه، فهو سياق واحدة من المواجهات الكبرى الأولى بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي المعاصرين. ففي إيران، يتوافق تأميم شركات البترول مع رحيل جميع الأخصائيين البريطانيين. وهكذا فإن معمل تكرير البترول في عبدان كان قد «ضاع» في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١. وتدعو الشركة الأنجلو – إيرانية إلى العون وتحصل على تأييد من جانب الشركات – الشقيقة الغربية الكبرى التي تنظِّم مقاطعةً للبترول الإيراني. والدول العربية المنتجة سلطتها محدودة على الشركات وهي بالأحرى سعيدة لحصولها بذلك على مزيد من العائدات عبر زيادة إنتاجها، لاسيما أنها عديمة الثقة تقليديًا بإيران، التي تعتبرها جارًا قويًا أكثر من اللازم (العراق، العربية السعودية).

وفي مصر، كانت حكومة النحاس باشا الوفدية قد تعهدت بإعادة التفاوض بشأن المعاهدة مع بريطانيا العظمى كما تعهدت بالتوصل إلى الجلاء الكامل للقوات البريطانية وبربط السودان بمصر (وحدة وادي النيل). ومنذ البداية، كان المأزق واضح المعالم. فالبريطانيون يتذرعون بحرب كوريا لكي يشدِّدوا على ضرورة الحفاظ على وجودهم العسكري ضمن إطار تحالف جديد يحمي مجمل الشرق الأوسط من التهديد الشيوعي. ويعلن المصريون استعدادهم لقبول وجودٍ عسكري بريطاني في وقت الحرب، وإن كان بشرط الجلاء في وقت السلم. ولا يؤدي عام من المفاوضات إلى أي شيء ملموس، ماعدا مشاعر المرارة المتزايدة من جانب المصريين الذين يشعرون، محقين، بأن محاوريهم يحتقرونهم. وتجري المماحكة حول نوعية الأفراد المكلَّفين بصون القاعدة في وقت السلم (هل سيكونون من المدنيين أم من العسكريين ؟) بل وحول وضعية هذه القاعدة نفسها (أهي مصرية أم بريطانية أم أنجلو – مصرية ؟). والحملة الانتخابية البريطانية تؤدي إلى التشدد في المواقف، حيث يعلن المحافظون الذين يقودهم ونستون تشرشل عن رغبتهم في الحفاظ على هيمنة بريطانيا العظمى على الشرق الأوسط بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ومن غير الوارد العمل على ضم مصر إلى حلف شمال الأطلسي. أمَّا المباحثات الرامية إلى العمل على ضم اليونان وتركيا إلى هذا الحلف فهي مازالت تدور. وترى لندن أن تركيا دولة من دول الشرق الأوسط يجب من ثم إلحاقها بالقيادة البريطانية الإقليمية. وتردُّ أنقره بأنها أوروبية وبأن من غير الوارد إبقاء قواعد عسكرية غربية على أراضيها ما لم تتمتع تركيا بالمساواة التامة مع الأعضاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي. وفي ربيع عام ١٩٥١، يتزحزح الغربيون عن موقفهم ويعطون موافقة مبدئية. ومن المستحيل أن تحظى مصر بهذه المعاملة نفسها.

وتتجه الحكومة العمالية البريطانية إلى تحرك جديد متعدد الأطراف. ففي مستهل صيف عام ١٩٥١، يجري الإعلان عن مشروع لقيادة الشرق الأوسط مع مشاركة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا والكومونويلث وكذلك مصر. وهكذا ستصبح السويس قاعدة «حليفة». وفي شهر أغسطس/ آب، تعطي الولايات المتحدة موافقة مبدئية. وفي سبتمبر/ أيلول، تبدأ المحادثات مع المعنيين الآخرين (فرنسا وتركيا). وفي تلك الأثناء، لا يخفي المصريون عزمهم على إلغاء المعاهدة من طرف واحد إذا لم تجر تلبية مطالبهم.

ويشعر البريطانيون بأنهم في مركز قوة. فهم يتمتعون بـ ٣٨ ٠٠٠ جندي (على عكس الـ ١٠ ٠٠٠ الذين نصت عليهم المعاهدة) في قاعدة السويس على مقربة نسبية من العاصمة المصرية. وهم هناك في مركز قوة أقوى بكثير من المركز الذي كانوا يتمتعون به في إيران.

وتأخذ بلورة المشروع وقتًا، ولو لمجرد تحديد اختصاصات القيادة المقبلة واختصاصات حلف شمال الأطلسي. ويطالب البريطانيون بقيادة كل البحر المتوسط ضمن إطار حلف شمال الأطلسي وضمن قيادة الشرق الأوسط في آن واحد، وهو ما يرفضه اليونانيون والأتراك بالنسبة لشرقي البحر المتوسط وترفضه فرنسا بالنسبة لغربي البحر المتوسط، ناهيك عن عزوف البحرية الأميركية عن أن تضع نفسها تحت إمرة البريطانيين. والتوصل إلى حلٍّ وسطٍ يرضي كبرياء جميع الأطراف إنما يأخذ وقتًا ثمينًا. وفي ٢٠ سبتمبر/ أيلول، يقبل حلف شمال الأطلسي رسميًّا انضمام اليونان وتركيا. وقد أدركت هذه الأخيرة أن الثمن الذين يجب عليها

دفعه هو مشاركتها في الدفاع عن الشرق الأوسط. وليس مما لا يسرها أن تجد نفسها في مركز قوة في الولايات السابقة للدولة العثمانية. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يجري الانتهاء من وضع نص مشترك بين مختلف المشاركين لعرضه على الحكومة المصرية. لكن الوقت كان قد تأخر لذلك. ففي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يستجيب البرلمان المصري لطلب الحكومة ويلغي معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد.

وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، ترفض حكومة القاهرة مقترحات الحلفاء. وتشن الصحافة المصرية هجومًا عنيفًا على تركيا. ويطالب البعض بتحالف مع الاتحاد السوفييتي. وتتعاقب تظاهرات التضامن مع مصر في جميع أرجاء العالم العربي. ويشعر الموالون للغرب بالحرج لاسيما أن مصر تشن حملة لثني الدول العربية الأخرى عن الانضمام إلى القيادة. واعتبارًا من ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، تتكاثر الصدامات بين المصريين والبريطانيين. ويُضربُ العمال في منطقة القناة. وفي أواخر الشهر، ينظِّمُ الفدائيون صفوفهم لخوض حرب عصابات ضد القوات البريطانية. وفي بريطانيا العظمى، يكسب المحافظون انتخابات ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١. ويرجع ونستون تشرشل إلى السلطة حيث يتولى أنتوني إيدن منصب وزير الخارجية. وتقوم الدول الغربية العظمى الثلاث بتنظيم «جبهة مشتركة» في مواجهة مصر. وتسعى فرنسا إلى الاستفادة من ذلك لكي تمد وحدة الفعل هذه إلى الشمال الأفريقي وإن كانت تتزعج من مخاطر تجذر الرأي العام العربي.

وقد تابعت الحكومة الإسرائيلية بانزعاجٍ كل هذه التطورات(٥٠). وخوفها الأول هو أن تقبل الحكومات العربية المقترحات الغربية، فهذا من شأنه أن يعني بالنسبة لهذه الحكومات إمكانية زيادة الضغوط على إسرائيل معزولة. وقد تتمنى الدولة العبرية المشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط، بيد أنها تصطدم باستحالة قيام تعاون عسكري بين بلدان تعد من الناحية الرسمية في حالة حرب فيما بينها. ثم إن هناك خطر الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه المشاركة بالنسبة ليهود أوروبا الشرقية ويهود الاتحاد السوفييتي. وقد بعث الاتحاد السوفييتي برسالة احتجاج إلى جميع المشاركين المحتملين في القيادة. وهكذا وجدت إسرائيل نفسها

وقد جرى تحذيرها من أن من شأن إقدامها على مشاركةٍ أن يُلحق ضررًا جسيمًا بالعلاقات الثنائية. وتفكر الحكومة بالأحرى في أن تجعل من إسرائيل شريكًا غير رسمي للأعضاء الغربيين في القيادة. وهكذا، ففي أكتوبر/ تشرين الأول، جرت إقامة تعاون سرِّي مع وكالة الاستخبارات المركزية(٥١). والحال أن چيمس أنجلتون، المسئول عن العلاقات مع إسرائيل، قد ذهب إلى هذه الأخيرة لكي يتفاوض على اتفاق بشأن تقاسم المعلومات الواردة من الكتلة الشرقية. وفي ذلك الزمن، كان اليهود وحدهم هم الذين ينجحون في اجتياز الستار الحديدي وكانت الإفادات التي يدلون بها تقدم معلومات ثمينة عن الحالة الفعلية للمجتمعات الشيوعية. ومن غير المعروف ما إذا كان هذا التعاون، السرِّي بالطبع، قد غذَّى أسطورة المؤامرة الصهيونية في الكتلة الشرقية الستالينية(٥٢). وبالمقابل، فإن فرع وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط، والذي توجد به شخصيات مثل كيرميت روزفيلت(٥٣)، كان يُعتبر معاديًا معاداةً صريحة لدولة إسرائيل. وقد حرَّك من جهة أخرى منظمات أميركية – عربية كانت تتخذ مواقف متشددة في هذا الصدد. ومع احتفاظ أنجلتون بالوظيفة الرئيسية المتمثلة في مكافحة التجسس، فإنه سوف يحتفظ تحت سلطته بالاتصال بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٧٤ وسوف يفرض عزلة كاملة عن فرع وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط(٥٤).

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢(٥٥)، يذهب تشرشل إلى واشنطون ويطلب إرسال قوات أميركية ثم فرنسية إلى السويس للتدليل بشكل رمزي على الرغبة في تحويل القيادة إلى واقع ملموس. والمشاركة التركية يهددها رفضُ أنقرة أن تجد نفسها تحت إمرة بريطانية، الأمر الذي يعد بمثابة اعتراف بالانتماء إلى الشرق الأوسط. أمَّا أن تكون أنقرة تحت إمرة أميركية، فهذا يعني أن تركيا جزء لا يتجزأ من أوروبا الغربية ... لكن الأميركيين يمتنعون، في خطوة تتميز بالحكمة، عن إرسال قوات إلى السويس، فهم لا يريدون التورط في الحمأة المصرية. وتصبح منطقة القناة ساحة حرب عصابات ضد القوات البريطانية. وفي ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢، يلجأ البريطانيون، وقد استبد بهم الغضب، إلى الهجوم على ثكنة للشرطة المصرية في الإسماعيلية. ويرفض المدافعون عن الثكنة

الاستسلام، فيؤدي الهجوم إلى مصرع ٦٤ مصريًا. وفي اليوم التالي، تُضربُ الشرطة في القاهرة بينما تنحط تظاهرة احتجاجية لتصبح شغبًا مضادًا للغرب. فيجري حرق الممتلكات الغربية. وتصل حصيلة «حريق القاهرة» إلى ٢٦ قتيلاً غربيًا، بينهم ١٧ أوروبيًا بينهم ١٢ بريطانيًا. وتنجح الحكومة المصرية في استعادة النظام، ثم يقيل الملكُ فاروق الحكومة الوفدية ويعطل الحياة النيابية. ويعقب ذلك انعدام قوي للاستقرار الحكومي في الشهور التالية.

وتبدو القطيعة نهائية مع مصر. والبريطانيون لا يحوزون الإمكانات البشرية الضرورية لاحتلال القاهرة بصورة مقيمة والأميركيون يثنونهم عن ذلك. ويستتب النظام من جديد، لفترة، لكن مصر تكف عن أن تبدو كشريك مناسب. وفي فبراير/ شباط ١٩٥٢، تنضم اليونان وتركيا إلى حلف شمال الأطلسي. وتحاول بريطانيا العظمى إعادة طرح مشروعها الذي أخذ الآن اسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (بالإنجليزية: MEDO)، لكن المشروع لم يعد يهم أحدًا. وتجرجر المسألة خطاها بضعة شهور أخرى قبل أن يتم دفنها بصورة نهائية.

وقد أدى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي إلى إدخال تعديل على الوضع الچيوسياسي. فالبلد يملك الموارد البشرية الضرورية لمواجهة الاتحاد السوڤييتي شريطة أن يزوده الغربيون بالتسليح الضروري. والحال أن معركة وقف الهجوم السوڤييتي من شأنها أن تدور بشكل مباشر على الأراضي التركية، وليس في البلدان العربية. فتفقد قاعدة السويس أهميتها الاستراتيجية وتتناقص قوة نفوذ البريطانيين.

وقد طلبت الدول الغربية العظمى من إسرائيل عدم طرح مسألة حرية المرور في قناة السويس كي لا يتفاقم الوضع. وقبل الإسرائيليون ذلك على مضض، لكنهم يعلنون في مستهل عام ١٩٥٢ استعدادهم لاستعادة حرية الحركة والفعل. غير أنهم يقبلون الانتظار. ومن ثم فإنهم لا يقومون إلاَّ في ٢٨ يوليو/ تموز ١٩٥٢ بإرسال مذكرة احتجاج بشأن عدم تطبيق القرار الصادر في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٥١.

وخلال هذه الفترة كلها، حدَّ المصريون من وجودهم على خط الهدنة، وذلك لعدم رغبتهم في أن يجدوا جزءًا مهمًا من جيشهم معزولاً عن بقية البلد بقاعدة

السويس البريطانية. وهم يفتقرون إلى الإمكانات اللازمة للسيطرة على التسللات التي تنطلق من قطاع غزة. غير أن الإسرائيليين يريدون إرغامهم على التعاون. فيشنون غارة انتقامية عنيفة، في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١، في محيط غزة، هادمين عدة دزينات من البيوت وقاتلين عدة عشرات من الأشخاص[٥٦]. فتجري محاولة لاستهلال التعاون في أوائل عام ١٩٥٢. لكنها لا تؤدي إلى نتائج ملموسة. ويوضح المصريون أن من المستحيل عليهم السيطرة على قطاع مزدحم جدًّا بالسكان كقطاع غزة. فيُردُّ عليهم الإسرائيليون بأنهم ليس أمامهم إلاَّ أن ينقلوا اللاَّجئين إلى جهة الصحراء الغربية، على مقربة من ليبيا، وهو ما يُرَدُّ عليه بأن هذا مستحيل لأسباب سياسية.

وقد جرت بعض الاتصالات في أوروبا بين مسئولين مصريين من مختلف الاتجاهات وممثلين إسرائيليين. بيد أنها لا تسفر عن شيء ويرى الإسرائيليون فيها، محقين على الأرجح، رغبة مصرية في تهدئة اللعبة خلال المواجهة الكبرى مع البريطانيين.

وتنحل الأزمة السياسية المصرية في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ مع استيلاء الضباط الأحرار على السلطة وتنازل الملك فاروق عن العرش في ٢٦ يوليو/ تموز. ويشتبه المعاصرون بوجود بصمة في الانقلاب لنشاطاتٍ سرِّيةٍ أميركية تمضي في اتجاه إقامة أنظمة سياسية سلطوية وإصلاحية تربط بلدانها بالغرب مع قيامها بالإصلاحات الاجتماعية الضرورية. وبعد ذلك ببضع سنوات، سوف يتفاخر بعض العملاء السابقين لوكالة الاستخبارات المركزية بأنهم قد نظموا ما حدث تحت قيادة كيرميت روزفيلت. لكن الواقع أكثر تعقيدًا لأن الجماعات السرِّيةَ للضباط قد تشكلت منذ مستهل أربعينيات القرن العشرين، إلاَّ أن من الصحيح أن جماعة عبد الناصر قد اتصلت بالأميركيين قبيل الاستيلاء على السلطة سعيًا إلى الاطمئنان إلى تعاطفهم أو على الأقل حيادهم. والهدف الأول هو إقناع واشنطون بثني لندن عن التدخل في نهاية الأمر لنجدة الملكية.

ومنذ انتهاء الحرب، كان بن جوريون يخشى من ظهور مصطفى كمال [أتاتورك] عربي من شأنه أن يقوم بتنظيم النضال ضد إسرائيل. ولم تكن حكومته تكن غير القليل من التعاطفات مع نظام الملك فاروق الذي أبدى، رسميًّا على

الأقل، تشدُدًا قويًا حيال الدولة العبرية[٥٧]. والحال أن وصول عسكريين إلى السلطة ممن كان رصيدهم الأدبي الرئيسي هو مشاركتهم في حرب ١٩٤٨ لم يكن ينطوي على أي شيء مشجِّع. وضرورة تعزيز السلطة الجديدة لمواقعها إنما تؤدي إلى إرجاء آخر لحلٍ مسألة حرية المرور في قناة السويس. وعلى المستوى العلني، تدعو الحكومةُ الإسرائيليةُ السلطة المصرية الجديدة إلى السير في درب المفاوضات، لكن الرد المتوقع من القاهرة هو التساؤل عما إذا كان الإسرائيليون ينوون تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

ومع ذلك، نجد في الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ أن الضباط الأحرار، سعيًا منهم على الأرجح إلى كسب الوقت، سوف يقبلون إجراء محادثات سرِّية عن طريق رسلٍ على اتصال بالطرفين[٥٨]، ووسطاء متطوعين يحاولون القيام بأعمال تدل على حسن النية. وتلك حالة ريتشارد كروسمان، النائب العمالي الذي لعب دورًا مهمًا في اللجنة الأنجلو – أميركية عام ١٩٤٦، والذي يقترح لقاءً مع بن جوريون. كما يحاول ناحوم جولدمان القيام بديبلوماسيته الموازية الخاصة سعيًا إلى التوصل إلى تسوية سلمية. ولا تؤدي هذه المبادرات إلى أي شيء ملموس. كما جرت اتصالات سرية في باريس ونيويورك بين ديبلوماسيين مصريين وإسرائيليين. والرسالة التي يجري إرسالها عمومًا هي أن مصر تعطي أولوية مطلقة لجلاء البريطانيين عن قاعدة السويس وأنها سوف تُقَدِّرُ قيام إسرائيل بتحرك في هذا الاتجاه لدى الأميركيين. وفي اللحظة المباشرة، لا يمكنها أن تتعهد إلاَّ بأن تخفف من طرفٍ خفيٍّ مراقبة السلع المتجهة إلى إسرائيل والمارَّة عبر قناة السويس. ولن يتم تناول بقية العمليات إلاَّ بعد الجلاء. وبعد بضعة شهور، ترى الحكومة الإسرائيلية أن مصر لا تسعى إلاَّ إلى كسب الوقت وتعزيز وضعها، خاصة على المستويين العسكري والاقتصادي.

وقد خاض المصريون والسوريون حملة نشطة لشجب الاتفاق الخاص بالتعويضات والمعقود مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، الأمر الذي أزعج الألمان كثيرًا، فهم يرغبون في أن يكون لهم وجود في الأسواق العربية. والحجة التي يجري طرحها، بين حجج أخرى، هي أن مبلغ التعويضات السنوي يساوي مجمل الميزانية السورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختلال ملحوظ لتوازن

القوى. وعلى الرغم من أنف الإسرائيليين، نجد أن الجمهورية الاتحادية، وقد انزعجت [من هذه الحملة]، تنخرط في سياسة وجودٍ وتعاونٍ اقتصادي في البلدان العربية.

ثم إن الحزم السافر من جانب العسكريين السوريين الموجودين في السلطة إنما يعد مثلاً مزعجًا بالأحرى، لاسيما أنهم يتمتعون بتأييد معلنٍ من جانب الولايات المتحدة.

المفاوضات الإسرائيلية – السورية(٥٩)

في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١، يبلغ النزاع بين العسكريين والمدنيين ذروته في سوريا. وفي أواخر الشهر، يستولي الشيشكلي على مجمل السلطة ويفرض ديكتاتورية عسكرية مقبولة تمامًا بالأحرى من جانب الغربيين المنزعجين من جاذبية الدعوة إلى الحياد في صفوف الطبقة السياسية السورية. والحال أن «رجل» سوريا «القوي» إنما يبدو مهتمًّا بقيادة الشرق الأوسط وبتزويده بأسلحة غربية (وليس فقط فرنسية). ويتحدث النظام الجديد عن تقسيم للمنطقة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا ؛ بحيث يشكل نهر الأردن والبحيرات الحدود الجديدة. وهذا هدف وطني سوري حقيقي. فالسوريون يرون أن الفرنسيين قد ضحوا بمصالحهم خلال المفاوضات الخاصة بتحديد الحدود بين الانتدابين، وذلك لصالح لبنان الذي تمكن من الاحتفاظ بمجمل حوض الليطاني. وهم يتذكرون أن ولاية دمشق العثمانية كانت تمتد إلى نهر الأردن وإلى بحيرة طبرية وأن هذا القطاع قد جرى انتزاعه من سوريا دون وجه حق(٦٠).

وخلال الشطر الأول من عام ١٩٥٢، يواصل النظام السوري الذي يقوده الشيشكلي الدعوة إلى تقسيمٍ للمنطقة منزوعة السلاح. وللفوز بتأييد من جانب الغربيين، يتحدث مع الأنروا عن إمكانية توطين عدة مئات آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الإضافيين في سوريا توطينًا نهائيًّا(٦١)، وذلك لعدم التمكن من التوصل إلى تسوية سلمية ؛ لكنه يقترح حالة «عدم حرب» مع إسرائيل. وترى الولايات المتحدة أن الديكتاتورية السورية تمثل حكومة تقدمية ومستقرة مؤاتية للمصالح الغربية. ويجب دعمها، لكن المقترحات الخاصة بشحنات الأسلحة والتي عرضها

الأميركيون إنما تعد دون مستوى الطلبات السورية ولا تقضي المفاوضات إلاَّ إلى مأزق. وبالمقابل، تواصل فرنسا إرسال شحناتها كما يرسل البريطانيون طائرات.

وسعيًا من جانب السوريين إلى إبداء حسن نواياهم، فإنهم يقبلون عقد اجتماعات «غير رسمية» للجنة الهدنة، أي دون دورٍ فاعلٍ من جانب مراقبي منظمة الأمم المتحدة. وجدول الأعمال هو تسوية المشكلات العادية كتبادل الأسرى والتراشق بالطلقات وحرية حركة السكان العرب في المنطقة منزوعة السلاح. والمناخ العام جيد بالأحرى والشئون الجارية تتم تسويتها وديًّا. ثم يرتسم نزاع جديد. فالسوريون يطالبون بحق الصيد في بحيرة طبرية، وهو ما يرفض الإسرائيليون الاعتراف لهم به. والمسألة معقدة. فالحدود الدولية التي قررتها الاتفاقات الفرنسية – البريطانية تتجاوز الضفة الشرقية للبحيرة بعشرة أمتار. وبما أن مستوى البحيرة متغير بحسب الفصول ومنسوب المياه، فإن الحدود إنما تُعتبر متحركة بحكم طبيعة الأمور. وإذا كانت البحيرة قد انتمت كلها إلى فلسطين عهد الانتداب، فإن السكان السوريين المجاورين قد تمتعوا بعدد معين من حقوق الاستخدام. والمسألة الأولى هي ما إذا كان الشريط الذي يبلغ عرضه ١٠ أمتار يشكل جزءًا من المنطقة منزوعة السلاح. وقد حسمت لجنة الهدنة المسألة بنفي ذلك، وإن كانت قد أشارت إلى أن هذا الشريط محكوم بالبنود المتعلقة بالمنطقة التي يجوز أن توجد فيها أسلحة «دفاعية» فقط، وهو ما يمنع الإسرائيليين من الناحية العملية من أن تكون لهم قوات فيها.

ويستفيد السوريون من الاجتماعات لكي يتناولوا مسألة اقتسام المنطقة منزوعة السلاح. ومن ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٢ إلى ٢٧ مايو/ أيَّار ١٩٥٣، تنعقد عشرة اجتماعات سرِّية بين الطرفين. والكولونيل تاكسيز، رئيس لجنة الهدنة، يلعب دور الوسيط قبل أن يحل محله ڤيچييه، مفاوض اتفاقية الهدنة.

وما يفكر فيه الإسرائيليون هو التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية أو التوصل على الأقل إلى ميثاق عدم اعتداء، في حين أن السوريين يريدون إبقاء هذا الميثاق عند المضمون «اللاَّسياسي» لاتفاقية الهدنة. فهم لا يمكنهم المضي إلى ما هو أبعد من تعايشٍ مع إسرائيل. ثم إن محادثات غير رسمية، لا تُلزمُ أحدًا، إنما تتصل باقتسامٍ لاحقٍ للمنطقة منزوعة السلاح. ويبدو السوريون مستعدين للتنازل

عن مجمل القطاع الشمالي قرب خطٍ محاذٍ لنهر الأردن وبحيرة طبرية، بما يؤدي إلى ترك كل القطاع الجنوبي لسوريا. ويتمسك الإسرائيليون بالحدود الدولية. والمحادثات دعوبة وفي لحظة معينة يحدث اقتراب من التوصل إلى اتفاق. والحال أن دايان، الذي يقود الوفد الإسرائيلي في أحد الأوقات، إنما يرى أن التحرك ليس في اتجاه تسوية عامة. وهو يقوم بالأحرى بتشبيه ما يجري بتسوية تتعلق باقتسام الممتلكات على أثر طلاق(٦٢).

ويقترح الإسرائيليون تقسيمًا على أساس المواقع التي يسيطر عليها كل طرف في الساحة بينما يستند السوريون إلى ملكية الأرض، فهذه فكرة أفيد لهم بشكل واضح. وهم يرفضون أي تعويض نقدي عن الأراضي العربية التي صادرها الإسرائيليون ويطالبون بمساواة في المساحة محل التبادل الذي قد يتعلق في نهاية المطاف بقطاعات خارج المنطقة منزوعة السلاح. وبالمقابل، فإنهم يبدون متساهلين في موضوع استئناف أعمال تحويل مجرى المياه وحول استغلالهم لمياه نهر الأردن على أن يكون مقتصرًا على مستواه الحالي بالإضافة إلى نسبة ١٠%، أي من زاوية احتياجات السكان المحليين لا أكثر. والحال أن عدم وجود محضر مقبول من جانب الطرفين إنما يعقد الوضع، إذ أن بوسع كل طرف أن يفهم التعهدات المتخذة فهمًا مختلفًا.

ونصل إلى اقتراح يحدد الحدود الجديدة على بعد متر واحد من خط مياه البحيرتين والنهر (في مقابل ١٠ أمتار بالنسبة للحدود الدولية السابقة في بعض القطاعات). وبالمقابل، نصل إلى اتفاق الطرفين على حقوق الصيد السورية في بحيرة طبرية. وبعد ٢٧ مايو/ أيّار ١٩٥٣، يجري تعليق الاجتماعات، والسبب المعلن رسميًّا هو اعتبارات ذات طابع إجرائي.

والحاصل أن فشل المفاوضات إنما يستند في التحليل الأخير إلى عدم قدرة الطرفين على قبول ثمنها، وهو، بالنسبة للإسرائيليين، التخلي عن الوصول الذي يطالبون به إلى جزء من الموارد المائية ضمن إطارِ مجردِ حفاظٍ على اتفاق الهدنة و، بالنسبة للسوريين، عقد اتفاقٍ يترك للإسرائيليين الجزء الأكبر من المنطقة منزوعة السلاح، وهذا في حين أن التوتر يتزايد بشكل متصل على خطوط الهدنة المصرية – الإسرائيلية والأردنية – الإسرائيلية وفي حين أن سوريا تبقى رهان النزاعات العربية – العربية، ومن هنا تجذر الخطابات السياسية.

العلاقات الإسرائيلية – الأردنية

في الأردن، يبدو أن المسألة الخاصة بالأسرة المالكة تجد تسوية لها في سبتمبر/ أيلول ١٩٥١، لدى عودة طلال من سويسرا، حيث تلقى علاجًا طبيًّا، لكي يتولى وظائفه الملكية[٦٣]. وهكذا يجري استبعاد إمكانية اتحاد بين الأردن والعراق. والحال أن الملك الجديد، الذي كانت خلافاته مع أبيه معروفة للجميع، إنما يفوز بالشعبية على الفور، خاصة في صفوف فلسطينيي المملكة. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢، يُزَوَّدُ الأردن بالدستور الأكثر ليبرالية في تاريخه. فيجري ضمان الحريات العامة ويحصل مجلس الأمة على الحق في إقالة الحكومة بأغلبية ثلثي أصوات النواب. وتبقى الصلاحيات الملكية والحكومية سائدة. ويظهر أبو الهدى بوصفه الرجل القوي في البلد. وهو ينتهج سياسة توافقٍ مع الدول العربية الأخرى وينخرط في عمليةِ مصالحةٍ مع العربية السعودية. ويسمح التخلي عن مشروع سوريا الكبرى بتخفيف التوترات مع حكومة دمشق. ويتجدد قبول توافق الآراء العربي في اعتماد ميثاق الأمن الجماعي العربي. كما يرفض الأردن إرسال عمال للحلول محل العمال المصريين المضربين في قاعدة السويس.

ومن الناحية الظاهرية، تمتنع الحكومة عن أي اتفاق مع الدولة العبرية. وانحيازها إلى مواقف جامعة الدول العربية يزعج الحكومة الإسرائيلية التي تخشى من أن تدعم الحكومةُ الأردنية خطة تدويل القدس، ومن هنا استئناف المحادثات السرِّية. والحال أن أحمد طوقان، وهو شخصية فلسطينية مهمة مارست وظائف وزارية وتتولى المسئولية عن لجنة الهدنة، إنما يُعْهَدُ إليه بإجراء الاتصالات في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١. وهو يقوم بطمأنة الإسرائيليين فيما يتعلق بمسألة تدويل القدس والاتحاد مع العراق.

وفي اللحظة المباشرة، يهدف التعاون الجديد إلى تهدئة التوترات على خط الهدنة. ففي أواخر عام ١٩٥١، وصل الأمر إلى حد مصرع شخص واحد يوميًّا على أثر التسللات والعمليات الانتقامية. وبعد اغتصاب وقتل صبية يهودية في ضاحية القدس، تؤدي غارة إسرائيلية، في ليلة ٦ – ٧ يناير/ كانون الثاني (عيد الميلاد لدى الأرثوذكس)، إلى سقوط ٦ قتلى، بينهم سيدتان وطفلان في أسرةٍ يُفترض أنها أسرة أحد مرتكبي جريمة القتل[٦٤]. وقد تُركت منشورات مخطوطة

بالعربية قرب الضحايا تحذر من أن «ما فعلناه هو الجزاء عن هذه الجريمة الشنعاء. فالمجرمون لن يفلتوا أبدًا من العقاب. ولدينا لهم دومًا ما يكفي من السهام في جعبتنا»(×).

وتكاثر الأعمال من هذا النوع يستتبع ردَّ فعلٍ قويًّا من جانب الأميركيين والبريطانيين لدى الطرفين. وبالنسبة لمجمل عام ١٩٥٢، سقط ٣٣ إسرائيليًّا قتلى على أيدي متسللين، بينهم ٢٨ سقطوا قتلى على امتداد الحدود الأردنية. ويجب أن نضيف إلى ذلك ٢٧ جنديًّا لقوا المصير نفسه في صدامات مع القوات الأردنية. أمَّا الإسرائيليون فقد قتلوا ٤٠٠ متسلل وأسروا ٢٠٠٠ من المتسللين(٦٥).

ويتم عقد اتفاق في فبراير/ شباط ١٩٥٢ في لجنة الهدنة. ويتعهد القادة الميدانيون بالتعاون لوضع حدٍّ للتسللات ولأعمال العنف. ويصدر جلوب تعليمات صارمة إلى الفيلق العربي في هذا الصدد وإن كان يمتنع عن وضعه في وضع حراسة استاتيكية على طول خطوط الهدنة.

ويمضي طوقان إلى حد اقتراح تبادلات للأراضي في صالح كل من الطرفين. والحال أن الإسرائيليين، المرتابين، إنما يُبدون اهتمامهم بالاقتراح مع ذلك. وعندما تنتشر الشائعة بقرب التوصل إلى اتفاق، يتظاهر الفلسطينيون في الضفة الغربية. فينفي أبو الهدى وجود أي اتفاق بينما يستقيل طوقان.

وفي ربيع عام ١٩٥٢، تنطرح مسألة الأسرة المالكة من جديد. فطلال يُبدي علامات جسيمة لانعدام الاستقرار العقلي، فيتعدى بعنف على زوجته وأطفاله. فيجري نقل الملك إلى أوروبا لتلقي العلاج في أواخر مايو/ أيَّار. ويدور حديث عن أنه مصاب بالبارانويا أو انفصام الشخصية. وبما أن الملك يرفض التنازل عن العرش، فإنه يجري تكوين مجلس عرش ليحل محله خلال فترة غيابه. ويعيد الفرع العراقي للهاشميين طرح مسألة الاتحاد ويتهم رئيسَ الوزراء بالتواطؤ مع إسرائيل. ويعيد أبو الهدى الملكَ إلى عَمَّان في مستهل يوليو/ تموز. ويجري الحديث عن إمكانية علاجه في مصر، لكن انقلاب الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو/ تموز يعرقل هذا الحل. ويفكر بعض العسكريين في استخدام طلال ضد رئيس وزرائه. لكن هذا الأخير يستبقهم، ويتوصل، في ١١ أغسطس/ آب ١٩٥٢، إلى خلع الملك لصالح

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ابنه حسين مع مجلس وصاية إلى حين بلوغه سن الرشد. فيجري إرسال طلال إلى مصر ليستريح فيها. وبعد عام من ذلك، يجري إرساله إلى اسطنبول للاستقرار بها بصورة نهائية حيث سيموت في ٨ يوليو/ تموز ١٩٨٢.

ويحاول أبو الهدى فرض سلطته، لكن البرلمان ينازع خياراته. وبما أن مجلس الوصاية يرفض حل البرلمان، فإن الرجل ينخرط في اختبار للقوة ضد المعارضة، التي تتألف في معظمها من فلسطينيين، الأمر الذي يؤدي إلى عدد معين من القلاقل. على أنه يحتفظ بسلطته إلى حين تنصيب حسين الشاب ملكًا (عند بلوغه الثامنة عشرة من العمر بالأعوام القمرية)، في ٢ مايو/ أيار ١٩٥٣.

واعتبارًا من مايو/ أيار ١٩٥٢، يُلاَحَظُ انبعاثٌ قوي لأعمال العنف بين الإسرائيليين والأردنيين، وهو انبعاث يرتبط جزئيًا بموسم الحصاد. وفي يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز، يسقط ١٥ إسرائيليًا و١٦ متسللاً قتلى.

والحادث الأكثر جسامة، وإن كان أقل دموية، إنما يقع بشأن الجيب الإسرائيلي في جبل سكوبس والذي يشمل قرية العيساوية العربية والذي يعد من الناحية الرسمية منزوع السلاح. فإلى ذلك الحين، كانت حدود الجيب محدَّدة وفق خارطة مؤرخة في ٢١ يوليو/ تموز ١٩٤٨ وقَّعَ عليها بالأحرف الأولى مراقبُ منظمة الأمم المتحدة والمندوب الأردني. وفي أبريل/ نيسان ١٩٥٢، يُخرِجُ الإسرائيليون خارطة جديدة مؤرخة في ٧ يوليو/ تموز ١٩٤٨، مُوَقَّعَةً بالأحرف الأولى من جانب المراقب نفسه فقط وتمنح القطاع الإسرائيلي اتساعًا أكبر (لم يوقع بالأحرف الأولى على أي من الخارطتين مندوبٌ إسرائيلي). وعلى أساس الوثيقة الثانية، يقومون بتوسيع حدودهم على الجبل، الأمر الذي يؤدي إلى توتر قوي مع الأردن الذي يستند إلى خارطة ٢١ يوليو/ تموز التي تحظى وحدها بالاعتراف من جانب المراقبين.

ويزعم الإسرائيليون أن الجيب يشكل جزءًا من ترابهم القومي، وهو ما يعترض عليه الأردنيون. وبموجب اتفاق ٧ يوليو/ تموز ١٩٤٨، يجري التصريح لقافلتين شهريًا بالوصول إلى هناك لتزويد الجيب بالمؤن ؛ بيد أن من المحظور نقل عتاد عسكري إليه. ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٠، يقوم مراقبو منظمة الأمم المتحدة بتفتيش القافلة بحضور مراقبين إسرائيليين اثنين ومراقبين أردنيين اثنين.

وفي ٤ يونيو/ حزيران ١٩٥٢[٦٦]، يرى أحد مراقبي منظمة الأمم المتحدة أن واحدًا من البراميل السبعة المقرر نقلها يبدو أن وزنه أثقل من وزن البراميل الأخرى فيرى وجوب فتحه وفحصه. وعلى الفور، يقوم الإسرائيليون بسحبه من القافلة ويرفضون المراقبة. ويتم الاحتفاظ مؤقتًا بالبرميل موضوع النزاع في مقر لجنة الهدنة عند بوابة ماندلباوم. ويطالب الإسرائيليون برد هذه «الملكية الإسرائيلية الموجودة في أرض إسرائيلية»، وهو ما يرفضه مراقبو منظمة الأمم المتحدة. والحال أن رئيسهم، الجنرال رايلي، الموجود آنذاك في نيويورك، إنما يتمهل في اتخاذ قرار بينما يطالب الأردنيون بفحص البرميل قبل رده إلى الإسرائيليين. وفي تلك الأثناء، يحفر الإسرائيليون خنادق في القطاع الذي يُعدُّ من الناحية النظرية منزوع السلاح. وهم يحتجون على رغبة مراقبي منظمة الأمم المتحدة في استقدام القناصل العموم الموجودين في مواقعهم في القدس لكي يكونوا شهودًا خلال فحص البرميل. فهم يرون أن هذا تدخل يتجاوز اختصاصات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومن شأنه إقحام دول أجنبية في المسألة[٦٧].

أمَّا القافلة التالية، في ١٨ يونيو/ حزيران، فهي تمر دون وقوع حوادث. وفي يوم ١٩، يقرر المراقبون فتح البرميل في اليوم التالي في حضور جميع الأطراف. وفي اليوم المذكور، تحتل الشرطة العسكرية الإسرائيلية بالقوة مقر اللجنة وتمنع المراقبين من الدخول إليه.

ويرجع رايلي في ٤ يوليو/ تموز ويتولى إدارة الملف بشكل مباشر. وفي ١٠ يوليو/ تموز، ينهمك في مهزلةِ تفتيشٍ صوري: «لقد تمثل التفتيش في معاينةٍ تمت بمساعدة قضيب معدني (مثلما كان ذلك قد حدث صباح ٤ يونيو/ حزيران) استنتجَ منها أن البرميل يحتوي على شيءٍ آخر. وبعد إعلان هذه المعاينة، أعلن الجنرال أنه «بما أن البرميل يحتوي مادةً غير المازوت، فإنه لا يسمح بوصوله إلى جبل سكوبس»، ثم سلَّم البرميل إلى الإسرائيليين الذين سارعوا إلى حملة مبتعدين».

ويرجع تساهل رايلي إلى خوفه من أن يفتعل الإسرائيليون حادثًا يسمح لهم بالاستيلاء بالقوة على جبل سكوبس. وموقفه يستثير احتجاجات حامية من جانب الأردنيين، الذين يرفضون من الآن فصاعدًا مقابلته ويجرِّدونه من ثقة مرءوسيه به. وتتهمه الصحافة العربية بخيانة واجباته لمصلحة إسرائيل. وأنور نسيبه[٦٨]،

خلف أحمد طوقان، يتخذ موقفًا أكثر جذرية بكثير من سلفه ويرفض أي تعاون مباشر مع الإسرائيليين. وهو يؤكد أن رايلي يغتفر التعديات الإسرائيلية في قطاع جبل سكوبس. ومن جهة أخرى، يحاول الأردنيون الحد من التسللات.

وفي الشطر الثاني من يوليو/ تموز، قُتِلَ ٥ عمال إسرائيليين في النقب على أيدي قُطَّاعِ طرقٍ. فيلقي الإسرائيليون المسئولية عن هذا الحادث على الأردن. ورايلي لا يوافقهم على ذلك، مستندًا إلى عدم وجود أدلة. فتنهال عليه الشتائم من جانب الصحافة الإسرائيلية هذه المرة.

وفي الخريف، يظل التوتر قويًا في قطاع جبل سكوبس وإن كانت القوافل تمر دون حوادث. والحال أن رايلي، وقد أصابه الانزعاج، إنما يطلبُ تدخلاً من جانب ممثلي الدول الموقعة على التصريح الثلاثي في تل أبيب بهدف كسب اعتراف هذه الدول بسلطة منظَّمة الأمم المتحدة على الجيب، فيجابُ إلى طلبه[٦٩]. ويَردُّ الإسرائيليون بأن الأردن مذنب لأنه يرفض إعادة سير العمل الطبيعي لمؤسسات الجبل (الجامعة والمستشفى). ومع ذلك، يقوم الإسرائيليون، في نوفمبر/ تشرين الثاني، بتخفيض حجم «قوات الشرطة» التابعة لهم والموجودة في الجبل[٧٠]. ويبدو الأردنيون مستعدين للعب اللعبة. فتجري الاستعاضة عن نسيبه بفلسطينيٍ آخر، هو عزمي النشاشيبي، الأقل جذرية في التعبير عن مواقفه. ومن جديد، تستأنف اللجنة سعيها إلى تسوية عدد معين من المنازعات الطفيفة.

لكن التهدئة لا تدوم طويلاً. ففي ليلة ١٢ – ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، تعترض داورية أردنية سبيل قوة إسرائيلية على مقربة من الجبل. فينسحب الإسرائيليون إلى جهتهم على خط الهدنة، وإن كانوا يتركون في الساحة بعض صناديق القذائف والذخائر المختلفة التي من الواضح أنها كانت مرسلة إلى جيب سكوبس. فتُدِينُ اللجنةُ المشتركةُ الإسرائيليين، الذين يقررون عدم المشاركة في أعمالها. وهم يزعمون غير مازحين أن الرجال الذين جرى اعتراض سبيلهم كانوا «متسللين» نهبوا مستودعًا للأسلحة الإسرائيلية.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٥٣، يظل التوتر قويًا كذلكِ على طول خط الهدنة الأردني – الإسرائيلي، حيث يُكثر كل طرف من الطرفين من الاتهامات ضد الطرف الآخر، وهي اتهامات غالبًا ما تستند إلى ما يبررها. وتعلن السلطات

الإسرائيلية أن العسكريين ورجال الشرطة الإسرائيليين سوف يطلقون النار فورًا على أي تحرك مشبوه[٧١]. وهي تريد الضغط على عمَّان لكي تتوصل إلى تدشين مفاوضات. فيقبل الأردنيون ثم يرفضون الاقتراح على أثر غارتين جويتين إسرائيليتين على قرى عربية. وفي لجنة الهدنة، يطالب الإسرائيليون بحق مطاردة قُطَّاع الطرق العرب في داخل الأرض الأردنية. ويعزز الأردنيون وجودهم العسكري.

ويتعين على مراقبي منظمة الأمم المتحدة اتخاذ موقف متوازن، لكنهم يرصدون عدم تناظر الحالات. فالسلطات الأردنية ليست متواطئة مع قُطَّاع الطرق ولا يمكن اتهامها إلاَّ بقلة الحزم حيال هذه الأعمال في حين أن العمليات الإسرائيلية هي من فعل الجيش الذي ينفذ تعليمات حكومته، حتى وإن كان الحديث يدور غالبًا عن «أعمال معزولة» من جانب مستوطنين غاضبين. ثم إن الداوريات العسكرية الإسرائيلية غالبًا ما تجتاز خط الهدنة بدعوى التدريبات ودون أي مطاردة محدَّدة لمتسللين.

ويُلاَحَظُ قدر من الانفراج في مارس/ آذار ١٩٥٣ حيث يحاول الوفدان إيجاد ترتيبات براجماتية خلال اجتماعات لجنة الهدنة. أمَّا فيما يتعلق بالمراقبين، فإن هامش المناورة المتاح أمامهم إنما يضيق. ويطالب الأردنيون برحيل رايلي، المتهم بالتحيز لصالح الإسرائيليين ويطالبُ هؤلاء الأخيرون في المقابل برحيل دو ريديه لموقفه المؤازر للعرب (كان عليه أن يعلن أنه ليس من المحظور على المدنيين التزود من الجهة الأخرى للحدود)[٧٢]. وجميع الأطراف تفضل التعامل مع فيچييه، المستشار السياسي، الذي تمكن من الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الجميع.

وينخفض عدد التسللات وإن كانت طبيعتها تتغير. فهي تتخذ بشكل متزايد باطراد طابع هجمات تهدف عمدًا إلى القتل عبر التسلل إلى بيوت معزولة وفتح النار دون تمييز مع إلقاء قنابل يدوية. وتقليد الأساليب الإسرائيلية في الأعمال الانتقامية واضح[٧٣]. فندخل في المنطق الخبيث، منطق الانتقام من الانتقام من الانتقام ...

وهكذا، ففي نهاية عصر ٢٢ أبريل/ نيسان، ينشب تراشق عنيف بالرصاص على طول خط الهدنة في القدس. وكان الإجراء قد تم إقراره من جانب بن

جوريون بالتشاور مع جنرالاته، وذلك على أثر عدة حوادث قتل تم ارتكابها في منطقة القدس[٧٤]. وفي اليوم التالي، أُطلقت أيضًا بعض الأعيرة النارية المنعزلة. ويعلن الأردنيون أنهم قد سقط بين صفوفهم ١٠ قتلى بينما أصيب ١٠ بجراح ويعلن الإسرائيليون عن إصابة ٦ بجراح في صفوفهم. ولا يتوصل المراقبون إلى تحديد المسئوليات عما حدث، وذلك على الرغم من وضوح الرغبة في ضرب المدنيين، كما يشير إلى ذلك تقرير الجنرال رايلي المؤرخ في ٨ مايو/ أيَّار ١٩٥٣ إلى مجلس الأمن[٧٥]:

> إن واقع أن التراشق قد امتد على طول الخط الفاصل في ٢٢ أبريل/ نيسان إنما يمكن تفسيره بأنه تطبيقٌ لحظةٍ متعمَّدةٍ، عبر تنفيذ رميٍ انتقاميٍّ بالرصاص، أو بأنه راجع إلى انفلات أعصاب أفراد كانوا في حالة دفاع شرعي أو تصوروا أنهم في حالة دفاع شرعي. وهنا أيضًا، فإن الشهادات التي تم جمعها قلَّما تسمح بتقديم إجابة موضوعية لتفسير ما حدث.
>
> والشيء الأكثر مدعاة إلى الأسف، في هذا الحادث، هو أنه قد جرى إطلاق النار على مدنيين عزل. والحال أن واقع أن الإسرائيليين قد أطلقوا النار على أشخاص كانوا موجودين في ساحة مكشوفة أمام بوابة دمشق – وهي ساحة مزدحمة عمومًا – قد أثار هياجًا شديدًا. وبالإمكان اعتبار هذا الفعل انتهاكًا صارخًا بشكل خاص لاتفاق وقف الأعمال المسلَّحة. كما أن الطرف الخصم قد أطلق هو أيضًا النار على عدة مدنيين إسرائيليين، في أماكن أخرى.

ويشير التقرير إلى عجز لجنة الهدنة عن السيطرة على الأحداث ويقترح عقد لقاءات على مستوى حكومي. والحال أن الأردنيين معادون لذلك بحزم. وفي ٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٣، يتم عقد اتفاق جديد للسيطرة على الحوادث ثم يتكشف أنه أقل حسمًا من الاتفاقات السابقة وذلك على الرغم من تعهد الطرفين بمكافحة التسللات وبتبادل المعلومات في هذا الاتجاه.

على أن الأردنيين يحاولون بالفعل التحرك ضد التسللات. وجلوب باشا، خلافًا لأعمق أمانيه، يضطر إلى أن يَعْهَدَ بمواقع دفاعية استاتيكية إلى وحدات من الجيش الأردني، لكنه يمتنع عن تكليفها على نحو مباشر بالتصدي للجيش الإسرائيلي. والحال أن جميع المخيمات الواقعة على بعد أقل من ٢٠ كيلومترًا من خط الهدنة إنما يجري إغلاقها، باستثناء مخيم طولكرم، الأمر الذي يعزز الهجرة

إلى شرق الأردن، خاصة إلى تجمع عَمَّان السكني. ثم إنه يجري عمدًا حرمان القرى الحدودية من المزايا، وذلك سعيًا إلى دفع سكانها إلى الإقامة في المناطق الداخلية. ويجري تعزيز الحرس الوطني ويتلقى تعليمات صارمة بمكافحة التسللات. وإذا كان يعطي إحساسًا بالحماية لسكان القرى الحدودية، فإنه يخلق أيضًا شعورًا بالاستياء إذ يظهر بوصفه «مدافعًا عن إسرائيل»[٧٦].

ثم إنه إذا كانت الحكومة الأردنية تتخذ تدابير لمكافحة التسللات، فإنها لا تود التوسع في الإعلان عن هذه التدابير، وذلك خوفًا من أن يجري اتهامها [الحكومة] بالتعاون مع العدو. وفي حين أن الأردنيين مؤمنون بالتصرف على أفضل نحو ممكن سعيًا إلى تهدئة الوضع، فإن الإسرائيليين لا يهتمون إلاَّ بملاحقة الاعتداءات القاتلة التي تحدث بشكل عرضي من حين إلى آخر.

وفي أواخر يونيو/ حزيران، يترك رايلي منصبه. ويحل محله الجنرال الدانمركي بينايكي. وفي يوليو/ تموز، يضطر القادم الجديد إلى مواجهة وضع متباين. فإذا كانت التسللات القادمة من الأردن تنخفض، من جهة، فإن الإسرائيليين، من الجهة الأخرى، إنما يكثفون الضغط على الأردن وعلى المراقبين برفضهم الاتصال بالجنرال دو ريديه. وهم يحذرونه من أن «إرهابيين» يهود قد يعتدون على حياته، ولا يتحرك هذا الأخير بعدُ إلاَّ مع حراس شخصيين قبل أن يجري نقله في نهاية الأمر إلى الحدود الهندية – الباكستانية. وفي ١٩ يوليو/ تموز ١٩٥٣، يعلن شاريت[٧٧]:

> سأعرب أيضًا عن الأمل في أن تدرك الحكومة الأردنية والسلطات المسئولة الأخرى في الأردن أنها ستكون الضحية الأولى، داخليًا وخارجيًا على حدٍّ سواء، للوضع الحالي، حتى وإن استمر هذا الوضع على ما هو عليه دون أن يزداد تدهورًا، وذلك ما لم تقم بما يتعين عليها القيام به بالسيطرة على الوضع وكسر مسلسل أعمال العنف.

وفي ٨ أغسطس/ آب، يلقى ٣ جنودٍ إسرائيليين مصرعهم خلال تبادل للأعيرة النارية على طول خط الهدنة، وإن كان المراقبون لم يتمكنوا من تحديد الطرف الذي بدأ بإطلاق النار. وفي ١١ و١٢ أغسطس/ آب، يشن الجيش الإسرائيلي عمليات انتقامية ضد ثلاث قرى حدودية، الأمر الذي يعود عليه بإدانة

قاسية من جانب لجنة الهدنة. ويتهم السكان الفلسطينيون الأردنيين بأنهم لم يـدافعوا عنهم بينما تروج شائعات حول غزو إسرائيلي محتمل للضفة الغربية.

ولا يرصد المراقبون استعدادات عسكرية خاصة، ومع ذلك فـإن إسـرائيل بسبيلها إلى تغيير استراتيچيتها.

الاستراتيچية الإسرائيلية الجديدة

خلال الشطر الأول لعام ١٩٥٣، تصبح القيادة السياسية الإسـرائيلية قـادرة على تحديد محصلة الوضع الإيجابية والسلبية في آن واحد. فالـدول العربيـة قـد فشلت في تعديل المعطيات الترابية وفي التوصل إلى قبول عودة اللاّجئين حتى ولو كان الثمن هو الصلح، لكن إسرائيل كانت عاجزة عن فرض السلم في مقابل السلم. وقد جرى النظر إلى التسللات على أنهـا سياسـة مطلوبـة لاسـتنزاف الطاقـة الإسرائيلية مع إبقاء النزاع عند مستوى منخفض من الحدة. والتهديد قائم متواصـل ويهدد أمن الدولة وسكانها بل يهدد وجودهم. وبحسب كلمات بن جوريون نفـسها، فإن هذا التهديد يندرج في استمرارية إبادة يهود أوروبا على أيـدي النـازيين(٧٨). وأعمال الجيش الإسرائيلي ومسلكه قليلة الأثر. وإذ يضع بن جوريون نفسه لمـرة واحدة في مكان العرب، فإنه يرى أن الحقوق الإلهية (الأرض التي وَعَدَ بهـا الله) أو التاريخية لليهود وهولوكوست الحرب العالمية الثانية ليست لها أي أهمية بالنسبة للعرب ؛ فهم لا يرون غير شيء واحد: لقد تم تجريدهم من ملكية أرض تخـصهم. وسوف يتعين انقضاء جيل أو جيلين على الأقل حتى يقبلوا وجود إسرائيل.

والعداوة العربية حتمية. وسوف تتم كفالة الأمن القومي عبـر سياسـة ردع قائمة على الأعمال الانتقامية. وبما أن توزيع الاستيطان الإسرائيلي يتبـع جزئيًـا منطق موجات الهجرة المتعاقبة، فإن المستوطنات المأهولة بالمهاجرين الجدد تُعَـدُّ المستوطنات الأقرب إلى خطوط الهدنة ومن ثم الأكثر انكشافًا أمام التسللات. وفي الوقت نفسه، فإن «الخامة البشرية» المعنية إنما تُعَدُّ أقلَّ جـودةً مـن المهـاجرين الأسبق. ذلك أنَ القادمين الجدد، الذين يفتقرون إلى روح الـرواد الأوائـل، إنمـا يستسلمون بشكل أسهل للتفسخ ويميلون إلى الهرب من مواقعهم. وخـلال الـشطر الثاني لعام ١٩٥١، كان على ألف أسرة في الشهر الواحد أن تغادر مناطق الإنماء

لكي تقيم في وسط البلد. وهكذا فإن جزءًا من المكاسب الترابية لحرب الاستقلال إنما يصبح عرضة للتهديد. وفي ذلك الوقت، يرفض بن جوريون أي مشروع لشن حرب وقائية لوضع حدٍّ للتهديد. فهو يرى أن غزو الضفة الغربية أو مصر من شأنه أن يقود إلى صدام حتمي مع الجيش البريطاني وأن الجيش الإسرائيلي، علاوة على ذلك، لا يحوز بعدُ القدرات المطلوبة لمشروع كهذا.

وعلى أثر الحرب، قام باختزالٍ كبيرٍ للجهاز العسكري الناشئ عن المعارك. وقد استفاد من هذا الاختزال لإزالة جزء من الكوادر المرتبطة بمنظمات اشتراكية متمركسة. وهكذا فإن يجال آللون، وهو أبرز جنرالات حرب ١٩٤٨، إنما يضطر إلى ترك الجيش. ومن جهة أخرى، فإن غالبية الضباط لا يفكرون في أن تكون مهنتهم مهنة عسكرية دائمة. والجانب الرئيسي من الجنود قادمٌ من خلال التجنيد، ومن هنا وجود جزء متزايد من المهاجرين الجدد في صفوفهم، الأمر الذي يطرح هنا أيضًا مشكلة الجودة. ثم إن تمييزًا ينشأ بين الجنود ذوي الأصول «الشرقية» والضباط الأشكيناز أساسًا. وتشير دراسة ترجع إلى عام ١٩٥١ إلى أن نسبة ٦٢,١% من المجندين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١ في حين أن ٢١,١% فقط كانوا من المولودين في البلد (البقية هاجرت قبل عام ١٩٤٨). وهكذا كان يتعين على الجيش أن تكون له وظيفة بوتقةٍ تربويةٍ لأمة جديدة. لكن القيادة، بشكل ملموس أكثر، إنما تصطدم بمشكلات الفهم اللغوي والكفاءات التقنية، ناهيك عن مسائل الانضباط والحالة الجسدية. وقد انخفض المستوى النوعي كثيرًا، وينسب رجل كموشيه دايان إلى الأصل الإثني للمجندين السيئات العديدة (أعمال القتل والاغتصاب) المرتكبة خلال عمليات الانتقام من التسللات.

وتظل مسألة التسليح حرجة[٧٩]. فلم يعد بالإمكان انتظار شيء من الكتلة الشرقية. وبما أن إعادة التسلح الغربية قد وصلت الآن إلى إيقاعها المتسارع، فسيكون بالإمكان التوجه إلى صناعات حلف شمال الأطلسي ذات الدينامية الكاملة. غير أنه على الرغم من المناشدات العديدة الموجَّهة إلى الأميركيين فإن هؤلاء الأخيرين قد ظلوا عديمي الإصغاء إلى الطلبات الإسرائيلية. فهم لا يقبلون سوى بيع الأسلحة والذخائر الخفيفة. والحال أن لجنة الإشعار غير الرسمية فيما بين

الدول العظمى الثلاث التي أصدرت التصريح الثلاثي قد تحولت شيئًا فشيئًا إلى جهازٍ مؤسسي للرقابة يسيطر عليه البريطانيون. وهم يستخدمون هذا الجهاز كأداة سياسية وكمنفذ تجاري لصناعة السلاح البريطانية. وهكذا فإنهم يزودون العرب (مصر، سوريا) والإسرائيليين على حدٍّ سواء بطائرات نفاثة من الجيل الأول جرى إنتاجها في المرحلة الأخيرة تمامًا للحرب العالمية الثانية (ڤامپاير، ميتيور). والأمر كذلك فيما يتعلق بالمدرعات الثقيلة والمدفعية. والكميات التي يتم تسليمها أقل دومًا من الطلبات وهي تتم وفق منطقِ حفاظٍ على التوازن فيما بين القوات. والعسكريون البريطانيون منزعجون دومًا من خطر نشوب مواجهة مباشرة بين قواتهم المرابطة في شرق الأردن والجيش الإسرائيلي، ومن هنا العزوف عن إيلاء الأولوية لمساعدة الإسرائيليين. ويهتم الفرنسيون بإرسال أسلحة إلى سوريا ويشعرون بالقلق من المزاحمة البريطانية لهم في هذا البلد. كما يتمثل رد فعلهم من جهة أخرى في بيع أسلحة لإسرائيل. والكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية] مناوئة لمثل هذا التوجه الذي من شأنه أن يجازف بالإساءة إلى عودة فرنسا سياسيًّا إلى المشرق العربي، في حين أن الصناعيين الفرنسيين ووزارة الدفاع يؤيدون هذا التوجه. بل إن چيلبير، السفير الفرنسي لدى تل أبيب، والذي تُعَدُّ ميوله المؤازرة لإسرائيل أشهر من نار على علم، سوف يمضي إلى حد تشجيع محاوريه على مخاطبة وزارة الدفاع الفرنسية بشكل مباشر وعلى تنمية صداقاتهم في صفوف الدوائر الحاكمة للالتفاف على وزارة الشئون الخارجية.

والحال أن استحالة التزود بطائرات نفاثة من أحدث طراز ومدرعات ثقيلة بكمية كافية إنما تجعل من الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت بالدرجة الأولى سلاح مشاة مؤلل لا يملك القدرة على اختراق جبهة العدو، وذلك خلافًا لحال الجيوش الكبرى للبلدان الصناعية.

والحاصل أن المعارك ضد الجيش السوري في ربيع عام ١٩٥١ في المنطقة منزوعة السلاح قد أدت إلى تعميق جَزَعِ القيادة: فالخسائر كانت فادحة، والأخطاء ووجوه التقصير كانت كثيرة. وتتكرر هذه المعاينة في عديد من العمليات الانتقامية التي جرت في الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ ضد شرق الأردن. وقد أكدت هذا التشخيص غاراتُ شهر أغسطس/ آب.

وقد شجع بن جوريون دومًا عمل موشيه دايان الذي كانت عزيمته وحركيته النشطة محل إعجابه. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢، يتوصل إلى جعله الرجل الثاني في هيئة أركان الجيش بدلاً من رابين الذي كان يُعتبر جد قريب من آللون ومن اليسار المتمركس. وينكب دايان فورًا على مهمة رفع مستوى الجيش. وتعليماته واضحة: إن أي قائد يترك هجومًا دون إلحاق خسائر بنسبة ٥٠% على الأقل سوف تتعين مساءلته[٨٠]. وهو يشدِّدُ على صرامة التدريبات وإن كان يشدِّدُ أيضًا على الهامش الواسع لتأويل أوامر اللحظة بحيث يتم تنفيذها بجسارة.

وهو يجد الرجل الذي يريده للجيش الذي يسعى إلى بنائه في شخص آرئيل شارون. وكان هذا الأخير قد ترك الجيش للتوِّ برتبة كابتن. وقد انهمك في دراسات تاريخية مع عمله في صفوف قوات الاحتياط. وفي يوليو/ تموز ١٩٥٣، يجري تكليفه بتكوين وحدة قوات خاصة مؤلفة من قدامى المتطوعين، وهي وحدة سوف تصبح الوحدة ١٠١ الشهيرة. والحال أن أفرادها الذين لا يتجاوز عددهم بضع عشرات إنما يتلقون تدريبًا ناجزًا على التحرك ليلاً وعلى استخدام المتفجرات. ويجري تطوير قدرتهم على التحمل الجسدي إلى أقصى حد. ويتماشى تدريبهم مع تدريب مظليي الجيش الفرنسي في ذلك العهد أو مع تدريب قوات الـ SAS البريطانية.

وتتمثل المهمة في تنفيذ عمليات انتقامية قاسية ضد القرى المشتبه بإيوائها مرتكبي تسللات في الأرض الإسرائيلية، أي، خلافًا للخطاب التبريري فيما بعد، قتل عسكريين ومدنيين على حدٍّ سواء. ويتعين على أفراد وحدة القوات الخاصة التصرف بدم بارد ودون حقد، فهذا شرطٌ لكفاءة العمليات[٨١]..

ويجريّ شن العملية الأولى في ٢٩ أغسطس/ آب ضد مخيم البُريج للاَّجئين في قطاع غزة. ويصطدم أفراد القوة الخاصة بالحراس المحليين ويضطرون إلى الانسحاب مع إطلاق النار على السكان المدنيين[٨٢]. والحال أننا أمام شكلٍ من أشكال التدريب في وضعٍ فعلي ذلك لأن قطاع غزة إنما يُعَدُّ بالأحرى هادئًا في تلك الفترة.

وأمام احتجاجات الأمم المتحدة، تنفي الحكومة الإسرائيلية أي مسئولية لها في ما حدث، زاعمة أن العملية كانت عملية جرت بشكل عفوي من جانب أعضاء كيبوتزٍ مجاور.

وبعد بضعة أسابيع، تندمج الوحدة ١٠١ مع كتيبة من المظليين لكي تشكلا معًا الوحدة ٢٠٢. والمراد هو نشر الروح الجديدة في صفوف الجيش الإسرائيلي بشكل تدريجي.

والحال أن الحكومة الإسرائيلية إنما تقرر، بعد فشل المحادثات مع سوريا، استئناف الأعمال في المنطقة منزوعة السلاح بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحويل المياه إلى جنوب نهر الأردن عبر شق قناة موازية لنهر الأردن وتفضي إلى بحيرة طبرية بعد أن تكون قد غذت محطةً هيدروكهربائية(٨٣). وفي ٢ سبتمبر/ أيلول، يجري إبلاغ الكولونيل تيلوتسون، رئيس مراقبي القطاع، فيجيز استئناف الأعمال، دون أن يرجع إلى رؤسائه، وذلك شريطة أن تجريِ الأعمال في غرب نهر الأردن وأن لا تتعدى على الأراضي التي يملكها عرب وأن لا تؤدي إلى إرباك حياة السكان العرب.

وفي ٧ سبتمبر/ أيلول، يعلن المندوبُ السوري في لجنة الهدنة أن بلاده سوف تتصدى بالقوة لهذه الأعمال التي من شأنها رفع مستوى المياه ومن ثم إغراق أراض تعود ملكيتها إلى عرب. فيطلب تيلوتسون الوقف الفوري للأعمال بينما يحاولِ بينايكي وفيچييه في التوّ والحال التوسط بين البلدين بالتوصل إلى صيغة حل وسط. فيطالب السوريون بالعودة إلى الوضع السابق. فيماطل بينايكي ثم يضطر إلى إعلان رأيه. ففي ٢٣ سبتمبر/ أيلول، يطلب وقف الأعمال على أساس الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين وعلى أساس الميزة العسكرية التي ستعود على الإسرائيليين من جرَّاء تغيير طوبوغرافية المكان.

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يرفض شاريت أطروحة بينايكي الذي تجاوز اختصاصاته، في رأيه، ويرفض تعليق الأعمال. والعلاقات متوترة جدًّا بالفعل بين الرجلين. فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية ترك بينايكي يفتش قطاع جبل سكوبس وتَغَلْغَلَ الجيش الإسرائيلي في منطقة العوجة منزوعة السلاح في النقب لإقامة كيبوتز حصين ولطرد البدو، المتهمين بالعمل لحساب المخابرات المصرية وبالقيام

بعمليات تخريبية في الأراضي الإسرائيلية. وهكذا فقد قامت وحدة شارون بحرق عدة مخيمات وأطلقت النار على سكانها. وفي القاهرة، يجري النظر إلى هذا العمل على أنه رغبة في وضع النظام المصري الجديد في موقف صعب. وهذا هو ما يشير إليه سفير فرنسا، كوف دو مورفيل، في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣[٨٤]:

تذهب بعض أوساط السفارة الأميركية إلى حد القول بأن إسرائيل تسعى بذلك إلى الحيلولة دون توطيد أركان النظام المصري وتعطيل عقد الاتفاق مع بريطانيا العظمى والذي لابد لتسليح البلدان العربية من جانب الدول العظمى الغربية أن يكون نتيجة طبيعية له.

والفلسطيني أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، يعلن أمام الصحافيين أن البلدان العربية يجب أن تصفي مشكلاتها مع إسرائيل، دون الالتفات إلى منظمة الأمم المتحدة، العاجزة كالعادة عن فرض احترام قراراتها. ومصر، التي لم تُبد تضامنها مع سوريا إلاَّ بشكل جد فاتر، إنما تتحدث الآن عن ضرورة اعتماد «نهج مشترك» ضد اعتداءات إسرائيل المتكررة.

ويتضامن الأردنيون مع المصريين والسوريين ويتهمون هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بترك الحبل على الغارب للإسرائيليين. وهكذا يجد بينايكي نفسه بين نارين، ثم إنه يجري تهديده بالقتل[٨٥]:

يظهر من تطور الأحداث [...]، أن رئيس جهاز مراقبة الهدنة لن يكون بوسعه بعدُ المماطلة طويلاً إذا ما احتفظت الحكومة الإسرائيلية بموقفها المتشدِّد. وهو يكابد بالفعل عواقب قراره الأول لأن السلطات الإسرائيلية قد حذرته من أن حياته أصبحت من الآن فصاعدًا معرضة للخطر وقد رجته أن لا يتحرك من مكان إلى آخر في الأراضي الإسرائيلية دون حراسة قوية التسليح تضعها بلا مقابل تحت تصرفه. وقد قابل الجنرال بينايكي بلا مبالاةٍ هذا الإشعار الذي يعد من نوع الإشعار الذي كدَّرَ خاطر الجنرال دو ريديه في أواخر مهمته.

وفي هذا السياق، تخاطب الحكومتان المصرية والسورية مجلس الأمن مباشرة، وذلك لأن المراقبين عاجزون عن حسم المنازعات في الساحة. وفي طلبهما هذا التدخل الدولي، فإنهما إنما تسعيان إلى قياس التغيرات الناجمة عن

وصول إدارة جديدة إلى الحكم في الولايات المتحدة الأميركية والتغيرات الجارية في السياسة السوفييتية.

إدارة أيزنهاور والشرق الأوسط [٨٦].

خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية عام ١٩٥٢، كان الإسرائيليون يفضلون بشكل واضح تمامًا المرشح الديموقراطي أدلاي ستيفنسون، القابل لأن يواصل سياسة ترومان. والحال أن أيزنهاور، بوصفه قائدًا عامًّا للقوات الأميركية في أوروبا، قد أبدى تأثرًا صادقًا تجاه ما حلَّ بالناجين من معسكرات الاعتقال النازية وبَذَلَ كل ما في وسعه لتحسين وضع المشرَّدين، لكن هذا كان بدافع الاهتمام الإنساني. وفي ظل إدارة ترومان، نجد أن أيزنهاور، بوصفه رئيسًا لهيئة أركان الجيش الأميركي، قد عارض إرسال أي قوات أميركية إلى فلسطين واهتم بأمن الإمدادات البترولية. وبوصفه قائدًا عامًّا لقوات حلف شمال الأطلسي، شدَّد على الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط والعالم العربي.

وهو يرى أن وجود إسرائيل واقع قائم لا مجال لإعادة النظر فيه. وخلال الحملة الانتخابية، تحدث عن الأولوية الضرورية التي يجب أن تُعطى لسلامٍ إسرائيلي – عربي، يُعَدُّ جوهريًّا بالنسبة للعالم الحر. وبوصفه خادمًا للدولة ومدافعًا عن الصالح العام، فقد صدمته صدمة عميقة زبونية ترومان الانتخابية التي لم يكن هناك مفر من أن تؤثر تأثيرًا سلبيًّا على السياسة الخارجية لبلاده.

وشراكته الفكرية وثيقة مع وزير خارجيته فوستر دالاس، وهو صليبي حقيقي من صليبيي معاداة الشيوعية. والرئيسي الأميركي الجديد هو بالدرجة الأولى زعيم لدعاة الحرب الباردة المستعدين لأي شيء من أجل وقف التوسع الشيوعي، بل ومن أجل رده على أعقابه، بيد أنه يطرح نفسه في الوقت نفسه بوصفه رجل دولة مُجَرِّبًا ويدعو إلى الاطمئنان، فهو يحتفظ بمسافة بينه ومعاونيه. وسوف يخامر المعاصرين له انطباعٌ زائفٌ بأنه سيترك هامش مبادرة واسعًا أمام فوستر دالاس، في حين أن قراءة الأرشيفات سوف تشير إلى تنسيق دائم بين الرجلين، حيث يسيطر أيزنهاور سيطرة صارمة على جميع القرارات المتخذة. وموت ستالين، في ٥ مارس/ آذار ١٩٥٣، لا يغير المنظورات. فالخطر سوف يأتي بالأحرى من «هجومِ سلامٍ» سوفييتي من شأنه أن يقود إلى تجريد الغرب من ذرائع تسلحه.

وهنري بايرود، خَلَفُ ماكجي، منذ أبريل/ نيسان ١٩٥٢، في رئاسة إدارة الشرق الأدنى وآسيا الجنوبية وأفريقيا، إنما يبقى في منصبه. وهو عسكري محترف خدم في سلاح المهندسين خلال الحرب العالمية الثانية حيث كان مكلفًا بتزويد الصين بالإمدادات انطلاقًا من الهند. ومن هناك، انتقل إلى الخدمة في الجهاز الدبلوماسي في ظل چورج مارشال، ثم عمل مديرًا لمكتب الشئون الألمانية حيث تناول مسألة التعويضات مع إيبان. وفي الشئون شرق الأوسطية، فإنه يصغي لآراء المتخصصين في شئون العالم العربي (المستعربين)، الأعداء الألداء للسياسة الإسرائيلية.

ومنذ تولي الإدارة الأميركية الجديدة مهام الحكم، تعلن وزارة الخارجية الأميركية عن إعادةِ تقييمٍ واسعةٍ للسياسة حيال الشرق الأوسط. فتجري استشارة المواقع الدبلوماسيةَ الأميركية في المنطقة وتنعقد لقاءات مع الممثليات الدبلوماسية شرق الأوسطية في واشنطون ومع الحلفاء الرئيسيين المعنيين، بريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا. وما يزعج إسرائيل هو أن يتم رسم سياسة أميركية متماسكة تُراعي جميع أبعاد المسألة شرق الأوسطية. ففي ظل ترومان، في نهاية الأمر، كانت الولايات المتحدة مندرجة ضمن الإطار العام الذي حدده البريطانيون وكانت تتصرف بشكل دوري على نحو يتسم ببردة الفعل حيال موضوع أو آخر، وذلك بما يترك هامش مناورة قويًّا أمام جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل.

والحال أن الأمير فيصل، وزير خارجية العربية السعودية، ثم موشيه شاريت، إنما يذهبان إلى واشنطون لإجراء محادثات مع المسئولين الأميركيين الجدد (٢ مارس/ آذار و٩ أبريل/ نيسان ١٩٥٣). وفي جميع هذه المحادثات، ترجئ الدبلوماسية الأميركية اتخاذ القرار إلى حين القيام بالجولة الاستطلاعية الكبرى التي سوف يتعين على فوستر دالاس الاضطلاع بها في المنطقة في مايو/ أيَّار ١٩٥٣.

والجولة الأولى، وهي واحدة من أطول الجولات لوزير خارجية أميركي في الشرق الأوسط، إنما تبدأ بالقاهرة في ١١ مايو/ أيَّار ١٩٥٣[٨٧]. والسياق يبدو إيجابيًّا بالأحرى. إذ كان قد تم للتوِّ عقد اتفاق بشأن مسألة السودان. فقد تعهد المصريون والبريطانيون بأن يتركوا للسودانيين ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم

بأنفسهم. وكان كل طرف من الطرفين يعتقد أن السودانيين سوف يختارونه هو، في حين أنهم سوف ينجحون، عبر مناورات ذكية، في الحصول على استقلال كامل. ويبقى مع ذلك أن مسألة قاعدة السويس، أي جلاء البريطانيين، لم تجد تسوية لها بَعدُ. ففي ٨ مايو/ أيَّار، كانت المحادثات مع البريطانيين حول هذا الموضوع قد عُلِّقت.

والمحادثات بين الضباط الأحرار والمسئولين الأميركيين طويلة وحادة. فدالاس يريد الحصول من مصر على التزام بالمشاركة في الدفاع عن العالم الحر، وهو يضمن أن الإدارة الأميركية القائمة لن تتأثر بأي جماعة أيًّا كانت من جماعات المصالح[٨٨]. والمصريون يتمسكون خصوصًا بمسألة الجلاء البريطاني ومسألة التنمية الاقتصادية عبر بناء سدٍّ عالٍ في أسوان. وهم يمتنعون عن أي تعهد أو ميثاق، كمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، التي لن تكون غير امتداد للاحتلال البريطاني. وعبد الناصر، الرجل القوي في النظام، متشدِّدٌ حول هذه المسألة: فالنفوذ البريطاني يجب أن يزول تمامًا. ولا يبدو أنه قد سمح لنفسه بالاستسلام لغواية العرض الذي جرى التعبير عنه بوضوح إلى هذا الحد أو ذاك والخاص بجعل مصر قائدة للعالم العربي بشرط جعلها زعيمة الانحياز إلى العالم الغربي في الشرق الأوسط.

وبحسب هيكل، كان على عبد الناصر أن يناقش مسألة إسرائيل بشكل غير رسمي وكان عليه أن يعرض الرؤية العربية للمشكلة. فهو يرى أن التهديد الحقيقي لمصر لا ينبع من الاتحاد السوفييتي بل من الدولة العبرية. ولا يمكن أن يتم صلح مفروض. وردًّا على دالاس الذي يقول له إن الإسرائيليين ساميون كالعرب، يقول عبد الناصر إنهم خليط من تسعين شعبًا مشكوك في أصلهم السامي. أمَّا فيما يتعلق باضطهاد النازيين لليهود، فإنه يقول إن اليهود قد فعلوا بعرب فلسطين ما هو أسوأ مما فعله النازيون بهم هم. وهو يقول إن دولة إسرائيل تشطر العالم العربي شطرين في حين أنه بسبيله إلى السعي إلى وحدته. وعلى أي حال، فإذا لم يكن الصلح ممكنًا على أساس الوضع الحالي، فإن إسرائيل ليست الشاغل الحالي للمصريين. فالشيء المهم قبل سواه هو التنمية الاقتصادية، التي من شأنها السماح بتحويل التأخر إلى تقدم، وهو ما سوف يغير علاقة القوى. وبحسب المصادر

الأميركية، فقد كان على عبد الناصر أن يقبل مع ذلك دراسةَ مسألةِ صلحٍ مع إسرائيل على أساس تنازلات ترابية في النقب من شأنها السماح باستعادة الاتصال الترابي للعالم العربي. ويرى دالاس أن تمسك المصريين بسيادتهم يكاد يكون تمسكًا مَرَضيًّا، إلى الدرجة التي تحجب عنهم إدراك الخطر السوفييتي.

وفي تل أبيب، في ١٣ مايو/ أيَّار، يتم استقبال وزير الخارجية الأميركي بترحيب وتكريم عظيمين. ثم يوضح له شاريت أن الطبيعية الديموقراطية لدولة إسرائيل تمنعها من خوض أي مغامرة توسعية وأن العرب غير منطقيين إذ يؤكدون أن غياب المكان الضروري لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود يدفع إسرائيل إلى السير في طريق التوسع بينما يطالبون في الوقت نفسه باختزال إسرائيل. وهو يقول إن الدولة العبرية مستعدة للصلح ولكن دون إدخال تعديل على أرضها الحالية ودون عودة اللاَّجئين. وفي يوم ١٤، يشدِّد بن جوريون على انتماء إسرائيل إلى العالم الحر وعلى اشتراكها مع الولايات المتحدة في أسلوب حياتها وثقافتها، ومن هنا ضرورة تزويدها بالأسلحة لمواجهة التهديد المشترك.

ويوجِّهُ دالاس تحذيرًا قاسيًا. فهو يقول إن الولايات المتحدة بحاجة إلى الصداقة مع العرب، ولو لمجرد تسهيل عقد صلح إسرائيلي – عربي. وقد انتُخبت الإدارةُ الأميركية الجديدة بأغلبية جد عظيمة من أصوات الشعب الأميركي ومن غير الوارد أن تبدو تابعة لأي جماعة أيًّا كانت من جماعات الضغط. وبقدر ما يبدو أن الولايات المتحدة تنصت على حدٍّ سواء إلى العرب وإلى الإسرائيليين، فسوف يكون بوسعها أن تلعب دورًا فعَّالاً في المنطقة.

ثم ينتقل وزير الخارجية الأميركي ومرافقوه عبر بوابة ماندلباوم إلى القطاع العربي من القدس. وهو يلتقي بأعيان المدينة العرب في القنصلية الأميركية العامة ويستمع إلى شكايات مطولة وجماعية من سياسة الإدارة الأميركية السابقة. ومع المسئولين الأردنيين، يشدِّدُ الرجل على واقع أن قبول قرارات الجمعية العامة إنما يتعلق بجميع الأطراف ومن ثم فإنه يشمل الاعتراف بدولة إسرائيل. وتجري مناقشة مسألة التسللات والتهديد السوفييتي والمساعدة الاقتصادية ومشروع هيدروليكي لوادي نهر اليرموك. ثم يستقبل فوستر دالاس وفدًا للاَّجئين بقيادة عزت طنّوس[٨٩]. وهذا الأخير يوضح له أن مصير اللاَّجئين الذي حلَّ بهم إنما يتعارض

مع مبادئ الديموقراطية. فهم يحيون في البؤس على مقربة من أملاكهم المصادَرة. وإذا لم يعودوا، فسوف تنشب الحرب. والمسألة ليست ذات طابع إنساني بل ذات طابع سياسي. ويشدِّد ممثل آخر على واقع أن الديموقراطيات لا يمكنها أن تتوقع من اللاَّجئين أن يتخلوا عن حقوقهم الثابتة في العودة. وما لم تتم تسوية المشكلة الفلسطينية على هذا الأساس، فلن يكون بوسع الديموقراطيات أن تأمل في صداقة الشعوب العربية.

وبعد زيارة قصيرة إلى عمَّان، يذهب الوفد الأميركي إلى دمشق. والحال أن الشيشكلي، الذي يتحدث بوضوح بحكم تكوينه العسكري، إنما يشدِّد على ضرورة استعادة علاقات طيبة بين الولايات المتحدة والعرب. وهو يقول إن سوريا مستعدة للاعتراف بدولة إسرائيل إذا ما قامت هذه الأخيرة، من جهتها، بتطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة، وهذا كُلٌّ لا يقبل التجزئة. وهو يرى أن أقليةً من اللاَّجئين هي وحدها التي ستقبل العودة تحت السيطرة الإسرائيلية.

ويُعبر دالاس عن اعتزام بلاده الحازم التصدي لأي مشروع توسعي ترابي من جانب إسرائيل. وبوسع العرب أن يكونوا مطمئنين فيما يتعلق بهذه المسألة. ويحاول الشيشكلي حثه على قطع خطوة أبعد بمطالبته إياه بممارسة ضغوط على إسرائيل لإجبارها على تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة.

وفي لبنان، يشدِّدُ الرئيس شمعون على ضرورة استعادة الصداقة بين العرب والغرب. ومن شأن التطبيق، ولو الجزئي، لقرارات منظمة الأمم المتحدة (يتحدث شمعون عن تطبيقها بنسبة لا تقل عن ٦٠%) أن يسهم في ذلك. أمَّا صائب سلام، رئيس الوزراء السنّي، فهو يذكِّر بالتزامه المعادي للشيوعية وبضرورة تسوية مسألة اللاَّجئين ومسألة القاعدة البريطانية في السويس، ناهيك عن مسألة الاستعمار في الشمال الأفريقي.

وقد جرى اجتماع مع مسئولي الأنروا. وقد أُبديت الآراء بصراحة. فالوكالة لم تنجح في تحقيق شيء غير برنامجها الخاص بالغوث الإنساني، لكنها لم تنجح في تحقيق برنامجها الخاص بإعادة التوطين [خارج فلسطين المحتلة]. وتنبع العقبات الرئيسية من رفض اللاَّجئين التفكير في شيء سوى العودة إلى ديارهم، كما تنبع من تردد الدول حيال الانخراط في برنامج أعمال كبرى ليس من شأنه أن

يعود بالفائدة في المقام الأول على شعوبها البائسة هي. وحتى مع أن الأمر يتعلق ببلدان سلطوية أو ديكتاتوريات عسكرية، فإن عليها أن تأخذ في الحسبان الرأي العام لشعوبها. وردًا على سؤال يتصل بالتطبيق الملموس لحق العودة، يقال بشكل محدَّد أن شريحة فقط (نحو ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة) هي التي من شأنها أن تستجيب لذلك. أمَّا فيما يتعلق بالتعويض، فإنه لن يعود بالفائدة من حيث الجوهر إلاَّ على الطبقات الميسورة التي لا يتوجه إليها برنامج الغوث الذي تنفذه الأنروا. وإذا ما جرى دفع التعويض على أساس الممتلكات التي ضاعت، فسوف يبقى مع ذلك ما بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ بلا إمكانات.

كما انعقد لقاء مع المستعربين، رجال الشركات البترولية والبعثات التبشيرية البروتستانتية، حيث تولَّى ويليام إيدي[٩٠] التحدث بلسانهم. وهم يدافعون عن المواقف العربية. وردًا على سؤال حول إمكانية استخدام إسرائيل كأداة عسكرية، يوضح إيدي أن هذا لن يكون من شأنه سوى توسيع دائرة الكراهية. فالجيش الإسرائيلي يمكنه بالفعل احتلال العواصم العربية المجاورة، لكنه لن يتمكن من البقاء فيها، وعندئذ ستكون القوات الأميركية مضطرة إلى احتلال جميع المدن والقرى العربية في حالة نشوب حرب معمَّمة[٩١].

وفي ١٨ مايو/ أيَّار، يصل الوفد الأميركي إلى بغداد حيث يستمع إلى التيمات المألوفة. ويشدِّد العراقيون بشكل خاص على تحرر أفريقيا الشمالية من الاستعمار الفرنسي وعلى قوة معاداتهم للشيوعية. وفي العربية السعودية، نجد أن عبد العزيز العجوز (ابن سعود)، يساعده ابناه سعود وفيصل، إنما يتحدث بالأحرى عن صداقته للولايات المتحدة لكي يفوز بدعم الأميركيين له في خلافاته الحدودية مع دول الخليج الفارسي التي يحميها البريطانيون. وأليس الأميركيون ملتزمين بالدفاع عن المملكة ضد أي عدوان ؟ ويضطر دالاس إلى الردِّ بأن بلاده ليست مستعدة لإعلان الحرب على بريطانيا العظمى بسبب خلاف حدودي بين العربية السعودية وأبو ظبي وعُمان. وهذه المسألة المسماة بمسألة واحة البوريمي تُكَدِّرُ العلاقات بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الشرق الأوسط تكديرًا قويًّا[٩٢]. وواشنطون مضطرة إلى تقديم تأييد معتدل للسعوديين لإرضاء حليفها الإقليمي الرئيسي. وترى لندن في ذلك رغبة الشركات البترولية الأميركية في تقويض الوجود البريطاني في

الخليج. وسوف تشغل هذه المسألة جانبًا لا بأس به من خمسينيات القرن العشرين مع العديد من التفجرات لها من حين إلى آخر.

وتنتهي الجولة بالهند وباكستان وتتم العودة عن طريق تركيا حيث يحدث تشاركٌ في معاداةٍ راسخةٍ للشيوعية. ويحدث الشيء نفسه في اليونان ثم في ليبيا.

وفي الأول من يونيو/ حزيران، بعد أن تحدث دالاس مع أيزنهاور عن رحلته، يقوم الأولُ باستخلاص الاستنتاجات من هذه الرحلة في مؤتمر صحافي أذاعه الراديو والتليفزيون حيث يشدِّد على الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط حيال التهديد السوفييتي.

وهو يقول إن سكان المنطقة يريدون التحرر من الاستعمار الأوروبي. وأن الولايات المتحدة، دون قطيعة مع فرنسا وبريطانيا العظمى، سوف تشجع حليفتيها على تطبيق سياسة *self-government*(٩٣) [حكم ذاتي] «منظَّمة». وحيال الشعوب، يقول إن الولايات المتحدة سوف تقدم مساعدة مادية للتنمية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية – العربية:

على الولايات المتحدة أن تجتهد في تخفيف الاستياء العميق الذي يجري الشعور به ضدها والناجم عن خلق إسرائيل. ولقد كانت لنا في الماضي علاقات طيبة مع الشعوب العربية. [...] والشعوب العربية تخشى اليوم من أن تؤيد الولاياتُ المتحدةُ توسعًا عدوانيًا من جانب دولة إسرائيل الجديدة. وهي تخشى الصهيونية أكثر من خشيتها من الشيوعية وما تخشاه أكثر من ذلك أيضًا هو أن تصبح الولايات المتحدة شريكةً في نزعةٍ توسعيةٍ صهيونية.

ومن جهة أخرى، يخشى الإسرائيليون من أن يقوم العرب لاحقًا برميهم في البحر.

وفي مسعىً يهدف إلى تهدئة هذه المخاوف المتعارضة، انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى وفرنسا خلال تصريح ٢٥ مايو/ أيَّار ١٩٥٠. [...] والحال أن هذا التصريح، عند صدوره، لم يهدئ خواطر العرب. ويجب أن يكون معلومًا بشكل واضح أن الإدارة الحالية إنما تتمسك بها التصريح تمسكًا حازمًا.

ولا يمكننا أن نسمح بأن نكون موضع ريبة لدى ملايين من البشر الذين من الممكن أن يكونوا أصدقاء متحمسين للحرية. فليس عليهم أن يقوموا بمزيد من تضخيم صفوف الديكتاتوريين الشيوعيين.

٤) إن الشرق الأدنى بحاجة إلى السلم. وهناك هدنة رديئة بين إسرائيل والدول العربية، في حين أن العرب بسبيلهم إلى خوض حرب اقتصادية بحكم اغتصابات إسرائيلية مزعومة. والمنطقة مصابة بالضعف وبالإنفاقات الجنونية التي يتسبب فيها للذعر والكراهية.

والقادة الإسرائيليون أنفسهم متفقون معنا في اعتبار أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون غير متحيزة وذلك بالشكل الذي يجذب إليها احترام ليس فقط الإسرائيليين وإنما الشعوب العربية أيضًا. وسوف نجتهد في انتهاج سياسة كهذه. وسوف يتعين على إسرائيل أن تكون جزءًا من مجتمع هذه المنطقة وأن تكف عن اعتبار نفسها أجنبية كما يجب الكف عن اعتبارها أجنبية. وهذا ممكن. ولبلوغ هذا الهدف، سوف يكون من الضروري على الطرفين تقديم تنازلات. لكن مكاسب الطرفين سوف تكون أضخم بكثير من التنازلات المقدَّمة في سبيل الحصول عليها.

وتقع المسئولية بالدرجة الأولى على الأطراف المعنية في العمل على التشجيع على السلم في هذه المنطقة. لكن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام نفوذها بشتى السبل المناسبة للتشجيع خطوةً خطوة على خفضٍ للتوتر في المنطقة وعلى سلامٍ حاسم ونهائي.

وموقف عدم التحيز يجري التأكيد عليه بالفعل. ويبقى مع ذلك أن الدافع الرئيسي لإدارة إيزنهاور إنما يتميز بطابع جيوسياسي. فتغير الخطاب لا يتماشى مع تحليلٍ استراتيجي. وإذا كانت الأولوية تُعْطَى للحرب الباردة، فإن دعاة الحرب الباردة الملتفين حول أيزنهاور قد أدركوا تمامًا أنه بعد موت ستالين لن تعود ساحة المعركة الجديدة هي أوروبا أو آسيا، حيث سرعان ما سوف تتوقف حرب كوريا، وإنما تلك المناطق الشاسعة المعنية بالموجة الثانية لنزع الاستعمار والتي كان ألفريد سوفي قد سمَّاها للتوّ بالعالم الثالث.

وفي الوقت نفسه، وشأن الدول العظمى الأخرى، ترفضُ الولاياتُ المتحدة الاعتراف بنقل وزارة الشئون الخارجية الإسرائيلية إلى القدس في يوليو/ تموز ١٩٥٣، وهو ما يؤدي إلى إبطاء إيقاع الاتصالات الدبلوماسية. وإذا كان يجري الإبقاء على مختلف المساعدات المالية المقدَّمة إلى إسرائيل، فإن من غير الوارد زيادتها كما أنه يجري فرض رقابة أقسى على وجوه استخدامها. أمَّا أعمال العنف على طول خطوط الهدنة فإن الولايات المتحدة إنما تتابعها بانزعاج.

والضحية الأولى لرحلة فوستر دالاس هي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المتمحورة على مصر. إذ يجري اعتبارها مشروعًا غير واقعي، ويتوجه مجلس الأمن القومي الأميركي في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٥٣ نفسه إلى «الصف الشمالي» القريب مباشرةً من الاتحاد السوفييتي حيث ستجري إقامة حلف عسكري جديد. ومع إعادة التأكيد على التصريح الثلاثي، فإن هذا هو القرار الرئيسي الذي يجري اتخاذه[٩٤]. وهو يتماشى مع وجوه التقدم الجديدة في إعادة تسلح الغرب التي يمكنها الآن تصور معركة الصدّ على الحدود السوفييتية مباشرةً.

ومثل هذا التطور إنما يقلل من قيمة دور قاعدة السويس كما يقلل بشكل ضمني من قيمة دور الجيش الإسرائيلي. ويتطلب الأمر قدرًا من الوقت، أولاً، لكي تحلل البيروقراطية المدنية والعسكرية الظروف والملابسات ثم للانتقال إلى إقناع تشرشل، الذي يَعتقد أنه لا يزال في زمن شبابه حيث كان اللورد كيتشنر يدير أمور مصر. والانقلاب الذي نظمَّه في إيران كيرميت روزفيلت[٩٥] ووكالة الاستخبارات المركزية في شهر أغسطس/ آب إنما يقود إلى سقوط مصدق وإلى استعادة نظام حكم الشاه. وهو يعطي الآن تماسكًا أعظم لكيانٍ متكاملٍ سوف يتألف من الخط الأول المستند إلى تركيا وإيران وباكستان والخط الثاني المستند إلى سوريا والعراق.

والشيء الأسهل يتم القيام به في البداية. فبحفزٍ من الولايات المتحدة، تبدأ تركيا وباكستان تقاربًا سوف يتجسد، في ٢ أبريل/ نيسان ١٩٥٤، بتوقيع ميثاق عسكري بين البلدين، اللذين يحصلان على مساعدة عسكرية مهمة[٩٦].

وهكذا يتحدد الخط العام الأول للسياسة الأميركية القادمة.

وتتعلق السمة الثانية بمسألة استغلال الموارد المائية. فمنذ شهر يونيو/ حزيران، تم جمع معلومات بشأن هذا الموضوع[٩٧]. وتجري استشارة خبراء هيئة وادي تينيسي، وهي رمز للنجاح العظيم لسياسة الصفقة الاجتماعية الجديدة. وهم يعملون بالاتصال مع الأنروا التي تمول المعاينات. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، يصبح بالإمكان تحديد معالم تصور عام للمستقبل[٩٨]: إن مسألة إعادة توطين اللاَّجئين إنما تمر عبر مسألة الإنماء العام لحوض نهر الأردن والذي يتطلب تعاونًا بين مختلف الدول المعنية. فالسلام والتنمية يشكلان كُلاً لا يتجزأ. والالتزامات

المالية القادمة من الولايات المتحدة سوف تكون حوافز قوية للجميع للسير في هذا الاتجاه. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، يصبح بالإمكان توزيع المضمون التقاني للتقرير على العواصم المعنية[٩٩].

واستئناف الأعمال الإسرائيلية في المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح إنما يُكَدِّرُ بقوةٍ الأميركيين الذين يخشون من حدوث تجذر يلحق أضرارًا بمواقع الجميع[١٠٠]. والحال أن الولايات المتحدة، دون أن تذيع قرارها، بل ودون أن تعبر عنه مباشرة للإسرائيليين، إنما تعلق مؤقتًا منح قروض ائتمانية جديدة للإسرائيليين انتظارًا منها لوقف الأعمال في المنطقة منزوعة السلاح، وذلك بما يتماشى مع مطالب بينايكي.

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يُعبر دالاس لإيبان عن تبرمه من سياسة الأمور الواقعة المتعارضة مع قرارات منظمة الأمم المتحدة ومع السبل القانونية[١٠١]. ومن جهة مصر، غير المعنية بوادي الأردن، نجد أن رالف بانش، الذي يرجع من زيارة إلى المنطقة، إنما يؤكد أن المصريين مهتمون بإيجاد ممر بين سيناء والأردن[١٠٢]. ويقترح القائم السابق بأعمال الوسيط أن تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط بين البلدين مثلما تلعبه بالفعل بين مصر وبريطانيا العظمى. وعلى أي حال، فإن الشاغل شبه الوحيد للحكومة المصرية هو، في تلك اللحظة، مصير قاعدة السويس.

ومن الواضح، بالنسبة لواشنطون، أن الإسرائيليين، بدلاً من أن يتبعوا سياسة انفراج كما كان مأمولاً بعد جولة فوستر دالاس، قد عملوا بالأحرى على مفاقمة الوضع في جميع المجالات. فتجري دراسة إمكانية ممارسة ضغوط على المساعدة الاقتصادية سعيًا إلى دفع إسرائيل إلى فهم الموقف الأميركي فهمًا لا لبس فيه.

وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول[١٠٣]، يتحدث وزير الخارجية الأميركي بلا مواربة إلى إيبان. فهو يقول إنه إذا كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تستند ليس فقط إلى وجود الطائفة اليهودية الأميركية، وإنما تستند أيضًا إلى الانتماء المشترك إلى الحضارة اليهودية – المسيحية[١٠٤] (الأرجح أننا هنا أمام واحدة من الإشارات الأولى لهذا المصطلح في استخدامٍ سياسي)، فإن الولايات المتحدة تجد أن إسرائيل تتصرف بشكل عدواني جدًّا، ولا تراعي عواقب أعمالها.

وينفي إيبان ذلك وإن كان يؤكد أن حكومته مستعدة لتقديم تنازلات إذا كان ذلك ضروريًّا. ويُنهي دالاس الاجتماع مطالبًا بتفهم إسرائيل للموقف الأميركي: فحتى إذا كانت بعض المبادرات الأميركية تجازف بعدم إرضاء إسرائيل فإنها إنما تخدم في الأمد الطويل مصالح الدولة العبرية.

وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول(١٠٥)، يجري تعيين إريك جونستون، وهو أخصائي في التنمية، ممثلاً شخصيًّا للرئيس، بدرجة سفير، وتكليفه بالتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ولبنان والأردن وسوريا لاقتسام مياه نهر الأردن واستخدامها. وفي نهاية المطاف، سيكون من الوارد توسيع مهمته لتشمل تدويل القدس.

وفي اللحظة التي يبدأ فيها السفير الجديد جولته الأولى بزيارة فرنسا سعيًا إلى إطلاعها على مهمته، فإن الشرق الأدنى برمته إنما يبدو على حافة انفجار شامل على أثر فعلة إسرائيلية.

قبية (١٠٦)

أدت العمليات الانتقامية إلى ظهور هوة، كانت إلى ذلك الحين محتجبة، بين المسئولين الإسرائيليين. ففي وجه مدرسة النشاط التي يقودها بن جوريون ودايان يقف «المعتدلون» الذين تمثلهم وزارة الشئون الخارجية ورئيسها موشيه شاريت. والاتجاهان هدفهما واحد، ألاَ وهو الحفاظ على دولة إسرائيل ضمن حدود خطوط الهدنة ومنع أي عودة للاَّجئين، بيد أنهما يختلفان على الأساليب. فالنشاطيون يرون أن العرب لا يفهمون غير القوة، وأنه إذا ما بَدت إسرائيلُ ضعيفة فإن بقائها إنما يجازف بأن يصبح في مهب الريح في حين أن أي صلح غير وارد على أي حال وذلك بسبب الرفض العربي. ويرى النشاطيون أنه قد حان الوقت لكي يكف الإسرائيليون عن الاهتمام بردود فعل العالم الخارجي، فهذا الاهتمام عادة موروثة من زمن الدياسبورا. والغربيون لن يقوموا أبدًا بعمل عسكري ضد الدولة العبرية. وبما أنه لا مفر من نشوب «**جولة ثانية**»، فسوف يكون بالإمكان الاستفادة من نشوبها لـ«إعادة رسم الحدود»، وذلك خاصة باحتلال الضفة الغربية أو المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح أو جزء من سيناء، بل ومن لبنان حتى نهر الليطاني.

ويرى المعتدلون أن الأعمال الانتقامية لن تتوصل أبدًا إلى إنهاء التسللات. والحال أنها إذ تزيد من كراهية السكان المجاورين إنما تزودهم بمتطوعين جدد علاوة على إبعادها أي إمكانية للصلح. ومع غياب رقابة مفروضة على العمليات، الأمر الذي يزيد من الأضرار الناجمة عنها، فإنه إنما يجري اتخاذ القرارات دون تشاور مع الدبلوماسيين، وهي قرارات تتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بسياسة البلد الخارجية. وهكذا فإن تكثيف الأعمال الانتقامية له آثار كارثية على العلاقات مع إدارة أيزنهاور التي يعد موقفها حيال إسرائيل بعيدًا بالفعل عن أن يكون متساهلاً. ولا يرفض المعتدلون مبدأ الأعمال الانتقامية، بل يطالبون باستخدامها استخدامًا منضبطًا وتمييزيًّا يراعي الوضع الدبلوماسي للبلد.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يؤدي شاريت وبن جوريون بشكل متوازٍ عملهما السياسي مع انتفاعهما بالتكامل الموجود بينهما. وكان الأول مسئولاً عن العلاقات الخارجية، ميدانه بامتياز، بينما كان الثاني الباني السلطوي للكيان الصهيوني ثم للدولة. والعلاقات بين الرجلين بسبيلها إلى التدهور. وفي ١٩ يوليو/ تموز، يعلن بن جوريون أنه مُجْهَدٌ ويأخذ إجازة للراحة مدتها ثلاثة شهور. فيتولى شاريت القيام بأعمال بن جوريون وقيادة الحكومة مع احتفاظه بوزارة الشئون الخارجية، أمَّا بنحاس لافون، والذي كان إلى ذلك الحين وزيرًا بلا وزارة، فَيُعْهَدُ إليه بالقيام بأعمال المسئول عن وزارة الدفاع (كان بن جوريون يجمع بين المنصبين).

وفي ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، يقوم متسللون قادمون من الأردن بقتل امرأة وطفلين صغيرين. فيقترح جلوب في التوّ والحال على قصاصي الأثر الإسرائيليين، ومعهم كلابهم، التعاون مع الأردنيين، لكن آثار الجناة سرعان ما تضيع. وفي يوم ١٤، يوافق الأردن، في لجنة الهدنة، على شجب الحادث. فيبدو شاريت سعيدًا لهذا التعاون ويحث على استكشاف هذا الدرب. أمَّا بن جوريون فهو يعقد مجلسًا في مكان استراحته مع بنحاس لافون وماكليف، رئيس هيئة الأركان، ودايان، الذي يُعتبر نائبه من الناحية الرسمية. وهم يقررون شن عملية انتقامية على قرية قبية المشتبه منذ وقت طويل بأنها قاعدة للمتسللين. والهدف هو تدمير خمسين بيتًا من بيوت القرية التي يصل عددها إلى ٢٨٠ بيتًا. وفي هيئة الأركان، يصبح

الأمر: تدمير بيوتٍ وضرب السكان. والأوامر العملياتية، التي كتبها شارون بنفسه، إنما تدعو إلى مهاجمة القرية واحتلالها بصفة مؤقتة وتنفيذ أعمال التدمير وقتل أقصى عدد من السكان سعيًا إلى إبعاد الأهالي.

والحال أن العملية إنما تخاض، تحت قيادة شارون، بـ ١٣٠ رجلاً من القوات الخاصة والمظليين في ليلة ١٤ – ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول. وتتم إزالة الحرس الوطني بسرعة حيث يلقى ١٢ رجلاً من صفوفه مصرعهم. وينجح جانب من السكان في الهرب. ويضع الجنود الإسرائيليون متفجرات في ٤٥ بيتًا ويقومون بتفجيرها. ثم ينسحبون دون وقوع خسائر في صفوفهم. وسوف ترتفع الحصيلة النهائية إلى نحو ٧٠ قتيلاً، أغلبهم من النساء والأطفال. وبحسب التحقيق الأردني، فإن الجانب الأعظم من هؤلاء قد سقطوا ضحيةً لجراحٍ سببها رصاصاتٌ أو شظايا قنابل يدوية، أي قبل تفجير البيوت، وذلك في عملية «تطهير» تمهيدية بحسب أساليب القتال في الوسط الحضري. وبعد سنوات من ذلك، سوف يزعم شارون أن الأمر يتعلق بحوادث غير مقصودة. فقد كان على الجنود دعوة السكان إلى مغادرة بيوتهم وقد تصوروا أن البيوت لا يوجد بها أحد من الناس. وهذا العذر قلَّما يمكنه الصمود لأن تعليمات شارون كانت تدعو تحديدًا إلى قتل أقصى عدد من الأشخاص ولأن الضحايا قد جرى قتلهم قبل تفجير البيوت وليس بعده(١٠٧).

ونبأ المذبحة يستثير في عموم الأردن انفجارًا للغضب يستهدف، دون تفرقةٍ، الحكومة العاجزة عن حماية سكانها، والجيش، بقيادته من الضباط البريطانيين «عملاء الإمبريالية»، والأنروا ومشاريعها الخاصة بإعادة التوطين [خارج فلسطين المحتلة]، والغرب عمومًا. ويتظاهر الإخوان المسلمون والبعثيون والشيوعيون معًا بينما تفقد السلطةُ مؤقتًا سيطرتها على المدن الكبرى، فيما عدا القدس.

وتضطر الحكومة إلى إصدار بيان يعيد تأكيد رفض أي صلح مع إسرائيل، كما يعيد تأكيد حق اللاَّجئين في العودة. واللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، المجتمعة على وجه السرعة في العاصمة الأردنية، تحذو حذو هذا التحرك معربةً عن رفضها المشاركة في أي مشروع لإنماء وادي الأردن يتم تنفيذه بالتعاون مع إسرائيل. ويجري اقتراح تقديم مساعدة مالية استثنائية للأردن وذلك لتعزيز الحرس الوطني، وهو ما لا يُرضي جلوب باشا، المتمسك بإبقاء البلد في تبعية وثيقة لبريطانيا العظمى.

والحال أن عمَّان، التي تخشى من وقوع غزو إسرائيلي، إنما ترسل الجانب الرئيسي من الجيش إلى الضفة الغربية، بينما يقوم الإسرائيليون، الذين يخشون من وقوع أعمال انتقامية، بحشد قوات مهمة. وتدعو الحكومة الأردنية إلى التضامن العربي وإلى ميثاق دفاعي مشترك مع البريطانيين والموقعين على التصريح الثلاثي. وعلى الجانب العربي، يقترح العراق إرسال قوات إلى الأردن، وهو ما يرفضه جلوب، الراغب في عدم إعطاء الإسرائيليين ذريعة لغزو الضفة الغربية. ولندن توافقه في ذلك. ويُجري السوريون حشودًا عسكرية على مقربة من المنطقة منزوعة السلاح وذلك، في آن واحد، لإظهار دعمهم للأردن ولإبداء حزمهم في النقاش الدائر بشأن هذا القطاع. ويشعر لبنان بأنه مضطر إلى اعتماد النهج العملي نفسه وإن كان يخشى من غزو إسرائيلي ويُبدي أسفه لنقطة الضعف المتمثلة في عدم تمتعه بمعاهدة تحالف مع دولة عظمى(١٠٨). وتتأخر مصر في رد فعلها، فهي لا ترجو التورط في الشئون الفلسطينية وتبدو أكثر حساسية تجاه مصالح الديكتاتورية العسكرية السورية الشقيقة وتجاه الشئون المغربية (يتنافس عبد الناصر مع الإخوان المسلمين في تظاهرات التضامن مع المغاربة على أثر خلع سلطان المغرب). وتطرح مصر نفسها كمهدِّئة للمشاعر العربية الغاضبة وتعلن ترقبها القلق لردود الفعل الأميركية والغربية(١٠٩). والأنظمة العربية المعنية الأخرى ترسل الرسالة نفسها.

والواقع أن وزراء الشئون الخارجية الأميركي والبريطاني والفرنسي إنما يجتمعون بالفعل في لندن. وهم يقررون دعوة مجلس الأمن إلى النظر في «مسألة فلسطين» آخذين بعين الاعتبار أعمال العنف الأخيرة وداعين إلى احترام اتفاقات الهدنة ووجوب تطبيقها.

والحنق الأميركي في ذروته(١١٠). فعملية قبية إنما ترتدي ملمح تحدٍّ لمختلف التحذيرات الموجَّهة إلى إسرائيل. ووزارة الخارجية الأميركية ترفض الزعم الإسرائيلي بأن ما حدث كان نتيجةً لمبادرةٍ غير مدروسة من جانب قائد وحدة أقدم على التصرف دون مراعاةٍ لأوامر رؤسائه:

غير أن التفسير الذي يبدو هنا التفسير الأصدق هو أن الحكومة الإسرائيلية قد تعمدت الانخراط في سياسة استفزازية، سعيًا إلى إحباط مشاريع المساعدة العسكرية الأميركية للدول العربية.

فالإسرائيليون بانخراطهم في هجمات من نوع الهجوم على قبية كانوا يسعون إلى استثارة ردٍّ من جانب الجيوش النظامية للبلدان المجاورة وإلى إعادة إشعال نار الحرب، آملين بذلك في خلق حالة حرب فعلية من شأنها أن تحول دون إرسال شحنات من الأسلحة إلى البلدان المنخرطة في الحرب. والرأي العام في الأردن غاضب بالفعل من عدم تحرك الفيلق العربي، وبحكم هذا الواقع فإن الحكومة البريطانية إنما تجد نفسها في موضعٍ حرجٍ حيال عمَّان.

ووزارة الخارجية [الأميركية] حريصة بشكل واضح على إحباط مثل هذا المخطط الذي من شأنه، بصرف النظر عن مخاطر استئنافٍ للأعمال العدائية في فلسطين، أن يتعارض مع الجانب الرئيسي لسياستها في الشرق الأدنى، وهو الجانب الذي يتمثل في تعزيز الإمكانات الدفاعية لهذه المنطقة.

وفي اللحظة المباشرة، يجري تعليق المساعدة الاقتصادية لإسرائيل، وإن كان بسبب ملف المنطقة منزوعة السلاح وحده، وليس بسبب ما حدث في قبية. والبريطانيون، المنزعجون من المخاطر التي يتعرض لها الأردن، يقومون بوقف شحناتهم من الأسلحة إلى إسرائيل. والفرنسيون، الحريصون من جانبهم على سوريا، يرفضون الطلبات الإسرائيلية بإرسال شحنة من المدرعات.

وفي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وبموجب القرار رقم ١٠٠ الصادر عن مجلس الأمن، يُشار بارتياحٍ إلى أن إسرائيل قد أوقفت أعمالها خلال فترة فحص المسألة من جانب الأمم المتحدة. ويرفع دالاس وقف المساعدة المالية. وبدلاً من أن يكون هذا الوقف عقوبة، فإنه كان تنبيهًا إلى وجوب حسن التصرف مع مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

ويشعر شاريت بصدمة عميقة من عملية قبية(١١١). فهو لم يكن قد جرى إبلاغه بالمناقشات التمهيدية، وعندما سيطلب إطلاعه على الملف، سوف يتعمد لافون أن يخفي عنه التعليمات الصادرة بقتل الحد الأقصى من الأشخاص. ويود وزير الشئون الخارجية الإسرائيلي أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها وأن تعبر عن

أسفها لما حدث. والحال أن بن جوريون، الذي أنهى للتوِّ استجمامه، إنما يعارض ذلك بحزم. فهو يسعى إلى الحفاظ على سمعة الدولة والجيش. فيفرضُ قراره بإلقاء المسئولية على مستوطنين راغبين في الثأر من أعمال قُطَّاع الطرق العرب القاتلة. وبحسب التصريح الرسمي الإسرائيلي، فإن أي وحدة من وحدات الجيش، ولو أصغر وحدة، لم تغادر ثكناتها يوم الهجوم.

ومع ذلك، فسعيًا إلى تلبية مطالب وزارة الشئون الخارجية، يجري اتخاذ قرار بعدم الهجوم في المستقبل إلاَّ على أهداف عسكرية وبتجنب قتل المدنيين، وهو ما لا يروق لموشيه دايان، الذي يرى أن ضرب الأهداف المدنية أقوى تأثيرًا.

وفي مجلس الأمن، نجد أن الوفود العربية وعلى رأسها شارل مالك تحاول تركيز المناقشات على مسألة قبية بينما يعمل إيبان على توسيعها لتشمل جميع أعمال العداوة العربية والامتناع الأردني عن تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية الهدنة والتي تنص على تكوين لجنة ثنائية إسرائيلية – أردنية لإعادة النظر في الاتفاقية ولتوسيع مجالها. أمَّا فيما يتعلق بالمصريين، فإنهم يريدون بشكل خاص معالجة مسألة منطقة العوجة منزوعة السلاح.

ويمتد النقاش لعدة أسابيع. ويشجب المندوبون الغربيون شفاهةً العمل غير المبررِّ الذي اقترفه الجيش الإسرائيلي في قبية. ويقترح إيبان عقد اجتماع إسرائيلي – أردني في نيويورك لتحسين نظام تنفيذ اتفاقية الهدنة، وهو ما يرفضه الأردنيون في التوِّ والحال. فيستحضر إيبان، بدهاءٍ، المادة الثانية عشرة من الاتفاقية والتي تجيز لكل طرف من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عقد مؤتمر يساعد على إعادة النظر في نص الاتفاقية، حيث تُعتبر المشاركة في هذا المؤتمر إلزامية.

وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، تجري الموافقة على مشروع قرار مشترك قدمته الدول الغربية الثلاث العظمى، إذ يحصل هذا المشروع على موافقة ٩ دول وتمتنع عن التصويت عليه دولتان (الاتحاد السوفييتي ولبنان) وذلك بعد إدخال تعديل عليه. فيصبح القرار رقم ١٠١ (١٩٥٣). وهو

يسجل أن العمل الانتقامي الذي جرى القيام به في قبية من جانب القوات المسلّحة الإسرائيلية، في يومي ١٤ و١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، وجميع الأعمال المماثلة، إنما تشكل انتهاكاً لبنود قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٤٨ والتي تتعلق بوقف الأعمال المسلّحة، كما أن هذه الأعمال تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها على الأطراف اتفاقياتُ الهدنة العامة والميثاقُ ؛

يعبر عن رفضه الأعمق لهذا العمل، الذي لا يمكنه إلاّ أن يسئ إلى فرص التسوية السلمية التي يجب على الطرفين السعي إليها في روح الميثاق، ويطلب إلى إسرائيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع وقوع جميع الأعمال المماثلة في المستقبل.

ب. يسجل أن من الثابت أن الأشخاص الذين ليس مصرَّحًا لهم باجتياز الخط الفاصل يجتازونه وأن أعمال عنف غالبًا ما تنتج عن هذا الوضع، ويطلب إلى حكومة الأردن مواصلة تعزيز التدابير التي اعتمدتها بالفعل لمنع حالات الاجتياز هذه ؛

ويُذَكِّرُ حكومتي إسرائيل والأردن بالالتزام الذي تفرضه عليهما قراراتُ مجلس الأمن واتفاقيةُ الهدنة العامة، والمتمثل في منع جميع أعمال العنف على جانبي الخط الفاصل ؛

يدعو حكومتي إسرائيل والأردن إلى تأمين التعاون الفعلي بين قوات الأمن المحلية التابعة لهما.

وتجري مطالبة الأطراف بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وسوف يتعين على رئيس هيئة الأركان صوغ توصيات على أساس هذا القرار «مع مراعاة أي اتفاق يحدث على أثر طلب حكومة إسرائيل عقد المؤتمر الذي تنص عليه المادة الثانية عشرة».

وهكذا فإن القرار إنما يسعى إلى أن يكون متوازنًا بإدانته الإسرائيليين مع تأييده في الوقت نفسه مطالبتهم بعقد مؤتمر.

وفي ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، تقوم الجمعية العامة، بموجب القرار رقم ٧٢٠ (VIII)، بتمديد مهمة الأنروا لمدة سنتين وذلك على أساس القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، وذلك ضمن وثائق أخرى.

ويجري الانتقال، في مجلس الأمن، إلى النظر في مسألة المنطقة منزوعة السلاح. والحال أن مشروعًا ثلاثيًا لا يفوز بارتياح السوريين، ومن هنا استئناف المناقشات. وتوضح الوفود العربية أن من الوارد أن تطلب من السوفييت استخدام حق الفيتو. فيُجري الغربيون تعديلات طفيفة ويقترح النص توفيقًا بين الموقفين السوري والإسرائيلي تحت إشراف رئيس هيئة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وفي ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤، يحصل مشروع القرار على تأييد ٧ دول مع امتناع دولتين عن التصويت (الصين والبرازيل) واعتراض دولتين (الاتحاد السوفييتي ولبنان). ولأول مرة، استخدم الاتحاد السوفييتي حق الفيتو الذي يتمتع به دعمًا لأطروحاتٍ عربية.

وإذا كان يجري بصورة مؤقتة تجميدُ مسألة الأعمال في المنطقة منزوعة السلاح، فإن الاهتمام إنما ينصب من جديد على بحيرة طبرية. فالسوريون يستأنفون صيدهم ويمنعون الزوارق الإسرائيلية من الاقتراب من الضفة الشرقية، وذلك باسم الحدِّ من وجود القوات والذي نصت عليه اتفاقية الهدنة. وترفض اللجنة البت في النزاع بينما تنطرح هذه المرة مسألة السيادة على البحيرة.

انعدامات اليقين على المستوى الإقليمي

كان على استعراض التباعد الذي اتخذته السياسة الأميركية حيال إسرائيل أن يسمح بدمجٍ أسهل للمشرق العربي في الترتيب الدفاعي الغربي. ومن وجهة نظر واشنطون، فإن جميع الفاعلين إنما يُبدون ميلاً متعذر الإصلاح إلى عدم الشعور بأنهم معنيون إلاّ بمصالحهم المباشرة وإلى زيادة حدة المنازعات المحلية بدلاً من تخفيفها.

والحال أن مهمة الاتصال التي كُلِّفَ بها جونستون قد بدأت في أسوأ مناخ ممكن، وهو المناخ الذي خلقته مذبحة قبية. وقد وصفت الصحافة العربية جونستون بأنه مؤيد للأطروحات الصهيونية. وكان عليه أن يبذل جهودًا ضخمة لإقناع محاوريه بأنه ليس كذلك. وهو ممثل لرئيس الولايات المتحدة وأي تمويل قادم لمشاريع كبرى لاستغلال الموارد المائية سوف يتم عن طريقه. ويحاول الإسرائيليون إدراج حوض الليطاني في المشروع العام، غير أن المبعوث

الأميركي يسعى إلى إفهامهم أن هذا غير وارد. ويتمسك السوريون أساسًا بمسألة المنطقة منزوعة السلاح. ويبدو اللبنانيون أكثر براجماتية بمجرد معالجة ملف نهر الليطاني على حدة. ويستنتج السفير أنه لا وجود هناك لرفضٍ وأن بالإمكان على أي حال تناول المرحلة التالية للدراسات التقانية والتي من شأنها تدقيق المعلومات قياسًا إلى الدراسات السابقة. ويقدم الفرنسيون (٦ نوفمبر/ تشرين الثاني) والبريطانيون (١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني) موافقتهم على ذلك. ويشير تقرير اختتام المهمة في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني[١١٢] إلى أن المشروع يمثل أفضل سبيل للخروج من المأزق السياسي الذي ينحبس فيه الإسرائيليون والعرب وذلك بتسويته في آن واحد مسألة الموارد المائية وبسماحه بتسهيل إعادة توطين اللاًجئين [خارج فلسطين المحتلة] وبإزالته مشكلات كمشكلات المنطقة منزوعة السلاح. وللوصول إلى ذلك، يجب البقاء دومًا على مستوى المسائل التقانية واستخدام كل الثقل السياسي للولايات المتحدة لإزالة الاعتراضات السياسية.

وتظل المشكلة الرئيسية هي الأردن. ففي ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني[١١٣]. يلتقي الملك الشاب حسين، لأول مرة على ما يبدو، بالسفير الأميركي لكي يُعبر له عن انزعاجاته. فهو يرى أن «الشيوعيين» سرعان ما يشهدون تعزز نفوذهم في أوساط اللاًجئين. فالغضب قد بلغ أوجه بعد مذبحة قبية. وأي مظهر للتعاون مع الإسرائيليين سوف يعني زوال المملكة. والملك الدستوري الذي يبلغ الثامنة عشرة من العمر يبدأ في الاهتمام مباشرةً بإدارة الأمور.

وعندما يتحدث حسين عن «الشيوعيين»، فإنه يقصد مجمل القوى المعارضة للنظام الهاشمي. وفي الظرف الذي خلقته مذبحة قبية، فإن من لا يجري بعدُ تسميتهم بالإسلاميين إنما ينجحون في تنظيم «مؤتمر إسلامي لنصرة فلسطين» في القدس[١١٤]، دون أن تتمكن السلطة الأردنية من الاعتراض على عقده. ويتمتع المؤتمر بتأييد من جانب الإخوان المسلمين المصريين والسوريين والأزهر ولاجئين سياسيين مغاربة وجزائريين وتونسيين، ومن جانب جماعة فدائيي الإسلام الإيرانية ووفود إندونيسية وباكستانية وأفغانية. وتستمر أعمال المؤتمر من ٣ إلى ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣. ويشارك فيه سيد قطب، مُنَظِّرُ الإخوان المسلمين المصريين. والمحرك الرئيسي للمؤتمر هو سعيد رمضان، صهر مؤسس جماعة

الإخوان المسلمين المصرية، والذي عُهِدَ إليه بقيادة الحركة في فلسطين – الأردن.

وتدعو قرارات المؤتمر مسلمي العالم بأسره إلى اعتبار فلسطين قضيتهم ورفض أي صلح مع إسرائيل ورفض تدويل القدس والضغط على حكوماتهم لدفعها إلى اتخاذ موقفٍ معادٍ حيال البلدان الإمبريالية التي تحمي إسرائيل. ويجري إنشاء مكتب دائم للمؤتمر، يُعَدُّ سعيد رمضان الشخصية الرئيسية فيه. والحال أن التأكيد على أن كل ما ينجم عن الاحتلال الإسرائيلي يجب اعتباره باطلاً ولاغيًا إنما يجري استقباله استقبالاً سيئًا من جانب السلطات الأردنية التي ترى فيه هجومًا على سيادتها على الضفة الغربية.

ويربط المراقبون بين انعقاد المؤتمر وعودة الحاج أمين الحسيني إلى المسرح السياسي. ويبدو أنه كان على علاقات سيئة مع عبد العزيز (ابن سعود)، ملك العربية السعودية العجوز الذي مات للتوّ في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣. وبالمقابل، فإنه يتمتع بالتأييد من جانب الأمير فيصل، وزير الشئون الخارجية والذي أصبح الآن وليًا للعهد. وقد حصل الأمير من الحكومتين السورية واللبنانية على تصريح للمفتي الأكبر بالذهاب إلى بلديهما. وفي لبنان، زار الحسيني المخيمات الفلسطينية وفي سوريا أَيَّدَ سياسة الشيشكلي. ويبدو أنه ينفي، بعبارات مستترة، شرعية الوجود الأردني في فلسطين وسوف يكون على اتصال مباشر بالمؤتمر الإسلامي ومكتبه الدائم الذي سيكون من ثم محاولة لتقويض النظام الأردني.

وفي شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤، تقرر الحكومة الأردنية طرد سعيد رمضان ذي الجنسية المصرية. وعلى أثر احتجاجات من جانب الإخوان المسلمين الأردنيين والمصريين، يجري التراجع عن هذا الإجراء. بيد أنه ظل محبوسًا في مصر لمدة شهرين في إطار الصراع بين نظام الضباط الأحرار والإخوان المسلمين. ولدى عودته إلى الأردن، تسعى السلطات إلى فرض رقابة صارمة على نشاطاته[١١٥].

وتشعر الحكومة الأردنية أنها قد وقعت في مصيدة من جراء طلب عقد مؤتمر أردني – إسرائيلي بموجب المادة الثانية عشرة من اتفاقية الهدنة[١١٦]. ويدير

إيبان اللعبة. وهو يرى فيها إمكانية لإجبار العرب على التفاوض. ولا يؤمن شاريت ووزارة الشئون الخارجية بذلك لكنهما يتركانه يناور. وتؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المشروع، الذي يعتبره رئيس وزراء الأردن خطرًا ليس فقط على وجود الحكومة القائمة، وإنما أيضًا على حياة أعضائها نفسها[١١٧]. والحال أن داج همرشولد، الأمين العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة منذ أبريل/ نيسان ١٩٥٣، إنما يتحمس للمشروع ويتخيل نفسه وقد رأس بالفعل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإسرائيلي – الأردني قبل أن يخلي المكان لبانش في الجلسات التالية.

ويتوقف تحرك الحكومة الأردنية على صدور قرار من جانب جامعة الدول العربية، الأمر الذي يسمح لها بالفعل بكسب الوقت. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، لا يرتأي مجلس الجامعة سوى إجراء محادثات عادية ضمن إطار لجنة الهدنة وينقل الأردن رده في هذا الاتجاه في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤. وتوضح إسرائيل أنه في حالة إذا ما كان الرد سلبيًّا، فقد تلجأ إلى إلغاء اتفاقية الهدنة. فتحاول دول التصريح الثلاثي اقناع الأردن بقبول مبدأ عقد المؤتمر، لكنها إذ تفعل ذلك إنما تفقد المكسب الذي فازت به من جراء موقفها خلال الهجوم على قبية قَتَظْهَرُ، علاوةً على ذلك، وكأنها تكافئ إسرائيل على هذا الهجوم.

وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما على أيدي متسللين. فيشن شارون عملية انتقامية قوامها إطلاق النار على أي سيارة، مدنية أو عسكرية، تمر على الطريق بين بيت لحم والخليل. وهكذا يجري قتل طبيب عسكري أردني يتحرك بسيارته الخاصة. وفي يوم ٢٢، يجري شن غارة تصل إلى مشارف الخليل. والعملية صعبة بسبب مسيرة ٢١ كيلومترًا في الثلوج. وتنتهي هذه المأثرة الرياضية بالهجوم على منزل منعزل ومصرع ثلاثة من قاطنيه[١١٨].

وعلى أثر رد الأردن المؤرخ في ٤ يناير/ كانون الثاني، يتحدث الإسرائيليون عن إمكانية مخاطبة مجلس الأمن مباشرة للعمل على إدانة الأردن باسم وجوب احترام اتفاقيات الهدنة. والحال أنه لا همرشولد ولا الدول الغربية تحبذ ذلك. وينحاز الأردن إلى موقف الجامعة: فبالنسبة للمسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الهدنة،

يمكن الاكتفاء بالنظر فيها على المستوى المحلي، أمَّا بالنسبة لمحادثات الصلح، فإن اتفاقية الهدنة ليست الإطار المناسب لها. وهذا هو مصدر الإلهام العام للردّ الأردني في ٦ فبراير/ شباط ١٩٥٤ على المطالب المتكررة من جانب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. ويعقب ذلك شيء من التشوش، ثم يرجع همرشولد إلى مشروعه الأولي ويوجه، في ١٨ فبراير/ شباط، دعوتين إلى الحكومتين لعقد اجتماع في نيويورك.

وترجع عَمَّان إلى محاولة كسب الوقت بتوجهها إلى جامعة الدول العربية بينما يتزايد التوتر تزايدًا خطيرًا على طول خط الهدنة. وفي منتصف مارس/ آذار، تقترح عَمَّان عقد اجتماع للجنة الهدنة في القدس، وهو ما يستثير غضب الأمين العام. فينتصر الإسرائيليون إذ يشيرون إلى رغبة العرب في عدم تطبيق اتفاقيات الهدنة، لكن العرب يبتهجون لفشل «المؤامرة» الغربية الرامية إلى إجبارهم على عقد الصلح مع إسرائيل. فهم يفسرون جميع الأعمال المسلَّحة الإسرائيلية ليس على أنها عمليات انتقامية من الأعمال التي يرتكبها قُطَّاع طرق عرب، بل على أنها سياسة تصعيد يُراد بها إجبار الدول العربية على وضع حدٍّ للمأزق السياسي وعلى التفاوض مع الدولة العبرية في علاقة قوة من أكثر علاقات القوة انعدامًا للمؤاتاة بالنسبة للعرب.

وبالنسبة للأميركيين، تطرح المسألةُ تحذيرًا مزدوجًا. فالرفض العربي للاعتراف بإسرائيل وللتعامل معها إنما يُعَدُّ أقوى بكثير مما كانوا يظنون والانحياز، ولو الظاهري، إلى المواقف الإسرائيلية، إنما يؤدي إلى خسائر مهمة في العلاقات مع العالم العربي.

بن جوريون وشاريت(١١٩)

منذ عودة بن جوريون إلى عمله، في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، أعلن الرجل عن اعتزامه التنحي. وهو يبرر ذلك بكبره (ولد في عام ١٨٨٦) وإجهاده الجسدي بعد السنوات القاسية التي انقضت للتوّ. وهو ينوي أيضًا التفكير في سلسلة من الإصلاحات السياسية ومواصلة الاهتمام باتخاذ القرار. وشاريت (ولد في عام ١٨٩٤) بالطبع هو خليفته، لكن المصارع العجوز يهتم، قبل رحيله،

بتحصين وزارة الدفاع وذلك بتعيينه بنحاس لافون (ولد في عام ١٩٠٤) وزيرًا وموشيه دايان (ولد في عام ١٩١٥) رئيسًا لهيئة الأركان وشيمون بيريز الشاب والموهوب (ولد في عام ١٩٢٣) مديرًا عامًّا. وهكذا فإن المؤسسة العسكرية إنما تجد نفسها تحت سيطرة ناشطين عازمين على عدم السماح لخط شاريت المعتدل بالهيمنة. والحرس القديم للحزب، والذي يمثله ليفي إشكول (ولد في عام ١٨٩٥)، وزير المالية، وجولدا ميئير (ولدت في عام ١٨٩٨)، وزيرة العمل، يرى أن اختيار شاريت أمر طبيعي، والرجل ينتمي إلى جيل هذا الحرس القديم، لكن هؤلاء ينزعجون من تعيين لافون، الأصغر منهم عمرًا والذي لم يشغل إلى ذلك الحين غير وظائف وزارية ثانوية. وهو يبدو وكأنه خليفة بن جوريون.

وينكب دايان بنشاطٍ على بناء الجيش الإسرائيلي الجديد القائم على حركيته وشباب كوادره. وهو يفرض بشكل خاص قاعدة «الحياة الثانية». فضباط هيئة الأركان لا يجب لهم تجاوز الحد العمري المتمثل في أربعين سنة، وحتى ضباط الوحدات القتالية يجب عليهم أن يرحلوا قبل ذلك. وسوف يجري ترتيب نقلهم إلى الحياة المدنية ترتيبًا جيدًا. فسوف يجدون بسهولةٍ مناصب مسئولية في مختلف القطاعات وهكذا سيشكلون عنصرًا مهمًّا في قيادة المجتمع والدولة. وسوف يجري التخفيف من صرامة هذه القواعد بعد بضع سنوات من ذلك الوقت، لكنها تظل سمة رئيسية للواقع الإسرائيلي اليوم[١٢٠].

ويدعو دايان[١٢١] إلى الحرب الوقائية، شأن بن جوريون الذي كان قد تحدث، خلال حوار مع شاريت، في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤، عن حتمية جولة «ثانية» في النزاع. وفي اليوم التالي، في اجتماعٍ وزاري غير رسمي، يقترح رئيس هيئة الأركان شن هجوم لاحتلال سيناء وقطاع غزة وفتح السبيل أمام الملاحة في خليج العقبة. فيأخذ الحاضرون في الهياج. ثم يجري الانتقال إلى تناول الوضع في سوريا، حيث نشبت اضطرابات ضد الشيشكلي، من طرف الدروز خاصة. ويحث لافونُ على القيام بعملٍ قبل أن يغتنم العراقُ فرصة هذا الوضع ويَفرضَ الهلال الخصيب. والحق أن الصحافة الحكومية السورية تتهم بغداد بأنها وراء قلاقل جبل الدروز. وقد فكر دايان في إرسال دروز إسرائيليين لتنفيذ عمليات تخريبية، لكن الطائفة الدرزية رفضت ذلك، حيث طالبت بالأحرى بغزوٍ إسرائيلي

من أجل «تحرير» الجبل. وقد رفض شاريت هذين المشروعين، شاكيًا من قلة المعلومات المتاحة عن الوضع الفعلي في سوريا. ويخوض الجيش السوري حملة قمع قاسية ضد ما سيظهر فيما بعد بوصفه آخر انتفاضة درزية كبرى.

وفي هذا السياق، يقرر الإسرائيليون انتهاج سياسة قوةٍ في قطاع بحيرة طبرية، حيث يمنعون السوريين من الصيد. وهم يقومون بتحريك زوارق في القطاع المتنازع عليه. وتتمثل التعليمات الصادرة في الضرب بقسوة في حالة حدوث هجوم سوري على الزوارق. ويجري نقل الرسالة إلى دمشق عبر قنوات مختلفة.

وفي ٢٥ فبراير/ شباط، تنتفض حامية حلب ضد نظام الشيشكلي. وتحذو حذوها غالبية الحاميات الأخرى. فيقترح لافون في التوّ والحال على شاريت أن يقوم الجيش الإسرائيلي باحتلال كل المنطقة منزوعة السلاح، بما أن اتفاقية الهدنة قد أصبحت لاغية لأن الدولة التي وقَّعَتْها لم يَعُدْ لها وجود. ويفضل شاريتُ الانتظار ورؤية ما إذا كان الجيش العراقي سوف يتغلغل في سوريا. كما أنه يريد التشاور مع بن جوريون. وفي اليوم التالي، يتضح أن الشيشكلي قد آثر ترك السلطة بدلاً من الانخراط في حرب أهلية. وبعد لحظة تشوشٍ، تقرر مختلف الفصائل العسكرية استعادة النظام السياسي الذي ألغاه الشيشكلي، ويستأنف هاشم الأتاسي رئاسة الجمهورية ويعمل على تشكيل حكومة مدنية.

وفي يوم ٢٧، يعقد شاريت اجتماعًا مع بن جوريون ولافون ودايان. فيقترح لافون مرة أخرى احتلال المنطقة منزوعة السلاح ويوافقه بن جوريون في ذلك. فيوضح شاريتُ أن هذا يعني نشوب حرب مع سوريا وتطبيق القرار الثلاثي. ومثل هذا القرار لا يمكن اتخاذه دون موافقة الحكومة. وهكذا يكسب وقتًا.

وفي المناقشة نفسها، اقترح بن جوريون تسوية حالة لبنان بالتشجيع على خلق دولة مسيحية متجانسة. ويتطلب ذلك خلق قلاقل عن طريق توزيع المال على صانعي القلاقل. وقد رفض شاريت بغضبٍ أفكار بن جوريون. فهو يرى في هذا الاقتراح مسلك مُقامِرٍ يزيد من حجم الرهان في كل جولة. وهدف بن جوريون هو إعادة تنظيم كاملة للشرق الأدنى. وفي مذكرة كتبها بن جوريون إلى شاريت في اليوم نفسه، يعاود الرجل الهجوم: إن خلق دولة مسيحية صغيرة في لبنان سوف

يتعين عليه أن يكون المهمة ذات الأولوية أمام الحكومة الإسرائيلية. فيـرد عليـه شاريت بأن هذا مستحيل. فالمسيحيون منقسمون ولا يريدون ذلك. وإذا مـا قامـت دولة كهذه، فإن الأطراف المسلمة في سوريا سوف تتحد مع سوريا. ولـن يكـون بوسع العالم العربي قبول خسارة جديدة في إطلاله على البحر المتوسط.

وفي تلك الأيام نفسها، يصل الصراع على السلطة بين عبد الناصر ومحمـد نجيب إلى ذروته في مصر. ففي ٢٥ فبراير/ شباط، اضطر هـذا الأخيـر إلـى الاستقالة من رئاسة الجمهورية، غير أنه يرجع إلى السلطة في يوم ٢٧. وهو يعلن العودة إلى النظام البرلماني. وبالنسبة لإسرائيل، يظل الموضوع الرئيسي للنـزاع هو موضوع حرية المرور في قناة السويس وخليج العقبة. وقد طلب الغربيون من إسرائيل عدم طرح الموضوع مرة أخرى مادامت مسألة الجلاء البريطاني لم تسوَّ. والحال أن هذا الجلاء ونقل التجهيزات العسكرية البريطانية هو تحديدًا ما يثير قلق الإسرائيليين. وخلال مجمل عام ١٩٥٣، طلبت حكومتهم إلى الغـربيين عمومًـا، وإلى الولايات المتحدة خصوصًا، التفكير في تعـويض عـن تعـزز الإمكانـات المصرية الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني. وهي تريد عتادًا عـسكريًا، بـل وتعهدًا علنيًا بضمان أمن الدولة العبرية. والحال أن الأميـركيين قـد أداروا الأُذن الصماء لهذا الطلب وإن كانوا قد امتنعوا عن تزويد المصريين بالسلاح، سعيًا إلـى مراعاة جانب كل من البريطانيين والإسرائيليين. وبما أن هؤلاء الأخيرين قد نفـد صبرهم، فقد توجهوا في نهاية المطاف بالشكوى إلى مجلس الأمن بشأن موضـوع قناة السويس، في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤، على أثر مصادرة جديدة لشحنة متجهة إلى إسرائيل. وقد ردت مصر على هذه الشكوى بشكوى تتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية لمنطقة العوجة منزوعة السلاح.

وفي اجتماع مجلس الوزراء في ٢٨ فبراير/ شباط، يشدِّد لافون على الفرصة الفريدة التي يتيحها الوضع. فهو يقول إن من الواجب التحرك بسرعة قبل أن تعقـد الولايات المتحدة مع الدول العربية حلفًا من شأنه أن يتم على حـساب إسـرائيل. ويدعو وزير آخر إلى احتلال قطاع غزة. غير أن الأغلبية العظمى توافـق علـى تريث شاريت الذي يعود كالعادة إلى الإشارة إلى التصريح الثلاثي.

وفي ١١ مارس/ آذار، يفتح العسكريون السوريون النار على زوارق حربية إسرائيلية اقتربت من الضفة الشرقية لبحيرة طبرية سعيًا إلى حماية الصيادين الإسرائيليين. وفي الأيام التالية، يتكرر وقوع الحوادث وتأخذ اتساعًا أكبر. فتجتمع لجنة الهدنة في ١٥ مارس/ آذار. ويريد الإسرائيليون الحصول على اعتراف بسيادتهم الكاملة على البحيرة. وبوسع كل طرف عرض أطروحته. فترى إسرائيل أن تطبيق الاتفاقية البريطانية – الفرنسية لا يتعلق بالصيد فقط، بل يتعلق بكل أجزائها، وهو ما يعني حق الحركة بين البلدين بالنسبة لسكان المناطق الحدودية. على أن الجنرال ڤان هورن، رئيس اللجنة، إنما يفضل تجزئة القرارات حتى يتمكن من التوصل إلى أغلبيات. وهكذا يدع الإسرائيليين يناورون عليه إذ ينقلون إليه نصًا لا يدرك أهميته. ويتعلق الأمر في الواقع بالاعتراف بالحقوق الإسرائيلية على شريط الأمتار العشرة – «إن أي عبور قادم من سوريا إلى شريط الأمتار العشرة الساحلي الواقع على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية وكذلك أي عبور من إسرائيل إلى الأرض السورية إنما يمثل انتهاكًا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية الهدنة» – كما يتعلق الأمر بـ«وقف أي تدخل في النشاطات الإسرائيلية على بحيرة طبرية وفي شريط القطاع الساحلي الذي يبلغ عرضه عشرة أمتار، و[...] منع أي عبور غير مشروع إلى الأراضي الإسرائيلية».

وبالمقابل، يحصل السوريون على حظرٍ لوجود «سفن حربية» في البحيرة. ويتطلب الأمر عدة أيام لكي يفهم المعنيون طبيعة القرار المُتَّخَذ.

وبحسب ممثل فرنسا في دمشق:

قال لي السيد ڤيچيبه إنه قلق قلقًا جسيمًا من اعتماد قرار كهذا لأنه، بينما يعترف بالسيطرة الإسرائيلية على شريط الأمتار العشرة الساحلي، لا يراعي الحقوق التقليدية المعترَف بها لسكان الضفة السوريين فيما يتعلق باستخدام مياه البحيرة، وهي حقوق أكدتها الاتفاقية الفرنسية – الإنجليزية الموقَّعة في مايو/ أيّار ١٩٢٣ بشأن تحديد حدود فلسطين. كما أن القرار يتعارض مع المادة الثانية [...] من اتفاقية الهدنة والتي تحفظ بشكل واضح حقوق كل من الطرفين ودعاواهما ومواقفهما في التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية.

وتطالب الحكومةُ السورية بإلغاء القرار لكنه قرار غير قابل للنقض. ولابد من اتخاذ قرار جديد، وهو ما يرفضه الإسرائيليون بالطبع وإن كانوا يعرضون تقديم بعض التنازلات لسكان الضفة السوريين إذا ما طلبت الحكومة السورية ذلك. ومن الواضح أن دمشق لا تريد سماع كلام كهذا. ومنذئذ، ينكب الإسرائيليون على إطلاق النار بصورة منهجية على زوارق الصيد السورية. وبوجه عام، فإنهم لا يصيبونها، بسبب المسافة، غير أن الطلقات تسقط على الضفة الشرقية، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا بين سكان الضفة(١٢٢).

وفي هذا الشطر الثاني من مارس / آذار، ينصب الاهتمام أيضًا على الجانب الأردني.

ممر العقرب ونَحالين

كان مجلس الأمن قد كلَّف بينايكي بإعداد تقرير حول مدى مراعاة اتفاقية الهدنة من جانب الأردنيين والإسرائيليين. وقد أَخَّرَ نشره إلى أقصى مدى ممكن، آملاً بذلك في فرض شيء من الاعتدال على مسلك الطرفين من باب الخوف من تلقي اللوم. والوثيقة مؤرَّخة في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٥٤ وكان ڤيچييه هو الذي حرَّرها. وهي تشير إلى أنه إذا كان التوتر لا يزال قائمًا بسبب أعمال العنف، فإن هناك بالأخص طوفانًا من الشكاوي من جانب الطرفين يعبر عن نوع من الحرب السيكولوچية: «بل إن بالإمكان التأكيد على أن التسللات والخسائر الإسرائيلية المترتبة على أعمال قطع الطرق قد قلت، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها السلطات الأردنية، من جهة، وتعزيز قوة ونشاط الشرطة الحدودية الإسرائيلية، من الجهة الأخرى».

وفي مستهل مارس/ آذار، نرصد عودة قوية للتوتر. وفي ١٧ مارس/ آذار، في جنوب البحر الميت، يجري الهجوم على باص إسرائيلي في موقع يسمَّى بممر العقرب. وقد لقيَ أحد عشر إسرائيليًا مصرعهم في هذا الهجوم. فيسارع الإسرائيليون إلى توجيه الاتهام إلى الأردن بينما يقوم مراقبو منظمة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق معمَّق في الحادث. وتشير شهادات الناجين إلى أن من شنوا الهجوم جماعة من البدو.

والإسرائيليون يقارنون بين هذا الحادث وحادث قبية[١٢٣]:

في معرض المقارنة بين ردود فعل العالم الغربي القوية غداة حادث قبية وردود الفعل التي استثارها إلى هذا الحين مصرع أحد عشر راكبًا في باص إيلات، تبدو الصحافة الإسرائيلية قاسية حيال مراقبي منظمة الأمم المتحدة كما حيال الدول الموقِّعة على التصريح الثلاثي. وفي سياق التذكير بأن الأمر لم يتطلب غير بضع ساعات بالكاد لكي يقوم وزراء الشئون الخارجية [الغربيون] الثلاثة المجتمعون في لندن باستنكار حادث قبية، نجد أن الصحف اليومية للأحزاب الرئيسية الموجودة في السلطة تعرب عن استغرابها لصمت باريس ولندن وواشنطون، وترفع عقيرتها بالأخص ضد رغبة الأميركيين في عدم إعلان موقفهم مما جرى قبل التعرف على جميع التفاصيل. ويكتب كُتَّابُ المقالات الافتتاحية أن هناك علامة تحيزٍ يتحسسها البلدُ تحسسًا أليمًا قاسيًا.

والغضب قويٌ بالطبع في البلد: فهذه أكبر خسارة في الأرواح تحدث في مرة واحدة بفعل «قُطَّاع الطرق». وتؤكد الاستخبارات الإسرائيلية أن الجناة جاءوا من قرية أردنية قريبة من الحدود وتُقَدِّمُ ثلاثة أسماء يجري إبلاغ المراقبين والأردنيين بها. ويكثف الغربيون من مطالباتهم للسلطات الإسرائيلية بضبط النفس سعيًا إلى تفادي قبية جديدة. ويحصل شاريت، بصعوبةٍ، على موافقة حكومته على الامتناع عن القيام بأعمال انتقامية. ويُجري جلوب من جانبه تحقيقًا حادًّا ينتهي إلى أن أعمال القتل قد ارتكبها بدو من النقب كان الإسرائيليون قد طردوهم إلى سيناء. وعلاوة على ثأر هؤلاء البدو لعدد معين من قتلاهم، فإن هناك أيضًا سياق تنافسٍ بين جماعات بدوية وتهريبٍ للمخدرات[١٢٤].

والحاصل أن الأميركي هاتشنسون، رئيس لجنة الهدنة، إنما يمتنع عن الاعتراف بالذنب الأردني قبل انتهاء التحقيق الذي يقوم به المراقبون. وهو يصبح هدفًا للسخط الإسرائيلي. وبما أن بيناكي يرفض التنصل من مرءوسه، فإن الإسرائيليين يقررون مقاطعة لجنة الهدنة. وفي نهاية المطاف، في شهر سبتمبر/أيلول، سوف تذعنُ هيئةُ الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وسوف تجري إعادة هاتشينسون إلى الولايات المتحدة. والحال أن الكتاب الذي سجَّل فيه ذكرياته، وهو كتاب يوجه نقدًا حادًّا إلى الإسرائيليين، سوف يصبح أداة للدعاية العربية.

وبقدر ما أن المراقبين لم يتمكنوا من البرهنة على مسئولية الأردن، فإن الغربيين إنما يمتنعون عن أي إدانة له في مجلس الأمن. وعندما تشير إسرائيل إلى التصريح الثلاثي، فإن مندوبي البلدان الثلاثة وهمرشولد يجتمعون وراء أبواب مغلقة ويقررون التخلي عن المطالبة بعقد مؤتمر إسرائيلي – أردني، فالأمين العام لا يريد أن يتعرض للاتهام في هذا السياق بأنه يضغط على الأردن.

وينكشف إخفاق مناورات شاريت الدبلوماسية، وهو ما يعود عليه بانتقادات قوية، وبينها انتقادات من «المتقاعد» بن جوريون الذي يدلي للصحافة بآرائه «كمواطن عادي»: إن واجب الدفاع عن الدولة وحماية سكانها إنما يقع حصريًا على كاهل إسرائيل التي يجب عليها من ثم أن تتصرف وكأنه لا وجود لأحد خارجها[١٢٥]. أمّا دايان فهو يعلن للملحق العسكري الفرنسي، لكي ينقل رسالته إلى دمشق، أنه لم يعد يثق في لجنة الهدنة وأنه سوف يَرُدُّ فورًا بالقوة على أي عمل استفزازي: «لن نكون البادئين بالهجوم، إلاَّ أنني، لدى أول طلقة بندقية صادرة من الضفة السورية على البحيرة، سوف أقوم بدك جميع مواقع العدو على طول الحدود».

وفي ليلة ٢٦ – ٢٧ مارس/ آذار، تقتلُ عصابة من أربعة «قُطَّاع طرق» حارسًا إسرائيليًّا وتصيب آخر بجراح في ممر القدس. فيدعو لافون فورًا إلى شن عملية انتقامية «محدودة». ويوافق شاريت على ذلك وإن كان بشرط أن تكون «محدودة» حقًّا. وقد وقعت العملية في ليلة ٢٨ – ٢٩ على قرية نَحالين المعروفة بدورها خلال معارك كتلة إتزيون في عام ١٩٤٨. فيقود شارون قوة من ٦٠ مظليًّا. وأوامر دايان الصارمة هي عدم قتل أحد غير حراس وطنيين وجنود أردنيين وتفادي سقوط أي ضحايا مدنيين. وستكون الحصيلة ٥ قتلى في القرية (مختار القرية وأربعة حراس، يبدو أنهم تعرضوا للقتل بعد أسرهم) و٣ جنود أردنيين على طريق العودة[١٢٦].

والحاصل أن الدبلوماسيين الأجانب المعينين في إسرائيل سرعان ما أدركوا وجود توترات قوية في داخل الحكومة الإسرائيلية. وهم يحثون على مساندة شاريت المعتدل. كما جرى نقل هذه الرسالة إلى الحكومات العربية المجاورة، لكن هذه الأخيرة لا ترى بالأخص سوى النشاطية الإسرائيلية بحشودها العسكرية. وفي

٢٤ مارس/ آذار[١٢٧]، قبل حادث نَحالين، قامت الوفود العربيــة فــي واشــنطون بتحرك جماعي لدى وزارة الخارجية الأميركية: إن إسرائيل لا يمكن أن يكون لها من وجود لولا الدعم الذي تقدمه لها الولايات المتحدة التي لا تفعل شيئًا للحدّ مــن عدوانيتها. ويردُّ دالاس بأن المساعدة الاقتصادية لا يمكن أن تُستخدم كأداة للضغط؛ وهو يطالب الجميع بالهدوء وضبط النفس. ويوجه الكلام نفسه لإيبان فــي اليــوم التالي.

وبعد هذا الحادث الجديد، تبدو المنطقة من جديدٍ على حافة الحرب. وفــي ٧ أبريل/ نيسان[١٢٨]، يبعث بايرود إلى وزير الخارجية الأميركي بمذكرة يلقي فيهــا بالمسئولية الرئيسية على إسرائيل التي لجأت إلى استخدام القوة لوضع حدٍّ للوضع، والذي يعتبر غير مقبول بالمرة. وهو يــرى وجــوب إفهــام الدولــة العبريــة أن استخدامها للقوة لن يقود إلى شيء وأنه لن يلقى تأييد الولايات المتحدة. ويردُّ عليــه دالاس، في ١٠ أبريل/ نيسان[١٢٩]، بأن من غير الوارد توجيه إنذار إلى إســرائيل. وهو يرى أن العرب لا يريدون سماع أي كلام عن أي تسوية سلمية وأنه ما لم تقم الولايات المتحدة بصوغ وبلورة مقاربةٍ جديدة، فإنــه لا يمكــن تحميــل إســرائيل المسئولية عن هذا الوضع. ولا يفكر دالاس إلاّ في تحرك ثلاثي لدى البلدان المعنية لدعوتها إلى تحكيم العقل. وهو لا يمكنه عمل ما هو أكثر من ذلــك، لأن الجانــب الرئيسي من اهتمامه إنما ينصب على التحضير لمؤتمر جنيف بشأن مستقبل الهنــد الصينية. ويتمسك الأميركيون بإبداء عدم تحيزهم. ففي ٩ أبريل/ نيسان[١٣٠]، أدلى بايرود بخطاب مميَّز في دايتون، وجه فيه اللَّوم إلى كلٍّ من الإسرائيليين والعــرب على حدٍّ سواء. فهو يدعو الأولين إلى أن يعتبروا أنفسهم أمةً تنتمي إلــى الــشرق الأوسط: «يجب أن تفكروا في مستقبلكم من هذه الزاوية بدلاً مما من زاوية قيــادة ...مة لنواة سكانية قادمة من كل ربوع العالم وتنتمي إلى عقيــدة دينيــة خاصــة. ويجب أن تتخلوا عن الاعتقاد بأن القوة والممارسات الانتقامية القاتلة هي الــسياسة الوحيدة التي يمكن لجيرانكم فهمها. وسوف يتعين عليكم التصرف بشكل تتماشــى فيه أفعالكم مع الرغبة في السلم والتي لا تملون من التعبير عنها».

وهو يوصي العرب بقبول دولة إسرائيل كأمر واقع: «إنكم تسعون عمدًا إلــى الإبقاء على وضعٍ معلَّقٍ بشكلٍ حرج بين السلم والحرب، مع عدم رغبــتكم الآن لا

في السلم ولا في الحرب. وهذه سياسة من أكثر السياسات خطرًا، سياسة سوف يشجبها الرأي العام العالمي شجبًا أكبر مع مضي كل يوم، إذا ما واصلتم مقاومة جميع المساعي المبذولة للتوصل على الأقل إلى تعايشٍ أقلّ خطرًا مع جارتكم».

وردود الفعل سلبية بالأحرى. وهي تصدر بالأحرى عن الجانب العربي الذي يرفض الدعوة إلى اتفاق مع إسرائيل. والمناخ السياسي يميل بالأحرى إلى التجذر. فقد أحرز عبد الناصر للتوّ انتصارًا في اختبار القوة مع نجيب الذي يجري فرض الإقامة الجبرية عليه (٢٩ مارس/ آذار). وهو يشجب بقوة عقد الحلف التركي - الباكستاني ويشتبه بأن الأميركيين يريدون مده إلى البلدان العربية، خاصة إلى العراق. وهو لا يخطئ من جهة أخرى لأن تعاونًا عسكريًّا إنما يُعَدُّ بسبيله إلى أن يقوم بين واشنطون وبغداد.

والعودة إلى النظام البرلماني تترافق في سوريا مع صعودٍ للقوى المسمَّاة بالتقدمية والقومية العربية، كحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يرى أن إسرائيل ليست غير أداة للإمبريالية إن لم تكن تعبيرًا عنها. ويُعبر فادي الأتاسي عن شعور السوريين العام عندما يردُّ على بايرود أمام مجلس النواب السوري(×):

الواقع أن السيد بايرود قد دعا العرب إلى التصالح مع إسرائيل. فهل يجهل أن إسرائيل تقوم على الدين والجنس [race] وأنها متعصبة من حيث الجوهر وأنها تحمل في ذاتها بذور وشروط الانفجار الذي تجعله حتميًّا بسبب أطماعها المسرفة ومشروعها الرامي إلى أن تصبح إمبراطورية ؟ وهل يعتقد السيد بايرود مخلصًا أن اليهود سوف يلبون نداءه ؟ فيما يخصني، لا أعتقد ذلك، لأنه يطلب منهم أشياء تتعارض مع مخططهم وفطرتهم ...

ولنتكلم الآن عن العرب: ماذا يريد السيد بايرود منهم ؟ هل يتصور أن بإمكانه دفعهم إلى عقد الصلح مع إسرائيل بينما لا يفكر في إلزامها بأن تضع حدًّا على الأقل لاعتداءاتها ؟ عجبًا، إنهم يطالبوننا بالتصالح مع إسرائيل ! إنني لا أعرف أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة قد ألزم بلدًا ما من البلدان بأن يكون ظريفًا ولطيفًا تجاه جاره وبأن يتبادل معه التحيات وزيارات المجاملة ! ... وأعرف على العكس من ذلك أن هذا الميثاق نفسه يفرض عقوبات على المعتدي ...

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

بيد أنه أيًا كان الأمر، فإن الدول العربية ونحن أنفسنا، سوف نجتهد دءوبين في اعتماد التدابير التي من شأنها الحفاظ على وحدتنا وقوميتنا ووجودنا نفسه.

ويعود بايرود إلى الخوض في الموضوع في الأول من مايو/ أيَّار في فيلادلفيا في مؤتمرٍ لحركةٍ يهوديةٍ معاديةٍ للصهيونية. وهو يشدِّدُ هذه المرة على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بوصفها أحد عوامل التوتر، فالعرب يخشون من أن يؤدي ضيق مساحة إسرائيل إلى دفع الدولة العبريةِ إلى توسعٍ ترابيٍ جديد. كما يدعو الطرفين إلى اتخاذ «موقف أكثر تصالحًا وبنَاءً أكثر». فيصدر الجانب الرئيسي من الاحتجاجات من الطرف اليهودي. فالصحافة الإسرائيلية تتهم الولايات المتحدة بأنها تريد الغدر بإسرائيل وتُذَكِّرُ بأنه لو كانت الدولة اليهودية قد وُجدت في زمن النازية لكان بوسع اليهود الأوروبيين أن يجدوا فيها ملاذًا وأن يتسنى إنقاذهم من الإبادة. ويوجه إيبان احتجاجًا رسميًّا، باسم حكومته، ضد هذا التشكيك في مبرر وجود إسرائيل، ألاَ وهو جمع اليهود المشتَّتين. وبعد وقت قصير من ذلك، سوف يرفع شاريت عقيرته لكي يؤكد أن إسرائيل لن تتخلى أبدًا عن سياستها المتعلقة بالهجرة.

وكانت ردود الفعل عنيفة لاسيما أن بايرود، دون أن يدري، قد تدخل في جدل بين إسرائيل والطائفة اليهودية الأميركية حول واجب العودة(١٣١). فالمسئولون اليهود الأميركيون يرفضون اعتبار أنفسهم مقيمين في منفى، وهم يفضلون مصطلح «الشتات». وينفون وجوب الهجرة. وهم يرون أنه لو أصبحت الولايات المتحدة في يوم من الأيام ديكتاتورية فاشية أو حتى نازية، في هذا العالم، فلن يكون بوسع إسرائيل أن تبقى طويلاً. والحال أن بن جوريون قد عاد للتوّ تمامًا، من منتجعه في النقب، إلى تدشين الجدل مؤكدًا أن صهيونيةً دون هجرة إلى إسرائيل هي شيء آخر غير الصهيونية. فيردُّ صهيونيو الدياسپورا مُذَكِّرين بأنه على الرغم من أنهم ليسوا هم الذين أنشأوا الدولة العبرية، فإن مساندتهم كانت ضرورية لقيامها وبقائها.

وقد استثار حادث نَحالين موجة جديدة من الاحتجاجات في الضفة الغربية. فالمعارضة تهاجم الحكومة بعنف. وهذه الأخيرة تحيط مجلس الأمن علمًا بحادث

نحالين ؛ وترد إسرائيل بشكوى مضادة حول الامتناع عن تطبيق المادة الثانية عشرة وحول الانتهاكات الأردنية لاتفاقية الهدنة ومن ضمنها حادث ممر العقرب. والسياق الدبلوماسي آخذ في التغير بشكل واضح. ففي ٢٩ مارس/ آذار، نجد أن مشروع قرار قدمته نيوزيلنده، وهو مشروع يشجب الموقف المصري في مسألة حرية المرور في الطرق البحرية، قد قوبل باستخدام الاتحاد السوفييتي لحق الفيتو، وهو الاستخدام الثاني في أسابيع قليلة والأكثر حسمًا في تأييده للأطروحات العربية.

ويتعقد الجدل في مجلس الأمن لمعرفة ما إذا كان يجب معالجة أمور بعينها أم مجمل الملف. ويثور تساؤل حول ما إذا كان الأردن، الذي لا يزال خارج عضوية منظمة الأمم المتحدة، يُعَدُّ مُلْزَمًا أم غير ملزم بقرارات هذه المنظمة. وبحسب الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من الميثاق، فإن دولة ليست عضوًا تلفت انتباه مجلس الأمن إلى خلاف تُعَدُّ طرفًا فيه إنما يجب عليها أن تتعهد أولاً بالامتثال لواجب التسوية السلمية الذي ينص عليه الميثاق.

وتبدو الدبلوماسية العربية مطمئنة للفوز بتأييد الاتحاد السوفييتي، الذي يشتبه الأميركيون بأنه يريد عن عمد مفاقمة الوضع. وأثر الفيتو السوفييتي قوي بشكل خاص لدى الرأي العام العربي. فبعد ثلاثة أسابيع من الفيتو الثاني(١٣٢)، يوافق البرلمان الأردني على توجيه للشكر إلى الاتحاد السوفييتي، وخلال المناقشة، سوف يعلن حسين الخالدي، وزير الشئون الخارجية، أن الفيتو السوفييتي يساوي المساعدة الأميركية برمتها. وهذا موقف لا يتحمله الملك الشاب الذي يرى، على غرار السفير الأميركي، أن تجربة الحكم الديموقراطي وحرية الصحافة تجازف بأن تقود إلى الفوضى. فتجري إقالة الحكومة ويدعو الملكُ توفيق أبو الهدى، مُخَضرَم السياسة الأردنية، إلى استعادة النظام. وهو يُصدر تعليمات إلى مندوبه في نيويورك بالانسحاب من النقاش الذي لا يزال دائرًا في مجلس الأمن (٣١ مايو/ أيار ١٩٥٤). وتسنح الفرصة للأردن لكي يُذكر بأن إسرائيل مازالت تقاطع لجنة الهدنة.

وفي شهر يونيو/ حزيران، نجد أن دول التصريح الثلاثي تقترح، بمبادرة من بريطانيا العظمى، وبعد سلسلة بأكملها من تبادلات الآراء فيما بينها، حشدًا من

التدابير التي تمضي في اتجاه تعزيز سلطة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وإمكاناتها[١٣٣]. فعلاوة على زيادة أعداد المراقبين وتعزيز أدوات المراقبة، لابد من أن يتمتع المراقبون بسلطة حقيقية في مجال تقديم المقترحات والتحكيم وذلك مع حرية تامة في الحركة في الأرض العربية كما في الأرض الإسرائيلية. فمما أثار عظيم عدم فهم المراقبين أن الإسرائيليين غالبًا ما كانوا يمنعونهم من الانتقال إلى مواقع الحوادث في الأرض الإسرائيلية في حين أن استنتاجاتهم ما كان يمكن لها إلاَّ أن تكون في صالحهم. ثم إن حضور جلسات لجنة الهدنة سوف يكون إلزاميًّا. وأخيرًا، سعيًا إلى الحدِّ من الحوادث، فإن خطوط الهدنة يجب أن تكتسب طابعًا ملموسًا عن طريق حاجز متصل من الشبائك والأسلاك الشائكة. ويجب توفير تسهيلات للانتقال بين قطاع غزة والخليل.

والحال أن الحكومات المعنية، وفي المقام الأول الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية، إنما تماطل بتقديم ردود تهربية. وبحسب الأطروحة الإسرائيلية[١٣٤]، فإن من شأن تدابير كهذه أن تعني إعادة صياغة حقيقية لاتفاقيات الهدنة، وهي إعادة صياغة تتطلب إجراء مفاوضات تمهيدية على مستوى جد عال، وهو عين ما يرفض الأردن القيام به في حين أنه ملزم بذلك، بحكم المادة الثانية عشرة.

ويرجع هذا الاعتراض إلى الحساسية الشديدة للدول المستقلة حديثًا والتي تَعتبر أي فكرة عن رقابة دولية تعديًا لا يحتمل على سيادتها. وإسرائيل تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك إذ تعترض الآن على أي حرية لحركة المراقبين في أراضيها. فهي ترى أنه لإجراء تحقيقٍ ما، سوف يتعين أولاً صدور قرار من جانب لجنة الهدنة ؛ والحال أن غالبية اللجان إنما تعدُّ الآن في وضع شبه مشلول ...

واستئناف أعمال العنف يؤكد مأزق العملية الديبلوماسية[١٣٥]. ففي مايو/ أيَّار، نلحظ عدة تبادلات لأعيرة نارية قاتلة على طول خط الهدنة كما نشهد عدة تغلغلات، من باب الخطأ، من جانب جنود إسرائيليين، في الأرض الأردنية.

وفي يونيو/ حزيران، يتفاقم الوضع. فلمرَّة، يتعلق الأمرُ بالفعل بأعضاء حقيقيين في مستوطنة زراعية إسرائيلية تنتمي إلى حزب حيروت اليميني الذي يقوده مناحم بيجن والذين يتحملون المسئولية عن هذا التفاقم للوضع. ففي ١٩ يونيو/ حزيران، يجتازون خط الهدنة لكي يقوموا بإطلاق النار على فلاحين ورعاة

عرب. وعلاوة على لعبة الأعمال الانتقامية المتبادلة، فمن الممكن أن أعضاء الإرجون السابقين هؤلاء كانوا يريدون خلق حادث لاستثارة حرب تقود إلى الاستيلاء على الضفة الغربية. وقد اعترض الحرس الوطني الأردني سبيلهم وقام بقتل ثلاثة إسرائيليين. ويتدخل الجيش الإسرائيلي بقصف القطاع. ويزعم لافون أن الأردن هو الذي بادر بالهجوم وأن جثث الأشخاص الثلاثة الذين سقطوا قتلى كان قد جرى سحبها إلى الأرض الأردنية.

وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، يقتل متسللون عرب مزارعًا إسرائيليًا قرب تل أبيب. ولدى عودتهم، يُلقي الجيشُ الأردني القبض عليهم. وهم آتون من قرية عَزّون. فيأمر لافون بغارة انتقامية ضد معسكر للجيش الأردني، قرب هذه القرية، الأمر الذي يؤدي إلى مصرع ٣ جنود في ليلة ٢٧ – ٢٨. غير أن أحد أفراد القوة الخاصة يصاب بجراح ويسقط في الأسر. والغضب عظيم في صفوف الأردنيين. وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، ينشب تبادل لإطلاق النار في القدس. وهو يدور بشكل متقطع لمدة يومين ويسفر عن سقوط ٣ إسرائيليين قتلى ومصرع ٥ أردنيين. ويستخدم الإسرائيليون أسلحة ثقيلة. ويعجز المراقبون مرة أخرى عن تحديد من الذي بدأ بإطلاق النار. والأرجح أن سبب هذا الحادث هو مناخ التوتر العصبي الشديد السائد على الجانبين. وتسمح جسامةُ الحادث بعودة الإسرائيليين إلى لجنة الهدنة، حيث يحدث تبادل للشتائم وتبادل للاتهامات.

ويلجأ الأردنيون إلى تقليد الإجراءات الإسرائيلية إذ يقررون محاكمة الأسير الإسرائيلي الذي سقط في أيديهم بتهمة القتل. والعسكريون الإسرائيليون عازمون على عمل كل شيء من أجل استعادته. فيشنون، في الأسابيع التالية، عدة غارات تهدف إلى أخذ أسرى أردنيين سعيًا إلى إجراء تبادل للأسرى. ومن غير المعروف ما إذا كانوا قد تلقوا تعليمات في هذا الاتجاه من جانب سلطات أعلى أو ما إذا كانوا قد تصرفوا من تلقاء أنفسهم، حيث إن شارون يبرر أمام دايان هذه الأعمال زاعمًا أنها مجرد عمليات استطلاعٍ عادية في الأراضي الأردنية لم تَسِرْ على ما يُرام.

وهذا الواقع يتماشى مع اختلال متزايد في آلية اتخاذ القرار في إسرائيل. فبنحاس لافون يمتنع عن إبلاغ شاريت بالعمليات الجارية، فهو ينظر إليه بوصفه

وزيرًا للشئون الخارجية بأكثر مما بوصفه رئيسًا للوزراء. كما أنه لا يثق بـــدايان ويعتاد على مخاطبة ضباط الوحدات مباشرةً دون المرور بهيئة الأركان[١٣٦]. أمَّـــا فيما يتعلق بدايان، فإنه يجني هنا أيضًا ثمار سياسته الداعيـــة إلـــى تـــرك حريـــة المبادرة للفاعلين في الساحة.

الفصل السادس

الطريق إلى السويس

" مصر ليست أمة، وإن كانت مَدْخَلاً للوصول، عن طريق النيل، إلى مجاهل أفريقيا، وحارسةً، عبر قناتها، لدُرَّةِ إمبراطورية البحار ؛ إنها رهان، فهي، تارةً، مكافأةٌ لسيطرة بحرية تم الفوز بها فوزًا مشروعًا، و، تارةً أخرى، عقابٌ لطموحٍ لم يَحسب قواه حسابًا صحيحًا. وعندما يؤدي بلدٌ دورًا يمس المصالح العامة للبشرية، فإنه إنما يسقط دومًا ضحيةً لهذا الدور. ولا يمكن لبلد له مثل هذه الأهمية بالنسبة لبقية العالم أن يكون ملكًا لنفسه ؛ فهو يصبح مُحَيَّدًا لصالح البشرية ؛ والمبدأ القومي فيه مكتوبٌ عليه الموت. [...].

" إنكم لم تخفوا أن شق القناة من شأنه أن يخدم بالتناوب مصالح جد متباينة. ولابد أن العبارة العظيمة التي تقول: «إنني لم آت لكي أجلب لكم السلم، بل أتيت لكي أجُرَّ عليكم الحرب» قد جالت مرارًا بخاطركم. فالقناة المقفلة تصبح مضيقًا، أي ساحة قتال. وكان مضيقُ بوسفورٍ واحد كافيًا إلى الآن لإيقاع العالم في الورطة ؛ وقد أضفتم مضيقَ بوسفورٍ آخر، أكثر أهمية بكثير من المضيق الأول، فهو لا يقوم فقط بالوصل بين طرفي بحر داخلي، وإنما يُعَدُّ أيضًا ممرًّا للوصل بين جميع البحار العظمى في الكرة الأرضية. وفي حالة نشوب حرب بحرية، سوف يكون بؤرة الاهتمام الكبرى، البؤرة التي سوف يسارع الجميع إلى احتلالها. وهكذا فإنكم ستكونون قد حدَّدتم ساحة معارك المستقبل الكبرى. فما الذي يمكننا فعله، إن لم يكن ضرب نطاق حول الساحة المقفلة التي تتصادم فيها الكتل العمياء، والعطف على جميع تلك الأمور الغامضة التي تئن، في سعيها إلى الوجود، وتبكي وتكابد قبل أن تُوجَدَ ؟[1]».

كلمة ترحيب إرنست رينان بفردينان دوليسبس في الأكاديمية الفرنسية (٢٣ أبريل/ نيسان ١٨٨٥).

" نحن شهود حدث تاريخي: التحول على ضفاف قناة السويس. ومن المؤكد أن إسرائيل لا تحقد على مصر لفوزها بهذا الإنجاز التاريخي [اتفاقية الجلاء]. فأي تعزيز لقوةِ شعب راغبٍ في السلم إنما يُعَدّ مفيدًا له ولجيرانه على حدٍّ سواء. لكن مصر تحتفظ بحالة حرب غير مشروعة ضد جارتها وتمتنع عن الامتثال لالتزاماتها الدولية وعن عقد الصلح. ومن ثم فإن تعززها إنَّما يُعَدُّ ضربة موجَّهة ضد السلم وضد الاستقرار في المنطقة، و، من ثم، في العالم بأسره ... ويجب التمييز بين السيادة المصرية في منطقة القناة وسيطرة مصر على القناة نفسها، وهي طريق دولي يتميز بأهمية قصوى. ومصر ملزَمة بأن تكفل في هذا الطريق حرية مرورٍ للجميع، في وقت الحرب كما في زمن السلم. غير أنها تنتهك هذا الإلزام فيما يتعلق بمرور السلع المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها. والاتفاق الجديد الذي سيجري عقده بين مصر وبريطانيا العظمى يجب أن يعيد التأكيد على التزامات مصر. إلاَّ أنه إذا كانت التدابير المتَّخَذَة إلى الآن على مستوى دولي لم يجر احترامها هي نفسها، فما الأهمية التي يمكن أن تتميز بها بالفعل إعادة التأكيد اللفظية على تعهدات يجري انتهاكها ؟ والحكومة الإسرائيلية لا علم لديها بوجود أي ضمانة من شأنها أن تكفل تنفيذ مصر للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن. ومنذ أيام قليلة فقط، أعادت حكومة الولايات المتحدة التأكيد على الدعم الممنوح لهذا القرار، غير أن الدول العظمى لم تفعل شيئًا لضمان تطبيقه.

" إن وضع منطقة قناة السويس بين يدي مصر إنما يعزز فجأةً وإلى حد جد بعيدٍ من قدراتها العسكرية ومن قدرتها على شن هجوم على إسرائيل. [...].

" وفي وضع كهذا، كان على الدولة العظمى المعنية مباشرةً أن تجعل الجلاء متوقفًا على قبول مصر الالتزام بعقد الصلح مع إسرائيل أو كان عليها أن تسعى إلى تزويد إسرائيل بمساعدة خاصة، سعيًا إلى تأمينها في مواجهة التفوق العسكري لدولةٍ معاديةٍ لها عداءً لا هوادة فيه. إلاَّ أنه لا شيء، في الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه بالأحرف الأولى بين انجلترا ومصر، يشير إلى أبسط اهتمام من هذا النوع ؛ لقد صيغ وكأن إسرائيل لا وجود لها، وكأن مصر لم تعلن رسميًّا أنها عازمة على إبقاء حالة حرب بينها وإسرائيل، وكأنه لم يجر التهديد علنًا بالهجوم على إسرائيل».

موشيه شاريت، خطاب في الكنيست، ٣٠ أغسطس/ آب ١٩٥٤[٢].

اعتبارًا من صيف عام ١٩٥٤، ينشأ تسلسلُ أسبابٍ مختلفة في طبيعتها سوف يقود إلى أزمة السويس.

العامل المصري

لا تأخذ حرب الحدود معناها إلاَّ إذا أُدرجت في الإطار الأوسع لعلاقات القوة الإقليمية والدولية، غير أن هذه الحرب لها أيضًا منطقها الخاص، لاسيما في هوامش المناورة الواسعة المتاحة أمام الفاعلين المحليين.

وهكذا فإن نظام الضباط الأحرار كان قد حدَّد لنفسه أولويةً مزدوجةً قوامها التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر وتحرير التراب الوطني من كلِّ وجودٍ عسكري أجنبي. فلم يَسْعَ النظامُ الجديد إلى مواجهة مع إسرائيل. وكانت المشكلة الرئيسية هي قطاع غزة بسكانه، البائسين، من اللاَّجئين. ولم تحتفظ مصر في القطاع إلاَّ بوجود عسكري محدود وعَهَدَت بالدفاع عنه إلى شرطة حدودٍ مؤلَّفةٍ من فلسطينيين يقودهم ضباطٌ مصريون. وكان قد جرى تكوين هذه القوة للحفاظ على النظام ومنع التسللات أساسًا. وفي هذه المهمة الثانية، كانت هذه القوة غير فَعَّالة إلى حد بعيد. ففي عام ١٩٥٤ أيضًا، كان اللاَّجئون لا يزالون يهجرون بؤس قطاع غزة عابرين الأراضي الإسرائيلية سعيًا إلى الفوز بحياة أفضل في الضفة الغربية.

وعلاوة على مسألة قطاع غزة، كانت هناك مسألة بدو النقب ومسألة قطاع العوجة. وكان قد جرى طرد عدد كبير من البدو إلى سيناء وقد خاضوا حرب ثارات خاصة مجتمعة بأعمال تهريب مختلفة ضد الإسرائيليين وضد بعض جماعات البدو الداخلة في خدمتهم. وأخيرًا، فإن المخابرات المصرية قد استخدمت بعض البدو والفلسطينيين في مهام استطلاعية غير مسلَّحة في داخل الأراضي الإسرائيلية. وقد فعل الإسرائيليون الشيء نفسه هم أيضًا عبر تكوين الوحدة ٣٠ المؤلَّفة من بدوٍ وإسرائيليين مكلَّفين بالتسلل إلى الأراضي المصرية[٣].

وبعد إلغاء الأحزاب السياسية التقليدية وإلغاء الملكية، يُعَدُّ الإخوانُ المسلمون القوة الرئيسية المزاحِمة للضباط الأحرار. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، جعل الإخوانُ من النضال ضد الصهيونية أحد شعاراتهم الرئيسية وقد شارك متطوعوهم في حرب فلسطين. وقد وجدوا في السكان الفلسطينيين وسطًا مؤاتيًا لتجنيد إخوانٍ

جدد، وذلك في حين أن النظام الثوري بدا معتدلاً بالفعل في هذا الصدد. ويمكن أن تُعزى إليهم بعض أعمال التسلل العنيفة في عام ١٩٥٣، وذلك بالشكل نفسه الذي اخترقوا به شرطة حدود قطاع غزة.

كما يتماشى تجدد التسللات مع نشاطية لافون ودايان اللذين يشنان عمليات انتقامية. وفي مارس/ آذار ١٩٥٤، عندما يصل الصراع بين عبد الناصر ونجيب (الذي يتمتع بالتأييد من جانب الإخوان المسلمين) إلى ذروته، تهز قطاعَ غزة موجةُ تظاهرات شعبية تنادي بتسليح جميع السكان. ويبدو أن الإخوان قد لعبوا دورًا رئيسيًا في تنظيم هذا التحرك.

وفي ٢٥ مارس/ آذار، يجري خطف جندي إسرائيلي. وتنسبُ الدولةُ العبريةُ الحادث إلى الجيش المصري. فيجري شن غارتين انتقاميتين ضد مواقع مصرية في ليلة ٢ – ٣ أبريل/ نيسان، الأمر الذي يؤدي إلى مصرع مصريين اثنين وفلسطيني وسقوط اثنين في الأسر (مصري وفلسطيني). وفي ليلة ٨ – ٩ أبريل/ نيسان، جرت ٦ عمليات تسلل متزامنة وأسفرت عن إصابة ٥ أشخاص بجراح ومصرع شخص واحد، وقد عزا الإسرائيليون هذه العمليات إلى المخابرات المصرية. ومنذئذ، فإن خط الهدنة على حدود قطاع غزة إنما يبدأ في أن يكون شبيهًا بما يحدث منذ وقت طويل في الضفة الغربية. وهكذا فإننا نرصد في ٢٦ أبريل/ نيسان تراشقًا بنيران المدفعية على تخوم قطاع غزة. وفي الأسابيع التالية، تتكرر بشكل دوري تبادلاتُ الأعيرة النارية والعمليات الانتقامية.

وكانت المشكلة الحقيقية هي قاعدة السويس. وقد أصبحت هذه القاعدة رهانًا في السياسة الداخلية في بريطانيا العظمى. والحال أن فصيلاً في حزب المحافظين الحاكم، هو «تجمع السويس»، قد جعل منها رمز الحفاظ على الدور العالمي لبلاده. وهو يرى أن التخلي عن القاعدة سرعان ما سوف يقود إلى تصفية ما بقيَ من الإمبراطورية. وهذا التجمع يتمتع بالتعاطف من جانب تشرشل، الذي أصبح، لآخر مرة، رئيسًا للوزراء. ويرى هذا التجمع أن الإذعان للقومية العربية والمصرية من شأنه أن يكون بمثابة «ترضية» جديدة ستقود إلى «ميونخ على ضفاف النيل». وتبقى مع ذلك بعض الحقائق الواقعية غير المريحة. فالاحتفاظ بقوة قوامها ٨٠٠٠٠ جندي في السويس إنما يشكل عبئًا لا يُحتمل على ماليات الدولة في

أزمنة الحرب الباردة هذه. وفي الأمد الطويل، فإن من المستحيلَ إبقاء النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط في وجه أمانيّ الشعوب.

وقد عاد أنتوني إيدن إلى وزارة الشئون الخارجية. وشأن إرنست بيفن قبل بضع سنوات، يدرك إيدن ضرورةَ التوصل إلى حل وسط مع القوميين المصريين. وفي مواجهة رجل كتشرشل الذي يهرم بشكل متزايد باطراد، يجسدُ إيدنُ الخليفةَ المتحرقَ إلى الصعود إلى المنصب الأعلى. فيظهرُ التعارضُ بين الرجلين فيما يتعلق بالسويس بوصفه تعبيرًا أيضًا عن مسألة الخلافة. لكن إيدن يمرض بدرجة خطيرة في عام ١٩٥٣، فيتيح بذلك لتشرشل مهلة قبل أن يغادر المسرح السياسي.

وإدارة أيزنهاور تحث بشكلٍ متزايد القوة باطراد على عقد اتفاق أنجلو – مصري، تعتبره هذه الإدارة ضروريًّا لتأمين الدفاع عن الشرق الأوسط. ولا تتردد واشنطون في طرح نفسها كوسيط محايد بين البلدين، وهو ما تعتبره لندن خيانةً حقيقية. وعلى الرغم من التضامن زمن الحرب بين أيزنهاور وتشرشل، فإن الأول إنما يمثِّلُ أيضًا التقليد الأميركي المعادي للاستعمار والذي تُعَدُّ إعادةُ تفعليه مفيدةً بالفعل في أزمنة بروز العالم الثالث هذه. وإعادة التسلح الغربي تسمح بتصورِ دفاعٍ غربي على امتداد الحدود السوفييتية مباشرةً، الأمر الذي يقلل من أهمية قاعدة السويس العملاقة، والتي تصبح عرضة للضرب بشكل متزايد باطراد في حالة استخدام القنبلة النووية الحرارية. ويجب أن نضيف إلى ذلك العلاقاتِ الشخصية السيئة بين أنتوني إيدن وفوستر دالاس والتي تفاقمت حِدَّةً بعد مؤتمر جنيف بشأن الهند الصينية حيث ظهر البريطانيُ بوصفه الفاعل الرئيسي في المعسكر الغربي في مواجهة فوستر دالاس الذي يرفض التعامل مع الشيوعيين الصينيين بشكل مباشر.

وخلال مجمل عام ١٩٥٣، عرفت المفاوضات الأنجلو- مصرية صعودات وهبوطات[٤]. فالبريطانيون مستعدون لقبول مبدأ الجلاء بشرط التمكن من ضمان صيانة القاعدة واستخدامها في وقت الحرب. وقد تركز الجدل لوقت طويل حول واقع ما إذا كان التقانيون الذين سيكفلون الصيانة سوف يرتدون الزي العسكري أم الملابس المدنية. فمسألة الرمز لها أهمية خطيرة بالنسبة لكل من الطرفين. والرهان الآخر هو تحديد شروطٍ لإعادة استخدام القاعدة.

وما يخشاه المعتدلون البريطانيون هو أن يتكرر الوضع الذي نشأ في أواخر عام ١٩٥١. فاستئناف الاعتداءات على البريطانيين على نطاق واسع سوف يرغمهم على الزحف على القاهرة لاستعادة النظام. وهكذا سوف يجدون أنفسهم في وضع احتلال عسكري في بيئة معادية وخطر نشوب حرب عصابات دائمة. ويرى المتشددون البريطانيون، في المقابل، أن المصريين لن يُبدوا مقاومةً حقيقية. وسيكون ما يحدث هو العودة إلى أزمنةِ سيطرةٍ إمبرياليةٍ لا ينازعها أحد. ويمضي بعض المتطرفين إلى حد اقتراح تسوية الحساب مع العرب والاستيلاء بشكل حاسم ونهائي على منطقة القناة وقطعها عن مصر مع اقتسام سيناء مع الإسرائيليين. وخلال الصراع على السلطة من أواخر فبراير/ شباط إلى منتصف أبريل/ نيسان بين عبد الناصر ونجيب، كانت هذه الخيارات موضع دراسة جديدة مرة أخرى. وبانتهاء الأزمة، يتحرق الطرفان إلى حسم الخلافات لوضع حدٍّ لهذا الوضع الخطير. ويستجيب تشرشل على مضضٍ لحجج إيدن. فالتسلح النووي يلغي أهمية قاعدةٍ «ضخمة ضخامة ويلز».

ويدرك المصريون الخطر المستديم في حدوث زحف على القاهرة من جانب الجيش البريطاني الموجود في قاعدة السويس. فيواصلون الضغط على العسكريين البريطانيين وإن كانوا لا يأمنون لأي وضعٍ قوامه إثارة القلاقل، لأن هذا من شأنه إعطاء ذريعة للمتشددين البريطانيين لإعادة احتلال مجمل البلد. وخلال هذه الفترة كلها، كان عبد الناصر على اتصال منتظم بفرع وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط إلى درجة أنه أمكن القول إنه قد استلهم الأساليب التي لجأ إليها كيرميت روزفيلت في إيران لإسقاط مصدق في صراعه ضد نجيب والإخوان المسلمين.

وقد أكثرت الدبلوماسية الإسرائيلية من توجيه التحذيرات إلى الغربيين: إن الجلاء عن قاعدة السويس من شأنه أن يعطي المصريين ميزة عسكرية ملحوظة على حساب إسرائيل، وهو أمر يتعارض مع تعهدات التصريح الثلاثي. كما جرت اتصالات مع «تجمع السويس»، لكن هذا الأخيرة يجد نفسه عديم التأثير وذلك بسبب تخلي تشرشل عن تأييده. فيسجل شاريت عاجزًا ما يعتبره بمثابة هزيمة فادحة للسياسة الإسرائيلية، بينما لا يسع الضباط الأحرار ألاَّ يرصدوا معارضة

إسرائيل لتحرير الأرض المصرية وتواطؤ الدولة العبرية مع أكثر عناصر الإمبريالية البريطانية رجعيةً.

وإذا كانت هناك ساحة مشتركة تجمع بين الإسرائيليين والمصريين، فهي ساحة معارضتهم للسياسة الأميركية الخاصة بالصف الشمالي. ففي إسرائيل ومصر، أدى توقيع الميثاق التركي – الباكستاني إلى انزعاجات قوية. وقد أدرك الطرفان على الفور أن العراق سوف يكون الشريك القادم في هذا الميثاق. ويرى الإسرائيليون على الفور عراقًا مسلَّحًا تسليحًا فائقًا يسيطر على سوريا أو على الأردن، ويشكل تهديدًا حقيقيًا لحدود إسرائيل.

وفي ١٨ مارس/ آذار، كاشَفَ لافونُ بهذه المخاوف چيلبير، سفير فرنسا(٥):

قال إن الدول العظمى يجب أن تدرك أن قيام حلف متماسك على حدود إسرائيل يقوده أكثر أعداء الصهيونية تعصبًا وثراءً إنما يشكل بالنسبة لإسرائيل خطر موت حقيقيًا. وحكومة إسرائيل مقتنعة بذلك إلى أبعد حدٍّ بحيث إنها، على الرغم من أنها لم تحدد بعدُ موقفها حيال اتحاد يمكن أن يحدث مُستقبلاً بين سوريا والعراق، إنما تُعَدُّ عازمةً من اليوم على أن تتصدى بالقوة لسيطرةٍ من جانب العراق على الأردن. وقد أوضح أن وجود عراقيين في نابلس من شأنه أن يجعل من غير الممكن تحمُّلَ حدودٍ صعبةٍ الآن بالفعل وسوف يكون بمثابة إشارة لنا لبذل محاولة مستميتة من أجل البقاء. وممَّا لا مراء فيه أن التعهدات البريطانية مع الأردن لا تترك لنا غير القليل جدًّا من فُرص النجاح، لكننا لن تكون أمامنا بعدُ أي فرصة للنجاح بعد ذلك ببضع سنوات.

والمصريون يرون في هذا العراق نفسه منافسًا خَطِرًا في الهيمنة الإقليمية من شأنه أن يعزز مركزه بفضل التسليح الغربي. وهم يشنون على الفور حملة ضد الأحلاف العسكرية المعقودة مع الغرب: إذ أن من شأنها أن تقضي على الوحدة العربية ولن تخدم سوى الإمبريالية. وقد نفى المسئولون العراقيون أي اعتزام للانضمام إلى الحلف وإن كانوا قد تساءلوا عن مدى واقعية كتلةٍ عربيةٍ مجرَّدةٍ كليًّا من السلاح.

والإعلان، في ٢٥ أبريل/ نيسان، عن العقد الذي تم مؤخرًا لاتفاقٍ خاص بالمساعدة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق، إنما يعيد طرح المسألة. وآلة

الدعاية الناصرية، خاصة إذاعة صوت العرب، التي تُبث من القاهرة، بسبيلها إلى الدوران. وتجري استعادة تيمات الصحافة المكتوبة، كهذا المقال الافتتاحي، في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٥٤، في صحيفة **الأهرام**، التي أصبحت لسان الحال شبه الرسمي للنظام(٦) (×):

> كُلُّ هذا من شأنه تحويل الشرق الأوسط إلى مسرح رئيسي للحرب وتجنيب أمريكا خطر الحرب الذرية. وهكذا فإن الشعوب العربية ستكون أول من يُلقى بها إلى أتون الحرب، ومن الواضح أن أي حلف عسكري جديد يُعقَدُ مع الغرب إنما يجعل موعد الحرب الجديدة قريبًا. ولا تملك الشعوب العربية إلاَّ أن تهتم بمصير الشعب العراقي الذي يجري التغرير به بالمكر والخديعة. ومن جهة أخرى، فإن مصير الجامعة العربية نفسه عرضة للخطر: فالجامعة مهدَّدة بانقسامٍ خطير، وذلك لأنه لا يحق لدولة من دول الجامعة أن تتخذ بمفردها قرارًا بشأن مسألة خطيرة من مسائل السياسة الخارجية. والدول العربية لا يمكنها الصمت حيال هذا الخطر، ولا يمكن للشعب العراقي نفسه أن يقبل أن يتحول بلده إلى رأس جسر للاستعمار.

وشأن جميع توافقات الآراء بين العرب والإسرائيليين، فإن هذا التوافق في الرأي سلبي. والمأثرة المباشرة الوحيدة لهذا الظرف هي انبثاق شأنٍ للسياسة الفرنسية التي يعرف الجميع عداوتها لسياسة الهلال الخصيب ولسياسة هيمنةٍ إقليمية عراقية. لكن فرنسا الخارجة من حرب الهند الصينية تبدو وقد أصابها الضعف، فهي قد عادت تقريبًا إلى زمن انهيارها في عام ١٩٤٠.

«الفضيحة»(٧)

جمع بن جوريون بين منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وشملت سلطتهُ بشكل مباشر أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الرئيسية، الموساد، جهاز الاستخبارات الخارجية، والأمان، جهاز الاستخبارات العسكرية، والشين بيت، جهاز الأمن الداخلي. والحال أن إسير هاريل، رئيس الموساد، كان مكلَّفًا بالتنسيق بين هذه الأجهزة كلها. وهنا أيضًا، أدى الفصل بين المنصبين [رئاسة الوزراء

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والدفاع] إلى خلل خطير في سير العمل. فبنحاس لافون يعتمد على جهاز الأمان وينهي تبعية الأخير للموساد. وبما أنه لا يثق بدايان، فإنه يتعامل مباشرةً مع رئيس الاستخبارات العسكرية – وهو رجل مشكوك جدًا في أخلاقه ويتميز بنزعة وصولية شرسة– دون أن يُبلغ رئيس هيئة الأركان [دايان] بذلك.

وكان الإسرائيليون قد قاموا في وقت جد مبكر بتكوين عدة شبكات استخباراتية في مصر. وكانت الطوائف اليهودية في هذا البلد مازالت مهمة – نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص في مستهل خمسينيات القرن العشرين – وقد شكَّلت بيئةً مهمَّةً لتجنيد العملاء. وكان المراد هو تكوين شبكة نائمة على أن تشمل مهامُّها نشرَ الأكاذيب والتخريب بل والقتل. وبما أن هذه الشبكة قد اعتبرت جزءًا من الحقل العسكري، فقد سميت بالوحدة ١٣١ وأصبحت تابعة لجهاز الأمان. وكان الهدف النظري هو إدارة حرب عصابات خلف الخطوط المصرية في حالة نشوب حرب، أي أن تكون «طابورًا خامسًا». وهذا الاستخدام لأفراد الطوائف اليهودية، الذين كان وضعهم هشًا بالفعل، كان شائعًا في البلدان العربية. وكان على الوحدة ١٣١ أن تغطي جميع البلدان العربية القريبة من إسرائيل، ويبدو أن هذا لم يصدم أحدًا في الأوساط الحاكمة الإسرائيلية (وفي الكتابات التأريخية الإسرائيلية التالية). بل إنها ترى في ذلك بالأخص علامة إسرائيل الجديدة، القائمة على المعلومات والعمليات الاستخباراتية والجرأة وعدم الاتباعية في أساليب الحرب. ولم تشعر هذه الأوساط بالقلق من تفاقم وضع الطوائف اليهودية المعنية واتهامها في الحد الأدنى بـ«ازدواجية الولاء». وعلى أي حال، فإن الحياة في الدياسبورا في البلدان العربية كانت موضع شجب وأولئك الذين لم يدركوا أنها تستحق الشجب كانوا، في نظر الأوساط الحاكمة الإسرائيلية، ضحايا لوعيهم الزائف ولتنكرهم لهويتهم القومية الحقيقية. ومع ذلك، فإن نظام الضباط الأحرار كان متمسكًا بإدخال الطمأنينة على أفئدة أفراد الطوائف اليهودية. فنجيب يزور المعابد اليهودية في عدة مناسبات وتكفلُ السلطةُ الجديدةُ حرية المعتقدات والعبادات والممارسات الدينية اليهودية. بل إن الإذاعة المصرية الرسمية تذيع الصلوات اليهودية في أيام العيد الديني اليهودي الكبير. وفي الوقت نفسه، فإن حملات القمع التي تخاض ضد الحركات الشيوعية السرِّية إنما تشدِّدُ على المكوِّن اليهودي بين مكونات هذه الحركات. وتقوم صحافة

النظام الجديد بوضع الصهيونيين والشيوعيين على مستوى واحد. والحال أن هنري كورييل، أحد مؤسسي الحركة الشيوعية والمنفي في فرنسا، إنما يجري اتهامه في عام ١٩٥٤ بأنه عميل صهيوني.

وفي مستهل عام ١٩٥٢، كان بعض أعضاء الوحدة ١٣١ هذه قد ذهبوا إلى إسرائيل عن طريق فرنسا لتلقي تدريبٍ عسكري ولدمجهم رسميًّا في الجيش الإسرائيلي. وخلافًا لجميع مبادئ الحرب السرِّية، فإن أعضاء الشبكة كانوا جميعًا يعرفون أحدهم الآخر. وفي أواخر العام، يرجعون إلى مصر ومعهم تعليمات بانتظار إشارة بدء النشاط.

وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣، يجري تكليف ضابط سابق مفصول بتهمة السرقة بقيادة الوحدة ١٣١ في الساحة. وهذا الاختيار الكارثي يستند إلى فكرة أن رجلاً يسعى إلى التكفير عن ذنبه إنما يُعَدُّ المرشح الناجز لأداء مهمة خطرة في أرض العدو. وقد تسلَّلَ إلى مصر تحت ستار أنه رجل أعمال ألماني وضابط سابق في أسراب الحماية [النازية] (من الجائز أن الاستخبارات الألمانية قد زودته بأوراق هوية «حقيقية – مزيَّفة»). وهو يبدو مُهْمِلاً بشكل خاص فيما يتعلق بالاحتياطات الأمنية الأوَّلية.

ويتم الإعلان في يونيو/ حزيران عن قرب استئناف المفاوضات الأنجلو – مصرية. فيقترح رئيس الأمان خطتين على دايان ولافون. الأولى هي إرسال باخرة إسرائيلية إلى قناة السويس: فإذا ما قام المصريون بمنع مرورها، فسوف تتوفر للإسرائيليين ذريعة لشن عملية عسكرية واسعة النطاق، في حين أن المعارضة البرلمانية البريطانية للاتفاقية الأنجلو – مصرية سوف تجد نفسها في مركز يسمح لها بسد الطريق أمام التوصل إليها. والخطة الثانية هي شن عملية «حرب سيكولوچية» في مصر تشجب الاتفاقية القادمة بوصفها خديعة استعمارية. فيجري الاحتفاظ بالخطة الأولى التي تتطلب عدة أسابيع لبلورتها قبل تنفيذها.

وندخل الآن في الجوانب الأكثر غموضًا في القصة من الناحية التاريخية. فمن المؤكد أنه منذ أواخر يونيو/ حزيران، تلقت الوحدة ١٣١ تعليمات بالاستعداد للتحرك العملي. وأول فعل يمكن أن يُعزى إليها هو إرسال طردٍ حارقٍ إلى مكتب بريد الاسكندرية المركزي، في ٢ يوليو/ تموز، تلاه تفجيران أسفرا عن أضرار

طفيفة في مكتبتي المركزين الثقافيين الأميركيين بالقاهرة والإسكندرية في ١٤ يوليو/ تموز، ثم خمسة أعمال من النوع نفسه في ٢٣ يوليو/ تموز، عيد الثورة المصرية، ضد أماكن عامة مصرية. واعتبارًا من ٢٤ يوليو/ تموز، ألقت الشرطة المصرية القبض على الأعضاء الرئيسيين في الشبكة، ماعدا قائدها.

والنقطة الثانية هي أنه لا توجد في إسرائيل أي وسيلة لمتابعة ما يحدث بالفعل في مصر. فمنذ ١٢ يوليو/ تموز، كان دايان في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. والحال أن الأوامر الصادرة بالاعتداء على مؤسسات ثقافية وسياسية بريطانية مختلفة في مصر لم تُرسل إلاً في يوم ١٧. والهدف هو الإيحاء بأننا حيال موجة إرهاب بدافع من الإخوان المسلمين هدفها منع التوصل إلى اتفاقية أنجلو- مصرية. وفي أواخر الشهر، يتضح من خلال الصحافة أنه قد جرى القبض على عدد من الشبان اليهود المصريين. فيطلب شاريت إيضاحات من مرءوسيه، فهو ليس على علم بشيء. وهم يردون عليه بشكل تهربي. ولابد، من جهة أخرى، من مرور عدة أسابيع لإدراك أن جميع الشبكات اليهودية، وليست الوحدة ١٣١ فقط، قد انكشف أمرها وتم القبض على أفرادها.

فيجري شن حملة دولية. فتتحدث الصحافةُ الإسرائيلية، ثم تُرَدِّدُ الصحفُ الغربية حديث الأخيرة، عن حملة اضطهاد ضد يهود مصر تتماشى مع جميع الاتهامات بارتكاب جرائم دم والتي جرى توجيهها إلى اليهود منذ القرن التاسع عشر. ويجري تشبيه نظام الضباط الأحرار بنظام النازيين ويجري، للمرة الأولى، تشبيه عبد الناصر بهتلر. بل إنه يجري الزعم بأن ضباطًا سابقين في أسراب الحماية النازية يتولون توجيه نشاط الشرطة المصرية. ويوضح شاريت، باسم حكومة إسرائيل، أن المتهمين أبرياء من التهم الموجَّهة إليهم وأن جريمتهم الوحيدة هي صهيونيتهم وإخلاصهم لدولة إسرائيل.

والحاصل أن دايان، لدى عودته من الولايات المتحدة، إنما يقرر الانخراط في تحقيق معمَّق. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يتم النجاح في تحديد تسلسل زمني للأحداث يتميز بقدر من التماسك. وتتكشف مشكلة خطيرة. فبحسب رئيس الاستخبارات العسكرية، فإن لافون قد أصدر إليه الأمر في ١٦ يوليو/ تموز ببدء العمليات، ومن هنا إرسال التعليمات في يوم ١٧ إلى مصر. وفي ديسمبر/ كانون

الأول، تصبح الفضيحة علنية مع المحاكمة المثيرة في القاهرة. وفي هذه اللحظة، ينفي لافون أنه قد أصدر الأمر في ذلك اليوم، لأنه لم يلتق فيه برئيس جهاز الأمان. وتعقبُ ذلك سلسلةٌ من المواجهات بين الرجلين، إذ يزعم لافون أنه لم يجر إبلاغه بالموضوع إلاً في ٣١ يوليو/ تموز، عندما كان كل شيء قد انتهى بالفعل.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥، يجري تشكيل لجنة تحقيق. فتُبرزُ الأمان وثيقة مكتوبة في ١٩ يوليو/ تموز تؤكد أن الأمر قد أصدره لافون في يوم ١٦. وتجد اللجنة نفسها عاجزة عن تحديد المسئوليات عما حدث. والحال أن شاريت، مسترشدًا بخيانات لافون العديدة تجاه شخصه، إنما يُعَدُّ مقتنعًا بجرمه وبتهوره عديم الشعور بالمسئولية. ويريد شاريت استعادة سلطته على الجهاز العسكري بالتوصل إلى إقالة لافون ودايان. وقيادة الماپاي معادية لتغيير كهذا حيث الانتخابات على الأبواب. فيتجه الجميع إلى بن جوريون طالبين قيامه بالفصل في الأمر بينما تقوم محكمة القاهرة بإصدار حكمها في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥. فيصدر الحكم بإعدام اثنين والإفراج عن اثنين وتوقيع عقوبات بالحبس جد شديدة على الآخرين. ويتم إعدام الاثنين المحكوم عليهما بالإعدام في ٣١ يناير/ كانون الثاني. ويجب أن نضيف إلى محصلة الهالكين عميلاً مُجَرِّبًا، منفصلاً عن الوحدة ١٣١، انتحر في السجن شأن أحد المتهمين.

والغضب قوي جدًا في صفوف الرأي العام الإسرائيلي الذي لا يرى في هذه القضية غير تجلٍ من تجليات المعادة للسامية. ولم يكن قد تم إبلاغ هذا الرأي العام بحقيقة ما جرى إذ تتمثل الرواية الرسمية في الذهاب إلى أن من الافتراء الخالص تصور أن المحكوم عليهم قد استهدفوا أمن مصر لحساب حكومة إسرائيل. وقد جرى ترك المدانين لمصيرهم ولن يتم إدراجهم في تبادلات الأسرى خلال حرب السويس. ومن كانوا لا يزالون في السجن لن يجري الإفراج عنهم إلاً في إطار تبادلات الأسرى التي أعقبت حرب ١٩٦٧. ومن المرجح أن الإهمال الذي حاق بهم إنما يرتبط بالمنازعات في داخل الحكومة الإسرائيلية، التي لم تُرد سماع شهادات تصدر عنهم. ولن يتم الاعتراف رسميًا بأنهم قد تصرفوا بناءً على أوامر إلاً في عام ١٩٧٥. وفي تلك المناسبة، سوف تضعهم جولدا ميئير على مستوى واحد مع ضحايا إبادة يهود أوروبا على أيدي النازيين أو مع المقاتلين من جيتو

وارسو، مع الإبقاء على المماهاة بين النظام النازي ومصر الناصرية. وفي عام ٢٠٠٥، أثناء الذكرى الخمسين لما جرى، سوف يرأس رئيس دولة إسرائيل حفلاً رسميًّا يضم من كُتبت لهم الحياة من الجناة، الأمر الذي سوف يستثير احتجاجًا رسميًّا من جانب الحكومة المصرية التي ترى في ذلك تمجيدًا للإرهاب لأن الأمر كان يتعلق بهجمات على أهداف مدنية.

وقد تكشف في ستينيات القرن العشرين أن الوثيقة المكتوبة في ١٩ يوليو/ تموز وثيقة مزوَّرة، الأمر الذي سوف يعيد طرح المسألة في سياق آخر تمامًا. فالأمر الصادر في ١٦ يوليو/ تموز كان قد صدر بالفعل بمبادرة من جانب رئيس الأمان دون سواه، غير أنه أمر ينتمي إلى مناخٍ كاملٍ خلقه لافون الذي كان مستعدًّا لمساندة مشاريع من شأنها التشكيك في انتماء إسرائيل إلى أسرة الأمم، بحسب تعبير شابتاي تيفيث[٨]. فبحسب يوميات موشيه شاريت، لابد أن لافون قد اقترح في عام ١٩٥٣ قتل الشيشكلي أو تنظيم اعتداءات مضادة للولايات المتحدة الأميركية في الأردن لتوريط البلدين في نزاعٍ. وفي ذلك الوقت، كان سلف دايان معارضًا لذلك بشدَّة[٩].

يبقى العنصر الآخر في اللغز. فعمليات يومي ٢ و١٤ يوليو/ تموز تُعَدُّ سابقة للتعليمات الصادرة في يوم ١٧ وقد أفلت رئيس الوحدة ١٣١ دون عناءٍ من قمع طالَ شبكته كلها. وسرعان ما أثار ذلك ريبة إسير هاريل، الذي نجح، في عام ١٩٦٠، في التوصل إلى حكم بحبسه لمدة عشر سنوات لإدلائه بشهادة زائفة ولإجرائه اتصالات غير مُصرَّحٍ بها بضباط من المخابرات المصرية. والحال أن الرجل، لدى خروجه من السجن، قد أقام في كاليفورنيا. وفي الحالة الراهنة لما لدينا من معارف، فإنه لم يتحدد التاريخ الذي لابد أنه بدأ فيه العمل لحساب المخابرات المصرية. وبحسب افتراض شابتاي تيفيث، لابُدَّ أنه كان قد «أُعيد» منذ أواخر عام ١٩٥٣، وهو ما كان من شأنه أن يفسر آنذاك شن العمليات دون أوامر على أهداف غير بريطانية في أوائل يوليو/ تموز والآثار جد الهزيلة لهذه العمليات. وهكذا فلابد أن المصريين قد تلاعبوا بالإسرائيليين من البداية إلى النهاية[١٠]، إلاَّ أن أي مصدر مصري لم يؤيد إلى الآن هذه الرواية.

على أن التهديد كان خطيرًا بالنسبة لنظام الضباط الأحرار. وكان من شأن اعتداءات تترتب عليها أضرارٌ ملحوظة بل وخسائر بشرية أن تعيد بالفعل إطلاق جماح المعارضة البرلمانية البريطانية للاتفاقية وأن تؤدي إلى إضعاف خطير لمركز عبد الناصر. وكان الوفد البريطاني قد استهل في ١١ يوليو/ تموز ١٩٥٤ الجولة الأخيرة من المفاوضات في القاهرة. وقد تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو/ تموز. وينص الاتفاق على أن يجلو البريطانيون عن مصر بشكل نهائي في مدة لا تتجاوز عشرين شهرًا بعد التوقيع على الاتفاقية كما ينص على احتفاظهم بتقانيين مدنيين لمدة سبع سنوات لأغراض صيانة القاعدة. وينص كذلك على إمكان عودتهم إلى استخدام القاعدة في تلك الأثناء في حالة حدوث تهديد لبلد عربي عضو في ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بالدفاع أو لتركيا (العضو في حلف شمال الأطلسي).

وفي بريطانيا العظمى، سوف يستخدم تشرشل كل ثقله لإقناع المترددين في حزب المحافظين بعدم معارضة الاتفاقية. وفي مصر ومجمل الشرق الأدنى، يشن الإخوان المسلمون حملة عنيفة متهمين عبد الناصر بالتواطؤ مع البريطانيين وبالرغبة في عقد الصلح مع إسرائيل وبجر البلدان الإسلامية إلى تحالفات مع الغرب. وسعيد رمضان، مع السوري مصطفى السباعي، هو أحد منظمي الحركة التي تشجب رغبة عبد الناصر في تسليم مصر والإسلام والعرب للاستعماريين.

ويبرر عبد الناصر الاتفاقية بتأكيده على أن مصر في حرب ضد الشيوعيين الذين يتصرفون بحسب أوامر من الاتحاد السوفييتي، وأن بلده يعرف أن الغرب لن يهاجمه، وأن الاتفاقية تعززُ الدفاع الجماعي العربي، وأن بلده سيكون بوسعه الحصول على أسلحة أميركية. وبالمقابل، فمن غير الوارد الانتماء إلى حلف دفاعي يضم بلادًا غربية. وخطر نشوب حرب عالمية في الأعوام السبعة القادمة خطر ضعيف. وإذا ما هاجم الاتحاد السوفييتي تركيا، فإن العالم العربي بأسره سيكون في خطر.

وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول، تظهر الباخرة الإسرائيلية **بات جاليم** عند مدخل قناة السويس من جهة البحر الأحمر. وقد شدَّد شاريت مخاطبًا لافون على أن لا يكون ذلك غير لفتة سياسية، فمن المفهوم أنه لا يجب أن يكون ذريعة للحرب[١١]، وليس

من حق وزير الدفاع أن يحدد سياسة البلد. ويجري في التوِّ والحال تفتيش الباخرة. ويزعم المصريون أنها قد أطلقت النار على سفينة صيد مصرية، ممَّا أدى إلى مصرع اثنين من الصيادين، وهم يعطون أنفسهم تَرف التقدم هم أنفسهم بشكوى إلى مجلس الأمن. ويسمح هذا الادعاء الملفق بتجنب إعادة طرح مسألة حرية المرور في القناة. وتحال المسألة إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من باب إبلاغها بها. وبعد عدة أسابيع من المهاترات، يسحب المصريون شكواهم ويقبلون الإفراج عن طاقم الباخرة الإسرائيلية في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥. وهم يعرضون تسليم شحنتها عن طريق باخرة تنتمي إلى بلد محايد. فيرفض الإسرائيليون ذلك. أمَّا فيما يتعلق بالباخرة، فإنها تبقى في مصر، فلعدم إمكانها عبور القناة، لابد لها من أن تدور حول أفريقيا لكي تذهب إلى إسرائيل. وهكذا فإن المناورة التي تخيلها لافون قد باءت بالفشل.

وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يوقع عبد الناصر وأنتوني إيدن النص النهائي للاتفاقية. ويرى البريطانيون أن النص يدشن «عهدًا جديدًا للتعاون والفهم المتبادل» (*New Era of Cooperation and Mutual Understanding* اختصروه بـ NECMU) ويبدو أن عبد الناصر يلعب هذه اللعبة. فهو يتعهد بوقف الحملات العنيفة التي تشنها إذاعة القاهرة على الإمبريالية عمومًا وعلى المواقع البريطانية في الشرق الأوسط ويبدو متجاوبًا مع فكرة التفاوض على تسوية سلمية مع إسرائيل.

وفي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، يعقد عبد الناصر اجتماعًا حاشدًا بالاسكندرية احتفالاً بهذا الحدث. فيجري إطلاق النار عليه ويصابُ شخصٌ واقفُ إلى جوارهِ مباشرةً بجراح. ويتكشف أن من أطلق النار ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. فتبدأ حملة قمعية جد قاسية ضد هؤلاء مع اعتقالِ لآلافٍ وأعمالِ تعذيبٍ وإعدامات. وفي المنطقة بأسرها، يقودُ القمعُ للإخوان المسلمين إلى احتجاجات قوية تتجاوز تيار الإسلام السياسي. وهكذا فإن حزب البعث السوري إنما ينضم إلى حركة الاحتجاج ويشجب النظام الديكتاتوري الناصري إذ يرى أن الإمبريالية هي التي خلقته أو شجعته للوقوف في وجه بعث الأمةِ العربية[١٢].

وبشكل واضح تمامًا بالنسبة للتقدميين العرب، يندرج النظام الناصري في استمرارية ديكتاتورية الشيشكلي الموالية للغرب في سوريا. ولا يلاحظ غير قليل

من الناس آنذاك أن إذاعة صوت العرب، التي تبث من القاهرة، قد حيَّت على الفور الانتفاضة الجزائرية في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤. ووحدها الحكومة الفرنسية هي التي احتجت على ذلك.

وفي هذا السياق، تدور محاكمة أعضاء الوحدة ١٣١. وقد وجَّه عبد الناصر علامات ترضية إلى إسرائيل، موضّحًا أنه سوف يكتفي بهذا الوضع، وضع اللاَّصلح واللاَّحرب، بل أنه سوف يكون مستعدًّا لعدد من التخفيفات فيما يتعلق بحرية المرور في قناة السويس. ومن الواضح تمامًا أن الضباط الأحرار قد حاولوا بالأحرى الحدَّ من التسللات المنطلقة من قطاع غزة، وإن كانت المسألة قد تعقدت من جراء استفزازاتٍ صادرةٍ على الأرجح من أوساط الإخوان المسلمين، كما أن المخابرات المصرية قد ردت من جهة أخرى الصاع بالصاع على عمليات الجيش الإسرائيلي الانتقامية، خاصة في ربيع وصيف عام ١٩٥٤. والفترة الممتدة من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ إلى يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥ تُعَدُّ واحدة من الفترات الأكثر هدوءًا التي عرفها خط الهدنة المصرية – الإسرائيلية. ويمكن أن نرى سببين رئيسيين لذلك. أولهما هو رغبة عبد الناصر في مراعاة جانب إسرائيل، وثانيهما هو ترسيخ النظام ضمن إطار الحملة القمعية الكبرى ضد الإخوان المسلمين، وهي حملة من الطبيعي أنها قد امتدت إلى قطاع غزة.

وبالنسبة للنظام الناصري، نجد أن قضية الوحدة ١٣١ ثم قضية **بات جاليم** قد ظهرتا بالفعل على حقيقتهما: فهما تعبران عن رغبة إسرائيل في ضرب مصر في مصالحها الحيوية وزعزعة استقرار النظام الثوري. وبالنسبة لعبد الناصر الذي يُعَدُّ ميله إلى الشك أسطوريًّا بالفعل، فإن هذا التحذير قد جرى أخذه في الحسبان والرجل مستعد للردِّ بقسوة. غير أنه، لكونه رجلاً عليمًا بمختلف أنواع المؤامرات، قد يرى أن العملية التي جرت في مصر قد نُفِّذت دون علم شاريت وبهدف تخريب عمله. وعلى هامش مختلف التدخلات المختلفة التي جرت لإنقاذ حياة المتهمين في القاهرة، يوافق الرجلُ مع ذلك على استئناف محادثات سرِّية مع رُسُلٍ مفوضين من جانب إسرائيل[١٣]. وقد أكثر من الترضيات، فوعد بالحدِّ من النبرة العنيفة لجهازه الدعائي كما وَعَدَ بالعمل على الحفاظ على الهدوء على خط الهدنة على أساس عمل المثل تمامًا من جانب الإسرائيليين. وهو يتعهد ببدء محادثات سرِّية كالعادة وإن

كانت على مستوى أعلى. وبالمقابل، امتنع الرجل عن التدخل في أحكام المحكمة العسكرية. إلاَّ أنه، في نظر شاريت، المهتم قبل أي شيء آخر بمصير المتهمين في القاهرة، يبدو عبد الناصر وكأنه يلعب لعبة مزدوجة. ومن غير الوارد التفاوض في ظل المشانق.

وقد دارت، بشكل موازٍ لهذه المسألة، مفاوضات سرِّية بين مصر والولايات المتحدة[١٤]. فبعد توقيع الاتفاقية الأنجلو- مصرية، طلب عبدُ الناصر تنفيذ وعود المساعدة العسكرية التي صدرت عن ممثلي الولايات المتحدة. فتقترح واشنطون ٢٠ مليون دولار ضمن إطار القانون الأميركي الذي ينص على بعثة عسكرية للإشراف على البرنامج. وترفض مصر في آنٍ واحدٍ المبلغ، الذي تعتبره ضئيلاً جدًّا، والبند الخاص بالبعثة، الذي تعتبره تعدِّيًا على استقلال البلد، خاصة في السياق المصاحب لجلاء البريطانيين. والحال أن كيرميت روزفيلت ووكالة الاستخبارات المركزية إنما يديران الملف ويقترحان زيادة المساعدة المدنية إلى ٤٠ مليون دولار، بما يسمح باقتطاع ٢٠ مليون دولار لشراء عتاد عسكري أميركي بالالتفاف على القانون الأميركي وعلى رقابة الكونجرس. ثم إن مبلغًا إضافيًّا يصل في البداية إلى ٥ ملايين من الدولارات بالإضافة إلى ٣ ملايين من الدولارات السائلة سوف يجري تقديمه من جانب وكالة الاستخبارات المركزية من بند مصروفاتها السرِّية.

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، جرت محادثات في القاهرة. فنجد أن عبد الحكيم عامر، قائد الجيش المصري ورفيق عبد الناصر، إنما يرفض الاقتراح بوصفه غير كاف ويطالب بمساعدة قدرها ١٠٠ مليون دولار لتحديث جيشه. فيسحب الأميركيون عرضهم، لكنهم يتركون ملايين الدولارات الثلاثة السائلة التي يجري تقديمها إلى عبد الناصر مباشرة، بما يمثل محاولة سافرة لشراء ذمته. ولا ينطلي هذا على عبد الناصر، فيستخدم المبلغ بشكل سافر في بناء برج للاتصالات اللاسلكية في القاهرة، مثبتًا بذلك أنه غير قابل للارتشاء. وتتمثل استراتيجيته في الحصول على الحد الأقصى من المساعدات دون أن يقدم شيئًا ملموسًا في المقابل، أللهم إلاَّ بعض الكلمات الطيبة.

على أن العلاقات تبدو ممتازة بين البلدين ويجري اختيـار هنـري بـايرود ليصبح سفيرًا في مصر في مستهل عام ١٩٥٥ ولإقامة أفضل العلاقات الشخصية مع عبد الناصر. وبايرود على ارتباط وثيق بالأخوين دالاس وبوكالة الاستخبارات المركزية.

التهدئة النسبية على الجانب الأردني

بين التدابير المرتآه لتعزيز هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، كان أحدُها قابلاً للتطبيق بشكل فوري: تعيين شخصية قوية لقيادتها. وبما أن الجنرال بينـايكي لـم يكن قد عُيِّنَ إلاَّ لمدة عام واحد، فإنه يتم العثور على خلف له في شخص جنـرالٍ كندي رفيع المكانة، هو الجنرال بيرنز. وعلاوة على مهام القيادة التي تولاَّها خلال الحملة على إيطاليا زمن الحرب العالمية الثانية، فإنه قد تولى منـاب ديبلوماسـية ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة.

وهو يتولى مهام منصبه في شهر أغسطس/ آب ١٩٥٤. ومنذ اتـصاله الأول بمختلف الحكومات المعنية، يتعين عليه تسوية مسألة الجندي الإسـرائيلي الأسـير لدى الأردنيين منذ حادث عَزّون(١٥). فبعـد عـدة غـارات جـد عنيفـة، تمكَّـن الإسرائيليون من أسر خمسة أردنيين وهم يعرضون تبادلاً للأسـرى. والحـال أن بيرنز إنما يشعر بالصدمة تجاه ما يعتبره مكافأة لأخذ رهائن، غير أنه يقبـل نقـل العرض إلى الأردنيين. وبعد كثير من الترددات، يوافق هـؤلاء الأخيـرون علـى العرض مضطرين حرصًا منهم على العودة إلى الهدوء على خطوط الهدنة. ويرى رئيس هيئة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن هذه المسألة تُوَضِّحُ تمامًـا ضرر سياسة الأعمال الانتقامية التي تفرز أثرها الخاص المتمثل في نشوب أعمال عنف. والحادث التالي يؤكد صحة رأيه. ذلك أن جنديًا بدويًا بالجيش الأردني قـد انخرط في حرب شخصية ثأرًا لابن عمه الذي كان الإسرائيليون قـد قتلـوه فـي عَزّون. ففي ١٠ سبتمبر/ أيلول، يجتاز الخط ويقتل في كمين جنديين إسرائيليين ثم يُسلِّمُ نفسه إلى السلطات الأردنية. فيجري اقتياده إلى محكمـة عـسكرية، إلاَّ أنـه يتمكن، قبل صدور الحكم، من الهرب، مستفيدًا بالتأكيد من تعاطف حراسه معـه. وهو ينصب كمينًا جديدًا لإسرائيليين، بيد أنه يلقى مصرعه هذه المرة.

وبعد رحيل هاتشنسون، يوافقُ الإسرائيليون على العودة إلى لجنة الهدنة الإسرائيلية – الأردنية بعد أن كانوا قد غابوا عنها من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣ إلى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤. وكان هناك آنذاك نحو ١٥٠٠ شكوى لم تجر تسويتها. ومن المستحيل التوصل إلى اتفاق لسحبها، ومن هنا العجز عن تدارك التأخر. وفي أغسطس/ آب ١٩٥٥، سوف يرتفع عدد الشكاوي التي لم يُبَت فيها إلى ٢١٥٠.

ويجتهد بيرنز بلا انقطاع في تقليل عوامل التوتر. وهو يحاول إقامة مواقع مستديمة للمراقبة في القطاعات الأخطر كيما يتمكن من أن يحدد بسرعة من الذي فتح النار ويتصرف بناءً على ذلك. غير أن الإسرائيليين يعترضون على كل ما قد يُعتبر انتهاكًا لسيادتهم. كما يقترح بيرنز تخفيضًا للقوات قرب خط الهدنة وإصدار تعليمات صارمة بعدم إطلاق النار دون أوامر صادرة من قادةٍ أعلى رتبةً، والقيام في قطاع القدس بتعيين قائد واحد للشرطة والجيش يتعاون مع نظيره من الجانب الآخر ؛ على أن يجتمع القائدان على الفور، في حالة وقوع حادث، تحت رئاسة رئيس لجنة الهدنة. وتؤدي خطة بيرنز إلى سحب مشروع فرنسي – بريطاني، أيدته الولايات المتحدة تأييدًا فاترًا، وهو مشروع يدعو إلى نزع سلاح جزئي للقدس، على الأقل قرب الأماكن المقدَّسة[١٦]. ويرفض دايان خطة بيرنز ويشدِّد على الحق في تسيير داوريات قوية التسلح وظاهرة للعيان على طول خط الهدنة، وهي داوريات تُعَدُّ مصادر للعديد جدًّا من الحوادث. فالواقع أن الجنود الأردنيين، وقد أصبحوا قلقين على أثر العديد من غارات العدو، إنما يخامرهم ميل مؤسف إلى أن يروا في أي تحرك قرب خط الهدنة بدايةً لاختراقٍ، فيطلقون النار. كما أن الجنود الإسرائيليين يرون في ظهور راعٍ عربي بدايةَ تسللٍ ومن ثم يطلقون النار. والموضوع برمته يصبح أصعب بكثير من جراء عدم وجود علامات تحديد على الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى أن هؤلاء وأولئك يجتازون الخط سهوًا، وهو ما قد يخلق، بشكل غير مقصود، فرصة للعنف.

وإذ يتذكر دايان الأزمنة «السعيدة» عندما كان يتعاون مباشرةً، وهو حاكم للقدس، مع عبد الله التل، نظيره الأردني، يقترح رئيسُ هيئة أركان الجيش الإسرائيلي إجراء اتصالات مباشرة بين قادة الجانبين ولكن دون مشاركة من جانب

أعضاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. لكن الأردنيين، وذكرياتهم عن تلك الفترة سيئة بالأحرى، إنما يرفضون هذا الاقتراح. وبالمقابل، يتمسك جلوب بالتعاون الكامل مع بيرنز وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

على أن هدوءًا هشًا وإن كان متواصلاً إنما يهيمن، اعتبارًا من خريف عام ١٩٥٤، على طول خط الهدنة الإسرائيلية – الأردنية. ويرى المتشدِّدون الإسرائيليون في ذلك دليلاً على صحة استراتيجيتهم الخاصة بالأعمال الانتقامية، خصوصًا عمليتهم في قبية، لكن أحد عوامل الهدوء النسبي إنما يتمثل تحديدًا في توقف الغارات الانتقامية على الضفة الغربية[١٧]. فيبدو أن خط الاعتدال السياسي الذي يتبعه شاريت يؤتي نتائج ملموسة.

ويجب لنا بالأحرى أن نرى في ذلك تعزز السيطرة الأردنية على الضفة الغربية. فجلوب مقتنع بأن الإسرائيليين سوف يخلقون يومًا ما حادثًا عنيفًا عنفًا خاصًا سعيًا إلى ذريعة للاستيلاء على الضفة الغربية. وهو يعاهد نفسه على أن يجعل من جيشه جيشًا حديثًا. فتتزايد أعداد جنوده بسرعة بينما يستغرق تعريب كوادره وقتًا أطول. والجنرال الإنجليزي مقتنع بأن الكفاءات التقانية لا تُرتَجَل لكنه يتذكر أيضًا الترقية جد السريعة التي حصل عليها عبد الله التل والذي انقلب بعد ذلك على ملكه.

وقد قام توفيق أبو الهدى بحل مجلس الأمة وتَقَرَّرَ إجراء انتخابات نيابية جديدة، على أن تتم في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤. والحال أن المعارضة، المؤلَّفة من البعثيين والشيوعيين والإسلاميين، إنما تقدم نفسها بشكل متفرق في الحملة الانتخابية بينما تقدم الإدارة كل دعمها لقوى «الموالاة». وتدور الانتخابات في مناخ أعمال عنف بل وأعمال شغب ويجد رئيس الوزراء نفسه وقد حصل على أغلبية مريحة (٢٨ مقعدًا من ٤٠ مقعدًا). فتندد المعارضة بتزوير الانتخابات. وواقع أن العسكريين قد صوتوا بشكل جماعي في الأماكن التي كان الصراع فيها على الفوز بالمقاعد على أشده في الضفة الغربية إنما يثير الشكوك حول دور الضباط البريطانيين.

كما يتبدى حزم الحكومة في ملف «مؤتمر القدس الإسلامي»، المنبثق عن الإخوان المسلمين. ومن غير الوارد حله، لأنه يقدم مساهمة مالية مفيدة للجيش

الأردني بفضل جمع التبرعات من العالم الإسلامي، إلاَّ أنه يجري فرض رقابة صارمة على نشاطات أعضائه[١٨]. كما يجري طرد سعيد رمضان إلى دمشق. فيرحلَ من هناك لمدة شهرين للقيام بجولة واسعة في العالم الإسلامي الآسيوي (باكستان، الهند، إندونيسيا، بورما) سعيًا إلى خلق حركة تضامن واسعة مع القضية الفلسطينية.

ويحمل السياق الإقليمي الجديد بصمات عقد الاتفاقية الأنجلو- مصرية. فرحيل القوات البريطانية عن مصر يعني إعادة نشرٍ، جزئيةٍ على الأقل، لهذه القوات في الأردن. وترى الحكومة الأردنية في ذلك فرصة لإعادة التفاوض على معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى سعيًا إلى كسب صورةٍ أكثر تميُزًا بالحرص على المصالح الوطنية. لكن البريطانيين يبدون حازمين في مفاوضات لندن في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤. فهم يريدون وضع حدٍّ لسياسة التنازلات المستديمة للقوميين. فيتباعد أبو الهدى، غاضبًا، عن البريطانيين ويرفض في الشهور التالية أن يدرس معهم إعادات الانتشار الضرورية للقوات البريطانية في الأردن.

وخلال هذه الفترة كلها، نجد أن الدبلوماسيين الغربيين يقومون، بتحريض من فرنسا، بإعادة طرح مشروع نزع سلاح القدس، لكن المعنيين الرئيسيين يديرون لهم الأذن الصماء.

چونستون وألفا

خلال بعثة إريك چونستون الأولى في الشرق الأدنى[١٩]، عرض الرجل على الأطراف المعنية خطة خبراء هيئة وادي تينيسي التي أُعدت بناءً على طلب من الأنروا، وهي الخطة المسمَّاة بخطة «مين»، نسبة إلى واضعها الرئيسي، تشارلز ت. مين. وكما يمكن توقع ذلك، فإن إسرائيل والبلدان العربية قد عملت على وضع مقترحات مضادة. ففي مارس/ آذار ١٩٥٤، يقدم خبراءُ جامعة الدول العربية[٢٠] مقترحاتهم التي تخفض تخفيضًا ملحوظًا من الحصة الممنوحة لإسرائيل وترفض استخدام بحيرة طبرية كمستودع مائي رئيسي. أمَّا إسرائيل فإنها تطلب إلى خبير أميركي، هو چوزيف كوتون، وضع خطة أخرى، وهي خطة تتضمن حوض نهر الليطاني وتزيد بشكل ملحوظ من الحصة الإسرائيلية.

	خطة مين	الخطة العربية	خطة كوتون
عدد الدونمات[٢١] التي يجب ريها			
لبنان		٣٥ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
إسرائيل	٤١٦ ٠٠٠	٢٣٤ ٠٠٠	١ ٧٩٠ ٠٠٠
الأردن	٤٩٠ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠	٤٣٠ ٠٠٠
سوريا	٣٠ ٠٠٠	١١٩ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
الإجمالي			
بملايين الأمتار المكعبة من المياه سنويًا			
لبنان		٣٥	٤٥٠,٧
إسرائيل	٣٩٤	١٨٢	١ ٢٩٠[٢٢]
الأردن	٧٧٤	٦٩٨	٥٧٥
سوريا	٤٥	١٣٢	٣٠
الإجمالي	١ ٢١٣	١ ٠٤٧	٢ ٣٤٥,٧
عدد الكيلو واطات سنويًا	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤١٢ ٤٠٠ ٠٠٠
التكلفة بالدولارات الأميركية	١٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المدة اللازمة للبناء	١٠ – ١٥ سنة	١٠ – ١٥ سنة	٢٥ سنة

وفي يونيو/ حزيران ١٩٥٤، تتوافر لجونستون، خلال جولته المكوكية الثانية، أسس مفاوضات.

وعلى الجانب العربي، يتركز النقاش حول أربع نقاط رئيسية. فبالنسبة للمقادير، يجري أخذ المقادير التي قدمتها خطة مين كأحجام قياسية. وبالمقابل، يبدو

العرب متشدِّدين فيما يتعلق بمسألة تحويل جزء من المياه إلى خارج حوض نهر الأردن (أي إلى النقب)، وبالنسبة للخزان، يقبل چونستون مبدأ بناء سدٍّ ثان على نهر اليرموك. وأخيرًا، تجري مناقشة مسألة رقابة دولية متوازنة على مجمل المشروع. ويرى چونستون أن الموقف العربي يعتبر على وجه الإجمال مشجِّعًا.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يجري السعي إلى الحث إلى أقصى حدٍّ على قبول خطة كوتون، لكن چونستون يبدو حازمًا في رفضه استخدام حوض نهر الليطاني. فتجري العودة إلى خطة مين، لكن الإسرائيليين يطالبون بزيادة حصتهم ويبدون معادين لأي رقابة دولية. ويرى چونستون أن العنصر الرئيسي هو قبول مواصلة المحادثات على أساس خطة مين.

وفي الشهور التالية، يجري إرسال خبراء موارد مائية إلى الساحة لتوسيع جمع البيانات، الأمر الذي يسمح بتعديل البيانات الخاصة بدولة الأردن. فاحتياجاتها من المياه لزيادة مساحة الأراضي التي يمكن ريها إنما يظهر أنها أقل أهمية. وهكذا يمكن خفض حصتها وزيادة الحصة الإسرائيلية بالقدر نفسه. وهذا هو ما يقترحه چونستون خلال جولته الثالثة في الشرق الأدنى في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥. وهكذا يمكنه أن يطرح التوزيع التالي بملايين الأمتار المكعبة:

لبنان	٣٥
سوريا	١٣٢
الأردن	٥٤٠ (٢٨٠ من نهر اليرموك، ٢٦٠ من بحيرة طبرية بينها ١٠٠ واردة من نهر اليرموك)
إسرائيل	٤٣٠ بالإضافة إلى ٦٢ واردة من نزح بحيرة الحولة، أي ٤٩٢

ويجد الإسرائيليون هذه المقترحات جد محابية للعرب ويحاولون إعادة دمج مياه حوض نهر الليطاني. وبما أنهم يفشلون فيما يتعلق بهذه النقطة، فإنهم يقترحون الاحتفاظ لأنفسهم بالجانب الرئيسي من مياه نهر الأردن، على أن يأخذ العرب جزءًا من مياه روافده. وعلى الجانب الآخر، يبدو العرب أكثر مرونة.

ويواصل جونستون النقاش بدأب مع الطرفين. ولدى أواخر بعثته (٢١ – ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٥)، يمكنه تحديد خطته المعدَّلة التي تأخذ بعين الاعتبار تفاوت درجات ملوحة الموارد المائية (وهكذا فإن دولة الأردن سوف تتنازل عن ٢٥ مليونًا من الأمتار المكعبة من مياه نهر اليرموك العذبة مقابل ١٠٠ مليون، أكثر ملوحة، من مياه نهر الأردن).

وفي ذلك الوقت، نظل بعيدين عن التوصل إلى اتفاق، خاصة فيما يتعلق بوضعية بحيرة طبرية وإمكان أو عدم إمكان استخدام هذه المياه في خارج حوض نهر الأردن. ومع ذلك فإن المواقف قد تقاربت بشكل واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المائية.

الخطة المعدَّلة في فبراير/ شباط ١٩٥٥

	ملايين الأمتار المكعَّبة
إسرائيل	٤٢٥
الأردن	٥٠٠
سوريا	١٣٢.
لبنان	٣٢

والحال أن تَوَاصُلَ مفاوضات جونستون إنما يُعَدُّ بالفعل نجاحًا بحد ذاته بالنسبة لرعاتها الغربيين. وفي خريف عام ١٩٥٤، تُعَدُّ النبرةُ العامة نبرةَ تفاؤل فيبدو إيدن بوصفه أحد البناة الرئيسيين لديبلوماسية واقعية تمضي من نجاح إلى نجاح[٢٣]. فمفاوضات جنيف قد أنهت حرب الهند الصينية بشروط مُرضية نسبيًا. والنزاع حول إعادة تسلح ألمانيا بسبيله إلى أن يجد تسوية إيجابية. أمَّا العلاقات مع الاتحاد السوفييتي فقد أصبحت أقل اتسامًا بالنزاع. وقد سمح سقوط مصدق بتصفيةٍ للمسألة الإيرانية مع إعادة توزيعٍ لإدارة البترول بين الشركات الغربية وشركةٍ تملكها الدولة الإيرانية. وقد وجدت المسألة المصرية حلاً جرى اعتباره حلاً سعيدًا. بل إن النزاعات الخاصة بالبوريمي بين العربية السعودية وعُمان، وهي نزاعات

انطوت على نزاع أنجلو – أميركي، إنما تُعَدُّ بسبيلها إلى أن تجد تسوية لها. والولايات المتحدة تنتهج سياسة نشطة بشأن الدفاع عن الصف الثالث وذلك بالحث على تقارب بين باكستان وتركيا.

وقد حان الوقت للسيطرة على النزاع الإسرائيلي – العربي. والبريطانيون والأميركيون يعملون على ذلك. فقد قام الأولون بإرسال ايفلين شاكبيرج، سكرتير إيدن السابق وسكرتير الدولة المساعد الآن، للقيام بجولة في مجمل المنطقة من منتصف أكتوبر/ تشرين الأول إلى مستهل ديسمبر/ كانون الأول، وهي جولة تتضمن لقاءات مع المسئولين السياسيين في البلدان المعنية والاجتماع في بيروت بالسفراء البريطانيين. والأميركيون يدشنون في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤ مشاورات واسعة مع مجمل بعثاتهم الديپلوماسية حول شروط وسبل تنفيذ تسوية شاملة.

ويجد شاكبيرج[٢٤] نفسه في مواجهةِ لا عقلانيةِ الفاعلين، الذين يعلنون في الاجتماعات المغلقة تأييدهم لحل سياسي بينما يَبدون في الأحاديث العلنية متشدِّدين تشدُّدًا خاصًّا. وهو يقترح خطة حل وسط لا يكون قانون الغالبِ المفروض على المغلوبين ويتضمن عددًا معيَّنًا من التنازلات الإسرائيلية، خاصة على المستوى الترابي، وذلك في مقابل قبول العرب لوجود دولة إسرائيل وإنهاء أعمالهم المعادية وكذلك تقديم ضمانات دولية قوية تتعلق بأمن إسرائيل. وفيما عدا بعض حالات العودة الرمزية، فإن اللاَّجئين سوف يحصلون على تعويض مادي وسوف يندرجون في سيرورة إعادة توطين في البلدان العربية.

ومع انتهاء الاستطلاعين، تبدأ محادثات سرِّية بين البريطانيين والأميركيين. وهي تحصل من الجانب الأميركي على الاسم الشفري «ألفا». وفي هذه المحادثات يمثل شاكبيرج البريطانيين، بينما يمثل فرانسيز راسل، من وزارة الخارجية، الولايات المتحدة.

وتنطلق عملية ألفا انطلاقًا جديًّا في ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥[٢٥]. وتستمر المحادثات حتى مستهل فبراير/ شباط. ولا يقلل الطرفان من صعوبات المشروع. ويجب الإكثار من الحوافز. ففيما يتعلق بمصر، يجب تقديم دعم لنظام الضباط الأحرار ومساعدة عسكرية في سياق التسوية السلمية ومساعدة لبناء سد

أسوان العالي. أمَّا فيما يتعلق بالإسرائيليين، فيجب منحهم معاهدة تتضمن ضمانات أمنية. وسوف تكون بريطانيا العظمى والولايات المتحدة موقعتين عليها ثم فرنسا أيضًا إذا اقتضى الأمر ذلك. وسوف يجري تعديل خط الهدنة تعديلاً طفيفًا سعيًا إلى تسوية مسألة المنطقة منزوعة السلاح الإسرائيلية - السورية وتحسين الوضع في الضفة الغربية وإيجاد اتصال في النقب بين مصر والأردن.

ويجري إيلاء الأولوية لمصر. إذ يجب إفهام عبد الناصر أنه، إذا كان مستعدًّا لقيادة الحركة، فإنه سيصبح الشخصية المسيطرة في المنطقة. ثم إن إيدن، المقرر أن يذهب إلى آسيا، سوف يتوقف في القاهرة في ٢٠ فبراير/ شباط ويجب أن يغتنم هذه الفرصة لكي يجس نبض عبد الناصر. وفي ١٤ فبراير/ شباط، يجري نقل رسالة شفاهية من دالاس إلى شاريت يعبر له فيها عن حرص الولايات المتحدة على ضمان أمن إسرائيل ويطلب إليه الحفاظ على سياسة الاعتدال التي ينتهجها.

حلف بغداد(٢٦)

غالبًا ما نرى أن أزمات الشرق الأوسط الكبرى ترتبط بسوء الحسابات. بل لقد أمكن الحديث عن «سياسة سوء الحسابات (*politics of miscalculation*) (٢٧) المرتبطة هي أيضًا بأخطاء في التصور وفي المعلومات. وتتعزز القابلية البشرية لارتكاب الخطأ في الشرق الأوسط من جراء الاضطرار إلى انتهاج سياسات متناقضة.

والحال أن العملية ألفا قد جرى خوضها ضمن منظور تسهيل النضال ضد الاتحاد السوفييتي عبر وضع حدٍّ لانعدام استقرار الشرق الأوسط ولعداوة الرأي العام المتزايدة للغرب. والحاصل أن الاتفاقية الأنجلو- مصرية، منظورًا إليها من القاهرة، إنما تمنح مصر أخيرًا حرية كاملة في المناورة لإقامة هيمنتها الإقليمية. والشروط المطلوبة لكي يتمكن البلد العربي الأهم [مصر] من ممارسة هذا الدور هي أن تتحرر المنطقة كلها من كل نفوذ أجنبي وتنتهج سياسة الحياد بين الكتلتين الكبريين. والحال أن السياسة التي يدعو إليها نهرو إنما تجد صدىً مؤاتيًا لها بشكل خاص. وبعيدًا عن أن يرغب النظام الناصري في الظهور بمظهر ديكتاتورية عسكرية موالية للغرب، فإنه إنما يتخذ شكله النهائي ويتحول إلى رأس حربة

للوحدة العربية ولمعاداة الإمبريالية لاعبًا على حداثته ومشروعه الخاص بالتنمية الاقتصادية ونضاله ضد الفساد وضد التواطؤ مع الغرب.

وإذا كانت نزعة الحياد تعزز مكانة القوة الإقليمية الأكبر [مصر]، فإنها إنما تحفز بالمقابل جيرانها إلى المسارعة إلى الانحياز السياسي إلى القوى العالمية العظمى لاستعادة التوازن السياسي المحلي. وتلك كانت حالة باكستان قياسًا إلى هند نهرو. فهي قد بدت جد متجاوبة مع المقترحات الأميركية الخاصة بتنظيم الصف الثالث. والعراق يجد نفسه في الوضع نفسه. والاتفاقية الأنجلو- مصرية تدفع الرأي العام إلى المطالبة بأن تعامل بريطانيا العظمى العراق بالشكل نفسه. وخلال صيف عام ١٩٥٥، يستعيد نوري السعيد السلطة ويحظر أحزاب المعارضة. وعليه أن يتصدى لمشاريع مصر.

وفي منتصف أغسطس/ آب ١٩٥٤، نجد أن المحادثات بين رجل العراق القوي وصلاح سالم، الضابط الحر الذي أرسله عبد الناصر للتفاوض، يبدو أنها تؤدي إلى حل. ويتمثل هذا الحل في أن تشترك مصر والعراق في العمل على توسيع ميثاق الأمن الجماعي لجامعة الدول العربية ليشمل بلادًا غير عربية كتركيا وإيران وباكستان، بل والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وهذا المشروع لا يروق لدالاس فهو يرى فيه بالأخص تعزيزًا للقدرة على محاربة إسرائيل وليس لتصد للاتحاد السوفييتي. والحال أن واقع أن العراق ليس على حدود مشتركة مع إسرائيل هو الذي ساعد تحديدًا، إلى ذلك الحين، على الحصول على موافقة الكونجرس على تقديم مساعدة عسكرية لبغداد. أمَّا عبد الناصر فهو يتبرأ من موقف صلاح سالم الذي لابد أنه قد تجاوز تعليماته. وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، يحيط عبد الناصر نوري السعيد علمًا بأن وضع مصر الداخلي لا يسمح بالانخراط، خلال العامين القادمين، في سياسة تحالف إقليمي.

وهذا لا يحل مشكلة رجل الدولة العراقي العجوز والتي تتمثل في العثور على بديل للمعاهدة الأنجلو – عراقية التي تم تجاوزها بالكامل دون أن يجد نفسه في الأزمة الداخلية نفسها كما في زمن معاهدة بورتسموث التي ولدت ميتة في عام ١٩٤٨. وهو يتمتع بتأييد من لندن في سعيه إلى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط من شأنه أن يسمح بالحفاظ على النفوذ البريطاني وإن كان يلغي المعاهدة الأنجلو – عراقية.

وتركيا عدنان مندريس تعتبر نفسها بلدًا أوربيًّا يتمتع بنفوذ رئيسي على الشرق الأوسط المجاور (ومن هنا أهميتها الجيوسياسية). وهي تسعى إلى الانضمام إلى التصريح الثلاثي الذي يتعين له أن يصبح بذلك رباعيًّا. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، تحث الدبلوماسية التركية العراق بقوة على الانضمام إلى المعاهدة التركية – الباكستانية. وفي الشهور التالية، تعارضُ مصرُ بحزم أي اتفاق دفاعي بين العراق والأتراك والباكستانيين، فهو اتفاق من شأنه أن يبدل بشكل جذري علاقات القوة في المنطقة. لكن بريطانيا العظمى والعراق يجدان فيه حلاً لمشكلة إعادة النظر في بنية المعاهدة الأنجلو– عراقية.

وفي ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥، يعلن بيان تركي – عراقي مشترك عن الرغبة في التوصل قريبًا إلى عقد معاهدة ضد أي عدوان قادم من داخل المنطقة أو من خارجها. ومن الواضح أن الإشارة الأولى تحيل إلى إسرائيل بينما تحيل الإشارة الثانية إلى الاتحاد السوفييتي. والحال أن البريطانيين والأميركيين متحفظون حيال ما يبدو بوصفه مبادرة من جانب المدعو مندريس والمدعو نوري السعيد. ولابد لهم من أن يعترفوا بالفعل بأنهم هم الذين حددُّوا الإطار وحثوا على تجسيد المشروع. ثم إن المخطط الأنجلو– ساكسوني الضخم إنما يتخذ شكلاً دون أن يكون هناك بالفعل من وَضَعَ له تصورًا كليًّا. فهو يتألف من ثلاث مبادرات متمايزة، وإن كانت قد اتخذت على أعلى مستوى: العرض المقدم إلى مصر بأن تلعب دورًا رئيسيًّا في المفاوضات الإسرائيلية – العربية وتحصل على مساعدة مهمة لبناء السد العالي، وخطة جونستون الخاصة بتنظيم توزيع مياه حوض نهر الأردن، وتكوين الصف الشمالي. وإذا كان ذلك كله يتخذ تماسكًا جغرافيًّا قويًّا من الشمال إلى الجنوب، فإن عيبه الرئيسي إنما يتمثل في واقع أن الفاعلين الإقليميين ليست لديهم غير معرفة مجزَّأة بما هو بسبيله إلى أن ينشأ، الأمر الذي لا يمكن له إلاَّ أن يثير شكوكهم وانزعاجاتهم.

وفي سوريا، يؤدي الإعلان التركي – العراقي إلى إحياء رؤى تكوين الهلال الخصيب ويعيد إطلاق الجدل بين أنصاره وخصومه. وتقوم مصر باستنفار جامعة الدول العربية للتصدي للمعاهدة القادمة. وتحاول الحكومتان السورية واللبنانية القيام بوساطة باقتراحهما تأجيل عقد المعاهدة لمدة ستة شهور. وهو ما يرفضه

الأتراك والعراقيون. وتدور بين هؤلاء وأولئك مفاوضات شرسة بشأن صياغة النص النهائي للمعاهدة، حيث يريد العراقيون إعطاءه ملمحًا معاديًا لإسرائيل بقوة (عبر الإشارة إلى ضرورة تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة) وجعله متماشيًا إلى أكبر حدٍّ ممكن مع ميثاق جامعة الدول العربية.

وقد استأنفت إذاعة القاهرة هجماتها العنيفة على العراق وعلى موالسته مع الإمبريالية. وتدعو الإذاعةُ الشعب العراقي إلى الانتفاض، مثلما فعل زمن معاهدة بورتسموت، والعمل على إسقاط حكومة نوري السعيد. وهذا هو السلاح الرئيسي الذي يتمتع به عبد الناصر. وطبيعي أنه يعاد تكوين محور مصر – العربية السعودية ضد الهاشميين. وبالنسبة للعائلة المالكة السعودية، يجري تفسير سياسة لندن على أنها مناورة تطويق واسعة تشمل المملكتين الهاشميتين وإمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية. ثم إن من شأن معارضة أمامية لبريطانيا العظمى أن تضفي على السياسة السعودية طابعًا معاديًا للإمبريالية من شأنه التغطية على العلاقات الوثيقة القائمة بين المملكة والولايات المتحدة.

وبالنسبة للخصوم السوريين للهلال الخصيب، خاصة القوميين العرب التقدميين[٢٨]، يصبح عبد الناصر بشكل واضح البطل الشعبي للنضال ضد نوري السعيد، الأمر الذي يغطي على القمع الذي يستهدف الإخوان المسلمين وعلى طبيعة نظام عبد الناصر. والحال أن سوريا، المعرَّضة لضغوط حلف بغداد، سوف تجد نفسها مضطرة إلى التقارب مع مصر لمقاومة المشاريع العراقية.

وفي هذا السياق جاءت في ٢٠ فبراير/ شباط زيارة أنتوني إيدن للقاهرة والتي طال انتظارها. وخلافًا للروايات المتعاقبة التي قدمها عن هذه الزيارة هيكل، موضعُ ثقة عبد الناصر، فإنه يبدو أن اللقاء بين الزعيمين قد تم بالأحرى في مناخ طيب[٢٩]. غير أن اختيار مكان اللقاء ربما كان غير موفَّق، فهو قد انعقد في مقر السفارة البريطانية الذي كانت مصر قد حكمت منه على مدار عقود. وبما أن عبد الناصر قد أشار إلى ذلك، فإن إيدن إنما يصحح ملاحظته قائلاً: «لعلها كانت قد نُصحت منه». ولدى لحظة التقاط الصورة الرسمية، بادر عبد الناصر بمصافحة إيدن الذي فاجأته اللحظة إلى حدٍّ ما.

وألفا هي الضحية الأولى للوضع. فبدلاً من طرح مقترحات تفصيلية كما جرى الاتفاق عليه مع الأميركيين، يكتفي إيدن بقول إن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي يقدر على التقدم في اتجاه عقد تسوية مع إسرائيل. فيرد عليه عبد الناصر بأن هذه مسألة وقت وأنه لن يكون بالإمكان التوصل إلى أي حل عبر تسويات جزئية. فمعالجة المسألة يجب أن تكون شاملة، بما يشمل مستقبل اللاَّجئين. ولابد من استعادة الاتصال الترابي للعالم العربي ولن يكون مرضيًا إيجاد مجرد ممر.

وقد هيمنت مسألة الحلف التركي - العراقي على المحادثات. فقد حاول إيدن أن يوضح لمحاوره أن الردع النووي لا يكفي لتأمين الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الأسلحة الكلاسيكية لها دورها. فيرد عليه عبد الناصر بأن الحرب هي بالدرجة الأولى حرب إيديولوجية وبأن أي وجود عسكري أجنبي يُعَدُّ غير مقبول من جانب الشعوب العربية، وبأنه ليس هو الذي يخوض حملة دعائية ضد الحلف، بل إننا أمام رد فعل غريزي من جانب الرأي العام الإقليمي كله. وتبدو مصر مستعدة لقبول معاهدة أنجلو - عراقية وفق نموذج الاتفاقية الأنجلو - مصرية بما يسمح للبريطانيين باستخدام القواعد الجوية العراقية في حالة وقوع هجمات على تركيا، بل وعلى إيران.

والمحضر الرسمي البريطاني يدل على روح محادثات صريحة وودية. وقد تحدث رئيس الوزراء المصري عدة مرات عن التحسن الكبير في العلاقات المصرية - البريطانية.

وفي ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٥، يتم في بغداد توقيع الميثاق التركي - العراقي من جانب مندريس ونوري السعيد. وهو ميثاق مفتوح للانضمام إليه من جانب أي دولة عضو في جامعة الدول العربية أو أي دولة أخرى مهتمة بالأمن والسلم في الشرق الأوسط. ويتعهد العضوان بتنسيق سياساتهما الدفاعية. وبشكل موازٍ، وإن كان بشكل «مستقل»، في تبادلٍ لخطابات، تشير تركيا إلى ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين.

والرد المصري فوري. ففي ٢٦ فبراير/ شباط، تقترح مصر عقد ميثاق دفاع عربي يوحد الجيوش والسياسات الخارجية والاقتصادات ويرفض أي تحالف

أجنبي. وفي تلك اللحظة، نجد أن النزاع الإسرائيلي – العربي يعاود الاشتعال بقوة.

أمَّا فرنسا فهي تعتبر حلف بغداد آلة حرب ضد ما بقيَ لها من نفوذ في الشرق الأوسط. وتتمثل أولويتها في تأكيد صون استقلال سوريا في مواجهة العراق، وهي تبرز ذلك خلال المحادثات الفرنسية – البريطانية في ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٥٥ حول مشكلات الشرق الأوسط[٣٠]. وهي تتولى الدفاع عن النظام السوري الجديد المنبثق عن الانتخابات الأكثر حرية في تاريخ هذا البلد. وترى باريس أن المخاوف التي أعرب عنها البريطانيون من تقدم للشيوعيين في سوريا هي مخاوف مبالغ فيها جدًّا. فعلى أي حال، لا يوجد للشيوعيين غير نائبٍ واحد في البرلمان السوري بينما الخطر الشيوعي أكثر مدعاة للقلق في العراق !

وفيما يتعلق بحلف بغداد، فإن:

انزعاجات قد جرى التعبير عنها في دمشق وبيروت بشأن أهداف العراقيين. وكان من الضروري تبديد هذه الانزعاجات. وإذا ما كانت الحكومة الفرنسية قادرة على تهدئة مخاوف سوريا ولبنان في هذا الصدد، فقد يتسنى لها تشجيع هذين البلدين على الانضمام إلى الحلف. إلاَّ أنه لا مفر من معاينة أن المعاهدة [التركية – العراقية]، بالشكل الذي صيغت به، لم تشتمل على ضمانات كافية فيما يتعلق بصون استقلال الدولتين المطلتين على شرقي البحر المتوسط.

أمَّا الرد البريطاني فهو يدعو بالأحرى إلى القلق:

أشار السيد شاكبيرج إلى أنه قد يكون بالإمكان أن تحصل سوريا ولبنان على الضمانات المطلوبة في حال انضمام هذين البلدين إلى الحلف. ولم يُخف أن سوريا لا مفر من أن تتعرض لخطرٍ معين في المستقبل إذا لم تشارك في المنظومة لأنها ستجد نفسها آنذاك بين تركيا وعراق مناوئين.

وفي الوقت نفسه، قامت فرنسا بتدخل دءوب لدى إسرائيل كي لا يجري شن أي عمل عسكري ضد سوريا[٣١].

عودة بن جوريون إلى السلطة

من الناحية الظاهرية، نجحت سياسة شاريت في تحقيق هدوء نسبي على خطوط الهدنة. ويرجع الحادث الرئيسي في أواخر عام ١٩٥٤ إلى عمل متهور من جانب الجيش الإسرائيلي(٣٢). كما أن لافون قد صرح بتنفيذ عمليات تهدف إلى التنصت على الاتصالات التليفونية بين الجولان ودمشق سعيًا إلى اختراق اتصالات الجيش السوري، وهو ما انطوى على إرسال قوات خاصة من قوات النخبة إلى عمق الأراضي السورية. وكان النجاح كاملاً، بيد أنه كان لابد من تكرار العملية بصورة منتظمة لتغيير البطاريات الكهربائية. وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤، نجد أن القوة الخاصة التي تقوم بعمليتها ليلاً قد تم اعتراض سبيلها من جانب الجيش السوري فيسقط أفرادها الخمسة في الأسر دون قتال. وهذا إذلال جديد للاستخبارات العسكرية. وفي ١٢ ديسمبر/ كانون الأول، يعترض الطيران الإسرائيلي سبيل طائرة خط جوي سورية فوق البحر المتوسط ويرغمها على الهبوط في إسرائيل. ويبدو أن هذه أول عملية اختطاف جوي في النزاع الإسرائيلي – العربي. وكان القرار قد اتخذ دون علم شاريت. وبما أن رئيس الوزراء قد غضب من هذا التصرف من جانب الجيش الذي لا يؤمن إلاً بـ«شريعة الغاب»، إلى جانب تعرضه لضغوط دولية قوية، فإنه يفرض الإفراج عن الطائرة وعن ركابها في يوم ١٤.

وقد جرى نقل الأسرى الإسرائيليين إلى دمشق للتحقيق معهم. وهناك تعرضوا لحرمانات من النوم لدفعهم إلى الكلام. وينتحر أحدهم في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥، خوفًا من أن ينهار خلال التحقيقات. ويقوم السوريون على الفور برد جثمانه من خلال لجنة الهدنة.

والغضب في إسرائيل قوي لاسيما أنه يمتزج بالغضب حيال ما جرى في مصر وأن الصحافة قد تحدثت عن اختطاف دون أن تشير إلى أن الأمر قد وقع في داخل الأراضي السورية. فيطلب شارون الضوء الأخضر لشن عمليات تهدف إلى أخذ أسرى سوريين سعيًا إلى مبادلتهم بالأسرى الإسرائيليين. غير أنه لا يحصل على هذا الضوء الأخضر بسبب الأزمة السياسية التي تحيط بوزارة الدفاع.

وبحسب تحليل جيلبير(٣٣):

إننا هنا أمام واحدة من قصص التجسس الكلاسيكية هذه التي تنسجم بالفعل مع التكتم الأكمل وما كان لأحد أن يفكر هنا في تسليط الضوء عليها لو أن الحكومة، اقتناعًا منها بأن الجنود الخمسة لن يعترفوا أبدًا، لم تدع الصحافة، في تساهل خطر، تطالب بمثل هذا الإلحاح بردٍّ على خطف الخمسة الأبرياء. والنتيجة هي أنه لم يعد بالإمكان اليوم منع الرأي العام من اعتبار الجندي الذي مات شهيدًا لابد من الثأر له.

والسيد شاريت، على أي حال، لم يُخف عني شعوره بالحرج. وهو يدرك بشكل خاص الفائدة التي سوف يكون بوسع زمرة المتشددين كسبها من وراء الحادث.

وسواء أكان الأمر يتعلق بالمحاكمة التي جرت في القاهرة أم بالحوادث التي جرت في سوريا، فإن حادثي الانتحار اللذين يتميزان بطابع جد معقد، واللذين تنسبهما معارضة غادرة إلى سياسته التي تصفها بالضعف، إنما تجردانه من كثير من إمكاناته اللازمة لتحييد أولئك الذين يفكرون، على سبيل الانتقام، في شن عمل أهوج.

وسعيًا إلى تخفيف حدة التوتر، يطلب بيرنز الإفراج عن الأسرى الأخيرين الأربعة ويحصل على تأييد من جانب الحكومات الغربية الثلاث. وهو يسعى إلى التوصل إلى اتفاق عام على إعادة الأسرى. وبشكل موازٍ، يعيد طرح مسألة اقتسام المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل. فيرفض الإسرائيليون على الفور هذا الاقتراح معيدين التأكيد على مطلبهم الخاص بالسيادة على مجمل المنطقة. ويرد السوريون بأنه بموجب شروط اتفاقية جنيف فإنهم يتمتعون بسلطة الفصل في الجرائم والجنح المرتكبة على أرضهم وبأن الأسرى سوف تجري محاكمتهم من جانب محكمة عسكرية. وهم يعاملون بالفعل على أنهم جنود في حين أنهم كانوا قد أُسروا وهم مرتدين لثياب فلاحين عرب.

وشاريت عازم الآن على التوصل إلى إقالة لاڤون، غير أن قيادة الماپاي تمتنع عن ذلك بسبب قرب إجراء الانتخابات. فيتجه الجميع إلى بن جوريون لكي يفصل في الأمر، بيد أن هذا الأخير إنما يبدو أنه يؤيد لاڤون. ولاڤون راغب في أن يفرض سلطته بالكامل عبر إقالة شيمون بيريز، المدير العام الشاب والمتميز للوزارة، واختزال سلطات موشيه دايان. وهو يعلن أنه مستعد للاستقالة وإن كان سيضطر في هذه الحالة إلى خوض اختبار قوة سياسي مع شاريت. والارتباك في ذروته، لأن بن جوريون لا ينوي التخلي عمن يشملهم بحمايته.

ولكي يسترد الحزبُ الحاكم مصداقيته، فإنه بحاجة إلى إبداء لفتة قوية. ففي ١٧ فبراير/ شباط، يقبل بن جوريون العودة إلى الحكومة، فيستعيد وزارة الدفاع، حيث يترك لافون الحكومة. ويُعتبر القرار ساري المفعول اعتبارًا من ٢١ فبراير/ شباط.

ووقت تنحي لافون، نجد أن وضع إسرائيل الدبلوماسي، وهو مجال شاريت بامتياز، إنما يبدو خطرًا بشكل خاص. فبينما يستقر هدوء نسبي على خطوط الهدنة، نجد أن تزويد العراق بأسلحة أميركية وتوقيع الاتفاقية الأنجلو - مصرية ثم عقد ميثاق بغداد إنما تدل على عزلة الدولة العبرية. فخصومها يتعززون بينما تجد إسرائيل نفسها مستبعَدَةً من منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط. ويبدو أن الدولتين الأنجلو - ساكسونيتين تريدان الدفع في اتجاه تسوية للنزاع الإسرائيلي - العربي على حساب المصالح الإسرائيلية التي تعتبرها إسرائيل حيوية (في مسألتي الأراضي واللاّجئين).

والضرورة الجيوسياسية الضاغطة سيئة. فإذا كان الشرق الأدنى يندمج برمته في المنظومة الدفاعية الغربية، فإن هذا الاندماج سوف يتم على حساب إسرائيل التي لا تمثل مصلحة كبرى بالنسبة للغربيين. ومن غير الوارد بالمرة اللجوء إلى الكتلة الشرقية، كما في عام ١٩٤٨. ومن المؤكد أنه قد حدث استئناف للعلاقات الدبلوماسية مع موسكو في يوليو/ تموز ١٩٥٣، لكن موسكو تشرط علاقاتها مع إسرائيل بعدم التزام من جانب هذه الأخيرة بالمشاركة في ميثاق أو حلف ضدها و، بشكل غير رسمي، بعدم طرح مسألة مصير اليهود السوفييت: والحال أن الإسرائيليين إنما يطالبون دومًا بحق هؤلاء في الهجرة إلى إسرائيل وفي الحفاظ على وعي قومي يهودي قائم على الديانة واستخدام اللغة العبرية. ومراعاةً للعلاقات، فليست إسرائيل، وإنما المنظمات اليهودية الدولية، الصهيونية أو غير الصهيونية، هي التي تخوض حملات حول هذا الموضوع، بما يمثل خرافة عادية لأن المسألة كلها إنما يجري تنسيقها من جانب الوزارة الإسرائيلية للشئون الخارجية. ومع ذلك فقد جرى توقيع اتفاق تجاري بين البلدين في أوائل عام ١٩٥٤، وهو اتفاق قائم على بيع منتجات بترولية سوفييتية في مقابل الحصول على حمضيات إسرائيلية[٣٤].

ولا يمكن للخلاص أن يتحقق إلاَّ عبر تناقضات النظام السياسي العربي، غير أن الإسرائيليين يميلون إلى اعتباره كتلة تهدد إسرائيل. وهكـذا يتحـول التنـافس المصري – العراقي إلى سباق مزايدات مناوئة لإسرائيل.

وفي ٢٣ فبراير/ شباط، نجد أن مجموعة من المتسللين القادمين مـن قطـاع غزة، يبدو أنهم في مهمة استخباراتية لحساب المخابرات المصرية، تتغلغل تغلغـلاً جد عميق في الأراضي الإسرائيلية. وفي يوم ٢٥، تقتُلُ أحد المـشاة الإسـرائيليين على أحد الطرق ثم يتم اعتراض سبيلها على طريق عودتها ويلقى أحـد «قطـاع الطرق» مصرعه. ومن الوارد أن قتل إسرائيلي كان قد تم بمبـادرة مـن القـوة الخاصة دون أوامر عليا وأن إرسال بعثة الاستخبارات كان مرتبطًا علـى وجـه التحديد بعودة بن جوريون، حيث إن العسكريين المصريين، خوفًا منهم من وقـوع هجوم إسرائيلي، لابد أنه كان عليهم السعي إلى الحصول علـى معلومـات حـول انتشار القوات الإسرائيلية.

وفي يوم ٢٧، يطلب بن جوريون ودايان شن عملية انتقامية، متعهـدين بـأن تكون محدودة (قتل عشرة جنود مصريين تلبية لطلـب دايـان وتـدمير منـشآت عسكرية تلبية لطلب بن جوريون) [٣٥]. ويقبل شاريت على أساس تأكيدات بأنه لن يكون هناك حَمَّامُ دمٍ. ويقع الاختيار على معسكر مصري على بعد كيلو متر شمالي غزة. ويجري تكليف قوة من ١٢٠ رجلاً يقودهم شارون بشن العملية في ليلـة ٢٨ فبراير/ شباط – الأول من مارس/ آذار. وبما أن داورية مصرية ترصـد القـوة، فإنها إنما تفقد ميزة المفاجأة. فتعقب ذلك سلسلة من المعارك المضطربة تسفر فـي النهاية عن مصرع ٨ وإصابة ١٣ بجراح بين صفوف الإسرائيليين ومـصرع ٣٦ عسكريًّا مصريًّا ومدنيين فلسطينيين اثنين، بينهما طفل في الـسابعة مـن العمـر، وإصابة ٢٩ جنديًّا ومدنيين اثنين بجراح[٣٦].

ويتحدث البيان العسكري الإسرائيلي عن هجوم مصري في داخل الأراضـي الإسرائيلية تلاه هجوم إسرائيلي مضاد في غزة. وعلاوة على العوارض الحتميـة الناشئة عن مخاطر عملية عسكرية، فإن اللجوء إلى عنف كهذا إنما يجد تفسيره في الإحباطات المترتبة على أحداث الشهور السابقة. والتماسًا لعذر عن الاتساع الـذي اتخذه الحدث، يصوِّرُ المسئولون الإسرائيليون مصر على أنها بلد منخرط منذ عدة

شهور في سياسة عدوان على إسرائيل وفي حالة حرب ضد الدولة العبرية. وكما يشرح ذلك سفير إسرائيل في فرنسا للكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية]، فإن الميثاق التركي – العراقي قد أدى إلى اختلال توازن القوى في الشرق الأدنى، إلاّ أنه لا يمكن أن تكون هناك ساحة للوفاق مع مصر(٣٧):

المنطق يقضي بأنه غداة الميثاق بين العراق وتركيا يمكن أن تكون هناك ساحة للوفاق بين إسرائيل ومصر. لكن الحكومة المصرية فضّلت المزايدة: فقد طرحت على الفور فكرة حلف جديد ؛ وهي تصدر أحكامًا بإدانة الرعايا الإسرائيليين [كذا(٣٨)] وتقوم بإعدامهم ؛ وتنخرط في هجمات على حدود دولة إسرائيل ؛ وترسل إرهابيين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية ؛ وتقوم بالاستفزاز وتصدر بيانات حاقدة. ومن ثم يمكن القول إنه إذا كانت مصر تعارض الحلف التركي – العراقي، فإنها إنما تفعل ذلك «بمضايقة إسرائيل».

وكلما تحدث الدبلوماسيون الإسرائيليون عن البشاعات المصرية، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتراف بأن الهجوم كان متعمدًا، خلافًا للمزاعم الرسمية.

والحال أن جزءًا لا بأس به من العسكريين القتلى إنما يتألف من رجال الحرس الوطني الفلسطينيين، وهو ما يفسر الغضب الذي يهز قطاع غزة. فالجمهور يهجم دون تمييز على البنايات الرسمية وعلى منشآت الأنروا(٣٩) وعلى عربات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويؤدي قمع أعمال الشغب إلى سقوط عدة قتلى. ويضطر عبد الناصر، لأول مرة في عمله الحكومي، إلى الذهاب إلى قطاع غزة. وهو يعتبر هذه العملية هجومًا مباشرًا عليه وعلى نظامه. ففي اللحظة نفسها التي ينخرط فيها في نضال ضد حلف بغداد، يتكشف للعالم ضعف جيشه. وهو يقرر أن يعتمد بدوره سياسة أعمال انتقامية.

ويتخذ خطاب عبد الناصر نبرة حازمة. ففي ٣ مارس/ آذار(٤٠)، وهو يتوجه بالخطاب إلى الأكاديمية العسكرية، يشير إلى أننا لم نعد في عام ١٩٤٨ حيث كان الجيش المصري ضحية للخيانة، فالجيش المصري سوف يرد على العدوان بالعدوان دفاعًا عن الشرف والوطن. وفي اللحظة المباشرة، نجد أن الدعاية المصرية تلقي بالمسئولية عن الأحداث على الإمبريالية وسياسة الأحلاف(٤١). والمراد هو القيام أمام الرأي العام بتجريد نوري السعيد ومندريس من الاعتبار،

لكونهما عميلين للإمبريالية التي يجب تحرير الأرض العربية منها. وفي ٢٩ مارس/ آذار[٤٢]، يذهب عبد الناصر إلى غزة. وعلى الرغم من امتناعه عن التحدث عن التدابير العسكرية المتخذة، والتي تقع ضمن اختصاص عبد الحكيم عامر، قائد الجيش، فإنه يؤكد أنه لا يمكن نسيان عروبة فلسطين على الرغم من مؤامرات الصهيونية العالمية. وهذه المؤامرات لن تتوقف. وهو يقول إنه يجب التمكن من الانتظار والمثابرة وأخذ المثل من اليهود واستخلاص دروس تصرفاتهم.

وسوف تُعتبر الغارة على غزة نقطة تحول رئيسية في النزاع الإسرائيلي – العربي، لأنها قد ورطت فيه بشكل مباشر نظام الضباط الأحرار وخلقت ديناميكية تصعيد متسارعة تفضي إلى استئناف الحرب. وفي الأوساط الحاكمة الإسرائيلية، نجد أن شاريت وحده هو الذي أدرك عواقب الغارة. والجميع يرحبون بالعودة إلى الحزم بعد تذبذب الشهور السابقة.

والأميركيون والبريطانيون غاضبون غضبًا خاصًّا من هذا التعقيد الذي يؤخر الخطة ألفا، بل يهددها. وهم يواصلون العمل على المشروع، لكن بايرود، وهو الآن ممثل الولايات المتحدة في مصر، يحذرهم من أنه من السابق لأوانه كليًّا السعي إلى مخاطبة عبد الناصر حول هذا الموضوع. فهذا لن يؤدي إلاّ إلى إحياء شكوكه في وجود مؤامرة أنجلو – أميركية تهدف إلى شق صفوف العالم العربي[٤٣].

وعلى سبيل العقاب الفوري، يقوم الأنجلو – ساكسون بتأخير تسليم عدد معين من شحنات الأسلحة التي وعدوا بها إسرائيل. والحال أن الفرنسيين، الذين جرى إبعادهم عن الموضوع والمتورطين بشكل متزايد باطراد في حرب الجزائر، إنما يتولون، على العكس من ذلك، الدفاع عن الإسرائيليين. وهم يتعللون بمسئولية مصر لا إسرائيل وحدها. فإسرائيل، إذ تجد نفسها معزولة، إنما تجازف بالاضطرار إلى اللجوء إلى «تدابير متطرفة»[٤٤].

وفي استخفاف بالإدانات الدولية، يظهر بن جوريون ظهورًا سافرًا بجانب وحدات من المظليين ويهنئها على «عملها البطولي» في غزة.

وتوجه الحكومتان شكاوى إلى مجلس الأمن الذي يطلب أولاً من بيرنز تقديم تقرير تفصيلي. فيشير هذا الأخير إلى أن البلدين يتحملان مسئولية متساوية فيما يتعلق بحوادث الشهور الأخيرة وإلى أن الغارة على غزة كانت بالفعل عملية متعمَّدَة. وفي نهاية الأمر، يقوم مجلس الأمن، من خلال القرار رقم ١٠٦ (١٩٥٥) الصادر في ٢٩ مارس/ آذار ١٩٥٥، بشجب الهجوم الإسرائيلي و«يطالب إسرائيل من جديد باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون وقوع أعمال كهذه»، بينما نجد أن القرار رقم ١٠٧ (١٩٥٥) الصادر في ٣٠ مارس/ آذار:

> يطلب من حكومتي مصر وإسرائيل التعاون مع رئيس هيئة أركان [هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة] فيما يتعلق بمقترحاته مع مراعاة أن أعمال التسلل، وفقًا لرأي رئيس هيئة الأركان، كان من الممكن أن لا تكون سوى مصادر إزعاج عرضية لو كان قد جرى عقد اتفاق بين الطرفين في الاتجاه الذي أشار إليه.

وبينما يواصل المجلس مداولاته، نجد أن الاختراقات القادمة من قطاع غزة تتزايد عددًا وعنفًا. وفي أواخر مارس/ آذار، يبدأ الحديث في الصحافة العربية عن قوات خاصة، تتألف من فلسطينيين وتنظمها المخابرات المصرية المكلفة بهذه العمليات. وتجري تسمية أفرادها بالفدائيين.

وكانت كلمة فدائي، «المستعد للتضحية بنفسه» حرفيًا، قد استخدمت في الإسلام في العصر الوسيط للإشارة بشكل خاص إلى رسل جماعة «الحشاشين» الشهيرة[٤٥]. وأول من لجأ إلى استخدام هذه الكلمة في العصر الحديث هم الثوار الأرمن في تسعينيات القرن التاسع عشر ضد جهاز الدولة العثماني. ثم يظهر المصطلح من جديد في الثورة الفارسية عام ١٩٠٧ و، في السنوات التالية، يجري استخدامه للإشارة إلى مناضلي القوى «الليبرالية». وفي العقود اللاحقة، يُلاحَظُ استخدامه في إيران بالنسبة لمختلف الجماعات المسلَّحة المناضلة ضد نظام آل بهلوي الإمبراطوري. وتستخدمه الصحافة المصرية في عام ١٩٤٨ للحديث عن المقاتلين غير النظاميين المصريين في فلسطين، والذين ينتمون بوجه عام إلى تيار الإخوان المسلمين. ثم يجري استخدامه لتسمية المناضلين الذين يخوضون حرب

عصابات ضد العسكريين البريطانيين في منطقة القناة. ومع احتفاظه بأصل اشتقاقه ذي الدلالة الدينية، فإن استخدامه اللغوي إنما يبين أن هذه الكلمة هي المقابل العربي للمصطلح الفرنسي«franc-tireur et partisan»، أي المدني الذي يحمل السلاح في سبيل قضية سياسية وإن كان لا يمكن مماهاته بالجندي.

والمجموعة الأولى من الفدائيين تتألف أساسًا من متطوعين ومتسللين كانت المخابرات المصرية قد استخدمتهم بالفعل في المهام الاستخباراتية. ولم يكونوا غير بضع عشرات من الأشخاص في مستهل ربيع عام ١٩٥٥. وينصب المجهود الحقيقيّ على تكوين وحدات نظامية مؤلَّفة من فلسطينيين ومكلَّفة بالدفاع عن قطاع غزة. ويبقى مع ذلك أن التزايد السريع لأعداد جنود الجيش المصري يعيد طرح المسألة الملحة الخاصة بالحصول على أسلحة من الخارج.

وفي الأيام الأخيرة من مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان، تتكاثر الحوادث في محيط قطاع غزة. ويقوم الفدائيون بزرع ألغام في القطاع الإسرائيلي ويقومون ببضع اختراقات أعمق. وتكثر الداوريات المصرية والإسرائيلية من تبادل إطلاق الأعيرة النارية.

غواية الحياد

في ٣٠ مارس/ آذار ١٩٥٥، تعلن بريطانيا العظمى اعتزامها الانضمام إلى حلف بغداد وإنهاء المعاهدة الأنجلو – عراقية لعام ١٩٣٠ عبر اتفاق خاص. ويجري توقيع الوثيقتين في ٤ و٥ أبريل/ نيسان ١٩٥٥. وفي يوم ٥ أبريل/ نيسان هذا نفسه، يستقيل تشرشل ويصبح إيدن رئيسًا للوزارء.

وبالنسبة لخصوم الحلف، فإن هذا إنما يُعَدُّ الدليل السافر على تواطؤ نوري السعيد مع الإمبريالية. ومنذ مستهل مارس/ آذار، مالت سوريا إلى صف مصر والعربية السعودية. والحال أن خالد العظم، رئيس الوزراء السوري، إنما يناضل بنشاط من أجل عزل العراق. لكن لبنان والأردن يراوغان. وفي منتصف مارس/ آذار، يجري صوغ ميثاق تحالف مصري – سعودي – سوري. وتركيا لا ترحب بالرفض السوري، ثم إن مندريس يُهَدِّدُ دمشق علنًا. ويقوم الجيش التركي

بمناورات استعراضية على الحدود السورية. وفي ٣١ مارس/ آذار، يَردُّ خالدُ العظم على ذلك(×):

إن الأساليب الاستفزازية التي تستخدمها تركيا لن تغير البتة من إصرار الحكومة والشعب السوريين على مواصلة خططهما بالاتفاق مع الشعوب العربية الشقيقة. إن الأمة العربية مريضة لأن إسرائيل تشكل جرثومة خبيثة أُدخلت في جسدها. ووحدة العرب هي أفضل علاج من أجل حماية أنفسنا من هذا المرض. والميثاق العربي الذي نُعِدُّ له لابد له أن يكون موجَّهًا ضد إسرائيل وحدها.

وبشكل لا مفر منه، نجد أن معارضة حلف بغداد إنما تدفع العرب إلى الحياد. والحال أن هند نهرو، في هذه اللحظة نفسها، إنما تجد نفسها وقد عقدت عزمها على هذا الخيار من جراء انحياز باكستان إلى الولايات المتحدة. والعنصر المحرك في هذا التوجه يتمثل بالأحرى في إندونيسيا سوكارنو. ففي أواخر عام ١٩٥٤، نجد أن البلدان الآسيوية المستقلة المنتمية إلى مجموعة كولومبو (باكستان، الهند، إندونيسيا، بورما، سيلان) تدعو إلى عقد مؤتمر أفرو – آسيوي في باندونج بإندونيسيا. والحال أن الدعوات، باسم معاداة الاستعمار، إنما تقلب التحيزات العنصرية القديمة. إذ لا تجري دعوة أي دولة «بيضاء» كأستراليا أو نيوزيلنده أو الاتحاد السوفييتي، خلافًا للصين. وتجري مماهاة إسرائيل بهذه المجموعة[٤٦]. ومن ثم فإن البلدان التسع والعشرين الحاضرة إنما تُعَدُّ جد حديثة في تحررها من الاستعمار، حتى وإن كان بعضها قد احتفظ باستقلاله الصوري (تايلاند، الصين، إيران ...) خلال الحقبة الكولونيالية.

ويغادر عبد الناصر القاهرة في ٨ أبريل/ نيسان لكي يذهب أولاً إلى باكستان والهند قبل أن يحضر افتتاح المؤتمر في ١٧ أبريل/ نيسان. وقد سبق له أن جس نبض الأميركيين حول إمكانية تسويةٍ مع إسرائيل عن طريق محمود فوزي، وزيره للشئون الخارجية. وقد بدا هذا الأخير مرنًا فيما يتعلق بمسألة اللاَّجئين الذين رأى أن غالبيتهم لن يكون بإمكانها العودة إلى إسرائيل ويمكنها أن ترضى بالتعويضات. وبالمقابل، على المستوى الترابي، فإنه يرى أن مصر لا تريد مجرد ممر إلى

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الأردن بل تريد قوسًا حقيقيًا يبدأ من قطاع غزة. وهذا القطاع، الذي يُعَدُّ بالأحرى عبئًا على مصر، يمكن التنازل عنه للأردن(٤٧). ومن جهة أخرى، فقد أعلن صلاح سالم على الملأ في ٢١ مارس/ آذار أنه لو جرى إعطاء النقب للأردن، فسوف يحصل هذا الأخير على إدارة قطاع غزة وستكون مصر مستعدة للمشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط. وقد اتفق عبد الناصر وبايرود على أن يدرسا المسألة بشكل أدق لدى عودته من باندونج.

وكما لاحظ ذلك بايرود ساخرًا في ٢٤ مارس/ آذار(٤٨)، فإن مصر وإسرائيل تتقاسمان شعورًا واحدًا بالإحباط والعزلة من الممكن أن يقودهما إلى هدم أعمدة المعبد. ويسهب شاريت في هذا الاتجاه في سلسلة من الرسائل إلى الأميركيين(٤٩). فهو يقول إن حلف بغداد قد عزز شعور إسرائيل بالعزلة، وهو ما يفسر عنف رد فعلها خلال حادث غزة. وهو يرى أن الولايات المتحدة يجب أن توضح نواياها بأسرع ما يمكن وأن تقدم ضمانات أمنية. والرد الأميركي واضح(٥٠). فهو يذهب إلى أن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانات أمنية إلاَّ للبلدان التي يتهددها خطر الشيوعية. ومن شأن الكونجرس أن يرفض معاهدة من شأنها توريط البلد في منازعات الشرق الأوسط. وبالمقابل، فسوف يكون بالإمكان تقديم هذا الضمان ضمن إطار تسوية شاملة.

وبعد مغادرة عبد الناصر، يفكر بايرود في المسلك القادم للزعيم المصري(٥١). فهو مضطر إلى أن يأخذ في الحسبان أن مصر وحلفاءها لا يمكنهم المراهنة على مساعدة مادية من جانب الغرب، خلافًا للعراق، وذلك بسبب الوضع العربي – الإسرائيلي. وهذه النقطة، بالإضافة إلى رغبته في إيجاد اتصال ترابي حقيقي مع الأردن، لابد لها من أن تدفعه إلى السير في الدرب الذي رسمته ألفا.

وبعد أن زار عبد الناصر باكستان والهند(٥٢)، يصل إلى بورما حيث يوجد شو إن لاي، فيحدث لقاء غير مقرر في البرنامج، لأن مصر لم تكن قد اعترفت بعد بالصين الشعبية. وهو يعقد اجتماعًا خاصًّا مع الوزير الصيني. وبعد التحدث عن الوضع العالمي وعن مسألة الاعتراف بالصين، يسأل عبد الناصر محاوره مباشرة عما إذا كانت روسيا ستقبل بيع أسلحة لمصر. وبعد برهة من التفكير، يجيبه شو إن لاي بأنه سوف ينقل السؤال، وإن كان يعتقد أن الرد سيكون إيجابيًّا.

وقد لا يكون هذا التحرك هو التحرك الأول، إذ لابد أن اتصالات مباشرة كانت قد جرت منذ أواخر عام ١٩٥٤[٥٣]. بل إن من الممكن أن السوفييت هم الذين بدأوا بتقديم العروض في هذا الموضوع.

وبالنسبة للمدعوين العرب، وبينهم أيضًا الحاج أمين الحسيني، يُعَدُّ مؤتمر باندونج فرصة لتطوير أطروحة انتماء إسرائيل إلى الإمبريالية. وهم يتبارون في التنديد بالدولة اليهودية.

وإذا كان العراقيون والسعوديون يكثرون من الهجوم على إسرائيل، فإنه ليس بوسعهم حجب واقع أن عبد الناصر إنما يظهر بوصفه واحدًا من كبار شخصيات المؤتمر، وزعيمًا من زعماء العالم الثالث الذي يُعَدُّ بسبيله إلى الانبثاق جنبًا إلى جنب نهرو وسوكارنو.

والحال أن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٥ إنما يتبنى الأطروحات العربية:

> بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط، وهو توتر مترتب على الوضع القائم في فلسطين، وبالنظر إلى الخطر الذي يمثله هذا التوتر بالنسبة للسلام العالمي، يعلن المؤتمر الآسيوي والأفريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ويطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإيجاد حل سلمي للمشكلة الفلسطينية.

وبالمقابل، فإن المبادئ الخمسة التي جرى اعتمادها في البيان الختامي للمؤتمر – السيادة الترابية، عدم العدوان، عدم التدخل في الشئون الداخلية، المساواة بين جميع الأمم، التعايش السلمي– إنما تبدو غائمة بما يكفي لأن تكون متماشية مع الأفكار الويلسونية، المصدر النظري للسياسة الأميركية.

ومع ذلك فإن عبد الناصر يسعى، لدى عودته إلى مصر، إلى تفادي إجراء اتصالات مع الممثلين الأميركيين. ويرى بايرود أنه يبدو أنه يصدق الإشاعات التي تتهم الولايات المتحدة بالعمل على زعزعة استقرار نظامه بالتشكيك في استقرار سلطته وبتخريب المشروعات الدولية لتمويل بناء السد العالي وبالسعي إلى إكراه مصر على عقد الصلح مع إسرائيل[٥٤].

ومن المرجح أن عبد الناصر بسبيله في آن واحد إلى إجـراء إعـادة تقيـيم لمنظوراته في مجال السياسة الخارجية وأنه ينتظر في الوقت نفسه نتائج تحركاتـه الاستكشافية طرف السوڤييت. وفي ١٩ مايو/ أيَّار[٥٥]، نجـد أن دانييـل سـولود، السفير السوڤييتي في القاهرة، ينقل إليه الرسالة التي تؤكد موافقة موسـكو. فتبـدأ على الفور محادثات سرية بين عسكريين مصريين وسوڤييت.

محاولات التهدئة

سرعان ما أدت السياسة المصرية، سياسة الرد على العدوان بالعدوان، إلـى استثارة صعودٍ للتوتر. وفي مستهل أبريل/ نيسان، يقترح بـن جوريـون تـسوية المسألة نهائيًّا باحتلال قطاع غزة، لكن شاريت يعارض ذلك ويـنجح فـي كـسب أغلبية الحكومة إلى صفه[٥٦].

ولا تجهل مصر أن علاقة القوى ليست في صالحها على المستوى العسكري. وعلى الرغم من قيام النظام الناصري بمناورات استكشافية للحصول على السلاح، فإنه يقرر تحسين موقعه بقبول مقترحات الجنرل بيرنز: إقامة داوريات مـشتركة في القطاعات «الحساسة» من الخط الفاصل، عقد اتفاق بين القادة الميدانيين، إقامة حاجز من الأسلاك الشائكة على بعض أقسام الخط، الاستخدام الحـصري لقـوات نظامية أفضل انضباطًا على طول الخط. ويرفض الإسرائيليون الإجراء الأول وإن كانوا يوافقون على الإجراءات الأخرى. وهم يفسرون رفض الداوريات المـشتركة بحجج تقانية، فقد يتمكن المصريون من إبلاغ المتسللين بمواعيد سير الـداوريات، كما يفسرون هذا الرفض بأسباب رئيسية: فهم يرون أن من المستحيل رؤية جنـود أجانب على أراضيهم في حين أن قطاع غزة ليس أرضًا مصرية.

والتوتر العصبي قوي في المعسكرين. فاللاَّجئون يواصـلون إبـداء العـداوة للسلطات المصرية ولممثلي الأنروا[٥٧]. كما يدور حديث عن وجـود سـخط فـي صفوف الجيش المصري. وعلى الجانب الإسرائيلي، تُعتبـر الأعمـال المـصرية تهديدًا حقيقيًّا لإنماء النقب، فالقادمون الجدد يميلون إلى الرغبة فـي هجـر تلـك المنطقة الخطرة. وقُربُ الانتخابات له أثره أيضًا. وهو ما يشير إليه چيلبير في ٣١ مايو/ أيَّار[٥٨]:

الواقع أن حزب الماپاي لديه كل المبررات لأن يخشى من خسارة مهمة للأصوات على يمينه. ويدرك السيد بن جوريون إدراكًا قويًا بالفعل أن السبيل الأفضل لدفع فصيل متردد، ينتمي بأكمله إلى الطبقة المتوسطة، إلى التصويت لصالحه ولصالح فريقه إنما يتمثل في اللعب بورقة أن الوطن في خطر. والذرائع التي توفرها له مصر في هذا الاتجاه ليست قليلة؛ والفرصة جد مغرية بالفعل لدفع جمهور الناخبين في اللحظة المناسبة إلى التصويت في مناخ يتميز بالحمية الوطنية الزائدة عن الحد.

وفي ١٧ مايو/ أيَّار، نجد أن داورية إسرائيلية تدخل، من باب الخطأ على الأرجح، في الأرض المصرية في سيناء. وعند اعتراض سبيلها، تقوم بقتل جندي مصري وتصيب عدة جنود آخرين بجراح. وفي ١٨ مايو/ أيَّار، تقوم قوة خاصة قادمة من مصر بزرع ألغام على الجانب الآخر من خط الهدنة وهو ما يؤدي إلى مصرع ٣ وإصابة ٣ بجراح في صفوف الجيش الإسرائيلي، فنجد أنفسنا هنا أيضًا إزاء عمل انتقامي على الأرجح. وفي ١٩ مايو/ أيَّار، يرد الإسرائيليون بغارة لا تترتب عليها غير خسائر مادية. وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، تقع داورية إسرائيلية تحت نيران موقع مصري فيعم إطلاق الأعيرة النارية جزءًا لا بأس به من خط الهدنة بما يؤدي إلى مصرع جندي وإصابة ٤ جنود بجراح بين صفوف الجيش المصري ومصرع جندي ومدني على الجانب الإسرائيلي إلى جانب إصابة ٤ جنود و٤ مدنيين بجراح. والحال أن المصريين هم الذين فتحوا النار، ولا يعني هذا أن الحادث كان متعمَّدًا: فبعد حادث ٢٨ فبراير/ شباط، يحيا الجنود المصريون في خوف من وقوع هجوم إسرائيلي.

وبما أن الإسرائيليين يبلغون بيرنز بأن صبرهم قد نفد، فإنه يسارع بالذهاب إلى القاهرة. فيقدم له عبد الناصر الرواية المصرية الرسمية(٥٩):

ردَّ الكولونيل عبد الناصر على رئيس هيئة أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بأنه في أواخر الشتاء الماضي، كانت الحكومة المصرية مستعدة للسعي إلى تحسينٍ للعلاقات الحدودية مع إسرائيل، بل إنها قد خاطبت المملكة المتحدة بالفعل في هذا الموضوع، ثم جاءت عودة السيد بن جوريون إلى الوزارة الإسرائيلية وحادث غزة الذي تلاها على الفور ليهدِّدا كل شيء.

وحيال العدوانية المتواصلة لتصريحات الحكومة الإسرائيلية ولأعمالها، كانت الحكومة المصرية مضطرة إلى الرد على ذلك بإصدار تعليمات إلى القوات التي نفد صبرها بأن تدافع عن نفسها في جميع الظروف التي تتعرض فيها للهجوم أو ترى فيها أنها عرضة للتهديد.

أما زرع الألغام، التي يسهل نسبيًا الحصول عليها منذ الحرب الأخيرة والتي لا يتطلب زرعها أي إعداد تقاني، فهو ليس من فعل الجنود النظاميين المصريين، بل هو من فعل اللاجئين الفلسطينيين المدفوعين إلى ذلك باستيائهم الحاد من طردهم من وطنهم والذين تساعدهم في ذلك دراية بالساحة تجعل السيطرة على تحركاتهم صعبة.

وفي خطوة ذكية، يقترح عبد الناصر انسحابًا للقوات المسلَّحة للبلدين إلى مسافة تبعد عن خط الهدنة بنحو ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر. فيردُّ الإسرائيليون بطلب عقد اجتماع إسرائيلي – مصري على مستوى مسئولية عالٍ. وتتدخل الدول الغربية العظمى الثلاث ويجري التوصل إلى حلٍ وسط. فسوف يجري بالفعل عقد اجتماع تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، غير أن جدول أعماله سوف يتصل فقط بمقترحات بيرنز والاقتراحات المقابلة الإسرائيلية والمصرية.

وقد عُقد الاجتماع الأول في ٢٨ يونيو/ حزيران عند الكيلومتر ٩٥ على طريق غزة – القدس. وعلى الفور، ينشأ تعارض بين الطرفين حول المعنى الذي يجب تقديمه للمقترحات.

وتنعقد المحادثات بصورة غير منتظمة خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب. ويضيع المجتمعون في التفاصيل التقانية للتدابير التي يجب اتخاذها. ويسعى الإسرائيليون والمصريون إلى المماطلة وإلى العمل على إلقاء المسئولية عن الفشل على الآخر. على أن هذه المحادثات تسمح بالعمل على خفض التوتر مؤقتًا.

وقد جرت الانتخابات الإسرائيلية في ٢٦ يوليو/ تموز. وخلال الحملة الانتخابية، أعرب بن جوريون وشاريت عن نيتهما في فتح الملاحة عبر خليج العقبة. وإذا ما فشل السبيل السلمي، فإن إسرائيل سوف تلجأ إلى استخدام القوة إذا تطلب الأمر ذلك. ويخسر حزب الماباي ٥ مقاعد لكنه يظل الحزب المسيطر. أمَّا حزب حيروت فهو يكسب ٧ مقاعد. ويتولى شاريت تسيير الشئون الجارية بينما

يقوم بن جوريون بتكوين الائتلاف الحكومي الجديد ويجري اختياره لكي يكون الرئيس القادم للوزراء. وتدل نتائج الانتخابات على تنصل واضح من سياسة شاريت وعلى تعزز لمركز دعاة السياسة النشطة.

ويحاول بن جوريون أن يجمع أكبر عدد من الأحزاب (ماعدا حيروت والشيوعيين) في الائتلاف الجديد. فيفشل ويتجه إلى اليسار. ومنذ قيام إسرائيل، عانى حزب المابام من توجهه المؤازر للسوفييت وأدت الأحداث الأخيرة إلى جعل هذا الموقف موقفًا يصعب التمسك به، ومن هنا تفجر الحزب في عام ١٩٥٤. ويظل فصيل صغير مخلصًا للتوجه الأول ويتقارب مع الشيوعيين ثم ينضم إليهم في نهاية المطاف. وتحتفظ الأغلبية باسم المابام وتبدأ في التباعد عن الاتحاد السوفييتي. ويستعيد الفصيل اليميني استقلاله تحت اسم أحدوت هاعفودا (وحدة العمال). وبوجود يجال آللون في قيادته، فإنه إنما يُعَدُّ أيضًا أكثر نشاطية حيال العرب من حزب بن جوريون. ويدخل المابام وأحدوت هاعفودا في الائتلاف الجديد، الأمر الذي يعزز ثقل خصوم سياسة الاعتدال التي يدعو إليها شاريت.

تصريح دالاس

في تلك الأثناء، يهيئ عبد الناصر الساحة بالاجتماع مع بايرود في ٩ يونيو/ حزيران ١٩٥٥[٦٠]. فهو يفضي له بشعوره بالإحباط. فهو يطلب السلاح من الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات، ولكن دون طائل. بل إن الزيادة التي طرأت على المساعدات المدنية غير كافية. وعلى أي حال، فإن إسرائيل تجد الإمكانات لتحديث جيشها، وذلك بفضل المساعدة الاقتصادية الأميركية والتعويضات الألمانية. وهو مستعد لقبول المقترحات التي يُعَدُّ السوفييت بسبيلهم إلى تقديمها إليه، وذلك على الرغم من أنه يدرك المخاطر السياسية التي يمثلها ذلك. وهو واثق من أنه في حالة نشوب حرب بين إسرائيل والبلدان العربية، سوف تتعرض هذه الأخيرة لحظر عسكري غربي في حين أن السوفييت سوف يمتنعون عن تنفيذ هذا الحظر.

والحال أن السفير الأميركي، وقد أزعجه هذا الكلام، إنما يحث واشنطون على تقديم عروض جديدة لمصر، حتى وإن كانت غير متماشية مع الكميات التي ترجو القاهرة الحصول عليها. وبعد ذلك بأسبوع، يعاود عبد الناصر الضغط على

بايرود، فيطلب إليه هذا الأخير انتظار رد واشنطون. ويصل الرد بعد بضعة أيام على شكل امتناع عن الاعتراض المبدئي على إرسال شحنات أسلحة وإن كان دون إشارة ملموسة إلى التنفيذ.

وفي ٢٢ يونيو/ حزيران(٦١)، يستقبل فوستر دالاس في سان فرنسيسكو محمود فوزي، وزير الشئون الخارجية المصري، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. ولدى سؤال الأخير عن شروط الصلح، يعرض المواقف المصرية: تعويضات مهمة للاَّجئين، التنازل في نهاية المطاف للأردن عن الجزء الأكبر من النقب. وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، ترسل مصر رسميًّا قائمة بالعتاد العسكري الذي ترجو شراءه من الولايات المتحدة. وعندما يدرسها أيزنهاور، يرى أنها ليست غير معقولة وإن كانت مكلفة بالنسبة للماليات المصرية(٦٢). ويشدِّد بايرود على ضرورة الإسراع باتخاذ قرار. فالروس قد وافقوا على مبدأ الدفع لهم عينًا على شكل قطن، وهو ما يزيل مسألة العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، تعطي واشنطون موافقتها الجزئية على الطلبات المصرية. وذلك على أن يجري إرسال الشحنات على مراحل وبحيث لا تقود إلى سباق للتسلح مع إسرائيل. ويجري إبلاغ عبد الناصر بهذا القرار في منتصف أغسطس/ آب. فيتكشف أن مصر لا تحوز العملات الأجنبية الضرورية. فتقترح الدفع بالجنيهات المصرية، غير القابلة للتحويل، وهو ما يتعارض مع القانون الأميركي. فيوضح عبد الناصر عندئذ أن الاتحاد السوفييتي يقبل الدفع له عينًا على شكل قطن وأنه مستعد لإرسال كميات من الأسلحة أضخم بكثير.

وفي وزارة الخارجية الأميركية، يذهب التصور إلى أنه قد أصبح من الملح إصدار تصريح يوضح السياسة [الأميركية] العامة بشأن الشرق الأوسط، حيث إن التصريح السابق قد مر عليه عامان عند جولة فوستر دالاس. فتنكب المكاتب على العمل لإجراء مشاورات مع البريطانيين ولتحرير وثيقة التصريح. ويجري اغتنام فرصة مؤتمر جنيف في يوليو/ تموز ١٩٥٥ (مؤتمر القمة الرباعية مع الاتحاد السوفييتي ضمن إطار «الانفراج الأول»(٦٣)) لإجراء محادثات بين دالاس وماكميلان (الذي كان آنذاك سكرتيرًا للدولة لشئون وزارة الخارجية البريطانية) وبين أيزنهاور وإيدن. فيعطي البريطانيون موافقتهم على تغيير الاستراتيجية.

فسوف يتم طرح الخطة ألفا عن طريق تصريح علني وليس من خلال محادثات سرِّية مع المعنيين. والبريطانيون مهمومون بردة الفعل التي ستؤثر على مركز العراق الذي سيجد نفسه مُهمَّشًا في العالم العربي. لذا سيجري تأجيل إصدار التصريح، على أن تنضم الولايات المتحدة إلى حلف بغداد بعد عقد تسوية إسرائيلية – عربية وعلى أن يحصل العراق فورًا على المزيد من الأسلحة الثقيلة. فتطرح عندئذ مسألة كلفة هذه الأسلحة. وترى لندن أن يتحملها الأميركيون. فيقبل هؤلاء الأخيرون على كره منهم المشاركة في تحمل النفقات. وتأخذ المباحثات حول توزيع التمويلات وقتًا ملحوظًا وتتزعج واشنطون من آثار شحنة كهذه على إسرائيل.

ويجري الكشف عن مضمون ألفا في ٢٢ يوليو/ تموز للسفارات الأميركية المعنية سعيًا إلى دراسة ظروف تلقي الخطة. فتصل التعليقات إلى واشنطون في نهاية الأيام العشرة الأولى من شهر أغسطس/ آب. وهي تذهب إلى وجوب إبلاغ الفرنسيين بمضمون الخطة قبل إعلانه بخمس عشر يومًا، وذلك كي لا يشعروا بالامتعاض. أمَّا على الجانب العربي، فإن التعليقات تذهب إلى أن ردود الفعل الحاسمة سوف تصدر عن مصر وسوريا. ويجري تحديد يوم ٢٨ سبتمبر/ أيلول موعدًا للخطاب.

ويتناول بايرود المسألة في صيغ عمومية مع محمود فوزي[٦٤]. فيؤكد الوزير المصري، دون أن يكون تأكيده تعهدًا باسم بلاده، أنه في حالة التوصل إلى حل مرض بشأن النقب، فإن مصر سوف تتخلى عن مساندتها لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، بل إنها سوف تمضي إلى حد تسهيل رحيل العرب الإسرائيليين[٦٥]. وبما أن إسرائيل سوف تتخلى عن النقب، فإن مسألة خليج العقبة لن تعود مطروحة.

وفي تلك الأثناء، تقرر الدولُ العربية أن تعهد بمسألة إدارة مياه نهر الأردن إلى جامعة الدول العربية بدلاً من التعامل معها بشكل مباشر. فيفسر جونستون[٦٦] هذا القرار على أنه رغبة في وقف المشروع في غياب توافق عربي في الرأي.

وبالنظر إلى الانفتاحات المصرية النسبية وإلى خطر وقف خطة جونستون من جانب جامعة الدول العربية، يقرر دالاس في ١٨ أغسطس/ آب تقديم موعد

الخطاب المصيري إلى ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٥٥. ويسمح تبادل للرسائل مع ماكميلان بتصحيح النص مرة أخيرة. ويجري إبلاغ الفرنسيين في اللحظة الأخيرة وفي صيغ عمومية فقط. أمَّا عبد الناصر فهو يحصل من بايرود على معلومات أكثر تحديدًا. وأمَّا شاريت، الذي يحصل على المعاملة نفسها، فهو يعبر عن شعوره بالمرارة. فإسرائيل سوف تكون الوحيدة التي ستجري مطالبتها بتقديم تنازلات.

وبانتهاء هذه التحركات التمهيدية، يصبح بوسع دالاس إصدار تصريحه في ٢٦ أغسطس/ آب(٦٧). ودون إشارة صريحة إلى خطة، فإنه إنما يقدم الخطوط التوجيهية لتسوية.

ولابد من معالجة ثلاث مسائل رئيسية. وأولها مسألة اللاَّجئين:

لأجل إنهاء الوضع المحزن لـ ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ، لابد من أن يتمكن هؤلاء الذين انتزعوا من جذورهم من إعادة صوغ حياتهم في عزة واحترام للنفس عبر إعادة توطين أو، قدر الإمكان، عبر عودة إلى الديار. ووصولاً إلى هذا الهدف، سوف يكون من الضروري توفير المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن فيها للاَّجئين الاستقرار وكسب عيشهم من خلال عمل أيديهم. ولحسن الحظ أن هناك خططًا عملية لإنماء الموارد المائية، وهي خطط تجعل هذا الحل ممكنًا. غير أن هذا كله يتطلب مالاً.

وسوف يأتي هذا المال من التعويضات التي تدين بها إسرائيل للاَّجئين. وسوف يسمح قرض دولي بتغطية النفقات وسوف تشارك فيه الولايات المتحدة مشاركة ضخمة، كما سوف تشارك في تمويل مشروعات إنماء الموارد المائية والري، الأمر الذي سيسهل بشكل مباشرٍ أو غير مباشرٍ إعادة توطين اللاَّجئين.

والمسألة الثانية هي مسألة الشعور المتبادل بالخطر:

لقد فوضني الرئيس أيزنهاور في أن أقول إنه، شريطة أن تجد المشكلات الأخرى المذكورة حلاً لها، سوف يوصي بأن تنضم الولايات المتحدة إلى تعهدات تعاقدية ورسمية من شأنها منع أو ردع أي مسعى، من جانب طرف أو آخر، يميل إلى تعديل الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة. وإنني لأرجو أن تكون بلدان أخرى مستعدة للانضمام إلى ضمان كهذا للأمن، وأن يتم تقديمه تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. فعن طريق تدابير أمن جماعية من هذا النوع سيكون بالإمكان تحرير المنطقة من المخاوف الحادة التي يعبر عنها الطرفان. ومن

ثم فإن العائلات التي تسكن قرب الحدود لن تحيا بعدُ في شعور مزعج بأن من الوارد أن يباغتها موت عنيف ؛ وسكان المنطقة، الذين يُعَدُّ مستوى معيشتهم منخفضًا إلى حد زائد عن الحد بالفعل، لن يكون عليهم بَعْدُ تحمل عبء ما يهدد بأن يصبح سباق تسلح حقيقيًا، بل حربًا فعلية ؛ وسوف يكون بوسع القيادات السياسية للمنطقة أن تنكب على مهام بناءة.

وخطوط الفصل الناشئة عن اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ تعبر عن الوضع العسكري آنذاك وليس مقرَّرًا لها أن تصبح حدودًا دائمة. وهو لا يخفي صعوبة رسم مثل هذه الحدود، لكن المكسب الذي ستفوز به الأطراف سوف يتفوق على ما تعتبره خسائر.

وردود فعل المعنيين متحفظة بالأحرى عندما يتم التعبير عنها بالسبل الدبلوماسية، لكنها أكثر عداوة عندما تعبر عنها الصحافة. وفي إسرائيل، يسود الانزعاج خصوصًا من عدم وجود إشارة إلى التصريح الثلاثي، وهو ما سوف يعني بالفعل تشكيكًا في الحدود التي تُعتبر مكتسبةً في ذلك الوقت. وإعادة طرح مسألة النقب تعتبر دسيسة بريطانية جديدة. أمَّا على الجانب العربي، فإن التسوية والاعتراف بدولة إسرائيل إنما تثير بحد ذاتها احتجاجات. والتلميح إلى مشروعات إنماء الموارد المائية يشدِّد بالفعل على الجانب السياسي لبعثة چونستون في حين أن هذا الأخير قد حرص دومًا على التمسك بالجانب «التقاني» للأمور.

وقد جرت ردود الفعل هذه في السياق الأكثر مدعاة للأسف بالنسبة للمشروع الأميركي، وهو سياق خطر حدوث استئنافٍ معمَّم للمعارك.

صفقة تجارية

في ٢٢ أغسطس/ آب ١٩٥٥، يؤدي حادثٌ إلى إنهاء الهدوء النسبي في قطاع غزة. ذلك أن داورية إسرائيلية على طول خط الهدنة تتعرض لإطلاق الأعيرة النارية من جانب موقع مصري. فيجري إرسال قوة إسرائيلية لتعزيز الداورية، فتجتاز الخط وتهاجم الموقع المصري، بما يؤدي إلى عدة خسائر بشرية. ويبدو أنه لم يكن هناك تعمد من جانب أي من الطرفين، فكل ما هناك هو التوتر العصبي للجنود المصريين وهامش المناورة المتروك على المستوى الميداني للجانب الإسرائيلي[٦٨].

واحتجاجًا على ما حدث، تقوم السلطات المصرية في يوم ٢٤ بوضع حدٍّ لمحادثات الكيلومتر ٩٥. وهي تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك باتخاذ قرار باستئناف العمليات الانتقامية. فيجري في ليلة ٢٥ – ٢٦ إرسال دزينة من القوات الخاصة، قوامها ٦٠رجلاً، إلى الأراضي الإسرائيلية. وهم يهاجمون طرق المواصلات ويزرعون الألغام ويهاجمون السكان المدنيين. وحتى الأيام الأولى من سبتمبر/ أيلول، يلقى ما بين ١٢ و١٧ إسرائيليًّا من المدنيين والعسكريين مصرعهم. ويلقى بعض الفدائيين مصرعهم بينما يتم أسر بعضهم، على أن الغالبية تنجح في العودة إلى قطاع غزة. والحال أن الصحافة المصرية إنما تمتدح بطولاتهم عبر تقديم تقارير مبالغ فيها عنها.

وقد أصدر دايان على الفور أمرًا بإطلاق النار على الفلاحين والرعاة العرب قرب خط الهدنة. وفي يوم ٢٨، تفوضه الحكومة في شن غارات انتقامية. ثم يجري إصدار تعليمات بالاستعداد لعملية أوسع، وذلك حيال تفاقم الخسائر وعلى الرغم من اعتراضات شاريت. وقد وقع الهجوم في ليلة ٣١ أغسطس/ آب – الأول من سبتمبر/ أيلول في قطاع خان يونس وأدى إلى مصرع ٧٢ فردًا من الجنود المصريين والفلسطينيين. ويوضحُ بن جوريون أنه إذا لم يوقف المصريون عمليات الفدائيين، فإن جيشه سوف يحتل قطاع غزة.

ولا يدخر بيرنز والمراقبون جهدًا للحدِّ من الأضرار. وقد حاول التوصل إلى وقف لإطلاق النار منذ أواخر أغسطس/ آب، وهو وقف وافق عليه المصريون بيد أنه تعرض للرفض من جانب الإسرائيليين الذين طلبوا كشرط مسبق أن يعترف المصريون بمسئوليتهم عن نشوب أعمال العنف. وخلال التحضير لغارتهم الانتقامية، قاموا بتوقيف المراقبين وطردهم إلى القدس.

وارتياحًا إلى اتساع الأعمال الانتقامية وبينما كان يجري إبلاغ مجلس الأمن بما حدث لكي ينظر فيه – مع تنازع عابر على الاختصاصات بين الأمين العام والغربيين لتحديد من الذي له الحق في تحديد جدول الأعمال–، يقبل الإسرائيليون في ٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥ وقفًا لإطلاق النار. والقرار رقم ١٠٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، والراجع إلى الدول الغربية العظمى الثلاث، إنما يعرب عن الأسف حيال «تفجر أعمال العنف» ويطالب بفصل واضح

بين القوات المسلَّحة للطرفين. ولا تدان إسرائيل على الغارة التي شنتها على خان يونس وذلك بسبب أعمال الفدائيين.

ثم ينصب الاهتمام على منطقة العوجة منزوعة السلاح حيث أقام الإسرائيليون موقعًا عسكريًّا أماميًّا تحت غطاء مستوطنة زراعية.

وكان قد تقرر إعادة تمييز الحدود الدولية سعيًا إلى توضيح الوضع توضيحًا أفضل. وبعد أن قدم المصريون موافقتهم، يقومون بسحبها خوفًا من أن يعني هذا التمييز أن بقية المنطقة سوف تكون تحت السيادة الإسرائيلية. وقد تصرف الإسرائيليون بمفردهم وشدَّدوا على أن بعض المواقع المصرية موجودة على بُعد بضعة أمتار من الأراضي المصرية. وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، جرت إزالة عدة علامات من علامات تمييز الحدود. وفي يوم ٢١، يغزو الجيش الإسرائيلي المنطقة، ويأسر ثم يطرد الأفراد المصريين العاملين في مقر القيادة العامة للجنة الهدنة. ويتفاوض بيرنز على انسحاب القوات الإسرائيلية ويتوصل إليه في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول. إلاَّ أنه يبقى «رجال شرطة» في داخل المستوطنة الزراعية. فيطالب المصريون برحيلهم.

وفيما يتعلق بألفا، نجد أن جونستون، الذي قام بجولة جديدة في المنطقة، إنما يصطدم، كما كان متوقَّعًا، بعداوة متزايدة من جانب الشركاء العرب على أثر تصريح دالاس الذي شدَّد بشكل سافر على العلاقة بين مشروعه وإعادة توطين اللاَّجئين. وتلجأ سوريا إلى تجذير موقفها بينما يتذبذب تأييد الأردن. ومن غير الوارد التصرف خارج الإطار الذي حددته جامعةُ الدول العربية التي شكلت لجنة تقانية للدراسات. وتوضح مصرُ من جهة أخرى أن هذا الإطار هو الوسيلة الوحيدة لتدخلها في الملف.

ومن خلال محمود فوزي، تشدِّدُ القاهرة كالعادة على التنازل عن النقب للأردن بينما الحكومة الإسرائيلية مجمعة على رفض تعديل حدود خطوط الهدنة. وعند الضرورة القصوى، سوف تكون إسرائيل مستعدة لتحمل المسئولية عن قطاع غزة، ولكن دون تحمل المسئولية عن اللاَّجئين...

ونحو ١٩ سبتمبر/ أيلول، تبدأ الاستخبارات الأميركية في أخذ فكرة واضحة عن المفاوضات بين مصر والاتحاد السوفييتي[٦٩]. فيتصل دالاس في هذا الصدد بمولوتوف، الوزير السوفييتي للشئون الخارجية، الذي كان مارًّا بنيويورك. وهو

يعرب له عن قلقه. فيردُ عليه السوفييتي بأن الأمر يتعلق بصفقات تجارية خالصة...

وتسعى الدبلوماسية الأميركية إلى الحد من الأضرار. ويبرر عبد الناصر قراره بضرورة توطيد نظامه بعد الغارة على غزة وبواقع أن تغييرًا لعلاقة القوة لصالح مصر من شأنه أن يسمح لها بالتفاوض على نحو أفضل مع إسرائيل. ومن جهة أخرى فإن مسلك الغربيين حيال الاتحاد السوفييتي هو على هذه الشاكلة. فيأمر دالاس بالرد عليه [٧٠] بأننا لسنا أمام «صفقة تجارية» عادية، وبأن الغربيين لابد لهم من أن يجدوا أنفسهم مضطرين إلى إعادة تقييم سياستهم حيال مصر وبأنه، علاوة على مد نفوذ الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط، لابد أن ينشأ بين مصر وإسرائيل خطر سباق تسلح من شأنه الإضرار بالجميع.

ويسارع الرسل الأميركيون بالذهاب إلى القاهرة، كيرميت روزفيلت أولاً ثم جورج أَلَن، وزير الخارجية المساعد[٧١]. ولقطع الطريق أمام أي ضغط، يقرر عبد الناصر الإعلان عن اتفاقية التسلح المعقودة مع تشيكوسلوفاكيا، حيث يشكل هذا البلد اسمًا مستعارًا [يكمن وراءه الاتحاد السوفييتي] وذلك سعيًا إلى احترام «روح جنيف» وفي إشارة مفارِقة على الأرجح إلى هذا البلد بسبب شحنات الأسلحة التي أرسلها إلى إسرائيل في عام ١٩٤٨.

وفي بيانه في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، يرسم تاريخ محاولاته المتكررة والفاشلة للحصول على السلاح من الغربيين. ثم يقول إنه اتجه إلى من قد يزوده بالسلاح دون شرط سياسي وعلى أساس تجاري بشكل صرف[٧٢]:

> وصلنا رد على هذا الطلب من حكومة تشيكوسلوفاكيا. تقول إنها تستعد أن تموننا بالسلاح حسب حاجتنا وحسب حاجة الجيش المصري، على أساس تجاري بحت، وإن هذا التعامل يعتبر كأي تعامل تجاري آخر، فقبلنا في الحال هذا الاتفاق، ووقعت مصر في الأسبوع الماضي اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا من أجل تموينا بالسلاح. هذه الاتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن بمنتجات مصرية مثل القطن ومثل الأرز ؛ وقبلنا هذا العرض شاكرين. وإننا بهذا – يا إخواني – نحقق هدفًا من أهداف هذه الثورة ؛ وهو إقامة جيش وطني قوي.
>
> أنا اليوم – يا إخواني – وأنا أتكلم إليكم أشعر بالضجة التي قامت هنا وهناك ؛ قامت الضجة في لندن وفي واشنطون ؛ قامت هذه الضجة من أجل استمرار التحكم، ومن أجل

استمرار النفوذ. إننا سنكافح من أجل القضاء على هذا التحكم، وسنكافح من أجل القضاء على هذا النفوذ. [...] إننا سنكافح من أجل تحقيق أهداف هذه الثورة، وإننا سنكافح من أجل إقامة جيش وطني قوي يستطيع أن يحقق لهذه الثورة الأهداف الكبرى التي قامت من أجلها، ويستطيع أن يحقق لمصر السلام. نعم – يا إخواني – السلام ... السلام الذي نادينا به في باندونج، السلام الذي نادينا به في مناسبات عدة. [...] هذا هو – يا إخواني – هدفنا الأعظم، وإنني حينما أسمع متحدثًا يقول: إن هذا فتح للنفوذ الروسي أو فتح للنفوذ الأجنبي في الشرق الأوسط أو في مصر [...] أقول إن هذه الاتفاقية التجارية التي وقعناها بلا قيد ولا شرط [...] تعتبر قضاءً على النفوذ الطويل الذي تحكم فينا [...].

إن مصر، مصر المستقلة، مصر الثائرة [...] لن تمكن نفوذًا أجنبيًا في بلادها [...] وإنهم يعلمون أن مصر اليوم [...] قد آلت على نفسها أن تسير قُدُمًا إلى الأمام حرة حرية حقيقية، مستقلة، لها سياسة خارجية تنبعث من نفسها وتنبعث من ضميرها، لا تنبعث من معسكر من المعسكرات [...] نحن اليوم في هذا البلد أمة حرة مستقلة، سندافع عن حريتنا وسندافع عن استقلالنا.

وحجم الصفقة ضخم. وتتراوح التقديرات بين قيمة اسمية قدرها ٨٦ مليون دولار وقيمة فعلية قدرها ٢٠٠ مليون دولار.

وتضع الصفقة نهاية لسيطرة الدول الغربية العظمى الثلاث على تسليح المنطقة وتجعل من الاتحاد السوفييتي مرة واحدة فاعلاً رئيسيًا في شئون الشرق الأوسط، بما يؤدي إلى إدخال الحرب الباردة إليها بشكل حاسم ونهائي. وسوف يصبح فهم الأحداث أكثر تعقيدًا، لأن منطق الحرب الباردة سوف يُضَاف إلى منطق النزاع الإسرائيلي – العربي الخاص.

ومن المؤكد أن السياسة التي أدت إلى قيام حلف بغداد قد دفعت الاتحاد السوفييتي إلى الانغراس بشكل مباشر في شئون الشرق الأوسط. ففي ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، تنضم باكستان إلى حلف بغداد، بعد مساومة صعبة على المساعدة العسكرية الأميركية. وتتلوها، في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥، إيران، التي حصلت كشرط مسبق على ضمانة أميركية لاستقلالها ولوحدة أراضيها. وعلى الورق على الأقل، فإن أمن الصف الشمالي، الممتد من بحر إيجه إلى بالوشستان، إنما يعتبر الآن مكفولاً وكذلك حلقة الوصل بين حلف شمال الأطلسي وحلف

جنوبي شرق آسيا. وقد فعلت البلدان الإسلامية ذلك سعيًا إلى الاستفادة أساسًا من المساعدة العسكرية والاقتصادية من جانب الولايات المتحدة، التي تظل من الناحية الظاهرية خارج الحلف. على أن المشروع لا يتميز بهدف عسكري فقط، فهو يتضمن محورًا بأكمله خاصًّا بالتعاون السياسي والعسكري. وهو يسمح، ضمنيًّا، باحتواء المسألة الكردية (في تركيا والعراق وإيران) وبضمان تعاونٍ ميمون بين العراق وإيران.

والحلف ليس المحرّك الوحيد للإجراء السوفييتي. فخلفاء ستالين، بلعبهم على المساعدة الاقتصادية والعسكرية كما على العلاقات التجارية، إنما يفتحون جبهة جديدة للحرب الباردة تشمل مجمل العالم الآخذ بالتحرر من الاستعمار، العالم الثالث الذي أكد وجوده للتوّ في باندونج.

منطق الحرب

أدى الاتجاه إلى تفسير أحداث عام ١٩٥٥ إلى إبراز تعارض بين المعاصرين ثم بين المؤرخين على التعاقب. فقد تصادمت أطروحتان رئيسيتان. وترى الأطروحة الأولى في عبد الناصر رجلاً مؤيِّدًا في البداية لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، ثم يدخل في سيرورة مواجهة دشنتها الغارةُ الإسرائيلية على غزة ويضطر إلى الاتجاه إلى السوفييت، لعدم عثوره على شريك غربي مستعد لأن يزوده دون شرط سياسي وبإمكانيات تمويل ضخمة بالأسلحة التي تلزمه. أمَّا الأطروحة الثانية فهي تجعل من سيد مصر خبيرًا في الإزدواجية مستعدًّا دومًا لأن يقدم للغربيين تصريحات استرضائية وبناءة أكان ذلك في شأن الدفاع عن الشرق الأوسط أم في علاقاته مع إسرائيل في حين أنه لم يسع في الواقع إلاَّ إلى التلاعب بالأميركيين واستخدامهم ضد البريطانيين كما لم يسع إلاَّ إلى اعتزام فرض هيمنته الإقليمية على حساب حلفاء الغرب. ودون أن تراودنا الرغبة في البت في هذين الأطروحتين بشكل حاسم، فإن بوسعنا أن نرى أن عبد الناصر، بوصفه استراتيجيًّا سياسيًّا جيّدًا، قد سعى بالأخص في هذه الفترة إلى أن يؤمّن لنفسه الاحتفاظ بأكبر عدد من الخيارات السياسية الممكنة.

وتبقى مع ذلك مسألة هدف السياسة المصرية. والرأي السائد هو الأولوية المعطاة للَعبة العربية – العربية ضمن استمرارية أولوية الملكية الملغاة: فرض هيمنة إقليمية قائمة على التحالف مع العربية السعودية وعلى التصدي الشامل للهاشميين، حيث تُعَدُّ سوريا الرهان المباشر لهذه المعركة. وفي البداية، لا يحوز عبد الناصر غير أوراق قليلة. فهو يبدو كديكتاتور عسكري قريب من الغربيين وفق نموذج الشيشكلي. وقد أدى القضاء على الإخوان المسلمين إلى زيادة انعدام شعبيته، حتى في صفوف «التقدميين» الذين شدَّدوا على الجانب القاتل للحرية المميِّز لمسلكه السياسي.

وفي التصدي بشكل مباشر لأنصار حلف بغداد وباستخدام السلاح الدعائي الذي يجرد خصومه من الاعتبار وينزلهم إلى مستوى عملاء للصهيونية، تمكن من كسب الجولة الأولى. وهو يضع نفسه في المركز القائد لنزعة قومية عربية معادية للإمبريالية بشكل أوضح وذات توجه أكثر تقدمية. ويكتشف عبد الناصر موهبته كخطيب قادر على أن يقيم حوارًا حقيقيًّا مع الجماهير الشعبية أكان في مصر أم في خارجها. وإذا كانت تصريحاته العلنية ومحادثاته مع المبعوثين الغربيين تتكشف عن انتمائها إلى مجال المعقول، فإن هذا لا ينطبق على حدة دعايته، التي غالبًا ما تصل إلى ذروة التجريح الشخصي. ولا يبدو من جهة أخرى أنه لا يلحظ ذلك عندما يطلب إليه الغربيون أو العرب الآخرون تخفيف بل وقف هذا النوع من الدعاية. وقد يكون سذاجة زائفة، وإن كان خطأ حساب أيضًا، ألاَّ يدرك ردود الأفعال التي تثيرها إذاعة صوت العرب لدى الغربيين والإسرائيليين والعرب الموالين للغرب. وردود الفعل الحادة هذه تبدو له أيضًا بمثابة اعتداءات لا مبرر لها وهي تدفعه إلى اتجاه تجذر جديد يعود عليه بشعبية متزايدة ناجمة عن وجوه السخط التي أنجبها ما يزيد عن قرن من السيطرة الأوروبية. وحيال الاتحاد السوفييتي، يؤكد عبد الناصر دومًا حياديته، مذكرًا بأنه يخوض في مصر حملة قمعية قاسية ضد الحركات الشيوعية وبأن من غير الوارد أن يمنح الاتحادَ السوفييتي أدنى امتياز من نوع الامتيازات التي كان الأوروبيون يتمتعون بها في الماضي.

وسوف تكون لهذا الموقف عواقب سلبية. فالجيش المصري، الذي يقوده زميله عامر، حصل بالفعل على أسلحة من أحدث الأسلحة وبكميات مهمة، لكن الرغبة في إبقاء السوفييت بعيدين إنما تجد ترجمة لها في عجز مهم عن التدريب على استخدام هذه المعدات الجديدة. ثم إن الجيش المصري، الذي تعود على العتاد والثقافة العسكريين البريطانيين، يجد صعوبة كبيرة في استيعاب هذه المعدات. وحتى إذا كان النظام قد قام رسميًّا بقطع الارتباط بين السلطة السياسية وجيش مقرَّرٍ له أن يكون بالدرجة الأولى جيشًا محترفًا يتمتع بإمكانات معزَّزة، فإن هذا الفصل إنما يترافق مع استنزاف للكوادر ذات القيمة المنتمية غالبًا إلى حركة الضباط الأحرار والتي تركت الجيش لكي تقود جهاز الدولة الجديد. وشأن كثيرين من الناس في ذلك الوقت، وليس في مصر وحدها، فإن النظر إلى الأمور من الزاوية الكمية يقود إلى استخفافٍ بالغ بالضرورات النوعية.

وإذا كان بوسع عبد الناصر أن يؤكد للغربيين أن تعزيز الجيش المصري يسمح له بالتفاوض على نحو أفضل مع الإسرائيليين وأن هدفه ليس هو الدخول في سباق تسلح مع إسرائيل بقدر ما هو محو الميزة التي يتمتع بها العراق ضمن حلف بغداد، فإنه يبقى مع ذلك بالنسبة لكثيرين من الناس، الغربيين أو الإسرائيليين أو العرب، أن الجيش المصري الجديد ينوي خوض حرب ثأرية ضد إسرائيل. ويبدو مع ذلك أن الأمر ليس كذلك، بقدر أن ما نعرفه الآن عن الخطط العملياتية لهذا الجيش لا يبدو أنه يتضمن خطة عمل هجومي ضد إسرائيل. فهذه الخطط تتجه بالأحرى إلى أفق الدفاع والردع.

ومنذ عام ١٩٤٩، انزعج بن جوريون من خطر ظهور مصطفى كمال [أتاتورك] عربي يخوض حربًا ثأرية. وقد بدت حرب الحدود له منذ البداية كحرب نسَّقها الأعداءُ العرب بهدف إضعاف الدولة الإسرائيلية الجديدة، بل ومن أجل القضاء عليها، في الأمد الطويل. وفي رؤيته للعالم، يرى أن العرب لديهم في آن واحد دواعيَ معقولة للرغبة في الثأر وأنهم في الوقت نفسه مواصلون لعمل الإبادة الذي قام به النازيون.

وفي نص شهير[٧٣]، عبارة عن مرثية لمستوطن يهودي ينتمي إلى مستوطنة قريبة من قطاع غزة، هو روعي روتبرج، الذي قتله فدائيٌ فـي أبريـل/ نيـسان ١٩٥٦، عبر موشيه دايان عن هذا الشعور تعبيرًا بليغًا:

قُتلَ روعي صباح البارحة. كان صباحٌ ربيعيٌ قد أعماه ؛ فلم يلحظ القَتَلة الذين كـانوا يترصدونه على طول الخطوط. ولا داعي اليوم لصب اللعنات على قاتليه. فما الذي نعرفـه نحن عن كراهيتهم الوحشية لنا ؟ إنهم يحيون منذ ثمانية أعوام في غزة في مخيمات للاّجئـين بينما نقوم نحن تحت بصرهم بالاستيلاء على أراض وقرى عاشوا فيهـا أو عـاش فيهـا أجدادهم.

ليس لنا أن نطالب بالثأر من عرب غزة، بل يجب أن نطالب به من أنفـسنا نحـن. إذ كيف نعجز عن أن نرى فيما حدث قدرنا، قدر جيلنا بكل ما ينطوي عليه هذا القدر من بشاعة [...] فلنقدم اليوم حسابنا. إننا جيل رواد ؛ لكننا من دون خوذة ومن دون بندقية سوف نعجـز عن غرس شجرة أو بناء بيت. ولن تكون هناك حياة لأطفالنا إن لـم نحفـر مخـابئ تحـت الأرض، ومن دون حواجز من الأسلاك الشائكة والمدافع الرشاشة لن نتمكن من بناء طرق أو حفر آبار. إن ملايين من اليهود الذين أبيدوا لأنهم كانوا بلا وطن إنما ينظـرون إلينـا [...] ويحثوننا على الاستقرار وعلى بناء أرض لشعبنا.

ووراء الخط الذي يميز الحدود يمتد محيط من الكراهية تراوده رغبة فـي الثـأر ...، كراهية متربصة ما أن تؤدي السكينة إلى إخماد يقظتنا. [...] إن دم روعي يستصرخنا، وهو يستصرخنا نحن لا غيرنا. ذلك أننا قد أقسمنا أن دمنا لن يـراق هَـدرًا. [...] ولا يجـب أن يرعبنا الغضب الذي يغلي في صدور مئات الآلاف من العرب حولنا. لا يجب أن نغفو، لأننا إن غفونا ستضعف أيدينا. ذلكم هو قدر جيلنا. وليس أمامنا غير خيار واحد وحيد: أن نكـون مسلَّحين وأقوياء وأولي عزيمة. وإلاَّ فسوف يسقط سيفنا من أيدينا وسوف ينقطع حبل حيواتنا.

وتنجم عن ذلك حتمية للحرب وللعنف حيث تبرِّرُ الـضمانةُ الأدبيـة التـي يوفرها ضحايا الهولوكوست طردَ السكان العرب، الضروري لبناء أرض إسرائيل. وضمن أفق كهذا، يمكن السماح بتعايش بين تمجيد الجندي – المـستوطن، الـذي يُعبر عن عزيمة عدم المكابدة – وعزيمة بناء الإنسان اليهودي الجديد، بما يـشكل رؤية مضادة لروح الشتات، مع انبعاث الفزع التاريخي من الإبادة.

والحال أن الشرق الأدنى إنما يجد نفسه بأكثر مما في أي وقت مضى واقعًا في تشابك التعقيدات الدولية. والدليل على ذلك هو أن رسالة التحذير الأولى(٧٤) من الخطر الذي تمثله إعادة التسلح المصرية إنما تأتي من جهاز وكالة الاستخبارات المركزية الذي ينتمي إليه كيرميت روزفيلت وهي موجَّهة إلى إسير هاريل، مع اقتراح بأن تقوم إسرائيل بضرب مصر فورًا. وبعد ذلك بوقت قصير، يأتي تحليل مماثل من سفارة إسرائيل في واشنطون. ويقوم إيبان وشيلوح (المسئول عن الاتصالات بالاستخبارات الأميركية) بصوغ خطة عمل تهدف إلى الإطاحة بالنظام الناصري، بالاتصال مع الدول الغربية العظمى عند الاقتضاء. ويعارض شاريت فكرة شن حرب وقائية، لكنه يرى أن شحنات الأسلحة التشيكية تمثل خطرًا رئيسيًّا على إسرائيل. وهو يعبر عن ذلك في الكنيست في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول(٧٥):

ما حقيقة علاقة القوى بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، والتي تحتفظ ضدها بحالة حرب وتقسم، ليلاً ونهارًا، بمحوها من على وجه الأرض ؟

الحقيقة هي أن القوة من حيث عدد جنود الدول العربية، أي قوام جيوشها النظامية وجنود الاحتياط إنما تُعَدُّ ضِعف قوتنا وأكثر من الضِعف، وأنه يترتب على ذلك وجود نظام تعبئة شاملة عندنا في حالة نشوء خطر يهدد وجودنا القومي في حين أن الدول العربية لا تعبئ سوى جنود خاضعين لواجب أداء الخدمة العسكرية العادية.

والحقيقة هي أن الميزانيات العسكرية لمصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والعربية السعودية تصل مجتمعةً إلى ١٤٠مليون جنيه استرليني في السنة، أي نحو ٧٠٠ مليون جنيه إسرائيلي، في حين أن الميزانية العامة لإسرائيل، العادية والإنمائية، بما في ذلك ميزانية الدفاع، تصل إلى ٦٣١ مليون جنيه إسرائيلي. والميزانية العسكرية لمصر وحدها تعادل تقريبًا للميزانية العامة لإسرائيل.

والحقيقة هي أن جيش مصر وحده يتفوق على جيش الدفاع الإسرائيلي من حيث جميع عناصر الأسلحة الثقيلة في البر والبحر والجو.

والحقيقة هي أن هناك دولاً عربية تملك أسلحة ثقيلة لا نملكها، أسلحة كانت قد بيعت لها، لكنها لم تُبع لنا.

ومن المؤكد أنه يذكِّرُ بالتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي، لكن هذا التفوق الأخير مؤقت، وينتهي شاريت إلى التأكيد على ضرورة قيام كل مواطن إسرائيلي وكل يهوديٍ في العالم والعالم بأسره بالإسهام في تسليح إسرائيل. وهذا النداء يستثير شعورًا بالقلق في صفوف السكان الإسرائيليين. وتظهر بين المواطنين حركة عفوية لتقديم إسهامات مالية. وتقوم الحكومة بتحويل هذه الحركة إلى شبكة منظَّمة لجمع التبرعات من أجل شراء السلاح.

ويحتفظ دالاس برزانته[٧٦]. فمن غير الوارد أن تقوم الولايات المتحدة بإرسال أسلحة إلى إسرائيل. لأنه إذا ما جرى التماهي أكثر من اللازم بإسرائيل، فإن العالم العربي بأسره سوف يكون ضد الغرب ومن ثم سيكون هشًا في وجه محاولات التغلغل السوفييتي. ويتفاهم دالاس مع ماكميلان على سياسة تريث في اللحظة المباشرة ووضع مصر تحت المراقبة. ويتوجب إيلاء الأولوية لتسوية للنزاع الإسرائيلي – العربي، سعيًا إلى جعل السباق الإقليمي على التسلح أمرًا لا طائل من ورائه. ويبدو عبد الناصر – من جهة أخرى – متعاونًا بشكل خاص في محادثاته مع جونستون فيما يتعلق بمسألة مياه نهر الأردن[٧٧]. وهو يأمر سفيره في واشنطون[٧٨] بأن يقول إنه «قد أُرغم» من جانب زملائه على شراء الأسلحة التشيكية وإنه يرجو الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة. بيد أنه يوضح مع ذلك أن السوفييت قد قدموا إليه عروضًا بشأن مشروع السد العالي. ومن جهة أخرى، يزيد من إحكام حصار خليج العقبة ويمنع الإسرائيليين من استخدام الطريق الجوي فوقه. وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تعقد مصر وسوريا اتفاق دفاع متبادل يُنشئ قيادة عسكرية مشتركة. ويتعهد كل بلد بأن يهب إلى نجدة البلد الآخر في حالة تعرضه لعدوان مسلَّح.

والحاصل أن شاريت، في محادثاته مع المسئولين الغربيين، وأولهم جونستون، إنما يدعو إلى الإطاحة بالنظام الناصري[٧٩]. وهو يرى أربع إمكانيات لإزالة الخطر: إرغام السوفييت على التخلي عن العقد، شن حرب وقائية على مصر يعترض عليها هو شخصيًا، تزويد إسرائيل بأسلحة أميركية بكميات مساوية، توقيع معاهدة مع الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل. والأميركيون لا يمكنهم قبول أي من هذه المقترحات لأن من شأنها إلقاء العالم العربي في أحضان

السوفييت. وهو مستعدون فقط للسماح لإسرائيل بشراء أسلحة بكميات معتدلة وبمواردها المالية هي. ومن غير الوارد تقديم ضمان لأمن إسرائيل إلاّ في حالةِ تسويةٍ شاملة. وسوف تعارض الولايات المتحدة أي حرب وقائية وسوف تستخدم كل ثقلها السياسي لإرغام المعتدي، أيًا كان هو، على الانسحاب إلى وراء خطوط الهدنة. والتصريح الثلاثي ينطبق على جميع أطراف النزاع. وهذا هو ما يسمعه شاريت في الأسبوع الأخير من أكتوبر/ تشرين الأول عندما يذهب إلى أوروبا، وخاصة إلى جنيف حيث ينعقد مؤتمر وزراء الشئون الخارجية لـ«الأربع الكبار».

ويتمثل التوجه الأنجلو – أميركي في الحد من الأضرار بالحث على تسوية بحسب الخطة ألفا وبعرض الإسهام في تمويل بناء السد العالي على مصر. فمن شأن الاتساع الضخم للمشروع أن يوجه موارد البلد إلى التنمية الاقتصادية وأن يثنيه عن الانخراط في سباق على التسلح.

استراتيجية التوتر

بينما يسعى شاريت إلى الحصول على مساندة دولية، يدشن بن جوريون التحضير لحرب وقائية قادمة. ودايان يحثه على السير في هذا الاتجاه. ويرى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أن رد الفعل الدولي مشروط بتحديد من المعتدي. وبالانخراط في سياسةِ مواجهةٍ مع ردود فعل مصرية يمكن التنبؤ بها، سيتم الدخول في سيرورة تصعيد لن تسمح بإلقاء اللوم على إسرائيل وحدها(٨٠). ومنذ أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، تتلقى هيئة الأركان تعليمات بالتحضير لحرب ضد مصر على أن تنشب هذه الحرب في يناير/ كانون الأول ١٩٥٦، حيث ستتمثل ذريعة الحرب في حصار خليج العقبة. وتلك هي العملية التي تحمل اسم «عومير».

وخلال هذه الفترة كلها، كانت خطوط الهدنة هادئة نسبيًا بفضل جهود بيرنز ورغبة عبد الناصر في تجنب حدوث أزمة. وبالمقابل، تحاول المخابرات المصرية إحداث أعمال مسلحة ضد إسرائيل انطلاقًا من الضفة الغربية ومن لبنان. وهكذا فإن قوة خاصة قادمة من الجنوب اللبناني تقتل إسرائيليين اثنين وتصيب عشرة

إسرائيليين آخرين بجراح في ٢٢ سبتمبر/ أيلول[٨١]. ويفسر المسئولون الإسرائيليون الحادث على أنه مناورة مصرية ويترددون في الانخراط في عمل ضد لبنان الذي تشبث دومًا بتعهداته الخاصة بمراقبة خط الهدنة. وتقوم الحكومة اللبنانية بالرد على ما حدث بسرعة وتطرد جميع الفلسطينيين من منطقة تحيط بالخط مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة. على أن بن جوريون ودايان يريدان مع ذلك شن عملية انتقامية. لكن شاريت ينجح في التصدي لذلك. وفي الضفة الغربية، تقوم السلطات بتعزيز نقاط المراقبة وتبذل جهدًا كاملاً في منع نشاطات العملاء «المصريين»[٨٢].

ويبقى عنصر توتر بسبب الأسرى الإسرائيليين في سوريا، وهو ما يُعَدُّ مناسبًا لاستراتيجية دايان، لاسيما أن شاريت، الذي لا يزال رئيسًا للحكومة، موجود في أوروبا. وفي ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يشن الإسرائيليون غارة على الجولان لأخذ أسرى سوريين سعيًا إلى مبادلتهم بالأسرى الإسرائيليين. وفي يوم ٢٦، يشن المصريون، مخلصين لالتزاماتهم حيال السوريين، هجومًا مفاجئًا على منطقة العوجة منزوعة السلاح، بما يؤدي إلى مصرع جندي إسرائيلي وإصابة جندي آخر بجراح وأسر اثنين آخرين.

وفي ليلة ٢٧ – ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تشن كتيبة من المظليين الإسرائيليين هجومًا في قطاع الكونتيلا، بما يؤدي إلى مصرع ١٠ جنود مصريين وأسر ٢٩ آخرين، بينما يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما. وينتظر بن جوريون رد الفعل المصري لكي تتوفر لديه ذريعة لاحتلال قطاع غزة. لكن عبد الناصر يكتفي بعملية رمزية تقوم أجهزة دعايته بتضخيمها وتصويرها على أنها مأثرة حربية عظمى.

وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني[٨٣]، يقدم بن جوريون حكومته الجديدة إلى الكنيست. ويشمل الائتلاف الجديد مختلف حركات اليسار الصهيوني المتمركس والأحزاب الدينية التي كانت مترددة في البداية. ويبدو بن جوريون في خطابه متشددًا فيما يتعلق بأي تنازل ترابي وهو يطالب بالاحترام الكامل لاتفاقيات الهدنة وبإزالة أي عمل عدائي: «إن حكومة مصر والحكام العرب الآخرين لديهم الآن فرصة للبرهنة على ما يرغبون فيه بالفعل: الحرب أم السلم». وهو يوجه «إلى

جميع أقوياء العالم، بلا استثناء»، تحذيرًا مهيبًا «بكل التواضع الذي يليق بممثل لأمة صغيرة وإن كان أيضًا بكل القوة الأدبية التي يمنحها له الشعب اليهودي»:

إن شعب إسرائيل لن يكون أبدًا في بلده قطيعًا يُساق إلى السلخانة، وسوف يتعين من الآن فصاعدًا اعتبار أبسط تعدٍ على أمنه تعديًا على أمن مجمل الشرق الأوسط. إن ما نجح هتلر في تحقيقه في الجيتوات الأوروبية ضد ستة ملايين من اليهود العُزّل، لن يتمكن أي عدو لإسرائيل من عمله لليهود الأحرار الذين يحيون على أرض وطنهم. والحرب الخفية التي يخوضها العرب منذ نحو ثمانية أعوام لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية من طرف واحد.

وهو يقول إنه إذا كانت خطوط الهدنة تنفتح لتمكين المخربين والقتلة من العبور، «فإنها لن تنغلق أيضًا أمام أولئك الذين سيتعين عليهم إنزال العقاب بهم». فإسرائيل تتطلع إلى السلم وليس إلى الانتحار.

وفي اليوم التالي، يشن الإسرائيليون عملية ضخمة في قطاع العوجة، بما يؤدي إلى مصرع ٧٠ مصريًا وأسر ٤٩ في مقابل ٦ قتلى ونحو ثلاثين من الجرحى في صفوف الإسرائيليين. ويود دايان إبقاء قواته في الأرض المصرية، لكن بن جوريون لا يقبل ذلك[٨٤]. وهنا أيضًا، تقوم الدعاية المصرية بتحويل الحادث إلى انتصار مصري عظيم لابد أنه كلف الإسرائيليين ٢٠٠ قتيل[٨٥]. وتسمح المبالغة الخطابية بتجنب الانخراط في تصعيد بينما تهنئ الدول العربية مصر، ويضيف رئيس الوزراء الأردني متهكمًا أنه يتوقع أن تحرز مصر قريبًا نجاحًا جديدًا من هذا النوع. أمَّا منظمة الأمم المتحدة والدول الغربية العظمى الثلاث فهي تطالب مصر وإسرائيل باحترام نزع سلاح المنطقة المعنية، لكن المعنيين يرفضون هذا الطلب باستخدام ذرائع متساوية في بطلانها. وتغتنم مصر هذه الفرصة لكي تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي وحده هو الذي يقدم لها تأييدًا حقيقيًا.

خطبة جايدهول

أدى مجمل الأحداث التي وقعت في شهر ونصف إلى النسيان النسبي للخطاب الذي ألقاه دالاس في ٢٦ أغسطس/ آب. وأيزنهاور قلق بالأخص من خطر سباق على التسلح. وفي بيان أذيع في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، يشدِّد الرجلُ على شروط التصريح الثلاثي ويؤكد أنه إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للنظر في طلبات الحصول على السلاح، عندما يكون هذا السلاح ضروريًا لأجل دفاع مشروع، فإنها سوف تعارض أي سباق للتسلح.

وترى الدبلوماسية البريطانية في الاحتجاب الأميركي النسبي فرصة لاستعادة دورها بالكشف بشكل أدق عن مضمون ألفا وبعرضها بشكل أكثر مؤاتاة للأفكار العربية التي أشارت دومًا إلى بروتوكول لوزان، أي إلى خطة التقسيم الصادرة في عام ١٩٤٧. وسوف تضطر البلدان العربية إلى الإعلان بوضوح عن مضمون مواقفها بشأن التسوية السلمية. وتتاح الفرصة من خلال خطبة ألقاها أنتوني إيدن في جايدهول، في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥[٨٦]. ولا يحصل دالاس على نص الخطبة إلاّ قبل إلقائها بوقت قصير وهو يرى أنه قد جرى إبلاغه بها فقط، دون أن يقدم موافقة مسبقة عليها. ويبدأ إيدن الخطبة بالحديث عن ضمانات الأمن التي لابد أن يكون بوسع الولايات المتحدة والغربيين الآخرين تقديمها عند الاقتضاء إلى الأطراف في حالة التوصل إلى تسوية، وهو يشير أيضًا إلى المساعدة المهمة، المالية وغير المالية، لحل مشكلة اللاّجئين المأساوية. وهو يضيف:

كل ذلك نريد عمله. فألن يكون بوسعنا، الآن، أن نقطع شوطًا أبعد قليلاً ؟

ما الوضع اليوم ؟ إن العرب، من جهة، يؤسسون موقفهم على قرارات منظمة الأمم المتحدة، قرارات عام ١٩٤٨ وقرارات أخرى. تلك هي وجهة نظرهم وقد قالوا إنهم سوف يكونون مستعدين للدخول في نقاش مع إسرائيل على هذا الأساس. أمّا الإسرائيليون فإنهم يستندون إلى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ وإلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل حاليًا. ومن نافلة القول أنه تنفتح بين هذين الموقفين هوة واسعة، ولكن هل هي على درجة عظيمة من الاتساع بحيث لا يمكن إجراء مفاوضات لتخطيها ؟ إنني أعترف بأنه من غير الإنصاف عدم مراعاة قرارات منظمة الأمم المتحدة. ولكن هل يمكن التأكيد بأن قرارات منظمة الأمم المتحدة بشأن فلسطين يمكن بالفعل تطبيقها على علاّتها ؟

الحق أنه إذا كانت هذه الأمم ترغب في الحصول على السلام الذي هو في صالح الطرفين والذي نرغب في مساعدتها على الحصول عليه، فإنه سوف يتعين عليها قبول بعض الحلول الوسط بين هذين الموقفين. وأنا على ثقة بأن هذا يمكن أن يحدث، ولو نجحنا في ذلك، فسوف يكون ذلك فَرَحًا، سيكون ذلك بمثابة الحظ السعيد لملايين الناس.

وخطبة جايدهول تترافق مع تحركات عاجلة للبعثات الديبلوماسية البريطانية في الشرق الأدنى لدى الحكومات المعنية(٨٧). وردود الفعل الرسمية متريثة لكنها ليست سلبية. فالعواصم العربية تنتظر ردود فعل عبد الناصر قبل أن تعبر عن موقفها علنًا، وهكذا يظهر دليل على الدور المحرك الذي تتمتع به مصر. ويبدو محمود فوزي أكثر اهتمامًا بأخذ خطة برنادوت كأساس مرجعي. ويوضح عبدُ الناصر أنه يرى في هذه المبادرة أول تحرك إيجابي من جانب بريطانيا العظمى منذ حرب عام ١٩٤٨، وأن الصحافة المصرية سوف تتسم بنبرة إيجابية في هذا الصدد، ولو لمجرد إثبات أن إسرائيل تُعِدُّ لحرب وقائية ليس لمنع هجوم عربي وإنما لمنع سلام عادل. لكن عبد الناصر يرفض أي اتصال مباشر بالإسرائيليين. وبشكل أكثر تحديدًا، يطرح محمود فوزي(٨٨) الإجراء الذي يجب اتباعه: عقد محادثات سرِّية مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تخص مصر وحدها. وفي حالة حدوث تقدم مرض، فإن بلاده سوف تتخذ موقفًا رسميًّا وتجر الدول العربية الأخرى إلى السير في إثرها. وتمضي المواقف المصرية في اتجاه تدويل للقدس وتعويض كامل للاّجئين مع عودة محدودة إلى الديار، والتنازل للعرب عن كل النقب، بما في ذلك إيلات، وإنهاء كل حصار مباشر أو غير مباشر لإسرائيل من جانب الدول العربية التي سوف يكون لها الحق في تحديد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل.

وكما هو متوقع، ترفض الحكومة الإسرائيلية أي إحالة إلى خطط عام ١٩٤٧ ولا تريد سماع شيء إلاَّ عن الحدود التي أقامتها اتفاقياتُ الهدنة. وهي مستعدة للتفاوض مع العرب، ولكن دون شروط مسبقة. وتُشَبِّهُ الصحافةُ الإسرائيلية اقتراح إيدن بـ«ميونخ جديدة». وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يرفض بن جوريون أمام الكنيست الخطة البريطانية التي يقول إنها بمثابة خطة لتمزيق الأراضي

الإسرائيلية، وجعلها غير قابلة للحياة، وذلك بشكل من شأنه تشجيع أي عدوان عربي جديد. أمَّا شاريت وإيبان فهما يعبران عن استغرابهما من إشارة بريطانيا العظمى والدول العربية إلى خطة التقسيم التي كان قد سبق لها أن رفضتها عند طرحها. وهما يريان أنه تجري مطالبة إسرائيل بالتنازل عن أرض ملموسة في مقابل دعاوى عربية لا أساس لها. وتحاول الدبلوماسية الإسرائيلية خلق خلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. فالحال أن دالاس، على الرغم من موافقته على الإشارة التي قام بها إيدن إلى المضمون الترابي لاقتراحه، لا يرجو أن يوافق الأميركيون عليها علانية، وذلك لأسباب تتعلق أساسًا بالسياسة الداخلية. وهذا الموقف يستثير قدرًا من الاستياء لدى البريطانيين لاسيما أن الأميركيين، في محادثاتهم مع الإسرائيليين، يتمسكون بتصريحهم الصادر في ٢٦ أغسطس/ آب وليس بتصريح إيدن.

وقد جرت بداية مفاوضات مع شاريت الذي يزور الولايات المتحدة لجمع التبرعات وللحصول على أسلحة على أساس تصريح أيزنهاور[٨٩]. وكما على الجانب المصري، فليس هناك أي تعهد بل مجرد سبل للتفكير. ويتكشف أن «تعديلات» لخطوط الهدنة على أساس متبادل، كاقتسام مناطق منزوعة السلاح، قد يتسنى لها أن توجد كما قد تتسنى إعادة ٧٥ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم. وبالمقابل، فإن المواقف بشأن بمسألة النقب تظل غير قابلة للتوفيق بينها. وقد تحدث الأميركيون عن إمكانية مثلثات مصرية وأردنية وإسرائيلية تسمح بالحفاظ على التواصل الترابي العربي والإسرائيلي[٩٠]. لكن شاريت غير مقتنع بالفكرة ويخشى من أن يكون نظام كهذا مصدر تعقيدات إضافية. وشاغله الرئيسي هو الحصول على السلاح وقد قدَّم قائمة شاملة بالطلبات الإسرائيلية. ويحاول دالاس الفصل، في هذه القائمة، بين ما يمكن أن يكون له استخدام «دفاعي» وما يمكن أن يكون له استخدام «هجومي»، وهي محاولة حرجة بالفعل[٩١]. فيجري حذف الطائرات والمدرعات وينصب التفكير على مبيعات تصل قيمتها إلى نحو ١٠ مليون دولار وذلك بما يتماشى مع الاقتراح الذي كان قد سبق تقديمه إلى مصر.

وفي تلك الأثناء، يعرض بن جوريون على الحكومة الإسرائيلية مشروع شن حرب وقائية على مصر. فتعترض أغلبية الوزراء على ذلك ويتم الاتفاق على

إعادة النظر في المشروع فيما بعد. وبن جوريون نفسه ليس مقتنعًا جدًّا بمآثر هـذه الخطة. فهو قد عاش في لندن في ظل الهجوم الألماني المباغت في عام ١٩٤٠ وهو يتذكر المخاطر التي تعرض لها السكان المدنيون. ويخشى بن جوريون من تدخل عسكريٍ بريطاني لصالح العرب. وإذا ما جرى تحديد الإسرائيليين كمعتدين، فسوف يتعرضون لفرض حظر على إرسال الأسلحة إليهم وسوف يصبحون عرضة للضرب إلى حد بعيد.

وعندما كان شاريت رئيسًا للوزراء وكان بن جوريون وزيرًا للدفاع، كان من المتفق عليه أن قرار شن عمليات انتقامية سوف يخضع لسلطتهما وليس لسلطة الحكومة. أمَّا الآن فإن بن جوريون يجمع بين المنصبين.

وهناك توتر معتاد في قطاع بحيرة طبرية، يتعلق على نحو خاص بمسألة الصيد، والجيش الإسرائيلي لم يسترد بعدُ أسراه الموجودين في سوريا. ويحصل دايان على تصريح بشن عملية كبرى ضد المواقع السورية القريبة من البحيرة. وفي ليلة ١١ -١٢ ديسمبر/ كانون الأول، يشن آرئيل شارون هجومًا مباغتًا بأضخم قوات انخرطت إلى ذلك الحين في هذا النوع من العمليات. فيلقى سبعة وثلاثون جنديًّا سوريًّا مصرعهم إلى جانب ١٢ من المدنيين وذلك في مقابل مصرع ٦ جنود إسرائيليين. وشاريت غاضب جدًّا لاسيما أنه كان قد طالب بضبط النفس خلال غيابه وأن الأميركيين قد استفادوا من هذه الذريعة لكي يرفضوا مطالبه الخاصة بالحصول على أسلحة. والأحزاب المنتمية إلى الائتلاف تتهم دايان والجيش بتجاوز صلاحياتهما وبالرغبة في جر البلد إلى حرب بما يتعارض مع الرغبة التي أعلنتها الحكومة. ويضطر بن جوريون إلى التعهد بعرض القرارات القادمة على الحكومة. ويجري التخلي بشكل نهائي عن عملية عومير وتصدر الأوامر إلى الجيش الإسرائيلي بالتمسك بموقف دفاعي.

ويُكثرُ عبدُ الناصر من لفتات المساندة العلنية لسوريا، لكنه يحترس تمامًا من الرد على سياسة التصعيد الإسرائيلية. وهو يَدْفَعُ في اتجاه عمل دبلوماسي في مجلس الأمن وإن كان يؤكد أنه في حالة عدوان جديد من جانب إسرائيل سوف ترد مصر بكل ما تملك من قوى.

وخلال هذه الفترة كلها، يدلي بأحاديث للصحافة الأجنبية يتحدث فيها عن إمكانية التوصل إلى تسوية مع إسرائيل على أساس خطة إيدن[٩٢]. وهو يقول الشيء نفسه أمام شخصيات غربية مختلفة تنقل أقواله إلى بن جوريون[٩٣]. وفي سوريا نفسها، من غير الوارد الرد ردًا عسكريًا، لكن الحادث يقود إلى تجذر جديد للرأي العام وللأحزاب السياسية على حساب أنصار الغرب. وبحسب كلام القائم بالأعمال الأميركي في دمشق، فإنه إذا ما أرسلت الولايات المتحدة أسلحة إلى إسرائيل، فإن السخط سوف يكون من القوة بحيث إنه سيكون بالإمكان اعتبار سوريا عدوًا، سواء استولى الشيوعيون على السلطة أم لم يستولوا عليها[٩٤]. والواقع أن أحمد الشقيري، الذي يمثل سوريا، إنما يقوم في منظمة الأمم المتحدة بالإكثار من تبديات التعاطف مع الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي يثير عظيم حنق الفرنسيين الذين يرون أن الأنجلو – ساكسون إنما يميلون ميلاً مفرطًا بالفعل إلى اعتبار هذا البلد وكأنه بسبيله إلى الانزلاق باتجاه الدوران في الفلك السوفييتي[٩٥].

وفي النهاية، في ١٩يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار رقم ١١١ الذي قدمته الدول الغربية العظمى الثلاث والذي يدين إسرائيل بسبب الغارة التي شنتها في ١١ ديسمبر/ كانون الأول، وهي غارة غير مبَّررَة على الرغم من التدخلات السورية بشأن الصيد في بحيرة طبرية ؛ ويشير القرار إلى أن عملاً جديدًا من هذا النوع من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير أهم ؛ ويطالب القرار بتبادل الأسرى بين البلدين. والتطور الدبلوماسي واضح وهو يدل على تغير في سيرورة صوغ قرارات الأمم المتحدة. وكما يوضح ذلك إرڤيه آلفان، المندوب الفرنسي[٩٦]، فإن،

> الروس سوف يستخدمون حق الڤيتو الذي يتمتعون به للتصدي لأي إجراء مؤات لإسرائيل ويَرِدُ في قرار منفصل. ومن ثم فإن مجلس الأمن لا يعود بوسعه أن يبدو غير متحيز في مسألة فلسطين إلاَّ في الحالات التي يكون من الممكن فيها، كما في حالة مسألة طبرية، إدراج بنود، في قرار يعتبر كُلاً واحدًا، تُعَدُّ جد مهمة بالنسبة للعرب بحيث يضطرون، للحصول على موافقة عليه، إلى قبول نص متوازن بدرجة أكثر إنصافًا.

وفي الأسابيع التالية، ينشط بيرنز من أجل العثور على مواءمات وحلول وسط بين السوريين والإسرائيليين. غير أنه لا ينجح إلاَّ في التوصل إلى اتفاق على تبادل للأسرى وهو تبادل سوف يحدث في ٢٩ مارس/ آذار ١٩٥٦.

وضمن إطار جولة عالمية، يذهب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لأول مرة إلى الشرق الأوسط، حيث يصل أولاً إلى مصر (٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦) ثم إلى إسرائيل (٢٤ يناير/ كانون الثاني). وهو آت لإجراء اتصالات ولمناقشة مسألة منطقة العوجة المنزوعة السلاح. وبما أن الإسرائيليين يريدون لقاءه في القدس، فإنه يترتب على ذلك حادث دبلوماسي. على أن اللقاء مع بن جوريون كان وديًّا بالأحرى.

وهو يقدم إلى چيلبير هذا الوصف المثير للاهتمام لاتصالاته بالمصريين[٩٧]:

بما أنني سألت الأمين العام عن الانطباع الذي خلَّفه لديه الكولونيل عبد الناصر فقد أجابني بأنه بوصفه أوروبيًّا عجوزًا لم يشعر بالارتياح بعض الشيء حيال هذا المزيج من الذكاء الحادّ «على الطريقة الشرقية» والشعوذة البدائية، وهو المزيج الذي أبداه الرجل. على أن الرجل كان مغويًا و«كانت لديه بعض الأفكار». غير أن المحيطين بالديكتاتور المصري هم الذين «أزعجوا» السيد همرشولد أكثر ؛ فالحال أن المناقشات الطويلة التي أجراها مع الليوتينان – كولونيل جوهر، المسئول عن الشئون الفلسطينية والأحاديث ذات الشجون مع الضابطين الشابين اللذين وضِعا تحت تصرفه خلال زيارته، قد تركت لديه ذكرى أليمة عن «هذه الطهارة الثورية المخيفة» وعن «هذا الغياب الكامل للاحترام الإنساني» والذي أيقظ لديه أصداء ماض أوروبي لا يزال قريبًا.

وفي لبنان[٩٨]، يدور الحديث عن خطط السلام التي يُعَدُّ المسئولون اللبنانيون مستعدين لتأييدها. وهم يتلقون بتحفظٍ خطة إيدن ولابد أنهم سوف يفضلون التمسك ببروتوكول لوزان:

وهكذا فإنه ما أن تجري إعادة إطلاق المفاوضات، فربما لن يكون من المستحيل على الدول العربية تقديم بعض التنازلات للإسرائيليين، وذلك بشرط أن يقوم هؤلاء الأخيرون بتقديم بعض التنازلات بالمثل. وعلى سبيل المثال، فقد استهشد ليَ السيد فؤاد عمون بجيب غزة، الذي يمكن التنازل عنه في مقابل خلق حدود مشتركة بين مصر والأردن، وذلك مع حق مرور الإسرائيليين إلى خليج العقبة.

وعلى المستوى الدبلوماسي، تُمنى مبادرة الأمين العام بالفشل. فقد سعى إلى استعادة وضعية المنطقة منزوعة السلاح على نحو ما كانت عليه في الأصل، لكن الإسرائيليين الذين يحتلون فيها الآن مركز قوة لم يفعلوا سوى المماطلة. أمَّا فيما يتعلق بالمصريين، فإنهم يتمسكون بقول كلمات طيبة حول احترام اتفاقية الهدنة دون أن يقبلوا تدابير ملموسة في هذا الاتجاه(٩٩).

من ألفا إلى جاما

في أواخر عام ١٩٥٥، تؤتي مبادرة السلام الأميركية نتائج متباينة. ففيما يتعلق بالعنصر الأول من المبادرة، ألاَ وهو خطة چونستون، نجد أن مجلس وزراء الشئون الخارجية لجامعة الدول العربية والمنعقد في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول قد قرر إحالة المشروع إلى اللجنة التقانية لإجراء دراسات إضافية، وهو أسلوب متعارف عليه عالميًا لدفن أي مشروع. على أن عبد الناصر يؤكد أنه لا يرى في ذلك غير إرجاء عادي. ويصبح من الواضح أن هذا العنصر من عناصر الملف إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسائل العالقة الأخرى والتي تشمل مصير اللاَّجئين الفلسطينيين والاعتراف بدولة إسرائيل من جانب الدول العربية ومسألة السيادة على بحيرة طبرية. وفي سوريا والأردن، نجد أن العناصر الجذرية تجعل من رفض خطة چونستون أحد النقاط الرئيسية في دعايتها وهذه العناصر تكتسب وزنًا أثقل فأثقل على المسرح السياسي.

وتظل مصر الناصرية المحور المركزي. وقد جعل نظام الضباط الأحرار من السد العالي مشروعه الإنمائي الأعظم(١٠٠). وفي ١٩٥٣ – ١٩٥٤، كانت الدراسات الأولية الأولى قد أجريت من جانب مجموعة من الشركات الألمانية في معظمها. وقد قامت الشركات البريطانية على الفور بالضغط على حكومتها للمشاركة في المشروع. ومن الناحية النظرية، لا يطرح التمويل أي مشكلة لأن مصر كانت لا تزال تحوز في مستهل عام ١٩٥٥ مبلغًا حجمه ١٥٠ مليون دولار من الجنيهات على شكل موازين [أرصدة] استرلينية، وهو مبلغ أضخم من التكلفة المتوقعة من العملات الأجنبية. إلاَّ أنه في عصرٍ كان الجنيه الاسترليني مازال يستخدم فيه بالنسبة لنسبة ٤٠% من إجمالي التجارة العالمية، نجد أن احتياطيات

بنك إنجلترا تتراوح بين ٧٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون من الجنيهات (أي بين مليارين وملياري وأربعمائة مليون من الدولارات). وبعبارة أخرى، فإن الموازين الاسترلينية المصرية تمثل نحو خُمس الاحتياطيات البريطانية وتجازفُ بأن تعود بالفائدة أساسًا على كونسورتيوم يتألف من شركات ألمانية.

وسوف تتمثل الاستراتيچية البريطانية في عدم المساس بالموازين الاسترلينية وإن كان مع جعل الشركات البريطانية المستفيد الرئيسي من العملية. ومن ثم فإن لندن تحث المصريين على الاتجاه إلى البنك الدولي للإعمار والإنماء (البنك الدولي الآن). فيعلن هذا الأخير استعداده لتقديم قرض يغطي جزءًا من النفقات، لكنه يطلب استكمال هذا القرض بمنحة أميركية وبموازين استرلينية. ثم إنه يريد أن يتم توجيه دعوات إلى تقديم عروض بشأن تنفيذ الأعمال، وهو ما لا يضمن توجيه دعوة إلى الشركات البريطانية التي انضمت الآن بشكل واسع إلى الكونستورتيوم.

وخلال صيف عام ١٩٥٥، يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الموازين الإسترلينية. وينص الاتفاق على أن يجري الإفراج عنها على شكل حصص قدرها ١٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٥ و ٢٠ مليون جنيه فيما بَعْدَ سنةً فما بعدها إلى عام ١٩٦٣، وهو ما يؤدي إلى طمأنة البنك الدولي. وعلى الرغم من توضيح المصريين أن السوڤييت يقدمون إليهم عروضًا، فإنهم يبدأون المفاوضات في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥. ويؤدي الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية إلى قلب المعطيات. فالبريطانيون يرون في مشروع السد العالي وسيلة لإبقاء مصر ضمن منطقة النفوذ الغربي. فمن شأن تكلفة المشروع أن تثنيها عن الانخراط في سباق على التسلح وأن تحثها على السير ضمن منطق التسوية السلمية. والحكومة الأميركية تريد بالفعل طلب موافقة الكونجرس على التمويل، لكن هذا يتطلب إصدار دعوات جديدة بالتقدم بعروض لتنفيذ الأعمال باشتراكٍ من جانب شركات إميركية في الكونسورتيوم. ويرفض البريطانيون متذرعين بأسباب تقانية. ويتطلب الأمر عدة أسابيع من المفاوضات المحمومة لكي يتزحزح البريطانيون فيما يتعلق بدعوات تقديم العروض ولكي يتم التوصل إلى الاقتراح الذي يُقَدَّمُ إلى مصر، في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥. وينص الاقتراح على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٤,٦ مليون دولار وعلى أن تقدم بريطانيا العظمى ١٥,٤ مليون دولار، بالنسبة

للمرحلة الأولى من التمويل تحت إشراف البنك الدولي، وذلك على أن يأخذ البنك الدولي على عاتقه فيما بعد تحمل الأعباء المالية للمرحلة الثانية وعلى أن تتعهد مصر بإعطاء الأولوية في استخدام مواردها للمشروع. وهكذا سيكون بوسع الغربيين السيطرة على مختلف مراحل العملية لأنهم لا يتعهدون بالدفع إلاَّ لمرحلة واحدة معًا. أَمَّا فيما يتعلق بعبد الناصر، فإنه يرى أن من غير المقبول الموافقة على الشروط المطروحة، فهي تجرد مصر من سيادتها تجريدًا عميقًا وتُذَكِّرُ على نحو مؤسف بالماضي القريب لإعلان إفلاس مصر ووضع مالياتها تحت الوصاية.

والسد العالي هو أهم مشروع إنمائي مقرر إلى ذلك الحين في العالم الثالث. والشاغل السياسي مستديم. وخلال هذه الفترة، يؤكد مصدر استخباراتي بريطاني قريب من عبد الناصر أن هذا الأخير على ارتباط شديد بالكتلة الشرقية[١٠١]. والأميركيون والبريطانيون منقسمون حول ماهية المسلك الذي يجب اتخاذه. فالبعض يرون أن العرض هو الفرصة الأخيرة لإبقاء مصر ضمن المعسكر الغربي. والبعض الآخر، كشاكبيرج، يقترحون التخلص من عبد الناصر إذا ما تكشف أنه دمية سوفييتية بالفعل، وذلك إمَّا بالإطاحة بنظامه (أو بالعمل على اغتياله) أو بإطلاق أيدي الإسرائيليين.

وطرح هذا الإطار بهذا الشكل إنما يدل على الضرورة الملحة للتحرك في الاتجاه الذي نصت عليه الخطة ألفا، ومن هنا مشروع جاما، وهو مشروع تضطلع به أساسًا وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية، بينما يجري الاكتفاء بإطلاع البريطانيين على سير المشروع ولا تعرف فرنسا سوى المبادئ العامة للخطة[١٠٢]. ويُعْهَدُ بالمهمة إلى روبرت أندرسون، الذي عمل في السابق في مجال البترول، وهو من تكساس وصديق شخصي لأيزنهاور مارس وظائف مهمة في وزارة الدفاع. وهو مكلَّف بتحقيق «تقارب» بين إسرائيل ومصر[١٠٣]. وتنص الخطة على التلويح لعبد الناصر بمساندة أميركية لسياسته العربية كما بمساعدة مادية ملحوظة (في بناء السد العالي) وإن كانت تنص أيضًا على التلويح له عند الاقتضاء بممارسة ضغوط على سوق القطن، المحصول التصديري المصري الرئيسي. وتنص الخطة، من جهة أخرى، على وجوب أن تدرك إسرائيل، مع تغير علاقة القوة، ضرورة حسن الجوار مع العرب لا الحفاظ على نفسها بالاعتماد على

القوة والدعم الأجنبي. ولابد من تأمين السرِّية الأتم للعملية (إذ لا يجب أن يكون للسفارات الأميركية في البلدان المعنية أي دخل بها). وفي الساحة، سوف يقوم كيرميت روزفيلت بتغطية العملية في القاهرة، بينما سيقوم أنجلتون بتغطيتها في إسرائيل.

ومن ١٧ إلى ٢١ يناير/ كانون الثاني، يزور أندرسون مصر حيث يقابل عبد الناصر في منزل خاص. والمناخ ودي، لكن رئيس الوزراء المصري يشدِّد على الصعوبات التي خلقها حلف بغداد والغارة على غزة. وهو يخشى من تعرضه للاتهام بخيانة المصالح العربية من جانب حلفاء بريطانيا العظمى. وهو يرى أن اللحظة ليست ملائمة لاتخاذ مبادرة علنية. ويوضح له أندرسون أن تنازل إسرائيل عن مجمل النقب أمر مستحيل. وتعقب ذلك مناقشة طويلة تدع جميع الخيارات مفتوحة. وبالمقابل، يرفض عبد الناصر أي اتصال مباشر بالإسرائيليين، فهذا يساوي بالنسبة له كما بالنسبة لأي شخصية سياسية عربية انتحارًا سياسيًّا أو ما هو أسوأ من الانتحار السياسي. وهو لا يرى سوى التعامل مع الأميركيين. ومجمل المحادثات يبدو مشجِّعًا بالنسبة لأندرسون وبالنسبة للفريق الذي يتابع مهمته في واشنطن (أي بالنسبة للأخوين دالاس أساسًا) [١٠٤]. ودعوى عبد الناصر بشأن النقب يبدو أنها نقطة الإنطلاق لعقد صفقة، وهو يبدو مرنًا بالأحرى فيما يتعلق بعناصر الملف الأخرى على الرغم من أنه يطلب مهلة عدة شهور وذلك بالنظر إلى حالة الرأي العام العربي الآن.

وفي أيام ٢٣ و٢٤ و٢٥ يناير/ كانون الثاني، يلتقي أندرسون، بصحبة أنجلتون، بن جوريون وشاريت. فيقدم المبعوث الأميركي تقريرًا وافيًا عن محادثاته في القاهرة. ويعبر بن جوريون عن شكه العميق في نوايا المصريين: فبعد ما بين ستة وثمانية شهور من الآن سوف يحوزون إمكانات القضاء على إسرائيل، وانتظارًا لذلك فإنهم يسعون إلى كسب الوقت. وهو يقول إن إسرائيل ستبذل كل جهودها للفوز بالسلم، إلاَّ أن من غير الوارد أن تتراجع عن موقفها حيال مسألة الأراضي أو حيال مسألة اللاَّجئين. وهو يوضح أنه إذا كان عبد الناصر يريد السلم، فما عليه إلاَّ أن يقبل إجراء اتصالات مباشرة مع الإسرائيليين. وخلال هذه المحادثات كلها، يشدِّدُ الإسرائيليون على شاغلهم الرئيسي: الحصول على أسلحة أميركية.

ثم يرجع أندرسون إلى القاهرة حيث يمكث فيها في يومي ٢٦ و٢٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦. وهو يسعى إلى الحصول من المصريين على المضمون التفصيلي لمواقفهم الأولية. لكنهم، شأن الطرف الآخر، يمتنعون عن المضي إلى ما هو أبعد من طرح مقترحات عمومية. وأندرسون يؤيد ترك الوقت لمصر لكي تدرس الملف (فريق جد صغير هو وحده الذي يتابع المسألة وذلك لدواعي السرِّية، وتجري المفاوضات بشأن تمويل السد العالي في الوقت نفسه)، لكن دالاس يحثه على التحرك بسرعة: فالوقت مهم، وذلك بالنظر إلى انعدام الاستقرار في المنطقة.

وخلال محادثات القمة بين البريطانيين والأميركيين في يومي ٣٠ و٣١ يناير/ كانون الثاني، يجري تناول مسألة تدخل عسكري في نهاية الأمر في حالة استئناف للصدام الإسرائيلي – العربي، وذلك بالاستناد إلى التصريح الثلاثي[١٠٥]. والخوف هو أن يستأنف الإسرائيليون الأعمال في المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح في موعد الأول من مارس/ آذار، بما يؤدي إلى استثارة اعتراض مسلح من جانب السوريين يتلوه انفجار عام. ويشعر إيدن بالقلق على مصير حلف بغداد، الذي يتعرض كالعادة لهجمات من جانب المصريين. ثم يجري إبلاغ كوف دو مورفيل، سفير فرنسا، بالمضمون العام للمحادثات الأميركية – البريطانية. ويشير البيان الأميركي – البريطاني إلى اعتزام البلدين التصدي لأي معتدٍ أيًا كان هذا المعتدي ويدعو إلى تعزيزٍ لإمكانات هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويردُّ شاريت بأن إنشاء قوة دولية واعتزام نشرها على الحدود ليس من شأنهما سوى زيادة المشكلات بدلاً من حلها[١٠٦].

وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني، يستأنف أندرسون محادثاته مع المسئولين الإسرائيليين. وهؤلاء الأخيرون يطالبون بهدوء كامل على خطوط الهدنة، تتلوه اتصالات سرِّية تتعلق بالمسائل الصغرى ثم لقاءات على مستوى عال. ويوضح بن جوريون أنه إذا وافق عبد الناصر على مقابلته شخصيًا، فإنه سوف يكون مستعدًا لتقديم تنازلات تتجاوز أحلام الزعيم المصري.

ويقرر أندرسون أن يعلق مؤقتًا جولاته المكوكية، ذلك أن إسرائيل تطالب كشرط شبه مسبق بعقد لقاء بين بن جوريون وعبد الناصر، في حين أن مصر تمتنع عن ذلك تمامًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن القاهرة توجه إلى واشنطون رسالة

جرى التفاوض بعناية على كل كلمة فيها بين فريق وكالة الاستخبارات المركزية المشارك في بعثة أندرسون والمحيطين بعبد الناصر. فيعلن هذا الأخير [في هذه الرسالة] أن بلاده ليست لها أي نية عدوانية وأنها لا ترجو سوى تكريس جهودها لإنمائها الاقتصادي. كما يعلن أن مصر تدافع عن الحقوق الأساسية للشعب العربي الذي وقع ضحية لظلم في فلسطين، لكنه يعترف بأن من المرغوب فيه إزالة التوترات بين الدول العربية وإسرائيل.

والحال أن شهر فبراير/ شباط إنما يهيمن عليه الخوف من استئناف للمعارك مرتبط بالموعد الأقصى، والذي حدده الإسرائيليون بالأول من مارس/ آذار. والدول الغربية العظمى الثلاث تناقش في واشنطون المسلك الذي يجب عليها اتخاذه. فهي في هلع من أفق تدخل عسكري في نهاية الأمر من شأنه أن يقودها إلى حرب كوريا جديدة. فتقرر بحكمةٍ العودة إلى دور منظمة الأمم المتحدة وتكتفي بتحرك ثلاثي مزدوج، الأول لدى الدول العربية والثاني لدى إسرائيل، للمطالبة بالإسراع باتخاذ قرار فيما يتعلق بخطة جونستون(١٠٧).

ويضيف كوف دو مورڤيل التفسير التالي:

أود أن أشير فقط إلى أن شركاءنا يبدو أنهم يولون أهمية للتمييز الذي يمكن عمله بين مبادرات هذا الطرف أو ذاك التي من شأنها انتهاك الحدود أو خطوط الهدنة والمبادرات التي قد تكون ذات طبيعة أخرى. والتصريح الثلاثي لا يتعلق إلاَّ بالفئة الأولى. أمَّا مسألة نهر الأردن فهي تندرج في الفئة الثانية لأن شق قناة في المنطقة منزوعة السلاح ليس انتهاكًا للحدود. ومن ثم فإن التصريح الثلاثي لن يكون له من دور في هذه الحالة والأمم المتحدة وحدها هي التي سيكون بوسعها التدخل.

وتجري مناقشة التدابير العسكرية التي قد يتطلبها الوضع، وإن كان ضمن إطار قرار لمجلس الأمن، ولكن مع خطر استخدام الاتحاد السوفييتي لحق الڤيتو ...، وهو ما يشير إلى أن الفرض الذي جرى النظر فيه هو أن يشن العرب هجومًا بأكثر من أن تشن إسرائيل هجومًا.

وتؤتي التحركات الغربية ثمارها. فالمسئولون السوريون يوضحون من طرف خفي أنهم يفضلون أن تتعامل منظمة الأمم المتحدة مع الملف في حال حدوث

استئناف للأعمال العدائية. ونظراؤهم الإسرائيليون يعلنـون استعدادهم لتأخير استئناف الأعمال في المنطقة منزوعة السلاح. لكن الاتحاد السوفييتي ينشر، في ١٣ فبراير/ شباط، بيانًا يشجب التصريح الثلاثي وسياسة الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط:

إن عملاً كإدخال قوات أجنبية إلى أراضي بلدان الشرق الأدنى والأوسط دون موافقة الدول المعنية ودون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسئولية الرئيسية عن صون السلم، من شأنه أن يشكل انتهاكًا صارخًا لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللسيادة القومية لسلسلة بأكملها من البلدان.

وتأمل الحكومة السوفييتية في أن يجد هذا الموقف التفهم الكامل والمساندة من جانب جميع الدول المحبة للسلم والمهتمة بصون السلم وبصون سيادة بلدان الشرق الأدنى والأوسط ووحدة أراضيها.

ومن الواضح أن الاتحاد السوفييتي إنما يطرح نفسه في آن واحد بوصفه حاميًا لدول المنطقة وبوصفه شريكًا في أي تسوية سياسية إقليمية. ويبدو مبدأه الآن مقرَّرًا وسوف يظل ثابتًا حتى انهيار الكتلة الشرقية. ولا تشكك موسكو في قيام دولة إسرائيل الذي لعبت فيه دورًا كبيرًا. وانخراط إسرائيل في معسكر الدول الإمبريالية وسياسة التوتر التي تنتهجها مع جيرانها العرب هما سبب تدهور العلاقات الدبلوماسية. ومن مفارقات التاريخ أن آراء الاتحاد السوفييتي حول تسوية شاملة للنزاع إنما تعد قريبة من آراء الأنجلو – ساكسون التي تنطوي عليها الخطة ألفا والتي يتمثل هدفها تحديدًا في استبعاد السوفييت من المنطقة[١٠٨]. كما أن نصيحة الصديق التي توجهها موسكو إلى القادة الإسرائيليين ليست خالية من كل قيمة. فسياسة القوة المتَّبعة ضد العرب إنما تغذي عداوتهم لإسرائيل وتؤبِّدُ النزاع وتجعل وجود دولة إسرائيل نفسه هشًا. لذا يجب، لما فيه مصلحة إسرائيل نفسها، أن تضفي هذه الدولة قدرًا من الاعتدال على نشاطيتها العسكرية. وتؤكد موسكو في العديد من المناسبات أن مصر لن تبادر بشن أعمال عدائية و، بما يشكل برهانًا على أنها لا تعتقد أن من الوارد نشوب حرب قريبًا، تواصل إرسال شحناتها من البترول إلى إسرائيل.

وتنفي الدول الغربية العظمى الثلاث اعتزامها القيام بأي تدخل خارج منظمة الأمم المتحدة أو دون تشاور مع البلدان المعنية. وتتكفل فرنسا بالتحرك لدى سوريا، حيث يجري إدراك عدم استعداد البلد للحرب، وتضطلع الدولتان الأنجلو – ساكسونيتان بتحركات مماثلة طرف إسرائيل. ويتبارى العراق ومصر في تظاهرات التضامن مع سوريا، فيعرضان عليها القتال إلى جانبها في حالة تعرضها لعدوان إسرائيلي.

وعلى الرغم من جميع هذه التحركات الدبلوماسية، فإن التوتر إنما يظل قويًا إلى أواخر الشهر، وذلك بسبب تكاثر الشائعات المتناقضة. ولابد من انتظار موعد الأول من مارس/ آذار المصيري للتأكد بالفعل من أنه لن يقع شيء مهم.

التطور السياسي للأردن

قاد التطور الاجتماعي لفلسطين تحت الانتداب إلى تنويع واسع للمجتمع العربي. وعلى الرغم من نكبة عام ١٩٤٨، فإن تقدم أهالي الضفة الغربية الثقافي على أهالي شرق الأردن كان ملحوظًا. والحال أن خطر هيمنة الفلسطينيين على المملكة الهاشمية قد لاحق حماتها البريطانيين الذين راهنوا بالأخص على الفيلق العربي وعلى ضباطه الإنجليز للحفاظ على حليفتهم.

والحاصل أن المعارضة للنظام الهاشمي قد مدت جذورها في الضفة الغربية وإن كانت قد اجتذبت إليها النخبة الحديثة الصغيرة ذات الأصل شرق الأردني. ففي وجه نمط الحكم الأبوي الذي ميز حكم عبد الله، كانت قد تطورت بشكل سرِّي إلى هذا الحد أو ذاك حركات سياسية مماثلة للحركات الموجودة في سوريا ولبنان[١٠٩]. وقد حكمت الظروف بألاَّ تتمكن من التحول إلى حركة جماهيرية، لكن قوامها الرئيسي كان يتألف من نُوىً من الناشطين المخلصين كل الإخلاص للقضية التي كانوا يدافعون عنها. وكان الوسط الحامل هو الطبقات المتوسطة، الطلاب والمهن الحرة.

وهكذا نجد حركة شيوعية ذات قوام فلسطيني أساسًا (القدس، رام الله) معرَّضة لقمع شديد القسوة من جانب السلطات. وكانت نبرة خطابها معادية للإمبريالية أساسًا، لكنها كانت بعيدة عن احتكار هذه التيمة. فالمعارضة كانت قبل

كل شيء ذات اتجاه قومي عربي. والحال أن حركة القوميين العرب، المنبثقة من فريق من الطلاب الفلسطينيين بالجامعة الأميركية ببيروت قاده چورج حبش، قد مدت نشاطاتها إلى ضفتي نهر الأردن، منذ تأسيسها في ١٩٥٢ - ١٩٥٣. وقد اكتسبت أهمية بخوضها حملة ضد حلف بغداد وبجعلها من نفسها مدافعة عن سياسة عبد الناصر. وتستند شعبيتها إلى رفض كامل لدولة إسرائيل. وهي لا تسعى إلى مجرد الانتقام، بل تسعى بالفعل إلى الثأر من نكبة ١٩٤٨. والحال أن البعث الأردني، الذي تكون في الوقت نفسه، إنما يعد منافسها المباشر. والتيمات قريبة (الوحدة العربية، معاداة الإمبريالية)، لكن المسافة أبعد قياسًا إلى الناصرية، وذلك بسبب علاقات البعث الأردني المستديمة مع مؤسسي حزب البعث العربي في سوريا.

والإخوان المسلمون حركة مسموح بها، بما يشكل استثناءً. فالسلطات ترى فيهم عاملاً من عوامل المحافظة الاجتماعية وذلك على الرغم من معاداتهم للإمبريالية، غير أن قدرًا من الشك فيهم إنما يبرر وضعهم تحت المراقبة الصارمة. وطبيعي أن الإخوان المسلمين الأردنيين لهم علاقات قوية بزملائهم المصريين إلى وقت حظر جماعتهم في عام ١٩٥٤، ومن هنا عداوتهم للناصرية. والمؤتمر الإسلامي الذي يقوده سعيد رمضان قريب من الجماعة، وذلك على الرغم من كون نشاطاته مكرَّسة للتضامن الإسلامي العالمي ضد الصهيونية.

وتتمثل قوة مستحدثة لها أصالتها في حزب التحرير الإسلامي الناشئ عن انشقاق في صفوف الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٢. والحال أن هذا الحزب، الذي يعتبر حركة سرِّية مسموحًا بها إلى هذا الحد أو ذاك، إنما يتمثل نشاطه الرئيسي في تنظيم مجموعات للدراسات الدينية وسط السكان. وبرنامجه يتمثل في تحرير العالم الإسلامي من الإمبريالية الغربية وإنشاء دولة إسلامية عالمية على شكل خلافة، ومن هنا رفض هوية فلسطينية خاصة. ولهذا السبب، لم تنجح الحركة في كسب نمو مهم في فلسطين. وبالمقابل، مدت فيما بعد جذورها في صفوف الدياسپورا الإسلامية خاصة في أوروبا وفي أميركا الشمالية(١١٠). وهي الحركة الإسلامية الأولى التي حققت تَجرُدًا كاملاً من البُعد القومي الترابي أكان في برنامجها أم في تجنيد عناصرها.

والحال أن الأعيان الأكثر تقليديةً، مستفيدين من شبكات المتعاطين معهم الواسعة ومن هيبتهم هم الشخصية، إنما يُعَدّون مستعدين عند الاقتضاء للتحالف مع هذه الحركات السرِّية، أكان ضمن إطار النضال من أجل السلطة أم ضمن إطار النضال ضد الإمبريالية. وتلك حالة الحزب الوطني الاشتراكي الذي يضم كبار أعيان نابلس، كسليمان النابلسي أو حكمت المصري.

والملك الشاب حسين، بتعيينه سعيد المفتي رئيسًا للوزراء في أواخر مايو/ أيَّار ١٩٥٥، إنما يبدو عازمًا على أن يلعب دورًا أكبر في إدارة الأمور. وفي السياق الذي أوجده توقيع ميثاق بغداد، فإن الحكومة الجديدة تتمهل، فتتخذ موقفًا حياديًّا بين مصر والعراق. ومن جهة أخرى، تُعَدُّ الولايات المتحدة معادية لانضمام أي دولة مجاورة لإسرائيل إلى الحلف، فهذا من شأنه تعقيد تنفيذ مشروع ألفا. وقد أحيطت بريطانيا العظمى علمًا بذلك وقد أكدت لعبد الناصر أنها لن تسعى إلى ضم دولة عربية أخرى.

وتدفع تركيا في اتجاه قلب الوضع القائم الهش. فيجعل مندريس من نفسه المدافع عن انضمام الأردن. وهدفه هو عزل مصر بالكامل سعيًا إلى تحييد آثار صفقة الأسلحة التشيكية، التي تعتبرها أنقره تهديدًا رئيسيًّا. وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥، يجري إرسال وفد تركي رفيع المستوى إلى عَمَّان لحث الحكومة على الانضمام إلى الحلف، وذلك على أن تضمن تركيا أمن الأردن في وجه إسرائيل وسوريا. والحجة الرئيسية هي أن الانضمام إلى الحلف من شأنه أن يسمح بإعادة النظر في معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى وبالحصول على إمكانات عسكرية أهم بكثير. وقد تم كسب جلوب وحسين بهذه الفكرة وقد أوضحا أنهما مؤيدان للانضمام إلى الحلف بهذا الشرط.

وتميل لندن بدورها إلى الاقتناع بهذه الفكرة. فإيدن وماكميلان جد منزعجين من تدهور مركز العراق في العالم العربي على أثر النشاطات المصرية التقويضية وشراء الذمم الذي يقوم به السعوديون. وإذا لم يجر عمل شيء، فإن الأردن إنما يجازف، في رأيهما، بالارتماء في أحضان المعسكر المصري – السعودي. ودون مراعاة للاعتراض الأميركي، تقرر لندن أن ترسل إلى عَمَّان السير چيرالد تمپلر، رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية، وذلك لمناقشة شروط انضمام الأردن إلى

الحلف. وفي ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥، يدعو تمبلر الأردن إلى الاختيار بين حيادٍ مؤازرٍ للسوفييت من شأنه أن يقود إلى ضياعه أو الانضمام إلى حلفٍ قوي. وهو يضيف إلى ذلك عروضًا ملحوظة لتعزيز الجيش الأردني. والملك منجذب انجذابًا خاصًا في حين أن الحكومة تنقسم بين المنتمين إلى الضفة الغربية (المعارضين للانضمام إلى الحلف) والمنتمين إلى شرق الأردن (المؤيدين لانضمام كهذا). والحال أن تظاهرات مهمة معادية للحلف إنما تهز الضفة الغربية اعتبارًا من ٨ ديسمبر/ كانون الأول. والغارة الإسرائيلية في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ضد سوريا تؤدي إلى تجذر الرأي العام. وفي يوم ١٢، يستقيل الوزراء الفلسطينيون ويضطر رئيس الوزراء إلى أن يحذو حذوهم في يوم ١٤. ويسعى حسين إلى فرض حكومة جديدة مؤيدة للانضمام إلى الحلف، لكن أي سياسي فلسطيني لا يقبل المشاركة فيها. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، تمتد الاضطرابات إلى شرق الأردن. ثم إن البعثات الأجنبية، وبينها بعثة فرنسا، تتعرض للهجوم. بل إن المخيمات، التي تسيطر عليها الشرطة سيطرة جيدة عمومًا، إنما تنتقل إلى حالة العصيان. وفي يوم ١٩، يحل الملك البرلمان ويَعْهَدُ إلى حكومة مؤقتة بتسيير الأمور الجارية. وتجري العودة إلى الأحوال الطبيعية ببطء في أواخر ديسمبر/ كانون الأول. والحصيلة الرسمية للاضطرابات تصل إلى ٤١ قتيلاً و ١٥٠ جريحًا. وقد أدى رفض حلف بغداد إلى توحيد ناشطي الحركات السرِّية والأعيان الفلسطينيين وجمهور السكان الحضريين.

والفشل البريطاني ذريع. فالأردن لن ينضم إلى الحلف في حين أن الشرخ بين ضفتي نهر الأردن ظاهر للعيان. والحال أن الملكية الأردنية التي تفتقر إلى قاعدة شعبية، خلافًا للنظام الناصري، قد كشفت هشاشتها الكبيرة. وفي واشنطون، يتساءل دالاس وأيزنهاور عن العمى البريطاني الذي قاد، على الرغم من تحذيرات الأميركيين المعارضة، إلى الانخراط في مشروع كهذا. وهما يجزمان بأن البريطانيين، خلافًا لما يُقال عنهم، لا يفهمون شيئًا فيما يتعلق بالحقائق السياسية في الشرق الأوسط(١١١).

وهذه الأحداث تطغى على التحول الدبلوماسي الكبير المتمثل في موافقة الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥ على انضمام الأردن إلى

منظمة الأمم المتحدة. ولا يرد ذكر في القرار الذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء فيما عدا إسرائيل، التي امتنعت عن التصويت، لأي بند مُحَددٍ يتعلق بأراضي الأردن.

وتستغل مصر والعربية السعودية الوضع بشكل استعراضي إذ تعرضان تحمل أعباء المساعدة المالية للأردن والضرورية لبقاء المملكة. وهذا العرض، الذي من شأنه إنهاء الوجود البريطاني، يتمتع بشعبية ضخمة. والملك الشاب يدرك جيِّدًا ضعف موقفه. والانتخابات القادمة هي الخطر الأول. فالمعارضة واثقة من كسبها، ومن غير الوارد تزويرها دون المجازفة بنشوب ثورة. فيلجأ الملك، متذرعًا باحترامٍ مفاجئ للدستور، إلى إلغاء حل البرلمان ويحظر الاجتماعات العامة التي تعقدها المعارضة.

وهكذا ينشأ، اعتبارًا من ٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، اختبار جديد للقوة مع استئناف الاضطرابات. ويدور حديث عن خطر حدوث تدخل عسكري سعودي ثم عراقي. وفي النهاية، يتلقى عبد الناصر تعهدًا بأن الأردن لن ينضم إلى الحلف فيعمل على تهدئة الوضع بينما تقوم بريطانيا العظمى بتهديد العربية السعودية بتدخل عسكري. ولأول مرة، خلال أزمة يناير/ كانون الثاني، يسيطر الملك حسين على الوضع ويبرهن على استعداده للحسم واتخاذ القرار. وفي مستهل فبراير/ شباط ١٩٥٦، يبدو أن الحياة السياسية تستعيد طبيعتها مع تكوين حكومة تتمتع بأغلبية كبيرة في البرلمان.

إلاَّ أنه منذ عام ١٩٥٥، كانت الأزمة كامنة بين جلوب باشا والملك الشاب. فمن الناحية الظاهرية، كانت خلافاتهما تتعلق بمسألة نشر الجيش في الضفة الغربية (عداوة جلوب للدفاع الاستاتيكي عن خط الهدنة) وتعريب كوادره (رَفَضَ جلوب إجراء ترقيات مادام أن مستوى الكفاءات المطلوب غير متوافر) وربط الشرطة بوزارة الداخلية. أمَّا من حيث الجوهر، فقد كانت المسألة تتمثل في تحديد من هو السيد الحقيقي للمؤسسة الرئيسية [الجيش] في البلاد.

وبعد أزمة يناير/ كانون الثاني، نجد أن جلوب، المؤيد لسياسة الحزم، قد وصل به الأمر عمليًّا إلى حد المطالبة بقيام حكومة عسكرية، فالجيش في نظره هو الجهاز الوحيد الملتزم والكفء والنزيه في البلاد. غير أن الجنرال الإنجليزي، وهو

رمز شائخ للإمبريالية، إنما يُعَدُّ هدفًا لشتى الانتقادات من جانب الرأي العام الأردني والعربي.

ويتقارب الملك مع الضباط القوميين العرب الشبان الذين هم بسبيلهم إلى التجمع في حركة «ضباط أحرار». وسوف تنفجر الأزمة سريعًا من جراء الخوف من استئنافٍ للصدام الإسرائيلي – العربي مرتبطٍ باستئناف الأعمال الإسرائيلية، في الأول من مارس/ آذار، في المنطقة الإسرائيلية – السورية منزوعة السلاح. وقد قام جلوب، دون أن يخبر الملك بذلك، بالاتصال مباشرة بلندن لكي يسأل عن المسلك الذي يجب أن يعتمده الضباط الإنجليز في حالة نشوب حرب. ويقرر حسين استباق جلوب وإثبات أنه السيد. ففي الأول من مارس/ آذار، واعتمادًا على الضباط الأحرار، يقوم بعزل جلوب باشا الذي يجري نقله فورًا على طائرة متجهة إلى بريطانيا العظمى. ويلقى الضباط البريطانيون الرئيسيون المصير نفسه في الأسابيع التالية.

فيصبح الفيلق جيشًا وطنيًّا عربيًّا حقيقيًّا ويفوز الملك مرة واحدة بشعبية ضخمة. وطبيعي أن الصراع على السلطة بعيد عن أن يكون قد انتهى، لاسيما أن جانبًا كبيرًا من المعارضة يتمتع الآن بحرية التعبير.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥، كان إيدن قد قرر نقل ماكميلان، المستقل أكثر من اللازم من وجهة نظره، من وزارة الشئون الخارجية إلى وزارة المالية، وقام بتعيين سلوين لويد وزيرًا للخارجية. وهكذا فإن رئيس الوزراء قد أراد الاحتفاظ بالسيطرة على المجال الأثير لديه. وبما أن فرنسا وبريطانيا العظمى عضوان في حلف جنوب شرقي آسيا، المقرر عقد اجتماع له في كراتشي في ٥ مارس/ آذار ١٩٥٦، فإن وزيري خارجية البلدين لابد لهما من الذهاب إلى كراتشي مرورًا بالشرق الأوسط.

وفي مرور سلوين لويد بالقاهرة، عَقَدَ لقاءً مع المسئولين المصريين في الأول من مارس/ آذار[١١٢]. فتجري في هذا اللقاء مناقشة حلف بغداد والتسلح. وبحسب رواية الوزير البريطاني، فإن محاوريه يؤكدون أنهم لا يسعون إلى إزاحة البريطانيين عن الشرق الأوسط ويتعهدون بعدم مهاجمة إسرائيل. وفي مأدبة العشاء الرسمية، يعرض عبد الناصر المواقف المصرية بشأن التسوية السلمية،

خاصة ضرورة التنازل للعرب عن النقب. وبما يشكل عنصرًا جديدًا، يعبِّرُ له سيدُ مصر عن استغرابه عنف اللاَّجئين ضد أي فكرة تدعو إلى إعادة توطينهم [خارج فلسطين المحتلة]. وفي تلك اللحظة، يصل نبأ عزل جلوب باشا. فيهنئ عبد الناصرُ البريطانيَ على هذه المبادرة الموفقة التي اتخذتها بريطانيا العظمى والتي لا يمكن لها إلاَّ أن تشكل إسهامًا في تحسين العلاقات مع مصر. فيضطر سلوين لويد إلى أن يكظم غضبه. وفي اليوم التالي، في البحرين، يضطر إلى مواجهة حشد من المتظاهرين الذين يرجمون موكبه بالحجارة.

وفي لندن، تؤدي هذه الهزيمة الجديدة إلى زيادة حكومة إيدن ضعفًا على ضعف. ويبدو رئيس الوزراء مرتبكًا تمامًا. فالأميركيون يرفضون الانضمام إلى حلف بغداد والخيارات المطروحة، كوقف الانسحاب من قاعدة السويس أو القطيعة السافرة مع الأردن، تبدو أكثر إضرارًا بكثير. ويبدو عبدُ الناصر في النهاية بوصفه العدو، بوصفه موسوليني جديدًا يجب القضاء عليه.

من جاما إلى أوميجا

في أواخر فبراير/ شباط، كان قد اتُّخذ القرار بإعادة إرسال أندرسون إلى الشرق الأوسط. والمناخ العام أقل مؤاتاة بكثير مما كان عليه في شهر يناير/ كانون الثاني. فالمناقشات العلنية حول القيام، عند الاقتضاء، بإرسال قوات غربية إلى المنطقة لتطبيق التصريح الثلاثي، في حالة الضرورة، قد جرى تفسيرها على أنها عودة إلى الممارسات القديمة للإمبريالية التي يتمثل أسلوبها في «دبلوماسية البوراج الحربية» وقد شاركت مصر في التشديد على هذا التفسير. ويعلن عبدُ الناصر أنه لا يزال مهتمًّا بمهمة أندرسون[١١٣]، وإن لم يكن مهتمًّا بتنفيذها السريع. فاللحظة لا تبدو له مناسبة. والأولوية تتمثل في توفير مناخ مؤات. ويجب الاكتفاء الآن بعقد محادثات سرِّية. فالعراق يصب الزيت على النار: فلدى كل بادرة اعتدال من جانب مصر، تَشْهِّرُ بغدادُ بالخيانة وتتهم عبد الناصر بالتضحية بالمصالح العربية لمجرد الرغبة في الحصول من الدول الإمبريالية على المال اللازم لبناء السد العالي[١١٤].

وعلى الجانب الإسرائيلي، جرى التعبير بوضوح عن استحالة التخلي عن أراض[١١٥]. وقد شدَّد بن جوريون على أن الشبيبة الإسرائيلية سوف تقاتل حتى الموت تصديًا لذلك. ويبذل المسئولون مسعىً نهائيًا للحصول على أسلحة من الأميركيين، موضحين أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتجنب اللجوء إلى الحرب. وأيزنهاور مستعد لإبداء لفتة رمزية، لكن دالاس يردُّ بأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الفشل الفوري لمهمة أندرسون.

وفي الساحة، نجد أن حادثًا غامضًا، في ليلة ٣ – ٤ مارس/ آذار، يقود إلى مفاقمة التوتر في قطاع بحيرة طبرية. إذ يبدو أن زورقًا تابعًا للشرطة الإسرائيلية ويعمل بمحرك قد جنح إلى الضفة الشرقية وأنه أعقب ذلك تبادل لإطلاق النار في داخل الأراضي السورية. وقد لقيَ شرطيان إسرائيليان مصرعهما بينما تم أسر اثنين آخرين. وفي حين يطالب الإسرائيليون بعودة الأسيرين، يجري إسقاط طائرة إسرائيلية في يوم ٦ (فوق الأراضي الإسرائيلية، بحسب رواية البعض، وفوق الأراضي السورية، بحسب رواية البعض الآخر). ويحشد كل من الطرفين قواته، بينما يكثف المراقبون محاولات الوساطة. وتوجه الدول الغربية العظمى إلى المعسكرين طلبات ملحة بضبط النفس.

وعلى الجانب الأردني، قامت مجموعة من المتسللين، القادمين من مخيم للاَّجئين، بقتل اثنين من المزارعين الإسرائيليين في ليلة ١٧ – ١٨ يناير/ كانون الثاني. وقد ألقى الفيلقُ العربي القبض على الجناة وقام باحتجازهم إلى أجل «غير مسمى»، وهو ما سمح لشاريت بالتوصل إلى تعليق الغارة الانتقامية المقرَّرة. إلاَّ أنه، في ليلة ٤ – ٥ مارس/ آذار ١٩٥٦، يشن ٤ من المظليين الإسرائيليين السابقين غارتهم الخاصة، فيقتلون ٥ من البدو بدمٍ بارد. وهم يريدون الثأر من مصرع اثنين من أقاربهم قتلوا في نزهة غير مشروعة في الأراضي الأردنية. وتلقي الشرطة الإسرائيلية القبض عليهم ويتحدث بن جوريون عن محاكمة علنية. وسرعان ما يظهر أن آرئيل شارون كان قد قدَّم الأسلحة والمدد لهذه المغامرة وأن رجاله قد رافقوا المغامرين حتى خط الهدنة. فيصبح من غير الوارد التفكير في إجراء محاكمة لابد لها من أن تكشف تصرفات وحدة شارون. وسرعان ما يجري الإفراج عن الرجال الأربعة ويعاد ضم أحدهم إلى الجيش[١١٦].

ويلتقي أندرسون، سرًا كالعادة، بعبد الناصر ومستشاريه في ليلة ٤ – ٥ مارس/ آذار[١١٧]. ومطلب الأميركيين الملح هو الحصول من السوريين ومن جامعة الدول العربية على الموافقة على خطة جونستون (وهو ما من شأنه إنهاء خطر نشوب حرب نابع من هذا الملف). فيوضح المصريُ أنه لا يريد المجازفة بفقدان شعبيته لدى السوريين والأردنيين بالمضي في هذا الاتجاه. والمسألة الحقيقية في رأيه هي مسألة حلف بغداد. ولا يثق عبدُ الناصر بالمرة بالنوايا البريطانية. وكما يلاحظ ذلك أندرسون، فإن رئيس الوزراء المصري إنما يبدو، في جميع لقاءاته معه، مؤرقًا بهذا الموضوع. ويبدو أن تسوية النزاع الإسرائيلي – العربي إنما تتوقف على نتيجة الصراع على النفوذ في سوريا بين عبد الناصر ونوري السعيد.

ويطالب الأميركيون بلفتة واضحة من جانب مصر، كفتح قناة اتصال مباشر مع الإسرائيليين. لكن عبد الناصر لا يقدم أي تعهد في هذا الاتجاه.

وقد جرى الاجتماع الثاني في ٦ مارس/ آذار قبل المغرب. فيبدو عبدُ الناصر صادمًا إذ يتهم الغربيين بالانحياز إلى دولة إسرائيل وبأنهم واقعون تحت النفوذ الصهيوني. وهو يعترض على اللقاء بمبعوث إسرائيلي. ثم يعيد التأكيد على أن مصر لن تبادر بشن الحرب وسوف تتمسك باتخاذ موقف دفاعي. وهو مستعد للنقاش، وإن كان مع الأميركيين وحدهم، حول مسألة النقب ومسألة اللاَّجئين. كما أنه لن يقدم إلى الدول العربية الأخرى مبادرة من طرفه. وهو يرى أن أفضل ما يمكن عمله هو أن يتم تقديم اقتراح بمشروع للتسوية، من الخارج، من جانب الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، أو دولة أخرى. وعندما يحدث ذلك، سيكون بوسع مصر تقديم تأييدها.

وخيبة أمل أندرسون كاملة. فعبد الناصر يتهرب من الدور الذي كان الرجل يتوقع منه القيام به على وجه التحديد، أي تحركه في اتجاه العالم العربي. وهذا يشمل الرهانات المباشرة (خطة جونستون، تعزيز هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة) كما يشمل التسوية الشاملة على حدٍّ سواء. وهو يبدي اهتمامًا جديدًا بموقف اللاَّجئين ومعارضتهم لأيِ تخلٍ عن العودة. وتحليلات السفارة الأميركية في القاهرة تتلاقى مع تحليلاته في هذا الاتجاه: لقد أصبح اللاَّجئون الفلسطينيون عاملا رئيسيًا في تحديد مستقبل سوريا والأردن.

وفي ٩ مارس/ آذار، يجتمع أندرسون بشاريت وبن جوريون[١١٨]. وهو يلخص لهما بشكل متفائل مضمون محادثاته في القاهرة. فيعلن الإسرائيليان شكهما في نوايا مصر السلمية: فمصر لا تسعى إلاَّ إلى كسب الوقت استعدادًا لشن حرب.

وفي يوم ١٢، يقدم أندرسون تقريرًا مباشرًا عن مهمته إلى أيزنهاور. والاستنتاج هو أن مصر وإسرائيل لا تسعيان إلى الحرب، لكن الوضع من التفاقم بحيث إن الحرب قد تقع في أي لحظة. ويستنتج أيزنهاور، بصفاء ذهني ملحوظ، في دفتر يومياته، أن عبد الناصر يعتمد أكثر من اللازم على الرأي العام المصري والعربي بحيث لا يمكنه أن يتخذ في العلن موقفًا معتدلاً حيال إسرائيل، كما يستنتج أن الإسرائيليين لن يتنازلوا عن شيء فيما يتعلق بالأراضي وأن رغبتهم في الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، وهي أسلحة متوفرة في بلدان أخرى بأسعار أرخص، إنما ترجع قبل كل شيء إلى رغبتهم في الحصول على ضمانة سياسية أميركية. والاقتصاد الأوروبي يعتمد اعتمادًا وثيقًا على البترول العربي ولا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل انهيار هذا الاقتصاد. وإسرائيل أمة صغيرة محاطة بالأعداء، لكنها تحتل مكانة جد قوية في قلوب الغربيين بسبب المكابدات التي عانت منها على مدار خمس وعشرين قرنًا. وهو يرى أنه بما أننا موجودون في حالة مأزق، فإن أفضل ما يمكن عمله هو السعي إلى عزل مصر بوضع ليبيا والعربية السعودية في مواجهتها وذلك لإيقافها على خطر ارتباطها بالاتحاد السوفييتي.

وفي ١٤ مارس/ آذار، نجد أن الوزير الفرنسي للشئون الخارجية، القادم من كراتشي، إنما يزور بدوره عبد الناصر. وبعد استعراض عام للوضع الدولي، تنصب المناقشة على الجزائر. وبحسب البيان الرسمي الفرنسي الصادر في اليوم نفسه، فإن:

الحكومة الفرنسية الجديدة عازمة على الاتجاه إلى تشاور نزيه مع الشعب الجزائري، الذي سيقرر مستقبله بكل حرية. ونحن على قناعة بأنه سوف يقرر طواعيةً الحفاظ على اتحاده مع فرنسا، في ظل نظام تجب إقامته. وكل ما نطالب به هو أن لا يقوم تدخل خارجي بتسميم العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين.

وقد أَكَّدَ ليَ الرئيسُ عبد الناصر أنه لا تخامره أية نية في معارضة أماني أغلبية الجزائريين وأنه يتمنى مخلصًا انتهاء النزاعِ المسلَّح. وقد صَرَّحَ ليَ بأنه ليس صحيحًا أنه كان

يجري تدريب فدائيين على الأرض المصرية تمهيدًا لذهابهم إلى الجزائر للقتال وأنه لن يؤيد استمرار الكفاح بالسلاح إذا ما عرضت فرنسا حلاً سلميًا للنزاع وإذا ما قبلت أغلبية الجزائريين مثل هذا الحل(١١٩).

ويبدو عبدُ الناصر مستعدًّا لأن يستقبل في القاهرة لقاءات بين مبعوثين فرنسيين وممثلين لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وفيما يتعلق بالملف الإسرائيلي، يكرر ما قاله لمحاوريه البريطانيين والأميركيين في الأيام السابقة. وبحسب برقية من بينو مؤرَّخة في ٢٠ مارس/ آذار إلى السفيرين الفرنسيين في لندن وواشنطون(١٢٠)، فإن:

الكولونيل عبد الناصر لم يعط، في أي لحظة، الانطباع بأنه يريد حربًا مع إسرائيل. على العكس، لقد أكد، وبكل أمارات الإخلاص، تأكيدًا شديد الوضوح، أنه على الرغم من اضطراره إلى اتخاذ بعض الاحتياطات تحسُّبًا لمآل كهذا، فإنه عازم بالفعل على أن لا يبادر في أي ظرف بشن هجوم وقد صَرَّحَ لي بنقل هذا الكلام دون إعلانه. كما شدَّد على رغبته في أن يتمكن من الانكباب بالكامل قدر الإمكان على تنفيذ برنامج اقتصادي واسع يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب المصري.

لكن بينو سوف يزعم، في مذكراته التي نشرت بعد ذلك بعشرين سنة، أن عبد الناصر قد أعرب بجنون عن عزمه على القضاء على إسرائيل(١٢١) ...

والحاصل أن نتائج لقاء أيزنهاور – أندرسون في ١٢ مارس/ آذار قد نُقلت إلى البيروقراطية التي تنكبُّ في التوِّ والحال على العمل على استخلاص الاستنتاجات منها. وفي ١٤ مارس/ آذار، تقترح إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية خطة عمل جديدة(١٢٢). فهي ترى أن مصر عبد الناصر إنما تُعَدُّ الآن عقبة في وجه جميع المشروعات الغربية، أكانت مشروعات الدفاع ضد الاتحاد السوفييتي أم مشروعات التسوية السلمية مع إسرائيل. ولا يجب السعي إلى مواجهة الرجل علنًا، إذ أنه لن يكون من شأن تصديه للولايات المتحدة إلاَّ أن يعزز شعبيته في العالم العربي، وإنما يجب بالأحرى العمل بذرائع مختلفة على تعطيل طلبات المساعدة والتصدي للنفوذ المصري في السودان وسوريا. ودون إعلان القطيعة معه، يجب نقل رسالة الاستياء الأميركي إليه.

وفي الأيام هذه نفسها، يرسل البريطانيون سلسلة بأكملها من الرسائل يجعل مضمونها من عبد الناصر العدو رقم ١، فأطماعه لن تتحقق إلاّ بالإطاحة بالملكيات العربية و، بوجه أعم، بالنظم المؤازرة للغرب. وهي تذهب إلى وجوب عزل مصر وإن كان دون الظهور بمظهر حلفاء لإسرائيل ودون السماح للدولة العبرية بالانخراط في حرب وقائية ضد مصر.

وبشكل أكثر سرِّية[١٢٣]، تخطر الاستخبارات البريطانية نظيرتها الأميركية بالتحضير لانقلاب في سوريا يهدف إلى الإطاحة بالحكومة الائتلافية ذات الاتجاه المؤيد لعبد الناصر. وتدار المسألة بشكل مباشر من جانب الاستخبارات العراقية في ارتباط بالأتراك والبريطانيين. وقد جمعت ائتلافًا متنافرًا يتألف من الحزب القومي السوري المحظور الآن في سوريا وأنصار الحناوي والشيشكلي السابقين وقوى اليمين المعادية للنزعة التقدمية الجذرية العربية. وفيما بعد سيجري الاهتمام بعبد الناصر. وفوستر دالاس غير مقتنع بمآثر هذا المشروع لكن أخاه ألَن مؤيد له. ويبدو أن الاستخبارات البريطانية تخطر من جهتها نظيرتها الإسرائيلية كي لا تدخل إسرائيل في المسألة (مسألة الهلال الخصيب كالعادة).

وفي ٢٨ مارس/ آذار ١٩٥٦[١٢٤]، نجد أن خطة العمل الأميركية الجديدة، والتي سوف تأخذ اسم أوميجا الشفري لتوضيح جانبها النهائي والحاسم، إنما يجري اعتمادها من جانب أيزنهاور بعد التشاور مع مختلف المؤسسات المعنية. وتهدف الخطة إلى وقف مختلف المساعدات المقدَّمة إلى مصر وذلك دون قول ذلك علنًا. وبالتعاون مع البريطانيين، سوف يجري الضغط على السودان لاختزال النفوذ المصري فيه ولطرح مسألة توزيع مياه النيل بإشراك إثيوبيا أيضًا في الموضوع. ثم إن الولايات المتحدة، دون أن تنضم إلى حلف بغداد، سوف تزيد من مساعداتها للدول الأعضاء فيه. كما تنص الخطة على وجوب التصدي للنفوذ المصري في شتى أرجاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، يجب العمل على تخفيف حدة التوترات بين إسرائيل والبلدان العربية، وذلك سعيًا إلى تجنب نشوب حرب. ويضيف أيزنهاور إلى ذلك لمسته الشخصية إذ يقترح جعل الملك سعود المنافسَ الرئيسي لعبد الناصر في العالم العربي باللعب على دوره كزعيم ديني. وهكذا فإن ورقة الإسلام السياسي سوف يجري استخدامها للتصدي لخطر النزعة التقدمية العربية. وفي هذا الاتجاه،

سوف يتعين على البريطانيين تقديم تنازلات في ملف البوريمي للتمكن من التقارب مع العربية السعودية.

وفي مستهل شهر أبريل/ نيسان، يبدأ تطبيق الخطة أوميجا عبر إنشاء فريق تنسيق مشترك بين الوزارات يرأسه فرانسيز راسل، هو فريق التخطيط بشأن الشرق الأوسط، *Middle East Planning Group*. وبشكلٍ موازٍ، يتمسك أيزنهاور بسياسة حازمة حيال الطلبات الإسرائيلية، وذلك على الرغم من التحركات التي تقوم بها جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل بالارتباط مع سفارة إسرائيل. وكما يوضح الرئيسُ ذلك لفوستر دالاس في ٦ أبريل/ نيسان، فإنه لن يسمح لنفسه بأن تؤثر عليه الاعتبارات «المحلية»، حتى وإن أدى ذلك إلى مجازفته بتهديد إعادة انتخابه في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ؛ فالشيء المهم بالنسبة له هو ما يعتبره الشيء الأفضل بالنسبة للبلاد[١٢٥].

وفي هذا الاتجاه، يستقبل فوستر دالاس ممثلي الكونجرس[١٢٦]، ومن بينهم ليندون ب. جونسون، زعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ، لكي يوضح لهم أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط قائمة على مصلحتين رئيسيتين، صون دولة إسرائيل والحفاظ على علاقات صداقة مع العرب لضمان وصول الإمدادات من البترول إلى أوروبا ؛ فإذا ما أُغلقت قناة السويس وتعرضت أنابيب البترول للتخريب، فإن الاقتصاد الأوروبي برمته سوف يكون في خطر وسوف تنهار الماليات البريطانية. وقد فشلت محاولة التوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي – العربي والشاغل المباشر الرئيسي هو تجنب نشوب حرب. وهو يقول إن الإسرائيليين يظنون أن الوقت يلعب في غير صالحهم ويفكر بعضهم في توسع ترابي جديد. وإذا ما قدمت الولايات المتحدة أسلحة لإسرائيل، فإنها سوف تساعد بذلك على تشجيع سباق التسلح وسوف يردُّ العرب بوقف إمدادات البترول. فنكون بذلك قد أنقذنا إسرائيل بينما أضعنا أوروبا. كما لا يجب التماهي علانيةً مع السياسة البريطانية وحلف بغداد، فهذا ينطوي على خطر التورط أكثر من اللازم في الخلافات العربية – العربية. والسياسة الممكنة الوحيدة هي منع الحرب عبر تحركٍ منفرد من جانب الولايات المتحدة أو بالتعاون مع حلفائها، وكذلك عبر المساندة العلنية لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة. وكل شيء مرهون بالقدرة على

تحديد من الذي سيكون المعتدي وعلى التصدي له. وردًا على سؤال من جانب أحد أعضاء مجلس الشيوخ، يوضح وزيرُ الخارجية أن هذا ينطبق أيضًا على إسرائيل، وإلاَّ فإن مجمل نظام صون القانون والنظام في العالم سوف ينهار[١٢٧].

ولا يثق عبدُ الناصر بالنوايا الأميركية. ففي الأول من أبريل/ نيسان[١٢٨]، وعبر القناة المعتادة، أي وكالة الاستخبارات المركزية بالتأكيد، يُعرب عن قلقه من ظهور مشروع أنجلو – أميركي يهدف إلى القضاء عليه، هو ونظامه. وهو يشير إلى وجود سوء تفاهم ؛ فهو لم ينو القضاء على مهمة أندرسون. وهو يرى في العداوة العنيفة التي تبديها ضده الصحافة الغربية، خاصة البريطانية، خطة منسَّقة لإرهابه. فيجري تكليف بايرود بالرد عليه بأنهم ينتظرون منه قدرًا من «التجاوب المتبادل» في الأخذ والعطاء. وانتظارًا لتغير في موقف الزعيم المصري، سوف يجري الحفاظ على علاقات الصداقة منه، إلاَّ أنه سيجري الكف عن طلب تعاونه في شئون المنطقة.

وفي المحادثات المتعلقة بتمويل بناء السد العالي، يحافظ الأنجلو- أميركيون على سياستهم المماطلة، مع الإيحاء بأن المشروع لا يزال مدرجًا في جدول أعمالهم.

وهكذا نجد أن الخطة أوميجا ومقاومة العدوان تميزان سياق ما جرى الاتفاق على تسميته بأزمة السويس، وذلك قبل عدة شهور من نشوب هذه الأزمة.

الهوامش

(١) هنري لورنس، **مسألة فلسطين**، المجلد الأول، **اختراع الأرض المقدّسة**، الكتاب الأول، ص٢١٢.

(٢) على سبيل المثال، اعتبارًا من عام ١٩٦٦، تُعَدُّ الذخائر الأرشيفية الفرنسية بالكيه دورسيه، والتي تتميز بثراء بالغ الضخامة، غير متاحة للباحثين في جانبها الأعظم.

تمهيد
الشرق الأدنى في عام ١٩٤٧

(1) In Hannah Arendt, *Auschwitz et Jérusalem*, Paris Presses Pocket, Agora, 1991, p. 177.

(٢) كان الاستثناء الوحيد هو إنشاء جمهورية ألمانيا الديموقراطية اللاحق، لكن إعادة توحيد ألمانيا كانت قد حُدِّدت في التوّ والحال على أنها الهدف الذي لابد من تحقيقه يومًا ما.

(٣) من الطبيعي أن الحربين العالميتين قد مسّتا الفضاءات غير الأوروبية: كساحة للقتال على الأقل. أمّا التوسع الياباني فهو ظاهرة أكثر تعقيدًا، وذلك لأنه كان في آن واحد صنوًا وردَّ فعلٍ على التوسع الأوروبي والأميركي في آسيا وفي المحيط الهادئ.

(4) Ouvrage fondamental sur la question, Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951*, Clarendon Press, Oxford, 1984.

(5) 1 H. Rahman, *A British Defence Problem in the Middle East, The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations*, Reading, Ithaca Press, 1994.

(٦) كان قد تشكل من بقايا قوات التمرد العربي في ١٩١٦ – ١٩٢٠. أمّا بالعربية، فهو يحمل بكل بساطة اسم «الجيش العربي».

(٧) لن تُقَدَّم هذا الاعتراف إلا في عام ١٩٤٩. وهذا الانعدام للاعتراف الدولي يفسر دوام اسم شرق الأردن في الاستخدام الشائع آنذاك.

(8) Très abondante littérature sur ce sujet. La synthèse de référence est Michael J. Cohen, *Truman and Israel*, University of California Press, 1990.

(9) Office of Near Eastern and African Affairs.

(10) Voir la grande biographie de David McCullough, *Truman*, Simon and Schusters, New-York, 1992

(11) Synthèse en français sur ce sujet, Laurent Rucker, *Staline, Israël et les Juifs*, Paris, PUF, 2001.

(12) Voir Taline Ter Minassian, *Colporteurs du Komintern, L'Union soviétique et les minorités du Moyen-Orient*, Paris, Presses de Sciences-Po, 1997.

(١٣) اتخذت الحركات «البروليتارية» الأولى أشكالاً «شعبوية» وقد تم استيعابها إلى حدٍّ بعيد من جانب القوميين الذين استعادوا شعار النضال ضد الإمبريالية، وإن كان ضمن إطار التحرر القومي.

(١٤) حاول البريطانيون بالفعل القيام بعمل دعائي لصالح قضية الديموقراطيات، غير أن مجرد وجودهم في المنطقة قد أفرغ من المعنى هذا النوع من المحاولات التي لم يكن من شأنها في أفضل الحالات إلاَّ أن ترتد ضدهم.

(١٥) خاض سلطان الأطرش التمرد الدرزي في عام ١٩٢٦ ضد الفرنسيين، وهو حركة أصبحت عامة فيما بعد وتحولت إلى ثورة سورية. ومن ثم فقد كان الرجل بطلاً وطنيًّا، إلاَّ أنه منذ عودته من المنفى في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين اهتم أساسًا بالحفاظ على سلطته وسلطة مجموعته العائلية على مجمل طائفته.

(16) Par convention tirée de l'écriture arabe, l'article al- prend la majuscule quand il s'agit du groupe familial et la minuscule quand il est en surnom.

(١٧) كانت الحرب السعودية الأخيرة هي الحرب التي خيضت ضد اليمن في عام ١٩٣٤.

(١٨) حول السياسة الأردنية، انظر **الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين**، المجلد الثالث، **سوريا الكبرى والاتحاد العربي**، عمان، ١٩٩٤.

(19) *Cahiers de l'Orient contemporain*, IX-X, p. 51.

(20) Ce dernier a laissé ses mémoires, Sir Alec Kirkbride, *From the Wings Amman Memoirs 1947-1951*, Londres, Frank Cass, 1976.

(21) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XI-XII, p. 202.

(٢٢) حول مؤتمر عاليه وأعقابه، انظر دروزه، **مذكرات**، المجلد الخامس، ص ص ٦٠٢ – ٦١٩، عارف العارف، **النكبة**، صيدا – بيروت، ١٩٥٦، المجلد الأول، ص ص ١٤ – ١٧.

(٢٣) **مذكرات الحاج أمين الحسيني**، ص ٣٤٤. هذا الرقم يبدو مُبَالغا فيه.

(24)Uri Milstein, *History of Israel's War of Independence*, University Press of america, Inc. 1997, I, pp. 331-335.

(٢٥) بشكل أدق، سوف يتشكل المابام في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨ عبر اندماج حركتين تنتميان إلى اليسار الماركسي.

(26)Sur ces mouvements, Joseph Heller, *The Stern gang, Ideology, Politics and Terror 1940-1949*, Londres, Frank Cass, 1995 et J. Bowyer Bell, *Terror Out of Zion, The fight for Israeli Independence*, Londres, transaction Publishers, 1996.

(27)Excellente mise au point sur ce sujet dans Joseph Heller, *The Birth of Israel, 1945-1949, Ben Gurion and his Critics*, University Press of Florida, 2003, pp. 73-110.

(28)Uri Milstein, *History of Israel's War of Independence*, University Press of America, Inc, 1997, II, p. 12 et suivantes.

الفصل الأول
الحرب بين الجماعتين السكانيتين في فلسطين

(1) In *Opera Minora*, Paris, PUF, 1969, T. III, pp. 461-462

(2) Série de bilans dans MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 73 7.

(3) Haim Levenberg, *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine*, Londres, Frank Cass, 1993, p. 180.

(٤) بهجت أبو غربيه، في خضم النضال العربي الفلسطيني، مذكرات المناضل بهجت أبو غربيه، مؤسسة للدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥٧.

(٥) . كما تشير إلى ذلك التقارير التي استشهد بها Milstein, II, pp. 34-45

(٦) الشاهد على ذلك هو نيوفيل، قنصل فرنسا، télégramme du 2 décembre 1947, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 73 7. وبحسب أبو غربيه (ص١٥٤)، فإن أي جماعة عربية منظّمة لم تشارك في هذا العمل الذي لا يمكن أن يكون غير نتاج لمؤامرة يهودية أو بريطانية. وعارف العارف يتهم البريطانيين مباشرة (المجلد الأول، ص ٣٢).

(7) Saint Antony's College, Middle East Library, Private Papers, High commissioner to Secretary of State.

(8) « They were never more than passengers in the boat. »

(9) Milstein, II, p. 51.

(10)*Cahiers de l'Orient contemporain*, XI-XII, 3 eme et 4 eme trimestres 1947, p.199.

(11)Saint Antony's College, Middle East Library, Private Papers, High commissioner to Secretary of State.

(12)« The fact is that Jewish attacks on Arabs and Arab property have been scarcely less numerous and serious than attacks on Jews and Jewish property. »

(13)13-14 décembre, télégramme de Neuville. MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 73 7.

(١٤) الحصيلة الرسمية في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول قوامها ٣١٦ قتيلاً، بينهم ١٢٥ يهـــوديًا و١٦٢ عربيًا و١١ بريطانيًا و٧٤٤ جريحًا (٢٨٨ يهوديًا و٣٨٢ عربيًا و٥٠ بريطانيًا). ومن المؤكد أن عدد الضحايا العرب أكثر من ذلك، لأن العائلات لا تعلن خسائرها. 28 décembre, Neuville à Paris, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 73 7.

(15)22 décembre 1947, Saint Antony's College Cunningham papers, Weekly Intelligence Appreciation.

(16)Milstein, II, 93-98.

(17)Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, Cambridge University Press, 2004, pp. 101-102.

(18)Saint Antony's College, Middle East Library, Private Papers, High commissioner to Secretary of State.

(١٩) عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ٣٣ –٣٨.

«Notes on Proceedings of the Meeting of the Arab Premiers in Cairo», *Israel: Boundary Disputes with Arab Neighbours*, 1946-1964. Archive Edition, Londres, 1995

(20)31 décembre 1947, *Possibility of Transjordan plans to seize part of Palestine*, Archive Edition, Londres, 1995.

(21)Shlaim, *Collusion*..., pp. 130-132.

(22)Milstein, II, p. 139: « They've killed and murdered us, and we stand idly by in the face of agression. Who would demand that of us? I'm confident that a just verdict would not go against us. We shall defend ourselves, and so I'm clear, not just when they attack us. And if dozens of Arabs are killed, that is exactly what we want ».

(٢٣) وهكذا فإن آرئيل شارون الشاب يقود عملية انتقامية ضد سائقي السيارات العرب نحو ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ويتقل ستة عرب على الأقل، Benny Morris, The *Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*,.., p. 72.

(24)3 janvier 1948, Saint Antony's College, Middle East Library, Private Papers, High commissioner to Secretary of State.

(٢٥) عارف العارف، المجلد الأول، ص ٧٣.

(26)*Les enfants de Béthanie, l'histoire d'une famille palestinienne*, Paris, Grasset, 1990, pp. 132-133.

(٢٧) مذكرات السياسي السوري أكرم الحوراني الذي قاتل في صفوف هذا الجيش تقدم معلومات ثمينة عن الفترة الممتدة من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧ إلى أبريل/ نيسان ١٩٤٨، مذكرات أكرم الحوراني، القاهرة، مدبولي، ٢٠٠٠، المجلد الأول، ص ص ٦٩٥-٧٤٢.

(28)Dépêche de Neuville, le 6 janvier 1948, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 73 7. الاعتقاد بوجود جنود ألمان يرجع أيضًا إلى وجود مقاتلين بوسنويين مسلمين في صفوف جيش الإنقاذ، من الأرجح أنهم قد خدموا في صفوف الجيش الألماني وامتنعوا بالطبع عن العودة إلى يوغوسلافيا حيث لا مفر هناك من إعدامهم فورًا. وقد كان الحاج أمين على اتصال بهم خلال الحرب. ومع ذلك فإن عارف العارف يشير إلى وجود ١٤ جنديًا ألمانيًا في صفوف جيش الإنقاذ في يافا في فبراير/ شباط ١٩٤٨، جرى استخدامهم في تحضير القنابل المتفجرة أساسًا (المجلد الأول، ص ٢٣٩) كما يشير إلى وجود ٩ ألمان في غزة (المجلد الثاني، ص٣٩٠) استخدمتهم الهيئة العربية العليا. وبحسب علمي، فهاتان هما الحالتان المؤكدتان الوحيدتان لانخراط ألمانٍ في القتال في فلسطين.

(29)« it was quite impossible for us to arrange co-operation with people who were in fact murderers of innocent people, and whose acts were an offence to civilisation. If the Haganah had confined themselves to pure self defence no doubt more could have been done. » 7 janvier 1948, Saint Antony's College, Middle East Library, Private Papers, High commissioner to Secretary of State.

(30)10 janvier 1948, Weekly intelligence appreciation, Saint Antony's...

(31)12 janvier 1948. High commissioner to Secretary of State, Saint Antony's...

(32)21 janvier 1948. Palestine commission, UNISPAL (système d'information de l'ONU sur la Palestine) http://domino.un.org/UNISPAL.NSF.

(٣٣) بتاريخ ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨.

(34)« Elements on each side are thus engaged in attacking or in taking reprisals indistinguishable from attacks ».

(35)Le 22 janvier, Palestine commission, UNISPAL.

(36)29 janvier 1948, Palestine commission, UNISPAL.

(37)30 janvier 1948, MAE, NUOI, 211, La Tournelle, New-York, De la part de M. Vantie.

(38)Sur cette première phase de l'affaire du Gush Etzion, Milsten, II, pp.321-357.

(39)Milstein, *History of Israel's War of Independence*, III, *the First invasion*, University Press of America, 1998, pp. 1-40.

(40)24 janvier 1948, Weekly intelligence appreciation, Saint Antony's... « there is a steady exodus of those who can afford to leave the country. »

(41)Sur ces attentats juifs et arabes, Milstein, III, pp. 84-121, les télégrammes et dépêches de Neuville, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 66.

(42)Voir le Weekly report du 23 février 1948, Saint Antony's...

(43)9 mars, le Haut-Commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's...

(44)« He said he knew none of the Palestine Arabs wanted to fight and that if it were not for outside influences they would not do so. On this point he is clearly in fool paradise. »

(45)Sur ce sujet, voir les mémoires du responsable sioniste de l'administration de la ville, Dov Joseph, *The Faithful City, The Siege of Jerusalem, 1948*, The Hogarth Press, Londres, 1962.

(٤٦) عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ٩٢ – ٩٣.

(٤٧) كان الأخرون إمّا في نيويورك لمتابعة مناقشات منظمة الأمم المتحدة أو في المنفى حول الحاج أمين.

(48)Unispal.

(٤٩) تستخدم مصر والأردن والعراق أسلحة بريطانية المنشأ وتستخدم سوريا ولبنان أسلحة فرنسية المنشأ.

(50)Note pour le Ministre du 16 février 1948, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, PAL 72.

(51)Foreign Relations of United States (FRUS), 1948, V, p. 543.

(52)*FRUS, 1948*, V, p. 545-554.

(53)*FRUS, 1948*, V, pp. 556-562.

(54)« he repeated that, having·kept in close touch with Mr. Lovett and General Marshall and seeing the picture as they do, he felt he could go along with what the Department might recommend. » 4 février 1948, Mémorandum de l'ambassadeur en Irak Wadsworth sur son entretien avec le président, *FRUS, 1948*, V, pp.592-595. لقد أعرب عن تفضيله لخطة موريسون–جريدي في هذا النص بالتحديد

(55)11 février 1948, memorandum by the Policy Planning Staff, *FRUS, 1948,* V, pp.619-625.

(56)*FRUS, 1948*, V, p.633.

(57)« The Jews have accepted these painful and far-reaching sacrifices on condition that in the reduced area, their political independence would be recognized, and that they would be able in that territory to work out their salvation as a free nation » 22 février 1948, Shertok au secrétaire d'Etat Lovett. *FRUS, 1948*, V, pp. 645-648.

(58)*FRUS, 1948*, V, pp. 651-654.

(59)« What this means is this : The Security Council, under the charter, can take action to prevent aggression against Palestine from outside. The Security Council, by these same powers, can take action to prevent a threat to international peace and security from inside Palestine. But this action must be directed solely to the maintenance of international peace. The Security Council's action, in other words, is directed to keeping the peace and not to enforcing partition ».

(60)23 février, MAE, NUOI, 211, Bidault à New-York

(61)27 février 1948, MAE, NUOI, 210, Bulletin de l'Agence juive du 12 mars.

(62)5 mars 1948, MAE, NUOI, 211.

(63)*Cahiers de l'Orient contemporain*, XIII 1er trimestre 1948, p.20.

(64)MAE, NUOI, 211, Parodi, New-York.

(65)*FRUS, 1948*, V, pp. 736-737.

(66)Débat intégral dans UNISPAL.

(٦٧) لا يوجد إلى ذلك الحين مستشار للأمن القومي، ويقوم المستشار الخاص بالفعل بأداء جانب من مهامه لكنه يلعب أيضًا دورًا في السياسة الداخلية والاستراتيجية الانتخابية، voir les mémoires de Clark Clifford rédigé en collaboration avec Richard Holbrooke, *Counsel to the President, A Memoir*, New York, Random House, 1991.

(68)*FRUS, 1948*, V, pp. 690-696.

(69)« The United States appears in the ridiculous role of trembling before threats of a few nomadic desert tribes ».

(70)Bruce J. Evenson, « Truman, Palestine and the cold war", *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, 1992, n°1, pp. 120-156.

(٧١) حول المفاوضات، انظر Sur la négociation, Daniel Silverfarb, *The Twilight of British Ascendancy in the Middle East, A Case Study of Iraq, 1941-1950*, New York St Martin Press, 1994, pp. 125-155. وعبد الرازق الحسيني، **تاريخ الوزارات العراقية**، المجلد السابع، ص ص ٢١١ – ٢٨١.

(٧٢) فيما بعد، سوف يوضح المدافعون العراقيون عن المعاهدة أنه لو كان قد جرى توقيعها لتوافرت للعراق الإمكانات العسكرية لمحاربة إسرائيل بعد ١٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٨ وأن الوثبة قد نظَّمها اليهود العراقيون لإضعاف البلاد ... عبد الرازق الحسني، ص ٢٨١.

(٧٣) عارف العارف، **النكبة**، المجلد الأول، ص ص ٤٩ –٥٠.

(74)Haim Levenberg, « Abdallah and Cunningham : Palestine 1945-48 », *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, 1991, n°1 pp. 22-34.

(75)Glubb Pacha, *Soldat avec les Arabes*, Paris, Plon. 1958 p.43 et rapport du 7 février dans *Israel: Boundary Disputes*..

(76)Avi Shlaim, *Collusion*..., pp. 139-140. خلال المحادثات الأنجلو – مصرية في عام ١٩٤٦، فكَّر العسكريون البريطانيون في نقل القوات المرابطة في منطقة قناة السويس إلى النقب.

(٧٧) هناك العديد من الأمثلة في **الوثائق الهاشمية**، **أوراق عبد الله بن الحسين**، المجلد الخامس، الجزء الأول، **فلسطين** ١٩٤٨، عمَّان، ١٩٩٥.

(٧٨) انظر خاصةً رواية عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، طبعة جديدة، ١٩٩٩.

(79)Avi Shlaim, *Collusion*..., pp. 154-158.

(80)Chaim Herzog, *The Arab-Israeli Wars*, New York. Vintage Books. 1984, pp. 27-29.

(81)Livre de référence fondamental bien que sur quelques points très partial, Dominique-Debora Junod, *La Croix-Rouge en péril, 1945-1952, La stratégie du CICR de la Seconde Guerre Mondiale au conflit de Palestine Eretz-Israël (sic)*, Lausanne, Payot, 1997.

(٨٢) سوف ينشر بعد وقت قصير من انتهاء الحرب (١٩٥٠) شهادته، بما يشكل مثالاً بالغ الندرة لأن المندوبين محكومون بقاعدة الحفاظ على السرِّية، انظر الطبعة الجديـــدة، Jacques de Reynier, *1948, à Jérusalem*, Genève, Georg, 2002.

(٨٣) في الشرق الأدنى في ذلك التاريخ، كانت سوريا ولبنان وحدهما هما اللتان وقعتا الاتفاقيات وكانت لديهما جميعات وطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر. وكانت لدى اليهود جمعية درع أحمر (يتألف شعارها في الواقع من نجمة داوود حمراء على خلفية بيضاء)، وهو شعار لا تعترف به اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي تأسف من جهة أخرى للوجود المعترف به للهلال الأحمر وتدعو إلى استخدام رمز واحد وحيد.

(84)Il a laissé ses mémoires, *Mission in Palestine 1948-1952*, Washington, Middle East Institute, 1966,

(85)Voir le rapport de la commission le 10 avril 1948, UNISPAL.

(86)24 mars 1948, MAE, NUOI, 211.

(87)25 mars 1948, le Haut-Commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's…

(88)Saint Antony's…

(89)Milstein, III, p. 378.

(90)Voir le rapport de la commission le 10 avril 1948, UNISPAL. Jacob Reuveny, « The Financial Liquidation of the Palestine Mandate », *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, 1991, n°1 pp. 112-130.

(91)Rapport de la commission le 10 avril 1948, UNISPAL.

(92)le 2 avril, 1948, MAE, NUOI, 211, Parodi.

(93)*FRUS, 1948*, V, pp. 778-796.

(94)*FRUS, 1948*, V, pp. 798-800.

(95)27 mars 1948, MAE, NUOI, 211, Lacharrière (Tel-Aviv), entretien avec madame Meyerson. Sur la politique américaine vue des milieux sionistes, Hans S. Segal, « Perception of US Policy in Israel's Pre-State Period : the Shaping of Anxiety », *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, 1988, n °4, pp. 473-489.

(96)Milstein, III, pp. 122-192.

(97)Laurent Rucker, *Staline, Israël et les Juifs*, … pp.133-138.

(98)Milstein, III, p. 379.

(99)Ilan Pappé, *La guerre de 1948 en Palestine*, Paris, La-Fabrique-éditions, 2000, p. 156 et Haim Levenberg, *The Military Preparations of the Arab Community*,… p. 200

(100) Texte anglais dans *Journal of Palestine Studies*, n°69 (automne 1988), pp. 24-33. traduction français dans Henry Laurens, *Le retour des exilés*, Paris, Robert Laffont, 1998, pp. 650-655.

(101) C'est la thèse de Walid Khalidi, voir en particulier son introduction à sa précieuse anthologie, *From Haven to Conquest*, 2e édition, Washington, The Institute for Palestine Studies, 1987.

(١٠٢) أنا أتبع هنا .Milstein (IV, pp. 181-203). وهذا المؤرخ الوقائعي للغاية وغير المصنّف باعتباره «مُراجعًا» يبدو لي أنه يتمتع بالنظرة الأدق إلى الأهداف الصهيونية من الحرب. ومواقفه جذرية: « Moderns scholars can reconstruct the war leader's unwrittten objectives only on the basis of their words and deeds.

«The Jews's national goal in 1948 was the existence of an independent and sovereign state in *Eretz-Yisra'el*, with the widest possible borders and the smallest possible Arab minority, to absorb most of the world Jewry. To realize this goal, *Yishuv* leaders believed they needed to prevent the establishment of an Arab state beisde their own in *Eretz Yisra'el*. This view existed in the "oral law", known only in inner circles and among the faithful but not in written form, even in secret documents. The principal objective of the War of Independence was to impose the Jews' national goal on the Arabs, who forcibly opposed its realization. But the *Yishuv*'s leadership had still another aim: to impart to this conflict the character of an unavoidable war of defense.» (IV, p. 184).

(103) Milstein, IV, pp. 187-188. ينتمي إلى المابام، الجناح اليساري للحركة، إلاّ أنه سرعان ما ستجري تنحيته عن مهامه من جانب بن جوريون، الأكثر إيمانًا بالتدرج في مقاربته والحريص على فصل الجهاز العسكري عن المنظمات السياسية.

(104) Milstein, IV, pp. 242-396, Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited,...*, pp. 233-240.

(١٠٥)عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ١٥٦ – ١٦٠.

(١٠٦)علاوة على ميلشتاين وموريس، يجب الرجوع إلى رواية رينييه والدراسة التي نشرتها جامعة بير زيت استنادًا إلى الشهادات الشفاهية للناجين (جامعة بير زيت، مركز الوثائق والأبحاث، **القرى الفلسطينية المدمَّرة**، دير ياسين، ١٩٨٧، ص ص ٥١ وما يليها...).

(107) Sur les différents récits israéliens de Deir Yassin, voir Lynne Reid Banks, *A Torn Country, an Oral History of the Israeli War of Independence*, New York. Franklin Watts, 1982, pp. 54-68.

(١٠٨) أبو غربيه، ص ص ٢٢٠ وما يليها

(١٠٩) هناك تقرير للشرطة مؤرخ في ١٥ أبريل/ نيسان ومبني على شهادات جمعت في المساء في مستشفى سلوان، وهو تقرير يتميز بالوضوح: « The recording of statements is

hampered also by the hysterical state of the women who often break down many times whilst the statement is being recorded. There is, however, no doubt that many sexual atrocities were committed by attacking Jews. Many young schoolgirls were raped and later slaughtered. Old women were also molested. » Cité par Nathan Krystall "The fall of the New City" dans Salim Tamari edit. *Jerusalem 1948*, Institute of Jerusalem Studies, p.107.

(110) Nathan Yalin-Mor, *Israël, Israël, Histoire du groupe Stern 1940-48*, Paris, Presse de la Renaissance, p.363.

(١١١) المجلد الأول، ص ١٧٣. والحال أن الكتابة التاريخية التي تهمل المصادر العربية قد حافظت لوقت طويل على رقم الـ ٢٥٤ ضحية.

(112) 12 avril, le Haut-Commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's...

(113) 13 avril, le Haut-Commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's...

(114) Avi Shlaim, *Collusion...*, pp. 164-165.

(١١٥)عارف العارف، المجلد الأول، ص ١٨٨، أبو غربيه، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٧.

(116) Sur le combat, Dan Kurzman, *Genesis 1948, the First Israeli War*, seconde édition, Da Capo Press, 1992 (1ere édition 1970), pp. 189-199 , Reynier, pp. 59-62, Dominique-Debora Junod, *La Croix-Rouge en péril*.

(١١٧)أبو غربيه، ص ٢٢٦.

(١١٨) للوقوف عل نقد مدمِّر لمسلك رابين في عام ١٩٤٨، وهو نقد صادر عن اليمين الإسرائيلي لكنه يميل إلى أن يكون، بما يشكل مفارقةً، قريبًا من ما بعد الصهيونية، انظر،
Uri Milstein, *The Rabin File, An Unauthorized Exposé*, Gefen, Jérusalem, 1995.

(119) Yitzhak Rabin, *Mémoires*, Paris, Buchet/Chastel, 1980, pp. 25-28.

(120) 25 avril 1948, Haut Commissaire Au secrétaire d'État, St Antony ...

(١٢١)أبو غربيه، ص ٢٤١.

(122) *FRUS, 1948*, V, pp. 824-825.

(123) *FRUS, 1948*, V, pp. 830-831.

(124) 17 avril 1948, le Haut-Commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's...

(125) La source essentielle est Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited,..*, pp. 163-308.

(١٢٦) تأريخ المعارك موجود في كتاب عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٥.

(١٢٧) السيفارديون، وهم أغلبية في المدينة، سوف يتهمون الأشكيناز بتحجيم قمع النهابين السيفارديين...

(128) 5 mai 1948, Percheau, Consul à Caiffa, à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires étrangères, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, 66.

(129) 22 avril 1948, Secrétaire d'Etat au Haut-Commissaire, Saint Antony's...

(١٣٠) من وجهة نظر عارف العارف (المجلد الأول، ص ٢٢٢) تُعَدُّ الرغبة في ترويع السكان العربِ من أجل دفعهم إلى الهرب رغبة واضحة.

(131) Détail de l'affaire dans Tom Segev, *The First Israeli*, Londres, New York Free Press (Collier Macmillan), 1986, pp. 53-56.

(١٣٢) يكمن هنا لعبٌ على غموض مصطلح «الجيتو»، فهو إمَّا أنه حيٌّ لتجمع إثني عبر الإكراه إلى هذا الحد أو ذاك (المعنى القديم للمصطلح)، أو أداة لاحتجاز السكان قبل إبادتهم (المارسة النازية للجيتو).

(١٣٣) تأريخ أحداث يافا موجود في كتاب عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٥.

(134) 21 avril 1948, Saint Antony's... « in the Tel-Aviv-Jaffa area, the other main adherents of the Mufti are not even so well placed as those in Jerusalem. The Jewish community is firmly and securely established and once our own security forces withdraw there will be little question of the Arabs seriously theatening Jewish life or property. Indeed the existence of the Arabs will become precarious. »

(135) MAE, NUOI, 211, Charreyron, Tel-Aviv.

(١٣٦) وهكذا تسجل يوميات هاري ليفين في القدس في ٢٨ أبريل/ نيسان: «تقول الصحافة اليهودية إن البريطانيين مهتمون بإثارة الفزع وخلق مشكلة لاجئين عرب واسعـــــة».
Le retour des exilés, p. 668.

(١٣٧) كما يتعين على عارف العارف في هذه الظروف، فإنه (المجلد الأول، ص ٢٥٥) يلقي بالمسئولية عن ترويج هذه الشائعات على «طابور خامس».

(138) 28 avril, ambassade britannique au Caire au Haut-Commisaire, St Antony 's

(139) Joseph Nevo, « The Arabs of Palestine 1947-48 : Military and Political Activity », *Middle Eastern Studies*, Vol. 23, 1987, n°1, pp. 3-38.

(140) Secrétaire d'État au Haut-Commissaire, St Antony... « Azzam said that this massacre was, he was convinced, part of a Jewish military plan designed to

terrorize the Arab population inside the Jewish State so that by May 15th they would be released of having to deal with any fifth column and be able to concentrate their whole energy on action against regular Arab forces which they believed would then enter Palestine from outside.

« Azzam described HM Government to know that if these massacres continued and British forces were unable to give protection, Arab States would be forced by their public to intervene militarily. In that case they could hardly be accused of an act of agression. »

(141) 2 mai 1948, Haut-Commissaire aux ambassades des pays concernés, St Antony ..

(142) 5 mai 1948, Ambassade britannique au Caire au Haut-Commissaire, St Antony ..

(143) 4 mai 1948, Ambassade britannique à Damas au Haut-Commissaire, St Antony ..

(144) Meilleur développement sur ce sujet, Walid Khalidi, « The Arab Perspective », in Wm. Roger Louis and Robert W. Stookey, *The End of the Palestine Mandate*, Austin, University of Texas Press, 1986, pp. 104-136.

(١٤٥) عارف العارف، المجلد الثاني، ص ص ٣٩٨ – ٤٠١.

(١٤٦) حول مختلف الاجتماعات العربية، انظر، عارف العارف، المجلد الأول، ص ٢٨١ وما يليها.

(147) 7 mai 1948, MAE, NUOI, 211, Du Chayla, Beyrouth. Notation équivalente dans Walid Khalidi, « The Arab Perspective », p. 130.

(148) Kirkbride, *From the Wings*..., p. 24.

(149) Développement le plus complet dans Shlaim, *Collusion*..., pp. 205 et suivantes.

(150) Shlaim, *Collusion*..., pp. 174 et suivantes.

(151) 28 avril 1948, Garreau à Paris, MAE. Afrique-Levant 1944-1952, 388.

(152) 30 avril 1948, mémorandum de Dean Rusk sur son entretien avec le président, *FRUS, 1948*, V, pp. 877-879.

(153) 30 avril 1948, Garreau à Paris, MAE, Afrique-Levant 1944-1952, 388.

(154) Avraham Sela, « Transjordan, Israel and the 1948 War : Myth, Historiography and Reality » *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, 1992, n°4, pp. 642-643.

(155) *FRUS, 1948*, V, pp. 886-889.

(156) 3 mai 1948, *FRUS, 1948*, V, pp. 891-892.

(157) 5 mai 1948, *FRUS, 1948*, V, pp. 906-907.

(158) *FRUS, 1948*, V, pp. 927-929.

(159) *FRUS, 1948*, V, pp. 940-941.

(160) 10 mai 1948, *FRUS, 1948*, V, pp. 955-956.

(161) 12 mai 1948, *FRUS, 1948*, V, pp. 972-976. Peter Grose "The President versus the Diplomats", in Wm. Roger Louis and Robert W. Stookey, *The End of..* "pp. 53-54. David McCullough, Truman,.. pp.614-620.

(162) Compte rendu de Marshall dans *FRUS*, « if in the elections I were to vote, I would vote against the president".

(163) MAE, NUOI, 211 et UNISPAL.

(164) *FRUS, 1948*, V, pp. 983-84.

(١٦٥) حول هذه الأحداث منظورًا إليها من الجانب العربي، انظر، عارف العارف، المجلد الأول، ص ص ٣٠٠ - ٣١٢.

(166) Voir le récit recueilli en 1973 des survivants du village de 'Ein Zeitun, Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Beyrouth, Institute of Palestinian Studies, 1978, pp. 34-36.

(167) David Tal, *War in Palestine 1948 , Strategy and Diplomacy*, Routledge, Londres et New-York, 2004, pp.122-124.

(168) Benny Morris, *The Road to Jerusalem, Glubb Pasha, Palestine and the Jews*, Londres, I.B. Tauris, 2002, pp. 136-140.

(169) Lynne Reid Banks, *A Torn Country..*, pp. 129-132.

(170) Chiffres donnés par Dominique Debora Junod, ... p. 136.

يتحدث رينييه عن إنقاذ أكثر من ٣٥٠ شخصًا (pp. 21-22)، وهو رقم جرى تناقله من مصدر إلى آخر. ويشير عارف العارف (المجلد الأول، ص ٣١٦) إلى مصرع ٣٣١ يهوديًا في المعارك وإلى ٢٧٠ أسيرًا أو، بحسب مصدر آخر، ٣٣١ أسيرًا، حيث جرى تسليم ٨٢ امرأة وطفلاً إلى الصليب الأحمر. ويتحدث أبو غربيه عن ٣٣١ أسيرًا، حيث جرى إطلاق سراح ٨٢ امرأة وطفلاً، و٦٢ قتيلاً و٦٢ جريحًا في صفوف اليهود و٤٠ قتيلاً بين صفوف المدنيين العرب و١٤ قتيلاً في صفوف جنود الفيلق العربي. أمَّا Uri Bar Joseph, *The Best of Enemies, Israel and Transjordan in the War of 1948*, Londres, Frank Cass, 1987, p.63 فهو يقدم المؤشرات التالية: ٢٣٣ قتيلاً يهوديًا في مجمل معارك جوش إتزيون، منهم ٤٥ في الدفاع و٦١ في القوافل التي تقدم النجدة و١٢٧

David Tal, *War in Palestine 1948..*, p. 204 خلال الاستيلاء على مستوطنات. وأمَّا فهو يقدم رقم ٣٥٧ أسيرًا إسرائيليًا.

(171) Dominique Debora Junod, pp. 107-115.

(172) Ibid.

(173) Richard L. Jasse, « Great Britain and Abdullah's Plan to Partition Palestine : A 'Natural Sorting Out' », *Middle Eastern Studies*, Vol.22, 1986, n°4 pp. 505-521. et Avraham Sela «Transjordan, Israel…

(174) Benny Morris, *The Road to Jerusalem*...pp. 122-123.

(175) Dan Kurzman, *Genesis 1948*…, p. 237.

الفصل الثاني
حرب فلسطين

(1) MAE, NUOI, 212, Parodi, New-York.

(٢) الترجمات الرسمية الفرنسيةِ والإنجليزية تستخدم الاسم «فلسطين» والذي يُعَدُّ، بحسب الاستخدام الشائع آنذاك، مطابقا للاسم العبري «إيريتز إسرائيل»، أرض إسرائيل.

(3) Sur les événements aux États-Unis, voire Cohen, *Truman and Israel*, pp. 215-222 et *FRUS, 1948*, V, pp. 994-1008.

(4) « the Jewish State has been proclaimed as an independent republic within frontiers approved by the General Assembly of the United Nations in its Resolution of November 29 1947».

(5) Site internet de la Truman Library.

(6) MAE, NUOI, 212, Parodi, New-York, 15 mai 1948.

(7) MAE, NUOI, 212, Arvengas, Le Caire, 15 mai 1948.

(8) UNISPAL, 16 mai 1948.

(9) Message du président Quwwatli au peuple syrien le 15 mai 1948, *Cahiers de l'Orient Contemporain*, XIV-XV, 2e et 3e trimestre 1948, p.106.

(10) MAE, NUOI, 212, Parodi, New-York, 17 mai 1948.

(11) UNISPAL. 17 mai 1948. Pablo de Azcarate, p. 49 et suivantes.

(١٢) لن يصل إلى القاهرة إلاَّ في ٢٣ مايو/ أيَّار. وحيال اعتراض العرب والإسرائيليين، سوف يتخلى عن الذهاب إلى القدس، ثم سيتم تهميشه من جانب برنادوت وسيرجع إلى الولايات المتحدة. وهو لن يترك منصبه إلا في فبراير/ شباط ١٩٤٩.

(١٣) عارف العارف، المجلد الثاني، ص ٣٤٢.

(١٤) نشر محمد حسنين هيكل في عام ١٩٩٨ يوميات زحف الجيش المصري في عام ١٩٤٨، **الجيوش والعروش**، القاهرة، دار الشروق. وفيما يخص الجانب الإسرائيلي، انظر،
David Tal, *War in Palestine 1948...*, pp. 169-199.

(15) Sur l'affaire de Tantura et des polémiques qui l'accompagnent voir Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited,..*, pp 245-246 et 299-302, et Ilan Pappé, *Les démons de la Nakbah*, Paris, La Fabrique, 2004.

(١٦) عارف العارف، المجلد الثاني، ص ٣٦٣. صادق الشرعي، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧ – ١٩٧٣**، عمّان، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ١٤٣.

(17) *Soldat avec les Arabes*, Paris, 1958, pp. 188-189.

(١٨) صادق الشرعي، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧ – ١٩٧٣**، عمّان، دار الشروق، ١٩٩٧. الكاتب واحد من كبار ضباط الجيش الأردني العرب.

(١٩) سوف تدفع مصر قيمة هذه الشحنة في عام ١٩٥٣ (عارف العارف، ص ٤٥٢).

(٢٠) خلافًا للجبهات الأخرى وبسبب الوضعية الحقوقية المفتوحة للقدس، امتنعت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة عن دمج مختلف القوات الصهيونية في الكيان الموحَّد لجيش الدفاع الإسرائيلي (تساحال)

(٢١) توجد رواية نابضة بالحياة في كتاب أبو غربيه، ص ص ٢٦٩ – ٢٩٤.

(22) Lynne Reid Banks, *A Torn Country..*, pp. 177-180.

(23) Azcarate, p. 74: « I myself, crossing the suburb of Katamon in the residential part of Jerusalem the day after, saw how the same families that I seen the previous day leaving their homes in the Old City in such a lamentable state, were installing themselves, as best they could, in the magnificent houses which had been abandoned by their Arab owners in the early days of the struggle. »

(24) Pablo de Azcarate, pp. 78-79 : « In contrast, the disappearance of the Jewish quarter has meant, in practice, the total and complete destruction of Jewish homes. But in the interests of truth and justice it should be said that, contrary to what has been asserted, that destruction was not deliberately engineered either by the Arab Legion or by the civilian population of Jerusalem. It was simply the result of the struggle that raged for three weeks in the streets and the physical impossibility of dealing effectively with the fires which were caused by that struggle. The Jewish quarter was not large; it was formed of houses piled on top of one another, separated by a positive labyrinth of narrow streets, and it was hard to imagine that the battle for it could have had any result other than its complete destruction.

«The case of the great Hurva synagogue deserves special mention. It was deliberately mined and destroyed by the Arab Legion on the afternoon of May 27, and no one can deny that this was a considerable loss to the artistic and

archaeological treasure of Palestine. But the question of whether the responsibility for its destruction should rest on the shoulders of the Arab Legion, who had turned it into the last redoubt, is difficult to answer. »

(25) 21 mai 1948, MAE, NUOI, 212, Washington, Bonnet, informations données par le représentant du gouvernement provisoire d'Israël.

(26) Dan Kurzman, p. 415.

وتشير مصادر أخرى إلى أرقام جد مختلفة تتراوح بين ٧٠ و ٤٠٠. ويقدم David Tal, *War in Palestine 1948*, p. 225 أرقامًا قوامها ٧٠ قتيلاً إسرائيليًا و ٥ أسرى و ٧٠ جريحًا (وهي أرقام تقريبية). Voir l'étude la plus complète de Anita Shapira, « Latroun 1948 : la mémoire de la bataille » in *L'imaginaire d'Israël, Histoire d'une culture politique*, Paris Calmann-Lévy, 2005, pp. 89-1336.

(٢٧) هذا العسكري المحترف كان برتبة كولونيل ولتفادي إحراج السلطات الأميركية جرى إعطاؤه الاسم الحربي «ستون».

(٢٨) كانت القيادة الإسرائيلية آنذاك موزّعة بين من خاضوا الحرب في صفوف الجيش البريطاني ومن جاءوا من صفوف البالماخ. كما كان اختيار ضابط أميركي وسيلة للالتفاف على هذه العداوة. ومع ذلك فإن عدة كوادر كانت معادية لماركوس عداءً سافرًا.

(29) David Tal, *War in Palestine 1948*, p.229.

(30) David Tal, *War in Palestine 1948*, p. 240.

(31) Yitzakh Rabin, *Mémoires*. p. 32.

(32) Source principal le journal de Bernadotte, *To Jerusalem*, Londres, Hodder and Stoughton, 1951. Amitzur Ilan, *Bernadotte in Palestine, A Study in Contemporary humanitarian Knight Errantry*, MacMillan saint Antony's College, Oxford. 1989.

(33) Yehuda Bauer, *Juifs à vendre ?*, Paris, Édition Liana Levi, 1996, p. 339.

فيما يتعلق بالجدل الذي ثار فيما بعد حول الأدوار المتبادلة للسويدي وكيرستين، مُدلّك هملر، ينتهي باور إلى أن كيرستين قد أنقذ حيوات أكثرَ وإن لم يكن هو الذي «أمكنه، على سبيل المثال، دفع هملر إلى القيام بمحاولة مستميتة أخيرة للتفاوض مع الغربيين». ويجب أن نضيف أن برنادوت وفريقه قد لعبا الدور الملموس في إخراج الأشخاص الموجودين في هذه المعسكرات ونقلهم إلى السويد، مع توفير أقصى حد ممكن من الرعاية الصحية لهم، وكل هذا في ألمانيا آخذة بالانهيار.

(34) C'est le même qui rédigera *To Jerusalem* à partir des notes laissées par le médiateur.

(35) Comte Folke Bernadotte, *Cessez-le-feu*, Paris. Presse de la Cité, 1949, pp. 250-251.

(36) Sur Ralph Bunche, *Brian Urqhart, Ralph Bunche, An American Life*, W. W. Norton & Company, Londres. New York, 1993.

(٣٧) هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الثاني، رسالة مقدّسة للعالم المتمدن، الكتاب الرابع، ص ص ٤٤٤ وما يليها.

(38) Amitzur Ilan, *Bernadotte in Palestine,* pp.60-61.

(39) UNISPAL, 20 mai 1948.

(40) UNISPAL, 22 mai 1948: "We consider the territory of Israel as a single unit with a Jewish majority. As indicated above, the Government of the State of Israel operates in parts of Palestine outside the territory of the State of Israel; parts which, with the notable exception of Jerusalem, formerly for the most part, contained Arab majorities. These areas have, however, been mostly abandoned by their Arab population. No area outside of Palestine is under Jewish occupation but sallies beyond the frontiers of the State of Israel have occasionally been carried out by Jewish forces for imperative military reasons, and as a part of an essentially defensive plan."

(٤١) علاوة على الولايات المتحدة، اعترفت جواتيمالا والاتحاد السوفييتي وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بدولة إسرائيل. «إن الحكومة الفرنسية، على الرغم من عدم اعترافها بعدُ بالدولة الجديدة، إنما تعترف بأن إدارة تل أبيب تمارس بالفعل سلطتها على جزء من الأرض الفلسطينية. والسيد شاريرون، قنصلنا في تل أبيب، على اتصال بها في كل ما يمس ممارسة مهامه والوزارة على اتصال بالسيد فيشر، مندوب للوكالة اليهودية. ومن ثم فهناك علاقات قائمة بالفعل».. 22 mai 1948, MAE, NUOI, 211, Note pour le ministre.

(42) MAE, NUOI, 212, Parodi, New-York.

(43) 20 mai 1948, MAE, NUOI, 211, Afrique-Levant, position britannique.

(٤٤) أي الأردن بشكل خاص.

(45) Voir la dépêche d'Austin à Marshall le 19 mai, *FRUS, 1948*, V, 1013-1015.

(46) Mémorandum de Kennan, le 21 mai 1949, *FRUS, 1948*, V, 1020-1021.

(47) 21 mai, message de Bevin transmis par la délégation britannique à l'ONU, *FRUS, 1948*, V, 1019-1020.

(48) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, pp.113-114.

(49) Azcarate, p. 94 : « « The Count gives me the impression of a man lost in a labyrinth, who yet continues walking with great speed and decision as if he knew exactly where he is going. »

(50) Kirkbride, *From the Wings...*, pp. 34-35.

(51) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, pp.116-117.

(٥٢) كانت بناية جميعة الشبان المسيحيين واحدة من أضخم بنايات القدس الحديثة، انظر، مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ص ١١٥.

(53) Dominique-Debora Junod, pp. 120-122, *To Jerusalem*, p. 85.

(54) L'étude de référence est celle de Amitzur Ilan, *The Origin of the Arab-Israeli Arms Race, Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War*, New-York University Press, 1996.

(٥٥) على سبيل المثال، التعليمات الصادرة في أواخر يونيو/ حزيران إلى لواء جيفاتي على الجبهة الجنوبية، David Tal, *War in Palestine 1948*, p. 199 : « the end of June, Givati forces were ordered 'to prevent the penetration of the ennemy into the captured villages of those captured by us' and to achieve this they were authorized ' to utilize the most extreme methods ; kill them if necessary'. The purpose of the operation was to prevent 'espionage and infiltration and to step up Jewish supervision of the area'».

(56) Excellente mise au point dans le livre de Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraire de Paris à Jérusalem*, T. I, 1917-1958, Les livres de la Révue d'études palestiniennes, Paris, 1992.

(57) Sur l'affaire voir Eytan Haber, *Begin*, Paris, Stock, 1978, J. Bowyer Bell, *Terror out of Zion*, Menahem Begin, *The Revolt*, 1952.

(58) *Journal du Septennat* (édition en CD), 2 juin 1948 : «بما يشكل سرًّا كبيرًا، قال لي تايتچان إنه لتحقيق تعادل في التسلح، جرى إرسال أسلحة إلى اليهود، بالاتفاق مع چول موش ورئيس المجلس».

(59) *Journal du Septennat*, 29 juin 1948 : «التقيت لوچان الذي قال لي للتوّ إنه قد جرى أخذ أسلحة من مخازن السلاح لتسليمها للهاجاناه. غير أن الإرجون هي التي وضعت يدها عليها. وكان التصور هو تسليمها للهاجاناه، لكن جماعة الإرجون هي التي تسلمتها. لقد أخطأ بيدو».

(٦٠) وهكذا فسوف تجري مطالبة السلطة الفلسطينية بأن تقوم بعملية مماثلة للعملية التي استهدفت *Altelena* وذلك بالهجوم على الإسلاميين.

(٦١) بعد اغتيال رابين، سوف يذكِّرُ العديد من الأوساط المتطرفة بأنه كان البادئ بإطلاق النار على اليمين الإسرائيلي.

(62) MAE, Afrique-Levant 1944-1952 400, 23 juin 1948, note pour le secrétaire général entretien avec M. Fisher.

(63) *To Jerusalem*, pp. 116-117.

(٦٤) يتألف فريق الخبراء العرب الأربعة من مصري وعراقي واثنين من الفلسطينيين، هما أحمد الشقيري وهنري قطان.

(65) *To Jerusalem*, p. 113 : « The Palestine Arabs have at present no will of their own. Neither have they ever developed any specifically Palestinian nationalism. The demand for a separate Arab State in Palestine is consequently relatively weak. It would seem as though in existing circumstances most of the Palestinian Arabs would be quite content to be incorporated in Transjordan".

(66) Kati Marto, *A Death in Jerusalem*, Arcade Publishing, New York, 1996, pp. 159-160, lettres de Bernadotte à Jjudah Magnes et à son frère.

(67) Amitzur Ilan, *Bernadotte in Palestine*, pp. 130-131.

(68) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, p.118.

(٦٩) **مسألة فلسطين**، الكتاب الرابع، ص ص ١٥٧ – ١٦١.

(٧٠) عزة دروزه، **حول الحركة القومية الحديثة**، المجلد الخامس، صيدا، بلا تاريخ، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٧١) **مسألة فلسطين**، الكتاب الرابع، ص ص ٤٢٢ – ٤٢٥.

(72) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, pp.89-90.

(73) MAE Nantes RFNU 50.

(74) MAE Nantes RFNU 50.

(75) 7 juillet 1948, MAE, NUOI, 212, Paris à New-York.

(76) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, pp.86-89.

(77) David Tal, *War in Palestine..*, pp. 339-342.

(78) Benny Morris, *The Birth…*, pp. 415-423.

(79) Récits des habitants dans Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee*, pp.74-77.

(٨٠) يقدم عارف العارف مع ذلك قائمة بأعمال السلب والنهب والتخريب المرتكبة في المنشآت الدينية المسيحية (المجلد الثالث، ص ٦٣٢).

(81) Voir le témoignage de Yehuda Bauer sur un ordre d'évacuation qui est annulé alors qu'il est en cours grâce à son initiative, Lynne Reid Banks, *A Torn Country..*, pp. 109-110.

(82) Ce passage avait été censuré pour l'édition originale des *Mémoires* en 1979, il a été publié par le journaliste américain David Shipler, *L'étoile et le croissant*, Paris, Presses de la Cité, 1988, pp. 33-34.

(83) David Tal, *War in Palestine..*, p. 313.

(٨٤) بعض المؤرخين الإسرائيليين، في سجالهم مع بينّي موريس، سوف يطعنون في وقوع مذبحة كهذه في المسجد.

(85) Kirkbride, *From the Wings…*, p.47.

(٨٦) الشرعي، ص ١٩١.

(87) Kurzman, p. 539 ; J. Bowyer Bell, *Terror Out of Zion*, p. 331.

(88) UNISPAL, : « The de facto situation in Palestine today is that a Jewish Provisional Government, recognized by an increasing number of states, exists in an area of Palestine, and is exercising, without restrictions of any kind on its authority or power, all the attributes of full sovereignty, including the waging of war. This provisional government and the state it represents, were established under the cloak of authority given by the 29 November resolution of the General Assembly. Since that resolution, much has happened in Palestine, and it is not easy to undo what history has recorded. It is this de facto situation which the Arab states are fighting to eliminate, but the plain fact remains that it is there. It is a small state, precariously perched on a coastal shelf with its back to the sea and defiantly facing on three sides a hostile Arab world. Its future may be assessed as uncertain, and if it survives this war its security will be likely to present a serious problem for a good time to come. Its people, other than the Arabs in its midst whose large numbers have been at least temporarily reduced by more than half by their flight from Jewish occupied areas, are intensely nationalistic and apparently fearless in the face of the Arab threat."

(89) 13 juillet 1948, MAE, NUOI, 212, New-York à Paris, Parodi.

(90) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XIV-XV, 2eme et 3 eme trimestre 1948, pp.119-120.

(91) 22 juillet 1948, MAE, NUOI, 212, MAE à New-York.

(92) MAE, NUOI, 212, Arvengas, Le Caire.

(93) Informations essentielles dans Benny Morris, *The Birth...*, pp. 309-323.

(94) Le célèbre texte de Jabotinsky sur le « mur d'acier » en 1923, voir Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne de Jábotinsky à Shamir*, Éditions Complexe, 1991, pp. 83-86.

(95) Amitsur, *Bernadotte in Palestine*, pp. 151-154.

(96) *To Jerusalem*, p. 210 : « I have made the acquaintance of a great many refugee camps; but never have I seen a more ghastly sight than that which met my eyes here at Ramallah."

(97) MAE, NUOI, 212, Rhodes. Argod.

(98) FRUS, 1948, T. V/2, pp. 1248-1249.

(99) MAE NUOI 218 Jérusalem Neuville.

(100) UNISPAL.

(101) UNISPAL, 1er août : « Notwithstanding this reply, having in mind the real meaning of the Truce which is that fighting is not be resumed in Palestine and

in the interest of this vast number of people who are suffering and will suffer increasingly from dislocation, I am of the firm view that the right of the refugees to return to their homes at the earliest practicable date should be affirmed.

«I am now taking active steps to develop a program of action designed to give prompt aid to the refugee victims of this conflict and which will call upon all appropriate international organization and agencies for assistance. A full report on this aspect of my work will be submitted in due course. »

(102) *FRUS, 1948*, V, p. 1295, 7 août 1948, rapport du chargé d'affaires américain au Caire sur ses entretiens avec Bernadotte : « Bernadoote commented that it seemed anomaly for Jews to base demand for Jewish state on need to find home for Jewish refugees and that they should demand migration to Palestine of Jewish DP's while they refused to recognize problem of Arab refugees which they had created.

«In regard to property of Arab refugees he said apparently most had been seized for use by Jews. He had seen Haganah organizing and supervising removal contents of Arab houses in Ramle which he understood was being distributed among newly arrived Jewish immigrants. »

(103) UNISPAL, 16 août 1948.

(104) MAE NUOI Jérusalem le 27 juillet 1948.

(105) 4 août 1948, MAE Nantes RFNU 50, Jérusalem à Paris.

(106) Kati Marton, *A Death...*, pp. 192-194.

(107) Récit complet dans Shabtai Teveth, *Moshe Dayan*, Paris, Plon, 1973.

(108) Shlaim, *Collusion...*, pp. 270-278.

(109) 21 juillet 1948, *FRUS*, 1948, V, pp. 1232-1234.

(110) 27 juillet 1948, conclusion du rapport de la CIA sur la situation en Palestine : « If, on the other hand, these governments are overthrown, the Arabs will resume the fight, be seriously defeated, break all contact with the US and the UK, and almost certainly (in one way or another) eventually find themselves open to Soviet exploitation" *FRUS*, 1948, V, pp. 1243-44.

(111) *FRUS, 1948*, V, p. 1303 et suivantes

(١١٢) جرى اللقاء في ٩ أغسطس/ آب، Marshall à Douglas (ambassadeur à Londres), le 13 août, *FRUS, 1948*, V, pp. 1308 et suivantes.

(113) *FRUS, 1948*, V, pp. 1332-33, 19 août 1948 circulaire de Marshall aux légations américaines du Proche-Orient,.

(114) MacDonald à Marshall le 22 et le 23 août, à Truman le 24 août, à Clifford le 24 août, *FRUS, 1948*, V, pp. 1336-1340.

(115) Douglas à Marshall, *FRUS*, 1948, V, pp. 1354 et suivantes.

(116) *FRUS, 1948*, V, pp. 1366-69.

(117) « We believe that leaders of Israel stand at a moment of greatest opportunity for showing true statesmanship and thus to establish their republic on impregnable moral basis which will lead to sound political and economic development. US stands ready to give Israel its assistance to this end.»

(118) *FRUS, 1948*, V, p. 1373, Douglas à Marshall, le 3 septembre 1948.

(119) Brian Urqhart, *Ralph Bunche..*, p. 174.

(120) Aide-mémoire à Shertok, le 6 septembre, James MacDonald, *My mission in Israel, 1948-1951*, Londres, Victor Gollanzc, 1951, pp. 48-49. *FRUS, 1948*, V, pp. 1375-1378.

(121) *FRUS, 1948*, V, pp. 1384-1386.

(122) Kati Marton, *A Death...*, pp. 203-204.

(123) James MacDonald, *My Mission..*, pp. 62-64.

(124) Outre les autres ouvrages déjà cités, voir Charles Enderlin, *Shamir*, Paris, Olivier Orban, 1991.

(125) Yithzak Shamir, *Summing up, an Autobiography*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1994, p.75.

(126) *FRUS, 1948*, V, pp. 1398-1401.

(١٢٧) حول هذه المسائل، انظر دراسة محمد خالد الأزغر، حكومة عموم فلسطين، بلا تاريخ، ١٩٩٨ ؟

(128) Avi Shlaim, *Collusion...*, pp. 279 et suivantes et pp.316 et suivantes.

(129) *FRUS, 1948*, V, p. 1430-31, mémorandum d'une conversation entre Lovett et Clifford le 29 septembre 1948.

(130) 1er octobre 1948, Marshall à Lovett, *FRUS, 1948*, V, pp. 1446-47.

(131) *FRUS, 1948*, V, pp. 1452-1453.

(132) 14-15 octobre 1948, *FRUS, 1948*, V, pp. 1477-1480.

(١٣٣) علاوة على كتاب محمد خالد الأزغر، حكومة عموم فلسطين، انظر Avi Shlaim, « The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza », *Journal of Palestine Studies*, 77, XX, 1, 1990, pp. 37-53.

(١٣٤) ولد في عام ١٨٨٢. وقد منحه الملك حسين، ملك الحجاز، لقب الباشا لدوره كناظر لسكة حديد الحجاز. وكان هذا القومي العربي خبيرًا ماليًا وكان أحد مؤسسي البنك العربي في عام ١٩٣١. وقد عمل كمستقل في الهيئة العربية العليا وبقيَ في القدس خلال معارك عام ١٩٤٨.

(135) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XVI, 4e trimestre 1948, p.219.

(136) La question de savoir si c'est un simple prétexte reste à discuter, voir Benny Morris, *The Road to Jerusalem..*, p. 189.

(137) Beyrouth au Foreign Office, le 22 septembre 1948, *Israel: Boundary Dispute,* 1948, pp. 313-314.

(138) Série de télégrammes au début d'octobre 1948 dans *Israel: Boundary Disputes* 1948.

(139) Circulaire de Lovett le 2 octobre, *FRUS, 1948*, V, pp. 1447-48.

(140) Unispal.

(141) 12 octobre 1948, Conseil de sécurité, MAE, NUOI, 213.

(142) Excellente synthèse dans Uri Bar Joseph, *The Best of Enemies, Israel and Transjordan in the War of 1948..*, pp. 101-118.

(143) Shlaim, *Collusion..*, p. 321.

(144) Voir l'analyse de David Tall, *War in Palestine 1948*, pp. 379-388.

(145) Benny Morris, *The Road to Jerusalem..*, pp. 192-193.

(146) Michael Doran, *Pan-Arabism before Nasser, Egyptian Power Politics and the Palestine Question*, Oxford University Press, 1999, p.177.

(147) Depuis l'article de Benny Morris, « Operation Hiram revisited : A Correction »? *Journal of Palestinian Studies*, Volume XXVIII, n°2, Winter 1999, pp. 68-76, une abondante polémique a eu lieu essentiellement sur l'internet. On trouvera en français l'essentiel dans la communication de Benny Morris, « revisiter l'exode palestinien de 1948 » in Eugen Rogan et Avi Shlaim, *La guerre de Palestine 1948, Derrière le mythe*, Paris, Autrement, 2002, pp. 39-65.

(148) Uri Bar Joseph, *The Best of Enemies, Israel and Transjordan in the War of 1948..*, pp. 118-120.

(149) MAE, K, Afrique-Levant, 1944-1952, 388. Télégramme de Vladimir d'Ormesson, ambassadeur près du saint-Siège, 29 octobre 1948.

(150) MAE. K, Afrique-Levant. 1944-1952. 388, fin octobre 1948, Note sur l'opportunité d'une initiative de la France à l'ONU pour poser la question de

l'internationalisation de la Mosquée el-Aksa à Jérusalem, l'un des trois lieux saints de l'Islam.

(151) Benny Morris. *The Birth...*, p. 492.

(152) 27 octobre 1948, Marshall à Lovett, *FRUS, 1948*, V, pp. 1520-21.

(153) 29 octobre 1948, MacDonald à Lovett, *FRUS, 1948*, V, pp. 1525-26.

(154) J. C. Hurewitz, "Ralph Bunche as Acting Mediator, The Opening Phase", in Benjamin Rivlin ed. *Ralph Bunche the Man and his Times* p.157-176, Londres New-York, Holmes and Meier, 1990.

(155) 10 novembre 1948, MAE, NUOI. 213.

(156) 12 novembre, Marshall à Lovett, *FRUS, 1948*, V, pp. 1574-1577.

(157) 17 novembre 1948, Douglass à Marshall, *FRUS, 1948*, V, pp. 1602-03.

(158) Ensemble des documents dans UNISPAL.

(١٥٩) كان على رأس الصليب الأحمر الأميركي في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ بالنسبة لمسرح العمليات في المحيط الهادئ وهو يحصل على إجازة من وزارته للوفاء بهذه المهمة الجديدة.

(160) 7 décembre 1948, Douglass à Lovett, *FRUS, 1948*, V, pp. 1650.

(161) Voir la discussion du 13 décembre entre Dulles, Riyad al-Sulh et Charles Malik (*FRUS, 1948*, V, pp. 1664): "The Prime Minister said he was quite glad to discuss this aspect of the matter. It was true that the Arab states could have defeated the Palestine Resolution at any time up to five minutes before the vote. They had decided not to do so and their decision had in considerable part been influenced by the talk which I had with him and by the hope I had held out that if once the Israel matter could be settled, that would mean an era of good relations, rather than increasingly bad relations with the Arab States.

"I said that the result of the vote had made me feel under a greater obligation than ever to try to assure the result that I had forecast as possible and that I would, upon my return, report our conversation to the President."

(162) Voir l'entretien entre le président Bishara al-Khouri et le représentant américain à Beyrouth le 16 décembre, *FRUS, 1948*, V, pp. 1670-71.

(163) Shlaim, *Collusion..*, p. 369.

(164) Joseph Nevo. *Abdallah and Palestine, A Territorial Ambition*, Londres, MacMillan Press, 1996, pp. 167 et suivantes.

(165) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XVI 4[eme] trimestre 1948. pp.236-237.

(166) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XVI 4[eme] trimestre 1948, p.237.

(167) Shlaim, *Collusion..*, pp. 371 et suivantes.

(168) David Tall, *War in Palestine 1948*, pp. 434-461.

(169) *FRUS, 1948*, V, pp. 1680-85.

(170) James MacDonald, *My Mission in Israel*, pp. 107 et suivantes, *FRUS, 1949, VI*, pp594 et suivantes.

(171) Ilan Pappé, *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951*, St. Martin Press, New York, 1988, pp. 62 et suivantes.

(172) *FRUS, 1949, VI*, p.632 Mac Donald au secrétaire d'État, le 9 janvier 1949

(١٧٣) ثقافة اشتهرت خلال حصار عكا في عام ١٧٩٩ وحصار پليفنا في عام ١٨٧٧ ومعارك الدردنيل في عام ١٩١٥، بين معارك أخرى.

(١٧٤) المجلد السادس من كتاب النكبة مكرّس لتحديد قوائم الضحايا ولتحديد أسمائهم، قدر الإمكان.

الفصل الثالث
السلام المفقود

(1) Sur ces questions, voir Peter Y. Medding, *The founding of Israeli Democracy, 1948-1967*, Oxford University Press, 1990.

(2) En dehors des ouvrages déjà cités sur Ralph Bunche, la référence est Neil Caplan, *Futile Diplomacy, T. III, The United Nations, the Great Powers and Middle East, Peacemaking, 1948-1954*, Londres, Frank Cass, 1997.

(3) MAE, Levant-Afrique du Nord, 1944-1952, 412, 28 janvier 1949, Arvengas à Paris.

(4) Benny Morris, *The Birth...*, pp. 517 et suivantes

(5) Unispal, 12 mars 1949 : « I am quite convinced that any positions other than at Aqaba, established in this area either by Transjordan or Israeli forces have all been established since the existing Truce came into effect on 18 July 1948, with the possible exception of Transjordan positions at Ain Habd and Kurnub, and have, therefore, been established contrary to the terms of that Truce. Similarly, patrolling activity and reinforcement of pre-Truce forces on either side of the frontier in this sector are in conflict with Truce conditions which have been accepted by both sides. »

(٦) المادة ٧، ١: «يعترف الطرفان الموقعان على هذه الاتفاقية بأنه في بعض قطاعات الأراضي محل النظر، يؤدي قرب قوات دولة ثالثة، ليست طرفا في هذه الاتفاقية، إلى استحالة التطبيق

الكامل لكل بنود الاتفاقية على قطاعات كهذه. كما أنه، لهذا السبب وحده، وانتظارًا لعقد هدنة عامة، تحل محل الهدنة الحالية، مع هذه الدولة الثالثة، فإن بنود الاتفاقية الحالية والمتصلة بالتخفيض المتبادل للقوات وبانسحاب القوات المسلحة لن تتطبق إلاً على الجبهة الغربية، وليس على الجبهة الشرقية».

(7) Earl Berger, *The Covenant and the Sword, Arab-Israeli Relations, 1948-1956*, Londres, Routledge and Kagan Paul Ltd, 1965, pp. 28-29.

(٨) ١٢ مارس/ آذار ١٩٤٩، لقاء بين وزير الشئون الخارجية المصري والسفير البريطاني في ٧ مارس/ آذار، *Israel : Boundary Dispute...*, 1949, pp. 47-49.

(٩) انظر الحديث الذي دار في عام ١٩٥٠ بين مندوب أميركي والقائمقام شيرين، صهر الملك فاروق، *FRUS, 1950, V*, 883 et suivants : « The second essential was restoration of confidence in Israel's pledged word. He said he had talked at great length on this subject with Elias Sassoon, the Israeli negotiator at Rhodes, when the armistice was signed. He had implored Sassoon to see that (1) the armistice terms were kept, and that (2) the question of further talks leading toward peace was made on the basis that if the armistice terms were not kept by Israel no Arab could be convinced that a peace settlement would be observed by Israel. Sassoon had emphatically declared that the armistice would be kept. Nevertheless, in three weeks infringement had begun and they had continued. Now every time the question of peace with Israel came up responsible Egyptians shook their heads and referred to the failure of Israel to keep its word.».

(10)Georges Kirk, *The Middle East, 1945-1954*, Oxford University Press, 1954, pp. 288-289.

(11)11 janvier 1949, Pinkerton (Beyrouth) au Secrétaire d'État, *FRUS, 1949, VI*, pp. 641-642.

(12)MAE Afrique du Nord Levant, 1944-1952 401, le 10 janvier 1949, direction d'Afrique-Levant à Damas et Beyrouth.

(١٣) انظر مذكرات بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، بيروت، ١٩٨٣، المجلد الثالث، ص ص ١٨٥ – ٢٠٤ وخصوصًا ص ص ١٩٩ – ٢٠٠.

(14)Avi Shlaim, *Collusion...* p. 392.

(15)Mars 1949, suite des conversations entre le Liban et Israël, MAE Nantes, Tel-Aviv, 5 387.

(١٦) أي بقية جيش الإنقاذ.

(١٧) انظر مذكرات خالد العظم، **مذكرات**، بيروت، ١٩٧٢، المجلد الأول، ص ص ٣٧٩ – ٣٨١.

(18)Biran Urqhuart, *Ralph Bunche..*, p.224

(19)Sur l'exégèse de ces questions voir le remarquable petit livre de Frederic C. Hof, *Galilee Divided, The Israeli-Lebanon Frontier, 1916-1984*, Westview Press, Boulder and London, 1985, pp. 55-59.

(20)Joseph Nevo, *Abdallah and Palestine..*, pp. 193-194.

(21)Avi Shlaim, *Collusion..*, p. 393 et suivantes.

(22)*FRUS,1949,* VI, pp. 878-879.

(23)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, le 11 avril 1949.

(24)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404, le 17 mai 1949.

(٢٥) تقرير رئيس بعثة المراقبين الفرنسي، في ٢٤ مايو/ أيّار ١٩٤٩، MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404 «على الرغم من ذلك، فإن الاستياء هو من القوة في هذه المناطق ضد الفيلق العربي وحكومة شرق الأردن بحيث إن أغلبية السكان، خلافًا لما كان بالإمكان افتراضه، قد ظلت في أماكنها بعد الاحتلال اليهودي. والأكثر من ذلك أنه قد لوحظ في بعض القرى التي كان من المقرر أن تؤول إلى المنطقة اليهودية أن السكان العرب قد مالوا إلى التزايد في الأيام السابقة على النقل. ولا يرجع ذلك إلى أن العرب كانت تراودهم الرغبة في أن يضعوا أنفسهم بحماس تحت السيطرة الإسرائيلية وإنما يتعلق الأمر بلاجئين يحيون منذ نحو عام في ظروف مؤسفة في منطقة «المثلث» وكانوا يأملون، بذلك، في التمكن من العودة إلى أراضيهم الواقعة على طول الشاطئ في المنطقة اليهودية».

(٢٦) تلك هي الحجة التي قدمها إيتان، الممثل الإسرائيلي في لوزان، إلى إتريدج في ٤ مايو/ أيّار ١٩٤٩، *FRUS,1949,* VI, p. 976 : « Israel believes Arab refugees should be resettled under Arab rule for social, economic and religious reasons. Israel doubts whether returning Arabs would be content under Israeli rule. Eytan doubted Israel would issue conciliatory statement indicating possibility of repatriation and if it did that Arabs would come back. Eytan cited fact that Arabs from Arab villages transferred to Israel under Israeli-Transjordan armistice were moving out of own free will and in complete absence of force or persuasion which had been strictly enjoined ».

(27)Benny Morris. *The Birth..*, pp. 530-534.

(28)Dossier dans Henry Laurens, *Le retour des exilés..*, pp.760-763.

(29)MAE Afrique-Levant, 1944-1952, 412, 15 juin 1949, Neuville à Paris, « une ténébreuse affaire (suite) : l'affaire de Government House ».

(30)Jérusalem, le 21 juin 1949, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, Gen 30.

(31)*FRUS,1949,* VI, p. 1080.

(32)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 410, رسالة من أنقره في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٩ حول مقال ليالچين في ٢ يونيو/ حزيران حول مشاركة تركيا في المشاريع الأولى لإقامة اتحاد أوروبي: «يشكو في هذا المقال بمرارة من واقع أن تركيا لم يجر استقبالها كعضو مؤسس ومن التأجيلات التي تؤخر الآن قبولها كعضو عادي في هذه المنظمة. وهو ينتهي إلى أنه، في هذه الظروف، سوف يتعين على تركيا سحب ترشيحها والحرص على ابتعادها عن الاتحاد الأوروبي».

(33)Les procès verbaux de la commission sont sur UNISPAL.

(34)http://www.trumanlibrary.org/index.php : « ETHRIDGE: No, no. Truman let me down on two phases of the Palestine thing. One of them was, I recognized that Israel was going to be very tough to deal with, and Israel was desperately trying to get into the U.N. I got a promise out of the President that we would withhold recognition of Israel in the U.N. Hell, I hadn't been out there a month before we moved for recognition of Israel in the U.N. We moved it. We just didn't vote for it, we moved it. Another was, we were to give Israel some money through the Export-Import Bank., and I got him to promise to hold that up until we could get some positive indication. Well, they released that before I got through with the commission.

MCKINZIE: There wasn't much leverage, then, again.

ETHRIDGE: No, I didn't have any, I didn't have any. That's one reason I said, "I'm going home." »

(35)MAE, NUOI 213, 29 janvier 1949, Boisanger à Paris.

(36)MAE NUOI 213, 7 février 1949.

(٣٧) لا يبدو أنه على علم بالقرار الصادر في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ وتقوم اللجنة بقراءته له.

(38)Dossier dans Henry Laurens, *Le retour des exilés...*, pp. 713-715.

(39)*FRUS,1949,* VI, p. 828 et suivantes.

(40)Il a laissé deux récits quasi-identiques de son rôle dans *Envoy to the Middle Word, Adventures in Diplomacy*, Harper & Row New-York, 1983, pp.27-45 et

On the Frontline in the Cold War, an Ambassador Reports, Londres, Praeger, 1997, pp. 35-46.

(41)Étude de référence, Aryeh Shalev, *The Israeli-Syria Armistice Regime, 1949-1955*, Westviev Press, Boulder, 1993. Itamar Rabinovich, *The Road not Taken, Early Arab-Israeli Negotiations*, Oxford University Press 1991.

(٤٢) هناك رواية تفصيلية للأحداث في منكرات أكرم الحوارني، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٨٨٩ وما يليها.

(43)Sur l'ensemble de ce dossier voir Andrew Rathmell, *Secret War in the Middle East : The Covert Struggle for Syria, 1949-1961*, I. B. Tauris Publishers, Londres, New York, 1995.

(44)Avi Shlaim, "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XV; n °4, 60, 1986, pp. 68-80.

(45)Rapport du chef de la mission des observateurs français, le 1er juin 1949, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404.

(٤٦) حول العلاقات بين أرسلان والزعيم، انظر يومياته لعام ١٩٤٩، مذكرات، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٨٣، خاصة ص ص ٨٠٥ وما يليها.

(47)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, توضيح من بانش لشوفل، نيويورك، ٢ يونيو/ حزيران ١٩٤٩: «إن حكومة إسرائيل تدرك تمامًا الوضع الحرج الذي كان لابد أن تجد نفسها فيه لو أن الدكتور بانش كان مدعوًا إلى أن يقدم إلى المجلس تقريرًا حول رفض واجهت به إسرائيل عرضًا منفتحًا من جانب دمشق. على أنه يتردد في تنظيم لقاء مباشر بين الكولونيل الزعيم والسيد بن جوريون الذي لا تميل طبيعته المتفجرة إلى التوافق. أمّا الكولونيل الزعيم فهو لا يثق ثقة كاملة لا بولاء الأمير أرسلان ولا بقدرته على الدفاع عن الموقف السوري في وجود محاور كالسيد شاريت. وقد راودته فكرة العمل على تحضير اللقاء عبر اجتماعٍ لمرءوسين. وقد استبعد السيد بانش هذا الاقتراح على أساس أن من شأنه أن يؤدي إلى وجوه بطء إضافية دون ضمان شيء».

(48)Voir le message du secrétaire d'État à la légation des États-Unis à Damas le 13 mai 1949, *FRUS,1949*, VI, p.1007.

(49)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٩، لقاء بين الممثل الفرنسي في دمشق والزعيم: «أعرب عن أمله في أن تتولى الوزارة إفهام حكومة إسرائيل ضرورة أن يكون تفكيرها تفكيرًا أكثر سياسيَّةً. فمن شأن قدر قليل من التفهم مع خشونة أقل

من جانبها أن يسهلا كثيراً إقامة علاقات طبيعية بين البلدين لأن النظام السوري الجديد ينبذ التعصب السابق ويرغب في أن يكون على علاقات طيبة بالجيران».

(50)Le 27 juillet 1949, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, MAE NUOI 213.

(51)Sur Lausanne, outre Avi Shlaim, *Collusion...*, voir Neil Caplan, *The Lausanne Conference, 1949, A case Study in Middle East Peacemaking*, Tel-Aviv University, 1993, et *Futile Diplomacy, III, The United Nations, the Great Powers, and Middle East Peacemaking, 1948-1954*, Londres, Frank Cass, 1997. Walter Eytan, *The First Ten Years, Israel Between East & West*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1958. Les procès verbaux de la commission de conciliation sont sur UNISPAL.

(52)*FRUS,1949,* VI, pp. 925-26 : « Present Gaza strip might become autonomous like Luxembourg (sic). If Egypt did not want Gaza because of refugees therein, Israel would accept and permit those refugees to return to their homes. Transjordan could have [access to the Mediterranean] without corridor but with right to free passage. » Sur l'ensemble de l'affaire voir Mordechai Gazit, "Ben Gurion's 1949 Proposal to Incorporate the Gaza strip with Israel", *Studies in Zionism*, Vol. 8 n°2 (1987), pp.223-244.

(53)*FRUS,1949,* VI, pp.1072-1074.

(54)*FRUS,1949,* VI, pp.1072-1074.

(55)« US is powerful and we are weak ; we could be destroyed ; but we do not intend to commit suicide by accepting November 29 settlement in today's fundamentally changed conditions».

(56)Le 8 juin 1949, *FRUS,1949,* VI, p. 1102 et suivantes.

(57)« The refugees are thus members of an agressor group defeated in a war of its own making. History does not record any case of large-scale repatriation after such experience. »

(٥٨) مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ص ٣٨٩.

(59)*FRUS,1949,* VI, p. 1109,

٩ يونيو/ حزيران ١٩٤٩، لقاء القائم بأعمال وزير الخارجية مع الرئيس: « He informed me that he had let it be known by a number of Jewish leaders who had called on him that unless they were prepared to play the game properly and conform to the rules they were probably going to lose one of their best friends. »

(60)Le 16 juin 1949. *FRUS,1949,* VI, p. 1146.

(61)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 410.

(62)Le 20 juin 1949, *FRUS,1949,* VI, p. 1161.

(63)*FRUS,1949,* VI, p. 1168 et suivantes.

(64)2 juillet 1949, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 402. Unispal du 6 juillet.

(65)Le secrétaire d'État (Acheson) à l'ambassade en Grande-Bretagne, le 13 juillet 1949, *FRUS,1949,* VI, p.1223 et suivantes.

(66)5 août 1949, Chauvel, New York. MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 403.

(67)Le 19 juillet 1949, *FRUS,1949,* VI, p. 1235 et suivantes.

(68)MAE, NUOI, 214, Boisanger, Lausanne, le 28 juillet 1949.

(69)*FRUS,1949,* VI, pp. 1238-39.

(70)20 juillet 1949 MAE, NUOI, 214, Guyon, Tel-Aviv : «ثم اشتكى السيد شاريت من السياسة البريطانية التي قال إنها تستميت في الرغبة في قيام حدود مشتركة بين مصر وشرق الأردن، وهو شيء لا يمكن أن تقبله إسرائيل».

(٧١) الخطة البريطانية المؤلفة من ثماني نقاط مؤرخةً في ١٢ يوليو/ تمــــــــوز، *Israel Boundary.. 1949*, pp. 556-557.

(72)Tom Segev, 1949, *The First Israelis*, Londres, Collier Macmillan, 1986, pp. 23-24.

(73)*FRUS,1949,* VI, p. 1261 et suivantes.

(74)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 407, le 7 septembre 1949, Berne, Note de renseignements fournis par un informateur habituel de cette ambassade (cela semble être un canal officieux et régulier d'information sur la politique israélienne).

(75)*Envoy to the Middle World*, p. 37: « I was advised by the Department that this recommendation had been approved and that I should inform the Israeli Ambassador. I asked the Ambassador to lunch with me at the Metropolitan Club and put our decision to him in the most tactful and objective way I could. In light of the costly military demands made on Israel to defend itself against the Arabs, whose enmity arose mainly from the failure of Israel to carry out the UN resolution on the refugees, Israel would not be able to make effective use of the Ex-Im Bank loan unless this issue was defused by Israel's taking at least 200 000 refugees.

« The Ambassador looked me straight in the eye and said, in essence, that I wouldn't get by with this move, that he would stop it. There was other conversation, but I had got the point. Within an hour of my return to my office I received a message from the White House that the President wished to dissociate himself from any withholding of the Ex-Im Bank loan. I knew of the President's sympathy for Israel, but I had never before realized how swiftly the supporters of Israel could act if challenged. »

Il ajoute dans *On the Frontline in the Cold War* p. 46 : « These were, I believe, the last opportunities we had to find a real solution to the Arab refugee problem. My efforts, as well as those of many subsequent sincere and able intermediaries, have all ended in failure. »

(76)Texte anglais dans UNISPAL.

(77)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 410. Boisanger, Lausanne.

(78)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 407, février 1950, rapport de mission de Louis Massignon.

(79)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 407. Boisanger, le 6 avril 1949. Les indications chiffrées d'une étude faite par M. Tallec expert français auprès de la commission.

(80)Mission pontificale pour le Palestine, *Le Pape et la tragédie palestinienne*, Beyrouth, 1950.

(٨١) لهذا السبب، انخرط علماء مدرسة الكتاب المقدّس بالقدس في دراسات أنثروبولوجية للجماعات السكانية المعاصرة سعيًا إلى فهم نص الكتاب المقدّس فهمًا أفضل. وفي عام ١٩٧٤، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للبعثة البابوية، سوف يتحدث بولس السادس عن «الفلسطينيين الذين يُعَدّون بالنسبة لنا أعزاء بشكل خاص لأنهم شعب الأرض المقدّسة ولأنهم يضمون أنصارًا للمسيح ولأنهم كانوا ولا يزالون عرضة لمحنة مأساوية».

(٨٢) بالأخص أولئك الذين لهم مصادر إلهام تُسمّى إنجيلية وأتباع «الصهيونية المسيحية». وقد لعبت المظمات الخيرية البروتستانتية دورًا كبيرًا في غوث اللاّجئين الفلسطينيين.

(83)*FRUS,1949*, VI, p. 1351,

٢ سبتمبر، أيلول، اجتماع نظّمه ماكجي مع رؤساء البعثة الدبلوماسية العربية في واشنطون:

« it was also clear that the President could not recommend to Congress that it provide financial support for the implementation of any plans recommended by the Mission should it appear in advance that such plans were doomed to failure by virtue of artificial barriers and restrictions maintained by states in the area. Such barriers as are clearly artificial must in time be eliminated if any solution to the problems is to be successsful. »

(84)Dossier et correspondance dans MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 414.

(85)*FRUS,1949*, VI, p. 1472 et suivantes.

(86)UNISPAL.

(87)Voir la déclaration de Abba Eban, le 26 septembre 1949, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 392.

(88)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404, 20 septembre 1949, 20 octobre 1949, le chef des observateurs français au ministre de France en Israël.

(89)*FRUS,1949,* VI, p. 1398, 22 septembre 1949, Burdett consul général des États-Unis à Jérusalem au secrétaire d'État.

(90)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412; 5 octobre, télégramme de Guyon (Tel-Aviv).

(91)*FRUS,1949,* VI, p.1440 et suivantes,

١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، لقاء بوزارة الخارجية الأميركية مع سفير إسرائيل. وهذا الأخير، إذ يجد نفسه مُحَاصرًا ومضطرًا إلى التقهقر، إنما يعترف بأن هذه ليست سياسة حكومته.

(٩٢) تقرير ١٥ يناير/ كانون الثاني يصحح هذين الرقمين إلى ٦ قتلى و ١٤ جريحًا.

(٩٣) ٦ قتلى، ١٦ جريحًا، وتدمير ٦ عربات.

(94)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 409, 27 octobre 1949, lettre de A. Eban, représentant permanent d'Israël à l'ONU au président de la commission de conciliation.

(95)*FRUS,1949,* VI, p.1486 et suivantes.

(96)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 409, 15 novembre 1949, télégramme de Bonnet (Washington).

(97)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 392, 8 décembre 1949, Note pour le secrétaire général.

(٩٨) الاتحاد السوفييتي مُمَثّل فيه ومن هنا اهتمامه الإضافي بالمشروع.

(99)MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 390, télégramme de Garreau le 15 janvier 1950.

(100) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 390, allocution prononcée le 30 janvier 1950 devant le Conseil de Tutelle à Genève.

(101) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 392.

(102) Avi Shlaim, *Collusion..* , p. 526 et suivantes, Yoav Gelber, *Israeli-Jordanian Dialogue 1948-53, Cooperation, Conspiracy or Collusion ?* Sussex Academic Press, Brighton, Portland, 2004, p.134 et suivantes.

(103) 14 mars 1950, Kirbride à Furlonge, *Israel, Boundary..* 1950.

(104) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 409. 16 février 1950, Boisanger au Ministère français des Affaires étrangères.

(105) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 409. 9 mars 1950, Boisanger au Ministère français des Affaires étrangères.

(106) MAE ,Nantes Tel-Aviv, 6, 1er mai 1950, Boisanger au Ministère français des Affaires étrangères.

الفصل الرابع
إعاداتُ تركيب للعناصر البشرية
وتغيرات على المَستوى الجيوسياسي

(1) *Bulletin d'information sioniste*, n°8 janvier 1950.

(2) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXI, 1er semestre 1950, p.48.

(3) Peter Y. Medding, *The Founding of Israeli Democracy 1948-1967*, Oxford University Press, 1990.

(4) Hussein Abu Hussein et Fiona Mc Kay, *Access Denied, Palestinian Land Rights in Israel*, Zed Books. Londres, 2003.

(5) Michael Bar-Zohar, *Yaacov Herzog, a Biography*, Halban, Londres, 2005, pp.96-98.

(6) " In his essay, « Israel among the Nations", the Prime Minister's introduction to the 1952 Israel Government Year Book, Ben Gurion, overlooking the fact that 12,5 percent of Israel's population was Arab, writes that the new State of Israe "was set up in a desert land" and that after the Arabs fled the country, "it was virtually emptied of its former owners." » Dan Peretz, «Early State Policy towards the Arab Population, 1948-1955», in Laurence J. Silberstein, ed. New *Perspectives on Israeli History, the Early Years of the State*, New York University Press, 1991, p. 87.

(7) Charles S. Kamen, « After the Catastrophe : The Arabs in Israel 1948-1951 », *Middle Eastern Studies* Vol. 23, 4, p. 453 et suivantes et Vol. 24, 1, p.68 et suivantes.

(٨) كانت هناك وزارة للأقليات وقد استمرت حتى يونيو/ حزيران ١٩٤٩. غير أنها قد أُلغيت رسميًا لأنه لا وجود هناك إلاَّ لمواطنين في إسرائيل. والواقع أنها قد اهتمت بالدفاع عن مصالح السكان العرب. Voir Elie Rekhess, « Initial Israeli Policy Guidelines towards the Arab Minority », in Laurence J. Silberstein, ed. New *Perspectives on Israeli History, the Early Years of the State*, New York University Press, 1991, pp.103-119.

(9) Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, The Middle East Institute, Washington, 1958, p. 90 et suivantes.

(10) *Bulletin d'information sioniste*, n°20 18 juillet 1950.

(11) Sur ce sujet voir Zvi Ganin, *An Uneasy Relationship, American Jewish Leadership and Israel, 1948-1957*, Syracuse University Press, 2005.

(12) *Ibid*, p. 118,

تصريح بن جوريون في ٨ أغسطس/ آب ١٩٥١، حيث قال إن اليهود الذين يعرّفون أنفسهم كصهيونيين يجب لهم قبول عدد معين من الشروط: « Firstly, a collective obligation of all national Zionist organizations to assist the Jewish state under all circumstances and all conditions, even if such an attitude contrasts with the views held by the respective national authorities. [Here Ben Gurion praised British Jewry for its admirable stand against the British government White Paper policy.] Secondly, an obligation to propagate Hebrew culture among youth abroad; and thirdly, no toleration by the Movement of Zionist organizations unwilling to promote a pioneering spirit. »

(13) Voir Joseph Heller, *The Birth of Israel, 1945-1949, Ben Gurion and his Critics..*, p. 148 et p. 244.

(14) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 414, le 25 octobre 1949.

(15) Tom Segev, 1949, *The First Israelis..*, pp. 95-96

(١٦) بينهم ٣٥ ٠٠٠ من اليمن و ٢٦ ٠٠٠ من تركيا.

(17) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 414, le 25 octobre 1949.

(18) Shlomo Hillel, *Le souffle du Levant, Mon aventure clandestine pour sauver les Juifs d'Iraq 1945-1951*, Bruxelles Hatier, 1989. Voir aussi Joseph B. Schechtman, « The repatriation of Iraq Jewry » *Jewish Social Studies*, XV, 1953, p. 151 et suivantes

(١٩) حول مشاركة اليهود في الحزب الشيوعي العراقي، انظر:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionnary Movement in Iraq*,, Princeton University Press, 1978, pp. 650-651 et p.699.

وقد لعبوا دوراً ضعيفاً (٩% من القيادة في عام ١٩٤٩) إلاّ أنه بسبب القمع الذي أدى إلى حبس جانب كبير من القيادة، فإن العناصر اليهودية هي التي تولت القيادة من أبريل/ نيسان إلى أغسطس/ آب ١٩٤٧ ومن ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ إلى فبراير/ شباط ١٩٤٩.

(٢٠) للوقوف على رؤية عراقية للمسألة، انظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المجلد السابع، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ١٥٤ -١٥٩.

(21) Voir l'état de la question dans Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars, a History of Israel's Intelligence Services*, Grove Weindenfeld, New York, 1991, pp. 86-95.

(22) Batatu, *The Old Social* ...p. 271.

(٢٣) انظر، مذكرات أكرم الحوراني، ص ص ١٢٥٠ وما يليها.

(٢٤) للوقوف على نظرة من الداخل، انظر، هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، حركة القوميين العرب، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٦١ وما يليها، والحال أن النموذج الذي شكّل مصدر إلهامٍ لهذه الجماعة المنبثقة من الجامعة الأميركية ببيروت هو الإرجون وشتيرن، فلتبرير الاعتداء يجري الزعم بوجود مستودع للأسلحة الصهيونية في المعبد اليهودي، وكان الهدف الحقيقي هو إعاقة المفاوضات بين حسني الزعيم والصهيونيين. وعلى شكل ملحق منشور في ص ص ٢٥٣ وما يليها يجري نشر تقرير أكتوبر/ تشرين الأول لقاضٍ عسكري سوري حول الاعتداءات المرتكَبة في سوريا. أمّا دراسة محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٩٧، فهي أكثر حسمًا، فمذهب الحركة لا يقيم أي تفرقة بين اليهود والصهيونيين فكلهم أهداف مشروعة للضرب (ص ٤١).

(25) Voir Abd al-Fattah Muhammad El-Awaisi, *The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1947*, Tauris Academic Studies, 1998.

(26) Livre de base, le travail remarquable de Joel Beinin, *The Dispersion of Egyptian Jewry*, University of California Press, 1998.

(27) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 416, 15 septembre 1950, *Note sur les cinq premiers mois de fonçtionnement de l'Office.*

(28) 26 juillet 1950, McGhee à la commission sénatoriale des Affaires étrangères, *FRUS, 1950, V*, p. 958 et suivantes p. 960 : « All of our help to these latter countries could be wasted if their southern flank is weakened by dissension and subversion. »

(29) UNISPAL, premier rapport de l'UNRWA, 6 octobre 1950.

(٣٠) اللاّجئون الذين يحصلون على رواتب من الحكومة الأردنية عن وظائفهم عددهم ١٢٥ ٣.

(31) Salim Tamari et Elia Zureik, « Les archives de l'UNRWA » in Farouk Mardam-Bey et Elias Sanbar, *Le droit au retour, le problème des réfugiés palestiniens*, Sindbad Actes Sud, 2002, pp. 147-176, voir dans le même ouvrage, Jalal al-Husseini, « L'UNRWA et les réfugiés : enjeux humanitaires, intérêts nationaux ». pp ; 177-206 et Hana Jaber. « Économie et société : qu'est-ce qu'un camp de réfugiés, pp. 207-232.

(32) UNISPAL, premier rapport de l'UNRWA, 6 octobre 1950.

(٣٣) سوف تتوصل الحكومة الإسرائيلية إلى الإلغاء السريع لعمل الأنروا على أرضها.

(34) Voir un exemple à l'automne 1949 dans Henry Laurens, *Le retour des exilés*, pp. 755-759.

(٣٥) كان قد جرى إدخال تخفيف طفيف على قيود هذا القانون في عام ١٨٩٣ وذلك بما يسمح لطفل ولد في فرنسا لأم مولودة في فرنسا بأن يكون فرنسيًا عند مولده (مبدأ الـ *jus soli* المزودج). وفي عام ١٩٢٧، وليس قبله، أصبح بوسع المرأة الفرنسية الاحتفاظ بجنسيتها إذا ما تزوجت من أجنبي وذلك إذا ما امتنعت عن أخذ جنسية زوجها (كان هناك في ذلك العصر نحو ١٥٠ ٠٠٠ امرأة أجنبية من أصل فرنسي على الأرض الفرنسية). وفي عام ١٩٤٥، تحتفظ هذه المرأة بجنسيتها بشكل تلقائي إلاَّ إذا أبدت امتناعًا مسبقًا عن ذلك. والحال أن المساواة بين الشريكين لم يُنَصَّ عليها إلاَّ في عام ١٩٧٣. Voir Patrick Weil, *Qu'est-ce qu'un Français*, Paris Folio Histoire, 2004, pp. 317-337.

(36) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXI, 1er semestre 1950, pp.87-88.

(37) *FRUS, 1950, V, p. 874*, le 26 avril 1950: « M. Acheson remarked that our American attitude was that normally we had no objection whatever to the union of people who were mutually desirous of this new relationship. »

(٣٨) هذا هو ما توضحه وزارة الخارجية الأميركية لدبلوماسي أردني: « it was not the custom of this country to issue formal statements of recognition every time a foreign country changed its territorial area. The union of Arab Palestine and Jordan had been brought about as a result of the will of the people and the US accepted the fact that Jordanian sovereignty had been extended to the new area». *FRUS, 1950, V, p.*921.

(39) Avi Shlaim, *Collusion...*, p. 558.

(40) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXI, 1er semestre 1950, p 65.

(٤١) تعديل مصري.

(٤٢) تعديل لبناني.

(٤٣) الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ١٩٥ – ٢٦٠.

(44) Texte anglais dans le *Middle East Journal*, III, 1949 p.373.

(٤٥) هذا هو ما يوضحه السفير الإسرائيلي في واشنطون في لقاء بوزارة الخارجية الأميركية في ٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠، *FRUS, 1950, V, p.*676 : « The Ambassador also added that the establishment of such a union would create a new situation in so far as Israel was concerned. He stressed the fact that Iraq had never been willing to sign an armistice agreement with Israel. He said that if it became apparent that such a union might take place the extremists in Israel (the Herut) would claim that it threatened Israel's security and would urge Israel intervention before an attack could be launched against Israel from the new unified State. »

(٤٦) انظر، لقاء شارل مالك بوزارة الخارجية الأميركية، في ٨ فبراير/ شباط ١٩٥٠، والذي يطلب فيه تطبيق بروتوكول لوزان، *FRUS, 1950, V,* p. 730 et suivantes.

(٤٧) تاريخ اليوم غير مذكور، *FRUS, 1950, V, p.* 883 et suivantes.

(48) MAE, NUOI, 214.

(49) *FRUS, 1950, V,* p.822 et suivantes : « With respect to our vaunted desire for peace, said Khalid Bey, one might ask why we do not make peace (end the cold war) with Soviet Russia, which like Israel says it seeks peace. As far as Syria is concerned the situation is similar with Israel; there is an armistice which Syria has no intention of violating; Syria will not attack Israel, but will defend itself if attacked. If Israel respects the Armistice, the existing "peace" will continue. »

(50) 25 janvier 1950, *FRUS, 1950, V,* p. 702.

(٥١) انظر كتاب محمد جمال باروت حول هذه النقطة.

(52) Voir le livre fascinant de Michael J. Cohen, *Fighting World War Three from the Middle East, Allied Contingency Plans, 1945-1954*, Londres, Frank Cass, 1997.

(53) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXI, 1er semestre 1950, p.47.
يُشَبِّهُ الحوراني في مذكراته (المجلد الثاني، ص١١٦٩) هذا التصريح بانفجار نووي.

(54) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXI, 1er semestre 1950, pp.65-67.

(55) Le dossier de la négociation se trouve dans *FRUS, 1950, V,* p. 122 et suivantes.

(56) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, GEN, 12, Londres le 19 mai 1950 :

«إن السيد شومان، مبديًا فتوره حيال الإجراء الذي اتبعه الأنجلو – أميركيون، والذي تمثل في التفاوض فيما بينهم على نص بهذه الأهمية ومن دون عرضه على الفرنسيين إلاّ بعد كتابته، قد اكتفى بإعلان أنه سوف يدرس المسألة».

(57) Dossier sur les réactions en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, GEN, 12.

(58) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXII, 2eme semestre 1950, pp. 173-174.

(59) *FRUS, 1950, V*, p. 947.

(60) 31 juillet 1950, *FRUS, 1950, V*, p. 960.

(61) 7 août 1950, *FRUS, 1950, V*, p. 965.

(62) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, GEN, 9, note de la direction d'Afrique Levant du 19 décembre 1950.

(63) *FRUS, 1950, V*, p. 189 et suivantes.

(64) Réunion du 21 septembre 1950, *FRUS, 1950, V*, p. 206 et suivantes : « Mr. McGhee said that the US has been hoping that the activities of the Palestine Refugee Administration would give the US and the UK a lever to bring about needed reforms in the Near East, especially in the case of land. As the situation is now, the governments in the area have no desire to make political, economic and social improvements and there is insufficient pressure by the inhabitants, who have neither the political consciousness nor the ability to force more progressive measures. »

(65) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, Gen 9, 30 janvier 1951, Le Ministre de la Défense (Jules Moch) au Ministre des Affaires étrangères. Février 1951, Couve de Murville, Ambassadeur de France au Caire, Voyage du général Robertson :
«لابد أن هذا من شأنه أن يميل إلى إثبات أن بريطانيا العظمى تحرص على أن تستغل إلى أقصى حدٍّ خطر الحرب لتكوين جيش عربي وافر الأعداد، تقوده هي وتسلحه، وللعمل على الاعتراف في الولايات المتحدة بضرورة قيام اتحاد فيدرالي وثيق بين البلدان العربية، وذلك مع طرد فرنسا، وهو طرد يتعارض تمامًا مع روح التصريح الثلاثي».

(66) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, Gen 9, 12 février 1951. Ambassade de France à Damas, Entretiens du général Robertson à Damas.

الفصل الخامس

حرب الحدود
والدفاعُ عن الشرق الأوسط

(1) Gerber, *Israeli-Jordanian*...p.177.

(2) MAE, Afrique-Levant. 1944-1952, 404. Mission des observateurs français de Palestine, *Rapport sur le fonctionnement des commissions d'armistice.*

(3) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404. 1er mars 1950, Mission des observateurs français de Palestine, *Rapport sur le fonctionnement des commissions d'armistice.*

(4) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404. 1er mai 1950, Mission des observateurs français de Palestine, *Rapport sur le fonctionnement des commissions d'armistice.*

(٥) كانتا قد تعرضتا للاغتصاب. والعسكريون المسئولون عن هذا الاغتصاب من أصل مغربي وقد تعرضوا لملاحقات قضائية. ولا يوجد ما يشير إلى صدور عقوبات ضدهـــــم.
Benny Morris, *Israel's Border Wars*, Clarendon Press, Oxford, 1993, pp.167-168.

(6) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, 14 juin 1950, Le Consul général de France à Jérusalem au Ministère des Affaires étrangères. Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, p. 157 et suivantes.

(٧) تتحدث التقديرات النهائية عن موت ما بين دزينتين وثلاث دزينات من الأشخاص.

(8) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404. 1er août et 1er octobre 1950, Mission des observateurs français de Palestine, *Rapport sur le fonctionnement des commissions d'armistice.*

(9) Benny Morris, *1948 and After, Israel and the Palestinians*, Clarendon Press, Oxford, 1994, pp. 323-347.

(10) MAE Nantes RFNU 49, 10 septembre 1950, télégramme de Couve de Murville, ambassadeur de France en Égypte. MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 416, 14 septembre 1950. télégramme de Du Chayla, ambassadeur de France au Liban.

(11) Gerber, *Israeli-Jordanian*...p. 180.

(12) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404, *Remarques sur l'activité de la commission mixte d'armistice Liban-Israël*, 1er avril 1er octobre 1950 :
«على الرغم من أن الإسرائيليين كانوا، من الناحية الحقوقية، وفيما عدا حالة واحدة، غير مذنبين بحكم أن هذه الأحداث قد جرت على أرضهم، إلا أن مثل هذه الأعمال لا يمكن تبريرها من الناحية الإنسانية. وبشكل خاص، فإن الأسلوب الذي قتلت به امرأة ثم طفل، في رائعة النهار ومن مسافة قريبة، إنما يدل على أن مرتكبي هذه الأعمال، الذين يبدو من جهة أخرى أنهم قد عوقبوا، إنما يتميزون بالانعدام الكامل للإنسانية».

(13) Gerber, *Israeli-Jordanian*...p. 181.

(14) Les dossiers sont dans UNISPAL et les références diplomatiques habituelles.

(15) Avi Shlaim, *Collusion*..., p. 571 et suivantes.

(16) Outre Shlaim, voir *Gerber, Israeli-Jordanian*...p.167 et suivantes

(17) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXII, 2eme semestre 1950, pp.163-164.

(18) MAE NUOI 215, Mission des observateurs français, *Compte rendu d'activité (période du 1er octobre au 31 décembre 1950)*. Dossier complet in *Israel : Boundary Dispute*... 1950.

(19) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein, Jordan in Transition*, Oxford University Press, 1994, pp.9-11.

(20) FRUS, 1951, V, p. 736.

(21) Documentation et positions égyptiennes dans Moustapha El-Hefnaoui, *Les problèmes contemporains posés par le canal de Suez*, Paris 1951.

(٢٢) المادة ١: «إن قناة السويس البحرية سوف تكون دومًا حُرَّةً ومفتوحة، في وقت الحرب كما في زمن السلم، أمام أي سفينة تجارية وحربية، دون تفرقة بين الإعلام التي ترفعها.

«وترتيبًا على ذلك، فإن الأطراف السامية المتعاقدة تتفق على عدم القيام بأي شيء يَمَسُّ الاستخدام الحر للقناة في وقت الحرب كما في زمن السلم.

« ولن تخضع القناة أبدًا لممارسة حق الحصار».

(٢٣) نصت اتفاقية القسطنطينية على النزع الكامل لسلاح منطقة القناة، على أن البريطانيين قد جعلوا منها أضخم قاعدة عسكرية لهم في الخارج ...

(24) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412, 12 mars 1951, Riley au secrétaire général de l'ONU.

(25) FRUS, 1951, V, p. 615 et suivantes, 2 avril 1951 entretien avec le général Riley.

(26) Voir l'aide-mémoire égyptien d'avril 1951, *FRUS, 1951*, V, pp. 628-629.

(27) Le 16 juillet 1951, *FRUS, 1951*, V, pp. 772

قيل إن ذلك كان مبادرة شخصية من جانب سفير مصر لدى واشنطون. ويضطلع عزام باشا بتحرك مماثل في ١٧ يوليو/ تموز (p. 776).

(28) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXIV, , 2eme semestre 1951, pp.163-164.

(29) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXIV, , 2eme semestre 1951, p.188.

(30) Ouvrage de référence, Aryeh Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime 1949-1955*, Westview Press, Boulder, 1994.

(31) 5 mars 1951, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404, Le chef d'état-major au président de la commission mixte d'armistice syro-israélienne. Dossier sur l'ensemble de l'affaire MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412.

(32) Voir l'entretien du 8 mai avec le secrétaire d'État, FRUS, 1951, V,p. 667 et suivante.

(٣٣) في مراسلة بتاريخ ١١ أبريل/ نيسان مع ممثل فرنسا في تلك أبيب، بيرر بوساقي مسلكه (MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412)

«بما أنني كنت مكلفًا من الجنرال رايلي بمحاولة السيطرة على الوضع في المناطق منزوعة السلاح، وهو وضع كان قد تدهور خلال الشهور الأخيرة على أثر سياسة ترك الحبل على

الغارب والتي انتهجها الرئيسان الأميركيان السابقان، فقد وجدت نفسي في وجه معارضة من جانب الإسرائيليين، أكان من جانب الجيش أم من جانب الشرطة والمستوطنين.
«والحال أن التحيز الذي يجري اتهام الرئيس به إنما يتمثل في رغبته في تطبيق المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة، وذلك بمراقبة:

« – التحديد الدقيق لحقوق الشرطة الإسرائيلية.

« – سحب عناصر الشرطة أو الجيش التي تغلغلت في المناطق منزوعة السلاح على أثر الأحداث الأولى.

« – عودة الحياة الطبيعية والحفاظ عليها، أكانت الحياة الطبيعية العربية أم الإسرائيلية.

«ومن ثم فإنه إنما يجري اتهامه بالرغبة في التصرف ضد المبدأ الإسرائيلي الخاص بحق السيادة في المناطق منزوعة السلاح. ومن هنا الهَجمات والانتقادات التي تعرض لها الرئيس من جانب الوفد الإسرائيلي وصحافة إسرائيل».

(٣٤) يقدم خالد العظم في مذكراته (**مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٩) وصفًا لاذعًا لمسلك الشيشكلي. فهو قد طلب التصريح له بمهاجمة المنطقة منزوعة السلاح، وهو ما رفضه رئيس مجلس الوزراء في البداية قبل أن يذعن لطلبه. لكن الشيشكلي قام بعد ذلك بطلب النجدة من القوات العربية. حول أعمال الجامعة، انظر أيضًا، عزة دروزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، المجلد الخامس، ص ص ١٧٧ –١٨١.

(35) Dossier en MAE, NUOI 222.

(36) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXIII, 1er semestre 1951, pp.26-28.

(37) *FRUS, 1951, V* ,p.727. 22 juin 1951, l'ambassadeur américain en Israël : « While difficult to prove, UN reps concerned became convinced Arabs not reacting freely, fearing Israel pressure on one side and arab displeasure on other».

(38) *FRUS, 1951, V* , p. 763, le 11 juillet 1951 : « In any event, he thought it was quite clear that it was not in the best interests of the Arab refugees for all of them to return to the demilitarized zone»

(39) Compte rendu de Bossavy le 12 juillet 1951, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 404.

(٤٠) تقرير بوسافي في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٥١،
MAE. Afrique-Levant, 1944-1952, 404 :
«في يوم ١٠، جاءنا إسرائيليون يزعمون أنهم مراقبون تابعون لمنظمة الأمم المتحدة (بل إنهم كانت لديهم عربة چيب بيضاء) لكي ينصحوننا بالبقاء في الشعب».

(41) Le 9 juin 1951. MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412.

(42) Le 11 juin 1951, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412.

(43) Le 3 août 1951, *FRUS, 1951, V*, p. 816. 6 août 1951, Note pour le Ministre, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 412. Les délibérations de la commission se trouvent dans UNISPAL. Voir aussi l'étude globale de Neil Caplan dans *Futile Diplomacy*, T. III.

(44) Le 26 septembre 1951, *FRUS, 1951*, V, p. 878.

(45) Travail essentiel sur ce sujet la thèse de Sandrine Mansour-Merien, *La commission de Conciliation pour la Palestine à travers les archives françaises de 1948 à 1966*, Paris, INALCO, 2006.

(46) Jacob Reuveny, « The Financial Liquidation of the Palestine mandate», *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, n°1, janvier 1991, pp. 112-130.

(47) Issac Alteras, *Eisenhower and Israel, US-Israeli Relations 1953-1960*, University Press of Florida, 1993, pp. 102-103.

(48) Sur le dossier des réparations allemandes, Tom Segev, *Le septième million, les Israéliens et le génocide*, Paris, Liana Levi, 1991, Dominique Trimbur, *De la Shoah à la réconciliation, la question des relations RFA-Israël, 1949-1956*, Paris, CNRS Éditions, 2000, Idith Zertal, *Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood*, Cambridge University Press, 2005.

(٤٩) وكانت هناك السابقة الفرنسية أيضًا. فمركز التوثيق اليهودي المعاصر كان محكومًا عليه بالعمل السرّي في عام ١٩٤٣ وقد زوّدَ بالمعلومات الاتهام الفرنسي المقدّم إلى محكمة نورمبرج الدولية. كما أن الأعمال الخاصة بالنصب التذكاري الأول للمحرقة، قبل القانون الإسرائيلي، كانت قد بدأت في عام ١٩٥٣ وقد تمت إزاحة الستار عن النصب التذكاري في عام ١٩٥٦.

Annette Wieviorka, *L'Ère du témoin*, Paris, Plon, 1998, p. 74.

(50) Voir l'entretien de Sharett avec des responsables américains à Paris le 19 novembre 1951, *FRUS, 1951*, V, p. 935 et suivantes.

(51) Uri Bialer, *Between East and West, Israel's foreign policy orientation 1948-1956*, Cambridge University Press, 1990, p. 251 et suivantes.

(٥٢) يجب أن نتذكر أنه في هذه الفترة تحديدًا بلغ اختراق الاستخبارات البريطانية من جانب عملاء سوفييت أقصى مدىً له. وكان كيم فيلبي في عام ١٩٥١ يعمل في واشنطون وكانت الاستخبارات الأميركية والبريطانية تتبادلان المعلومات.

Voir Patrick Seale et Maureen McConville, *Philby, the long road to Moscow*, Hamish Hamilton, Londres, 1973.

وهناك مؤشر إضافي في كتاب:

Dan Raviv et Yossi Melman, *Every Spy a Prince, the Complete History of Israel's Intelligence Community*, Houghton Miflin, 1990, p. 93

الذي يذكر إفضاءات تيدي كوليك (عمدة القدس)، في عام ١٩٨٧، خلال حفل تكريمٍ لذكرى أنجلتون الذي مات في السنة السابقة. فعندما كان مكلفًا بالاتصال بالاستخبارات الأميركية في واشنطون بوصفه دبيلوماسيًّا، صادف فيلبي في مكتب أنجلتون في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٠. وقد أبلغ الأميركي بوجوب التزام الحذر والشك، ذلك أنه كان قد صادف فيلبي في حفل زواج لدى يهود شيوعيين في فيينا في ثلاثينيات القرن العشرين. والواقع أن أنجلتون قد آمن حتى النهاية ببراءة فيلبي. وعندما أعلنت موسكو عن هرب الجاسوس البريطاني، قام أنجلتون بإعدام جميع التقارير الخاصة بلقاءاته مع فيلبي في ١٩٤٩ – ١٩٥١ ...

Tom Mangold, *Cold Warrior, James Jesus Angleton, The CIA's Master Spy Hunter*, Londres, Simon & Schuster 1991, pp. 46-47.

(٥٣) كان قد وَجَّه حملة صحافية ضد خطة التقسيم وضد سياسة ترومان.

(54) Tom Mangold, *Cold Warrior...*, p. 28 et 290-291.

(55) Michael J. Cohen, *Fighting World War Three..*, p. 284 et suivantes.

(56) Benny Morris, *Israel's Border War...*, p. 87.

(57) Voir l'entretien entre Eban au Département d'État le 30 juillet 1952, *FRUS, 1952-54*, IX, p. 972 et suivantes.

(٥٨) حول هذا الملف، انظر:

Mohamed Heikal (Muhammad Haykal), *Secret Channels*, Harper Collins 1996 (peu fiable), Avi Shlaim, *The Iron Wall, Israel and the Arab World*, Penguin Books,

(عمل رئيسي) ورشاد كامل، **عبد الناصر وإسرائيل**، القاهرة، ٢٠٠٣ (وهو عمل تفصيلي من زاوية المصادر العربية) وثروت عكاشة، **مذكرات في السياسة والثقافة**، المجلد الأول، القاهرة، بلا تاريخ (فيما يتعلق بالاتصالات مع جولدمان خاصةً).

(59) L'essentiel du dossier est dans Aryeh Shalev, *The Israeli-Syria Armistice Regime, 1949-1955* et dans FRUS, 1952-54, IX , MAE Nantes RFNU 52 et MAE NUOI 228.

(٦٠) انظر، على سبيل المثال، ما سجله عادل أرسلان في يومياته في ١٥ مارس/ آذار ١٩٤٩ (**مذكرات**، المجلد الثاني، ص ٧٩٨): الحوله جزء من الأرض السورية وكذلك نصف بحيرة طبرية، وكان يتعين طرح المسألة على محكمة العدل الدولية، وهو ما لا تفعله الحكومة بأوامر من البريطانيين.

(61) 8 mai 1952. *FRUS, 1952-54*, IX, p.928.

(62) 21 janvier 1953, *FRUS, 1952-54*, IX, p. 1099.

(63) Sur la question dynastique, voir Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein..*

(64) Voir le récit de E. H. Hutchinson, *Violent Truce, A Military Observer Looks at the Arab-Israeli Conflict 1951-1955*, New York, The Devin-Adair Company, 1956, p.12 et suivante.

(65) Yoav Gelber, *Israeli-Jordanian Dialogue 1948-53..*, p.247.

(٦٦) هناك ملف كامل حول هذا الموضوع في:

MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 405.

والحال أن مراقبين فرنسيين هم الذين كانوا في الخط الأول.

(67) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 403, notes de protestation du Ministère des Affaires étrangères israélien.

(٦٨) هو فلسطيني، وهو مناصر سابق للحسينيين، في حين أن طوقان كان أحد الزعماء الرئيسيين للمعارضة للمفتي.

(69) Dossier en MAE NUOI 226.

(70) Dossier en MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 651.

(71) MAE NUOI 226, 23 janvier 1953, chargé d'affaires français à Jérusalem, *Tension israélo-jordanienne*.

(72) MAE NUOI 226, 16 avril 1953, Gilbert, ambassadeur de France en Israël au ministre des Affaires étrangères, *Du général de Ridder, président de la commission mixte d'armistice israélo-jordanienne*.

(73) Yoav Gelber, *Israeli-Jordanian Dialogue..*, p. 253.

(74) Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, pp. 220-221.

(75) MAE NUOI 226.

(76) Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan*, Londres, Frank Cass, 1981, pp. 72-96.

(77) MAE NUOI 226, 23 juillet 1953, Consul général de France à Jérusalem…,

(78) Livre essentiel sur tous ces développements, Ze'ev Drory, *Israel's Reprisal Policy 1953-1956, The dynamics of military retaliation*, Londres, Frank Cass, 2005.

(79) Livre essentiel sur la question, Zach Levey, *Israel and the Western Powers, 1952-1960*, The University of North Carolina Press, 1997.

(80) Martin Van Creveld, *Moshe Dayan*, Londres, Weidenfeld & Nicolson, 2004. pp. 74-77.

(81) Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, pp. 239-241.

(82) Martin Van Creveld, *Tsahal, histoire critique de la force israélienne de défense*, Paris, Edition du Rocher, 1998, p. 205 donnent 40 tués. Jonathan Shimsoni, *Israel and Conventional Deterrence, Border Warfare from 1953 to 1970*, Cornell University Press, 1988, p.76 donne 20 tués et 60 blessés.

(83) Outre Shalev, dossier en MAE NUOI 229 et MAE Nantes RFNU 52.

(84) MAE NUOI 226.

(85) MAE NUOI 229, 12 octobre 1953, Le Consul général de France à Jérusalem…, *Attentes au sujet dès zones démilitarisées.*

(86) Livre de base, Issac Alteras, *Eisenhower and Israel, US-Israeli Relations 1953-1960..*

(٨٧) علاوة على الملف الكامل في:

FRUS 1952-54, Vol. 9, p.2 et suivantes

انظر، محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، القاهرة، الاهرام، ١٩٨٦، ص ص ٢٥٣ وما يليها.

(88) « The Secretary said that he was not criticizing the past President or his Administration. The Administration to which he belonged was trying to work out a Middle Eastern policy on the basis of enlightened self-interest of the US as a whole. "I do not mean self-interest of particular groups of Americans." The Foreign Minister might rest assured that if anything happens inconsistent to what he had just said, the Administration "would try "to keep the scales in balance".»

(٨٩) حول عزت طنوس، انظر، **مسألة فلسطين**، الكتاب الرابع، ص ص ١١٥، ١٧١، ١٩٥، ٢٢٠ – ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٤١ – ٢٤٣.

(٩٠) الكولونيل إيدي من سلاح البحرية ولد في سوريا لوالدين مبشّرين وخدم كضابط استخبارات خلال الحرب العالمية الأولى، ثم كان أستاذًا بالجامعة الأميركية ببيروت. وخلال الحرب العالمية الثانية، استأنف الخدمة بجهاز الـ OSS وأُرسل إلى الشمال الأفريقي، حيث كان مساعدًا لروبرت مارفي في مهمته الخاصة بالإنزال الأميركي. ثم أصبح مسئولاً عن الشرق الأوسط بجهاز الـ OSS ثم وزيرًا أولاً مفوضًا في العربية السعودية. ولكونه مستعربًا ممتازًا، فقد قام بالترجمة خلال اللقاء الشهير بين ابن سعود وروزفيلت، في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٤٥. وهو يعمل في ذلك الوقت لحساب الشركات البترولية ويظهر بوصفه الممثل الأممثل لـ «المستعربين» المعادين لدولة إسرائيل.

(91) « All that would happen would be that the perimeter of hate would be enlarged. Israel conceivably could move into Amman, Damascus and Beirut, but staying

there would be another question and United States forces would be required to occupy every Arab village and town in the event of global conflict. »

(92) Sur cette question voire Nathan J. Citino, *From Arab Nationalisme to OPEC, Eisenhower, King Sa'ud and the Making of US-Saudi Relations*, Indiana University Press, 2002.

(٩٣) كلمة غير قابلة للترجمة إلى الفرنسية السياسية، وقد استخدمت عصبة الأمم التعبير المقابل «الحكم الحر».

(94) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 326 : « b. Noted that the Secretary of State, with the approval of the President, proposed to reaffirm publicly the May 25. 1950 Tripartite Declaration.

« c. Noted the conclusion of the Secretary of State that the present concept of a Middle East Defense Organisation, with Egypt as the key, was not a realistic basis for present planning, and that the U.S. should concentrate now upon building a defense in the area based on the northern tier, including Pakistan, Iran, Iraq, Syria and Turkey. »

(95) Voir son récit des événements, Kermit Roosevelt, *Countercoup, the Struggle for the Control of Iran*, McGraw-Hill Book Company, 1981.

(96) James W. Spain, « Middle East Defense : A New Approach », *The Middle East Journal*, Vol. 8, n°3, summer 1954, p. 250-266.

(97) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1238.

(98) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1269 et suivantes,

(99) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1298, télégramme de Foster Dulles du 4 septembre 1953.

(100) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1310, télégramme de Foster Dulles du 12 septembre 1953.

(101) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1321, p. 1322 : «The Secretary was unable to pass on the merits of the project from a technical standpoint. However, it was very difficult for the US when Israel took action in apparent disregard of UN decisions and created de facto situations which Israel could not later abandon. The Israeli Foreign Minister had said "What we have, we hold." This makes for a feeling here that it is Israeli government policy to create situations and then say "Here I am, unless thrown out by force." It would be much easier if Israel had more regard for UN action and legal processes. »

(102) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1304, entretien avec Ralph Bunche le 10 septembre 1953.

(103) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1340.

(104) «The Secretary reviewed the closeness of United States ties with Israel, which were not limited to the intimate relationship between American Jewry and that state, but which were felt throughout America as the result of the Judeo-Christian civilization which is America' heritage. »

(105) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1345.

(106) L'étude la plus complète est celle de Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, p. 227 et suivantes. Les autres études israéliennes mentionnées (Gelber, Shimshoni) vont dans le même sens.

(١٠٧) هذا هو ما ينجم، بين أمور أخرى، عن تحقيق الملحق العسكري الفرنسي الذي ذهب إلى المواقع في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول (MAE NUOI 226) : «لقد هرب المدافعون وفريق من السكان. وعلى مدار عدة ساعات، كان الإسرائيليون سادة القرية، وهم ينبحون كل الأحياء وينسفون بالمتفجرات الدور الرئيسية والمدرسة وخزان المياه». أمّا تقرير الجنرال بينايكي الذي تُلي في مجلس الأمن في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول (UNISPAL) فهو يوضح أن الجثث المثقوبة بالرصاص وكذلك آثار الطلقات على الجدران إنما تُثبت أنه كان قد جرى إرغام السكان على البقاء في البيوت حتى تدميرها وأن جميع الشهادات تؤكد أن الجنود قد دخلوا البيوت مطلقين الرصاص وملقين القنابل اليدوية:

« 21. Bullet-riddled bodies near the doorways and multiple bullet hits on the doors of the demolished houses indicated that the inhabitants had been forced to remain inside until their homes were blown up over them. [...]

(108) MAE NUOI 226, télégramme de Beyrouth du 20 octobre.

(109) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1361, télégramme de Caffery, ambassadeur au Caire du 17 Octobre, MAE NUOI 226, télégramme de Couve de Murville du 19 octobre 1953.

(110) MAE NUOI 226, 17 octobre 1953, télégramme de Bonnet ambassadeur à Washington rapportant le contenu des entretiens au Département d'État. Un mémorandum non daté du Département d'État sur la politique israélienne (*FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1407) et suivante donne un contenu identique.

(111) Le débat du gouvernement israélien est exposé en détail dans Ze'ev Drory, *Israel's Reprisal Policy...*, p. 112 et suivantes.

(112) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1418 et suivantes.

(113) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p.1410 et suivantes.

(114) Dossier en MAE, Afrique-Levant, 1944-1965, 649 et 650.

(115) MAE. Afrique-Levant, 1944-1965. 650, 12 avril 1954, Le Consul général de France à Jérusalem...

(116) Étude très complète du dossier dans Neil Caplan *Futile Diplomacy*, T. III, p. 225 et suivante.

(117) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1448, le 30 novembre 1953. Entretien avec le chargé d'affaires américain.

(118) Ze'ev Drory, *Israel's Reprisal Policy...*, pp. 125-126.

(١١٩) يتمثل أحد المصادر التي لا غنى عنها للوقوف على تلك الفترة في يوميات موشيه شاريت المنشورة عن الفترة الممتدة من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٣ إلى يونيو/ حزيران ١٩٥٦. وأنا استخدم هنا الترجمة العربية التي نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت في عام ١٩٩٦ (مع مطابقة مع الطبعة العبرية). وسوف تذهب الإحالات إلى التواريخ فقط.

(120) Shabtai Teveth, *Moshe Dayan*, Paris, Plon, 1972, pp. 210-213.

(121) Journal de Moshe Sharett, 30 janvier-1 février 1954, Ian Black et Benny Morris, *Israel's Secret Wars, a History of Israel's Intelligence Services*, Grove Weidenfeld, New York, 1991, pp. 102-104.

(122) MAE NUOI 227, télégramme de Jérusalem du 27 avril 1954.

(123) MAE NUOI 226, télégramme de Gilbert le 19 mars 1954.

(١٢٤) يبدو أن الإسرائيليين قد عثروا في عام ١٩٥٦، خلال احتلال قطاع غزة، على بعض الأوراق التي تحدد هوية الضحايا. ولابد أن زعيم العصابة قد قُتل في عام ١٩٦٨ في سيناء خلال إحدى المعارك. Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, p. 299.

(125) MAE NUOI 226, télégramme de Gilbert le 26 mars 1954.

(126) Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, p. 301 et suivante.
هذا الإحصاء يبدو غير دقيق لأن موريس يعترف فيما بعد بأن امرأة كانت قد قُتلت أيضًا. والحصيلة التي أحصاها المراقبون على الفور قوامها ٩ قتلى و١٣ جريحًا.

(127) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1495 et suivantes.

(128) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1502 et suivantes.

(129) *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1508 et suivante.

(130) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXIX, 1er semestre 1954, p.13.

(131) Voir l'étude contemporaine, Benno Weiser « Ben Gurion's Dispute with American Zionists, Why they Reject the " Duty to emigrate"», *Commentary*, 18, 1954, pp. 93-101.

(132) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein...*, pp. 88-89.

(133) Texte en *FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1583-84.

(134) Note du 30 juillet 1954, *FRUS 1952-54*. Vol. 9, p. 1594 et suivantes.

(135) Benny Morris, *Israel's Border Wars..*, p. 304 et suivantes.

(136) Par exemple sur les rapports entre Lavon et Sharon, voir Ariel Sharon, *Mémoires*, Paris, Stock, 1990, pp. 199-120. Sur les rapports entre Lavon et Dayan, Moshe Dayan, *Histoire de ma vie*, Paris, Fayard, 1976, pp. 168-169.

الفصل السادس
الطريق إلى السويس

(1) Renan, *Oeuvres Complètes*, Paris, 1947, T I, pp 804-814.

(2) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXX, 2eme semestre 1954, pp.127-128.

(3) Samuel M. Katz, *Soldier Spies Israeli Military Intelligence*, Presidio Press, 1992, p. 73.

(4) Sur l'ambiance générale des débats britanniques, Evelyn Shuckburgh, *Descent to Suez, Diaries, 1951-1956*, Weidenfeld and Nicolson, Londres, 1986. *The MacMillan Diaries, the Cabinet Years, 1950-1957*, Pan Books, Londres, 2003.

(5) MAE NUOI 215, dépêche du 19 mars 1954.

(6) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXIX, 1er semestre 1954, p.22.

(7) Livre essentiel, Shabtai Teveth, *Ben Gurion's Spy, The Story of the Political Scandal that Shaped Modern Israel*, Columbia University Press, 1996 à corriger par Joel Beinin, *The Dispersion of Modern Jewry*, University of California Press, 1998..

(8) p. 271 : « There has never been, either before or since Lavon, a cabinet minister so reckless, so unmindful of and indifferent to international law, the UN, and foreign public opinion. Some of his initiatives __ all fortunately aborted by Chiefs of Staff Maklef and Dayan __ are heavily censored to this day. Had they been carried out, Israel's membership in the family of nations would have been brought into serious question. »

(٩) يوميات موشيه شاريت، ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥ و٢٩ يوليو/ تموز ١٩٥٤.

(١٠) في برقيته المؤرّخة في ٤ أغسطس/ آب ١٩٥٤ ,(FRUS 1952-54, Vol. 9, p.1598) يذكر السفير الأميركي: « Egyptian Intelligence Service reports evidence that Israelis preparing incidents designed to upset agreement with British. I asked what evidence and he gave me nothing specific. ».

(١١) يوميات شاريت، ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤.

(١٢) الحوراني، مذكرات، ص ١٦٩٥.

(13) Avi Shlaim, *The Iron Wall*..., pp. 117-121.

(14) Excellent exposé dans Matthew F. Holland, *America and Egypt, From Roosevelt to Eisenhower*, Praerger, Londres, 1996, p. 59 et suivantes.

(15) E. L. M. Burns, *Between Arab and Israeli*, The Institute for Palestine Studies, Beyrouth, 1969 (1ere édition Londres 1962), p. 34 et suivantes.

(16) MAE, Afrique-Levant 1944-1965 651, 12 octobre 1954, Le ministre des Affaires étrangères à l'ambassadeur de France près le Saint Siège, *Démilitarisation de Jérusalem.*

(١٧) يعترف إيبان بذلك في لقاء بوزارة الخارجية الأميركية في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤. (*FRUS 1952-54*, Vol. 9, p. 1723) : « He emphasized that an important element in the improvement on the frontiers is Israel's own contribution through a very purposeful policy of non-retaliation. Israel had shown restrain despite continued Arab provocations».

(18) MAE, Afrique-Levant 1944-1965 650, Dépêches des 3 décembre 1954, 31 janvier 1955 et 7 mars 1955 du Consulat général de France à Jérusalem.

(19) Pour la mission Johnston, voir les *FRUS* plus Miriam R. Lowi, *Water and Power, The politics of a scarce ressource in the Jordan River basin*, Cambridge University Press, 1993; Don. Peretz, «Development of the Jordan Valley Waters», *Middle East Journal*, Vol. 9, n°4, automne 1955, pp. 397-412.

(٢٠) لا يحتاج العرب إلى الاستعانة بخبراء أجانب، وذلك بسبب خبرتهم في مجال الري، خاصة في مصر والعراق.

(٢١) عُشر هكتار.

(٢٢) ٦٧٠ من نهر الأردن ونهر اليرموك و ١٢٠ من نهر الليطاني.

(23) Voir Robert Rhodes James, *Antony Eden*, MacMillan Papermac, Londres 1987, p. 384.

(24) La mission Shuckburgh est analysée par Neil Caplan dans *Futile Diplomacy*, T. IV, pp. 86-89.

(25) Détail complet d'alpha dans Evelyn Shuckburgh, *Descent to Suez*, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, *Arab-Israeli Dispute, 1955, Israel Boundary Disputes with Arab Neighbours*, vol. VII et VIII, Archives Edition, 1995..

(26) Sur les origines du pacte de Bagdad, Ray Takehy, *The Origins of the Eisenhower Doctrine, The US, Britain and Nasser's Egypt, 1953-57*, Palgrave MacMillan, Londres, 2000 et Behçet Kemal Yesilbursa, *The Baghdad Pact*,

Anglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-1959, Frank Cass, Londres, 2005.

(27) Voir l'excellent livre de Richard B. Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East*, Indiana University Press, 1993 (porte sur la période commençant en 1967).

(٢٨) الحوزراني، مذكرات، ص ص ١٧١٦ وما يليها.

(29) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire in the Middle East*, I. B. Tauris, Londres, 2003 (première édition 1991), pp. 60-61. Antony Eden, *Full Circle*, Londres, Cassell, 1960, p. 221.

(30) MAE NUOI 215.

(31) MAE NUOI 227,

برقية جيلبير في الأول من مارس/ آذار ١٩٥٥ غداة الغارة على غزة: «لا يمكنني تهنئة نفسي على أن الضحية الأولى التي وقع عليها الاختيار لم تكن سورية، وهو ما يبدو أنه يشير إلى الرغبة في أن تكون هناك، قدر الإمكان، مراعاة للتهدئات التي لم يمتنعوا عن الاستجابة لطلبي لها في هذا الشأن.».

(32) Samuel M. Katz, *Soldier Spies*, pp. 109-115.

(33) MAE NUOI 228, le 14 janvier 1955.

(34) Sur toutes ces questions, Yosef Govrin, *Israeli-Soviet Relations 1953-1967, From Confrontation to Disruption*, Londres, Frank Cass, 1998.

(35) Benny Morris, *Israel's Border Wars...*, pp. 324-327.

(36) E. L. M. Burns, *Between Arab and Israeli*, p.17.

(37) MAE NUOI 227, note pour le secrétaire général entretien avec l'ambassadeur d'Israël.

(٣٨) كان المحكوم عليهم في القاهرة من حاملي الجنسية المصرية، إلاّ أنهم كان قد تم دمجهم في الجيش الإسرائيلي برتب عسكرية، وذلك استجابة لطلبهم.

(٣٩) تشير دراسة استطلاعية للآراء استندت إلى لقاءات مع اللاّجئين، إلى التباس العلاقة مع وكالة الأمم المتحدة. فهي تعتبر وكالة تقدم مسكنات دون علاج المرض (صورة المورفين) وهو علاج لا يمكن أن يتحقق دون تطبيق العودة. وفي الوقت نفسه، فإن اللاّجئين يعتبرون الوكالة أكثر كفاءة بكثير وأكثر نزاهة بكثير من أي مؤسسة عربية قد تتولى المسئولية عنهم.

Fred C. Bruhns, « A Study of Arab Refugee Attitudes », *The Middle East Journal*, Vol. IX, 1955, pp. 130-138.

(٤٠) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ١٩٥٥ – ١٩٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ص ٣٧ – ٣٩.

(41) MAE NUOI 227, télégramme du Caire du 2 mars 1955.

(٤٢) المجموعة الكاملة، ١٩٥٥ – ١٩٥٧، ص ٤٧.

(43) 21 mars 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 117.

(44) MAE NUOI 227 ; télégramme de Hoppenot représentant français au Conseil de sécurité, le 8 mars 1955.

(45) Farhad Daftary, *Les Ismaéliens, Histoire et traditions d'une communauté musulmane*, Paris, Fayard, 2003, p. 193:

«كانت المهام الإسماعيلية تُنَفَّذُ من جانب الفدائيين أو الفداوية المنتمين إليهم، وهم شبان مؤمنون إيمانًا قويًّا ومستعدون للتضحية بأنفسهم، وكانوا يتطوعون لأداء مثل هذه المهام. والحال أن الاغتيالات، التي كانت تُرتكب عمومًا في الأماكن العامة، كانت أعمالاً جسورة سعت أيضًا إلى بث الخوف. ولا يبدو أن الفدائيين قد تلقوا تعليمًا في اللغات والتخصصات الأخرى، خلافًا للروايات التي صاغتها الحوليات الغربية للحملات الصليبية أو مصادر أوروبية أخرى. والواقع أن الصليبيين وكُتّاب الحوليات الغربيين التابعين لهم كانوا مسئولين عن اختلاق وترويج عدد معين من الأساطير حول تجنيد الفدائيين الإسماعيليين وتدريبهم. والحال أن الاغتيالات، بصرف النظر عن أصلها الفعلي، كانت تُشَنُّ منذ البداية مذبحةً تستهدف الإسماعيليين أو جميع المشتبه بأنهم من الإسماعيليين في مدينة أو أرض محدَّدتين. وقد أدت المذابح، بدورها، ومن باب الانتقام، إلى الاغتيالات».

(٤٦) بحسب هيكل (ملفات السويس، ص ٣٤٣)، فإن بورما، حليفة إسرائيل، قد حاولت العمل على دعوة إسرائيل، وقد اقترحت مصر آنذاك قبولها على أساس خطة التقسيم، وهو ما رفضته إسرائيل، وعندئذ جرى سحب الدعوة.

(47) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 120 et suivantes, entretiens à l'ambassade américaine le 26 mars, p. 129 et suivantes, Télégramme de l'ambassade en Égypte le 3 avril.

(48) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 119.

(49) Voir en particulier le message à Dulles, le 12 avril 1955. *FRUS, 1955-1957*. Vol. XIV, p. 149-150.

(50) Le 16 avril 1955, Dulles à Sharett, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 158-159.

(51) Le 14 avril 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 151-153.

(٥٢) بحسب رواية هيكل، ملفات السويس، ص ٣٤٤ وما يليها.

(53) Mohrez Mahmoud el-Hussini, *Soviet-Egyptian Relations, 1945-85*, New York, St Martin's Press, 1987, pp.56-58.

(54) 16 mai 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 188.

(55) Mohammad Heikal, *Le Sphinx et le Commissaire, heurs et malheurs des Soviétiques au Proche-Orient*, Paris, Éditions J. A. 1980, p. 69.

(56) Benny Morris, *Israel's Border Wars...*, p.331 et suivantes.

(57) MAE NOI 227, télégramme de Jérusalem du 19 mai 1955.

(58) MAE NUOI 227.

(59) MAE NUOI 227, télégramme de Jérusalem, le 4 juin 1955.

(60) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 237 et suivantes.

(61) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 263 et suivantes.

(62) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 274.

(63) Voir Georges-Henri Soutou, *La guerre de Cinquante Ans, les relations est-Ouest 1943-1990*, Paris Fayard, 2001, p. 309 et suivantes.

(64) 17 août 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 358 et suivantes.

(65) « Don't quote me, but if we can get a solution to Negev we might be willing to take a position that there should be no return of refugees and that Arabs now residing Israel should even have evacuation facilitated.»

(66) 18 août 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 363 et suivantes.

(67) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, XXXII, 2ème semestre 1955, pp.180-181.

(68) Benny Morris, *Israel's Border Wars...*, pp. 336-337.

(69) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p.481.

(70) 22 septembre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 505.

(71) Miles Coppeland (*The Game Player*, Londres 1969)

وهيكل في أعماله المختلفة قدّما روايات متناقضة تمامًا لهذه الأحداث والأرجح أنها ملفقة أيضًا. أمّا *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 520-521 فهي تقدم روايات مختزلة عن عمد، غير أنها تمضي بالأحرى في الاتجاه الذي مضى فيه كوبلاند.

(72) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXXII, 1955, pp.166-168.

(73) Idith Zertal, *Israel's Holocaust and the Politics of Nationhood*...pp. 179-182. Shabtai Teveth, *Moshe Dayan*, Paris, Plon, 1973. pp. 229-230.

(74) Mordechai Bar-On, *The Gates of Gaza, Israel's Road to Suez and Back*, Londres, Macmillan, 1995, pp. 4-5.

(75) MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 51.

(76) Entretien Dulles Macmillan, le 3 octobre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 542 et suivantes.

(77) 8 octobre 1955, télégramme du Caire, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 567 et suivantes.

(78) 17 octobre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 604 et suivantes.

(79) 14 octobre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 590 et suivantes : « Sharett said Nasser must go ; that he was unreliable and troublemaker as indicated by his activities in the Sudan, in North Africa and in the Middle East; and that Nasser had returned from Bandung with a swelled head and inflated idea of his position and importance. He concluded that Nasser must be destroyed».

(80) Mordechai Bar-On, *The Gates of Gaza..*, pp. 45-46.

(81) Benny Morris, *Israel's Border Wars...*, pp. 352-353.

(82) 22 novembre 1955. MAE, Afrique-Levant 1944-1965 649, Consulat général de France à Jérusalem, *Organisation terroriste en Jordanie.*

(83) 4 novembre 1955, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 46, Gilbert au Ministère des Affaires étrangères.

(84) Motti Golani, *La guerre du Sinaï, 1955-56*, Paris, Éditions du Rocher, 2000, p. 32.

(85) E. L. M. Burns, *Between Arab and Israeli..*, p. 101.

(86) *Cahiers de l'Orient contemporain*, XXXII, 1955, p.185.

(87) Neil Caplan dans *Futile Diplomacy*, T. IV, p. 178 et suivantes.

(88) 17 novembre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 781 et suivantes.

(89) 1 10 décembre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 841 et suivantes.

(٩٠) يبدو أن هذه هي المرة الأولى التي سمع فيها الإسرائيليون بمشروع المثلثات. ومن الغريب أن جيلبير قد علم به في ٧ ديسمبر/ كانون الأول (MAE NUOI 215) عن طريق وزارة الشئون الخارجية الإسرائيلية التي تنسب المعلومة إلى «يهودي إنجليزي» تحدث مع إيدن. ولابد أن هذا الأخير قد قدّم له بعض الترضيات. فمن غير الوارد أن تتنازل إسرائيل عن النقب كله: «كان من الوارد أن تكون الترضيات التي قدمها السيد إيدن على هذا النحو ذات فائدة ما، لولا أن زائره قد اختلس نظرة ورأى على مكتبه رسمًا كروكيًا أدى مجرد الحديث عنه إلى إثارة الذعر في القدس».

(91) 12 décembre 1955, *FRUS, 1955-1957*. Vol. XIV, p. 848 et suivantes.

(92) Voir l'entretien avec Jean Lacouture, *L'Égypte en mouvement*, Paris, 1956, pp 440-441. Hal Lehrman, «Three Weeks in Cairo»,*Commentary*, février 1956, 21 n°2, pp.225-226.

(93) Voir par exemple 16 décembre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 871 et suivantes.

(94) 15 décembre 1955, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XIV, p. 868 : « Should the US now approve the proposed sale of arms to Israel, I believe the resentment here will be so profound that for all practical purposes Syria can thereafter be considered an unfriendly country, whether the Communists take over or not»

(95) MAE, NUOI 228, le 13 janvier 1956, Le ministère des Affaires étrangères à l'ambassade de France à Damas.

(96) 23 janvier 1956, MAE NUOI 228.

(97) 26 janvier 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, 54.

(98) MAE NUOI 215, Beyrouth, le 27 janvier 1956.

(99) E. L. M. Burns, *Between Arab and Israeli..*, pp. 134-135.

(100) Remarque analyse dans Diane B. Kunz, *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis*, The University of Carolina Press, 1991.

(101) Keith Kyle, *Suez, Britain's End of Empire..*, pp. 82-84. PRO FO 371/118832.

(102) L'étude la plus complète se trouve dans Neil Caplan, *Futile Diplomacy*, T. IV, p. 220 et suivantes.
وبالنسبة لفرنسا، فإن ماسيجلي، الذي كان آنذاك سكرتيرًا عامًا لوزارة الشئون الخارجية، قد عرض، في ٢٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، على سفير إسرائيل، فكرة مثلثات النقب في الوقت نفسه الذي عرض فيه البريطانيون هذه الفكرة على نظرائهم في لنـــدن Jacob Tsur, *Prélude à Suez*, Paris, Presse de la Cité, 1968, pp. 300-301 .

(103) 11 janvier 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 20 et suivantes.
سلسلة بأكملها من الوثائق عن شهر يناير/ كانون الثاني بشأن بعثة أندرسون.

(١٠٤) بحسب الشهادة التي قدّمها كيرميت روزفيلت فيما بعد إلى دونالد نيف، فإنه كان أكثر تشاؤمًا،

Donald Neff, *Warriors at Suez*, Amana Books, Vermont, Brattleboro,1988, pp. 135-136.

(105) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 108.

(106) 7 février 1956, MAE, Afrique Levant, Israël, 1953-1959, Gilbert...

(107) 9 février 1956, MAE NUOI 216, Couve de Murville...

(108) Vladislav Zubok et Constantin Pleshakov, *Inside the Kremilin's Cold War From Stalin to Khruschev*, Havard University Press, 1996, p. 190.

(109) Amnon Coheñ, *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967*, Cornell University Press, 1982.

(110) Olivier Roy, *L'islam mondialisé*, Paris Seuil, 2002,pp. 200-201.

(111) Behçet Kemal Yesilbursa, *The Baghdad Pact..*, p.148.

(112) Récit dans Selwyn Lloyd, *Suez 1956, A Personal Account*, Book Club Associates, Londres, 1978, p. 44 et suivantes.

(113) Message de Byroade, le 21 février 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 196 et suivantes.

(114) MAE NUOI 216, 3 mars 1956, télégramme du Caire sur les entretiens égypto-britanniques.

(115) Télégramme du 29 février 1956 de l'ambassade en Israël, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 257 et suivantes.

(116) Benny Morris, *Israel's Border Wars...*, pp. 383-386.

(117) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 295 et suivantes.

(118) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 333 et suivantes.

(119) Georges Vaucher, *Gamal Abdel Nasser et son équipe*, Paris, 1960, T. II, pp. 197-198.

(120) Ministère des Affaires Étrangères, *Documents diplomatiques français, 1956*, Paris, 1988, Imprimerie Nationale, I, pp.479-480.

في الجمعية الوطنية، في يوم ٣ أغسطس/ آب ١٩٥٦، اعترف بأن عبد الناصر صرَّح له بأن مصر لن تهاجم إسرائيل أبدًا.

(121) Christian Pineau, *1956, Suez*, Paris, 1976, pp. 39-43.

(122) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 352 et suivantes.

(123) Sur cette affaire complexe, voir Andrew Rathmell, *Secret War in the Middle East, The Covert Struggle for Syria, 1949-1961*, I. B. Tauris Publishers, Londres, 1995, p.112 et suivantes. Tom Bower, *The Perfect English Spy, Sir Dick White and the Secret War 1935-90*, Londres, Mandarin, 1995, pp. 189-190.

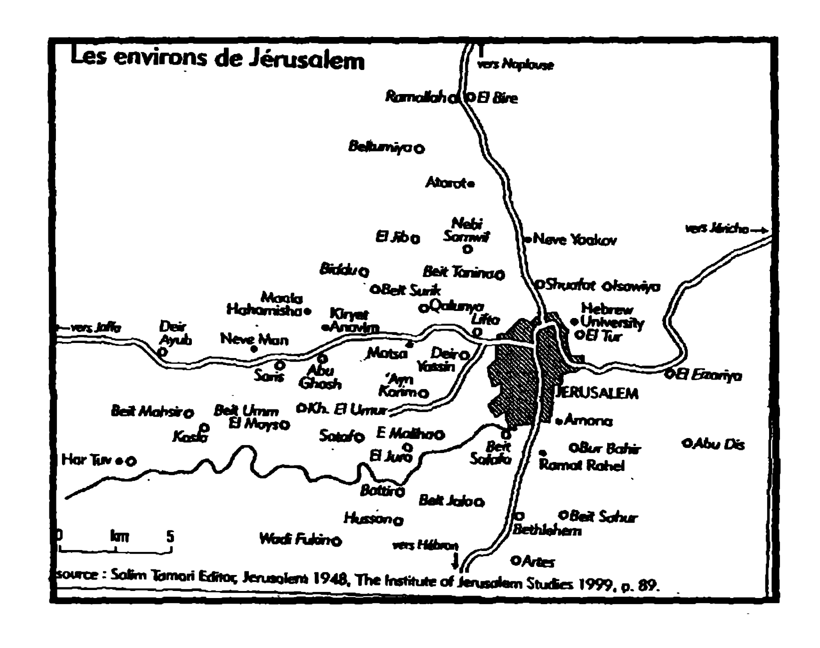
(124) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 409 et suivantes.

(125) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, p. 481 : « The President reaffirmed that he did not want to be dominated here by local political considerations. [...] He wanted to do what he thought was best for the country and if this resulted in his not being reelected, that was all right with him »

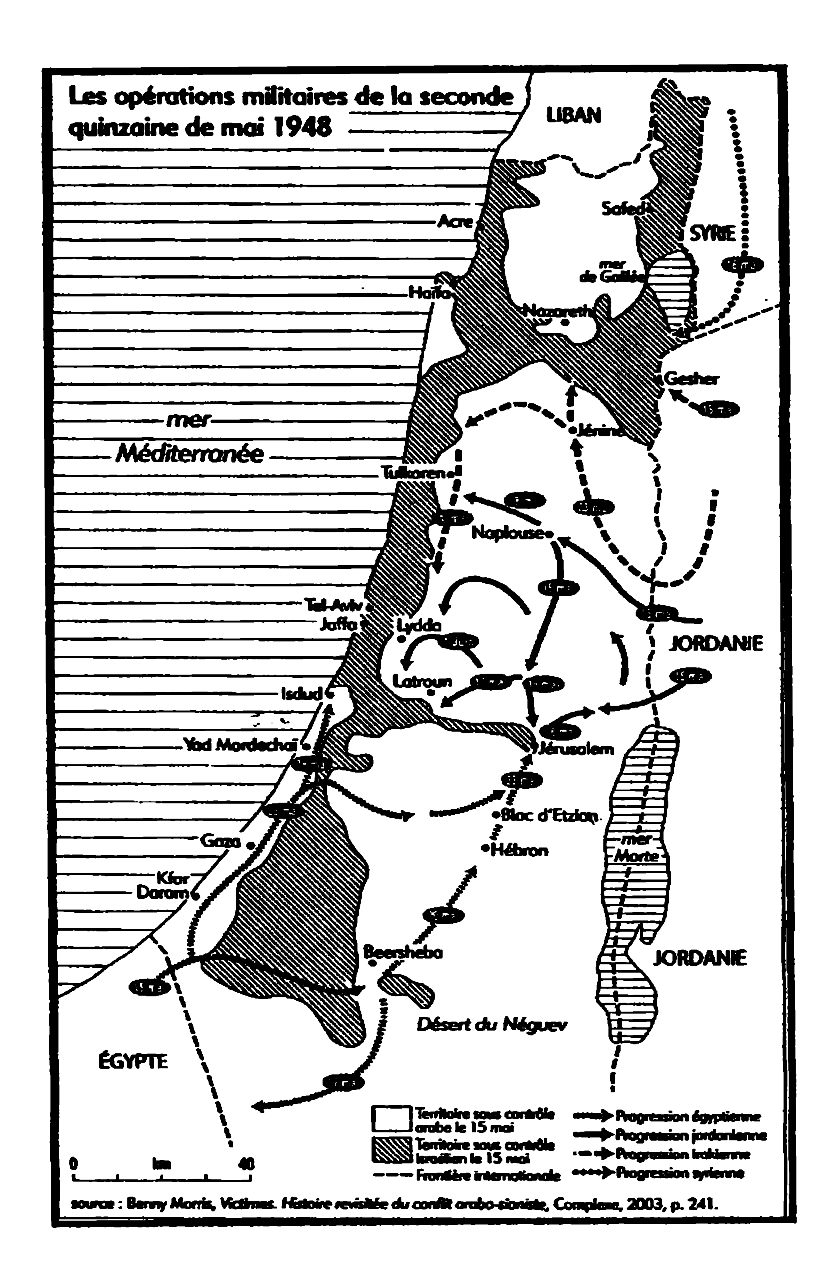
(126) Le 10 avril 1956, *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, pp. 504 et suivantes.

(127) « The secretary said that we would not support Israel if it was determined that she was the aggressor and said that that position was fundamental to our whole system of resistance to aggression. If we did not maintain this position the entire system of world law and order would collapse»

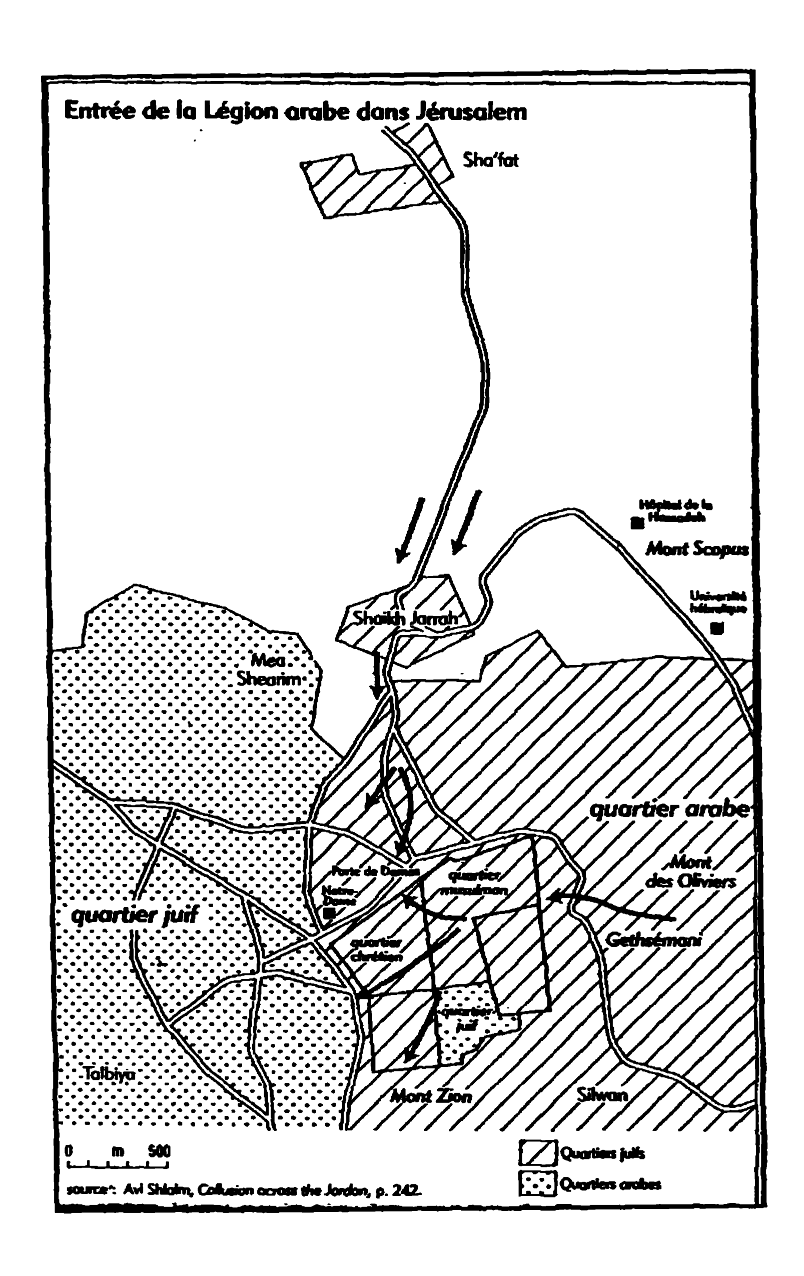
(128) *FRUS, 1955-1957*, Vol. XV, pp. 448-449.



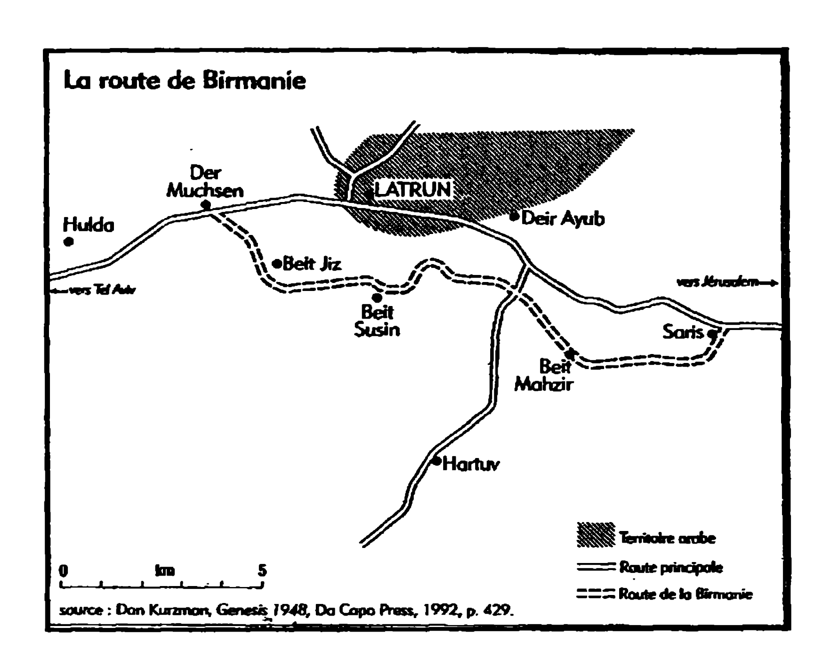
source : Salim Tamari Editor, Jerusalem 1948, The Institute of Jerusalem Studies 1999, p. 89.

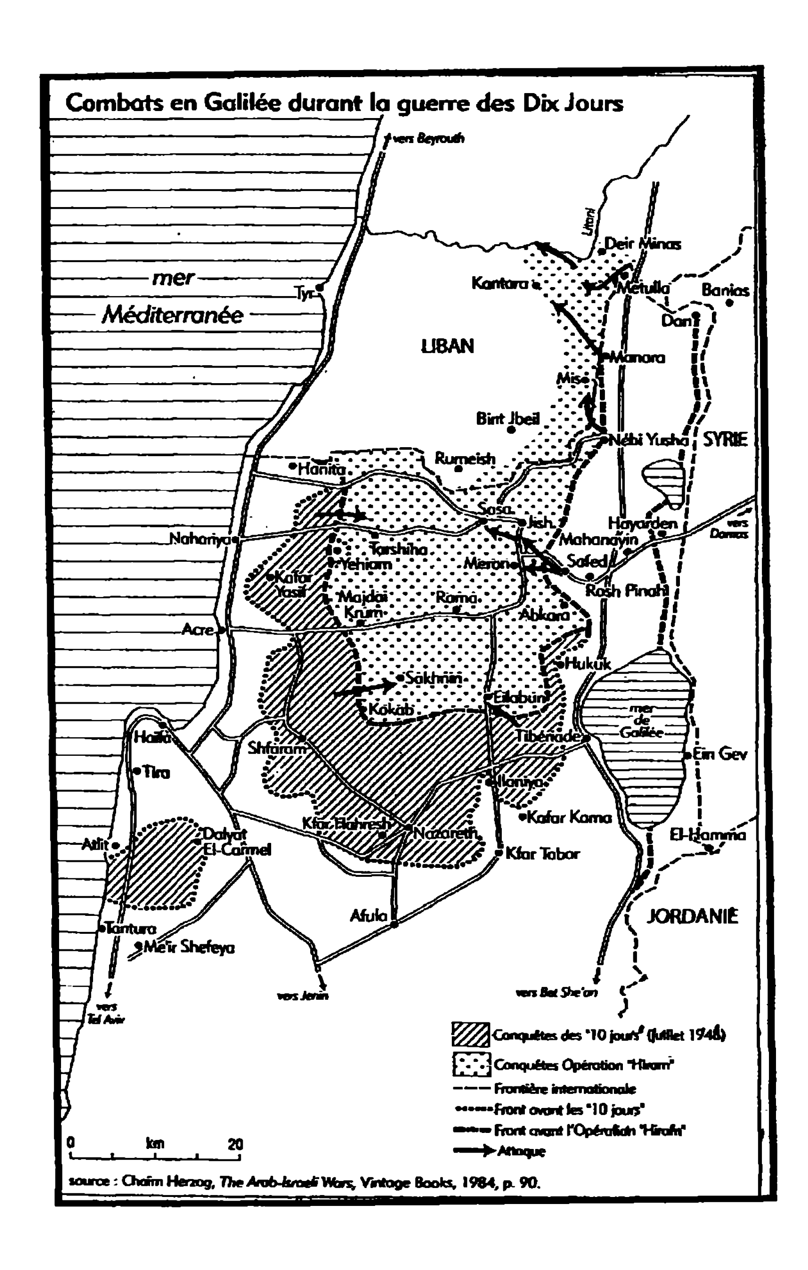


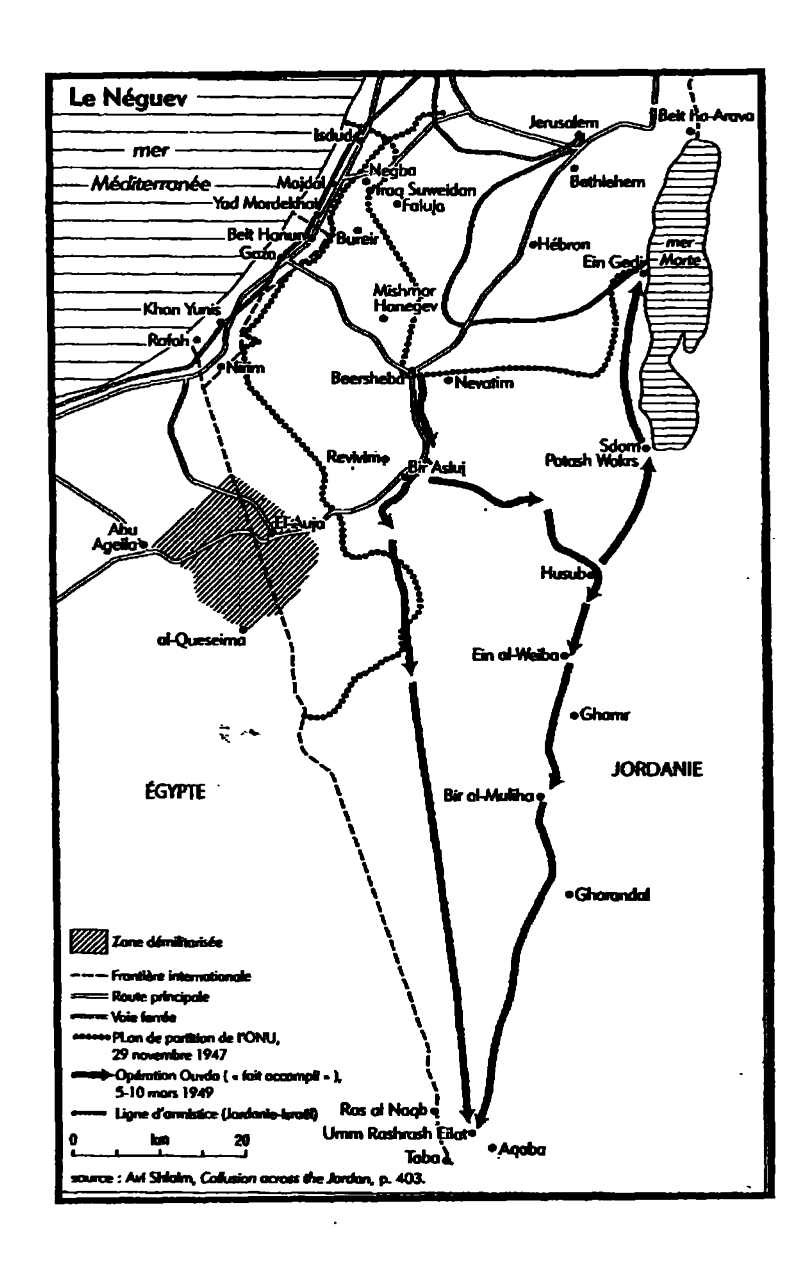
Les opérations militaires de la seconde quinzaine de mai 1948
LIBAN
SYRIE
Safed
Acre
mer de Galilée
Haïfa
Nazareth
Gesher
Jénine
mer
Méditerranée
Tulkarem
Naplouse
Tel-Aviv
Jaffa
Lydda
JORDANIE
Latroun
Isdud
Yad Mordechaï
Jérusalem
Bloc d'Etzion
Gaza
Hébron
mer Morte
Kfar Darom
Beersheba
JORDANIE
Désert du Néguev
ÉGYPTE
0 km 40
Territoire sous contrôle arabe le 15 mai
Territoire sous contrôle israélien le 15 mai
Frontière internationale
Progression égyptienne
Progression jordanienne
Progression irakienne
Progression syrienne
source : Benny Morris, Victimes. Histoire revisitée du conflit arabo-sioniste, Complexe, 2003, p. 241.

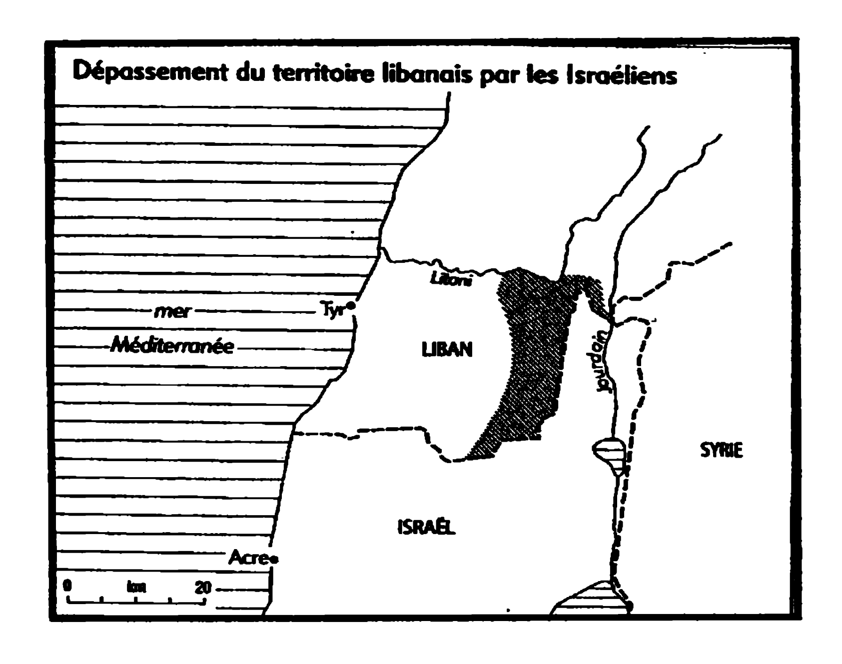


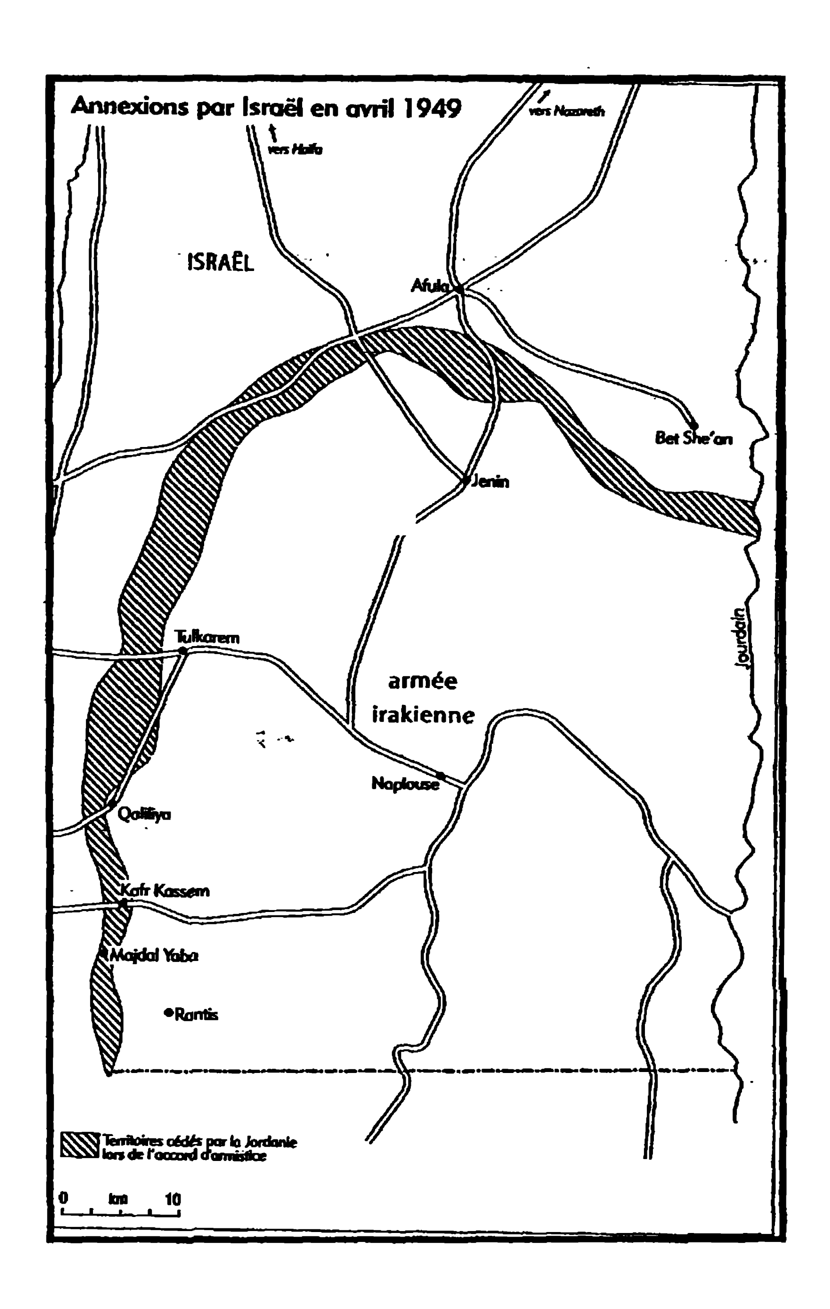
Entrée de la Légion arabe dans Jérusalem
Sha'fat
Mont Scopus
Shaikh Jarrah
Mea Shearim
quartier arabe
Mont des Oliviers
quartier musulman
quartier chrétien
quartier juif
Gethsémani
Talbiya
Mont Zion
Silwan
0 m 500
Quartiers juifs
Quartiers arabes
source*: Avi Shlaim, Collusion across the Jordan, p. 242.

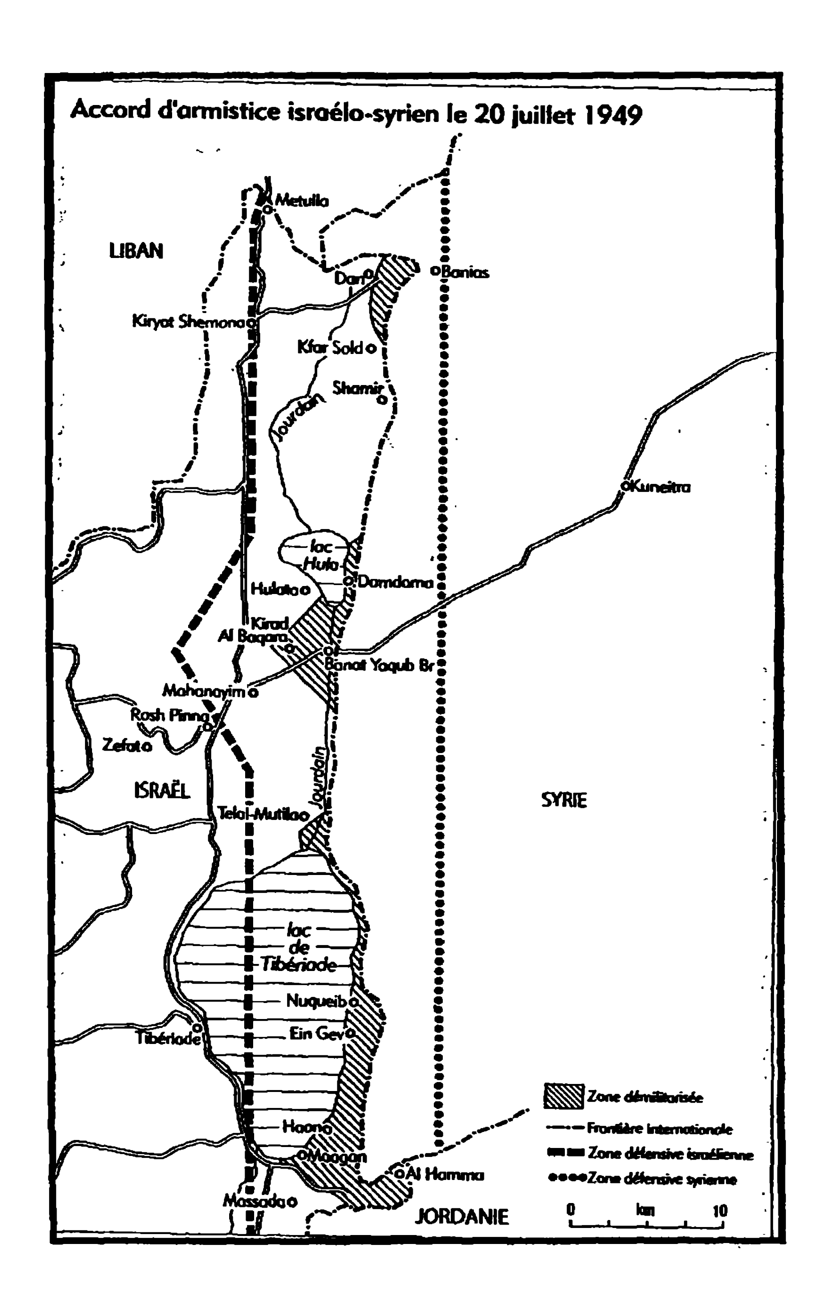

La route de Birmanie
Der
Muchsen
Hulda
LATRUN
Deir Ayub
Beit Jiz
vers Tel Aviv
vers Jérusalem
Beit
Susin
Saris
Beit
Mahzir
Hartuv
0
km
5
Territoire arabe
Route principale
Route de la Birmanie
source : Don Kurzman, Genesis 1948, Da Capo Press, 1992, p. 429.

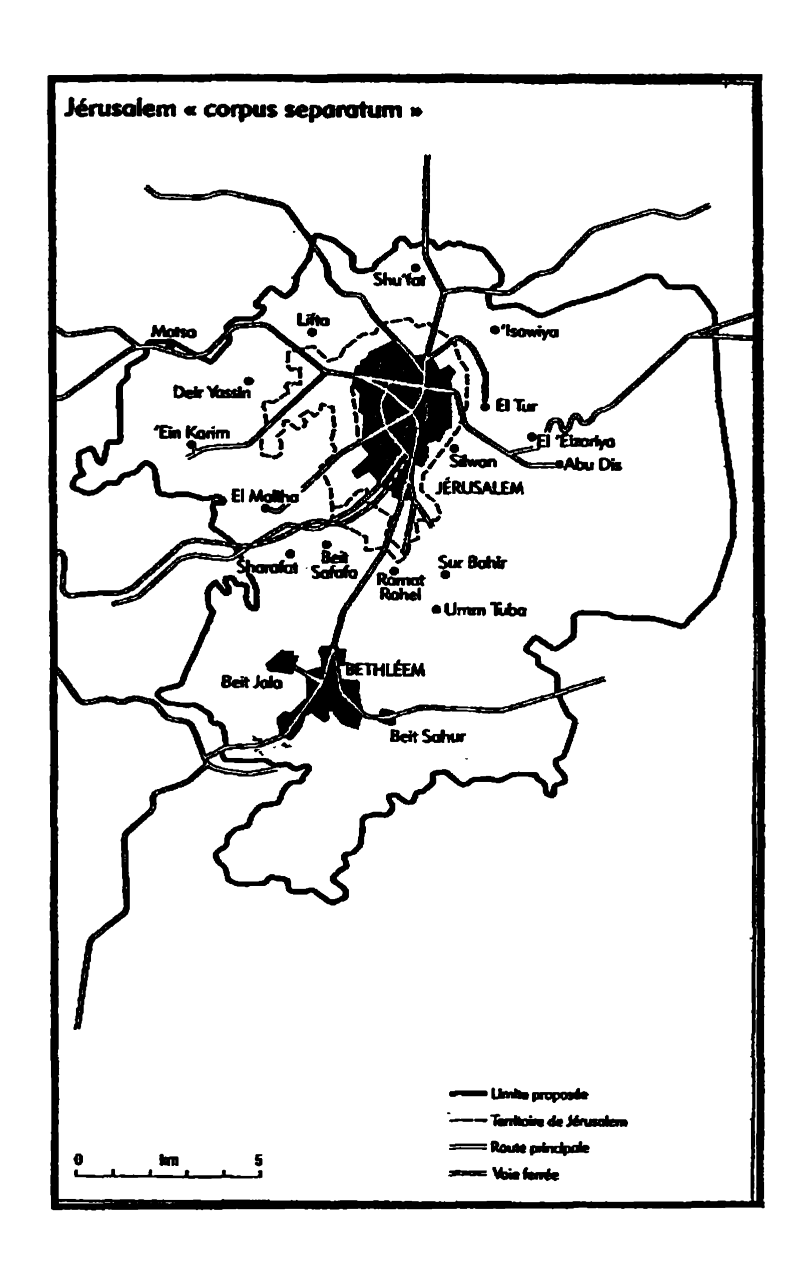

Combats en Galilée durant la guerre des Dix Jours
vers Beyrouth
mer
Méditerranée
Tyr
LIBAN
Litani
Deir Minas
Kantara
Metulla
Banias
Dan
Manara
Mise
Bint Jbeil
Nébi Yusha
SYRIE
Rumeish
Hanita
Sasa
Jish
Hayarden
vers Damas
Nahariya
Mahanayin
Tarshiha
Yehiam
Meron
Safed
Kafar Yasif
Rosh Pinah
Majdal Krum
Rama
Abkara
Acre
Hukuk
Sakhnin
Eilabun
Kokab
mer de Galilée
Haifa
Shfaram
Tibériade
Ein Gev
Tira
Ilaniya
Kafar Kama
Kfar Hahresh
Nazareth
El-Hamma
Atlit
Dalyat El-Carmel
Kfar Tabor
JORDANIE
Afula
Tantura
Me'ir Shefeya
vers Jenin
vers Bet She'an
vers Tel Aviv
Conquêtes des "10 jours" (juillet 1948)
Conquêtes Opération "Hiram"
Frontière internationale
Front avant les "10 jours"
Front avant l'Opération "Hiram"
Attaque
0 km 20
source : Chaïm Herzog, The Arab-Israeli Wars, Vintage Books, 1984, p. 90.

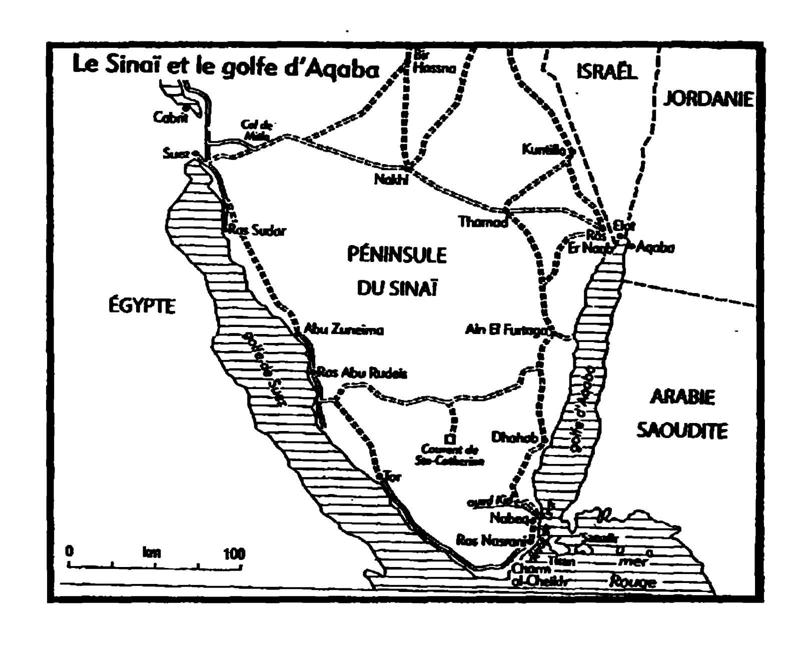

Le Néguev
mer
Méditerranée
Isdud
Majdal
Yad Mordekhai
Beit Hanun
Gaza
Khan Yunis
Rafah
Negba
Iraq Suweidan
Faluja
Bureir
Mishmar Hanegev
Nirim
Beersheba
Nevatim
Jerusalem
Bethlehem
Beit Ha-Arava
Hébron
Ein Gedi
mer Morte
Sdom
Potash Works
Revivim
Bir Asluj
El-Auja
Abu Ageila
al-Queseima
Husub
Ein al-Weiba
Ghamr
JORDANIE
ÉGYPTE
Bir al-Muliha
Gharandal
Ras al Naqb
Umm Rashrash Eilat
Aqaba
Taba
Zone démilitarisée
Frontière internationale
Route principale
Voie ferrée
Plan de partition de l'ONU, 29 novembre 1947
Opération Ouvda (« fait accompli »), 5-10 mars 1949
Ligne d'armistice (Jordanie-Israël)
0 km 20
source : Avi Shlaim, Collusion across the Jordan, p. 403.

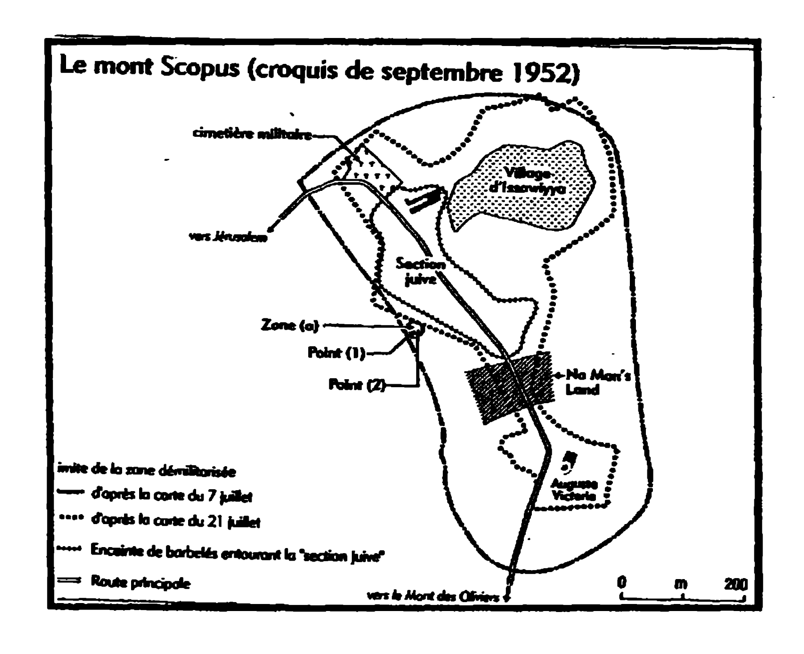

Dépassement du territoire libanais par les Israéliens
Litani
mer
Tyr
Méditerranée
LIBAN
Jourdain
SYRIE
ISRAËL
Acre
0
km
20

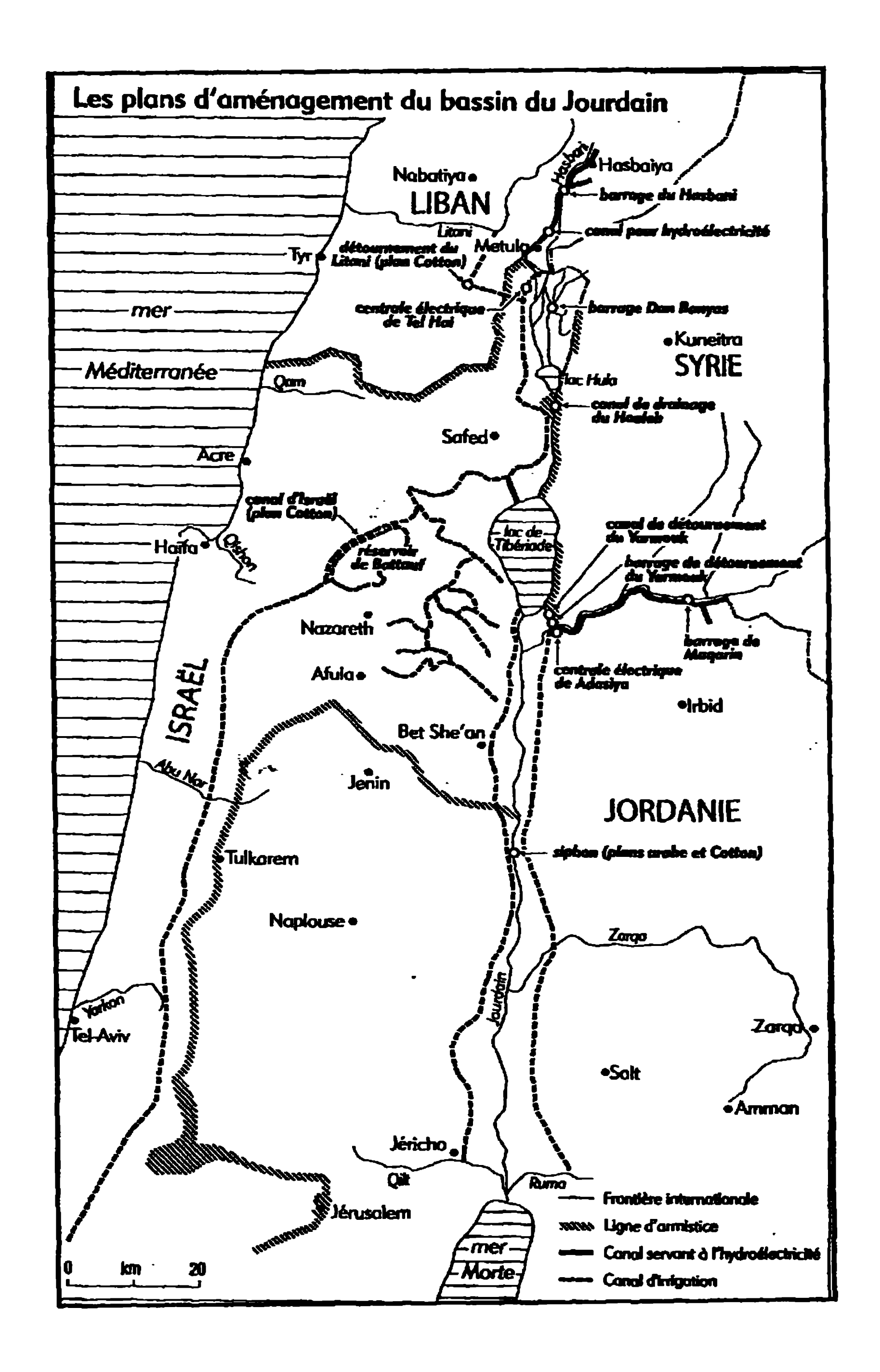

Annexions par Israël en avril 1949
vers Haïfa
vers Nazareth
ISRAËL
Afula
Bet She'an
Jenin
Tulkarem
armée
irakienne
Jourdain
Naplouse
Qalqiliya
Kafr Kassem
Majdal Yaba
Rantis
Territoires cédés par la Jordanie
lors de l'accord d'armistice
0 km 10


Accord d'armistice israélo-syrien le 20 juillet 1949
Metulla
LIBAN
Dan
Banias
Kiryat Shemona
Kfar Sold
Shamir
Jourdain
Kuneitra
lac
Hula
Hulata
Damdama
Kirad
Al Baqara
Banat Yaqub Br
Mahanayim
Rosh Pinna
Zefat
ISRAËL
SYRIE
Telal-Mutila
Jourdain
lac
de
Tibériade
Nuqueib
Ein Gev
Tibériade
Haon
Maagan
Al Hamma
Massada
JORDANIE
Zone démilitarisée
Frontière internationale
Zone défensive israélienne
Zone défensive syrienne
0
km
10


Jérusalem « corpus separatum »
Shu'fat
Lifta
'Isawiya
Motsa
Deir Yassin
El Tur
'Ein Karim
El 'Eizariya
Silwan
Abu Dis
JÉRUSALEM
El Maliha
Sharafat
Beit Safafa
Ramat Rahel
Sur Bahir
Umm Tuba
BETHLÉEM
Beit Jala
Beit Sahur
Limite proposée
Territoire de Jérusalem
Route principale
Voie ferrée
0
km
5


Le Sinaï et le golfe d'Aqaba
Bir Hassna
ISRAËL
JORDANIE
Cabrit
Suez
Kuntilla
Nakhl
Thamad
Ras Sudar
Elat
Ras Er Naqb
Aqaba
PÉNINSULE
DU SINAÏ
ÉGYPTE
Abu Zuneima
Ain El Furtaga
Ras Abu Rudeis
ARABIE
SAOUDITE
Dhahab
Tor
Nabeq
Ras Nasrani
Tiran
Sanafir
Charm el-Cheikh
mer
Rouge
0
km
100


Le mont Scopus (croquis de septembre 1952)
cimetière militaire
Village d'Issawiyya
vers Jérusalem
Section juive
Zone (a)
Point (1)
Point (2)
No Man's Land
Auguste Victoria
imite de la zone démilitarisée
d'après la carte du 7 juillet
d'après la carte du 21 juillet
Enceinte de barbelés entourant la "section juive"
Route principale
vers le Mont des Oliviers
0
m
200



Les plans d'aménagement du bassin du Jourdain
Nabatiya
LIBAN
Hasbaiya
Hasbani
barrage du Hasbani
canal pour hydroélectricité
Litani
Metula
Tyr
détournement du Litani (plan Cotton)
mer
Méditerranée
centrale électrique de Tel Hai
barrage Dan Banyas
Kuneitra
SYRIE
Qam
lac Hula
canal de drainage du Houleh
Safed
Acre
canal d'Israël (plan Cotton)
Haïfa
Kishon
réservoir de Battauf
lac de Tibériade
canal de détournement du Yarmouk
barrage de détournement du Yarmouk
Nazareth
barrage de Maqarin
Afula
centrale électrique de Adasiya
Irbid
ISRAËL
Bet She'an
Abu Nar
Jenin
JORDANIE
Tulkarem
siphon (plans arabe et Cotton)
Naplouse
Zarqa
Jourdain
Yarkon
Tel-Aviv
Zarqa
Salt
Amman
Jéricho
Qilt
Ruma
Jérusalem
mer Morte
0 km 20
Frontière internationale
Ligne d'armistice
Canal servant à l'hydroélectricité
Canal d'irrigation

المحتويات

الكتاب الخامس
من النكبة إلى عشية أزمة السويس
١٩٤٧ - ١٩٥٦

للمترجم

تأليف:

ـ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ـ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ـ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ چورچ حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ـ ك. پ. كافافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ ترفيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ـ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ـ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

ـ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

ـ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

ـ چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.

ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

ـ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

ط٢، ٢٠٠٥.

ـ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

ـ چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

ـ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

– صفاء فتحي: إرهاب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
– هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨–١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
– برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
– هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
– چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.
– برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
– أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨–١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.
– نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).
– شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.
ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
– ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.
– آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
– هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
– توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
– چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.
– ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
– هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٩–١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ـ ميكائيل لووي وأوليڤييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ـ تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمدًا المبادئ التالية:

١ــ الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

٢ــ التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية.

٣ــ الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب.

٤ــ ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين.

٥ــ العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.

٦ــ الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة.

الإشراف الفني: حســـن كــامل